# الدر المصون

## في علوم الكتاب المكنون

تأليف

الإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف
ابن محمد بن إبراهيم
المعروف بالسمين الحلبي

تحقيق وتعليق

الشيخ علي محمد معوض — الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي — الدكتور أحمد محمد صيرة

قدم له وقرظه

الدكتور أحمد محمد صيرة
كلية أصول الدين - جامعة الأزهر

الجزء الثاني

المحتوى

أول سورة آل عمران - آخر سورة المائدة

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

---

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
ص.ب: ٩٤٢٤/١١ - تلكس: Le Nasher 41245
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ - ٨٦٨٠٥١ - ٨١٥٥٧٣
فاكس: ٠٠/٩٦١١/٦٠٢١٣٣ - ٠٠/١٢١٢/٤٧٨١٣٧٣

# سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

ترتيبها ٣ — آياتها ٢٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الٓمٓ ﴿١﴾ اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿٢﴾

قوله تعالى: ﴿الٓمٓ﴾ قد تقدم الكلام على هذا مشبعاً، ولكن نقل الجرجاني هنا أن «الٓمٓ» إشارة إلى حروف المعجم كأنه يقول: هذه الحروف كتابك أو نحو هذا وبدل: ﴿لا إله إلا هو الحي القيوم نزل عليك الكتاب﴾ على ما ترك ذكره من خبر هذه الحروف وذلك في نظمه مثل قوله تعالى: ﴿أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه﴾ وترك الجواب لدلالة قوله: ﴿فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله﴾ عليه تقديره: كمن قسا قلبه ومنه قول الشاعر:

١١٦٠ - فَلَا تَدْفِنُونِي إِنَّ دَفْنِي مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ وَلَكِنْ خَامِرِي أُمَّ عَامِرِ[1]

أي: ولكن اتركوني للتي يقال لها «خَامِزي أم عامر». انتهى.

قال ابن عطية: «يحسن في هذا القول ـ يعني قول الجرجاني ـ أن يكون «نزل» خبر قوله: «الله» حتى يرتبط الكلام إلى هذا المعنى».

قال الشيخ: «وهذا الذي ذكره الجرجاني فيه نظر، لأن مثله ليست صحيحة الشبه بالمعنى الذي نحا إليه، وما قاله في الآية محتمل، ولكن الأبرع في الآية أن «ألم» لا تضم ما بعدها إلى نفسها في المعنى وأن يكون قوله: ﴿الله لا إله إلا هو الحيّ القيوم﴾ كلاماً مبتدأ جزماً جملة رادَّةً على نصارى نجران». قلت: هذا الذي رده الشيخ على القاضي الجرجاني هو الذي اختاره الجرجاني وتبجح به وجعله أحسن الأقوال التي حكاها في كتابه «نظم القرآن».

قوله تعالى: ﴿لا إله إلا هو﴾: يجوز أن تكون هذه الجملة خبر الجلالة و﴿نزل عليك﴾ خبر آخر، ويجوز أن تكون ﴿لا إله إلا هو﴾ معترضة بين المبتدأ وخبره، ويجوز أن تكون حالاً. وفي صاحبها احتمالان:

أحدهما: أن يكون الجلالة.

والثاني: أن يكون الضمير في «نزل» تقدير نزل عليك الكتاب متوحداً بالربوبية. ذكره مكي وأول الأقوال أولاها.

---

(١) البيت للشنفرى، كما في الأغاني ٢١/١٣٦، والشعر والشعراء ١/٢٦، والحماسة بشرح التبريزي ٢/٦٣، والصناعتين ص (١٣٨)، وذيل الأمالي ٣٦، البحر المحيط ٢/٣٧٧، وذكر في أمالي المرتضى ٢/٧٢، أنه لتأبط شراً ويروى للشنفرى وانظر الحيوان ٦/٤٥٠، مشكل ابن قتيبة(٢٢١). يريد: لا تدفنوني ولكن دعوني للتي يقال لها إذا رصِيدَت: خامري أم عامر يعني: الضبع، لتأكلني.

وقرأ جمهور الناس: «الم الله» بفتح الميم وإسقاط همزة الجلالة، واختلفوا في فتحة هذه الميم على أقوال:

أحدها: أنها حركة التقاء ساكنين وهو مذهب سيبويه[١] وجمهور الناس. فإن قيل: أصل التقاء الساكنين الكسر فلم عدل عنه؟ فالجواب أنهم لو كسروا لكان ذلك مفضياً إلى ترقيق لام الجلالة، والمقصود تفخيمها للتعظيم فأوثر الفتح لذلك. وأيضاً فقبل الميم ياء وهي أخت الكسرة وأيضاً فقبل هذه الياء كسرة فلو كسرنا الميم الآخرة لالتقاء الساكنين لتوالى ثلاثة متجانسات فحركوها بالفتح كما حركوا في نحو «مِنَ الله» وأما سقوط الهمزة فواضح وبسقوطها التقى الساكنان.

الثاني: أن الفتحة لالتقاء الساكنين أيضاً، ولكن الساكنان هما الياء التي قبل الميم والميم الأخيرة فحركت بالفتح لئلا يلتقي ساكنان، ومثله: أين وكيف وكيت وديت وما أشبهة وهذا على قولنا إنه لم ينو الوقوف على هذه الحروف المقطعة، وهذا بخلاف القول الأول فإنه منوي فيه الوقف على الحروف المقطعة فسكنت أواخرها وبعدها ساكن آخر وهو لام الجلالة، وعلى هذا القول الثاني ليس لإسقاط الهمزة تأثير في التقاء الساكنين بخلاف الأول، فإن التقاء الساكنين إنما نشأ من حذفها درجاً.

الثالث: أن هذه الفتحة ليست لالتقاء الساكنين؛ بل هي حركة نقل أي: نقلت حركة الهمزة التي قبل لام التعريف على الميم الساكنة نحو ﴿قد أفلح﴾[٢] وهي قراءة ورش وحمزة في بعض طرقه في الوقف، وهو مذهب الفراء واحتج على ذلك بأن هذه الحروف النية بها الوقف وإذا كان النية بها الوقف فتكن أواخرها والنية بما بعدها الابتداء والاستئناف فكان همزة الوصل جرت مجرى همزة القطع إذ النية بها الابتداء، وهي تثبت إبتداء ليس إلا فلما كانت الهمزة في حكم الثابتة وما قبلها ساكن صحيح قابل لحركتها خففوها بأن ألقوا حركتها على الساكن قبلها.

وقد رد بعضهم قول الفراء بأن وضع هذه الحروف على الوقف لا يوجب قطع ألف الوصل وإثباتها في المواضع التي تسقط فيها وأنت إذا ألقيت حركتها على الساكن قبلها فقد وصلت الكلمة التي هي فيها بما قبلها وإن كان ما قبلها موضوعاً على الوقف فقولك: «ألقيت حركته عليه» بمنزلة قولك «وصلته» ألا ترى أنك إذا خففت «من أبوك» قلت: «من بوك» فوصلت ولو وقفت لم تلق الحركة عليها وإذا وصلتها بما قبلها لزم إسقاطها وكان إثباتها مخالفاً لأحكامها في سائر متصرفاتها.

قلت: هذا الرد مردود بأن ذلك معامل الموقوف عليه، والابتداء بما بعده لا أنه موقوف عليه ومبتدأ بما بعده حقيقة حتى يرد عليه بما ذكره.

وقد قوّى جماعة قول الفراء بما حكاه سيبويه من قولهم: «ثَلَثَهْرْبَعَة».

والأصل: ثلاثة أربعة[٣] فلما وقف على «ثلاثة» أبدل التاء هاء كما هو اللغة المشهورة ثم أجرى الوصل مجرى

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/١٥٣، «. . . والفتح في حرفين: أحدهما قوله عز وجل ﴿الٓمٓ. الله﴾ لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء.
ونظير ذلك قولهم: «مِنَ الله، ومِنَ الرسول، ومِنَ المؤمنين لما كثرت في كلامهم ولم تكن فعلاً، وكان الفتح أخف عليهم فتحوا، وشبهوها بأين وكيف. . .»

(٢) سورة المؤمنون، آية (١).

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٢٦٥، : «وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول: ثلاثة أربعة، طرح همزة أربعة على =

الوقف فترك الهاء على حالها في الوصل ثم نقل حركة الهمزة إلى الهاء فكذلك هذا.

وقد رد بعضهم هذا الدليل وقال: الهمزة في «أربعة» همزة قطع فهي ثابتة ابتداءً ودرجاً فلذلك نقلت حركتها بخلاف همزة الجلالة فإنها واجبة السقوط فلا تستحق نقل حركتها إلى ما قبلها فليس وزان ما نحن فيه.

قلت: وهذا من هذه الحيثية صحيح والفرق لائح إلا أن حظ الفراء منه أنه أجرى فيه الوصل مجرى الوقف من حيث بقيت الهاء المنقلبة عن التاء وصلاً لا وقفاً واعتدّ بذلك ونقل إليها حركة الهمزة وإن كانت همزة قطع.

وقد اختار الزمخشري مذهب الفراء وسأل وأجاب فقال: «ميم حقُّها أن يُوقَفَ عليها كما يُوقَفُ على ألف ولام وأن يبتدأ بما بعدها كما تقول: واحد اثنان وهي قراءة عاصم وأما فتحها فهي حركة الهمزة ألقيت عليها حين أسقطت للتخفيف. فإن قلت: كيف جاز إلقاء حركتها عليها وهي همزة وصل لا تثبت في درج الكلام فلا تثبت حركتها لأن ثبات حركتها كتباتها؟

قلت: هذا ليس بدرج لأن ميم في حكم الوقف والسكون والهمزة في حكم الثابت وإنما حذفت تخفيفاً وألقيت حركتها على الساكن قبلها لتدل عليها ونظيره: «واحد اثنان» بإلقائهم حركة الهمزة على الدال».

قال الشيخ: «وجوابه ليس بشيء لأنه ادعى أن الميم حين حركت موقوف عليها، وأن ذلك ليس بدَرْجٍ، بل هو وقف وهذا خلاف ما أجْمعت عليه العرب والنحاة من أنه لا يوقف على متحرك البتة سواء كانت حركته إعرابية أم بنائية أم نقلية أم لالتقاء الساكنين أم للاتباع أم للحكاية فلا يجوز في «قد أفلح» إذا حذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى دال «قد» أن تقف على دال قد بالفتحة بل تسكنها قولاً واحداً». وأما قوله: «ونظير ذلك «واحد اثنان» بإلقاء حركة الهمزة على الدال فإن سيبويه[1] ذكر أنهم يشمون آخر واحد» لتمكنه، ولم يحك الكسر لغة، فإن صح الكسر فليس «واحد» موقوفاً عليه كما زعم الزمخشري، ولا حركته حركة نقل من همزة الوصل، ولكنه موصول بقولهم: اثنان فالتقى ساكنان: دال واحد وثاء اثنين فكسرت الدال لالتقاء الساكنين وحذفت همزة الوصل لأنها لا تثبت في الوصل.

قلت: ومتى ادعى الزمخشري أنه يوقف على ميم من: ألف ـ لام ـ ميم ـ وهي متحركة حتى يلزمه بمخالفة إجماع العرب والنحاة وإنما ادعى الرجل أن هذا في نية الموقوف عليه قبل تحريكه بحركة النقل، لا أنه نقل إليه ثم وقف عليه، هذا لم يقله البتة، ولم يخطر له ببال ثم قال الزمخشري: «فإن قلت: هَلاّ زعمت أنها حركة لالتقاء الساكنين؟

قلت: لأن التقاء الساكنين لا يبالى به في باب الوقف وذلك قولك: هذا إبراهيم وداود وإسحاق ولو كان التقاء الساكنين في حال الوقف يوجب التحريك لحُرِّكَ ـ الميمان في ألف لام ميم لالتقاء الساكنين ولما انتُظر ساكن آخر».

قال الشيخ[2]: «وهو سؤال صحيح وجواب صحيح لكن الذي قال: «إن الحركة هي لالتقاء الساكنين» لا يتوهم أنه أراد التقاء الياء والميم من «ألم» في الوقف، وإنما عنى التقاء الساكنين اللذين هما ميم الأخيرة ولام التعريف كالتقاء نون «من» ولام الرجل إذا قلت: «من الرجل» قلت: هذا الوجه هو الذي قدمته عن بعضهم وهو مكي وغيره.

ثم قال الزمخشري: «فإن قلت: إنما لم يحركوا لالتقاء الساكنين في ميم لأنهم أرادوا الوقف وأمكنهم النطق

---

= الهاء ففتحها ولم يحولها تاء، لأنه جعلها ساكنة، والساكن لا يتغير في الإدراج تقول: اضرب، ثم تقول: اضرب زيداً.

(١) انظر الكتاب ٣/ ٢٦٥.

(٢) انظر البحر المحيط ٢/ ٣٧٥.

بساكنين فإذا جاء ساكن ثالث لم يكن إلا التحريك فحركوا. قلت: الدليل على أن الحركة ليست لملاقاة الساكن أنه كان يمكنهم أن يقولوا: واحد اثنان بسكون الدال مع طرح الهمزة فجمعوا بين ساكنين كما قالوا: «أُصَيْمٌ» «مُدَبْقٌ» فلما حركوا الدال علم أن حركتها هي حركة الهمزة الساقطة لا غير، وأنها ليست لالتقاء ساكنين».

قال الشيخ:[1] «وفي سؤاله تعمية في قوله: «فإن قلت: لم يحركوا لالتقاء الساكنين» ويعني بالساكنين: الياء والميم وحينئذ يجيء التعليل بقوله: «أنهم أرادوا الوقف وأمكنهم النطق بساكنين» يعني الياء والميم. ثم قال: «فإذا جاء ساكن ثالث ـ يعني لام التعريف ـ لم يكن إلا التحريك ـ يعني في الميم ـ فحركوا ـ يعني اميم ـ لالتقائها ساكنة مع لام التعريف إذ لو لم يحركوا لاجتمع ثلاث سواكن وهو لا يمكن».

هذا شرح السؤال وأما جواب الزمخشري عن سؤاله فلا يطابق لأنه استدل على أن الحركة ليست لملاقاة ساكن بإمكانية الجمع بين ساكنين في قولهم: واحد اثنان بأن سكنوا الدال والثاء ساكنة وتسقط الهمزة فعدلوا عن هذا الإمكان إلى نقل حركة الهمزة على الدال وهذه مكابرة في المحسوس لا يمكن ذلك أصلاً ولا هو في قدرة البشر أن يجمعوا في النطق بين سكون الدال وسكون الثاء وطرح الهمزة.

وأما قوله: «فجمعوا بين ساكنين» فلا يمكن الجمع كما قلناه وأما قوله كما قالوا: «أصيم ومدبق» فهذا ممكن كما هو في: راد وضال لأن في ذلك التقاء الساكنين على حدهما المشروط في النحو فأمكن ذلك وليس مثل «واحد اثنان» لأن الساكن الأول ليس حرف مد ولا الثاني مدغم فلا يمكن الجمع بينهما وأما قوله: «فلما حركوا الدال علم أن حركتها هي حركة الهمزة الساقطة لا غير وليست لالتقاء الساكنين» لما بني على أن الجمع بين الساكنين في «واحد اثنان» ممكن وحركة التقاء الساكنين إنما هي فيما لا يمكن أن يجتمعا فيه في اللفظ ادعى أن حركة الدال هي حركة الهمزة الساقطة.

قلت: هذا الذي ردّ به عليه صحيح وهو معلوم بالضرورة إذ لا يمكن النطق بما ذكر. وقد انتصر بعضهم لرأي الفراء واختيار الزمخشري بأن هذه الحروف جيء بها لمعنى في غيرها كما تقدم في أول البقرة عند بعضهم فأواخرها موقوفة والنية بما بعدها الاستئناف فالهمزة في حكم الثبات كما في أنصاف الأبيات كقول حسان:

١١٦١ - لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكاً فِي دِيَارِهُمُ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا[2]

ورجحه بعضهم أيضاً بما حكى عن المبرد أنه يجيز: «الله أكبر الله أكبر» بفتح الراء الأولى قال: «لأنهم في نية الوقف على «أكبر» والابتداء بما بعده فلما وصلوا مع قصدهم التنبيه على الوقف على آخر كل كلمة من كلمات التكبير نقلوا حركة الهمزة الداخلة على لام التعريف إلى الساكن قبلها التفاتاً لما ذكر من قصدهم وإذا كانوا قد فعلوا ذلك في حركات الإعراب وأتوا بغيرها مع احتياجهم إلى الحركة من حيث هي فلأن ذلك فيما كان موقوف الأخير من باب أولى وأحرى».

الرابع: أن تكون الفتحة فتحة إعراب على أنه مفعول بفعل مقدر أي: اقرؤوا الٓمٓ وإنما منعه من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي إذا أريد به اسم السورة نحو: قرأت هود وقد قالوا هذا الوجه بعينيه في قراءة من قرأ: «صاد والقرآن»[3]

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٣٧٦.

(٢) انظر البيت في ديوانه ٢٤٤، المصنف ١/٦٨، رصف المباني (٤١)، اللسان (وشك)، قوله: وشيكا أي سريعا.

(٣) سورة (ص)، ١ ـ ٢.

بفتح الدال فهذا يجوز أن يكون مثله.

الخامس: أن الفتحة علامة الجر والمراد بألف لام ميم أيضاً السورة وأنها مقسم بها فحذف حرف القسم وبقي عمله وامتنع من الصرف لما تقدم وهذا الوجه أيضاً مقول في قراءة من قرأ: صاد بفتح الصاد إلا أن القراءة هناك شاذة وهنا متواترة، والظاهر أنها حركة التقاء الساكنين كما هو مذهب سيبويه وأتباعه.

السادس: قال ابن كيسان: «ألف الله وكل ألف مع لام التعريف ألف قطع بمنزلة «قد» وإنما وصلت لكثرة الاستعمال فمن حرك الميم ألقى عليها حركة الهمزة التي بمنزلة القاف من «قد» من «الله» ففتحها بفتحة الهمزة نقله عنه مكي فعلى هذا هذه حركة نقل من همزة قطع، وهذا المذهب هو مشهور عن الخليل بن أحمد حيث يعتقد أن التعريف حصل بمجموع «الـ» كالاستفهام يحصل بمجموع هل، وأن الهمزة ليست مزيدة لكنه مع اعتقاده ذلك يوافق على سقوطها في الدرج إجراء لها مجرى همزة الوصل لكثرة الاستعمال ولذلك قد ثبتت ضرورة لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها. وللبحث في ذلك مكان هو به منه منا».

ولما نقل أبو البقاء هذا القول ولم يعزه قال: «وهذا يصح على قول من جعل أداة التعريف «الـ» يعني الخليل، لأنه هو المشهور بهذه المقالة وقد تقدم النقل عن عاصم أنه يقرأ بالوقف على ميم ويبتدىء بالله لا إله إلا هو كما ظاهر عبارة الزمخشري عنه وغيره يحكى عنه أنه يسكن الميم ويقطع الهمزة من غير وقف منه على الميم كأنه يجري الوصل مجرى الوقف وهذا هو الموافق لغالب نقل القراء عنه.

وقرأ عمرو بن عبيد فيما نقل الزمخشري والرؤاسي فيما نقل ابن عطية وأبو حيوة: «الَمّ الله» بكسر الميم. قال الزمخشري: «وما هي بمقبولة والعجب منه كيف تجرأ على عمرو بن عبيد وهو عنده معروف المقولة وكأنه يريد وما هي مقبولة عنه أي: لم تصح عنه وكأن الأخفش لم يطلع على أنها قراءة فقال: «لو كسرت الميم لالتقاء الساكنين فقيل: «ألم الله» لجاز».

قال الزجاج: وهذا غلط من أبي الحسن لأن قبل الميم ياء مكسوراً ما قبلها فحقها الفتح لالتقاء الساكنين لثقل الكسر مع الياء وهذا وإن كان كما قاله إلا أن الفارسي انتصر لأبي الحسن ورد على الزجاج رده فقال: «كسر الميم لو ورد بذلك سماع لم يدفعه قياس بل كان يثبته ويقويه لأن الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين الكسر وإنما يبدل إلى غير ذلك لما يعرض من علة وكراهة فإذا جاء الشيء على بابه فلا وجه لرده ولا مساغ لدفعه وقول أبي إسحاق «أن ما قبل الميم ياء مكسور ما قبلها فحقها الفتح» منقوض بقولهم: «جير» و «كان من الأمر ذيت وذيت وكيت وكيت» فحرك الساكن بعد الياء بالكسر كما حرك بعدها بالفتح في «أين» وكما جاز الفتح بعد الباء في قولهم: «أين» كذلك يجوز الكسر بعدها كقولهم جير ويدل على جواز التحريك لالتقاء الساكنين بالكسر فيما كان قبله ياء جواز تحريكه بالضم نحو قولهم: حيث وإذا جاز الضم كان الكسر أجوز وأسهل.

نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ۖ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾

قوله تعالى: ﴿نزل عليك الكتاب﴾: العامة على التشديد في «نزل» ـ ونصب «الكتاب».

وقرأ الأعمش والنضعي[١] وابن أبي عبلة: نزل بتخفيف الزاي ورفع الكتاب فأما القراءة الأولى فقد تقدم أن هذه الجملة يحتمل أن تكون خبراً وأن تكون مستأنفة.

وأما القراءة الثانية فالظاهر أن الجملة فيها مستأنفة ويجوز أن تكون خبراً والعائد حينئذ محذوف تقديره: نزل الكتاب من عنده.

قوله: «بالحق» فيه وجهان:

أحدهما: أن تتعلق الباء بالفعل قبلها والباء حينئذ للسببية أي: نزله بسبب الحق.

والثاني: أن تتعلق بمحذوف على أنها حال: أما من الفاعل أي: نزله محقاً أو من المفعول أي: نزله ملتبساً بالحق نحو: جاء بكر بثيابه أي: ملتبساً بها. وقال مكي: «ولا تتعلق الباء بنزل لأنه قد تعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف فلا يتعدى إلى ثالث» وهذا الذي ذكره مكي غير ظاهر فإن الفعل يتعدى إلى متعلقاته بحروف مختلفة على حسب ما يكون وقد تقدم أن معنى الباء السببية فأيّ مانع يمنع من ذلك؟

قوله: ﴿مصدقاً﴾ فيه أوجه:

أحدها: أن ينتصب على الحال من «الكتاب» فإن قيل «بأن الحق» حال كانت هذه حالاً ثانية عند من يجيز تعدد الحال وإن لم يقل بذلك كانت حالاً أولى.

الثاني: أن ينتصب على الحال على سبيل البدلية من محل «بالحق» وذلك عند من يمنع تعدد الحال في غير عطف ولا بدلية.

الثالث: أن ينتصب على الحال من الضمير المستكن في «بالحق» إذا جعلناه حالاً لأنه حينئذ يتحمل ضميراً لقيامه مقام الحال التي تتحمله وتكون حالاً متداخلة أي: أنها حال من حال وعلى هذه الأقوال كلها فهي حال مؤكدة لأنه لا يكون إلا كذلك فالانتقال غير متصور فيه وهو نظير قوله:

١١٦٢ - أنا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ[٢]

قوله «لما بين يديه» مفعول لمصدقاً وزيدت اللام في المفعول تقوية للعامل لأنه فرع إذ هو اسم فاعل كقوله تعالى: «فعال لما يريد» وإنما ادعينا ذلك لأن هذه المادة متعدية بنفسها.

قوله: ﴿التوراة والإنجيل﴾ اختلف الناس في هذين اللفظين: هل يدخلهما الاشتقاق والتصريف أم لا يدخلانهما لكونهما أعجميين؟ فذهب جماعة كالزمخشري وغيره إلى الثاني.

قالوا: لأن هذين اللفظين إسمان عبرانيان لهذين الكتابين الشريفين.

قال الزمخشري: «وتكلف اشتقاقهما من الورى والنجل ووزنهما بتفعله وإفعيل إنما يثبت بعد كونهما عربيين».

---

(١) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النخعي الكوفي المشهور الصالح الزاهد توفي سنة (٩٦) انظر غاية النهاية ١/ ٢٩.

(٢) تقدم.

قال الشيخ[١]: «وكلامه صحيح إلا أن فيه استدراكاً وهو قوله: تفعله ولم يذكر مذهب البصريين» وهو أن وزنها فوعلة ولم ينبه على تفعلة: هل هي بكسر العين أو فتحها» قلت: لم يحتج إلى التنبيه لشهرتهما وإنما ذكر المستغرب. ويؤيد ما قاله الزمخشري من كونها أعجمية ما نقله الواحدي وهو أن التوراة والإنجيل والزبور سريانية فعربوها قال: «ولذلك يقولون فيها بالسريانية: تورى أيكلبون زفوتا» فعربوها إلى ما ترى.

ثم القائلون باشتقاقهما اختلفوا: فقال بعضهم: التوراة مشتقة من قولهم: وري الزند إذا قدح فظهر منه نار. يقال «وري الزند» و «أوريته أنا». قال تعالى: ﴿أفرأيتم النار التي تورون﴾[٢] فثلاثيه قاصر ورباعيه متعد. وقال تعالى: ﴿فالموريات قدحاً﴾[٣] ويقال أيضاً: «وريت بك زنادي» فاستعمل الثلاثي متعدياً إلا أن المازني زعم أنه لا يتجاوز به هذا اللفظ يعني فلا يقاس عليه فيقال: «وريت النار» مثلاً. إذا تقرر ذلك فلما كانت التوراة فيها ضياء ونور يخرج به من الضلال «إلى» الهدى كما يخرج بالنور من الظلام إلى النور سمي هذا الكتاب بالتوراة وهذا هو قول الفراء وهو مذهب جمهور الناس. وقال آخرون: بل هي مشتقة من «وريت في كلامي» من التورية وهي التعريض. وفي الحديث: «كان إذا أراد سفراً ورى بغيره»[٤] وسميت التوراة بذلك لأن أكثرها تلويحات ومعاريض وإلى هذا ذهب المؤرخ السدوسي[٥] وجماعة.

وفي وزنها ثلاثة أقوال:

أحداها: ـ وهو قول الخليل وسيبويه ـ أن وزنها فوعلة وهذا الوزن قد وردت منه ألفاظ نحو: الدوخلة[٦] والقوصرة[٧] والدوسرة[٨] والصومعة والأصل: وورية بواوين لأنها إما من وري الزند، وإما من وريت في كلامي فأبدلت الواو الأولى تاء وتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً فصار اللفظ: توراة كما ترى وكتبت بالياء منبهة على الأصل كما أميلت لذلك وقد أبدلت العرب الياء من الواو في ألفاظ نحو: تولج وتبقور وتخمة وتكاة وتراث وتجاه وتكلان من: الولوج والوقار والوخامة والوكاء والوراثة والوجه والوكالة. ونظير إبدال الواو تاء في التورية إبدالها أيضاً في قولهم لما تراه المرأة في الطهر بعد الحيض: «الترية» هي فعلية من لفظ الوراء لأنها ترى بعد الصفرة والكدرة.

الثاني: ـ وهو قول الفراء ـ أن وزنها تفعلة بكسر العين فأبدلت الكسرة فتحة وهي لغة طائية يقولون في الناصية: ناصاة وفي بقى: بقي قال الشاعر:

١١٦٣ ـ ..... فجزت كمناصاةِ الأَغَرِّ الْمُشْهَرِ[٩]

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٣٧١.
(٢) سورة الواقعة، (٧١).
(٣) سورة العاديات، (٢).
(٤) أخرجه البخاري ٦/١٣٢ كتاب الجهاد باب من أراد غزوة(٢٩٤٧)، ومسلم ٤/٢١٢٨، كتاب التوبة (٥٤ ـ ٢٧٦٩)، وقوله «ورّى» ستر وتستعمل في إظهار شيء مع إرادة غيره.
(٥) مؤرج بن عمر بن منيع بن حصين السدوسي النحوي كان عالماً بالعربية إماماً في النحو أحد الأئمة من أهل الأدب توفي (١٩٥).
انظر بغية الوعاة ٢/٣٠٥.
(٦) الدَّوْخَلَة: البِطْنَة. اللسان: دخل ١٣٤٢.
(٧) القَوْصَرَة والقوصَرَّة ـ مخفف ومثقل ـ وعاء من قصب يُرفع فيه التمر من البواري. اللسان: قصر، ٣٦٥٠.
(٨) الدَّوْسَرة الذكر الضخم، وكتيبة دَوْسَرٌ، ودوسَرة: مجتمعة. وقيل غير ذلك. اللسان، دسر ١٣٧٢.
(٩) البيت لحريث بن عتاب كما في اللسان وهو عجز بيت صدره.
لَقَدْ آذَنَتْ أَهْلَ الْيَمَامَةِ طَيِّءٌ .....
انظر: لسان العرب مادة (نصا).

وقال آخر:

١١٦٤ - ..... نُفُوساً بِنت عَلى الكَرَمِ[١]

وأنشد الفراء:

١١٦٥ - ومَا الدُّنْيَا بِبَاقَاةٍ لحي وَمَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقِ[٢]

وقد رد البصريون ذلك بوجهين:

أحدهما: أن هذا البناء قليل جداً ـ أعني بناء تفعلة ـ بخلاف فوعلة فإن كثير فالحمل على الأكثر أولى.

والثاني: أنه يلزم منه زيادة التاء أولاً والتاء لم تزد أولاً إلا في مواضع ليس هذا منها بخلاف قلبها في أول الكلمة فإنه ثابت وذلك أن الواو إذا وقعت أولاً قلبت: إما همزة نحو: أجوه وأقتت وأحد وأناة وأشاح وإعاء في: وجوه ووقتت ووحد ووناة ووشاح ووعاء. وأما تاء نحو: تجاه وتخمة.... الخ فاتباع ما عهد أولى من اتباع ما لم يعهد.

الثالث: أن وزنها تفعلة بفتح العين وهو مذهب الكوفيين كما يقولون في: تَتْفُلة بالضم تَتْفَلَة بالفتح وهذا لا حاجة إليه وهو أيضاً دعوى لا دليل عليها.

وأمال التورية حيث وردت في القرآن إمالة محضة أبو عمرو والكسائي وابن عامر في رواية ابن ذكوان وأمالها بين بين حمزة وورش عن نافع واختلف عن قالون: فروي عنه بين بين والفتح وقرأها الباقون بالفتح فقط. ووجه الإمالة إن قلنا بأن ألفها منقلبة عن ياء ظاهر، وإن قلنا إنها أعجمية لا اشتقاق لها فوجه الإمالة شبه ألفها لألف التأنيث من حيث وقوعها رابعة فسبب إمالتها: إما الانقلاب وإما شبه ألف التأنيث.

والإنجيل: قيل إفعيل كإجفيل وفي وزنه أقوال أحدها: أنه مشتق من النجل وهو الماء الذي ينز من الأرض ويخرج منها ومنه: النجل للولد وسمي الإنجيل لأنه مستخرج من اللوح المحفوظ. وقيل: من النجل وهو الأصل ومنه «النجل» للوالد فهو من الأضداد إذ يطلق على الولد والوالد قال الأعشى:

١١٦٦ - أنجب أيام وَالِدَاهُ بِهِ إذْ نَجَلاَهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلاَ[٣]

وقيل: من النجل وهو التوسعة ومنه: العين النجلاء لسعتها وسمي الإنجيل بذلك لأن فيه توسعة لم تكن في التوراة إذ حلل فيه أشياء كانت محرمة.

وقيل: هو مشتق من التناجل وهو التنازع يقال: تناجل الناس أي: تنازعوا وسمي الإنجيل بذلك لاختلاف الناس فيه قاله أبو عمرو الشيباني.

---

(١) هو جزء بيت لبعض بني بولان من طيىء وهو بتمامه:
نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَصْ
طَادُ نُفُوساً بِنْتْ عَلَى الْكَرَمِ
انظر الحماسة ١/١٠١.

(٢) تقدم.

والشاهد فيه في قوله: «بنت» وهي لغة قليلة والمشهور بنيت.

(٣) انظر ديوانه (١٥٦)، الأشموني ٢(٢٧٧، الهمع ٢/٥٣، أوضح المسالك ٢/١٣٠، ورواية الديوان.
أبجب أيام والديه به: ..... البيت

والعامة على كسر الهمزة من «إنجيل» وقرأ الحسن بفتحها[١].

قال الزمخشري: «وهذا يدل على أنه أعجمي لأن «إفعيلا» بفتح الهمزة عديم في أوزان العرب» قلت: بخلاف إفعيل بكسرها فإنه موجود نحو: إجفيل وإخريط[٢] وإصليت[٣].

وفرق الزمخشري بين «نزل» وأنزل على عادته فقال: فإن قلت: لم قيل: نزل الكتاب وأنزل التوراة والإنجيل؟ قلت: لأن القرآن نزل منجماً ونزل الكتابان جملة».

قال الشيخ[٤]: وقد تقدم الرد على هذا القول في البقرة وأن التعدية بالتضعيف لا تدل على التكثير ولا على التنجيم، وقد جاء في القرآن: أنزل ونزل قال تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر﴾[٥] و﴿نزل عليك الكتاب﴾[٦] ويدل على أنهما بمعنى واحدة قراءة من قرأ ما كان من «ينزل» مشدداً بالتخفيف إلا ما استثنى ولو كان أحدهما يدل الى التنجيم والآخر على النزول دفعة واحدة لتناقض الأخبار وهو محال». قلت: وقد سبق الزمخشري إلى هذا الفرق بعينه الواحدي.

مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ ۗ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴿٤﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴿٥﴾

قوله تعالى: ﴿من قبل﴾: متعلق بأنزل والمضاف إليه لظرف محذوف لفهم المعنى تقديره: من قبلك أو من قبل الكتاب. والكتاب غلب على القرآن كالثريا وهو في الأصل مصدر واقع موقع المفعول به أي: المكتوب وذكر المنزل في قوله: «نزل عليك» ولم يذكره في قوله: «وأنزل التوراة والإنجيل» تشريفاً لنبينا ﷺ.

قوله: ﴿هدى﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب على المفعول من أجله والعامل فيه أنزل أي: أنزل هذين الكتابين لأجل هداية.

ويجوز أن يكون متعلقاً من حيث المعنى ينزل وأنزل معاً وتكون المسألة من باب التنازع على إعمال الثاني والحذف من الأول تقديره: نزل عليك له أي: للهدى فحذفه ويجوز أن يتعلق بالفعلين معاً تعلقاً صناعياً لا على وجه التنازع بل بمعنى أنه علة للفعلين معاً كما تقول: «أكرمت زيداً وضربت عمراً إكراماً لك» يعني أن الإكرام علة للإكرام وللضرب.

والثاني: أن ينتصب على الحال من التورية والإنجيل ولم يثن لأنه مصدر وفيه الأوجه المشهورة من حذف المضاف أي: ذوي هدى أو على المبالغة بأن جعلا نفس الهدى أو على جعلهما بمعنى هاديين. وقيل: إنه حال من

---

(١) انظر البحر ٢/٣٧٨.

(٢) إخريط: الإخريط: نبات ينبت في الجَدد، له قرون كقرون اللوبياء، وورقه أصفر من ورق الريحان، وقيل: هو ضرب من الحَمض. وقال أبو حنيفة: هو أصفر اللون رقيق العيدان ضخم له أصول وخشن.
اللسان/ ط ١١٣٦.

(٣) إصليت: سيف إصليت: أي صقيل.
اللسان: صلت ٢٤٧٨.

(٤) انظر البحر المحيط ٢/٣٧٨.

(٥) سورة النحل، آية (٤٤).

(٦) سورة آل عمران، آية (٣).

الكتاب والتورية والإنجيل وقيل: حال من الإنجيل فقط وحذف مما قبله لدلالة هذا عليه.

وقال بعضهم: تم الكلام عند قوله تعالى: «من قبل» فيوقف عليه ويبتدأ بقوله «هدى للناس وأنزل الفرقان» أي: وأنزل الفرقان هدى النسق وهو ممتنع لو قلت: «قام زيد مكتوفة وضربت هند» تعني: وضربت هند مكتوفة» لم يصح البتة فكذلك هذا.

قوله: ﴿للناس﴾ يحتمل أن يتعلق بنفس «هدى» لأن هذه المادة تتعدى باللامِ كقولِه تعالى: ﴿يَهْدِي للتي هي أَقْوَمُ﴾[1] وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لهدًى.

قوله: ﴿وأَنْزَلَ الفرقانَ﴾ يُحْتَمل أن يرادَ به جميعُ الكتب السماوية، ولم يُجْمع لأنه بمعنى الفَرْق كالغفران والكفران، وهو يُحْتَملُ أن يكونَ مصدراً واقعاً موقع الفاعلِ أو المفعول والأولُ أظهرُ. وقال الزمخشري: «أو كَرَّر ذِكْرَ القرآن بما هو نعتٌ له ومُدِحَ مِنْ كونِه فارقاً بين الحقِّ والباطل بعد ما ذَكره باسم الجنس تعظيماً لشأنِه وإظهاراً لفضلِه». قلت: قد يعتقد معتقدٌ أنّ في كلامِه هذا رَدًّا لقولِه الأول حيث قال: «إن نَزَّل» يقتضي التنجيم و «أنزل» يقتضي الإنزال الدَّفْعيَّ، لأنه جَوَّز أن يُراد بالفرقان القرآنُ، وقد جاء معه «أنزل»، ولكن لا ينبغي أَنْ يُعْتَقد ذلك لأنه لم يَقُل: إنَّ «أَنْزل» للإنزال الدفعيِّ فقط، بل يقول إن «نَزَّل» بالتشديد يقتضي التفريق و «أَنْزل» يُحتمل ذلك ويَحْتمل الإنزالَ الدفعيَّ.

قوله: ﴿لهم عذابٌ﴾ يَحْتمل أنْ يرتفع «عذابٌ» بالفاعليةِ بالجارِّ قبلَه لوقوعه خبراً عن «إنَّ» ويُحْتمل أن يرتفع على الابتداء، والجملةُ خبرُ «إنَّ» والأولُ أَوْلَى، لأنه من قبيلِ الإخبار بما يَقْرُبُ من المفردات. وانتقام: افتعال من النِّقْمة وهي السَّطْوَةُ والتسلطُ، ولذلك عَبَّر بعضُهم عنها بالمعاقبة يقال: نَقَم ونَقِمَ، بالفتح ـ وهو الأفصحُ ـ وبالكسرِ، وقد قُرِئ بهما، وسيأتي مزيدُ بيانٍ في المائدة.

قوله تعالى: ﴿في الأرض﴾: يجوز أنْ يتعلَّقَ بـ «يَخْفَى» وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لشيء.

هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦﴾

قوله تعالى: ﴿في الأرحام﴾: يجوزُ أن يتعلَّق بيُصَوِّرُكم وهو الظاهرُ، ويجوز أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من مفعولِ «يُصَوِّركم» أي: يُصَوِّركم وأنتم في الأرحامِ مُضَغٌ.

وقرأ طاووس «تَصَوَّركم» فعلاً ماضياً ومعنا صَوَّركم لنفسِه ولتعبُّدِه، وتَفَعَّل يأتي بمعنى فَعَّل كقولهم: «تأَثَّلْتُ مالاً وأَثَّلته» أي جعلتُه أَثْلَةً أي أصلاً، ونحوُه: وَلَّى وتَوَلَّى. والتصويرُ: تَفْعِيل من صارَه يَصُوره أي: أماله وثَناه، ومعنى صَوَّره أي: جعل له صورةً. والصورة: الهيئة يكون عليها الشيءُ من تأليفٍ خاصٍ وتركيب منضبطٍ.

قوله: ﴿كيف يشاء﴾ في هذه الآية أوجهٌ:

أظهرُها: أن «كيف» للجزاءِ، وقد جُوزي بها في لسانهم في قولِهم: «كيفَ تَصْنَعُ أصنعُ، وكيف تكونَ أكونُ»، إلا أنه لا يجزم بها، وجوابُها محذوفٌ لدلالةِ ما قبلَها، وكذلك مفعول «يشاء» لِما تقدَّم أنه لا يُذْكَرُ إلا لغرابةٍ، والتقديرُ:

---

(١) سورة الإسراء، آية (٩).

كيف يشاء تصويرَكم يصوِّرُكم، فَحُذِف «تصويركم» لأنه مفعولُ يشاء، و«يصوركم» لدلالة «يصوركم» الأول عليه، ونظيره قولُهم: «أنت ظالم إنْ فعلْتَ» تقديره: أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم. وعند مَنْ يُجيز تقديم الجزاء في الشر الصريح يَجْعَلُ «يصوِّركم» المتقدم هو الجزاء.

و ﴿كيف﴾ منصوبٌ على الحال بالفعلِ على الحال بالفعلِ بعدَه، والمعنى: على أيِّ حال شاءَ أنْ يُصَوِّركم صوَّركم، وتقدَّم الكلام على ذلك في قولِه: «كيف تكفرون»[1] ولا جائزٌ أن تكون «كيف» معمولةً ليُصَوِّركم لأنَّ لها صدرَ الكلام، وما له صدرُ الكلام لا يعملُ فيه إلا أحدُ شيئين: إمَّا حرفُ الجر نحو: بمَنْ تمر؟ وإمَّا المضافُ نحو: «غلامُ مَنْ عندك»؟

الثاني: أن تكون «كيف» ظرفاً ليشاء، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال من ضمير اسم الله تعالى تقديرُه: يصوِّركم على مشيئته أي مريداً.

الثالث: كذلك إلا أنه حالٌ من مفعول «يصوِّركم» تقديرُه: يصوركم متقلبين على مشيئته. ذَكَر الوجهين أبو البقاء، ولَمَّا ذَكَرَ غيرُه كونَها حالاً من ضميرِ اسمِ الله قَدَّرها بقوله: يُصَوِّركم في الأرحامِ قادراً على تصويركم مالكاً ذلك.

الرَّابعُ: أَنْ تكونَ الجملةُ في موضعِ المصدرِ، المعنى يُصَوِّركم في الأرحام تصويرَ المشيئة وكما يشاء، هكذا قال الحوفي. وفي قوله: «الجملةُ في موضعِ المصدرِ» تسامحٌ لأنَّ الجملَ لا تقوم مقام المصادر، ومرادُه أنَّ «كيف» دالَّةٌ على ذلك، ولكن لَمَّا كانَتْ في ضمن الجملةِ نَسَبَ ذلكَ إلى الجملة. وقوله ﴿هو الذي يصوِّركم﴾: تحتملُ هذه الجملةُ أن تكونَ مستأنفةً سيقت لمجرد الإخبار بذلك، وأن تكونَ في محلِّ رفعٍ خبراً ثانياً لإنَّ.

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾

قوله تعالى: ﴿منه آياتٌ﴾ يجوزُ أن تكونَ «آيات» رفعاً بالابتداء والجارُّ خبرُه. وفي الجملةِ على هذا وجهان:

أحدهما: أنها مستأنفةٌ.

والثاني: أنها في محلِّ نصب على الحال من «الكتاب» أي: هو الذي أنزل الكتاب في هذه الحال أي: منقسماً إلى مُحْكَم ومتشابه، ويجوز أن يكونَ «منه» هو الحالَ وحدَه، و«آياتٌ» رفع به على الفاعلية.

و ﴿هُنَّ أُمُّ الكتاب﴾ يجوز أن تكونَ الجملةُ صفةً للنكرة قبلها، ويجوز أن تكونَ مستأنفةً، وأُخبر بلفظ الواحد وهو «أُمُّ» عن جمع، وهو «هُنَّ»: إمَّا لأن المراد كلُّ واحدةٍ منه أمٌّ، وإمَّا لأنَّ المجموعَ بمنزلةِ آيةٍ واحدة كقوله: ﴿وجَعَلْنا ابن مريم وأمَّه آية﴾[2] وإما لأنه مفردٌ واقعٌ موقعَ الجمعِ كقوله: «وعلى سَمْعهم»[3] و[قال الشاعر]:

---

(١) سورة البقرة، آية (٢٨).
(٢) سورة المؤمنون، آية (٥٠).
(٣) سورة البقرة، آية (٧).

١١٦٧ - كُـلوا فـي بـعضِ بـطنِكُـمُ تَـعِـفُّـوا ..... [١]

وقوله:

١١٦٨ - ..... وأمَّـا جِـلْدُهـا فَـصَـلِـيـب [٢]

وقال الأخفش: «وَحَّد «أمَّ الكتاب» بالحكاية على تقديرِ الجواب كأنه قيل: ما أمُّ الكتاب؟» فقال: هُنَّ أمُّ الكتاب، كما يقال: مَنْ نظير زيد؟ فيقول قوم: «نحنُ نظيرُه» كأنهم حَكَوا ذلك اللفظَ، وهذا على قولهم: «دعني من تمرتان» أي: «مِمَّا يقال له تمرتان». قال ابن الأنباري: «وهذا بعيدٌ من الصواب في الآية، لأن الإضمارَ لم يَقُمْ عليه دليلٌ، ولم تَدْعُ إليه حاجةٌ» وقيل: لأنه بمعنى أصلِ الكتابِ والأصلُ يُوَحَّدُ.

قوله: ﴿وأُخَرُ﴾ نسقٌ على «آيات»، و«متشابهاتٌ» نعتٌ لأُخَر، وفي الحقيقة «أُخَرُ» نعتٌ لمحذوف تقديره: وآياتٌ أُخَرُ متشابهاتٌ. قال أبو البقاء: «فإنْ قيل: واحدةُ «متشابهات» متشابهة، وواحدة «أُخَر» أُخْرى، والواحدةُ هنا لا يَصِحُّ أن توصف بهذا الواحد فلا يُقال، أخرى متشابهة إلا أن يكونَ بعضُ الواحدة يُشْبه بعضاً، وليس المعنى على ذلك وإنما المعنى أنَّ كل آيةٍ تشبه آيةً أخرى، فكيف صَحَّ وصفُ هذا الجمعِ بهذا الجمعِ، ولم يَصِحَّ وصفُ مفردهِ بمفرده؟ قيل: التشابهُ لا يكون إلا بين اثنينِ فصاعداً، فإذا اجتمعت الأشياءُ المشابهةُ كان كل واحدٍ منها مشابهاً للآخر، فلمَّا لم يَصِحَّ التشابُه إلا في حالةِ الاجتماع وَصَفَ الجمعَ بالجمع لأنَّ كلَّ واحدٍ منها يشابه باقيها، فأمَّا الواحدُ فلا يَصِحُّ فيه هذا المعنى، ونظيرُه قوله: ﴿فوجد فيها رَجُلَيْن يقتتلان﴾[٣] فثنَّى الضميرَ وإن كان الواحدُ لا يَقْتَتِلُ. قلت: يعني أنه ليس من شرطِ صحةِ الوصفِ في التثنية أو الجمعِ صحةُ انبساطِ مفرداتِ الأوصاف على مفرداتِ الموصوفاتِ، وإنْ كان الأصلُ ذلك، كما أنه لا يُشْتَرط في إسناد الفعلِ إلى المثنَّى والمجموعِ صحةُ إسنادِه إلى كلِّ واحدٍ على حِدَتِه. وقريب من ذلك قوله: «حافِّين من حَولِ العرش»[٤] قيل: ليس لحافين مفردٌ لأنه لو قيل: «حافّ» لم يَصِحَّ، إذ لا يتحقق الحُفوفُ في واحد فقط، وإنما يتحقق بجمعٍ يُحيطون بذلك الشيء المحفوفِ، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى في موضعِهِ.

قوله: ﴿زَيْغٌ﴾ يجوز أن يكون مرفوعاً بالفاعلية لأنَّ الجارَّ قبله صلةٌ لموصول ويجوز أن يكونَ مبتدأ وخبرُه الجارُّ قبله.

والزَّيْغُ: قيل: المَيْلُ، وقال بعضُهم: هو أخصُّ مِنْ مُطْلق الميل، فإنَّ الزيغَ لا يقالُ إلَّا لِما كان من حقٍ إلى باطل. قال الراغب[٥] «الزَّيْغُ: الميلُ عن الاستقامةِ إلى أحد الجانبين، وزاغَ وزالَ ومالَ تتقارب، لكن «زاغ» لا يُقال إلا فيما كان عن حق إلى باطل» انتهى. يقال: زاغَ يزيغُ زَيْغاً وزيغوغَةً وزَيَغاناً وزُيوغاً. قال الفراء: «والعربُ تقول في عامةِ ذواتِ الياء مِمّا يشبه زِغْتُ مثل: سِرْتُ وصِرْتُ وطِرْتُ: سَيْرورةً وصَيْرورةً وطَيْرورةً، وحِدْتُ حَيْدودة، ومِلْتُ مَيْلولة، لا أُحصي ذلك كثرةً، فأما ذوات الواو مثل: قُلت ورضِيت فإنهم لم يقولوا ذلك إلا في أربعة ألفاظ: الكَيْنونة والدَّيْمومة من دام، والهَيْعُوعة من الهُواع[٦] والسَّيْدودة من سُدْت». ثم ذكر كلاماً كثيراً غيرَ متعلقٍ بما نحن فيه، وقد تقدَّم الكلامُ على

---

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) سورة القصص، آية (١٥).
(٤) سورة الزمر، آية (٧٥).
(٥) المفردات (٣١٨).
(٦) الهُوَاعُ: ذو القَعْدة.
اللسان: هوع ٤٧٢١.

هذا المصدر، وما ذكر الناس فيه، وأنه قد سُمِع فيه الأصل وهو «كَيْنونة» في قوله:

١١٦٩ - ..... حَتَّى يعودَ النحو كَيَّنونَهْ[1]

قوله: ﴿ما تشابَه﴾ مفعولُ الأتباع، وهي موصولةٌ أو موصوفة، ولا تكون مصدريةً لعَوْدِ الضمير مِنْ «تَشَابَه» عليها إلاَّ على رأي ضعيفٍ. و «منه» حالٌ من فاعل «تشابه» أي: تشابه حالَ كونه بعضَه.

قوله: ﴿ابتغاءَ﴾ منصوبٌ على المفعولِ له أي: لأجلِ الابتغاء، وهو مصدرٌ مضافٌ لمفعوله. والتأويلُ: مصدرُ أَوَّل يُؤَوِّل. وفي اشتقاقِه قولان:

أحدهما: أنه من آل يَؤُول أَوْلاً ومَآلاً. أي: عادَ ورجَع، و «آلُ الرجل» من هذا عند بعضِهم، لأنهم يَرْجِعون إليه في مُهِمَّاتهم، ويقولون: أَوْلتُ الشيءَ فآلَ، أي: صَرَفْتُه لوجهٍ لائقٍ به فانصرفَ، قال الشاعر:

١١٧٠ - أُؤَوِّلُ الحكمَ على وجهه ليس قضائي بالهَوى الجائر[2]

وقال بعضُهم: أَوَّلْتُ الشيءَ فتأوَّل، فجعل مطاوِعَه تَفَعَّل، وعلى الأول مطاوعه فَعَل، وأنشد الأعشى:

١١٧١ - على أنها كانَتْ تَأَوُّلُ حُبِّها تَأَوُّلَ رِبْعِيٍّ السِّقَابَ فَأَصْحَبَا[3]

يعني أنَّ حبَّها كان صغيراً قليلاً فآل إلى العِظَم، كما يَؤُول السَّقْبُ إلى الكِبَر. ثم قد يُطْلق على العاقبةِ والمَرَدِّ، لأنَّ الأمرَ يَصِير إليهما.

والثاني أنه مشتقٌّ من: الإيالة وهي السياسة. تقول العرب: «قد إلْنا وإيل علينا» أي: سُسْنا وساسَنا غيرُنا، وكأنَّ المؤوِّلَ للكلامِ سائِسُه والقادرُ عليه واضعُه موضعَه، نُقل ذلك عن النضر بن شميل. وفَرَّق النَّاس بين التأويل والتفسير في الاصطلاح: بأن التفسيرَ مقتصَرٌ به على ما لا يُعْلم إلا بالتوقيف كأسباب النزول ومدلولاتِ الألفاظ، وليس للرأي فيه مَدْخَلٌ، والتأويل يجوز لمَنْ حَصَلَتْ عنده صفاتُ أهلِ العلم وأدواتٌ يَقْدِرُ أن يتكلَّم بها إذا رَجَع بها إلى أصولٍ وقواعدَ.

وقوله: ﴿والراسخون﴾ يجوز فيه وجهان:

أحدُهما: أنه مبتدأ والوقفُ على الجلالة المعظمة، وعلى هذا فالجملةُ من قوله: «يقولون» خبرُ المبتدأ.

والثاني: أنهم منسوقونٌ على الجلالةِ المعظمةِ، فيكونون داخلين في علم التأويل. وعلى هذا فيجوز في الجملةِ القولية وجهان، أحدُهما: أنها حالٌ أي: يعلمون تأويلَه حالَ كونِهم قائلين ذلك.

والثاني: أن تكون خبرَ مبتدإٍ مضمرٍ أي: هم يقولون.

---

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) البيت للأعشى ميمون انظر ديوانه ٢١، اللسان (ربع) وروى صدره في اللسان هكذا.

ولكنها كانت نوى أجنبية ..... البيت

وقوله: تأول: أصلها تتأول أي تفسر.

ربعي السقاب: ابن الناقة ساعة الولادة.

أصحب: صار له ولد أي أصبح ولده كالصاحب.

والرُّسوخ: الثُّبوتُ والاستقرار ثبوتاً متمكِّناً فهو أخصُّ من مطلقِ الثبات قال:

١١٧٢ - لقد رَسَخَتْ في القلبِ مني مودَّةٌ لِلَيْلى أَبَتْ آياتُها أَنْ تُغَيَّرا[١]

و ﴿آمنَّا به﴾ في محلِّ نصب بالقول، و «كل» مبتدأ، أي كله أ كلٌّ منه، والجارُّ بعده خبرهُ، والجملةُ نصبٌ بالقول أيضاً.

رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴿٨﴾

قوله تعالى: ﴿لا تُزِغْ قلوبَنا﴾ العامَّةُ على ضَمِّ حرفِ المضارعة من: أزاغ يُزيغ. و «قلوبَنا» مفعول به. وقرأ[٢] أبو بكر وابن فايد والجراح[٣] «لا تَزِغ قلوبُنا» بفتح التاء ورفع «قلوبنا»، وقرأه بعضهم[٤] كذلك إلا أنه بالياء من تحت، وعلى القراءتين فالقلوب فاعلٌ بالفعل المنهيِّ عنه، والتذكير والتأنيث باعتبار تأنيثِ الجمعِ وتذكيرِه، والنهيُ في اللفظ للقلوب، وفي المعنى دعاءٌ لله تعالى، أي: لا تُزِغْ قلوبَنا فَتَزيغَ، فهو من باب «لا أُرَيَنَّكَ هَهنا» وقولِ النابغة:

١١٧٣ - لا أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدامِعُها ..... [٥]

قوله: ﴿بعد إذْ هديتنا﴾ «بعد» منصوبٌ بـ «لا تُزِغْ» و«إذ» هنا خَرَجَتْ عن الظرفية للإضافة إليها، وقد تقدَّم أنَّ تصرُّفَها قليلٌ، وإذا خرجت عن الظرفية فلا يتغيَّرُ حكمُها من لزومِ إضافتها إلى الجملة بعدها كما لم يتغير غيرُها من الظروف في هذا الحكمِ، ألا ترى إلى قوله: ﴿هذا يومُ يَنْفَعُ﴾[٦] و «يومُ لا تملك»[٧] في قراءة من رفع «يوم» في الموضعين[٨]، وقول الآخر:

١١٧٤ - ..... ... على حينِ الكرامُ قليلُ[٩]

وقوله:

١١٧٥ - عَلَى حِينِ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيْهِ ذُنُوبُه ..... [١٠]

---

(١) لم نهتد لقائله وانظر في تفسير القرطبي ٤/١٤.

(٢) انظر البحر المحيط ٢/٣٨٦.

(٣) الجراح بن عبد الله الحكمي أبو عطية أمير خراسان وأحد الأشراف توفي سنة (١١٢) انظر الأعلام ٢/١١٥.

(٤) هي قراءة السلمي انظر الشواذ (١٩).

(٥) صدر بيت للنابغة ص (٨١) وعجزه:

..... كأنهن نعاج حول دوار

وقوله: الربرب: قطيع البقر، والنعاج أناثها.

(٦) سورة المائدة، آية (١١٩).

(٧) سورة الانفطار، آية (١٩).

(٨) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو.

(٩) البيت لمرداس بن جهم ونسب لمبشر بن هذيل الفزاري وهذا جزء بيت وتمامه:

ألم تعلمي يا عمرك الله أنني ..... كريمُ

انظر البيت في همع الهوامع ١/٢١٨، العيني ٣/٤١٢، الأشموني ٢/٢٥٧، الدر اللوامع ١/١٨٧.

(١٠) صدر بيت للبيد وعجزه:

..... يَرِثْ شِرْبُهُ إِذْ فِي الْمَقام تَدابُرُ

انظر ديوانه ٢١٧، الخزانة ٣/٦٤٩، الهمع ٢/٦٢، الأنصاف ٢٩١، قوله: الذنوب: بالفتح: الدلو مملوءة ماء، ضربه مثلاً لما يدلي به من الحجة، والشرب بالكسر: الحظ من الماء، التدابر: التقاطع واستشهد به على إضافة «حين» إلى جملة الشرط ضرورة، وحقها هي وإذا ألا تضاف إلا إلى الجمل المخبر بها، وسهل هذا هنا تشبيه هذه الجملة الشرطية بجملة الابتداء والخبر، والفعل والفاعل.

وقوله :

١١٧٦ - عَلَى حِينِ عَـاتَبْتُ الْمشيبَ عَلَى الـصِّبـا ..... [١]

وقوله :

١١٧٧ - أَلَا لَـيْـتَ أَيَّـامَ الـصـفـاءِ جَـدِيـدُ

..... [٢]

كيف خرجَتْ هذه الظروفُ عن النَّصبِ إلى الرفعِ والجرِّ والنصبِ بـ «ليت» ومع ذلك هي مضافةٌ للجملِ التي بعدها.

قوله: ﴿وَهْب﴾ الهِبَةُ: العَطِيَّةُ[٣]، حُذِفَتْ فاؤها لِما تقدَّم في «عِدة» ونحوِها، وكان حقُّ عينِ المضارع فيها كسرَ العين منه، إلا أنَّ ذلك مَنَعه كونُ العينِ حرفَ حلق، فالكسرةُ مقدرةٌ. فلذلك اعتُبِرت تلك الكسرةُ المقدرة، فحُذِفَتْ لها الواو، وهذا نحو: يَضَع ويَسَع لكونِ اللامِ حرفَ حلق. ويكون «هَبْ» فعلَ أمرٍ بمعنى ظُنَّ، فيتعدَّى لمفعـولين[٤] كقوله:

١١٧٨ - ..... وإلَّا فَـهَـبْـنِـي امـرَأً هـالِـكـاً [٥]

وحينئذ لا تتصرَّفُ. ويقال أيضاً: «وَهَبَني اللهُ فداكَ» أي: جَعَلَني، ولا تتصرَّفُ أيضاً عن الماضي بهذا المعنى.

---

(١) صدر بيت للنابغة وعجزه:

.....

وَقُـلْتُ أَلَمَّـا أَصْـحُ والـشَّـيْـبُ وَازِعُ

الكتاب ٢/ ٣٣٠.

انـظر ديوانـه ٥١، ابن يعيش ٣/ ١٦، ٨/ ١٣٦، المنصف ١/ ٥٨، ابن عقيل (٢/ ٥٩)، أمالي ابن الشجري ١/ ٤٦، ٢/ ١٣٢، الخـزانـة ٣/ ١٥١، مجـاز القـرآن (٢/ ٩٣)، التصـريـح (٢/ ٤٢)، الأشـمـوني ٢/ ٢٥٦، الـمغـني (٢/ ٥١٧)، العيـني ٢/ ٤٠٦، الهمـع ١/ ٢١٨، الـدرر ١/ ١٨٧، الشذور (١/ ٧) روح المعاني ١٢/ ٩٢.

يذكر الشاعر أنه بكى على الديار في حين مشيبه ومعاتبته لنفسه على طربه وصباه، والوازع، الناهي الزاجر، وإسناد الوزع إلى المشيب مجاز، والمعنى عاتبت نفسي على الصبا، لمكان شيبي.

(٢) البيت لجميل وروي في الديوان بتمامه هكذا: -

أَلَا لَيْتَ رَيْعَـانَ الشَّبَـابِ جَـدِيـدُ

وَدَهْـراً تَـوَلَّى، يَـابُـثَـيْـنَ، يَـعُـودُ

انظر ديوانه (٢٥)، البحر المحيط ٢/ ٣٨٦، مجالس ثعلب ٢/ ٥٢٩.

(٣) انـظر الصحاح ١/ ٢٣٥، معجم مقـاييس اللغة ٦/ ١٤٧، القاموس المحيط ١/ ١٤٣.

(٤) «هب» الذي يدل على معنى اعتقد فعل أمر جامد غير متصرف فلم يجيء منه ماض ولا مضارع، فأما قولك: وهب يهب هب، فمن الهبة، ومنه قوله تعالى: ﴿الحمد لله الذي وهب لي على الكبر إسماعيل وإسحاق﴾ سورة ابراهيم، آية (٢٩) وقوله تعالى: ﴿يهب لمن يشاء إناثاً﴾ سورة الشورى، آية (٤٩) وقوله عز وجل: ﴿وهب لنا من لدنك رحمة﴾ سورة آل عمران، آية (٨) وأما وهب من نحو قولهم: وهبني الله فداك فبمعنى جعلني الله فداك.

(٥) جزء بيت لابن همام السلولي وهو بتمامه:

فَـقُـلْتُ أَجِـرْنِي أَبَـا خَـالِـدٍ

وَإِلَّا فَـهَـبْـنِـي امْـرَأً هَـالِـكَـا

انظر الخصائص ٢/ ١٨٦، المغني ٥٩٤، العيني ٢/ ٣٧٨، التصريح على التوضيح ١/ ٢٤٨، الهمع ١/ ١٣٩، الدرر ١/ ١٣١، الأشـمـوني ٢/ ٢٤، الـشـذور (٤٣٣)، رقم (١٨٢).

ووقع في بعض الروايات «أبا مالك».

والشاهد فيه قوله: «فهبني امرأً حيث استعمل هب بمعنى اعتقد ونصب به مفعولين أولهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله (امرأ).

قوله: ﴿مِنْ لَدُنْكَ﴾ متعلق بـ «هَبْ»، ولَدُنْ: ظرف وهي لأولِ غايةِ زمانٍ أو مكانٍ أو غيرهما من الذوات نحو: مِنْ لَدُنْ زيد، فليست مرادفةً لـ «عند» بل قد تكون بمعناها، وبعضُهم يقيِّدها بظرف المكان، ويُضاف لصريح الزمان، قال:

١١٧٩ - تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةَ فِي ظُهَيْرِي ... مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ [(١)]

ولا تُقْطَعُ عن الإضافَة بحالٍ، وأكثرُ ما تضافُ إلى المفرداتِ، وقد تُضَافُ إلى «أن» وصلتها لأنهما بتأويلِ مفردٍ قال:

١١٨٠ - وُلِيْتَ فلم تَقْطَعْ لَدُنْ أَنْ وَلَيْتَنَا ... قرابةَ ذي قُرْبى ولا حَقَّ مُسْلِمِ [(٢)]

أي: لدنْ ولايتك إيانا، وقد تُضَاف إلى الجملةِ الإسمية كقوله:

١١٨١ - تَذَكَّرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ ... إِلَى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَبْيَضَ كَالنَّسرِ [(٣)]

وقد تُضاف للفعلية كقوله:

١١٨٢ - لَزِمْنَا لَدُنْ سَالَمْتُمُونَا وِفَاقَكُمْ ... فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحُ [(٤)]

وقال آخر:

١١٨٣ - صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ ... لَدُنْ شَبَّ حتى شَابَ سودُ الذوائِبِ [(٥)]

وفيها لغتان: الإعراب وهي لغةُ قيس. وبها قرأ أبو بكر عن عاصم: «مِنْ لَدُنِه» بجر النون، وقوله:

١١٨٤ - ..... من لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ.. [(٦)]

ولا تخلو مِنْ «مِنْ» غالباً، قاله ابن جني. ومِنْ غير الغالب ما تقدَّم من قوله «لَدُنْ أَنت يافع» «لَدُنْ سالمتونا». وإنْ وقع بعدها لفظُ «غدوة» خاصةً جاز نصبُها ورفعُها، فالنصبُ على خبرِ كان أو التمييزِ، والرفعُ على إضمار «كان» التامةِ، ولولا هذا التقديرُ لَزِمَ إفراد «لَدُنْ» عن الإضافة، وقد تقدَّم أنه لا يجوزُ، فَمِنْ نَصْبِ «غدوة» قولُه:

١١٨٥- وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ ... لَدُنْ غَدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ [(٧)]

---

(١) البيت من الأبيات المجهولة نسبتها وكل ما قيل فيه إنه لراجز من طيىء انظر الهمع ١/٢١٥، الدرر ١/١٨٤، الأشموني ٢/٢٦٢، شرح ابن عقيل ٢/٦٨.
وقوله: «الرعدة» بكسر الراء اسم للارتعاد وهو الارتعاش والاضطراب، وأراد بها الحمى وما ذكره أعراض الحمى التي تسمى الآن (الملاريا) «ظهيري» تصغير ظهر مقابل البطن.
العصير: مصغر عصر وهو الوقت المعروف.
والمعنى: إن الحمى تصيبني فيسرع الارتعاد إليّ، ويستمر هذا الارتعاد من وقت الظهر إلى وقت العصر.
والشاهد فيه قوله: «من لدن» حيث كسر نون لدن وقبلها حرف جر واستشهد به المصنف على إضافة «لدن» لصريح الزمان.

(٢) لم نهتد لقائله انظر الهمع ١/٢١٥ الدرر ١/١٨٤.

(٣) لم نهتد لقائله انظر الهمع ١/١٢٥، الدرر ١/١٨٤.

(٤) لم نهتد لقائله انظر المغني ٢/٤٢١، رقم (٦٦٤).

(٥) البيت للقطامي انظر ديوانه (٥٠) المغني ١/١٥٧، أمالي الشجري ١/٢٣٣، أوضح المسالك ٢/٢٠٧، الدرر ١/١٨٤، التصريح ٢/٤٦، الذوائب هي ضفائر الشعر.

(٦) تقدم قريباً.

(٧) البيت لحسان بن ثابت انظر ديوانه (٤٥) شرح ابن عقيل ٢/٦٨، التصريح ٢/٤٦، الدرر ١/١٨٤، العيني ٣/٤٢٩.
قوله: «مزجر الكلب» أصله اسم مكان من الزجر، أي المكان =

واللغةُ المشهورةُ بناؤُها، وسببُه شَبَهُها بالحَرْف في لزومِ استعمالٍ واحد، وامتناع الإخبار بها بخلافِ عند ولدى، فإنهما لا يَلْزَمان استعمالاً واحداً، إذ يكونان فَضْلةً وعُمْدةً وغايةً وغيرَ غاية بخلاف «لَدُن». وقال بعضهم: «عِلَّةُ بنائِها كونُها دالةً على الملاصَقةِ صفةً ومختصةً بها بخلافِ «عند» فإنها لا تدلُّ على الملاصقةِ، فصارَ فيها مَعنى لا يَدُلُّ عليه الظرفُ، بل هو من قبيلِ ما يَدُلُّ عليه الحرفُ، فكأنها مضمنَّةٌ معنى حرفٍ، كانَ مِنْ حقِّه أن يُوضَعَ لذلك فَلم يُوْضَعْ، كما قالوا في اسم الإشارة».

واللغتان المذكورتان من الإعراب والبناء مختصتان بـ «لدن» المفتوحةِ اللامِ المضمومةِ الدالِ، الواقعِ آخرَها نونٌ. وأمَّا بقيةُ لغاتها على ما سنذكره فإنها فيها مبنيةٌ عند جميع العرب. وفيها عشرُ لغات: الأولى ـ وهي المشهورة ـ، ولدن ولدِن بفتح الدال وكسرِها، ولَدْن ولُدْن بفتح اللام، وضمها مع سكونِ الدال وكسر النون، ولُـدُنْ بالضم والسكـون وفتح النون، ولَدْ ولُدْ بفتح اللام وضمها مع سكون الدال، ولَدُ بفتح اللام وضم الدال ولَتْ بإبدال الدالِ تاء ساكنة، ومتى أُضيفت المحذوفةُ النونِ إلى ضميرٍ وَجَبَ رَدُّ النونِ.

قوله: ﴿أنت الوهابُ﴾ يُحْتمل أن تكونَ مبتدأً وأَنْ تكونَ ضميرَ الفصلِ وأن تكون تأكيداً لاسمِ «إنَّ».

رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴿٩﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴿١٠﴾ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿١١﴾

قوله تعالى: ﴿جامعُ الناس﴾ قرأ أبو حاتم. «جامعٌ الناسَ» بالتنوينِ والنصبِ.

و﴿ليومٍ﴾ اللامُ للعلة أي: لجزاءِ يوم، وقيل: هي بمعنى في، ولم يُذْكَرْ المجموعُ لأجلِهِ. و﴿لا ريب﴾ صفةُ ليوم، فالضميرُ في «فيه» عائدٌ عليه. وأبعد مَنْ جَعَلَه عائداً على الجمعِ المدلولِ عليه بجامعٍ. أو على الجزاءِ المدلولِ عليه بالمعنى أو على العَرْض.

قوله: ﴿إنَّ الله لا يُخْلِفُ الميعاد﴾ يجوزُ أن يكونَ من تمامِ حكاية قولِ الراسخين فيكونَ التفاتاً من خطابِهم للباري تعالى بضمير الخطاب إلى الإتيانِ بالاسمِ الظاهرِ دلالةً على تَعْظِيمه، ويجوزُ أن يكونَ مستأنفاً من كلام اللهِ فلا التفاتَ حينئذٍ، والميعادُ: وياؤُه عن واو لانكسار ما قبلَها كميقات.

قوله تعالى: ﴿لن تُغْني﴾: العامَّةُ على «تُغْني» بالتاء من فوق مراعاةً لتأنيث الجمع. وقرأ الحسن وأبو عبد الرحمن بالياء مِن تحتِ بالتذكيرِ على الأصل، وسَكَّن الحسن ياء «تُغْني» استثقالاً للحركةِ على حرفِ العلة. وذهاباً به مذهبَ الألف، وبعضُهم يَخُصُّ هذا بالضرورة.

قوله: ﴿مِن الله﴾ في «من» هذه أربعة أوجه:

أحدها: أنها لابتداءِ الغاية مجازاً أي: مِنْ عذاب الله وجزائه.

---

= الذي يطرد وينحى الكلب إليه، والمراد به البعد.
والمعنى ما زال مهري بعيداً عنهم من أول النهار إلى آخره والشاهد فيه قوله: «لدن غدوة» حيث نصب «غدوة» بعد «لدن» على التمييز ولم يجره بالإضافة.

الثاني : أنها بمعنى عند، قال أبو عبيدة: هي بمعنى عند كقوله: ﴿أَطْعَمَهم مِنْ جوعٍ وآمَنهم من خوف﴾[١] أي: عندَ جوعٍ وعند خوف، وهذا ضعيفٌ عند النحويين.

الثالث: أنها بمعنى بدل. قال الزمخشري: «قوله» من الله مثلُ قوله: ﴿إنَّ الظن لا يُغْني من الحق شيئاً﴾[٢]، والمعنى: لن تغني عنهم من رحمة الله أو من طاعته شيئاً أي: بدلَ رحمتِه وطاعته وبدلَ الحق، ومنه «ولا يَنْفع ذا الجَدِّ منك الجَدُّ»[٣] أي: لا ينفعُهُ جَدُّه وحَظُّه من الدنيا بدلك، أي: بدلَ طاعتِك وما عندَك، وفي معناه قولُه تعالى: ﴿وما أموالكم ولا أولادُكم بالتي تُقَرِّبكم عندنا زُلْفَى﴾[٤]، وهذا الذي ذَكَره من كونِها بمعنى «بدل» جمهورُ النحاة يَأباه، فإنَّ عامَّة ما أورده مجيزٌ ذلك بتأوُّلِهِ الجمهور، فمنه قولُه:

١١٨٦ ـ جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا[٥]

وقول الآخر:

١١٨٧ ـ أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْماً وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلاَ[٦]

وقال تعالى: ﴿لو نشاءُ لجَعَلْنا منكم ملائكةً﴾[٧] ﴿أَرَضِيتم بالحياة الدنيا من الآخرة﴾[٨].

الرابع: أنها تبعيضةٌ، إلاَّ أنَّ هذا الوجهَ لَمَّا أجازه الشيخ[٩] جعله مبنياً على إعرابِ «شيئاً» مفعولاً به، بمعنى: لا يَدْفع ولا يمنع. قالَ: «فعلى هذا يجوزُ أن تكونَ «مِنْ» في موضع الحال من «شيئاً»، لأنه لو تأخَّر لكان في موضع النعتِ له»، فلمَّا تقدَّم انتصب على الحال، وتكون «مِنْ» إذ ذاك للتبعيض. وهذا ينبغي ألاَّ يجوزُ البتة، لأنَّ «مِنْ» التبعيضيَّةَ تُؤَوَّلُ بلفظ «بعض» مضافةً لِما جَرَّته مِنْ، ألا ترى أنك إذا قلت: «رأيت رجلاً من بني تميم» معناه بعضَ بني تميم، و «أخذت من الدراهم»: بعضَ الدراهم، وهنا لا يُتَصَوَّرُ ذلك أصلاً، وإنما يَصِحُّ جَعْلُه صفةً لشيئاً إذا جعلنا «مِنْ» لابتداء الغاية كقولك: «عندي درهم من زيد» أي: كائن أو مستقر من زيد، ويمتنع فيها التبعيضُ، والحالُ كالصفةِ في المعنى، فامتنعَ أن تكونَ «مِنْ» للتبعيض مع جَعْلِه «من الله» حالاً من «شيئاً»، والشيخُ تَبِع في ذلك أبا البقاء، إلاَّ أنَّ أبا البقاء حين قال ذلك قَدَّرَ مضافاً صَحَّ به قَولُه، والتقدير: شيئاً من عذاب الله، فكان ينبغي أن يَتبَعَه في هذا الوجه مُصَرِّحاً بما يَدْفَعُ هذا الذي ذكرتُه.

---

(١) سورة قريش، آية (٤).
(٢) سورة يونس، آية (٣٦).
(٣) حديث أخرجه البخاري ٢/٣٢٥، كتاب الأذان باب الذكر بعد الصلاة (٨٤٤)، ومسلم ١/٤١٤ ـ ٤١٥، كتاب المساجد (١٣٧ ـ ٥٩٣).
(٤) سورة سبأ، آية (٣٧).
(٥) البيت لأبي نخيلة السعدي، انظر المخصص ١١/١٣٩، الجنى الداني (٣١٦)، المغني ١/٣٢٠، رقم (٥٢٩)، العمدة ٢/٢٤١، اللسان (بقل)، ورواية صدره في اللسان:
بريةٌ لم تأكل المرققا
.....
والمعنى أن هذه الجارية بدوية لا عهد لها بالنعيم فهي تأكل يابس العيش لا ما يأكله أهل الحضر.
(٦) البيت للراعي أنظر ابن يعيش ٦/٤٤، أمالي الشجري ٢/٦١، المغني ١/٣٢٠، رقم (٥٣٠).
الغَلبة بفتح الغين وضم اللام مع تشديد الموحدة بمعنى الغلبة والقهر، والأفيل: الصغير؛ لأنه يأفل بين الابل أي يغيب استشهد به النحاة (من الفصيل) أي بدل الفصيل.
وأنكر قوم مجيء مِن للبدل، انظر مغني المحتاج الموضع السابق.
(٧) سورة الزخرف، آية (٦٠).
(٨) سورة التوبة، آية (٣٨).
(٩) البحر المحيط ٢/٣٨٨.

و﴿شيئاً﴾: إمَّا منصوبٌ على المفعولِ به، وقد تقدَّم تأويله، وإمَّا على المصدرية أي: شيئاً من الإغناء.

قوله: ﴿وأولئك هم وَقودُ﴾ هذه الجملةُ تحتمل وجهين:

أحدُهما: أن تكونَ مستأنفةً.

والثاني: أن تكونَ منسوقةً على خبر إن، و«هم» يحتملُ الابتداءَ والفصلَ. وقرأ العامة: «وَقود» بفتح الواو، والحسن بضمِّها، وقد تقدم تحقيق ذلك في البقرة وأنَّ المصدريةَ مُحْتَمَلَةٌ في المفتوحِ الواوِ أيضاً، وحيث كان مصدراً فلا بد من تأويله فلا حاجة إلى إعادتِه هنا.

قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فرعون﴾: في هذه الكافِ وجهان:

أحدهما: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ مضمرٍ تقديرُه: دَأْبُهم في ذلك كدأبِ آلِ فرعون، وبه بدأ الزمخشري وابن عطية.

والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ وفي الناصب لها تسعةُ أقوال:

أحدهما: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، والعاملُ فيه «كفروا» تقديره: «إنَّ الذين كفروا كفراً كدأبِ آل فرعون»، أي: كعادَتِهم في الكفر، وهو رأيُ الفراء. وهذا القولُ مردودٌ بأنه قد أَخْبَرَ عن الموصول قبل تمام صلتِه، فَلَزِمَ الفصلَ بين أبعاضِ الصلةِ بالأجنبي، وهو لا يجوزُ.

والثاني: أنه منصوبٌ بكفروا، لكنْ مقدَّراً لدلالةِ هذا الملفوظِ به عليه.

الثالث: أن الناصب مقدّر مدلول عليه بقوله: «لنْ تُغني» أي بَطَلَ انتفاعُهم بالأموال والأولادِ كعادةِ آل فرعون، في ذلك.

الرابع: أنه منصوبٌ بلفظ «وقود» أي: تُوقد النارُ بهم كما توقد بآل فرعون، كما تقول: «إنك لتظلم الناس كدأبِ أبيك» تريد: كظلمِ أبيك، قاله الزمخشري. وفيه نظرٌ لأن الوَقودَ على القراءةِ المشهورةِ الأظهرُ فيه أنه اسمٌ لما يُوْقَدُ به، وإذا كان اسماً فلا عملَ له. فإنْ قيل: إنه مصدرٌ أو على قراءةِ الحسن صَحَّ.

الخامس: أنه منصوب بنفس «لن تُغْني» أي: لن تُغْني عنهم مثلَ ما لم تَغْنِ عن أولئك، ذَكَره الزمخشري، وضعَّفه الشيخ[1] بلزوم الفصلِ بين العامل ومعمولِه بالجملةِ التي هي قوله: «وأولئك هم وَقودُ النار»، قال: «على أيِّ التقديرين اللذين قَدَّرْناهما فيها من أن تكونَ معطوفةً على خبر «إنَّ» أو على الجملةِ المؤكَّدةِ بإنَّ» قال: «فإنْ جَعَلْتَها اعتراضيةً ـ وهو بعيدٌ ـ جاز ما قاله الزمخشري».

السادس: أن يكونَ العاملُ فيها مقدراً مدلولاً عليه بلفظِ الوقودِ تقديرُه: يُوقد بهم كعادةِ آلِ فرعون، ويكون التشبيهُ في نفسِ الاحتراق، قاله ابن عطية.

السابع: أنَّ العاملَ «يُعَذَّبون» كعادة آل فرعون، يَدُلُّ عليه سياقُ الكلام.

---

(١) انظر آية رقم (٢٤).

الثامن: أنه منصوبٌ بـ : «كَذَّبوا بآياتنا»، والضميرُ في «كَذَّبوا» على هذا لكفار مكة وغيرِهم من معاصري رسول الله ﷺ أي: كَذَّبوا تكذيباً كعادةِ آلِ فرعون في ذلك التكذيبِ.

التاسع: أنَّ العاملَ فيه قوله «فَأَخَذَهم الله» أي: فأخذهم الله أَخْذاً كأخذِه آلَ فرعون، وهذا مردودٌ، فإنَّ ما بعد الفاءِ العاطفةِ لا يَعْمل فيما قبلها، لا يجوزُ: «قُمْتُ زيداً فضربْتُ»، وأما «زيداً فاضرب» فقد تقدَّم الكلامُ عليه في البقرة. وقد حكى بعض النحويين عن الكوفيين أنهم يُجيزون تقديمَ المعمولِ على حرف العطف فعلى هذا يجوز هذا القول.

وفي كلام الزمخشري سهوٌ فإنه قال: «ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ مَحَلُّ الكاف بـ «لن تُغْني» أو «بخالدون» أي: لن تُغْنيَ عنهم مثلَ ما لم تُغْنِ عن أولئك، أو هم فيها خالدون كما يَخْلُدون»، وليس في لفظ الآية الكريمة «خالدون» إنما نَظْمُ القرآن: «وأولئك هم وَقودُ النار» ويَبْعُدُ أَنْ يُقال أراد «خالدون» مقدَّراً يَدُلُّ عليه سياقُ الكلام.

قوله: ﴿والذين مِنْ قبلهم﴾ يجوزُ أن يكونَ مجروراً نَسَقاً على آل فرعون وأن يكونَ مرفوعاً على الابتداء، والخبرُ قولُه بعدَ ذلك: «كَذَّبوا بآيات الله» وهذان الاحتمالان جائزان مطلقاً. وخَصَّ أبو البقاء جوازَ الرفعِ بكونِ الكافِ في محلِّ الرفعِ فقال: «فعلى هذا ـ أي على كونِها مرفوعةَ المحلِّ خبراً لمبتدأٍ مضمرٍ ـ يجوزُ في «والذين مِنْ قبلهم» وجهان:

أحدُهما: هو جرٌّ بالعطفِ أيضاً، و«كَذَّبوا» في موضعِ الحالِ، و«قد» معه مضمرةٌ، ويجوزُ أن يكونَ مستأنفاً لا موضعَ له، ذُكِرَ لشَرْحِ حالِهم، والوجهُ الآخرُ أن يكونَ الكلامُ تَمَّ على فرعون و«الذين مِنْ قبلِهم» مبتدأٌ، و«كَذَّبوا» خبرُه.

والدَّأْبُ: العادَةُ، يقال: دَأَبَ يَدْأَبُ أي: واظبَ ولازَم، ومنه: «دَأَبا»[٢] أي: مداومةً. وقال امرؤ القيس:

١١٨٨ ـ كَدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ الْحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا ... وَجَارَتِهَا أُمِّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ[٣]

ويقال: دَأَبَ يدأَبُ دؤُوباً، قال زهير:

١١٨٩ ـ لأَرتَحِلَنْ بِالْفَجْرِ ثُمَّ لأَدْأَبَنْ ... إِلَى اللَّيْلِ إلاَّ أَنْ يُعَرِّجَني طِفْلُ[٤]

وقال الواحدي: «الدأبُ: الإجهاد والتعبُ، يقال: سار فلان يومه كلَّه يدأَبُ فيه فهو دائِبٌ، أي: أُجْهِدَ في سيره، هذا أصلُه في اللغة، ثم يصير الدأبُ عبارةً عن الحالِ والشأن والعادةِ، لاشتمالِ العمل والجُهْدِ على هذا كله، ولذا قال الزمخشري: «الدأب: مصدرُ دَأَب في العملِ إذا كَدَحَ فيه، فَوُضِعَ مَوْضِعَ ما عليه الإنسان من شأنِه وحاله» ويقال: دَأْب ودَأَب، بسكون الهمزة وفتحها، وهما لغتان في المصدر كالضَّأْن والضَّأَن، والمَعْز والمَعَز. وقرأ حفص «سَبْعَ سنينَ دَأَبا»، بالفتح، قال الفراء: «والعربُ تُثَقِّل ما كان ثانيه من حروفِ الحلق كالنَّعْل والنَّعَل والنَّهْر والنهَر والشَّأْم والشَّأَم» وأنشد:

---

(١) البحر المحيط ٢/٣٨٩.
(٢) سورة يوسف، آية (٤٧).
(٣) تقدم.
(٤) انظر ديوانه (٨٤)، البحر ٢/٣٧٢.
قوله: «لأد أبن» من الدؤوب في السير، يعرجني: يحبسني. الطفل: الوليد وقيل: النار ساعة تقدح.

١١٩٠ - قَدْ سَارَ شَرْقِيُّهُمْ حَتَّى أَتَوْا سَبَأً وانْسَاحَ غَرْبِيُّهُمْ حَتَّى هَوَى الشَّأَمَا

قوله: ﴿كَذَّبوا بآياتنا﴾ قد تقدَّم أنه يجوز أن يكونَ خبراً عن «الذين» إنْ قيل: إنه مبتدأٌ، وإنْ لم يكن مبتدأً فقد تقدَّم أيضاً أنه يكون بياناً للدأب وتفسيراً له كأنه قيل: ما فَعَلوا وما فُعِل بهم؟ فقيل: كَذَّبوا بآياتنا، فهو جوابُ سؤالٍ مقدر، وأن يكونَ حالاً. وفي قوله «بآياتنا» التفاتٌ؛ لأنَّ قبله «من الله» وهو اسمٌ ظاهر. والباءُ في «بذنوبهم» يجوز أن تكونَ للسببيةِ أي: أَخَذَهم بسبب ما اجترموا، وأن تكونَ للحال أي: أخذهم ملتبسين بالذنوبِ غيرَ تائبين منها.

والذَّنْبُ في الأصل: التِلْوُ والتابعُ، وسُمِّيَتِ الجريمة ذنباً لأنها يتلو - أي يتبع - عقابُها فاعلَها؛ والذَّنُوب: الدَّلْو لأنها تتلو الحبلَ في الجَذْب، وأصلُ ذلك من ذَنَبِ الحيوان لأنه يَذْنُبُه أي يَتْلوه يقال: ذَنَبه يَذْنُبُه ذَنْباً أي: تَبِعه.

قوله: ﴿شديدُ العقاب﴾ كقوله: «سريعُ الحساب»[1] أي: شديدٌ عقابُه، وقد تقدَّم تحقيقه. وقد اشتملت هذه الآيات من أولِ السورةِ إلى ههنا أنواعاً من علمِ المعاني والبيان و البديع لا تَخْفى على متأمِّلها.

قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿١٢﴾

قوله تعالى: ﴿سَتُغْلَبون وتُحْشَرُونَ﴾: قرأ الأخَوان هذين الفعلين بالغَيْبة، والباقون بالخطاب، والغيبة والخطاب في مثل هذا التركيب واضحانِ كقولِك: «قل لزيد: قم» على الحكاية، وقل لزيد: يقوم، وقد تقدم نحوٌ من هذا في قوله: ﴿ولا تَعْبدون إلا الله﴾[2].

وقال الشيخ[3] في قراءةِ الغَيْبة: «الظاهرُ أنَّ الضميرَ للذين كفروا، وتكونُ الجملةُ إذ ذاك ليست محكيةً بقل، بل محكيةً بقولٍ آخر، التقديرُ: قُلْ لهم قَوْلي سَيُغْلَبُون وإخباري أنه ستقعُ عليهم الغَلَبَةُ، كما قال: «قُلْ للذين كفروا إنْ يَنْتَهوا يُغْفَرْ لهم ما قد سَلَفَ»[4] فبالتاءِ أخبرهم بمعنى ما أُخْبر به من أنهم سَيُغْلبون، وبالياء أخبرهم باللفظ الذي أُخبر به أنهم سَيُغلبون».

وهذا الذي قاله سبقَه إليه الزمخشري فأخَذَه منه، ولكنَّ عبارةَ أبي القاسم أوضحُ فَلْنوردها، قال رحمه الله: «فإنْ قلت: أيُّ فرق بين القراءتين من حيث المعنى؟ قلت: معنى القراءة بالتاء - أي من فوق - الأمرُ بأَنْ يُخْبرهم بما سَيَجْري عليهم من الغَلَبَة والحَشْر إلى جهنم، فهو إخبار بمعنى سَتُغْلبون وتُحْشَرون فهو كائن من نفسِ المتوعَّدِ به، وهو الذي يدل عليه اللفظُ، ومعنى القراءةِ بالياء الأمرُ بأَنْ يحكي لهم ما أَخْبره به من وعيدِهم بلفظه كأنَّه قال: أدِّ إليهم هذا القولَ الذي هو قَوْلي لك سَيُغْلبون ويُحْشَرون».

وجوَّز الفراء وثعلب أن يكونَ الضميرُ في «سَيُغْلبون وسَيُحْشرون» لكفار قريش، ويرادُ بالذين كفروا اليهودُ، والمعنى: قُلْ لليهود: «سَتُغْلَبُ قريش»، وهذا إنما يتجه على قراءة الغيبة فقط. قال مكي: «ويُقَوِّي القراءة بالياء - أي: من تحت - إجماعُهم على الياء في قوله: «قل للذين كفروا إنْ يَنْتهوا»، قال: «والتاء - يعني من فوق - أَحَبُّ إليَّ لإجماع

---

(١) سورة البقرة، آية (٢٠٢).
(٢) سورة البقرة، آية (٨٣).
(٣) البحر المحيط ٢/٣٩٢.
(٤) سورة الأنفال، آية (٣٨).

الحرمين[١] وعاصم وغيرهم على ذلك» قلت: ومثلُ إجماعهم على قوله: ﴿قل للذين كفروا إنْ يَنْتَهوا﴾ إجماعُهم على قولِه: ﴿قل للمؤمنين يَغُضُّوا﴾[٢] ﴿قل للذين آمنوا يَغْفروا للذين لا يَرْجُون﴾[٣].

وقال الفراء: «مَنْ قرأ بالتاء جَعَلَ اليهود والمشركين داخلين في الخطاب، ثم يجوزُ في هذا المعنى الياءُ والتاءُ، كما تقول في الكلام: «قل لعبد الله: إنه قائم وإنك قائم»، وفي حرفِ عبد الله: «قل للذين كفروا إنْ ينتهوا يُغْفَرْ لهم ما قد سَلَفَ»، ومَنْ قرأ بالياء فإنه ذهب إلى مخاطبةِ اليهود، وأن الغلبةَ تقع على المشركين، كأنه قيل: قل يا محمد لليهود سَيُغْلَبُ المشركون ويُحْشرون، فليس يجوزُ في هذا المعنى إلا الياءُ لأنَّ المشركين غَيْبٌ.

قوله: ﴿وبئس المِهادُ﴾ المخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: بئس المهاد جهنمُ. والحذفُ للمخصوصِ يدلُّ على صحةِ مذهبِ سيبويه[٤] من أنه مبتدأ والجملةُ قبلَه خبرُه، ولو كان كما قالَ غيرُه مبتدأً محذوفَ الخبرِ أو بالعكسِ لما حُذِف ثانياً للإجحافِ بحَذْفِ سائرِ الجملة.

قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴿١٣﴾

قوله تعالى: ﴿قد كان﴾: جوابُ قسمٍ محذوفٍ، و «آيةٌ» اسمُ كان، ولم يؤنَّث الفعلَ لأنَّ تأنيثَ الآيةِ مجازيٌّ، وأنها بمعنى الدليل والبرهان، ولوجودِ الفصل بـ «لكم»، فإنَّ الفصلَ مُسَوِّغٌ لذلك مع كونِ التأنيث حقيقياً كقوله:

١١٩١ - إنَّ امْـرَأً غَـرَّهُ مِـنْـكُـنَّ وَاحِـدَةٌ بَعْـدِي وَبَعْـدَكِ فِي الـدُّنْيَـا لَمَغْـرُورُ[٥]

وفي خبر «كان» وجهان:

أحدُهما: أنه «لكم» و «في فئتين» في محل رفع نعتاً لآية. والثاني: أنه «في فئتين». وفي «لكم» حينئذ وجهان:

أحدهما: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «آية» لأنه في الأصل صفةٌ لآية، فلما قُدِّم نُصِب حالاً.

والثاني: أنه متعلِّقٌ بكان، ذكره أبو البقاء، وهذا عند مَنْ يرى أنها تعملُ في الظرف وحرف الجر، ولكنْ في جَعْلِ «في فئتين» الخبرَ إشكالٌ، وهو أن حكمَ اسمِ «كان» حُكْمُ المبتدإ فلا يجوزُ أن يكونَ اسماً لها إلَّا ما جاز الابتداءُ به، وهنا لو جُعِلَتْ «آية» مبتدأً وما بعدها خبراً لم يَجُزْ، إذ لا مسوِّغَ للابتداء بهذه النكرة، بخلاف ما إذا جَعلْتَ «لكم» الخبرَ فإنه جائزٌ لوجودِ المسوِّغِ وهو تقدُّمُ الخبرِ حرفَ جر.

قوله: ﴿التَقَتا﴾ في محلِّ جرٍ صفةً لفئتين أي: فئتين ملتقيتين.

---

(١) هما ابن كثير قارىء الحرم المكي، ونافع قارىء الحرم المدني.
(٢) سورة النور، آية (٣٠).
(٣) سورة الجاثية، آية (١٤).
(٤) انظر الكتاب ١/٣٠٠.
(٥) لم نهتد لقائله، انظر الخصائص ٢/٤١٤، ابن يعيش ٥/٥٣، الانصاف ١٧٤، الدرر ٢/٢٢٥، الشذور (٢٢٣)، الأشموني رقم (٣٦٥).
الشاهد قوله: «غره منكن واحدة» حيث أسند الفعل إلى اسم ظاهر حقيقي التأنيث ولم يؤنث هذا الفعل، لوجود الفاصل بين الفعل وفاعله بقوله: «منكن» وذكر علامة التأنيث في مثل هذه الحال أرجح من حذفها.

قوله: ﴿فئةٌ تقاتِلُ﴾ العامة على رفعِ «فئة» وفيها أوجهٌ:

أحدها: أن يرتفعَ على البدلِ من فاعل «التقتا»، وعلى هذا فلا بدَّ من ضمير محذوفٍ يعودُ على «فئتين» المتقدمتين في الذكر، ليسوغَ الوصفُ بالجملة، إذ لو لم يُقَدَّرْ ذلك لما صَحَّ، لخلوِّ الجملةِ الوصفيةِ من ضميرٍ، والتقديرُ: في فئتين التَقَتْ فئةٌ منهما وفئةٌ أخرى كافرة.

والثاني: أن يرتفعَ على خبر ابتداءٍ مضمرٍ تقديرهُ: إحداهما فئةٌ تقاتِلُ، فقطع الكلامَ عن أولِه، واستأنفه. ومثلُه ما أنشده الفراء على ذلك.

١١٩٢ - إذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَيْنِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ[1]

أي: أحدُهما شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ، أي: وصنفٌ آخرُ مُثْنٍ، ومثلُه في القطع أيضاً قولُ الآخر:

١١٩٣ - حَتَّى إذَا مَا اسْتَقَلَّ النَّجْمُ في غَلَسٍ وغُودِرَ الْبَقْلُ مَلْوِيٌّ ومَحْصُودُ[2]

أي: بعضُه مَلْوِيٌّ وبعضُه مَحْصود. وقال أبو البقاء: «فإنْ قلت: فإذا قَدَّرْتَ في الأولى «إحداهما» مبتدأً كان القياسُ أن يكون والأخرى، أي: والفئةُ الأخرى كافرةٌ. قيل: لَمَّا عُلِمَ أنَّ التفريقَ هنا لنفس الشيءِ المقدَّمِ ذكرُه كان التعريف والتنكير واحداً. قلت: ومثلُ الآية الكريمة في هذا السؤال وجوابه البيتُ المتقدم: «شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ» فجاء به نكرةً دون «أل».

الثالث: أن يرتفعَ على الابتداءِ وخبرُه مضمرٌ تقديرُه: منهما فئة تقاتل، وكذا في البيت أي: منهم شامتٌ ومنهم مُثْنٍ، ومثلُه قولُ النابغة:

١١٩٤ - تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ
رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ لْأْياً أُبِينُهُ ونُؤْيٌ كَجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ[3]

تقديره: منهنَّ أي: من الآيات رمادٌ، ومنهن نؤيٌ، ويَحْتَمل البيتُ أن يكونَ كما تقدم من تقديره مبتدأً، و «رمادٌ» خبرُه كما تقدَّم في نظيره.

وقرأ الحسن ومجاهد وحميد: «فئةٍ تقاتل» بالجر على البدل من «فئتين»، ويسمَّىٰ هذا البدلُ بدلاً تفصيلاً كقولِ كثيِّر عزة.

١١٩٥ - وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ورِجْلٍ رَمَى فيها الزَّمَانُ فَشُلَّتِ[4]

---

(١) البيت للعصير السلولي انظر أمالي الشجري ٢/٣٣٩، الكتاب ١/٧١، ابن يعيش ١/٧٧، الهمع ١/٦٧، الدرر ١/٤٦، النوادر (١٥٦) وروى:
إذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ
وآخرُ مُثْنٍ بِالَّذي كُنْتُ أَصْنَعُ

(٢) البيت لذي الرمة انظر ديوانه ١٣٦٦، معاني الفراء ١/١٩٣.

(٣) تقدما.

(٤) انظر ديوانه الكتاب (١/٤٦) الكتاب (١/٤٣٣) المقتضب (٤/٢٩٠)، المغني ٢/٤٧٢، الخزانة ٢/٣٧٦، البحر المحيط، شرح المفصل (٣/٦٨)، الأشموني ٣/١٢٨، مجاز القرآن (١/٨٧)، معاني الفراء (١/١٩٢) (٦/٢٢٦)، روح المعاني (١٥/٥٥).

وهو بدلُ بعضٍ من كل، وإذا كان كذلك فلا بُدَّ من ضميرٍ يعودُ على المبدل منه تقديره: فئةٍ منهما.

وقرأ ابن السَّمَيْفَع وابن أبي عَبْلة فئةً نصباً. وفيه أربعة أوجه:

أحدها: النصبُ بإضمارِ أعني.

والثاني: النصبُ على المدح. وتحريرُ هذا القول أن يُقال على المدح في الأول، وعلى الذم في الثاني، وكأنه قيل: أَمْدَحُ فئةً تقاتل في سبيل الله، وأذمُّ أخرى كافرةً.

الثالث: أن ينتصبَ على الاختصاص جَوَّزه الزمخشري.

قال الشيخ[1]: «وليس بجيد؛ لأنَّ المنصوبَ على الاختصاص لا يكونُ نكرةً ولا مبهماً» قلت: لا يعني الزمخشري الاختصاصَ المبوَّبَ له في النحو نحو «نحن معاشرَ الأنبياء لا نُورَثُ»[2] إنما عنى النصبَ بإضمارِ فعلٍ لائقٍ، وأهلُ البيانِ يُسَمُّون هذا النحو اختصاصاً.

الرابعُ: أن تنتصِبَ «فئةً» على الحالِ من فاعل «التقتا» كأنه قيل: التقتا مؤمنةً وكافرةً، فعلى هذا يكون «فئةً» و «أخرى» توطئةً للحال، لأن المقصود ذِكْرُ وصفها، وهذا كقولهم: جاءني زيدٌ رجلاً صالحاً، ومثلُه في باب الإخبار: ﴿بل أنتم قومٌ مسرفون﴾[3] ونحوُه.

قوله: ﴿وأخرى كافرة﴾ «أُخْرى»: صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ تقديره: «وفئةٌ أخرى كافرةٌ». وقُرِئَتْ «كافرة» بالرفعِ والجَرِّ على حَسَب القراءتين المذكورتين في «فئة تقاتل»، وهذه منسوقَةٌ عليها، وكان من حق من قرأ «فِئَةً تقاتل» نصباً أن يقرأ: و «أخرى كافرةً» نصباً عطفاً على الأولى، ولكني لم أحفظ فيها ذلك. وفي عبارة الزمخشري ما يُوْهم القراءةَ به فإنه قال: «وقُرِىء فئة تقاتل وأخرى كافرة بالجرِّ على البدلِ من فئتين، وبالنصبِ على الاختصاص أو الحال»، فظاهرُ قوله: وبالنصب أي: في جميعِ ما تقدم وهو: فئة تقاتل وأخرى كافرة. وقد تقدَّم سؤال أبي البقاء وهو: لم يَقُلْ «والأخرى» بالتعريفِ، أعني حالَ رفعِ «فئةٌ تقاتل» على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ تقديرُه: «إحديهما»، والجوابُ عنه.

والعامَّةُ على «تقاتل» بالتأنيثِ لإسنادِ الفعلِ إلى ضميرِ المؤنث، ومتى أُسْنِدَ إلى ضميرِ المؤنث وَجَبَ تأنيثُه، سواءً كان التأنيثُ حقيقةً أم مجازاً نحو: «الشمس طَلَعَت» هذا جمهورُ الناسِ عليه، وخالَفَ ابن كيسان فأجاز: «الشمس طَلَع» مستشهداً بقول الشاعر:

١١٩٦ - فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[4]

فقال: «أبقل» وهو مسندٌ لضميرِ الأرض ولم يَقُل: أبقلَتْ، وغيرُه يَخُصُّهُ بالضرورةِ. وقال هو: «لا ضرورةَ إذ كان يمكنُ أن يَنْقُلَ حركةَ الهمزةِ على تاءِ التأنيثِ الساكنة فيقول: ولا أرضَ أبقلتِ أبقالَها. وقد ردُّوا عليه بأن الضرورةَ ليس معناها ذلك، ولئن سَلَّمنا ذلك فلا نُسَلِّم أن هذا الشاعرَ كان من لغتِه النقلُ، لأنَّ النقلَ ليس لغةً لكلِّ العرب.

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٣٩٤.

(٢) حديث أخرجه أحمد في المسند ٢/٤٦٣ وابن كثير في البداية والنهاية ٢/١٥٤، وذكره ابن الجوزي في زاد المسير ٥/٢٠٩.

(٣) سورة الأعراف، آية (٨١).

(٤) تقدم.

وقرأ مجاهد ومقاتل[١]: «يقاتل» بالياء من تحت، وهي مُخَرَّجةٌ على مذهب ابن كيسان ومقويةٌ له. والذي حَسَّن ذلك كونُ «فئة» في معنى القومِ والناس؛ فلذلك عاد الضميرُ عليها مذكَّراً.

قوله: ﴿يَرَوْنهم﴾ قرأ نافع وحده من السبعةِ ويعقوب وسهل: «تَرَوْنهم» بالخطاب[٢]، والباقون من السبعة بالغَيْبة. فأمَّا قراءةُ نافع ففيها ثمانية أوجه:

أحدُها: أن الضميرَ في «لكم» والمرفوعَ في «تَرَوْنهم» للمؤمنين، والضميرَ المنصوب في «تَرَوْنهم» والمجرورَ في «مِثْلَيْهم» للكافرين. والمعنى: قد كان لكم أيها المؤمنون آيةٌ في فئتين بأَنْ رأيتم الكفارَ مثلي أنفسهم في العدد وهو أبلغُ في القدرةِ حيث رأى المؤمنون الكافرين مثلي عددِ الكافرين، ومع ذلك انتصروا عليهم وغَلَبوهم وأَوْقَعوا بهم الأفاعيلَ. ونحوُه: «كم من فئةٍ قليلةٍ غَلَبَتْ فئةً كثيرةً بإذن الله»[٣] واستبْعَد بعضُهم هذا التأويلَ لقوله تعالى في الأنفالِ: ﴿وإذ يُريكُمُوهم إذ التقيتُم في أعينكم قليلاً﴾[٤]، فالقصةُ واحدةٌ، وهناك تَدُلُّ الآية على أن الله تعالى قَلَّل المشركين في أعين المؤمنين لئلا يَجْبُنوا عنهم، وعلى هذا التأويلِ المذكور هنا يكون قد كَثَّرهم في أعينهم. ويمكنُ أن يُجابَ عنه باختلافِ حالَيْنِ، وذلك أنه في وقتٍ أراهم إيَّاهم مثلي عددهم ليمتحنهم ويبتليهم، ثم قلَّلهم في أعينهم ليقدُموا عليهم، فالإتيانُ باعتبارين ومثلُه: ﴿فيومئذ لا يُسْأل عن ذنبه إنسٌ ولا جان﴾[٥] مع: ﴿فوربِّك لنسألنَّهم أجمعين﴾[٦] و﴿لا يكتمون الله حديثاً﴾[٧] مع: ﴿هذا يومُ لا ينطقون﴾[٨]. وقال الفراء: «المرادُ بالتقليل التهوينُ كقولِك: «رأيتُ كثيرَهم قليلاً» لهوانِهم عندكَ، وليس من تقليلِ العدد في شيء».

الثاني: أن يكونَ الخطاب في «تَرَوْنهم» للمؤمنين أيضاً، والضميرُ المنصوبُ في «ترونهم» للكافرين أيضاً، والضميرُ المجرورُ في «مِثْلَيْهم» للمؤمنين، والمعنى: تَرَوْنَ أيها المؤمنون الكافرين مثلي عددِ أنفسكم، وهذا تقليلٌ للكافرين عند المؤمنين في رأيِ العين، وذلك أنَّ الكفارَ كانوا ألفاً ونَيِّفاً والمسلمونُ على الثلث منهم، فأراهم إياهم مِثْلَيْهم، على ما قَرَّر عليهم من مقاومةِ الواحدِ للإثنين في قوله تعالى: ﴿فإن يكُنْ منكم مئة صابرةٌ يَغْلِبوا مئتين﴾[٩] قال الزمخشري: «وقراءةُ نافع لا تساعد عليه» يعني على هذا التأويلِ المذكور، ولم يُبَيِّنْ وجه عدمِ المساعدةِ، وكأنَّ الوجهَ في ذلك ـ والله أعلم ـ أنه كان ينبغي أن يكونَ التركيب: «تَرَوْنهم مثليكم» بالخطاب في «مثليكم» لا بالغَيْبة. وقال أبو عبد الله الفاسي ـ بعد ما ذكرته عن الزمخشري ـ: «قلت: بل يساعِدُ عليه إن كان الخطابُ في الآية للمسلمين، وقد قيل ذلك» انتهى، فلم يأتِ أبو عبد الله بجوابٍ، إذ الإشكالُ باقٍ.

وقد أجابَ بعضُهم عن ذلك بجوابين:

أحدُهما: أنه من باب الالتفات من الخطاب إلى الغَيْبة وأن حقَّ الكلام: «مِثْلَيْكم» بالخطاب، إلا أنه التفتَ إلى الغَيْبة، ونظَّره بقوله تعالى: ﴿حتى إذ كنتم في الفلك وجَرَيْنَ بهم﴾[١٠].

---

(١) مقاتل بن سليمان الأزدي أبو الحسن الخراساني المفسر قيل مات سنة خمسين ومائة.
انظر الخلاصة ٣/٥٣ ـ ٥٤.
(٢) انظر البحر ٢/٣٩٤.
(٣) سورة البقرة، آية (٣٤٩).
(٤) سورة الأنفال، آية (٤٤).
(٥) سورة الرحمن، آية (٣٩).
(٦) سورة الحجر، آية (٩٢).
(٧) سورة النساء، آية (٤٢).
(٨) سورة المرسلات، آية (٣٥).
(٩) سورة الأنفال، آية (٦٦).
(١٠) سورة يونس، آية (٢٢).

والثاني: أن الضميرَ في «مِثْلَيْهم» وإن كان المرادُ به المؤمنين إلا أنه عادَ على قوله: ﴿فئةٌ تقاتل في سبيلِ الله﴾، والفئةُ المقاتلةُ هي عبارةٌ عن المؤمنين المخاطبينَ، والمعنى: تَرَوْن أيها المؤمنون الفئةَ الكافرة مِثْلَيْ الفئةِ المقاتلةِ في سبيل الله، فكأنه قيل: تَرَوْنَهم أيّها المؤمنون مِثْلَيْكم. وهوَ جوابٌ حسنٌ ومعنى واضحٌ.

الثالث: أن يكونَ الخطاب في «لكم» وفي «تَرَوْنَهم» للكفار، وهم قريش، والضميرُ المنصوبُ والمجرور للمؤمنين، أي: قد كان لكم أيها المشركون آيةٌ حيث تَرَوْن المؤمنين مِثْلَي أنفسِهم في العَددِ، فيكون قد كَثَّرهم في أعينِ الكفار ليجبنُوا عنهم، فيعودُ السؤالُ المذكور بين هذه الآية وآية الأنفال، وهي قوله تعالى: ﴿ويُقَلِّلُكم فِي أعينِهم﴾[1]، فكيف يقال هنا إنه كَثَّرهم فيعودُ الجواب بما تقدَّم من اختلافِ حالتين، وهو أنه قَلَّلهم أولاً ليجترىءَ عليهم الكفارُ، فلمَّا التقى الجمعان كَثَّرهم في أعينِهم ليحصُل لهم الخَوَرُ والفَشَلُ.

الرابع: كالثالث، إلَّا أنَّ الضميرَ في «مِثْلَيْهم» يعودُ على المشركين فيعودُ ذلك السؤال، وهو أنه كان ينبغي أن يُقال «مِثْلَيْكم» ليتطابق الكلامُ فيعودَ الجوابان وهما: إمَّا الالتفاتُ من الخطاب إلى الغَيْبة، وإمَّا عودُه علىٰ لفظِ الفئة الكافرة، لأنها عبارةٌ عن المشركين، كما كان ذلك الضميرُ عبارةً عن الفئةِ المقاتِلة، ويكونُ التقديرُ: تَرَوْنَ أيها المشركون المؤمنين مِثْلَيْ فئتِكم الكافرة، وعلى هذا فيكونون قد رَأَوا المؤمنين مِثْلَي أنفسِ المشركين ألفين ونيفاً، وهذا مَدَدٌ من الله تعالى، حيث أرى الكفارَ المؤمنينَ مِثْلَي عددِ المشركين، حتى فَشِلوا وجَبُنوا، فَطَمِعَ المسلمون فيهم فانتصروا عليهم، ويؤيِّده: ﴿والله يؤيِّد بنصره من يشاء﴾ فالإراءة هنا بمنزلة المَدَدِ بالملائكةِ في النصرةِ بكليهما، ويعودُ السؤالُ حينئذٍ بطريق الأولى: وهو كيف كثَّرهم إلى هذه الغايةِ مع قَولِهِ في الأنفال: «ويُقَلِّلكم في أعينِهم»؟ ويعود الجواب.

الخامس: أنَّ الخطابَ في «لكم» و«تَرَوْنهم» لليهود، والضميران المنصوبُ والمجرورُ على هذا عائدان على المسلمين على معنى: تَرَوْنَهم لو رأيتموهم مِثْلَيْهم، وفي هذا التقدير تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه، وكأن هذا القائلَ اختار أن يكونَ الخطابُ في الآية المنقضية وهي قولُه: «قد كان لكم» لليهود، فَجَعَلَهُ في «تَرَوْنَهم» لهم أيضاً، ولكنَّ الخروجَ من خطاب اليهود إلى خطاب قوم آخرين أَوْلى من هذا التقدير المتكلَّفِ، لأنَّ اليهود لم يكونوا حاضري الوقعةِ حتى يُخاطَبوا برؤيتِهم لهم كذلكَ. ويجوز على هذا القولِ أن يكونَ الضميرانِ المنصوبُ والمجرورُ عائِدَيْنِ على الكفار، أي: إنهم كَثَّر في أعينِهم الكفارَ حتى صاروا مِثْلي عددِ الكفارِ، ومع ذلك غلبَهم المؤمنون وانتصروا عليهم، فهو أَبْلَغُ في القدرةِ. ويجوزُ أنْ يعودَ المنصوبُ على المسلمين والمجرورُ على المشركين، أي: تَرَوْنَ أيها اليهودُ المسلمينَ مِثْلَي عددِ المشركين مهابةً لهم وتهويلاً لأمرِ المؤمنين، كما كان ذلك في حق المشركين فيما تقدَّم من الأقوال. ويجوز أن يعودَ المنصوبُ على المشركين والمجرورُ على المسلمين، والمعنى: تَرَوْنَ أيها اليهودُ لو رأيتم المشركينَ مِثْلَي عددِ المسلمين، وذلك أنهم قُلِّلُوا في أعينهم ليحصُل لهم الفزعُ والغَمُّ؛ لأنه كان يَغُمُّهُم قلةُ الكفارِ ويعجبُهم كثرتُهُم ونصرتُهم على المسلمين حسداً وَبَغْياً. فهذه ثلاثةُ أوجهٍ مترتبةٌ على الوجه الخامسِ، فتصيرُ ثمانية أوجهٍ في قراءة نافع.

وأمَّا قراءةُ الباقين ففيها أوجه:

أحدُها: أنها كقراءةِ الخطاب، فكلُّ ما قيل في المراد به الخطابُ هناك قيل به هنا، ولكنه جاء على بابِ الالتفاتِ أي: التفاتٌ من خطاب إلى غيبة.

---

(١) سورة الأنفال، آية (٤٤).

الثاني: أن الخطاب في «لكم» للمؤمنين، والضميرُ المرفوعُ في «يَرَوْنَهم» للكفار، والمنصوبُ والمجرورُ للمسلمين، والمعنى: يَرَى المشركون المؤمنين مِثْلَي عدد المؤمنين ستمئة ونيفاً وعشرين، أراهم الله ـ مع قِلَّتهم ـ إياهم ضِعْفَيْهم ليَهَابُوهم وَيجْبُنوا عنهم.

الثالث: أنَّ الخطاب في «لكم» للمؤمنين أيضاً، والمرفوعُ في «يَرَوْنَهم» للكفار، والمنصوبُ للمسلمين والمجرورُ للمشركين، أي: يرى المشركونَ المؤمنين مِثْلَي عددِ المشركين، أراهم الله المؤمنينَ أضعافَهم لِما تَقَدَّم في الوجه قبله.

الرابع: أن يعود الضمير المرفوع في «يرونهم» على الفئةِ الكافرة؛ لأنها جمع في المعنى، والضميرُ المنصوب والمجرورُ على ما تقدم من احتمالِ عودِهما على الكافرينَ أو المسلمين أو أحدِهما لأحدِهم.

والذي تَقَوَّى في هذه الآيةِ من جميعِ ما قَدَّمْتُهُ من حيث المعنى أَنْ يكونَ مَدارُ الآيةِ على تقليلِ المسلمينَ وتكثيرِ الكافرين، لأنَّ مقصودَ الآية ومساقَها الدلالةُ على قُدْرَةِ الله الباهرةِ وتأييدِهِ بالنصر لعبادِهِ المؤمنين مع قلةِ عددِهم وخذلانِ الكافرين مع كثرةِ عددِهم وتحزُّبهم، ليُعْلَمَ أنَّ النصرَ كلَّه من عند الله، وليس سببُه كثرتَكم وقلةَ عدوكم، بل سببُه ما فعلَه تبارك وتعالى من إلقاءِ الرعبِ في قلوبِ أعدائِكم، ويؤيِّده قولُه بعد ذلك: ﴿والله يؤيِّد بنصرِه مَنْ يشاء﴾[1].

قال الشيخ أبو شامة ـ بعد ذِكْره هذا المعنى وَجَعَلَهُ قوياً ـ: «فالهاءُ في تَرَوْنَهم للكفارِ سواءٌ قُرِىء بالغَيْبَةِ أم بالخطاب والهاءُ في «مثليهم» للمسلمين. فإنْ قلت: إن كان المرادُ هذا فهلا قيل: يَرَوْنَهم ثلاثةَ أمثالهم. فكان أبلغَ في الآية، وهي نصرُ القليلِ على هذا الكثيرِ، والعِدَّةُ كانت كذلك أو أكثرَ. قلت: أخبرَ عن الواقعِ، وكان آيةً أخرى مضمومةً إلى آية البصرِ، وهي تقليلُ الكفارِ في أعينِ المسلمين وقُلِّلُوا إلى حدٍّ وُعِدَ المسلمونَ النصرَ عليهم فيه، وهو أن الواحدَ من المسلمين يَغْلِبُ الاثنين، فلم تكن حاجةٌ إلى التقليلِ بأكثرَ من هذا، وفيه فائدةٌ: وقوعُ ما ضَمِنَ لهم من النصر» انتهى. قلت: وإلى هذا المعنى ذهب الفراء، أعني أنهم يَرَوْنَهم ثلاثةَ أمثالهم، فإنه قال: «مِثْليهم: ثلاثةَ أمثالهم، كقول القائل: «عندي ألف وأنا محتاجٌ إلى مثليها». وغَلَّطه أبو إسحق في هذا، وقال: «مثل الشيء ما ساواه. ومِثْلاه ما ساواه مرتين». قال ابن كيسان: «الذي أَوْقَع الفراء في ذلك أن الكفار كانوا يومَ بدر ثلاثةَ أمثالِهم، فتوهَّمَ أنه لا يجوزُ أن يَرَوْهم إلا على عُدَّتهم، والمعنى ليس عليه، وإنما أراهم الله على غيرِ عُدَّتهم لجهتين، إحداهما: أنه رأى الصلاحَ في ذلك؛ لأن المؤمنين تُقْوَى قلوبُهم بذلك، والأخرى أنه آيةٌ للنبي ﷺ.

والجملةُ على قراءةِ نافع تَحْتَمِلُ أن تكونَ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعراب، ويُحْتَمل أن يكونَ لها محلٌّ، وفيه حينئذٍ وجهان:

أحدُهما: النصبُ على الحال من «كم» في «لكم» أي: قد كان لكم حالَ كونِكم تَرَوْنهم.

والثاني: الجرُّ نعتاً لفئتين، لأنَّ فيها ضميراً يَرْجع عليهما، ما قاله أبو البقاء.

وأمَّا على قراءةِ الغَيْبَةِ فتحتملُ الاستئنافَ، وتحتملُ الرفعَ صفةً لإحدى الفئتين، وتحتمل الجرَّ صفةً لفئتين أيضاً، على أَنْ تكونَ الواوُ في «يَرَوْنَهم» تَرْجِعُ إلى اليهود، لأنَّ في الجملة ضميراً يعودُ على الفئتين.

---

(١) سورة التوبة، آية (٢٥).

وقرأ ابن عباس وطلحة «تُرَوْنَهم» مبنياً للمفعول على الخطاب. والسلمي كذلك، إلا أنه بالغيبة. وهما واضحتان مما تقدَّم تقريره، والفاعل المحذوفُ هو الله تعالى.

وللناسِ في الرؤية هنا رأيان، أحدُهما: أنها البصرية، ويؤيد ذلك تأكيدُهُ بالمصدرِ الذي هو نصٌّ في ذلك. فهو مصدرٌ مؤكِّدٌ. قال الزمخشري: «رؤية ظاهرة مكشوفة لا لبس فيها» وعلى هذا فتتعدى لواحد. و «مِثْليهم» نصبٌ على الحال. والثاني: أنها من رؤيةِ القلب، فعلى هذا يكون «مِثْليهم» مفعولاً ثانياً.

وقد رَدَّ أبو البقاء هذا فقال: «ولا يجوز أَنْ تكونَ الرؤيةُ من رؤيةِ القلب على كلِّ الأقوال لوجهين:

أحدُهما: قولُه «رَأْيَ العين».

والثاني: أن رؤيةَ القلب عِلْم، ومُحالٌ أن يُعْلَمَ الشيءُ شيئين». وقد أُجيب عن الوجه الأول بأنَّ انتصابَه انتصابُ المصدر التشبيهي أي: رأياً مثلَ رأي العين، أي يُشْبِهُ رأيَ العين، فليس إياه على التحقيقِ. وعن الثاني بأنَّ الرؤيةَ هنا يُرادُ بها الاعتقادُ، فلا يَلْزَمُ المُحالُ المذكور، قال: «وإذا كانوا قد أَطْلَقوا العلمَ في اللغةِ على الاعتقادِ دونَ اليقينِ فَلأَنْ يُطْلقوا عليه الرأيَ أَوْلَى».

ومن إطلاقِ العلمِ على الاعتقادِ قولُه تعالى: ﴿فإنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مؤمناتٍ﴾[1] إذ لا سبيلَ إلى العلمِ اليقيني في ذلك، إذ لا يَعْلَمُهُ كذلك إلا الله تعالى، فالمعنى: فإنْ اعتقدتموهن، والاعتقادُ قد يكونُ صحيحاً، وقد يكون فاسداً، ويَدُلُّ على هذا التأويلِ قراءةُ مَنْ قرأ: «تُرَوْنَهم» أو «يُرَوْنَهم» بالتاء أو الياء مبنياً للمفعول؛ لأن قولَهم «أُرِيَ كذا» بضمِّ الهمزة يكون فيما عند المتكلمِ فيه شكٌّ وتخمينٌ لا يقينٌ وعلم، ولمَّا كان اعتقادُ التضعيف في جمْعِ المؤمنين تخميناً وظناً لا يقيناً دَخَلَ الكلامَ ضربٌ من الشك، وأيضاً كما يستحيل حَمْلُ الرؤيةِ هنا على العِلْمِ يستحيل أيضاً حَمْلُها على رؤيةِ البصر بعينِ ما ذَكَرْتُم من المُحالِ، وذلك كما أنه لا يقع العلمُ غير مطابقٍ للمعلوم كذلك لا يَقَعُ النظر البصريُّ غيرَ مطابقٍ لذلك الشيءِ المُبْصَرِ المنظورِ إليه، فكان المُرادُ التخمينَ والظَّنَّ لا اليقينَ والعلمَ. كذا قيل، وفيه نظرٌ لأنا لا نُسَلِّم أنَّ البصر لا يخالِفُ المُبْصَرَ، لجوازِ أَنْ يَحْصُلَ خَلَلٌ فيه وسوءٌ في النظرِ فيتخيلُ الباصرُ الشيءَ شيئين فأكثرَ وبالعكس.

وفي انتصابِ «رأيَ العين» ثلاثةُ أوجهٍ تقدَّم منها اثنان: النصبُ على المصدر التوكيدي أو النصبُ على المصدر التشبيهي كما عَرَفْتَ تحقيقَه. والثالث: أنه منصوبٌ على ظرفِ المكان، قال الواحدي: «كما تقول: «تَرَوْنَهُم أمامَكم» ومثلُه: «هو مني مَزْجَرَ الكلب ومناطَ العَيُّوق»! وهذا إخراجٌ للفظ عن موضوعِهِ مع عدمِ المساعدِ معنى وصناعةً.

و «رأى» مشتركٌ بين «رأى» بمعنى أَبْصَرَ، ومصدرُهُ الرَّأْي والرؤيةُ، وبمعنى اعتقد وله الرأي، وبمعنى الحُلْم وله الرؤيا كالدنيا، فوقع الفرقُ بالمصدر، فالرؤيةُ للبصرِ خاصة، والرؤيا للحُلْم فقط، والرأيُ مشترك بين البصريةِ والاعتقاديةِ يقال: هذا رأيُ فلان أي: اعتقادُهُ، قال:

١١٩٧ - رَأَى النـاسَ إلا مَنْ رَأَى مثلَ رأيِهِ خوارجَ تَرَّاكِين قَصْدَ المَخَارِجِ[2]

---

(١) سورة الممتحنة، آية (١٠).

(٢) لم نهتد لقائله انظر الهمع ١/١٥٠، ٢/٩٧، الدرر اللوامع ١/١٣٣.

قلت: وهذه الآية قد أكثرَ الناسُ فيها القولَ فتتبَّعْته وقَرَنْتُ كُلَّ شيء بما يُلاَئِمُهُ.

قوله: ﴿مَنْ يشاء﴾ مفعولُ «يشاء» محذوفٌ أي: مَنْ يشاء تأييدَهُ والباء سببية، أي: بسببِ تأييدِه وهو تفعيلٌ من الأَيْدِ وهو القوة.

وقرأه ورش «يُؤَيِّدِ» بإبدالِ الهمزةِ واواً محضة وهو تسهيلٌ قياسي قال أبو البقاء وغيره «ولا يجوز أن تُجْعَلَ بينَ بينَ لقربِها من الألف، والألف لا يكون ما قبلَها إلا مفتوحاً، ولذلك لم تُجْعَلِ الهمزةُ المبدوءُ بها بينَ بينَ لاستحالةِ الابتداءِ بالألِفِ». قلت: مذهبُ سيبويه[1] وغيره في الهمزةِ المفتوحةِ بعد كسرةٍ قَلْبُها ياءً محضةً وبعد الضمةُ قلْبُها واواً محضةً للعلة المذكورة، وهي قُرْبُ الهمزةِ التي بينَ بينَ من الألِفِ، والألفُ لا تكونُ ضمةً ولا كسرةً.

و «لأُولي الأبصار» صفةٌ لـ «عبرةً» أي: عبرةً كائنةً لأولي الأبصار. والعِبْرة: فِعْلة من العُبور كالرِّكبة والجِلْسة، والعُبور: التجاوُز، ومنه: عَبَرْتُ النهر، والمَعْبَرُ: السفينة لأنَّ بها يُعْبَرُ إلى الجانبِ الآخر، وعَبْرَة العين: دمْعُها لأنها تجاوِزُهَا، وعَبَّر بالعِبْرة عن الاتِّعاظ والاستيقاظ لأن المُتَّعِظَ يَعْبُر من الجهلِ إلى العلمِ ومن الهلاكِ إلى النجاة. والاعتبار انتقالٌ منه، والعبارة: الكلام الموصِلُ إلى الغرضِ لأنَّ فيه مجاوزةً، وعَبَرْت الرؤيا وعَبَّرتها مخففاً ومثقلاً، لأنك نَقَلْتَ ما عندكَ من تأويلِها إلى رائيها.

زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ ﴿١٤﴾

قوله تعالى: ﴿زُيِّن للناس﴾: العامةُ على بنائِهِ للمفعول، والفاعلُ المحذوفُ هو الله تعالى؛ لِمَا رَكَّب في طباع البشر من حُبِّ هذه الأشياء، وقيل: هو الشيطانُ، عن الحسن: «مَنْ زَيَّنها؟ إنما زيَّنها الشيطان لأنه لا أحدَ أبغضُ لها مِنْ خالقها».

وقرأ مجاهد: «زَيَّن» مبنياً للفاعل، «حُبَّ» مفعول به نصاً، والفاعلُ: إمَّا ضمير الله تعالى لتقدُّم ذكرِهِ الشريفِ في قوله تعالى: ﴿والله يؤيِّدُ بنصرِهِ﴾[2]، وإمَّا ضميرُ الشيطان، أضْمِرَ وإن لم يجرِ له ذِكر، لأنه أصْل ذلك فَذِكْرُ هذه الأشياءِ مؤذنٌ بِذِكْرِهِ. وأضافَ المصدَر لمفعولِهِ في «حُبّ الشهوات».

والشَّهوات: جمعُ «شَهْوة» بسكون العين، فَحُرِّكَت في الجمع، ولا يجوزُ التسكينُ إلا في ضرورةٍ كقولِهِ:

١١٩٨ - وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا ... وَمَالِي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ[3]

بتسكين الفاء. والشهوةُ: مصدرٌ يُراد به اسمُ المفعولِ أي: المُشْتَهَيَات فهو من باب: رجلٌ عَدْلٌ، حيث جُعِلَتْ نفسَ المصدر مبالغةً، والشهوة: مَيْلُ النفس، ويُجْمَعُ على «شَهَوات»، كالآية الكريمة، وعلى «شُهَى» كغُرَف، قالت امرأة من بني نَضْر بن معاوية:

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٤١ - ٥٤٢.
(٢) سورة آل عمران، آية (١٣).
(٣) البيت لعروة بن حزام انظر ديوانه (٤) أوضح المسالك ٣/٢٥١، الأشموني ٤/١١٨، الدرر ١/٦، الهمع ١/٢٤، الدرر ١/٦، التصريح على التوضيح ٢/٢٩٨، المقرب ٢/٥٣.

١١٩٩ - فَلَوْلَا الشُّهَى وَاللَّهِ كُنْتُ جَدِيرةً بِأَنْ أَتْرُكَ اللَّذاتِ في كُلِّ مَشْهَدِ[١]

وقال النحويون: لا تُجْمَعُ فَعْلة المعتلة اللام ـ يَعْنُون بفتحِ الفاء وسكون العين ـ على فَعَل إلا ثلاثةَ ألفاظ: كَوَّة وكُوَى ـ فيمن فَتَحَ كاف «كَوَّة» وقَرْيَة وقُرَى ونَزْوَة ونُزَى، واستدرك الشيخ[٢] عليهم هذه اللفظة أيضاً فيَكُنَّ أربعةً وأنشد البيت. وقال الراغب: «وقد يُسَمَّى المُشْتَهَى شهوةً، وقد يُقال للقوةِ التي بها تشتهي الشيءَ شهوة، وقوله تعالى: ﴿زين للناس حب الشهوات﴾ يحتمل الشهوتين.

قوله: ﴿مِنَ النساء﴾ في محلِّ نصبٍ على الحال من «الشهوات» والتقدير: حالَ كونِ الشهواتِ من كذا وكذا فهي مفسرةٌ لها في المعنى، ويجوز أَنْ تكونَ «مِنْ» لبيان الجنس، ويَدُلُّ عليه قولُ الزمخشري: «ثم يُفَسِّره بهذه الأجناس».

قوله: ﴿والقناطير﴾ جمع قِنْطار. وفي نونِهِ قولان:

أحدُهما: ـ وهو قولُ جماعة ـ أنها أصليةٌ، وأنَّ وزنَها فِعْلان كحِمْلاق وقِرْطاس.[٣]

والثاني أنها زائدةٌ ووزنه فِنْعال كقِنْعَاس ـ وهو الجَمَل الشديد ـ، قيل: واشتقاقه من: قَطَرَ يَقْطُر إذا سال، لأنَّ الذهب والفضةَ يُشَبَّهان بالماء في سرعة الانقلابِ وكثرةِ التقلبِ. وقال الزجاج: «هو مأخوذٌ من قَنْطَرْتُ الشيءَ إذا عَقَدْتُه وأَحْكمته، ومنه: القَنْطَرَةُ لإحكامِ عَقْدِها».

قوله: ﴿مِنَ الذهب﴾ كقولِهِ: «مِنَ النساء» وقد تقدَّم. والذهب مؤنَّثٌ، ولذلك يُصَغَّر على «ذُهَيْبة»، ويجمع على ذَهاب، وذُهوب. وقيل: «الذهب» جمعٌ في المعنى لـ «ذَهَبة»، واشتقاقُه من الذَّهاب. والفضة يُجْمع على فِضَض. واشتقاقُها من انفضَّ الشيء إذا تفرَّق ويقال: «رجل ذَهِب» بكسر الهاء، أي: رأى مَعْدِن الذهب فَدُهِش.

قوله: ﴿والخيلِ﴾ عطفٌ على «النساء» قال أبو البقاء: «لا على الذهب و الفضة لأنها لا تُسَمَّى قنطاراً»، وتَوَهُّمُ مثلِ ذلك بعيدٌ جداً فلا حاجة إلى التنبيهِ عليه.

والخيل فيه قولان:

أحدُهما أنه جمع ولا واحد له من لفظه بل مفرده «فرس» فهو نظيرُ: قوم ورهط ونساء.

والثاني: أنَّ واحدَه «خايل» فهونظير راكب ورَكْب، وتاجِر وتَجْر، وطائِر وطَيْر، وفي هذا خلافٌ بين سيبويه والأخفش، فسيبويهِ يَجْعلُهُ اسمَ جمعٍ، والأخفشُ يَجْعَلُهُ جمعَ تكسير. وفي اشتقاقِها وجهان.

أحدُهما: من الاختيال وهو العُجْبُ، سُمِّيت بذلك لاختيالِها في مِشْيتها بطول أذْنابِها. قال امرؤ القيس:

١٢٠٠ - لَهَا ذَنَبٌ مِثْلُ ذَيْلِ الْعَرُو سِ تَسُدُّ بِهِ فَرْجَهَا مِنْ دُبُرْ[٤]

---

(١) انظر المحيط ٢/٣٩٢، تاج العروس (شهى).

(٢) انظر البحر المحيط ٢/٣٩٢.

(٣) حملاق: الحِمْلاق والحُمْلاق والحُملوق: ما غطَّت الجفون من بياض المقلة. اللسان: حملق ١٠٠٦.

(٤) هذا البيت يروى لامرىء القيس بن حجر، ويروى لرجل من النمر بن قاسط.
والشاعر هنا شبه ذنب الفرس في طوله بذيل العروس، والعروس يقع على الرجل والمرأة.
انظر الاقتضاب ٣/١١١.

والثاني : من التخيُّل، قيل : لأنَّها تتخيَّلُ في صورة مَنْ هو أعظمُ منها. وقيل : أصلُ الاختيالِ من التخيُّل، وهو التشبُّه بالشيء؛ لأنَّ المختالَ يتخيَّل في صورة مَنْ هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ كِبْراً، والأخيلُ : الشِّقْراقُ لأنه يَتَغَيَّر لوْنُهُ بحسَبِ «المَقام» مرةً أحمرَ، ومرة أخضَرَ، ومرة أصفرَ، وعليه قولُهُ :

١٢٠١ - كَأَبِي بَرَاقِشَ كُلَّ لَوْ نٍ لَوْنُهُ يَتَخَيَّلُ[١]

وجَوَّز بعضُهم أنْ يكون مخففاً من «خَيَّل» بتشديد الياء نحو: «مَيْت» في مَيِّت، و «هَيْن» في هَيِّن. وفيه نظرٌ لأنَّ كل ما سُمِع فيه التخفيف سُمِع التثقيلُ، وهذا لم يُسْمع إلا مخففاً، وقد تقدَّم نظير هذا البحثِ في لفظ «الغَيْب».

وقال الرغب: «الخيل في الأصلِ للأفراسِ والفرسان جميعاً، قال تعالى : ﴿ومِنْ رباطِ الخَيْلِ﴾[٢]، ويُسْتَعْمَل في كل واحدٍ منهما منفرداً، نحو ما رُوي : «يا خيَلَ الله اركبي» فهذا للفُرْسان، وقولُه عليه السلام : «عَفَوْتُ لكم عن صَدَقة الخيل»[٣] يعني الأفراس وفيه نظرٌ؛ لأنَّ أهلَ اللغةِ نَصُّوا على أنَّ قوله عليه السلام : «يا خيل الله اركبي»[٤] مجاز إمَّا مجازُ إضمار، وإمّا مجازُ علاقةٍ، ولو كان للفُرْسان بطريقِ الحقيقةِ لَمَا ساغَ قولُهم ذلك.

قوله : ﴿المُسَوَّمَةُ﴾ أصل التسويم : التعليمُ، ومعنى مُسَوَّمة : مُعْلَمَة إمَّا بالكَيّ وإمَّا بالبُلْقِ[٥] كما جاءَ ذلك في التفسير. وقيل : بل هو من سَوَّم ماشِيَته أي : رعَاهَا، فمعنى مُسَوَّمة أي : مَرْعِيَّة، يقال : «أَسَمْتُ ماشيتي فسامَتْ»، قال تعالى : ﴿فيه تُسيمون﴾[٦]، وسَوَّمْتها فاستامت، فيكونُ الفعل عُدِّي تارةً بالهمزة وتارةً بالتضعيف. وقيل : بل هو من السيمِياء وهي الحُسْن، فمعنى مُسَوَّمة أي : ذاتُ حسن، قال عكرمة واختاره النحاس، قال : «لأنه من الوسم». وقد رَدَّ عليه بعضُهم باختلافِ المادتين. وقد أجابَ بعضُهم عنه بأنَّه من بابِ المقلوبِ فيصحُّ ما قاله. وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في قوله ﴿يَسُومونكم﴾[٧] وقوله تعالى : ﴿بسيماهم﴾.[٨]

قوله : ﴿والأنعام﴾ هي جمع نَعَم، والنَّعَمُ مختصةٌ بثلاثة أنواع : الإبلِ والبقرِ والغنمِ وقال الهروي : النَّعَمُ تذكَّر وتؤنَّث، وإذا جُمع انطلق على الإبل والبقر والغنم». وظاهرُ هذا أنه قبلَ جمعهِ على «أنعام» لا يُطْلق على الثلاثةِ الأنواع، بل يختصُّ بواحدٍ منها، وهذا الظاهر الذي أَشَرْتُ إليه قد صَرَّح به الفراء فقال : «النَّعَمُ الإبلُ فقط، وهو مذكَّرٌ ولا يؤنَّث تقول : «هذا نَعَمٌ وارد، وهو جمعٌ لا واحدَ له من لفظه» وقال ابن قتيبة : «الأنعام : الإبلُ والبقر والغنم، واحدة

---

(١) هذا الشعر ذكره الأصمعي عن أبي عمرو بن العلا أنه لبعض بني أسد وقبله :

إنْ يَبْخَلُوا أَوْ يَجْبِنُوا أَوْ يَغْدِرُوا لَا يحفلوا
يغدو عليك مرجلين كأنهم لم يفعلوا

هجا قوماً فوصفهم بأنهم لا يلبثون على حال واحدة، فشبههم بهذا الطائر الذي يتلون بألوان شتى ولذلك كنى بأبي براقش ولأنه يقال : تبرقش الروض : إذا ظهرت فيه أنواع الأزهار وتبَرقَش الرجل إذا تزيد وقال ابن الأعرابي : البرقشة التفرق انظر الاقتضاب ٣/١٦١.

(٢) سورة الأنفال، آية (٦٠).

(٣) أخرجه ابن ماجه ١/٥٧٠، كتاب الزكاة، وأحمد في المسند ١/١٨.

(٤) أخرجه ابن ماجه ١/٥٧٠، كتاب الزكاة (١٧٩٠).

(٥) أخرجه ابن سعد في الطبقات ٢/١/٥٨، والطبري في التفسير ٦/١٣٣ وذكره العجلوني في كشف الخفا ٢/٥٣١ وعزاه لأبي الشيخ في الناسخ والمنسوخ.

(٦) سورة النحل، آية (١٠).

(٧) سورة البقرة، آية (٤٩).

(٨) سورة البقرة، آية (٢٧٣).

نَعَم، وهو جمعٌ لا واحدَ له من لفظِه، سُمِّيت بذلك لنعومة مَشْيِها ولِينها»، وعلى الجملة فالاشتقاق في أسماءِ الأجناس قليلٌ جداً.

قوله: ﴿والحَرْث﴾ قد تقدَّم تفسيرُه، وهو هنا مصدرٌ واقعٌ مواقعَ المفعول به، فلذلك وُحِّد ولم يُجْمَع كما جُمِعَت أخواتُه. ويجوزُ إدغام الثاءِ في الذال[1] وإن كان بعضُ الناسِ ضَعَّفَه بأنه يَلْزَمُ الجمعُ بين ساكنين والأولُ ليسَ حرفَ لين، قال: «بخلاف «يَلْهَثْ ذلك» حيث أُدْغِم الثاءُ في الذالِ لانتفاءِ التقاءِ الساكنين، إذ الهاءُ قبلَ الثاءِ متحركةٌ».

وقد تَضَمَّنَتْ هذه الآية الكريمةُ أنواعاً من الفصاحةِ والبلاغةِ فمنها: الإتيانُ بها مُجْمَلَةً، ومنها: جَعْلُه لها نفس الشهوات مبالغةً في التنفير عنها، ومنها: البَدَاءَةُ بالأهمِّ فالأهمِّ، فَقَدَّم أولاً النساءَ لأنهن أكثرُ امتزاجاً ومخالطةً بالإنسانِ، وهُنَّ حبائلُ الشيطان، قال عليه السلام: «ما تَرَكْتُ بعدي فتنةً أَضَرَّ على الرجالِ مِنَ النساءِ»[2] «ما رأيتُ مِنْ ناقصاتِ عقلٍ ودينٍ أَسْلَبَ لِلُبِّ الرجلِ منكُنَّ»[3] ويُرْوى: «الحازمِ منكن». وقيل: «فيهن فتنتان، وفي البنين فتنةٌ واحدةٌ؛ وذلك أنهنَّ يَقْطَعْنَ الأرحامَ والصلات بين الأهلِ غالباً وهُنَّ سببٌ في جمع المال من حلالٍ وحرام غالباً، والأولاد يُجْمَع لأجلِهم المالُ، فلذلك ثَنَّى بالبنين، وفي الحديث: «الولد مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ»[4] ولأنهم فروع منهن وثمرات نشأن عنهن، وفي كلامهم: «المرءُ مفتونٌ لولدِه». وقُدِّمَتْ على الأموال لأنها أحبُّ إلى المرءِ مِنْ ماله، وأمَّا تقديمُ المالِ على الولد في بعضِ المواضع فإنما ذلك في سياقِ امتنانٍ وإنعامٍ أو نصرةٍ ومعاونة وغلبة، لأنَّ الرجال تُستمال بالأموال، ثم أتى بذكرِ تمام اللذة وهو المركوبُ البهيُّ من بينِ سائر الحيوانات، ثم أتى بِذِكْر ما يَحْصُل به جَمالٌ حين تُريحون وحين تَسْرحون، كما تشهد به الآية الأخرى[5]، ثم ذَكَرَ ما به قِوَامُهم وحياةُ بنيهم وهو الزروع والثمار، يشمل الفواكهَ أيضاً، ومنها: الإتيانُ بلفظٍ يُشْعِر بشدة حب هذه الأشياء حيث قال: «زُيِّن»، والزينةُ محبوبةٌ في الطباع.

ومنها: بناءُ الفعلِ للمفعول؛ لأنَّ الغرضَ الإعلامُ بحصول ذلك. ومنها: إضافةُ الحُبِّ للشهوات، والشهواتُ هي الميلُ والنزوع إلى الشيء. ومنها التجنيس: «القناطيرِ المقنطرة». ومنها: الجمعُ بين ما يشبه المطابقة في قوله: «الذهب والفضة» لأنهما صارا متقابلين في غالبِ العُرف. ومنها: وصفُ القناطيرِ المقنطرة الدالةِ على تكثيرها مع كثرتها في ذاتها. ومنها: ذِكْرُ هذا الجنس بمادة الخيل لِما في اللفظ من الدلالة على تحسينه، ولم يقل: الأفراس، وكذا قوله: «والأنعام» ولم يَقُل الإبل والبقر والغنم، ولأنه أَخْصَرُ.

قوله: ﴿ذلك متاع﴾ الإشارةُ بـ «ذلك» للمذكور والمتقدَّم، فلذلك وَحَّد اسمَ الإشارة، والمشارُ إليه متعددٌ كقولِه تعالى: ﴿عوان بين ذلك﴾[6] وقد تقدم شيئان.

قوله: «المآب» هو مَفْعَل من: آب يؤوب أي رَجَع، والأصل: مَأْوَب فَنُقِلت حركةُ الواو إلى الهمزة الساكنة قبلها،

---

(١) انظر البحر ٢/٣٩٨.

(٢) أخرجه البخاري ٩/١٣٧ كتاب النكاح (٥٠٩٦)، ومسلم ٤/٢٠٩٧، كتاب الذكر (٩٧ - ٢٧٤٠).

(٣) أخرجه مسلم ١/٨٦ كتاب الايمان (١٣٢ - ٧٩)، وابن ماجة (٤٠٠٣) وابن أبي عاصم ٢/٤٦٢ وابن عبيد الله في التمهيد ٣/٣٢٦.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٤/١٧٢، والبيهقي في السنن ١٠/٢٠٢، والحاكم في المستدرك ٣/١٦٤، وعبد الرزاق (٢٠١٤٣)، وذكره العجلوني في كشف الخفا ٢/١٧٠، وعزاه لابن ماجه عن عبد الله بن سلام وقال وأخرجه أبو يعلى والبزار بمسند ضعيف عن أبي سعيد بلفظ «الولد ثمرة القلب»، وإنه مبخلة مجبنة محزنة.

(٥) سورة النحل، آية (٦).

(٦) سورة البقرة، آية (٦٨).

فَقُلِبت الواوُ ألفاً، وهو هنا اسمُ مصدرٍ أي: حَسَنُ الرجوعِ، وقد يقع اسم مكان أو زمان، تقول: آبَ يَؤُوب أَوْباً وإياباً ومآباً، فالأوْب والإياب مصدران والمآبُ اسمٌ لهما.

﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿١٥﴾

قوله تعالى: ﴿قل أؤنبئكم﴾: قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بتحقيقِ الاولى وتسهيل الثانية بينَ بينَ، على ما عُرِف من قواعدهم في أول البقرة، والباقون بالتخفيف فيهما. ومَدَّ بين هاتين الهمزتين بلا خلاف قالونِ عن نافع، وأبو عمرو وهشام عن ابن عامر بخلاف عنهما، والباقون بغير مد، وهم على أصولِهم من تحقيقٍ وتسهيل، وورش على أصلِه من نَقْلِ حركة الهمزة إلى لام «قل».

واعلم أنه لا بُدَّ مِنْ ذِكْر اختلاف القراء في هذه اللفظةِ وشِبْهها وتحريرِ مذاهبهم فإنه موضعٌ عَسِيرُ الضبط فأقول بعونِ الله تعالى: الواردُ من ذلك في القرآن الكريم ثلاثةُ مواضعَ: أعني همزتين أولاهما مفتوحةٌ والثانيةُ مضمومة من كلمة واحدة، الأولُ هذا الموضِعُ، والثاني في صٓ: ﴿وأُنْزِل عليه الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنا﴾[1]، والثالث في القمر: ﴿أَأُلْقِيَ عليه الذِّكْر﴾[2] والقُرَّاء فيها على خمسِ مراتبَ:

إحداها مرتبة قالون، وهي تسهيلُ الثانيةِ بين بينَ، وإدخالُ ألفٍ بين الهمزتين بلا خلافٍ كذا رواه عن نافع.

الثانية: مرتبة ورش وابن كثير، وهي تسهيلُ الثانية أيضاً بينَ بينَ من غيرِ إدخال ألف بين الهمزتين بلا خلافٍ كذا روى ورش عن نافع.

الثالثة: مرتبة الكوفيين وابن ذكوان عن ابن عامر وهي تحقيق الثانية من غيرِ إدخال ألف بلا خلاف، كذا روى ابن ذكوان عن ابن عامر.

الرابعة: مرتبةُ هشام، وهي أنه رُوي عنه ثلاثة أوجه:

الأولُ: التحقيقُ وعدمُ إدخالِ ألف بين الهمزتين في الثلاث السور.

الوجه الثاني: التحقيقُ وإدخال ألف بينهما في الثلاث السور.

والوجه الثالث: التفرقةُ بين السور الثلاث، وهو أنه يُحَقِّق ويَقْصُر في هذه السورة، ويُسَهِّل ويَمُدُّ في السورتين الأُخْرَيين.

الخامسة: مرتبة أبي عمرو وهي تسهيل الثانية مع إدخالِ الألف وعدمه. واجتزأْت عن تعليل التخفيف والمد والقصر واعزاً كلَّ واحد منها إلى لغةِ مَنْ تكلم به بما قدمته في أول البقرة، ولله الحمد.

ونقل أبو البقاء أنه قُرِئ: «أأُنبئكم» التفاتٌ من الغَيْبَةِ في قوله: «للناس» إلى الخطاب تشريفاً لهم.

---

(١) سورة (صٓ)، آية (٨).

(٢) سورة القمر، آية (٢٥).

قوله: ﴿بخير﴾ متعلقٌ بالفعل، وهذا الفعلُ لَمَّا لم يُضَمَّنْ معنى «أَعْلم» تعدَّى لاثنين، الأولُ تعدَّى إليه بنفسه وإلى الثاني بالحرف، ولو ضُمِّن معناها لتعدَّى إلى ثلاثة.

و ﴿من ذلكم﴾ متعلِّقٌ بخير؛ لأنه على بابِه من كونه أَفْعَلَ تفضيلٍ، والإشارةُ بذلكم إلى ما تقدَّم من ذكرِ الشهوات، وتقدَّم تسويغُ الإشارة بالمفرد إلى الجمع. ولا يجوزُ أن تكونَ «خير» ليست للتفضيل، ويكونُ المرادُ به خيراً من الخيور، وتكون «مِنْ» صفةً لقوله: «خير». قال أبو البقاء: «مِنْ» في موضِع نصبٍ بخير تقديرُه: بما يَفضُل ذلك، ولا يجوز أن تكونَ صفةً لخير؛ لأن ذلك يوجبُ أن تكونَ الجنةُ وما فيها مِمَّا رغبوا فيه بعضاً لِما زهدوا فيه من الأموال ونحوها «وتابعه على ذلك الشيخ»[1].

قوله: ﴿للذين اتقوا﴾ يجوز فيه أربعةُ أوجه:

أحدها: أنه متعلق بخير، ويكونُ الكلامُ قد تَمَّ هنا ويرتفعُ «جنات» على خبر مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: هو جنات، أي: ذلك الذي هو خيرٌ مِمَّا تقدم جناتٌ، والجملةُ بيانٌ وتفسيرٌ للخيريَّة، ومثلُه: ﴿قل أفؤنبِّئكم بشرٍّ من ذلكم﴾ ثم قال: ﴿النارُ وعدَها الله الذين كفروا﴾[2]، ويؤيد ذلك قراءة «جنات» بكسر التاء[3] على أنها بدل من «بخير» فهي بيانٌ للخير.

والثاني: أن الجارَّ خبرٌ مقدم، و «جنات» مبتدأٌ مؤخرٌ، أو يكونُ «جناتٌ» فاعلاً بالجار قبله، وإنْ لم يعتمد عند مَنْ يرى ذلك. وعلى هذين التقديرين فالكلامُ تَمَّ عند قولِه: «من ذلكم»، ثم ابتدأ بهذه الجملة وهي أيضاً مبنيَّةٌ ومفسرةٌ للخيرية.

وأمَّا الوجهان الآخران فذكرهما مكي مع جر «جنات»، يعني أنه لم يُجِز الوجهين، إلا إذا جَرَرْتَ «جنات» بدلاً مِنْ «بخير». الوجه الأول: أنه متعلقٌ بأؤنبئكم. الوجه الثاني: أنه صفةٌ لخير. ولا بُدَّ من إيرادِ نصه فإنَّ فيه إشكالاً.

قال رحمه الله: ـ بعد أن ذَكَرَ أنَّ «للذين» خبرٌ مقدم و «جناتٌ» مبتدأ ـ «ويجوزُ الخفضُ في «جنات» على البدلِ من «بخير» على أن تَجْعَلَ اللام في «الذين» متعلقةً بأؤنبئكم، أو تجعلَها صفةَ خير، ولو جَعَلْتَ اللامَ متعلقةً بمحذوفٍ قامَتْ مقامَه لم يَجُزْ خَفْضُ «جنات»؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ والظروفَ إذا تعلَّقت بمحذوفٍ، وقامَتْ مقامَه صار فيها ضميرٌ مقدرٌ مرفوعٌ، واحتاجت إلى ابتداءٍ يعودُ إليه ذلك الضميرُ كقولك: «لزيدٍ مالٌ، وفي الدار رجلٌ وخلفَك عمروٌ» فلا بُدَّ من رفع «جنات» إذا تعلَّقت اللامُ بمحذوف، ولو تعلَّقت بمحذوف على أنْ لا ضميرَ فيها لرفَعْتَ جنات بفعلِها، وهو مذهبُ الأخفشِ في رفعِه ما بعدَ الظروفِ وحروفِ الخفض بالاستقرار، وإنما يَحْسُن ذلك عند حُذّاق النحويين إذا كانت الظروفُ أو حروفُ الخفضِ صفةً لما قبلها، فحينئذٍ يتمكّن ويَحْسُن رَفْعُ الاسمِ بالاستقرار، وقد شرحنا ذلك وبَيَّنَّاه في أمثلة، وكذلك إذا كانت أحوالاً مِمّا قبلها. انتهى فقد جَوَّز تعلُّق هذه اللام بأؤنبئكم أو بمحذوف على أنها صفةٌ لخير بشرط أن تُجَرَّ «جنات»، على البدلِ، من «بخير»، وظاهرُه أنه لا يجوزُ ذلك مع رفعِ «جنات»، وعَلَّل ذلك بأنَّ حروفَ الجر تُعَلَّقُ بمحذوفٍ وتُحَمَّلُ الضميرَ، فوجَب أن يؤتى له بمبتدأ وهو «جنات»، وهذا الذي قاله من هذه الحيثية لا يلزَمُ، إذ لقائلٍ أن يقولَ: أُجَوِّزُ تعليقَ اللام بما ذكرْتُ من الوجهين مع رفع «جنات» على أنَّها خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، لا على الابتداءِ حتى يلزَم ما ذكرْتُ. ولكنِ الوجهانِ ضعيفان من جهةٍ أخرى: وهو أنَّ المعنى ليس واضحاً على ما ذكر، مع أنَّ

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٣٩٩.

(٢) سورة الحج، آية (٧٣)

(٣) انظر البحر ٢/٣٩٩.

جَعْلَه «أنَّ» اللامَ صفةٌ لخير أقوى مِنْ جَعْلها متعلقةً بأؤنبئكم إذ لا معنى له. وقوله: «في الظروف وحروفِ الجر أنها عند الحُذَّاق إنما ترفع الفاعل إذا كانت صفاتٍ» وقوله: «وكذلك إذا كُنَّ أحوالاً» فيه قصورٌ؛ لأنَّ هذا الحكمَ مستقرٌ لها في مواضعَ، منها الموضعان اللذان ذكرهما. ثالثهما: أن يقَعا صلةً. رابعها: أن يقعا خبراً لمبتدأ. خامسها: أن يعتمدا على نفي. سادسها: أن يعتمدا على استفهام، وقد تقدَّم تحريرُ هذا، وإنَّما أَعَدْتُه لبُعْدِ عَهْدِهِ.

قوله: ﴿عند ربهم﴾ فيه أربعةُ أوجه:

أحدُها: أنه في محل نصبٍ على الحال من «جنات» لأنه في الأصل صفةٌ لها، فلمَّا قُدِّم نُصِبَ حالاً.

الثاني: أنه متعلِّقٌ بما تَعَلَّق به «للذين» من الاستقرار إذا جعلناه خبراً أو رافعاً لجنات بالفاعلية، أمَّا إذا علَّقْتَه بـ «خيرٍ» أو بـ «أؤنبئكم» فلا، لعدمِ تضمُّنه الاستقرارَ.

الثالث: أن يكونَ معمولاً لتجري، وهذا لا يساعِدُ عليه المعنى.

الرابع: أنه متعلِّق بخير، كما تعلَّق به «للذين» على قولٍ تقدَّم. ويَضْعُفُ أن يكونَ الكلامُ قد تَمَّ عند قوله «للذين اتقوا» ثم يُبْتدأ بقوله: «عند ربهم جناتٌ» على الابتداء والخبرِ، وتكون الجملة مبنيةً ومفسرةً للخيرية كما تقدَّم في غيرها.

وقرأ يعقوب «جنات» بكسر التاء، وفيها ثلاثةُ أوجه:

أحدها: أنها بدلٌ من لفظ «خير» فتكونُ مجرورةً، وهي بيانٌ له كما تقدم.

والثاني: أنها بدلٌ من محل «بخير» ومحلُّه النصب، وهو في المعنى كالأول.

الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار أعني. وهو نظيرُ الوجهِ الصائرِ إلى رفعه على خبر ابتداءٍ مضمرٍ.

قوله: ﴿تَجْرِي﴾ صفةٌ لجنات، فهو في محلِّ رفعٍ أو نصب أو جر على حَسَب القراءتين والتخاريج فيهما. و «مِنْ تحتها» متعلِّقٌ بتجري، وجَوَّز فيه أبو البقاء أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الأنهار قال: «أي: تَجْرِي الأنهارُ كائنةً تحتها»، وهذا يُشْبِهُ تهيئة العاملِ للعمل في شيء وقَطْعَه عنه.

قوله: ﴿خالدين﴾ حالٌ مقدَّرة، وصاحبُها الضميرُ المستكِنُّ في «للذين» والعاملُ فيهما حينئذٍ الاستقرارُ المقدَّر وقال أبو البقاء: «إنْ شِئْتَ من الهاء في «تحتها». وهذا الذي ذكره إنما يتمشَّى على مذهبِ الكوفيين، وذلك أنَّ جَعْلَها حالاً من «ها» في «تحتها» يؤدِّي إلى جريان الصفةِ على غيرِ مَنْ هي له في المعنى، لأن الخلودَ من أوصافِ الداخلين في الجنةِ لا مِنْ أوصافِ الجنة، ولذلك جَمَعَ هذه الحال جَمْعَ العقلاء، فكان ينبغي أن يُؤتى بضميرٍ مرفوعٍ بارز، هو الذي كان مستتراً في الصفةِ، نحو: «زيدٌ هندٌ ضاربها هو»، والكوفيون يقولون: إنْ أُمِنَ اللَّبْس كهذا لم يجب بروزُ الضميرِ، وإلا يجبْ، والبصريون لا يُفَرِّقون، وتقدَّم البحثُ في ذلك.

قوله: ﴿وأزواجٌ مطهرةٌ ورِضْوان﴾ مَنْ رفع «جنات» كما هو المشهورُ كان عَطْفُ «أزواج» و «رضوان» سهلاً. ومَنْ كسر التاء فيجب حينئذٍ على قراءته أن يكونَ مرفوعاً على أنه مبتدأٌ خبرُه مضمرٌ، تقديرُه: ولهم أزواجٌ ولهم رضوان،

وتقدّمَ الكلامُ على «أزواجٌ مُطَهَّرة» في البقرة[١].

وفي «رضوان» لغتان: ضَمُّ الراءِ وهي لغةُ تميم، والكسرُ وهي لغةُ الحجاز، وبها قَرَأ العامة إلا أبا بكر عن عاصم فإنه قرأ بلغة تميم في جميع القرآن، إلا في الثانية مِنْ سورة المائدة، وهي: ﴿مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانه﴾[٢] فبعضُهم نَقَل عنه الجزمَ بكسرها، وبعضُهم نقل عنه الخلافَ فيها خاصة.

وهل هما بمعنىً واحدٍ أو بينهما فرقٌ؟ قولان:

أحدهما: أنهما مصدران بمعنى واحدٍ لرَضِي يَرْضَى.

والثاني: أنَّ المكسور اسم ومنه: رِضْوان خازنُ الجنة صلى الله على نبينا وعلى أنبيائه وملائكته، والمضمومُ هو المصدر. و«مِن الله» صفةٌ لرضوان.

ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٦﴾ ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴿١٧﴾

قوله تعالى: ﴿الذينَ يقولون﴾: يَحْتَمِلُ مَحَلُّه الرفعَ والنصبَ والجرَّ، فالرفعُ من وجهين:

أحدُهما أنه مبتدأ محذوفُ الخبرِ، تقديرهُ: الذين يقولون كذا مستجابٌ لهم، أو لهم ذلك الجزاء المذكورُ.

والثاني: أنه خبرٌ مبتدا محذوفٍ، كأنه قيل: مَنْ هم هؤلاء المتقون؟ فقيل: الذين يقولون كَيْتَ وكيتَ.

والنصبُ من وجهٍ واحد، وهو النصبُ بإضمار أَعْني أو أمدحُ، وهو نظيرُ الرفعِ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ، ويُسَمَّيان الرفعَ على القطعِ والنصبَ على القطعِ. والجَرُّ مِنْ وجهين:

أحدهما: النعتُ.

والثاني البدلُ، ثم لك في جَعْلِه نعتاً أو بدلاً وجهان:

أحدُهما: جَعْلُه نعتاً للذين اتقوا أو بدلاً منه.

والثاني: جَعْلُه نعتاً للعباد أو بدلاً منهم. واستضعف أبو البقاء جَعْلَه نعتاً للعباد. قال: «لأنَّ فيه تخصيصاً لعلمِ الله تعالى، وهو جائزٌ على ضَعْفِهِ، ويكون الوجهُ فيه إعلامَهم بأنه عالمٌ بمقدار مشقتهم في العبادة فهو يُجازِيهم عليها كما قال: ﴿واللهُ أعلمُ بإيمانكم﴾[٣].

والجملةُ من قوله: «واللَّهُ بصيرٌ» يجوز أن تكونَ معترضةً لا محلَّ لها إذا جَعَلْتَ «الذين يقولون» تابعاً للذين اتقوا نعتاً أو بدلاً، وإنْ جَعَلْتَه مرفوعاً أو منصوباً فلا.

قوله تعالى: ﴿الصابرين﴾ إنْ قَدَّرْتَ «الذين يقولون» منصوبَ المحل أو مجرورَه على ما تقدَّم كان «الصابرين»

---

(١) سورة البقرة، آية (٢٥).
(٢) سورة المائدة، آية (١٦).
(٣) سورة النساء، آية (٢٥).

نعتاً له على كلا التقديرين، فيجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصب وأن يكون في محل جر، وإنْ قَدَّرْته مرفوع المحل تعيَّن نصب «الصابرين» بإضمار أعني.

والأسْحار جمع «سَحَر» بفتح العين وسكونها. واختلف أهل اللغة في السَّحَر: أيُّ وقتٍ هو؟ فقال جماعةٌ منهم الزجاج: «إنه الوقت قبل طلوع الفجر»، ومنه «تَسَحَّر» أي أكل في ذلك الوقت، وأسْحَرَ إذا سار فيه، قال زهير:

١٢٠٢ - بَكَرْنَ بُكوراً واسْتَحَرْنَ بسُحْرَةٍ فهنَّ ووادي الرَّسِّ كاليدِ للفَمِ[1]

قال الراغب: «السَّحَرْ: اختلاطُ ظلامِ آخر الليل بضياءِ النهار، وجُعِلَ اسماً لذلك الوقت، ويقال: «لَقَيته بأعلى سَحَرَيْن»، والمُسْحِرُ: الخارجُ سَحَراً، والسَّحورُ: اسمٌ للطعامِ المأكولِ سَحَراً، والتسَحُّرُ أكْلُه» والمُسْتَحِرُ: الطائر الصَّيَّاحُ في السَّحَر، قال:

١٢٠٣ - يُعَلُّ بِهِ بَرْدُ أنْيَابِهَا إذَا غَرَّدَ الطَّائِرُ المُسْتَحِرْ[2]

وقال بعضُهم: «أَسْحَرَ الطّائر أي: صاحَ وتحرَّك في صياحه» وأنشد البيت. وهذا وإنْ كان مطلقاً، وإنما يريد ما ذكرْتُه بالصِّياح في السحر، ويقال: أَسْحَر الرجل: أي دخل في وقتِ السَّحَر كأَظْهَرَ أي: دخل في وقت الظُّهر، قال:

١٢٠٤ - وأَدْلَجَ مِنْ طِيْبَةٍ مُسْرِعاً فَجَاءَ إلَيْنَا وَقَدْ أَسْحَرَا[3]

ومثلُه: «اسْتَحَرَ» أيضاً: وقال بعضُهم: السَّحَرُ من ثلث الليل الأخير إلى طلوع الفجر» وقال بعضهم أيضاً: «السَّحَرُ عند العرب من آخر الليل، ثمَ يَسْتمر حكمُه إلى الإسفار، كلُّه يقال له: سَحَر». قيل: وسُمِّي السَّحَرُ سَحَراً لخفائِه، ومنه قيل: للسِّحْر: سِحْرٌ لِلُطْفِه وخَفَائه.

والسَّحْر بسكون الحاء مُنْتهى قَصَبةِ الرئة، ومنه قولُ أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «ماتَ بين سَحْري ونَحْري»[4] سُمِّي بذلك لخفائِه، و «سَحَر» فيه كلام كثير، بالنسبةِ إلى الصرف وعدمه، والتصرفِ وعدمِه، والإعرابِ وعدمِه، يأتي تفصيلُها إن شاء الله تعالى عند ذِكْرِهِ إذ هو الأليقُ به.

وقوله: ﴿والصادقين﴾ وما عُطِف عليه. إن قيل: كيف دَخَلَتِ الواوُ على هذه الصفاتِ وكلُّها لقبيلٍ واحد؟ ففيه جوابان:

أحدُهما أنَّ الصفاتِ إذا تكرَّرت جازَ أن يُعْطَفَ بعضُها على بعضٍ بالواوِ، وإنْ كانَ الموصوفُ بها واحداً، ودخولُ

---

(١) البيت من معلقة زهير انظر شرح المعلقات للشنقيطي (٨١)، ديوانه (١٠٤)، شرح القصائد للتبريزي (١٣٣)، شرح المعلقات للزوزني (٧٨)، وروي عجزه هكذا:

.....

فهي ووادي الرس كاليد في الفم

انظر اللسان (سحر)

والرس: ماء ونخل لبن أسد والرسيس حذاءه ومعنى كاليد للفم أي لا يجاوزن هذا الوادي أي لا يخطئنه كما لا تجاوز اليد للفم.

(٢) البيت لامرىء القيس (٦٩)، اللسان (سحر).

يعل: يسقى بالمدام مرة بعد مرة، طرب الطائر: رفع صوته وصاح، ويريد بالطائر هنا الديك، المسحّر: المؤذن في السحر ويروى (إذا طرب) بدل (إذا غرد) وهي رواية الديوان.

(٣) انظر البحر ٢/٣٩٨.

(٤) قال ابن منظور: السَّحْرُ: الرئة، أي مات رسول الله ﷺ. وهو مستند إلى صدرها وما يحاذي سَحْرَها منه. اللسان: سحر ١٩٥٤.

الواوِ في مثل هذا تفخيمٌ، لأنه يُؤْذِنُ بأن كلَّ صفةٍ مستقلةٌ بالمديح.

والجوابُ الثاني: أن هذه الصفاتِ متفرقةٌ فيهم، فبعضُهم صابرٌ، وبعضُهم صادِقٌ فالموصوفُ بها متعدِّدٌ، وهذا كلامُ أبي البقاء.

وقال الزمخشري: «الواوُ المتوسطةُ بين الصفاتِ للدلالةِ على كمالهم في كلِّ واحدة منها». قال الشيخ[1]. «ولا نعلمُ العطفَ في الصفة بالواو يَدُلُّ على الكمالِ» قلت: قد عَلِمَه علماءُ البيان، وقد تقدَّم لك تحقيقُ هذه المسألةِ في أوائلِ سورة البقرة، وما أنشدْتُه على ذلك من لسانِ العرب. والباء في «بالأسحارِ» بمعنى في.

شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾

قوله تعالى: ﴿شَهِد الله﴾ العامةُ على «شَهِدَ» فعلاً ماضياً مبنياً للفاعلِ، والجلالةُ الكريمةُ رفعٌ بهِ. وقرأ أبو الشعثاء: «شُهِدَ» مبنياً للمفعول، والجلالةُ المعظمةُ قائمةٌ مقامَ الفاعلِ، وعلى هذه القراءةِ فيكونُ «أنه لا إله إلا هو» في محلِّ رفع بدلاً من اسم اللهِ تعالى بدلَ اشتمالٍ، تقديرُه: شَهِد وحدانيةَ الله تعالى وألوهيتَه، ولمَّا كان المعنى على هذه القراءةِ كذا أَشْكَل عَطْفُ «الملائكة وأولي العلم» على الجلالةِ الكريمة، فَخُرِّج ذلك على عَدَمِ العطف، بل: إمَّا على الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ لدلالةِ الكلامِ عليه تقديرُه: والملائكةُ وأولو العلمِ يَشْهدون بذلك، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: «شَهِد الله»، وإمَّا على الفاعليةِ بإضمارٍ محذوفٍ، تقديرُه: وشَهِدَ الملائكةُ وأولو العلم بذلك، وهو قريبٌ من قوله تعالى: ﴿يُسَبِّح له فيها بالغُدوِّ والآصالِ رجالٌ﴾[2] في قراءةِ مَنْ بناه للمفعول، وقوله:

١٤٠٥ - لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ..... [3]

في أحد الوجهين.

وقرأ [أبو] المهلب عمُّ محارب بن دثار «شهداءَ الله» جمعاً على فُعَلاء كظُرَفاء منصوباً، ورُوي عنه وعن أبي نُهَيْك كذلك، إلا أنه مرفوع، وفي كِلْتا القراءتين مضافٌ للجلالة. فأمَّا النصبُ فعلى الحال، وصاحبُها هو الضميرُ المستتر في «المستغفرين» قاله ابن جني، وتَبِعَه غيرُه كالزمخشري وأبي البقاء. وأمَّا الرفعُ فعلى إضمارِ مبتدأ، أي: هم شهداءُ الله. و «شهداء» يَحْتمل أن يكونَ جمع شاهد كشاعِر وشُعَراء، وأَنْ يكونَ جمعَ شهيد كظريف وظُرَفاء.

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٠٠.

(٢) سورة النور، آية (٣٦).

(٣) البيت لنهشل بن حري انظر الخزانة ١/١٥٢، حيث ذكر نسبته أيضاً إلى لبيد، وإلى مزرد، وإلى الحارث بن ضرار النهشلي وهو صدر بيت عجزه:

..... وَمُخْتَبِط مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ

انظر ابن يعيش ١/٨٠، الخصائص ٢/٣٥٣، المحتسب ١/٢٣٠، الهمع ١/١٦٠، الدرر ١/١٤٢، معاهد التنصيص ١/٧٠، التصريح على التوضيح ١/٢٧٤، الأشموني ٢/٤٩، المغني (٢/٦٢٠).

ويزيد هو يزيد بن نهشل الذي رثاه بهذا الشعر.

والضارع: الذليل الخاضع، لخصومة أي لأجل الخصومة فهو ينصره ويؤيده.

والمختبط: طالب العرف، والطوائح، أراد المَطاوح لأنه جمع مطيحة، فجزمه على حذف الزيادة كقوله تعالى: «لواقح» وواحدتها مُلقحة.

وقرأ أبو المهلب أيضاً في رواية : «شُهُداً الله» بضم الشين والهاء والتنوين ونصبِ الجلالةِ المعظمةِ، وهو منصوبٌ على الحالِ، جمع شهيد نحو: نَذِير ونُذُر، واسمُ اللَّهِ منصوبٌ على التعظيم أي : يَشْهدون اللَّهَ أي : وحدانيتَه.

ورَوى النقاش أنه قُرِىء كذلك، إلا أنه قال: «برفعِ الدال ونصبها» وإلاضافةُ للجلالةِ المعظمة. فالنصبُ والرفعُ على ما تقدَّم في «شهداء»، وأما الإضافةُ فتحتملُ أنْ تكونَ محضةً، بمعنى أنه عرَّفَهم بإضافتِهم إليه من غير تَعَرُّضٍ لحدوثِ فِعْلٍ، كقولك: عباد الله، وأنْ تكونَ مِنْ نصبٍ كالقراءة قبلَها فتكونَ غيرَ محضةٍ. وقد نقل الزمخشري أنه قُرِىء: «شُهَداء لله» جَمْعاً على فُعَلاء وزيادةِ لامِ جر داخلةٍ على اسمِ اللَّهِ، وفي الهمزةِ الرفعُ والنصبُ وخَرَّجهما على ما تقدَّم من الحالِ والخبر.

وعلى هذه القراءاتِ كلِّها ففي رفعِ «الملائكة» وما بعدَها ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها الابتداءُ والخبرُ محذوفٌ.

والثاني: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ وقد تَقَدَّم تحريرُها.

الثالث ـ ذَكَره الزمخشري ـ: وهو النسقُ على الضمير المستكنِّ في «شهداء الله» قال: «وجاز ذلك لوقوعِ الفاصلِ بينهما».

قوله: ﴿أنه﴾ العامَّةُ على فتحِ الهمزةِ، وإنما فُتِحَتْ لأنها على حَذْفِ حرفِ الجر، أي: شَهِدَ الله بأنه لا إلَه إلا هو، فَلمَّا حُذِفَ الحرفُ جازَ أن يكونَ محلُّها نصباً وأن يكونَ محلُّها جَرّاً كما تقدَّم تقديره.

وقرأ ابن عباس: «إنه» بكسر الهمزةِ، وفيها تخريجان:

أحدُهما: إجراءُ «شَهِدَ» مُجْرى القولِ لأنه بمعناه، وكذَا وقَعَ في التفسير: شَهِد الله أي: قال الله، ويؤيِّده ما نَقَله المؤرِّج أن «شَهِد» بمعنى «قال» لغةُ قيس بن عيلان.

والثاني: أنها جملةُ اعتراضٍ بين العامل ـ وهو شهد ـ وبين معموله ـ وهو قولُه «إنَّ الدينَ عند الله الإسلامُ»، وجازَ ذلك لما في هذه الجملةِ من التأكيدِ وتقويةِ المعنى، وهذا إنما يتجه على قراءةِ فَتْحِ «أَنَّ» من «أنَّ الدينَ»، وأمَّا على قراءةِ الكسرِ فلا يجوزُ، فيتعيَّنُ الوجهُ الأولُ.

والضميرُ في «أنه» يَحْتمل العَوْدَ على الباري لتقدُّمِ ذكرِه، ويَحْتمل أن يكونَ ضميرَ الأمر، ويؤيِّدُ ذلك قراءةُ عبد الله: «شَهِدَ الله أَنْ لا إلَهَ إلا هو» فأَنْ مخففةٌ في هذه القراءةِ، والمخففةُ لا تعملُ إلاَّ في ضميرِ الشأنِ ويُحْذَفُ حينئذٍ، ولا تَعْمَلُ في غيرِه إلا ضرورةً.

وأَدْغم أبو عمرو ـ بخلافٍ عنه ـ واو «هو» في واوِ النسق بعدها وقد تقدَّم تحقيقُ هذه المسألةِ في البقرة عند قوله: ﴿هو والذين آمنوا معه﴾[1]

قوله: ﴿قائماً بالقِسْط﴾ في نصبِه أربعةُ أوجه:

أحدُها: أنه منصوبٌ على الحالِ، واختلف القائلُ بذلك: فبعضُهم جَعَلَه حالاً من اسمِ الله، فالعاملُ فيها

---

(١) سورة البقرة، آية (٢٤٩).

«شَهِدَ». قال الزمخشري: وانتصابُه على أنَّه حالٌ مؤكِّدةٌ منه كقولِه تعالى: ﴿وهو الحقُّ مصدِّقاً﴾.

قال الشيخ[١]: «وليس من بابِ الحالِ المؤكدةِ لأنه ليس من باب: ﴿ويومَ يُبْعَثُ حياً﴾[٢] ولا من باب: «أنا عبدُ الله شجاعاً» فليس «قائماً بالقسط» بمعنى شَهِد، وليس مؤكداً لمضمونِ الجملةِ السابقةِ في نحو: أنا عبدُ الله شجاعاً وهو زيدٌ شجاعاً، لكنْ في هذاالتخريجِ قَلَقٌ في التركيبِ، إذ يصير كقولك: «أكلَ زيدٌ طعاماً وعائشةُ وفاطمةُ جائعاً» فَيَفْصِل بين المعطوفِ عليه والمعطوفِ بالمفعول، وبين الحالِ وذي الحال بالمفعولِ والمعطوفِ، لكنْ بمشيئةِ كونِها كلِّها معمولةً لعاملٍ واحدٍ.» انتهى.

قلت: مؤاخَذَتُهُ له في قولِهِ: «مؤكدةٌ» غيرُ ظاهرٍ، وذلك أنَّ الحالَ على قسمين: إمَّا مؤكدةٌ وإمَّا مُبيِّنـة، وهي الأصلُ، فالمُبَيِّنَةُ لا جائزٌ أن تكونَ ههنا، لأنَّ المبيِّنة تكونُ منتقلةً، والانتقالُ هنا مُحالٌ، إذ عَدْلُ اللهِ تعالى لا يتغيَّرُ، فإنْ قيل لنا قسمٌ ثالثٌ، وهي الحالُ اللازمةُ فكانَ للزمخشري مندوحةٌ عن قوله «مؤكدة» إلى قوله «لازمةٌ» فالجوابُ أنَّ كلَّ مؤكدةٍ لازمةٌ وكلَّ لازمةٍ مؤكدةٌ فلا فرقَ بين العبارتين، وإنْ كان الشيخُ زَعَم أنّ إصلاحَ العبارةِ يَحْصُل/بقوله: «لازمة»، ويَدُلُّ على ما ذكرتُهُ من ملازَمَةِ التأكيدِ للحالِ اللازمةِ وبالعكس الاستقراءُ. قولُه: «ليس معنى قائماً بالقسط معنى شهد» ممنوعٌ بل معنى «شَهِد» مع متعلِّقِهِ ـ وهو أنه لا إلَه إلا هو ـ مساوٍ لقولِه «قائماً بالقسط» لأنَّ التوحيدَ ملازمٌ للعدلِ.

ثم قال الزمخشري: فإنْ قلتَ: لِمَ جاز إفرادُه بنصبِ الحالِ دون المعطوفَيْنِ عليه، ولو قلت: «جاءني زيدٌ وعمرو راكباً» لم يَجُزْ؟ قلت: «إنما جازَ هذا لعدمِ الإلباسِ كما جاز قوله تعالى: ﴿ووهَبْنا له إسحاقَ ويعقوبَ نافلةً﴾[٣] إن انتصب «نافلةً» حالاً عن «يعقوب» ولو قُلْتَ: «جاءني زيدٌ وهند راكباً» جاز لتميُّزِه بالذُّكورة.

قال الشيخ[٤]: «وما ذَكَره مِنْ قوله: «جاءني زيدٌ وعمروٌ راكباً» إنه لا يجوزُ ليس كما ذَكَر، بل هذا جائزٌ لأنَّ الحالَ قَيْدٌ فيمن وَقَعَ منه أو به الفعلُ أو ما أشبه ذلك، وإذا كان قيداً فإنه يُحْمَل على أقرب مذكورٍ، ويكون «راكباً حالاً مِمَّا يَليه، ولا فرقَ في ذلك بين الحالِ والصفةِ، لو قلت: «جاءني زيدٌ وعمروٌ الطويلُ» كان «الطويلُ» صفةً لعمرو، ولا تقولُ: لا تجوزُ هذه المسألةُ لِلَّبْس، إذ لا لَبْسَ في هذا وهو جائزٌ، وكذلك الحالُ. وأمَّا قولُه: «إنَّ نافلةً» انتصَب حالاً عن يعقوب» فلا يتعيَّنُ أَنْ يكونَ حالاً عن يعقوب؛ إذ يُحتمل أَنْ يكونَ «نافلةً» مصدراً كالعاقبة والعافِية، ومعناه: «زيادة، فيكونُ ذلك شاملاً لإسحاق ويعقوب لأنهما زيدا لإبراهيم بعد ابنه إسماعيل وغيره» قلت: مرادُ الزمخشري بمنع «جاءني زيد وعمرو راكباً» إذا أُريد أَنَّ الحالَ منهما معاً، أمَّا إذا أريد أنها حالٌ من واحدٍ منهما فإنَّما تُجْعَلُ لِما تليه، لعودِ الضميرِ على أَقْرب مذكور، وبعضُهم جَعَله من «هو» قال الزمخشري: «فإنْ قلت: قد جَعَلْتَه حالاً من فاعل «شَهِدَ» فَهلْ يَصِحُّ أَنْ ينتصِبَ حالاً عن «هو» في «لا إلَه إلا هو»؟ قلت: نَعَمْ لأنها حالٌ مؤكدةٌ، والحالُ المؤكدةُ لا تَسْتَدْعي أن يكونَ في الجملةِ ـ التي هي زيادةٌ في فائدتِها ـ عاملٌ فيها كقولك: «أنا عبدُ الله شجاعاً». انتهى. يعني أنَّ الحالَ المؤكِّدَة لا يَكونُ العاملُ فيها النصبَ شيئاً من الجملةِ السابقةِ قبلَها، إنما ينتصبُ بعاملٍ مضمرٍ، فإنْ كان المتكلمُ مُخْبِراً عن نفسه نحو: «أنا عبدُ الله شجاعاً» قَدَّرْتَه: أُحقُّ شجاعاً، مبنياً للمفعول، وإنْ كان مُخْبِراً عن غيره قَدَّرْتَه مبنياً للفاعل نحو: «هذا عبدُ الله شجاعاً» أي: أَحُقُّه، هذا هو المذهبُ المشهورُ في نصبِ مثلِ هذه الحالِ. وفي المسألةِ قولان لأبي إسحاق أنَّ

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٠٣.
(٢) سورة مريم، آية (١٥).
(٣) سورة الأنبياء، آية (٧٢).
(٤) انظر البحر المحيط ٢/٤٠٦.

العاملَ فيها هو خبرُ المبتدأ لِما ضُمِّنَ من معنى المشتقِ إذْ هو بمعنى المُسَمَّى. وقولٌ ثالثٌ: أنَّ العاملَ فيها المبتدأ لِما ضُمِّن مِنْ معنى التنبيه، وهي مسألةٌ طويلةٌ. وبعضُهم جَعَلَه حالاً من الجميع على اعتبارِ كلِّ واحدٍ قائماً بالقسط، وهذا مناقضٌ لِما قاله الزمخشري من أنَّ الحالَ مختصةٌ باللهِ تعالى دونَ ما عُطِفَ عليه. وهذا المذهبُ مردودٌ بأنه لو جازَ ذلك لجازَ «جاء القومُ راكباً». أي كلُّ واحدٍ منهم راكباً، والعربُ لا تقولُ ذلك البتّة، فَفَسَدَ هذا، فهذه ثلاثةُ أوجهٍ في صاحبِ الحال.

الوجهُ الثاني من أوجه نصبِ «قائماً» نصبُه على النعتِ للمنفيِّ بلا، كأنه قيل: لا إلّه قائماً بالقسطِ إلا هو. قال الزمخشري: «فإنْ قلت: هَلْ يجوزُ أنْ يكونَ صفةً للمنفي، كأنه قيل: لا إلّه قائماً بالقسطِ إلا هو؟ قلت: لا يَبْعُدُ، فقد رَأَيْناهم يَتَّسِعون في الفصلِ بين الصفةِ والموصوفِ «ثم قال: «وهو أَوْجَهُ مِن انتصابِه عن فاعلِ «شَهِد»، وكذلك انتصابُه على المَدْح».

قال الشيخ[1]: ـ وكان الزمخشري قد مَثَّل في الفصلِ بين الصفةِ والموصوفِ بقولِه: «لا رجلَ إلا عبدُ الله شجاعاً ـ قال: «وهذا الذي ذَكَره لا يجوزُ لأنه فَصَلَ بين الصفةِ والموصوفِ بأجنبي وهو المعطوفان اللذان هما «والملائكةُ وأولو العلم» وليسا معمولَيْنِ لشيءٍ من جملةِ «لا إلّه إلا هو» بل هما معمولان لشَهِدَ، وهو نظيرُ: «عَرَفَ زيدٌ أنَّ هنداً خارجةٌ وعمروٌ وجعفرٌ التميمية» فَيُفْصَلُ بين «هند والتميمية» بأجنبي ليس داخلاً في حَيِّز ما عمل فيها، وذلك الأجنبيُّ هو «وعمرو وجعفر» المرفوعان المعطوفان على «زيد». وأمَّا المثالُ الذي مَثَّل به وهو «لا رجلَ إلا عبدُ الله شجاعاً» فليس نظيرَ تخريجِهِ في الآية، لأنَّ قولَك «إلا عبدُ الله» بدلٌ على الموضعِ من «لا رجلَ» فهو تابعٌ على الموضعِ، فليس بأجنبي، على أنَّ في جوازِ هذا التركيبِ نظراً، لأنه بدلٌ و «شجاعاً» وصفٌ، والقاعدةُ أنه إذا اجتمع البدلُ والوصفُ قُدِّم الوصفُ؛ وسَببُ ذلك أنه على نية تكرارِ العامل على الصحيح، فصار من جملة أخرى على هذا المذهب».

الوجهُ الثالثُ: نصبُه على المدحِ. قال الزمخشري: «فإن قلت: أليس من حقِّ المنتصبِ على المدح أن يكونَ معرفةً، كقولك: «الحمدُ لله الحميدَ» إنَّا معاشرَ الأنبياء لا نُورَث»[2].

وقوله:

١٢٠٦ - إنَّـا بَـنِـي نَـهْـشَـلٍ لَا نَـدَّعِـي لأَبٍ ..... [3]

قلت: قد جاء نكرة كما جاء معرفة، وأنشد سيبويه ممّا جاءَ منه نكرةً قول الهذلي:

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/ ٤٠٥.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت لشامة بن حزن النهشلي وهو صدر بيت وعجزه:

.....

عَنْـهُ، وَلَا هُـوَ بِـالْأَبْنَـاءِ يَشْرِينَـا

ويروى صدر البيت (إنا بني مالك).

انظر الشذور ٦٧٤، الحماسة (١٠٢)، المؤتلف ٦٦، الكامل ٦٥، واستشهد النحاة بهذا البيت بقولـه (بني نهشل) حيث نصبه على الاختصاص بفعل محذوف للدلالة على المدح.

قال أبو زكريا التبريزي: وانتصاب بني على إضمار فعل؛ كأنه قال: اذكر بني نهشل، وهذا على الاختصاص والمدح، وخبر إن «لا ندعي» ولو رفع فقال: إنا بنو نهشل ـ على أن يكون خبراً ـ و «لا ندعي» في موضع الحال، والفرق بين أن يكون اختصاصاً وبين أن يكون خبراً صراحاً هو أنه لو جعله خبراً لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب، وكان لا يخلو فعله لذلك من خمول فيهم أو جهل من عند المخاطب بشأنهم، فإذا جعل اختصاصاً فقد أمن الأمرين جميعاً.

١٢٠٧ - ويَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وشُعْثاً مَراضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي[١]

انتهى.

قال الشيخ[٢]: «انتهى هذا السؤال وجوابُه، وفي ذلك تخليط، وذلك أنه لم يُفَرِّق بين المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم، وبين المنصوبِ على الاختصاص، وجَعَل حكمَهما واحداً، وأوردَ مثالاً من المنصوب على المدح وهو: «الحمدُ لله الحميدَ» ومثالين من المنصوبِ على الاختصاص وهما: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث» إنا بني نهشل لا نَدَّعي لأب». والذي ذَكَره النحويون أنَّ المنصوبَ على المدحِ أوالذمِ أو الترحم قد يكونُ معرفةً، وقبله معرفةٌ تَصْلُح أن يكونَ تابعاً لها وقد لا تَصْلُحُ، وقد يكونُ نكرةً كذلك، وقد يكونُ نكرة وقبلها معرفةٌ فلا يصلُحُ أن يكونَ نعتاً لها، نحو قول النابغة:

١٢٠٨ - أُقَارِعُ عَوْفٍ لَا أُحَاوِلُ غَيْرَهَا وُجُوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تُجَادِعُ[٣]

فنصب «وجوه قرود» على الذَّمِّ وقبْلَه معرفةٌ وهي «أقارع عوفٍ»، وأمّا المنصوبُ على الاختصاص فنصُّوا على أنه لا يكون نكرةً. ولا مُبْهماً، ولا يكونُ إلا معرفاً بالألف واللامِ أو بالإضافةِ أو بالعلميةِ أو لفظِ «أي»، ولا يكونُ إلا بعد ضمير مختص به أو مشاركٍ فيه، وربما أتى بعد ضميرِ مخاطبٍ». قلت: إنما أراد الزمخشري بالمنصوبِ على الاختصاصِ المنصوبَ على إضمارِ فعلٍ لائق، سواءٌ كان من الاختصاصِ المبوَّبِ له في النحو أم لا، وهذا اصطلاحُ أهْلِ المعاني والبيان، وقد تقدَّم التنبيهُ على ذلك غيرَ مرة.

الوجه الرابع: نَصبُه على القطع أي: إنه كان مِنْ حَقِّه أَنْ يَرْتفع نعتاً لله تعالى بعد تعريفِهِ بأل، والأصل: شَهِدَ اللَّهُ القائمُ بالقسط، فلما نُكِّر امتنع اتباعُهُ فَقُطِعَ إلى النصب. وهذا مذهبُ الكوفيين، ونَقَلَهُ بعضُهم عن الفراء وحدَه، ومنع عندَهم قولُ امرىء القيس:

١٢٠٩ - ..... وَعَالَيْن قِنْوَاناً من البُسْرِ أَحْمَرَا[٤]

الأصل: من البسر الأحمر، وقد تقدَّم ذلك محققاً. ويؤيد هذا الذاهبَ قراءةُ عبد الله «القائم بالقسط» برفع «القائم» تابعاً للجلالة. وخَرَّجه الزمخشري وغيرُهُ على أنه خبرُ مبتدأ محذوف تقديره: هو القائمُ، أو بدلاً.

قال الشيخ[٥]: «ولا يجوز ذلك لأن فيه فصلاً بين البدلِ والمبدلِ منه بأجنبي، وهو المعطوفان، لأنهما معمولان لغيرِ العاملِ في المبدلِ منه، ولو كان العاملُ في المعطوفِ هو العاملَ في المبدلِ منه لم يَجُزْ ذلك أيضاً؛ لأنه إذا اجتمع

---

(١) البيت لأمية بن عائذ انظر ديوان الهذليين ٢/١٨٤، وروايته في الديوان: -

لـه نسـوة عـاطـلات الـصـدور
عـوج مـراضيـع مثـل السـعـالي

الكتاب ٢/٣٩٩، انظر الخزانة ١/٤١٧، العيني ٤/١٦٣، ابن يعيش ٢/١٨ اللسان (رضع)، معاني الفراء ١/١٠٨، رصف المباني ٤١٦.

وصف الشاعر هنا صائداً يسعى لعياله فيعزب عن نسائه في طلب الوحش ثم يأوي إليهن.

والعطل: جمع عاطل، وهي التي لا شيء لها، أو التي لا حلى لها.

والشعث: جمع شعثاء وهي التي تغير شعرها وتلبد لقلة تعهده بالدهن، والمراضيع: جمع مِرضاع، وهي الكثيرة الإرضاع، والسعالى: جمع سعلاة وهو الغول. قال أبو عدنان: إذا كانت المرأة قبيحة الوجه سيئة الخلق شبهت بالسعلاة.

(٢) انظر البحر المحيط ٢/٤٠٥.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) انظر البحر المحيط ٢/٤٠٥.

العطفُ والبدلُ قُدِّم البدلُ على العطف، لو قلت: «جاء زيدٌ وعائشةُ أخوك» لم يَجُزْ، إنما الكلامُ جاء زيدٌ أخوكَ وعائشةُ».

فتحصَّل في رفع «القائم» على هذه القراءةِ ثلاثةُ أوجه: النعتُ والبدلُ وخبرُ مبتدإٍ محذوفٍ. ونُقِلَ عن عبد الله أيضاً أنه قرأ: «قائمٌ بالقسط» بالتنكير، ورفعُه من وجهي البدل وخبر المبتدأ. وقرأ أبو حنيفة: «قَيِّماً» بالنصبِ على ما تقدَّم. فهذه أربعةُ أوجه حَرَّرْتُها من كلام القوم.

والظاهر أن رفع «الملائكةُ» وما بعدَهُ عطفٌ على الجلالة المعظمة. وقال بعضُهم: «الكلامُ تَمَّ عند قولِهِ: «لا إلَه إلا هو» وارتفَعَ «الملائكة» بفعل مضمرٍ تقديرُهُ: وشَهِدَ الملائكة وأولو العلم بذلك» وكأنَّ هذا الذاهبَ يرى أنَّ شهادةَ اللَّهِ مغايرةٌ لشهادة الملائكة وأولي العلم، ولا يُجيزُ إعمال المشترك في معنييه فاحتاجَ من أجلِ ذلك إلى إضمارِ فعلٍ يُوافِقُ هذا المنطوقَ لفظاً ويخالِفُهُ معنى، وهذا يَجِيءُ نظيرُهُ في قوله تعالى: ﴿إنَّ الله وملائكَتَهُ يُصَلُّونَ على النبيِّ﴾[1]. قال الزمخشري: «فإنْ قلت: هل دَخَلَ قيامُه بالقسط في حكم شهادةِ الله والملائكة وأولي العلم كما دَخَلَت الوحدانيةُ؟ قلت: نعم إذا جعلتَهُ حالاً من «هو» أو نصباً على المدحِ منه، أو صفة للمنفي، كأنه قيل: شهِد الله والملائكة وأولو العلم أنه لا إلَه إلا هو وأنه قائم بالقسط».

قوله: ﴿لا إلَه إلا هو﴾ في هذه الجملةِ وجهان:

أحدُهما: أنها مكررةٌ للتوكيد. قال الزمخشري: «فإنْ قلتَ: لِمَ كَرَّر قولَه «لا إلَه إلا هو»؟ قلت: ذَكَرَه أولاً للدلالةِ على اختصاصِهِ بالوحدانيةِ، وأنه لا إلَه إلا تلك الذاتُ المتميِّزة، ثم ذَكَرَهُ ثانياً بعد ما قَرَن بإثباتِ الوحدانية إثبات العدل للدلالةِ على اختصاصِهِ بالأمرين، كأنه قال: لا إلَه إلا هو الموصوفُ بالصفتين، ولذلك قَرَنَ به قولَه: ﴿العزيزُ الحكيم﴾ لتضمُّنِها معنى الوحدانية والعدل».

وقال بعضُهم: «ليس بتكريرٍ؛ لأنَّ الأولَ شهادةُ الله تعالى وحدَه، والثاني شهادة الملائكة وأولي العلم»، وهذا كما تقدَّم عند مَنْ يرفع «الملائكة» بفعلٍ آخرَ مضمرٍ لِمَا ذكرتُهُ من أنه لا يرى إعمالَ المشترك، وأن الشهادتين متغايرتان، وهو مذهبٌ مرجوح. وقال الراغب: «إنما كرَّر لا إلَه إلا هو لأنَّ صفات التنزيهِ أشرفُ مِنْ صفاتِ التمجيد، لأنَّ أكثرَها مشاركٌ في ألفاظِها العبيدُ فيصِحُّ وَصْفُهم بها، ولذلك وَرَدَتْ ألفاظُ التنزيهِ في حَقِّه أكثرَ وأَبْلَغَ».

قوله: ﴿العزيز الحكيمُ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها: أنه بدلٌ من «هو».

الثاني: أنه خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ.

الثالث: أنه نعتٌ لـ «هو»، وهذا إنَّما يتمَشَّى على مذهب الكسائي، فإنَّه يرى وصفَ الضمير الغائب، ويتقدَّم نحو هذا في قوله ﴿لا إلَه إلا هو الرحمن الرحيم﴾[2].

إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا

(١) سورة الأحزاب، آية (٥٦).

(٢) سورة البقرة، آية (١٦٣).

بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٩﴾

قوله تعالى: ﴿إنَّ الدينَ عند الله﴾: قرأ الكسائي بفتحِ الهمزةِ والباقون بكسرِها. فأمَّا قراءةُ الجماعَةِ فعلى الاستئنافِ، وهي مؤكدةٌ للجملة الأولى. قال الزمخشري: «فإنْ قلت: ما فائدةُ هذا التوكيدِ؟ قلت: فائدتُهُ أنَّ قولَه: «لا إلَه إلا هو» توحيدٌ، وقولَه: «قائماً بالقِسْطِ» تعديلٌ، فإذا أُرْدفه قولَه: «إنَّ الدين عند الله الإسلام» فقد آذن أن الإسلام هو العدلُ والتوحيد، وهو الدينُ عند الله، وما عداه فليس في شيء من الدين عنده».

وأمَّا قراءةُ الكسائي ففيها أوجهٌ:

أحدُها: أنها بدلٌ من «أنه لا إلَه إلا هو» على قراءةِ الجمهور أنه لا إلَه إلا هو، وفيه وجهان:

أحدهما: أنه من بدلِ الشيءِ من الشيء، وذلك أنَّ الدين الذي هو الإسلام يتضمَّنُ العدْلَ والتوحيدَ وهو هو في المعنى.

والثاني: أنه بدلُ اشتمالٍ لأنَّ الإسلامَ يشتمِلُ على التوحيدِ والعَدْلِ.

الثاني من الأوجه السابقة أن يكونَ «أنَّ الدين» بدلاً من قوله «قائماً بالقسط» ثم لك اعتباران:

أحدُهما: أنْ تَجْعَلَه بدلاً من لفظِهِ فيكونُ محلُّ «أنَّ الدين» الجرَّ.

والثاني: أن تجعلَه بدلاً مِنْ مَوْضِعِه فيكونُ محلُّها نصباً. وهذا الثاني لا حاجةَ إليه وإن كان أبو البقاء ذكره، وإنما صَحَّ البدلُ في المعنى؛ لأنَّ الدينَ الذي هو الإسلامُ قِسْطٌ وعَدْلٌ، فيكونُ أيضاً من بدلِ الشيءِ من الشيء، وهما لعينٍ واحدةٍ. ويجوزُ أنْ يكونَ بدَلَ اشتمال لأنَّ الدينَ مشتملٌ على القسطِ وهوالعدلُ. وهذه التخاريجُ لأبي علي الفارسي، وتَبِعَهُ الزمخشري في بعضِها.

قال الشيخ[1]: «وأبو علي معتزلي فلذلِكَ يشتمل كلامُه على لفظِ المعتزلةِ من العدلِ والتوحيد» قلت: ومَنْ يرغَبُ عن التوحيدِ والعدلِ من أهلِ السنة حتى يَخُصَّ به المعتزلةَ؟ وإنما رأى في كلامِ الزمخشري هذه الألفاظَ كثيراً، وهو عنده معتزليٌّ، فَمَنْ تَكَلَّم بالتوحيدِ والعَدْلِ كان عندَه معتزلياً.

ثم قال: «وعلى البدل من «أنه» خَرَّجه هو وغيرُه، وليس بجيد لأنه يُؤَدِّي إلى تركيبٍ بعيدٍ أنْ يأتيَ مثلُه في كلامِ العربِ وهو: «عَرَف زيدٌ أنه لا شجاعَ إلا هو وبنو دارم ملاقياً للحروب لا شجاع إلا هو البطل الحامي أنَّ الخَصْلَةَ الحميدةَ هي البسالةُ» وتقريبُ هذا المثال: «ضرب زيدٌ عائشةَ والعُمْران حَنِقاً أختَك» فَحَنِقاً حالٌ من زيد، وأختَك بدلٌ من عائشةَ، ففصل بين البدلِ والمبدلِ منه بالعطفِ، وهو لا يجوزُ، وبالحالِ لغيرِ المُبْدَلِ منه، وهو لا يجوزُ، لأنه فُصِلَ بأجنبي بين المُبْدَلِ منه والبدل» انتهى.

قوله: «عرف زيد» هو نظيرُ: «شهد الله» وقوله: «أنه لا شجاع إلا هو «نظير» أنه لا إلَه إلا هو». وقوله: «وبنو دارم» نظير قوله: «والملائكة» وقوله: «ملاقياً للحروب» نظيرُ قوله: «قائماً بالقسط»، وقوله: «لا شجاع إلا هو» نظير قوله: «لا إلَه إلا هو» فجاء به مكرراً كما في الآية، وقوله: «البطل الحامي» نظيرُ قوله: «العزيز الحكيم» وقوله: «أن الخصلة

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٠٨.

الحميدة هي البسالة» نظيرُ قوله: «إنَّ الدينَ عند الله الإسلام» ولا يَظْهَرُ لي مَنْعُ ذلك ولا عَدَمَ صحةِ تركيبه حتى يقول «ليس بجيد» وبعيد أن يأتي عن العرب مثله». وما ادَّعاه بقولِهِ في المثال الثاني أنَّ فيه الفصلَ بأجنبي فيه نظرٌ، إذ هذه الجملُ صارَتْ كلُّها كالجملة الواحدة لِمَا اشتملت عليه من تقويةِ كلماتٍ بعضِها ببعضٍ، وأبو عليّ وأبو القاسم وغيرُهُما لم يكونوا في محلِّ مَنْ يَجْهَلُ صحةَ تركيبِ بعضِ الكلامِ وفسادِهِ.

ثم قال الشيخ: «قال الزمخشري: وقُرِئا مفتوحين على أنَّ الثاني بدلٌ من الأول كأنه قيل: شَهِدَ الله بأنَّ الدينَ عند الله الإسلامُ، والبدلُ هو المبدلُ منه في المعنى، فكانَ بياناً صريحاً لأنَّ دينَ الإسلام هو التوحيدُ والعدلُ». قال: «فهذا نقْلُ كلامِ أبي عليّ دونَ استيفاءٍ».

الثالث من الأوجه: أَنْ يكونَ «إن الدينَ» معطوفاً على «أنه لا إلَه إلا هو»، حُذِفَ منه حرفُ العطفِ، قال ابن جرير، وضَعَّفَهُ ابنُ عطيَّة، ولم يبيِّن وجْهَ ضعفه.

قال الشيخ[1]: «وَجْهُ ضعفِهِ أنه متنافِرُ التركيب مع إضمارِ حرفِ العطفِ، فَيُفْصَلُ بين المتعاطِفَيْنِ المرفوعَيْن بالمنصوبِ المفعولِ، وبين المتعاطفين المنصوبين بالمرفوعِ وبجملتي الاعتراضِ، وصار في التركيبِ نظرَ قولِك: «أكل زيدٌ خبزاً وعمروٌ سمكاً» يعني ففَصَلْتَ بين «زيد» وبين «عمر» بـ «خبزاً»، وفصلْتَ بين «خبزاً» وبين «سمكاً» بعمروٍ، إذ الأصلُ قبل الفصل: «أكل زيدٌ وعمر وخبزاً وسمكاً».

الرابعُ: أَنْ يكونَ معمولاً لقولِه: «شهِدَ الله» أي: شَهِدَ الله بأنَّ الدينَ، فلمَّا حُذِفَ الحرفُ جازَ أَنْ يَحْكُمَ على موضِعِه بالنصب أو بالجرِّ. فإنْ قلت: إنما يتجهُ هذا التخريجُ على قراءةِ ابن عباس، وهي كسرُ إنَّ الأولى، وتكون حينئذٍ الجملةُ اعتراضاً بين «شَهِدَ» وبين معمولِهِ كما قَدَّمْتُهُ، وأمَّا على قراءةِ فتحِ «أن» الأولى، وهي قراءة العامة فلا يتجه ما ذكرْتُه من التخريج، لأن الأولى معمولةٌ له استَغْنَى بها. فالجوابُ: أنَّ ذلك متجهٌ أيضاً مع فتحِ الأولى وهو أَنْ تَجْعَلَ الأولى على حَذْفِ لامِ العلة، تقديرُهُ: شهد الله أنَّ الدين عندَ اللَّهِ الإسلامُ أنه لا آلَه إلا هو، وكان يَحيك في نفسي هذا التخريجُ مدةً، ولم أَرَهم ذكروه حتى رأيتُ الواحديَّ ذَكَرَه، وقال: «وهذا معنى قول الفراء حيث يقولُ في الاحتجاجِ للكسائي: «إنْ شِئْتَ جَعَلْتَ «أنه» على الشرطِ، وجَعَلْتَ الشهادةَ واقعةً على قولِه: «إنَّ الدين عند الله الإسلام» وتكونُ «أنَّ» الأولى يصلُح فيها الخَفْضُ كقولِك: «شهد اللهُ لوحدانيتِهِ أنَّ الدينَ عند اللهِ الإسلامُ» وهو كلامٌ مُشْكِلٌ في نفسِهِ، ومعنى قولِه: «على شرط» أي: العلة، سَمَّى العلةَ شرطاً لأنَّ المشروطَ متوقفٌ عليه كتوقُّفِ المعلولِ على علتِهِ، فهو علَّةٌ، إلا أنه خلافُ اصطلاحِ النحويين.

ثم اعترَضَ الواحديُّ على أن هذا التخريجَ بأنه لو كانَ كذلك لم يَحْسُنْ إعادةُ اسمِ الله ولكانَ التركيبُ «إنَّ الدين عنده الإسلام»، لأن الاسمَ قد سَبَقَ فالوجهُ الكنايةُ، ثم أجاب بأنَّ العربَ ربما أعادت الاسمَ موضعَ الكناية وأنشد:

١٢١٠ـ لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الغِنَى والْفَقِيرَا[2]

يعني أنه من بابِ إيقاعِ الظاهرِ موقعَ المضمرِ، ويزيدُهُ هنا حُسْناً أنه في موضِعِ تعظيمٍ وتفخيمٍ.

الخامس: أَنْ تكونَ على حَذْفِ حرفِ الجر معمولةً لِلَفْظِ «الحكيم» كأنه قيل: الحكيم بأن، أي: الحاكم بأن،

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٠٨.

فحكيم مثالُ مبالغةٍ مُحَوَّلٌ من فاعِل، فهو كالعليم والخبير والبصير، أي: المبالِغُ في هذه الأوصاف، وإنما عَدَلَ عن لفظ «حاكم» إلى «حكيم» مع زيادةِ المبالغة لموافقةِ العزيز. ومعنى المبالغةِ تكرارُ حكمِه بالنسبة إلى الشرائع إنَّ الدين عند الله هو الإسلام، أو حَكَمَ في كلِّ شريعة بذلك. وهذا الوجهُ ذكره الشيخ [١] وكأنه من تخريجه ثم قال: «فإن قلت: لِمَ حَمَلْتَ الحكيم على أنه مُحَوَّلٌ من فاعِل إلى فعيل للمبالغة، وهلاَّ جَعَلْتَه فعيلاً: بمعنى مُفْعِل، فيكون بمعنى مُحْكِم، كما قالوا: أليم بمعنى مُؤْلِم وسميع بمعنى مُسْمِع من قولِ الشاعر:

١٢١١ - أَمِنْ ريحانَةَ الداعي السميعُ ..... [٢]

فالجوابُ أنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ فعيلاً بمعنى مُفْعِل، وقد يُؤَوَّل أليمٍ وسميعاً على غير مُفْعِل، ولئن سَلَّمْنَا ذلك فهو من النُّدورِ والشذوذ بحيث لا يَنْقَاسُ، بخلاف فَعيل مُحَوَّلٌ من فاعِل فإنه كثيرٌ خارجٌ عن الحصرِ كعليم وسميع وقدير وحكيم وخبير وحفيظ، إلى ألفاظٍ لا تُحْصَى كثرةً. وأيضاً فإنَّ العربيَّ القُحَّ الباقي على سَجِيَّتِهِ لم يَفْهَمْ عن «حكيم» إلا أنه مُحَوَّلٌ من فاعل للمبالغةِ، ألا ترى أنه لَمَّا سَمِعَ قارئاً يقرأ: «والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديَهما جزاءً بما كَسَبَا نكالاً من الله والله غفور رحيم»[٣] أنكر أن تكونَ فاصلةُ هذا التركيبِ السابقِ: «والله غفور رحيم» فقيل له: التلاوةُ: «والله عزيز حكيم»، فقال: هذا يكون: «عَزَّ فحكم فقطع» فَفَهِمَ من حكيم أنه محولٌ للمبالغة السالفة من «حاكم»، وفَهْمُ هذا العربي حجةٌ قاطعةٌ بما قلناه، وهذا تخريجٌ سهل سائغ جداً، يُزيل تلك التكلفاتِ والتركيباتِ [العَقِدَة] التي يَنزّه كتابُ الله عنها. وأمَّا على قراءةِ ابنِ عباس فكذلك نقول، ولا نجعل «إنَّ الدين» معمولاً لـ «شهد» كما زَعَمُوا وأن «لا إله إلا هو» اعتراضٌ - يعني بين الحال وصاحبها وبين «شهد» ومعمولِهِ، وسيأتي إيضاحُ ذلك - بل نقولُ: معمولُ «شَهِدَ» هو «إنه» بالكسرِ على تخريجِ مَنْ خَرَّجَ أنَّ «شهد» لَمَّا كان بمعنى القولِ كُسِرَ ما بعدَه إجراءً له مُجْرَى القولِ، أو نقول «إنه» معموله وعُلِّقَتْ، ولم تَدْخُلِ اللامُ في الخبر لأنه منفيٌّ، بخلافِ أنْ لو كان مثبتاً فإنك تقول: «شهدت إنَّ زيداً لمنطلقٌ» بإنَّ مع وجودِ اللام لأنه لو لم تكن اللامُ لَفَتَحْتَ «أنّ» فقلت: شهدت أنّ زيداً منطلق، فَمَنْ قرأ بفتح «أنه» فإنه لم يَنْوِ التعليق، ومَنْ كَسَرَ فإنَّه نوى التعليقَ ولم تَدْخُل اللامُ في الخبرِ لأنه منفيٌّ كما ذكرنا» انتهى.

وكان الشيخ - لَمَّا ذَكَرَ الفصلَ والاعتراضَ بين كلماتِ هذه الآية - قال ما نصه[٤]: «وأما قراءةُ ابنِ عباس فَخُرِّجَ على «إن الدين عند الله الإسلام» هو معمولُ شهد، ويكونُ في الكلامِ اعتراضان:

أحدُهما: بين المعطوفِ عليه والمعطوف، وهو «لا إله إلا هو».

والثاني: بين المعطوفِ والحالِ وبين المفعولِ لشَهِدَ وهو: «لا إله إلا هو العزيز الحكيم» وإذا أَعْرَبنا «العزيزُ الحكيم» خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ كان ذلك ثلاثةَ اعتراضات. فانظر إلى هذه التوجيهاتِ البعيدةِ التي لا يَقْدِرُ أحدٌ أن يأتيَ بنظيرِهِنَّ من كلامِ العرب، وإنما حَمَلَ على ذلك العجمةُ وعدمُ الإمعانِ في تراكيب كلام العرب وحفظِ أشعارها، وكما أشرنا إليه في خطبة هذا الكتاب أنه لن يكفيَ النحوُ وحدَه في علم الفصيح من كلام العرب، بل لا بُدَّ من الاطلاع على كلامِ العرب والتطبُّع بطبَاعَها والاستكثارِ من ذلك».

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٠٩.
(٢) تقدم.
(٣) سورة المائدة، آية (٣٨).
(٤) انظر البحر المحيط ٢/٤٠٩.

قلت: ونسبتُه كلامَ أعلامِ الأمة إلى العُجْمَةِ وعَدَمِ معرفتِهم بكلام العرب وحَمْلُهم كلامَ الله على ما لا يجوز، وأنَّ هذا الوجه الذي ذكره هو تخريجٌ سهل واضح غير مقبولةٍ ولا مُسَلَّمةٍ، بل المتبادرُ إلى الذهن ما نقله الناس، وتلك الاعتراضاتُ بين أثناء كلماتِ الآية الكريمة موجودٌ نظيرُها في كلامِ العرب، وكيف يَجْهل الفارسي والزمخشري والفراء وأضرابُهم ذلك، وكيف يتبَجَّح باطِّلاعه على ما لم يَطَّلِعْ عليه مثلُ هؤلاء، وكيف يَظُنُّ بالزمخشري أنه لا يعرِفُ مواقعَ النَّظْمِ وهو المُسَلَّمُ له في علم المعاني والبيان والبديع، ولا يشك أحد أنه لا بد لمَنْ يتعرَّض إلى علم التفسير أن يعرف جملةً صالحةً من هذه العلوم، وانظر إلى ما حكى صاحب «الكشاف» في خطبته عن الجاحظ وما ذَكَرَهُ في حقِّ الجاهل بهذه العلومِ، ولكن الشيخَ يُنْكِرُ ذلك ويَدَّعِي أنه لا يُحْتَاجُ إلى هذه العلومِ البتة، فَمِنْ ثَمَّ صدر ما ذكرته عنه.

قوله: ﴿عند الله﴾ ظرفٌ، العاملُ فيه لفظ «الدين» لِمَا تَضمَّنه من معنى الفعل. قال أبو البقاء: «ولا يكونُ حالاً، لأن «إنَّ» لا تعمل في الحال»

قلت: قد جَوَّزُوا في «ليت» وفي «كأنّ» وفي «ها» أن تعمل في الحالِ. قالوا: لِما تَضَمَّنَتْه هذه الأحرفُ من معنى التمني والتشبيه والتنبيه، فإنَّ للتأكيدِ فَلْتعمل في الحالِ أيضاً، فليسَتْ تتباعَدُ عن «ها» التي للتنبيه، بل هي أَوْلَى منها، وذلك أنها عاملةٌ و «ها» لَيْستْ بعاملةٍ فهي أقربُ لشِبْهِ الفعلِ من «ها».

قوله: ﴿بَغْياً﴾ فيه أوجهٌ:

أحدُها: أنه مفعولٌ من أجلِهِ، العامل فيه «اختلف» والاستثناءُ مفرغٌ. والتقدير: وما اختلفوا إلا للبغي لا لغيرِهِ.

والثاني: أنه مصدرٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «الذين» كأنه قيل: «ما اختلفوا إلَّا في هذه الحالِ، وليس بقوي، والاستثناءُ مفرَّغٌ أيضاً.

الثالث: أنه منصوبٌ على المصدرِ والعامِلُ فيه مقدَّرٌ كأنه لَمَّا قيل: «وما اختلف» دَلَّ على معنَى: «وما بَغَى» فهو مصدرٌ مؤكِّدٌ، وهذا قولُ الزجاج، والأولُ قولُ الأخفش، ورجَّحه أبو علي ووقع بعد «إلا» مستثنيان وهما: «مِنْ بعدِ» و «بَغْياً» وقد تقدَّم تخريجُ ذلك وما ذَكَرَ الناسُ فيه.

قوله: ﴿وَمَنْ يكفُرْ﴾ «مَنْ» مبتدأٌ، وفي خبرِهِ الأقوالُ الثلاثةُ، أعني فعلَ الشرطِ وَحْدَهُ، أو الجوابَ وحدَه، أو كلاهما. وعلى القولِ بكونِهِ الجوابَ وحده لا بدَّ من ضميرٍ مقدَّرٍ أي: سريعُ الحسابِ، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك.

فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٢٢﴾

وفَتح الياءَ مِنْ «وجهي» هنا وفي الأنعام نافع وابن عامر وحفص، وسَكَّنها الباقون.

قوله: ﴿وَمَنْ اتَّبَعَنِ﴾ في محلِّ «مَنْ» أوجهٌ:

أحدُها: الرفعُ عطفاً على التاءِ في «أسْلَمت»، وجاز ذلك لوجودِ الفصل بالمفعولِ، قاله الزمخشري وبه بَدَأَ، وكذلك ابنُ عطية.

قال الشيخ[١]: «ولا يُمْكِنُ حَمْلُهُ على ظاهِرِهِ؛ لأنه إذا عُطِفَ على الضميرِ في نحو: «أكلتُ رغيفاً وزيدٌ» لَزِمَ مِنْ ذلك أَنْ يَكونا شريكَيْنِ في أكلِ الرغيف، وهنا لا يَسُوغُ «فيه» ذلك لأنَّ المعنى ليس على: أَسْلَمُوا هم وهو ﷺ وجهَه لله، بل المعنى على أنه ﷺ أسلم وجهه لله، وهم أَسْلموا وجوهَهم لله، فالذي يَقْوَى في الإعرابِ أنه معطوفٌ على الضميرِ محذوفٌ منه المفعولُ، لا مشارِكٌ في مفعولِ «أَسْلَمْتُ» والتقديرُ؛ «وَمَنِ اتَّبَعَنِي وجهَه أو أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، لدلالةِ المعنى عليه، والتقديرُ: ومَنِ اتَّبعني كذلك أي: أَسْلَموا وجوهَهم لله، كما تقول: «قَضَى زيدٌ نَحْبَهُ وعَمروٌ» أي: وعمروٌ كذلك، أي: قَضَى نَحْبَه».

قلت: إنَّما صَحَّ في نحوِ: «أكلتُ رغيفاً وزيدٌ» المشاركةُ لإمكانِ ذلك، وأمَّا نحوُ الآيةِ الكريمةِ فلا يَتَوَهَّمُ أحدٌ فيه المشاركةَ.

الثاني: أنه مرفوعٌ بالابتداءِ والخبرُ محذوفٌ كما تقدَّم تقريرُهُ. الثالث: أنه منصوبٌ على المعيَّة، والواوُ بمعنى مع، أي: أَسْلَمْتُ وجهيَ لله مع مَنِ اتَّبعني، قاله الزمخشري أيضاً.

قال الشيخ[٢]: «ومِن الجهة التي امتَنَعَ عَطْفُ «وَمْن» على الضمير إذا حَمَلَ الكلامَ على ظاهِرِهِ دونَ تأويلٍ يمتنعُ كونُ «منْ» منصوباً على أنه مفعول معه، لأنك إذا قلت: «أكلت رغيفاً وعمراً» أي: مع عمروٍ دَلَّ ذلك على أنه مشارِكٌ لك في أَكْلِ الرغيف، وقد أجاز الزمخشري هذا الوجه، وهو لا يجوزُ لِما ذكرنا على كلِّ حال؛ لأنه لا يجوزُ حَذْفُ المفعولِ مع كونِ الواو واوَ «مع» البتة». قلت: فَهْمُ المعنى وعَدَمُ الإلباسِ يُسَوِّغُ ما ذكَرَهُ الزمخشري، وأيُّ مانِعٍ من أنَّ المعنى: فقل: أسلمتُ وجهيَ لله مصاحباً لِمَنْ أسلمَ وجهَهُ لله أيضاً، وهذا معنىً صحيح مع القولِ بالمعية.

الرابع: أنَّ محلَّ «مَنْ» الخفضُ نَسَقاً على اسمِ الله تبارك وتعالى، وهذا الإعرابُ وإنْ كان ظاهرُهُ مُشْكلاً، فقد يُؤَوَّلَ على معنى: جَعَلْتُ مَقْصَدِي لله بالإيمانِ به والطاعةِ ولِمَنْ اتَّبعني بالحفظِ له، والتخفِّي بعلمه وبرأيه بصحبته.

وقد أثبت الياءَ في «اتَّبعني» نافع وأبو عمرو وصلاً وحَذَفاها وقفاً، والباقون حَذَفُوها فيهما موافقةً للرسم، وحَسَّن ذلك أيضاً كونُها فاصلةً ورأسَ آية نحو: «أَكْرَمَن وأهانَن»[٣] وعليه قولُ الأعشى:

١٢١٢ ـ وهل يَمْنَعُني ارتيادِي البلا دَ مِنْ حَذَرِ الموتِ أَنْ يَأْتِيَنْ[٤]

وقال الأعشى أيضاً:

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤١٢.
(٢) انظر المصدر السابق.
(٣) سورة الفجر، الآيتان (١٥ ـ ١٦).
(٤) انظر البيت في ديوانه (١٩٠) الكتاب ٢/١٥١، المحتسب ١/٣٤٩، ابن يعيش ٩/٤٠ ـ ٨٦، العيني ٤/٣٢٤، الهمع ٢/٧٨، الدرر ٢/٩٦.

الارتياد: المجيء والذهاب أي لا يمنع التجول في آفاق الأرض من الموت حذراً، ولا الإقامة في الديار تقربه قبل وقته، فاستعمال السفر أجل ما دام الأجل واحداً.
استشهد النحاة بهذا البيت بقوله «يمنعني» حيث أكدها بالنون الثقيلة بعد الاستفهام لأنه غير واجب كالأمر فيؤكد كما يؤكد الأمر.

١٢١٣ ـ ومِـنْ شَـانِـىءٍ كَـاسِـفٍ وَجْـهُـهُ إِذَا مَـا انْتَـسَبْـتُ لَـهُ أَنْـكَـرَنْ[١]

قال بعضُهم: «يكثُرُ حذفُ هذه الياءِ مع نونِ الوقاية خاصة، فإنْ لم تكن نونٌ فالكثيرُ إثباتها».

قوله: ﴿أأَسْلَمْتُم﴾ صورتُه استفهامٌ ومعناهُ الأمرُ، أي: أَسْلِموا، كقوله تعالى: ﴿فهلْ أنتم مُنْتَهُون﴾ أي: انتهوا، قال الزمخشري: «يعني أنه قد أتاكم من البيِّنات ما يوجِبُ الإسلامَ ويقتضي حصولَه لا محالةَ، فهل أسلمتم بعدُ، أم أنتم على كفرِكم؟ وهذا كقولِك لِمَنْ لَخَّصْتَ له المسألةَ ولم تُبْقِ من طرق البيان والكشفِ طريقاً إلَّا سَلَكْتَه: هل فهمتها أم لا، لا أُمَّ لك؟ ومنه قولُه عز وجل: ﴿فهل أنتم مُنْتَهُون﴾[٢] بعدَ ما ذَكَرَ الصَّوارِفَ عن الخمرِ والميسرِ، وفي هذا الاستفهامِ استقصاءٌ وتعبيرٌ بالمعانَدَةِ وقِلَّةِ الإنصافِ، لأنَّ المنصفَ إذا تَجَلَّتْ له الحُجَّةُ لم يتوقَّف إذعانُه للحق» وهو كلامٌ حسنٌ جداً وقوله: «فقد اهتَدَوا» دَخَلَتْ «قد» على الماضي مبالغةً في تحقُّق وقوعِ الفعلِ وكأنَّه قد قَرُبَ من الوقوعِ.

قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين يكفُرون﴾: لَمَّا ضُمِّن هذا الموصولُ معنى الشرطِ دَخَلَتِ الفاءُ في خبرِه، وهو قولُه: فبشِّرْهُم، وهذا هو الصحيحُ، أعني أنه إذا نُسِخَ المبتدأُ بـ «إنَّ» فجوازُ دخولِ الفاءِ باقٍ، لأن المعنى لم يتغيَّرْ، بل ازدادَ تأكيداً، وخالَفَ الأخفشُ فمنعَ دخولَها مع نَسْخِه بـ «إنَّ»، و السماعُ حُجَّةٌ عليه كهذِه الآية، وكقوله: ﴿إنَّ الذين فَتَنُوا المؤمنين والمؤمنات﴾[٣] الآية، وكذلك إذا نُسِخَ بـ «لكنَّ» كقوله:

١٢١٤ ـ فَـوَالـلهِ مَـا فَـارَقْـتُـكُـمْ عَـنْ مَـلَالَـةٍ وَلَـكِـنَّ مَـا يُـقْـضَـى فَـسَـوْفَ يَـكُـونُ[٤]

وكذلك إذا نُسِخَ بـ «أنَّ» المفتوحة كقوله تعالى: ﴿واعلموا أنَّ ما غَنِمْتم من شيءٍ «فأنَّ لله «خُمُسَه»، أمَّا إذا نُسِخَ بليت ولعل وكأنَّ امتنعتِ الفاءُ عند الجمعِ لتغيُّرِ المعنى.

قوله: ﴿ويَقْتُلون الذين﴾ قرأ حمزة «ويُقَاتِلون» من المقاتلة، والباقون: «ويَقْتُلون» كالأولِ، فأمَّا قراءةُ حمزةَ فإنه غايَرَ فيها بين الفعلين وهي موافقةٌ لقراءةِ عبد الله: «وقاتِلوا» من المقاتلة، إلَّا أنَّه أتى بصيغةِ الماضي، وحمزةُ يُحْتمل أن يكونَ المضارعُ في قراءتِه لحكاية الحالِ ومعناه المضيُّ. وأمَّاالباقون فقيل في قراءتهم: إنما كَرَّر الفعلَ لاختلافِ متعلَّقه، أو كُرِّر تأكيداً، وقيل: المرادُ بأحدِ القَتْلين تفويتُ الروحِ وبالآخرِ الإهانةُ، فلذلك ذَكَر كلَّ واحدٍ على حِدَتِه، ولولا ذلك لكان التركيبُ «ويقتلون النبيين والذين يَأْمُرون».[٥]

وقرأ الحسن: «ويُقَتِّلون» بالتشديد ومعناه التكثيرُ، وجاء هنا «بغيرِ حق» مُنَكَّراً، وفي البقرة[٦] «بغير الحق» مُعَرَّفاً قيل: لأنَّ الجملةَ هنا أُخْرِجَتْ مُخْرَجَ الشرطِ، وهو عامٌّ لا يتخصَّصُ فلذلك ناسَبَ أن تُنَكَّر في سياقِ النفي ليعُمَّ، وأمَّا في البقرةِ فجاءَتِ الآيةُ في ناسٍ مَعْهودين مُشَخَّصِين بأعيانِهم، وكانَ الحقُّ الذي يُقْتَلُ به الإنسانُ معروفاً عندهم فلم

---

(١) انظر ديوانه ١٩٢، الكتاب ٤/١٨٧، ابن يعيش ٩/٨٦، أمالي الشجري ٢/٧٣.
الشاني: المبغض والكاسف: العابس المتغير اللون. والشاهد حذف الياء من قوله «أنكرن».

(٢) سورة المائدة، آية (٩١).

(٣) سورة البروج، آية (١٠).

(٤) البيت للأفوه الأودي انظر الهمع ١/١١٠، العيني ٢/٣١٥، التصريح على التوضيح ١/٢٢٥، الدرر ١/٨٠، الأشموني ١/٢٢٥ ـ ٢٨٤، وليس البيت في ديوانه.

(٥) سورة الأنفال، آية (٤١).

(٦) سورة البقرة، آية (٦١).

يُقْصَدْ هذا العمومُ الذي هنا، فَجِيءَ في كلِّ مكان بما يناسِبُه. قوله: «من الناس»: إمَّا بيانٌ وإمَّا للتبعيض، وكلاهما معلومٌ أنهم من الناسِ، فهو جارٍ مَجْرى التأكيدِ.

وقرأ ابنُ عباس وأبو عبد الرحمن بفتحِ الباءِ: «حَبَطَتْ» وهي لغةٌ معروفةٌ.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۖ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٥﴾﴾

قوله تعالى: ﴿يُدْعَوْنَ﴾ في محلِّ نصبٍ على الحال من «الذين أُوتوا». وقولُه «ليحكُمَ» متعلقٌ بيُدْعَوْن. وقوله: «ثم يَتَوَلَّى» عطفٌ على «يُدْعَوْن» و «منهم» صفةٌ لفريق.

وقوله: «وهمْ مُعْرِضُون» يجوزُ أن تكونَ صفةً معطوفةً على الصفةِ قبلها فتكونُ الواوُ عاطفةً، وأن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ المستتر في «منهم» لوقوعِهِ صفةً فتكونُ الواوُ للحالِ، «ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من «فريق» وجاز ذلك وإنْ كان نكرةً لتخصيصِه بالوصفِ قبلَه» وإذا كانَتْ حالاً فيجوزُ أَنْ تكونَ مؤكدةً، لأنَّ التولِّيَ والإعراضَ بمعنى، ويجوزُ أن تكونَ مبيِّنةً لاختلافِ متعلَّقِهما، قالوا: لأنَّ التولِّيَ عن الداعي، والإعراضَ عَمَّا دُعِي إليه. ويُحْتمل أن تكونَ هذه الجملةُ مستأنفةً لا محلَّ لها أَخْبر عنهم بذلك.

وقرأ الحسن وأبو جعفر والجحدري «لِيُحْكَمَ» مبنياً للمفعول والقائمُ مقامَ الفاعلِ هو الظرفُ، أي: لِيَقَعَ الحكمُ بينهم.

قوله تعالى: ﴿ذلك بأنَّهم﴾: يجوزُ في «ذلك» وجهان:

أصحُّهما: أنه مبتدأٌ والجارُّ بعده خبرُه، أي: ذلك التولِّي بسببِ هذه الأقوالِ الباطلةِ التي لا حقيقةَ لها.

والثاني: أن «ذلك» خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ أي: الأمرُ ذلك، وهو قولُ الزجاج. وعلى هذا فقولُه: «بأنهم» متعلق بذلك المقدَّر، وهو الأمر ونحوه. وقال أبو البقاء: «فعلى هذا يكون قوله: «بأنهم» في موضعِ نصبٍ على الحال مِمَّا في «ذا» من معنى الإشارة أي: ذلك الأمرُ مستحقاً بقولهم»، ثم قال: «وهذا ضعيفٌ». قلت: بل لا يجوزُ البتة.

وجاء هنا «معدودات» بصيغة الجمع، وفي البقرة[1]: «معدودة» تفنُّناً في البلاغة، وذلك أنَّ جَمْعَ التكسيرِ غيرَ العاقلِ يجوزُ أَنْ يعامَلَ معاملةَ الوحدةِ المؤنثة تارةً ومعاملةَ جمعِ الإناث أخرى، فيقال: «هذه جبالٌ راسيةٌ» وإن شئت «راسيات»، و «جِمال ماشية» وإن شئت: «ماشيات». وخُصَّ الجمعُ بهذا الموضِع لأنه مكانُ تشنيع عليهم بما فعلوا وقالوا، فأتى بلفظِ الجمعِ مبالغةً في زَجْرِهم وزجرِ مَنْ يعملُ بعملهم.

قوله: ﴿وغَرَّهم في دينهم﴾ الغُرور: الخِداع، يقال منه: غَرَّة يَغُرُّه غُروراً فهو غارٌّ ومغرور، والغَرور ـ بالفتح ـ

---

(١) سورة البقرة، آية (٨٠).

مثالُ مبالغة، كالضَّروب، والغِرُّ: الصغيرة، والغَريرة: الصغيرة لأنهما يَنْخَدِعَان والغِرَّةُ مأخوذة من هذا. يقال: «أَخَذَه على غِرَّة» أي: تَغَفُّل وخداع، والغُرَّةُ: بياضٌ في الوجهِ، يقال منه: وَجْهٌ أَغَرُّ ورجل «أغرُّ» وامرأة «غَرَّاء»، والجمعُ القياسي: غُرٌّ، وغيرُ القياسي: غُرَّان. قال:

١٢١٥ - ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ وَأَوْجُهُهُم عِنْدَ الْمَشَاهِدِ غُرَّانُ[1]

والغُرَّةُ من كلِّ شيء: أَنْفَسُه، وفي الحديث: «وجَعَلَ في الجنين غُرَّةً عبداً أو أَمَة»[2] وقيل: «الغُرَّةُ» الخِيارُ. وقال أبو عمرو بن العلاء في تفسير هذا الحديث: «إنه لا يكونُ إلا الأبيضُ من الرقيقِ» كأنَّه أَخَذَه من الغُرَّة وهي البياضُ في الوجه.

قوله: ﴿ما كانوا يَفْتَرُون﴾ «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: الذي كانوا يَفْتَرُونه.

قوله تعالى: ﴿فكيف إذا﴾: «كيف» منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه: كيف يكونُ حالُهم؟ كذا قدَّره الحوفي، وهذا يَحْتمل أَنْ يكونَ الكونُ تاماً، فيجيء في «كيف» الوجهان المتقدِّمان في قوله: ﴿كيف تكفرون﴾[3] من التشبيه بالحال أو الظرف، وأن تكونَ الناقصةَ فتكونَ «كيف» خبرَها، وقَدَّر بعضُهم الفعلَ فقال: «كيف يَصْنعون» فـ «كيف» على ما تقدَّم من الوجهين، ويجوز أَنْ تكونَ «كيف» خبراً مقدَّماً، والمبتدأُ محذوفٌ، تقديرُه: فكيف حالُهم؟

قوله: ﴿إذا جَمَعْناهم﴾ ظرفٌ مَحْضٌ من غيرِ تضمينِ شرطٍ، والعاملُ فيه العاملُ في «كيف» إنْ قلنا إنَّها منصوبةٌ بفعلٍ مقدَّرٍ كما تقدَّم تقريرُه، وإنْ قلنا: إنَّها خبرٌ لمبتدأ مضمرٍ وهي منصوبةٌ انتصابَ الظروفِ كانَ العاملُ في «إذا» الاستقرارَ العاملَ في «كيف» لأنها كالظرفِ. وإنْ قلنا: إنها اسمٌ غيرُ ظرفٍ، بل لمجردِ السؤالِ كان العاملُ فيها نفسَ المبتدأ الذي قَدَّرناه، أي: كيف حالُهم في وقت جَمْعِهم.

قوله: ﴿ليوم﴾ متعلِّقٌ بجمعناهم «أي: لقضاء يومٍ أو لجزاء يوم و﴿لا ريبَ فيه﴾ صفةٌ للظرف.

قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ ۖ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾

قوله تعالى: ﴿اللهم﴾: اختلف البصريون والكوفيون في هذه اللفظةِ الكريمة. فقال البصريون: الأصلُ يا الله، فَحُذِف حرفُ النداء، وعُوِّضَ عنه هذه الميمُ المشددة. وهذا خاصٌّ بهذا الاسمِ الشريف فلا يجوزُ تعويضُ الميمِ من حرفِ النداء في غيره، واستدلُّوا على أنَّها عوضٌ من «يا» أنهم لم يَجْمَعوا بينهما فلا يُقال: يا اللهمَّ إلَّا في ضرورةٍ كقوله:

١٢١٦ - وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا سَبَّحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ يَا اللَّهُمَّ[4]

---

(١) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه (١٦٧).
طهارى نقية: لم تعلق بها الأرجاس ولا الأدناس التي علقت بثيابكم يا آل حنظلة، المشاهد الوقائع والحروب، غران: طلقة بيضاء مسهللة.

(٢) أخرجه البخاري ١٢/٢٥٢ كتاب الديات (٦٩٠٩)، ومسلم ٣/١٣٠٩، كتاب القسامة (٣٥ - ١٦٨١).

(٣) سورة البقرة، آية (٢٨).

(٤) انظر الهمع ٢/١٥٧، الإنصاف (٢١٢)، رصف المباني (٣٠٦)، الدرر ٢/٢٢٠، اللسان (أله).

أَرْدُدْ عَلَيْنا شَيْخَنا مُسَلَّمَا

وقال الكوفيون: الميمُ المشددةُ بقية فعلٍ محذوفٍ تقديرُه: «أُمَّنا بخير» أي: اقصُدْنا به، مِنْ قولك: «أَمَّمْتُ زيداً» أي قصدته، ومنه: «ولا آمِّين البيتَ الحرام»[1] أي: قاصِديه، وعلى هذا فالجمعُ بينَ «يا» والميمِ ليس بضرورةٍ عندهم، إذ ليسَتْ عوضاً منها. وقد رَدَّ عليهم البصريون هذا بأنه قد سُمع «اللهم أُمَّنا بخير» وقال تعالى: ﴿اللَّهُمَّ إنْ كان هذا هو الحقَّ مِنْ عندِك فَأَمْطِرْ﴾[2] فقد صَرَّح بالمدعوِّ به، فلو كانَتِ الميمُ بقيةَ «أمَّنا» لفسد المعنى فبان بطلانُه. وهذا من الأسماء التي لَزِمَت النداءَ فلا يجوزُ أَنْ يقعَ في غيرِه، وقد وقَعَ في ضرورةِ الشعرِ كونهُ فاعِلاً. أنشد الفراء:

١٢١٧ - كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي دِئَارِ يَسْمَعُهَا اللهُمَ الكُبارُ[3]

فاستعملَه هنا فاعلاً بقوله: «يَسْمَعُها» ولا يجوزُ تخفيفُ ميمِه، وجَوَّزه الفراء وأنشد البيت: «يَسْمَعُها اللَّهُمَّ الكبارُ» بتخفيفِ الميم؛ إذ لا يمكنُه استقامةُ الوزن إلاَّ بذلك. قال بعضُهم: «هذا خطأٌ فاحِشٌ، وذلك لأنَّ الميمَ بقيةُ «أُمَّنا» وهو رأيُ الفراء، فكيف يُجَوِّزُ الفراء؟ وأجاب عن البيت بأنَّ الروايةَ ليسَتْ كذلك، بل الروايةُ: يَسْمَعُها لاهُه الكُبارُ. قلت: وهذا لا يُعارِضُ الروايةَ الأخرى، فإنه كما صَحَّتْ هذه صَحَّتْ تِيْكَ. وردَّ الزجاج مذهب الفراء بأنه لو كان الأصل: «يا الله أمنا» للفظ به منبهه على الأصل كما قالوا في: وَيْلُمِّه: ويلٌ لأُمِّه.

ومن أحكام هذه اللفظةِ أيضاً أنها كَثُرَ دَوْرُها حتى حُذِفتْ منها الألف واللامُ في قولهم: «لاهُمَّ» أي: اللهم، قال الشاعر:

١٢١٨ - لَا هُمَّ إنَّ عَامِرَ بْنَ جَهْمِ أَحْرَمَ حَجّاً فِي ثِيَابٍ دُسْمِ[4]

١٢١٩ - لَا هُمَّ إنَّ جُرْهُماً عِبَادُكَا النَّاسُ طَرْفٌ وَهُمْ بِلَادُكَا[5]

وفي هذه الكلمةِ أبحاثٌ كثيرةٌ موضِعُها غيرُ هذا.

قوله: «مالكَ الملك» فيه أوجهٌ:

أحدُها: أنه بدلٌ من «اللهم».

الثاني: أنه عطفُ بيان.

الثالث: أنه منادى ثانٍ، حُذِفت منه حرفُ النداء، أي: يا مالكَ المُلك، وهذا هو البدلُ في الحقيقةِ، إذ البدلُ على نيةِ تكرارِ العاملِ، إلاَّ أنَّ الفرقَ أنَّ هذا ليسَ بتابعٍ.

---

(١) سورة المائدة، آية (٢).
(٢) سورة الأنفال، آية (٣٢).
(٣) تقدم.
(٤) انظر البيت في أساس البلاغة ١/٢٧١، مشكل القرآن لابن قتيبة (١٤٢)، البحر المحيط ٢/٤١٦. يعني أحرم بالحج وهو متلطخ بالذنوب والدسم أي الوضر والدنس.
(٥) لم نعثر عليه.

الرابع : أنه نعتٌ لـ «اللهم» على الموضعِ فلذلك نُصِب، وهذا ليس مذهب سيبويه، فإنّه[١] لا يُجيزُ نَعْتَ هذه اللفظةِ لوجود الميم في آخِرها، لأنها أَخْرَجَتْها عن نظائرها من الأسماءِ، وأجازَ المبرد[٢] ذلك، واختارَه الزجاج قال : لأنَّ الميمَ بدَلٌ من «يا» والمنادىٰ مع «يا» لا يمتنعُ وَصْفُه فكذا مع ما هو عوضٌ منها، وأيضاً فإنَّ الاسمَ لم يتغيَّرْ عن حكمِه، ألا تَرَى إلى بقائه مبنياً على الضم كما كانَ مبنياً مع «يا».

وانتصرَ الفارسي «لسيبويه» بأنه ليسَ في الأسماءِ الموصوفةِ شيءٌ على حَدِّ «اللهم» فإذا خالَفَ ما عليه الأسماءَ الموصوفَةَ ودخل في حَيِّزِ ما لا يُوصَفُ من الأصواتِ وَجَب ألاَّ يوصَفَ، والأسماءُ المناداةُ المفردةُ المعرفةُ القياسُ ألاَّ توصفَ كما ذهب إليه بعضُ الناسِ لأنها واقعةٌ موقعَ ما لا يُوصف. وكما أنه لمَّا وَقَع موقعَ ما لا يُعْرَبُ لم يُعْرَبْ، كذلك لَمَّا وَقَعَ مَوْقِعَ ما لا يُوصَفُ لم يُوصَفْ. فأما قوله :

١٢٢٠ - يَـا حَـكَمُ الْـوَارِثُ عَـنْ عَـبْـدِ الْـمَـلِكْ ..... [٣]

وقوله :

١٢٢١ - يَـا حَـكَـمُ بـنَ الْـمُـنْـذِرِ بـنَ الْـجَـارُودْ سُـرَادِقُ الْـمَـجْـدِ عَـلَيْـكَ مَـمْـدُودْ[٤]

وقوله :

١٢٢٢ - ..... يـا عُـمَـرُ الـجَـوادا[٥]

فإنَّ الأولَ على «أنت» والثاني على نداءٍ ثانٍ، والثالثُ على إضمارِ «أعني»، فلمَّا كان هذا الاسمُ الأصلُ فيه ألاَّ يوصَفَ لِما ذَكَرْنا كان «اللهم» أَوْلى ألاَّ يوصفَ، لأنه قبل ضمِّ الميمِ إليه واقعٌ موقعَ ما لا يوصفُ، فلمَّا ضُمَّتْ إليه الميمُ صيغَ معَهَا صياغةً مخصوصةً، وصارَ حكمُه حكمَ الأصوات، وحكمُ الأصواتِ ألاَّ توصَفَ نحو: «غاق» وهذا مع ما ضُمَّ إليه من الميمِ بمنزلةِ صوتٍ مضمومٍ إلى صوتٍ نحو: «حَيَّهَلَ» فحقُّه ألاَّ يوصفَ كما لا يُوصف «حيهل». انتهى ما انتصر به أبو علي لسيبويه وإن كانَ لا ينتهضُ مانعاً.

قوله :﴿تُؤْتِي﴾ هذه الجملةُ وما عُطِفَ عليها يجوزُ أنْ تكونَ مستأنفةً مُبَيِّنةً لقوله : ﴿مالكَ المُلْكِ﴾ ويجوزُ أن تكونَ حالاً من المنادى، وفي انتصابِ الحالِ عن المنادي خلافٌ، الصحيحُ جوازُه، لأنه مفعولٌ به، والحالُ كما تكونُ لبيانِ هيئةِ الفاعل تكونُ لبيان هيئةِ المفعولِ، ولذلك أَعْرب الحُذَّاقُ قولَ النابغةَ :

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٣١٠.

(٢) انظر المقتضب ٤/ ٢٣٩.

(٣) البيت لرؤبة انظر ديوانه ١١٨، وهو صدر بيت عجزه :

.....

أَوْدَيْتَ إنْ لَمْ تَحْبُ حَبْوَ الْمُعْتَنِكْ

انظر الإنصاف (٣٦٦)، أمالي الشجري ٢/ ٢٩٩.

المعتنك: البعير كلف أن يصعد في صعب الرمل.

(٤) البيت للحكم بن المنذر العبدي ونسب لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه (١٧٢)، وانظر ابن يعيش ٢/ ٥، الأشموني ١/ ١٤٢، التصريح ٢/ ١٦٩، العيني ٤/ ٢١٠، اللسان (سردق).

استشهد بهذا البيت على إتباع الموصوف وهو الحكم للصفة وهي ابن لأن النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم.

(٥) هذا رجز بيت لجرير وتمامه :

فَـمَا كَعْبُ بْنُ مَـامَـةَ وابْنُ سُعْـدَى

بَـأَجْـوَدَ مِـنْـكَ يَـا عُـمَـرُ....

انظر ديوانه (١٠٥)، المقتضب ٤/ ٢٨، جمهرة الأنساب (١٩٤)، الخزانة ٤/ ١١٠ - ١١١، العيني ٤/ ٢٥٤، المغني ١/ ١٩، التصريح ٢/ ١٦٩، الهمع ١/ ١٨٦، الدرر ١/ ١٥٣، الجمل (١٦٥)، شرح المفضليات للأنباري (٤٤٩).

١٢٢٣ - يَا دَارَمَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ[١]

أن «بالعلياء» حالٌ من «دارمَيَّة»، وكذلك «أَقْوت».

والثالث من وجوه «يُؤْتى» أن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمر أي: أنت تُؤْتي، فتكونُ الجملةُ إسميةً، وحينئذ يجوز أن تكونَ مستأنفة وأن تكون حالية.

وقوله: «تشاء» أي تشاء إيتاءه، وتشاء انتزاعه، فحذف المفعول بعد المشيئة للعلم به.

فحذف كقوله: «تقيكم الحَرَّ»[٢] أي: والبردَ، وكقوله:

١٢٢٤ - كَأَنَّ الحَصَا مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا حَذْفُ أَعْسَرَا[٣]

أي: ويدُها:

وقال الزمخشري: «فإن قلت: كيف قال: «بيدِك الخيرُ» فذكرَ الخيرَ دونَ الشر؟ قلت: لأن الكلامِ إنما وقع في الخير الذي يسوقه الله إلى المؤمنين، وهو الذي أنكرَتْه الكفرةُ، فقال: بيدك الخير تؤتيه أولياءَك على رغمٍ مِنْ أعدائك» انتهى. وهذا جوابٌ حسنٌ جداً، ثم ذكر هو كلاماً آخرَ يُوافق مذهبَه لا حاجةَ لنا به، وقيل: هذا من آداب القرآن حيث لم يصرِّحْ إلا بما هو محبوبٌ لخَلْقِه، ونحوٌ منه قولُه ﴿والشرُّ ليس إليك﴾ وقولُه: ﴿وإذا مَرِضْتُ فهو يَشْفِين﴾[٤].

والنَّزْعُ: الجَذْبُ، يقال: نَزَعَهُ يَنْزِعُهُ نَزْعاً إذا جَذَبَه عنه، ويُعَبَّر به عن المَيْلِ، ومنه: «نَزَعَتْ نفسُه إلى كذا» كأنَّ جاذباً جَذَبَها، ويُعَبَّر به عن الإزَالَةِ، «نَزَعَ الله عنك الشرَّ» أي: أزاله، «يَنْزِعُ عنهما لباسَهما» أي: أزاله، وكهذه الآيةِ فإنَّ المعنى: ويُزِيلُ المُلْكَ[٥].

تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ ۖ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ۖ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢٧﴾

قوله تعالى: ﴿تُولِجُ﴾: كقولِه: «تُؤْتي» وقد تقدَّم ما فيه، ويقال: وَلَجَ يَلِجُ وُلوجاً ولِجَةً كَعِدَةً ووَلْجاً كَوَعْدٍ، واتَّلَجَ يَتَّلِجُ اتِّلاجاً، والأصل: اويلج يولج اويلاجاً، فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً قبلَ تاء الافتعالِ نحو: أيعد يعِد ايعاداً قال الشاعر:

١٢٢٥ - فَإِنَّ الْقَوَافِي تَتَّلِجْنَ مَوَالِجاً تَضَايَقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الإِبَرْ[٦]

---

(١) انظر ديوانه (٩)، الكتاب ٢/٣٢١، العيني ٤/٤٩٦، الهمع ١/٢٢٣، الخزانة ٢/١٢٥، الإنصاف ٢٦٩.
العلياء: المكان المرتفع، السند: السفح موقع ما بين القمة والوادي أقوت هجرها أهلها، والسالف: الماضي.
وانظر شرح المعلقات للزوزني (١٩١)، شرح المعلقات للشنقيطي ١٤١، شرح القصائد لابن النحاس (١٥٧).
شرح القصائد للتبريزي (٣٤٩).

(٢) سورة النحل، آية (٨١).

(٣) تقدم.

(٤) سورة الشعراء، آية (٨٠).

(٥) سورة الأعراف، آية (٢٧).

(٦) البيت لطرفة بن العبد انظر ديوانه (٣٧)، الخصائص ١/١٤، ابن يعيش ١٠/٣٧، العيني ٤/٥٨١، التصريح ٢/٣٩٠، أوضح المسالك ٣/٣٣٨.
يتلجن: يدخلن، الموالج: مفردها المولج وهو المدخل.

والوُلُوجُ: الدخولُ، والإيلاجُ: الإدْخال، ومعنى الآية على ذلك. وقول مَنْ قال معناه: النقص فإنما أراد أنه من باب اللازم، لأنه تبارك وتعالى إذا أَدْخَلَ مِنْ هذا في هذا فقد نَقَصَ من المأخوذِ منه المُدْخَلُ في ذلك الآخرِ، وزعم بعضُهم أن «تُولِج» بمعنى ترفع، وأن «في» بمعنى «على» وليس بشيء.

قوله: ﴿من الميِّت﴾ اختلف القُرَّاء في هذه اللفظة على مراتب: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكرٍ عن عاصم لفظ «المَيْت» من غير تاء تأنيث مخففاً في جميع القرآن، وسواءً وُصِفَ به الحيوانُ نحو: ﴿تُخْرِجُ الحيَّ من الميْت﴾ أو الجمادُ نحو قوله: ﴿إلى بلدٍ مَيْت﴾[١] ﴿لبلدةٍ مَيْت﴾[٢] منكَّراً أو معرَّفاً كما تقدَّم ذكره، إلا قولَه تعالى: ﴿إنك ميِّتٌ وإنهم مَيِّتُون﴾[٣]، وقولَه: ﴿وما هو بميِّتٍ﴾[٤] في إبراهيم، مما لم يَمُتْ بعدُ فإن الكلَّ ثَقَّلوه، وكذلك لفظُ «الميتة» في قوله: ﴿وآيةٌ لهم الأرضُ الميتةُ﴾[٥] دونَ الميتةِ المذكورةِ مع الدمِ[٦] فإنَّ تَيْكَ لم يشددها إلا بعضُ قراء الشواذ، وقد تقدَّم ذكرُها في البقرة، وكذلك قولهُ: ﴿وإن يكن ميتة﴾[٧] و ﴿بلدة ميتاً﴾[٨] و ﴿إلاَّ أَنْ يكونَ ميتةً﴾[٩] فإنها مخففات عند الجميع. وثَقَّل نافع جميعَ ذلك، والأخوان وحفص عن عاصم وافقوا ابن كثير ومَنْ معه في الأنعام في قوله: ﴿أَوَمَنْ كان ميتاً فأَحْيَيْنَاه﴾[١٠] وفي الحجرات: ﴿أيُحِبُّ أحدكم أن يأكلَ لحمَ أخيه ميتاً﴾[١١]، و ﴿الأرضُ الميتةُ﴾ في يسّ، ووافقوا نافعاً فيما عدا ذلك، فجَمعوا بين اللغتين إيذاناً بأن كلاًّ من القراءتين صحيحٌ، وهما بمعنىً، لأنَّ فَيْعِل يجوزُ تخفيفُه في المعتل بحذف إحدى يائيه فيقال: هيْن وهيِّن ولَيْن ولَيِّن ومَيْت ومَيِّت، ومنه قولُ الشاعر جَمَعَ بين اللغتين:

١٢٢٦ - لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ[١٢]
إنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً ... كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

وزعم بعضهم أن «مَيْتاً» بالتخفيف لمَنْ وقع به الموت، وأنَّ المشدَّد يُسْتعمل فيمَنْ ماتَ ومَنْ لم يَمُتْ كقوله تعالى: ﴿إنَّك ميتٌ وإنَّهم ميتون﴾[١٣] وهذا مردودٌ بما تقدَّم من قراءةِ الأخَوين وحفص، حيث خَفَّفوا في موضعٍ لا يمكِنُ أن يرادَ به الموتُ وهو قولُهُ: ﴿أو مَنْ كان ميتاً﴾[١٤] إذ المرادُ به الكفرُ مجازاً.

هذا بالنسبة إلى القُرَّاء، وإن شئت ضَبَطْتَه باعتبار لفظ «الميت» فقلت: هذا اللفظُ بالنسبة إلى قراءة السبعة ثلاثةُ أقسام: قسمٌ لا خلاف في تثقيله وهو ما لم يَمُتْ نحو ﴿وما هو بميت﴾ و ﴿إنَّك ميتٌ وإنَّهم ميتون﴾، وقسمٌ لا خلافَ في تخفيفه وهو ما تقدم في قوله: ﴿المَيْتَةَ والدم﴾ و ﴿إلاَّ أن يكونَ مَيْتَةً﴾ وقوله: ﴿وإنْ يكنْ مَيْتَةً﴾ وقوله: ﴿فَأَنْشَرْنا به بلدةً ميتاً﴾ وقسمٌ فيه الخلافُ وهو ما عدا ذلك، وقد تقدَّم تفصيلُهُ. وقد تقدَّم أيضاً أن أصلَ ميِّت: مَيْوِت فأدغم، وأن في وزنِهِ خلافاً: هل وزنه فَيْعِل وهو مذهب البصريين أو فَعِيل وهو مذهب الكوفيين، وأصله: مَوِيت، قالوا: لأنَّ فَيْعِلاً مفقودٌ في

---

(١) سورة فاطر، آية (٩).
(٢) سورة الأعراف، آية (٥٧).
(٣) سورة الزمر، آية (٣٠).
(٤) سورة ابراهيم، آية (١٧).
(٥) سورة يسّ، آية (٣٣).
(٦) سورة البقرة، آية (١٧٣).
(٧) سورة الأنعام، آية (١٣٩).
(٨) سورة الزخرف، آية (١١).
(٩) سورة الأنعام، آية (٣).
(١٠) سورة الأنعام، آية (١٢٢).
(١١) سورة الحجرات، آية (١٢).
(١٢) البيتان لعدي بن الرعلاء انظر المنصف ٢/١٧، ٣/٦٢، أمالي الشجري ١/١٥٢، ابن يعيش ١٠/٦٩، الأصمعيات ١٥٢، الاشموني ٢/١٦٩.
(١٣) سورة الزمر، آية (٣٠).
(١٤) سورة الانعام، آية (١٢٢).

الصحيح فالمعتلُّ أَوْلى ألاَّ يوجدَ فيه. وأجاب البصريون عن قولهم بأنه لا نظير له في الصحيح بأنَّ قُضاة في جمع «قاض» لا نظير له في الصحيح. وتفسيرُ هذا الجواب أنَّا لا نُسَلِّم أنَّ المعتل يلزم أن يكون له نظيرٌ من الصحيح، ويدل على عدمِ التلازم: «قُضاة» جمع قاضٍ، وفي «قضاة» خلافٌ طويل ليس هذا موضعَ ذكره. واعترض البصريون عليهم بأنه لو كان وزنه فَعِيلاً لوجَبَ أن يَصِحَّ كما صَحَّتْ نظائره من ذواتِ الواو نحو: طَوِيل وعَوِيل وقَوِيم، فحيثُ اعتلَّ بالقلبِ والإدغامِ، امتنَعَ أَنْ يُدَّعى أنَّ أصلَه فَعِيل لمخالَفَةِ نظائره. وهو ردٌّ حسنٌ.

قوله: ﴿**وتَرْزُقُ مَنْ تشاءُ بغير حساب**﴾ يجوز أن تكون الباء للحال من الفاعل أي: ترزقه وأنت لم تحاسِبْه، أي: لم تُضَيِّقْ عليه، أو من المفعول أي: غيرَ مُضَيَّقٍ عليه. وقد تقدَّمَ الكلامُ على مثل هذا مشبعاً في البقرة عند قوله تعالى: ﴿والله يرزقُ مَنْ يشاءُ بغيرِ حساب﴾[1] فَأَغْنَى عن إعادته.

واشتملت هذه الآيةُ على أنواعٍ من البديع، منها: التجنيس المماثل في قوله: «مالك الملك» «تؤْتي المُلْكَ، وتَنْزِعُ الملك» ومنها: الطباقُ وهو الجمعُ بين متضادَّيْن أو شِبْهِهِمَا، وذلك في قوله: «تُؤْتي الملك وتَنْزِع» وفي «تُعِزُّ وتُذِلُّ»، وفي قوله: «بيدك الخيرُ» أي: والشرُّ عند بعضهم، وفي قوله: «الليل والنهار» وفي قوله: «الحي والميت». ومنها: رَدُّ الأعجازِ على الصدور، والصدور على الأعجاز في قوله: «تُولج الليل في النهار وتولج النهار في الليل» وفي قولِهِ: ﴿وتُخْرج الحيَّ من الميت وتُخْرِجُ الميت من الحي﴾ ونحوُهُ: عاداتُ الساداتِ ساداتُ العاداتِ». وتضمَّنت من المعاني التوكيد: بإيقاعِ الظاهِرِ موقعَ المضمر في قوله: «تؤتي الملك إلخ» وفي تجوُّزِهِ بإيقاعِ الحرفِ مَكَانَ ما هو بمعناه، والحذفُ لفهمِ المعنى.

لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾

قولُهُ تعالى: ﴿**لا يَتَّخِذِ المؤمنون**﴾: العامَّة على قراءتِهِ نهياً، وقرأ الضبي: «لا يتَّخِذُ» برفع الدال نفياً بمعنى لا ينبغي، أو هو خبر بمعنى النهي نحو: ﴿لا تُضَارُّ والدَةٌ﴾[2] و ﴿لا يُضارُّ كاتبٌ﴾[3] فيمن رفع الراء. قال أبو البقاء وغيرُه: «وأجاز الكسائي رفعَ الراء على الخبر، والمعنى: لا ينبغي» وهذا موافِقٌ لِما قاله الفراء، فإنه قال: «ولو رُفع على الخبرِ كقراءةِ مَنْ قرأ: «لا تضارُّ والدة جاز». قال أبو إسحق: «ويكون المعنى على الرفعِ أنه مَنْ كان مؤمناً فلا ينبغي أن يَتَّخِذَ الكافرَ ولياً» كأنهما لم يَطَّلِعا على قراءةِ الضبّي، أو لم تَثْبُتْ عندهما. و «يَتَّخِذُ» يجوز أن تكونَ المتعديةَ لواحد فيكونُ «أولياء» حالاً، وأن تكونَ المتعدية لاثنين، و «أولياء» هو الثاني.

قوله: ﴿**مِن دونِ المؤمنين**﴾ فيه وجهان:

أظهرُهما: أنّ «مِنْ» لابتداء الغاية، وهي متعلقةٌ بفعلِ الاتِّخاذ. قال علي بن عيسى: «أي: لا تَجْعَلُوا ابتداءَ الولايةِ من مكانٍ دونَ مكانِ المؤمنين» وقد تقدَّم تحقيق هذا عند قوله تعالى: ﴿وادْعُوا شهداءَكم مِنْ دونِ الله﴾[4] في البقرة.

---

(١) سورة البقرة، آية (٢١٢).
(٢) سورة البقرة، آية (٢٣٣).
(٣) سورة البقرة، آية (٢٨٢).
(٤) سورة البقرة، آية (٢٣).

والثاني : أجازه أبو البقاء أن يكونَ في موضِعِ نصبٍ صفةً لأولياء، فعلى هذا يتعلَّقُ ﴿بمحذوفٍ .قوله :﴿وَمَنْ يفعلْ ذلكَ﴾ أدغم الكسائي في رواية الليث عنه اللام في الذال هنا، وفي مواضعَ أُخَرَ تقدَّم التنبيه عليها وعلى علتِها في سورةِ البقرة.

قوله : ﴿مِنَ الله﴾ أنَّه في محلِّ نصبٍ على الحال من «شيء» لأنه لو تأخَّر لكانَ صفةً له. و«في شيء» هو خبرُ ليس، لأن به تستقلُّ فائدةُ الإسناد، والتقدير: فليس في شيء كائنٍ من الله، ولا بد من حذف مضاف أي: فليس من ولاية الله، وقيل: مِنْ دِينِ الله. ونَظَّر بعضُهم الآية الكريمة ببيت النابغة:

١٢٢٧ - إذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُوراً فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّي[١].

قال الشيخ : «وهذا التنظير ليس بجيدٍ، لأنَّ «منك» و«مني» خبر «ليس»، تستقل به الفائدة، وفي الآية: الخبرُ قولُه «في شيء» فليس البيت كالآية».

وقد نحا ابنُ عطيةَ هذا المَنْحَى الذي ذكرته عن بعضهم فقال:

«فليس من الله في شيء مَرْضِيٍّ على الكمال والصواب، وهذا كما قال النبي ﷺ: «مَنْ غَشَّنا فليس منا»[٢] وفي الكلامِ حَذْفُ مضافٍ تقديرُهُ: فليس من التقرُّب إلى الله والثوابِ ونحو هذا، وقولُه: «في شيء» هو في موضِع نصبٍ على الحالِ من الضميرِ الذي في قولِهِ: «ليس مِنَ الله».

قال الشيخ[٣] : «وهو كلامٌ مضطربٌ، لأنَّ تقديرَه: فليس من التقرب إلى الله يقتضي ألَّا يكونَ «من الله» خبراً لليس، إذ لا يستقلُّ، وقوله: «في شيء» هو في موضعِ نصبٍ على الحال يقتضي ألَّا يكونَ خبراً، فتبقى «ليس» على قوله ليس لها خبرٌ، وذلك لا يجوز، وتشبيهُهُ الآية الكريمة بقوله عليه السلام: «مَنْ غَشَّنَا فليس منا» ليس بجيدٍ؛ لِمَا بَيَّنَّا من الفرق بين بيت النابغة وبين الآية الكريمة».

قلت: قد يُجاب عن قوله: «إنَّ «من الله» لا يكونُ خبراً لعدم الاستقلال» بأنَّ في الكلامِ حَذْفَ مضافٍ، تقديرُه: فليسَ من أولياء الله، أو ليس، لأنَّ اتخاذَ الكفارِ أولياءَ ينافي ولايةَ الله تعالى، وكذا قولُ ابن عطية: فليس من التقرب أي: من أهل التقرب، وحينئذ يكون التنظيرُ بين الآية والحديثِ وبيتِ النابغة مستقيماً بالنسبة إلى ما ذَكَر، ونظير تقدير المضاف هنا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فإنه مني﴾[٤] أي: من أشياعي وأتباعي، وكذا قولُه تعالى: ﴿وَمَنْ لم يَطْعَمْه فإنه مني﴾[٥]، وقول العرب: «أنت مني فرسخين» أي: من أشياعي، ما سِرْنا فرسخين. ويجوز أن يكون «من الله» هو خبرَ ليس، و«في شيء» يكون حالاً من الضمير في «ليس» كما ذهب إليه ابن عطية تصريحاً، وغيرُه إيماءً، وقد تقدَّم اعتراضُ الشيخ عليهما وجوابُه.

قوله: ﴿إلَّا أَنْ تَتَّقُوا﴾ هذا استثناءٌ مفرغٌ من المفعول «من أجله، والعامل فيه: لا يَتَّخِذُ أي». لا يَتَّخِذُ المؤمنُ الكافر وليّاً لشيءٍ من الأشياء إلا للتَّقِيَّة ظاهراً، أي يكونُ مُواليَه في الظاهر ومعادِيَه في الباطن، وعلى هذا فقولُه: «ومَنْ

---

(١) تقدم.

(٢) أخرجه مسلم ١/٩٩، كتاب الايمان (١٦٤ - ١٠١)، وأخرجه في المسند ٣/٤٩٨، والبيهقي في السنن ٥/٢٥٥، والدارمي ٢/٢٤٨، والحاكم في المستدرك ٢/٩، والطبراني في الكبير ١٠/١٦٩، وابن حبان (١١٠٧)، والخطيب في التاريخ ٣/١٧٨، وأبو نعيم في الحلية ٤/١٨٩.

(٣) انظر البحر المحيط ٢/٤٢٣.

(٤) سورة ابراهيم، آية (٥).

(٥) سورة البقرة، آية (٦).

يفعل ذلك» وجوابُهُ معترضٌ بين العلة ومعلولها.

وفي قوله: ﴿إلاَّ أَنْ تَتَّقُوا﴾ التفاتٌ من غيبة إلى خطاب، ولو جرى على سَنَنِ الكلام الأولِ لجاء بالكلامِ غيبة، وأَبْدَوا للالتفاتِ هنا معنىً حسناً: وذلك أن موالاة الكفار لَمَّا كانت مستقبحةً لم يواجِه اللهُ عبادَه بخطابِ النهي، بل جاء به في كلام أُسْنِدَ الفعل المنهيُّ عنه لغيب، ولَمَّا كانَتِ المجامَلَةُ في الظاهر والمحاسنةُ جائزةً لعذرٍ وهو اتِّقاءُ شرِّهم حَسُنَ الإقبالُ إليهم وخطابُهم بِرَفْع الحرج عنهم في ذلك.

قوله: ﴿تُقاة﴾ في نصبِها ثلاثة أوجه وذلك مبنيٌّ على تفسير «تقاة» ما هي؟

أحدها: أنها منصوبةٌ على المصدر والتقدير: تَتَّقوا منهم اتقاء، فتقاة واقعة موقع الاتقاء، والعرب تأتي بالمصادر نائبة عن بعضها، والأصل: أن تتقوا اتقاءً، نحو: تقتدروا اقتداراً، ولكنهم أَتَوْا بالمصدر على حذف الزوائد كقوله: ﴿أَنْبتكم من الأرضِ نباتاً﴾[1] والأصلُ: إنبات، ومثله:

١٢٢٨ - ..... وبعدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرَّتَاعَا[2]

أي: إعطائك، ومن ذلك أيضاً قوله:

١٢٢٩ - ..... وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبعَهُ اتِّبَاعَا[3]

قول الآخر:

١٢٣٠ - وَلاَحَ بِجَانِبِ الْجَبَلَيْنِ مِنْهُ رُكَامٌ يَحْفُرُ الأَرْضَ احْتِفَارا[4]

وهكذا عكس الآية، إذ جاء بالمصدر مزاداً فيه، والفعل الناصب له مجرَّد من تلك الزوائد. ومن مجيء المصدرِ على غيرِ المصدر قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إليه تبتيلاً﴾[5]، والأصل: تَبَتُّلاً، ومثله:

١٢٣١ - وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الْخِصْبِ[6]

والأصلُ: تَطَوِّياً، وأصلُ تُقاة: «وُقَيَة» مصدرٌ على فُعَل من الوقاية، وقد تقدَّم تفسير هذه المادة في أول هذا الموضوع، ثم أُبْدلت الواوُ تاءً، ومثلُها تُخَمة وتُكَاة وتُجاه، وتَحَرَّكت الواو وانفتحَ ما قبلَها فَقُلِبت ألفاً، فصارَ اللفظُ

---

(١) سورة نوح، آية (١٧).

(٢) تقدم.

(٣) البيت للقطامي انظر ديوانه (٤٠)، الكتاب ٨٢/٤، ابن يعيش ١١١/١، الخصائص ٣٠٩/٢، امالي الشجري ١٤١/٢، الخزانة ٣٩٢/١.
وهو عجز بيت صدره:
وَخَيْرُ الأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلتَ مِنْهُ
.....
والمعنى أن خير الأمر ما استقبلت وتدبرت أوله فعرفت إلام تئول عاقبته وشره ما ترك النظر في أوله وتتبعت أواخره.

(٤) انظر البيت في البحر المحيط ٤٢٤/٢.

(٥) سورة المزمل، آية (٨).

(٦) البيت لرؤبة انظر ديوانه (١٦)، الكتاب ٨٢/٤، المخصص ١١٠/٨، ابن يعيش ١١٢/١، الهمع ١٨٧/١، ابن الشجري ١٤١/٢، الخِصب بالكسر: الذكر الضخم من الحيات، أو حية دقيقة. وبعده:
بين قتاد ردهة وشقب
بعد مديد الجسم مصلهب
والشاهد فيه أن يكون الانطواء مصدراً لتطوى؛ لأن المعنى واحد.

«تُقاة»، كما ترى، ووزنُها فُعَلة، ومجيءُ المصدرِ على فُعَل وفُعَلة قليل نحو: التُّخَمة والتُّهَمة والتُّؤَدة والتكَأَة، وانضمَّ إلى ذلك كونُها جاءت على غير المصدر، والكثيرُ مجيءُ المصادرِ جاريةً على أفعالها قيل: وحَسَّن مجيءَ هذا المصدرِ ثلاثياً كونُ «فُعَلة» قد حُذِفت زوائدُه في كثيرٍ من كلامهم نحو: تَقَى يَتْقِي ومنه:

١٢٣٢ - ..... تَقِ اللَّهَ فِينَا والكِتَابَ الَّذِي تَتْلُوه[1]

وقد قَدَّمْتُ تحقيق ذلك في أول البقرة.

الثاني: أنها منصوبةٌ على المفعولِ به، وذلك أن يكونَ «تَتَّقوا» بمعنى تخافوا، ويكون «تقاة» مصدراً واقعاً موقعَ المفعولِ به، وهو ظاهرُ قول الزمخشري فإنه قال: «إلا أَنْ تخافوا من جهتهم أمراً يجب اتقاؤه، وقُرِىء «تَقِيَّة»، وقيل للمتَّقَىٰ: تُقاة وتَقِيَّة كقولهم «ضَرْب الأمير» لمضروبه». انتهى فصار تقديرُ الكلام: إلا أن تخافوا منهم أمراً مُتَّقَىً.

الثالث: أنها منصوبةٌ على الحال وصاحبُ الحال فاعل «تتقوا» وعلى هذا تكونُ حالاً مؤكدة، لأنَّ معناه مفهوم من عاملها كقوله: ﴿ويومَ أُبْعَثُ حَيّاً﴾[2] ﴿ولا تَعْثَوا في الأرض مفسدين﴾[3]، وهو على هذا جمعُ «فاعِل» وإن لم يُلْفظ بفاعل من هذه المادة فيكون فاعلاً وفُعْلَة نحو: رام ورُماة وغاز وغُزاة، لأن فُعْلة يَطَّرد جمعاً لفاعِل الوصفِ المعتلِّ اللام، وقيل: بل فُعَلة جمعٌ لفعيل، أجازَ ذلك كلَّه أبو علي الفارسي. قلت: جمعُ فَعِيل على فُعَلة لا يجوزُ، فإن فَعِيلاً الوصفَ المعتلَّ اللامِ يُجْمع على أَفْعِلاء نحو غَنِيّ وأغنياء، وتقيّ وأتقياء، وصَفِيّ وأَصْفِياء، فإن قيل: قد جاء فَعِيل الوصفُ مجموعاً على فُعَلة قالوا: كَمِيّ وكُمَاة، فالجواب: أنه من الندور بحيث لا يُقاس عليه.

وقرأ ابن عباس ومجاهد وأبو رجاء وقتادة وأبو حيوة ويعقوب وسهل وعاصم في رواية المفضل عنه: ﴿تَتَّقوا منهم تَقِيَّة﴾ بوزن «مَطِيَّة» وهي مصدرٌ أيضاً بمعنى «تُقَاة»، يقال: اتَّقى يتَّقي اتقاءً وتَقْوَى وتُقاة وتَقِيَّة وتُقَىً، فيجيء مصدر افْتَعل من هذه المادة على الافتعَال وعلى ما ذكره معه من هذه الأوزان، ويقال أيضاً: تَقَيْتُ أَتْقي ثلاثياً تَقِيَّة وتَقْوى وتُقاة وتُقَىً، والتاء في جميعِ هذه الألفاظ بدل من الواو لما عرفته من الاشتقاق.

وأمال الأخوان «تُقاة» هنا، لأنَّ ألفها منقلبة عن ياء كما تقدم تقريره، ولم يؤثِّرْ حرفُ الاستعلاء في مَنْع الإمالة لأنَّ السبب غير ظاهر، ألا ترى أن سببَ الإمالة الياءُ المقدرة بخلافِ «غالب» و«طالب» و«قادم» فإنَّ حرف الاستعلاء هنا مؤثِّرٌ لكونِ سبب الإمالة ظاهراً وهو الكسرة، وعلى هذا يقال: كيف يُؤَثِّرُ مع السببِ الظاهر ولم يؤثِّرْ مع المقدر وكان العكسُ أَوْلى؟ والجوابُ أنَّ الكسرةَ سببٌ منفصل عن الحرف الممال ليس موجوداً فيه بخلاف الألف المنقلبة عن ياءٍ فإنها نفسَها مقتضيةٌ للإمالة، فلذلك لم يُقاومها حرفُ الاستعلاء.

وأمال الكسائي وحده «حَقَّ تُقاتِه»[4]، فخرج حمزة عن أصله، وكان الفرق أنَّ «تُقاة» هذه رُسِمت بالياء فلذلك وافق حمزةُ الكسائيَّ عليه، ولذلك قرأ بعضهم «تَقِيَّة» بوزن مطيَّة كما تقدم لظاهر الرسم، بخلافِ «حَقَّ تقاته»، وإنما أمعنتُ في سبب الإمالة هنا لأنَّ بعضهم زعم أن إمالة هذا شاذ لأجل حرفِ الاستعلاء، وأنَّ سيبويه حكى عن قوم أنهم يُميلون شيئاً لا يجوز إمالتُه نحو: «رأيت عِرْقَى» بالإمالة، وليس هذا من ذاك لِما تقدّم لك من أن سبب الإمالة في «عِرْقى» كسرةٌ ظاهرة.

---

(١) تقدم.
(٢) سورة مريم، آية (٣٣).
(٣) سورة البقرة، آية (٦٠).
(٤) سورة آل عمران، آية (١٠٢).

وقوله: ﴿منهم﴾ متعلِّق بـ «تتقوا»، أو بمحذوف على أنه حال من «تقاة» لأنه في الأصل يجوزُ أن يكونَ صفةً لها، فلما قُدِّم نُصِب حالاً. هذا إذا لم تجعل «تُقاة» حالاً، فأمّا إذا جَعَلْناها حالاً تعيَّن أن يتعلق «منهم» بالفعل قبله، ولا يجوز أن يكون حالاً من «تقاة» لفساد المعنى لأنَّ المخاطبين ليسُوا من الكافرين.

قوله: ﴿نفسَه﴾ مفعولٌ ثان لحَذَّر؛ لأنه في الأصل متعدٍّ بنفسه لواحد فازدادَ بالتضعيفَ آخرَ، وقدَّر بعضُهم حَذْفَ مضافٍ أي: عقاب نفسه. وصَرَّح بعضُهم بعدم الاحتياح إليه، كذا نقله أبو البقاء عن بعضهم، وليس بشيء، إذ لا بدَّ من تقديرِ هذا المضافِ لصحة المعنى، ألا ترى إلى غير ما نحن فيه في نحو قولك: «حَذَّرتك نفس زيد» أنه لا بدّ من شيء تُحَذِّر منه كالعقاب والسَّطْوة، لأن الذواتِ لا يُتصوَّر الحذرُ منها نفسها، إنما يُتَصَوَّر من أفعالِها وما يَصْدُر عنها. وعَبَّر هنا بالنفسِ عن الذات جرياً على عادة العرب، كما قال الأعشى:

١٢٣٣ - يَـوْمـاً بـأَجْـوَدَ نَـائِـلاً مِـنْـهُ إِذَا نَـفْسُ الْجَـبَـانِ تَـجَـهَّـمَـتْ سُـؤَالـهـا[1]

وقال بعضهم: الهاء في «نفسه» تعود على المصدر المفهوم من قوله: «لا يتَّخِذ» أي: ويحذِّركم الله نفسَ الاتخاذ، والنفسُ عبارة عن وجود الشيء وذاته.

قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ۖ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٣٠﴾

قوله تعالى: ﴿ويَعْلَمُ﴾: مستأنف، وليس منسوقاً على جواب الشرط، وذلك أنَّ عِلْمَه بما في السموات وما في الأرض غيرُ متوقفٍ على شرط فلذلك جيء به مستأنفاً، وفي قوله: ﴿ويَعْلَمُ ما في السموات وما في الأرض﴾ من باب ذِكْرِ العام بعد الخاص وهو ﴿ما في صدوركم﴾.

وقَدَّم هنا الإخفاء على الإبداءِ وجَعَلَ محلَّهما الصدورَ وجعل جواب الشرطِ العلمَ بخلافِ ما في البقرة[2] فإنه قَدَّم فيها الإبداءَ على الإخفاء، وجَعَل محملهما النفسَ، وجَعَل جوابَ الشرط المحاسبةَ، وكلُّ ذلك تفنُّنٌ في البلاغة وتنوع في الفصاحة.

قوله تعالى: ﴿يومَ تجد﴾: في ناصِبه أوجهٌ:

أحدُها: أنه منصوب بقدير، أي: قديرٌ في ذلك اليوم العظيم، لا يقال: يَلْزَمُ من ذلك تقييدُ قدرتهِ بزمانٍ؛ لأنَّه إذا قَدَر في ذلك اليومِ الذي يَسْلُب كلَّ أحد قدرته فلأَنْ يَقْدِرَ في غيرهِ بطريقٍ أولى وأَحْرى، وإلى هذا ذهب أبو بكر ابن الأنباري.

الثاني: أنه منصوبٌ بيُحَذِّركم أي: يُخَوِّفكم عقابَه في ذلك اليوم، وإلى «هذا» نحا أبو إسحاق، ورجَّحه. ولا

---

(١) انظر ديوانه (١٤٥)، البحر المحيط ٢/ ٤٢٥.

(٢) انظر الآية (٢٨٤) من سورة البقرة.

يجوز أن ينتصبَ بيحذِّركم المتأخرة. قال ابن الأنباري: «لأنه لا يجوزُ أن يكونَ» اليوم منصوباً بيحذركم المذكورِ في هذه الآية، لأنَّ واو النسق لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وعلى ما ذكره أبو إسحاق يكون ما بين الظرفِ وناصبهِ معترضاً، وهو كلامٌ طويل، والفصلُ بمثله مستبعدٌ، هذا من جهة الصناعة، وأما من جهة المعنى فلا يَصِحُّ، لأن التخويف موجودٌ، واليومَ موعودٌ فكيف يتلاقيان».

الثالث: أن يكونَ بالمصير، وإليه نحا الزجاج أيضاً وابن الأنباري ومكي، وغيرُهم، وهذا ضعيفٌ على قواعد البصريين، للزومِ الفصلِ بين المصدرِ ومعمولِه بكلامٍ طويل، وقد يقال: إنَّ جُمَل الاعتراض لا نبالي بها فاصلةً، وهذا من ذاك.

الرابع: أن ينتصبَ بـ «اذكر» مقدراً مفعولاً به لا ظرفاً. وقَدَّر الطبري الناصبَ له «اتقوا» وفي التقدير ما فيه من كونِه على خلافِ الأصل مع الاستغناء عنه.

الخامس: أنَّ العامل فيه ذلك المضافُ المقدَّر قبل «نفسَه» أي: يحذركم الله عقابَ نفسِه يومَ تجد، فالعاملُ فيه «عقاب» لا «يحذركم»، قاله أبو البقاء. وفي قوله «لا يحذِّركم» فرارٌ مِمَّا أَوْردته على أبي إسحاق كما تقدَّم تحقيقه.

السادس: أنه منصوبٌ بتودُّ، قال الزمخشري: «يومَ تجد منصوب بتود، والضمير في «بينه» لليوم، أي: يوم القيامة حين تجد كل نفس خيرَها وشرَّها «حاضرَين»، تتمنَّى لو أنَّ بينها وبين ذلك اليوم وهَوْلِهِ أمداً بعيداً». وهذا الذي ذكره الزمخشري وجهٌ ظاهرٌ لا خفاء بحسنه، ولكنْ في هذه المسألة خلافٌ ضعيف: جمهور البصريين والكوفيين على جوازها، وذهب الأخفش والفراء إلى مَنْعها، وضابطُ هذه المسألة: أنه إذا كان الفاعل ضميراً عائداً على شيء متصلٍ بمعمول الفعل نحو: «ثوبي أخويك يلبَسان» فالفاعلُ هو الألف، وهو ضمير عائد على «أخويك» المتصلين بمفعول يلبسان، ومثله: «غلامَ هند ضربَتْ» ففاعل «ضربَتْ» ضمير عائدٌ على «هند» المتصلةِ بغلام المنصوب بضربَتْ والآيةُ من هذا القبيل: فإن فاعل «تودُّ» ضميرٌ عائد على «نفس» المتصلةِ بيوم لأنها في جملة، أُضيف الظرفُ إلى تلك الجملة، والظرفُ منصوبٌ بتودُّ، والتقدِير: يوم وجدانِ كلِّ نفسٍ خيرَها وشَرَّها مُحْضَرين تَوَدُّ كذا. احتج الجمهور على الجواز بالسماع وهو قول الشاعر:

١٢٣٤ - أَجَلَ المرءِ يستحِثُّ ولا يَدْ ري إذا يبتغي حصولَ الأماني[1]

ففاعل «يستحثُّ» ضمير عائد على «المرء» المتصل بـ «أجَل» المنصوب بـ «يستحثُّ». واحتج المانعون بأنَّ المعمول فَضْله يجوز الاستغناء عنه، وعودُ الضمير عليه في هذه المسائل يقتضي لزومَ ذِكْره فيتنافى هذان السببان، ولذلك أُجْمع على منع: «زيداً ضرب» و «زيداً ظَنَّ قائماً» أي: ضرب نفسه وظنها، وهو دليل واضح للمانع لولا ما يردُّه من السماع كما أنشدتك البيت آنفاً. وفي الفرق بين «غلام زيدٍ ضَرَب» وبين «زيداً ضرب» حيث جاز الأول وامتنع الثاني بمقتضى العلةِ المذكورة غموضٌ وعُسْرٌ ليس هذا محلَّ ذِكْره.

قوله: ﴿تَجِدُ﴾ يجوزُ أَنْ تكون المتعديةَ لواحد بمعنى تصيب، ويكون «مُحْضَراً» على هذا منصوباً على الحال، وهذا هو الظاهر، ويجوز أن تكونَ عِلْميةً، فتتعدَّى لاثنين أولهما «ما عَمِلَتْ».

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٢٧.

والثاني :«مُحْضَراً» وليس بالقويِّ في المعنى.

و «ما» يجوز فيها وجهان:

أظهرُهما: أنها بمعنى الذي، فالعائدُ على هذا مقدَّرٌ أي: ما عملته، فَحُذِف لاستكمال الشروط، و «من خير» حالٌ: إمَّا من الموصول وإمَّا من عائده، ويجوز أن تكون «من» لبيان الجنس.

ويجوز أن تكونَ «ما» مصدريةً، ويكونُ المصدر حينئذ واقعاً موقعَ المفعول تقديرُه: يوم تجد كلُّ نفس عَمَلها أي: معمولها، فلا عائد حينئذ عند الجمهور.

قوله: ﴿وما عَمِلَتْ من سوء تود﴾: يجوزُ في «ما» هذه أن تكونَ منسوقةً على «ما» التي قبلها بالاعتبارين المذكورَيْن فيها أي: وتَجِدُ الذي عملته أو: وتجدُ عملَها أي: معمولَها من سوء، فإنْ جَعَلْنا «تجد» متعدية لاثنين فالثاني محذوفٌ، أي: وتجد الذي عملته من سوء محضراً، أو تجد عملها محضراً نحو: «علمت زيداً ذاهباً وبكراً» أي: وبكراً ذاهباً، فَحَذَفْتَ مفعوله الثاني للدلالة عليه بذكره مع الأول، وإنْ جعلناها متعديةً لواحدٍ فالحالُ من الموصول أيضاً محذوفةٌ أي: تجدُه مُحْضَراً؛ أي: في هذه الحال، وهذا نظيرُ قولِك: «أكرمْتُ زيداً ضاحكاً وعمراً» أي: وعمراً ضاحكاً، حَذَفْتَ حالَ الثاني لدلالةِ حالِ الأول عليه، وعلى هذا فيكون في الجملةِ من قوله «تودُّ» وجهان:

أحدهما: أن تكونَ في محل نصب على الحال من فاعل «عَمِلَتْ» أي: وما عَمِلَتْه حالَ كونها وادَّةً أي: متمنية البُعْدَ من السوء.

والثاني: أن تكونَ مستأنفة، أَخْبر الله عنها بذلك، ويجوز أن تكونَ «ما» مرفوعةً بالابتداء، والخبرُ الجملةُ من قوله: «تود» أي: والذي عملته ـ أو وعملُها ـ تودُّ لو أن بينها وبينه أَمَداً بعيداً.

والضمير في «بينه» فيه وجهان:

أحدُهما ـ وهو الظاهر ـ عَوْدُه على «ما عَمِلَتْ»، وأعادَه الزمخشري على «اليوم».

قال الشيخ[1]: «وأَبْعَدَ الزمخشري في عودِه على «اليوم» لأنَّ أحدَ القِسْمين اللذين أُحْضِرا في ذلك له هو الخيرُ الذي عمله، ولا يُطلب تباعُدُ وقتِ إحضارِ الخير إلا بتجوُّز، إذ كان يشتمل على إحضار الخير والشر فتودُّ تباعدَه لتسلم من الشر، ودَعْه لا يحصُل له الخيرُ، والأَوْلى عَوْده إلى ما عملت من السوء لأنه أقرب مذكور. ولأن المعنى: أن السوء يُتَمَنَّى في ذلك اليوم التباعُدُ منه».

فإن قيل: هل يجوز أن تكون «ما» هذه شرطية؟ فالجواب أن الزمخشري وابن عطية منعا من ذلك، وجَعَلا علة المنع عدم «جزم» الفعل الواقع جواباً وهو «تودُّ»، وهذا ليس بشيءٍ، لأنَّ الناس نَصُّوا على أنه إذا وقع فعلُ الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز في ذلك المضارع وجهان: الجزمُ والرفع، وقد سُمعا من لسان العرب، ومنه بيت زهير:

١٢٣٥ ـ وَإِنْ أَتَـاهُ خَـلِيـلٌ يَـوْمَ مَـسْـأَلَـةٍ يَـقُـولُ لَا غَـائِبٌ مَـالِـي وَلَا حَـرِمُ[2]

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٢٧.

(٢) انظر ديوانه (١١٥)، الكتاب ٣/٦٦، ابن يعيش ٨/١٥٧، التصريح ٢/٢٤٩، الهمع ٢/٦٠، العيني ٤/٤٢٩، شرح شواهد المغني ٢٨٣، الدرر ٢/٧٦، الانصاف ٦٢٥،

ومن الجزم قولُه تعالى : ﴿مَنْ كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نُوَفِّ﴾[١]، ﴿مَنْ كان يريد حَرْث الآخرةِ نَزِدْ له في حرثه، ومن كان يريد حرث الدنيا نُؤْتِه منها﴾[٢] فدلَّ ذلك على أن المانعَ من شرطيتها ليس هو رفع «تود».

وأجاب الشيخ[٣] بأنها ليست شرطيةً لا لما ذكره الزمخشري وابن عطية بل لعلةٍ أخرى. ولنذكر ههنا ما ذكره قال: «كنت سُئِلْتُ عن قول الزمخشري». فذكره ثم قال: «ولنذكر ههنا» ما تمسُّ إليه الحاجةُ بعد أن نُقَدِّم ما ينبغي تقديمُه في هذه المسألة فنقول: إذا كان فعلُ الشرط ماضياً وبعده مضارعٌ تَتِمُّ به جملة الشرط والجزاء جازَ في ذلك المضارعِ الجزمُ وجاز فيه الرفعُ، مثال ذلك: «إن قام زيد يقمْ ويقومُ عمرو» فأما الجزم فعلى جواب الشرط، ولا نعلم في ذلك خلافاً وأنه فصيحٌ إلا ما ذكره صاحب كتاب «الإعراب» عن بعض النحويين أنه لا يجيء في الكلامِ الفصيح، وإنما يجيء مع «كان» كقوله تعالى: ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نُوَفِّ﴾ لأنها أصل الأفعالِ ولا يجوز ذلك مع غيرها، وظاهر كلام سيبويه[٤] وكلامِ الجماعة أنه لا يختصُّ ذلك بـ«كان» بل سائرُ الأفعال في ذلك مثلُ «كان»، وأنشد سيبويه للفرزدق:

١٢٣٦ - دَسَّسْتُ رَسُولاً بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا ... عَلَيكَ يَشْفُوا صُدُوراً ذَاتَ تَوْغِيرِ[٥]

وقال أيضاً:

١٢٣٧ - تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَني لَا تَخُونُني ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[٦]

وأما الرفع فإنه مسموعٌ من لسان العرب كثيراً، وقال بعضُ أصحابنا: هو أحسنُ من الجزم، ومنه بيتُ زهير السابقُ إنشادُه، ومثله أيضاً قولُه:

١٢٣٨ - وإِنْ شُلَّ رَيْعَانُ الْجَمِيعِ مَخَافَةً ... نَقُولُ جِهَاراً وَيْلَكُمْ لا تُنَفِّرُوا[٧]

---

المحتسب ٢/٦٥، المغني (٤٢٢)، الشذور (٣٤٩)، الخليل: المحتاج ذو الخلة، والمسألة: السؤال، أي إذا سئل لم يعتل لسائله بأن ماله غائب أو محرم على طلابه.

(١) سورة هود، آية (١٥).

(٢) سورة الشورى، آية (٢٠).

(٣) انظر البحر المحيط ٢/٤٢٨.

(٤) انظر الكتاب ١/٤٣٧.

(٥) انظر ديوانه (١٨٩)، الكتاب ١/٤٣٧، الهمع ٢/٦٠، الدرر ٢/٧٧، اللسان (وغر).
دست رسولا: أرسلته في خفية للإخبار، والتوغير: الإغراء بالحقد، وأصله من وغرة القدر، وهي فورتها عند الغلي.

(٦) البيت للفرزدق أيضاً انظر ديوانه (٦٢٨)، الكتاب ٢/٤١٦، الخصائص ٢/٤٢٢، وابن الشجري ٢/١١٣، العيني ١/٤٦١، ابن يعيش ٢/١٣٢، الهمع ١/٨٧، الأشموني ١/١٥٣، الجمل (٣٤٣)، المحتسب ١/٢١٩، ٢/١٤٥، المغني (٤٠٤)، الدرر ١/٦٤ - ٦٥.
كان الفرزدق قد اجتزر شاة ثم أعجله المسير فسار بها، فجاء الذئب فحركها وهي مربوطة على بعير فأبصر الفرزدق الذئب. وهو ينهشها فقطع رجل الشاة فرمى بها إليه فأخذها وتنحى ثم عاد فقطع له اليد فرمى بها إليه، فلما أصبح النوم خبرهم الفرزدق بما كان. ويروى: «فإن واثقتني لا تخونني».

(٧) البيت لزهير انظر ديوانه (٥٧)، البحر المحيط ٢/٤٢٩ (٥/٢١٠) شل: طرد، الريعان: أول الشيء، الجميع: الحي، وقبله:
إذا ما سمعنا صارخاً معجب بنا ... إلى صوته، ورق المراكل. ضمر

وقولُ أبي صخر:

١٢٣٩ - ولا بـالـذي إنْ بـان عـنـه حـبـيـبُـه يقـولُ ويُخْفي الـصبـرَ إني لجـازعُ[١]

وقال آخر:

١٢٤٠ - وإن بَـعُـدوا لا يـأمَـنُـون اقـتـرابَـه تَـشَـوُّفَ أهـلِ الغـائـبِ المُـتَـنَـظِّرِ[٢]

وقال لنا آخر:

١٢٤١ - فـإنْ كـان لا يُـرضـيـك حتى تَـردَّني إلـى قـطريٍّ لا إخـالُـك راضـيـا[٣]

وقال آخر:

١٢٤٢ - إنْ سَـألـوا الخيـرَ يُعْـطُوه وإنْ خُبِـروا في الجَهْـد أُدْرِكُ منهم طـيبُ أخْبـارِ[٤]

قلت: هكذا ساق هذا البيت في جملة الأبيات الدالةِ على رفع المضارع، ويدل على قصده ذلك أنه قال بعد إنشاده هذه الأبياتَ كلَّها: «فهذا الرفع كما رأيتُ كثيرٌ» انتهى، وهذا البيت ليس من ذلك في وِرْدٍ ولا صَدْر لأن المضارع فيه مجزومٌ وهو «يُعْطُوه» وعلامة جزمِه سقوط النون فكان ينبغي أن ينشده حين أنشد:

١٢٤٣ - دَسَّتْ رسولاً ..... [٥]

وقوله:

١٢٤٤ - تعال فإنْ عاهدْتني ..... [٦]

ثم قال: «فهذا الرفعُ كثير كما رأيتَ، ونصوص الأئمة على جوازِهِ في الكلامِ وإن اختلفتْ تأويلاتهُم كما سنذكره. وقال صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن رشيد المالكي - وهو مصنف كتاب رصف المباني - رحمه الله تعالى ولا أعلم منه شيئاً جاء في الكلامِ، وإذا جاء فقياسه الجزم، لأنه أصل العمل في المضارعِ، تقدَّم الماضي أو تأَخَّر»، وتأوَّل هذا المسموعَ على إضمارِ الفاء وجَعَلَهُ مثلَ قول الشاعر:

١٢٤٥ - ..... إنَّـك إنْ يُـصْـرَعْ أخُـوكَ تُـصْـرَعُ[٧]

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٢٩.
(٢) انظر البيت في البحر المحيط ٢/٤٢٩، الحماسة ١/٢٣٨.
(٣) البيت لسـوار بـن المضرب انـظر الخصـائص ٢/٤٣٣، المحتسب ٢/١٩٢، ابن الشجـري ١/١٨٥، ابن يـعيش ١/٨٠، العيني ٢/٤٥١، التصريح ١/٢٧٢، الأشمـوني ٢/٤٥.
(٤) انظر البيت في البحر المحيط ٢/٤٢٩.
(٥) تقدم قريباً.
(٦) تقدم قريباً.
(٧) عجز بيت لجرير البجلي صدره:
يَـا أَقْـرَعُ بـنَ حَـابِسٍ يَـا أَقْـرَعُ .....
انـظر الكتـاب ٣/٦٧، ابـن يعـيش ٨/١٥٨، المقـرب ١/٢٧٥، المغني ٢/٥٥٣، شواهد المغني (٨٩٧)، الخزانة ٣/٣٩٦، الهمع ١/٧٢، التصريح ٢/٢٤٩، الأشمـوني ٤/١٨، ابن الشجري ١/٨٤.

على مذهب مَنْ جعل أن الفاء منه محذوفةً. وأمَّا المتقدمون فاختلفوا في تخريج الرفع: فذهب سيبويه[١] إلى أن ذلك على سبيل التقديم وأن جواب الشرط ليس مذكوراً عنده. وذهب المبرد[٢] والكوفيون إلى أنه هو الجواب. وإنما حُذِفَتْ منه الفاء، والفاءُ يرتفع ما بعدها كقوله تعالى: «ومن عاد فينتقمُ الله منه»[٣]، فأُعطِيَتْ في الإضمار حكمَها في الإظهار. وذهب غيرهما إلى أن المضارعَ هو الجواب بنفسه أيضاً كالقولِ قبله، إلا أنه ليس معه فاءٌ مقدَّرة قالوا: لكنْ لمَّا كان فعلُ الشرط ماضياً لا يظهر لأداة الشرط فيه عملٌ ظاهر استضعفوا أداةَ الشرط فلم يُعْملوها في الجواب لضعفها، فالمضارعُ المرفوعُ عند هذا القائلِ جوابٌ بنفسه من غير نيَّة تقديم ولا على إضمار الفاء، وإنما لم يُجْزَم لِما ذُكِرَ، وهذا المذهب والذي قبله ضعيفان.

وتلخص من هذا الذي قلناه أنَّ رَفْعَ المضارع لا يمنع أن يكون ما قبله شرطاً لكن امتنع أن يكونَ «وما عملت» شرطاً لعلة أخرى، لا لكون «تود» مرفوعاً، وذلك على ما نقرره على مذهب سيبويه من أن النيةَ بالمرفوعِ التقديمُ، ويكون إذ ذاك دليلاً على الجوابِ لا نفسَ الجواب فنقول: إذا كان «تود» منويّاً به التقديمُ أدَّى إلى تقدُّم المضمر على ظاهره في غير الأبواب المستثناة في العربية، ألا ترى أن الضمير في قوله «بينه» عائدٌ على اسمِ الشرط الذي هو «ما» فيصيرُ التقدير: «تود كلُّ نفسٍ لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ما عَمِلَت من سوء» فَلَزِمَ من هذا التقديرِ تقديمُ المضمر على الظاهر وذلك لا يجوز.

فإن قلت: لِمَ لا يجوز ذلك والضميرُ قد تأخَّر عن اسم الشرط وإن كانت النيةُ به التقديمَ، فقد حَصَلَ عَوْدُ الضميرِ على الاسم الظاهرِ قبله، وذلك نظيرُ: «ضربَ زيداً غلامُه» فالفاعلُ رتبته التقديم ووجب تأخُّره لصحةِ عَوْدِ الضمير؟ فالجواب أن اشتمالَ الدليل على ضميرِ اسم الشرط يوجب تأخيرَه عنه لَعْودِ الضمير فيلزَمُ من ذلك اقتضاءُ جملة الشرط لجملة الدليل، وجملةُ الشرط إنما تقتضي جملةَ الجزاء، لا دليله ألا ترى أنها ليست بعاملة في جملة الدليل، بل إنها تعمل في جملة الجزاء، وجملةُ الدليل لا موضعَ لها من الإعراب، وإذا كان كذلك تدافعَ الأمرُ، لأنها من حيثُ هي جملةُ دليلٍ لا يقتضيها فعلُ الشرط ومن حيث عَوْدُ الضمير على اسم الشرط اقتضاها فتدافَعا، وهذا بخلافِ «ضرب زيداً غلامُه» فإنها جملةٌ واحدة، والفعل عامل في الفاعل والمفعول معاً، فكلُّ واحدٍ منهما يقتضي صاحبَه، ولذلك جاز عند بعضِهم «ضرب غلامُها هنداً» لاشتراكِ الفاعل المضاف إلى الضميرِ والمفعولِ الذي عاد عليه الضمير في العامل، وامتنع «ضَربَ غلامُها جارَ هِندٍ» لعدم الاشتراك في العامل، فهذا فرقُ ما بين المسألتين، ولا يُحْفظ من لسان العرب: «أودُّ لو أنْ أكرمَه أياً ضربَتْ هندٌ» لأنه يلزم منه تقديمَ المضمرِ على مفسره في غير المواضِعِ التي ذكرها النحويون، فلذلك لا يجوز تأخيره. انتهى».

وقد جَوَّز أبو البقاء كونَها شرطيةً، ولم يَلْتَفِتْ لِما مَنعوا به ذلك فقال: والثاني: أنها شرط، وارتفع «تودُّ» على إرادة الفاء، أي: فهي تودُّ، ويجوز أن يرتفعَ من غير تقديرِ حرف لأن الشرطَ هنا ماضٍ، وإذا لم يظهر في الشرطِ لفظُ الجزم جاز في الجزاء الوجهان: الجزمُ والرفع». انتهى وقد تقدَّم تحقيق القول في ذلك، والظاهرُ موافقتُهُ للقول الثالث في تخريج الرفع في المضارع كما تقدَّم تحقيقه.

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٣٦.

(٢) المقتضب ٢/٦٩.

(٣) سورة المائدة، آية (٩٥).

وقرأ عبد الله وابنُ أبي عبلة «وَدَّت» بلفظ الماضي، وعلى هذه القراءةِ يجوزُ في «ما» وجهان:

أحدهما: أن تكونَ شرطية، وفي محلِّها حينئذٍ احتمالان: الأولُ النصبُ بالفعلِ بعدها، والتقدير: أيَّ شيء عَمِلَتْ من سوء وَدَّتْ، فودَّتْ جوابُ الشرط.

والاحتمالُ الثاني: الرفعُ على الابتداء، والعائدُ على المبتدأ محذوفٌ تقديرُهُ: وما عملته، وهذا جائزٌ في اسم الشرط خاصةً عند الفراء في فصيحِ الكلام، أعني حَذْفَ عائد المبتدأ إذا كان منصوباً بفعلٍ نحو: «أيُّهم تَضْرِبْ أَكْرمه» برفع أيهم، وإذا كان المبتدأ غيرَ ضَعُفَ نحو: «زيدٌ ضربْتُ». وسيأتي لهذه المسألة مزيد بيان في موضعين من القرآن:

أحدُهما قراءةُ مَنْ قرأ: «أفحكمُ الجاهلية يَبْغون»[1].

والثاني: «وكلٌّ وعدَ الله الحسنى»[2] في الحديد، واختلافُ الناس في ذلك.

الوجه الثاني من وجهي «ما» أن تكون موصولةً بمعنى: الذي عملته من سوء ودت لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً، ومَحَلُّها على هذا رفع بالابتداء، و «وَدَّتْ» الخبرُ، واختاره الزمخشري فإنه قال: «لكنَّ الحملَ على الابتداءِ والخبرِ أوقعُ في المعنى لأنه حكايةُ الكائن في ذلك اليوم، وأَثْبَتُ لموافقةِ قراءة العامة». انتهى.

فإن قلت لِمَ لَمْ يمتنع أن تكونَ «ما» شرطيةً على هذه القراءة كما امتنع ذلك فيها على قراءة العامة؟ فالجوابُ أنَّ العلة إنْ كانت رفعَ الفعل وعَدَمَ جزمِهِ كما قال به الزمخشري وابن عطية فهي مفقودةٌ في هذه القراءة لأن الماضي مبنيُّ اللفظ لا يظهر فيه لأداةِ الشرط عملٌ، وإن كانت العلةُ أنَّ النيةَ به التقديمُ فيلزمُ عودُ الضميرِ على متأخرٍ لفظاً ورتبة، فهي أيضاً مفقودةٌ فيها؛ إذ لا داعي يدعو لذلك.

و «لو» هنا على بابِها من كونِها حرفاً لِما كان سيقع لوقوع غيره، وعلى هذا ففي الكلام حَذْفان:

أحدهما: حذفُ مفعولِ «يود».

والثاني: حَذْفُ جواب «لو»، والتقدير فيهما: تود تباعدَ ما بينها وبينه لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً لَسُرَّتْ بذلك، أو لفرِحَتْ ونحوُهُ. والخلافُ في «لو» بعد فعل الوَدادة وما بمعناه أنها تكونُ مصدريةً ـ كما تقدم تحريره في البقرة ـ يَبْعُدُ مجيئُهُ هنا، لأنَّ بعدها حرفاً مصدرياً وهو أَنْ:

قال الشيخ[3]: «ولا يباشِر حرف مصدري حرفاً مصدرياً إلا قليلاً، كقوله تعالى: ﴿إنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تَنْطِقُون﴾[4] قلت: قوله «إلا قليلاً» يُشْعر بجوازه وهو لا يجوزُ البتة، فَأَمَّا ما أَوْرَدَهُ من الآية الكريمة فقد نصَّ النحاة على أن «ما» زائدةٌ. وقد تقدَّم الكلام في «أَنَّ» الواقعة بعد «لو» هذه: هل محلُّها الرفع على الابتداء والخبرُ محذوف كما ذهب إليه سيبويه[5]، أو أنها في محل رفعٍ بالفاعلية بفعلٍ مقدر أي: لو ثَبَتَ أَنَّ بينها؟ وما قالَ الناس في ذلك.

وقد زعم بعضُهم أَنَّ «لو» هنا مصدريةٌ، وهي ما في حَيِّزها في موضع المفعول لـ «تود»، أي: تود تباعُدَ ما بينها وبينه، وفيه ذلك الإشكالُ، وهو دُخول حرف مصدري على مثله، ولكنَّ المعنى على تسلُّطِ الوَدادة على «لو» وما في حيِّزها لولا المانعُ الصناعي.

---

(١) سورة المائدة، آية (٥٠).
(٢) سورة الحديد، آية (١٠).
(٣) انظر البحر المحيط ٢/ ٤٣٠.
(٤) سورة الذاريات، آية (٢٣).
(٥) انظر الكتاب ١/ ٤١٠.

والأَمَدُ: غايةُ الشيء ومنتهاه وجمعه آماد نحو: جَبَل وأَجْبال فأُبْدِلَتِ الهمزة ألفاً ولوقوعِها ساكنةً بعد همزة «أَفْعال». وقال الراغب: «الأمدُ والأَبَدُ يتقاربان. لكنَّ الأَبَدَ عبارةٌ عن مدة الزمان التي ليس لها حَدٌّ محدودٌ، ولا يتقيَّد فلا يقال: أبدَ كذا، والأمدُ مدةٌ لها حَدٌّ مجهولٌ إذا أُطْلِقَ، وينحصِرُ إذا قيل: أمَد كذا، كما يقال: زمانَ كذا، والفرق بين الأمد والزمان: أنَّ الأمدَ يُقال باعتبارِ الغاية، والزمانَ عام في المبدإِ والغاية، ولذلك قال بعضُهم: المَدَى والأمد يتقاربان».

قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾

قوله تعالى: ﴿تُحِبُّون الله﴾: قرأ العامة: «تُحِبون» بضم حرف المضارعة مِنْ أَحَبَّ، وكذلك «يُحْبِبْكم الله». وقرأ أبو رجاء العطاردي: تَحُبُّونَ، يَحْبِبكم بفتح حرف المضارعة وهما لغتان: يقال حَبَّه يَحِبُّه بضم الحاء وكسرها في المضارع، وأَحَبَّه يُحِبُّه، وقد تقدم القول في ذلك في البقرة. نقل الزمخشري أنه قرىء «يَحِبَّكم» بفتخ الباء والإدغام وهو ظاهرٌ، لأنه متى سَكَّن الْمِثْلَيْنِ جزماً أو وقفاً جاز فيه لغتان: الفكُّ والإدغام، وسيأتي تحقيق ذلك في المائدة.

وقرأ الجمهور: «فاتَّبعوني» بتخفيف النون وهي للوقاية، وقرأ الزهري بتشديدها، وخُرِّجَت على أنه أَلْحَقَ الفعلَ نونَ التوكيد وأدغمها في نونِ الوقاية، كان ينبغي له أن يَحْذِفَ واو الضمير لالتقاء الساكنين، إلا أنه شَبَّه ذلك بقوله: ﴿أتحاجونِّي﴾[1] وهو توجيهٌ ضعيف، ولكنْ هو يصلح لتخريج هذا الشذوذ.

وقد طعن الزجاج على مَنْ روى عن أبي عمرو إدغامَ الراء من «يغفر» في لام «لكم» وقال: «هو خطأٌ وغلطٌ على أبي عمرو» وقد تقدَّم تحقيق ذلك وأنه لا خطأَ ولا غلطَ، بل هذه لغةٌ للعرب نقلَها الناس، وإن كان البصريون ـ كما يقول الزجاج ـ لا يُجيزون ذلك.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾: هذا يَحْتمل وجهين:

أحدهما: أن يكونَ مضارعاً والأصلُ: «تتولَّوا» فَحَذَفَ إحدى التاءين، وقد تقدم الكلامُ على ذلك، وعلى هذا الكلامُ جارٍ على نسقٍ واحد وهو الخطاب.

والثاني: أن يكون ماضياً مسنداً لضميرِ غيب، فيجوزُ أن يكون من باب الالتفات، ويكونُ المرادُ بالغيب المخاطَبين في المعنى، وهو نظيرُ قولِهِ تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفُلْك وجَرَيْنَ بهم﴾[2].

قوله: ﴿ونوحاً﴾: «نوح» اسم أعجمي لا اشتقاق له عند محققي النحويين، وزعم بعضُهم أنه مشتق من النُّواح، وهذا كما تقدم لهم في آدم وإسحاق ويعقوب، وهو منصرفٌ وإن كان فيه علتان فرعيتان: العلمية والعجمة الشخصية لخفةِ بنائه بكونه ثلاثياً ساكنَ الوسط، وقد جَوَّزَ بعضهم منعَه قياساً على «هند» وبابِها لا سماعاً إذ لم يُسْمع إلا مصروفاً.

---

(١) سورة الأنعام، آية (٨٠).

(٢) سورة يونس، آية (٢٢).

وادَّعى الفراء أن في الكلام حذفَ مضاف تقديرُهُ: «إن الله اصطفى دين آدم». قال التبريزي: «وهذا ليسَ بشيء، لأنه لو كان الأمر على ذلك لقيل: «ونوحٍ» إذ الأصل: دين آدمَ ودين نوحٍ، وهذه سَقْطَةٌ فاحشة من التبريزي، إذ لا يلزم أنه إذا حُذف المضافُ بقي المضاف إليه مجروراً حتى يَرُدَّ على الفراء بذلك، بل المشهورُ الذي لا تَعْرِفُ الفصحاء غيرَه إعرابُ المضاف إليه بإعرابِ المضاف حين حَذْفِه، ولا يجوز بقاؤُهُ على جَرِّه إلا في قليل من الكلام بشرطٍ ذُكِرَ في النحو، وسيأتي لكَ في الأنفال، وكان ينبغي على رأي التبريزي أن يكون قولُه تعالى: ﴿واسأل القرية﴾[1] بجر «القرية» لأنَّ الكل ـ هو وغيرُه ـ يقولون: هذا على حَذْفٍ تقديرُه: «أهلَ القرية».

و«عِمران» اسم أعجمي. وقيل: عربي مشتق من العَمْر، وعلى كلا القولين فهو ممنوعُ الصرف: إمَّا للعلَميَّة والعجمة الشخصية، وإمَّا للعلَمية وزيادة الألف والنون.

قوله تعالى: ﴿**على العالمين**﴾ متعلقٌ باصطفى، فإن قيل: اصطفى يتعدَّى بمن نحو: «اصطفيتك مِنَ الناس» فالجواب أنه ضُمِّنَ معنى «فَضَّل» أي: فَضَّلهم بالاصطفاء.

قوله تعالى: ﴿**ذريةً**﴾: في نصبها وجهان:

أحدهما: أنها منصوبةٌ على البدل مِمَّا قبلها، وفي المبدلِ منه على هذا ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها بدل من «آدم» ومَنْ عُطِفَ عليه، وهذا إنما يتأتى على قولِ مَنْ يطلق «الذرية» على الآباء وعلى الأبناء، وإليه ذهب جماعة. قال الجرجاني: «الآية تُوجِبُ أن يكونَ الآباء ذريةً للأبناء والأبناء ذريةً للآباء، وجاز ذلك لأنه من «ذَرَأَ الخَلْقَ» فالأبُ ذُرِيَ منه الولد، والولد ذُرِيَ من الأب». وقال الراغب: «الذرية تقال للواحد والجمع والأصلِ والنسلِ، كقوله: ﴿وحَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهم﴾[2] أي: آباءهم، ويقال للنساء: الذَّراري، فعلى هذين الوجهين يَصِحُّ جَعْلُ «ذرية» بدلاً من آدم ومن عُطِف عليه. وقال أبو البقاء: «ولا يجوز أَنْ يكونَ بدلاً من آدم لأنه ليس بذرية» وهذا الذي قاله ظاهرٌ إنْ أراد آدمَ وحدَهُ دونَ مَنْ عُطِفَ عليه، وإن أراد آدمَ ومَنْ ذُكِرَ معه فيكونُ المانع عنده عدَمَ جوازِ إطلاق الذرية على الآباء.

الثاني من أوجه البدل: أنها بدلٌ من «نوح» ومَنْ عُطِفَ عليه، وإليه نحا أبو البقاء.

الثالث: أنها بدلٌ من الآلَيْن: أعني آلِ إبراهيم وآل عمران، وإليه نحا الزمخشري، يريد أن الآلَيْن ذريةٌ واحدة.

الوجه الثاني من وجهي نصب «ذرية»: النَّصْبُ على الحال، تقديره: اصطفاهم حالَ كونهم بعضَهم من بعض، والعاملُ فيها: اصطفى. وقد تقدَّم القول في اشتقاق هذه اللفظة ووزنِها ومدلولِها مشبعاً فأغنى عن إعادته[3].

﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾﴾

وقوله: ﴿**بعضُها من بعض**﴾ هذه الجملةُ في موضِع النصب نعتاً لذرية.

قولُه تعالى: ﴿**إذ قالت امرأة عمران**﴾: في الناصب له أوجهٌ:

---

(١) سورة يوسف، آية (٨٢).
(٢) سورة يّس، آية (٤١).
(٣) انظر ما تقدم، آية (١٢٤) من سورة البقرة.

أحدُها: أنه «اذكر» مقدراً، فيكونُ مفعولاً به لا ظرفاً أي: اذكر لهم وقتَ قول امرأة عمران كيتَ وكيتَ، وإليه ذهب أبو الحسن وأبو العباس[١].

الثاني: أن الناصبَ له معنى الاصطفاء أي بـ «اصطفى» مقدراً مدلولاً عليه باصطفى الأول، والتقدير: واصطفى آل عمران إذ قالت امرأة عمران، وعلى هذا يكون قوله: «وآل عمران» من باب عطفِ الجمل لا من باب عطف المفردات، إذ لو جُعِلَ من عَطْفِ المفردات لَزِمَ أن يكون وقتُ اصطفاء آدم وقتَ قول امرأة عمران كيتَ وكيتَ، وليس كذلك لتغايُرِ الزمانين، فلذلك اضطُررنا إلى تقديرِ عاملٍ غيرِ هذا الملفوظِ، وإلى هذا ذهب الزجاج وغيره.

الثالث: أنه منصوبٌ بـ «سميع» وبه صَرَّح ابن جرير الطبري. وإليه نحا الزمخشري ظاهراً فإنه قال: «أو سميع عليم لقول امرأة عمران ونيتها، و «إذ» منصوبٌ به».

قال الشيخ[٢]: «ولا يَصِحُّ ذلك لأن قوله «عليم»: إمَّا أن يكونَ خبراً بعد خبر أو وصفاً لقوله: «سميع»، فإن كان خبراً فلا يجوزُ الفصلُ بين العامل والمعمول لأنه أجنبي عنهما، وإن كان وصفاً فلا يجوزُ أن يعمل «سميع» في الظرف لأنه قد وُصف، واسمُ الفاعلِ وما جَرى مجراه إذا وُصف قبل أَخْذِ معمولِهِ لا يجوزُ له إذ ذاك أن يعملَ، على خلافٍ لبعضِ الكوفيين في ذلك، ولأنَّ اتصافَه تعالى بسميع عليم لا يتقيَّد بذلك الوقت» قلت: وهذا العُذْرُ غيرُ مانع لأنه يُتَّسع في الظرفِ وعديله ما لا يُتَّسع في غيره، ولذلك يُقَدَّم على ما في حيز «أل» الموصولة وما في حيز «أَنْ» المصدرية.

الرابع: أن تكونَ «إذ» زائدةً وهو قول أبي عبيدة، والتقدير: قالت امرأة، وهذا عند النحويين غلطٌ، وكان أبو عبيدة يُضَعَّف في النحو.

**قوله: ﴿مُحَرَّراً﴾ في نصبه أوجه:**

أحدُها: أنه حالٌ من الموصولِ وهو «ما في بطني»، فالعاملُ فيها «نَذَرْتُ».

الثاني: أنه حال من الضمير المرفوع بالجار لوقوعِهِ صلةً لـ «ما»، وهو قريبٌ من الأول، فالعامل في هذه الحال الاستقرارُ الذي تضمَّنه الجارُّ والمجرور.

الثالث: أن ينتصِبَ على المصدر؛ لأن المصدرَ يأتي على زِنَةِ اسم المفعولِ من الفعلِ الزائدِ على ثلاثةِ أحرفٍ، وعلى هذ فيجوز أن يكونَ في الكلام حَذْفُ مضاف تقديره نذرتُ لك ما في بطني نَذْرَ تحرير، ويجوز أن يكون ممَّا انتصب على المعنى؛ لأن المعنى «نَذَرْتُ لك» حَرَّرْتِ ما في بطني تحريراً. ومن مجيء المصدر بزنة المفعول مما زاد على الثلاثي قولُه تعالى: ﴿ومَزَّقْنَاهُم كلَّ ممزَّق﴾[٣]، وقوله: ﴿وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فما له من مُكْرِم﴾[٤] في قراءة من فتح الراء، أي: كلَّ تمزيق، وفما له من إكرام، ومثله قول الشاعر:

١٢٤٦ - أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ الْقَوَافِي فَلَاعِيّاً بِهِنَّ ولا اجْتِلَابَا[٥]

أي: تسريحي القوافي.

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٣٧.
(٢) غير مخرج في الأصل.
(٣) سورة سبأ، آية (١٩).
(٤) سورة الحج، آية (١٨).
(٥) البيت لجرير انظر ديوانه (٦٢)، الكتاب ١/١١٩، الخصائص ١/٣٦٧، ابن الشجري ١/٤٢.

الرابع : أن يكونَ نعتَ مفعولٍ محذوفٍ تقديره : غلاماً محرراً، قاله مكي بن أبي طالب. وجَعَلَ ابنُ عطية في هذا القولِ نظراً. قلت: وجهُ النظر فيه أن «نَذَر» قد أخذ مفعوله وهو قوله : «ما في بطني» فلم يتعدَّ إلى مفعولٍ آخر؟ وهو نظرٌ صحيح. وعلى القولِ بأنها حالٌ يجوز أن تكونَ حالاً مقارنةً إن أريد بالتحرير معنى العِتْقِ، ومقدَّرةً إنْ أُريد به معنى خدمة الكنيسة كما جاء في التفسير.

وقف أبو عمرو والكسائي على «امرأة» بالهاء دون التاء، وقد كتبوا وقياسُها الهاء هنا وفي يوسف: ﴿وامرأةُ العزيز﴾[١] في موضعين، و ﴿امرأة نوح﴾[٢] و ﴿امرأة لوط﴾[٣] و ﴿امرأة فرعون﴾[٤]، وأهلُ المدينة يقفون بالتاء اتِّباعاً لرسم المصحف، وهي لغةٌ للعرب يقولون في حمزة: حَمْزَتْ، وأنشدوا:

١٢٤٧ - اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِما وَبَعْدِما وبَعْدِمَتْ[٥]

وقوله: ﴿ما في بطني﴾ أتى بـ «ما» التي لغير العاقلِ لأن ما في بطنِها مُبْهَمٌ أمرُهُ، والمبهمُ أمرهُ يجوز أن يُعَبَّر عنه بـ «ما»، ومثاله إذا رأيت شيخاً من بعيد لا تدري أإنسانٌ هو أم غيرُه: ما هذا؟ ولو عرفت أنه إنسان وجَهِلْتَ كونَهُ ذكَراً أم أنثى قلت: ما هو؟ أيضاً، والآيةُ من هذا القبيل هذا عند مَنْ يرى أن «ما» مخصوصةٌ بغير العاقل، وأمَّا مَنْ يرى وقوعَها على العقلاء فلا يتأوَّل شيئاً. وقيل: إنه لما كان ما في البطن لا تمييزَ له ولا عقلَ عَبَّر بـ «ما» التي لغير العقلاء.

فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾

قوله تعالى: ﴿فلما وَضَعَتْهَا﴾: الضمير في «وضعَتْها» يعود على «ما» من حيث المعنى، لأن الذي في بطنها أنثى في علم الله تعالى، فعاد الضميرُ على معناها، دونَ لفظها. وقيل: إنما أنَّثه حَمْلاً على معنى النَّسَمَةِ أو الحَبْلة أو النفسِ، قاله الزمخشري وقال ابن عطية: «حَمْلاً على الموجودة «ورفعاً لِلَفْظِ «ما» في قوله: «ما في بطني» محرّراً».

قوله: ﴿أنثى﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنها منصوبةٌ على الحال وهي حال مؤكدة لأن التأنيثَ مفهومٌ من تأنيث الضمير، فجاءت «أنثى» مؤكدة، قال الزمخشري «فإنْ قلت: كيف جاز انتصاب «أنثى» حالاً من الضمير في «وضَعَتْها» وهو كقولك: «وضَعَتِ الأنثى أنثى»؟ قلت: الأصل وضَعَتْه أنثى، وإنما أُنِّث لتأنيث الحال، لأن الحال وذا الحال لشيء واحد كما أَنَّث الاسمَ في «مَنْ كانت أمَّك» لتأنيث الخبر. ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿فإن كانتا اثنتين﴾[٦]، وأمَّا على تأويل النَّسَمَة والحَبْلة فهو ظاهرٌ، كأنه قيل: إني وضَعْتُ الحَبْلَةَ والنَّسَمة أنثى» يعني أنَّ الحال على الجوابِ الثاني تكون مبنيَّةً لا مؤكدةً، وذلك لأن النسمة والحبلة تصدُق على الذَّكر وعلى الأنثى، فلمَّا حَصَل فيها الاشتراكُ جاءت الحالُ مبينة لها.

---

(١) سورة يوسف، آية (٣٠).
(٢) سورة التحريم، آية (١٠).
(٣) سورة التحريم، آية (١٠).
(٤) سورة القصص، آية (٩).
(٥) البيت لأبي النجم انظر الخصائص ١/٣٠٤، سر الصناعة ١/١٧٧، مجالس ثعلب (٢٧٠)، رصف المباني ١٦٢، اللسان مادة (للكميت).
(٦) سورة النساء، آية (١٧٦).

إلاَّ أنَّ الشيخ[١] ناقشه في الجواب الأول فقال: «وآل قَولُه ـ يعني الزمخشري ـ إلى أنها حال مؤكِّدة، ولا يُخرِجُه تأنيثُه لتأنيث الحال عن أن تكون حالاً مؤكِّدة. وأمَّا تشبيهُه ذلك بقوله: «مَنْ كانت أمَّك» حيث عادَ الضميرُ على معنى «مَنْ» فليس ذلك نظيرَ «وضَعَتْها أنثى» لأن ذلك حُمِل على معنىٰ «مَنْ» إذ المعنى: أيةُ امرأة كانَتْ أمَّك، أي: كانت هي أي أمَّك، فالتأنيثُ ليس لتأنيث الخبر، وإنما هو من باب الحَمل على معنى مَنْ، ولو فرضنا أنه من تأنيث الاسم لتأنيث الخبر لم يكن نظيرَ «وضَعَتْها أنثى» لأنَّ الخبرَ تخصَّص بالإضافة إلى الضميرِ، فاستُفيد من الخبرِ ما لا يُسْتَفاد من الاسم، بخلافِ «أنثى» فإنه لمجردِ التوكيدِ. وأمَّا تنظيرُه بقولِه: «فإنْ كانتا اثنتين» فيعني أنه ثَنَّى الاسم لتثنيةِ الخبرِ، والكلامُ عليه يأتي في مكانه، فإنه من المُشْكلات، فالأحسن أن يُجْعَلَ الضميرُ في «وضعَتْها أنثى» عائداً على النَّسَمَة أو النفس، فتكون الحالُ مبنيةً لا مؤكدةً».

قلت: قوله «ليس نظيرَه، لأنَّ «مَنْ كانت أمَّك» حُمِل فيه على معنى «مَنْ»، وهذا أُنِّث لتأنيث الخبر» ليس كما قال، بل هو نظيرُه، وذلك أنه في الآية الكريمةِ حُمِل على معنى «ما» كما حُمِل هناك على معنى «مَنْ»، وقول الزمخشري: «لتأنيث الخبرِ» أي: المراد بـ «مَنْ» التأنيثُ بدليل تأنيثِ الخبرِ، فتأنيثُ الخبرِ بيَّن لنا أن المراد بـ «مَنْ» المؤنثُ، كذلك تأنيثُ الحال ـ وهي أنثى ـ بَيَّن لنا أن المراد بـ «ما» في قوله: «ما في بطني» أنه شيء مؤنث، وهذا واضح لا يَحتاج إلى فكر. وأما قوله: «فقد استُفيد من الخبر ما لا يُسْتفاد من الاسم بخلاف «وضَعَتْها أنثى» فإنه لمجردِ التوكيد» فليس بظاهرٍ أيضاً؛ وذلك لأنَّ الزمخشري إنما أراد بكونه نظيرَه من حيث إنَّ التأنيث في كلٍّ من المثالَيْنِ مفهومٌ قبلَ مجيءِ الحال في الآية، وقبلَ مجيءِ الخبرِ في النظير المذكور. أمَّا كونهُ يفارقه في شيء آخرَ لعارضٍ فلا يَضُرُّ ذلك في التنظير، ولا يُخْرِجُه عن كونه يُشْبِهُه من هذه الجهة.

وقد تحصَّل لك في هذه الحال وجهان:

أحدُهما: أنها مؤكدةٌ إنْ قلنا إنَّ الضمير في «وضعَتْها» عائدٌ على معنى «ما».

والثاني: أنها مبيِّنة إنْ قلنا: إنَّ الضميرَ عائدٌ على معنى الحَبْلة أو النَّسَمة أو النفس، لصِدْقِ كلٍّ من هذه الألفاظِ الثلاثةِ على الذكرِ والأنثى.

الوجه الثاني من وجهي «أنثى»: أنها بدلٌ من «ها» في «وضَعَتْها» بدلُ كلٍ من كلٍ، قاله أبو البقاء، ويكونُ في هذا البدلِ بيانُ ما المرادُ بهذا الضمير، وهذا من المواضع التي يُفَسَّر فيها الضميرُ بما بعدَه لفظاً ورتبةً. فإن كان الضمير مرفوعاً نحو: ﴿وأَسَرُّوا النجوى الذين ظلموا﴾[٢] على أحدِ الأوجه، فالكلُّ يجيزون فيه البدلَ. وإنْ كان غيرَ مرفوعٍ نحو: «ضربْتُه زيداً»، ومَرَرْتُ به زيدٍ، فاختُلِف فيه، والصحيح جوازُه كقول الشاعر:

١٢٤٨ - عَلَى حَالةٍ لَوْ أنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ[٣]

بجرِّ «حاتم» الأخيرِ، بدلاً من الهاء في «وجودِه».

قوله: ﴿بما وَضَعَتْ﴾ قرأ ابن عامر وأبو بكر: «وَضَعْتُ» بتاء المتكلم، وهو من كلام أم مريم عليها السلام خاطَبَتْ

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٣٨.

(٢) سورة الأنبياء، آية (١٣).

(٣) تقدم.

بذلك نفسها تَسَلِّياً لها، واعتذاراً لله تعالى حيث أتَتْ بمولود لا يَصْلُح لِما نَذَرَتْه من سِدانة بيتِ المقدس. قال الزمخشري ـ وقد ذكر هذه القراءة: «تعني وَلعلَّ لله تعالى فيه سراً وحكمة، ولعلَّ هذه الأنثى خيرٌ من الذكر تسليةً لنفسها». وفي قولها «والله أعلمُ بما وَضَعَتْ» التفاتٌ من الخطاب إلى الغَيْبة، إذ لو جَرَتْ على مقتضى قولها: «ربِّ» لقالت: «وأنت أعلم».

وقرأ الباقون: ﴿وضَعَتْ﴾ بتاءِ التأنيث الساكنة على إسناد الفعل لضميرِ مريم عليها السلام، وهو من كلامِ الباري تبارك وتعالى، وفيه تنبيهٌ على عِظَمِ قَدْر هذا المولودِ، وأنَّ له شَأْناً لم تعرفيه، ولم تَعْرِفي إلا كونه أنثى لا غير، دونَ ما يَؤُول إليه من أمورٍ عظامٍ وآياتٍ واضحةٍ، قال الزمخشري: «ولتكلُّمِها بذلك على وجه التَحزُّنِ والتحسُّر قال الله تعالى ﴿والله أعلم بما وضَعَتْ﴾ تعظيماً لموضوعِها وتجهيلاً لها بقدْر ما وَهَبَ لها منه، ومعناه: والله أعلم بالشيء الذي وضعَتْ وما عَلِق به من عظائم الأمور، وأنْ يجعلَه وولدَه آيةً للعالمين، وهي جاهلةٌ بذلك لا تعلم منه شيئاً فلذلك تَحَسَّرت». وقد رجَّح بعضُهم القراءةَ الثانية على الأولى بقوله: «والله أعلم» قال: «لو كانَ من كلامِ أم مريم لكانَ التركيبُ: «وأنت أعلمُ» وقد تقدَّم جوابُ هذا وأنه التفات. وقرأ ابنُ عباس: «وضَعْتِ» بكسر التاء على أنها تاء المخاطبة، خاطبها الله تعالى بذلك بمعنى: أنك لا تعلمين قَدْر هذه المولودة، ولا قدر ما علمه الله فيها من عظائم الأمور.

قوله: ﴿وليس الذكر كالأنثى﴾ هذه الجملةُ تحتمل أن تكون معترضة، وأن يكونَ لها محلٌّ، وذلك بحسَبِ القراءات المذكورة في وضعت، كما سيمرُّ بك تفصيله. والألفُ واللام في «الذَّكَر» يُحْتَمل أن تكون للعهد، والمعنى: ليس الذكرُ الذي طلبَتْ كالأنثى التي وُهِبَتْ لها. قال الزمخشري: فإنْ قلت: فما معنى قولِها: «وليس الذكر كالأنثى»؟ قلت هو بيانٌ لـ «ما» في قوله: ﴿والله أعلمُ بما وَضَعَتْ﴾ من التعظيم للموضوعِ، والرفع منه، ومعناه: وليس الذكر الذي طَلَبَتْ كالأنثى التي وُهِبت لها، والألفُ واللام فيهما للعهد وأن تكون للجنس على أن مرادها أنَّ الذكر ليس كالأنثى في الفَضْلِ والمزيَّة؛ إذ هو صالح لخدمةِ المُتَعبِّدات وللتحرير ولمخالطةِ الأجانب بخلاف الأنثى، وكان سياقُ الكلام على هذا يَقْتضي أن يَدْخل النفي على ما استقر وحَصَلَ عندها وانتفَتْ عنه صفاتُ الكمالِ للغرضِ المقصودِ منه، فكان التركيب: وليس الأنثى كالذكر، وإنما عَدَل عن ذلك لأنها بَدَأَتْ بالأهمِّ بما كانت تريده. وهو المتلَجْلجُ في صدرِها والحائكُ في نفسها فلم يَجْرِ لسانُها في ابتداء النطق إلا به فصار التقديرُ: وليس جنسُ الذكر مثلَ جنس الأنثى لِما بينهما من التفاوتِ فيما ذكر. ولولا هذه المعاني التي استنبَطَها العلماءُ وفهموها عن الله تعالى لم يكنْ لمجردِ الإخبارِ بالجملةِ الليسية معنىً؛ إذ كلُّ أحدٍ يعلم أنَّ الذكرَ ليس كالأنثى.

وقوله: ﴿وإنِّي سَمَّيْتُها مريمَ﴾ هذه الجملةُ معطوفةٌ على قولِه: «إني وضَعْتُها» على قراءةِ مَنْ ضَمَّ التاء في قوله «وضَعْتُ» فتكونُ هي وما قبلها في محلِّ نصب بالقول، والتقدير: قالت إني وضعتُها، وقالت: والله أعلم بما وضعتُ، وقالَتْ: وليس الذكر كالأنثى، وقالَت: إني سميتها مريم. وأما على قراءة مَنْ سكن التاء أو كسرها فيكون «إني سَمَّيْتُها» أيضاً معطوفاً على «إني وضعتُها»، ويكون قد فَصَل بين المتعاطفين بجملتي اعتراض كقوله تعالى: ﴿وإنه لقَسَمٌ لو تعلمون عظيمٌ﴾ قاله الزمخشري.

قال الشيخ[١]: «ولا يتعيَّن ما ذَكَر من كونهما جملتين معترضين، لأنه يحتمل أن يكون «وليسَ الذكرُ كالأنثى» في هذه القراءةِ مِنْ كلامِها، ويكون المعترضُ جملةً واحدة كما كان من كلامها في قراءة من قرأ: «وضعْتُ» بضم التاء بل ينبغي أن يكونَ هذا المعيَّن لثبوتِ كونه من كلامها في هذه القراءةِ، ولأن في اعتراض جملتين خلافاً، مذهبُ أبي علي أنه لا تَعْتَرِضُ جملتان، وأيضاً تشبيهُه هاتين الجملتين اللتين اعترَض بهما على زَعْمِه بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله: ﴿وإنه لقسمٌ لو تعلمون عظيم﴾ ليس تشبيهاً مطابقاً للآية لأنه لم تَعْتَرِضْ جملتان بين طالب ومطلوب، بل اعتُرِض بين القسمِ الذي هو: ﴿فلا أُقْسِمُ بمواقع النجوم﴾ وبين جوابه الذي هو: ﴿إنه لقرآن كريم﴾ بجملةٍ واحدة، وهي قولُه: ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾ لكنه جاء في جملة الاعتراضِ بين بعضِ أجزائِه وبعضٍ اعتراضٌ بجملة وهو قوله: ﴿لو تعلمون﴾ اعترضَ به بين المنعوتِ الذي هو «لقسمٌ» وبين نعتِهِ الذي هو «عظيم»، فهذا اعتراضٌ في اعتراضٍ، فليس فصلاً بجملتي اعتراض كقوله: «والله أعلم بما وضعت، وليس الذكر كالأنثى» قلت: والمُشَاحَّةُ بمثل هذه الأشياء ليست طائلةً، وقولُه «ليس فصلاً بجملتي اعتراض» ممنوعٌ، بل هو فصلٌ بجملتي اعتراض، وكونُه جاء اعتراضٌ في اعتراض لا يَضُرُّ ذلك ولا يَقْدَحُ في قوله: «فَصَل بجملتين».

و «سَمَّى» يتعدَّى لاثنين، أحدُهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر، ويجوزُ حَذْفُه، تقول: سمَّيت ابني زيداً والأصل: بزيد، قال الشاعر يجمع بين الأصل والفرع:

١٢٤٩ - وسُمِّيتَ كَعْباً بشَرِّ العِظَامِ ... وكانَ أَبُوكَ يُسَمَّى الجُعَلْ[٢]

أي: يُسَمَّى بالجُعَلْ. وقد تقدَّم الكلامُ في «مريم» واشتقاقِها ومعناها وكونِها من الشاذ عن نظائره.

قوله: ﴿وإني أُعيذُها﴾ عطفٌ على ﴿إني سَمَّيْتُها﴾، وأتى هنا بخبرِ «إنَّ» فعلاً مضارعاً دلالةً على طلبِها استمرارَ الاستعاذة دونَ انقطاعِها، بخلافِ قوله: «وضَعْتُها وسَمَّيْتُها» حيث أتى بالخبرين ماضِيَيْن لانقطاعِهما، وقَدَّم المعاذَ به على المعطوف اهتماماً به.

وفَتَح نافع ياءَ المتكلم قبل هذه الهمزةِ المضمومةِ، وكذلك كلُّ ياء وقعَ بعدَها همزةٌ مضمومةٌ إلا موضعين، فإنَّ الكلَّ اتفقوا على سكونها فيهما: ﴿بَعَهْدي أوفِ﴾[٣] ﴿آتوني أُفْرِغْ﴾[٤]، والباقي عشرة مواضع، هذا الذي في هذه السورة أحدها.

فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾

قوله تعالى: ﴿فتقبَّلها﴾: الجمهور على «تَقَبَّلها» فعلاً ماضياً على تَفَعَّل بتشديد العين، و «ربُّها» فاعل به. وتفعَّل يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكونَ بمعنى المجرد أي: فَقَبِلها، بمعنى رَضِيها مكانَ الذَّكَر المنذور، ولم يَقْبَل أنثى منذورةً مثلَ مريم، كذا جاء في التفسير، وتَفَعَّل يأتي بمعنى فَعِل مجرداً نحو: تَعَجَّب وعَجِب من كذا، وتبرَّأ وبَرِىء منه.

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/ ٤٤٠.

(٢) البيت للأخطل انظر ديوانه (للكميت)، الخزانة ١/ ٤١٥، المؤتلف والمختلف (٨٤).

(٣) سورة البقرة، آية (٤٠).

(٤) سورة الكهف، آية (٩٦).

والثاني : أن تفعَّل بمعنى استفعل، أي : فاستقبلها ربُّها يقال : استقبلْتُ الشيء أي : أخذْتُه أولَ مرة، والمعنى : أنَّ الله تولاها في أول أمرها وحين ولادتِها ومنه قوله ـ وهو القطامي ـ :

١٢٥٠ ـ وَخَيْرُ الأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَه اتباعا[١]

ومنه المَثَلُ : «خُذِ الأمر بقَوابله». وتفعَّل بمعنى استفعل كثير نحو: تَعَظَّم واستعظم، وتكبَّر واستكبر، وتَقَصَّيْت الشيء، واستقصَيْتُه وتَعَجَّلْته واستَعْجَلْتُه.

والباءُ في قوله : ﴿بقَبولٍ﴾ فيها وجهان، أحدُهما : أنها زائدة أي : قَبولاً، وعلى هذا فينتصب، «قبولاً» على المصدر الذي جاء على حذف الزوائد؛ إذ لو جاء على تقبُّل لقيل : تَقَبُّلا نحو: تكبَّر تكبُّرا. وقَبول من المصادر التي جَاءَتْ على فَعُول بفتح الفاء، وقد تقدَّم ذكرُها أول البقرة، يقال : قَبِلْتُ الشيء قَبولاً. وأجاز الفراء والزجاج ضمَّ القاف من «قبول»، وهو القياسُ كالدُّخول والخُروج، وحكاها ابن الأعرابي عن العرب : قبلته قَبولاً وقُبولاً بفتح القاف وضمِّها سماعاً عن العرب، و«على وجهه قبول» لا غيرُ، يعني لم يُقَلْ هنا إلا بالضم[٢]، وأنشدوا :

١٢٥١ ـ ..... والوجه عليه القُبول[٣]

بضم القاف كذا حكاهُ بعضُهم.

وقال الزجاج : «إن» قبولاً هذا ليس منصوباً بهذا الفعل حتى يكون مصدراً على غير الصدر، بل هو منصوبٌ بفعل موافقٍ له أي : مجردٍ قال : «والتقدير : فتقبَّلَها بتقبُّل حسن وقَبِلها قَبولاً حسناً أي : رضيها وفيه بُعْدٌ.

والوجه الثاني : أنّ الباءَ ليست زائدةً، بل هي على حالها، ويكون المرادُ بالقَبول هنا اسماً لِما يُقْبل به الشيءُ نحو: «اللَّدود»[٤] لِما يُلَدُّ به، والسَّعوطِ : لما يُسْعَطُ به، والمعنى بذلك اختصاصهُ لها بإقامتها مقامَ الذكَرِ في النَّذْر.

وقوله : ﴿وأَنْبَتَها نباتاً﴾ نبات أيضاً مصدرٌ على غير الصدر؛ إذ القياسُ : إنبات. وقيل : بل هو منصوبٌ بمضمرٍ موافقٍ له أيضاً تقديرُه : فنبتَتْ نباتاً حسناً.

وقوله : ﴿وكَفَّلها﴾ قرأ الكوفيون : «وكَفَّلَها» بتشديد العين، «زكريا» بالقصر، إلا أبا بكر فإنه قرأه بالمدِّ كالباقين، ولكنه يَنْصِبُه، والباقون يرفعونه كما سيأتي.

وقرأ مجاهد : «فتقبَّلْها» بسكون اللام، «ربَّها» منصوباً، و«أنبتها» بكسر الباء وسكون التاء، و«كَفِّلْها» بكسر الفاء وسكون اللام، وقرأ أُبَيٌّ : «وأَكْفَلَها» كـ «أَكْرَمَها» فعلاً ماضياً. وقرأ عبد الله[٥] المزني «وكَفِلَها» بكسر الفاء والتخفيف.

فأمَّا قراءةُ الكوفيين فإنهم عَدَّوا الفعلَ بالتضعيف إلى مفعولين، ثانيهما «زكريا» فَمَنْ قَصَره كالأخوين وحفص كان عنده مقدَّر النصبِ، ومن مدَّه كأبي بكر عن عاصم أظهر فيه الفتحة، وهكذا قَرَأْتُه.

---

(١) تقدم.
(٢) وقد ضبطها ابن منظور بالفتح. انظر اللسان : قبل.
(٣) جزء بيت.
(٤) اللدود : ما يُصَبُّ بالمُسْعُط من السقي والدواء من أحد شقي الفم. اللسان : الدد (٤٠١٩).
(٥) عبد الله بن مغفل بن عفيف بن أسحم المزني أبو زياد بايع تحت الشجرة ونزل البصرة مات سنة سبع وخمسين. انظر الخلاصة ٢/١٠٣.

وأمَّا قراءة بقية السبعةِ فَكَفَلَ مخففٌ عندهم متعدٍّ لواحد وهو ضمير مريم، وفاعله «زكريا»، ولا مخالفةَ بين القراءتين؛ لأنَّ الله لَمَّا كَفَّلها إياه كَفَلَها، وهي في قراءتهم ممدودٌ مرفوعٌ بالفاعلية.

وأمَّا قراءةُ «أَكْفَلَها» فإنه عَدَّاه بالهمزة كما عَدَّاه غيرهُ بالتضعيف نحو: خَرَّجْته وأَخْرجته، وكَرَّمته وأَكْرمته، وهذه كقراءة الكوفيين في المعنى والإعراب، فإنَّ الفاعل هو الله تعالى، والمفعولُ الأول هو ضمير مريم والثاني هو «زكريا».

وأمَّا قراءة: «وكَفِلها» بكسر الفاء فإنها لغةٌ في كَفَلَ، يقال: كَفَلَ يَكْفُل، كَقَتَل يقتُل، وهي الفاشية، وكَفِلَ يَكْفَلُ كَعَلِمَ يَعْلَم، وعليها هذه القراءة، وإعرابُها كإعرابِ قراءةِ الجماعة في كون «زكريا» فاعلاً.

وأمَّا قراءةُ مجاهد فإنها كلَّها على لفظِ الدعاءِ مِنْ أُمِّ مريم لله تعالى بأَنْ يفعلَ لها ما سألته. و «ربَّها» منصوب على النداء أي: فتقبَّلْها يا ربَّها وأَنْبِتْها وكَفِّلْها يا ربَّها. و «زكريا» في هذه القراءةِ مفعولٌ ثان أيضاً كقراءة الكوفيين.

وقرأ حفص والأخوان: «زكريا» بالقَصْرِ حيث وَرَدَ في القرآن، وباقي السبعة بالمدِّ، والمدُّ والقصرُ في هذا الاسم لغتان فاشيتان عن أهلِ الحجاز. وهو اسمٌ أعجمي فكانَ مِنْ حَقِّه أنْ يقولوا فيه: مُنِعَ من الصرفِ للعلَمِيَّة والعُجْمة كنظائره، وإنما قالوا: مُنع من الصرف لوجود ألف التأنيث فيه. إمَّا الممدودةِ كحَمْراء أو المقصورةِ كَحُبْلى، وكأن الذي اضطرهم إلى ذلك أنهم رأَوْهُ ممنوعاً معرفةً ونكرةً، قالوا: فلو كان منعُه للعلمية والعجمة لانصرفَ نكرةً لزوالِ أحدِ سَبَبَيْ المنع، لكن العرب مَنَعَتْهُ نكرةً، فَعَلِمْنَا أنَّ المانعَ غيرُ ذلك، وليس معنا هنا ما يصلُح مانعاً من صرفه إلا ألفُ التأنيث، يَعْنُون التشبيهَ بألف التأنيث، وإلَّا فهذا اسم أعجمي لا يُعْرف له اشتقاقٌ حتى يُدَّعى فيه أن الألفَ فيه للتأنيث. على أن أبا حاتم قد ذهب إلى صرفه نكرةً، وكأنه لَحَظَ فيه ما قَدَّمْتُه من العجمة والعلمية لكنهم غَلَّطوه وخَطَّؤوه في ذلك.

وقال الفارسي فأَشْبع فيه القول: «لا يخلو من أن تكونَ الهمزة فيه: للتأنيث أو للإلحاق أو منقلبةً، ولا يجوز أن تكونَ منقلبةً؛ لأنَّ الانقلاب لا يخلو من أن يكونَ من حرفٍ أصلي أو من حرفِ الإلحاق، ولا يجوزُ أَنْ يكون من حرف أصلي لأنَّ الياء والواو لا يكونان أصلاً فيما كان على أربعة أحرف، ولا أَنْ يكونَ من حرف الإلحاق لأنه ليس في الأصولِ شيءٌ يكونُ هذا ملحقاً به وإذا ثبت ذلك ثَبَتَ أنها للتأنيث، وكذلك القولُ في الألف المقصورة». وهذا الذي قاله أبو علي صحيحٌ لو كان فيما يُعْرَفُ له اشتقاقٌ ويدْخله تصريفٌ، ولكنهم يُجْرون الأسماء الأعجمية مُجْرى العربية بمعنى أن هذا لو وَرَدَ في لسانِ العرب كيف يكون حكمُهُ؟

وفيه بعد ذلك لغتان أُخْرَيان، إحداهما:

زَكَرِيٌّ بياء مشددة في آخره فقط دونَ ألف، وهو في هذه اللغة منصرف. ووجَّهَ أبو علي ذلك فقال: «القولُ فيه أنه حُذِفَ منه الياءان اللتانِ كانتا فيه ممدوداً ومقصوراً وما بعدهما وأُلْحَقَ ياءي النسب» قال: «يَدُلُّ على ذلك صَرْفُ الاسم، ولو كانت الياءان هما اللتان كانتا فيه لوجب أن لا ينصرفَ للعجمة والتعريف»، وهذه اللغةُ التي ذكرتُها لغةُ أهلِ نجد ومَنْ والاهم.

والثانية: «زَكْرٍ» بزنة عَمْرٍو، حكاها الأخفش».

والكَفَالَةُ: الضمان في الأصلِ، ثم يستعار للضم والأخذ، يقال منه: كَفَل يكفُل، وكَفِلَ يكفَل - كعَلِمَ يعلَم - كَفالة وكَفْلاً فهو كافِلٌ وكفيل.

قوله: ﴿**المحرابَ**﴾ فيه وجهان مشهوران:

أحدهما وهو مذهب سيبويه[١] أنه منصوبٌ على الظرف، وشذَّ عن سائرِ إخوانه بعد «دخل» خاصة، يعني أن كلَّ ظرفِ مكان مختص لا يصل إليه الفعلُ إلا بواسطة «في» نحو: «صَلَّيْت في المحراب» ولا تقول: المحرابَ، ونمت في السوق، ولا تقول: السوقَ، إلا مع «دخل» خاصة، نحو: دَخَلْتُ السوقَ والبيت، وإلا ألفاظاً أُخَرَ ذكرْتُها في كتب النحو.

والثاني: مذهب الأخفش، وهو نصبُ ما بعد «دخل» على المفعول به لا على الظرف، فقولك: «دخلت البيت» كقولك: «هَدَمْتُ البيت» في نصبكلٍّ منهما على المفعول به. وهو قولٌ مرجوحٌ بدليل أنَّ «دخل» لو سُلِّط على غير الظرف المختص وجب وصولُه بوساطةِ «في» تقول: «دخلْتُ في الأمر» ولا تقول: دخلت الأمر، فدلَّ ذلك على عدم تعدِّيه للمفعول به بنفسه.

والمحراب: قال أبو عبيدة: «هو أشرف المجالس ومقدَّمُها، وهو كذلك من المسجدِ». وقال أبو عمرو بن العلاء: «هو القَصْرُ لعلوِّه وشَرَفِه». وقال الأصمعي: «هو الغرفةُ»، وأنشد لامرىء القيس:

١٢٥٢ ـ وَمَـاذا عَـلَيْـهِ أَنْ ذَكَـرْتُ أَوَانِـسـاً كَغِـزْلَانِ رَمْـلٍ في مَحَـارِيبِ أَقْيَـالِ[٢]

قالوا: معناه في غُرَفِ أقيال. وأنشد غيرُه لعمر بن أبي ربيعة:

١٢٥٣ ـ رَبَّـةُ مِـحْـرَابٍ إِذَا جِئْـتُـهَـا لَـمْ أَدْنُ حَـتَّـى أَرْتَـقِـي سُـلَّمَـا[٣]

وقيل: هو المحرابُ من المسجدِ المعهودِ وهو الأليقُ بالآية. وأمَّا ما ذكرْتُه عمَّن تقدَّم فإنما يَعْنُون به المحرابَ مِنْ حيث هو، وأمَّا في هذه الآية فلا يَظْهَرُ بينهم خلافٌ «في» أنه المحرابُ المتعارَفُ، قيل: واشتقاقه من الحَرْب لتحارُبِ الناس عليه.

وأمال ابن ذكوان عن ابن عامر «المحراب» في هذه السورة موضعين[٤] بلا خلافٍ، لكونه قَوِيَ فيه سببُ الإمالة، وذلك أن الألف تقدَّمها كسرةٌ وتأخَّرت عنها كسرةٌ أخرى فقَوِيَ داعي الإمالة، وهذا بخلاف «المحراب» غير المجرور فإنه نُقِلَ عن ابن ذكوان فيه الوجهان: الإمالةُ وعدمُها نحو قوله: ﴿إذ تَسَوَّروا المحراب﴾[٥] فوجهُ الإمالة تقدُّمُ الكسرة، ووجهُ التفخيمِ أنه الأصلُ، وقد تقدَّم لك الفرقُ بين كونِهِ مجروراً فلم يُخْبَرْ عنه فيه خلاف وبين كونِهِ غيرَ مجرورٍ فجرى فيه الخلافُ، وكذلك جرى عنه الخلاف أيضاً في «عمران» لِما ذكرْتُ لك من تقدُّم الكسر.

قوله: ﴿**وجد عندها رزقاً**﴾ هذه «وَجَدَ» بمعنى أصاب ولقي وصادف فتعدَّى لواحدٍ وهو «رزقاً»، و «عندَها» الظاهرُ أنه ظرفٌ للوِجْدَان. وأجاز أبو البقاء أن يكونَ حالاً من «رزقاً» لأنه يصلُح أن يكونَ صفةً له في الأصل، وعلى هذا فيتعلَّقُ

---

(١) انظر الكتاب ١/١٥.
(٢) انظر ديوانه (٣٤)، اللسان (حرب).
(٣) البيت لوضاح اليمن لا كما قال المصنف انظر معاني القرآن للزجاج ١/٤٠٦، الجمهرة ١/٢١٩، تفسير القرطبي اللسان (حرب).
(٤) الموضع الثاني عند قوله تعالى (٣٩) ﴿يصلي في المحراب﴾.
(٥) سورة صٓ، آية (٢١).

بمحذوف، و «وَجد» وهو الناصبُ لكلما، لأنها ظرفيةٌ، وقد تقدَّم تحقيقُه وأبو البقاء سَمَّاه جوابها؛ لأنها عنده تشبه الشرطَ كما سيأتي.

قوله: ﴿قال: يامريم﴾ فيه وجهان، أحدُهما: أنه مستأنف، قال أبو البقاء: «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً من «وَجَدَ» لأنه ليس بمعناه». والثاني: أنه معطوفٌ بالفاء، فَحُذِفَ العاطِفُ، قال أبو البقاء: «كما حُذِفَتْ في جواب الشرط كقوله: ﴿وإنْ أَطَعْتُموهم إنَّكم لمشركون﴾[1]، وكذلك قولُ الشاعر:

١٢٥٤ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرهَا ..... [2]

وهذا الموضِعُ يشبهُ جواب الشرط؛ لأنَّ «كلما» تُشْبه الشرط في اقتضائِها الجواب» انتهى. قلت: وهذا الذي قاله فيه نظرٌ من حيث إنه تخيَّل أنَّ قوله تعالى «وإنْ أطعتموهم» أنَّ جوابَ الشرط هو نفس «إنكم لمشركون» حُذفت منه الفاء، وليس كذلك، بل جوابُ الشرط محذوفٌ، و «إنكم لمشركون» جوابُ قسمٍ مقدر قبل الشرط، وقد تقدَّم تحقيقُ هذه المسألة، فليس هذا مِمَّا حُذِفَتْ منه فاءُ الجزاء البتَّةَ، وكيف يَدَّعي ذلك ويُسَوِّيه بالبيت المذكور وهو لا يجوز إلا في ضرورة، ثم الذي يَظْهَرُ أنَّ الجملةَ من قوله: «وَجَدَ» في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «دخل»، ويكون جوابُ «كلما» هو نفسَ «قال» والتقدير: كلما دخل عليها زكريا واجداً عندها الرزقَ قال، وهذا بيِّنٌ جداً. ونَكَّر «رزقاً» له أو ليدلَّ به على نوعٍ ما منه.

قوله: ﴿أنى لكِ هذا﴾ أنَّى خبر مقدم، و «هذا» مبتدأ مؤخر، ومعنى «أنى» هنا: مِنْ أين، كذا فَسَّرها أبو عبيدة، وقيل: ويجوز أن يكونَ سؤالاً عن الكيفية أي: كيف تهيَّأ لكِ هذا، قال الكميت:

١٢٥٥ - أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ مِنْ حيثُ لَا صَبْوَةٌ وَلَا رِيَبُ[3]

وجَوَّز أبو البقاء في «أَنَّى أن ينتصِبَ على الظرف بالاستقرار الذي في «لك»، و «لك» رافع لـ «هذا» يعني بالفاعلية ولا حاجة إلى ذلك. وقد تقدَّم الكلام على «أنَّى» في البقرة[4].

﴿إنَّ الله يرزقُ من يشاء﴾ تقدَّم نظيرُه، ويُحْتَمَلُ أن يكونَ مستأنفاً «مِنْ كلامِ اللهِ تعالى، وأن يكونَ من كلامِ مريم فيكونَ منصوباً».

هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ ۖ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۖ إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴿٣٨﴾

قوله تعالى: ﴿هنالِكَ دَعَا﴾: «هنا» هو الاسمُ واللامُ للبعد والكافُ حرفُ، وهو وِزانُ «ذلك»، وهو منصوبٌ على

---

(١) سورة الأنعام، آية (١٢١).

(٢) تقدم.

(٣) البيت مطلع قصيدة له في الهاشميات ص ٥٦، انظر الطبري ٢/٣٣٦، البحر المحيط ٢/٤٤٣، مجمع البيان ١/٣٢٠، مقاييس اللغة ١/١٥٣، شرح الحماسة للمرزوقي ١/٥٣، مشكل القرآن (٣٣٠).

آبك: جاءك وغشيك، وهو فعل ماض من الأوب والطرب: خفة من فرح أو حزن، والمراد الأول، والصبوة: الصبا والشوق، والريب جمع ريبة وهي الشبهة والمعنى: كيف طربت مع كبر سنك من حيث لا يوجد الطرب ومواضعه؟ الصبوة للفرح، والريب للحزن.

(٤) سورة البقرة، آية (٢٢٣).

الظرفِ المكاني بـ «دعا»، أي: في ذلك المكان الذي رأى فيه ما رأى مِنْ أَمْرِ مريم، وهو ظرفٌ لا يتصرَّفُ بل يلزم النصبَ على الظرفية، وقد يُجَرُّ بـ «مِنْ» و «إلى» قال الشاعر:

١٢٥٦ ـ قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ مِنْ هَهُنَا ومِنْ هُنَهْ[1]

وحكمُه حكمُ «ذا» مِنْ كونِهِ يُجَرَّد من حرف التنبيه ومن الكاف واللام نحو: هنا، وقد تصحبه «ها» التنبيه نحو: ههنا، ومع الكافِ قليلاً نحو: «ها هناك»، ويمتنعُ الجمعُ بين ها واللام. وأخواتُهُ: هَنَّا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسرها، وثَمَّ بفتح الثاء، وقد يقال هَنَّتْ، ولا يُشار بهذه إلا للبعيد خاصة ولا يشار بهنالك وما ذُكِرَ معه إلا للأمكنة.

وقد زعم بعضُهم أنَّ «هناك» و «هنالك» و «هَنَّا» للزمان، فمِنْ ورود «هنالك» بمعنى الزمان عند بعضِهم هذه الآية أي: في ذلك الزمان، ومثلُه ﴿هنالِكَ ابتُلِيَ المؤمنون﴾[2] ومنه قولُ زهير:

١٢٥٧ ـ هُنَالِكَ إنْ يُسْتَخْبَلُوا الْمَالَ يُخْبِلُوا ..... [3]

والظاهر أنه على مكانِيَّتِهِ. ومن ورود «هناك» قوله:

١٢٥٨ ـ وإذا الأمورُ تعاظَمَتْ وتشابَهَتْ فهناك يعترفون أين المفزَعُ[4]

ومن ورود هَنَّا قوله:

١٢٥٩ ـ حَنَّتْ نَوارِ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ وبَدَا الَّذِي كَانَت نَوَارِ أَجَنَّتِ[5]

لأن «لات» لا تعمل إلا في الأحيان، وفي البيت كلامٌ أطول من هذا. وفي عبارة السجاوندي أن «هناك» في المكان و «هنالك» في الزمان، وهو سهوٌ، لأنها للمكان سواءً تجردت أم اتصلت بالكاف واللام معاً أم بالكاف دون اللام.

قوله: ﴿مِنْ لَدُنْكَ﴾ يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يتعلق بـ «هَبْ» وتكونُ «مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً أي: هَبْ لي من عندِك.

ويجوز أن تتعلق بمحذوفٍ على أنه في الأصل صفةٌ لذرية، فلما قُدِّم عليها انتصبَ حالاً. وقد تقدَّم الكلامُ على لدن وأحكامِها ولغاتِها. وقوله: «سميع الدعاء» مثالُ مبالغة مُحَوَّل من «سامِع» وليس بمعنى «مُسْمِع» لفسادِ المعنى.

وقوله: ﴿طَيِّبَة﴾ إنْ أرادَ بـ «ذرية» الجنسَ فيكونُ التأنيثُ في «طيبة» باعتبارِ تأنيثِ الجماعة، وإنْ أرادَ به ذَكَراً

---

(١) انظر البيت في ابن يعيش ١٣٨/٣، الهمع ٧٨/١، المصنف ١٥٦/٢، الدرر ٥٢/١، اللسان (للكميت).

(٢) سورة الأحزاب، آية (١١).

(٣) صدر بيت وعجزه:

..... وإن يسألوا يعطوا وأن ييسروا يغلوا

انظر ديوانه (للكميت)، الخصائص ٩٨/١، اللسان (للكميت).

(٤) البيت للأفوه الأودي، انظر ديوانه (٧)، الهمع (٧٨/١)، العيني (٤٢١/١)، الدرر (٥٢/١)، استشهد به المصنف رحمه الله على أن هناك قد يشار بها إلى الزمان.

(٥) البيت لشبيب بن جعيل ونسب لحجل بن نضلة. انظر ابن يعيش ١٥/٣، الخزانة ١٥٦/٢، الهمع ٧٨/١، الدرر ٥٢/١.

واحداً فالتأنيث باعتبارِ اللفظ. قال الفراء: «وأنَّث «طيبة» لتأنيثِ لفظِ «الذرية» كما قال الشاعر:

١٢٦٠ - أَبُوكَ خَلِيفَةٌ وَلَدَتْهُ أُخْرَى وَأَنْتَ خَلِيفَةٌ، ذَاكَ الْكَمَالُ[١]

وهذا فيما لم يُقْصدْ به واحدٌ معيَّنٌ، أمَّا لو قُصِدَ به واحدٌ معيَّنٌ امتَنَعَ اعتبارُ اللفظِ نحو: طلحة وحمزة، وقد جَمَعَ الشاعرُ بين التذكيرِ والتأنيث في قوله:

١٢٦١ - فَمَا تَزْدَري مِنْ حَيَّةٍ جَبَلِيَّةٍ سُكَاتٍ إذَا مَا عَضَّ لَيْسَ بِأَدْرَدَا[٢]

لأنَّ المرادَ بحيَّة اسمُ الجنسِ لا واحدٌ بعينه.

فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٣٩﴾

قولُه تعالى: ﴿**فنادَتْهُ الملائكة**﴾: قرأ الأخَوان: «فناداه» من غيرِ تاء تأنيث، والباقون: «فنادَتْه» بتاء التأنيث. والتذكيرُ والتأنيث باعتبار الجمع المكسر، فيجوز في الفعل المسند إليه التذكيرُ باعتبار الجمع، والتأنيثُ باعتبار الجماعة، ومثل هذا: ﴿إذ يَتَوفَّى الذين كفروا الملائكة﴾[٣] يُقرأ بالتاء والياء، وكذا قوله: ﴿تَعْرُج الملائكة﴾[٤]. قال الزجاج: «يَلْحقها التأنيثُ للفظ الجماعة، ويجوزُ أَنْ يُعَبَّر عنها بلفظ التذكير لأنه يقال: جَمْعُ الملائكة، وهذا كقوله: ﴿وقال نسوةٌ﴾ انتهى وإنما حَسَّنَ الحذفَ هنا الفصلُ بين الفعلِ وفاعِله.

وقد تَجَرَّأ بعضُهم على قراءة العامة فقال: «أكرهُ التأنيث لِمَا فيه من موافقة دعوى الجاهلية؛ لأن الجاهلية زعمت أن الملائكة إناث. وتجرَّأ أبو البقاء على قراءة الأخوين فقال: «وكره قوم قراءة التأنيث لموافقة الجاهلية، فلذلك قرأ مَنْ قرأ: «فناداه» بغير تاءٍ، والقراءةُ به غيرُ جيدة لأنَّ الملائكةَ جمعٌ، وما اعتلُّوا به ليس بشيء، لأنَّ الإجماع على إثبات التاء في قوله: ﴿وإذ قالت الملائكة﴾[٥]. وهذان القولان الصادران من أبي البقاء وغيرِه ليسا بجيدين، لأنهما قراءتان متواترتان، فلا ينبغي أن تُرَدَّ إحداهما البتة.

والأخوانِ على أصلِهما مِنْ إمالةِ «فناداه»، والرسمُ يحتمل القراءتين معاً أعني التذكيرَ والتأنيثَ.

والجمهورُ على أنَّ الملائكةَ المرادُ بهم واحدٌ وهو جبريلُ. قال الزجاج: «أتاه النداء من هذا الجِنس الذين هم الملائكةُ كقولِك: «فلان يركب السفنَ» أي: «هذا الجنسَ» ومثلُه ﴿الذين قال لهم الناس﴾[٦] وهم نعيم بن مسعود. وقوله «إنَّ الناس» يعني أبا سفيان، ولَمَّا كان جبريل رئيسَ الملائكة أَخْبَرَ عنه إخبارَ الجماعة تعظيماً له. وقيل: «الرئيس لا بُدَّ له من أتباع، فلذلك أَخْبَر عنه وعنهم، وإنْ كان النداءُ إنما صدر منه»، ويؤيِّدُ كونَ المنادى جبريلَ وحدَه قراءةُ عبدِ الله، وكذا في مصحفه: «فناداه جبريل»، والعطفُ بالفاء في قوله: «فَنادَتْهُ» مُؤْذِنٌ بأنَّ الدعاء مُعْتَقِبٌ بالتبشير.

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١/٢٠٨، اللسان (للكميت).
(٢) انظر البيت في الطبري ٦/٣٦٢، البحر ٢/٤٤٥، اللسان (سكت) ٢٠٤٦.
(٣) سورة الأنفال، آية (٥٠).
(٤) سورة المعارج، آية (٤).
(٥) سورة آل عمران، آية (٤٢).
(٦) سورة آل عمران، آية (١٧٣).

قوله: ﴿وهو قائمٌ﴾ جملةٌ حالية من مفعولِ النداء، و﴿يصلي﴾ يحتمل أوجهاً:

أحدها: أن يكونَ خبراً ثانياً عند مَنْ يرى تعدُّدَهُ مطلقاً نحو: «زيدٌ شاعرٌ فقيه».

الثاني: أنه حالٌ ثانية من مفعول النداء، وذلك أيضاً عند مَنْ يُجَوِّز تعدُّدَ الحال.

الثالث: أنه حالٌ من الضمير المستتر في «قائم» فيكونُ حالاً من حال.

الرابع: أن يكونَ صفةً لقائم.

قوله: ﴿في المحراب﴾ متعلقٌ بيُصَلِّي، ويجوزُ أنْ يتعلَّق بقائم إذا جعَلْنا «يُصَلِّي» حالاً من الضمير في «قائم»، لأنَّ العامِلَ فيه حينئذٍ وفي الحالِ شيءٌ واحدٌ فلا يلزَمُ منه فصلٌ، أمَّا إذا جَعَلْنَاه خبراً ثانياً أو صفةً لقائم أو حالاً من المفعول لَزِمَ الفصلُ بين العامِلِ ومعمولِه بأجنبي، هذا معنى كلامِ الشيخ[1]، والذي يظهر أن تكونَ المسألةُ من باب التنازع، فإنَّ كلاً من قائم ويصلِّي يَصِحُّ أنْ يتسَلَّطَ على «في المحراب» وذلك جائِزٌ على أيِّ وجهٍ تَقَدَّم من وجوهِ الإعراب.

قوله: ﴿إنَّ الله﴾ قرأ نافع وحمزة وابن عامر بكسر «إنَّ»، والباقون بفتحها. فالكسرُ عند الكوفيين لإجراء النداء مَجْرى القول فلْيُكْسَرْ معه، وعند البصريين على إضمارِ القول، أي: فنادَتْهُ فقالت. والفتح على حَذْفِ حرف الجر تقديرُهُ: فنادَتْهُ بأن الله، فلمَّا حُذِفَ الخافض جرى الوجهان المشهوران في محلها.

وفي قراءة عبد الله «فنادَتْه الملائكة: يا زكريا» فقوله «يا زكريا» مَفعولُ النداء، وعلى هذه القراءة يتعيَّنُ كسرُ «إنَّ» ولا يجوز فتحُها لاستيفاءِ الفعل معموليه، وهما: الضميرُ وما نُودِي به زكريا.

قوله: ﴿نُبَشِّرُكَ﴾ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن وعامر وعاصم ـ الخمسة ـ في هذه السورة: «إنَّ الله يُبَشِّرك» موضعان، وفي سورة الإسراء[2]: ﴿ويُبَشِّر المؤمنين﴾، وفي سورة الكهف[3]: ﴿ويُبَشِّر المؤمنين﴾ أيضاً بضم الياء وفتح الباء وكسر الشين مشددةً من: بَشَّره يُبَشِّره. وقرأ نافع وابن عامر وعاصم ـ ثلاثتهم ـ كذلك في سورة الشورى[4] وهو ﴿ذلك الذي يُبَشِّر الله عباده﴾، وقرأ الجميع دون حمزة كذلك في سورة براءة[5]: ﴿يُبَشِّرهم ربهم برحمةٍ منه﴾ وفي سورة الحجر في قوله: ﴿إنَّا نُبَشِّرك بغلام عليم﴾[6]، ولا خلاف في الثاني وهو قوله: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرون﴾[7] أنه بالتثقيل، وكذلك قرأ الجميع دون حمزة في سورة مريم موضعين: ﴿إنَّا نُبَشِّرك﴾[8] ﴿لتُبَشِّرَ به المتقين﴾[9]، وكلُّ مَنْ لم يُذْكَرْ مع هؤلاء ـ مَنْ قرأ بالتقييد المذكور ـ فإنه يَقْرأ بفتح حرف المضارعة وسكون الباء وضَمِّ الشين.

وإذا أردت معرفة ضبطِ هذا الفصل فاعلَمْ أنَّ المواضعَ التي وقع فيها الخلافُ المذكور تسعُ كلمات، والقرَّاءُ فيها على مراتبَ: فنافع وابن عامر وعاصم ثَقَّلوا الجميع، وحمزة خَفَّف الجميع، وابن كثير وأبو عمرو ثَقَّلا الجميع إلا التي في سورة الشورى فإنهما وافقا فيها على حمزة، والكسائي خَفَّف خمساً منها وثقَّل أربعاً، فخفَّف كلمتَيْ هذه السورة

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٤٦.
(٢) آية (٩).
(٣) سورة آية (٢).
(٤) آية (٢٣).
(٥) آية (٢١).
(٦) آية (٥٣).
(٧) سورة الحجر، آية (٥٤).
(٨) سورة مريم، آية (٧).
(٩) سورة مريم، آية (٩٧).

وكلماتِ الإسراء والكهف والشورى.

وقد تقدَّم أن في هذا الفعل ثلاثَ لغات: «بَشَّر» بالتشديد، وبَشَر بالتخفيف، وعليه ما أنشده الفراء:

١٢٦٢ - بَشَرْتُ عِيَالي إذْ رَأَيْتُ صِحِيفَةً أَتَتْكَ مِنَ الحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُها[١]

والثالثة: «أَبْشَرْتُ» رباعياً، وعليه قراءةُ بعضهم «يُبْشِرُك» بضم الباء، ومن التبشير قول الآخر:

١٢٦٣ - يا بِشْرُ حُقّ لِوَجْهِكَ التَّبْشِيرُ هَلاَّ غَضِبْتَ لَنَا وَأَنْتَ أَمِيرُ[٢]

وقد أُجْمِعَ على مواضعَ من هذه اللغات نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بعذابٍ﴾[٣] ﴿وأَبْشِروا﴾[٤]، ﴿فَبَشَّرْناها بإسحاق﴾[٥]، فلم يَرِدِ الخلافُ إلا في المضارعِ دونَ الماضي والأمرِ، وقد تقدَّم معنى البِشَارة واشتقاقُها في سورة البقرة[٦].

قوله: ﴿بيَحْيى﴾ متعلق بـ: يُبَشِّرُكَ، ولا بدّ من حذف مضاف أي: بولادة يحيى، لأن الذواتِ ليست متعلقةً للبشارة ولا بد في الكلامِ من [شيء] عادَ إليه السياقُ تقديرُه: بولادةِ يحيى منك ومن امرأتِك، دَلَّ على ذلك قرينةُ الحالِ وسياقُ الكلام.

و «يحيى» فيه قولان:

أحدُهما: - وهو المشهورُ عند أهل التفسير - أنه منقولٌ من الفعلِ المضارع، وقد سَمُّوا بالأفعال كثيراً نحو: يعيش ويعمر ويَمُوت، قال قتادة: «سُمِّي يَحْيى لأنَّ الله أَحياه بالإيمان» وقال الزجاج: «حيى بالعلم» وعلى هذه فهو ممنوع الصرف للعلمية ووزن الفعل نحو: «يزيد ويشكو وتقلب».

والثاني أنه أعجمي لا اشتقاق له، وهذا هو الظاهرُ فامتناعُه للعلمية والعجمة والشخصية. وعلى كلا القولين فيُجْمع على يَحْيَوْن بحذف الألف نحو «مُوسَوْن» بحذف الألف وبقاء الفتحة تدلُّ عليها. وقال الكوفيون: «إن كان عربياً منقولاً من الفعلِ فالأمرُ كذلك، وإنْ كان أعجمياً ضُمَّ ما قبل الواو وكُسر ما قبل الياء إجراء له مُجْرى المنقوص نحو: جاء القاضون، ورأيت القاضين» هذا نَقْلُ الشيخ[٧] عنهم. ونقل ابن مالك عنهم أن الاسم إنْ كانت ألفُه زائدةً ضُمَّ ما قبل الواو وكُسِر ما قبل الياء نحو: جاء حُبْلُون ورأيت حُبْلِين، وإن كانت أصيلةً نحو: «رَجَوْن» وجب فتح ما قبل الحرفين، قالوا: «فإن كان أعجمياً جاز الوجهان، لاحتمالِ أن تكون ألفُه أصليةً أو زائدة، إذ لا يُعْرَفُ له اشتقاق» ويُصَغَّر يَحْيى على «يُحَيَّىٰ» وأنشدت للشيخ أبي عمرو ابن الحاجب[٨] في ذلك:

١٢٦٤ - «أَيُّها الْعَالِمُ بِالتَّصْرِيفِ لاَ زِلْتَ تُحَيَّا
إنَّ يَحْيَى إنْ يُصَغَّرْ فَيُحَيَّا

---

(١) تقدم.
(٢) انظر البيت في البحر المحيط ٢/٤٤٧.
(٣) سورة آل عمران، آية (٢١).
(٤) سورة فصلت، آية (٣٠).
(٥) سورة هود، آية (٧١).
(٦) سورة البقرة، آية (٢٥).
(٧) انظر البحر المحيط ٢/٤٣٣.
(٨) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني المقرىء النحوي المالكي الأصولي الفقيه توفي (٤٤٦) انظر بغية الوعاة ٢/١٣٤.

وَأَبَى قَوْمٌ وقَالُوا لَيْسَ هَذَا الرَّأْيُ حَيّا
إِنَّما كَان صَوَاباً أَنْ يُجيبُوا بِيُحَيَّا
كَيْفَ قَدْ رَدُّوا يُحَيَّا
والَّذِي اخْتَارُوا يُحَيَّا
أَتَرَاهُمْ فِي ضَلَالٍ أَمْ تَرَى وَجْهاً يُحَيَّا

قلت: هذا جارٍ مَجْرى الألغاز في تصغيرِ هذه اللفظةِ، وذلك يختلف بالتصريفِ والعمل، وهو أنه إذا اجتَمَع في آخرِ الاسم المصغَّر ثلاثُ ياءات جَرَى فيه خلافٌ بين النحاة بالنسبة إلى الحذف والإثبات وأصل المسألة تصغير «أَحْوى»(١) وقد أتقنت هذه الأبيات وحرَّرْتُ مذاهب التصريفين فيها حين سُئِلت عنها في غير هذا الموضوع إذ لا يَحْتمله.

ويُنْسَبُ إلى يَحْيى: يَحْيِيٌّ بحذف الألف تشبيهاً لها بالزائد نحو: حُبْلِيّ في: حُبْلى، ويَحْيَويّ بالقلب لأنها أصلٌ كألف مَلْهَويٌّ، أو شبيهة بالأصل إن كان أعجمياً، ويَحْياوي بزيادة ألف قبل قلب ألفه واواً.

والنداء: رفعُ الصوت، يقال: نادى نُداءً ونِداء بضم النون وكسرها، والأكثر في الأصوات مجيئها على الضم نحو: البُكاء والصُّراخ والدُّعاء والرُّغاء(٢). وقيل: المكسورُ مصدر والمضموم اسم، ولو عُكِسَ هذا لكان أَبْيَنَ لموافقتِه نظائرَه من المصادر. وقال يعقوب بن السكيت: «إذا ضَمَمْتَ نونَه قَصَرْتَه وإن كسرتها مددتَه» وأصلُ المادةِ يَدُلُّ على الرفع. ومنه المُنْتدى والنادي لاجتماع القوم فيها وارتفاع أصواتهم. وقالت قريش: دار الندوة، لارتفاعِ أصواتِهم عند المشاورة والمحاورةِ فيها، وفلان أَنْدى صوتاً من فلان أي: أَرْفَع، هذا أصلُه في اللغةِ، وفي العُرْف صار ذلك لأحسنِهما نغماً وصوتاً، والنَّدى: المطرُ، ومنه: نَدِيَ يَنْدَى، ويُعَبَّر به عن الجواد، كما يُعَبَّر بالمطرِ والغيثِ وأخواتِهما عنه استعارةً.

قوله: ﴿مُصَدِّقاً﴾ حالٌ من «يحيى» وهذه حالٌ مقدَّرة، وقال ابن عطية: «هي حال مؤكدة بحسب حال هؤلاء الأنبياء عليهم السلام». و«بكلمة» متعلق بـ «مصدقاً». وقرأ أبو السَّمَّال: «بِكِلْمَةٍ» بكسر الكاف وسكون اللام، وهي لغة فصيحة، وذلك أنه أَتْبَع الفاءَ للعين في حركتها فالتقى بذلك كسرتان، فَحَذَف الثانيةَ لأجل الاستثقال. والكلمة قيل: المراد بها الجمع؛ إذ المقصودُ التوراةُ والإنجيل وغيرهما من كتب الله تعالى المُنَزَّلة، فَعَبَّر عن الجمعِ ببعضه، ومثلُ هذا قوله عليه السلام: «أصدقُ كلمةٍ قالها الشاعر كلمةُ لبيد»(٣) يريدُ قولَه:

١٢٦٥ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّه بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ(٤)

وذُكِر لحسان رضي الله عنه الحُوَيْدِرة الشاعر فقال: «لعن الله كلمته» يعني قصيدته، وسيأتي لهذا مزيدُ بيان عند قوله تعالى: «إلى كلمةٍ سواءٍ»(٥).

قوله: ﴿مِن الله﴾ في محلِّ جر صفة لكلمة متعلقٌ بمحذوف أي: بكلمة كائنة من الله. و ﴿سيِّداً وحصوراً ونبياً﴾

---

(١) الحوة: سواد إلى خضرة.
(٢) صوت ذوات الخف، وهو صوت الإبل. اللسان: رغا ١٦٨٤.
(٣) أخرجه البخاري ١٠/٥٣٧، كتاب الأدب (٦١٤٧)، ومسلم ٤/١٧٦٨، كتاب الشعراء (٣/٢٢٥٦).
(٤) تقدم.
(٥) سورة آل عمران، آية (٦٤).

أحوالٌ أيضاً كمصدِّقاً. والسيِّد فَيْعِل، والأصلُ: سَيْوِد فَفُعِل «به» ما فُعِل بميت، وقد تقدَّم كيفية ذلك، واشتِقاقُه من سادَ يسود سِيادة وسُؤْدُداً أي: فاقَ نُظَراءَه في الشرف والسُؤدد، ومنه قولهم:

١٢٦٦ - نفسُ عِصَامٍ سَوَّدَتْ عِصَامَا وعَلَّمَتْهُ الْكَرَّ وَالإِقْدَامَا[1]
وَصيَّرَتْهُ بَطَلاً هُمَامَا

وقال بعضهم: سُمِّي سيِّداً لأنه يَسُود سَوَادَ الناس أي: عظيمهم وجُلَّهم، وجمعُه على فَعَلة شاذ قياساً فصيح استعمالاً، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سادَتَنا﴾[2] والأصلُ: سَوَدَة، و«فَعَلة» إنما يكثر لفاعِل نحو: كافِر وكَفَرة وفاجِر وفَجَرة وبار وبَرَرة.

والحَصور فَعُول للمبالغة مُحَوَّلٌ من «حاصِر» كضَرُوب في قوله:

١٢٦٧ - ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ[3]

وقيل: بل هو فَعُول بمعنى مَفْعول أي: محصور، ومثله ركوب بمعنى مركوب وحَلوب بمعنى مَحْلوب. والحَصُور: الذي يكتُم سِرَّه. قال جرير:

١٢٦٨ - ولقد تَسَقَّطَني السوشاةُ فصادَفوا حَصِراً بِسِرِّكَ يا أُمَيْمُ ضَنِينا[4]

وهو البخيل أيضاً قال:

١٢٦٩ - ..... لَا بِالْحَصُورِ وَلَا فِيهَا بِسَأَّرِ[5]

وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه المادة، وأصلُه مأخوذٌ من المَنْع، وذلك أن الحَصُور هو الذي لا يأتي النساءَ: إمَّا لطَبْعِه على ذلك وإمَّا لمغالبتِه نفسَه. و«من الصالحين» صفةٌ لقوله «نبياً» فهو في محل نصب.

قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴿٤٠﴾

قوله تعالى: ﴿أَنَّى يكونُ لي غلام﴾: يجوز أن تكون الناقصة، وفي خبرها حينئذ وجهان:

أحدهما: «أنَّى» لأنها بمعنى كيف، أو بمعنى مِنْ أين: و«لي» على هذا تبيينٌ.

والثاني: أنَّ الخبرَ الجار و«كيف» منصوبٌ على الظرف. ويجوزُ أَنْ تكونَ التامَّة فيكونُ الظرفُ والجار كلاهما متعلِّقَيْنِ بـ«يكون» لأنه تام، أي: كيف يحدث لي غلام، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حال من «غلام» لأنه لو تأخَّر لكان صفةً له.

---

(١) انظر اللسان (عصم).
(٢) سورة الأحزاب، آية (٦٧).
(٣) البيت لأبي طالب انظر الكتاب (١/١١١)، الهمع ٢/٩٧، الدرر ٢/١٣٠، ابن الشجري ٢/١٠٦، أوضح المسالك (٢/٩)، المقتضب (٢/١١٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٦/٧١)، التصريح (٢/٦٨)، الأشموني (٢/٢٩٧)، الخزانة (٤/٢٤٢).
(٤) انظر ديوانه ٥٧٨، البحر المحيط ٢/٦٠، اللسان (حصر).
(٥) عجز بيت للأخطل وصدره: -
وشارب مربع بالكأس نادمني
.....
انظر ديوانه (١٦٨)، المحتسب ٢/٢٤١، اللسان (للكميت).

وقوله: ﴿**وقد بَلَغَني الكِبَرُ**﴾ جملةٌ حاليةٌ، وفي موضع آخر: ﴿وقد بَلَغْتُ من الكِبَر﴾[١] لأنَّ ما بَلَغَكَ فقد بَلَغْتَه. وقيل: لأنَّ الحوادثَ تَطْلُب الإنسانَ. وقيل: هو من المَقْلوب كقوله:

١٢٧٠ - مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بُلِّغَتْ سَوْءاتِهِمْ هَجَرُ[٢]

ولا حاجةَ إليه.

وقدَّم في هذه السورة حالَ نفسه، وأخَّر حالَ امرأته، وفي مريم[٣] عَكَس، فقيل: صدرُ الآيات في مريم مطابِقٌ لهذا التركيبِ لأنَّه قَدَّمَ وَهْنَ عظمِه واشتعالَ شَيْبِه وخِيفَةَ مواليهِ من ورائه، وقال: ﴿**وكانتِ امرأتي عاقراً**﴾ فلمَّا أعادَ ذِكْرهما في استفهامٍ آخر ذكر الكِبَر ليوافِق «عِتِيّاً رؤوسَ الآي، وهو باب مقصود في الفصاحة، والعطفُ بالواو لا يقتضي ترتيباً زمانياً، فلذلك لم يُبال بتقديم ولا تأخير.

والغلامُ: الفتيُّ السنِّ من الناسِ وهو الذي... شاربُه، وإطلاقُه على الطفلِ وعلى الكهلِ مجاز، أمَّا الطفلُ فللتفاؤل بما يَؤُول إليه، وأمَّا الكهلُ فباعتبارِ ما كانَ عليه. قالت ليلى الأخيلية:

١٢٧١ - شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ العُضَالِ الَّذِي بِهَا غُلَامٌ إِذَا هَزَّ الْقَنَاةَ شَفَاهَا[٤]

وقال بعضُهم: ما دام الولدُ في بطن أمه سُمِّي «جنيناً». قال تعالى: ﴿وإذ أنتم أَجِنَّةٌ﴾[٥]، سُمِّي بذلك لاجتنانِه في الرَّحمِ، فإذا وُلِد سُمِّي «صبياً» فإذا فُطِمَ سُمِّي «غُلاماً» إلى سبع سنين، ثم سُمِّي يافعاً إلى أن يَبْلُغَ عشر سنين، ثم يُطْلق عليه «حَزَوَّر» إلى خمس عشرة، ثم يصير «قُمُدَّاً» إلى خمسٍ وعشرين سنة، ثم «عَنْطَنَطا» إلى ثلاثين قال:

١٢٧٢ - وَبِالجَعِدِ حَتَّى صَارَ جَعْداً عَنَطْنَطاً إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهْ[٦]

ثم «حُمُلا» إلى أربعين ثم «كَهْلاً» إلى خمسين، ثم «شيخاً» إلى ثمانين ثم «زاعم» بعد ذلك.

واشتقاق الغُلام من الغُلْمة والاغتِلام، وهو طَلَبُ النكاح، لَمَّا كان مسبَّباً عنه أُخِذَ منه لفظُه، ويقال: «اغتَلَم الفحلُ» أي: اشتدَّتْ شهوتُه إلى طَلَبِ النكاح، واغتلَم البحر أي: هاجَ وتلاطَمَتْ أمواجه مستعار منه، وقياسُه في القلةِ أَغْلِمة، وفي الكثرة: غِلمان، وقد جُمع على غِلْمَة شذوذاً، وهل هذه الصيغةُ جمعُ تكسير أم اسم جمع؟ قال الفراء: «يقال غلامٌ بيِّنُ الغُلومَة والغُلومِيَّة والغُلامِيَّة» قال: «والعربُ تجعلُ مصدرَ كلِّ اسمٍ ليسَ له فعلٌ معروفٌ على هذا المثالِ، فيقولون: عَبْدٌ بَيِّنُ العُبودة والعُبودِيَّة والعُبادِيَّة» يعني لم تتكلم العرب من هذا بِفِعْلٍ.

والكِبَرُ: مصدرُ كَبِرَ يكبَر كِبَراً أي: طَعَن في السن، قال:

١٢٧٣ - صَغِيرَيْنِ نَرْعَى البَهْمَ يَا لَيْتَ أَنَّنَا إِلَى الْيَوْمِ لَمْ نَكْبَرْ ولم تَكْبَرِ البَهْمُ[٧]

قوله: ﴿**وامرأتي عاقر**﴾ جملةٌ حاليةٌ: إمَّا من الياء في «لي» فتتعدَّدُ الحالُ عند مَنْ يراه، وإمَّا من الياءِ في «بلغَني».

---

(١) سورة مريم، آية (٨).
(٢) البيت للأخطل انظر ديوانه(للكميت)، المحتسب ٢/١١٨، الهمع ١/١٦٥، الأشموني ٢/٧١، ابن الشجري ١/٣٦٧، الدرر ١/١٤٤.
(٣) آية (٨).
(٤) تقدم.
(٥) سورة النجم، آية (٣٢).
(٦) تقدم.
(٧) تقدم.

والعاقر: مَنْ لا يُولد له: رجلاً كان أو امرأةً، مشتقاً من العَقْر وهو القتل، كأنهم تخيَّلوا فيه قَتْل أولادِه، والفعل بهذا المعنى لازمٌ، وأمَّا عَقَرْتُ بمعنى نَحَرْتُ فمتعدٍّ، قال تعالى: ﴿فعقروا الناقة﴾[1]، وقال:

١٢٧٤ - ..... عَقَرْتَ بعيري يا امرأ القيسِ فانْزِلِ[2]

وقيل: «عاقِر» على النسب أي: ذاتُ عُقْر، وهي بمعنى مَفْعول أي: معقورة، ولذلك لم تُلْحَقْ تاءَ التأنيث.

والعُقر والعَقْر بضم العين وفتحها: أصلُ الشيء، ومنه: عُقْر الدار وعُقْر الحوض، وفي الحديث: «ما غُزِي قومٌ قط في عُقْر دارِهم إلا ذُلُّوا» وعَقَرْتُه: أَصَبْتُ عُقْره أي: أصلَه نحو: رَأَسْته أي: أصبتُ رأسَه، والعُقْر أيضاً: آخر الولد، وكذلك بيضةُ العُقْر، والعُقار: الخمرُ لأنها تَعْقِر العقلَ مجازاً وفي كلامهم: «رَفَعَ فلانٌ عقيرَته» أي: صوته، وذلك أنَّ رجلاً عَقَر[3] رجله فرفعَ صوتَه فاستُعير ذلك لكلِّ من رفعَ صوتَه. وقال بعضُهم: «يُقال: عَقُرَتِ المرأةَ تَعْقُر عَقْراً وعقارةً وأنشد الفراء:

١٢٧٥ - أرزامُ بابٍ عَقُرَتْ أعْوَامَا فَعَلَّقَتْ بُنَيَّهَا تَسْمَامَا[4]

ويقال: عَقَر الرجل وعَقِر إذا لم تَحْبَلْ زوجته فَجعلوا الفعلَ المسندَ إلى الرجل أوسعَ من المسندِ إلى المرأة، قال الزجاج: «عاقِر: بمعنى ذاتُ عُقْر، قال: «لأنَّ فَعُلْتُ أسماءُ الفاعلين منه على فَعيلة نحو: طريفة وكريمة، وإنما «عاقر» على ذات عُقْر» قلت: وهذا نصٌّ في أن الفعلَ المسند للمرأةِ لا يُقال فيه إلا عَقُرت بضم القاف إذ لو جازَ فتحُها أو كسرُها لجاز منها «فاعِل» من غير تأويلٍ على النسب. ومن ورودِ «عاقر» وصفاً للرجل قولُ عامر بن الطفيل:

١٢٧٦ - لَبِئْسَ الْفَتَى إنْ كُنتَ أَعْوَرَ عَاقِراً جَبَاناً فَمَا عُذْرِي لَدَى كُلِّ مَحْضَرِ[5]

قوله: ﴿كذلك اللَّهُ يفعلُ ما يشاء﴾ في الكافِ وجهان:

أحدهما: أنها في محلِّ نصب وفيه التخريجان المشهوران:

أحدُهما ـ وعليه أكثر المعربين ـ أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُه: يفعلُ الله ما يشاء من الأفعالِ العجيبة مثلَ ذلك الفعلِ، وهو خَلْقُ الولدِ بين شيخٍ فانٍ وعجوزٍ عاقرٍ.

والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من ضمير ذلك المصدر أي: يفعلُ حالَ كونه مِثْل ذلك، وهو مذهبُ سيبويه[6] وقد تقدَّم إيضاحُه.

والثاني من وجهي الكاف أنَّها في محلِّ رفعٍ على أنها خبر مقدم، والجلالةُ مبتدأٌ مؤخرٌ، فقدَّره الزمخشري «على نحوِ هذه الصفة اللَّهُ»، ويفعل ما يشاء بيانٌ له، وقدَّره ابن عطية: كهذه القدرة المستغرَبة هي قدرة الله.

---

(١) سورة الأعراف، آية (٧٧).

(٢) عجز بيت لامرىء القيس وصدره:
تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَبِيطُ بِنَا مَعَاً
.....
انظر ديوانه (١١)، شرح القصائد العشر، (٧١)، ابن الشجري ٢/٩٣، التهذيب ١/٢١٨، اللسان (عقر) تفسير القرطبي ٧/٢٤١.

(٣) جرحها.

(٤) لم نعثر عليه.

(٥) انظر البيت في ديوانه (١١٩)، مجاز القرآن ١/٩٢، الطبري ٣/١٦٠.

(٦) انظر الكتاب ١/١١٦.

وقدَّره الشيخ[١] فقال: «وذلك على حَذْفِ مضافٍ أي: صُنْعُ اللهِ الغريبُ مثلُ ذلك الصنعِ، فيكون «يفعل ما يشاء» شرحاً للإبهامِ الذي في اسم الإشارة» فالكلامُ على الأول جملةٌ واحدةٌ وعلى الثاني جملتان. وقال ابن عطية: «ويُحتمل أن تكونَ الإشارةُ بذلك إلى حال زكريا وحالِ امرأته، كأنه قال: ربِّ على أيِّ وجه يكونُ لنا غلامٌ ونحن بحالِ كذا؟ فقال له: كما أنتما يكون لكما الغلامُ، والكلامُ تامٌّ على هذا التأويلِ في قوله: «كذلك» وقوله: «الله يفعلُ ما يشاءُ» جملةٌ مبنية مقرِّرةٌ في النفس وقوعَ هذا الأمر المستغرب» انتهى. وعلى هذا الذي ذكرَه يكون «كذلك» متعلقاً بمحذوفٍ، و«الله يفعلُ» جملةٌ منعقدةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ.

قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً ۚ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ۗ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴿٤١﴾

قوله تعالى: ﴿اجعلْ لي آيةً﴾ يجوزُ أن يكونَ الجَعْلُ بمعنى التصيير فيتعدَّى لاثنين أوَّلُهما «آيةً» والثاني: الجارُّ قبلَه. والتقديم هنا واجبٌ، لأنه مُسَوِّغ للابتداء بهذه النكرة وهي «آية» لو انحلَّتْ إلى مبتدأ وخبر إلا تقدُّم هذا الجارِّ، وحكمُها بعد دخول الناسخِ حكمُها بما قبلَه، والتقديرُ: صَيِّرْ آيةً من الآياتِ لي. ويجوز أنْ يكونَ بمعنى الخَلْقِ والاتِّخاذ أي: اخلُقْ لي آيةً فيتعدَّى لواحدٍ، وفي «لي» على هذا وجهان:

أحدُهما: أن يتعلَّق بالجَعْلِ.

والثاني: أنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «آية» لأنه لو تأخَّر لجَازَ أن يقعَ صفةً لها، ويجوزُ أن يكونَ للبيان. وحَرَّك الياءَ بالفتح نافع وأبو عمرو، وأسكنها الباقون.

قوله: ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ﴾ أنْ وما في حَيِّزها في محلِّ رفع خبراً لقوله: «آيتُك» أي: آيتُك عدمُ كلامِك للناس. والجمهورُ على نصبِ «تُكَلِّم» بأنْ المصدريةِ. وقرأ ابن أبي عبلة برفعِه، وفيه وجهان:

أحدهما: أن تكونَ «أنْ» مخففةً من الثقيلةِ، واسمُها حينئذٍ ضميرُ شأنٍ محذوفٍ، والجملةُ المنفيَّةُ بعدَها في محلِّ رفع خبراً لـ «أنْ»، ومثلُه: ﴿أفلا يرون أنْ لا يرجعُ﴾[٢] ﴿وحَسبوا أنْ لا تكونُ فتنة﴾[٣]، وقعَ الفاصلُ بين أنْ والفعلِ الواقعِ خبَرَها بحرف نفي، ولكنْ يُضْعِفُ كونَها مخففةً عدمُ وقوعِها بعد فعل يقين.

والثاني: أنْ تكونَ الناصبةُ حُمِلَتْ على «ما» أختِها، ومثلُه: ﴿لِمَنْ أرادَ أنْ يُتِمَّ الرَّضاعةَ﴾[٤]، وأنْ وما في حَيِّزها أيضاً في محلِّ رفعٍ خبراً «آيتُك».

قوله تعالى: ﴿ثلاثةَ أيام﴾ الصحيحُ أنَّ هذا النحوَ - وهو ما كان من الأزمنة يستغرقُ جميعُه الحدثَ الواقعَ فيه - منصوبٌ على الظرفِ خلافاً للكوفيين فإنَّهم يَنْصِبونه نصبَ المفعولِ به، وقيل: «وثَمَّ معطوفٌ محذوفٌ تقديرُه: ثلاثةَ أيام ولياليها، فحُذِفَ كقولِه تعالى: ﴿تَقِيكم الحَرَّ﴾[٥] ونظائِرِه، يَدُلُّ على ذلك قولُه في سورة مريم: ﴿ثلاثَ ليالٍ

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٥١.
(٢) سورة طه، آية (٨٩).
(٣) سورة المائدة، آية (٧١).
(٤) سورة البقرة، آية (٢٣٣).
(٥) سورة النحل، آية (٨١).

سَوِيًّا﴾[١]، وقد يُقال: إنّه يُؤْخَذُ المجموعُ من المجموعِ فلا حاجةَ إلى ادِّعاءِ حَذفٍ، فإنَّا على هذا التقديرِ الذي ذكرتموه نَحْتاجُ إلى تقديرِ معطوفٍ في الآية الأخرى تقديرُه: ثلاثَ ليالٍ وأيامَها.

قوله: ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾ فيه وجهان:

أحدُهما: أنه استثناءٌ منقطع لأنَّ الرمزَ ليس من جنسِ الكلام، إذ الرمز: الإشارةُ بعينٍ أو حاجبٍ، أو نحوهما، ولم يَذْكُر أبو البقاء غيرَه، واختارَه ابنُ عطية بادِئاً به فإنه قال: «والكلامُ المرادُ في الآية إنما هو النطقُ باللسان لا الإعلامُ بما في النفسِ، فحقيقةُ هذا الاستثناءِ أنه استثناءٌ منقطعٌ» ثم قال: «وذهب الفقهاءُ إلى أنَّ الإشارةَ ونحوَها في حكمِ الكلامِ في الأَيْمان ونحوِها، فعلى هذا يَجيءُ الاستثناءُ متصلاً».

والوجه الثاني: أنه متصلٌ؛ لأنَّ الكلامَ لغةً يُطلقُ بإزاء معانٍ، الرمزُ والإشارةُ من جملتها، وأنشدوا على ذلك:

١٢٧٧ - إِذَا كَلَّمَتْنِي بِالعُيُونِ الْفَوَاتِرِ ... رَدَدْتُ عَلَيْهَا بِالدُّمُوعِ الْبَوَادِرِ[٢]

وقال آخر:

١٢٧٨ - أَرَادَتْ كَلَاماً فَاتَّقَتْ مِنْ رَقِيبِهَا ... فَلَمْ يَكُ إِلَّا وَمْؤُهَا بِالْحَوَاجِبِ[٣]

وقد استعمل الناسُ ذلك فقال حبيب:

١٢٧٩ - كَلَّمْتُهُ بِجُفُونٍ غَيْرِ نَاطِقَةٍ ... فَكَانَ مِنْ رَدِّهِ مَا قَالَ حَاجِبُهْ[٤]

وبهذا الوجه بدأ الزمخشري مختاراً له قال: «لمَّا أُدِّي مُؤَدَّى الكلام وفُهِم منه ما يُفْهَمُ منه سُمِّي كلاماً، ويجوز أَنْ يكونَ استثناء منقطعاً».

والرَّمْزُ: الإشارةُ والإيماءُ بعينٍ أو حاجبٍ أو يَدٍ، ومنه قيلَ للفاجِرَة: الرامِزَة والرَّمَّازة، وفي الحديثِ: «نَهَى عن كَسْبِ الرَّمَّازة» يقال فيه: رَمَزَت تَرْمُزُ وتَرْمِزُ بضم العين وكسرها في المضارع، وأصل الرَّمْز: التحرك يقال: رَمَزَ وارتَمَزَ أي: تحرَّك، ومنه قيل للبحر: الراموز لتحرُّكه واضطرابه. وقال الراغب: «الرَّمْز: إشارةٌ بالشفة، والصوتُ الخفي والغمزُ بالحاجبِ، وما ارمازَّ أي: لم يتكلَّم رمزاً، وكتيبةٌ رمَّازة: أي لم يُسْمَعْ منها إلا رمْزٌ لكثرتِها» قلت: ويؤيِّدُ كونَه الصوتَ الخفي ـ كما قال الرغب ـ ما جاء في التفسير أنه كان ممنوعاً من رفعِ الصوتِ.

والعامَّةُ قرؤوا: رَمْزاً بفتحِ الراءِ وسكونِ الميم. وقرأ يحيى بن وثاب وعلقمة بن قيس: «رُمُزاً» بضمِّهما وفيه وجهان:

أحدُهما: أنه مصدر على فُعْل بتسكينِ العينِ في الأصلِ، ثم ضُمَّتِ العينُ إتباعاً كقولهم: اليُسْر والعُسْر في: اليُسُر والعُسُر، وقد تقدَّم في هذا كلامٌ لأهلِ التصريف.

والثاني: أنه جمعُ رَمُوز كرُسُل في جمع رسول، ولم يَذْكر الزمخشري غيره. وقال أبو البقاء: «وقُرِئ بضمِّها ـ أي

---

(١) سورة مريم، آية (١٠).
(٢) تقدم.
(٣) للقتاني انظر البيت في البحر ٢/٤٥٢، اللسان (ومأ).
(٤) انظر البيت في البحر ٢/٤٥٢.

الراء ـ وهو جمع رُمُزَة بضمتين، وأُقِرَّ ذلك في الجمعِ، ويجوز أن يكونَ سَكَّن الميمَ في الأصل، وإنما أَتْبَعَ الضَّمَّ الضَّمَّ، ويجوزُ أن يكونَ مصدراً غيرَ جمعٍ وضُمَّ إتباعاً كاليُسْر واليُسُر» قلت: قوله «جمع رُمُزة» إلى قوله «في الأصل» كلام مُثْبَجٌ[1] لا يُفْهَمُ منه معنىً صحيحٌ. وقرأ الأعمش: «رَمَزاً» بفتحِهما. وخرَّجها الزمخشري على أنه جمعُ رامِزٍ كخادِمٍ وخَدَم.

وانتصابُهُ على هذا الحالِ من الفاعِلِ وهو ضميرُ زكريا، والمفعولِ معاً وهو الناس كأنه: إلا مترامزين كقوله:

١٢٨٠ ـ مَتَى ما تَلْقَني فَرْدَيْن تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارا[2]

وكقوله:

١٢٨١ ـ فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ أيِّي وأيُّك فارِسُ الأَحْزابِ[3]

قوله تعالى: ﴿كثيراً﴾ نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضمير ذلك المصدرِ وقد عُرِفَ. أو نَعْتٌ لزمانٍ محذوفٍ تقديرُهُ: ذِكْراً كثيراً أو زماناً كثيراً.

والباءُ في قوله: «بالعَشِيِّ» بمعنى «في» أي: في العشي والإبكار. والعَشِيُّ يُقال من وقت زوال الشمس إلى مَغِيبِها، كذا قال الزمخشري. وقال الراغب: «العَشِيُّ: من زوال الشمس إلى الصباح» والأولُ هو المعروفُ. وقال الواحدي: «العَشِيُّ: جمع عَشِيَّة وهي آخر النهار».

والعامة قرؤوا: «والإبكار» بكسر الهمزة، وهو مصدرُ بَكَّر يُبَكِّر إبكاراً أي: خرج بُكْرة، ومثل بَكَرَ بالتخفيف وابْتَكَر. قال عمر بن أبي ربيعة:

١٢٨٢ ـ أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتَ غادٍ فَمُبْكِرُ ..... [4]

فهذا من أَبْكر. وقال أيضاً:

١٢٨٣ ـ أَيُّهَا الرَّائِحُ المُجِدُّ ابْتِكَارا ..... [5]

وقال الآخر:

١٢٨٤ ـ بَكَرْنَ بُكُوراً واسْتَحَرْنَ بِسُحْرَةٍ فَهُنَّ وَوَادِي الرَّسِّ كَالْيَدِ في الْفَمِ[6]

---

(١) مثبج: مضطرب.

(٢) البيت لعنترة انظر ديوانه ٢٣٤، الهمع ٢/٦٣، ابن يعيش ٢/٥٥، الدرر ٢/٨٠، اللسان (طير).

(٣) انظر البيت في الهمع (٢/٥١)، الأشموني (٢/٢٦١)، أوضح المسالك (١/٣٩٥)، الدرر (٢/٦٢)، تعليق الفرائد (١/٦٢٩)، التصريح (٢/١٣٣).
والمعنى فيه أنه يتوعد مخاطبه ويقول له إذا انفردنا ونزل كل منا إلى صاحبه فستعلم أينا الفارس الشجاع.

(٤) صدر بيت وعجزه:
..... غداة غد أم رائح فمهجر
أنظر ديوانه (٨٤).

(٥) صدر بيت عجزه:
..... قد قضى من تهامة الأوطارا
انظر ديوانه (٤٩٣).

(٦) تقدم.

وقُرىء شاذاً: «والْأَبْكار» بفتح الهمزةِ، وهو جمعُ «بَكَر» بفتح الفاء والعين. ومتى أُريد به هذا الوقتُ من يومٍ بعينِهِ امتنع من الصرف والتصرُّف فلا يُستعمل غيرَ ظرف. تقول: «أتيتُك يومَ الجمعة بَكَر»، وسببُ منع صرفه التعريفُ والعدلُ من «أل»، فلو أُريد به وقتٌ مبهمٌ انصرفَ نحو: «أتيتكَ بَكَراً من الأبكار»، ونظيره: سَحَرَ وأَسْحار في جميعِ ما تقدَّم، وهذه القراءةُ تناسِبُ قولَه «العشيّ» عند مَنْ يَجْعَلُها جمعَ «عَشِيَّة» ليتقابَلَ الجمعان.

ووقتُ الإبكارِ من طلوعِ الفجرِ إلى وقتِ الضُّحى وقال الراغب: «أصلُ الكلمةِ هي البُكْرَةُ أولَ النهارِ، فاشْتُقَّ من لفظِهِ لفظ الفعل فقيل: بكر فلانٌ بُكوراً إذا خَرَجَ بُكْرة، والبَكُور: المبالغُ في البُكور، وبَكَّر في حاجته وابتكَرَ وباكَر، وتُصُوِّر فيها معنى التعجيل لتقدُّمِها على سائرِ أوقاتِ النهار، فقيل لكل متعجِّلٍ: بَكِر» قلت. ظاهرُ هذه العبارة ـ وكذا عبارةُ غيره ـ أنَّ البَكَر مختصٌّ بطلوعِ الشمسِ إلى الضحى، فإنْ أريد به من أول طلوعِ الفجر إلى الضحى، فإنه على خلافِ الأصلِ. وقد صَرَّح الواحدي بذلك فقال: هذا معنى الإبكار، ثم يُسَمَّى ما بين طلوعِ الفجرِ إلى الضحى إبكاراً كما يُسَمَّى إصْباحاً.

وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٤﴾

قوله تعالى: ﴿**وإذ قالَتِ الملائكةُ**﴾: إنْ شِئْتَ جَعَلْتَ هذا الظرفَ نَسَقاً على الظرفِ قبلَه وهو قولُهُ: ﴿**إذ قالتِ امرأةُ عمران**﴾، وإنْ شِئْتَ جَعَلْته منصوباً بمقدَّر قاله أبو البقاء.

وقرأ عبدُ الله بن مسعود وابن عمر: «وإذ قال الملائكة» دونَ تاءِ تأنيث، وتوجيهُ ذلك تقدَّم في ﴿فنادتْهُ الملائكة﴾[1]. ومعمولُ القولِ الجملةُ المؤكَّدَةُ بإنَّ مِنْ قَوْلِه: «إنَّ الله اصطفاكِ»، وكَرَّر الاصطفاءَ رفعاً مِنْ شأنِها. قال الزمخشري: «اصطفاك أولاً حين تَقَبَّلَكِ مِنْ أُمِّك ورَبَّاك واخْتَصَّكِ بالكرامَةِ السَّنِيَّة، واصطفاكِ آخراً على نساءِ العالمين بأَنْ وَهَبَ لكِ عيسى من غَيْرِ أَبٍ ولم يكنْ ذلك لأحدٍ من النساء».

واصْطَفَى: افْتَعَلَ من الصَّفْوَة، أُبْدِلَتْ التاءُ طاءً لأجلِ حرفِ الإطْباقِ وقد تقدَّم تقريرُه في البقرة[2]، وتقدَّم سببُ تعدِّيه بـ «على»، وإن كان أصلُ تعديتِهِ بـ «مِنْ». وقال أبو البقاء: «وكَرَّر اصطفى: «إمَّا» توكيداً، وإمَّا ليبيِّن مَنِ اصطفاها عليهنَّ»، وقال الواحدي: «وكَرَّر الاصطفاءَ لأنَّ كِلا الاصطفائين يختلفُ معناهما، فالاصطفاء الأول عمومٌ يدخُل فيه صوالحُ النساءِ، والثاني اصطفاء بما اختصَّتْ به من خصائِصِها.

قوله: ﴿**ذلك من أنباء الغيب نُوحيه**﴾: يجوزُ فيه أوجه:

أحدُها: أَنْ يكونَ «ذلك» خبر مبتدإٍ محذوفٍ تقديرُهُ: الأمر ذلك. و «مِنْ أنباءِ الغيب» على هذا يجوزُ أن يكونَ مِنْ تتمةِ هذا الكلامِ حالاً من اسمِ الإشارةِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ الوقفُ على «ذلك»، ويكونُ «مِنْ أنباء الغيب» متعلِّقاً بما بعدَه وتكونُ الجملةُ من «نوحيه» إذ ذاك: إمَّا مبينةً وشارحةً للجملةِ قبلَها وإمَّا حالاً.

---

(١) سورة آل عمران، آية (٣٩).

(٢) سورة البقرة، آية (١٣٠).

الثاني: أن يكونَ «ذلك» مبتدأً، و«من أنباء الغيبِ» خبرَه، والجملةُ من «نوحيه» مستأنفةٌ، والضميرُ في «نوحيه» عائدٌ على الغيب، أي: الأمرُ والشأنُ أنَّا نوحي إليك الغيبَ ونُعْلِمُك به ونُظْهِرُكَ على قصصِ مَنْ تقدَّمك مع عدمِ مدارستكَ لأهلِ العلمِ والأخبار، ولذلك أتى بالمضارع في «نُوحيه»، وهذا أحسنُ مِنْ عَوْدِهِ على «ذلك»؛ لأنَّ عَوْدَهُ على الغيبِ يَشْمَلُ ما تقدَّم من القصص وما لَم يتقدَّمْ منها، ولو أَعَدْتَه على «ذلك» اختصَّ بما مضى وتقدَّم.

الثالث: أن يكونَ «نوحيه» هو الخبرَ، و«من أنباء الغيب» على وجهيه المتقدِّمين مِنْ كَوْنِهِ حالاً من «ذلك» أو متعلِّقاً بنوحيه، ويجوز فيه وجهٌ ثالثٌ على هذا وهو أَنْ يُجْعَلَ حالاً من مفعول «نوحيه» أي: نوحيه حالَ كونه بعضَ أنباءِ الغيبِ.

قوله: ﴿إذ يُلْقُون﴾ فيه وجهان:

أحدُهما: وهو الظاهر أنه منصوب بالاستقرار العاملِ في الظرفِ الواقعِ خبراً.

والثاني ـ وإليه ذهب الفارسي ـ أنه منصوبٌ بكنت، وهو عجيبٌ منه لأنه يزعمُ أنَّها مسلوبةُ الدلالة على الحَدَثِ فكيف تعملُ في الظرفِ والظرفُ وِعاءٌ للأحداثِ؟ والذي يظهر أن الفارسي إنما جَوَّز ذلك بناءً منه على ما يَجُوزُ أَنْ يكونَ مراداً في الآية، وهو أَنْ تكونَ «كان» تامةً بمعنى: وما وُجِد في ذلك الوقتِ.

والضميرُ في «لديهم» عائدٌ على المتنازِعِيْنِ في مريم وإنْ لم يَجْرِ لهم ذِكْرٌ، لأنَّ السياقَ قد دَلَّ عليهم، وهذا الكلامُ ونحوهُ كقوله تعالى: ﴿وما كُنْتَ بجانِبِ الطُّور﴾[1] ﴿وما كنتَ لديهم إذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُم﴾[2] وإن كانَ معلوماً انتفاؤه بالضرورةِ جارٍ مَجْرى التهكم بمنكري الوَحْي، يعني أنه إذا عُلِمَ أنك لم تعاصِرْ أولئك ولم تُدَارِس أحداً في العلمِ فلم يَبْقَ اطلاعُك عليه إلا مِنْ جِهَةِ الوحي.

والأقلام جمع «قَلَم» وهو فَعَل بمعنى مفعول أي: مَقْلُوم، والقَلْم القَطْع، ومثلُه القبض والنقص بمعنى المقبوض والمنقوص، وقيل له: قَلَم؛ لأنه يُقْلَمُ، ومنه «قَلَّمْتُ ظُفْرِي» أي: قَطَعْتُهُ وَسَوَّيْتُهُ، قال زهير:

١٢٨٥ ـ لَـدَى أَسَـدٍ شَـاكِي السِّـلاَحِ مُـقَـذَّفٍ لَـهُ لَـبِـدٌ أَظْـفَـارُهُ لَـمْ تُـقَـلَّمِ[3]

وقيل: سُمِّي القلمُ قَلَماً تشبيهاً له بالقُلامَةِ وهي نبتٌ ضعيف؛ وذلك أنه يُرَقَّق فيضْعُفُ. وفي المرادِ بالأقلام هنا خلافٌ: هل هي التي يُكْتَبُ بها أو قِداحٌ يُسْتَهَمُ بها كالأزلام؟

قوله: ﴿أيّهم يَكْفُل مريم﴾ هذه الجملةُ منصوبةُ المَحَل؛ لأنها متعلقة بفعلٍ محذوفٍ، ذلك الفعل في محلِّ نصبٍ على الحالِ تقديرُهُ: يُلْقُونَ أقلامَهم يَنْظُرون: أيُّهم يَكْفُل مريم أو يَعْلَمُون، وجَوَّز الزمخشري أن يُقَدَّر «يقولون»، فيكونَ محكياً به، ودَلَّ على ذلك قولُه: «يُلْقُون». وقوله: ﴿وما كُنْتَ لديهم إذ يختصِمُون﴾ كقوله: ﴿وما كُنْتَ لديهِمْ إذ يُلْقُون﴾.

إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا

---

(١) سورة القصص، آية (٤٦).
(٢) سورة يوسف، آية (١٠٢).
(٣) انظر ديوانه (٢٣).

وَٱلْأَخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾

قوله تعالى : ﴿**إذ قالت الملائكةُ**﴾ : في هذا الظرفِ أوجهٌ :

أحدُها : أن يكونَ منصوباً بيختصمون .

الثاني : أنه بدلٌ من «إذ يختصمون» وهو قول الزجاج . وفي هذين الوجهين بُعْدٌ، من حيثُ إنه يلزمُ اتحادُ زمانِ الاختصامِ وزمانِ قولِ الكلام، ولم يَكُنْ ذلك لأنَّ وقتَ الاختصامِ كان صغيراً جداً ووقتَ قولِ الملائكةِ بعد ذلك بأحيانٍ . وقد اسْتَشْعَرَ الزمخشري هذا السؤالَ فأجابَ بأنَّ الاختصامَ والبِشَارةَ وقعا في زمان واسعٍ كما تقول : لَقِيتُهُ سنةَ كذا» يعني أنَّ اللقاء إنما يقع في بعض السنةِ فكذا هذا .

الثالث : أن يكونَ بدلاً من «إذ قالت الملائكة» أولاً، وبه بدأ الزمخشري كالمختارِ له، وفيه بُعْدٌ لكثرةِ الفاصلِ بين البدلِ والمُبْدَلِ منه .

الرابع : نصبُه بإضمارِ فعلٍ .

والْوَحْيُ : الإشارةُ السريعةُ، ولتضمُّنِ السرعةِ، قيل : «أمرٌ وَحْيٌ» وقيل : هو إلقاءُ معنى الكلام إلى معنى مَنْ يريدُ إعلامَهُ، والوحيُ يكونُ بالرمز والإشارة قال :

١٢٨٦ - لأَوْحَتْ إلَيْنَا وَالأَنَامِلُ رُسْلُهَا[١]

وقولُه تعالى : ﴿**فَأَوْحَى إليهم أَنْ سَبِّحوا**﴾ أي : أشارَ إليهم، ويكون بالكتابَةِ، قال زهير :

١٢٨٧ - أَتَى العُجْمَ وَالآفَاقَ مِنْهُ قَصَائِدٌ بَقِينَ بقاءَ الوَحْيِ في الحَجَرِ الأَصَمّ[٢]

ويُطْلَقُ الوَحْيُ على الشيءِ المكتوبِ، قال :

١٢٨٨ - فَمَدَافِعُ الرَّيَّانِ عُرِّي رَسْمُهَا خَلَقاً كَمَا ضَمِنَ الوُحِيَّ سِلاَمُهَا[٣]

قيل : الوُحِيُّ جمعُ : وَحْيٍ كَفَلْس وفُلُوس، وكُسِرَت الحاءُ إتباعاً . والوَحْيُ : الإلهامُ : «وَأَوْحَى ربُّك إلى النحل»[٤]، والوَحْي للرسل يكون بأنواع مذكورةٍ في التفسير .

قوله : ﴿**بكلمةٍ منه**﴾ في محلِّ جرٍ صفةً لكلمة، والمرادُ بالكلمة هنا عيسى، سُمِّيَ كلمةً لوجودِهِ بها وهو قوله : «كُنْ فَيَكُونُ» فهو من باب إطلاق السبب على المُسَبَّب . و «اسمه» مبتدأ، و «المسيح» خبرُهُ . و «عيسى» بدلٌ منه أو عطفُ بيان . قال أبو البقاء : «ولا يكونُ خبراً ثانياً لأنَّ تَعَدُّدَ الأخبارِ يُوجِبُ تعدُّدَ المبتدأ، والمبتدأ هنا مفردٌ، وهو قولُه : «إسْمُه» ولو كان عيسى خبراً آخر لكان أسماؤه أو أسماءها على تأنيث الكلمة» قلت : هذا على رأيي، وأما من يجيز ذلك فقد أعرب عيسى خبراً ثانياً، وأعرَبه بعضُهم خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي : هو عيسى، فهذه ثلاثةُ أوجهٍ في «عيسى»، ويجوزُ

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٥٤ .

(٢) البيت لكعب بن زهير انظر ديوانه (٦٤)، البحر المحيط ٢/٤٥٤، تفسير الطبري ٦/٤٠٦، وليس كما أوهم نص المصنف أنه لزهير بن أبي سلمى .

(٣) البيت للبيد بن أبي ربيعة انظر ديوانه ٣١٠، شرح المعلقات .

(٤) سورة النحل، آية (٦٨) .

على الوجهِ الثالث وجهٌ رابعٌ وهو النصبُ بإضمار «أَعْني» لأنَّ كلَّ ما جازَ قَطْعُهُ رَفْعاً جازَ قطعُهُ نصباً.

والألفُ واللامُ في «المسيح» للغلبَةِ كهي في الصَّعِق[1] والعَيُّوق[2] وفيه وجهان:

أحدُهما: أنه فَعِيل بمعنى فاعِل مُحَوّل منه مبالغة، فقيل: لأنه مَسَحَ الأرض بالسِّياحة، وقيل: لأنه يَمْسَح ذا العاهة فيبرأُ، وقيل: بمعنى مَفْعول لأنه مُسِحَ بالبركةِ أو لأنه مَسِيحُ القدمِ، قال:

١٢٨٩ - بَاتَ يُقَاسِيهَا غُلامٌ كَالزَّلَمْ خَدَلَّجُ السَّاقَيْنِ مَمْسُوحُ القَدَمْ[3]

أو لِمَسْحِ وجهِهِ بالمَلاحة، قال:

١٢٩٠ - على وَجْهِهِ مَيٌّ مَسْحَةٌ من مَلاَحَةٍ ..... [4]

والثاني: أنَّ وَزْنَهُ مَفْعِل من السياحةِ وعلى هذا كله فهو منقولٌ من الصفة. وقال أبو عبيد: أصلُه بالعبرانية: «مسيخاً» فَغُيِّر.

قال الشيخ[5]: «فعلى هذا يكونُ اسماً مرتجلاً ليس مشتقاً من المَسْح ولا من السِّياحة» قلت: قولُه: «ليس مشتقاً» صحيحٌ، ولكنْ لا يَلْزَمُ من ذلك أن يكونَ مرتجلاً ولا بُدَّ، لاحتمالِ أن يكونَ في لغتِهم منقولاً من شيء عندهم.

وأتى بالضمير في قوله: ﴿اسمُه﴾ مذكَّراً وإنْ كان عائداً على الكلمة مراعاةً للمعنى، إذ المرادُ بها مذكر.

و ﴿ابنُ مريم﴾ يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لعيسى، قال ابن عطية: «وعيسى خبرُ مبتدإٍ محذوف، ويَدْعُو إلى هذا كونُ قولِهِ «ابنُ مريم» صفةً لعيسى، إذ قد أَجْمَعَ الناسُ على كَتْبِه دونَ ألفٍ، وأمَّا على البدل أو عطفِ البيان يكونَ «ابنُ مريم» صفةً لعيسى» يعني بدلَ عيسى من المسيح، فَجَعَلَهُ غيرَ صفةٍ له مع وجودِ الدليلِ الذي ذكره وهو كَتْبُه بغيرِ ألف.

وقد مَنَعَ أبو البقاء أن يكونَ «ابنُ مريم» بدلاً أو صفة لعيسى قال: «لأنَّ مريم ليس باسمٍ، ألا ترى أنَّك لا تقولُ: «هذا الرجلُ ابنُ عمرو» إلا إذا كان قد عَلِقَ عليه علماً» قلت: وهذا التعليلُ الذي ذكره إنما ينهَضُ في عَدَمِ كَوْنِهِ بدلاً، وأمَّا كونُه صفةً فلا يمنعُ ذلك، بل إذا كان اسماً امتنع كونُه صفةً، إذ يصيرُ في حكمِ الأعلامِ، والأعلامُ لا تُوصَفُ به، ألا ترى أنك إذا سَمَّيْتَ رجلاً بابن عمرو امتنعَ أن يقعَ «ابن عمرو» صفةً والحالةُ هذه.

وقال الزمخشري: «فإنْ قلت: لِمَ قيل «اسمُ المسيح عيسى ابن مريم، وهذه ثلاثةُ أشياءَ: الاسمُ منها عيسى، وأمَّا المسيحُ والابنُ فَلَقَبٌ وصفةٌ؟ قلت: الاسمُ للمُسَمَّى علامةٌ يُعْرَفُ بها ويتميَّز مِنْ غيرِه، فكأنه قيل: الذي يُعْرَف ويتميَّز مِمَّنْ سواه بمجموعِ هذه الثلاثةِ» انتهى فَظَهَرَ من كلامِه أَنَّ مجموعَ الألفاظ الثلاثةِ إخبار عن اسمِهِ، بمعنى أنَّ كلاً

---

(١) الصعيق: اسم لكل من روي بصاعقة ثم عتب على خويلد بن نفيل الذي سب الريح فرمي بصاعقة. اللسان: (صعق).

(٢) العيوق: اسم نجم.

(٣) البيت لشريح بن شرحبيل ونسب للأغلب العجلي ونسب للأخنس بن شهاب انظر تفسير الطبري ٩/٤٧٣.

(٤) صدر بيت في ملحق ديوان ذي الرمة وعجزه:
..... وتحت الثياب الحزي إن كان باديا
انظر الخزانة ١/٥٢، أمالي الزجاجي (٥٧)، الأغاني ١٦/١٢٠.

(٥) انظر البحر المحيط ٢/٤٦٠.

منها ليس مستقلاً بالخبرية بل هو من باب: هذا حلوٌ حامِض، وهذا أَعْسَرُ يَسَرٌ[١] ونظيرُهُ قولُ الشاعر:

١٢٩١ - كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا ... يَزْرَعُ الوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ[٢]

أي: مجموعُ كيف أصبحْتَ، وكيف أمسيْتَ، فكما جاز تعدُّدُ المبتدأ لفظاً مِنْ غيرِ عاطف والمعنى على المجموعِ فكذلك في الخبرِ، وقد أَنْشَدْتُ عليه أبياتاً كقوله:

١٢٩٢ - ..... فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي[٣]

وقد زعم بعضُهم أنَّ «المسيح» ليس باسمِ لقبٍ له بل هو صفةٌ كالضارب والظريف، قال: «وعلى هذا ففي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، إذ المسيح صفة لعيسى والتقدير: اسمُه عيسى المسيحُ». وهذا لا يجوزُ، أعني تقديمَ الصفةِ على الموصوفِ، لكنه يعني هو صفةٌ له في الأصل، والعربُ إذا قَدَّمَتْ ما هو صفةٌ في الأصل جَعَلوه مبنيّاً على العاملِ قبلَه وجعلوا الموصوفَ بدلاً مِنْ صفتِهِ في الأصلِ نحو قوله:

١٢٩٣ - وبالطويلِ العُمْرِ عمرا ... حَيْدَرا[٤]

الأصل: وبالعمرِ الطويلِ، هذا في المعارفِ، وأمَّا في النكراتِ فينصِبون الصفةَ حالاً.

وقال الشيخ[٥]: «ولا يَصِحُّ أَنْ يكون «المسيح» في هذا التركيب صفةً لأن المُخْبَرَ به على هذا لُفِظَ، والمسيحُ من صفةِ المدلولِ لا من صفةِ الدالِّ، إذ لفظُ عيسى ليس المسيح، ومَنْ قال: إنهما اسمان قال: فَقُدِّمَ المسيحُ على عيسى لشهرتِهِ. قال ابن الأنباري: «وإنَّما قُدِّمَ - بُدِيء بلقبه - لأن المسيحَ أشهرُ من عيسى لأنه قَلَّ أن يقعَ على سُمَيَّ يَشْتَبِهُ به، وعيسى قد يقع على عدد كثير فقدَّمه لشهرتِهِ، ألا ترى أن ألقاب الخلفاء أشهرُ من أسمائِهِم»، فهذا يَدُلُّ على أنَّ المسيحَ عند ابن الأنباري «لقبٌ» لا اسمٌ. وقال أبو إسحاق: «وعيسى مُعَرَّبٌ من أَيْسوع وإنْ جَعَلْتَه عربياً لم تُصْرِفْهُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، لأنَّ فيه ألفَ التأنيث، ويكون مشتقاً مِنْ عاسَه يَعُوسه إذا سَاسَه، وقام عليه»، وقال الزمخشري: «ومُشْتَقُّهُما - يعني المسيح وعيسى - من المَسْح والعَيْس كالراقمِ على الماء». وقد تقدَّم الكلامُ على عيسى ومريم واشتقاقِهما وما ذَكَرَ الناسُ في ذلك في سورة البقرة[٦] فَأَغْنى عن إعادته.

قوله: ﴿وجيهاً﴾ حالٌ وكذلك قولُه: ﴿ومن المقرَّبين﴾ وقولُه: و ﴿يُكَلِّمُ﴾ وقوله: ﴿من الصالحين﴾ فهذه أربعةُ أحوالٍ انتصبَتْ عن قوله «بكلمة»، وإنما ذَكَّر الحال حملاً على المعنى، إذ المراد بها الولَدُ والمكَوَّن، كما ذكَّر الضميرَ

---

(١) أي يعمل بكلتا يديه.

(٢) انظر البيت في الخصائص ١/ ٢٩٠، الهمع ٢/ ١٤٠، الدرر ٢/ ١٩٣، رصف المباني (٤١٤)، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٠، الأشموني ٣/ ١١٦، الأشموني ٤/ ٣١.
استشهد به على حذف حرف العطف (الواو) من المعطوف إذ التقدير: كيف أصبحت وكيف أمسيت.

(٣) البيت لرؤبة وتمامه:

من يك ذابت فهذابتي ... مقيظ مصيف مشتى

انظر ملحقات ديوانه ١٨٩، الدرر ١/ ٧٨، الأشموني ١/ ٢٢٢.

(٤) تقدم.

(٥) انظر البحر المحيط ٢/ ٤٦٠.

(٦) آية (٨٧).

في «اسمُه»، فالحالُ الأولى جِيء بها على الأصلِ اسماً صريحاً، والباقيةُ في تأويلِهِ: فالثانيةُ جار ومجرور، وأُتِيَ بها هكذا لِوُقوعِها فاصلةً في الكلام، ولو جِيء بها اسماً صريحاً لفاتَ مناسبةُ الفواصلِ، والثالثة جملةٌ فعليةٌ، وعطفُ الفعلِ على الاسم لتأويله به وهو كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوا إلى الطيرِ فوقَهم صافَّاتٍ ويَقْبِضْن﴾[1] أي: وقابضاتٍ، ومثلُه في عَطْفِ الاسمِ على الفعلِ لأنه في تأويلِهِ قولُ النابغة:

١٢٩٤ - فألْفَيْتُه يَوْماً يُبيرُ عَدُوَّهُ وبَحْرَ عَطَاءٍ يَسْتَخِفُّ المَعَابِرا[2]

ويقرب منه:

١٢٩٥ - باتَ يُعَشِّيها بِعَضْبٍ باتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وجَائِرُ[3]

إذا المعنى: مبيراً عدوَّه، وقاصدٍ، وجاءَ بالثالثةِ فعليةً لأنَّها في رتبتِها، إذ الحالُ وصفٌ في المعنى، وقد تقدَّم أنه إذا اجتمع صفاتٌ مختلفةٌ في الصراحةِ والتأويلِ قُدِّم الاسمُ ثم الظرفُ أو عديلُه ثم الجملةُ، فكذا فَعَل هنا، قَدَّم الاسمَ وهو «وجيهاً» ثم الجارَّ والمجرورَ ثم الفعلَ، وأتى به مضارِعاً لدلالتِهِ على التجدُّد وقتاً فوقتاً، بخلافِ الوجاهةِ فإنَّ المرادَ ثبوتُها واستقرارُها والاسمُ متكفِّلٌ بذلك، والجارُّ قريبٌ من المفردِ فلذلك ثَنَّى به إذ المقصودُ ثبوتُ تقريبه. والتضعيف في «المقرَّبين» للتعديةِ لا للمبالغةِ لِمَا تقدَّم من أنَّ التضعيفَ للمبالغةِ لا يُكْسِبُ الفعلَ مفعولاً، وهذا قد أَكْسَبَهُ مفعولاً كما ترى بخلافِ: «قَطَّعْتُ الأثوابَ» فإنَّ التعدِّيَ حاصلٌ قبلَ ذلك، وجيء بالرابعةِ بقولِه «من الصالحين» مراعاةً للفاصلةِ كما تقدَّم في «المقرَّبين»، والمعنى: أنَّ الله يُبَشِّرُكِ بهذه الكلمةِ موصوفةً بهذه الصفاتِ الجميلةِ.

ومَنَعَ أبو البقاء أن تكونَ أحوالاً من المسيح أو من عيسى أو من ابن مريم، قال: «لأنها أخبارٌ والعاملُ فيها الابتداءُ أو المبتدأُ أو هما، وليس شيءٌ من ذلك يَعْمَلُ في الحال» ومَنَع أيضاً كونَها حالاً من الهاء في «اسمُه» قال: «للفصلِ الواقعِ بينهما، ولعدمِ العاملِ في الحال» قلت: ومذهبُهُ أيضاً أنَّ الحالَ لا تجيءُ من المضافِ إليه وهو مرادُهُ بقولِه: «ولعدمِ العاملِ» وجاءَتِ الحالُ من النكرةِ لتخصُّصِها بالصفةِ بعدَها. وظاهرُ كلامِ الواحدي فيما نقَلَهُ عن الفراء، أنه يجوزُ أن تكونَ أحوالاً من عيسى فإنَّه قال: «والفراء يُسَمِّي هذا قطعاً كأنه قال: عيسى ابن مريم الوجيهَ، قَطَعَ منه التعريفَ» فظاهِرُ هذا يُؤْذِنُ بأنَّ ﴿وجيهاً﴾ من صفة عيسى في الأصل فَقُطِعَ عنه، والحالُ وصفٌ في المعنى.

قوله: ﴿في الدنيا﴾ متعلق بوجيهاً، لِما فيه من معنى الفعل. والوجيه: ذو الجاه وهو القوة والمَنَعَةُ والشرف، يقال: وَجُه الرجلُ يَوْجُه وَجَاهَةً، واشتقاقُهُ من الوجهة لأنه أشرفُ الأعضاءِ، والجاه مقلوبٌ منه فوزنُه عَفَل.

---

(١) سورة الملك، آية (١٩).

(٢) انظر ديوانه (٦٥)، رصف المباني (٤١١)، ابن عقيل (٢/٢٤٤)، البحر (٧/٢٥٩).
(ألفيته) ألفى: وجد «يوماً» أراد به مجرد الوقت، «يبير» يهلك وماضيه أبار ويروى (يبيد) بالدال وهو بمعنى يبير. (المعابر) جمع معبر وهو ما يعبر الماء عليه كالسفينة.

(٣) انظر البيت في ابن الشجري ٢/١٦٧، الأشموني ٣/١٢٠، الخزانة ٥/١٤٠، معاني الفراء ١/٢١٣.
ويعشيها من العشاء بفتح العين وهو الطعام الذي يؤكل وقت العشي القصد ضد الجور والشاهد فيه وجائر فإنه عطف على (يقصد) وهو عطف الاسم على الفعل والمسهل له كون جائر بمعنى يجور.

وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٤٦﴾ قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾

وقوله تعالى: ﴿في المَهْد﴾ يجوزُ فيه وجهان:

أحدهما ـ وهو الظاهرُ ـ أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ، على أنه حالٌ من الضميرِ في «يُكَلِّم» أي: يكلِّمُهم صغيراً وكهلاً، فَكَهْلاً على هذا نَسَقٌ على هذه الحالِ المؤولة.

والثاني: أنه ظرفٌ للتكليم كسائرِ الفَضَلات، فَكَهْلاً على هذا نسق على وجيهاً فعلى هذا يكون خمسةُ أحْوالٍ.

والكَهْلُ: مَنْ بَلَغَ سنَّ الكهولةِ وأولُها ثلاثون، وقيل: اثنان، وقيل ثلاثٌ وثلاثون. وقيل: أربعون، وآخرُها ستون، ثم يدخُلُ في سن الشيخوخة واشتقاقه مِنْ اكْتَهَلَ النبات: إذا علا وَأَرْبَعَ، ومنه: الكاهلُ، وقال صاحب المُجْمل: «اكتهل الرجلُ: وخَطه الشيب من قولهم: اكْتَهلت الروضةُ إذا عَمَّها النَّوْر، والمرأةُ: كَهْلَة». وقال الراغب: «والكَهْلُ مَنْ وَخَطه الشيبُ، واكتهلَ النبات: إذا شارف اليَبُوسة مشارَفَةَ الكَهْلِ الشيبَ، وأنشد قولَ الأعشى في وصفِ روضة:

١٢٩٦ - يُضاحِكُ الشَّمْسَ مِنْهَا كَوْكَبٌ شَرِقٌ مُؤَزَّرٌ بِعَمِيمِ النَّبْتِ مُكْتَهِلُ[1]

وقد تقدَّم الكلامُ في تنقُّلِ أحوالِ الوَلَد من لَدُنْ كونِهِ في البطن إلى شيخوختِهِ عند ذِكْرِ «غُلام»[2] فلا نُعِيدُه.

وقال بعضُهم: «ما دَامَ في بَطْنِ أمه فهو جنينٌ، فإذا وُلِدَ فوليد، فإذا لم يَسْتَتِمَّ الأسبوع فصديعٌ، وما دام يَرْضَعُ فَهُوَ رضيع، ثم هو فطيم عند الفِطام، وإذا لم يَرْضَع فَمَحوش، فإذا دَبَّ دارج، فإذا سقطت رواضعُه فَثَغُور، فإذا نَبَتَتْ بعد إسقاطِهِ فَمَثْغور ومَثْغور، فإذا جاوَزَ العشرَ فمترعرعٌ وناشِىء، فإذا لم يبلُغ الحُلُمَ فيافعٌ ومراهق، فإذا احتلَمَ فَحَزَوَّرٌ، والغلامُ يُطْلَقُ عليه في جميعِ أحوالِهِ بعد الولادة، فإذا اخضرَّ شاربُهُ وسالَ عِذَارُهُ فباقِلٌ، فإذا صارَ ذا لحيةٍ ففَتِيٌّ وشارِخٌ، فإذا مَا كَمَلَتْ لحيته فمتَجَمِّع، ثم هو من الثلاثين إلى الأربعين شاب، ومن الأربعين إلى ستين كهل» ولأهلِ اللغةِ عباراتٌ مختلفةٌ في ذلك، وهذا أشهرُها.

فإنْ قيل: المُسْتَغرَبُ إنما هو كلامُ الطفلِ في المهدِ، وأما كلام الكهولِ فغيرُ مُسْتَغرَبٍ، فالجوابُ أنهم قالوا: لم يتكلم صبيٌّ في المَهْدِ وعاش، أو لم يتكلَّمْ أصلاً بل يبقى أخرسَ أبداً، فبشَّر اللهُ مريم بأنَّ هذا يتكلم طفلاً ويعيشُ ويتكلم في حالِ كهولته، ففيه تطمينٌ لخاطرِها بما يخالِفُ العادةَ. وقال الزمخشري: «بمعنى يُكلِّمُ الناسَ طفلاً وكهلاً، ومعناهُ يُكَلِّمُ الناسَ في هاتين الحالتين كلامَ الأنبياءِ من غير تفاوتٍ بين الحالتين: حالةِ الطفولة وحالةِ الكُهولة».

والمَهْدُ: ما يُهَيَّأُ للصبي أنْ يُرَبَّى فيه، مِنْ مَهَّدْتُ له المكانَ أي: وَطَّأْته وَلَيَّنْتُه له، وفيه احتمالان:

أحدُهما: أن يكونَ أصلُه المصدرَ، فَسُمِّيَ به المكانُ.

وأن يكونَ بنفسِه اسمَ مكانٍ غيرَ مصدرٍ وقد قُرِىءَ مَهْداً ومِهاداً في طه[3] كما سيأتي.

---

(١) انظر ديوانه (٥٧)، الصناعتين (٢١٢)، المشكل (١٣٦).
وقال قول الأعشى: يضاحك الشمس، معناه: يدور معها ومضاحكته إياها: حسن له ونضرة. والكوكب: معظم النبات، والشرق الريان الممتلىء ماء. والمؤزر: الذي صار النبات كالإزار له، والعميم: النبت الكثيف الحسن، واكتهلت الروضة: إذا عمها نبتها.

(٢) سورة آل عمران، آية (٤٠).

(٣) آية (٥٣).

وقوله تعالى: ﴿قالَتْ ربِّ أنَّى يكونُ لي ولدٌ﴾: قد تقدَّم إعرابُ هذه الجملِ في قصةِ زكريا[١] فلا معنى لإعادتِهِ إلَّا أنَّ هناك «يَفعل ما يشاء» وهنا «يَخْلُق» قيل: لأنَّ قصَّتها أغربُ من قصتِهِ، وذلك أنه لم يُعْهَدْ ولدٌ مِنْ عذراءَ لم يَمَسَّها بشرٌ البَتةَ، بخلافِ الولدِ بينَ الشيخِ والعجوزِ فإنه مستبعدٌ، وقد يُعْهَدُ مثلُه وإنْ كان قليلاً، فلذلك أتى بيخلُق المقتضي الإيجادَ والاختراعَ من غيرِ إحالةٍ على سببٍ ظاهر، وإن كانتِ الأشياءُ كلُّها بخَلْقِهِ وإيجادِهِ وإنْ كان لها أسبابٌ ظاهرةٌ.

والجملةُ من قولِهِ: ﴿ولم يَمْسَسْني﴾ حاليةٌ. «والبَشَرُ في الأصلِ مصدرٌ كالخلق، ولذلك يَسْتوي فيه» المذكرُ والمؤنثُ والمفردُ والمثنى والمجموعُ، تقولُ: هذه بَشَرٌ، وهذان بَشَرٌ، وهؤلاء بشر، كقولك: هؤلاء خَلْقٌ قيل: «واشتقاقُهُ من البَشَرة وهو ظاهرُ الجِلْد، لأنه الذي من شأنِهِ أنْ يَظْهَرَ الفرحُ» والغَمُّ في بَشَرَتِهِ. و«يكونُ» يَحْتَملُ التمامَ والنقصانَ، وقد تقدَّم تحريرُه، وتقدَّم أيضاً اختلاف القراء في «فيكون»[٢] وما ذُكِرَ في توجيهِه.

## وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾

قوله تعالى: ﴿ويُعَلِّمُهُ﴾: قرأ نافع وعاصم: «ويُعَلِّمُه» بياء الغَيْبَة، والباقون بنونِ المتكلمِ المعظِّمِ نفسَه، وعلى كلتا القراءتين ففي محلِّ هذه الجملة أوجهٌ، أَحَدُها: أنها معطوفةٌ على «يُبَشِّرُكِ» أي: إن الله يبشرك بكلمة ويُعَلِّمُ ذلك المولودَ المعبَّر عنه بالكلمةِ. الثاني: أنها معطوفةٌ على «يَخْلُق» أي: كذلك اللَّهُ يَخْلُق ما يشاء ويعلمه، وإلى هذين الوجهين ذهب جماعةٌ منهم الزمخشري وأبو عليّ الفارسي. وهذان الوجهان ظاهران على قراءة الباء. وأمَّا قراءةُ النون فلا يظهرُ هذان الوجهان عليها إلا بتأويلِ الالتفاتِ من ضمير الغَيْبة إلى ضمير المتكلم إيذاناً بالفخامةِ والتعظيم. فأمَّا عطفُهُ على «يُبَشِّرُكِ» فقد استبعَدَه الشيخ[٣] جداً قال: «لطولِ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه» وأمَّا عطفُه على «يَخْلُق».

فقال الشيخ[٤] وهو معطوفٌ عليه سواءٌ كانت ـ يعني يخلق ـ خبراً عن اللَّهِ تعالى أم تفسيراً لما قبلها، إذا أَعْرَبْتَ لفظ «الله» مبتدأً، وما قبلَه الخبرُ» يعني أنه قد تقدَّم في إعراب «كذلك اللَّهُ»[٥] في قصة زكريا أوجهٌ:

أحدُها: ما ذكر، فـ «يعلمه» معطوفٌ على «يَخْلُق» بالاعتبارينِ المذكورين، إذ لا مانعَ من ذلك. وعلى هذا الذي ذكرَه الشيخُ وغيرُه تكون الجملةُ الشرطيةُ معترضةً بين المعطوفِ والمعطوف عليه، والجملةُ من «يُعَلِّمُهُ» في الوجهينِ المتقدِّمين مرفوعةُ المحلِّ لرفعِ محلِّ ما عَطَفَتْ عليه.

الثالث: أنْ يُعْطَفَ على «يُكَلِّمُ» فيكون منصوباً على الحالِ، والتقديرُ: يُبَشِّرُكِ بكلمةٍ مُكَلِّماً ومُعَلِّماً الكتابَ، وهذا الوجهُ جَوَّزه ابنُ عطية وغيره.

الرابع: أن يكونَ معطوفاً على «وجيهاً» لأنه في تأويلِ اسمٍ منصوب على الحالِ، كما تقدَّم تقريرُهُ في قوله: «ويكلِّم». وهذا الوجهُ جَوَّزه الزمخشري. واستبعدَ الشيخ[٦] هذين الوجهين الأخيرين ـ أعني الثالث والرابع ـ قال:

---

(١) سورة آل عمران، آية (٤٠).
(٢) سورة البقرة، آية (١١٧).
(٣) انظر البحر المحيط ٢/٤٦٣.
(٤) انظر البحر المحيط ٢/٤٦٣.
(٥) سورة آل عمران، آية (٤٠).
(٦) انظر البحر المحيط ٢/٤٦٣.

«لطولِ الفصلِ بين المعطوفِ عليه، ومثلُه لا يُوجَدُ في لسانِ العرب».

الخامسُ: أَنْ يَكُون معطوفاً على الجملةِ المحكية بالقولِ، وهي: «كذلك الله يخلق».

قال الشيخ[١]: «وعلى كلتا القراءتين هي معطوفةٌ على الجملةِ المَقُولَةِ، وذلك أنَّ الضميرَ في قوله: «قال كذلك» لله تعالى، والجملةُ بعدَه هي المقولةُ، وسواءٌ كانَ لفظُ «الله» مبتدأً خبرُهُ ما قبلَه أم مبتدأً وخبرُه «يخلق» على ما مَرَّ إعرابُهُ في «قال: كذلك اللَّهُ يفعل ما يشاء» فيكونُ هذا من المقولِ لمريم على سبيلِ الاغتباطِ والتبشيرِ بهذا الولدِ الذي يُوجِدُهُ اللَّهُ منها.

السادس: أن يكونَ مستأنفاً لا محلَّ له من الإعراب، قال الزمخشري بعد أَنْ ذَكَرَ فيه أنه يجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على «نبشِّرك». أو «يَخْلُق» أو «وجيهاً»: «أو هو كلامٌ مبتدأٌ» يعني مستأنفاً.

قال الشيخ[٢]: فإنْ عنى أنه استئنافُ إخبار من الله أو عن الله على اختلاف القراءتين، فمن حيث ثبوتُ الواو لا بد أن يكون معطوفاً على شيء قبله، فلا يكون ابتداءَ كلام، إلا أن يُدَّعَى زيادةُ الواو في «ويُعَلِّمه» فحينئذٍ يَصِحُّ أن يكونَ ابتداءَ كلام، وإنْ عنى أنه ليس معطوفاً على ما ذكر فكان ينبغي أن يبيِّن ما عُطِفَ عليه، وأن يكونَ الذي عُطِفَ عليه ابتداءَ كلامٍ حتى يكونَ المعطوفُ كذلك» قلت: وهذا الاعتراضُ غيرُ لازمٍ لأنه لا يلزم مِنْ جَعْلِهِ كلاماً مستأنفاً أَنْ يُدَّعَى زيادةُ الواو، ولا أنه لا بدّ من معطوف عليه، لأنَّ النحْويين وأهلَ البيان نَصُّوا على أن الواو تكون للاستئناف، بدليلِ أنَّ الشعراءَ يأتُون بها في أوائلِ أشعارهم من غير تقدُّم شيء يكون ما بعدَها معطوفاً عليه، والأشعارُ مشحونةٌ بذلك، ويُسَمُّونَها واوَ الاستئنافِ، ومَنْ مَنَع ذلك قَدَّر أنَّ الشاعِرَ عَطَفَ كلامه على شيءٍ مَنْوِيٍّ في نفسِهِ، ولكنَّ الأولَ أشهرُ القولين:

وقال الطبري: «قراءةُ الياءِ عَطْفٌ على قولِهِ «يَخْلُقُ ما يشاء»، وقراءة النونِ عطفٌ على قولِهِ: «نُوحِيه إليك». قال ابن عطية: «وهذا القولُ الذي قاله في الوجهين مُفْسِدٌ للمعنى» ولم يبيِّن أبو محمد جهةَ إفسادِ المعنى.

قال الشيخ[٣]: «أمَّا قراءةُ النون فظاهِرٌ فسادُ عطفِهِ على «نُوحيه» من حيثُ اللفظُ ومن حيثُ المعنى: أمَّا من حيث اللفظُ فمثلُه لا يقعُ في لسانِ العرب لبُعْدِ الفصلِ المُفْرِطِ وتعقيد التركيبِ وتنافرِ الكلامِ، وأمَّا من حيث المعنى فإنّ المعطوفَ بالواوِ شريكُ المعطوف عليه فيصيرُ المعنى بقوله: «ذلك من أنباء الغيب» أي: إخبارُك يا محمد بقصةِ امرأةِ عمران وولادتِها لمريم وكفالتِها زكريا، وقصتُه في ولادةِ يَحْيَى له وتبشيرُ الملائكةِ لمريمَ بالاصطفاءِ والتطهيرِ، كلُّ ذلك مِنْ أخبارِ الغيب نُعَلِّمه، أي: نُعَلِّم عيسى الكتابَ، فهذا كلامٌ لا ينتظم معناه مع معنى ما قبله. وأمَّا قراءةُ الياءِ وعطفُ «ويعلِّمه» على «يَخْلُق» فليست مُفْسِدَةً للمعنى، بل هو أَوْلَى وأَصَحُّ ما يُحْمل عليه عَطْفُ «ويُعَلِّمه» لقرب لفظِهِ وصحةِ معناه، وقد ذَكَرْنَا جوازَهُ قبلُ، ويكونُ الله أَخْبَرَ مريمَ بأنه تعالى يَخْلُقُ الأشياءَ الغريبةَ التي لم تَجْرِ العادةُ بمثلِها مثلَ ما خلق لك ولداً من غير أبٍ، وأنه تعالى يُعَلِّم هَذا الولَد الذي يَخْلُقه ما لم يُعَلِّمه مَنْ قَبْلَه مِن الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل، فيكونُ في هذا الإخبار أعظمُ تبشيرٍ لها بهذا الولدِ وإظهارٌ لبركته، وأنه ليس مُشْبِهاً أولادَ الناس من بني إسرائيل، بل هو مخالِفٌ لهم في أصلِ النشأةِ، وفيما يُعَلِّمه تعالى من العلمِ، وهذا يَظْهَرُ لي أنه أحسنُ ما يُحْمَلُ عَطْفُ «ويُعَلِّمه». انتهى.

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٦٣.

(٢) انظر البحر المحيط ٢/٤٦٣.

(٣) المصدر السابق ٢/٤٦٤.

وقال أبو البقاء: «ويُقْرَأُ بالنونِ حَمْلاً على قولِهِ: «ذلك من أنباءِ الغيب نُوحيه إليك»، ويُقْرَأُ بالياءِ حَمْلاً على «يُبَشِّرك» وموضعُهُ حالٌ معطوفةٌ على «وجيهاً».

قال الشيخ[١]: «وقال بعضُهم: ونُعَلِّمُه بالنون حَمْلاً على «نُوحيه». إنْ عنى بالحَمْلِ العطفَ فلا شيءَ أبعدُ من هذا التقدير، وإنْ عنى بالحَمْلِ أنه من بابِ الالتفاتِ فهو صحيح». قلت: يتعيَّن أَنْ يَعني بقولِهِ «حَمْلاً» الالتفاتَ ليس إلا، ولا يجوز أن يَعْني به العطفَ لقوله «وموضعُهُ حالٌ معطوفةٌ على وجيهاً» كيف يَسْتَقِيم أن يريد عطفَهُ على «نبشرك» أو «نوحيه» مع حُكْمِه عليه بأنه معطوفٌ على «وجيهاً»؟ هذا ما لا يَسْتقيم أبداً.

وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ وَأُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأۡكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٤٩﴾

قوله تعالى: ﴿ورسولا﴾ في «رسول» وجهان:

أحدُهما: أنه صفةٌ بمعنى مُرْسَل فهو صفةٌ على فَعُول كالصبور والشكور.

والثاني: أنه في الأصل مصدرٌ، ومن مجيءِ «رسول» مصدراً قولُه:

١٢٩٧ - لقد كَذَب الواشُون ما بُحْتُ عِنْدَهُم ... بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ[٢]

أي: برسالة، وقال آخر:

١٢٩٨ - أُبَلِّغْ أبا سلمى رسولاً تَرُوعه ... ..... [٣]

أي: أُبَلِّغُه رسالةً، ومنه قولُه تعالى: ﴿إنَّا رسولُ ربِ العالمين﴾[٤] على أحدِ التأويلين، أي: إنَّا ذو رسالةِ رب العالمين، وعلى الوجهين يترتَّبُ الكلامُ في إعراب «رسول»:

فعلى الأولِ يكونُ في نصبه ستةُ أوجهٍ:

أحدُها: أن يكونَ معطوفاً على «يُعَلِّمه» إذا أعربناهُ حالاً معطوفاً على «وجيهاً» إذ التقديرُ: وجيهاً ومُعَلِّماً ومُرْسَلاً، قاله الزمخشري وابن عطية.

قال الشيخ[٥]: «وهو مَبْنِيٌّ على إعراب «ويُعَلِّمه»، وقد بَيَّنا ضعفَ إعرابِ من يقول إن «ويعلمه» معطوفٌ على «وجيهاً» للفصلِ المُفْرِطِ بين المتعاطِفَيْن».

---

(١) البحر المحيط ٢/٤٦٣.

(٢) تقدم.

(٣) صدر بيت للعباس بن مرداس وعجزه:

..... وإن حل ذا سدر وأهلي بعسجل

انظر الحماسة لأبي تمام ١/٢٤٤.

(٤) سورة الشعراء، آية (١٦).

(٥) انظر البحر المحيط ٢/٤٦٤.

الثاني : أن يكونَ نسقاً على «كَهْلاً» الذي هو حالٌ من الضميرِ المستترِ في «ويُكَلِّم» أي : يُكَلِّم الناسَ طفلاً وكهلاً ومُرْسَلاً إلى بني إسرائيل، جَوَّز ذلك ابنُ عطية. واستبعده الشيخُ[١] لطولِ الفصلِ بين المعطوف والمعطوف عليه. قلت: ويظهرُ أن ذلك لا يجوز من حيث المعنى، إذ يصيرُ التقديرُ: يُكَلِّمُ الناسَ في حالِ كونِه رسولاً إليهم، وهو إنما صار رسولاً بعد ذلك بأزمنةٍ، فإن قيل: هي حالٌ مقدَّرة كقولهم: «مررتُ برجل معه صقرٌ صائداً به غداً» وقوله: ﴿فادْخُلوها خالدين﴾[٢]، قيل: الأصلُ في الحالِ أن تكونَ مقارنةً، ولا تكونُ مقدرةً إلا حيث لا لَبْسَ.

الثالث: أن يكونَ منصوباً بفعلٍ مضمرٍ لائقٍ بالمعنى، تقديرُه: ونجعلُه رسولاً، لَمَّا رأوه لا يَصِحُّ عَطْفُه على مفاعيلِ التعليم أضمروا له عاملاً يناسبه، وهذا كما قالوا في قوله تعالى: ﴿والذين تَبَوَّؤا الدارَ والإيمان﴾[٣] وقوله:

١٢٩٩ - يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحَا[٤]

وقول الآخر:

١٣٠٠ - عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِدَا ..... [٥]

وقوله:

١٣٠١ - ..... وزَجَّجْنَ الْحَواجِبَ والعُيُونَا[٦]

أي: واعتقدوا الإيمانَ، ومعتقلاً[٧] رمحاً، وسَقَيْتُهَا ماءً بارداً، وكَحَّلْنَ العيونَ، وهذا على أحدِ التأويلين في هذه الأمثلةِ[٨].

الرابع: أن يكونَ منصوباً بإضمار فعلٍ من لفظِ «رسول»، ويكون ذلك الفعلُ معمولاً لقولٍ مضمر أيضاً هو من قولِ عيسى.

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٦٤.
(٢) سورة الزمر، آية (٧٣).
(٣) سورة الحشر، آية (٩).
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.
(٦) عجز بيت للراعي النميري، انظر الصناعتين (١٣٦)، مشكل ابن قتيبة (٢١٣)، المغني ٢/٣٥٧، الشذور (٣٠٠)، أساس البلاغة ١/٣٩٤، معاني الفراء ٣/١٢٣، التصريح ١/٣٤٦، الخصائص ٢/٤٣٢، أوضح المسالك ١/٢٩٩، رقم ٢٥٩، الأشموني رقم (٤٤٢).
وصدر البيت:
إذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً
.....
وهذا البيت من قصيدة مطلعها:
أَبَتْ آيَاتُ حُبِّي أَنْ تَبِينَا
لَنَا خَبَراً، وَأَبْكَيْنَ الْحَزِينَا
وقوله: «الغانيات» جمع غانية وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة ويقال: هي التي استغنت ببيت أبيها عن أن تزف إلى الرجال، ويقال: هي التي استغنت بزوجها عن التطلع إلى الرجال.
(برزن: أي ظهرن) زججن: رققن ودققن الشاهد فيه قوله: «والعيونا» فإن هذه الكلمة لا تصلح أن تكون معطوفة على ما قبلها عطف مفرد على مفرد لانتفاء اشتراك المعطوف وهو العيون مع المعطوف عليه وهو الحواجب في العامل وهو زججن، ولا يصلح «العيون أن يكون مفعولاً معه لأن الاخبار بالمعية ههنا لا يفيد شيئاً وإنما المتعين فيه أحد أمرين أحدهما وهو ما أشار إليه المصنف أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف. الثاني أن تضمن العامل وهو زججن معنى فعل آخر يصلح تسليطه عليها مثل جملن وحسن ونحوهما، وحينئذ يكون الثاني معطوفاً على الأول عطف مفرد على مفرد.
(٧) اعتقل الرمح: إذا وضعه بين ساقيه وركابه.
(٨) انظر تعليقنا على البيت السابق.

الخامس: أنّ الرسولَ فيه معنى النطق، فكأنه قيل: وناطقاً بأني قد جئتكم. ويُوَضِّح هذين الوجهين الأخيرين ما قاله الزمخشري، قال رحمه الله: «فإن قلت: علامَ تَحْمِلُ «ورسولاً ومصدقاً» من المنصوبات المتقدمة، وقوله: «أني قد جئتكم» و «لِما بين يدي» يأبى حَمْلَه عليها؟ قلت: هو من المُضايِق، وفيه وجهان:

أحدهما: أن تُضْمِرَ له «وأُرْسِلْتُ» على إرادة القول، تقديرُه: ويُعَلِّمه الكتابَ والحكمة ويقول: أُرْسِلْتُ رسولاً بأني قد جئتكم ومُصدّقاً لما بين يديّ.

والثاني: أن الرسول والمُصَدِّق فيهما معنى النطق، فكأنه قيل: «وناطقاً بأني قد جئتكم ومصدقاً لما بين يديّ» انتهى. إنما احتاج إلى إضمار ذلك كلِّه تصحيحاً للمعنى واللفظ، وذلك أنَّ ما قبله من المنصوباتِ لا يَصِحُّ عطفُه عليه في الظاهر؛ لأنَّ الضمائر المتقدمة غيبٌ، والضميران المصاحبان لهذين المنصوبين للمتكلم، فاحتاج إلى ذلك التقدير لتتناسَبَ الضمائرُ.

قال الشيخ[1]: «وهذا الوجهُ ضعيفٌ؛ إذ فيه إضمارُ شيئين: القولِ ومعمولِه الذي هو «أُرْسِلْتُ»، والاستغناءُ عنهما باسم منصوبٍ على الحال المؤكِّدة، إذ يُفْهَمُ من قوله «وأُرْسِلْتُ أنه رسولٌ فهي حال مؤكِّدة». واختار الشيخُ الوجهَ الثالث قال: «إذ ليس فيه إلا إضمارُ فعلٍ يَدُلُّ عليه المعنى، ويكون قوله: «أني قد جئتكم» معمولاً لرسول أي: ناطقاً بأني قد جئتكم على قراءةِ الجمهور.

السادس: أن يكونَ حالاً من مفعولِ «ويُعَلِّمه» وذلك على زيادة الواو، كأنه قيل: ويُعَلِّمه الكتابَ حالَ كونِه رسولاً، قاله الأخفش، وهذا على أصلِ مذهبِه من تجويزِه زيادةَ الواوِ، وهو مذهبٌ مرجوحٌ.

وعلى الثاني في نصبِه وجهان:

أنه مفعولٌ به عطفاً على المفعولِ الثاني ليُعَلِّمه أي: ويُعَلِّمه الكتابَ ورسالةً أي: يعلمه الرسالة أيضاً:

والثاني: أنه مصدرٌ في موضع الحال، وفيه التأويلاتُ المشهورةُ في: رجلٌ عَدْلٌ.

وقرأ اليزيدي: «ورسولٍ» بالجر، وخَرَّجها الزمخشري على أنها منسوقةٌ على قوله: «بكلمة» أي: نبشِّرك بكلمة وبرسولٍ. وفيه بُعْدٌ لكثرةِ الفصلِ بين المتعاطِفَيْنِ ولكن لا يَظْهَر لهذه القراءةِ الشاذة غيرُ هذا التخريجِ.

وقوله: ﴿إلى بني إسرائيل﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنْ يتعلَّقَ بنفس «رسولاً» إذ فعلُه يتعدَّى بإلى.

والثاني: أنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لرسولاً، فيكونَ منصوبَ المحلِّ في قراءةِ الجمهور، مجروره في قراءة اليزيدي.

قوله: ﴿أني قد جِئْتُكم﴾ قرأ العامة: «أني» بفتح الهمزة وفيها ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ موضعَها جر بعد إسقاطِ الخافض، إذ الأصل: بأني، فـ «بأني» متعلِّقٌ برسولاً، وهذا مذهبُ

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/ ٤٦٤.

الشيخين: الخليلِ والكسائي.

والثاني: أن موضعَها نصبٌ، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ:

الأول: أنه نصبٌ بعد إسقاط الخافض، وهو الباء، وهذا مذهب التلميذين: سيبويه[1] والفراء.

الثاني: أنه منصوبٌ بفعل مقدر أي: يذكر أني، فيُذْكر صفةٌ لرسولاً، حُذِفَتِ الصفةُ وبقي معمولُها.

الثالث: أنه منصوب على البدل من «رسولاً» أي: إذا جعلته مصدراً مفعولاً به، تقديرُه: ويُعَلِّمه الكتابَ ويعلِّمه أني قد جئتكم، جَوَّزه أبو البقاء وهو بعيد في المعنى.

الثالث من الأوجهِ الأُوَلِ: أنَّ موضعَه رفعٌ على خبرِ مبتدإٍ محذوفٍ أي: هو أني قد جِئْتُكم.

وقرأ بعضُ القرَّاء بكسر هذه الهمزة وفيها تأويلان:

أحدهما: أنها على إضمارِ القول أي: قائلاً إني قد جئتكم، فَحَذَفَ القولَ الذي هو حالٌ في المعنى وأَبْقَى معمولَه.

والثاني: أن «رسولاً» بمعنى ناطِق، فهو مُضَمَّنٌ معنى القول، وما كان مُضَمَّناً معنى «القول» أُعْطِي حكمَ القولِ، وهذا مذهبُ الكوفيين.

وقوله: ﴿بآية﴾ يُحتمل أن تكونَ متعلقةً بمحذوفٍ على أنها حالٌ من فاعل «جئتكم» أي: جِئْتُكم ملتبساً بآية. والثاني: أنها متعلقةٌ بنفسِ المجيءِ أي: إجاءَتَكم الآية. وقوله: «من ربكم» صفةٌ لآية فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: بآيةٍ من عند ربكم، فـ «مِنْ» للابتداءِ مجازاً، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ «من ربكم» بنفسِ المجيء أيضاً. وقَدَّر أبو البقاء الحال في قوله «بآية» بقوله: محتجّاً بآية، إنْ عَنَى من جهةِ المعنى صَحَّ، وإن عَنَى من جهة الصناعةِ لم يَصِحَّ، إذ لم يُضْمَرْ في هذه الأماكنِ إلا الأكوانُ المطلقةُ.

وقرأ الجمهور: «بآيةٍ» بالإفرادِ في الموضِعَيْن، وابن مسعود: «بآياتٍ» جمعاً في الموضعين.

قوله: ﴿إني أخلُق﴾ قرأ نافع بكسر الهمزة، والباقون بفتحها. فالكسرُ من ثلاثة أوجه:

الأول: على إضمارِ القولِ أي: فقلت: إني أخلق.

الثاني: أنه على الاستئناف.

الثالث: على التفسير، فَسَّر بهذه الجملةِ قولَه: «بآية» كأنَّ قائلاً قال: وما الآيةُ؟ فقال هذا الكلامَ، ونظيرُه ما سيأتي: «إنَّ مثل عيسى عند اللهِ كمثلِ آدمَ» ثم قال: «خَلَقه من تراب»[2] فخلقه مفسرةٌ للمثل، ونظيرُه أيضاً قولُه تعالى: «وعدَ الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات» ثم فَسَّر الوعدَ بقولِه: «لهم مغفرةٌ»[3]، وهذا الوجهُ هو الوجه الصائرُ إلى الاستئنافِ، فإنَّ المستأنَفَ يُؤْتى به تفسيراً لما قبله، إلا أنَّ الفرقَ بينه وبين ما قبله أنّ الوجهَ الذي قبلَه لا تَجْعَلُ له تعلُّقاً بما تقدَّم البتةَ، بل جيء به لمجردِ الإخبارِ بما تضمَّنه، والوجه الثالث تقول: إنه متعلِّقٌ بما تقدَّمه، مُفَسِّر له.

---

(١) انظر الكتاب ١/١٧.

(٢) سورة آل عمران، آية (٥٩).

(٣) سورة المائدة، آية (٩).

وأمَّا قراءةُ الجماعةِ ففيها أربعةُ أوجهٍ:

أحدُها: أنها بدلٌ من «أني قد جئتكم فيجيءُ فيها ما تقدَّم في تلك لأنَّ حكمَها حكمُها.

الثاني: أنها بدلٌ من «آية» فتكونُ محلَّها، أي: وجئتكم بأني أخلقُ لكم، وهذا نفسُه آيةٌ من الآيات، وهذا البدلُ يَحْتمل أن يكونَ كلاًّ مِنْ كل إنْ أُريد بالآية شيءٌ خاص، وأَنْ يكونَ بدلَ بعضٍ من كل إنْ أُريد بالآيةِ الجنس.

الثالث: أنها خبرٌ مبتدإٍ مضمرٍ تقديرُه: هي أني أخلق أي: الآيةُ التي جئت بها أني أخلُقُ، وهذه الجملةُ في الحقيقةِ جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر كأن قائلاً قال: وما الآيةُ؟ فقال ذلك.

الرابعُ: أن تكونَ منصوبةً بإضمارِ فعلٍ، وهو أيضاً جوابٌ لذلك السؤالِ كأنه قال: أعني أنِّي أخلق، وهذان الوجهان يلاقيان في المعنى قراءةَ نافع على بعضِ الوجوهِ فإنهما استئناف.

و﴿لكم﴾ متعلِّقٌ بأخلُقُ، واللامُ للعلة، أي: لأجلكم بمعنى: لتحصيل إيمانِكم ودَفْعِ تكذيبِكم إياي، وإلاَّ فالذواتُ لا تكونُ عِلَلاً بل أحداثُها. و«من الطين» متعلقٌ به أيضاً، و «مِنْ» لابتداءِ الغاية، وقولُ مَنْ قال: «إنها للبيان» تساهلٌ، إذ لم يَسْبِقْ منهم تبيُّنه.

قوله: ﴿كهيئة الطير﴾ في موضع هذه الكافِ ثلاثةُ أوجه:

أحدُهما: أنها نعتٌ لمفعول محذوف تقديره: أني أخلُق لكم هيئةً مثلَ هيئةِ الطير، والهيئةُ: إمَّا مصدرٌ في الأصل ثم أُطْلِقَتْ على المفعولِ أي المُهَيَّأ كالخَلْق بمعنى المخلوق، وإمَّا اسمٌ لحال الشيء، وليست مصدراً، والمصدرُ: التهَيُّؤُ والتَّهْيِيءُ والتَّهْيِئَةُ، ويُقال: «هاءَ الشيءُ يَهِيْءُ هَيْئاً وهَيْئَةً إذا تَرَتَّب واستقرّ على حالة مخصوصة»، ويتعدَّى بالتضعيف، قال تعالى: ﴿ويُهَيِّئْ لكم من أَمْركم مِرْفَقاً﴾[1]. والطينُ: معروف، طانَه الله على كذا وطامه بإبدال النون ميماً أي: جَبَله عليه، والنفخُ معروفٌ.

الثاني: أنَّ الكافَ هي المفعولُ به لأنَّها اسمٌ كسائرِ الأسماءِ وهذا رأيُ الأخفشِ، يجعلُ الكافَ إسماً حيث وَقَعَتْ، وغيرُه من النحاة لا يقولُ بذلك إلا إذا اضْطُرَّ إليه كوقوعِها مجرورةً بحرفٍ أو بإضافةٍ أو تقع فاعلةً أو مبتدأ، وقد تقدَّمَ جميعُ أمثلةِ ذلك مسبوقاً فأغنى عن إعادتِه هنا.

والثالث: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، قاله الواحدي نَقْلاً عن أبي علي بعد كلامٍ طويلٍ، قال: «وتكونُ الكافُ في موضعِ نصبٍ على أنه صفةٌ للمصدرِ المُرَادِ، تقديرُه: أني أخلُق لكم من الطين خلقاً مثلَ هيئة الطير». وفيما قالَه نظرٌ من حيث المعنى؛ لأنَّ التحدِّي إنَما يقعُ في أثرِ الخَلْق، وهو ما يَنْشأ عنه من المخلوقاتِ لا في نفس الخَلْق، اللهم إلا أن تقولَ: المرادُ بهذا المصدرِ المفعولُ به فَيَؤُول إلى ما تقدَّم.

وقال الزمخشري: «إني أُقَدِّر لكم شيئاً مثلَ هيئةِ الطير» فهذا تصريحٌ منه بأنها صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ، وقولُه «أُقَدِّر» تفسيرٌ للخلق، لأن الخَلْق هنا التقدير، كقول الشاعر:

١٣٠٢ - وَلأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ ـضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفْرِي[2]

---

(١) سورة الكهف، آية (١٦).

(٢) تقدم.

إذ المرادُ الاختراعُ فإنه مختص بالباري تعالى. وقرأ الزهري: «كَهَيَة» بنقلِ حركة الهمزة إلى الياء وهي فصيحةٌ. وقرأ أبو جعفر: كهيئة الطائرِ.

وقوله: ﴿فأنفخُ فيه﴾ في هذا الضميرِ ستةُ أوجهٍ:

أحدُها: أنه عائدٌ على الكافِ، لأنها اسمٌ عند مَنْ يَرَى ذلك أي: أَنفُخ في مثلِ هيئةِ الطيرِ.

الثاني: أنه عائدٌ على «هيئةِ» لأنها في معنى الشيءِ المُهَيَّأ، فلذلك عادَ الضميرُ عليها مذكَّراً، وإنْ كانَتْ مؤنثةً، اعتباراً بمعناها دونَ لفظِها، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وإذا حَضَر القِسْمَةَ﴾[1] ثم قال: «فارزُقوهم منه» فأعادَ الضمير في: «منه» على القسمةِ لمَّا كانَتْ بمعنى المقسومِ.

الثالث: أنه عائدٌ على ذلك المفعولِ المحذوفِ أي: فَأَنْفُخُ في ذلك الشيءِ المماثل لهيئة الطير.

الرابع: أنه عائدٌ على ما وَقَعَتِ الدلالةُ عليه في اللفظ وهو «أني أخلقُ» ويكونُ الخَلْقُ بمنزلةِ المخلوق.

الخامس: أنه عائدٌ على ما دَلَّت عليه الكافُ مِنْ معنى المِثْل، لأنّ المعنى: أخلُق من الطين مثل هيئةِ الطير، وتكونُ الكافُ في موضعِ نصبٍ على أنه صفةٌ للمصدرِ المرادِ تقديرُه: أني أخلُق لكم خلقاً مثلَ هيئةِ الطيرِ، قاله الفارسي وقد تقَدَّم الكلامُ معه في ذلك.

السادس: أنه عائدٌ على الطينِ قاله أبو البقاء. وهذا الوجهُ قد أفسده الواحدي فإنه قال: «ولا يجوزُ أَنْ تعودَ الكناية على الطينِ لأنَّ النفخَ إنما يكونُ في طينٍ مخصوص، وهو ما كانَ مُهَيَّأً منه، والطينُ المتقدِّم ذكرُه عام فلا تعودُ إليه الكناية، ألا ترى أنه لا ينفخ جميعَ الطين، وفي هذا الردِّ نظرٌ، إذ لقائل أن يقولَ: لا نُسَلِّم عمومَ الطينِ المتقدِّم، بل المُراد بعضُه، ولذلك أدخلَ عليه «مِنْ» التي تقتضي التبعيضَ، وإذا صارَ المعنى: «أني أخلقُ بعضَ الطين» عاد الضميرُ عليه من غير إشكال، ولكن الواحدي جَعَلَ «مِنْ» في «من الطين» لابتداءِ الغاية وهو الظاهرُ.

قال الشيخ[2]: «وقد قرأ بعضُ القراء: «فأنفخُها» أعادَ الضميرَ على الهيئة المحذوفة، إذ يكونُ التقدير: هيئةً كهيئةِ الطيرِ، أو على الكافِ على المعنى، إذ هي بمعنى: مماثلةً هيئةَ الطيرِ، فيكونُ التأنيثُ هنا كما هو في آية المائدة في قوله: «فتنفخُ فيها» فتكونُ هذه القراءةُ قد حُذِفَ حرفُ الجرِّ منها كقولِه:

١٣٠٣ - مـا شُـقَّ جَيْـبٌ ولاَ قَـامَتْـكَ نَـائِحَـةٌ ... وَلاَ بَكَتْـكَ جِـيَـادٌ عِـنْـد إسْـلاَبِ

وقول النابغة:

١٣٠٤ - ..... كـالهِبْـرِقِيِّ تَنَحَّى يَـنْفُـخُ الـفَحْـمـا[3]

يريد: ولا قامَتْ عليك، وينفخُ في الفحم، قال: «وهي قراءةٌ شاذة نقلها الفراء»، وعجبت منه كيف لم يَعْزُها،

---

(١) سورة النساء، آية (٨).

(٢) انظر البحر المحيط ٢/٤٦٦.

(٣) عجز بيت انظر ديوانه (١١٠)، وصدره:

مـولي الـريـح قـرنيـه وجبهتـه ..... .....

وقد عَزاها صاحبُ «الكشاف» إلى عبد الله قال: «وقرأ عبد الله: «فأنفخُها وأنشد:

«كالهِبْرِقيِّ تَنَحَّىٰ».

قوله: «فيكون» في «يكون» وجهان:

أحدُهما: أنها تامة أي: فيوجدُ ويكونُ «طيراً» على هذا حالاً.

والثاني: أنها الناقصةُ و «طيراً» خبرُها، وهذا هو الذي ينبغي أن يكونَ، لأنَّ في وقوعِ اسمِ الجنس حالاً بُعْداً مُحْوجاً إلى تأويلٍ، وإنما يظهرُ ذلك على قراءة نافع: «طائراً» لأنه حينئذ اسمٌ مشتقٌّ، وإذا قيل بنقصانها فيجوز أن تكون على بابها ويجوز أن تكون بمعنى صار الناقصة كقوله:

١٣٠٥ - بتيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها[1]

أي: صارَتْ، وقال أبو البقاء: «فيكون» أي: يصيرُ، فيجوزُ أَنْ تكونَ «كان» هنا التامة لأنَّ معناها «صار»، وصار بمعنى انتقل، ويجوز أن تكونَ الناقصة، و «طائراً» على الأول حالٌ وعلى الثاني خبرٌ». قلت: لا حاجةَ إلى جَعْلِه إياها في حالِ تمامِها بمعنى «صار» التامة التي معناها معنى انتقل، بل النحويون إنما يُقَدِّرون التامةَ بمعنى حَدَثَ ووَجَدَ وحَصَل وشبهِها، وإذا جعلُوها بمعنى «صار» فإنما يَعْنُون صارَ الناقصةَ.

وقرأ نافع ويعقوب: «فيكونُ طائراً» هنا وفي المائدة[2]، والباقون: «طَيْراً» في الموضعين. فأمَّا قراءةُ نافع فوجَّهَها بعضُهم بأنَّ المعنى على التوحيدِ، والتقديرُ: فيكونُ ما أنفخ فيه طائراً، ولا يُعْتَرض عليه بأنَّ الرسمَ الكريمَ إنما هو «طير» دون ألفٍ، لأنَّ الرسمَ يُجَوِّزُ حَذْفَ مثلِ هذه الألف تخفيفاً، ويَدُلُّ على ذلك أنه رُسِمَ قولُه تعالى: ﴿ولا طائرٍ يطيرُ بجناحيه﴾[3]. «ولا طير» دونَ ألف، ولم يقرأْه أحدٌ إلا «طائر» بالألف، فالرسمُ محتملٌ لا منافٍ.

وقال بعضُهم كالشارحِ لِما قَدَّمْتُه: «ذهب نافع إلى نوعٍ واحد من الطير لأنه لم يَخْلُق غيرَ الخفاش». وزعم آخرون أنَّ معنى قراءتِهِ: يكونُ كلُّ واحدٍ مما أنفخ فيه طائراً، قال: كقولِهِ تعالى: ﴿فاجْلِدوهم ثمانينَ جَلْدة﴾[4] أي: اجلِدوا كلَّ واحدٍ منهم، وهو كثيرٌ في كلامهم.

وأمَّا قراءة الباقين فمعناها يُحتمل أَنْ يُراد به اسمُ الجنس، أي: جنسِ الطير، فيُحْتمل أَنْ يرادَ به الواحدُ فما فوقَه، ويُحْتمل أن يُرادَ به الجمعُ، ولا سيما عند مَنْ يرى أنَّ «طيراً» صيغتُه جمعٌ نحو: رَكْب وصَحْب وتَجْر جمعُ راكب وصاحب وتاجر وهو الأخفش، وأمَّا سيبويه فهي عنده أسماءُ جموعٍ لا جموعٌ صريحةٌ، وقد تقدَّم لنا الكلامُ على ذلك في البقرة. وحَسَّنَ قراءةَ الجماعةِ موافقتُه لِما قبله في قوله: «من الطيرِ» ولموافقةِ الرسم لفظاً ومعنىً.

قوله: ﴿بإذن الله﴾ يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «طائراً» وهذا على قراءةِ نافع، وأما على قراءة غيره فلا يتعلق به، لأنَّ طيراً اسمُ جنسٍ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لطير، أي: طيراً ملتبساً بإذنِ الله أي: بتمكينِهِ وإقرارِهِ. وقال أبو البقاء: «متعلِّقٌ بيكون»، وهذا إنَّما يَظْهَرُ إذا جَعَلَ «كان» تامةً، وأما إذا جَعَلَها ناقصةً ففي تعلُّقِ الظرفِ بها الخلافُ المشهور.

قوله: ﴿وأُبْرِىء الأكمَهَ﴾ وأُبرِىء عطفٌ على «أَخْلُق» فهو داخلٌ في حَيِّز «أني»، ويقال: أَبْرَأْتُ زيداً من العاهةِ

---

(١) تقدم.
(٢) آية (١١٠).
(٣) سورة الأنعام، آية (٣٨).
(٤) انظر الكتاب ٢/٢٠٣.

ومِن الدَّيْنِ، وبَرَّأْتُكَ من الدَّين بالتضعيف، وبَرِئْتُ من المرض أَبْرَأُ، وبَرَأْتُ أيضاً، وأما بَرِئْتُ من الدَّين ومِن الذنب فبرِئْتُ لا غير. وقال الأصمعي: «بَرِئْتُ من المرض لغةُ تميم وَبَرَأْتُ لغة الحجاز». وقال الراغب: «بَرَأْتُ من المرضِ وبَرِئْتُ، وبَرَأْتُ من فلان»[1] فظاهر هذا أنه لا يقال الوجهان: أعني فتح الراء وكسرها إلا في البراءة من المرض ونحوه، وأمَّا الدَّيْنُ والذنب ونحوهما فالفتحُ ليس إلَّا. والبراءةُ: التخَصِّي من الشيء المكروهِ مجاوَزَتُه وكذلك: التبرِّي والبُرْء.

والأكمهُ: مَنْ وُلِدَ أَعْمَى يقال: كَمِه يَكْمَهُ كَمَهاً فهو أكمه قال رؤبة:

١٣٠٦ - فارتدَّ عنها كارتدادِ الأكمه[2]

ويُقال كَمِهْتُها أنا أي: أعميتها. وقال الزمخشري والراغب وغيرهما: «الأكمهُ مَنْ وُلِدَ مطموسَ العَيْن». قال الزمخشري: «ولم يُوجَدْ في هذه الأمةِ أكمَهُ غيرُ قتادةَ صاحب التفسير». وقال الراغب: «وقد يُقال لمَنْ ذَهَبَتْ عينُه: أكمهُ، قال سويد:

١٣٠٧ - كَمِهَتْ عيناه حتى ابْيَضَّتا .[3]

والبَرَصُ داءٌ معروفٌ وهو بياضٌ يَعْتَرِي الإنسانَ، ولم تكن العرب تَنْفِرُ مِنْ شيءٍ نَفْرَتَها منه، يُقال: بَرِصَ يَبْرَصُ بَرَصاً، أي: أصابه ذلك، ويُقَال لَه: الوَضَح، وفي الحديث: «وكان بها وضَح»[4] والوضَّاح مِنْ ملوك العرب هابُوا أَنْ يقولوا له الأبرصَ، ويقال للقمر: أبرصُ لشدةِ بياضِهِ. وقال الراغب: «وللنكتةِ التي عليه» وليس بظاهرٍ، فإنَّ النكتةَ التي عليه سوداءُ، والوَزَغُ: سامُّ أبرصَ لبياضِهِ والتبريص: الذي يلمع لَمَعان البرصِ ويُقارِبُ البصيصَ.[5]

قوله: ﴿بما تأكلون﴾ يجوزُ في «ما» أن تكونَ موصولةً اسميةً أو حرفيةً أو نكرةً موصوفةً، فعلى الأول والثالثِ يَحْتاج إلى عائدٍ بخلافِ الثاني عند الجمهورِ، وكذلك «ما» في قولِهِ: «وما تَدَّخِرُون» محتملةٌ لِما ذُكِرَ.

وأَتى بهذه الخوارقِ الأربعِ بلفظِ المضارعِ دلالةً على تجدُّدِ ذلك كلَّ وقتٍ طُلِبَ منه، وقَيَّد قولَهُ: «أني أخلُق» إلى آخِرِهِ «بإذن الله» لأنه خارقٌ عظيمٌ، فأتى به دَفْعاً لتوهُّمِ الإلهيةِ، ولم يأتِ به فيما عُطِفَ عليه في قوله: «وأُبْرِىء»، ثم قَيَّدَ الخارقَ الثالثَ أيضاً «بإذنِ الله» لأنه خارقٌ عظيمٌ أيضاً، وعَطَفَ عليه قولَهُ: «وأنبِّئكم» من غيرِ تقييدٍ له مَنْبَهَةً على عِظَمِ ما قبلَه ودَفْعاً لوَهْمِ مَنْ يَتَوهَّم فيه الإلهية، أو يكون قد حَذَفَ القَيْدَ من المعطوفَيْنِ اكتفاءً به في الأولِ وما قَدَّمْتُه أحسنُ.

وتَدَّخِرون: قراءةُ العامة بدالٍ، مشددةٍ مهملةٍ، وأصلُه تَذْتَخِرُون تَفْتَعِلُون من الذُّخْر وهوالتخبِئَةُ، يقال: ذَخَر الشيءَ يَذْخَرُه ذُخْراً فهو ذاخِر ومَذْخُور أي: خَبَّأه، قال الشاعر:

---

(١) انظر المفردات (٣٨).

(٢) جزء بيت لرؤبة وتمامه:
وَكَيْدِ مَطَّالٍ وَخَصْمٍ مِنْدَه
هَرَّجْتُ فَارْتَدَّ ارْتِدَادَ الأَكْمَه
انظر مَجاز القرآن ١/٩٣، ديوانه (٢٧)، الطبري ٣/١٧٣، اللسان (كمه، هرج).

(٣) صدر بيت لأبي كاهل وعجزه:
..... فَهُوَ يَلْحَى نَفْسَه لَمَّا نَزَعْ
انظر المفضليات (٢٠٠)، البحر ٢/٤٥٥، تفسير الطبري ٦/٤٣٠.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٣/٢٥٤.

(٥) أي البريق.

١٣٠٨ - لَـهَـا أَشَـارِيـرُ مِـنْ لَـحْـمٍ تُـتَـمِّـرُهُ مِـنَ الثَّـعَـالِـي وذُخْـرٌ مِـنْ أَرَانِـيـهـا[١]

الذُّخْر: فُعْل بمعنى المَذْخور نحو: **الأُكْل** بمعنى المأكول، وبعضُ النحْويين يُصَحِّفُ هذا البيت فيقول: «وَوَخْزٌ» بالواو والزاي، وقوله: «من الثَّعالي وأَرانيها» يريدُ: من الثعالب وأرانبها، فَأَبْدَلَ الباءَ الموحدةَ ياءً بِثِنْتَيْنِ من تحت، ولَمَّا كان أصلُهُ «تَذْتَخِرون» اجتمعت الذالُ المعجمةُ مع التاء ـ أي تاءِ الافتعال ـ أُبْدِلَتْ تاءُ الافتعال دالاً مهملةً فالتقى بذلك متقاربانِ: الذالُ والدالُ، فَأُدْغَم الذالَ المعجمةَ في المهملةِ فصارَ اللفظُ: تَدَّخِرون كما ترى.

وقد قرأ السوسي في رواية عن أبي عمرو: تَذْدَخِرون بقَلْبِ تاءِ الافتعالِ دالاً مهملةً من غيرِ إدغامٍ، وهو وإنْ كانَ جائزاً إلَّا أنَّ الإدغامَ هو الفصيحُ. وقرأ الزهدي ومجاهد وأبو السَّمَّال وأيوب السختياني[٢] «تَذْخَرون» بسكونِ الذالِ المعجمةِ وفتحِ الخاءِ، جاؤوا به مجرداً على فَعَل، يقال: ذَخَرْتُه أي: خَبَّأْتُه، ومن العرب من يَقْلِبُ تاءَ الافتعال في هذا النحو ذالاً معجمة فيقول: اذَّخَر، يَذَّخِر بذالٍ معجمة مشددةٍ، ومثلُه اذَّكر فهو مُذَّكِر، وسيأتي إنْ شاء الله.

وقال أبو البقاء: «والأصلُ في تَدَّخِرون: تَذْتَخِرون، إلَّا أنَّ الذالَ مجهورةٌ والتاء مهموسةٌ فلم يجتمعا، فأُبْدلت التاءُ دالاً لأنها من مَخْرَجها لتقربَ من الذالِ، ثم أُبدلت الذالُ دالاً وأُدْغِمَتْ». و«في بيوتِكم» متعلِّقٌ بتدَّخرون.

قوله: ﴿**إنَّ في ذلك**﴾ «**ذلك**» إشارةٌ إلى جميعِ ما تقدَّم من الخوارق، وأُشير إليها بلفظِ الأفراد وإنْ كانت جمعاً في المعنَى، بتأويل «ما ذُكِرَ وما تَقَدَّم». وقد تقدَّم أن في مصحف عبد الله وقراءته: «لآياتٍ» بالجمع مراعاةً لِما ذكرته من معنى الجمع. وهذه الجملةُ تحتمل أَنْ تكون من كلامِ عيسى وأَنْ تَكُونَ من كلام الله تعالى.

و﴿**إن كنتم مؤمنين**﴾ جوابُهُ محذوفٌ أي: إن كنتم مؤمنين انتفعتم بهذه الآيةِ وتدبَّرتموها. وقدَّر بعضُهم صفةً محذوفة لآية، أي لآيةً نافعةً، قال الشيخ[٣]: «حتى يتَّجِهَ التعلُّقُ بهذا الشرط» وفيه نظرٌ، إذ يَصِحُّ التعلُّقُ بالشرطِ دونَ تقديرِ هذه الصفة.

وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ۚ وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿٥٠﴾

قوله تعالى ﴿**ومُصَدِّقاً**﴾: نَسَقٌ على محلِّ «بآيةٍ»؛ لأنَّ «بآية» في محلِّ نصبٍ على الحال إذ التقديرُ: وجئتكم ملتبساً بآية ومصدقاً. وقال الفراء والزجاج: «نصب مصدقاً على الحال، المعنى: وجئتُكم مصدقاً لما بين يديَّ، وجاز إضمار «جئتُكم» لدلالةِ أولِ الكلامِ عليه، وهو قوله: «أني قد جئتكم بآيةٍ من ربكم»، ومثلُه في الكلام: «جئته بما يجب ومكرماً له». قال الفراء: «ولا يجوزُ أَنْ يكون «ومصدقاً» معطوفاً على «وجيهاً» لأنه لو كان كذلك لقال: «ومُصَدِّقاً لِما بين يديه» يعني أنه لو كان معطوفاً عليه لأتى معه بضميرِ الغيبةِ لا بضمير التكلم، وكذلك ذَكَرَ غيرُ الفراء، ومَنَعَ أيضاً

---

(١) البيت لأبي كاهل اليشكري انظر الكتاب ١/٣٤٤، ابن يعيش ٢/٢٥٨، الهمع ١/١٨١، مجالس ثعلب (٢٢٩)، اللسان (تمر).

(٢) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري أبو بكر سيد فقهاء عصره تابعي من الحفاظ الأثبات توفي سنة (١٣١) هـ. انظر سير أعلام النبلاء، ٦/١٥، تذكرة الحفاظ ١/١٣٠، الأعلام ٢/٣٨.

(٣) انظر البحر المحيط ٢/٤٦٨.

أن يكونَ منسوقاً على «رسولاً» قال: «لأنه لو كان مردوداً عليه لقال: «ومُصَدِّقاً لِما بين يديك» لأنه خَاطَبَ بذلك مريم، أو قال: بين يديه» يعني أنه لو كان معطوفاً على «رسولاً» لكان ينبغي أن يُؤْتى بضميرِ الخطاب مراعاةً لمريم أو بضميرِ الغَيْبة مراعاةً للاسم الظاهر.

قال الشيخ[١]: «وقد ذَكَرْنا أنه يجوزُ في «ورسولاً» أن يكونَ منصوباً بإضمار فعلٍ أي: وأَرْسِلْتُ رسولاً» فعلى هذا التقدير يكون «مصدقاً» معطوفاً على «رسولاً».

قوله: ﴿مِنَ التوراة﴾ فيه وجهان:

أحدُهما: أنه حالٌ من «ما» الموصولةِ أي: الذي بين يديَّ حالَ كونِهِ من التوراةِ، فالعامِلُ فيه «مصدقاً» لأنه عاملٌ في صاحب الحال.

والثاني: أنه حالٌ من الضميرِ المستترِ في الظرفِ الواقعِ صلةً، والعامِلُ فيه الاستقرارُ المضمرُ في الظرفِ أو نفسُ الظرفِ لقيامِهِ مقامَ الفعلِ.

قوله: ﴿وَلِأُحِلَّ﴾ فيه أوجه:

أحدها: أنه معطوفٌ على معنى «مصدقاً» إذ المعنى: جئتُكم لأصدِّقَ ما بين يديّ ولأُحِلَّ لكم، ومثلُه من الكلام: «جئتُه معتذراً إليه ولأجتلبَ رضاه، أي: جئتُ لأعتذرَ ولأجتلبَ، كذا قال الواحدي وفيه نظرٌ، لأن المعطوف عليه حال، وهذا تعليلٌ.

قال الشيخ[٢]: بعد أَنْ ذَكَرَ هذا الوجهَ: «وهذا هو العطفُ على التوهُّمِ وليس هذا منه، لأن معقوليةَ الحالِ مخالفةٌ لمعقوليةِ التعليلِ، والعطفُ على التوهم لا بد أَنْ يكونَ المعنى مُتَّحِداً في المعطوفِ والمعطوفِ عليه، ألا ترى إلى قوله: ﴿فأصَّدَّقَ وأكُن﴾[٣] كيف اتَّحد المعنى من حيث الصلاحيةُ لجوابِ التخصيص، وكذلك قولُه:

١٣٠٩ - تَقِيٌّ نَقِيٌّ لم يُكَثِّر غنيمةً بنَهْكَةِ ذي قُرْبى ولا بِحَقَلَّدِ[٤]

كيف اتَّحد معنى النفي في قوله: «لم يُكَثِّرْ» وفي قوله: «ولا بحقلَّد» أي: ليس بمكثرٍ ولا بحقلدٍ، وكذلك ما جاء منه». قلت: ويمكن أَنْ يُريدَ هذا القائلُ أنه معطوفٌ على معنى «مصدقاً» أي: بسببِ دلالتِهِ على علةٍ محذوفةٍ هي موافقةٌ له في اللفظِ فَنَسَبَ العطفَ على معناه باعتبارِ دلالته على العلةِ المحذوفةِ لأنها تشاركه في أصلِ معناه، أعني مدلولَ المادةِ وإنْ كانت دلالةُ الحالِ غيرَ دلالةِ العلةِ.

الثاني: أنه معطوفٌ على علةٍ مقدرةٍ أي: جئتُكم بآيةٍ لأوسِّعَ عليكم ولِأُحِلَّ، أو لِأُخَفِّفَ عنكم ولِأُحِلَّ ونحوُ ذلك.

الثالث: أنه معمولٌ لفعلٍ مضمرٍ لدلالةِ ما تقدَّم عليه أي: وجئتُكم لِأُحِلَّ، فحُذِفَ العاملُ بعد الواوِ.

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٦٨.
(٢) انظر البحر المحيط ٢/٤٦٨.
(٣) سورة المنافقون، آية (١٠).
(٤) تقدم.

الرابع: أنه متعلِّقٌ بقولِهِ: «وأطيعون» والمعنى: اتَّبعوني لِأُحِل لكم، وهذا بعيدٌ جداً أو ممتنعٌ.

الخامس: أن يكونَ «ولِأُحِلَّ» ردّاً على قولِهِ: «بآية»، قال الزمخشري: «ولِأُحِلَّ» ردٌّ على قولِهِ: «بآية من ربكم» أي جئتكم بآيةٍ من ربكم ولِأُحِلَّ».

قال الشيخ[1]: «ولا يَسْتَقِيم أن يكونَ «ولِأُحِلَّ لكم» ردّاً على «بآيةٍ»؛ لأنَّ «بآيةٍ» في موضِعِ حالٍ، و«لِأُحِلَّ» تعليلٌ ولا يَصِحُّ عطفُ التعليلِ على الحالِ؛ لأنَّ العطفَ بالحرفِ المُشَرِّك في الحكم يُوجِبُ التشريكَ في جنسِ المعطوفِ عليه، فإنْ عَطَفْتَ على مصدرٍ أو مفعولٍ به أو ظرفٍ أو حالٍ أو تَعليلٍ أو غيرِ ذلك شارَكَهُ في ذلك المعطوفِ» قلت: ويُحتمل أن يكونَ جوابُه ما تقدَّم من أنه أرادَ رَدّاً على «بآية» من حيث دلالتُها على عملٍ مقدَّرٍ.

قوله: ﴿**بعض الذي حُرِّم**﴾ المرادُ ببعض مدلولُهُ الأصلي، وقال أبو عبيدة: «إنها هنا بمعنى «كل» مستدلاً بقولِ لبيد:

١٣١٠ - تَـرَّاكُ أَمْـكِـنَـةٍ إِذَا لَـمْ أَرْضَـهَـا أَوْ يَـرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُـوسِ حِمَـامُهَـا[2]

وقد رَدَّ الناسُ عليه بأنه كان يَلْزَمُ أن يُحِلَّ لهم الربا والسرقة والقتل لأنها كانت مُحَرَّمةً عليهم، فلو كان المعنى: ولِأُحِلَّ لكم كلَّ الذي حُرِّم عليكم لأَحَلَّ لهم ذلك كله. واستَدَلَّ بعضُهم على أنَّ «بعضاً» بمعنى «كل» بقولِ الآخر:

١٣١١ - أَبَـا مُـنْـذِرٍ أَفْنَيْتَ فَـاسْتَبِقْ بَـعْـضَـنَـا حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْـوَنُ مِنْ بَعْضِ[3]

أي: أهونُ من كل الشرِّ، واستدلَّ آخرون بقولِ الآخر:

١٣١٢ - إِنَّ الأُمُـورَ إِذَا الأَحْـدَاثُ دَبَّـرَهَـا دُونَ الشُّيُـوخِ تَـرَى فِي بَعْضِهَـا خَلَلا[4]

أي: في كلِّها خَلَلاً، ولا حاجةَ إلى إخراجِ اللفظِ عن مدلولِهِ مع إمكان صحة معناه، إذ مرادُ لبيد ببعضِ النفوس نفسُه هو، والتبعيضُ في البيتين الآخرين واضحٌ فإنَّ الشرَّ بعضَه أهونُ من بعضٍ آخرَ لا مِنْ كله، وكذلك ليس كلُّ أمرٍ دَبَّره الأحداثُ كان فيه خَلَلٌ، بل قد يأتي تدبيرُهُ أحسنَ من تدبير الشيخ.

وقرأ العامة: «حُرِّم» مبنياً للمفعول والفاعلُ هو الله تعالى. وقرأ عكرمة: «حَرَّم» مبنياً للفاعِلِ وهواللَّهُ تعالى أو الموصولُ في قوله: «لِما بين يدي» لأنه كتابٌ مُنَزَّلٌ، أو موسى لأنه هو صاحبُ التوراةِ، فَأَضْمَر للدلالةِ عليه بِذِكْرِ كتابِهِ. وقرأ إبراهيم النخعي: «حَرُمَ» بوزن شَرُف وظَرُف، نَسَبَ الفعل إليه مجازاً للعلمِ أنَّ المُحَرِّم هو الله تعالى.

قوله: ﴿**وجِئْتُكُم**﴾ هذه الجملةُ يُحْتمل أن تكونَ تأكيداً للأولى لتقدُّم معناها ولفظها قبلَ ذلك. قال أبو البقاء: «هذا تكريرٌ للتوكيد لأنه سَبَقَ هذا المعنى في الآيةِ التي قبلَها» ويُحْتَمل أَنْ تكونَ للتأسيس لاختلافِ متعلَّقِها ومتعلَّق ما قبلَها.

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٦٩.

(٢) انظر ديوانه (٣١١)، الخصائص ١/٧٤، المحتسب ١/١١١.

(٣) البيت لطرفة انظر ديوانه (٦٦)، الكتاب (١/٣٤٨)، المقتضب ٣/٢٢٤، الهمع ١/١٩٠، ابن يعيش ١/١١٨، الدرر (١/١٦٣)، وانظر مجاز القرآن (٣١٢)، الجمهرة (٣/٤٤٩)، البحر المحيط (٦/١٧٧)، القرطبي (١١/٨٧)، روح المعاني (١٦/٧٢).

(٤) انظر البيت في الأنصاف (٧٦٧)، البحر المحيط ٢/٤٦٨.

قال الشيخ[١]: «وجِئْتُكم بآيةٍ من ربكم للتأسيس لا للتوكيد لقوله: «قد جِئْتكم»، وتكونُ هذه الآيةُ قولَهُ: «إنَّ اللَّهَ رَبي وربكم فاعبُدوه» لأنَّ هذا القولَ شاهدٌ على صحةِ رسالتِهِ؛ إذ جميعُ الرسلِ كانوا عليه لم يختلفوا فيه، وجَعَلَ هذا القولَ آيةً وعلامةً لأنه رسولٌ كسائرِ الرسلِ حيث هَداه للنظر في أدلةِ العقلِ والاستدلالِ، قاله الزمخشري.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٥١﴾ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٥٢﴾﴾

وقرأ العامةُ: ﴿إنَّ اللَّهَ ربي وربُّكم﴾: بكسرِ الهمزةِ على الإخبار المستأنفِ، وهذا ظاهِرٌ على قولِنا إنَّ «جئتكم» تأكيدٌ، أمَّا إذا جَعَلْتَه تأسيساً وجَعَلْتَ الآيةَ هي قولَه: «إنَّ اللَّهَ ربي وربُّكم» بالمعنى الذي ذَكَرْتُه أولاً فلا يَصِحُّ الاستئنافُ، بل يكونُ الكسرُ على إضمارِ القولِ وذلك القولُ بدلٌ من الآية، كأنَّ التقدير: وجئتُكم بآيةٍ من ربِّكم قَوْلي إنَّ الله، فقولي بدلٌ من «آية»، و«إنَّ» وما في حَيِّزها معمولةٌ لقولي، ويكون قوله: «فاتقوا الله وأطيعون» اعتراضاً بين البدلِ والمبدلِ منه.

وقُرِىء[٢] بفتحِ الهمزة وفيه أوجهٌ:

أحدُها: أنه بدلٌ من «آية» كأنَّ التقديرَ: وجِئْتُكم بأنَّ الله ربي وربكم، أي: جِئْتُكم بالتوحيدِ، وقوله: «فاتَّقوا الله وأَطيعون» اعتراضٌ أيضاً.

الثاني: أنَّ ذلك على إضمار لامِ العلة، ولامُ العلة متعلقةٌ بما بعدَها من قوله: فاعبدوه» والتقديرُ: فاعبدوه لأنَّ الله ربي وربُّكم كقولِه تعالى: ﴿لإيلاف قريش﴾[٢] إلى أن قال: «فَلْيعبدوا» إذ التقديرُ: فليعبدوا لإيلافِ قريش، وهذا عند سيبويه[٣] وأَتْباعِهِ ممنوعٌ؛ لأنه متى كان المعمولُ أنَّ وما في صلتِها امتنعَ تقديمُها على عامِلِها، لا يُجيزونَ: «أنَّ زيداً منطلقٌ عَرَفْتُ» تريد: «عَرَفْتُ أن زيداً منطلقٌ» للقبحِ اللفظي، إذ تَصَدُّرُها لفظاً يقتضي كسرَها.

الثالث: أن يكونَ «أن الله» على إسقاطِ الخافض وهو «على» و«على» يتعلّق بآية نفسِها، والتقديرُ: وجِئْتُكم بآيةٍ على أن الله، كأنه قيل: بعلامةٍ ودلالةٍ على توحيدِ الله تعالى، قاله ابن عطية وعلى هذا فالجملتان الأمريَّتان اعتراضٌ أيضاً وفيه بُعْدٌ.

وقوله: ﴿هذا صراط﴾ هذا إشارةٌ إلى التوحيدِ المَدْلُولِ عليه بقولِهِ: «إنَّ الله ربي وربكم» أو إلى نفسِ «إنَّ الله» باعتبار هذا اللفظِ هو الصراطَ المستقيمَ.

قوله تعالى: ﴿منهم﴾ فيه وجهان:

أحدُهما: أنْ يتعلَّقَ بأحسَّ، و«مِنْ» لابتداءِ الغاية، أي: ابتداءُ الإحساسِ مِنْ جهتهم.

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٦٩.

(٢) سورة قريش، آية (١).

(٣) انظر الكتاب ١/٤٦٣.

والثاني : أنه متعلقٌ بمحذوف على أنه حالٌ من الكفر أي : الكفرُ حالَ كونِه صادراً منهم .

والإحساسُ : الإدراكُ ببعضِ الحواسِّ الخمسِ وهي : الذوقُ والشمُّ واللمسُ والسمعُ والبصرُ، يقال : أَحْسَسْتُ الشيءَ وبالشَيءِ، وحَسَسْتُه وحَسَسْتُ به، ويقال : حَسَيْتُ بإبدال سينه الثانيةِ ياءً، وأَحَسْت بحذف أولِ سينه، قال :

١٣١٣ - سِوَى أنَّ العِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحَسْنَ به فَهُنَّ إلَيْه شُوسُ[١]

قال سيبويه[٢] : «ومِمَّا شَذَّ من المضاعَفِ - يعني في الحذفِ - شبيهٌ بباب أقمت وليس بمتلئِبٍ[٣]، وذلك قولهم : أَحَسْتُ وأَحَسْنَ، يريدون : أَحْسَسْتُ وأَحْسَسْنَ، وكذلك يُفْعَل بكل بناءٍ بُنِي الفعلُ فيه ولا تَصِلُ إليه الحركةُ، فإذا قلت : لم أُحِسَّ لم تَحْذِفْ» . وقيل : الإحساسُ : الوجودُ والرؤيةُ يقال : هل أَحْسَسْتَ صاحبكَ أي : وَجَدْتَه أو رأيته .

قوله : ﴿مَنْ أَنْصَارِي﴾ أنصار جمع نصير نحو : شَريف وأَشْراف . وقال قوم : هو جمع «نَصْر» المرادُ به المصدر، ويَحتاج إلى حَذْف مضاف أي : مَنْ أصحابُ نُصْرَتي . و «إلى» على بابها، وتتعلَّق بمحذوف، لأنها حالٌ تقديرُه : مَنْ أنصاري مضافِين إلى الله، كذا قَدَّره أبو البقاء . وقال قوم : إنَّ «إلى» بمعنى مع أي : مع الله، قال الفراء : «وهو وجْهٌ حسن» . وإنما يجوز أَنْ تَجْعَل «إلى» في موضع مع إذا ضَمَمْتَ الشيء إلى الشيء ما لم يكن معه كقولِ العرب : «الذَّوْدُ إلى الذَّودِإبل» أي : مع الذود، بخلافِ قولك : «قَدِمَ فلانٌ ومعه مال كثير» فإنه لا يصلح أَنْ تقولَ : وإليه مال، وكذا تقول : «قدم فلان مع أهله» ولو قلت : «إلى أهله» لم يصح، وجَعَلوا من ذلك أيضاً قولَه : ﴿ولا تأكُلوا أموالَهم إلى أموالكم﴾[٤] . وقد ردَّ أبو البقاء كونَها بمعنى «مع» فقال : «وليس بشيء فإنَّ «إلى» لا تصلحُ أَنْ تكونَ بمعنى «مع» ولا قياسَ يَعْضُده .

وقيل : «إلى» بمعنى اللام أي : مَنْ أنصاري لله، كقوله : ﴿يَهْدِي إلى الحق﴾[٥] أي : للحقِّ، كذا قَدَّره الفارسي . وقيل : بل ضَمَّن «أنصاري» معنى الإضافةِ أي : مَنْ يُضيف نفسَه إلى الله في نصرتي، فيكون «إلى الله» متعلقاً بنفسِ أنصاري، وقيل : متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من الياء في «أنصاري» أي : مَنْ أنصاري ذاهباً إلى الله ملتجِئاً إليه، قاله الزمخشري .

قوله : ﴿الحواريُّون﴾ جمع حوارِيّ وهو الناصرُ، وهو مصروفٌ وإنْ ماثل مَفَاعل، لأنَّ ياءَ النسب فيه عارضةٌ، ومثله حَوالِيٌّ وهو المحتال، وهذان بخلافِ : قَمارِيّ[٦] وبَخاتِيّ[٧]، فإنهما ممنوعانِ من الصرفِ والفرق أن الياءَ في حوارِيّ وحواليّ عارضةٌ بخلافِها في : «قَماريّ وبَخاتيّ» فإنها موجودَةٌ قبل جَمْعِها في قولك : قُمْرِيّ وبُخْتِيّ .

والحوارِيُّ : الناصِرُ كما تقدَّم، وذلك أنَّ عيسى عليه السلام مَرَّ بقومٍ فاستنصَرَهم ودَعاهم إلى الإيمان فتبعوه وكانوا قَصَّارين للثيابِ، فَسُمِّيَ كلُّ مَنْ تَبِعَ نبياً ونَصَرَهُ : حوارِيًّا تسميةً له باسم أولئك تشبيهاً بهم وإن لم يكن قَصَّاراً، وفي الحديث عنه عليه السلام في الزبير : «ابنُ عمتي وحواريّ من أمتي»[٨] ومنه أيضاً : «إنَّ لكل نبي حوارياً وحَوَارِيّ

---

(١) البيت لأبي زيد أمالي الشجري ١/٣٨٨، المنصف ٣/٨٤ .
(٢) انظر الكتاب ٢/٤٠٠ .
(٣) متلئب : جابر مطَّرد .
(٤) سورة النساء، آية (٢) .
(٥) سورة يونس، آية (٣٥) .
(٦) قَمارى : جمع قُمرى والقمرى طائر يشبه الحمام . اللسان : قمر ٣٧٣٧ .
(٧) بَخاتي : البُخْت والبختية : الابل الخراسانية، تنتج من بين عربية وفالج . الواحد : بختي، جمل بختي، وناقة بختية . (اللسان : بخت) ٢١٩ .
(٨) أخرجه أحمد بنحوه ٤/٤ .

الزبير»[١] هذا معنى كلام أبي عبيدة وغيره من أهل اللغة. وقيل: الحوارِيُّ وهو صفوةُ الرجل وخالصتُه، واشتقاقُهُ من حُرْتُ الثوبَ أي: أَخْلَصْتُ بياضه بالغَسْل ومنه سُمِّيَ القَصَّارُ حوارِيًّا لتنظيفه الثيابَ، وفي التفسير: أنَّ اتباعَ عيسى عليه السلام كانوا قصَّارين، قال أبو عبيد: «سُمِّيَ أصحاب عيسى حواريين للبياض وكانوا قصَّارين، قال الفرزدق:

١٣١٤ - فَقُلْتُ: إنَّ الْحَوارِيَّاتِ مَعْطَبَةٌ ... إذَا تَفَتَّلْنَ مِنْ تَحْتِ الجَلاَبِيبِ[٢]

يعني «النساء». قلت: يَعني أنَّ النساءَ لبياضِهِنَّ وصفاءِ لونهنَّ لا سيما المترفِّهاتُ يقال لهنَّ الحواريات، ولذلك قال الزمخشري: «والحوارِيُّ صفوَةُ الرجل وخالصتُه، ومنه قيل للنساء الحضريات: الحواريَّات لخلوصِ ألوانهن ونظافتهن، وأنشد لأبي جلدة اليشكري:

١٣١٥ - فَقُلْ للحَوَارِيَّاتِ يَبْكِينَ غَيْرَنَا ... ولا يَبْكِنا إلاَّ الكِلاَبُ النَّوابِحُ[٣]

انتهى. ومنه سُمِّيَت الحُور حُوراً لبياضِهِنَّ ونظافَتِهِنَّ. والاشتقاقُ من الحَوَر وهو تبييضُ الأثواب وغيرِها. وقال الضحاك: «هم الغسَّالون، وهم بلغةِ النَّبط. هَواري بالهاء مكان الحاء»، قال ابن الأنباري: «فمن قال بهذا القول قال: هذا حرفٌ اشتركت فيه لغة العرب ولغة النبط، وهو قول مقاتل بن سليمان: إن الحواريين هم القصارون». وقيل: هم المجاهدون كذا نقله ابن الأنباري وأنشد:

١٣١٦ - ونحنُ أُنَاسٌ تَمْلأُ البِيضَ هَامُنَا ... ونَحْنُ الحَوَارِيُّونَ يومَ نُزاحِفُ[٤]
جَمَاجِمُنَا يَوْمَ اللِّقَاءِ تَرَاسُنَا ... إلَى الْمَوْتِ نَمْشي لَيْسَ فِينَا تَجانُفُ

قال الواحدي: «والمختارُ من هذه الأقوال عند أهل اللغة أن هذا الاسمَ لزمهم للبياض. ثم ذكر ما فكرْتُه عن أبي عبيد.

وقال الراغب: وحوَرْتُ الشيءَ بَيَّضْتُه ودَوَّرْتُه، ومنه: الخبزالحُوَاري. والحواريون: أنصار عيسى، وقيل اشتقاقُهم من حار يَحُور أي: رَجَع، قال تعالى: «إنه ظَنَّ أنْ لَنْ يَحُور»[٥] أي: يرجِعَ، فكأنهم الراجعون إلى الله تعالى، يقال: حار يَحُور حَوْراً أي: رَجَعَ، وحار يحور حَوْراً إذا تَرَدَّدَ في مكانٍ، ومنه: حارَ الماءُ في الغَدير، وحار في أمره وتحيَّر فيه وأصلُه: تَحَيْوَر، فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً فوزنه تَفَيْعَل لا تَفَعَّل، إذ لو كان تَفَعَّل لقيل: تَحَوَّر نحو: تَجَوَّز، ومنه قيل للعُود الذي عليه البَكَرة: مِحْوَر لتردُّده، ومَحارة الأذنِ لظاهرِهِ المنقعر تشبيهاً بمَحَارة الماء لِتردُّد الهواء بالصوت فيه كتردد الماء في المَحارة، والقومُ في حَوْر أي: في تردد إلى نقصان، ومنه: «نَعُوذُ باللهِ من الحَوْر بعد الكَوْر»[٦] وفيه تفسيران:

أحدُهما: نعوذُ بالله من التردد في الأمر بعد المُضِيِّ فيه.

والثاني: نعوذُ بالله من نقصانٍ وترددٍ في الحال بعد الزيادة فيها. ويقال: حارَ بعد ما كارَ، والمُحاورة: المُرادَّة في

---

(١) أخرجه البخاري ٦/٦٢، كتاب الجهاد والسير (٢٨٤٦).
(٢) انظر البيت في ديوانه (١/٥٢٤)، اللسان (حور).
(٣) انظر البيت في المؤتلف والمختلف (٧٩)، معاني الزجاج ١/٤٢٣.
(٤) البيتان في زاد المسير لابن الجوزي ١/٤١٠، ولم نعرف قائلهما.
(٥) سورة الانشقاق، آية (١٤).
(٦) أخرجه مسلم ١/٩٧٩ كتاب الحج (٤٢٦ - ١٣٤٣)، والترمذي ٥/٤٦٤، كتاب الدعوات (٣٤٣٩). وقال: هو ومعنى قوله الجور بعد الكور إنما هو الرجوع من الإيمان إلى الكفر، أو من الطاعة إلى المعصية، إنما يعني الرجوع من شيء إلى شيء من الشر

القول، وكذلك التحاورُ والحِوار، ومنه: ﴿وهو يُحاوره﴾[١] ﴿والله يسمع تَحاوُرَكما﴾[٢] أي: ترادُّكما القولَ، ومنه أيضاً: كلَّمته فما رَجَع إلى حَوارٍ أو حَوِير أو مَحْوَرة وما يعيش بحَوْر أي: بعقل يرجِع إليه، و«الحَوَرُ»: ظهورُ قليلِ بياضٍ في العينِ من السواد، وذلك نهايةُ الحسنِ في العَيْنِ يقال منه: أَحْوَرَتْ عينُه، والمذكرُ أحورُ، والمؤنثة حَوْراء، والجمعُ فيهما حُور، نحو: حُمْر في جمع أحمر وحمراء، وقيل: سُمِّيت الحُور حُوراً لذلك وقيل: اشتقاقهم من نقاء القلب وخُلوصه وصِدْقه، قاله أبو البقاء، وهو راجع للمعنى الأول من خُلوصِ البياضِ، فهو مجازٌ عن التنظيفِ من الآثامِ وما يَشُوب الدين.

والياء في حَوارِيّ وحَواليّ ليست للنسب بل زائدةٌ كزيادتها في كرسيّ. وقرأ العامة: «الحواريُّون» بتشديد الياء في جميع القرآن، وقرأ الثقفي[٣] والنخعي بتخفيفها في جميع القرآن، قالوا: لأن التشديدَ ثقيلٌ، وكان قياس هذه القراةِ أَنْ يقالَ فيها: الحوارُون، وذلك أنه تستثقل الضمة على الياء المكسور ما قبلها فَتُنْقَل ضمة الياء إلى ما قبلها فتسكُنُ الياءُ، فيلتقي ساكنان فتحذف الياء لالتقاء الساكنين، وهذا نحو: جاء القاضِـون، الأصل: القاضِيون، ففعِل به ما ذُكِرَ. قالوا: وإنما أُقِرّتْ ضمةُ الياءِ عليها تنبيهاً على أن التشديد مرادٌ لأن التشديدَ يَحْتمل الضمة كما ذهب الأخفش في «يستهزيون» إذ أَبْدَل الهمزةَ ياءً مضمومةً، وإنما بَقِيَتِ الضمةُ تنبيهاً على الهمزةِ

رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٥٣﴾ وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٥٤﴾ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٥٥﴾

وقولُه تعالى: ﴿مع الشاهدين﴾: حالٌ من مفعولِ «اكتبنا» وفي الكلامِ حذفٌ أي: مع الشاهدين لك بالوحدانية.

قوله تعالى: ﴿ومَكَروا ومَكَرَ اللَّهُ﴾: من باب المقابلةِ، أي: لا يجوزُ أنْ يوصف الله بالمكر إلا لأجلِ ما ذُكِر معه من لفظٍ آخرَ مسندٍ لِمَنْ يليقُ به. وهذا كما تقدَّم في الخداع[٤]. وهكذا قيل، وقد جاء ذلك من غير مقدمة في قوله: ﴿فأَمِنُوا مكر الله، فلا يأمَنُ مكرَ الله﴾[٥].

والمكْرُ في اللغةِ أصله الستْرُ. يقال: مكر اللَّيل: أي أظْلَمَ وسَتَر بظلمته ما فيه، وقالوا: واشتقاقُه من المَكْر وهو شجر ملتفٌّ تخيَّلوا فيه أنَّ المكرَ يلتفُّ بالممكورَةِ به ويشتمل عليه، وامرأةٌ ممكورُ الخَلْقِ أي: ملتفَّةُ الجسم، وكذا مَمْكُورة البطن، ثم أُطْلِقَ المَكْرُ على الخُبْث والخِداع، ولذلك عَبَّر عنه بعضُ أهلِ اللغةِ بأنه السعيُ بالفساد. قال الزجاج: «هو مِنْ مَكَر الليلُ وَأَمْكَرَ أي أظلم». وقد عَبَّر بعضُهم عنه فقال: هو صَرْفُ الغَيْرِ عَمَّا يَقْصِده بحيلةٍ، وذلك

---

(١) سورة الكهف، آية (٣٤).
(٢) سورة المجادلة، آية (١).
(٣) هو أحمد بن حماد المنقى أبو بكـر الثقفي البغدادي صـاحب المشطاح انظر غاية النهاية ١/ ١٥.
(٤) انظر ذلك في تفسير سورة البقرة، آية (٩).
(٥) سورة الأعراف، آية (٩٩).

ضربان: محمودٌ وهو أنْ يُتَحَرَّى به فِعْلٌ جميلٌ، وعلى ذلك قولُه: ﴿والله خيرُ الماكِرين﴾، ومذمومٌ وهو أنْ يُتَحَرَّى به فعلٌ قبيحٌ نحو: ﴿ولا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّىءُ إلا بأهلِهِ﴾[1].

قوله تعالى: ﴿إذ قال الله﴾: في ناصبهِ ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها: قوله: «وَمَكَرَ الله» أي وَمَكَرَ اللَّهُ بهم في هذا الوَقتِ.

الثاني: أنه «خير الماكرين».

الثالث: اذكر مقدراً، فيكون مفعولاً به كما تقدَّم تقريرُه غيرَ مرةٍ.

قوله: ﴿إنِّي مُتَوَفِّيك ورافِعُك﴾ فيه وجهان:

أظهرُهما: أنَّ الكلامَ على حالهِ من غيرِ ادِّعاءِ تقديمٍ وتأخيرٍ فيه، بمعنى: إني مستوفي أجلَك ومؤخِّرُك وعاصِمُك مِنْ أنْ يقتُلَكَ الكفار إلى أن تموتَ حَتْفَ أنفِكَ من غيرِ أنْ تُقْتَلَ بأيدي الكفارِ ورافعُكَ إلى سمائي.

والثاني: أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً، والأصلُ: رافعُك إليّ ومتوفيك لأنه رُفِع إلى السماء ثم يُتَوَفَّى بعد ذلك، والواوُ للجمعِ فلا فَرْقَ بين التقديمِ والتأخير، قاله أبو البقاء وبدأ به، ولا حاجةَ إلى ذلك مع إمكانِ إقرارِ كلِّ واحدٍ في مكانِهِ بما تقدَّم من المعنى، إلَّا أنَّ أبا البقاءِ حَمَلَ التوفِّيَ على الموتِ، وذلك إنما هو بعدَ رَفْعِهِ ونزولِهِ إلى الأرض وحكمِه بشريعةِ محمدٍ ﷺ.

وفي قوله: ﴿واللَّهُ خيرُ الماكرين﴾ إيقاعُ الظاهرِ موقعَ المضمرِ، إذ الأصلُ: ومكرُوا ومكرَ اللَّهُ وهو خير الماكرين.

قوله: ﴿وجاعلُ الذين اتَّبعوك﴾ فيه قولان:

أظهرُهُما: أنه خطابٌ لعيسى عليه السلام.

والثاني: أنه خطابٌ لنبينا ﷺ، فيكونُ الوقفُ على قوله «مِنَ الذين كفروا» تاماً، والابتداءُ بما بعده، وجاز هذا لدلالةِ الحالِ عليه. «وفوق الذين كفروا» ثاني مفعولَيْ جاعل لأنه بمعنى مُصَيِّر فقط.

و ﴿إلى يوم﴾ متعلِّقٌ بالجَعْل، يعني أنَّ هذا الجَعْلَ مستمرٌّ إلى ذلك اليوم، ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ بالاستقرار المقدَّرِ في «فوق» أي: جاعِلُهُم قاهرين لهم إلى يوم القيامة، يعني أنهم ظاهرون على اليهودِ وغيرِهم من الكفارِ بالغَلَبَةِ في الدنيا، فأمَّا يوْمُ القيامةِ فيحكُمُ اللَّهُ بينهم فيُدْخِل الطائعَ الجنةَ والعاصيَ النارَ، وليس المعنى على انقطاعِ ارتفاعِ المؤمنين على الكافرين بعد الدنيا وانقضائِها، لأنَّ لهم استِعلاءً آخرَ غيرَ هذا الاستعلاء.

وقال الشيخ[2]: «والظاهرُ أنَّ «إلى» تتعلقُ بمحذوفٍ، وهو العاملُ في «فوق». وهو المفعولُ الثاني لجاعل، إذ «جاعل» هنا مُصَيِّر، فالمعنى كائنين فوقَهم إلى يوم القيامة، وهذا على أنَّ الفوقيةَ مجازٌ، وأمَّا إن كانت الفوقيةُ حقيقةً وهي الفوقيةُ في الجنة فلا تتعلَّق «إلى» بذلك المحذوفِ بل بما تقدَّم من «متوفِّيك» أو من «رافعك» أو من «مُطَهِّرك» إذ يَصِحُّ تعلُّقه بكلِّ واحدٍ منها، أمَّا تعلُّقُه برافِعُك، أو بمُطَهِّرُك فظاهرٌ، وأمَّا بمتوَفِّيك فعلى بعضِ الأقوال» يعني ببعض الأقوال أنَّ التوفِّي يُراد به قابِضُكَ من الأرضِ من غيرِ موتٍ، وهو قولُ جماعةٍ كالحسن وابنِ زيد وابن جريج وغيرِهم، أو

---

(١) سورة فاطر، آية (٤٣).

(٢) انظر البحر المحيط ٢/٤٧٤.

يرادُ به ما ذَكَرَهُ الزمخشري، وهو مستوفي أجلك، ومعناه: إني عاصمُك من أن يقتلَك الكفارُ ومؤخِّرُك إلى أَجَلٍ كتبتُه لك، ومميتُك حَتْفَ أنفِكَ لا قتلاً بأيدي الكفار، وأمَّا على قولِ مَنْ يقول: إنه تُوُفِّي حقيقةً فلا يُتَصَوَّرُ تَعلُّقُه به لأن القائل بذلك لم يقل باستمرار الوفاة إلى يوم القيامة بل قائل يقول: إنه تُوُفِّي ثلاث ساعات، وآخرُ يقول: توفي سَبع ساعات بقدر ما رُفع إلى سمائه حتى لا يلحقَه خوفٌ ولا ذُعْر في اليقظة، وعلى هذا الذي ذكره الشيخ يجوز أن تكون المسألة من الإعمال، ويكون قد تنازع في هذا الجارِّ ثلاثةُ عوامل، وإذا ضَمَمْنا إليها كونَ الفوقية مجازاً تنازع فيه أربعةُ عواملَ، والظاهرُ أنه متعلِّقٌ بجاعل. وقد تقدَّم أن أبا عمرو يُسَكِّنُ ميم «أَحْكُمُ» ونحوِه قبلَ الباء.

فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٥٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٧﴾ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْـَٔايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٥٨﴾

قوله تعالى: ﴿فأمَّا الذين كَفَروا﴾: في محلِّ هذا الموصولِ قولان:

أظهرُهما: أنه مرفوعٌ على الابتداءِ، والخبرُ الفاءُ وما في حَيِّزها.

والثاني: أنه منصوبٌ بفعل مقدر، على أن المسألة من باب الاشتغال، إذ الفعلُ بعدَه قد عَمِلَ في ضميره، وهذا وجهٌ ضعيف، لأنَّ «أمَّا» لا يليها إلا المبتدأُ، وإذا لم يَلِها إلا المبتدأُ امتنعَ حَمْلُ الاسم بعدها على إضمارِ فعلٍ. ومَنْ جَوَّزَ ذلك تَمَحَّل بأنه يُضْمِرُ الفعلَ متأخراً عن الاسم، ولا يُضْمِرُه قبلَه، قال: لئلا يَلِيَ «أمَّا» فعلٌ وهي لا يَليها الأفعالُ البتة فيقدِّرُ في قولك: «أمَّا زيداً فَضَربتُه»: أمَّا زيداً ضربْتُ فضربْتُه، وكذا هنا يُقَدِّرُ: فأمَّا الذين كفروا أعذِّب فأعذِّبهم، فيقدِّرُ العاملَ بعد الصلة، ولا يقدِّرُه قبل الموصولِ لِما ذكرت، وهذا ينبغي ألَّا يجوزَ لعدمِ الحاجةِ إليه مع ارتكاب وجهٍ ضعيف جداً في أفصحِ كلام، وقد قرأ بعض قراء الشواذ: «وأمَّا ثمودَ فهديناهم»[1] بنصبِ «ثمود» واستضعفها الناس.

وفي قوله: ﴿ثم إليَّ مَرْجِعُكم﴾ إلى ﴿كنتم فيه تختلفون﴾ التفاتٌ من غيبة إلى خطاب، وذلك أنه قدَّم تعالى ذِكْرَ مَنْ كَذَّب بعيسى وافترى عليه وهم اليهود ـ لُعنوا ـ، وقَدَّم أيضاً ذِكْرَ مَنْ آمَنَ به وهم الحواريون ـ رضي الله عنهم ـ وقَضَى بعد ذلك بالإخبار بأنه يجعلُ مُتَّبعي عيسى فوق مخالِفيه، فلو جاءَ النظمُ على هذا السياقِ من غيرِ التفاتٍ لكانَ: ثم إليَّ مَرْجِعُهم فأَحْكُمُ بينهم فيما كانوا، ولكنه التفت إلى الخطاب لأنه أبلغُ في البِشارة وأَزْجَر في النِّذارة.

وفي ترتيبِ هذه الأخبار الأربعة ـ أعني مُتَوَفِّيك ورافعُك ومُطَهِّرك وجاعلُ ـ هذا الترتيبَ معنىً حسنٌ جداً، وذلك أنه تعالى بَشَّره أولاً بأنه متوفِّيه ومتولِّي أمره فليس للكفار المتوعِّدين له بالقتل عليه سلطانٌ ولا سبيلٌ، ثم بَشَّره ثانياً بأنه رافعُه إليه أي: سمائِه محلِّ أنبيائِهِ وملائكتِهِ ومحلِّ عبادتِهِ ليسكنَ فيها ويعبُدَ ربَّه مع عابِدِيهِ، ثم ثالثاً بتطهيرِهِ من أَوْضارِ الكفرةِ وأذاهم وما رَموه به، ثم رابعاً برفعةِ تابعيه على مَنْ خالفهم ليتمَّ بذلك سرورُه، ويكملَ فرحُهُ، وقَدَّم البِشارةَ بما يتعلَّقُ بنفسِهِ على البِشارة بما يتعلَّق بغيره؛ لأنَّ الإنسانَ بنفسِهِ أَهَمُّ وبشأنها أَعْنى، ﴿قُوا أَنْفسَكم وأهليكم ناراً﴾[2] «ابدأْ

(١) سورة فصلت، آية (١٧).

(٢) سورة التحريم، آية (٦).

بِنَفْسِكَ ثم بِمَنْ تَعول»[١].

قوله تعالى: ﴿وأمَّا الذين آمنوا﴾: الكلامُ فيه كالكلامِ في الموصول قبلَه، وقرأ حفص عن عاصم: «فيوفِّيهم» بياء الغَيْبة، والباقون بالنون، فقراءةُ حَفْص على الالتفاتِ من التَّكلمِ إلى الغيبة تفنُّناً في الفصاحة. وقراءةُ الباقين جاريةٌ على ما تقدَّم من اتِّساقِ النظم، ولكنْ جاءَ هناك بالمتكلِّم وحدَه وهنا بالمتكلِّم وحده المعظِّمِ نفسَه اعتناءً بالمؤمنين ورفعاً مِنْ شأنِهم لَمَّا كانوا معظَّمين عنده.

قوله تعالى: ﴿ذلك نَتْلُوه﴾: يجوز أَنْ يكونَ «ذلك» مبتدأً و«نتلوه» الخبرَ، و«من الآيات حالٌ أو خبرٌ بعدَ خبرٍ، ويجوزُ أن يكونَ «ذلك» منصوباً بفعل مقدر يفسِّره ما بعدَه، فالمسألةُ من الاشتغال و«من الآيات» حالٌ أو خبرٌ مبتدأ مضمر أي: هُو من الآيات، ولكنَّ الأحسنَ الرفعُ بالابتداءِ لأنه لا يُحْوج إلى إضمارٍ، وعندَهم: «زيدٌ ضربتُه» أحسنُ مِنْ «زيداً ضربته»، ويجوزُ أَنْ يكونَ «ذلكَ» خبرَ مبتدأ مضمر، يعني: الأمر ذلك، و«نَتْلُوه» على هذا حالٌ من اسم الإشارة، و«من الآيات» حالٌ من مفعولِ «نَتْلوه» ويجوزُ أَنْ يكونَ «ذلك» موصولاً بمعنى الذي، و«نَتْلوه» صلةٌ وعائدٌ، وهو مبتدأٌ خبرُه الجارُّ بعده، أي: الذي نتلوه عليك كائنٌ من الآيات أي: المعجزاتُ الدالَّةُ على نُبُوَّتِك، جَوَّز ذلك الزجاج وتَبِعه الزمخشري، وهذا مذهبُ الكوفيين، وأمَّا البصريُّون فلا يُجيزون أن يكونَ اسمٌ من أسماء الإشارة موصولاً إلا «إذا» خاصةً بشروط تقدَّم ذكْرُها، ويجوز أن يكونَ «ذلك» مبتدأً، و«من الآيات» خبره، و«نتلوه» جملةً في موضعِ نصبٍ على الحال، ويجوز أن يكونَ «ذلك» مبتدأ و«من الآيات» خبرَه، و«نتلوه» جملةً في موضع نصب على الحال، والعاملُ معنى اسمِ الإشارة. و«مِنْ» فيها وجهان:

أظهرهما: أنها تبعيضية؛ لأن المتلوَّ عليه عليه السلام من قصة عيسى بعضُ معجزاتِه وبعضُ القرآن، وهذا وجهٌ واضح.

والثاني أنها لبيانِ الجنسِ، وإليه ذهب ابنُ عطية وبه بَدَأ.

قال الشيخ[٢]: «ولا يتأتَّى ذلك هنا من جهةِ المعنى إلا بمجازٍ، لأنَّ تقديرَ «مِنْ» البيانية بالموصول ليس بظاهر، إذ لو قلت: «ذلك نتلوه عليك الذي هو الآيات والذكر الحكيم» لاحتجْتَ إلى تأويلٍ، وهو أَنْ يُجْعَلَ بعضُ الآيات والذكرِ آياتٍ وذكراً وهو مجازٌ.

والحكيمُ صيغةُ مبالَغَةٍ مُحَوَّلٌ من فاعل كضريب من ضارب، ووُصِف الكتاب بذلك مجازاً، لأن هذه الصفة في الحقيقة لمُنْزِلِهِ والمتكلم به فَوُصِفَ بصفةِ مَنْ هو من سببِه وهو الباري تبارك وتعالى، أو لأنه ناطقٌ بالحكمةِ أو لأنه أَحْكَمُ في نظمه، وجَوَّزوا أن يكونَ بمعنى مُفْعِل أي: مُحْكِم لقوله تعالى: ﴿كتابٌ أُحكمت آياته﴾ إلاَّ أنَّ فَعِيلاً بمعنى مُفْعِل قليلٌ قد جاءَتْ منه أَلْفاظٌ قالوا: عَقَدْتُ العَسَل فهو عَقِيد ومُعْقَد، واحتبسْتُ الفرسَ في سبيلِ الله فهو حَبِيس ومُحْبَس.

وفي قوله «نتلوه» التفاتٌ من غَيْبَة إلى تكلُّم، لأنه قد تقدَّمه اسمٌ ظاهرٌ، وهو قولُه: «والله لا يُحبُّ الظالمين» كذا قال الشيخ[٣]، وفيه نظرٌ، إذ يُحْتمل أن يكون «والله لا يحب الظالمين» جِيء بها اعتراضاً بين أبعاضِ هذه القصة.

---

(١) أخرجه مسلم بمعناه ٢/٦٩٣، كتاب الزكاة (٤١ ـ ٩٩٧).

(٢) انظر البحر المحيط ٢/٤٧٦.

(٣) انظر البحر المحيط ٢/٤٧٦.

وقوله: ﴿نَتْلُوه﴾ فيه وجهان:

أحدُهما: أنه وإنْ كان مضارعاً لفظاً فهو ماضٍ معنى أي: ذلكَ الذي قَدَّمْناه من قصةِ عيسى وما جَرَى له تَلَوْناه عليك كقولِه: «واتَّبعوا ما تَتْلو الشياطين»[١].

والثاني: على بابِه لأنَّ الكلامَ بعدُ لم يَتِمَّ، ولم يفرغ من قصة عيسى عليه السلام إذ بقي منها بقية.

إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾

قوله تعالى: ﴿إنَّ مَثَلَ عيسى﴾: جملةٌ مستأنفةٌ لا تعلُّقَ لها بما قبلها تعلُّقاً صناعياً بل معنوياً، وزعم بعضُهم أنَّها جوابٌ لقسم، وذلك القسمُ هو قولُه: «والذِّكرِ الحكيمِ» كأنه قيل: أُقْسم بالذكرِ الحكيمِ إنَّ مثَلَ عيسى، فيكونُ الكلامُ قد تَمَّ عند قولِه: «من الآيات» ثم استأنف قسماً، فالواوُ حرفُ جر لا حرفُ عطف، وهذا بعيدٌ أو ممتنعٌ، إذ فيه تفكيكٌ لنظمِ القرآن وإذهابٌ لرونقه وفصاحته.

قوله: ﴿خَلَقه من تراب﴾ في هذه الجملة وجهان:

أظهرهما: أنها مفسرةٌ لوجه التشبيه بين المَثَلين، فلا محلَّ لها حينئذ من الإعراب.

والثاني: أنها في محل نصب على الحال من آدَم عليه السلام و«قد» معه مقدرةٌ، والعاملُ فيها معنى التشبيه، و الهاءُ في «خَلَقه» عائدةٌ على آدم، ولا تعودُ على عيسى لفسادِ المعنى، وقال ابن عطية: «ولا يجوزُ أن يكون «خلقه» صلةً لآدم ولا حالاً منه، قال الزجاج: «إذ الماضي لا يكونُ حالاً أنت فيها، بل هو كلامٌ مقطوعٌ منه مُضَمَّنٌ تفسيرَ الشأن».

قال الشيخ[٢]: «وفيه نظرٌ»، ولم يُبَيِّنْ وجهَ النظرِ، والظاهرُ من هذا النظرِ أنَّ الاعتراضَ وهو قولُه: «لا يكون حالاً أنت فيها» غيرُ لازم، إذ تقديرُ «قد» معه يقرِّبُه من الحال، وقد يَظْهَرُ الجواب عَمَّا قاله الزجاج من قول الزمخشري: «إنَّ المعنى: قَدَّره جسداً من طين ثم قال له: كن، أي أَنْشَأه بشراً».

قال الشيخ[٣]: «ولو كان الخَلْقُ بمعنى الإنشاء لا بمعنى التقديرِ لم يأتِ بقوله «كن» لأنَّ ما خُلِقَ لا يقال له: كُنْ، ولا يُنْشَأُ إلا إنْ كان معنى «ثم قال له كن» عبارةً عن نَفْخِ الروح فيه. «قلت: قد تعرَّض الواحدي لهذه المسألة فَأَتْقَنها فقال: «وهذا ـ يعني قوله خلقه من تراب ـ ليس بصلةٍ لآدم ولا صفةٍ، لأنَّ الصلة للمبهمات والصفةَ للنكرات ولكنه خبرٌ مستأنفٌ على جهةِ التفسير لحالِ آدمَ عليه السلام» قال: «قال الزجاج «وهذا كما تقولُ في الكلام: «مَثَلُك كمثلِ زيد» تريد أنك تُشْبهه في فِعْلٍ ثم تخبرُ بقصة زيد، فتقول: فعل كذا وكذا».

وقوله: ﴿كن فيكون﴾ اختلفوا في المقولِ له: كن، فالأكثرون على أنه آدم عليه السلام، وعلى هذا يقعُ الإشكال في لفظ الآية، لأنه إنما يقول له: «كن» قبل أن يخلقَه لا بعده، وههنا يقولُ: «خَلَقه» ثم قال له: كن، والجوابُ: أنَّ الله تعالى أخبرَنا أولاً أنه خَلَقَ آدَمَ مِنْ غيرِ ذَكَرٍ ولا أنثى، ثم ابتدأَ خبراً آخرَ، أرادَ أَنْ يُخْبِرَنا به فقال: إني مخبرُكم أيضاً بعد خبرِي الأول أني قلت له: «كن» فكان، فجاء بثم لمعنى الخبرِ الذي تقدَّم والخبرِ الذي تأخر في

---

(١) سورة البقرة، آية (١٠٢).

(٢) انظر البحر المحيط ٢/٤٧٨.

(٣) انظر البحر المحيط ٢/٤٧٨.

الذكر، لأنَّ الخَلْقَ تقدَّم على قوله «كن»، وهذا كما تقول: «أُخْبِرُك أني أُعطيك اليوم ألفاً، ثم أُخبرك أني أعطيتك أمسِ قبلَه ألفاً» فأمس متقدِّمٌ على اليوم، وإنما جاء بثم لأنَّ خبرَ اليوم متقدِّمٌ خبرَ أمسِ، وجاءَ خبرُ أمس بعد مُضِيِّ خبر اليوم، ومثله قوله: ﴿خَلَقَكم من نفسٍ واحدةٍ ثم جَعَل منها زوجَها﴾[1] وقد خَلَقَها بعد خَلْق زوجها، ولكن هذا على الخبر دون الخَلْق، لأنَّ التأويلَ: أخبركم أني قد خلقتكم من نفس واحدة؛ لأن حواء قد خُلقت من ضلعه، ثم أُخبركم أني خَلَقْت زوجها منها، ومثلُ هذا مِمَّا جاء في الشعر قوله:

١٣١٧ - إنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهْ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ[2]

ومعلومٌ أنَّ الأبَ متقدِّمٌ له والجَدَّ متقدمٌ للأب، فالترتيبُ يعودُ إلى الخبر لا إلى الوجود، ويجوزُ أَنْ يكونَ المرادُ أنه خلقه قالباً من ترابٍ ثم قال له: كن بشراً فيصِحُّ النَّظْمُ. وقال بعضُهم: المقولُ له كن: عيسى، ولا إشكالَ على هذا.

وقوله: «فيكونُ» يجوز أَنْ يكونَ على بابِه مِنْ كونِه مستقبلاً، والمعنى: فيكونُ كما يأمرُ الله فيكونُ حكايةً للحال التي يكونُ عليها آدم، ويجوز أن يكون «فيكونُ» بمعنى «فكان» وعلى هذا أكثرُ المفسرين والنحويين، وبهذا فَسَّره ابنُ عباس رضي الله عنه.

والمَثَلُ هنا: مبهم مَنْ فَسَّره بمعنى الحال والشأن، قال الزمخشري: «أي: إنَّ شأنَ عيسى وحالَه الغريبة كشأنِ آدم»، وعلى هذا التفسير فالكافُ على بابها من كونِها حرفَ تشبيه، وفَسَّر بعضُهم المَثَل بمعنى الصفة، قال ابن عطية: «وهذا عندي خطأ وضعفٌ في فَهْمِ الكلام، وإنما المعنى: أن المثلَ الذي تتصوَّرُه النفوسُ والعقولُ مِنْ عيسى هو كالمُتَصَوَّرِ من آدم، إذ الناسُ كلُّهم مُجْمِعُون «على» أنَّ الله خَلَقَه مِنْ تراب من غيرِ فحلٍ، وكذلك قولُه: ﴿مَثَلُ الجنة﴾[3] عبارةٌ عن المتصوَّر منها، والكافُ في «كمثل» اسمٌ على ما ذكرناه من المعنى».

قال الشيخ[4]: «ولا يَظْهَرُ لي فَرْقٌ بين كلامِه هذا وبين مَنْ جَعَلَ المَثَل بمعنى الشأن والحال وبمعنى الصفة». قلت: قد تقدَّم في أولِ البقرة أنَّ المَثَل قد يُعَبَّر به عن الصفة وقد لا يُعَبَّر به عنها، فدلَّ ذلك على تغايُرهما، وقد مرَّ تفسيرُه وعبارةُ الناسِ فيه، ويَدُلُّ على ذلك ما قاله صاحب «ريِّ الظمآن» عن الفارسي قال: «قيل: المَثَلُ بمعنى الصفة، وقولك: صفةُ عيسى كصفةِ آدم كلامٌ مُطَّرد، على هذا جُلُّ اللغويين والمفسرين، وخالف أبو علي الفارِسي الجميعَ، وقال: المَثَلُ بمعنى الصفة لا يُمْكِنُ تصحيحُه في اللغة، إنما المَثَلُ التشبيهُ، على هذا تدورُ تصاريفُ الكلمة، ولا معنى للوصفيةِ في التشابهِ، ومعنى المثل في كلامِهم «أنها كلمةٌ يرسلُها قائلُها لحكمةٍ يُشَبِّه بها الأمورَ ويقابِلُ بها الأحوالَ» قلت: فقد فَرَّق بين لفظِ المثل في الاصطلاحِ وبين الصفة.

وقال بعضُهم: إنَّ الكافَ زائدةٌ، وبعضُهم قال: إنَّ «مَثَلاً» زائد. فقد تحصَّل في الكاف ثلاثة أقوال، أظهرها: أنها على بابها من الحرفية وعدم الزيادة، وقد تقدَّم تحقيقه. وقال الزمخشري: «فإن قلت: كيف شُبِّه به وقد وُجِد هو بغير أب، ووُجِد آدمُ بغيرِ أب ولا أم؟ قلت: هو مثلُه في أحدِ الطرفين، فلا يَمْنَعُ اختصاصُه دونَه بالطرفِ الآخرِ مِنْ تشبيهِه به، لأنَّ المماثلَة مشاركةٌ في بعضِ الأوصافِ، ولأنه شُبِّه به في أنه وُجِد وجوداً خارجاً عن العادةِ المستمرةِ وهما في ذلك نظيران، ولأنَّ الوجود من غير أب وأم أغربُ وأخرقُ للعادةِ من الوجود بغير أب، فَشَبَّه الغريبَ بالأغرب ليكون

---

(١) سورة الزمر، آية (٦).
(٢) البيت لأبي نواس انظر ديوانه (٤٩٣)، رصف المباني (١٧٤)، الدرر ٢/١٧٣، الهمع ٢/١٣١.
(٣) سورة الرعد، آية (٣٥).
(٤) انظر البحر المحيط ٢/٤٧٧.

أقطعَ للخصم وأَحْسَمَ لمادة شُبْهته. وعن بعضِ العلماء أنه أُسِر بالروم فقال لهم: لِمَ تعبدون عيسى؟ قالوا: لأنه لا أب له، قال: فآدم أولى لأنه لا أبوين له، قالوا: فإنه كان يحيي الموتى، قال: فحزقيل أَوْلى لأن عيسى أحيا أربعة نفر، وحزقيل أحيا ثمانية آلاف. قالوا: فإنه كان يبرىء الأكمهَ والأبرص. قال: فجرجيس أولى لأنه طُبخ وأُحْرِقَ ثم خَرَج سالماً».

قوله: ﴿من تراب﴾ فيه وجهان:

أظهرُهما: أنه متعلِّقٌ بـ «خلقه» أي: ابتداءُ خلقه من هذا الجنس.

والثاني: أنه حالٌ من مفعول «خلقه» تقديره. خَلَقه كائناً مِنْ تراب، وهذا لا يساعِدُه المعنى.

﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٦٠﴾ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٦١﴾﴾

قولُه تعالى: ﴿الحقُّ من ربك﴾: يجوز أَنْ تكونَ هذه جملةً مستقلةً برأسها، والمعنى: أنَّ الحقَّ الثابتَ الذي لا يضمحل هو من ربك، ومن جملةِ ما جاء مِنْ ربك قصةُ عيسى وأمِّه فهي حَقٌّ ثابتٌ، ويجوزُ أَنْ «الحق» خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هو، أي: ما قَصَصْنَا عليك من خبر عيسى وأمه. و «من ربك» على هذا فيه وجهان:

أحدهما: أنه حال فيتعلق بمحذوف. الثاني: أنه خبرٌ ثان عندَ مَنْ يُجَوِّزُ ذلك، وتقدَّم نظيرُ هذه الجملة في البقرة[1] والنهيُ له عليه السلام عن الامتراءِ، ولم يكن ممترياً، «وهذا» من الإلهاب والتهييج على الثبات على ما هو عليه من الحق، أو لأنَّ المراد به غيره.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حاجَّكَ﴾: يجوز في «مَنْ» وجهان:

أحدهما: أن تكونَ شرطيةً وهو الظاهر أي: إنْ حاجَّك أحدٌ فقلْ له: كيتَ وكيتَ.

ويجوز أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي، وإنما دَخَلَتِ الفاءُ في الخبر لتضمُّنه معنى الشرط. والمُحاجَّة مُفاعلة وهي من اثنين، وكان الأمر كذلك.

قوله: ﴿فيه﴾ متعلق بحاجَّك أي: جادَلك في شأنه، والهاء فيها وجهان:

أظهرهما: عَوْدُها على عيسى عليه السلام.

والثاني عَوْدُها على الحق، وقد يتأيَّد هذا بأنه أقربُ مذكورٍ، إلَّا أنَّ الأول أظهرُ لأن عيسى هو المُحَدَّث عنه وهو صاحب القصة.

قوله: ﴿مِنْ بعدِ ما جاءك﴾ متعلِّقٌ بحاجَّك أيضاً، و «ما» يجوز أن تكون موصولة اسميةً، ففاعلُ «جاءك» ضميرٌ يعودُ عليها أي: من بعد الذي جاءك هو، و «من العلم» حالٌ من فاعل «جاءك»، ويجوز أن تكونَ موصولةً حرفية، وحينئذٍ يقال: يلزم من ذلك خُلُوُّ الفعل من الفاعل، أو عَوْدُ الضمير على الحرف، لأن «جاءك» لا بُدَّ له من فاعل، وليس معنا شيءٌ يَصْلُحُ عَوْدُه عليه إلا «ما» وهي حرفيةٌ. والجوابُ: أنه يجوز أن يكون الفاعلُ قولَه «من العلم» و «من» مزيدةٌ، أي

---

(١) سورة البقرة، آية (١٤٧).

بعد ما جاءك العلم أي : بعد مجيء العلم، وهذا إنما يتخرَّج على قول الأخفش لأنه لا يَشْترط في زيادتها شيء. و «مِنْ» في ﴿من العلم﴾ يُحْتمل أن تكونَ تبعيضيَّةً وهو الظاهرُ وأَنْ تكونَ لبيان الجنس.

قوله: ﴿تعالوا﴾ العامةُ على فتح اللام لأنه أمرٌ من: تعالَى يَتعالى، كترامى يترامى، وأصلُ ألفه ياءٌ، وأصلُ هذه الياء واو. ذلك أنه مشتقٌّ من العلوّ وهو الارتفاعُ كما سيأتي بيانُه في الاشتقاق، والواوُ متى وَقَعَتْ رابعةً فصاعداً قُلِبَتْ ياءً فصار تعالَوْ: تعالَيْ، فتحرَّك حرفُ العلة وانفتح ما قبلَه فَقُلِب ألفاً فصار: تعالَى كتَرامى وتعازَى، فإذا أَمَرْتَ منه الواحدَ قلت: تعالَ يا زيدُ بحَذْفِ الألف، وكذا إذا أَمَرْتَ الجمعَ المذكَّر قلت: تعالَوا؛ لأنك لمَّا حَذَفْتَ الألف لأجلِ الأمرِ أبقَيْتَ الفتحَة مُشْعرةً بها. وإن شئت قلت: الأصل: تعالَيُوا، وأصلُ هذه الياءِ واوٌ كما تقدَّم، ثم استُثْقِلت الضَّمةُ على الياءِ فَحُذِفَتْ ضمتها فالتقى ساكنان، فحذف أولهما وهو الياء لالتقاء الساكنين وتُرِكت الفتحةُ على حالها. وإنْ شئت قلت: لَمَّا كان الأصلُ: تعالَيُوا تحرَّك حرف العلة وانفتح ماقبلـه وهو الياء فقُلب ألفاً فالتقى ساكنان. فحُذِف أولُهما وهو الألف وبقيت الفتحة دالة عليه.

والفرق بين هذا وبين الوجه الأول أن الألف في الوجه الأول حُذِفَت لأجل الأمر وإن لم تتصل به واو ضمير، وفي هذا حُذِفت لالتقائها مع واو الضمير. وكذلك إذا أَمَرْتَ الواحدة تقول لها «تعالَيْ»، فهذه الياء هي ياء الفاعلة من جملة الضمائر، والتصريفُ كما تقدم، إلا أنك تقول هنا: الكسرة على الياءِ بَدَلُ الضمة هناك، وأمَّا إذا أَمَرْتَ المثنى فإن الياء تثبت فتقول: يا زيدان تعالَيا، ويا هندان تعاليا أيضاً، يَسْتوي فيه المذكران والمؤنثان، وكذلك أمرُ جماعة الإناث تَثْبُت فيه الياء تقول: يا نسوة تَعالَيْن، قال تعالى: ﴿فتعالَيْن أمتِّعْكن﴾[1] إذ لا مقتضى للحذف ولا للقلبِ، وهو ظاهرٌ بما تمهَّد من القواعد.

وقرأ الحسن وأبو السمَّال وأبو واقد: «تعالُوا» بضم اللام، ووجَّهوها على أن الأصل: تعالَيُوا كما تقدم، فاستثقلت الضمة على الياء فنُقِلت إلى اللام بعد سَلْب حركتِها فبقي: تعالُوا بضم اللام. قال الزمخشري في سورة النساء: «وعلى هذه القراءة قال الحمداني:

١٣١٨ - ..... تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الْهُمُومَ تَعَالِي[2]

بكسرِ اللام» وقد عابَ بعضُ الناسِ عليه في استشهاده بشعر هذا المُولَّدِ المتأخر، وليس بعيبٍ فإنه ذَكَرَه استئناساً وهذا كما تقدَّم في أولِ البقرة عندما أَنْشَدَ لحبيب:

١٣١٩ - هُمَا أَظْلَمَا حَالَيَّ ثَمَّتَ أَجْلَيَا ..... [3]

واعتدر هو عن ذلك بما قَدَّمْتُه عنه فكيف يُعابُ عليه شيءٌ عَرَفَه ونَبَّه عليه واعتَذَر عنه؟

والذي يَظْهَرُ في توجيهِ هذه القراءةِ أنهم تناسَوا الحرفَ المحذوف حتى كأنهم تَوَهَّمُوا أنَّ الكلمة بُنِيَتْ على ذلك،

---

(١) سورة الأحزاب، آية (٢٨).

(٢) عجز بيت وصدره:
أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا
انظر ديوانه (٣٢٥).

(٣) تقدم.

وأنَّ اللامَ هي الآخِرُ في الحقيقة فلذلكَ عُومِلَتْ معامَلَةَ الآخِرِ حقيقةً فَضُمَّت قبلَ واو الضميرِ وكُسِرَتْ قبل يائه كما ترى، ويَدُلُّ على ما قلتُه أنهم قالوا في «لَم أُبَلَهْ»: إنَّ الأصلَ: «أبالي» لأنه مضارع بالَى، فلمَّا دخل الجازمُ حَذَفوا له حرفَ العلةِ على القاعدة ثم تناسوا ذلك الحرفَ فَسَكَّنُوا للجازمِ اللامَ لأنها كالأخيرِ حقيقةً، فلما سكنت اللام التقى ساكنان: هي والألف قبلَها فَحُذِفَت الألف لالتقاء الساكنين، وهذا التعليلُ أَوْلَى لأنه يَعُمُّ هذه القراءةَ والبيت المذكور، وعلى مقتضى تعليله هو يقال: الأصل: تعالَيِي، فاستُثْقِلَت الكسرةُ على الياء، فَنُقِلَت إلى اللام بعد سَلْبِهَا حركَتَها، ثم حُذِفَت الياءُ لالتقاء الساكنين.

وتعالَ: فعلٌ صريحٌ وليس باسمِ فعلٍ لاتصال الضمائر المرفوعة البارزة به. قيل: وأصلُهُ طَلَبُ الإقبال من مكان مرتفع تفاؤلاً بذلك، وإدناءً للمدعوّ، لأنه من العلو والرفعة، ثم تُوُسِّع فيه فاسْتُعْمِلَ في مجرد طلب المجيء، حتى يُقالَ ذلك لمن يريدُ إهانَته كقولِك للعدوّ: تعالَ، ولمَنْ لا يَعْقِل كالبهائِمِ ونحوِها، وقيل: هو الدعاءُ لمكانٍ مرتفعٍ، ثم تُوُسِّع فيه حتى استُعْمِلَ في طَلَبِ الإقبالِ إلى كل مكانٍ حتى المنخفضِ.

و ﴿نَدْعُ﴾ جزمٌ على جوابِ الأمرِ إذ يَصِحُّ أَنْ يقالَ: إنْ تتعالَوا نَدْعُ.

قوله: ﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ﴾ أتى بثم هنا تنبيهاً لهم على خطابِهم في مباهلته، كأنه يقولُ لهم: لا تعجلوا وَتَأَنَّوا لعله أَنْ يظهر لكم الحق، فلذلك أتى بحرف التراخي.

والابتهال: افتعالٌ من البُهْلَة، والبهلة بفتح الباء وضمها، وهي اللعنة، قال الزمخشري: «ثم نتباهل بأن نقول: لعنةُ الله على الكاذب منا ومنكم، والبهلة بالفتح والضم: اللعنة، وبَهَله الله: لعنه الله وأبعده من رحمته، من قولك: أبهله إذا أهمله، وناقةٌ باهل: لا صِرار عليها، وأصل الابتهال هذا ثم استُعمل في كل دعاء يُجْتهد فيه وإن لم يكن التعاناً» قلت: ما أحسنَ ما جُعِلَ الافتعال هنا بمعنى التفاعل، لأن المعنى لا يَجيء إلا على ذلك، وتفاعَلَ وافْتَعَلَ أَخَوان في مواضع نحو: اجتَوَروا وتجاوروا، واشْتَوروا وتشاوروا، ولذلك صَحَّت واو اجتَوَر واشْتَوَر، وقوله: «وإن لم يكن التعاناً» يعني أنه اشتهر في اللغة: فلان يَبْتَهِل إلى الله في قضاءِ حاجته، ويبتهل في كشف كربته.

وقال الراغب: «أصل البَهْل: كونُ الشيءِ غيرَ مراعَى. والباهل: البعيرُ المُخَلَّى عن قَيْدِه أو عن سمةٍ، أو المُخَلَّى ضَرْعُها عن صِرار»، وأنشد لامرأة: «أتيتُكَ باهِلاً غيرَ ذاتِ صِرار»[1].

وأَبْهَلْتُ فلاناً: خَلَّيْتُه وإرادتَه، تشبيهاً بالبعير الباهل، والبَهْل والابتِهال في الدعاء: الاسترسالُ فيه والتضرع نحو: ﴿ثم نبتهلْ فنجعلْ﴾[2]، ومنْ فَسَّر الابتهالَ باللَّعْن فلأجلِ أنَّ الاسترسالَ في هذا المكانِ لأجل اللعنِ، قال الشاعر:

١٣٢٠ - ..... نَظَرَ الدهرُ إليهِمْ فَابْتَهَلْ

قلت: هذا الشطرُ للبيد، وأول البيت:

١٣٢١ - مِنْ قُرومٍ سَادَةٍ فِي قَوْمِهِمْ نَظَرَ الدَّهرُ إليهِمْ فَابْتَهَلْ[3]

---

(١) ذكره الراغب في مفرداته قال: قالت امرأة: أتيتك باهلا غير ذات صرار. وقال: أي أبحث لك جميع ما كنت أملكه لم أستأثر بشيء دونه.

انظر المفردات (٨٢)، (بهل).

(٢) سورة آل عمران، آية (٦١).

(٣) انظر ديوان لبيد (١٩٧).

وظاهِرُ هذا أنَّ الابتهالَ عامٌّ في كلِّ دعاءٍ لَعناً كانَ أو غيرَه، ثم خُصَّ في هذه الآيةِ باللَّعْنِ.

وظاهِرُ عبارةِ الزمخشري أنَّ أصلَهُ خصوصيتُه باللَّعْنِ، ثم تُجُوِّزَ فيه فاستُعْمِلَ في اجتهادٍ في دعاءٍ لَعْناً كانَ أو غيرَه، والظاهِرُ من أقوالِ اللغويين ما ذكرَهُ الراغِبُ. وقال أبو بكر بن دريد في مقصورتِه:

١٣٢٢ - لَمْ أَرَ كَالْمُزْنِ سَوَاماً بُهَّلاَ تَحْسَبُهَا مَرْعِيَّةً وهِيَ سُدى[1]

بُهَّلاً: ج باهِلة أي: مهملة، وفاعِلة يُجْمع على فُعَّل نحو: ضُرَّب، والسُّدى: المهمل أيضاً.

وقوله: ﴿فنجْعَلْ﴾ هي المتعديةُ لاثنين بمعنى: نُصَيِّر، و«على الكاذبين» هو المفعول الثاني.

إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٢﴾ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٦٣﴾

قوله تعالى: ﴿إنَّ هذا لهو القَصَصُ﴾: يجوزُ أنْ يكونَ «هو» فصلاً، والقصصُ خبر «إنَّ»، و«الحقُّ» صفتُهُ، ويجوزُ أنْ يكون «هو» مبتدأ و«القَصَصُ» خبرَه، والجملةُ خبرَ «إنَّ»، والإشارةُ بهذا إلى ما تقدَّم ذكرُه من أخبارِ عيسى عليه السلام، وقيل: بل هو إشارةٌ لِما بعدَه وهو قولُه: «وما مِنْ إله إلا اللَّهُ». وضُعِّفَ هذا بوجهين، أحدُهما: أنَّ هذا ليس بقصص، والثاني: أنه مقترنٌ بحرفِ العطفِ، وقد اعتذر بعضهم عن الأول فقال: إنْ أراد بالقصص الخبرَ فَيَصِحُّ على هذا، ويكون التقدير: إنَّ الخبر الحق أنه ما من إله إلا الله، ولكن الاعتراض الثاني باقٍ لم يُجَبْ عنه.

والقَصَصُ: مصدرُ قولهم: قَصَّ فلان الحديثَ يَقُصُّه قَصّاً وقَصَصاً. وأصلُه: تتبُّعُ الأثرِ، يقال: «فلان خَرَجَ يَقُصُّ أثرَ فلان» أي: يَتْبعه ليعرفَ أين ذَهَبَ؟ ومنه قولُه تعالى: ﴿وقالت لأختِهِ قُصِّيه﴾[2] أي: اتَّبعي أثره وكذلك القاصُّ في الكلام لأنه يتتبَّع خبراً بعد خبر. وقد تقدَّم على قراءتَيْ: «لَهْو» بسكون الهاء وضمِّها، إجراءً له مُجْرَى عَضُد.

قال الزمخشري: «فإنْ قلت لِمَ جاز دخول اللام على الفصل؟ قلت: إذا جاز دخولها على الخبر فدخولُها على الفصلِ أجوزُ، لأنها أقربُ إلى المبتدأ منه، وأصلُها أنْ تدخُلَ على المبتدأ».

قوله: ﴿وما من إله إلا اللَّهُ﴾ يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن «من إله» مبتدأ، و«مِنْ» مزيدةٌ فيه، و«إلا اللَّهُ» خبره تقديره: ما إله إلا اللَّهُ، وزيدت «مِنْ» للاستغراق والعموم. قال الزمخشري: «ومِنْ في قوله «وما مِنْ إله إلا الله» بمنزلةِ البناءِ على الفتح في «لا إله إلااللَّهَ» في إفادةِ معنى الاستغراقِ» قلت: الاستغراقُ في «لا إله إلا اللَّهُ» لم نَسْتفِدْه من البناء على الفتحِ بل استفدناه من «مِنْ» المقدرة الدالة على الاستغراق، نصَّ النَّحْويون على ذلك، واستدلُّوا عليه بظهورها في قول الشاعر:

١٣٢٣ - فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ فَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ[3]

---

(١) انظر البيت في ديوانه (١٢٨).

(٢) سورة القصص، آية (١١).

(٣) تقدم.

والثاني : أين يكونَ الخبرُ مضمراً تقديرُه : وما من إلهٍ لنا إلا الله ، و «إلا اللَّهُ» بدلٌ من موضع «من إله» لأن موضعَه رفعٌ بالابتداء، ولا يجوزُ في مثله الإبدالُ من اللفظِ، لئلا يَلْزَمَ زيادةُ مِنْ في الواجب، وذلك لا يجوز عند الجمهور، ويجوز في مثل هذا التركيب نصبُ ما بعد «إلا» على الاستثناء، ولكنه لم يُقرأ به، إلا أنه جائز لغةً، تقول : «لا إله إلا اللَّهُ» برفع الجلالة بدلاً من الموضع، ونصبها على الاستثناء من الضمير المستكنِّ في الخبر المقدر إذ التقدير : لا إله استقر لنا إلا الله .

وقوله : ﴿وإنَّ اللَّهَ لهو العزيز الحكيم﴾ كقوله : «إنَّ هذا لهو القصص» .

قوله تعالى : ﴿فإنْ تَوَلَّوا﴾ : يجوزُ أن يكونَ مضارعاً وحُذفت منه إحدى التاءين «تخفيفاً على حدّ» قراءة ﴿تَنَزَّلُ الملائكةُ﴾[١] و ﴿تَذَكَّرون﴾[٢] ويؤيِّد هذا نَسَقُ الكلامِ ونظمُه في خطاب مَنْ تقدم في قوله تعالى «تعالوا» ثم جرى معهم في الخطاب إلى أنْ قال لهم : «فإنْ تَوَلَّوا . قال أبو البقاء : «ويجوز أن يكونَ مستقبلاً تقديرُه : فإنْ تتولَّوا، ذكره النحاس وهو ضعيف؛ لأنَّ حرفَ المضارعة لا يُحْذَفُ» قلت : وهذا ليس بشيء، لأن حرف المضارعة يُحْذَفُ في هذا النحو من غير خلاف، وسيأتي من ذلك طائفةٌ كثيرة، وقد أجمعوا على الحذف في قوله : ﴿تَنَزَّلُ الملائكةُ والروحُ فيها﴾[٣] ويجوز أن يكونَ ماضياً أي : فإن تَوَلَّى وفدُ نجران المطلوبُ مباهلتُهم، ويكون على ذلك في الكلام التفاتٌ، إذ فيه انتقال من خطابٍ إلى غيبة .

وقوله : ﴿بالمفسدين﴾ مِنْ وقوعِ الظاهرِ موقعَ المضمرِ تنبيهاً على العلة المقتضيةِ للجزاءِ، وكانَ الأصل : فإنَّ الله عليمٌ بكم، على الأول، وبهم، على الثاني .

قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾

قوله تعالى : ﴿إلى كلمة﴾ : متعلِّقٌ بتعالَوا فَذَكَرَ مفعول «تعالوا» بخلاف «تعالَوا» قبلَها فإنه لم يَذْكُرْ مفعولَه، لأنَّ المقصودَ مجردُ الإقبال، ويجوز أن يكونَ حَذْفُه للدلالةِ عليه تقديرُه : تعالوا إلى المباهلة .

وقرأ العامة «كَلِمة» بفتح الكاف وكسر اللام، وهو الأصل . وأبو السمَّال «كِلْمة» بزنة سِدْرة، وكَلْمة كضَرْبة، وتقدم هذا قريباً . و «كلمةٍ» مفسَّرةٌ بما بعدها من قوله : «ألَّا نعبدَ» فالمرادُ بها كلامٌ كثير، وهذا مِنْ بابِ إطلاق الجزء والمرادُ به الكل، ومنه تسميتُهم القصيدةَ جمعاً : قافية، والقافية جزءٌ منها، قال :

١٣٢٤ - أُعَلِّمُه الرِّمَايَةَ كُلَّ يَوْمٍ ... فَلَمَّا اشْتَدَّ سَاعِدُه رَمَانِي
وَكَمْ عَلَّمْتُه نَظْمَ الْقَوَافِي ... فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي[٤]

ويقولون : «كلمةُ الشهادة» يَعْنُون : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وقال رسول الله ﷺ : «أصدقُ كلمةٍ قالها شاعر

---

(١) سورة القدر، آية (٤).
(٢) سورة الأنعام، آية (١٥٢).
(٣) سورة القدر، آية (٤).
(٤) البيتان لمعمر بن أوس ونسبا لغيره انظر العيني ١/ ٢٠، البيان ٣/ ٢٣١.

كلمةُ لبيد». يريد قوله:

١٣٢٥ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ وكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ[١]

وهذا كما يُسَمُّونَ الشيءَ بجزأيه في الأعيان لأنه المقصودُ منه، قالوا لربيبة القوم ـ وهوالذي ينظر لهم ما يحتاجون إليه ـ عَيْن، فأطلقوا عليه عيناً. وقال بعضهم: وُضِعَ المفرد موضعَ الجمع، كما قال:

١٣٢٦ - بِهَا جِيَفُ الحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبِيضٌ وأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ[٢]

وقيل: أُطلقت الكلمة على الكلمات لارتباطِ بعضِها ببعضٍ، فصارت في قوة الكلمةِ الواحدةِ، إذا اختلَّ جزءٌ منها اختلَّت الكلمة، لأن كلمة التوحيد: لا إلَه إلا الله، هي كلماتٌ لا تتِمُّ النسبةُ المقصودةُ فيها مِنْ حَصْرِ الإلَهية في الله إلا بمجموعها.

وقرأ العامة: «سواءٍ» بالجر نعتاً بمعنى عدل، ويَدُلُّ عليه قراءةُ عبد الله: «إلى كلمة عدل» وهذا تفسيرٌ لا قراءة. و«سواء» في الأصل مصدر، ففي الوصف التأويلاتُ الثلاثة المعروفة، ولذلك لم يُؤَنَّث كما لم يُؤَنَّث بـ «امرأة عدل».

وقرأ الحسن: «سواء» بالنصبِ وفيها وجهان:

أحدهما: نصبُها على المصدر، قال الزمخشري: بمعنى استوت استواءً»، وكذا الحوفي.

والثاني: أنه منصوبٌ على الحال، وجاءت الحالُ من النكرة، وقد نَصَّ سيبويه عليه واقتاسه، كذا قال الشيخ[٣]، ولكنَّ المشهورَغيرُه،والذي حَسَّن مجيئَها من النكرةِ هنا كونُ الوصفِ بالمصدر على خلاف الأصل، والصفة والحال متلاقيان من حيث المعنى، وكأن الشيخ غَضَّ من تخريج الزمخشري والحوفي فقال[٤]: «والحالُ والصفة متلاقيان من حيث المعنى، والمصدرُ يحتاج إلى إضمار عامل وإلى تأويل «سواء» بمعنى استواء، والأشهرُ استعمال «سواء» بمعنى اسم الفاعل أي: «مُسْتَوٍ» قلت: وبذلك فَسَّرها ابن عباس فقال: «إلى كلمةٍ مستوية».

قوله: ﴿أَنْ لا نعبدَ﴾ فيه ستةُ أوجه:

أحدُها: أنه بدلٌ من «كلمة» بدلُ كلٍّ من كل.

الثاني: أنه بدلٌ من «سواء»، جَوَّزه أبو البقاء، وليس بواضح، لأنَّ المقصودَ إنما هو الموصوفُ لا صفتُه، فنسبةُ البدلية إلى الموصوف أولى. وعلى الوجهين فأن وما في حيزها في محل جر.

الثالث: أنه في محل رفع خبراً لمبتدأ مضمر، والجملة استئنافُ جوابٍ لسؤال مقدر،لأنه لما قيل: «تعالوا إلى كلمة» قال قائل: ما هي؟ فقيل: هي أَنْ لا نعبد، وعلى هذه الأوجهِ الثلاثة فـ «بين» منصوبٌ بسواء ظرفٌ له أي: يقع الاستواء في هذه الجهةِ، وقد صرَّح بذلك زهير حيث قال:

١٣٢٧ - أَرُونَا خُطَّةً لَا عَيْبَ فِيهَا يُسَوِّي بَيْنَنَا فِيهَا السَّوَاءُ[٥]

---

(١) تقدم.
(٢) انظر البيت في البحر ٢/٤٨٣.
(٣) انظر البحر المحيط ٢/٤٨٣.
(٤) انظر البحر المحيط ٢/٤٨٣.
(٥) تقدم.

والوقفُ التام حينئذٍ عند قوله «من دون الله» لارتباطِ الكلام معنى وإعراباً.

الرابع: أن تكونَ «أن» وما في حَيِّزها في محل رفع بالابتداء، والخبرُ الظرفُ قبله.

الخامس: جَوَّز أبو البقاء أن يكونَ فاعلاً بالظرفِ قبلَه، وهذا إنما يتأتى على رأي الأخفش، إذ لم يعتمدِ الظرفَ، وحينئذٍ يكون الوقفُ على «سواء» ثم يُبتدأ بقوله: «بيننا وبينكم أن لا نعبد» وهذا فيه بُعْدٌ من حيث المعنى ثم إنهم جَعَلوا هذه الجملةَ صفةً لكلمة، وهذا غلطٌ لعدم رابطٍ بين الصفة والموصوفِ وتقديرُ العائد ليس بالسهل، وعلى هذا فقولُ أبي البقاء: «وقيل: تَمَّ الكلام على «سواء» ثم استأنف فقال: «بيننا وبينكم أنْ لا نعبد» أي بيننا وبينكم التوحيدُ، فعلى هذا يكون «أن لا نعبد» مبتدأً، والظرف خبرَه، والجملةُ صفةً للكلمة» غيرُ واضح، لأنه من حيث جَعَلَها صفةً كيف يحسن أن يقولَ: تَمَّ الكلام على «سواء» ثم استأنف، بل كان الصواب على هذا الإعراب أن تكون الجملةُ استئنافيةً كما تقدم.

السادس: أن يكونَ «أن لا نعبد» مرفوعاً بالفاعلية بسواء، وإلى هذا ذهب الرماني فإنَّ التقدير عنده: إلى كلمةٍ مُسْتَوٍ فيها بيننا وبينكم عدمُ عبادة غير الله تعالى.

قال الشيخ[1]: «إلَّا أنَّ فيه إضمارَ الرابط وهو «فيها» وهو ضعيف».

قوله: ﴿فإنْ تَوَلَّوا فقولوا﴾ قال أبو البقاء: «هو ماض ولا يجوز أن يكون التقدير: «فإن تتولوا» لفسادِ المعنى لأن قوله: «فقولوا اشهدوا» خطابٌ للمؤمنين وتتولَّوا» للمشركين، وعند ذلك لا يبقى في الكلام جوابُ الشرط، والتقديرُ: فقولوا: لهم. وهذا الذي قاله ظاهرٌ جداً.

﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوۡرَىٰةُ وَٱلۡإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ٦٥ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٦٦﴾

وقوله تعالى: ﴿لِمَ تُحاجُّون﴾: هي «ما» الاستفهامية دخل عليها حرفُ الجر فَحُذِفَت ألفها، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في البقرة، واللامُ متعلقةٌ بما بعدَه، وتقديمُها على عامِلِها واجبٌ لجَرِّها ما له صدرُ الكلامِ.

وقوله: ﴿في إبراهيم﴾ لا بدَّ من مضافٍ محذوف أي: في دينِ إبراهيم وشريعته، لأنَّ الذواتِ لا مجادَلَةَ فيها.

وقوله: ﴿وما أُنزلت التوراة﴾ الظاهرُ أنَّ الواوَ للحالِ كهي في قوله: ﴿ولِمَ تكفرون بآياتِ الله وأنتم تشهدون﴾[2] أي: كيف تُحاجُّون في شريعته والحالُ أن التوارةَ والإنجيل متأخران عنه؟ وجَوَّزوا أن تكون عاطفةً وليس بالبيِّن، وهذا الاستفهامُ للإنكارِ والتعجب. وقولُه: «إلا من بعده» متعلِّقٌ بأُنزلت، وهو استثناء مفرغ.

قوله تعالى: ﴿ها أنتم هؤلاء﴾: الكلامُ على هذه الآيةِ فيه صعوبةٌ وإشكالٌ فيُحتاج من أجلِ ذلك إلى بَسْطٍ في العبارة، ولنبدأ أولاً بضبط قراءاتِها وتفسيرِ معناها، فإنَّ الإعراب متوقف على ذلك، فأقولُ: القُرَّاء في ذلك على أربع

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٤٨٣.

(٢) سورة آل عمران، آية (٧٠).

مراتب، المرتبة الأولى للكوفيين، وابن عامر والبزي عن ابن كثير: «ها أنتم» بألف بعد الهاء وهمزةٍ مخففة بعدها. المرتبة الثانية لأبي عمرو وقالون عن نافع: بألف بعد الهاء وهمزةٍ مسهلة بينَ بينَ بعدها. المرتبة الثالثة لورش وله وجهان:

أحدهما: بهمزة مسهلة بينَ بينَ بعد الهاء دونَ ألفٍ بينهما.

الثاني: بألف صريحة بعد الهاء من غير همز بالكلية. المرتبة الرابعة: لقنبل بهمزةٍ محققة بعد الهاء دون ألف.

وأمَّا المعنى: فقال قتادة والسدي والربيع وجماعة كثيرة: إن الذي لهم به علم هو دينُهم الذي وجدوه في كتبهم وثبَتتْ صحتُه لديهم، والذي ليس لهم به علمٌ هو شريعةُ إبراهيم وما كان عليه مِمَّا ليس في كتبهم، ولا جاءَتْ به إليهم رسلُهم، ولا كانوا معاصِريه فَيَعْلَمُون دينه، فجدالُهم فيه مجردُ عنادٍ ومكابرة. وقيل: الذي لهم به علم أمر نبينا محمد ﷺ لأنه موجودٌ عندهم في كتبِهم بنَعْتِه، والذي ليس لهم به علم هو أمر إبراهيم عليه السلام. وقال الزمخشري: «يعني ها أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيانُ حماقتكم وقلةِ عقولكم أنكم جادلتم فيما لكم به علمٌ مِمَّا نطق به التوراة والإنجيل، فلِمَ تُحاجُّونَ فيما ليس لكم به علمٌ ولا نَطَق به كتابكم مِنْ دينِ إبراهيم؟».

واختلف الناسُ في هذه الهاءِ فمنهم مَنْ قال: إنها ها التي للتنبيه الداخلةِ على أسماء الإشارة، وقد كَثُرَ الفصلُ بينها وبين أسماء الإشارة بالضمائر المرفوعةِ المنفصلة نحو: ها أنت ذا قائماً، وها نحن وها هم هؤلاء قائمون، وقد تُعاد مع الإشارة بعد دخولها على الضمائر توكيداً كهذه الآية، ويَقِلُّ الفصلُ بغير ذلك كقوله:

١٣٢٨ - تَعَلَّمَنْ هَالَعَمْرُ اللَّه ذَا قَسَماً فَاقْدِرْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ[1]

وقال النابغة:

١٣٢٩ - هَا إِنَّ تَا عِذْرَةٌ إِنْ لَا تَكُنْ نَفَعَتْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ[2]

ومنهم مَنْ قال: إنها مبدلةٌ من همزةِ استفهام، والأصلُ: أأنتم، وهو استفهامُ إنكار، وقد كَثُر إبدال الهمزةِ هاءً وإن لم ينقس، قالوا: هَرَقْت وهَرَحْت وهَبَرْت، وهذا قول أبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش وجماعة، واستحسنه أبو جعفر، وفيه نظرٌ من حيث إنه لم يثبت ذلك في همزة الاستفهام، لم يُسْمع منهم: هَتَضْرِبُ زيداً بمعنى: أتضرب زيداً. وإذا لم يثبت ذلك فكيف يُحمل هذا عليه؟ هذا معنى ما اعترض به الشيخ على هؤلاء الأئمة، وإذا ثَبَتَ إبدال الهمزة هاءً هانَ الأمر، ولا نظَرَ إلى كونِها همزةَ استفهام ولا غَيرها.

وهذا ـ أعني كونَها همزةَ استفهام أُبدلت هاءً ـ ظاهرٌ على قراءة قنبل وورش لأنهما لا يُدْخِلان ألفاً بين الهاء وهمزة «أنتم» لأنَّ إدخالَ الألف إنما كان لاستثقال توالي همزتين، فلمَّا أُبْدِلت الهمزةُ هاءً زال الثقل لفظاً، فلم يُحْتج إلى ألفٍ فاصلة، وقد جاءَ إبدالُ همزة الاستفهام هاءً قال:

١٣٣٠ - وأَتى صَوَاحِبُهَا يَقُلْن: هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا[3]

---

(١) تقدم.

(٢) انظر ديوانه (٢٦)، الخزانة ٢/ ٤٧٨، ابن يعيش ٨/ ١١٣.

(٣) البيت نسبه ابن منظور لجميل وليس في ديوانه، انظر اللسان (ذا) ابن يعيش ١٠/ ٤٢، المغني (٣٨٤)، الممتع (٤٠٠).

يريد: أذا الذي؟ ويَضْعُفُ جَعْلُها على قراءتهما ها التي للتنبيه لأنه لم يُحْفظ حَذْفُ ألفها، لا يقال: «هذا زيد» بحذف ألف «ها» كذا قيل، قلت: وقد حَذَفَها ابن عامر في ثلاثة مواضع، إلا أنه ضم الهاء الباقية بعد حذف الألف، فقرأ في الوصل: «يا أيُّهُ الساحر»(١) و «أيُّهُ المؤمنون»(٢) في النور و «أيُّهُ الثَّقَلان»(٣) في الرحمن، لكن إنما فَعَل ذلك إتباعاً للرسم لأنَّ الألف حُذِفَتْ في مرسوم مصحف الشام في هذه الثلاثة، وعلى الجملة فقد ثَبَتَ حَذْفُ ألف «ها» التي للتنبيه.

وأمَّا مَنْ أثبت الألف بين الهاء وبين همزة «أنتم» فالظاهر أن «هـا» للتنبيه ويَضْعُفُ أَنْ تكـونَ بدلاً من همـزةِ الاستفهامِ لِما تقدَّم من أنَّ الألف إنما تدخلُ لأجلِ الثقل، والثقل قد زال بإبدالِ الهمزة هاء. وقال بعضُهم: «الذي يقتضيه النظرُ أَنْ تكونَ «ها» في قراءة الكوفيين والبزي وابن ذكوان للتنبيه، لأنَّ الألفَ في قراءتِهم ثابتةٌ، وليس من مذهبهم أن يَفْصِلوا الهمزتين بألفٍ، وأن تكونَ في قراءة قنبل وورش مبدلةً من همزة، لأن قنبلاً يَقْرأ بهمزة بعد الهاء، ولو كانت «ها» للتنبيه لأتى بألف بعد الهاء، وإنما لم يُسَهِّل الهمزة كما سَهَّلها في ﴿أأنذرتهم﴾(٤) ونحوِه لأن إبدال الأولى هاء أغناه عن ذلك، ولأن ورشاً فَعَل فيه ما فعل في ﴿أأنذرتهم﴾ ونحوه من تسهيلِ الهمزة وتَرْكِ إدخال الألف، وكأن الوجهَ في قراءتِه بالألف الحَمْلُ على البدلِ كالوجهِ الثاني في «أأنذرتهم» ونحوه.

ومَنْ عدا هؤلاء المذكورين ـ وهم أبو عمرو وقالون وهشام ـ يُحْتمل أَنْ تكونَ «ها» للتنبيهِ، وأَنْ تكونَ بدلاً من همزةِ الاستفهام.

أمَّا الوجهُ الأول فلأن «ها» التنبيه دَخَلَتْ على «أنتم»، فحقق هشام الهمزةَ كما حَقَّقها في «هؤلاء» ونحوه، وخفَّفها قالون وأبو عمرو لتوسُّطها بدخول حرف التنبيه عليها، وتخفيفُ الهمزة المتوسطة قوي.

وأمَّا الوجهُ الثاني فأَنْ تكونَ الهاءُ بدلاً من همزة الاستفهام لأنهم يَفْصِلون بين الهمزتين بألف، فيكونُ أبـو عمرو وقالون على أصلهما في إدخال الألف والتسهيل، وهشام على أصله في إدخال الألف والتحقيق، ولم يُقرأْ بالوجه الثاني وهو التسهيل، لأن إبدالَ الهمزة الأولى هاء مُغْنٍ عن ذلك.

وقال آخرون: «إنه يجوز أن تكون «ها» في قراءة الجميع مبدلةً من همزة، وأن تكون التي للتنبيه دخلت على «أنتم»، ذَكَرَ ذلك أبو علي الفارسي والمهدوي ومكي في آخرين. فأمَّا احتمال هذين الوجهين في قراءة أبي عمرو وقالون عن نافع، وهشام عن ابن عامر فقد تقدَّم توجيهه وبيانه، وأمَّا احتمالُهما في قراءة غيرهم فأقول: أمَّا الكوفيون والبزي وابن ذكوان فقد تقدَّم توجيهُ كونِ «ها» عندهم للتنبيه، وأمَّا توجيهُ كونها بدلاً من الهمزة عندهم أن يكون الأصل: أأنتم ففَصلوا بالألف على لغة من قال:

١٣٣١ - ..... ... أأَنْـتِ أمْ أُمُّ سَـالِـمِ(٥)

ولم يَعْبَؤوا بإبدال الهمزة الأولى هاءً، لكون البدل فيها عارضاً، وهؤلاء وإنْ لم يكن من مذهبهم الفصلُ، ولكنهم جمعوا بين اللغتين. وأما توجيهُ كون «ها» بدلاً من الهمزة في قراءة قنبل وورش فقد تقدم. وأما توجيه كونِها للتنبيه في

---

(١) سورة الزخرف، آية (٤٩).
(٢) سورة النور، آية (٣١).
(٣) سورة الرحمن، آية (٣١).
(٤) سورة البقرة، آية (٦).
(٥) تقدم.

قراءتهما ـ وإنْ لم يكن فيها ألفٌ ـ فأن تكون الألفُ حُذفت لكثرة الاستعمال. وعلى قولِ مَنْ أبْدل كورش حُذِفَت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين.

وقال أبو شامة: «قلت: الأَوْلى في هذه الكلمة على جميع القراءات فيها أن تكونَ «ها» للتنبيه، لأنَّا إنْ جعلناها بدلاً من همزة كانت تلك الهمزةُ همزةَ استفهام، و «ها أنتم» أينما جاءت في القرآن إنما جاءت للخبر لا للاستفهام، ولا مانع من ذلك إلا تسهيلُ مَنْ سَهَّل وحَذْفُ من حذف، أمَّا التسهيل فقد سبق تشبيهه بقوله: ﴿لأعنتكم﴾[1] وشبهِه، وأمَّا الحذفُ فيقول:

«ها» مثل: «أَمَّا» كلاهما حرفُ تنبيه، وقد ثَبَتَ جوازُ حذفِ ألف «أما» فكذا حَذْفُ ألف «ها» وعلى ذلك قولُهم: «أَمَ واللَّهِ لأفعلن»، وقد حمل البصريون قولَهم: «هَلُمَّ» على أنَّ الأصلَ: «هالمَّ» ثم حُذِفت ألفُ «ها» فكذا: ها أنتم». قلت: وهو كلامٌ حسن، إلا أنَّ قولَه: إنَّ ها أنتم حيث جاءت كانت خبراً لا استفهاماً» ممنوعٌ، بل يجوزُ ذلك ويجوزُ الاستفهام. انتهى.

وذكر الفراء أيضاً هنا بحثاً بالنسبة إلى القصر والمد فقال: «مَنْ أثبتَ الألف في «ها» واعتقدها للتنبيهِ، وكانَ مِنْ مذهبه أن يَقْصُر في المنفصل فقياسُه هنا قَصْرُ الألف، حقق الهمزة، أو سَهَّلَها، وأمَّا مَنْ جعلها للتنبيه ومذهبُه المدُّ في المنفصل أو جَعَلَ الهاءَ مبدلةً من همزة استفهام فقياسه أن يَمُدَّ، سواءً حقق الهمزة أو سَهَّلها». وأمَّا ورش فقد تقدَّم عنه وجهان: إبدالُ الهمزةِ من «أنتم» ألفاً وتسهيلُها بينَ بينَ، فإذا أَبْدل مدَّ، وإذا سَهَّل قَصرَ. وهذا كافٍ فيما يتعلق بالقراءاتِ وتعريفاتِ مذاهب القرَّاء عليها، وقد تكلَّموا بأكثرَ من ذلك، ولكن ليس هذا موضعَه.

إذا عرفت جميع ما تقدم ففي إعراب هذه الآية أوجه:

أحدها: أن «أنتم» مبتدأ و «هؤلاء» خبرُه، والجملةُ من قوله «حاججتم» جملةٌ مستأنفة مبنية للجملة الأولى، يعني: أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيانُ حماقتِكم وقلةِ عقولكم أنكم جادلتم فيما لكم به علم بما نَطَقَ به التوراة والإنجيل، فلِمَ تُحاجون فيما ليس لكم به علم؟ ذكر ذلك الزمخشري.

الثاني: أن يكونَ «أنتم هؤلاء» مبتدأً وخبراً، والجملةُ من «حاجَجْتم» في محلِّ نصبٍ على الحال. يَدُلُّ على ذلك تصريحُ العرب بإبقاء الحالِ موقعها في قولهم: «ها أنا ذا قائماً»، ثم هذه الحالُ عندهم من الأحوالِ اللازمةِ التي لا يَسْتَغْنِي الكلامُ عنها.

الثالث: أَنْ يكونَ «أنتم هؤلاء» على ما تقدم أيضاً، ولكن «هؤلاء» هنا موصولٌ لا يَتِمُّ إلا بصفةٍ وعائدٍ، وهما الجملةُ مِنْ قوله: «حاجَجْتُم» ذَكَره الزمخشري، وهذا إنما يتجه عند الكوفيين، تقديرُه: ها أنتم الذين حاجَجْتُم.

الرابع: أن يكونَ «أنتم» مبتدأ، و «حاججتم» خبرَه، و «هؤلاء» منادى، وهذا إنما يتجه عند الكوفيين أيضاً، لأنَّ حرف النداء لا يُحْذَفُ من أسماءِ الإشارة، وأجازه الكوفيون وأنشدوا:

١٣٣٢ - إنَّ الأُولى وُصِفُوا قَوْمِي لَهُمُ فِيهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاَ[2]

---

(١) سورة البقرة، آية (٢٢٠).

(٢) تقدم.

يريد: يا هذا اعتصم، وقول الآخر:

١٣٣٣ - لا يَغُرَّنْكُمُ أُولاَءِ مِنَ الْقَوْ مِ جُنُوحٌ لِلسِّلْمِ فَهْوَ خِدَاعُ[1]

يريد: يا أولاء.

الخامس: أَنْ يكونَ «هؤلاء» منصوباً على الاختصاص بإضمار فعل، و «أنتم» مبتدأً و «حاجَجْتم» خبرَه، وجملةُ الاختصاصِ معترضةٌ.

السادس: أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: ها أنتم مثل هؤلاء، وتكونُ الجملةُ بعدَها مُبَيِّنَةً لوجهِ التشبيه أَوْ حالاً.

السابع: أن يكون «أنتم» خبراً مقدماً، و «هؤلاء» مبتدأ مؤخراً. وهذه الأوجه السبعة قد تقدم ذِكْرُها وذِكْرُ مَنْ نُسِبت إليه والردُّ على بعضِ القائلين ببعضِها بما يُغْني عن إعادتِه في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون﴾[2]، وإنما أعدْتُه تَذْكِرَةً به فعليك بالالتفات إليه.

قوله: ﴿فيما لكم به علمٌ﴾: «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي وأن تكونَ نكرةً موصوفةً، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ مصدرية لعَوْدِ الضمير عليها، وهي حرفٌ عند الجمهور، و «لكم» يجوز أن يكونَ خبراً مقدماً، و «علم» مبتدأ مؤخر، والجملة صلة لـ «ما» أو صفة، ويجوز أن يكون «لكم» وحده صلةً أو صفة، و «علم» فاعلٌ به، لأنه قد اعتمد، و «به» متعلقٌ بمحذوف لأنه حال من «علم»، إذ لو تأخَّر عنه لصَحَّ جَعْلُه نعتاً له، ولا يجوز أَنْ يتعلق بعِلْم لأنه مَصدر، والمصدر لا يتقدَّم معمولُه عليه، فإنْ جَعَلْته متعلِّقاً بمحذوفٍ يفسِّرهُ المصدر جاز ذلك وسُمِّي بياناً.

مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٨﴾ وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ ۖ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٦٩﴾ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٧٠﴾

قوله تعالى: ﴿ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً﴾: بدأ باليهود لأن شريعتهم أقدمُ، وكَرَّر «لا» في قوله: «ولا نصرانياً» توكيداً وبياناً أنه كان مُنْتفِياً عن كل واحد من الدينين على حدته.

وقوله: ﴿ولكن﴾ استدراك لِما كان عليه، ووقعت هنا أحسَن موقع، إذ هي بين نقيضين بالنسبة إلى اعتقاد الحق والباطل، ولَمَّا كان الخطابُ مع اليهود والنصارى أتى بجملةِ نفي أخرى ليدُلَّ على أنه لم يكن على دينِ أحدٍ من المشركين كالعربِ عبدةِ الأوثان والمجوس عبدة الأوثان، والصابئة عبدةِ الكواكب، وبهذا يُطْرَحُ سؤالُ مَنْ قال: أيُّ فائدة في قوله: «وما كان من المشركين» بعد قوله: «ما كان يهودياً ولا نصرانياً»؟ وأتى بخبر «كان» مجموعاً فقال: «وما

---

(١) انظر البيت في البحر ٢/٤٨٦.

(٢) سورة البقرة، آية (٨٥).

كان من المشركين» لكونِه فاصلة، ولولا مراعاةُ ذلك لكانت المطابقةُ مطلوبةً بينه وبين ما استدرك عنه في قوله: «يهودياً ولا نصرانياً» فيتناسبُ النفيان.

قوله تعالى: ﴿بإبراهيم﴾: متعلِّقٌ بـ «أَوْلى»، وأولى: أفعلُ تفضيل من الولي وهو القرب، والمعنى: أن أقربَ الناس به وأخصَّهم، فألفُه منقلبةٌ من ياء، لكونِ فائه واواً. قال أبو البقاء: «إذ ليس في الكلامِ ما لامُه وفاؤه واوان، إلا «واو» يعني اسم حرف التهجي، كالوسط من «قول»، أو اسم حرف المعنى كواو النسق، ولأهلِ التصريفِ خلافٌ في عينه: هل هي واو أيضاً أو ياءٌ؟ وقد تَعَرَّضْتُ لها بدلائِلها في «شرح التسهيل».

و ﴿لَلَّذين اتَّبعوه﴾ خبرُ «إنَّ»، و «هذا النبي» نَسَقٌ على الموصول، وكذلك «والذين آمنوا»، والنبي ﷺ والمؤمنون رضي الله عنهم وإنْ كانوا داخلين فيمَنْ اتَّبع إبراهيم، إلا أنَّهم خُصُّوا بالذكر تشريفاً وتكريماً، فهو من باب ﴿وملائكتِه ورسلِه وجبريل وميكال﴾[1].

وحكى الزمخشري أنه قرئ: «وهذا النبيَّ» بالنصب والجر، فالنصبُ نسق على مفعول «اتبعوه» فيكون النبي ﷺ قد اتَّبعه غيرُه كما اتبع إبراهيم، والتقدير: للذين اتبعوا إبراهيم وهذا النبيُّ: ويكون قوله: «والذين آمنوا» نسقاً على قوله: «للَّذين اتبعوه». والجر نسقٌ على «إبراهيم»، أي: إن أولى الناس بإبراهيم وبهذا النبي للذين اتبعوه، وفيه نظرٌ من حيث إنه كان ينبغي أَنْ يُثَنَّى الضمير في «اتبعوه» فيقال: اتبعوهما، اللهم إلا أن يقال: هو من باب ﴿والله ورسوله أحقُّ أن يُرضوه﴾[2].

قوله تعالى: ﴿وَدَّتْ طائفةٌ من أهلِ الكتاب﴾: ﴿من أهل الكتاب﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنها تبعيضيةٌ وهو الظاهر.

والثاني: أنها لبيان الجنس، قاله ابن عطية، ويعني أن المرادَ بطائفة جميعُ أهل الكتاب.

قال الشيخ[3]: «وهو بعيدٌ من دلالة اللفظ». وهذا الجارُّ على القول بكونها تبعيضيةً في محلِّ رفع صفةً لطائفة، وعلى القول بكونها بيانية يتعلَّق بمحذوف، و «لو» تقدم أنه يجوز أن تكون مصدرية، وأن تكونَ على بابِها من كونها حرفاً لِما كان سيقع لوقوع غيره.

وقال أبو مسلم الأصبهاني: «وَدَّ بمعنى تمنى، فيستعمل معها «لو» و «أنْ» وربما جُمِع بينهما، فيقال: وَدِدْت أن لو فعلت، ومصدره الوَدادة، والاسم منه وُدٌّ، وبمعنى أحَبَّ فيتعدى أَحَب، والمصدر: المَوَدَّة، والاسم منه وَدٌّ، وقد يتداخلان في المصدر والاسم». وقال الراغب: «إذا كان بمعنى «أَحَبَّ» لا يجوزُ إدخال «لو» فيه أبداً». وقال الرماني: «إذا كان وَدَّ بمعنى تمنى صَلَح للحال والاستقبال، وتجوز «لو»، وإذا كان بمعنى الماضي لم تجز «أَنْ» لأن «أَنْ» للاستقبال» وفيه نظر، لأنَّ «أَنْ» توصل بالماضي.

﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٧١﴾﴾

(١) سورة البقرة، آية (٩٨).
(٢) سورة التوبة (٦٢).
(٣) انظر البحر المحيط ٢/ ٤٨٩.

قوله تعالى : ﴿لِمَ تلبسون﴾ : قرأ العامة بكسر الباء من لَبَس عليه يَلْبِسُه أي خلطه. وقرأ يحيى بن وثاب بفتحها جعله من لَبِسْت الثوب أَلْبَسُه على جهة المجاز، وقرأ أبو مجلز : «تُلَبِّسُون» بضم التاءِ وكسر الباء وتشديدها من لَبَّس بالتشديد معناه التكثير. والباء في «بـالباطل» للحال أي : ملتبساً بالباطل.

قوله : ﴿وتكتمون الحق﴾ جملةٌ مستأنفة، ولذلك لم يَنْتَصِبْ بإضمار أَنْ في جواب الاستفهام، وقد أجاز الزجاج من البصريين، والفراء من الكوفيين فيه النصبَ من حيث العربيةُ، فتسقطُ النون، فينتصِبُ على الصرف عند الكوفيين، وبإضمار أَنْ عند البصريين، وقد مَنَع ذلك أبو علي الفارسي وأَنْكره، وقال: «الاستفهامُ واقعٌ على اللَّبْسِ فَحَسْب، وأما «تكتُمون» فخبرٌ حتم لا يجوز فيه إلا الرفعُ»، يعني أنه ليس معطوفاً على «تَلْبِسون» بل هو استئناف، خَبَّر عنهم أنهم يكتمون الحق مع علمهم أنه حق. ونقل أبو محمد بن عطية عن أبي عليّ أنه قال أيضاً: «الصرف ههنا يَقْبُح، وكذلك إضمارُ «أَنْ»، لأن «يكتمون» معطوف على موجب مقدر وليس بمستفهم عنه، وإنما استَفْهم عن السبب في اللبس، واللَّبْس موجب، فليست الآيةُ بمنزلةِ قولهم: «لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَب اللبن» وبمنزلةِ قولك: «أتقومُ فأقومَ» والعطفُ على الموجب المقرَّر قبيح متى نُصِب، إلا في ضرورةِ شعر كما رُوي :

١٣٣٤ - ..... وأَلْحَقُ بِـالْحِجَـازِ فَـأَسْـتَـرِيحَـا[1]

وقد قال سيبويه[2] في قولك: «أَسِرْتَ حتى تَدْخُلَها؟» لا يجوز إلا النصبُ في «تدخل» لأن السير مُسْتَفْهَمٌ عنه غيرُ موجَبٍ»، وإذا قلنا: «أيُّهم سار حتى يدخلُها؟ رَفَعْتَ لأن السيرَ موجب والاستفهامُ إنما وقع عن غيره».

قال الشيخ[3]: وظاهرُ هذا النقلِ عنه معارضتُه لِما نُقِل عنه قبله، ولأنَّ ما قبلَه فيه أنَّ الاستفهامَ وَقَعَ عن اللَّبْسِ فحسب، وأمَّا «يكتُمون» فخبر حتم لا يجوزُ فيه إلا الرفع، وفيما نقله ابن عطية أنَّ «يكتمون» معطوفٌ على موجبٍ مقدَّرٍ وليس بمستفهم عنه، فيدُلُّ العطف على اشتراكهما في الاستفهامِ عن سبب اللَّبْس وسبب الكتم الموجبين، وفَرْقٌ بين هذا المعنى وبين أن يكون «يكتمون» إخباراً مَحْضاً لم يشترك مع اللَّبْس في السؤال عن السبب، وهذا الذي ذهبَ إليه أبو عليّ من أنَّ الاستفهامَ إذا تَضَمَّن وقوعَ الفعلِ لا ينتصب الفعلُ بإضمار «أَنَّ» في جوابه تبعه في ذلك جمال الدين ابن مالك، فقال في «تسهيله»: «أو لاستفهامٍ لا يتضمَّنُ وقوعَ الفعل» فإن تضمَّن وقوعَ الفعل امتنع النصبُ عندَه نحو: «لِمَ ضربْتَ زيداً فيجاريك» لأنَّ الضربَ قد وقع. ولم يَشْترط غيرُهما من النحويين ذلك، بل إذا تعذَّر سَبْكُ المصدرِ مما قبله. إمَّا لعدم تقدُّمِ فعلٍ، وإمَّا لاستحالةِ سَبْكِ المصدرِ المراد به الاستقبالُ لأجلِ مُضِيِّ الفعل فإنما يُقَدَّر مصدرٌ مُقَدَّرٌ استقبالُه بما يَدُلُّ عليه المعنى، فإذا قلت: لِمَ ضربْتَ زيداً «فأضربك» فالتقديرُ: ليكن منك إعلامٌ بضرب زيد فمجازاةُ منا. وأمَّا ما رَدَّ به أبو علي الفارسي على الزجاج والفراء فليس بلازم، لأنه قد منع أن يُراد بالفعل المضيُّ، إذ ليس نصاً في ذلك، إذ قد يمكن الاستقبال لتحقُّق صدوره لا سيما على الشخص الذي صَدَرَ منه أمثالُ ذلك، وعلى تقدير تحقُّق المُضِيّ فلا يَلْزَمُ الزجاجَ أيضاً، لأنه كما تقدَّم: إذ لم يمكن سبك مصدرٌ مستقبلٍ من الجملةِ الاستفهاميةِ سَبَكْناه مِنْ لازِمها، ويَدُلُّ على إلغاء فعلٍ ماض محققِ الوقوعِ مستفهم عنه نحو: أين ذهب زيد فنتبعَه؟ ومن أبوك فنكرمَه؟ وكم مالُك فنعرفَه؟ كلُّ ذلك متأوَّلٌ بما ذكرت من انسباك المصدرِ المستقبلِ من لازمِ الجملِ المتقدمة فإنَّ التقدير: ليكنْ

---

(١) تقدم.

(٢) انظر الكتاب ١/٤١٦.

(٣) انظر البحر المحيط ٢/٤٩٢.

منك إعلامٌ بذهابِ زيد فاتِّباعٌ منا، ليكن منا إعلامٌ بأبيك فإكرامٌ له منا، وليكن منك تعريفٌ بقَدْر مالك فمعرفةٌ منا» وهذا البحث الطويل على تقدير شيء لم يقع، فإنه لم يُقرأ لا في الشاذ ولا في غيرِه إلا ثبات النون، ولكن للعلماء غرضٌ في تطويل البحث تنقيحاً للذهن.

ووراءَ هذا قراءةٌ مُشْكلةَ رَوَوها عن عبيد بن عمير وهي: «لِمَ تَلْبِسوا وتكتُموا» بحذف النون من الفعلين، وهي قراءةٌ لا تبعد عن الغلط البَحْت، كأنه تَوَهَّمَ أنَّ «لِمَ» الجازمة فَجَزَمَ بها وقد نقل المفسرون عن بعض النحاة هنا أنهم يَجْزِمون بـ «لِمَ» حملاً على لَمْ، نقل ذلك السجاوندي وغيرُه عنهم؛ ولا أظنُّ نحوياً يقول ذلك البتة، كيف يقول في جارٍ ومجرورٍ إنه يجزم!! هذا ما لا يتفَوَّه به البتة ولا يَطيق سماعَه، فإن يَثْبُتْ هذا قراءةً ولا بدّ فليكُنْ مِمَّا حُذِفَ فيه نون الرفع تخفيفاً حيث لا مقتضى لحَذْفِها، ومن ذلك قراءةُ بعضهم: «قالوا ساحران تَظَّاهرا»[1] بتشديدِ الظاءِ، الأصلُ: تتظاهران، فَأَدْغَمَ التاءَ في الظاء وحَذَفَ النون تخفيفاً، وفي الحديث: «والذي نفسي بيده لا تَدْخُلوا الجنةَ حتى تؤمنوا، ولا تُؤْمِنوا حتى تَحابُّوا»[2] يريد عليه السلام:

لا تدخلون ولا تؤمنون، لاستحالة النهي معنى، وقال الشاعر:

١٣٣٥ - أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بالعنبرِ والمِسْكِ الذَّكي[3]

يريد: تبيتين وتدلكين، ومثلُه قولُ أبي طالب:

١٣٣٦ - فإن يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُم سَتَحْتَلِبُوها لاقِحاً غَيْرَ باهِلِ[4]

يريد: فستحتلبونها، ولا يجوزُ أن يُتَوَهَّم في هذا البيت أن يكونَ حَذَفُ النونَ لأجلِ جواب الشرط، لأنَّ الفاءَ مرادةٌ وجوباً، لعدمِ صلاحية «ستحتلبوها» جواباً لاقترانِه بحرف التنفيس.

قوله: ﴿وأنتم تعلمون﴾ جملةٌ حالية، ومتعلَّقُ العلمِ محذوفٌ: إمَّا اقتصاراً وإمَّا اختصاراً، أي: وأنتم تعلمونَ الحقَّ من الباطل أو نبوَّة محمدٍ ونحوَ ذلك.

وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٢﴾

قوله تعالى: ﴿وَجْهَ النهار﴾: منصوبٌ على الظرفِ لأنه بمعنى أول النهار، قال الربيع بن زياد العبسي:

---

(١) سورة القصص، آية (٤٨).
(٢) أخرجه مسلم ١/٧٤ كتاب الإيمان (٥٤/٩٣).
(٣) انظر البيت في المحتسب ٢/٢٢، الخصائص ١/٣٨٨، الهمع ١/٥١، الدرر ١/٢٧، رصف المباني (٣٦١)، الخزانة ٨/٣٣٩، التصريح ١/١١١، اللسان (دلك)
(٤) انظر البيت في البحر المحيط (٢/٤٩٢)، شرح الكافية الشافية (١/٢١١)، واللقائح التي قبلت اللقاح من الإبل، الباهل: يقال أبهل الناقة أي أهملها وتركها من الحلب، والشاهد قوله: «ستحتلبوها» حيث حذف الفاء والنون للضرورة.

١٣٣٧ - مَنْ كَانَ مَسْرُوراً بِمَقْتَلِ مَالِكٍ فَلْيَأْتِ نِسْوَتَنَا بِوَجْهِ نَهَارِ[1]

أي بأوله. وفي ناصبِ هذا الظرف وجهان:

أحدُهما: -وهوالظاهرُ- أنهُ فعلُ الأمرِ مِنْ قولِهِ: «آمِنوا» أي: أَوْقِعوا إيمانَكم في أول النهار، وأوقعوا كُفْرَكم في آخره.

الثاني: أنه «أُنْزل» أي: آمنوا بالمُنَزَّل في أول النهار، وليس ذلك بظاهرٍ بدليلِ المقابلةِ في قولِهِ: «واكفُرُوا آخرَه» فإنَّ الضميرَ يعودُ على النهارِ ومَنْ جَوَّزَ الوجهَ الثاني جَعَلَ الضميرَ يعودُ على الذي أُنْزِلَ، أي: واكفروا آخِرَ المُنَزَّل، وأسبابُ النزولِ تخالف هذا التأويل.

وفي هذا البيت - الذي أنشدته - فائدةٌ رأيت ذِكْرَها، وذلك أنه من قصيدةٍ يرثي بها مالك بن زهير بن حريمة العبسي وبعده:

يَجِدِ النِّسَاءَ حَوَاسِراً يَنْدُبْنَهُ يَلْطِمْنَ أوجُهَهُنَّ بِالْأَسْحَارِ
قَدْ كُنَّ يَخْبَأْنَ الْوُجُوهَ تَسَتُّراً فَالْيَوْمَ حِينَ بَدَوْنَ لِلنُّظَّارِ

ومعنى الأبياتِ يَحْتَاجُ إلى معرفةِ اصطلاحِ العربِ في ذلك، وهو أَنَّهُمْ كانوا إذا قُتِلَ لهم قتيلٌ لا تقُوم عليه نائِحَةٌ ولا تَنْدُبُهُ حتى يُؤْخَذَ بثأره، فقال هذا: مَنْ سَرَّه قَتْلُ مالكٍ فَلْيَأْتِ في أول النهار يَجِدْنَا قد أَخَذْنَا بثأرِهِ، فَذَكَرَ اللازم للشيء، فهو من بابِ الكناية.

ويُحْكى أنَّ الشيباني سأل الأصمعيَّ: كيف تُنْشِدُ قولَ الربيع: حين بَدَأْنَ أو بَدَيْن؟ فردَّدَهُ بين الهمزة والياء. فقال الأصمعي: بَدَأْنَ، فقال: أخطأت، فقال: بَدَيْنَ، فقال: أخطأت، فغضِبَ لها الأصمعي، وكان الصوابُ أن يقولَ: بَدَوْنَ بالواو، لأنه من بدا يبدو، أي ظهر. فأتى الأصمعي يوماً للشيباني فقال: كيف تُصَغِّرُ مختاراً؟ فقال: أقول مُخَيْتير، فضحك منه وصَفَّق بيديه وشَنَّع عليه في حَلَقته، وكان الصوابُ أن يقول: مُخَيِّر بتشديد الياء، وذلك أنه اجتمع زائدان: الميم والتاء، والميمُ أَوْلَى بالبقاء لعلة ذكرها التصريفيون، فأَبْقَاها، وحَذَفَ التاءَ، وأتى بياءِ التصغير فَقَلَبَ لأجلها الألفَ ياءً، وأَدْغَمها فيها، فصارَ «مُخَيِّراً» كما تَرَى، وهو يحتمل أن يكونَ اسمَ فاعل أو اسمَ مفعولٍ كما كان يحتملها مُكَبَّرُه، وهذا أيضاً يُلْبَسُ باسمِ فاعل خَيَّر يُخَيِّر فهو مُخيِّر، والقرائنُ تُبَيِّنُه.

ومفعول «يَرْجِعُون» محذوفٌ أيضاً اقتصاراً أي: لعلهم يكونون مِنْ أهلِ الرجوع، أو اختصاراً أي: يَرْجِعُونَ إلى دينكم وما أنتم عليه.

وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾

(١) انظر البيت من الحماسة ١/ ٤٩٤، اللسان (وجه).

قوله تعالى : ﴿إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ﴾ : في هذه اللام وجهان :

أحدهما : أنها زائدةٌ مؤكدةٌ كهي في قوله تعالى : ﴿رَدِفَ لكم﴾[١] أي : رَدِفَكم ، وقول الآخر :

١٣٣٨ ـ فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلاً أَنَخْنَا لِلْكَلاَكِلِ فَارْتَمَيْنَا[٢]

وقول الآخر :

١٣٣٩ ـ مَا كُنْتُ أَخْدَعُ لِلْخَلِيلِ بِخُلَّةٍ حَتَّى يَكُونَ لِيَ الْخَلِيلُ خَدُوعَا[٣]

أي : أَنَخْنَا الكلاكل ، وأَخْدَعُ الخليلَ ، ومثلُه :

١٣٤٠ ـ يَذُمُّون لِلدُّنْيَا وَهُمْ يَرْ ضِعُونَهَا أَفَاوِيقَ حَتَّى مَا يَدِرُّ لَهَا ثَعْلُ[٤]

يريد : يَذُمُّون الدنيا ، ويروى «بالدنيا» بالباء ، وأظن البيت : «يَذُمُّون لي الدنيا» فاشتبَهَ اللفظُ على السامعِ ، وكان رأيتُه في بعضِ التفاسيرِ ، وهذا ليس بقويٍ .

والثاني : أنَّ «أمِنَ» ضُمِّنَ معنى أَقَرَّ واعترَفَ ، فَعُدِّي باللام أي : ولا تُقِرُّوا ولا تَعْتَرِفوا إلا لِمَنْ تَبِعَ دينكم ، ونحوُه : ﴿فما آمَنَ لموسى﴾[٥] ﴿وما أنت بمؤمنٍ لنا﴾[٦] . وقال أبو علي : «وقد تعدَّى «آمَن» باللام في قولِهِ : ﴿فما آمَنَ لموسى﴾ ﴿آمنتم له﴾[٧] ﴿ويُؤْمِنُ باللهِ ويؤمن للمؤمنين﴾[٨] فَذَكَر أنه يتعدَّى بها من غير تضمين . والصوابُ ما قَدَّمْتُه من التضمينِ ، وقد حَقَّقْتُ هذا أولَ البقرة[٩] .

وهذا استثناءٌ مفرغ ، وقال أبو البقاء : «إلَّا لِمَنْ تَبِع» فيه وجهان :

أحدُهما : أنه استثناءٌ مِمَّا قبلَه ، والتقديرُ : ولا تُقِرُّوا إلا لِمَنْ تَبِع» فعلى هذا اللامُ غيرُ زائدةٍ ، ويجوزُ أَنْ تكونَ زائدةً ، ويكون محمولاً على المعنى أي : اجْحَدُوا كلَّ أحدٍ إلَّا مَنْ تَبِعَ .

والثاني : أنَّ النيةَ به التأخيرُ والتقديرُ : ولا تُصَدِّقوا أنْ يؤتَى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتم إلا مَنْ تَبِع دينَكم ، فاللامُ على هذا زائدةٌ ، و «مَنْ» في موضِعِ نصبٍ على الاستثناء من «أحد» .

وقال الفارسي : «الإيمانُ لا يتعدَّى إلى مفعولين فلا يتعلَّقُ أيضاً بجارَّيْن ، وقد تُعَلَّق بالجارّ المحذوفِ مِنْ قولِهِ : «أَنْ يُؤْتَى» فلا يتعلَّقُ باللامِ في قوله : «لِمَنْ تَبِعَ دينَكم» إلا أَنْ يُحمل الإيمانُ على معناه ، فيتعدَّى إلى مفعولين ، ويكونُ المعنى : «ولا تُقِرُّوا بأَنْ يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتم إلا لمَنْ تَبِعَ دينكم كما تقولُ : أَقْرَرْتُ لزيدٍ بألف ، فتكونُ اللامُ متعلقةً بالمعنى ، ولا تكونُ زائدةً على حدِّ ﴿رَدِفَ لكم﴾[١٠] ﴿وإنْ كنتم للرؤيا تعبُرون﴾ . قلت : فهذا تصريحٌ من أبي علي بأنه ضُمِّنَ آمَنَ معنى أَقَرَّ .

---

(١) سورة النمل ، آية (٧٢)
(٢) انظر البيت في المقرب (١/ ١١٥) ، رصف المباني (١١٦)
(٣) انظر البيت في البحر المحيط ٢/ ٤٩٤ .
(٤) البيت لعبد الله بن همام السلولي انظر اللسان (رضع) ، إصلاح المنطق (٢١٣) .
(٥) سورة يونس ، آية (٨٣) .
(٦) سورة يوسف ، آية (١٧) .
(٧) سورة طه ، آية (٧١) .
(٨) سورة التوبة ، آية (٦١) .
(٩) انظر آية رقم (٣) .
(١٠) انظر الكتاب ١/ ١٧ .

قوله: ﴿أَنْ يُؤْتَى أحدٌ﴾ اعلم أنَّ في هذه الآية كلاماً كثيراً لا بد من إيرادِهِ. عن قائليهِ ليتضحَ ذلك، فأقولُ وباللَّهِ العون: اختلفَ الناس في هذه الآيةِ على وجوهٍ:

أحدُها: أنْ يكونَ «أَنْ يُؤْتَى أحد» متعلِّقاً بقوله: «ولا تُؤْمِنُوا» على حذف حرفِ الجر، والأصلُ: «ولا تؤمنوا بأَنْ يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم إلا لِمَنْ تَبِعَ دينَكم» فلمَّا حُذِفَ حرفُ الجَرِّ جرى الخلاف المشهورُ بين الخليل وسيبويه في محل «أَنْ»، ويكونُ قولُهُ: «قل: إنَّ الهدىٰ هُدَى الله» جملةً اعتراضيةً، قال الزمخشري في تقريرِ هذا الوجهِ وبه بدأ: «ولا تُؤْمِنوا متعلِّقٌ بقولِهِ: «أَنْ يُؤْتَى أحد»، وما بينهما اعتراضٌ أي: «ولا تُظْهِرُوا إيمانكم بأنْ يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتُم إلا لأهل دينكم دونَ غيرِهم، أرادوا: أسِرُّوا تصديقَكم بأنَّ المسلمين قد أُوتوا مثلَ ما أوتيتم ولا تُفْشُوه إلا لأشياعِكم وحدَهم دونَ المسلمين، لئلا يَزيدَهم ثباتاً، ودونَ المشركين لئلا يَدْعُوهم إلى الإسلام، أو يُحاجُّوكم عطفٌ على «أَنْ يُؤْتَى». والضميرُ في «يُحاجُّوكم» لأحد لأنه في معنى الجميع، بمعنى: ولا تؤمنوا لغير أتباعكم، إن المسلمين يُحاجُّوكم عند ربكم بالحق، ويغالِبونُكم عند الله. فإنْ قلت: ما معنى الاعتراض؟ قلت: معناه أن الهدى هدى الله، مَنْ شاءَ أَنْ يلطف به حتى يُسْلِمَ أو يَزيدَ ثباتاً كان ذلك، ولم ينفع كَيْدُكم وحِيَلُكُم وزيُّكُم[1] تصديقكم عن المسلمين والكافرين، وكذلك قوله: ﴿قل إن الفضلَ بيد الله يؤتيه من يشاء» يريد الهداية والتوفيق». قلت: هذا كلامٌ حسن لولا ما يريد بباطنِه، وعلى هذا يكونُ قولُه «إلاَّ لِمَنْ تبع» مستثنىً من شيءٍ محذوف، تقديره: ولا تُؤْمِنُوا بأَنْ يُؤْتَى أحد مثلَ ما أوتيتم لأحدٍ من الناسِ إلا لأشياعكم دونَ غيرهم، وتكونُ هذه الجملةُ ـ أعني قولَه: ولا تُؤْمِنُوا إلى آخرها ـ من كلامِ الطائفةِ المتقدِّمة، أي: وقالَتْ طائفةٌ كذا، وقالَتْ أيضاً: ولا تُؤْمِنُوا، وتكونُ الجملةُ من قولِهِ: «قُلْ إنَّ الهدى هدى الله» مِنْ كلام اللَّهِ لا غير.

الثاني: أنَّ اللامَ زائدةٌ في «لِمَنْ تَبِعَ» وهو مستثنى من أحد المتأخر، والتقديرُ: ولا تُصَدِّقوا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مثلَ ما أوتيتم إلا مَنْ تبع دينكم، فَمَنْ تَبِعَ منصوبٌ على الاستثناء من «أحد»، وعلى هذا الوجه جَوَّز أبو البقاء في محل «أن يؤتى» ثلاثة أوجهٍ: الأول والثاني مذهبُ الخليل وسيبويه وقد تقدَّما.

الثالث: النصبُ على المفعولِ مِنْ أجله تقديرُهُ: مخافَةَ أَنْ يُؤْتَى. وهذا الوجهُ الثاني لا يَصِحُّ من جهةِ المعنى ولا مِنْ جهةِ الصناعة: أمَّا المعنى فواضحٌ، وأمَّا الصناعةُ فلأن فيه تقديمَ المستثنى على المستثنى منه وعلى عامله، وفيه أيضاً تقديمُ ما في صلةِ «أَنْ» عليها، وهو غيرُ جائز.

الثالث: أَنْ يكونَ «أَنْ يُؤْتَى» مجروراً بحرفِ العلة وهو اللام، والمُعَلَّلُ محذوفٌ تقديرُه: لأنْ يُؤْتى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتم قلتم ذلك ودَبَّرتموه، لا لشيء آخرَ، وعلى هذا يكونُ كلامُ الطائفةِ قد تَمَّ عند قوله «إلاَّ لِمَنْ تَبِعَ دينكم»، ولنوضِّحْ هذا الوجه بما قاله الزمخشري. قال رحمه الله: «أو تمَّ الكلامُ عند قوله: «إلا لِمَنْ تَبِعَ دينَكُم، على معنى: ولا تُؤْمِنُوا هذا الإيمانَ الظاهرَ وهو إيمانهم وجهَ النهار إلا لِمَنْ تَبِعَ دينكم، إلا لِمَنْ كانوا تابِعين لدينِكم مِمَّنْ أسلموا منكم، لأنَّ رجوعَهم كانَ أَرْجَى عندهم مِنْ رُجُوعِ مَنْ سِواهم، ولأنَّ إسلامَهم كان أغيظَ لهم، وقوله: «أَنْ يؤتى أحدٌ» معناه: لأنْ يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم قلتم ذلك ودَبَّرْتموه لا لشيء آخر، يَعْني أن ما بكم من الحسد والبغي أَنْ يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم من فضل العلم والكتاب دعاكم إلى أن قُلْتُم ما قلتم، والدليلُ عليه قراءة ابن كثير: «أَأَنْ يُؤْتَى أحد» بزيادةِ همزة الاستفهام للتقرير والتوبيخ بمعنى: ألِأَنْ يُؤْتَى أحدٌ؟ فإن قلت: فما معنى قوله «أو يُحاجُّوكم» على هذا؟ قلت: معناه

---

(١) الزي: الهيئة من الناس.

دَبَّرْتُم ما دَبَّرْتُم لأَنْ يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم ولِمَا يتصلُ به عند كُفْرِكُم به مِنْ مُحَاجَّتِهم لكم عند رَبِّكم».

الرابع: أن ينتصِبَ «أَنْ يُؤْتَى» بفعلٍ مقدَّرٍ يَدُلُّ عليه «ولا تُؤْمِنُوا إلَّا لِمَنْ تَبِعَ دينكُم» كأنه قِيل: قل إنَّ الهدى هُدى الله فلا تُنْكروا أَنْ يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتم، فلا تُنْكِرُوا ناصبٌ لأنْ وما في حَيِّزِها، لأنَّ قولَه «ولا تُؤْمِنُوا إلا لِمَنْ تَبِعَ دينَكم» إنكار لأنْ يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أُوتوا.

قال الشيخ: «وهذا بعيدٌ لأنَّ فيه حذفَ حرفِ النهي وحَذْفَ معمولِهِ، ولم يُحْفَظْ ذلك من لسانِهم» قلت: متى دَلَّ على العامل دليلٌ جاز حَذْفُه على أيِّ حالةٍ كان.

الخامس: أَنْ يكونَ «هدى الله» بدلاً من «الهدى» الذي هو اسمُ إنَّ، ويكون خبرُ إنَّ: «أَنْ يُؤْتَى أحدٌ»، والتقديرُ: قل إنَّ هدى الله أَنْ يُؤْتَى أحدٌ، أي: إنَّ هَدى اللَّهِ إيتاءُ أحدٍ مثلَ ما أوتيتم، وتكونُ «أو» بمعنى «حتى»، والمعنى: حتى يُحاجُّوكم عند ربكم فيغلبوكم ويَدْحَضُوا حُجَّتكم عند الله، ولا يكون «أَوْ يُحاجُّوكم» معطوفاً على «أَنْ يُؤتى» وداخلاً في حَيِّزِ أَنْ.

السادس: أَنْ يكونَ «أَنْ يُؤْتَى» بَدَلاً مِنْ هدى الله، ويكون المعنى: قل إنَّ الهدى هدى الله وهو أَنْ يُؤْتَى أحدٌ كالذي جاءنا نحن، ويكونُ قولُه: «أو يُحاجُّوكم» بمعنى أو فليحاجوكم فإنهم يَغْلبونكم، قاله ابن عطية، وفيه نظرٌ، لأنه يُؤَدِّي إلى حَذْفِ حرفِ النهيِ وإبقاءِ عملِهِ.

السابع: أَنْ تكونَ «لا» النافيةُ مقدرةً قبل «أَنْ يؤتى» فَحُذِفَتْ لدلالةِ الكلام عليها وتكونُ «أو» بمعنى إلَّا أَنْ، والتقديرُ: ولا تؤمنوا لأحدٍ بشيء إلَّا لِمَنْ تَبع دينكم بانتفاءِ أن يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم إلا مَنْ تبع دينكم، وجاء بمثله وعاضداً له، فإنَّ ذلك لا يُؤْتاه غيرُكم إلَّا أنْ يُحاجُّوكم كقولِك: لأُلْزِمَنَّك أو تقتضيَني حقي، وفيه ضعفٌ من حيث حَذْفُ «لا» النافية، وما ذكروه من دلالةِ الكلامِ عليها غيرُ ظاهرٍ.

الثامن: أَنْ يكونَ «أَنْ يُؤْتى» مفعولاً من أجله، وتحريرُ هذا القولِ أَنْ تجعلَ قولَه: «أَنْ يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم أو يُحاجُّوكم» ليس داخلاً تحتَ قولِه «قل» بل هو من تمامِ قولِ الطائفةِ متصلٌ بقولِه: ولا تُؤْمِنُوا إلا لِمَنْ جاءَ بمثلِ دينكم مخافَةَ أَنْ يُؤْتَى أحدٌ من النبوةِ والكرامة مثلَ ما أوتيتم، ومخافَةَ أَنْ يُحاجُّوكُم بتصديقِكُم إياهم عند ربكم إذا لم تستمروا عليه. وهذا القولُ منهم ثمرة حسدهم وكفرهم مع معرفتهم بنبوة محمد ﷺ، ولَمَّا قَدَّر المبرد المفعولَ من أجله هنا قَدَّر المضاف: كراهةَ أن يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم، أي: مِمَّنْ خالَفَ دينَ الإسلام، لأن الله لا يَهْدِي مَنْ هو كاذب وكَفَّار، فهُدى الله بعيدٌ مِنْ غيرِ المؤمنين، والخطابُ في «أوتيتم» و«يُحاجُّوكم» لأمةِ النبي ﷺ.

واستضعف بعضُهم هذا وقال: كونُه مفعولاً من أجله على تقدير: «كراهةَ» يَحْتاج إلى تقديرِ عاملٍ فيه ويَصْعُبُ تقديرُهُ، إذ قبلَه جملةٌ لا يظهرُ تعليلُ النسبة فيها بكراهةِ الإيتاء المذكور.

التاسع: أنَّ «أَنْ» المفتوحَةَ تأتي للنفي كما «لا» نَقَل ذلك بعضُهم نصاً عن الفراء، وجَعَل «أو» بمعنى إلا، والتقدير: لا يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم إلَّا أَنْ يُحاجُّوكُم، فإنَّ إيتاءَه ما أوتيتم مقرون بمغالبتكم أو مُحاجَّتِكُم عند ربكم، لأنَّ مَنْ آتاه اللَّهُ الوحيَ لا بد أن يُحاجَّهم عند ربهم في كونهم لا يتَّبعونه، فقوله: «أو يُحاجُّوكم» حالٌ لازمةٌ مِنْ جهةِ المعنى، إذ لا يُوحي الله لرسولٍ إلا وهو مُحاجٌّ مخالفيه. وهذا قولٌ ساقط إذ لم يثبت ذلك من لسانِ العرب.

واختلفوا في الجملةِ مِنْ قولِهِ: «ولا تُؤْمِنُوا» هل هي مِنْ مقولِ الطائفة أم من مقول الله تعالى، على معنى أن الله تعالى خاطب به المؤمنين تثبيتاً لقلوبهم وتسكيناً لجَأْشهم؛ لئلا يَشُكُّوا عند تَلَبُّس اليهود عليهم وتزويرهم؟ وقد نَقَلَ ابنُ عطية الإجماعَ من أهلِ التأويل على أنه من مقول الطائفة، وليس بسديدٍ لما نَقَلَهُ الناسُ من الخلاف.

و «أحد» يجوزُ أَنْ يكونَ في الآية الكريمة من الأسماء الملازمة للنفي وألاَّ يكون، بل يكون بمعنى واحد. وقد تقدَّم الفرق بينهما بأن الملازم للنفي همزتُهُ أصلية، والذي لا يلزم النفي همزته بدل من واو، فعلى جَعْلِهِ ملازماً للنفي يظهر عَوْدُ الضمير عليه جمعاً اعتباراً بمعناه، لأنَّ المراد به العموم، وعليه قوله: ﴿فما منكم مِنْ أحدٍ عنه حاجزين﴾[1] جَمَعَ الخَبَرَ لمَّا كان «أحد» في معنى الجميع، وعلى جَعْلِهِ غيرَ الملازم للنفي يكونُ جَمْعُ الضمير في «يُحاجُّوكُم» باعتبارِ الرسول عليه السلام وأتباعِهِ. وبعضُ الأوجهِ المتقدمة يَصِحُّ أَنْ يُجعل فيها «أحد» المذكورُ الملازمُ للنفي، وذلك إذا كان الكلامُ على معنى الجَحْدِ، وإذا كان الكلام على معنى الثبوت كما مَرَّ في بعض الوجوه فيمتنعُ جَعْلُه الملازمَ للنفي، والأمر واضحٌ مِمَّا تقدَّم.

وقرأ ابن كثير: «أأن يؤتى» بهمزة استفهام وهو على قاعدتِهِ في كونه يُسَهِّل الثانية بينَ بينَ من غير مدٍّ بينهما. وخُرِّجَتْ هذه القراءةُ على أوجه:

أحدها: أن يكون «أنْ يُؤْتَى» على حَذْفِ حرف الجر وهو لام العلة والمُعَلَّلُ محذوف، تقديره: أَلِأَنْ يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم قلتم ذلك ودَبَّرتموه. وقد قَدَّمْتُ تحقيقَ هذا فحينئذٍ يَسُوغُ في محلِّ «أَنْ» الوجهان: أعني النصبَ مذهبَ سيبويه[2]، والجَرَّ مذهبَ الخليل.

الثاني: أَنَّ «أَنْ يُؤْتَى» في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ والخبر محذوف تقديره: أأن يؤتى أحد يا معشر اليهود مثلَ ما أوتيتم من الكتاب والعلم تُصَدِّقون به أو تعترفون به أو تَذْكُرونه لغيركم أو تُشيعونه في الناس ونحوُ ذلك مِمَّا يَحْسُن تقديرُه، وهذا على قولِ مَنْ يقول: «أزيد ضربته» وهو وجه مرجوح، كذا قَدَّرَهُ الواحدي تَبعاً للفارسي، وأحسنُ من هذا التقدير لأنه الأصل أإتيان أحدٍ مثلَ ما أُوتيتم ممكنٌ أو مُصَدَّقٌ به.

الثالث: أن يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدر يفسِّره هذا الفعلُ المضمرُ، وتكونُ المسألةُ من بابِ الاشتغالِ والتقدير: أَتَذْكُرون أَنْ يُؤْتَى أحد تذكرونه، فتذكرونه مفسِّرٌ لتذكرون الأول على حَدِّ: «أزيداً ضربته» ثم حُذِفَ الفعلُ الأخير المفسِّر لدلالةِ الكلام عليه، وكأنه منطوقٌ به، ولكونِه في قوة المنطوق به صَحَّ له أن يفسِّر مضمراً، وهذه المسألةُ منصوص عليها. وهذا أرجحُ من الوجه قبله، لأنه مثلُ: أزيداً ضربته، وهو راجحٌ لأجلِ الطالب للفعل، ومثلُ حَذْفِ هذا الفعلِ المقدَّر لدلالة ما قبلَ الاستفهامِ عليه حَذْفُ الفعل في قوله: ﴿آلآن وقد عَصَيْتَ﴾[3] قيل: تقديره: آلآن آمنت ورَجَعْتَ وتُبْتَ نحو ذلك.

قال الواحدي: «فإنْ قيل: كيف وُجِدَ دخولُ «أحد» في هذه القراءةِ وقد انقطعَ من النفي والاستفهام، وإذا انقطع الكلامُ إيجاباً وتقريراً فلا يجوز دُخُولُ «أحد»؟ قيل: يجوزُ أَنْ يكونَ «أحد» في هذا الموضع «أحداً» الذي في نحو: أحد

---

(١) سورة الحاقة، آية (٤٧).

(٢) انظر الكتاب ١/١٧.

(٣) سورة يونس، آية (٩١).

وعشرين وهذا يقع في الإيجاب، ألا ترى أنه بمعنى واحد. وقال أبو العباس: «إن أحداً ووحَدَاً وواحداً بمعنى».

وقوله: ﴿أو يُحاجُّوكم﴾ «أو» في هذه القراءةِ بمعنى حتى، ومعنى الكلام: أأن يُؤْتى أحد مثل ما أوتيتم تذكرونه لغيركم حتى يحاجُّوكم عند ربكم. قال الفراء: «ومثلُه في الكلام: تَعَلَّقْ به أو يُعْطِيَكَ حقك، ومثلُه قولُ امرىء القيس:

١٣٤١ - فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرا[1]

أي: حتى، ومِنْ هذا قولُه تعالى: «ليس لك من الأمر شيء أو يتوبَ عليهم»[2] قال: «فهذا وجه، وأجودُ منه أن تجعلَه عطفاً على الاستفهام، والمعنى: أأن يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم أو يُحاجَّكم أحدٌ عند الله تُصَدِّقونه وهذا كله معنى قول الفارسي.

ويجوز أن يكون «أن يؤتى أحد» منصوباً بفعل مقدر لا على سبيل التفسير، بل لمجرد الدلالة المعنوية تقديرُه: أتذكرون أو أتَشِيعون أَنْ يُؤْتَى أحدٌ، ذكره الفارسي أيضاً، وهذا هو الوجهُ الرابع.

الخامس: أَنْ يكونَ «أَنْ يؤتى» في قراءته مفعولاً من أجله على أن يكون داخلاً تحت القول لا من قولِ الطائفة. وهو أظهرُ مِنْ جَعْلِهِ من قول الطائفة.

وقد ضَعَّف الفارسي قراءةَ ابن كثير فقال: «وهذا موضِعٌ ينبغي أن تُرَجَّح فيه قراءةُ ابن كثير، لأنَّ الأسماءَ المفردة ليس بمستمرٍ فيها أن تَدُلَّ على الكثرة». وقرأ الأعمش وشعيب بن أبي حمزة: «إِنْ يؤتى» بكسر الهمزة، وخَرَّجها الزمخشري على أنها: «إِنْ» النافية فقال: «على إن النافية، وهو متصل بكلام أهل الكتاب أي: ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم وقولوا لهم: ما يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم حتى يُحاجُّوكم عند ربكم، يعني لا يُؤْتَوْن مثلَه فلا يُحاجُّونكم».

وقال ابن عطية: «وهذه القراءةُ تحتمل أن يكونَ الكلامُ خطاباً من الطائفةِ القائلة، ويكونُ قولُها «أو يحاجُّوكم» بمعنى: أو فليحاجُّوكم وهذا على التصميمِ على أنه لا يؤتى أحدٌ مثل ما أوتي، أو تكون بمعنى: إلَّا أَنْ يُحاجُّوكم، وهذا على تجويز أَنْ يؤتى أحدٌ ذلك إذا قامت الحجة له» فقد ظَهَرَ على ما ذَكَرَ ابن عطية أنه يجوزُ في «أو» في هذه القراءةِ أن تكونَ على بابِها مِنْ كونِها للتخيير والتنويع، وأَنْ تكونَ بمعنى «إلَّا»، «إلَّا أنَّ فيه حَذْفَ حرفِ الجزمِ وإبقاءَ عمله، وهو لا يجوز، وعلى قولِ غيره تكونُ بمعنى حتى.

وقرأ الحسن: «أَنْ يُؤْتى أحدٌ» على بناءِ الفعل للفاعل. ولَمَّا نقل هذه القراءةَ بعضُهم لم يتعرَّض لـ «ان» بفتحٍ ولا كسرٍ كأبي البقاء، وتعرَّض لها بعضُهم فقيَّدها بكسرِ «إنْ» وفسَّرها بـ «إنْ» النافية، والظاهر في معناها أن إنعام الله لا يشبهه إنعام أحد من خلقه، وهي خطابٌ من النبي ﷺ لأمته، والمفعولُ محذوف تقديره: إنْ يؤتى أحدٌ أحداً مثلَ ما أوتيتم، فحُذِفَ المفعولُ الأولُ وهو «أحداً» لدلالة المعنى عليه، وأُبْقِيَ الثاني. وهذا ما تلخَّص مِنْ كلام الناس في هذه الآية مع اختلافه ولله الحمد. قال الواحدي: «وهذه الآية من مشكلات القرآن وأصعبِه تفسيراً، ولقد تدبَّرْتُ أقوال أهل التفسير والمعاني في هذه الآية، فلم أَجِدْ قولاً يَطَّرِدُ في هذه الآية من أولِها إلى آخرِها مع بيان المعنى وصحة النظم».

---

(١) انظر ديوانه (٦٦)، الخصائص ١/٦٣، رصف المباني (١٣٣)، ابن يعيش ٧/٢٢.

(٢) سورة آل عمران، آية (١٢٨).

﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾

قوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْه﴾: مَنْ مبتدأ، و«من أهل» خبره، قُدِّمَ عليه، و«مَنْ»: إما موصولة وإما نكرة، و«إنْ تأْمَنْهُ يُؤَدِّه» هذه الجملة الشرطية: إمَّا صلةٌ فلا محلَّ لها، وإمَّا صفةٌ فمحلُّها الرفع.

وقرأ أُبَيّ: «تِئْمَنْهُ» في الحرفين، و«ما لك لا تِئْمَنَّا»[١] بكسر حرف المضارعة، وكذلك ابن مسعود والأشهب العقيلي، إلا أنهما أَبْدلا الهمزة ياء، وجَعَلَ ابن عطية ذلك لغةَ قريش، وغَلَّطه الشيخ[٢]. وقد تقدَّم لنا الكلامُ في كسرِ حرفِ المضارعة وشرطِ ذلك في سورة الفاتحة[٣] بكلامٍ مشبع فليُراجع ثمة.

والدينار أصله «دِنَّار» بنونين، فاسْتُثْقِلَ توالي مِثْلَين فأبدلوا أولهما حرفَ علة تخفيفاً لكثرة دَوْره في لسانهم، ويَدُلُّ على ذلك رَدُّه إلى النونين تكسيراً وتصغيراً في قولهم: دَنانير ودُنَيْنِير، ومثله: قيراط: أصله قِرَّاط بدليل قراريط وقُرَيْرِيط كما قالوا: تَظَنَّيْت وقَصَّيْت أظفاري، يريدون تَظَنَّنْت وقَصَّصْت بثلاث نونات وثلاث صادات. والدينار مُعَرَّب، قالوا: ولم يختلف وزنه أصلاً وهو أربعة وعشرون قيراطاً، كل قيراط ثلاث شُعيرات معتدلة فالمجموعُ اثنان وسبعون شُعَيْرة.

وقرأ أبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم: «يُؤَدِّهْ» بسكون الهاء في الحرفين، وقرأ قالون: يُؤَدِّه بكسر الهاء من دون صلة، والباقون بكسرها موصولة بياء، وعن هشام وجهان، أحدهما: كقالون، والآخر كالجماعة.

فأما قراءة أبي عمرو ومن ذُكِر معه فقد خَرَّجوها على أوجه أحسنها أنه سُكِّنت هاءُ الضمير إجراءً للوصل مُجْرى الوقف، وهو باب واسع مضى لك منه شيء نحو: «يَتَسَنَّه وانظر»[٤] «أنا أحيي وأميت»[٥] وسيمر بك منه أشياء إن شاء الله تعالى، وأنشد ابن مجاهد على ذلك قوله:

١٣٤٢ - وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ ... إلَّا لِأَنَّ عُيُونَهْ سَيْلُ وَادِيهَا[٦]

وأنشد الأخفش على ذلك أيضاً:

١٣٤٣ - فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ ... ومِطْوايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرِقَانِ[٧]

إلَّا أنَّ هذا يَخُصُّه بعضُهم بضرورة الشعر، وليس كما قال لما سيأتي.

---

(١) سورة يوسف، آية (١١).
(٢) انظر البحر المحيط ٢/٤٩٩.
(٣) انظر كلامه عند آية (٥) من سورة الفاتحة.
(٤) سورة البقرة، آية (٢٥٩).
(٥) سورة البقرة، آية (٢٥٨).
(٦) انظر البيت في الخصائص (١/٣٧١)، (٢/١٨)، المحتسب (١/٢٤٤)، الهمع (١/٥٩)، رصف المباني (١٦)، الدرر (٢/٣٤)، الخزانة (٥/٢٧١)، البحر المحيط (٥/٢٢٦)، اللسان «ها».
والشاهد فيه اسكان الهاء من «عيونه»، ضرورة
(٧) البيت لعمرو بن أبي عمار،ة وينسب لغيره انظر الخصائص (١/١٢٨)، (٣٧٠)، الخزانة ٢/٤٠١، معاني الأخفش ٢٧، رصف المباني (١٦)، المقتضب (١/١٧٧)، المنصف (٣/٨٤).

وقد طعن بعضهم على هذه القراءة فقال الزجاج: «هذا الإسكان الذي رُوِي عن هؤلاء غلطٌ بَيِّنٌ، لأن الهاء لا ينبغي أن تُجْزم، وإذا لم تجزم فلا تسكن في الوصل، وأما أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسرة فَغُلِط عليه كما غَلِطَ عليه في «بارئكم»[1]، وقد حَكَى عنه سيبويه[2] ـ وهو ضابطٌ لمثل هذا ـ أنه كان يكسر كسراً خفياً، يعني يكسر في «بارئكم» كسراً خفياً فظنَّه الراوي سكُوناً». قلت: وهذا الردُّ من الزجاج ليس بشيء لوجوه منها: أنه فَرَّ من السكون إلى الاختلاس، والذي نصَّ على أن السكون لا يجوز نَصَّ على أن الاختلاس أيضاً لا يجوز، بل جَعَلَ الإسكان في الضرورة أحسنَ منه في الاختلاس قال: «ليَجري الوصل مُجرى الوقف إجراءً كاملاً، وجَعَلَ قولَه «وعيونَهْ سيلُ واديها» أحسنَ من قوله:

١٣٤٤ ـ ..... مَا حَجَّ ربَّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا[3]

حيث سَكَّن الأول واختلس الثاني:

ومنها: أنَّ هذه لغةٌ ثابتةٌ عن العرب حَفِظَها الأئمة الأعلام كالكسائي والفراء، وحكى الكسائي عن بني عُقيل وبني كلاب: «إنَّ الإنسانَ لربه لكنود»[4] بسكون الهاء و كسرها من غير إشباع، ويقولون: «لَهْ مال ولَهُ مال» بالإسكان والاختلاس. وقال الفراء: «مِن العرب مَنْ يجزم الهاءَ إذا تحرَّك ما قبلها فيقولون: ضربتهْ ضرباً شديداً، فيسكنون الهاء كما يُسكنون ميم «أنتم و «فمنهم» وأصلُها الرفع، وأنشد:

١٣٤٥ ـ لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَهْ وَلَا شِبَعْ مَالَ إلى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ[5]

قلت: وهذا عجيبٌ من الفراء كيف يُنْشد هذا البيتَ في هذا المَعْرِض لأن هذه الهاء مبدلةٌ من تاء التأنيث التي كانت ثابتةً في الوصل فقلبها هاءً ساكنة في الوصل إجراءً له مُجْرَى الوقف، وكلامُنا إنما هو في هاء الضمير لا في هاء التأنيث، لأنَّ هاء التأنيث لاحظَّ لها في الحركة البتة، ولذلك امتنع رَوْمُها وإشمامها في الوقفِ، نصوا على ذلك، وكان الزجاج يَضْعُف في اللغة، ولذلك رَدَّ على ثعلب في «فصيحه» أشياءَ أنكرها عن العرب، فردَّ الناس عليه ردَّه، وقالوا: قالتها العرب، فحفِظها ثعلب ولم يحفظْها الزجاج فَلْيكن هذا منها.

وزعم بعضهم أن الفعل لَمَّا كان مجزوماً وحَلَّتِ الهاءُ محلَّ لامه جرى عليها ما يجري على لام الفعل من السكون للجزم وهو غير سديد. وأما قراءة قالون فأنشدوا عليها:

١٣٤٦ ـ لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ ..... [6]

وقول الآخر:

١٣٤٧ ـ أَنَا ابْنُ كِلَابٍ وابْنُ أَوْسٍ فَمَنْ يَكُنْ قِنَاعُهُ مَغْطِيّاً فَإِنِّي لَمُجْتَلِي[7]

---

(١) سورة البقرة، آية (٥٤).
(٢) انظر الكتاب ٢/٢٩٧.
(٣) تقدم.
(٤) سورة العاديات، آية (٦).
(٥) البيت لمنظور بن مرشد الأسدي، انظر الخصائص ١/٦٣ ـ ٢٦٣، المحتسب ١/١٢٤، ابن يعيش ٩/٨٢، أوضح المسالك ٣/٣١٣، اللسان (رطا) معاني الفراء ١/٣٨٨، المنصف ٢/٣٢٩، المقرب ٢/١٧٩.
الأرطاة: شجر من شجر الرمل، له ثمر كالعناب، الحقف: المعوج من الرمل.
(٦) تقدم.
(٧) انظر البيت في الأنصاف (٩٨)، اللسان (غطى)

وقولِ الآخر:

١٣٤٨ - وأَغْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ مَا حَجَّ رَبَّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا[١]

وقد تقدَّم أنها لغةُ عقيل وكلاب أيضاً.

وأمَّا قراءةُ الباقين فواضحةٌ. وقرأ الزهري: «يُؤَدِّهو» بضم الهاء بعدها واو، وقد تقدَّم أن هذا هو الأصل في هاء الكناية، وقرأ سلام[٢] كذلك، إلا أنه ترك الواو فاختلس، وهما نظيرتا قراءتَيْ: «يؤد هي ويؤده» بالإشباع والاختلاس مع الكسر.

واعلم أن هذه الهاء متى جاءت بعد فعلٍ مجزوم أو أمر معتل الآخر جرى فيها هذه الأوجه الثلاثة ـ أعني السكونَ والاختلاس والإشباع ـ من ذلك: «نُؤْته منها»[٣] «يَرْضه لكم»[٤] «نُوَلِّه ما تولى ونُصْله جهنم»[٥] «فألقه إليهم»[٦]، وقد جاء ذلك في قراءة السبعة أعني الأوجه الثلاثة في بعض هذه الكلمات، وبعضها لم يأتِ فيه إلا وجهان، وسيأتي ذلك مفصَّلاً في سوره إن شاء الله تعالى، والسر فيه أن الهاء التي للكناية متى سَبَقها متحركٌ فالفصيحُ فيها الأشباعُ نحو: إنه، وبه، وله، وإنْ سَبَقها ساكنٌ فالأشهرُ الاختلاسُ، وسواءً كان ذلك الساكن صحيحاً أو معتلاً نحو: فيه ومنه، وبعضُهم يُفَرِّق بين المعتل والصحيح، وقد أتقنت ذلك في أول الكتاب، إذا علم ذلك فنقول: هذه الكلماتُ المشارُ إليها إنْ نَظَرْنا إلى اللفظ فقد وَقَعتْ بعد متحركٍ فحقُّها أَنْ تُشْبَعَ حركتُها موصولةً بالياء أو الواو، وإن سَكَنَتْ فلِما تقدَّم من إجراءِ الوَصْلِ مُجْرى الوقف، وإنْ نظرنا إلى الأصلِ فقد سبَقَها ساكنٌ وهو حرفُ العلة المحذوف للجزم، فلذلك جاز الاختلاسُ، وهذا أصلٌ نافعٌ يَطَّرِدُ معك عند قربِك في هذا الكتاب من هذه الكلماتِ.

قوله: ﴿بدينار﴾ في هذه الباءِ أوجهٌ:

أحدُها: أنها على أصلها من الإلصاق وفيه قلقٌ.

والثاني: أنها بمعنى في، ولا بُدَّ من حذف مضاف أي: في حفظِ دينارٍ وفي حفظ قنطار.

والثالث: أن الباء بمعنى على، وقد عُدِّي بها كثيراً: ﴿لا تأمنَّا على يوسف﴾[٧] ﴿هل آمَنُكُم عليه إلا كما أَمِنْتُكم على أخيه﴾[٨] وكذلك هي في «بقنطار».

قوله: ﴿إلَّا ما دُمْتَ عليه قائماً﴾ استثناءٌ مفرغ من الظرف العام، إذ التقدير: لا يُؤدِّه إليك في جميع المدد والأزمنة إلا في مدة دوامك قائماً عليه متوكلاً به. ودُمْتَ هذه هي الناقصة ترفع وتنصب، وشرطُ إعمالها أَنْ يتقدمها «ما» الظرفيةُ كهذه الآية، إذ التقدير إلا مدةَ دوامك، ولا ينصرف، فأمَّا قولُهم، «يدومُ» فمضارع «دام» التامة بمعنى بقي، ولكونها صلةً لـ «ما» الظرفية لَزِمَ أن تكون محتاجةً إلى كلام آخر لتعمل في الظرف نحو: «لا أصحبُك ما دمت باكياً»، ولو قلت: «ما دام زيد قائماً» من غير شيء لم يكن كلاماً.

---

(١) تقدم.

(٢) سلام بن سليمان الطويل أبو المنذر المزني مولاهم البصري ثم الكوفي ثقة جليل ومقرىء كبير. انظر غاية النهاية ١/٣٠٩.

(٣) سورة آل عمران، آية (١٤٥).

(٤) سورة الزمر، آية (٧).

(٥) سورة النساء، آية (١١٥).

(٦) سوة النمل، آية (٢٨).

(٧) سورة يوسف، آية (١١).

(٨) سورة يوسف، آية (٦٤).

وجَوَّز أبو البقاء في «ما» هذه أن تكونَ مصدرية فقط، وذلك المصدرُ المنسبك منها ومِنْ دام في محلِّ نصب على الحال، وهو استثناء مفرغٌ أيضاً من الأحوال المقدَّرة العامة، والتقدير: إلَّا في حال ملازمتك له، وعلى هذا فتكون «دام» هنا تامةً لِما تقدم مِنْ أنَّ تقدُّم الظرفيةِ شرطٌ في إعمالها، وإذا كانت تامة انتصب «قائماً» على الحال.

ويقال: دامَ يدوم كقام يقوم، ودُمت قائماً بضم الفاء وهذه لغة الحجاز، وتميم يقولون: دِمت بكسرها، وبها قرأها أبو عبد الرحمن وابن وثاب والأعمش وطلحة والفياض بن غزوان[1]، قال الفراء: «وهذه لغة تميم ويجتمعون في المضارع، فيقولون: يدوم»، يعني أن الحجازيين والتميميين اتفقوا على أن المضارعَ مضموم العين، وكان قياس تميم أن تقول يَدام كخَاف يخَاف ومات يمات، فيكون وزنُها عند الحجاز: فَعَل بفتح العين، وعند التميميين: فَعِل بكسرها، هذا نقلُ الفراء، وأمَّا غيرُه فنقل عن تميم أنهم يقولون: دِمْت أدام كخِفْت أخاف، نقل ذلك أبو إسحاق وغيره كالراغب الأصبهاني وأبي القاسم الزمخشري.

وأصلُ هذه المادة الدلالةُ على الثبوت والسكون، يقال: «دام الماء» أي سكن، وفي الحديث: «لا يبولَنَّ أحدُكم في الماءِ الدائم»[2] وفي بعضه بزيادة: «الذي لا يجري» وهو تفسيرٌ له، وأَدَمْتُ القِدْرَ ودوَّمْتُها: سكَّنت غليانها بالماء، ومنه دام الشيء: إذا امتد عليه زمان، ودَوَّمَتِ الشمس: إذا وقفت في كبد السماء، قال ذو الرمة:

١٣٤٩ - ..... والشَّمْسُ حَيْرَى لَهَا فِي الجَوِّ تَدْوِيمُ[3]

هكذا أنشد الراغب هذا الشطرَ على هذا المعنى، وغيرُه يُنْشِده على معنى أنَّ الدوام يُعَبَّر به عن الاستدارة حولَ الشيء، ومنه الدوامُ: وهو الدُّوار الذي يأخذ الإنسان في دماغه فيرى الأشياءَ دائرة، وأنشد معه أيضاً قولَ علقمة ابن عبدة:

١٣٥٠ - تَشْفِي الصُّدَاعَ وَلَا يُؤْذِيكَ صَالِبُهَا وَلَا يُخَالِطُهَا فِي الرَّأْسِ تَدْوِيمُ[4]

ومنه: دَوَّم الطائرُ إذا حَلَّق ودار.

وقوله: ﴿عليه﴾ متعلِّقٌ بقائماً، والمعنى بالقيام: الملازمة لأن الأغلَب أنَّ المطالِب يقوم على رأس المطالَب، ثم جُعِل عبارة عن الملازمة وإن لم يكن ثمة قيام.

قوله: ﴿ذلك بأنهم﴾ مبتدأ وخبر، و«ذلك» إشارة إلى الاستحلال وعدمِ المؤاخذة في زعمهم، أي: ذلك الاستحلالُ مستحق أو جائز بقولهم: «ليس علينا في الأميين سبيل».

قوله: ﴿ليس علينا﴾ يجوزُ أنْ يكونَ في «ليس» ضميرُ الشأن وهو اسمها، وحينئذ يجوز أن يكون «سبيل» مبتدأ و«علينا» الخبرُ، والجملةُ خبرُ «ليس» ويجوز أن يكون «علينا» وحده هو الخبرَ، و«سبيل» مرتفعٌ به على الفاعلية، ويجوز

---

(١) فياض بن غروان الضبي الكوفي مقرىء موثق قال أحمد بن حنبل فيه شيخ ثقة انظر غاية النهاية ٢/١٣.

(٢) أخرجه البخاري ١/٣٤٦، كتاب الوضوء (٢٣٩)، ومسلم ١/٢٣٥، كتاب الطهارة (٢٨٢/٩٦).

(٣) عجز بيت صدره:

مُعْرَوْرِياً رَمَضَ الرَّضْرَاضِ يَرْكُضُهُ .....

انظر ديوانه (٤١٨)، اللسان (دوم).

(٤) تقدم.

أن يكونَ «سبيل» اسم ليس، والخبرُ أحد الجارَّيْن ـ أعني علينا أو في الأميين ـ ويجوزُ أن يتعلق «في الأميين» بالاستقرار الذي تعلق به «علينا». وجَوَّز بعضهم أن يتعلَّق بنفس «ليس» نقله أبو البقاء وغيرُه، وفي هذا النقلِ نظرٌ، وذلك أنَّ هذه الأفعال النواقص في عملِها في الظروف خلافٌ، وبَنوا الخلافَ على الخلاف في دلالتها على الحدثِ فَمَنْ قال: تَدُلُّ على الحدَث جَوَّز إعمالَها في الظرف وشِبْهِه، ومن قال: لا تَدُلُّ على الحدَث مَنَع إعمالَها، واتفقوا على أن «ليس» لا تدل على حدثٍ البتة فكيف تعمل؟ هذا ما لا يُعْقَلُ. ويجوز أنَّ يتعلَّقَ «في الأميين» بسبيل، لأنه استُعمِل بمعنى الحرج والضمان ونحوهما، ويجوز أن يكون حالاً منه، فيتعلق بمحذوف.

وقوله: ﴿**على الله الكذب**﴾ يجوز أن يتعلق «على الله» بالكذب وإن كان مصدراً؛ لأنه يُتَّسَع في الظرف وعديله ما لا يُتَّسع في غيرهما، ومن مَنَع علَّقه بيقولون متضمناً معنى يفترون فَعُدِّي تعديتَه، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من «الكذب».

وقوله: ﴿**وهم يعلمون**﴾ جملةٌ حالية، ومفعولُ العلم محذوف اقتصاراً أي: وهم من ذوي العلم، أو اختصاراً أي: يعلمون كذبهم وافتراءهم وهو أقبحُ لهم.

بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٧﴾ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٨﴾

وقوله تعالى: ﴿**بلى**﴾: جوابٌ لقولهم «ليس» وإيجابٌ لِما نَفَوه، وقد تقدَّم القول في نظيره، ومَنْ شرطية أو موصولة، والربطُ من الجملة الجزائية أو الخبرية هو العمومُ في المتقين، وعند مَنْ يرى الربط بقيام الظاهرِ مقامَ المضمر يقولُ ذلك هنا، وقيل: الجزاء أو الخبر محذوف تقديره: يحبه الله، ودلَّ على هذا المحذوفِ قولُه: «فإن الله يحب المتقين» وفيه تكلفٌ لا حاجةَ إليه.

و ﴿**بعهده**﴾ يجوز أنْ يكونَ المصدرُ مضافاً لفاعِله على أنَّ الضمير يعودُ على مَنْ، أو إلى مفعوله على أنه يعود على «الله»، ويجوز أن يكون المصدرُ مضافاً للفاعل وإن كان الضمير لله تعالى، وإلى المفعول وإنْ كان الضمير لِمَنْ، ومعناه واضح إذا تُؤمِّل.

قوله تعالى: ﴿**يَلْوُون**﴾: صفةٌ لـ «فريقاً» فهي في محل نصب، وجمع الضمير اعتباراً بالمعنى لأنه اسمُ جمع كالقَوْم والرهط، قال أبو البقاء: «ولو أُفْرد على اللفظ لجازَ» وفيه نظرٌ إذ لا يجوز: «القوم جاءني».

والعامة على «يَلْوون» بفتح الياء وسكون اللام وبعدها واوٌ مضمومة ثم أخرى ساكنةٌ، مضارع لَوَى أي: فَتَل. وقرأ أبو جعفر وشيبة بن نصاح وأبو حاتم عن نافع: يُلَوُّون بضمِّ الياء وفتح اللام وتشديد الواو الأولى من لَـوَّى مضعفاً،

والتضعيفُ فيه للتكثير والمبالغة لا للتعدية، إذ لو كان لها لتعدَّى لِآخرَ لأنه متعدٍّ لواحد قبلَ ذلك، ونسبه الزمخشريَ لأهل المدينة وهو كما قال، فإنَّ هؤلاء رؤساء قراء المدينة.

وقرأ حميد: «يَلُون» بفتح الياء وضم اللام بعدها واو مفردة ساكنة، ونسبها الزمخشري لمجاهد وابن كثير، ووجَّهها هو بأن الأصلَ: «يَلْوُون» كقراءة العامة، ثم أُبْدِلَتِ الواوُ المضمومة همزةً، وهو بدلٌ قياسيّ كأجوه وأُقِّتت، ثم خُفِّفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكنِ قبلها وهو اللامُ وحُذِفَتِ الهمزة فبقي وزنُ يَلُون: يَفُون بحذف اللام والعين، وذلك أن اللام وهي الياء حُذِفت لالتقاء الساكنين لأن الأصل: «يَلْوِيُون» كيَضْربون فاستُثْقلت الضمة على الياء فَحُذفت فالتقى ساكنان: الياء وواو الضمير فَحُذفت الياء لالتقائهما، ثم حُذِفت الواو التي هي عينُ الكلمة بما قدمته لك.

وألسنتهم: جمعُ لِسان وهذا على لغةِ مَنْ ذكَّر، وأما على لغة من يؤنثه فيقول: هذه لسان فإنه يُجْمع على ألسن نحو: ذِراع وأَذْرُع وكِراع وأَكْرُع، وقال الفراء: «لم نَسْمعه من العربِ إلا مذكراً» ويُعَبَّر باللسانِ عن الكلام لأنه يَنْشأ منه وفيه، والمرادُ به ذلك أيضاً التذكيرُ والتأنيث.

واللَّيُّ: الفَتْلُ، يقال: لَوَيْتُ الثوبَ ولَوَيْتُ عنقه أي: فَتَلْتُه والمصدرُ اللَيُّ واللَيَّان، قال:

١٣٥١ ـ قد كُنْتُ دايَنْتُ بها حَسَّانا مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانا[1]

والأصل: لَوْي ولَوْيان، فأُعِلَّ وهو واضح بما تقدَّم في «ميِّت» وبابِه، ثم يُطْلَقُ اللَّيُّ على الإراغةِ والمراوغة في الحجج والخصومةِ تشبيهاً للمعاني بالأجرام.

و «بالكتاب» متعلَّق بيَلْوُون وهو تعلُّقٌ واضح، وجَعَله أبو البقاء حالاً من الألسنة قال: «تقديرُه ملتبسةً بالكتاب أو ناطقة بالكتاب»، والضمير في «لِتَحْسبوه» يجوزُ أَنْ يعودَ على ما دَلَّ عليه ما تقدم من ذِكْر اللَيِّ والتحريف أي: لتحسَبوا المحرَّف من التوراة، ويجوز أن يعودَ على مضافٍ محذوف دَلَّ عليه المعنى والأصل: يَلْوُون ألسنتهم بشبه الكتاب لتحسَبوا شبه الكتاب الذي حرفوه من الكتاب، ويكون كقوله تعالى: ﴿أو كظلمات في بحر﴾[2] ثم قال: «يَغْشاه» والأصل: أو كذي ظلمات، فالضميرُ في «يغشاه» يعود على ذي المحذوف. و «من الكتاب» هو المفعول الثاني للحسبان. وقُرِىء «ليحسبوه» بياء الغَيْبة والمراد بهم المسلمون أيضاً، كما أريد بالمخاطبين في قراءة العامة، و المعنى: ليحسَب المسلمون أنَّ المحرَّف من التوراة.

مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾

قوله تعالى: ﴿ما كان لبشرٍ أن يؤتيَه﴾: «أَنْ يؤتيَه» اسمُ كان و «لبشر» خبرُها. وقوله: «ثم يقول للناس» عطفٌ

---

(١) البيت لرؤبة انظر الكتاب ١/٩٨، ابن الشجري ١/٢٢٨، الدرر ٢/٢٠٣، شرح ابن عقيل ٢/١٠٥.
قوله «دايَنت بها» أخذتها بدلاً عن دين لي عنده. واللَيان: المطل واللي والتسويف في قضاء الدين هنا والمعنى يقول قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلاً عن دين لي عنده، لمخافتي أن يفلس، أو يمطلني فلا يؤديني حقي.

(٢) سورة النور، آية (٤٠).

على «يؤتيه»، وهذا العطفُ لازمٌ من حيث المعنى، إذ لو سكت عنه لم يَصِحَّ المعنى، لأنَّ الله تعالى قد أتى كثيراً من البشر الكتابَ والحكم والنبوة، وهذا كما يقولون في بعض الأحوال والمفاعيل: إنها لازمة، فلا غرو أيضاً في لزوم المعطوف، وإنما بَيَّنْتُ لك هذا لأجل قراءةٍ سأذكرها. ومعنى مجيء هذا النفيِ في كلام العرب نحو: «ما كان لزيد أن يفعل» ونحوه نفيُ الكونِ والمرادُ نفيُ خبرِه، وهو على قسمين: قسم يكونُ النفي فيه من جهة العقل، ويُعَبَّر عنه بالنفي نحو هذه الآية، لأنَّ الله تعالى لا يُعْطي الكتابَ والحكم والنبوة لمَنْ يقولُ هذه المقالةَ الشنعاء، ونحوُه: ﴿ما كان لكم أن تُنْبتوا شجرها﴾[١] ﴿وما كان لنفس أنْ تموتَ إلا بإذن الله﴾[٢]، وقسمٌ يكونُ النفي فيه على سبيل الانتفاء كقول أبي بكر رضي الله عنه «ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدَّم فيصلي بين يدي رسول الله ﷺ»، ويُعْرَفُ القسمانِ من السياق.

وقرأ العامة: «يقول» بالنصب نسقاً على «يؤتيه»، وقرأ ابن كثير في رواية شبل بن عباد،[٣] وأبو عمرو في رواية محبوب[٤]: «يقولَ» بالرفع، وخَّرجوها على القطع والاستئناف، وهو مشكلٌ لِما قَدَّمته من أن المعنى على لزومِ ذكر هذا المعطوف، إذ لا يستقِلّ ما قبله لفساد المعنى فكيف يقولون على القَطع والاستئناف؟

قوله: ﴿عباداً﴾ وقال ابن عطية: «ومِنْ جموعه عبيد وعِبِدَّىٰ. قال بعض اللغويين: هذه الجموعُ كلها بمعنى، وقال بعضُهم: العِباد لله، والعبيد والعِبِدّى للبشر، وقال بعضهم: العِبِدَّى أنما يقال في العبد من العبيد كأنه مبالغةٌ تقتضي الإغراق في العبودية، والذي استقربت في لفظ العباد أنه جمع «عبد» متى سيقت اللفظة في مضمار الترفُّع والدلالة على الطاعة دونَ أنْ يقترن بها معنى التحقير وتصغير الشأن، وانظر قوله: ﴿والله رؤوف بالعباد﴾[٥] و﴿عبادٌ مكرمون﴾[٦] و﴿يا عباديَ الذين أَسْرَفوا على أنفسهم﴾[٧]، وقولَ عيسى في معنى الشفاعة والتعريض: ﴿إنْ تُعَذِّبْهم فإنهم عبادك﴾[٨]، وأمَّا العبيد فيستعمل في تحقيره، ومنه قول امرىء القيس:

١٣٥٢ - قُولاَ لِدُودَانَ عَبِيدِ العَصَا ... مَا غَرَّكُمْ بِالأَسَدِ الْبَاسِلِ[٩]

وقال حمزة بن عبد المطلب: «وهل أنتم إلا عبيدٌ لأبي»، ومنه: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾[١٠] لأنه مكان تشفيقٍ وإعلامٍ بقلة انتصارهم ومَقْدِرتهم، وأنه تعالى ليس بظلامٍ لهم مع ذلك، ولما كانت لفظةُ العباد تقتضي الطاعة لم تقع هنا، ولذلك أَنِس بها في قوله تعالى: ﴿قُلْ يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم﴾[١١] فهذا النوعُ من النظر يَسْلُك بك سبيلَ العجائب في فصاحة القرآن العزيز على الطريقةِ العربية».

قال الشيخ[١٢]: «وفيه بعضُ مناقشة أمَّا قولُه: ومِنْ جموعِه عبيد وعِبِدَّى» فأمَّا «عبيد» فالأصحُّ أنه جمع. وقيل: اسم جمع، وأما عِبِدَّى فاسم جمع، وألفه للتأنيث» قلت: لا مناقشة، فإنه إنما يعني جمعاً معنوياً ولا شك أنَّ اسمَ

---

(١) سورة النمل، آية (٦٠).
(٢) سورة آل عمران، آية (١٤٥).
(٣) شبل بن عباد أبو داود المكي مقرىء مكة ثقة ضابط وهو أحد أصحاب ابن كثير توفي سنة ١٦٠ هـ انظر غاية النهاية ١/٣٢٣.
(٤) محمد بن الحسن بن إسماعيل بن الحسن أبو خضر القواريري البصري يعرف بمحبوب روى القراءة عن اسماعيل بن مسلم المكي صاحب ابن كثير انظر غاية النهاية ٢/١١٥.
(٥) سورة البقرة، آية (٢٠٧).
(٦) سورة الأنبياء، آية (٢٦).
(٧) سورة الزمر، آية (٥٣).
(٨) سورة المائدة، آية (١١٨).
(٩) انظر ديوانه (١١٩)، ابن الشجري ١/٢٦٤.
(١٠) سورة فصلت، آية (٤٦).
(١١) سورة الزمر، آية (٥٣).
(١٢) انظر البحر المحيط ٢/٥٠٥.

الجمعِ جمعٌ معنوي. ثم قال: «وأمَّا ما استقراه من أنَّ «عباداً» يُساقُ في معنى الترفع والدلالة على الطاعة دونَ أن يقترِنَ بها معنى التحقير والتصغير وإيرادُهُ ألفاظاً في القرآن بلفظ العباد، وأمَّا قوله «وأمَّا العبيد فيُستعمل في تحقير وأنشد بيتَ امرىء القيس وقولَ حمزة «وهل أنتم إلا عبيدُ أبي» وقوله تعالى: «وما ربُّك بظلاَّم للعبيد» فاستقراءٌ ليس بصحيح، و إنما كَثُرَ استعمال «عباد» دون «عبيد» لأنَّ فِعالاً في جمع فَعْل غير اليائي العين قياسيٌّ مطرد، وجمع فَعْل على فَعيل لا يَطَّرد. قال سيبويه: «وربما جاء فَعِيلاً وهو قليل نحو: الكليب والعبيد» فلما كان فِعال مقيساً في جمع «عبد» جاء «عباد» كثيراً. وأما ﴿وما ربك بظلاَّم للعبيد﴾ فَحَسَّن مجيئه هنا ـ وإن لم يكن مقيساً ـ أنه جاء لتواخي الفواصل، ألا ترى أنَّ قلبه ﴿أولئك ينادَوْنَ من مكان بعيد﴾[1] وبعده ﴿قالوا آذنَّاك ما منَّا مِنْ شهيد﴾ فَحَسَّن مجيئَه بلفظ العبيد مؤاخاةُ هاتين الفاصلتين، ونظير هذا في سورة قَ: ﴿وما أنا بظلاَّم للعبيد﴾[2] لأن قبله: ﴿وقد قَدَّمْتُ إليكم بالوعيد﴾ وبعده ﴿وتقول: هل من مزيد﴾. وأمَّا مدلُوله فمدلولُ «عِباد» سواءٌ. وأمَّا بيتُ امرىء القيس فلم يُفْهَمِ التحقيرُ من لفظ «عبيد» إنما فُهِمَ من إضافتهم إلى العصا ومن مجموعِ البيت، وكذلك قولُ حمزة: «هل أنتم إلا عبيدُ أبي» إنما فُهِمَ التحقير من قرينة الحال التي كان عليها، وأتى في البيت وفي قول حمزة على أحد الجائزين». قلت: رَدُّه عليه استقراءَه من غير إتيانِهِ بما يخْرِمُ الاستقراء مردودٌ. وأمَّا ادِّعاؤه أن التحقير مفهومٌ من السياق دون لفظِ عبيد فممنوعٌ، ولأنه إذا دار إحالةُ الحكم بين اللفظِ وغيره فالإحالَةُ على اللفظ أَوْلَى.

وقوله: ﴿لي﴾ صفةٌ لعباد، و «مِنْ دون» متعلَّقٌ بلفظِ «عباد» لِما فيه من معنى الفعل، ويجوز أَنْ يَكونَ صفةً ثانيةً وأَنْ يكونَ حالاً لتخصُّص النكرة بالوصف.

قوله: ﴿ولكن كونوا﴾ أي: ولكن يقول كونوا، فلا بُدَّ من إضمار القول هنا. والربَّانِيُّون جمع ربَّانِيّ، وفيه قولان:

أحدهما أنه منسوب إلى الرَّبِّ، والألف والنون فيه زائدتان في النسب دلالة على المبالغة كرقَباني وشَعْراني ولِحْياني للغليظ الرقبة والكثير الشعر والطويل اللحية، ولا تُفْرد هذه الزيادة عن النسب، أَمَّا إذا نَسَبوا إلى الرقبة والشعر واللحية من غير مبالغة قالوا: رَقَبي وشَعْري ولَحَوي، هذا معنى قول سيبويه[3].

والثاني: أنه منسوب إلى رَبَّان والربَّان هو المُعَلِّمُ للخير ومَنْ يسوس الناس ويُعَرِّفهم أمرَ دينِهم، فالألفُ والنونُ دالَّتان على زيادةِ الوصفِ كهي في عَطْشان ورَيَّان وجَوْعَان ووَسْنان، وتكونُ النسبةُ على هذا في الوصف نحو أَحْمريّ، قال:

١٣٥٣ ـ أَطَرَباً وأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ والدَّهْرُ بِالإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ[4]

وقال سيبويه: «زادوا ألفاً ونوناً في الرَّباني أرادوا تخصيصاً بعلم الرب دونَ غيره من العلوم، وهذا كما قالوا:

---

(١) سورة فصلت، آية (٤٤)، وليست هذه الآية قبلها على ما أفهم كلمة إنما قبله قوله تعالى: ﴿وإنهم لفي شك منه مريب﴾.

(٢) سورة قَ، آية (٢٩).

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٨٩.

(٤) البيت للعجاج انظر ديوانه (١/ ٤٨٠)، الكتاب (١/ ٢٣٨)، المنصف (٢/ ١٧٩)، المحتسب (١/ ٣١٠)، المخصص (١/ ٤٥)، ابن الشجري (١/ ١٦٢)، الدرر (١/ ١٦٥)، الهمع (١/ ١٩٢)، ابن يعيش (٣/ ١٣٩)، المغني (١/ ١٨)، الأشموني (٤/ ٢٠٣)، الخزانة (١١/ ٢٧٤).

شَعْراني ولِحْياني ورَقَباني» وفي التفسير: «كونوا فقهاء علماء»، ولمَّا مات ابن عباس قال محمد بن الحنفية[١]: «مات اليوم رَبَّانيُّ هذه الأمة».

قوله: ﴿بما كنتم﴾ الباء سببية أي: كونوا علماء بسبب كونكم. وفي متعلَّق هذه الباءِ حينئذٍ أقوال:

أحدها: أنه متعلقة بكونوا، كذا ذكره أبو البقاء والخلاف مشهور.

الثاني: أن تعلق بربانيين، لأنَّ فيه معنى الفعل.

الثالث: أن تتعلَّق بمحذوف على أنها صفة لربانيين ذكره أبو البقاء وليس بواضح المعنى.

و «ما» مصدريةٌ، وظاهرُ كلام الشيخ[٢] أنه يجوز أن تكون غير ذلك، فإنه قال: «وما الظاهر أنها مصدريةٌ» فهذا يجوِّزُ غير ذلك، وجوازه فيه بُعْدٌ، وهو أن تكون موصولةً، وحينئذٍ تحتاجُ إلى عائد وهو مقدَّر، أي: بسبب الذي تُعَلِّمون به الكتاب، وقد نقَص شرطٌ وهو اتحاد المتعلَّق فلذلك لم يظهر جَعْلُها غيرَ مصدرية.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: «تَعْلَمُون» مفتوحُ حرفُ المضارعة، ساكنُ العينِ مفتوحُ اللام من: عَلِمَ يَعْلَم، أي: تعرفون فيتعدى لواحد، وباقي السبعة بضم حرف المضارعة وفتح العين وتشديد اللام مكسورةً، فيتعدى لاثنين أولهما محذوف، تقديره: تُعَلِّمون الناس والطالبين للكتابِ، ويجوز ألاَّ يُرادَ مفعول أي: كنتم من أهل تعليم الكتاب، وهو نظيرُ: «أطعم الخبز» المقصودُ الأهمُّ إطعامُ الخبزِ من غير نظر إلى مَنْ يُطْعِمُه، فالتضعيف فيه للتعدية.

وقد رَجَّح جماعة هذه القراءةَ على قراءة نافع بأنها أَبْلَغُ؛ وذلك أَنَّ كلَّ مُعَلِّمٍ عالمٌ، وليس كلُّ عالمٍ مُعَلماً، فالوصفُ بالتعليم أبلغُ، وبأن قبله ذِكْرَ الربانيين، والربَّانيُّ يقتضي أَنْ يَعْلَمَ ويُعَلِّمَ غيره، لا أن يَقْتَصِر بالعلم على نفسه.

ورجَّح بعضُهم الأولى بأنه لم يُذْكَر إلا مفعولٌ واحدٌ والأصل عدم الحذف، والتخفيف مُسَوِّغٌ لذلك بخلاف التشديد، فإنه لا بد من تقدير مفعول، أيضاً فهو أوفقُ لتدرُسون. والقراءتان متواترتان فلا ينبغي ترجيحُ أحديهما على الأخرى، وقد قَدَّمت ذلك في أوائل هذا الموضوع.

وقرأ الحسن ومجاهد: «تَعَلَّمون» بفتح التاء والعين واللام مشددة من «تعلَّم» والأصل: تتعلَّمون بتاءين فحُذِفَت إحداهما. و «بما كنتم تدرسون» كالذي قبله.

والعامة على «تَدْرُسون» بفتح التاء وضم الراء من الدَّرس وهو مناسب لِتَعْلَمون من علم ثلاثياً، قال بعضهم: «كان حقُّ مَنْ قرأ «تُعَلِّمون» بالتشديد أن يقرأ: «تُدَرِّسون» بالتشديد وليس بلازم، إذ المعنى: كنتم تُعَلِّمون غيركم ثم صرتم تدرسُون، وبما كنتم تدرسونه عليهم: تتلونه عليهم كقوله تعالى: «لتقرأه على الناس»[٣].

وقرأ أبو حيوة في إحدى الروايتين عنه: «تَدْرِسُون» بكسر الراء وهي لغة ضعيفة، يقال: دَرَس العلم يَدْرِسه بكسر العين في المضارع وهما لغتان في مضارع دَرَسَ، وقرأ هو أيضاً في رواية: «تُدَرِّسون» مِنْ دَرَّس بالتشديد وفيه، وجهان، أحدُهما: أن يكونَ التضعيف فيه للتكثير، فيكون موافقاً لقراءة تَعْلَمون بالتخفيف. والثاني: أن التضعيف للتعدية

---

(١) محمد بن علي بن أبي طالب أبو القاسم بن الحنفية وردت الرواية عنه في حروف القرآن توفي سنة (٧٣) انظر غاية النهاية ٢/٢٠٤.

(٢) انظر البحر المحيط ٢/٥٠٦.

(٣) سورة الإسراء، آية (١٠٦).

ويكون المفعولان محذوفين لفهم المعنى، والتقديرُ تُدَرِّسون غيرَكم العلمَ أي: تَحْمِلُونهم على الدَّرْسِ. وقُرِىء «تُدْرِسون»[1] من أَدْرَسَ، كتُكْرِمُون مِنْ أَكْرَمَ على أنَّ أفعل بمعنى فَعَّل بالتشديد، فَأَدْرَس ودَرَّس واحدٌ كأكرم وكرَّم وأَنْزَلَ ونَزَّل.

والدَّرْس: التَّكرارُ والإدمانُ على الشيء ومنه: دَرَسَ زيدٌ الكتاب والقرآن يَدْرُسه ويدرِسه أي كرَّر عليه، ويقال: دَرَسْتُ الكتاب أي: تناوَلْتُ أثرَه بالحفظ. ولمَّا كانَ ذلك بمداومَةِ القرآن عَبَّر عن إدامةِ القرآن بالدَّرْسِ، ودَرَسَ المنزل: ذَهَبَ أثرُهُ وطللٌ عافٍ ودارسٌ بمعنىً.

وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ۚ أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾

قوله تعالى: ﴿ولا يأْمُركم﴾: وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بنصبِ «يأمركم» والباقون بالرفع، وأبو عمرو على أصلِهِ من جواز تسكين الراء والاختلاسِ، وهي قراءة واضحة سهلة التخريج والمعنى، وذلك أنها على القطع والاستئناف، أخبر تعالى بأن ذلك الأمرَ لا يقع. والفاعل فيه احتمالان:

أحدهما: وهو ضميرُ الله تعالى.

والثاني هو ضميرُ «بَشَر» الموصوف بما تقدَّم، والمعنى على عَوْدِهِ على «بَشَر» أنه لا يقع مِنْ بشر موصوفٍ بما وُصِف به أَنْ يَجْعَلَ نفسَه رباً فيُعْبَدَ، ولا يأمر أيضاً أن تُعْبَدَ الملائكة والأنبياءُ من دون الله، فانتفى أن يدعوَ الناس إلى عبادة نفسه وإلى عبادة غيره. والمعنى على عَوْده على الله تعالى أنه أخبر أنه لم يأمر بذلك فانتفى أمر الله وأمر أنبيائه بعبادةِ غيره تعالى.

وأمَّا قراءةُ النصبِ ففيها أوجه:

أحدُها: قول أبي علي وغيره، وهو أن يكونَ المعنى: ولا له أن يأمرَكم، فقدَّروا «أَنْ» تُضْمَر بعد «لا» وتكون «لا» مؤكِّدةً لمعنى النفي السابق كما تقول: «ما كان من زيد إتيانٌ ولا قيام» وأنت تريدُ انتفاءَ كلِّ واحدٍ منهما عن زيد، فلا للتوكيد لمعنى النفي السابق، وبقي معنى الكلام: ما كانَ من زيدٍ إتيانٌ ولا منه قيام.

الثاني: أن يكونَ نصبُه لنسقِهِ على «يُؤْتِيَه» قال سيبويه[2]: «والمعنى: وما كان لبشرٍ أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة». قال الواحدي: «ويُقَوِّي هذا الوجه ما ذكرنا أن اليهود قالت للنبي ﷺ: أتريد يا محمد أن نتَّخذك رباً فَنَزَلَت»

الثالث: أن يكونَ معطوفاً على «يقول» في قراءة العامة قاله الطبري: قال ابن عطية: «وهذا خطأٌ لا يلتئم به المعنى» ولم يبيِّنْ أبو محمد وجهَ الخطأ ولا عدمَ التئام المعنى.

قال الشيخ[3]: «وجهة الخطأ أنه إذا كان معطوفاً على «يقول» وجَعَل «لا» للنفي على سبيل التأسيس لا على سبيل التأكيد فلا يمكن أن يقدِّر الناصبَ وهو «أنْ» إلا قبل «لا» النافية، وإذا قَدَّرها قبلها انسبك منها ومن الفعل المنتفي بـ «لا» مصدر منفيٌّ، فيصير المعنى: ما كان لبشرٍ موصوفٍ بما وُصف به انتفاءُ أمره باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً، وإذا لم يكن

(١) وهي قراءة أبي حيوة كما ورد في تفسير القرطبي ٤/١٢٣.
(٢) انظر الكتاب ١/٤٣٠.
(٣) انظر البحر المحيط ٢/٥٠٧.

له انتفاءُ الأمر بذلك كان له ثبوت الأمر بذلك، وهو خطأٌ بيِّن. أمَّا إذا جَعَل «لا» لتأكيد النفي لا لتأسيسه فلا يلزم خطأ ولا عدم التئام المعنى، وذلك أنه يصير النفي منسحباً على المصدرين المُقَدَّرِ ثبوتُهما فينتفي قولُه «كونوا عباداً لي» وينتفي أيضاً أمرُه باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً، ويوضِّح هذا المعنى وضعُ «غير» موضعَ «لا» فإذا قلت: «ما لزيد فقهٌ ولا نحوٌ» كانت «لا» لتأكيد النفي وانتفى عنه الوصفان، ولو جعلت «لا» لتأسيس النفي كانت بمعنى غير، فيصير المعنى انتفاء الفقه عنه وثبوتَ النحو له، إذ لو قلت: «ما لزيد فقه وغيرُ نحو» كانَ في ذلك إثبات النحو له، كأنك قلت: ما له غيرُ نحو، ألا ترى أنك إذا قلت: «جئتُ بلا زادٍ» كان المعنى جئت بغير زادٍ، وإذا قلت: «ما جئت بغير زادٍ» معناه أنك جِئت بزاد، لأنَّ «لا» هنا لتأسيس النفي، فإطلاق ابن عطية الخطأ وعدمَ التئام المعنى إنما يكون على أحد التقديرين، وهو أن تكون «لا» لتأسيس النفي لا لتأكيده، وأن يكون من عطف المنفي بلا على المثبت الداخل عليه النفيُ نحو: ما أريد أن تجهل وأن لا تتعلم تريد: ما أريدُ أنْ لا تتعلم» انتهى.

وتابع الزمخشريُّ الطبريَّ في عطف «يأمركم» على «يقول» وجَوَّز في «لا» الداخلةِ عليه وجهين:

أحدُهما: أنْ تكونَ لتأسيس النفي.

والثاني: أنها مزيدةٌ لتأكيده، فقال: وقُرِىء «ولا يأمركم» بالنصب عطفاً على «ثم يقول»، وفيه وجهان:

أحدهما: أنْ تَجْعَلَ «لا» مزيدةً لتأكيد معنى النفي في قوله: «ما كان لبشرٍ» والمعنى: ما كان لبشر أن يستنبئه الله وينصِّبه للدعاء إلى اختصاص الله بالعبادة وتركِ الأندادِ، ثم يأمرَ الناسَ بأن يكونوا عباداً له ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً كقولك: ما كان لزيدٍ أن أكرمه ثم يهينَني ولا يستَخِفَّ بي.

والثاني: أن تَجْعَلَ «لا» غيرَ مزيدة، والمعنى: أنَّ رسول الله ﷺ كان ينهىٰ قريشاً عن عبادةِ الملائكة، واليهودَ والنصارى عن عبادةِ عزير والمسيح، فلمَّا قالوا له: أتتخذك رَبّاً قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء». قلت: وهذا الذي أورده الزمخشري كلامٌ صحيح ومعنى واضح على كلا تقديري كونِ «لا» لتأسيسِ النفي أو تأكيدِهِ، فكيف يجعل الشيخ كلام الطبري فاسداً على أحد التقديرين وهو كونُها لتأسيس النفي؟ فقد ظهر والحمد لله صحة كلام الطبري بكلام أبي القاسم الزمخشري وظهر أن ردَّ ابن عطيةَ عليه مردود.

وقد رَجَّحَ الناسُ قراءةَ الرفع على النصب قال سيبويه[1]: «ولا يأمُركم منقطعة مما قبلهما؛ لأن المعنى ولا يأمركم الله»، قال الواحدي: «ومما يدلُّ على الانقطاع من الأول قراءةُ عبد الله: «ولَنْ يأمركم». قال الفراء: «فهذا دليلٌ على انقطاعِها من النسق وأنَّها مستأنفةٌ، فلمَّا وقعت «لا» موقعَ لن رَفَعَتْ كما قال تعالى: ﴿إنَّا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً ولا تُسْأل عن أصحاب الجحيم﴾[2] وفي قراءة عبد الله: «ولن تُسْأل» وقال الزمخشري: «والقراءة بالرفع على ابتداءِ الكلام أظهرُ، ويَعْضِدُها قراءةُ عبد الله: «ولن يأمركم». انتهى.

وقد تقدَّم أنَّ الضمير في «يأمركم» يجوز أن يعود على الله وأن يعود على البشر الموصوف بما تقدم، والمرادُ به النبي ﷺ أو أعمُّ من ذلك، سواءً قُرِىء برفع «ولا يأمركم» أو بنصبه إذا جعلناه معطوفاً على «يؤتيه»، وأما إذا جعلناه معطوفاً على «يقول» فإنَّ الضمير يعود لبشر ليس إلا، ويؤيد ما قلته ما قال بعضُهم: «ووجهُ القراءةِ بالنصب أن يكونَ معطوفاً على الفعلِ المنصوب قبله، فيكونُ الضميرُ المرفوع لبشر لا غير» يعني بما قبله «ثم يقولَ». ولمَّا ذكر سيبويه[3]

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٣٠.

(٢) سورة البقرة، آية (١١٩).

(٣) انظر الكتاب ١/٤٣٠.

قراءة الرفع جعل الضمير عائدا على الله تعالى، ولم يذكر غيرَ ذلك، فيُحتمل أَنْ يكونَ هو الأظهر عنده، ويُحتمل أنه لا يجوز غيرُه، والأول أَوْلى.

قال بعضهم: «في الضمير المنصوب في «يأمركم» على كلتا القراءتين خروجٌ من الغيبة إلى الخطاب على طريق الالتفاتِ» قلت: كأنه تَوَهَّم أنه لَمَّا توهم تقدَّم ذِكْرُ الناسِ في قوله: «ثم يقول للناس» كان ينبغي أن يكون النظم «ولا يأمركم» جَرْياً على ما تقدم، وليس كذلك، بل هذا ابتداءُ خطابٍ لا التفاتَ فيه.

قوله: ﴿بعد إذ أنتم مسلمون﴾ «بعد» متعلِّقٌ بيأمركم، و «بعد» ظرفُ زمانٍ مضافٌ لظرفِ زمانٍ ماضٍ، وقد تقدَّم أنه لا يُضاف إليه إلا الزمان نحو: حينئذٍ ويومئذٍ، و «أنتم مسلمون» في محلِّ خفضٍ بالإضافة؛ لأنَّ «إذ» تُضاف إلى الجملة مطلقاً اسميةً كانت أو فعليةً.

وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾

قوله تعالى: ﴿وإذ أخذ﴾: في العامل في هذا الظرف أوجهٌ:

أحدُها: «اذكر» إنْ كان الخطاب للنبي ﷺ.

الثاني: «اذكروا» إن كان خطاباً لأهل البيت.

الثالث: «اصطفى» فيكون معطوفاً على «إذ» المقدَّمةِ قبلها، وفيه بُعْدٌ، بل امتناعٌ لبُعْدِه.

الرابع: أنَّ العامل فيه «قال» من قوله: «قال أأقررتم»، وهو واضح جداً.

و ﴿ميثاق﴾ يجوز أَنْ يكونَ مضافاً لفاعله أو لمفعوله. وفي مصحف أُبي وعبد الله وقراءاتِهما: «ميثاقَ الذين أوتوا الكتاب» مثلَ ما في آخر السورة، وعن مجاهدِ بن جبير كذلك، وقال: «أخطأ الكاتب» وهذا خطأٌ من قائله مَنْ كان، ولا أظنُّه يصِحُّ عن مجاهد، فإنه قرأ عليه مثلُ ابنِ كثير وأبي عمرو ابن العلاء، ولم ينقلْ واحدٌ منهما عنه شيئاً من ذلك.

والمعنى على القراءةِ الشهيرة صحيحٌ، وقد ذَكَر الناسُ فيها أوجهاً:

أحدُها: أنَّ الكلامَ على ظاهره وأن الله تعالى أخذ على الأنبياء مواثيق أنهم يُصدِّقون بعضَهم بعضاً وينصرُ بعضُهم بعضاً، بمعنى أنه يوصي قومه أن ينصروا ذلك النبيَّ الذي بعدَه ولا يَخْذُلوه، وهذا مَرْوِيٌّ عن جماعة.

الثاني: أن الميثاق مضاف لفاعله والموثَقُ عليه غيرُ مذكورٍ لفَهْمِ المعنى، والتقدير: ميثاقَ النبيين على أممهم، ويؤيده قراءةُ أُبيّ وعبد الله، ويؤيدُه أيضاً قولُه: ﴿فَمَنْ تَوَلَّى بعد ذلك﴾.

الثالث: أنه على حذف مضاف تقديرُه: ميثاقُ أمم الأنبياء أو أتباع، ويؤيده ما أيَّد ما قبله أيضاً قوله: ﴿ثم جاءكم رسول﴾.

الرابع: قال الزمخشري: «أَنْ يُراد أهلُ الكتاب، وأَنْ يَرُدَّ على زَعْمهم تهكماً بهم لأنهم كانوا يقولون: نحن أَوْلى

بالنبوة من محمد ﷺ، لأنَّا أهل كتاب ومنا كان النبيون» وهذا الذي قاله بعيد جداً، كيف يُسَمِّيهم أنبياءً تهكماً بهم، ولم يكن ثَم قرينةٌ تبيِّن ذلك؟

قوله: ﴿لَما آتيتُكم﴾ العامةُ «لَما» بفتح اللام وتخفيف الميم، وحمزةُ وحده على كسر اللام، وسعيد بن جبيرَ والحسن: لَمَّا بالفتح والتشديد. فأمّا قراءة العامة ففيها خمسة أوجه:

أحدُها: أن تكون «ما» موصولةً بمعنى الذي وهي مفعولةٌ بفعل محذوف، ذلك الفعلُ هو جوابُ القسم، والتقدير: والله لَتُبَلِّغُنَّ ما آتيناكم من كتابٍ، قال هذا القائل: لأنَّ لام القسم إنما تقع على الفعل، فلما دَلَّت هذه اللامُ على الفعل حُذِف، ثم قال تعالى: «ثم جاءكم رسول وهو محمد ﷺ» قال: «وعلى هذا التقديرِ يستقيم النظم». قلت: «وهذا الوجه لا ينبغي أن يجوزَ البتة، إذ يمتنع أن تقولَ في نظيرِه من الكلام: «واللهِ لزيداً» تريد: والله لتضربَنَّ زيداً.

الوجه الثاني: ـ وهو قول أبي عليّ وغيره ـ أن تكونَ اللامُ في «لَما» جوابَ قوله: «ميثاق النبيين» لأنه جارٍ مَجْرَى القسم، فهي لامُ الابتداء المُتَلَقَّى بها القسمُ، و«ما» مبتدأةٌ موصولة و«آتيتكم» صلتُها، والعائد محذوف تقديره: آتيناكموه، فَحُذِفَ لاستكمال شروطه، و«من كتاب» حال: إمَّا من الموصول وإمَّا من عائده، وقوله: «ثم جاءكم رسول» عطفٌ على الصلة، وحينئذ فلا بُدَّ من رابطٍ يربُط هذه الجملةَ بما قبلَها فإنَّ المعطوفَ على الصلة صلةٌ، واختلفوا في ذلك: فذهب بعضهم إلى أنه محذوفٌ تقديره: «ثم جاءكم رسول به» فَحُذِف «به» لطول الكلام ولدلالة المعنى عليه، وهذا لا يجوزُ؛ لأنه متى جُرَّ العائدُ لم يُحْذفْ إلا بشروطٍ تقدَّمت، وهي مفقودةٌ هنا، وزعم هؤلاء أن هذا مذهب سيبويه، وفيه ما قد عرفته، ومنهم مَنْ قال: الربطُ حصل هنا بالظاهر، لأن هذا الظاهر وهو قوله: «لِما معكم» صادقٌ على قوله: «لِما آتيناكم» فهو نظير: «أبو سعيد الذي رَوَيْتُ عن الخِدْرِيّ، والحَجَّاج الذي رأيتُ ابنُ يوسف»، وقال:

١٣٥٤ ـ فيا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ[1]

يريدون: عنه ورأيته في رحمته، وقد وَقَع ذلك في المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنَّا لا نضيع أَجْرَ مَنْ أحسن عملاً﴾[2] وهذا رأي أبي الحسن وتقدَّم فيه بحث. ومنهم مَنْ قال: إنَّ العائدَ يكون ضميرَ الاستقرارِ العامل في «مع»، و«لتؤمِنُنَّ به» جوابُ قسمٍ مقدرٍ، وهذا القسمُ المقدَّرُ وجوابُه خبرٌ للمبتدأ الذي هو «لَما آتيناكم»، والهاء في به تعود على المبتدأ ولا تعودُ على «رسول»، لئلا يلزَمَ خُلُوُّ الجملةِ الواقعةِ خبراً من رابطٍ يَرْبِطُها بالمبتدأ.

الثالث: كما تقدم إلا أن اللام في «لما» لامُ التوطئة، لأنَّ أَخْذَ الميثاق في معنى الاستخلاف، وفي «لتؤمِنُنَّ به» لامُ جوابِ القسم، هذا كلام الزمخشري ثم قال: «وما» تحتمل أن تكون المتضمنة لمعنى الشرط، و«لتُؤمِنُنَّ» سادٌّ مسدَّ جوابِ القسم والشرط جميعاً، وأن تكون بمعنى «الذي». وهذا الذي قاله فيه نظرٌ من حيث إنَّ لام التوطئة إنما تكون مع أدوات الشرط، وتأتي غالباً مع «إنْ»، أما مع الموصول فلا، فلو جَوَّز في اللام أن تكونَ موطئةً وأن تكون للابتداء، ثم ذكر في «ما» الوجهين لحَمَلْنَا كلَّ واحد على ما يليق به.

---

(١) البيت لمجنون بن عامر انظر المغني (٢٣٠)، الهمع ١/٨٧، الأشموني ١/١٤٦، الدرر ١/٦٤.

(٢) سورة الكهف، آية (٣٠)

الرابع: أن اللامَ هي الموطئة و«ما» بعدَها شرطيةٌ، ومحلها النصب على المفعول به بالفعل الذي بعدها وهو «آتيناكم»، وهذا الفعلُ مستقبلٌ معنىً لكونه في حَيِّز الشرط، ومَحلُّه الجزم والتقدير: والله لأيِّ شيء آتيتُكم مِنْ كذا وكذا لتكونن كذا.

وقوله: ﴿مِنْ كتابٍ﴾ كقوله: ﴿ما نَنْسَخْ من آيةٍ﴾[1] وقد تقدَّم تقريرُه. وقوله: ﴿ثم جاءكم رسول﴾ عطفٌ على الفعلِ قبلَه فيلزَم أَنْ يكون فيه رابطٌ يربُطه بما عُطِف عليه. و«لتؤمِنُنَّ» جوابٌ لقوله: «أَخَذَ الله ميثاق النبيين»، وجوابُ الشرط محذوفٌ سَدَّ جوابُ القسمِ مَسَدَّه، والضميرُ في «به» عائدٌ على «رسول»، كذا قال الشيخ[2]، وفيه نظر لأنه يمكن عَوْدُه على اسمِ الشرط، ويَسْتغني حينئذ عن تقديره رابطاً، وهذا كما تقدَّم في الوجهِ الثاني، ونظيرُ هذا من الكلام أن تقول: «أَحْلِفُ باللهِ لأيِّهم رأيتُ ثم ذهب إليه رجلٌ قُرَشي لأُحْسِنَنَّ إليه» تريدُ إلى الرجل، وهذا الوجهُ هو مذهبُ الكسائي.

وقد سأل سيبويه[3] الخليلَ عن هذه الآية فأجابَ بأنَّ «ما» بمنزلة الذي، ودَخَلَتِ اللامُ على «ما» كما دخلت على «إنْ» حين قلت: واللهِ لَئِنْ فَعَلْتَ لأفعلنَّ، فاللامُ التي في «ما» كهذه التي في إنْ، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا» هذا نصُّ الخليل. قال أبو علي: «لم يُرِد الخليل بقوله «إنها بمنزلة الذي» «كونَها موصولةً بل أنها اسمٌ كما أن الذي اسم، وقرر أن تكونَ حرفاً كما جاءت حرفاً في قوله: ﴿وإنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوفِّيَنَّهم﴾[4] ﴿وإنْ كلُّ ذلك لَمَّا متاعُ الحياة﴾[5]. وقال سيبويه[6]: «ومثلُ ذلك: ﴿لَمَنْ تَبِعك منهم لأملأن جهنَّم﴾[7] إنما دَخَلَتْ اللامُ على نِيَّة اليمين».

وإلى كونها شرطيةً ذهب جماعةٌ كالمازني والزجَّاج والزمخشري والفارسي، قال الشيخ: «وفيه حَدَسٌ لطيف جداً وحاصلُ ما ذكر أنهم إن أرادوا تفسيرَ المعنى فيمكن أن يُقال، وإنْ أرادوا تفسير الإعراب فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ كلاً منهما ـ أعني الشرط والقسم ـ يطلُب جواباً على حِدة، ولا يمكن أن يكونَ هذا محمولاً عليهما؛ لأنَّ الشرطَ يقتضيه على جهة العملِ فيكونُ في موضع جزم، والقسمُ يطلُبه من جهة التعلق المعنوي به من غير عمل فلا موضع له من الإعراب، ومُحالٌ أن يكونَ الشيء له موضعٌ من الإعراب ولا موضع له من الإعراب» قلت: وقد تقدَّم هذا الإشكالُ والجوابُ عنه.

الخامس: أنَّ أصلَها «لَمَّا» بتشديدِ الميم فخففت، وهذاقول ابن أبي إسحاق، وسيأتي توجيهُ قراءة التشديد فَتُعْرَفُ مِنْ ثَمَّة.

وقرأ حمزة: «لِما» بكسرِ اللامِ خفيفةَ الميم أيضاً، وفيها أربعةُ أوجه:

أحدها: ـ وهو أغربُها ـ أن تكونَ اللام بمعنى «بعد» كقول النابغة:

١٣٥٥ ـ تَـوَهَّـمْـتُ آيَـاتٍ لَـهَـا فَـعَـرَفْـتُـهـا لِسِتَّةِ أَعْـوَامٍ وَذَا الْـعَـامُ سَـابِـعُ[8]

يريد: فَعَرَفْتُها بعد ستة أعوام، وهذا منقولٌ عن صاحب النظم، ولا أدري ما حَمَلَه على ذلك؟ وكيف يَنْتظم هذا كلاماً، إذ يصير تقديرُه: وإذ أخذ الله ميثاقَ النبيين بعدَما آتيناكم، ومَنِ المخاطبُ بذلك؟

---

(١) سورة البقرة، آية (١٠٦).
(٢) انظر البحر المحيط ٢/٥٠٩.
(٣) انظر الكتاب ١/٤٥٥.
(٤) سورة هود، آية (١١١).
(٥) سورة الزخرف، آية (٣٥).
(٦) انظر الكتاب ١/٤٥٦.
(٧) سورة الأعراف، آية (١٨).
(٨) تقدم.

الثاني : أن اللامَ للتعليل، وهذا الذي ينبغي ألاَّ يُحادَ عنه وهي متعلقة بـ«لتُؤْمِنُنَّ»، و«ما» حينئذٍ مصدريةٌ، قال الزمخشري : «ومعناه لأجلِ إيتائي إياكم بعضَ الكتاب والحكمة، ثم لمجيء رسولٍ مصدِّقٍ لتؤمِنُنَّ به، على أنَّ «ما» مصدريةٌ، والفعلان معها أعني : «آتيناكم»[١] و«جاءكم» في معنى المصدرين، واللامُ داخلةٌ للتعليل، والمعنى : أخَذَ الله ميثاقَهم لتؤمِنُنَّ بالرسول ولتنصُرُنَّه لأجل أن آتيتكم الحكمة، وأنَّ الرسول الذي أمركم بالإيمان ونصرتِه موافقٌ لكم غيرُ مخالِفٍ.

قال الشيخ[٢]: «ظاهر هذا التعليل الذي ذكره والتقدير الذي قدره أنه تعليلٌ للفعلِ المُقْسَم عليه، فإنْ عَنَى هذا الظاهرَ فهو مُخالِفٌ لظاهر الآية، لأنَّ ظاهرَ الآيةِ يقتضي أن يكونَ تعليلاً لأخْذِ الميثاق لا لمتعلَّقه وهو الإيمان، فاللامُ متعلقةٌ بأخذ، وعلى ظاهر تقدير الزمخشري تكون متعلقةً بقوله : «لتؤمِنُنَّ به»، ويمتنع ذلك من حيث إنَّ اللام المتلقَّى بها القسمُ لا يعمل ما بعدَها فيما قبلها، تقول : والله لأضربَنَّ زيداً، ولا يجوزُ : والله زيداً لأضربنَّ، فعلى هذا لا يجوزُ أن تتعلق اللام في «لِما» بقوله : «لتؤمِنُنَّ». وقد أجاز بعضُ النحويين في معمول الجواب ـ إذا كان ظرفاً أو مجروراً ـ تقدُّمَه، وجَعَلَ من ذلك :

١٣٥٦ - ..... .... عَـوْضُ لا نَـتَـفَـرَّقُ[٣]

وقولَه تعالى : ﴿عَمَّا قليلٍ ليُصْبِحُنَّ نادمين﴾[٤] فعلى هذا يحوز أن تتعلق بقوله : «لَتُؤْمِنُنَّ» وفي هذه المسألةِ تفصيلٌ يُذْكَرُ في علم النحو، قلت : أمَّا تعلُّق اللامِ بلتؤمِنُنَّ من حيث المعنى فإنَّه أظهرُ مِنْ تعلُّقِها بأخذ، وهو واضحٌ فلم يَبْقَ إلاَّ ما ذَكَر مِنْ مَنْع تقديمِ معمولِ الجواب المقترنِ باللام عليه وقد عُرف، وقد يكون الزمخشري مِمَّن يرى جوازه.

والثالث : أن تتعلَّقَ اللام بأخذ أي : لأجل إيتائي إياكم كيتَ وكيتَ أخذْتُ عليكم الميثاق، وفي الكلام حذفُ مضافٍ تقديرُه : لرعاية ما آتيتكم.

الرابع : أن تتعلَّقَ بالميثاق لأنه مصدر، أي توثَّقْنا عليهم لذلك. هذه الأوجهُ بالنسبة إلى اللام، وأمَّا«ما»ففيها ثلاثةُ أوجه :

أحدُها : أنْ تكونَ مصدرية وقد تقدَّم تحريرُه عند الزمخشري.

والثاني : أنها موصولة بمعنى الذي وعائدُها محذوفٌ و«ثم جاءكم» عطف على الصلة، والرابط لها بالموصول : إمَّا محذوفٌ تقديره : «به» وهو رأيُ سيبويه[٥]، وإمَّا لقيامِ الظاهر مقامَ المضمرِ وهو رأيُ الأخفش، وأمَّا ضميرُ الاستقرار الذي تضمَّنه «معكم» وقد تقدَّم تحقيق ذلك.

والثالث : أنها نكرةٌ موصوفة، والجملةُ بعدها صفتُها وعائدُها محذوف، و«ثم جاءكم» عطفٌ على الصفة، والكلامُ في الرابطِ كما تقدَّم فيها وهي صلة، إلاَّ أنَّ إقامة الظاهر مُقام الضمير في الصفة ممتنع، لو قلت : «مررت برجلٍ

---

(١) هي قراءة نافع.
(٢) انظر البحر المحيط ٢/٥١٢.
(٣) جزء بيت للأعشى وهو بتمامه :
رضيعَيْ لِبانٍ ثَـدْيَ أُمٍّ تَحَـالَـفَـا
بـأَسْـحَم دَاجٍ عَـوْضُ لاَ نَـتَفَـرَّقُ
انظر ديوانه (٢٢٥)، الخصائص ١/٢٦٥، ابن يعيش ٤/١٠٧، الهمع ١/٢١٣، الانصاف (٤٠١)، الخزانة ٣/٢٠٩.
(٤) سورة المؤمنون، آية (٤٠).
(٥) انظر الكتاب ١/٤٥٥.

قام أبو عبد الله» على أن يكون «قام أبو عبد الله» صفة لرجل، والرابطُ أبو عبد الله، إذ هو الرجل في المعنى لم يَجُز ذلك، وإن جاز في الصلة والخبر عند مَنْ يرى ذلك، فيتعيَّن عَوْدُ ضمير محذوف.

وجوابُ قوله: «وإذ أخذ الله ميثاقَ» قوله: «لتُؤمِنُنَّ به» كما تقدم، والضمير فيه «به» عائدٌ على «رسول»، ويجوز الفصلُ بين القسم والمقسم عليه بمثلِ هذا الجار والمجرور لو قلت: «أقسمتُ للخير الذي بلغني عن عمروٍ لأحْسِنَنَّ إليه» جاز.

وقوله: ﴿مِنْ كتابٍ وحكمة﴾: إمَّا حالٌ من الموصول أو من عائده، وإمَّا بيانٌ له فامتنع في قراءةِ حمزة أن تكونَ «ما» شرطيةً كما امتنع في قراءة الجمهورِ أن تكونَ مصدريةً.

وأمَّا قراءةُ سعيد والحسن ففيها أوجه:

أحدها: أنَّ «لَمَّا» هنا ظرفيةٌ بمعنى حين فتكونُ ظرفية. ثم القائلُ بظرفيتها اختلف تقديرُه في جوابها، فذهب الزمخشري إلى أن الجوابَ مقدرٌ من جنس جواب القسم فقال «لَمَّا» بالتشديد بمعنى حين، أي: حين آتيتكم بعض الكتاب والحكمة ثم جاءكم رسولٌ مصدِّق وَجَبَ عليكم الإيمانُ به ونصرتُه». وقال ابن عطية: «ويظهر أن «لمَّا» هذه الظرفيةُ أي: لَمَّا كنتم بهذه الحالِ رؤساءَ الناس وأماثِلَهم أخذ عليكم الميثاق، إذ على القادة يُؤْخَذ، فيجيء على هذا المعنى كالمعنى في قراءة حمزة» فقدَّر ابن عطية جوابَها من جنس ما سبقها، وهذا الذي ذهبا إليه مذهب مرجوح قال به الفارسي، والجمهور: سيبويه وأتباعُه على خلافه، وقد تقدم تحقيق هذا الخلاف فلا حاجة لذكره. وقال الزجاج: «أي لَمَّا آتاكم الكتاب والحكمة أخذ عليكم الميثاق، وتكون «لَمَّا» تَؤُول إلى الجزاء كما تقول: لَمّا جِئْتني أكرمتُك» وهذه العبارةُ لا يؤخذ منها كونُ «لَمّا» ظرفيةً ولا غير ذلك، إلا أن فيها عاضداً لتقدير ابن عطية جوابَها من جنس ما تقدمها بخلاف تقدير الزمخشري.

الثاني: أن «لَمَّا» حرفُ وجوبٍ لوجوبٍ، وقد تقدَّم دليله وأنه مذهب سيبويه، وجوابُها كما تقدَّم مِنْ تقديري ابن عطية والزمخشري. وفي قول ابن عطية: «فيجيء على المعنى كالمعنى في قراءة حمزة» نظر؛ إذ قراءة حمزة فيها تعليل وهذه القراءةُ لا تعليل فيها، اللهم إلا أن يقال: لَمَّا كانت «لَمَّا» تحتاجُ إلى جوابٍ أشبه ذلك العلةَ ومعلولَها، لأنك إذا قلت: «لَمَّا جِئْتَني أكرمتُك» في قوةِ: أكرمتُك لأجلِ مجيئي إليك، فهي من هذه الجهةِ كقراءة حمزة.

والثالث: أنَّ الأصلَ: لَمِنْ ما فأدغمت النون في الميم لأنها تقاربُها، والإدغامُ هنا واجب، ولما اجتمع ثلاثُ ميمات، ميمِ مِنْ، وميمِ «ما» والميمِ التي انقلبت من نون «من» لأجل الإدغام فحصل ثقل في اللفظ. قال الزمخشري: «فحذفوا إحداها».

قال الشيخ[1]: «وفيه إبهامٌ»، وقد عَيَّنها ابن عطية بأن المحذوفة هي الأولى، قلت: وفيه نظر، لأنَّ الثقلَ إنما حصل بما بعد الأولى، ولذلك كان الصحيح في نظائره إنما هو حَذْفُ الثواني نحو: «تَنَزَّل» و«تَذَكَّرون»، وقد ذكر أبو البقاء أنّ المحذوفة هي الثانية، قال: «لضَعْفها بكونها بدلاً وحصولِ التكرير بها».

و «مِنْ» هذه التي في «لَمِنْ ما» زائدة في الواجب على رأي أبي الحسن الأخفش. وهذا تخريج أبي الفتح، وفيه

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٥١٢.

نظرٌ بالنسبة إلى ادعائه زيادة «مِنْ» فإن التركيب يقلق على ذلك، ويبقى المعنى غيرَ ظاهر.

الرابع: أنَّ الأصل أيضاً: لِمَنْ ما، فَفُعِل به ما تقدم من القلب والإدغام ثم الحذفِ، إلا أن «مِنْ» ليست زائدةً بل هي تعليليَّةٌ، قال الزمخشري: «ومعناه لِمِنْ أجل ما آتيتكم لتؤمنُنَّ به، وهذا نحو من قراءة حمزة في المعنى» قلت: وهذا الوجه أوجهُ ممَّا تقدَّمه لسلامته من ادِّعاء زيادة «مِنْ» ولوضوح معناه.

قال الشيخ[1]: «وهذا التوجيهُ في غاية البُعْد ويُنَزَّه كلامُ العرب أن يَأْتيَ فيه مثلُه فكيف في كتاب اللَّهِ عزّ وجلّ! وكان ابن جني كثيرَ التمحُّلِ في كلام العرب، ويلزم في «لَمّا» هذه على ما قرره الزمخشري أن تكونَ اللامُ في «لَمِنْ ما آتيناكم» زائدةً، ولا تكونُ اللامَ الموطئة، لأنَّ الموطئةَ إنما تدخل على أدوات الشرط لا على حرف الجر، ولو قلت: «أُقسم بالله لمِنْ أجلك لأضربن زيداً» لم يَجُزْ، وإنما سُمِّيت موطئةً لأنها تُوَطِّىء ما يَصْلُح أن يكونَ جواباً للشرط للقسم، فيصيرُ جوابُ الشرط إذ ذاك محذوفاً لدلالةِ جواب القسم عليه» قلت: قد تقدَّم له هو أنَّ «ما» في هذه القراءة أن تكونَ موصولة بمعنى الذي، وأن اللام معها موطئةٌ للقسمِ، وقد حصر هنا لأنها لا تدخل إلا على أدوات الشرط فأحدُ الأمرين لازمٌ له، وقد قَدَّمْتُ أنَّ هذا هو الإشكالُ على مَنْ جَعَلَ «ما» موصولةً وجَعَلَ اللامَ موطئةً.

وقرأ نافع: «آتيناكم» بضميرِ المعظِّم نفسَه، والباقون: «آتيتكم» بضميرِ المتكلم وحدَه، وهو موافقٌ لما قبله وما بعده من صيغة الإفراد في قوله: «وإذ أخذ الله»، وجاء بعده «إصري».

وفي قوله «آتيتكم» أو «آتيناكم» على كلا القراءتين التفاتان أحدُهما: الخروجُ من الغيبة إلى التكلم في قوله آتينا أو آتيتُ، لأنَّ قبله ذِكْرَ الجلالة المعظمة في قوله: «وإذ أخذ الله»، والثاني: الخروجُ من الغَيْبة إلى الخطاب في قوله «آتيناكم» لأنه قد تقدَّمه اسم ظاهر وهو «النبيين»، إذ لو جرى على مقتضى تقدُّم الجلالة والنبيين لكان التركيب: وإذ أخذ الله ميثاقَ النبيين لما آتاهم من كتاب كذا، قال بعضهم: «وفيهِ نظرٌ لأنَّ مثلَ هذا لا يسمى التفاتاً في اصطلاحِهم، وإنما يسمى حكايةَ الحال، ونظيرُه قولُك: حلف زيد ليفعلنَّ ولأفعلن، فالغَيْبَةُ مراعاةً لتقدُّم الاسم الظاهر، والتكلُّم حكايةً لكلامِ الحالفِ، والآية الكريمة من هذا».

وأصل لتؤمِنُنَّ به ولتنصُرُنَّه: لتؤمنونَنّ ولتنصرونَنّ، فالنون الأولى علامة الرفع، والمشددة بعدها للتوكيد، فاستُثْقِلَ توالي ثلاثةِ أمثال فحذفوا نونَ الرفع لأنها ليست في القوة كالتي للتوكيد، فالتقى بحذفها ساكنان، فَحُذِفَت الواوُ لالتقاء الساكنين.

وقرأ عبد الله: «مُصَدِّقاً» نصبٌ على الحال من النكرة، وقد قاسه سيبويه[2] وإنْ كان المشهورُ عنه خلافَهُ، وحَسَّن ذلك هنا كونُ النكرةِ في قوة المعرفة من حيث إنه أُريد بها شخصٌ معين وهو محمد ﷺ. واللام في «لَما» زائدةٌ لأنَّ العاملَ فرع وهو مُصَدِّق والأصل: مُصَدِّقٌ ما معكم.

قوله: ﴿قال أأقْرَرْتُم﴾: فاعلُ «قال» يجوز أن يكونَ ضميرَ الله تعالى وهو الظاهر، وأن يكون ضمير النبي الذي هو واحد النبيين، خاطب بذلك أمته، ومتعلَّقُ الإقرارِ محذوفٌ، أي: أأقررتم بذلك كله، والاستفهامُ على الأولِ مجازٌ، إذ المرادُ به التقريرُ والتوكيدُ عليهم لاستحالتِهِ في حق الباري تعالى، وعلى الثاني هو استفهامٌ حقيقةً، و «إصْري» على

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٥١٢.

(٢) انظر الكتاب ١/٢٧٢.

الأول الياء لله تعالى وعلى الثاني للنبي.

وقرأ العامة «إصري» بكسر الهمزة وهي الفصحى، وقرأ أبو بكر عن عاصم في رواية: «أُصْري» بضمها، ثم المضمومُ الهمزة يُحتمل أن يكون لغةً في المكسور وهو الظاهر، ويحتمل أن يكونَ جمع إصار، ومثلَه أُزُر في جمع إزار، وقد تقدَّم في أواخر البقرة الكلامُ عليه مشبعاً[1]

وقوله: ﴿أَقْرَرْنَا﴾ أي: بالإيمان به وبنصرته. وفي الكلام حذفُ جملةٍ أيضاً، حُذِفَتْ لدلالةِ ما تقدَّم عليها، إذ التقديرُ: قالوا أقررنا وأخذنا إصْرَكَ على ذلك كله.

وقوله: ﴿فَاشْهَدُوا﴾ هذه الفاءُ عاطفة على جملة مقدرةٍ تقديره: قال: أأقررتم فاشهدوا، ونظيرُ ذلك: «أَلقِيتَ زيداً»؟ قال: «لَقِيتُه»، قال: «فَأَحسِنْ إليه»، التقدير: أَلَقِيتَ زَيداً فأحسن إليه، فما فيه الفاءُ بعضُ المقول، ولا جائز أن يكونَ كلَّ المقولِ لأجل الفاء، ألا ترى قولَه: «قال: أأقررتم» وقوله «قالوا: أقررنا» لَمَّا كان كلَّ المقول لم يُدْخِلِ الفاء، قاله الشيخ[2]، والمعنى واضح بدونه.

قوله: ﴿مِنَ الشاهدين﴾ هذا هو الخبرُ لأنَّه مَحَطُّ الفائدة، وأمَّا قوله «معكم» فيجوزُ أن يكون حالاً أي: وأنا من الشاهدين مصاحباً لكم، ويجوز أن يكونَ منصوباً بالشاهدين ظرفاً له عند مَنْ يرى تجويز ذلك، ويمتنع أن يكونَ هو الخبرَ إذ الفائدةُ به غيرُ تامة في هذا المقام، والجملةُ من قوله: «وأنا معكم من الشاهدين» يجوز ألاَّ يكونَ لها محلٌّ لاستئنافِها، ويجوز أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «فاشْهَدوا».

فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٨٢﴾ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَوَلَّى﴾ يجوز أنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً فالفاء في «فأولئك» جوابُها، وأن تكونَ موصولةً، ودخلت الفاءُ لشبه المبتدأ باسم الشرط، فالفعل بعدها على الأول في محل جزم، وعلى الثاني لا محلَّ له لكونِه صلةً، وأما «فأولئك» ففي محلِّ جزم أيضاً على الأول ورفعٍ على الثاني لوقوعِهِ خبراً، و«هم» يجوزُ أن يكونَ فصلاً وأن يكونَ مبتدأ، وهذه الأشياء واضحةٌ مِمَّا تقدَّم، فلذلك لم أُوغل في بيانها.

قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دين الله يَبْغون﴾: قد تقدم أن الجمهور يجعلون الهمزةَ مقدمةً على الفاء للزومِها الصدرَ، والزمخشري يُقِرُّها على حالِها ويقدِّرُ محذوفاً قبلها، وهنا جَوَّز وجهين:

أحدُهما: أن تكونَ الفاءُ عاطفةً جملةً على جملة، والمعنى: فأولئك هم الفاسقون فغيرَ دين الله يبغون، ثم توسَّطت الهمزةُ بينهما.

والثاني: أن يُعْطَف على محذوفٍ تقديرُهُ: أيتولَّون فغيرَ دين الله يبغون، وقَدَّم المفعولَ الذي هو «غير» على فِعْلِهِ لأنه أهمُّ من حيثُ إنَّ الإنكارَ الذي هو معنى الهمزة متوجهٌ إلى المعبودِ بالباطل، هذا كلامُ الزمخشري.

---

(١) انظر تفسير الآية رقم (٢٨٦).

(٢) انظر البحر المحيط ٢/٥١٤.

قال الشيخ[١]: «ولا تحقيقَ فيه لأنَّ الإنكار الذي هو معنى الهمزة لا يتوجَّه إلى الذوات، إنما يتوجَّه إلى الأفعال التي تتعلَّق بالذوات، فالذي أُنْكر إنما هو الابتغاء الذي متعلَّقُه غيرُ دين الله، وإنما جاء تقديمُ المفعول من باب الاتساع، ولشبهِ يبغون بالفاصلة بآخر الفعل» قلت: وأين المعنى من المعنى؟

وقرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم: «يَبْغون» بالياءِ من تحت نَسَقاً على قوله: «هم الفاسقون» والباقون بياءِ الخطاب التفاتاً.

قوله: ﴿وله أسلم مَنْ في السموات﴾ جملةٌ حالية أي: كيف يَبْغُون غيرَ دينه والحالُ هذه؟

قوله: ﴿طَوْعاً وكَرْهاً﴾ فيهما وجهان:

أحدُهما: أنهما مصدران في موضع الحال والتقدير: طائعين وكارهين.
والثاني: أنهما مصدران على غير الصدر قال أبو البقاء: «لأنَّ أسلم بمعنى انقاد وأطاع».

وتابع الشيخ[٢] على هذا، وفيه نظرٌ من حيث إنَّ هذا ماشٍ في «طوعاً» لموافقته لمعنى الفعل قبله، وأمّا «كَرْهاً» فكيف يقال فيه ذلك، والقول بأنه يُغْتفر في الثواني ما لا يُغْتَفر في الأوائل غيرُ نافعٍ هنا. ويقال: طاع يَطُوع، وأطاع يُطيع بمعنى. وقيل: طاعه يَطُوعه انقادَ له، وأطاعه أي: رَضِيَ لأمره، وطاوَعَهُ أي: وافقه.

وقرأ الأعمش: «كُرْهاً» بالضم، وسيأتي أنها قراءة للأخوين في سورة النساء[٣]، وللكوفيين وابن ذكوان في الأحقاف[٤]، وهناك تكلَّمْنا عليها، وتقدم لنا أيضاً ذِكْرُ هذه المادة في البقرة[٥].

قوله: ﴿وإليه يُرْجَعُون﴾ يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ مستأنفةً فلا محلَّ لها، وإنما سِيقت للإخبار بذلك لتضمُّنها معنى التهديدِ العظيم والوعيدِ الشديد، ويجوزُ أن تكونَ معطوفةً على الجملةِ من قولِهِ: «وله أَسْلَمَ» فتكونُ حالاً أيضاً، ويكونُ المعنى أنه نَعَى عليهم ابتغاءَ غير دين مَنْ أسلم له جميعُ مَنْ في السموات والأرض طائِعين ومُكرَهين ومَنْ مَرْجِعُهم إليه.

وقرأ حفص عن عاصم: «يُرْجَعُون» بياء الغيبة ويَحْتَمِل ذلك وجوهاً:

أحدها: أَنْ يعودَ الضميرُ على مَنْ أسلم وهو واضح.
الثاني: أن يعود على مَنْ عاد عليه ضميرُ «يبْغون» في قراءة مَنْ قرأه بالغيبة، وهو أيضاً واضحٌ، ولا التفاتَ في هذين الوجهين.

والثالث: أن يعودَ على مَنْ عاد عليه الضمير في «تَبْغُون» في قراءة الخطاب فيكون التفاتاً حينئذٍ. وقرأ الباقون: «تَبْغُون» بالخطاب، فَمَنْ قرأ «تبغون» بالخطاب فهو واضح، ومَنْ قرأه بالغيبة فيكون هذا التفاتاً منه، ويجوز أن يكون التفاتاً من قوله: «مَنْ في السموات والأرض».

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٥١٥.
(٢) انظر البحر المحيط ٢/٥١٦.
(٣) عند سورة النساء، آية (١٩).
(٤) عند سورة الأحقاف، آية (١٥).
(٥) عند آية رقم (٢١٦).

قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿٨٤﴾ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾

قوله تعالى: ﴿قل آمنَّا بالله﴾: في هذه الآية احتمالان:

أحدُهما: أن يكونَ المأمورُ بهذا المقولِ ـ وهو آمنَّا إلى آخره ـ محمداً ﷺ، ثم في ذلك معنيان.

أحدهما: أن يكون هو وأمته مأمورين بذلك، وإنما حُذِفَ معطوفهُ لفهم المعنى، والتقدير: قل يا محمد أنت وأمتك: آمنَّا بالله، وهذا تقديرُ ابن عطية.

والثاني: من المعنيين أنَّ المأمور هنا بذلك نبينا ﷺ وحده، وإنما خُوطب بلفظِ الجمع تعظيماً له. قال الزمخشري: «ويجوز أن يُؤْمَرَ بأَنْ يتكلَّم عن نفسِه كما تتكلم الملوكُ إجلالاً مِنَ الله لقَدْرِ نبيه» قلت: وهو معنىً حسن.

والاحتمال الثاني: أن يكونَ المأمور بهذا المقولِ مَنْ تَقَدَّم، والتقدير: قل لهم قولوا آمنَّا، فآمنَّا منصوبٌ بقُل على الاحتمالِ الأول، وبقولوا المقدرِ على الثاني، وذلك القولُ المضمر منصوبُ المحل.

وهذه الآية شبيهةٌ بالتي في البقرة[1]، إلَّا أنَّ هنا تعديةَ أنزل بعلى، وهناك بإلى. فقال الزمخشري: «لوجودِ المعنيين جميعاً لأنَّ الوحي ينزل من فوق وينتهي إلى الرسل، فجاء تارةً بأحد المعنيين وأخرى بالآخر» وقال ابن عطية: «الإنزالُ على نبي الأمة إنزالٌ عليها»، وهذا لا طائل فيه بالنسبة إلى طلب الفرق. وقال الراغب: «إنَّما قال هنا «على» لأن ذلك لَمَّا كان خطاباً للنبيِّ ﷺ وكان واصلاً إليه من الملأ الأعلى بلا واسطةٍ بشريةٍ كان لفظُ «على» المختصُّ بالعلو أَوْلى به، وهناك لَمَّا كان خطاباً للأمة، وقد وصل إليهم بواسطة النبي ﷺ كان لفظُ «إلى» المختصُّ بالإيصال أَوْلى، ويجوزُ أَنْ يقال: «أَنْزَلَ عليه» إنما يُحمل على ما أُمِرَ المُنَزَّلُ عليه أَنْ يُبَلِّغه غيرَه، و «أَنْزَل إليه» على ما خُصَّ به في نفسِه وإليه نهايةُ الإنزال، وعلى ذلك قال: ﴿أولم يَكْفِهِم أنَّا أَنْزَلْنا عليك الكتابَ يُتْلَى عليهم﴾[2] وقال: ﴿وأنزلنا إليك الذِّكْرَ لتبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم﴾[3] خُصَّ هنا بإلى لَمَّا كان مخصوصاً بالذكر «الذي» هو بيانُ المُنَزَّل، وهذا كلامٌ في الأَوْلى لا في الوجوب».

وهذا الذي ذكره الراغب رَدَّهُ الزمخشري فقال: «ومَنْ قال: إنما قيل «علينا» لقوله «قل»، و «إلينا» لقوله «قولوا» تفرقةً بين الرسول والمؤمنين، لأنَّ الرسولَ يأتيه الوحيُ على طريق الاستعلام ويأتيهم على وجه الانتهاء فقد تَعَسَّف، «ألا ترى» إلى قوله ﴿بما أُنْزِل إليك﴾[4] ﴿وأنزلنا إليك الكتاب﴾[5] وإلى قوله: ﴿آمِنوا بالذي أُنْزِل على الذين آمنوا﴾[6].

وفي البقرة: ﴿وما أُتِيَ النبيون﴾[7] وهنا «والنبيون» لأنَّ التي في البقرةِ لفظُ الخطابِ فيها عامٌّ، ومِنْ حُكْمِ خطابِ

---

(١) سورة البقرة، آية (١٣٦).
(٢) سورة العنكبوت، آية (٥١).
(٣) سورة النحل، آية (٤٤).
(٤) سورة البقرة، آية (٤).
(٥) سورة المائدة، آية (٤٨).
(٦) سورة آل عمران، آية (٧٢).
(٧) سورة البقرة، آية (١٣٦).

العام البسطُ دونَ الإيجاز بخلافِ الخطاب هنا فإنه خاصٌّ فلذلك اكتفى فيه بالإيجاز دون الإطناب. وباقي كلماتِ جملِ الآية تقدَّم الكلام عليها في البقرة.

قوله تعالى: ﴿يَبْتَغِ غيرَ﴾: العامَّة على إظهار هذين المِثْلين؛ لأن بينهما فاصلاً فلم يلتقيا في الحقيقة، وذلك الفاصل هو الياء التي حذفت للجزم، ورُوي عن أبي عمرو فيها الوجهان: الإظهارُ على الأصل ولمراعاةِ الفاصلِ الأصلي، والإدغامُ مراعاةً للَّفظ، إذ يَصْدُق أنهما التقيا في الجملة، ولأنَّ ذلك الفاصل مستحقٌّ الحذفَ لعاملِ الجزم، وليس هذا مخصوصاً بهذه الآيةِ بل كلما التقى فيه مِثْلان بسببِ حذف حرف، لعلَّةٍ اقتضت ذلك جرى فيها الوجهان نحو: ﴿يَخْلُ لكم وجهُ أبيكم﴾[١] ﴿وإنْ يَكُ كاذباً﴾[٢] وقد استُشْكِلَ على هذا نحو: ﴿يا قوم ما لي أدعوكم﴾[٣] و﴿يا قومِ مَنْ يَنْصُرني﴾[٤] فإنه لم يُرْوَ عن أبي عمرو خلافٌ في إدغامهما، وكان القياس يقتضي جوازَ الوجهين لأنَّ ياءَ المتكلم فاصلةٌ تقديراً.

قوله: ﴿ديناً﴾ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مفعولُ يَبْتَغِ، و«غير الإسلام» حالٌ لأنها في الأصل صفةٌ له، فلمَّا قُدِّمت عليه نُصِبَت حالاً.

الثاني: أن يكونَ تمييزاً لغير لإبهامها، فَمُيِّزَت كما مُيِّزَت «مثل» و«شبه» وأخواتهما، وسُمع من العرب: «إنَّ لنا غيرَها إبلاً وشاء».

والثالث: أن يكونَ بدلاً مِنْ «غير»، وعلى هذين الوجهين فغيرَ الإسلامِ هو المفعولُ به ليبتَغِ.

وقوله: ﴿وهو في الآخرةِ من الخاسرين﴾ كقولِهِ: ﴿وإنه في الآخرة لمن الصالحين﴾[٥] في الإعراب وسيأتي ما بينَهما في المعنى. وقيل: «أل» معرفةٌ لا موصولةٌ فلم يمنعْ من تعلُّق ما قبلها، بمابعدها. وهذه الجملة يجوزُ أنْ لا يكونَ لها محلٌّ لاستئنافها، ويجوزُ أن تكونَ في محل جزم نسقاً على جواب الشرط وهو «فلن يُقْبل»، ويكون قد ترتَّب على ابتغاء غير الإسلام ديناً عدمُ القبول والخسران.

كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٦﴾

وقوله تعالى: ﴿كيف يهدي﴾: كقولِهِ: ﴿كيف تكفرون﴾[٦] وقيل: الاستفهامُ هنا معناه النفي، وأنشد:

١٣٥٧ ـ كيفَ نومي على الفراشِ ولَمَّا ... تَشْمَلِ الشامَ غارةٌ شَعْواءُ[٧]

وقول الآخر:

---

(١) سورة يوسف، آية (٩).
(٢) سورة غافر، آية (٢٨).
(٣) سورة غافر، آية (٤١).
(٤) سورة هود، آية (٣٠).
(٥) سورة البقرة، آية (١٣٠).
(٦) سورة البقرة، آية (٢٨).
(٧) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات انظر ديوانه (٩٥) ابن يعيش ٣٦/٩، ابن الشجري ٣٨٣/١، الكشاف.

١٣٥٨ - فَهَـذِي سُيُوفٌ يَـا صُـدَيُّ بنُ مَـالِـكٍ كَثِيـرٌ ولَكِنْ كَيْفَ بِـالسَّيفِ ضَـارِبُ[١]

قوله: ﴿وشَهِدوا﴾ في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجه:

أحدها: أنها معطوفةٌ على «كفروا» و«كفروا» في محلِّ نصبٍ نعتاً لقوماً، أي: كيف يهدي مَنْ جَمَعَ بين هذين الأمرين، وإلى هذا ذهب ابنُ عطية والحوفي وأبو البقاء، إلا أنَّ مكيّاً قد رَدَّ هذا الوجهَ فقال: «لا يجوزُ عطفُ «شهدوا» على «كفروا» لفسادِ المعنى»، ولم يُبيِّن جهةَ الفسادِ فكأنه فَهِمَ الترتيبَ بين الفكرة والشهادة، فلذلك فَسَدَ المعنى، وهذا غير لازمٍ، فإنَّ الواو لا تقتضي ترتيباً، ولذلك قال ابن عطية: «المعنى مفهومٌ أنَّ الشهادةَ قبل الكفرِ والواوُ لا تُرَتِّب».

الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من واو «كفروا»، والعاملُ فيها الرافعُ لصاحِبها، و«قد» مضمرةٌ معها على رأي، أي: كفروا وقد شهدوا، وإليه ذهب جماعة كالزمخشري وأبي البقاء وغيرهما، قال أبو البقاء: «ولا يجوز أن يكون العامل «يَهْدي» لأنه يهدي مَنْ شَهِدَ أن الرسول حق، يعني أنه لا يجوزُ أنْ يكونَ حالاً من «قوماً»، والعاملُ في الحال «يَهْدِي» لِما ذَكَر من فساد المعنى.

الثالث: أن يكونَ معطوفاً على «إيمانهم» لما تضمَّنه من الانحلال لجملةٍ فعلية، إذ التقدير: بعد أن آمنوا وشهدوا، وإلى هذا ذهب جماعة، قال الزمخشري: «أن يُعْطف على ما في «إيمانهم» من معنى الفعل، لأن معناه: بعد أن آمنوا، كقولِه تعالَى: ﴿فأصَّدَّقَ وأكنْ﴾[٢] وقوله:

١٣٥٩ - مَشَـائِيمُ لَيْسُـوا مُصْلِحِين عَشِيـرَةً ولاَ نـاعِـبٍ إلاَّ بِـبَـيْـنٍ غُـرَابُـهَـا[٣]

انتهى. وجهُ تنظيره ذلك بالآية والبيت تَوَهُّمُ وجودِ ما يُسَوِّغُ العطفَ عليه في الجملة، كذا يقول النحاة: جُزِم على التوهم أي: لسقوط الفاء، إذ لو سقطت لانجزم في جوابِ التحضيض، وكذا يقولون: تَوَهَّم وجودَ الباءِ فجَرَّ، وفي العبارة بالنسبة إلى القرآن سوءُ أدبٍ، ولكنهم لم يقصِدوا ذلك حاش لله، وكان تنظير الزمخشري بغير ذلك أَوْلى كقوله: ﴿إنَّ المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقاتِ وأَقْرضوا﴾[٤]، إذ هو في قوة: إن الذين صدقوا وأقرضوا، وفي هذه الآيةِ بحثٌ سيمر بك إن شاء الله تعالى.

وقال الواحدي: «عُطِف الفعلُ على المصدر؛ لأنه أراد بالمصدر الفعلَ تقديرُه: كفروا بالله بعد أَنْ آمنوا، فهو عطفٌ على المعنى كما قال:

١٣٦٠ - لَـلُبْسُ عَـبَـاءةٍ وتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي أَحَـبُّ إلـيَّ مِـنْ لُـبْسِ الـشُّـفُـوفِ[٥]

معناه: لأَنْ ألبسَ وتقرَّ عيني» فظاهرُ عبارة الزمخشري والواحدي أن الأولَ يُؤَوَّل لأجل الثاني، وهذا ليس بظاهر، لأنَّا إنما نحتاج إلى ذلك لكونِ الموضع يطلبُه فعلاً كقوله: «إنَّ المُصَّدِّقين» لأنَّ الموصول يَطْلُبُ جملةً فعلية فاحتجْنا أَنْ

---

(١) انظر البيت في معاني الفراء ١/١٦٤، ابن الشجري ١/٢٦٧، البحر المحيط ٢/٥١٨.
(٢) سورة المنافقون، آية (١٠).
(٣) البيت للأخوص الرياحي انظر الكتاب (١/١٦٥)، في (٣/٢٩)، للفرزدق، الخصائص (٢/٣٥٤)، ابن يعيش (٢/٥٢)، الإنصاف (١/١٩٣)، المغني (٢/٤٧٥)، الأشموني (٢/٢٣٥)، الجاحظ في البيان (٢/٢٦١)، الخزانة (٤/١٥٨)، روح المعاني (١٢/٩٨).
(٤) سورة الحديد، آية (١٨).
(٥) تقدم.

نتأوَّل اسمَ الفاعل بفعلٍ، وعَطَفْنا عليه «وأقرضوا»، وأما «بعد إيمانهم» وقوله «للبس عباءة» فليس مكانُ الاسمِ محتاجاً إلى فعل، فالذي ينبغي: أن نتأول الثاني باسمٍ ليصِحَّ عطفُه على الاسم الصريح قبله، وتأويلُه بأن نأتي معه بـ «أن» المصدرية مقدرةً، تقديرُه: بعد إيمانهم وأنْ شَهِدوا، أي: وشهادتهم، ولهذا تأوَّل النحويون قولَها: «لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ»: وأنْ تقرَّ، إذ التقدير: وقرةُ عيني، وإلى هذا الذي ذكرته ذهب أبو البقاء فقال: «التقدير: بعد أنْ آمنوا وأن شهدوا، فيكونُ في موضعِ جَرٍّ». انتهى، يعني أنه على تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على المصدرِ الصريح المجرور بالظرف، وكلام الجرجاني فيه ما يَشْهد لهذا ويَشْهَدُ لتقدير الزمخشري فإنه قال: «قوله «وشَهِدوا» منسوقٌ على ما يمكنُ في التقدير، وذلك أنَّ قولَه «بعد إيمانهم» يمكن أن يكونَ بعد «أن آمنوا» وأنْ الخفيفة مع الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ كقولِه: ﴿وأنْ تصوموا خير لكم﴾[1] أي: والصوم، ومثلُه مِمَّا حُمِل فيه على المعنى قَولُه تعالى: ﴿وما كان لبشرٍ أن يُكَلِّمه الله إلَّا وحياً أو من وراءِ حجابٍ أو يُرْسِلَ﴾ فهو عطفٌ على قوله: ﴿إلا وحياً﴾، ويمكن فيه: إلا أن يُوحى إليه، فلما كان قوله ﴿إلا وحياً﴾ بمعنى: إلا أنْ يُوحَى إليه حَمَله على ذلك، ومثله من الشعر قوله:

١٣٦١ ـ فَظَلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[2]

خَفَضَ قولَه «قدير» لأنه عَطْفٌ على ما يمكن في قوله «منضج» لأنه أمكن أن يكون مضافاً إلى الصفيف فَحَمَله على ذلك» قلت: فإتْيانُه بهذا البيتِ نظيرُ إتيان الزمخشري بالآية الكريمة والبيت المتقدمين، لأنه جَرَّ «قديرُ» هنا على التوهم، كأنه تَوَهَّم إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله تخفيفاً فَجَرَّ على التوهم، كما تَوَهَّم الآخرُ وجودَ الباءِ في قوله: «ليسوا مصلحين»، لأنها كثيراً ما تزاد في خبر ليس. وقوله: «أن الرسول» الجمهورُ على أنه وصف بمعنى المُرْسَل، وقيل: هو بمعنى الرسالة فيكون مصدراً وقد تقدَّم ذلك.

أُولَٰئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿٨٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٨٩﴾

قوله تعالى: ﴿جزاؤهم﴾: يجوز فيه وجهان:

أحدُهما: أنْ يكونَ مبتدأ ثانياً، و «أنَّ عليهم» إلى آخره في محلِّ رفعٍ خبراً لجزاؤهم، والجملةُ خبر لأولئك.

والثاني: أن يكونَ «جزاؤهم» بدلاً من «أولئك» بدلَ اشتمال، و «أنَّ عليهم» إلى آخره خبرُ أولئك. وقال هنا: ﴿جزاؤُهم أنَّ عليهم لعنةَ الله﴾ وهناك: ﴿أولئك عليهم﴾[3] دون «جزاؤهم» قيل: لأنَّ هناك وَقَعَ الإخبارُ عَمَّن توفي على الكفر، فمن ثَم حَتَّم الله عليه اللعنةَ بخلافه هنا، فإنَّ سببَ النزولِ في قومٍ ارتدُّوا ثم رجَعوا للإسلام. ومعنى «جزاؤهم» أي: جزاءُ كفرِهم وارتدادهم. وتقدَّم قراءةُ الحسنِ «والناس أجمعون»[4] وتخريجُها.

وقوله تعالى: ﴿خالدين﴾ حالٌ من الضمير في «عليهم» والعاملُ فيها الاستقرارُ أو الجارُّ لقيامه مقامَ الفعل وتقدَّمَتْ

---

(١) سورة البقرة، آية (٥١).
(٢) البيت من امرىء القيس انظر ديوانه (٢٢)، شرح المعلقات لابن النحاس ص ٤١.
(٣) سورة البقرة، آية (١٦١).
(٤) سورة البقرة، آية (١٦١).

نظائرُه. والضمير في «فيها» للعنة. و ﴿لا يُخَفَّفُ﴾ جملةٌ حالية أو مستأنفة.

وقوله تعالى: ﴿إلاَّ الذين﴾ استثناءٌ متصلٌ.

إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٩١﴾ لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٩٢﴾

وقوله تعالى: ﴿كفراً﴾: تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية، والأصلُ: ثم ازداد كفرُهم، والدالُ الأولى بدلٌ من تاءِ الافتعالِ لوقوعِها بعد الزاي، كذا أعربه الشيخ[1]، وفيه نظرٌ، إذ المعنى على أنه مفعول به، وذلك أنَّ الفعل المتعدِّيَ لاثنين إذا جُعِل مطاوعاً نَقَص مفعولاً، وهذا من ذاك، لأن الأصل: زِدْتُ زيداً خيراً فازداده، وكذلك أصلُ الآية الكريمة، زادهم الله كفراً فازدادوه.

ولم يُؤْتَ هنا بالفاء داخلةً على «لن» وأتى بها في «لن» الثانيةِ. قيل: لأنَّ الفاءَ مُؤْذِنَةٌ بالاستحقاق بالوصفِ السابق، لأنه قد صَرَّح بقيدِ موتهم على الكفر بخلافِ «لن» الأولى فإنه لم يُصَرِّح معها به، فلذلك لم يُؤْتَ بالفاء.

وقرأ عكرمة: «لن نقبل» بنونِ العظمة، «توبتَهم» بالنصب، فلذلك قرأ: «فلن نقبل مِنْ أحدِهم ملء» بالنصب.

قوله: ﴿وأولئك هم الضالون﴾ في هذه الجملة ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكونَ في محلِّ رفعٍ عطفاً على خبر إنَّ، أي: إنَّ الذين كفروا لن تُقْبل توبتُهم وإنهم أولئك هم الضالون.

الثاني: أن تُجْعَلَ معطوفة على الجملة المؤكدة بإن، وحينئذ فلا محلَّ لها من الإعراب لعطفِها على ما لا محلَّ له.

الثالث: وهو أغربُها أن تكونَ الواو للحال، فالجملة بعدها نصب على الحال، والمعنى: لن تُقْبَل توبتُهم من الذنوب والحالُ أنهم ضالون، فالتوبةُ والضلال متنافيان لا يَجْتمعان، قاله الراغب، وهو بعيد في التركيب، وإنْ كانَ قريبَ المعنى.

قال الشيخ[2]: «ويَنْبو عن هذا المعنى هذا التركيبُ، إذ لو أُريد هذا المعنى لم يُؤْتَ باسم الإشارة».

وقوله: «فلن يُقْبل» قد تقدم أن عكرمة [قرأ] «نقبل» بالنون، «ملءَ» بالنصب مفعولاً به، وقرأ بعضهم: فلن يَقبل بالياء من تحت على بنائه للفاعل وهو الله تعالى، و «ملءَ» بالنصب كما تقدم. وقرأ أبو جعفر وأبو السمَّال: «مل الأرض»

(١) انظر البحر المحيط ٢/٥١٩.

(٢) انظر البحر المحيط ٢/٥٢٠.

بطرح همزة «ملء»، نقل حركتها إلى الساكن قبلها، وبعضُها يُدْغم نحو هذا، أي: لام «مـلء» في لام «الأرض» بعروضِ التقائهما.

والملءُ مقدارُ ما يملأ الوعاءَ، والمَلْءُ بفتح الميم هو المصدر. يقال: «مَلأْتُ القِرْبة أملؤها مَلْئاً»، والمُلاءة المِلْحَفة بضم الميم والمد.

و ﴿ذَهَباً﴾ العامة على نصبه تمييزاً، وقال الكسائي: «على إسقاط الخافض» وهذا كالأول، لأنَّ التمييزَ مقدَّرٌ بـ «مِنْ» واحتاجت «ملء» إلى تفسير لإبهامها، لأنها دالةٌ على مقدار. كالقَفِيز والصَّاع. وقرأ الأعمش «ذهبٌ» بالرفع، قال الزمخشري: «رَدّاً على «مِلْءُ» كما يقال: «عندي عشرون نفساً رجالٌ» يعني بالرد البدل، ويكون بدلَ نكرة من معرفة.

قال الشيخ[1]: «ولذلك ضَبَط الحُذَّاق قولـه «لك الحمـدُ ملءُ السمـوات» بالـرفع، على أنـه نعتٌ للحمد، واستضعفوا نصبه على الحال لكونه معرفة» قلت: ولا يتعيَّنُ نصبُه على الحال حتى يلزَم ما ذكره من الضعف، بل هو منصوبٌ على الظرف، أي: إنَّ الحمد يقع مِلئاً للسموات وللأرض.

قوله: ﴿ولو افْتَدَى﴾ الجمهورُ على ثبوتِ الواو وهي واو الحال، قال الزمخشري: «فإنْ قلت: كيف موقعُ قولِه: «ولَو افتدى به»؟ قلت: هو كلامٌ محمولٌ على المعنى كأنه قيل: فَلَنْ يُقبل من أحدِهم فديةٌ ولو افتدىٰ بملء الأرض». انتهى. والذي ينبغي أن يُحْمل عليه أن الله تعالى أخبر أنَّ مَنْ ماتَ كافراً لا يُقْبل منه ما يَملأ الأرضَ من ذَهبٍ، على كل حال يَقْصِدُها ولو في حال افتدائه من العذاب، وذلك أنَّ حالة الافتداء حالةٌ لا يمتَنُّ فيها المفتدي على المفتدَى منه إذ هي حالةُ قهرٍ من المفتدَى منه للمفتدِي.

قال الشيخ[2]: «وقد قَرَّرنا في نحو هذا التركيب أنَّ «لو» تأتي مُنَبِّهَةً على أنَّ ما قبلها جاء على سبيل الاستقصاء، وما بعدها جاء تنصيصاً على الحالة التي يُظَنُّ أنها لا تندَرِجُ فيما قبلها، كقوله عليه السلام: «أعطُوا السائل ولو جاء على فرس»[3] و «رُدُّوا السائل ولو بِظِلْفٍ مُحْرَق»[4]، كأنَّ هذه الأشياء كان ممَّا ينبغي أن يُؤْتى بها، لأنَّ كونَ السائلِ على فرسٍ يُشْعر بغناه فلا يناسبُ أَنْ يُعْطى، وكذلك الظِّلْفُ المُحْرَقُ لا غناءَ فيه، فكان يناسِبُ ألاَّ يُرَدَّ به السائل».

وقيل: الواو هنا زائدةٌ، وقد يتأيَّد هذا بقراءة ابن أبي عبلة «لو افتدىٰ به» دون واوٍ، ومعناها أنه جُعِل الافتداءُ شرطاً في عدم القبول فلم يتَعمَّمْ نَفْيُ وجود القبولِ. و «لو» قيل: هي هنا شرطية بمعنى إنْ، لا التي معناها لِما كان سيقع لوقوع غيره، لأنها مُعَلَّقة بمستقبل، وهو قوله: «فلن يُقْبل» وتلك مُعَلَّقَةٌ بالماضي.

وافتدى: افْتَعَلَ من لفظِ الفِدْيَة وهو متعدٍّ لواحدٍ لأنه بمعنى فَدَى، فيكونُ افْتَعَل فيه وفَعَل بمعنىً نحو: شَوَى واشتوى، ومفعولُه محذوف تقديره: افتدَىٰ نفسَه.

والهاء في «به» فيها أقوال:

أظهرُها: عودُها على «ملء» لأنه مقدارُ ما يلمؤها، أي: ولو افتدى بملء الأرض.

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٥٢٠.
(٢) انظر البحر المحيط ٢/٥٢١.
(٣) تقدم تخريجه.
(٤) أخرجه النسائي ٥/٨١، وأحمد في المسند ٤/٧٠، والبيهقي في السنن ٤/١٧٧، وابن حبان (٨٢٥).

والثاني : أن يعودَ على «ذهباً» قاله أبو البقاء.

قال الشيخ[١]: ويوجد في بعضِ التفاسير أنها تعود على المِلء أو على الذهب، فقوله «أو على الذهب» غلطٌ» قلت: كأن وجهَ الغلطِ فيه أنه ليس مُحَدَّثاً عنه، إنما جيء به بياناً وتفسيراً لغيره فَضْلةً.

الثالث: أن يعود على «مثل» محذوفٍ، قال الزمخشري: «ويجوز أن يُرادَ «ولو افتدى بمثله» كقوله: «لو أنَّ لهم ما في الأرض جميعاً ومثلَه معه»[٢] والمِثْلُ يُحذف في كلامهم كثيراً، كقولك: «ضَرَبْتُ ضربَ زيدٍ» تريد مثلَ ضربه، أبو يوسف أبو حنيفة» أي مثلُه، و:

١٣٦٢ - لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ ..... [٣]

و «قضية ولا أبا حسنٍ لها» تريد: لا مثلَ هيثم ولا مثل أبي حسن، كما أنه يزاد في قولهم: «مثلُك لا يفعل كذا» يريدون: أنت لا تفعل، وذلك أن المثلين يَسُدُّ أحدهما مَسَدَّ الآخر، فكانا في حكم شيء واحد». قال الشيخ[٤]: «ولا حاجةَ إلى تقدير «مثل» في قوله «ولو افتدى به»، وكأن الزمخشري تَخَيَّل أنَّ ما نُفِي أَنْ يُقْبَل لا يمكن أن يُفْتَدَى به فاحتاج إلى إضمار «مثل» حتى يُغايِرَ بين ما نُفِيَ قَبُوله وبين ما يُفْتَدى به، وليس كذلك؛ لأن ذلك كما ذكرناه على سبيل الفَرَض والتقدير، إذ لا يمكن عادةً أنَّ أحداً يملك مِلْءَ الأرض ذهباً، بحيث إنه لو بَذَله على أي جهة بَذَله لم يُقْبَلْ منه، بل لو كان ذلك مُمْكِناً لم يَحْتَجْ إلى تقدير «مثل» لأنه نُفِي قبولُه حتى في حالة الافتداء، وليس ما قَدَّر في الآية نظيرَ ما مَثَّل به، لأنَّ هذا التقدير لا يُحتاج إليه ولا معنى له، ولا في اللفظ ولا في المعنى ما يدل عليه فلا يُقَدَّر، وأما ما مَثَّل به من نحو: «ضربت ضرب زيد، وأبو يوسف أبو حنيفة» فبضرورة العقل نعلم أنه لا بد من تقدير «مثل»، إذ ضربُك يستحيل أن يكون ضرب زيد، وذاتُ أبي يوسف يستحيل أن تكونَ ذات أبي حنيفة، وأما «لا هيثم الليلة للمطي» فَدَلَّ على حذف «مثل» ما تقرَّر في اللغة العربية أن «لا» التي لنفي الجنس لا تدخُل على الأعلام فتؤثِّر فيها فاحتيج إلى إضمار «مثل» لتبقى على ما تقرَّر فيها، إذ تقرَّر فيها أنها لا تعملُ إلا في الجنس، لأن العَلَمية تنافي عمومَ الجنس، وأما قوله: «كما يُزاد في نحو: «مثلُك لا يفعل» تريد أنت» فهذا قولٌ قد قِيل «به»، ولكن المختارَ عند حُذَّاق النحوين أنَّ الأسماء لا تزاد». قلت: وهذا الاعتراضُ على طوله جوابُه ما قاله أبو قاسم في خطبة كشافه: «فاللغوي وإن عَلَك[٥] اللغةَ بِلَحْيَيْه والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه إلى آخره».

قوله: ﴿أولئك لهم عذابٌ أليم﴾ يجوزُ أَنْ يكونَ «لهم» خبراً لاسم الإشارة، و «عذابٌ» فاعلٌ به، وعَمِل لاعتمادِه على ذي خبر، أي: أولئك استقر لهم عذاب، وأن يكونَ «لهم» خبراً مقدماً، و «عذاب» مبتدأ مؤخراً، والجملةُ خبر عن اسم الإشارة، والأولُ أحسنُ، لأنَّ الإخبار بالمفرد أقربُ من الإخبار بالجملة، والأول من قَبيلِ الاخبار بالمفرد.

قوله: ﴿وما لهم من ناصرين﴾.

يجوزُ أَنْ يكونَ «من ناصرين» فاعلاً، وجاز عَمَل الجار لاعتماده على حرف النفي أي: وما استقر لهم من ناصرين.

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/٥٢٢.
(٢) سورة المائدة، آية (٣٦).
(٣) تقدم.
(٤) انظر البحر المحيط ٢/٥٥٢.
(٥) عَلَكَ: عَلَكَ الشيء يعلكه عَلْكه: مضغه ولجلجه. اللسان: (علك).

والثاني : أنه خبر مقدم و «من ناصرين» مبتدأ مؤخر، و «مِن» مزيدةٌ على الإعرابين لوجود الشرطين في زيادتها. وأتى بناصرين جمعاً لتوافقَ الفواصلَ.

قوله تعالى : ﴿لن تنالوا﴾ : النَّيْل : إدراكُ الشيء ولُحوقُه، وقيل : هو العطية، وقيل : هو تناوُلُ الشيء باليد. يقال : نِلْتُه أناله نَيْلاً. قال تعالى : «ولا ينالون مِن عدو نَيْلاً» (١). وأمَّا النَّوْلُ بالواو فمعناه التناول، يقال : نِلته أنوله أي : تناولته، وأنلته زيداً أُنوله إياه أي : ناولته إياه، كقولك : عَطَوْتُه أعطوه بمعنى تناولته، وأعطيته إياه ناولته إياه.

وقوله : ﴿حتى تنفقوا﴾ بمعنى إلى أن، و «مِنْ» في «مما تحبون» تبعيضيةٌ، يدلُّ عليه قراءةُ عبد الله : «بعضَ ما تحبون»، وهذه عندي ليست قراءةً بل تفسيرُ معنى. و«ما» موصولةٌ وعائدها محذوف، والقولُ بكونها نكرةً موصوفة لا معنى له، وقد جَوَّز ذلك أبو البقاء فقال : «أو نكرةً موصوفة، ولا تكون مصدريةً لأنَّ المحبةَ لا تُنْفَقُ، فإنْ جُعِلَتِ المحبة بمعنى المفعول جاز على رأي أبي عليّ» يعني يبقى التقدير : من الشيء المحبوب، وهذان الوجهان ضعيفان، والأول أضعف.

وقوله : ﴿وما تُنْفقوا من شيء﴾ تقدم نظيره في البقرة(٢).

﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٣﴾ فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩٤﴾

وقوله تعالى : ﴿حِلاً﴾ : الحِلُّ : بمعنى الحلال وهو في الأصل مصدر لحَلَّ يَحِلُّ كقولك : عَزَّ يَعِزُّ عِزّاً، ثم يُطلق على الأشخاص مبالغة، ولذلك يستوي فيه الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث كقوله تعالى : ﴿لا هُنَّ حِلٌّ لهم﴾(٣)، وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها : «كنت أُطَيِّبُه ﷺ لحِلّه ولحَرَمِه»(٤) أي : لإحلاله ولإحرامه، وهو كالحِرْم واللِّبْس بمعنى الحَرام واللباس، قال تعالى : «وحِرْمٌ» وقرىء «وحرام». و «لبني» متعلق بحِلّ.

قوله : ﴿إلا ما حَرَّم﴾ مستثنى من اسمِ كان. وجَوَّز أبو البقاء أن يكونَ مستثنى من ضميرٍ مستتر في «حِلاً» فقال : «لأنه استثناء من اسم كان، والعاملُ فيه «كان»، ويجوزُ أن يعملَ فيه «حِلاً» ويكون فيه ضميرٌ يكون الاستثناء منه؛ لأن حِلاً وحلالاً في موضعِ اسم الفاعل بمعنى الجائز والمباح».

وفي هذا الاستثناءِ قولان، أحدُهما : أنه متصل، والتقدير : إلا ما حَرَّم إسرائيلُ على نفسه، فحُرِّم عليهم في التوراة، فليس فيها ما زادوه من محرمات وادعوا صِحَّة ذلك. والثاني : أنه منقطع، والتقدير : لكنْ حَرَّم إسرائيلُ على نفسِه خاصةً ولم يُحَرِّمْه عليهم، والأول هو الصحيح.

قوله : ﴿مِنْ قبلِ أَنْ تُنَزَّل﴾ فيه وجهان : أحدُهما : أن يتعلقَ بحَرّم أي : إلا ما حَرَّم مِنْ قبلِ، قاله أبو البقاء. قال

---

(١) سورة التوبة، آية (١٢٠).
(٢) سورة البقرة، آية (٢٧٢).
(٣) سورة الممتحنة، آية (١٠).
(٤) أخرجه البخاري ٣/٣٩٦، كتاب الحج.

الشيخ[١] : «ويَبْعُد ذلك، إذ هو من الإخبار بالواضح، لأنه معلومٌ أنَّ ما حَرَّم إسرائيل على نفسه هو مِنْ قبل إنزال التوراةِ ضرورةً لتباعدِ ما بين وجود إسرائيل وإنزالِ التوراة». والثاني : أنها تتعلَّقُ بقوله : كان حِلاً».

قال الشيخ[٢] : «ويظهر أنه متعلّقٌ بقوله «كان حِلاًّ لبني إسرائيل» أي : مِنْ قبلَ أَنْ تُنَزَّل التوراة، وفَصَل بالاستثناء إذ هو فصلٌ جائز، وذلك على مذهب الكسائي وأبي الحسن في جواز أَنْ يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إذا كان ظرفاً ومجروراً أو حالاً نحو: «ما حُبِس إلا «زيدٌ عندَك، وما أوَى إلا عمروٌ إليك، وما جاء إلا زيدٌ ضاحكاً» وأجازَ الكسائي ذلك في المنصوبِ مطلقاً نحو: ما ضَرَب إلا زيدٌ عمراً، وأجاز هو وابن الأنباري ذلك في المرفوع نحو: ما ضَرَب إلا زيداً عمرو، وأمَّا تخريجُه على غيرِ مذهبِ الكسائي وأبي الحسن فيُقَدَّرُ له عاملٌ مِنْ جنسِ ما قبله، تقديرُه هنا: حَلَّ من قبلِ أَنْ تُنَزَّل التوراة».

قوله تعالى : ﴿مِنْ بعد﴾ : فيه وجهان :

أحدهما : أن يتعلَّق بافترى، وهذا هو الظاهرُ.

والثاني : جَوَّزه أبو البقاء وهو أَنْ يتعلَّقَ بالكذب، يعني الكذبَ الواقعَ مِنْ بعد ذلك. وفي المشار إليه بذلك ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : استقرارُ التحريم المذكور في التوراة، إذ المعنى : إلاَّ ما حَرَّم إسرائيلُ على نفسِه ثم حَرَّمته التوراة عليهم عقوبةً لهم.

الثاني : التلاوةُ، وجاز تذكيرُ اسمِ الإشارة لأنَّ المرادَ بها بيانُ مذهبهم.

والثالث : الحالُ بعد تحريمِ إسرائيل على نفسه.

وهذه الجملةُ ـ أعني قولَه «فَمَن افترى» ـ يجوز أن تكون استئنافية فلا محلَّ لها من الإعراب، ويجوز أن تكونَ منصوبةَ المحلِّ نسقاً على قوله : «فأْتوا بالتوراة» فتندرجَ في المقول. و«مَنْ» يجوز أن تكون شرطية أو موصولة، وحَمَل على لفظِها في قوله : «افترى» وَحَّد الضميرَ، وعلى معناها فَجُمِع في قوله : «فأولئك» إلى آخره.

﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ۗ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٩٥﴾ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٦﴾﴾

قوله تعالى : ﴿قل صَدَق الله﴾ : أي : قل لهم. والعامةُ على إظهارِ لام «قُل» مع الصادِ، وقرأ أبان بن تغلب بإدغامِها فيها، وكذلك أدغمَ اللامَ في السين في قوله : ﴿قل سيروا﴾[٣]، وسيأتي أنَّ حمزة والكسائي وهشاماً أَدْغموا اللامَ في السينِ مِنْ قوله تعالى : ﴿بل سَوَّلَتْ لكم﴾[٤].

قال أبو الفتح : «علةُ ذلك فُشُوُّ هذين الحرفين في الفَمِ وانتشارُ الصوتِ المنبَثِّ عنهما فقارَبَتا بذلِك مَخْرَجَ اللامِ

---

(١) انظر البحر المحيط ٣/ ٤.

(٢) انظر البحر المحيط ٣/ ٤.

(٣) سورة الأنعام، آية (١١).

(٤) سورة يوسف، آية (١٨).

فجازَ إدغامُها فيهما وهو مأخوذٌ من كلامِ سيبويه، فإنَّ سيبويه[١] قال: «والإدغامُ ـ يعني إدغامَ اللام مع الطاء والصاد وأخواتِهما ـ جائزٌ وليس ككثرتِه مع الراء، لأنَّ هذه الحروفَ تراخَيْن عنها وهي من الثنايا» قال: «وجوازُ الإدغام لأن آخرَ مخرجِ اللام قريبٌ من مَخْرجها. انتهى». وقال أبو البقاء عبارةً توضِّح ما تقدَّم وهي: «لأن الصاد فيها انبساطٌ وفي اللام انبساطٌ، بحيث يتلاقى طرفاهما فصارا متقاربين» وقد تقدَّم إعراب قوله: «مِلَّةَ إبراهيم حنيفاً»[٢] فأغنى عن إعادته.

وقوله تعالى: ﴿وُضِع للناس﴾ هذه الجملة في موضعِ خفضٍ صفةً لبيت. وقرأ العامة: «وُضِع» مبنياً للمفعول، وعكرمة وابن السَّمَيْفَع: «وَضَع» مبنياً للفاعل، وفي فاعله قولان، أظهرهما، أنه ضمير إبراهيم لتقدُّم ذكره؛ ولأنه مشهورٌ بعِمارته.

والثاني: أنه ضميرُ الباري تعالى. و«للناس» متعلقٌ بالفعل قبله، واللامُ فيه للعلةِ و«لَلَّذي بَبَكَّةَ» خبرُ إنَّ، وأَخْبر هنا بالمعرفة وهو الموصول عن النكرة وهو «أولَ بيت» لتخصيص النكرة بشيئين: الإضافةِ والوصفِ بالجملة بعده، وهو جائزٌ في باب إنَّ، ومن عبارةِ سيبويه[٣]: «إنَّ قريباً منك زيدٌ» لَمَّا تخصص «قريباً» بوصفه بالجار بعده ساغ ما ذكرته لك، وزاده حُسناً هنا كونُه اسماً لـ «إنَّ»، وقد جاءَتِ النكرةُ اسماً لإنَّ وإنْ لم يكن تخصيصٌ. قال:

١٣٦٣ ـ وإنَّ حَـرَامـاً أَنْ أَسُـبَّ مُـجَـاشِـعـاً بِـآبَـائِيَ الشُّمِّ الْكِـرَامِ الْـخَضَـارِمِ[٤]

و﴿ببكة﴾ صلةٌ، والباءُ فيه ظرفيةٌ أي: في مكة، وبَكَّةُ فيها أوجه، أحدُها أنها مرادفةٌ لمكة فأُبدلت ميمُها باءً، قالوا: والعربُ تُعاقِبُ بين الباء والميم في مواضع، قالوا: هذا عليٌّ ضَرْبَةُ لازم ولازِب، وهذا أمرٌ راتِب وراتم[٥]، والنَّمِيط والنَّبيط[٦]، وسَبَدَ رأسه وسَمَدَها[٧]، وأَعْبطت الحُمَّى وأَعْمَطَت وقيل: اسمٌ لبطن مكة، وقيل: لمكان البيت، وقيل: للمسجدِ نفسِه، وأيَّدوا هذا بأن التباكَّ وهو الازدحام إنما يحصُل عند الطواف، يقال: تَباكَّ الناسُ أي: ازدحموا. وهذا القولُ يُفْسِده أَنْ يكونَ الشيء ظرفاً لنفسه، كذا قال بعضُهم، وهو فاسدٌ لأنَّ البيتَ في المسجدِ حقيقةً، وسُمِّيت بَكَّة، لازدحام الناس، وقيل: لأنها تَبُكُّ أعناق الجبابرة، أي تَدُقُّها، وسُمِّيَتْ مكة من قولهم: «تَمَكَّكْتَ المُخَّ من العظم» إذا استقصيتَه ولم تترك منه شيئاً، ومنه «امْتَكَّ الفصيلُ ما في ضَرْع أمه» إذا لم يترك فيه لبناً، ورُوي أنه قال: «لا تُمَكِّكُوا على غرمائكم».

ثم في تسميتها بذلك أوجهٌ، فقال ابن الأنباري: «سُمِّيَتْ بذلك لقلة مائها وزرعها وقلة خُصْبها، فهي مأخوذةٌ من «مَكَكْتُ العظمَ» إذا لم تترك فيه شيئاً. وقيل: لأنَّ مَنْ ظلم فيها مَكَّة الله أي استقصاه بالهلاك. وقيل: لأنها وسط الأرض كالمخ وسطَ العظم، وهذا قولُ الخليل بن أحمد، وهو حسن. والمَكُّوك كأس يُشْرب به وُيكال به كالصُّواع.

قوله: ﴿مباركاً وهُدًى﴾ حالان: إمَّا من المضمرِ في «وُضِع» كذا أعربه أبو البقاء وغيرُه، وفيه نظرٌ، مِنْ حيث إنه يَلْزَمُ الفصلُ بين الحال وبين العامل فيها بأجنبي، وهو خبر إنَّ، وذلك غير جائز لأنَّ الخبرَ معمولٌ لإنَّ، فإنْ أَضْمَرْتَ عاملاً وهو «وُضِع» بعد «للذي ببكة» أي «وُضِع» جاز، والذي حَمل على ذلك ما يعطيه تفسير أمير المؤمنين من أنه وُضع

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٧.
(٢) سورة البقرة، آية (١٣٥).
(٣) انظر الكتاب ١/٢٨٤.
(٤) البيت للفرزدق انظر ديوانه (٢/٣٠٠)، المقتضب (٤/٧٤)، الدرر (١/٨٨)، الهمع (١/١١٩)، البحر المحيط (٤/٤٤٦).
(٥) الراتب: المقيم.
(٦) النبيط: أول ما يظهر من ماء البئر.
(٧) سبد: حلق.

بهذا القيد. والظاهرُ أنَّ «وهدى» نَسَقٌ على «مباركاً». وزعم بعضُهم أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرِه: وهو هدىً، وهو ساقطُ الاعتبار به.

والبركة: الزيادةُ، يقال: باركَ الله لك أي: زادَك خيراً، وهو متعدٍّ، ويَدُلُّ عليه: «أَنْ بورك مَنْ»[1] ويُضَمَّنُ معنى «ما يتعدى» بعلىٰ كقوله: «وبارَكْنا عليه»[2]. و «تبارَكَ» لا يَتَصَرَّف ولا يُسْتعمل مسنداً إلا الله تعالى، ومعناه في حَقِّه تعالى: تزايَدَ خيرُه وإحسانه، وقيل: البَرَكَةُ ثبوتُ الخيرِ، مأخوذٌ من مَبْرَك البعير. وإمَّا من الضميرِ المستكنِّ في الجار، وهو «ببكة» لوقوعِه صلةً، والعاملُ فيها الجارُّ بما تضمَّنه من الاستقرارِ أو العاملُ في الجار، ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ على إضمارِ فعلِ المدح أو على الاختصاصِ، ولا يَضُرُّ كونُه نكرةً، وقد تقدَّم دلائل ذلك. و «للعالمين» كقوله: «للمتقين» أولَ البقرة[3].

﴿فِيهِ ءَايَـٰتُۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾ قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٨﴾﴾

قوله تعالى: ﴿فيه آياتٌ﴾: يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ في محل نصبٍ على الحال: إمَّا من ضمير «وُضع»، وفيه ما تقدَّم من الإشكال، وإمَّا من الضميرِ في «ببكة» وهو واضحٌ، وهذا على رأي مَنْ يُجيز تعدُّد الحالِ لذي حالٍ واحدٍ، وإمّا مِنَ الضمير في «للعالمين»، وإمَّا من «هدى»، وجازَ ذلك لتخصُّصِهِ بالوصفِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «مباركاً»، ويجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ في محل نصب نعتاً لهدى بعد نعتِه بالجار قبلَه، ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعراب، وإنما جيء بها بياناً وتفسيراً لبركتِه وهُداه، ويجوزُ أَنْ تكونَ الحالُ أو الوصفُ على ما مَرَّ تفصيله هو الجارَّ والمجرورَ فقط، و «آياتٌ» مرفوعٌ بها على سبيلِ الفاعلية، لأنّ الجارَّ متى اعتمد على أشياءَ ذكرتها في أولِ هذا الموضوعِ رَفَع الفاعل، وهذا أَرْجَحُ مِنْ جَعْلِها جملةً من مبتدأ وخبر، لأنَّ هذه الأشياءَ ـ أعني الحال والنعت والخبر ـ أصلُها أَنْ تكونَ مفردةً فما قَرُب منها كان أولى، والجارُّ قريبٌ من المفرد، ولذلك تقدَّم المفردُ ثم الظرف ثم الجملةُ فيما ذَكَرْتُ، وعليه الآيةُ الكريمة: ﴿وقال رجلٌ مؤمن من آل فرعونَ يكتُم إيمانَه﴾[4] فقدَّم الوصف بالمفرد وهو «مؤمن»، وثَنّى بما قَرُب منه وهو «من آل فرعون»، وثَلَّث بالجملة وهي «يكتم إيمانه»، وقد جاءَ في الظاهر عكسُ هذا، وسأُوضِّح هذه المسألة إنْ شاء الله عند قوله: ﴿ويُحِبُّهم ويُحِبُّونه أَذِلَّةٍ﴾[5].

قوله: ﴿مقامُ إبراهيم ومَنْ دخله كان آمِناً﴾ فيه أوجه:

أحدها: أنَّ «مقام» بدلٌ من «آيات»، وعلى هذا يُقال: إنَّ النحويين نَصُّوا على أنه متى ذُكِرَ جمعٌ لا يُبْدَلُ منه إلا ما يُوَفِّي بالجمع فتقول: «مررت برجالٍ زيدٍ وعمروٍ وبكر» لأنَّ أقلَّ الجَمْعِ الصحيح ثلاثةٌ، فإن لم يُوفِّ قالوا: وَجَبَ القطعُ عن البدلية: إمَّا إلى النصب بإضمارِ فعلٍ، وإمّا إلى الرفعِ على مبتدإٍ محذوفِ الخبر، كما تقولُ في المثال

---

(١) سورة النمل، آية (٨).
(٢) سورة الصافات، آية (١١٣).
(٣) سورة البقرة، آية (٢).
(٤) سورة غافر، آية (٢٨).
(٥) سورة المائدة، آية (٥٤).

المتقدم : «زيداً وعمراً» أي أعني زيداً وعمراً، أو «زيد وعمرو» أي : منهم زيد وعمرو، ولذلك أعربوا قولَ النابغة الذبياني :

١٣٦٤ - تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ
رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ لأْياً أُبِينُهُ وَنُؤْيٌ كَجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ[1]

وعلى القطع المتقدم، أي : فمنها رمادٌ ونُؤْيٌ، وكذا قولُه تعالى : ﴿وحديثُ الجنودِ، فرعونَ وثمود﴾[2] أي : أعني أو أَذُمُّ فرعون وثمود، على أنه قد يقال : إنَّ المرادَ بفرعون وثمودَ هما ومَنْ تَبِعَهما مِنْ قومهما، فذكرُهما وافٍ بالجَمْعية، وفي الآيةِ الكريمةِ هنا لم يُذْكَر بعد الآيات إلا شيئان : المقامُ وأَمْنُ داخلِه، فكيف يكون بدلاً؟ وهذا الإشكالُ أيضاً واردٌ على قول مَنْ جَعَلَه خبرَ مبتدأ محذوف أي : هي مقامُ إبراهيم كيف يُخْبِر عن الجمع باثنين؟.

وفيه أجوبةٌ :

أحدُها : أنَّ أقلَّ الجمع اثنان كما ذهب إليه بعضهم، قال الزمخشري : «ويجوزُ أن يُراد : فيه آيات مقامُ إبراهيم وأمنُ مَنْ دخله، لأن الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة».

الثاني : أن «مقام إبراهيم» وإن كان مفرداً لفظاً إلا أنه يَشْتمل على آياتٍ كثيرة، لأنَّ أثَرَ القدمين في الصخرةِ الصَمَّاءِ آيةٌ، وغَوْصُهُمَا فيها إلى الكعبين آية، وإلانَةُ بعضِ الصخرةِ دونَ بعضٍ آية، وإبقاؤه على مَرِّ الزمانِ، وحفظُه من الأعداء آية، واستمرارُه دون آيات سائر الأنبياء ـ خلا نبيِّنا ﷺ وعلى سائرهم ـ آيةٌ، قال معناه الزمخشري.

الثالث : أن يكونَ هذا من باب الطَيِّ، وهو أن يُذْكَرَ جمعٌ ثم يُؤْتَى ببعضِه ويُسْكَتَ عن ذِكْر باقيه لغرضٍ للمتكلم ويسمى طَيّاً، وأنشد الزمخشري عليه قول جرير :

١٣٦٥ - كَانَتْ حُنَيْفَةُ أَثْلاَثاً فَثُلْثُهُمُ مِنَ الْعَبِيدِ وَثُلْثٌ مِنْ مَوَالِيهَا[3]

وأوردَ منه قولَه عليه الصلاة والسلام «حُبِّبَ إليَّ من دُنْياكم ثلاثٌ : الطِّيب والنساء، وقُرَّةُ عيني في الصلاة»[4] ذَكَر اثنين وهما الطِّيب والنساءُ، وطَوَى ذِكْرَ الثالثة، لا يقال : إن الثالثة قوله : «وقُرَّةُ عيني في الصلاة» لأنها ليست من دُنْياهم، إنما هي من الأمورِ الأُخْروية، وفائدةُ الطيِّ عندهم تكبيرُ ذلك الشيء، كأنه تعالى لَمَّا ذكر من جملة الآيات هاتين الآيتين قال : وكثيرٌ سواهما. وقال ابن عطية : «والأرجح عندي أن المَقام وأمنَ الداخلِ جُعلا مثالاً مِمَّا في حَرَم الله تعالى من الآيات، وخُصَّا بالذكر لِعِظَمِها وأنهما تقومُ بهما الحجةُ على الكفار، إذ هم مُدْرِكون لهاتين الآيتين بحواسِّهم».

الوجه الثاني : أن يكونَ «مقامُ إبراهيم» عطفَ بيان، قاله الزمخشري وردَّ عليه الشيخ[5] هذا مِنْ جهةِ تَخَالُفِهما تَعْريفاً وتنكيراً فقال : «قوله مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يُلتفت إليه، وحكمُ عطفِ البيان عند الكوفيين حكمُ النعتِ فَيُتْبِعون النكرةَ النكرةَ والمعرفةَ المعرفةَ، وتبعهم في ذلك أبو علي الفارسي، وأمّا البصريون فلا يجوز عندهم إلا أن يكونا معرفتين، ولا يجوزُ أن يكونا نكرتين، وكلُّ شيء أورده الكوفيون مِمَّا يُوهم جوازَ كونِه عطفاً جعلَه البصريونَ بدلاً، ولم يَقُمْ دليلٌ للكوفيين». قلت : وهذه المسألةُ ستأتي إنْ شاءَ اللَّهُ محررةً عند قوله تعالى : ﴿مِنْ ماءٍ صديدٍ﴾[6]

---

(١) تقدما.
(٢) سورة البروج، آية (١٧).
(٣) انظر ديوانه ( )، البحر المحيط ٣/٩.
(٤) أخرجه النسائي ٧/٦١، وأحمد في المسند ٣/١٢٨، والحاكم في المستدرك ٢/١٦٠، وابن عدي في الكامل ٣/١١٥١.
(٥) انظر البحر المحيط ٣/٩.
(٦) سورة إبراهيم، آية (١٦).

وعند قوله تعالى : ﴿مِنْ شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ﴾[1].

ولَمّا أعرب الزمخشري مقامَ إبراهيم وأَمْنَ داخِله بالتأويل المذكور اعتَرَضَ على نفسِه بما ذكرْتُه مِنْ إبدال غيرِ الجمع من الجمعِ ، وأجاب بما تقدَّم ، واعترض أيضاً على نفسه ، بأنه كيف تكون الجملةُ عطفَ بيان للأسماء المفردة؟ فقال : «فإنْ قلت : كيف أَجَزْتَ أن يكونَ مقامُ إبراهيم والأمنُ عطفَ بيان ، وقولُه «ومَنْ دخله كان آمناً» جملةٌ مستأنفةٌ : إمَّا ابتدائيةٌ وإمَّا شرطيةٌ؟ قلت : أجزْتُ ذلك من حيث المعنى ، لأن قوله : «ومَنْ دخله كان آمِناً دلَّ على أَمْنِ مَنْ دخله ، فكأنه قيل : «فيه آياتٌ بينات : مقامُ إبراهيم وأَمْنُ مَنْ دخله» ألا ترى أنك لو قلت : «فيه آيةٌ بَيِّنَةٌ : مَنْ دَخَلَه كان آمناً» صَحَّ ، لأن المعنى : فيه آيةٌ بينةٌ أَمْنُ مَنْ دَخَلَه» . قال الشيخ[2] : «وليس بواضحٍ لأنَّ تقديرَه وأَمْنُ الداخل هو مرفوعٌ عطفاً على «مقام إبراهيم» وفَسَّر بهما الآياتِ ، والجملةُ من قوله : «وَمَنْ دَخَلَه كان آمِناً» لا موضعَ لها من الإعراب فَتدافَعا ، إلَّا إن اعتقد أن ذلك معطوفٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه ما بعده ، فيمكن التوجيهُ ، فلا يُجْعَلُ قولُه «ومَنْ دخله كان آمناً» في معنى : «وأَمْنُ داخِلِه» إلا من حيثُ تفسيرُ المعنى لا تفسيرُ الإعراب» وهي مُشاحَّةٌ لا طائلَ تحتها ، ولا تدافُعَ فيما ذَكَر ، لأنَّ الجملة متى كانَتْ في تأويلِ المفردِ صَحَّ عطفُها عليه ، ثم المختارُ أن يكونَ قولُه «مقام إبراهيم» خبرَ مبتدأ مضمرٍ ، لا كما قَدَّروه حتى يلزمَ الإشكالُ المتقدم ، بل تقدِّرُه : أحدها مقام إبراهيم ، وهذا هو الوجه الثالث . «ومَنْ» يجوز أن تكونَ شرطيةً وأن تكون موصولة ، ولا يَخْفى الكلام عليهما ممَّا تقدم .

وقرأ أُبَيٌّ وعمرُ وابن عباس وأبو جعفر ومجاهد : «آيةٌ بينة» بالتوحيد ، وتخريجُ «مقام» على الأوجه المتقدمة سهلٌ : مِنْ كونها بدلاً أو بياناً عند الزمخشري ، أو خبرَ مبتدأ محذوف ، وهذا البدل متفق عليه ؛ لأن البصريين يُبْدِلون من النكرة مطلقاً ، والكوفيون لا يُبْدِلون منها إلا بشرطِ وصفِها وقد وُصِفَتْ .

قوله : ﴿مَنِ استطاع﴾ فيه ستة أوجه :

أحدها : أنَّ «مَنْ» بدلٌ من «الناس» بدلُ بعضٍ من كل ، وبدلُ البعض وبدلُ الاشتمالِ لا بد في كلٍّ منهما مِنْ ضميرٍ يعودُ على المُبْدَل منه نحو : أَكَلْتُ الرغيفَ ثلثَه ، وسُلِب زيدٌ ثوبُه ، وهنا ليس ضميرٌ ، فقيل : هو محذوفٌ تقديره : مَنِ استطاع منهم .

الثاني : أنه بدلُ كلٍ مِنْ كل ، إذ المرادُ بالناسِ المذكورين خاصٌّ ، والفرقُ بين هذا الوجهِ والذي قبله أنَّ الذي قبلَه يُقال فيه : عامٌّ مخصوصٌ ، وهذا يُقالُ فيه : عامٌّ أُريد به الخاصُّ ، وهو فرقٌ واضح ، وهاتان العبارتان مأخوذتان مِنْ عبارة الإمام الشافعي رضي الله عنه .

الثالث : أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه : هو مَنِ استطاع .

الرابعُ : أنَّها مصدريةٌ بإضمارِ فعلٍ أي : أعني مَن استطاع ، وهذان الوجهان في الحقيقة مأخوذان من وجهِ البدل ، فإنَّ كلَّ ما جاز إبدالُه ممَّا قبله جاز قَطْعُه إلى الرفع أو النصب المذكورين آنفاً .

الخامس : أنَّ «مَن» فاعلٌ بالمصدر وهو «حَجُّ» والمصدرُ مضاف لمفعوله ، والتقدير : ولله على الناس أن يَحُجَّ من

---

(١) سورة النور، آية (٣٥).

(٢) انظر البحر المحيط ٣/٩.

استطاع منهم سبيلاً البيتَ، وهذا الوجه قد رَدَّه جماعة مِنْ حيثُ الصناعةُ ومن حيث المعنى : أمَّا من حيثُ الصناعةُ فلأنه إذا اجتمع فاعلٌ ومفعولٌ مع المصدرِ العامل فيهما فإنما يُضاف المصدرُ لمرفوعِه دونَ منصوبِه فيقال : يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً، ولو قلت : «ضربُ عمروٍ زيدٌ» لم يَجُزْ إلا في ضرورة كقوله :

١٣٦٦ - أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ[1]

يروى بنصب «أفواه» على إضافةِ المصدر وهو «قَرْع» إلى فاعله، وبالرفعِ على إضافته إلى مفعولِه، وقد جَوَّزه بعضُهم في الكلامِ على ضَعْفٍ، والقرآنُ لا يُحْمَلُ على ما في الضرورةِ ولا على ما فيه ضعف. وأما من حيث المعنى فلأنه يؤدِّي إلى تكليفِ الناس جميعهم مستطيعهم وغيرِ مستطيعهم أن يَحُجَّ مستطيعُهم، فيلزمُ من ذلك تكليفُ غيرِ المستطيعِ بأن يَحُجَّ المستطيعُ وهو غيرُ جائزٍ، وقد التزم بعضُهم هذا، وقال : نعم نقول بموجبه، وأن الله تعالى كَلَّف الناسَ ذلك، حتى لو لم يَحُجَّ المستطيعون لَزِم غيرُ المستطيعين أن يأمروهم بالحج حَسْبَ الإمكان؛ لأن إحجاج الناسِ إلى الكعبة وعرفةَ فرضٌ واجبٌ. و «مَنْ» على الأوجهِ الخمسة موصولةٌ بمعنى الذي.

السادس : أنها شرطيةٌ والجزاءُ محذوفٌ يدل عليه ما تقدَّم أو هو نفسُ المتقدمِ على رَأْي، ولا بُدَّ من ضميرٍ يعود مِنْ جملةِ الشرطِ على الناسِ تقديرُه : مَنِ استطاعَ منهم إليه سبيلاً فللَّه عليه أن يَحُجَّ، ويترجَّحُ هذا بمقابلتِه بالشرطِ بعدَه وهو قولُه : «ومَنْ كَفَرَ فإنَّ الله غني عن العالمين».

وقوله : ﴿**ولله على الناسِ حجُّ البيت**﴾ جملةٌ من مبتدأ وخبر وهو قوله «لله»، و «على الناس» متعلقٌ بما تَعَلَّق «به» الخبر أو متعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في الجار، والعامل فيه أيضاً ذلك الاستقرار المحذوف، ويجوز أن يكونَ «على الناس» هو الخبَر، و «لله» متعلقٌ بما تعلَّق به الخبرُ، ويمتنع فيه أن يكونَ حالاً من الضمير في «على الناس» وإن كان العكسُ جائزاً كما تقدم، والفرقُ أنه يلزم هنا تقديمُ الحالِ على العاملِ المعنوي، والحالُ لا تتقدَّم على العامل المعنوي بخلافِ الظرف وحرفِ الجر فإنهما يتقدَّمان على عامِلهما المعنوي للاتساع فيهما، وقد تقدم أن الشيخ جمال الدين بن مالك يُجَوِّزُ تقديمها على العامل المعنوي إذا كانت هي ظرفاً أو حرف جر والعاملُ كذلك، ومسألتنا في الآيةِ الكريمةِ من هذا القبيل.

وقرأ الأخوان وحفص عن عاصم : «حِج» بكسر الحاء، والباقون بفتحها، فقيل : لغتان بمعنى، الكسرُ لغة نجد والفتح لغة أهل العالية، وفَرَّق سيبويه[2] فجَعَلَ المكسور مصدراً أو اسماً للعمل، وأما المفتوحُ فمصدرٌ فقط. وقد تقدَّم في البقرة أنه قرىء في الشاذ بكسر الحاء، وتكلَّمْتُ هناك[3] على هاتين اللفظتين وما ذَكَرَ الناسُ فيهما واشتقاقِ المادة فأغنى عن إعادتِهِ ولله الحمد والمِنَّةُ.

وقد جِيء في هذه الآية بمبالغاتٍ كثيرة منها قوله : «ولله على الناس حج البيت» يعني أنه حقٌّ واجبٌ عليهم لله في زمانهم لا ينفكّون عن أدائه والخروج عن عُهْدَتِهِ. ومنها أنه ذَكَرَ «الناس» ثم أَبْدل منهم «مَنِ استطاعَ إليه سبيلاً» وفيه ضربان من التأكيد :

---

(١) البيت للأقيشر الأسدي انظر الدرر اللوامع ٢/١٢٥ الانصاف (٢٣٣) الشذور (٣٨٣) اللسان (قفز).

(٢) انظر الكتاب ٢/٢١٦.

(٣) سورة البقرة، آية (١٨٩).

أحدُهما: أنَّ الإبدالَ تثنيةُ المرادِ وتكريرٌ له.

والثاني: أن التفصيلَ بعد الإجمال والإيضاحَ بعد الإبهام إيرادٌ له في صورتين مختلفتين، قاله الزمخشري على عادةِ فصاحتِهِ وتلخيصِهِ المعنى بأقرب لفظ.

والألفُ واللام في «البيت» للعهدِ لتقدُّم ذِكْرِه، وهو عَلَمٌ بالغلَبة كالثريا والصَّعِق، فإذا قيل: «زار البيت» لم يتبادرِ الذهنُ إلا إلى الكعبة شَرَّفها الله تعالى، وقال الشاعر:

١٣٦٧ - لَعَمْرِي لأَنْتَ الْبَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ وأَقْعُدُ فِي أَفْنَائِهِ بِالْأَصَائِلِ[1]

أنشد الشيخُ[2] هذا البيتَ في هذا المَعْرِضِ وفيه نظرٌ، إذ ليس في الظاهرِ الكعبةُ. والضمير في «إليه» الظاهرُ عَوْدُهُ على الحج لأنه مُحَدَّثٌ عنه، والثاني: عَوْدُه على البيت و«إليه» متعلَّقٌ باستطاع، و«سبيلاً» مفعولٌ به لأنَّ «استطاع» متعدٍّ، قال: ﴿لا يستطيعون نَصْرَكم﴾[3] إلى غيره من الآيات.

قوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ يجوزُ أَنْ تكونَ الشرطيةَ وهو الظاهرُ، ويجوزُ أَنْ تكونَ الموصولةَ، ودَخَلَتِ الفاءُ شَبهاً للموصولِ باسمِ الشرطِ وقد تقدَّم تقريرُه غيرَ مرةٍ، ولا يَخْفَى حالُ الجملتين بعدَها بالاعتبارين المذكورين. ولا بُدَّ من رابطٍ بين الشرطِ وجزائِهِ أو المبتدأ وخبرِهِ، ومَنْ جَوَّز إقامةَ الظاهرِ مُقامَ الْمُضْمِرِ اكتفى بذلك في قوله: «فإن الله غنيٌّ عن العالمين» كأنه قال: غني عنهم.

قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٩٩﴾

قوله تعالى: ﴿لِمَ تَصُدُّون﴾: «لِمَ» متعلقٌ بالفعلِ بعده، و«مَنْ آمن» مفعولٌ.

وقولُه: «تَبْغُونها» يجوز أن تكونَ جملةً مستأنفةً أُخْبِرَ عنهم بذلك، وأَنْ تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال، وهو أظهرُ من الأول لأنَّ الجملةَ الاستفهاميةَ جِيء بعدها بجملةٍ حاليةٍ أيضاً وهي قوله: «وأنتم شهداء» فتتفقُ الجملتان في انتصابِ الحال عن كل منهما، ثم إذا قلنا بأنها حالٌ ففي صاحبِها احتمالان:

أحدُهما: أنه فاعل «تَصُدُّون».

والثاني: أنه «سبيل الله» وإنما جاز الوجهان لأن الجملةَ اشتملَتْ على ضميرِ كلٍّ منهما.

والعامة على «تَصُدُّون» بفتح التاء من صَدَّ يَصُدُّ ثلاثياً، ويستعمل لازماً ومتعدياً. وقرأ الحسن: «تُصِدُّون» بضمِّ التاء من أَصَدَّ مثل أَعَدَّ، ووجهُه أَنْ يكونَ عَدَّى «صَدَّ» اللازم بالهمزة، قال ذو الرمة:

١٣٦٨ - أُنَاسٌ أَصَدُّوا النَّاسَ بِالسَّيْفِ عَنْهُمُ ..... [4]

.....
صُدُورَ السَّوَاقِي عَنْ رُؤُوسِ المخارم

وروى في ديوانه (بالضرب) بدل (بالسيف)

الكشاف البحر المحيط ٣/١٤.

---

(١) تقدم.
(٢) انظر البحر ٣/١١.
(٣) سورة الأعراف (١٩٧).
(٤) صدر بيت وعجزه: -

و «عِوَجا» فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ به، وذلك أن يُراد تبغون: تَطْلُبون، قال الزجاج والطبري: «تطلبون لها اعوجاجاً، تقول العربُ: «ابغِني كذا» بوصلِ الألف أي: اطلبه لي و «أَبْغني كذا» بقطع الألف أي: أَعِنّي على طلبه، قال ابن الأنباري: «البَغْيُ يُقْتصر له على مفعول واحد إذا لم يكن معه اللام كقولك: بَغَيْتُ المال والأجر والثواب، وههنا أريد: يبغون لها عوجاً، فلمَّا سَقَطَتِ اللامُ عَمِلَ الفعلُ فيما بعدَها كما قالوا: «وَهَبْتُك درهماً» يريدون: وَهَبْتُ لك، ومثلُه: «صُدْتُكَ ظَبْياً» أي: صُدْتُ لك، قال الشاعر:

١٣٦٩ - فَتَوَلَّى غُلَامُهُمْ ثُمَّ نَادَى أَظَلِيماً أَصِيدُكُمْ أَمْ حِمَارا[1]

يريد: أَصِيدُ لكم ظَلِيماً ومثلُه: «جَنَيْتُكَ كَمْأَةً وجَنَيْتُك رُطَباً» والأصلُ جَنَيْتُ لك، فَحَذَفَ ونَصَبَ».

والثاني: أنه حالٌ من فاعل «يَبْغُونَها» وذلك أَنْ يُرادَ بـ «تَبْغُون» معنى تتعَدَّون، والبَغْيُ التعدِّي، والمعنى: تَبْغُون عليها أو فيها. قال الزجاج: «كأنه قال: تَبْغُونها ضالِّين».

والعِوَج - بالكسر - والعَوَج - بالفتح - المَيْلُ، ولكنَّ العرب فَرَّقوا بينهما، فَخَصُّوا المكسورَ بالمعاني والمفتوحَ بالأعيانِ، تقول: في دينه وكلامِه عِوَجٌ - بالكسر -، وفي الجِدارِ عَوَجٌ - بالفتح -. قال أبو عبيدة: «العِوَج - بالكسر - المَيْلُ في الدين والكلام والعمل، وبالفتح في الحائط والجذع» وقال أبو إسحاق: «بالكسر فيما لا ترى له شخصاً، وبالفتح فيما له شخصٌ وقال صاحب «المجمل»:

«بالفتح في كلِّ منتصبٍ كالحائط، والعِوج - يعني بالكسر - ما كان في بساطٍ أودين أوأرض أو معاش» فقد جعل الفرقَ بينهما بغير ما تقدم. وقال الراغب: «العِوَجُ: العَطْفُ عن حالِ الانتصاب، يقال: عُجْتُ البعيرَ بزِمامه، وفلان ما يَعُوجُ عن شيءٍ يَهُمُّ به أي يَرْجع، والْعَوَج - يعني بالفتح - يقال فيما يُدْرك بالبصر كالخشب المنتصِب ونحوه، والعِوَج يقال فيما يدرك بفكرٍ وبصيرة، كما يكون في أرض بسيطة عِوَج فيُعرف تفاوتُه بالبصيرة وكالدين والمعاش» قلت: وهذا قريبٌ من قول ابنِ فارس لأنه كثيراً ما يَأْخذ منه.

وقد سأل الزمخشري في سورة طه عند قوله: ﴿لا ترى فيها عِوَجاً ولا أَمْتا﴾[2] حاصلُه يرجع إلى أنه كيف قيل: عِوَج - بالكسر - في الأعيان، وإنما يقال في المعاني؟ وأجاب هناك بجواب حسن سيأتي بيانه إن شاء الله، والسؤالُ إنما يجيء على قول أبي عبيدة والزجاج المتقدم، وأمَّا على قول ابن فارس والراغب فلا يَرِدُ.

ومِنْ مجيءِ العِوَج بمعنى الميل من حيث الجملةُ قولُه:

١٣٧٠ - تَمُرُّون الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرامُ[3]

وقولُ امرىء القيس:

١٣٧١ - عُوجا عَلَى الطَّلَلِ المُحِيلِ لأَنَّنَا نَبْكي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حِذَامِ[4]

---

(١) انظر البيت في مغني اللبيب ٢٤٣.

(٢) سورة طه، آية (١٠٧).

(٣) تقدم.

(٤) انظر ديوانه (١١٤)، الهمع (١/ ١٣٤)، الخزانة (٢/ ٢٣٤)، الدرر اللوامع (١/ ١١١)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٧٩)، العمدة لابن رشيق (١/ ٨٧)، الرازي (١٣/ ١٤٤)، كان امرؤ القيس بينه وبين سبيع بن عوف قرابة، فأتى امرؤ القيس يسأله فلم يعطه شيئاً فقال سُبيع أبياتاً يعرّض بامرىء القيس ويذمه فرد عليه امرؤ القيس بأبيات هذا منها.

أي: ولم تميلوا، وميلا. وأمَّا قولهم: «ما يَعيج زيدٌ بالدواء» أي: ما ينتفعُ به فمِنْ مادةٍ أخرى ومعنى آخر. والعاجُ: هذا العظمُ ألفُه مجهولةٌ، لا نعلم: أمنقلبةٌ عن واو أو ياء، وفي الحديث: أنه قال لثوبانَ: «اشترِ لفاطمةَ سِواراً من عاج»[1] قال القتيبي[2]: «العاجُ: الذَّبْلُ»، وقال أبو خراش الهذلي في امرأة:

١٣٧٢ ـ فَجاءَتْ كَخاصِي العَيْرِ لَمْ تَحْلَ جاجَةً ولا عاجَةً مِنْها تَلُوحُ عَلَى وَشْمِ[3]

قال الأصمعيّ: «العاجةُ: الذَّبْلَةُ، والجاجة: تخمينُ خرزةٍ ما يساوي فلساً، وقول كخاصي العَيْر: هذا مَثَلٌ تقوله العرب لِمَنْ جاء مُسْتَحْيِياً من أمرٍ فيقال: «جاء كخاصِي العَيْر»[4] والعَيْر: الحِمار، يعنون جاء مستحيياً.

ويقال: عاجَ بالمكانِ وعَوَج به أي: أقام وقطن، وفي حديث اسماعيل عليه السلام: «ها أنتم عائجون» أي مقيمون، وأنشدوا لجرير:

١٣٧٣ ـ هَلَ أَنْتُمْ عائِجُونَ بِنا لَعَنَّا نَرَى العَرَصاتِ أَوْ أَثَرِ الْخِيامِ[5]

كذا أنشدَ هذا البيتَ الهرويُّ مستشهداً به على الإقامةِ، وليس بظاهر، بل المرادُ بعائجون في البيت مائِلُون وملتفتون، وفي الحديث: «ثم عاجَ رأسَه إليها»[6] أي التفت إليها.

و«ها» في «يَبْغُونها» عائدةٌ على سبيل، والسبيل يُذَكَّر ويؤنَّث كما تقدَّم ومن التأنيث هذه الآيةُ، وقوله تعالى: ﴿هذه سبيلي﴾[7] وقول الآخر:

١٣٧٤ ـ فلا تَبْعَدْ فَكُلُّ فَتَى أُناسٍ سَيُصْبِحُ سالِكاً تِلْكَ السَّبيلاَ[8]

قوله: ﴿وأنتم شهداءُ﴾ حال: إمَّا من فاعل «تَصُدُّون» وإمَّا من فاعل «تَبْغُون»، وإمَّا مستأنفٌ، وليس بظاهرٍ، وتقدَّم أنَّ «شهداء» جمعُ شهيد أو شاهد.

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾

قوله تعالى: ﴿يَرُدُّوكم﴾: «رَدَّ يجوزُ أَنْ يُضَمَّنَ معنى «صَيَّر» فينصِبَ مفعولين، ومنه قولُ الشاعر:

١٣٧٥ ـ رَمَى الحَدَثانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدارٍ سَمَدْنَ لَه سُمودا

---

(١) أخرجه أبوداود ٢/ ٤٨٦، كتاب الترجل (٤٢١٣)، وأحمد في المسند ٦/ ١٥١.

(٢) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي توفي سنة سبع وستين انظر بغية الوعاة ٢/ ٦٣.

(٣) انظر ديوان الهذليين ٢/ ١٢٩.

(٤) انظر مجمع الأمثال ١/ ٢٢٨.

(٥) نسبه ابن منظور له ايضاً انظر اللسان «انن» وليس في ديوانه وانظر الانصاف ٢٢٥، تفسير القرطبي ٤/ ١٥٤، روح المعاني (٧/ ٢٥٤)، الرازي (١٣/ ١٤٤) شرح شواهد الشافية (٤٦٤) ونسبه البغدادي فيها للفرزدق وهو من ديوانه (٢/ ٢٩٠)، برواية الستم عائجين بنا لعنا....

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٥/ ١٥٠.

(٧) سورة يوسف، آية (١٠٨).

(٨) انظر البيت في مجاز القرآن (١/ ٣١٩) البحر ٣/ ١٤.

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً ورَدَّ وجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا[١]

ويجوز ألاَّ يتضمَّن، فيكونُ المنصوبُ الثاني حالاً. وقوله: «بعد إيمانكم» يجوز أنْ يكونَ منصوباً بيردُّوكم، وأنْ يتعلَّق بكافرين، ويَصيرُ المعنى كالمعنى في قوله: ﴿كفروا بعد إيمانهم﴾[٢].

قوله تعالى: ﴿وأنتم تُتْلى عليكم آياتُ الله﴾: جملةٌ حالية من فاعل «تكفرون»، وكذلك «وفيكم رسولُه» أي: كيف يُوجَدُ منكم الكفرُ مع وجودِ هاتين الحالين؟

والاعتصام: الامتناعُ، يُقال: اعتصم واستعصم بمعنى واحد، واعتصم زيدٌ عمراً أي: هَيَّأَ له ما يَعْتَصِمُ به، وقيل: الاعتصام: الإمساك، واستعصم بكذا: أي استمسك به، والعِصَامُ: ما يُشَدُّ به القِرْبة، وبه يُسَمَّى الأشخاص، والعِصْمَةُ مستعملةٌ بالمعنيين لأنها مانعةٌ من الخطيئةِ وصاحبُها مستمسِك بالحقِّ، والعِصْمَةُ أيضاً: شِبْهُ السوار، والمِعْصَمُ: مَوْضِعُ العِصْمة، ويُسَمَّى البياضُ الذي في الرسغ «عُصْمة» تشبيهاً بها، وكأنهم جَعَلوا ضمةَ العينِ فارقةً، والأَعْصَمُ من الوُعولِ: ما في معاصِمِها بياضٌ وهي أشدُّها عَدْواً، قال:

١٣٧٦ ـ لَوْ أَنَّ عُصْمَ عَمَايَتَيْنِ ويَذْبُلٍ سَمِعَا حَدِيثك ..... [٣]

وفي الحديث في النساء: «لا يَدْخُلُ الجنةَ منهن إلا كالغراب الأَعْصَم»[٤] وهو الأبيضُ الرِّجْلين. وقيل: الأبيضُ الجناحين، والمرادُ بذلك التقليلُ.

وقوله: ﴿فقد هُدِيَ﴾ جوابُ الشرطِ وجِيء في الجواب بـ «قد» دلالةً على التوقُّعِ لأنَّ المعتصِمَ متوقعُ الهداية.

قوله تعالى: ﴿حَقَّ تُقاتِهِ﴾: فيه وجهان:

أنَّ «تقاة» مصدرٌ، وهو من بابِ إضافة الصفةِ إلى موصوفها؛ إذ الأصلُ: اتقوا الله التقاةَ الحقَّ أي: الثابت كقولِك: «ضربْتُ زيداً أشدَّ الضَّرْبِ تريد: الضربَ الشديد، وقد تقدَّم تحقيقُ كون «تقاة» مصدراً في أولِ السورة، وزادَ ابنُ عطية هنا أن «تُقاة» يجوزُ أنْ يكونَ جمعاً، وهو في ذلك كالمخالِفِ للإجماع فقال: «ويَصِحُّ أن يكونَ «التقاة» في هذه الآيةِ جمعَ فاعل، وإنْ كان لم يتصرَّفْ منه فيكونُ كرماة ورامٍ، أو يكونُ جمعَ تَقِيّ، إذ فَعِيل وفاعل بمنزلة، ويكونُ المعنى على هذا: اتقوا اللَّهَ كما يَحِقُّ أن يكونَ مُتَّقُوه المختصُّون به، ولذلك أُضيفوا إلى ضمير الله تعالى».

قال الشيخ[٥]: «وهذا المعنى يَنْبُو عنه هذا اللفظ، إذ الظاهرُ مِنْ قولِهِ: «حَقَّ تُقاتِهِ» من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، كما تقول: «ضربْتُ زيداً شديدَ الضرب» أي الضربَ الشديدَ، وكذلك هذا أي: اتقوا اللَّهَ الاتقاءَ الحقَّ أي: والواجبَ الثابتَ، أمَّا إذا جَعَلْتَ التقاةَ جمعاً فإن المعنى يصيرُ مثل: اضرِبْ زيداً حقَّ ضُرَّابه، ولا يَدُلُّ هذا التركيبُ على معنى: اضربْ زيداً كما يَحِقُّ أن يكونَ ضِرابُه، بل لو صَرَّح بهذا التركيب لاحتيجَ في فهم معناه إلى تقديرِ أشياءَ يَصِحُّ بتقديرِها المعنى، والتقديرُ: اضرب زيداً ضرباً حقاً كما يَحِقُّ أن يكونَ ضربُ ضِرابِه، ولا حاجةَ تَدْعو إلى تحميلِ اللفظِ غيرَ ظاهرِهِ وتكلُّفِ تقاديرَ يَصِحُّ بها معنىً لا يَدُلُّ عليها اللفظُ».

---

(١) تقدم.
(٢) سورة آل عمران، آية (٩٠).
(٣) البيت بتمامه:
..... أنزلا الأوعالا
انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٦.
(٤) أخرجه أحمد في المسند ٤/١٩٧.
(٥) انظر البحر المحيط ٣/١٧.

قوله: ﴿ولا تَمُوتُنَّ إلا وأنتم مسلمون﴾ هو نَهْيٌ في الصورة عن مَوْتهم إلاَّ على هذه الحالة، والمرادُ دوامُهم على الإسلام، وذلك أن الموتَ لا بُدَّ منه، فكأنه قيل: دُوموا على الإسلام إلى الموت، وقريبٌ منه ما حكى سيبويه[1]: «لا أُرَيَنَّك ههنا» أي لا تكنْ بالحضرةِ فتقَعَ عليك رؤيتي. والجملةُ مِنْ قولِهِ: «وأنتم مسلمون» في محل نصب على الحال والاستثناءُ مفرغٌ من الأحوالِ العامة أي: لا تموتُنَّ على حالةٍ من سائر الأحوال إلا على هذه الحال الحسنة، وجاء بها جملةً اسميةً لأنها أبلغُ وآكد، إذ فيها ضميرٌ متكررٌ، ولو قيل: «إلاَّ مسلمين» لم يُفِدْ هذا التأكيدَ، وتقدَّم إيضاحُ هذا التركيب في البقرة عند قوله تعالى: ﴿إنَّ الله اصطفى لكم الدين فلا تموتُنَّ إلا وأنتم مسلمون﴾[2].

وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾

قوله تعالى: ﴿بحبلٍ﴾: الحَبْلُ في الأصل هو السَبَبُ، وكلُّ ما وصلك إلى شيء فهو حَبْل، وأصلُه في الأجرام واستعمالُه في المعاني من باب المجاز، ويجوزُ أن يكونَ حينئذٍ من باب الاستعارة، ويجوز أن يكونَ من باب التمثيل، ومن كلامِ الأنصار رضي الله عنهم: «يا رسول الله إنَّ بيننا وبين القوم حبالاً ونحن قاطعوها» ـ يَعْنُون العهود والحِلْف. قال الأعشى:

١٣٧٧ ـ وإذا تُجَوِّزُها حِبَالُ قَبِيلةً أَخَذَتْ مِنَ الأُخْرَىٰ إِلَيْكَ حِبَالَها[3]

يعني العهودَ، قيل: والسببُ فيه أنَّ الرجلَ كان إذا سافر خافَ فيأخذُ من القبيلةِ عهداً إلى أخرى، ويُعْطَى سهماً أو حبلاً يكونُ معه كالعلامةِ، فَسُمِّي العهدُ حبلاً لذلك، وهذا معنىً غيرُ طائلٍ، بل سُمِّي العهدُ حبلاً للتوصُّلِ به إلى الغرض. وقال آخر:

١٣٧٨ ـ مَا زِلْتُ مُعْتَصِماً بِحَبْلٍ مِنْكُمُ ..... [4]

والمرادُ بالحبل هنا القرآنُ، وفي الحديثِ الطويل: «هو حَبْلُ الله المتين»[5].

وقولُه: ﴿جميعاً﴾ حالٌ من فاعل ﴿اعتصموا﴾ و ﴿بحبل الله﴾ متعلَّقٌ به. قوله: ﴿ولا تَفَرَّقوا﴾ قرأه البزي بتشديد التاء وصلاً، وقد تَقدَّم توجيهُه في البقرة عند قوله: ﴿ولا تَيَمَّموا﴾[6]، والباقُون بتخفيفها على الحَذْفِ.

وقوله: ﴿نعمةَ الله﴾ مصدرٌ مضاف لفاعله إذ هو المُنْعِم، و «عليكم» يجوز أَنْ يكونَ متعلقاً بنفس «نعمة» لأنَّ هذه

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٥٣.

(٢) سورة البقرة، آية (١٣٢).

(٣) انظر ديوانه (٦٥)، من قصيدة يمدح بها قيس بن معد يكرب، تأويل مشكل القرآن (٤٦٥)، البحر (٥/١٨٨)، وقال المرصفي في رغبة الآمل (٤/٥٢): «تجوزها» تسوغها قطع الطريق المخوف. الحبال: العهد والمواثيق.

(٤) صدر بيت عجزه:

..... من حل ساحتكم بأسباب نجا

انظر اللسان (حبل).

(٥) أخرجه الترمذي ٥/١٥٨، كتاب فضائل القرآن (٢٩٠٦)، والحاكم في المستدرك ٤/٤٤٠، والبغوي في شرح السنة ٤/٤٣٨، وذكره السيوطي في الدر المنثور ٢/٢٧٥.

(٦) سورة البقرة، آية (٢٦٧).

المادةَ تتعدَّى بـ «على» «نحو: » ﴿للذي أنعم الله عليه﴾[١] ويجوز أن يكونَ متعلقاً بمحذوف على أنه حال من «نعمة» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: مستقرة وكائنة عليكم.

قوله: ﴿إذ كنتم﴾ «إذ» منصوبةٌ بنعمة ظرفاً لها، ويجوزُ أَنْ يكون متعلقاً بالاستقرارِ الذي تضمَّنه «عليكم» إذا قلنا: إنَّ «عليكم» حالٌ من النعمة، وأمَّا إذا عَلَّقْنا «عليكم» بنعمة تَعَيَّن الوجهُ الأول. وجَوَّز الحوفي أن يكونَ منصوباً باذكروا، يعني مفعولاً به لا أنه ظرفٌ له لفسادِ المعنى، إذ «اذكروا» مستقبلٌ، و «إذ» ماضٍ.

قوله: ﴿فأصبَحْتُم﴾ أصبحَ من أخواتِ «كان» فإذا كانَتْ ناقصة كانت مثلَ «كان» في رفعِ الاسمِ ونصْبِ الخبر، وإذا كانَتْ تامةً رفَعَتْ فاعلاً واستغنَتْ به، فإن وجد منصوب بعدها فهي حال، وتكون تامة إذا كانت بمعنى دخل في الصباح تقول: «أصبحَ زيد» أي دخل في الصباح، ومثلُها في ذلك «أمسى»، قال تعالى: ﴿فسبحان الله حين تُمْسون وحين تُصْبحون﴾[٢] وقوله: ﴿وإنَّكم لتمُرُّون عليهم مُصْبحين﴾[٣] وفي أمثالهم: «إذا سَمِعْتُ بُسرى القَيْن فاعلَمْ أنَّه مُصْبح» لأنَّ القَيْنَ ـ وهوالحَدَّاد ـ ربما قَلَّت صناعته في أحياءِ العرب فيقول: أنا غداً مسافرٌ ليأتوه الناس بحوائجهم فيقيمُ ويتركُ السفر، فأخرجُوه مَثَلا لمن يقول قولاً ويخالفه، فالمعنى أنه مقيم في الصباح، وتكون بمعنى «صار» عملاً ومعنى كقوله:

١٣٧٩ ـ فَأَصْبَحُوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفْ ... فَ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ[٤]

أي: صاروا. و «إخواناً» خبرُها، وجَوَّزوا فيها هنا أن تكون على بابِها من دلالتِها على اتِّصاف الموصوفِ بالصفة في وقت الصباح، وأن تكون بمعنى صار، وأن تكون التامة، أي: دخلتم في الصباح، فإذا كانت ناقصةً على بابها فالأظهرُ أن يكونَ «إخواناً» خبرَها.

و ﴿بنعمته﴾ متعلِّقٌ بـ «إخْواناً»، لِما فيه مِنْ معنى الفعلِ أي: تآخيتم بنعمتهِ، والباءُ للسببيةِ. وجَوَّز الشيخ[٥] أَنْ يتعلَّق بأصبحتم، وقد عَرَفْتَ ما فيه من الخلاف، وجوَّز غيرُه أَنْ يَتعلَّق بمحذوف على أنه حال من فاعل «أصبحتم» أي: فأصبحتم إخواناً ملتبسين بنعمته، أو حال من «إخواناً» لأنه في الأصل صفةٌ اهـ. وجَوَّزوا أَنْ يكونَ «بنعمته» هو الخبرَ، و «إخواناً» حالٌ، والباءُ بمعنى الظرفية، وإذا كانت بمعنى «صار» جَرَى فيها ما تقدَّم من جميع هذه الأوجه، وإذا كانت تامةً فإخواناً حالٌ، و «بنعمتهِ» فيه ما تقدَّم من الأوجه خلا الخبرية.

قال ابن عطية: «فأصبحتم» عبارةٌ عن الاستمرار، وإن كانت اللفظة مخصوصةً بوقت، وإنما خُصَّتْ هذه اللفظةُ بهذا المعنى من حيث هي مبدأُ النهار، وفيها مبدأُ الأعمالِ، فالحالُ التي يُحِسُّها المرءُ مِنْ نفسه فيها هي التي يستمر عليها يومُه في الأغلب، ومنه قول الربيع بن ضبع:

١٣٨٠ ـ أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاح وَلا ... أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إنْ نَفَرَا[٦]

---

(١) سورة الأحزاب، آية (٣٧).
(٢) سورة الروم، آية (١٧).
(٣) سورة الصافات، آية (١٣٧).
(٤) البيت لعدي بن زيد وروى:
ثم أضحوا كأنهم .....
.....
وهذه الرواية هي الصواب الموافقة لبحر البيت.
(٥) انظر البحر ٣/١٩،
(٦) انظر البيت في ديوانه (٩٠)، الهمع ١/١١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٠٤، الدرر ١/٨٤.
انظر البيت في الكتاب ١/٨٩، ابن الشجري (٢/١١٨)، ابن يعيش (٧/١٠٥)، النوادر (١٥٩)، الصاحبي (١٢٥)،

قال الشيخ [١]: «وهذا الذي ذكره مِنْ أَنَّ «أصبح» للاستمرار، وَعلَّله بما ذكره لم أَرَ أحداً من النحويين ذهب إليه، إنما ذكروا أنها تستعمل بالوجهين اللذيْنِ ذكرناهما» قلت: وهذا الذي ذكره ابنُ عطية معنىً حسنٌ، وإذ لم ينصَّ عليه النحويون لا يُدْفَعُ، لأنَّ النحاةَ غالِباً إنما يتحدثون بِما يتعلَّقُ بالألفاظ، وأمَّا المعاني المفهومةُ من فحوى الكلامِ فلا حاجةَ لهم بالكلامِ عليها غالباً.

والإِخْوان: جمع أَخٍ، وإخوة اسمُ جمعٍ عند سيبويه [٢] وعند غيرِه هي جمع. وقال بعضُهم: «إنَّ الأَخَ في النَسب يُجْمع على «إخوة»، وفي الدِّين على «إخْوان»، هذا أَغلبُ استعمالِهم، قال تعالى: «إنما المؤمنون إخوة» [٣]، ونفسُ هذه الآية تؤيد ما قاله لأن المراد هنا ليس إخوةَ النسب إنما المرادُ إخوةُ الدين والصداقة، قال أبو حاتم: «ثم قال أهلُ البصرة: الإِخوةُ في النسبِ والإِخْوان في الصداقة» قال: «وهذا غَلَط، يقال للأصدقاء والأنسباء إخوة وإخوان، قال تعالى: «إنما المؤمنون إخوةٌ» لم يَعْنِ النسبَ، وقال تعالى: ﴿أو بيوت إخوانكم﴾ [٤] وهذا في النسبِ» قلتُ: رَدُّ أبي حاتم يتَّجِهُ على هذا النقلِ المطلقِ، ولا يَرِدُ على النقلِ الأول لأنهم قَيَّدوه بالأغلبِ في الاستعمالِ.

قوله: ﴿على شَفَا﴾ الشيء: طرفُه وحَرْفُه، وهو مقصورٌ من ذواتِ الواو، يُثَنَّى بالواو نحو: شَفَوَيْن، ويُكتب بالألف، ويُجْمع على أَشْفاء، ويُستعمل مضافاً إلى أعلى الشيء وإلى أسفله، فمِن الأول: ﴿شفا جُرُفٍ﴾ [٥] ومن الثاني هذه الآية، وأشفى على كذا أي: قَارَبه، ومنه أَشْفى المريضُ على الموت، قال يعقوب: «يُقال للرجلِ عند موتِه، وللقمر عند محاقِه، وللشمسِ عند غروبها: «ما بَقي منه ـ أو منها ـ إلا شفا» أي: إلا قليلٌ». وقال بعضهم: يُقال لِما بين الليلِ والنهارِ عند غروبِ الشمسِ إذا غاب بعضُها: شفا، وأنشد:

١٣٨١ ـ أَدْرَكْتُه بلا شَفا أو بشَفا ... والشمسُ قد كادَتْ تكونُ دَنِفا [٦]

وقال الراغب: «والشفاءُ من المرضِ موافاةُ شَفا السلامة، وصار اسماً للبُرء، والشَّفا مذكَّرٌ».

وأمَّا عَوْدُ الضمير في «منها» ففيه أوجهٌ:

أحدُها: أنه عائدٌ على «حفرة».

والثاني: أنه عائدٌ على «النار» قال الطبري: «إنَّ بعضَ الناسِ يُعيده على الشَّفا، وأنَّث مِنْ حيثُ كان الشَّفا مضافاً إلى مؤنث، كما قال جرير:

١٣٨٢ ـ أَرَى مَرَّ السِّنِين أَخَذْنَ مِنِّي ... كَمَا أَخَذَ السِّرارُ مِن الْهِلَالِ [٧]

قال ابن عطية: «وليس الأمر كما ذكروا، لأنه لا يُحتاج في الآية إلى مثل هذه الصناعة، إلا لو لم نجد للضمير معاداً إلا الشفا، أما ومَعَنا لفظٌ مؤنثٌ يعودُ الضميرُ عليه ويَعْضُده المعنى المُتَكَلَّمُ فيه فلا يُحتاج إلى تلك الصناعةِ» قال الشيخ [٨]: «وأقول: لا يَحْسُنُ عَوْدُه إلَّا على الشَّفا؛ لأنَّ كينونَتهم على الشَّفا هو أحدُ جُزْأَي الإسناد، فالضميرُ لا يعودُ إلا

---

جمل الزجاجي ص (٥)، البحر المحيط (٦/١٣٣).

(١) انظر البحر المحيط ٣/١٩.

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٠٣.

(٣) سورة الحجرات (١٠).

(٤) سورة النور، آية (٦١).

(٥) سورة التوبة، آية (١٠٩).

(٦) البيت للعجاج انظر ديوانه ٢/٢٢٧، الخصائص ٢/١١٩، اللسان (دنف).

(٧) انظر البيت في ديوانه (٤٢٦)، الدرر ١/٢٠، الهمع ١/٤٧،

(٨) انظر البحر المحيط ٣/١٩.

عليه، وأمَّا ذِكْرُ الحفرةِ فإنما جاءَتْ على سبيل الإضافة إليها، ألا ترى أنَّك إذا قلت: «كان زيدٌ غلامَ جعفر» لم يكن جعفر مُحَدَّثاً عنه، وليس أحدَ جُزْأي الإسناد، وكذا لو قلت: «زيد ضربَ غلامَ هندٍ» لم تُحَدِّث عن هندٍ بشيءٍ، وإنَّما ذكرْتَ جعفراً وهنداً مخصصاً للمُحَدَّث عنه، وأمَّا ذِكْرُ النارِ فإنما ذُكِر لتخصيصِ الحفرة، وليست أيضاً أحدَ جُزْأي الإسناد، وليست أيضاً مُحَدَّثاً عنها، فالانقاذ من الشفا أبلغُ من الإنقاذِ من الحفرة ومِن النارِ، لأنَّ الإنقاذَ من الشفا يستلزم الإنقاذَ من الحفرة ومن النار، والإنقاذَ منهما لا يستلزِمُ الإنقاذَ من الشفا فعودُه على الشَّفا هو الظاهرُ من حيث اللفظُ ومن حيث المعنى».

وقال الزجاج: وقولُه: «منها» الكنايةُ راجعةٌ إلى النار لا إلى الشفا؛ لأنَّ القصدَ الإنجاءُ من النار لا مِنْ شَفا الحفرة». وقال غيرُه: «يعودُ على الحفرة، فإذا أنقذهم اللَّهُمن الحفرةِ فقد أنْقذهم من شَفاها لأنَّ شَفاها منها». قال الواحدي: «على أنه يجوزُ أَنْ يُذْكَرَ المضافُ والمضافُ إليه ثم تعودَ الكنايةُ إلى المضافِ إليه دونَ المضاف، كقول جرير: «أرى مرَّ السنين أَخَذْنَ» البيت. فَذَكَر مَرَّ السنين، ثم أخبر عن السنين، وكذلك قول العَجَّاج:

١٣٨٣ ـ طُولُ اللَّيالي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي طَوَيْنَ طُولِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي[1]

قال: «وهذا إذا كان المضافُ من جنسِ المضافِ إليه، فإنَّ مَرَّ السنين هو السنون، وكذلك شَفا الحفرة من الحُفْرة، فَذَكَر الشَّفا وعادَتِ الكنايةُ إلى الحفرةِ» قلت: وهذان القولان نصٌّ في ردِّ ما قاله الشيخ، إلاَّ أنَّ المعنى الذي ذَكَره أَوْلَى، لأنه إذا أنقذَهم من طَرَفِ الحفرة فهو أبلغ مِنْ إنقاذِهم من الحفرةِ، وما ذكره من الصناعةِ أيضاً واضحٌ.

والإنقاذُ: التخليصُ والتنحية، قال الأزهري: «يقال أَنْقَذْتُه ونَقَذْتُه واستنقَذْتُهُ وتَنَقَّذْتُه بمعنىً، ويقال: «فرسٌ نقيذٌ» إذا كان مأخوذاً من قومٍ آخرين لأنه استُنْقِذَ منهم، والحُفْرة: فُعْلَة بمعنى مَفْعولة كغُرْفَة بمعنى مَغْروفة.

وقوله: ﴿كذلك يُبَيِّنُ اللَّهُ﴾ نعتٌ لمصدرٍ محذوف أو حالٌ من ضميره أي: يبيِّن لكم تبييناً مثلَ تبيينه لكم الآياتِ الواضحةَ. وقوله: «مِن النار» صفةٌ لحفرة فيتعلَّقُ بمحذوفٍ.

وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ۚ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾

قوله تعالى: ﴿ولْتكُنْ منكم أمةٌ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ التامةَ أي: وَلْتُوجد منكم أمةٌ، فتكون «أمة» فاعلاً، و «يَدْعُون» جملةٌ في محلِّ رفعٍ صفةً لأمة، و «منكم» متعلِّقٌ بتكن على أنها تبعيضيةٌ، ويجوز أن يكونَ «منكم» متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «أمة» إذ كان يجوز جَعْلُه صفةً لها لو تأخَّر عنها، ويجوز أن تكون «مِنْ» للبيان لأن المُبَيَّن وإنْ تأخَّر لفظاً فهو مُقَدَّمٌ رتبةً، ويجوزُ أَنْ تكونَ الناقصةَ فأمة اسمها و «يَدْعُون» خبرها، و «منكم» متعلِّقٌ: إمَّا بالكون، وإمَّا بمحذوف

(١) انظر البيت في الكتاب ١/ ٢٦، الخصائص (٢/ ٤١٨)، الخزانة (٢/ ١٦٨)، المقتضب.

على الحال من «أمة». ويجوزُ أن يكونَ «منكم» هو الخبرَ و «يَدْعُون» صفةً لأمة، وفيه بُعْدٌ. وقرأ العامة: «ولتكن». وقرأ الحسن[١] والزهري والسُّلمي بكسرها، وهو الأصل.

وقوله: ﴿ويأمرون بالمعروفِ ويَنْهَوْن عن المنكر﴾ من باب ذكر الخاص بعد العلم اعتناءً به كقوله: ﴿وملائكتِه ورسلِه وجبريلَ وميكالَ﴾[٢] لأن اسم الخير يقعُ عليهما بل هما أعظمُ الخيور.

وقوله: ﴿جاءهم البيِّنات﴾ لم يؤنَّثِ الفعلَ للفصلِ ولكونِه غيرَ حقيقي بمعنى الدلائل.

قوله تعالى: ﴿يومَ تَبْيَضُّ﴾ في العاملِ في هذا الظرفِ وجوهٌ:

أحدها: أنه الاستقرار الذي تضمَّنه «لهم» والتقديرُ: وأولئك استقر لهم عذابٌ يومَ تبيضُّ. وقيل: العامل فيه مضمر يَدُلُّ عليها الجملة السابقة تقديرُه: يُعَذَّبون يومَ تبيضُّ وجوهٌ. وقيل: العاملُ فيه «عظيم» وضَعُف هذا بأنه يلزمُ تقييدُ عِظَمِه بهذا اليوم. وهذا التضعيفُ ضعيفٌ؛ لأنه إذا عَظُم في هذا اليومِ ففي غيره أَوْلى، وأيضاً فإنه مسكوتٌ عنه فيما عدا هذا اليوم. وقيل: العاملُ «عذاب». وهذا ممتنعٌ؛ لأن المصدر الموصوفَ لا يَعْمَلُ بعد وَصْفِه.

وقرأ يحيى بن وثاب وأبو نُهَيْك وأبو رزين العقيلي[٣]: «تِبْيَضُّ وتِسْوَدُّ» بكسر التاءِ وهي لغةُ تميم، وقرأ الحسن والزهري وابن محيصنِ وأبو الجوزاء: «تَبياضُّ وتَسوادُّ» بألف فيهما، وهي أبلغ فإنَّ «ابياضَّ» أدلُّ على اتصافِ الشيء بالبياضِ من ابيضَّ، ويجوز كسرُ حرفِ المضارعة أيضاً مع الألفِ، إلا أنِّي لا أَنْقُلُه قراءةً لأحد.

قوله: ﴿أكفرتم﴾ هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ بقولٍ مضمر، وذلك القولُ المضمرُ مع فاءٍ مضمرةٍ أيضاً هو جوابُ أمّا، وحَذْفُ الفاءِ مع القول مُطَّردٌ، وذلك أنَّ القولَ يُضمر كثيراً كقوله تعالى: ﴿والملائكةُ يَدْخُلون عليهم من كلِّ بابٍ سلامٌ عليكم﴾[٤] ﴿والذين اتخذوا من دونِه أولياءَ ما نعبُدهم إلا ليُقَرِّبونا﴾[٥] ﴿وإذ يرفعُ إبراهيمُ القواعدَ من البيتِ وإسماعيلُ ربَّنا تقبَّلْ منا﴾[٦] وأمَّا حذْفُها دونَ إضمارِ القول فلا يجوز إلا في ضرورةٍ كقوله:

١٣٨٤ ـ فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ... وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ[٧]

أي: فلا قتالَ.

وقال صاحب «أسرار التنزيل»: «بل قد اعتُرض على النحاة في قولهم: «لَمَّا حُذِف «يُقال» حُذِفَت الفاء» بقولِه تعالى: ﴿وأمَّا الذين كفروا أفلم تكن آياتي تُتْلى عليكم﴾[٨] فَحَذَفَ «يُقال» ولم يَحْذِفِ الفاء، فلمَّا بَطَل هذا تعيَّن أن يكونَ الجوابُ في قوله: ﴿فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون﴾ فوقَع ذلك جواباً له، ولقولِهِ: ﴿أَكَفَرْتُم﴾، ومِنْ نَظْمِ العربِ إذا ذَكَروا حرفاً يقتضي جواباً له أَنْ يَكْتَفوا عن جوابِه حتى يَذْكُروا حرفاً آخرَ يقتضي جَواباً، ثم يَجْعَلُون له جواباً واحداً كما في قوله تعالى: ﴿فإمَّا يأتِيَنَّكم مني هُدى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فلا خوفٌ عليهم ولا هم يَحْزنون﴾[٩]، فقوله: ﴿فلا

---

(١) انظر البحر المحيط ٣/ ٢٠.
(٢) سورة البقرة، آية (٩٨).
(٣) لغيط بن عامر صبرة وهولغيط بن صبرة له صحبة انظر الخلاصة ٢/ ٣٧٢.
(٤) سورة الرعد، آية (٢٣).
(٥) سورة الزمر، آية (٣).
(٦) سورة البقرة، آية (١٢٧).
(٧) تقدم.
(٨) سورة الجاثية، آية (٣١).
(٩) سورة البقرة، آية (٣٨).

خوفٌ عليهم﴾ جوابٌ للشرطين معاً، وليس «أفلم» جوابَ «أمَّا» بل الفاءُ عاطفةٌ على مقدَّرٍ، والتقدير: أأهملتكم فلم أتلُ عليكم آياتي».

قال الشيخ[١]: وهو كلامُ أديبٍ لا كلامُ نحوي، أمَّا قولُه: «قد اعتُرِض على النحاة» فيكفي في بُطْلان هذا الاعتراضِ أنه اعتراضٌ على جميع النحاة، لأنه ما من نحوي إلَّا ويُخَرِّج الآيةَ على إضمارٍ فيقال لهم: أكفرتم، وقالوا: هذا هو فحوى الخطاب: وهو أن يكون في الكلام شيءٌ مقدرٌ لا يَسْتغني المعنى عنه، فالقولُ بخلافِه مُخالِفٌ للإجماع فلا التفاتَ إليه. فأمَّا ما اعترض به من قوله: «وأمَّا الذين كفروا ألم تَكُنْ آياتي» وأنه قَدَّروه: فيقال لهم: أفلم تكن آياتي، فَحَذَف «فيقال» ولم يَحْذِف الفاءَ فَدَلَّ على بُطْلان هذا التقدير» فليس بصحيح، بل هذه الفاءُ التي بعد الهمزة في «أفلم» ليست فاءَ «فيقال» التي هي جوابُ «أمَّا» حتى يُقَالَ حَذَف «يقال» وبقيت الفاءُ، بل الفاءُ التي هي جواب «أمّا» و «يقال» بعدها محذوفٌ، وفاء «أفلم» تحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون زائدة، وقد أنشد النحويون على زيَادةِ الفاء قولَ الشاعر:

١٣٨٥ - يَمُوتُ أُناسٌ أو يَشِيبُ فَتَاهُمْ ... ويَحْدُثُ نَاسٌ والصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ[٢]

أي: والصغيرُ يَكْبُرُ، وقولَ الآخر:

١٣٨٦ - لَمَّا اتَّقى بِيَدٍ عَظِيمٍ جِرْمُهَا ... فَتَرَكْتُ ضَاحِيَ كَفِّهِ يَتَذَبْذَبُ[٣]

أي: تركت، وقال زهير:

١٣٨٧ - أَرَانِي إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوىً ... فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيا[٤]

يريد: ثم إذا، وقال الأخفش: «وزعموا أنهم يقولون: «أخوك فوجَد» يريدون: أخوك وجَدَ».

والوجه الثاني: أن تكونَ الفاءُ تفسيريةً. والتقدير: «فيقالُ لم ما يَسُوؤُهم فألم تكن آياتي» ثم اعتُنِي بحرف الاستفهام فقُدِّم على الفاءِ التفسيرية، فَقُدِّم كما تَقَدَّم على الفاء التي للتعقيب في نحو قوله: ﴿أفلم يَسيروا في الأرض﴾[٥] وهذا على رأي مَنْ يُثْبِتُ أنَّ الفاءَ تفسيرية نحو: «توضَّأ زيدٌ فَغَسَل وجهَه ويديه إلى آخر أفعالِ الوضوء» فالفاءُ هنا ليسَتْ مُرَتِّبةً وإنَّما هي مفسِّرةٌ للوضوءِ؛ كذلك تكونُ في «أَفَلَمْ تكن آياتي تُتْلَى عليكم» مفسرةً للقولِ الذي يَسُوؤُهم.

وقولُ هذا الرجلِ: «فَلَمَّا بَطَلَ هذا تعيَّن أن يكون الجوابُ: فذوقوا» أي تعيَّن بطلانُ حَذْف ما قدَّره النحويون من قوله «فيقال لهم» لوجودِ هذه الفاء في «أفلم تكن» وقد بيَّنَّا أن ذلك التقدير لم يبطل وأنه سواء في الآيتين، وإذا كان كذَلك فجواب «أمَّا» هو: «فيقال» في الموضعين ومعنى الكلام عليه. وأمَّا تقديره: «أأهملتكم فلم تكن آياتي تُتْلَى» فهذه بدعة زمخشرية، وذلك أن الزمخشري يُقَدِّر بين همزة الاستفهام وبين الفاء فعلاً يَصِح عطفُ ما بعدها عليه، ولا يَعْتَقد أنَّ الفاء

---

(١) انظر البحر المحيط ٣/٢٤.
(٢) انظر البيت في الهمع ٢/١٣١، الدرر ٢/١٧٢.
(٣) انظر البيت المغني (١٨٠)، سر الصناعة ١/٢٧٠.
(٤) انظر ديوانه ( ) ابن يعيش ٨/٩٦، سر الصناعة ١/٢٦٦، المغني / ، الخزانة ٣/٥٨٨، رصف المباني (٢٧٥)، شواهد المغني (١٢٥).
(٥) سورة يوسف، آية (١٠٩).

والواو وثم إذا دَخَلَتْ عليها الهمزةُ أصلُهُنَّ التقديم على الهمزة، لكن اعتُنِيَ بالاستفهامِ فَقُدِّم على حرف العطف، كما ذهب إليه سيبويه[1] وغيرُه من النحويين. وقد رجع الزمخشري إلى مذهب الجماعة في ذلك، وبُطْلانُ قولِهِ الأول مذكورٌ في النحو، وقد تقدم في هذا الكتاب حكايةُ مذهبِ الجماعة في ذلك، وعلى تقدير قول هذا الرجل «أهملتكم» فلا بد من إضمارِ القولِ وتقديرِه: فيقال أأهملتكم، لأنَّ هذا المقدَّرَ هو خبر المبتدأ، والفاءُ جوابُ أمَّا، وهو الذي يدل عليه الكلامُ ويقتضيه ضرورةً، وقولُ هذا الرجل: «فوقع ذلك جواباً له ولقولِهِ: أكفرتم» يعني أنَّ «فذوقوا العذاب» جوابٌ لـ «أمَّا» ولقولِهِ: «أكفرتم» والاستفهامُ هنا لا جوابَ له إنما هو استفهام على طريق التوبيخ والإرذال بهم. وأمَّا قولُ هذا الرجل: «ومِنْ نظم العرب إلى آخره» فليس كلامَ العرب على ما زعم بل يُجْعل لكلٍّ جوابٌ، إن لا يكن ظاهراً فمقدرٌ، ولا يجعلون لهما جواباً واحداً. وأما دعواه ذلك في قوله تعالى: «فإمَّا يأتينَّكم مني هدى» الآية وزعمُه أنَّ قوله تعالى: «فلا خوفٌ عليهم» جوابٌ للشرطين فقولٌ رُوِيَ عن الكسائي، وزعم بعضُ الناسِ أنَّ جوابَ الشرط الأول محذوفٌ تقديرُه: فاتبعوه، والصحيح أنَّ الشرط الثاني وجوابَه جوابُ الشرط الأول، وتقدَّمت هذه الأقوالُ الثلاثة عند قوله تعالى: ﴿فإمَّا يأتينَّكم مني هُدًى﴾ انتهى.

وقوله: ﴿أكفرتم﴾ الهمزةُ فيه للإنكارِ عليهم والتوبيخِ لهم والتعجيب من حالهم، وفي قوله: «أكفرتم» نوعٌ من الالتفاتِ وهو المُسَمَّى عند علماء البيان بتلوينِ الخطاب، وذلك أنَّ قوله: ﴿فأمَّا الذين اسْوَدَّتْ وجوهُهم﴾ في حكم الغيبة، وقولُه بعد ذلك: ﴿أكفرتم﴾ خطابُ مواجهة.

وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٨﴾ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿١٠٩﴾

قوله تعالى: ﴿ففي رحمةِ الله﴾: فيه وجهان:

أحدُهما: أنَّ الجار متعلِّقٌ بخالِدون. و «فيها» تأكيدٌ لظفي للحروفِ، والتقديرُ: فهم خالدون في رحمةِ الله فيها، وقد تقرَّر أنه لا يُؤَكَّد الحرفُ تأكيداً لفظياً إلا بإعادةِ ما دَخَلَ عليه أو بإعادةِ ضميره كهذه الآية، ولا يجوز أن يعودَ وحدَه إلا في ضرورةٍ كقوله:

١٣٨٨ ـ حَتَّى [تَرَاهَا] وَكَأَنَّ وَكَأَنْ ... أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ[2]

كذا ينشدون هذا البيتَ، وأصرحُ منه في الباب:

١٣٨٩ ـ فَلَا واللَّهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي ... ولَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ[3]

ويَحْسُن ذلك إذا اختلَف لفظُهما كقوله:

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٩١.

(٢) البيت للأغلب العجلي وينسب لخطام المجاشعي انظر الهمع ٢/١٢٥، الدرر ٢/١٦٠، العيني ٤/١٠٠.

(٣) البيت لمسلم بن معبد الوالبي، انظر الانصاف ٥٧١، المقرب ١/٢٣٨، شواهد المغني (٥٠٥)، الدرر ٢/١٥، رصف المباني (٢٠٢)، معاني الفراء ١/٦٨.

١٣٩٠ ـ فَـأَصْبَحْـنَ لاَ يَسْـأَلْـنَنِي عن بِـمَـا بِـه ..... [1]

اللهم إلا أَنْ يكونَ ذلك الحرفُ قائماً مقامَ جملةٍ فيكرَّرُ وحدَه كحروف الجواب كنعم وبلى بلى ولا لا.

والثاني: أنَّ قولَه: «ففي رحمة» خبرٌ لمبتدإٍ مضمرٍ، والجملة بأسرها جوابُ «أمَّا» والتقديرُ: فهم مستقرون في رحمةِ الله، وتكون الجملَةُ بعدَه مِنْ قولِه: «هم فيها خالدون» جملةً مستقلةً من مبتدأ وخبرٍ دَلَّتْ على أنَّ الاستقرارَ في الرحمةِ على سبيلِ الخلود، فلا تَعَلُّقَ لها بالجملةِ قبلَها من حيثُ الإعرابُ.

قال الزمخشري: «فإنْ قلت: كيفَ موقعُ قولِهِ: «هم فيها خالدون» بعد قولِه: «ففي رحمة الله»؟ قلت: موقعُ الاستئناف، كأنه قيل: كيف يكونون فيها؟ فقيل: هم فيها خالدون لا يَظْعَنُون عنها ولا يموتون».

وقرأ أبو الجوزاء وابن يعمر: «اسوادَّتْ وابياضَّتْ» بألف، وقد تقدَّم أن قراءتَهما: تَبياضُّ وتَسْوادُّ وهذا قياسُها. وأصلُ افْعَلَّ هذا أن يكون دالاً على لون أو عيب حسي كاعْوَرَّ واسْوَدَّ واحْمَرَّ، وألاَّ يكون من مضعفٍ كأَحِمَّ، ولا معتلِّ اللام كأَلْهى، وألاَّ يكونَ للمطاوعة، ونَدَر «نهارَّ الليل» و «اشْعارَّ الرجل» أي تفرَّق شعره، إذ لا دالة فيهما على عيب ولا لون، ونَدَرَ أيضاً «ارعَوَّى» فإنه معتلُّ اللام مطاوعٌ لـ «رَعَوْتُه» بمعنى كففته، وليس دالاً على عيبٍ ولا لونٍ، وأمَّا دخولُ الألف في افْعَلَّ هذا فدالٌّ على عُروض ذلك المعنى، وعدمُها دالٌّ على ثبوتِهِ واستقرارِهِ، فإذا قلت: اسودَّ وجهه دلَّ على اتصافه بالسواد من غير عروض فيه، وإذا قلت «اسوادَّ» دلَّ على حدوثِهِ، هذا هو الغالب وقد يُعْكَسُ قال تعالى: ﴿مُدْهامَّتان﴾[2] والقصدُ به الدلالةُ على لزومِ الوصفِ بذلك للجنتين، وقولُه تعالى: ﴿تَزْوَرُّ عن كهفهم﴾[3] القصدُ به العروضُ لازْورار الشمس لا الثبوتُ والاستقرار، كذا قيل، وفيه نظرٌ محتمل، لأنَّ المقصود وصفُ الشمس بهذه الصفة الثابتة بالنسبة إلى هؤلاء القوم خاصة.

وقوله: ﴿فَذُوقوا﴾ من بابِ الاستعارة، جَعَلَ العذابَ شيئاً يُدْرَكُ بحاسة الأكل والذوق تصويراً له بصورةِ ما يُذَاق. وقوله: ﴿بما كنتم﴾ الباءُ سببيةٌ، و «ما» مصدريةٌ ولا تكونُ بمعنى الذي لاحتياجِها إلى العائد، وتقديرُهُ غيرُ جائزٍ لعدمِ الشروطِ المجوِّزَةِ لحَذْفِهِ.

قوله تعالى: ﴿تلك آياتُ الله﴾ مبتدأ وخبر، و ﴿نَتْلوها﴾ جملة حالية، وقيل: «آياتُ الله» بدلٌ من تلك» و «نتلوها» جملةٌ واقعةٌ خبراً للمبتدأ، و «بالحقِّ» حالٌ من فاعل «نَتْلوها» أو مفعولِه، وهي حالٌ مؤكدة؛ لأنه تعالى لا يُنَزِّلها إلا على هذه الصفةِ.

وقال الزجاج: «في الكلام حذفٌ تقديرُه: تلك آياتُ القرآن حُجَجُ اللَّهِ ودلائلُه».

وقال الشيخ: «فعلى هذا الذي قَدَّره يكون خبرُ المبتدأ محذوفاً لأنه عنده بهذا التقدير يَتِمُّ معنى الآية، وهذا التقديرُ لا حاجةَ إليه إذ المعنى تامٌّ بدونِهِ». والإشارة بـ «تلك» «إلى الآياتِ المتقدمةِ المتضمنةِ تعذيبَ الكفارِ وتنعيمَ الأبرار.

---

(١) تقدم.

(٢) سورة الرحمن، آية (٦٤).

(٣) سورة الكهف، آية (١٧).

وقرأ العامة : «نَتْلوها» بنونِ العظمة وفيه التفاتٌ من الغَيْبة إلى التكلم . وقرأ أبو نُهَيك «يتلوها» بالياءِ من تحتُ، وفيه احتمالان :

أحدهما : أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ الباري تعالى لتقدُّم ذِكْرِه في قولِه «آيات الله» ولا التفاتَ في هذا التقديرِ بخلافِ قراءةِ العامة .

والثاني : أن يكونَ الفاعل ضميرَ جبريل .

قوله : ﴿للعالمين﴾ اللامُ زائدةٌ لا تعلُّق لها بشيءٍ زيدت في مفعولِ المصدرِ وهو ظلم . والفاعلُ محذوفٌ، وهو في التقدير ضميرُ الباري تعالى، والتقدير : وما الله يريد أن يَظْلِمَ العالمين، فزيدت اللامُ تقويةً للعامل لكونِه فرعاً كقوله تعالى : ﴿فَعَّالٌ لِما يُريد﴾[٢] وقيل : معنى الكلام : وما الله يريدُ ظلمَ العالمين بعضَهم لبعض . ورُدَّ هذا بأنه لو كان المرادُ هذا لكان التركيبُ بـ «مِنْ» أولى منه باللام، فكان يقال «ظُلماً من العالمين» فهذا معنى يَنْبُو عنه اللفظُ، ونَكَّرَ «ظلماً» لأنه في سياق النفي، فهو يَعُمُّ كلَّ نوعٍ من الظلمِ .

كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَٰسِقُونَ ﴿١١٠﴾

قوله تعالى : ﴿كنتم خيرَ أمةٍ﴾ : في «كان» هذه ستةُ أقوال :

أحدها : أنها ناقصةٌ على بابها، وإذا كانت كذلك فلا دلالةَ على مُضِيٍّ وانقطاع، بل تصلح للانقطاع نحو : «كان زيد قائماً» وتصلح للدوام نحو : ﴿وكان الله غفوراً رحيما﴾[٣] ﴿ولا تَقْربوا الزِّنى إنه كان فاحشة﴾[٤]، فهي هنا بمنزلةِ «لم يَزَلْ» وهذا بحسَبِ القرائن .

وقال الزمخشري : «كان» عبارةٌ عن وجود الشيء في زمن ماض على سبيل الإبهام، وليس فيه دليلٌ على عَدَمٍ سابق ولا على انقطاع طارىء، ومنه قولُه تعالى ﴿وكان الله غفوراً رحيماً﴾ وقوله : «كنتم خيرَ أمة» كأنه قيل : وُجِدْتُم خيرَ أمة» .

قال الشيخ[٥] : قوله «لم تَدُلَّ على عدمٍ سابقٍ» هذا إذا لم تكن بمعنى «صار» فإذا كانت بمعنى «صار» دلّت على عدمٍ سابق، فإذا قلت : «كان زيد عالماً» بمعنى «صار زيد عالماً» دَلَّتْ على أنه انتقل من حالة الجهل إلى حالة العلم، وقولُه : «ولا على انقطاع طارىء» قد ذكرنا قبلُ أن الصحيح أنها كسائر الأفعال يَدُلُّ لفظ المُضِيِّ منها على الانقطاع، ثم قد تُسْتعمل حيث لا انقطاعَ، وفَرْقٌ بين الدلالة والاستعمال، ألا ترى أنك تقول : «هذا اللفظُ يَدُلُّ على العموم» ثم قد يستعمل حيث لا يُرادُ العمومُ بل يُراد الخصوصُ . وقوله : «كأنه قيل وُجِدْتُم خيرَ أمة» هذا يعارِضُ قولَه : «إنها مثلُ قوله : «وكان الله غفوراً رحيماً» لأن تقديرَه «وُجِدتم خير أمة» يَدُلُّ على أنها التامة وأن «خير أمة» حالٌ . وقوله : «وكان الله غفوراً رحيماً» لا شك أنها هنا الناقصةُ فتعارضا» قلت : لا تعارُضَ لأنَّ هذا تفسيرُ معنىً لا تفسيرُ إعراب .

---

(١) انظر البحر المحيط ٣/٢٧ .
(٢) سورة هود، آية (١٠٧) .
(٣) سورة النساء، آية (١٦) .
(٤) سورة الإسراء، آية (٣٢) .
(٥) انظر البحر المحيط ٣/٢٨ .

الثاني : أنها بمعنى «صِرْتُم» و «كان» تأتي بمعنى «صار» كثيراً كقوله :

١٣٩١ - بَتِيهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنها قَطَا الحَزْنِ قد كانَتْ فِراخاً بيوضُها[١]

أي : صارَتْ فراخاً.

الثالث : أنها تامةٌ بمعنى وُجِدْتُم، و «خيرَ أمة» على هذا منصوبٌ على الحال أي : وُجدتم في هذه الحال.

الرابع : أنها زائدةٌ، والتقديرُ : أنتم خيرُ أمةٍ، وهذا قولٌ مرجوحٌ أو غَلَطٌ لوجهين، أحدُهما : أنها لا تُزاد أولاً، وقد نَقَلَ ابن مالك الاتفاقَ على ذلك.

والثاني : أنها لا تعمل في «خير» مع زيادتِها، وفي الثاني نظرٌ، إذ الزيادةُ لا تنافي العملَ، وقد تقدَّم عليه دلائلُ في البقرة عند قولِه : «أَنْ لا نقاتِلَ في سبيل الله»[٢].

الخامس : أنها على بابِها، والمرادُ : كنتم في علمِ الله، أو في اللوح المحفوظ.

السادس : أن هذه الجملةَ متصلةٌ بقوله «ففي رحمة الله» أي : فيُقال لهم في القيامةِ «كنتم خير أمة»، وهو بعيدٌ جداً.

قوله : ﴿أُخْرِجَت﴾ يجوزُ في هذه الجملة أن تكونَ في محلِّ جر نعتاً لـ «أمة» وهوالظاهر، وأن تكونَ في محلِّ نصبٍ نعتاً لـ «خير»، وحينئذٍ يكونُ قد رُوعي لفظُ الاسمِ الظاهر بعد ورودِهِ بعد ضمير الخطاب، ولو رُوعي ضميرُ الخطاب لكان جائزاً أيضاً، وذلك أنه إذا تقدَّم ضميرُ حاضرٍ متكلماً كان أو غائباً، ثم جاء بعده خبرُه اسماً ظاهراً، ثم جاء بعد ذلك الاسمِ الظاهرِ ما يصلُح أن يكونَ وصفاً له كان للعرب فيه طريقان :

إحداهما : مراعاةُ ذلك الضميرِ السابق فيطابقُه بما في تلك الجملةِ الواقعةِ صفةً للاسم الظاهر.

والثانية : مراعاةُ ذلك الاسمِ الظاهر فيعيدُ الضميرَ عليه منها غائباً، وذلك نحو قولك : «أنتَ رجلٌ تأمرُ بمعروفٍ» بالخطابِ مراعاةً لـ «أنت»، و «يأمر» بالغَيْبَةِ مراعاةً لـ «رجل»، «وأنا امرؤ أقولُ الحق» بالمتكلم مراعاةً لـ «أنا» ويقولُ الحقَّ» مراعاةً لامرىء. ومن مراعاة الضمير قولُه تعالى : ﴿بل أنتم قومٌ تَجْهلون﴾[٣]، ﴿بل أنتم قوم تُفْتَنُون﴾[٤]، وقوله : «إنك امرؤٌ فيك جاهلية»[٥].

وقول الشاعرِ :

١٣٩٢ - وَأَنْتَ امْرُؤٌ قَدْ كَثَّأَتْ لَكَ لِحْيَةٌ كَأَنَّكَ مِنْهَا قَاعِدٌ فِي جُوَالِقِ[٦]

ولو قيل في الآية الكريمة «أُخْرِجْتُم» مراعاة لـ «كنتم» لكان جائزاً من حيث اللفظُ، ولكن لا يجوز أن يُقرأ به، لأن القراءةَ سنةٌ متبعة، فالأَولى أن تُجْعل الجملةُ صفةً لـ «أمة» لا لـ «خير» ليتناسبَ الخطابُ في قولِهِ : «تأمرون».

قوله : ﴿للناسِ﴾ فيه أوجه :

---

(١) تقدم.
(٢) سورة البقرة، آية (٢٤٦).
(٣) سورة النمل، آية (٥٥).
(٤) سورة النمل، آية (٤٧).
(٥) أخرجه البخاري ١/ ٢٥، كتاب الايمان (٣٠).
(٦) انظر البيت في المنصف ١/ ١٦٥، أمالي القالي ٢/ ٧٩، الممتع ١/ ٢٧٠، البحر ٣/ ٢٩، اللسان (كثأ).

أحدُها: أنْ يتعلَّقَ بـ «أُخْرِجت».

والثاني: أن يتعلَّق بـ «خير» والفرقُ بينهما من حيث المعنى أنه لا يلزَمُ أن يكونوا أفضلَ الأمم في الوجهِ الثاني من هذا اللفظ، بل من موضعٍ آخر.

والثالث: أنه متعلقٌ من حيثُ المعنى لا من حيث الإعراب بـ «تأمرون» على أنَّ مجرورَها مفعولٌ به، فلمَّا قُدِّمَ ضَعُفَ العاملُ فَقَوِيَ بزيادةِ اللام كقوله: ﴿إِنْ كنتم للرؤيا تَعْبُرون﴾[1] أي: تَعْبُرون الرؤيا.

قوله: ﴿تأمرون﴾ في هذه الجملةِ أوجهٌ:

أحدُها: أنها خبرٌ ثان لـ «كنتم»، ويكون قد راعى الضميرَ المتقدم في «كنتم»، ولو راعى الخبرَ لقال: «يأمرون» بالغيبةِ، وقد تقدَّم تحقيقُهُ.

والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال، قاله الراغب وابن عطية.

الثالث: أنها في محلِّ نصبٍ نعتاً لخير أمة، وأتى بالخطابِ لِما تقدَّم، قاله الحوفي.

الرابع: أنها مستأنفةٌ بَيَّنَ بها كونَهم خيرَ أمة، كأنه قيل: السببُ في كونِكم خيرَ الأممِ هذه الخصالُ الحميدة، وهذا أغربُ الأوجه.

قوله: ﴿لكان خيراً﴾ اسمُ «كان» ضميرٌ يعودُ على المصدرِ المدلولِ عليه بفعلِهِ، والتقديرُ: لكان الإيمانُ خيراً كقولهم: «مَنْ كَذَبَ كان شراً له» أي: كان الكذبُ شَرّاً له، ونحوُه: ﴿اعدلوا هو أقربُ﴾[2]، وقوله:

١٣٩٣ - إذا نُهِي السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْه ... وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ[3]

أي: جرى إليه السَّفَهُ.

والمُفَضَّلُ عليه محذوفٌ أي: خيراً لهم مِنْ كفرهم وبقائِهم على جهلهم. والمرادُ بالخيرية في زعمِهم: وقال ابن عطية: «ولفظةُ «خير» صيغةُ تفضيل ولا مشاركة بين كفرهم وإيمانهم في الخيرِ، وإنما جاز ذلك لِما في لفظ «خير» من الشِّياع وتشعُّبِ الوجوه، وكذلك هي لفظة «أفضل» و «أحب» وما جرى مجراهما».

قال الشيخ[4]: «وإبقاؤها على موضوعِها الأصلي أَوْلى إذا أَمْكَنَ ذلك، وقد أَمْكَنَ ذلك إذ الخيريةُ مطلقةٌ فتحصُلُ بأدنى مشاركة.

قوله: ﴿منهم المؤمنون﴾ إلى آخره: جمل مستأنفة سِيقت للإخبار بذلك.

لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ۖ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ

---

(١) سورة يوسف، آية (٤٣).
(٢) سورة المائدة، آية (٨).
(٣) انظر البيت في الخصائص ٣/٤٩، المحتسب ١/١٧٠، مجالس ثعلب ١/٦٠، الهمع ١/٦٥، الانصاف، الدرر ١/٤٤.
(٤) انظر البحر المحيط ٣/٣٠.

كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿١١٢﴾

قوله تعالى: ﴿إلا أذى﴾ فيه وجهان:

أحدُهما: أنه متصل، وهو استثناءٌ مفرغٌ من المصدر العام، كأنه قيل: لن يَضُرُّوكم ضرراً البتة إلا ضَرَر أذى لا يُبالَى به من كلمةِ سوءٍ ونحوِها.

والثاني: أنه منقطع أي: لن يَضُرُّوكم بقتالٍ وغَلَبة، لكن بكلمةِ أذى ونحوِها.

قوله: ﴿ثم لا يُنْصَرون﴾ مستأنفٌ، ولم يُجْزَمْ عطفاً على جواب الشرط، لأنه كان يتغير المعنى، وذلك أن الله تعالى أخبر بعدمِ نصرتهم مطلقاً، ولو عطفناه على جواب الشرط للزِم تقييدُه بمقاتلتِهم لنا، وهم غيرُ منصورين مطلقاً: قاتَلوا أَوْ لم يقاتلوا. وزعم بعضُ مَنْ لا تحصيلَ له أن المعطوف على جوابِ الشرط بـ «ثم» لا يجوزُ جَزْمُه البتةَ، قال: «لأنَّ المعطوفَ على الجوابِ جوابٌ، وجوابُ الشرطِ يقع بعدَه وعقيبَه، و «ثم» تقتضي التراخيَ فكيف يُتَصَوَّرُ وقوعُه عقيبَ الشرط؟ فلذلك لم يُجْزَم مع «ثم». وهذا فاسدٌ جداً لقوله تعالى: ﴿وإنْ تَتولَّوا يستبدلْ قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالَكم﴾[1] فـ ﴿لا يكونوا﴾ مجزومٌ نسقاً على ﴿يستبدل﴾ الواقعِ جواباً للشرط والعاطفُ «ثم».. و «الأدبارَ» مفعولٌ ثان ليولُّوكم، لأنه تعدَّى بالتضعيف إلى مفعول آخر.

قوله تعالى: ﴿أينما ثُقِفوا﴾: أينما شرطٌ وهي ظرفُ مكان و «ما» مزيدةٌ فيها، فـ «ثُقفوا» في محلِّ جزمٍ بها، وجوابُ الشرط: إمَّا محذوفٌ أي: أينما ثُقِفوا غُلِبوا وذُلُّوا، دلَّ عليه قوله: ﴿ضُرِبت عليهم الذِّلَّة﴾، وإمَّا نفسُ «ضُرِبَتْ» عند مَنْ يُجيز تقديمَ جواب الشرطِ عليه، فـ «ضُرِبَت عليهم الذلَّةُ» لا محلَّ له على الأول ومحلُّه الجزمُ على الثاني.

قوله: ﴿إلا بحبلٍ﴾ هذا الجارُّ في محلِّ نصبٍ على الحال، وهو استثناءٌ مفرغٌ من الأحوال العامة. قال الزمخشري: «وهو استثناءٌ من عامٍّ أعمِّ الأحوال، والمعنى: «ضُرِبَتْ عليهم الذِّلَّةُ في عامة الأحوال إلَّا في حال اعتصامهم بحبلٍ من الله وحبلٍ من الناس»، وعلى هذا فهو استثناءٌ متصلٌ. وقال الزجاج والفراء: «هو استثناءٌ منقطعٌ». فقدَّره الفراء: «إلَّا أَنْ يَعْتصموا بحبل من الله»، فَحَذَف ما يتعلَّق به الجارُّ، كما قال حميد بن ثور الهلالي:

١٣٩٤ - رَأَتْني بِحَبْلَيْها فَصَدَّتْ مَخافَةً ... وَفِي الْحَبْلِ رَوْعاءُ الْفُؤادِ فَرُوقُ[2]

أراد: أقبلت بحبْلَيها، فَحَذَف الفعلَ للدلالة عليه. ونظَّره ابن عطية بقوله تعالى: ﴿وما كان لمؤمنٍ أن يقتلَ مؤمناً إلا خَطَأً﴾[3] قال: «لأن باديَ الرأي يُعْطي أنَّ له أن يَقْتُلَ خطأ، وأنَّ الحبل من الله ومن الناس يُزيل ضرب الذلة، وليس الأمر كذلك، وإنما في الكلام محذوف يدركه فهمُ السامعِ الناظر في الأمر، وتقديرُه في آيتنا: «فلا نجاة من الموت إلا بحبلٍ» قال الشيخ[4]: «وعلى ما قَدَّره لا يكونُ استثناء منقطعاً لأنه مستثنىٰ من جملة مقدرة وهي قوله: «فلا نجاةَ من الموت» وهو متصل على هذا التقدير، فلا يكون استثناء منقطعاً من الأول ضرورةَ أنَّ الاستثناءَ الواحدَ لا يكونُ منقطعاً متصلاً، والاستثناءُ المنقطعُ كما تقرَّر في علمِ النحو على قسمين: منه ما يُمْكِنُ أَنْ يتسلَّطَ عليه العاملُ، ومنه ما لا يمكن في ذلك، ومنه هذه الآيةُ على تقديرِ الانقطاعِ، إذ التقديرُ: لكنَّ اعتصامَهم بحبلٍ من اللَّهِ وحبلٍ من الناس يُنْجِيهم من

---

(١) سورة محمد، آية (٣٨).
(٢) انظر البيت في ديوانه (٢٥)، اللسان.
(٣) سورة النساء، آية (٩٢).
(٤) انظر البحر المحيط ٣/٣٢.

القتلِ والأسرِ وسَبْيِ الذَّراري واستئصالِ أموالِهم، ويَدُلُّ على أنه منقطعٌ: الإخبارُ بذلك في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وضُرِبَتْ عليهم الذِّلَّة والمَسْكَنَةُ وباؤوا بغضبٍ من الله﴾[1] فلم يَسْتَثْنِ هناك». وما بعدَ هذه الآيةِ قد تقدَّم إعرابه.

﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾﴾

قوله تعالى: ﴿**ليسوا سواءً**﴾: الظاهرُ في هذه الآية أن الوقف على «سواء» تامٌّ، فإنَّ الواوَ اسمُ «ليس»، و «سواءً» خبر، والواو تعودُ على أهل الكتاب المقدَّم ذكرُهم، والمعنى: أنهم منقسمون إلى مؤمن وكافر لقولِه: ﴿منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون﴾[2] فانتفى استواؤُهم. و «سواء» في الأصلِ مصدرٌ فلذلك وُحِّد، وقد تقدَّم تحقيقُه أولَ البقرة[3].

وقال أبو عبيدة: «الواو في «ليسوا» علامةُ جمعٍ وليست ضميراً، واسمُ «ليس» على هذا «أمةٌ» و «قائمةٌ» صفتها، وكذا «يَتْلُون»، وهذا على لغة «أكلوني البراغيث» كقول الآخر:

١٣٩٥ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ... ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[4]

قالوا: «وهي لغةٌ ضعيفةٌ». ونازع السهيلي النحويين في كونها ضعيفةً، ونَسبَها بعضُهم لأزدِ شنوءة، وكثيراً ما جاء عليها الحديث، وفي القرآن مثلُها، وسيأتي تحقيقُ هذا في المائدة بزيادةِ بيان.

قال ابن عطية: «وما قاله أبو عبيدةَ خطأٌ مردودٌ، ولم يُبَيِّن وجهَ الخطأ، وكأنه تَوَهَّم أنَّ اسم «ليس» هو «أمة قائمة» فقط، وأنه لا محذوف ثمَّ، إذ ليس الغرضُ تفاوتَ الأمةِ القائمة التالية، فإذا قُدِّر ثَمَّ محذوفٌ لم يكن قول أبي عبيدة خطأ مردوداً، إلا أن بعضهم رَدَّ قوله بأنها لغة ضعيفة، وقد تقدم ما فيها والتقدير الذي يَصِحُّ به المعنى، أي: ليس سواءً من أهل الكتاب أمةٌ قائمةٌ موصوفةٌ بما ذُكِر وأمةٌ كافرة، فهذا تقديرٌ يَصِحُّ به المعنى الذي نحا إليه أبو عبيدة».

وقال الفراء: «إنَّ الوقف لا يَتِمُّ على «سواء»، فجعل الواوَ اسمَ «ليس» و «سواءً» خبرها، كما قال الجمهور، و «أمة» مرتفعة بـ «سواء» ارتفاعَ الفاعل، أي: ليس أهلُ الكتاب مستوياً منهم أمةٌ قائمةٌ موصوفةٌ بما ذُكِر وأمةٌ كافرة، فَحُذِفَتِ الجملةُ المعادِلة لدلالةِ القسمِ الأولِ عليها كقولِ الشاعر:

١٣٩٦ - دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهَا ... سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلاَبُهَا[5]

أي: أم غَيٌّ، فَحُذِف «الغَيّ» لدلالةِ ضدِّه عليه، ومثلُه قولُ الآخر:

١٣٩٧ - أَرَاكَ فَمَا أَدْرِي أَهَمٌّ هَمَمْتَهُ ... وَذُو الْهَمِّ قِدْماً خَاشِعٌ مُتَضَائِلُ[6]

أي: أَهَمٌّ هممته أم غيرُه، فَحُذِف للدلالة، وهو كثيرٌ، قال الفراء: «لأنَّ المساواة تقتضي شيئين كقوله: ﴿سواء

---

(١) سورة البقرة، آية (٦١).
(٢) سورة آل عمران، آية (١١٠).
(٣) انظر الآية رقم (٦).
(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت، انظر أوضح المسالك ١/٣٤٧، ابن الشجري ١/١٣٣، الدرر ١/١٤٢.
(٥) تقدم.
(٦) انظر الصناعتين (١٣٧)، مشكل ابن قتيبة (٢١٥)، معاني الفراء ١/٢٣١.

العاكفُ فيه والباد﴾[١]، وقولُه: ﴿سواءً محياهم ومماتهم﴾[٢]. وقد ضُعِّف قولُ الفراء من حيث الحذفُ ومن حيث وَضْعُ الظاهرِ موضِعَ المضمر، إذ الأصل: منهم أمة قائمة، فَوُضِعَ «أهلِ الكتاب» موضعَ الضمير.

والوجه أن يكونَ «ليسوا سواءً» جملةً تامة، وقولُه: «من أهل الكتاب أمةٌ» جملةً برأسها، وقولُه: «يَتْلُون» جملةً أخرى مبيِّنَةً لعدم استوائِهم، كما جاءَتِ الجملةُ مِنْ قوله: ﴿تَأْمُرون بالمعروف﴾[٣] إلخ مبيِّنةً للخيرية. ويجوزُ أن يكونَ «يتلون» في محلِّ رفعٍ صفةً لأمة.

ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من «أمة» لتخصُّصِها بالنعتِ، وأن يكونَ حالاً من الضميرِ في «قائمة»، وعلى كونِها حالاً من «أمة» يكونُ العامل فيها الاستقرارَ الذي تَضَمَّنه الجارُّ، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في هذا الجارِّ لوقوعِهِ خبراً لأمة.

قوله: ﴿آناءَ الليل﴾ ظرفٌ لـ «يتلون». والآناء: الساعات، واحدها: «أَنَىٰ» بفتح الهمزة والنون بزنة «عَصَا» أو «إنَى» بكسر الهمزة وفتح النون بزنة «مِعَى»، أو «أُنْيٌ» بالفتح والسكون بزنة «ظَبْي» أو: «إنْيٌ» بالكسر والسكون بزنة «نِحْي»[٤]، أو «إنْوٌ» بالكسر والسكون مع الواو بزنة «جِرْو»، فالهمزة في «آناء» منقلبةٌ عن ياء على الأقوالِ الأربعةِ كرِداء، وعن واوٍ على القولِ الأخير، نحو: «كِساء» وستأتي بقيةُ هذه المادةِ في مواضع.

ولا يجوز أن يكونَ «آناء الليل» ظرفاً لـ «قائمة» قال أبو البقاء: «لأنَّ «قائمة» قد وُصِفَتْ فلا تعملُ فيما بعد الصفة» وهذا على تقدير أن يكونَ «يَتْلُون» وصفاً لقائمة، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المعنى ليس على جَعْلِ هذه الجملةِ صِفةً لما قبلها، بل على الاستئنافِ للبيان المتقدم، وعلى تقديرِ جَعْلِها صفةً لِما قبلها فهي صفةٌ لـ «أمة» لا لـ «قائمة» لأنَّ الصفةَ لا تُوصَفُ، إلا أَنْ يكونَ معنى الصفةِ الثانيةِ لائقاً بما قبلها نحو: «مرَرْتُ برجلٍ ناطقٍ فصيحٍ» فـ «فصيح» صفة لناطق، لأن معناه لائق به. وبعضهم يجعله وصفاً لرجل، وإنما المانعُ من تعلُّقِ هذا الظرفِ بـ «قائمة» ما ذكرْتُه من استئناف جملته.

قوله: ﴿وهم يَسْجُدون﴾ يجوزُ أن تكونَ حالاً من فاعلِ «يَتْلُون» أي: يَتْلُون القرآن وهم ساجِدون، وهذا قد يكونُ في شريعتِهم مشروعيةُ التلاوة في السجودِ بخلافِ شريعتنا، وبهذا يُرَجَّح قولُ مَنْ يقول: إنهم غيرُ أمةِ محمد. ويجوز أن تكونَ حالاً من الضمير في «قائمة» قاله أبو البقاء. وفيه ضعفٌ للاستئناف المذكور، ويجوز أن تكون مستأنفة.

يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ۖ وَأُولَٰئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١١٤﴾ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴿١١٥﴾ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا ۖ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١١٦﴾ مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١١٧﴾

---

(١) سورة الحج، آية (٢٥).
(٢) سورة الجاثية، آية (٢١).
(٣) سورة آل عمران، آية (١١٠).
(٤) النَّحْيُ: زقّ السمن.

وقوله تعالى : ﴿يؤمنون﴾ . . إلى آخره : إمَّا استئنافٌ وإمَّا أحوال، وجيء بالجملة الأولى اسميةً دلالةً على الاستقرار، وصُدِّرت بضمير، وبُنِي عليه جملةٌ فعليةٌ ليتكرَّرَ الضميرُ فيزداد الكلامُ بتكرارِه توكيداً، وجيء بالخبرِ مضارعاً دلالةً على تجدُّدِ السجود في كلِّ وقتٍ، وكذلك جيء بالجمل التي بعدها أفعالاً مضارعة، ويُحتمل أن يكون «تؤمنون» خبراً ثانياً لقوله : «هم»، ولذلك تُرِك العاطفُ ولو ذُكِر لكان جائزاً . وقولُه : ﴿مِن الصالحين﴾ يجوزُ في «مِنْ» أن تكونَ للتبعيض وهو الظاهر . وَجَعَلها ابنُ عطية لبيانِ الجنسِ ، وفيه نظرٌ، إذ لم يتقدَّم مبهمٌ فتبيِّنُه هذه .

قوله تعالى : ﴿وما يفعلوا﴾ : قرأ الأخوان وحفص : «يفعلوا» و «يُكْفَروه» بالغيبة، والباقون بالخطاب، فالغيبةُ مراعاةٌ لقوله : «مِنْ أهلِ الكتابِ أمةٌ قائمةٌ» فَجَرَى على لفظِ الغَيْبة، أَخْبَرَنَا تعالى أنَّ «ما يفعلوا» مِنْ خيرٍ بقِي لهم غيرَ مكفورٍ . والخطابُ على الرجوعِ إلى خطاب أمة محمد ﷺ في قوله : «كنتم» . ويجوزُ أَنْ يكون التفاتاً من الغَيْبة في قوله «أمةٌ قائمة» إلى آخره إلى خطابهم، وذلك أنه آنَسَهم بهذا الخطابِ، ويؤيِّد ذلك أنه اقتَصَر على ذِكْر الخير دونَ الشرِّ ليزيدَ في التأنيسِ ، ويدلُّ على ذلك قراءةُ الأَخَوين، فإنها كالنص في أنَّ المرادَ قولُه «أمة قائمة» .

و «كَفَر» يتعدَّى لواحد، فكيف تعدَّى هنا لاثنين، أولُهما قام مقامَ الفاعل، والثاني : الهاءُ في «يُكْفروه»؟ فقيل : إنه ضُمِّنَ معنى فعلٍ يتعدَّى لاثنين وهو «حَرَم» فكأنه قِيل : فَلَنْ تُحْرَمُوه، و «حَرَم» يتعدَّى لاثنين .

قوله تعالى : ﴿مَثَلُ ما ينفقون﴾ : «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً اسمية، وعائدُها محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ أي : ينفقونه .

وقوله : ﴿كَمَثَلِ ريحٍ﴾ خبرُ المبتدأ، وعلى هذا الظاهرِ ـ أعني تشبيهَ الشيء المنفَق بالريحِ ـ استُشْكِل التشبيهُ لأنَّ المعنى على تشبيهه بالحَرْث ـ أي الزرعِ ـ لا بالريح . وقد أُجيب عن ذلك بأحد أوجه :

الأول : أنه من باب التشبيه المركب، بمعنى أنه يقابِلُ الهيئة الاجتماعية بالهيئة الاجتماعية، ولا يقابلُ الأفرادَ بالأفراد، وهذا قد مر تحقيقه أول البقرة عند قوله تعالى : ﴿مَثَلُهم كَمَثَلِ﴾[1]، وهذا اختيار الزمخشري .

الثاني : أنه من باب التشبيه بين شيئين بشيئين، فذَكَر أحدَ المُشَبَّهين وترك ذِكْر الآخر، وذَكَر أحد المشبهين به وترك ذكر الآخر، فقد حَذَف مِنْ كلٍّ اثنين ما يَدُلُّ عليه نظيرُه، وقد مَرَّ نظيرُ هذا في البقرة عند قوله تعالى : ﴿ومَثَلُ الذين كفروا كمثلِ الذي يَنْعِقُ﴾[2] .

واختار هذا ابن عطية، وقال : «هذه غايةُ البلاغةِ والإعجازِ» .

الثالث : أنه على حَذْف مضاف : إمَّا من الأول تقديرُه : «مَثَلُ مَهْلِكِ ما ينفقونه»، وإمَّا من الثاني تقديرُه : كمثل مَهْلِك ريح . وهذا الثاني أظهرُ؛ لأنه يؤدِّي في الأول إلى تشبيه الشيء المُنْفَق المُهْلَك بالريح ، وليس المعنى عليه أيضاً، ففيه عَوْدٌ لِما فُرَّ منه .

وقد ذكر الشيخ[3] التقديرَ المشارَ إليه، ولم ينبِّه عليه، اللهم إلا أن يريد بـ «مَهْلِك» اسمَ مصدر أي : مثلَ إهلاك ما ينفقون، ولكن يُحتاج إلى تقديرِ مثل هذا المضاف أيضاً قبل «ريح» تقديره : مَثَلُ إهلاك ما ينفقون كمثلِ إهلاك ريح .

---

(١) سورة البقرة، آية (١٨) .

(٢) سورة البقرة، آية (١٧١) .

(٣) انظر البحر المحيط ٣/٣٧ .

ويجوزُ أنْ تكونَ «ما» مصدريةً، وحينئذ يكونُ قد شَبَّه إنفاقَهم في عدمِ نفعِه بالريحِ الموصوفةِ بهذه الصفة، وهو من باب تشبيه المعقول بالمحسوس.

قوله: ﴿فيها صِرٌّ﴾ في محل جر نعتاً لـ «ريح»، ويجوز أن يكونَ «فيها صِرٌّ» جملةً من مبتدأ وخبر، ويجوز أن يكون «فيها» وحدَه هو الصفةَ، و «صِرٌّ» فاعلٌ به، وجاز ذلك لاعتماد الجار على الموصوف، وهذا أحسنُ؛ لأنَّ الأصلَ في الأوصافِ الإفرادُ، وهذا قريبٌ منه.

و «الصِرُّ» قيل: البردُ الشديد المحرق، قال:

١٣٩٨ - لَا يَعْدِلَنَّ أَتَاوِيُّونَ تَضْرِبُهُمْ نَكْبَاءُ صِرٌّ بِأَصْحَابِ المُحِلَّاتِ[١]

وقيل: «الصِرُّ» بمعنى الصَّرْصَر، وهو الشيء البارد، قالت ليلى الأخيلية:

١٣٩٩ - وَلَمْ يَغْلِبِ الخَصْمَ الأَلَدَّ ويَمْلأ الـ ـجفانَ سَدِيفاً يومَ نَكْبَاءَ صَرْصَرِ[٢]

وأصلُهُ مأخوذٌ من الشَّدِّ والتعقيد، ومنه: الصُرَّة للعُقْدة، وأَصَرَّ على كذا: لَزِمه. وقال بعضُهم: «الصِرُّ» صوتُ لهيبِ النار، يكون في الريح مِنْ: صَرَّ الشيءُ يَصِرُّ صريراً أي: صَوَّت بهذا الحِسِّ المعروفِ، ومنه: صرير الباب. قال الزجاج: «والصِرُّ: صوت النار التي في الريح» وإذا عُرِف هذا فإنْ قلنا: الصِرُّ: البردُ الشديد أو هو صوتُ النار أو صوتُ الريح، فظرفية الريح له واضحةٌ، وإنْ كان الصِرُّ صفةَ الريح كالصرصر فالمعنى: فيها قِرَّةٌ[٣] صِرٌّ، كما تقول: برد بارد، وحُذِف الموصوفُ وقامت الصفةُ مَقَامَه، أو تكونُ الظرفيةُ مجازاً جُعِل الموصوفُ ظرفاً للصفة كما قال:

١٤٠٠ - ..... وَفِي الرَّحْمَنِ لِلضَّعَفَاءِ كَافِي[٤]

ومنه قولُهم: «إنْ ضَيَّعني فلانٌ ففي اللهِ كافٍ» المعنى: الرحمن كافٍ، واللَّهُ كافٍ. وهذا فيه بُعْدٌ.

قوله: ﴿أصابَتْ﴾ هذه الجملة في محل جر أيضاً صفةً لـ «ريح»، ولا يجوز أن تكونَ صفةً لـ «صِرّ» لأنه مذكر. وبدأ أولاً بالوصف بالجار لأنه قريب من المفرد ثم بالجملة. هذا إنْ أعربنا «فيها» وحده صفةً، ورَفَعْنا به «صِر»، أمَّا إذا أعربناه خبراً مقدماً و «صِرٌّ» مبتدأ فهما جملة أيضاً.

قوله: ﴿ظلموا﴾ صفة لـ «قوم»، والضمير في «ظلمهم» يعود على القوم ذوي الحرث، أي: ما ظلمهم الله بإهلاك حرثهم، ولكنهم ظلموا أنفسهم بارتكابهم المعاصيَ التي كانت سبباً في إهلاكه. وجَوَّز الزمخشري وغيره أن يعودَ على المنفقين، وإليه نحا ابنُ عطية، ورجَّحه بأنَّ أصحاب الحرث لم يُذْكَروا للردِّ عليهم ولا لتبيين ظلمِهم، بل لمجردِ التشبيه بهم.

قوله: ﴿ولكنْ أنفسَهم يظلمون﴾ العامةُ على تخفيف «لكن» وهي استدراكيةٌ، و «أنفسَهم» مفعولٌ مقدم، قُدِّم للاختصاص أي: لم يقع وبالُ ظلمهم إلا بأنفسهم خاصةً لا يتخطَّاهم، ولأجلِ الفواصل أيضاً. وقرأها بعضهم[٥]

---

(١) انظر البيت في اللسان (حلل).
(٢) انظر البيت البحر ٣/٣٢، الكشاف.
(٣) قرّة: أي ما أصاب من البرد.
(٤) عجز بيت لأبي خالد القناني وصدره:
ولـولاهـن قـد سـومت مهـري
.....
انظر الكامل (٨٩٥)، الكشاف ١/٤٥٧.
(٥) انظر البحر المحيط ٣/٣٨.

مشددة، ووَجْهُها أن يكونَ «أنفسَهم» اسمها، و«يظلمون» الخبرُ، والعائدُ من الجملة الخبرية على الاسم محذوفٌ تقديرُه: ولكنَّ أنفسَهم يظلمونها، فحُذِف، وحَسَّن حذفَه كونُ الفعلِ فاصلة، فلو ذُكِرَ مفعولُه لفات هذا الغرضُ. وقد خَرَّجه بعضُهم على أن يكون اسمُها ضميرَ الأمر والقصة حُذِف للعلم به، و«أنفسَهم» مفعولٌ مقدَّمٌ ليظلمون كما تقدَّم، والجملةُ خبرٌ لها، وقد رُدَّ هذا بأنَّ حَذْفَ اسمِ هذه الحروف لا يجوز إلا ضرورة كقوله:

١٤٠١ - إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يوماً يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ[1]

على أن بعضَهم لا يَقْصُره على الضرورة، مستشهداً بقوله عليه السلام: «إنَّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المُصَوِّرون»[2]، قال: «تقديره إنه»، ويُعْزى هذا للكسائي، وقد ردَّه بعضهم، وخَرَّج الحديث على زيادة «مِنْ» والتقدير: إنَّ أشدَّ الناس. والبصريون لا يُجيزون زيادة «من» في مثل هذا التركيب لِما عُرِفَ غيرَ مرة إلا الأخفش.

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۖ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾

قوله تعالى: ﴿مِنْ دونكم﴾: يجوز أن يكون صفة لـ«بِطانة» فيتعلَّقَ بمحذوف، أي: كائنةً من غيركم. وقدَّره الزمخشري: «من غيرِ أبناء جنسكم، وهم المسلمون» ويجوزُ أَنْ يتعلَّق بفعل النهي. وجَوَّز بعضُهم أن تكون «مِنْ» زائدةً، والمعنى: دونَكم في العمل والإيمان.

وبِطانة الرجل: خاصَّتُه الذين يُباطِنُهم في الأمور، ولا يُظْهر غيرَهم عليها مشتقةً من البَطْن، والباطنُ: دون الظاهر، وهذا كما استعاروا الشِّعار والدِّثار في ذلك. قال عليه السلام: «الناسُ دِثار والأنصارُ شِعار»[3]. والشِّعار ما يلي جسدك من الثياب. ويقال: «بَطَن فلانٌ بفلان بُطوناً وبِطانة» قال الشاعر:

١٤٠٢ - أُولَئِكَ خُلَّصَانِي نَعَمْ وبِطَانَتِي وَهُمْ عَيْبَتِي مِنْ دُونِ كُلِّ قَرِيبِ[4]

قوله: ﴿لا يألونكم خبالا﴾ يقال: «أَلَا في الأمر يَأْلُو فيه» أي: قَصَّر نحو: غزا يغزو، فأصلُه أن يتعدَّى بحرف الجر كما ترى.

واختُلِف في نصب «خَبالا» على أوجهٍ.

أحدُها: أنه مفعولٌ ثانٍ. والضميرُ هو الأول، وإنما تَعَدَّى لاثنين للتضمين. قال الزمخشري: «يقال: ألا في الأمر يَأْلُو فيه أي: قَصَّر، ثم استُعْمِل مُعَدّىً إلى مفعولين في قولهم: «لا آلوك نُصْحاً ولا ألوك جُهْداً» على التضمين، والمعنى: لا أمنعُك نُصْحاً ولا أَنْقُصُكه».

الثاني: أنه منصوبٌ على إسقاط حرفِ الجر، والأصل: لا يألونكم في خَبال أي: في تخبيلكم وهذا غيرُ

---

(١) البيت للأخطل انظر ديوانه ابن يعيش ٣/١١٥، ابن الشجري ١/٢٩٥، المقرب، رصف المباني (١١٩).

(٢) أخرجه البخاري ٧/٣٠٧، كتاب اللباس، (٥٩٥٠)، ومسلم ٣/١٦٧٠، كتاب اللباس (٨٩ - ٢١٠٩).

(٣) أخرجه البخاري ٧/٦٤٤، كتاب المغازي (٤٣٣٠)، ومسلم ٢/٧٣٨، كتاب الزكاة (١٣٩ - ١٠٦١).

(٤) انظر البحر المحيط ٣/٣٣.

منقاسٍ، بخلافِ التضمين فإنه منقاسٌ، وإنْ كان فيه خلافٌ واهٍ.

الثالث: أن ينتصبَ على التمييز، وهو حينئذٍ تمييز منقول من المفعولية، والأصلُ: لا يَألُون خَبالكم أي: في خبالكم: ثم جُعِل الضميرُ المضاف إليه مفعولاً بعد إسقاط الخافض، فنُصِب «الخبال» الذي كان مضافاً تمييزاً، ومثله قولُه تعالى: ﴿وفَجَّرْنا الأرضَ عيوناً﴾[١] أي: «عيون الأرضِ»، فَفُعِل به ما تقدَّم، ومثلُه في الفاعلية: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾[٢] الأصل: «شيبُ الرأس»، وهذا عند مَنْ يُثْبت كونَ التمييز منقولاً من المفعولية. وقد مَنَعَه بعضُهم، وتأوَّل قولَه تعالى: «وفَجَّرْنا الأرضَ عيوناً» على أنَّ «عيوناً» بدلُ بعضٍ من كل، وفيه حَذْفُ العائدِ أي: عيوناً منها. وعلى هذا التخريجِ يجوزُ أَنْ يكونَ «خبالاً» بدلَ اشتمال من «كم»، والضميرُ أيضاً محذوفٌ أي: «خبالاً منكم» وهذا وجه رابع.

الخامس: أنه مصدرٌ في موضع الحال أي: مُتَخَبِّلين.

السادس: قال ابن عطية: معناه: لا يُقَصِّرون لكم فيما فيه من الفسادِ عليكم»، فعلى هذا الذي قَدَّره يكونُ المضمر و «خبالاً» منصوبين على إسقاطِ الخافض وهو اللام و «في».

وهذه الجملةُ فيها ثلاثةُ أوجه:

أحدُها: أنها استئنافية لا محلَّ لها من الإعراب، وإنما جيء بها وبالجملِ التي بعدَها لبيانِ حالِ الطائفةِ الكافرة حتى يَنْفِروا منها فلا يتخذوها بطانةً، وهو وجه حسن.

والثاني: أنها حالٌ من الضمير المستكنِّ في «مِنْ دونكم» على أنَّ الجارَّ صفةٌ لـ «بطانة».

والثالث: أنها في محلِّ نصبٍ نعتاً لـ «بطانة» أيضاً:

والأَلْوُ بزنةِ «الغَزْو» التقصيرُ كما تقدَّم، قال زهير:

١٤٠٣ - سَعَى بَعْدَهُمْ قَوْمٌ لِكَيْ يُدْرِكُوهُم ... فَلَمْ يَفْعَلوا وَلَمْ يُلِيمُوا وَلَمْ يَأْلُوا[٣]

وقال امرؤ القيس:

١٤٠٤ - وَمَا الْمَرْءُ مَا دَامَتْ حُشَاشَةُ نَفْسِه ... بِمُدْرِكِ أَطْرَافِ الْخُطُوبِ وَلَا آلِ[٤]

يقال: آلَى يُؤْلِي بزنة «أكْرم»، فأُبْدِلَتِ الهمزةُ الثانية ألفاً، وأنشدوا:

١٤٠٥ - ..... فَمَا آلَى بَنِيَّ وَلَا أَسَاؤُوا[٥]

ويقال: ائتلَى يَأْتَلي بزنة «اكتسب» يكتسب، قال امرؤ القيس:

١٤٠٦ - ألا رُبَّ خصمٍ فِيكِ أَلْوى رَدَدْتُه ... نَصِيحٍ عَلَى تَعْذالِه غَيْرُ مُؤْتَلِ[٦]

---

(١) سورة القمر، آية (١٢).
(٢) سورة مريم، آية (٣).
(٣) انظر ديوانه ١١٤، البحر ٣/٣٣.
(٤) انظر ديوانه (١٤٥).
(٥) عجز بيت صدره:
وإنَّ كَنَائِني لَنِساء صِدْق
..... انظر اللسان (ألا).
(٦) انظر ديوانه (١٨)، شرح القصائد للتبريزي ٩٩.

فيتحدُ لفظُ «آلى» بمعنى قصَّر و «آلى» بمعنى حَلَف، وإنْ كان الفرقُ بينهما ثابتاً من حيث المادةُ؛ لأنَّ لامَه من معنى الحَلْف ياء، ومِنْ معنى التقصير واو.

وقال الراغب: «وأَلَوْتُ فلاناً أي: أوْلَيْتُه تقصيراً نحو: كسبته أي: أوليته كَسْباً وما أَلَوْتُه جُهْداً أي: ما أَوْلَيْتُه تقصيراً بحسَبِ الجُهْد، فقولُك: «جُهْداً» تمييز. وقوله: لا يَأْلونكم خَبالا» منه، أي: لا يُقَصِّرون في طلبِ الخَبال. وقال تعالى: ﴿ولا يَأْتَلِ أولو الفَضْل﴾[1] قيل: هو يفتعل من أَلَوْت، وقيل: هو من آليت أي: حَلَفْتُ.

والخَبالُ: الفسادُ، وأصلُه ما يلحَقُ الحيوانَ من مرضٍ وفتورٍ فيورِثُه فساداً واضطراباً، يقال منه: خَبَله وخَبَّله بالتخفيف والتشديدِ فهو خابلٌ ومُخْبَلٌ ومَخْبول ومُخَبَّل. ويقال: خَبْل وخَبَل وخَبال. وفي الحديث: «مَنْ شرب الخمر ثلاثاً كان حقاً على اللّهِ أن يَسْقِيَه من طينة الخَبال»[2] وقال زهير بن أبي سلمى:

١٤٠٧ - هُنَالِكَ إنْ يُسْتَخْبَلوا الْمَالَ يُخْبِلوا وإنْ يُسْأَلوا يُعْطُوا وإنْ يَيْسِروا يُغْلُوا[3]

والمعنى في هذا البيت: أنهم إذا طُلِب منهم إفسادُ شيء من إبلِهم أفسدوه، وهذا كنايةٌ عن كرمِهم.

قوله: ﴿وَدُّوا ما عَنِتُّم﴾ في هذه الجملة ثلاثة أوجه:

أَوْجَهُها: أن تكونَ مستأنفةً كما هو الظاهرُ فيما قبلها.

والثاني: أنها نعتٌ لـ «بِطانة» فمحَلُّها نصبٌ.

والثالث: أنها حالٌ من الضمير في «يألونكم». و «ما» مصدريةٌ، و «عَنِتُّم» صِلَتُها، وهي وصلتُها مفعولُ الوَدادة أي: عَنَتُكم أي: مَقْتُكم. وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه اللفظةِ في البقرةِ عند «قوله»: ﴿لأَعْنَتَكم﴾[4]. وقال الراغب هنا: «المعاندَةُ والمعانَتَةُ يتقاربان، لكنَّ المعاندة هي الممانعة، والمعانتةُ أَنْ يَتَحَرَّى مع الممانَعَةِ المَشَقَّةَ.

قوله: «قد بَدَتِ البغضاءُ» هذه الجملةُ كالتي قبلها، وقرأ عبد الله: «بدا» من غير تاء، لأنَّ الفاعلَ مؤنثٌ مجازي ولأنَّها في معنى البغض. والبغضاء مصدرٌ كالسرَّاء والضَّرَّاء. يقال منه: بَغُض الرجلُ فهو بغيض كظَرُفَ فهو ظريف.

وقوله: ﴿من أفواههم﴾ متعلِّقٌ بـ «بَدَتْ» «ومِنْ» لابتداء الغاية. وجَوَّز أبو البقاء أن تكونَ حالاً أي: خارجةً من أفواههم. والأفْواه: جمعُ فم، وأصلُه: فوه، فلامُه هاء، يَدُلُّ على ذلك جَمْعُه على «أفواه»، وتصغيرُه على «فُوَيْه»، والنسبُ إليه على فَوْهِيّ، وهل وزنُه فَعْل بسكون العين أو فعَل بفتحِها؟ خلافٌ للنحويين، وإذا عَرَفْتَ ذلك فاعلَمْ أنهم حَذَفوا لامَه تخفيفاً فبقي آخرُه حرف علة فَأَبْدَلوها ميماً لقُربها منها لأنهما من الشَّفَة، وفي الميم هَوِيٌّ في الفم يضارع المدَّ الذي في الواو، هذا كلُّه إذا أفردوه عن الإضافةِ، فإنْ أضافوه لم يُبْدِلوا حرفَ العلة كقوله:

١٤٠٨ - فُوهُ كَشَقِّ العَصَا لأْياً تَبَيَّنُهُ ..... [5]

---

(١) سورة النور، آية (٢٢).
(٢) أخرجه مسلم بنحوه ٣/١٥٨٧، كتاب الأشربة (٧٢ - ٢٠٠٢).
(٣) تقدم.
(٤) انظر البحر المحيط ٣/٣٩.
(٥) صدر بيت عجزه:
..... أسك ما يسمع الأصوات مصلوم
انظر ديوانه (٥٩)، المفضليات.

وقد عُكِس الأمرُ في الطرفين، فَأتى بالميمِ في الإضافةِ وبحرفِ العلةِ في القطعِ عنها، فمِنَ الأولِ قولُه:

١٤٠٩ - يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهْ ..... (١)

وخَصَّه الفارسي وجماعةٌ بالضرورةِ، وغيرُهم جَوَّزه سَعَةً، وجَعَل منه قولَه عليه السلام: «لَخُلوفُ فمِ الصائمِ أطيبُ عند اللهِ مِنْ ريحِ المسك»(٢)، ومن الثاني قوله:

١٤١٠ - خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا ..... (٣)

أي: «وفاها»، وإنما جاز ذلك لأنَّ الإضافةَ كالمنطوق بها، وقالت العرب: «رجُلٌ مُفَوَّه» إذا كان يجيد القول، وهو أَفْوَهُ منه أي: أوسع فماً، وقال لبيد:

١٤١١ - ..... وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ(٤)

وفي الفم تسع لغات(٥)، وله أربعُ مواد: ف وه، ف م و، ف م ي، ف م م، بدليل أفواه وفَمَوَيْن وفَمَيَيْن وأفمام.

قوله: ﴿وما تُخْفِي﴾ يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ أي: تُخفيه، فَحُذِف، وأَنْ تكونَ المصدريةَ أي: وإخفاءُ صدورهم، وعلى كِلا التقديرين فـ «ما» مبتدأٌ، و «أكبرُ» خبرُه، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ أي: أكبرُ من الذي أَبْدَوه بأفواهِهم.

قوله: ﴿إنْ كنتم﴾ شرطٌ حُذِفَ جوابُه لدلالةِ ما تقدَّم عليه، أو هو ما تقدَّم عند مَنْ يرى جوازَه.

هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۚ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١١٩﴾

وقوله تعالى: ﴿ها أنتم أُولاء تُحبُّونهم﴾: قد تقدَّم نظيرُه وتحقيقُه مرتين(٦)، ونزيد هنا أن يكون «أولاء» في موضعِ نصبٍ بفعل محذوف، فتكونُ المسألةُ من الاشتغال نحو: «أنا زيداً ضربته» وقوله: «ولا يُحِبُّونكم» يُحْتمل أن يكونَ استئنافَ إخبارٍ وأَنْ يكونَ جملةً حالية. و«الكتاب» يجوز أَنْ تكونَ الألفُ واللامُ للجنس، والمعنى بالكتب كلها، فاكتفى بالواحد، ويجوزُ أن تكونَ للعهدِ، والمرادُ به كتابٌ مخصوصٌ.

وقوله: ﴿عليكم﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿عَضُّوا﴾، وكذلك: «من الغيظ». و «مِنْ» فيه لابتداءِ الغاية، ويجوز أن تكونَ بمعنى اللام فتفيدَ العلة أي: من أجلِ الغَيْظِ. وجَوَّز أبو البقاء في «عليكم» وفي «من الغيظ» أن يكونا حالَيْن، فقال: «ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: حَنِقين عليكم، «من الغيظ» متعلِّقٌ بـ«عَضُّوا» أيضاً، و «مِنْ» لابتداء الغايةِ أي: من أجلِ

---

(١) البيت لرؤبة انظر ديوانه (١٥٩)، المخصص ١/١٣٦، الخزانة ٢/٢٦٦، الدرر ١/١٤.

(٢) أخرجه البخاري ٤٠/١٤١، كتاب الصوم (١٩٠٤)، ومسلم ٢/٨٧، كتاب الصيام (١٦٥ - ١١٥١).

(٣) هو للعجاج ديوانه ٢/٢٢٥، ابن يعيش ٦/٨٩، المخصص ١/١٣٦.

(٤) عجز بيت صدره كما في اللسان:

وفيها لحم ساهرة وبحرٍ

..... لهم مقيم

وهو لأمية بن أبي الصلت ديوانه ٥٤، اللسان: (سهر).

(٥) راجع مثلا: لسان العرب (فوه).

(٦) في سورة البقرة، آية (٨٥) وآل عمران، آية (٦٩).

الغيظِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي : مغتاظين» انتهى. وقولُه : «ومِنْ لابتداء الغاية أي : من أجل الغيظ» كلامٌ متنافر، لأنَّ التي للابتداء لا تُفَسَّر بمعنى «من أجل» فإنه معنى العلة، والعلةُ والابتداء متغايران، وعلى الجملةِ فالحاليةُ فيها لا يَظْهَرُ معناها، وتقديرُه الحالَ ليس تقديراً صناعياً، لأنَّ التقديرَ الصناعيَّ إنما يكون بالأكوان المطلقةِ.

والعَضُّ : الأَزْمُ بالأسنانِ وهو تحامُلُ الأسنانِ بعضِها على بعضٍ. يقال : عَضِضْتُ بكسر العين في الماضي ـ أَعَضُّ ـ بالفتح ـ عَضّاً وعَضيضاً. قال امرؤ القيس :

١٤١٢ ـ ..... كَفَحْلِ الهجَانِ يَنْتَحِي لِلْعَضِيضِ[١]

ويُعَبَّرُ به عن الندمِ المفرط، ومنه : «ويومَ يَعَضُّ الظالمُ على يديه»[٢] وإنْ لم يكن ثَمَّ عضٌّ حقيقةً. قال أبو طالب :

١٤١٣ ـ وَقَدْ صَالَحُوا قَوْماً عَلَيْنَا أَشِحَّةً يَعَضُّونَ غَيْظاً خَلْفَنَا بِالْأَنَامِلِ[٣]

جَعَلَ الباءَ زائداً في المفعول، إذ الأصلُ : يَعَضُّون خلفَنا الأنامل، وله نظائرُ مرت. وقال آخر :

١٤١٤ ـ قَدْ أَفْنَى أَنَامِلَه أَزْمُهُ فَأَمْسَى يَعَضُّ عَلَيَّ الوَظِيفَا[٤]

وقال الحارث بن ظالم المُرِّي :

١٤١٥ ـ وَأَقْتُلُ أَقْوَاماً لِئَاماً أَذِلَّةً يَعَضُّونَ مِنْ غَيْظٍ رُؤُوسَ الْأَبَاهِمِ[٥]

وقال آخر :

١٤١٦ ـ إِذَا رَأَوْنِي أَطَالَ اللَّهُ غَيْظَهُمُ عَضُّوا مِنَ الْغَيْظِ أَطْرَافَ الأَبَاهِيمِ[٦]

والعَضُّ كلُّه بالضادِ إلاَّ في قولِهم : «عَظَّ الزمانُ» أي اشتدَّ، وعَظَّتِ الحربُ، فإنهما بالظاءِ أختِ الطاء، وأنشد :

١٤١٧ ـ وعَظُّ زَمَانٍ يَا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إلاَّ مُسْحَتاً أَوْ مُجَلَّفُ[٧]

وقد رأيته بخط جماعة من الفضلاء : «وعَضُّ زمان» بالضاد.

والعُضُّ : ـ بضمِّ الفاء ـ عَلَف من نوىً مرضوضٍ وغيره، ومنه : بعير عُضاضِيٌّ أي : سمينٌ كأنه منسوبٌ إليه، وأَعَضَّ القومُ : إذا أكلَتْ إبلُهم ذلك والعِضُّ ـ بكسر الفاء ـ الداهية من الرجال تَصَوَّروا عَضَّه وشدته. وزمنٌ عضوضٌ أي : جَدْب، والتَّعْضُوضُ : نوعٌ من التمرِ سُمِّي بذلك لشدة مَضْغِه وصعوبته.

والأناملُ : جمع أَنْمُلة وهي رؤوس الأصابع، قال الرماني : «واشتقاقُها من النملِ هذا الحيوانُ المعروف، شُبِّهت به لدِقَّتِها وسرعةِ تصرُّفها وحركتها ومنه قالوا للنمَّام : نَمِل ومُنْمِل لذلك قال :

---

(١) عجز بيت صدره :
لَـهُ قُصْرٌ يَـاعَـيْرٌ وَسَـاقٌ نَعَـامَـةٍ .....
انظر ديوانه (٧٥).

(٢) سورة الفرقان، آية (٢٧).

(٣) البيت في ديوان الفرزدق (٨٥٥)، المقتضب ٤/ ٩٠.

(٤) البيت لصخر انظر ديوان الهذليين ٢/ ٧٣.

(٥) شواهد الكشاف ٤/ ٥١٩.

(٦) انظر البيت في البحر المحيط ٣/ ٤١.

(٧) تقدم.

١٤١٨ - وَلَسْتُ بِذِي نَيْرَبٍ فِيهِمُ ولا مُنْمِشٍ مِنْهُمُ مُنْمِلَ[١]

وفي ميمها الضم والفتح.

والغَيْظُ: مصدر غاظَه يَغِيظه أي: أغضبه، وفَسَّره الراغب بأنه أشدُّ الغضب قال: «وهو الحرارة التي يَجِدُها الإنسان من ثَوَران دم قلبه» قال: «وإذا وُصف به اللَّهُ تعالى فإنما يُراد به الانتقامُ. والتغيظ: إظهارُ الغيظ، وقد يكونُ مع ذلك صوتٌ. قال تعالى: ﴿سَمِعُوا لها تَغَيُّظاً وزَفيراً﴾[٢].

والجملةُ من قوله: «وتؤمنون» معطوفةٌ على: «تُحِبُّونهم» ففيها ما فيها من الأوجه المعروفة. وقال الزمخشري: «والواو في «وتؤمنون» للحالِ وانتصابُها من «لا يُحِبُّونكم» أي: لا يحبونكم والحال أنكم تؤمنون بكتابكم كله، وهم في ذلك يبغضونكم فما بالُكم تُحِبُّونهم وهم لا يؤمنون بشيء من كتابكم».

قال الشيخ[٣]: «وهو حسنٌ، إلَّا أنَّ فيه من الصناعة النحوية ما يَخْدِشُه، وهو أنه جعل الواوَ في «وتؤمنون» للحال وانتصابها من «لا يحبونكم»، والمضارعُ المثبتُ إذا وَقَعَ حالاً لا تدخُلُ عليه واو الحال تقول: «جاء زيدٌ يضحك» ولا يجوز: «ويضحك». فأمَّا قولُهم: «قمتُ وأَصُكُّ عينَه» ففي غاية الشذوذِ، وقد أُوِّلَ على إضمارِ مبتدأ أي: «وأنا أَصُكُّ عينه» فتصيرُ الجملةُ اسميةً، ويُحتمل هذا التأويلُ هنا أي: ولا يحبونكم وأنتم تؤمنون بالكتابِ كله، لكِنَّ الْأَوْلى ما ذكرناه من كونها للعطف» يعني فإنه لا يُحْوِج إلى حَذْفٍ بخلافِ تقدير مبتدأ فإنه على خلاف الأصل. وثَمَّ جملةٌ محذوفةٌ يَدُلُّ عليها السياقُ، والتقدير: وتُؤْمنون بالكتاب كله ولا يُؤمنون هم به كلِّه، بل يقولون: نؤمن ببعضٍ ونكفر ببعض.

قوله: ﴿بغيظِكم﴾ يجوز أَنْ تكونَ الباءُ للحالِ أي: موتوا ملتبسين بغيظِكم لا يُزايلكم، وهو كنايةٌ عن كثرةِ الإسلام وفُشُوِّه، لأنه كلما ازداد الإيمان زاد غيظُهم. ويجوز أن تكونَ للسببية أي: بسبب غيظكم.

وقوله: ﴿موتوا﴾ أمر ومعناه الدعاء، وقيل: معناه الخبر أي: إن الأمر كذلك، وقد قال بعضهم: «إنه لا يجوز أن يكون بمعنى الدعاء لأنه لو أمره بأن يدعو عليهم بذلك لماتوا جميعاً على هذه الصفة فإنَّ دعوته لا تُرَدُّ، قد آمن منهم كثيرون بعد هذه الآية، ولا يجوز أن يكونَ بمعنى الخبرِ لأنه لو كان خبراً لوقع على حكم ما أَخْبَر ولم يؤمِنْ أحدٌ بعدُ، وإذا انتفى هذان المَعْنيان فلم يَبْقَ إلا أن يكون معناه التوبيخ والتهديد، ومثله: ﴿اعمَلوا ما شئتم﴾[٤] «إذا لم تَسْتَحِ فاصنع ما شئت»[٥]. وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ لأنَّ مَنْ آمن منهم لم يدخل تحت الدعاء إنْ قصد به الدعاء، ولا تحت الخبر إنْ قَصَدَ به الإخبار.

إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ۖ وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ۗ إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴿١٢٠﴾

وقرأ العامة: ﴿إنْ تَمْسسكم﴾ بالتأنيث، مراعاةً للفظ «حسنة»، وقرأ أبو عبد الرحمن بالياء من تحت، لأن تأنيثها

---

(١) انظر البيت في اللسان (نمش).
(٢) سورة الفرقان، آية (١٢).
(٣) انظر البحر المحيط ٣/ ٤٠.
(٤) سورة فصلت، آية (٤٠).
(٥) أخرجه البخاري ١٠/ ٥٢٣، كتاب الأدب (٦١٢٠).

مجازي. وقياسُه أن يقرأ: «وإنْ يصبكم سيئة» بالتذكير أيضاً، ولا أحفظ عنه فيها شيئاً.

قوله: ﴿إنَّ الله عليم بذات الصدور﴾ يُحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفةً، أخبر تعالى بذلك؛ لأنهم كانوا يُخْفُون غيظَهم ما أمكنهم، فذكر ذلك لهم على سبيل الوعيد، ويحتمل أن تكون من جملة المقول أي: قل لهم كذا وكذا فتكون في محل نصب بالقول. ومعنى قوله «بذات» أي: بالمضمرات ذواتِ الصدور، فـ «ذات» هنا تأنيث «ذي» بمعنى صاحب، فَحُذِف الموصوف وأقيمت صفتُه مُقامه أي: عليم بالمضمراتِ صاحبةِ الصدور، وجُعِلَتْ صاحبةً للصدور لملازمتها لها وعدمِ انفكاكها عنها نحو: أصحاب الجنة، أصحاب النار.

واختلفوا على الوقف على هذه اللفظة: هل يُوقف عليها بالتاء أو بالهاء؟.

فقال الأخفش والفراء وابن كيسان: «الوقفُ عليها بالتاء إتباعاً لرسم المصحف». وقال الكسائيّ والجرميّ: «يُوَقَفُ عليها بالهاء لأنها تاء تأنيث، كهي في «صاحبه». وموافقةُ الرسم أَوْلى، فإنه قد ثَبَتَ لنا الوقفُ على تاء التأنيث الصريحة بالتاء، فإذا وقفنا هنا بالتاء وافقنا تلك اللغة والرسم، بخلاف عكسِه.

قوله: ﴿لا يَضُرُّكم﴾ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: «يَضِرْكم» بكسر الضاد وجَزْم الراء على جواب الشرط من ضاره يَضيره، ويقال أيضاً: ضاره يَضوره، ففي العين لغتان. ويقال: ضاره يضيرُه ضَيْراً فهو ضائر وهو مَضِير، وضاره يَضُوره ضَوْراً فهو ضائرٌ وهو مَضُور، نحو: قلتُه أقوله فأنا قائل وهو مقول.

وقرأ الباقون: «يَضُرُّكم» بضم الضاد وتشديد الراء مرفوعة. وفي هذه القراءة أوجه:

أحدها: أن الفعل مرتفع وليس بجواب للشرط، وإنما هو دالٌّ على جواب الشرط، وذلك أنه على نية التقديم، إذ التقدير: لا يَضُرُّكم أنْ تصبروا وتتقوا فلا يَضُرُّكم»، فَحُذِف «فلا يضركم» الذي هو الجواب لدلالةِ ما تقدم عليه، ثم أُخِّر ما هو دليل على الجواب، وهذا الذي ذكرته هو تخريج سيبويه[1] وأتباعِه. وإنما احتاجوا إلى ارتكاب هذا الشطط لِما رأوا من عدم الجزم في فعل مضارع لا مانعَ من إعمال الجازم فيه، ومثلُ هذا قولُ الآخر:

١٤١٩ - يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ[2]

برفع «تَصْرع» الأخير، وكذلك قوله:

١٤٢٠ - وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ[3]

برفع «يقول» إلَّا أنَّ هذا النوع مُطَّرِدٌ بخلاف ما قبله، أعني كون فعلَيْ الشرطِ والجزاءِ مضارعين فإنَّ المنقولَ عن سيبويه[4] وأتباعِه وجوبُ الجزم إلا في ضرورة كقوله: «إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرعُ»، وتخريجُه هذه الآية على ما ذكرته عنه يدل على أن ذلك لا يُخَصُّ بالضرورة فاعلم ذلك.

الوجه الثاني: أنَّ الفعلَ ارتفعَ لوقوعه بعد فاء مقدرة هي وما بعدها الجواب في الحقيقة، والفعل متى وقع بعد

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٣٦.
(٢) تقدم.
(٣) تقدم.
(٤) انظر الكتاب ١/٤٣٦.

الفاء رُفع ليس إلا، كقوله تعالى: ﴿ومَنْ عاد فينتقمُ الله منه﴾[١] والتقدير: فلا يَضُرُّكم، والفاء حُذِفَت في غير محل النزاع كقوله:

١٤٢١ - مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللَّهُ يشكُرها والشرُّ بالشر عند الله سِيَّانِ[٢]

أي: فالله يشكرها. وهذا الوجهُ رأيت بعضَهم ينقله عن المبرد، وفي نظر، من حيث إنهم لمَّا أنشدوا البيتَ المذكور نقلوا عن المبرد أنه لا يجيز حَذْفَ هذه الفاء البتة لا ضرورةً ولا غيرَهَا، وينقلون عنه أنه كان يقول: «إنما الرواية في هذا البيت:

مَنْ يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ يَشْكُرُه

ورَدُّوا عليه بأنه إذا صَحَّت روايةٌ فلا يَقْدَح فيها غيرُها. ورأيت بعضَهم ينقله عن الفراء والكسائي، وهذا أقرب.

الوجه الثالث: أن الحركةَ حركةُ إتباع، وذلك أن الأصل: لا يضرركم بالفك لسكونِ الثاني جزماً، وسيأتي أنه إذا التقى مِثْلان في آخرِ فعلٍ سَكَنَ ثانيهما جزماً أو وقفاً فللعرب فيه مذهبان: الإدغام ـ وهو لغة تميم ـ والفك ـ وهو لغة الحجاز ـ، لكن لا سبيل إلى الإدغام إلا في متحرك، فاضطُررنا إلى تحريك المثلِ الثاني فَحَرَّكناه بأقرب الحركات إليه وهي الضمةُ التي على الحرفِ قبلَه، فحرَّكناه بها وأدغمنا ما قبله فيه فهو مجزوم تقديراً، وهذه الحركةُ في الحقيقة حركةُ إتباعٍ لا حركةُ إعراب بخلافها في الوجهين السابقين قبل هذا فإنها حركة إعراب.

واعلم أنه متى أُدْغِم هذا النوع: فإمَّا أن تكونَ فاؤه مضمومةً أو مفتوحة أو مكسورة، فإن كانت مضمومة كالآية الكريمة وقولهم «مُدَّ» ففيه ثلاثة أوجه حالةَ الإدغام: الضمُّ للإتباع، والفتح للتخفيف، والكسر على أصل التقاء الساكنين فتقول: مُدَّ ومُدَّ ومُدِّ، ورُدَّ ورُدَّ ورُدِّ. ويُنْشدون على ذلك قولَ جرير:

١٤٢٢ - فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبا[٣]

بضم الضاد وفتحها وكسرها على ما ذكرته لك، وسيأتي أنَّ الآية قرىء فيها بالأوجه الثلاثة. وإن كانت مفتوحة نحو: عَضَّ، أو مكسورة نحو: فِرَّ، كان في اللامِ وجهان: الفتح والكسرُ، إذ لا وجهَ للضم، لكن لك في نحو: «فِرَّ» أن تقول: الكسرُ من وجهين: إمَّا الإتباعِ وإمَّا التقاءِ الساكنين، وكذلك لك في الفتح نحو: «عَضَّ» وجهان أيضاً: إمَّا الإتباعُ وإمَّا التخفيفُ، هذا كلُّه إذا لم يتصلْ بالفعلِ ضميرُ غائب، فأمَّا إذا اتصل به ضمير غائب نحو: «رُدُّه» ففيه تفصيلٌ ولغاتٌ يكثرُ القولُ فيها ولا يليقُ التعرُّضُ لذلك في هذا النوع.

وقرأ عاصم فيما رواه عنه المفضَّل بضم الضاد وتشديد الراء مفتوحة على ما ذكرت لك من التخفيف، وهي عندهم أَوْجَهُ من ضم الراء. وقرأ الضحاك بن مزاحم: «لا يَضُرِّكم» بضمِّ الضاد وتشديدِ الراء مكسورة على ما ذكرْتُه لك مِن التقاء الساكنين، وكأنَّ ابن عطية لم يحفَظْها قراءةً فإنه قال: «وأمَّا الكسرُ فلا أعرفُها قراءةً». وعبارةُ الزجاجِ في ذلك مُتَجَوَّز فيها إذ يظهر من دَرْج كلامِه أنها قراءة. قلت: قد بَيَّنْتُ أنها قراءة كما قال الزجاج ولله الحمد.

---

(١) سورة المائدة، آية (٩٥).
(٢) تقدم.
(٣) انظر البيت في ديوانه (٧٥)، الكتاب ٢/ ١٦٠.

والكَيْدُ: المكْرُ والاحتيالُ. وقال الراغب: «وهو نوع من الاحتيال، وقد يكونُ ممدوحاً، وقد يكون مذموماً، وإن كان يستعمل في المذموم أكثرَ» قال ابن قتيبة: «وأصلُه من المشقةِ مِنْ قَوْلِهِم: «فلان يكيدُ بنفسِه» أي يَجُوز بها غمرات الموت ومشقاته». ويقال: كِدْتُ فلاناً أَكِيده كِبعْتُه أَبيعُه. قال:

١٤٢٣ - مَنْ يَكِدْني بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ[1]

وقرأ أُبَيٌّ: «لا يَضْرِرْكم» بالفكِّ وهي لغة الحجاز، وعليها قوله تعالى: «إنْ تَمْسَسْكم حسنةٌ».

وقوله: ﴿شيئاً﴾ منصوبٌ نصبَ المصادر أي: شيئاً من الضرر، وقد تقدم نظيره، وقرأ العامة: «بما يعملون محيطٌ» بالغَيْبة وهي واضحة. وقرأ الحسن بالخطاب: إمَّا على الالتفاتِ وإمَّا على إضمارِ «قل لهم يا محمد».

وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٢١﴾

قوله تعالى: ﴿وإذ غَدَوْتَ﴾ العامل في «إذ» مضمرٌ تقديرُه: واذكر إذ غدوت، فينتصِبُ انتصابَ المفعول به لا على الظرف. وجَوَّز بعضُهم أن يكونَ معطوفاً على «فئتين» في قوله: ﴿قد كان لكم آية في فئتين﴾[2] أي: قد كان لكم آيةٌ في فئتين وفي إذ غَدَوْتَ، وهذا لا ينبغي أن يُعَرَّج عليه.

والغدوُّ: الخروجُ أولَ النهار يقال: غدا يَغْدو أي: خَرَجَ غُدْوَةً، ويُسْتعمل بمعنى صار عند بعضهم، فيكونُ ناقصاً يرفع الاسم وينصبُ الخبر، وعليه قولُه عليه السلام: «لو توكلتم على الله حَقَّ توكُّلِه لرزقكم كما يَرزق الطير تَغْدُو خِماصاً وتَرُوح بِطاناً»[3].

وقوله: ﴿من أهلك﴾ متعلق بـ «غَدَوْتَ» وفي «من» وجهان:

أظهرهما: أنها لابتداء الغاية أي: من بين أهلك، قال أبو البقاء: «وموضعُه نصب تقديره: فارقْتَ أهلك» وهذا الذي قاله ليس تفسير إعراب ولا تفسير معنى، فإن المعنى على غير ما ذكر.

والثاني: أنها بمعنى مع أي: مع أهلك، وهذا لا يساعده لا لفظٌ ولا معنى.

قوله: ﴿تُبَوِّئُ﴾ الجملة يجوز أن تكون حالاً من فاعل «غدوت»، وهي حال مقدرة أي: قاصداً تَبْوِئَةَ المؤمنين، لأنَّ وقت الغدو ليس وقتاً للتَّبْوِئة.

ويحتمل أن تكون مقارنةً؛ لأنَّ الزمان متسع.

وتُبَوِّئُ أي: تُنَزِّلُ فهو يتعدى لمفعولين إلى أحدهما بنفسه وإلى آخر بحرف الجر، وقد يُحْذف كهذه الآية. ومِنْ عدم الحذف قوله تعالى: ﴿وإذ بَوَّأْنا لإبراهيمَ مكانَ البيت﴾[4] وأصله من المَبَاءة وهي المَرْجِعُ. قال:

---

(١) البيت لأبي زبيد الطائي انظر نوادر أبي زيد ٦٨، المقرب ١/٢٧٥، رصف المباني (١٠٥)، المقتضب ٢/٥٨، ابن عقيل ٢/٢٧١، الأشموني ٤/١٧، الخزانة ٩/٧٦.

(٢) سورة آل عمران، آية (١٣).

(٣) أخرجه ابن ماجه ٢/١٣٩٤، كتاب الزهد (٤١٦٤)، وابن حبان (٢٥٤٨)، وذكر ابن الجوزي في زاد المسير ٨/٢٩٢.

(٤) سورة الحج، آية (٢٦).

١٤٢٤ - وَمَا بَوَّأَ الرَّحْمَنُ بَيْتَكِ مَنْزِلاً بِشَرْقِيِّ أَجْيَادِ الصَّفَا وَالْمُحَرَّمِ[١]

وقال آخر:

١٤٢٥ - كَمْ مِنْ أَخٍ لِي صَالِحٍ بَوَّأْتُهُ بِيَدَيَّ لَحْدَا[٢]

وقد تقدَّم اشتقاق هذه اللفظة. وقيل: «اللام في قوله «لإبراهيم» مزيدةٌ، فعلى هذا يكون متعدياً للاثنين بنفسه».

ومقاعد جمع «مَقْعَد». والمراد به هنا مكانُ القُعودِ. وقعد قد يكون بمعنى صار في المَثَل خاصة. وقال الزمخشري: «وقد اتُّسِع في قعد وقام حتى أُجْريا مُجرى صار». قال الشيخ[٣]: أمَّا إجراء «قَعَد» مُجْرى «صار» فقال بعض أصحابنا إنما جاء ذلك في لفظة واحدة شاذة في المثل في قولهم: «شَحَذَ شَفْرَته حتى قَعَدَتْ كأنها حَرْبة»، وكذلك نَقَد على الزمخشري تخريجَه قوله تعالى: ﴿فتقعدَ مَذْموماً﴾[٤] بمعنى: فتصيرَ، لأنه لا يَطَّرِدُ إجراء قَعَد مُجْرى صار» قلت: وهذا الذي ذكره الزمخشري صحيح من كون «قعد» يكون بمعنى صارَ في غير ما أشار إليه هذا القائل، حكى أبو عمر الزاهد عن ابن الأعرابي أن العرب تقول: «قَعد فلان أميراً بعد أن كان مأموراً» أي صار. ثم قال الشيخ[٥]: «وأمَّا إجراء «قام» مجرى «صار» فلا أعلم أحداً عَدَّها في أخوات «كان»، ولا جعلها بمعنى صار، إلا ابن هشام الخضراوي[٦] فإنه ذَكَر في قول الشاعر:

١٤٢٦ - عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ[٧]

قلت: وغيرُه من النحويين يجعلُها زائدةً، وهو شاذ أيضاً.

وقرأ العامة: «تُبَوِّئُ» عَدَّوْه بالتضعيف. وعبد الله: «تُبْوِئُ» بسكون الباء عَدَّاه بالهمزة، فهو مضارع أَبْوأ كأكرم، وقرأ يحيى بن وثاب «تُبْوي» كقراءة عبد الله، إلا أنه سَهَّل الهمزة بإبدالها ياء فصار لفظه كلفظ «تُحْيي» كقولهم: تُقْري في تُقْرِئ. وقرأ عبد الله: «للمؤمنين» بلام الجر كقوله: ﴿وإذ بَوَّأْنا لإبراهيم﴾[٨]. وتقدَّم أنَّ في هذه اللام قولين. والظاهرُ أنها مُعَدِّية؛ لأنه قبل التضعيفِ والهمزةِ غيرُ متعدٍّ بنفسه. ويحتمل أن يكونَ قد ضَمَّنه هنا معنى «تُهَيِّئ»، و «ترتِّب».

وقرأ الأشهب: «مقاعدَ القتالِ» بإضافتها للقتال. واللام في «للقتال» في قراءة الجمهور فيها وجهان:

أظهرهما: أنها متعلقة بـ «تُبَوِّئ» على أنها لام العلة.

والثاني: أنها متعلقة بمحذوف لأنها صفة لـ مقاعد أي: مقاعد كائنة ومهيئة للقتال، ولا يجوز تعلقها بـ «مقاعد» وإن كانت مشتقةً، لأنها مكانٌ والأمكنة لا تعمل.

---

(١) البيت للأعشى ديوانه ١٢٣، ونصه فيه هكذا:
وما جعل الرحمن بيتك في العلى
بأجياد غربيِّ الصفا والمحرَّم

(٢) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي انظر البيت في الحماسة ١/١٠٥.

(٣) انظر البحر المحيط ٣/٤٥.

(٤) سورة الإسراء، آية (٢٢).

(٥) انظر البحر المحيط ٣/٤٥.

(٦) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي ويعرف بابن البرذعي كان رأساً في العربية توفي سنة ٦٤٦ انظر بغية الوعاة ١/٢٦٧.

(٧) تقدم.

(٨) سورة الحج، آية (٢٦).

إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١٢٢﴾ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢٣﴾

قوله تعالى: ﴿إذ هَمَّتْ﴾ في هذا الظرف أوجه:

أحدها: أنه بدلٌ من «إذ غَدَوْت» فالعامل فيه العامل في المبدل منه.

الثاني: أنه ظرف لـ «غَدَوْتَ».

الثالث: أنه ظرف لـ «تُبَوِّىء» وهذه الأوجه تحتاج إلى نَقْل تاريخي في اتحاد الزمانيين.

الرابع: أن الناصب له «عليم وحدَه، ذكره أبو البقاء.

الخامس: أن العامل فيه: إمَّا «سميع» وإما «عليم» على سبيل التنازع، وتكون المسألة حينئذ من إعمال الثاني، إذ لو أُعمل الأول لأضمر في الثاني، ولم يَحْذف منه شيئاً كما قد عرفته غير مرة.

وقال الزمخشري: «أو عمل فيه معنى «سميع عليم».

قال الشيخ[1]: «وهذا غيرُ مُحَرَّرٍ؛ لأن العامل لا يكون مركباً من وصفين، فتحريره أن يقال: عمل فيه معنى سميع أو عليم، وتكونُ المسألة من التنازع». قلت: لم يُرِدِ الزمخشري بذلك إلاَّ ما ذكرتُه من إرادة التنازع، ويَصْدُق أَنْ يقول: عمل فيه هذا وهذا بالمعنى المذكور لا أنهما عَمِلا فيه معاً، على أنه لو قيل به لم يكن مبتدِعاً قولاً، إذ الفراء يرى ذلك، ويقولُ في نحو: «ضربت وأكرمت زيداً» إنَّ «زيداً» منصوبٌ بهما وإنهما تسلَّطا عليه معاً، ولتنقيح هذه المسألةِ موضوعٌ غيرُ هذا حَرَّرتها فيه بحمد الله تعالى.

والهمُّ: العَزْم. وقيل: بل هو دونَه، وذلك أن أوَّل ما يمر بقلبِ الإنسان يسمى خاطراً، فإذا قَوِيَ سُمِّي حديثَ نفس، فإذا قوي سُمِّي هَمّاً، فإذا قوي سُمِّي عزماً، ثم بعده إما قول أو فعل، وبعضهم يُعَبِّر عن الهَمِّ بالإرادة، تقول العرب: هَمَمت بكذا أهُمُّ به ـ بضم الهاء ـ، ويقال: «هَمْتُ» بميم واحدة، حذفوا إحدى الميمين تخفيفاً كما قالوا: مَسْتُ وظَلْت وحَسْت في مَسَسْتُ وظَلَلْتُ وحَسَسْت، وهو غير مقيس. والهمُّ أيضاً: الحُزْن الذي يذيب صاحبه وهو مأخوذٌ من قولهم: «هَمَمْتُ الشحم» أي: أذبته. والهمُّ الذي في النفس قريب منه؛ لأنه قد يؤثر في نفس الإنسان كما يُؤَثِّر الحزن، ولذلك قال الشاعر:

١٤٢٧ ـ وهَمُّكَ مَا لَمْ تُمْضِهِ لَكَ مُنْصِبٌ ..... [2]

أي: إنك إذا هممت بشيء ولم تفعله، وجال في نفسك فأنت في تعب منه حتى تقضيه.

قوله: ﴿أَنْ تفشَلا﴾ متعلق بـ «هَمَّتْ» لأنه يتعدَّى بالباء، والأصل: بأن تفشلا، فيجري في محل «أَنْ» الوجهان المشهوران. والفَشَل: الجُبْن والخَوَر. وقال بعضهم: «الفشل في الرأي: العجز، وفي البدن: الإعياء وعدم النهوض، وفي الحرب الجُبْن والخَوَر» والفعل منه «فَشِل» بكسر العين، وتفاشَل الماء إذا سال.

---

(١) انظر البحر المحيط ٣/٤٦.

(٢) لم نعثر عليه.

وقوله: ﴿على الله﴾ متعلق بقوله: ﴿فَلْيتوكل﴾ قُدِّم للاختصاص ولتناسبِ رؤوس الآي. وقد تقدَّم القولُ في نحو هذه الفاء. وقال أبو البقاء: «ودخلت الفاء لمعنى الشرط، والمعنى: إنْ فَشِلوا فتوكلوا أنتم، أو إن صَعُب الأمرُ فتوكلوا.

قوله تعالى: ﴿ببدرٍ﴾: متعلق بـ ﴿نَصركم﴾ وفي الباء حينئذ قولان:

أظهرهما: أنها ظرفية أي: في بدر كقولك: زيد بمكة أي: في مكة.

والثاني: أن يتعلَّق بمحذوف على أنها باءُ المصاحبة، فمحلُّها النصب على الحال أي: مصاحبين لبدْرٍ. وبدر اسم ماء بين مكة والمدينة سُمِّي بذلك لصفائِه كالبَدْر، وقيل: لاستدارته. وقيل: باسم صاحبه وهو بدر بن كلدة. وقيل: هو اسم واد. وقيل: اسم بئر.

والتوكُّل: تفعُّل: إمَّا من الوكالة وهي تفويضُ الأمر إلى مَنْ تَثِق بحسن تدبيره ومعرفته في التصرف، وإمَّا مِنْ وَكَلَ أمره إلى فلان إذا عَجَز عنه. قال ابن فارس: «هو إظهارُ العَجْزِ والاعتمادِ على غيرك، يقال: فلانٌ وَكَلَةٌ تُكَلَةٌ أي: عاجز يَكِل أمره إلى غيره». والتاء في «تُكَلة» بدلٌ من الواو كتُخَمة وتُجاه.

قوله: ﴿وأنتم أَذِلَّةٌ﴾ في محلِّ نصب على الحال من مفعول «نصركم». و«أَذِلَّة» جمع ذليل، وجُمِع جَمْعَ قلة إشعاراً بقلتهم مع هذه الصفة، وفعيل الوصفُ قياسُ جمعِه فُعَلاء كظريف وظرفاء وشريف وشرفاء، إلا أنه تُرِك في المضعف تخفيفاً، ألا ترى إلى ما يُؤدِّي إليه قولُك ذُلَلاء وخُلَلاء من الثقل من جمع ذليل وخليل.

إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾

قوله تعالى: ﴿إذ تقول﴾: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذا الظرف بدلٌ من قوله: «إذ هَمَّتْ».

الثاني: أنه منصوبٌ بـ «نصركم».

الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار «اذكر»، وهل هذه الجملةُ من تمام قصة بدر - وهو قول الجمهور - فلا اعتراضَ في هذا الكلام، أو من تمام قصة أُحُد، فيكون قولُه «ولقد نصركم الله» مُعْترضاً بين الكلامين؟ خلافٌ مشهور.

قوله: ﴿أن يُمِدَّكم﴾ فاعلُ ﴿ألن يكفيكم﴾ أي: ألن يكفيَكم إمدادُ ربكم. والهمزةُ لَمَّا دَخَلَتْ على النفي قَرَّرَتْه على سبيل الإنكار، وجيء بـ «لن» دونَ «لا» لأنها أبلغُ في النفي. وفي مصحف أُبَيّ: «ألا» بـ «لا» دون «لن» كأنه قَصَدَ تفسير المعنى.

و«بثلاثة» متعلق بـ «يُمِدَّكم». وقرأ الحسن البصري: «ثلاثَهْ آلاف» بهاء في الوصل ساكنة. وكذلك «بخمسهْ آلاف» كأنه أَجرى الوصل مُجرى الوقف، وهي ضعيفةٌ لكونها في متضايفين يقتضيان الاتصال. قال ابن عطية: «ووجهُ هذه القراءة ضعيف، لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيء الواحد فيقتضيان الاتصالَ والثاني كمالُ الأول، والهاء إنما هي أمارةُ وقفٍ فيقلقُ الوقفُ في موضع إنما هو للاتصال، لكن جاء نحو هذا في مواضعَ للعرب، فمن ذلك ما حكاه الفراء من قولهم: «أكلت لحما شاة» يريدون «لحمَ شاة» فَمَطلوا الفتحةَ حتى نشأت عنها ألفٌ كما قالوا في الوقفِ: «قالا» يريدون «قالَ»، ثم يَمْطُلون الفتحة في القوافي ونحوِها من مواضعِ الرويَّة والتثبُّت، ومن ذلك في الشعر قوله:

١٤٢٨ - يَـنْـبـاع مـن ذِفْـرى غَـضُـوبٍ جَـسْـرَةٍ زَيَّـافَـةٍ مِـثْـلِ الْـفَـنِـيـقِ الْمُكْدَمِ[١]

يريد: «يَنْبَع» فمطَلَ، ومثلُه قول الآخر:

١٤٢٩ - أَقـولُ إِذْ خَـرَّتْ عَـلَى الـكَـلْـكَـالِ يَـا نَـاقَـتِـي مَـا جُـلْتِ مِـنْ مَـجَـالِ[٢]

يريد «الكلكل» فمَطَل، ومثلُه قول الآخر:

١٤٣٠ - فَـأَنْـتَ مِـنَ الْـغَـوَائِـلِ حِـينَ تُـرْمَى وَمِـنْ ذَمٍّ الـرِّجَـالِ بِـمُـنْـتَـزَاحِ[٣]

يريد بمنتَزح. قال أبو الفتح: «فإذا جاز أن يَعْتَرِضَ هذا التمادي أثناءَ الكلمة الواحدة جاز التمادي بين المضاف والمضاف إليه إذ هما اثنان».

قال الشيخ[٤] - بعد كلام ابن عطية -: «وهو تكثير وتنظير بغير ما يناسب، والذي يناسب توجيه هذه القراءة الشاذة أنها من إجراء الوصل مُجرى الوقف، أَبْدلها [هاءً] في الوصل كما أَبْدلوها في الوقف، وموجودٌ في كلامهم إجراءُ الوصل مُجرى الوقف، وإجراءُ الوقفِ مُجْرى الوصل. وأما قوله: «لكن قد جاء نحوُ هذا للعرب في مواضع» وجميعُ ما ذكر إنما هو من باب إشباع الحركة، وإشباعُ الحركةِ ليس نحوَ إبدالِ التاءِ هاءً في الوصل، وإنما نظيرُ هذا قولهم: «ثلثَه أربعة» أَبْدل التاء هاء، ونقل حركة همزة «أربعة» إليها، وحذف الهمزة، فأجرى الوصل مُجرى الوقف في الإبدال وأجرى الوصلَ مُجرى الوقف، إذ النقلُ لا يكون إلا في الوصل».

وقُرِىء شاذاً أيضاً: «بثلاثهْ» بتاءٍ ساكنة وهي أيضاً من إجراء الوصل مُجرى الوقف من حيث السكونُ. واختُلف في هذه التاء الموقوف عليها الآن: أهي تاءُ التأنيث التي كانت فسكنت فقط، أو هي بدلٌ من هاء التأنيث المبدلة من التاء؟ وهو خلاف لا طائل تحته.

وقوله: ﴿من الملائكة﴾ يجوز أن تكون «مِنْ» للبيان، وأَنْ تكونَ «من» ومجرورُها في موضعِ الجر صفةً لـ «ثلاثة» أو لـ «آلاف».

قوله: ﴿مُنْزلين﴾ صفةٌ لثلاثة آلاف، ويجوزُ أن تكونَ حالاً من «الملائكة» والأولُ أظهرُ. وقرأ ابن عامر: «مُنَزَّلين» بالتضعيف، وكذلك شَدَّد قوله في سورة العنكبوت. ﴿إِنَّا مُنَزِّلون على أهل هذه القرية﴾[٥]، إلا أنه هنا اسم مفعول وهناك اسم فاعل. والباقون خففوهما. وقرأ ابن أبي عبلة هنا: «مُنَزِّلين» بالتشديد مكسور الزاي مبنياً للفاعل. وبعضهم قرأه

---

(١) البيت لعنترة انظر ديوانه (٢٢)، الخزانة ١/١٢٢، الانصاف ١/٢٦، شرح القصائد للتبريزي ٣٤٥، الخصائص ٣/١٢١، اللسان، ابن الشجري ٢/١٥٨، المحتسب ١/٧٨ - ٢٥٨، شواهد الشافية (٢٤)، روح المعاني (١٢/٢٢٨)، اللسان (نبع).
المعنى: ينبح هذا العرق من خلف أذن ناقة غضوب موثقة الخلق شديدة التبختر في سيرها مثل فحل من الإبل قد كدمته الفحول.

(٢) انظر البيت في الخصائص ٢/٣١٦، المحتسب (١/١٦٦)، ابن الشجري ١/١٢٢.

(٣) البيت لإبراهيم بن هرمة من قصيدة يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ديوانه (٩٠)، انظر الخصائص (٢/٣١٦)، المحتسب (١/١٦٦)، أمالي ابن الشجري (١/٢٢١)، الإنصاف (١/٢٥)، الخزانة (٧/٥٥٧)، شرح شواهد الشافية (٤/٢٥)، روح المعاني (١٢/٢٢٨).

(٤) انظر البحر المحيط ٣/٥٠.

(٥) سورة العنكبوت (٣٤).

كذلك إلا أنه خَفّف الزاي، جَعَله من أنزل كأكرم، والتضعيف والهمزةُ كلاهما للتعدية، فَفَعَّل وأَفْعل بمعنى، وقد تقدَّم أن الزمخشري يجعل التشديد دالاً على التنجيم، وتقدَّم البحث معه في ذلك. وفي القراءتين الأخيرتين يكون المفعول محذوفاً أي: مُنْزِلين النصرَ على المؤمنين والعذاب على الكافرين.

قوله: ﴿بلى﴾ حرفُ جواب وهو إيجاب للنفي في قوله تعالى: «ألن يكفيكم» وقد تقدم الكلام عليها مشبعاً[1]. وجواب الشرط قوله: «يُمْدِدْكُم».

والفَوْر؛ العجَلةَ والسرعة ومنه: «فارت القِدْر» اشتدَّ غَلَيانها وسارع ما فيها إلى الخروج، يقال: فَار يفُور فَوْراً، ويُعَبَّر به عن الغضب والحِدَّة؛ لأنَّ الغَضْبانَ يسارع إلى البطش بمَنْ يغضب عليه، فالفور في الأصل مصْدرٌ ثم يُعَبَّر به عن الحالة التي لا رَيْثَ فيها ولا تعريج عن شيء سواها.

بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴿١٢٥﴾ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ ۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١٢٦﴾

قوله تعالى: ﴿مُسوِّمين﴾: كقوله: «مُنْزَلين». وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بكسر الواو على اسم الفاعل، والباقون بفتحها على اسم المفعول. فأما القراءة الأولى فتحتمل أن تكون من السَّوْم وهو تَرْكُ الماشية ترعى، والمعنى أنهم سَوَّموا خيلَهم أي: أعطَوها سَوْمَها من الجري والجوَلان وتركوها كذلك كما يَفْعل مَنْ يَسيمُ ماشِيتَه في المَرْعى، ويحتمل أن يكون من السَّوْمَة وهي العلامة، على معنى أنهم سَوَّموا أنفسهم أو خيلهم، ففي التفسير أنهم كانوا بعمائمَ بيضٍ إلا جبريلَ فبعمامةٍ صفراء، ورُوي أنهم كانوا على خيل بُلْقٍ[2]. ورجَّح ابن جرير هذه القراءة بما وَرَدَ في الحديث عنه عليه السلام يوم بدر «تَسوَّموا فإنَّ الملائكة قد سَوَّمَتْ».

وأما القراءة الثانية فواضحةٌ بالمعنيين المذكورين فمعنى السَّوْم فيها: أنَّ الله أرسلهم، إذ الملائكة كانوا مُرْسَلين مِنْ عندِ الله لنصرةِ نبيِّه والمؤمنين. حكى أبو زيد: سَوَّم الرجل خيلَه: أي أرسلها، وحكى بعضهم: «سَوَّمْتُ غُلامي» أي: أرسلْتُه، ولهذا قال أبو الحسن الأخفش: «معنى مُسَوَّمين: مُرْسَلين». ومعنى السَّوْمةِ فيها أنَّ الله تعالى سَوَّمهم أي: جَعَل عليهم علامةً وهي العمائم، أو الملائكةُ جَعَلوا خيلَهم نوعاً خاصاً وهي البُلْق، فقد سَوَّموا خيلَهم.

قوله تعالى: ﴿إلا بُشْرى﴾: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مفعول من أجله وهو استثناء مفرغ، إذ التقدير: وما جعله لشيء من الأشياء إلا للبشرى، وشروطُ نصبِه موجودةٌ وهي اتحاد الفاعل والزمان وكونُه مصدراً سيق للعلة.

والثاني: أنه مفعولٌ ثان لجَعَل على أنها تصييريةٌ.

والثالث: أنها بدلٌ من الهاءِ في «جَعله» قاله الحوفي، وجعل الهاءَ عائدةً على الوعدِ بالمَدَدِ. والبُشْرى مصدرٌ على فُعْلى كالرُّجْعَى.

---

(١) في آية (٨١) في سورة البقرة.

(٢) البلق: جمع (أبلق). والبَلَق: سواد وبياض، اللسان: بلق.

قوله: ﴿ولتطمئِنَّ﴾ فيه وجهان:

أحدُهما: أنه معطوفٌ على «بشرى» هذا إذا جعلناها مفعولاً من أجله، وإنما جُرَّت باللام لاختلالِ شرطٍ من شروطِ النصب وهو عَدَمُ اتحاد الفاعل، فإنَّ فاعلَ الجَعْل هو الله تعالى وفاعلَ الاطمئنان القلوبُ، فلذلك المعطوفُ عليه لاستكمال الشروط، وجُرَّ المعطوفُ باللام لاختلالِ شرطه، وقد تقدَّم، والتقدير: وما جعله إلا للبشرى وللطمأنينة.

والثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوف أي: ولتطمئن قلوبُكم فَعَلَ ذلك، أو كانَ كيتَ وكَيتَ.

وقال الشيخ[1]: «وتطمئنَّ منصوبٌ بإضمار «أَنْ» بعد لام «كي» فهو من عطفِ الاسم على تَوَهُّم موضعِ اسم آخر». ثم نَقَل عن ابن عطية أنه قال: «واللام في «ولتطمئن» متعلقةٌ بفعلٍ مضمر يَدُلُّ عليه «جعله»، ومعنى الآية: «وما كان هذا الإمداد إلا لتستبشروا به وتطمئنَّ به قلوبكم».

قال الشيخ: «وكأنه رأى أنه لا يمكن عنده أَنْ يُعْطَف «ولتطمئن» على «بشرى» على الموضع؛ لأنَّ مِنْ شرطِ العطف على الموضع عند أصحابنا أن يكون ثَمَّ مُحْرِزٌ للموضع، ولا مُحْرِزَ هنا، لأنَّ عاملَ الجر مفقود، ومَنْ لم يشترطِ المُحْرز فيجوِّز ذلك، ويكونُ من باب العطف على التوهم». قلت: وقد جعل بعضُهم الواوَ في «ولتطمئن» زائدةً وهو لائقٌ بمذهب الأخفش، وعلى هذا فتتعلَّق اللامُ بالبشرى، أي: إن البُشْرى علةٌ للجَعْل، والطمأنينة علةٌ للبُشْرى فهي علة العلة.

وقال الفخر الرازي: «في ذِكْر الإمدادِ مطلوبان:

أحدهما: إدخالُ السرور في قلوبِهم وهو المرادُ بقوله «إلاَّ بشرى».

والثاني: حصولُ الطمأنينة بالنصرِ فلا يَجْبُنوا، وهذا هو المقصودِ الأصلي ففرَّق بين هاتين العبارتين تنبيهاً على حصول التفاوت بين الأمرين، فعَطَفَ الفعلَ على الاسم، ولَمَّا كان الأقوى حصولَ الطمأنينة أَدْخَلَ حرفَ التعليل».

قال الشيخ[2]: «ويناقَشُ في قوله «عَطْفُ الفعلِ على الاسم» إذ ليس من عطف الفعل على الاسم، وفي قوله: «أدخلَ حرفَ التعليل» وليس ذلك كما ذكر». انتهى. قلت: إنْ عنى الشيخ أنه لم يُدْخِلْ حرفَ التعليل البتة فهو غيرُ مُسَلَّم ولا يمكن إنكارُه، وإنْ عَنَى أنه لم يُدْخِلْه بالمعنى الذي قصده الإمام فيسهُلُ.

وقال الجرجاني في «نَظْمه»: «هذا على تأويل: وما جعله الله إلا ليبشِّركم ولتطمئِنَّ، وَمَنْ أجازَ إقحامَ الواو وهو مذهب الكوفيين جعلها مقحمةً في «ولتطمئِنَّ» فيكونُ التقدير: وما جعله الله إلاَّ بُشْرى لكم لتطمئن قلوبكم به.

والضميران في قوله: «وما جعله» و «به» يعودان على الإمداد المفهومِ من الفعل المتقدم وهو قوله: «يُمْدِدْكم» وقيل: يعودان على النصر، وقيل: على التسويم. وقيل: على التنزيل. وقيل: على العَدَد، وقيل: على الوعد.

وفي هذه الآية قال: «لكم» وتركها في سورة الأنفال[3] لأن تيك مختصرُ هذه، وكأنَّ الإطناب هنا أَوْلى، لأن القصة مُكَمِّلةٌ هنا فناسب إيناسُهم بالخطابِ المواجَهِ. وأخَّر هنا «به» وقَدَّم في سورة الأنفال؛ لأنَّ الخطابَ هنا موجودٌ في

---

(١) انظر البحر المحيط ٣/٥١.
(٢) انظر البحر المحيط ٣/٥٢.
(٣) انظر آية رقم (١٠).

«لكم» فأَتْبَعَ الخطابَ الخطابَ. وهنا جاء بالصفتين تابعتين في قوله: «العزيز الحكيم» وجاء بهما في جملةٍ مستأنفةٍ في سورة الأنفال في قوله: «إنَّ الله عزيز حكيم» لأنه لمَّا خاطبهم هنا حَسُن تعجيلُ بِشارتهم بأنه عزيزٌ حكيم أي: لا يغالَبُ وأنَّ أفعالَه كلها متقنةٌ حكمةٌ وصوابٌ.

لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ ﴿١٢٧﴾ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٩﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٣٢﴾

قوله تعالى: ﴿ليقطعَ﴾: في متعلَّق هذه اللام سبعةُ أوجه:

أحدها: أنها متعلِّقة بقوله: «ولقد نصركم» قاله الحوفي، وفيه بُعْدٌ لطولِ الفصلِ.

الثاني: أنها متعلقةٌ بالنصر في قوله: «وما النصرُ إلَّا مِنْ عند الله» وفيه نظرٌ من حيث إنه قد فُصِل بين المصدر ومتعلَّقه أجنبي وهو الخبر.

الثالث: أنها متعلقة بما تعلق به الخبر وهو قوله: «من عند الله» والتقدير: وما النصر إلا كائن ـ أو إلا مستقر ـ من عند الله ليقطع.

والرابع: أنها متعلقة بمحذوف تقديره: أمدَّكم ـ أو نصركم ـ ليقطع.

الخامس: أنها معطوفةٌ على قوله: «ولتطمئنَّ»، حَذَف حرف العطف لفهم المعنى كقوله: ﴿ثلاثةٌ رابعُهم كَلْبُهم﴾[1]، وعلى هذا فتكونُ الجمل من قولِه: «وما النصرُ إلا مِنْ عندِ الله» اعتراضيةً بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وهو ساقِطُ الاعتبارِ.

السادس: أنها متعلقةٌ بالجَعْل قاله ابن عطية.

السابع: أنها متعلقةٌ بقولِه: «يُمْدِدْكم»، وفيه بُعْدٌ للفواصلِ بينهما.

والطَّرَفُ: المرادُ به جماعة وطائفة، و«من الذين» يجوز أن يكون متعلقاً بالقطع فتكونَ «مِنْ» لابتداء الغاية. ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أنها وصفٌ لـ «طرفاً» وتكون «مِنْ» للتبعيض.

قوله: ﴿أَوْ يَكْبِتَهُمْ﴾ عطفٌ على «لِيقطعَ». و«أو» قيل: على بابها من التفصيلِ أي: ليقطعَ طرفاً من البعضِ ويكبِتَ بعضاً آخرين. وقيل: بل هي بمعنى الواو أي: يجمع عليهم الشيئين.

والكَبْتُ: الإصابة بمكروهٍ. وقيل: هو الصَّرْعُ للوجهِ واليدين، وعلى هذين فالتاءُ أصليةٌ، وليست بدلاً من شيء

---

(١) سورة الكهف، آية (٢٢).

بل هي مادةٌ مستقلة. وقيل: أصلُه مِنْ كَبَده إذا أصابه بمكروهٍ، أثَّر في كَبِدِه وَجَعاً كقولك: رَأَسْتُه أي: أصبتُ رأسَه ويدل على ذلك قراءة لاحق بن حميد[١] «أو يكبِدَهم» بالدال، والعربُ تُبْدِلُ التاءَ من الدال قالوا: هَرَت[٢] الثوبَ وهَرَده، وسَبَتَ رأسَه وسبَدَه[٣]. وقد قيل: «إنَّ قراءةَ لاحِق أصلُها التاء، وإنما أُبْدِلَتْ دالاً كقولِهم: سَبَدَ رأسه وهَرَدَ الثوب، والأصلُ فيهما: التاء».

وقوله: ﴿فَيَنْقَلِبوا﴾ مُرَتَّبٌ على ما تقدَّم. والخَيْبَةُ: عَدَمُ الظفر بالمطلوب، خابَ يَخيب خَيْبَة. و «خائبين» نصب على الحال.

قوله تعالى: ﴿أو يتوبَ﴾: في نصبِه أوجهٌ:

أحدها: أنه معطوفٌ على الأفعالِ المنصوبةِ قبلَه تقديرُه: ليقطعَ أو يكبِتَهم أو يتوبَ عليهم أو يعذِّبَهم، وعلى هذا فيكونُ قولُه «ليس لك من الأمرِ شيءٌ» جملةً اعتراضيةً بين المتعاطِفَيْنِ، والمعنى: أنَّ الله تعالى هو المالِكُ لأمرهم، فإنْ شاء قطع طرفاً منهم أو هزمهم، أو يتوبَ عليهم إن أسلموا ورَجعوا، أو يعذبهم إن تمادَوا على كفرهم، وإلى هذا التخريجِ ذهب جماعة من النحاة كالفراء والزجاج.

والثاني: أن «أو» هنا بمعنى «إلاَّ أنْ» كقولِهم: «لألزَمَنَّك أو تقضيَني حقي» أي: إلاَّ أنْ تقضيني.

الثالث: «أنّ» «أو» بمعنى «حتى» أي: ليس لك من الأمر شيء حتى يتوبَ.»وعلى هذين القولين فالكلامُ متصلٌ بقولِه: «ليس لك من الأمر شيء» والمعنى: ليس لك من الأمر شيء إلاَّ أنْ يتوب عليهم بالإسلامِ فيحصُل لك سرورٌ بهدايتِهم إليه أو يعذبهم بقتلٍ أو نارٍ في الآخرةِ. فيتَشَفَّى بهم. ومِمَّنْ ذهب إلى ذلك الفراء وأبو بكر ابن الأنباري. قال الفراء: «ومثلُ هذا الكلامِ: «لأذُمَّنَّك أو تعطيَني» على معنى: إلا أنْ تعطيَني، وحتى تعطيني. وأنشد ابن الأنباري في ذلك قول امرىء القيس:

١٤٣١ ـ فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّمَا ... تُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ تَمُوتَ فَتُعْذَرَا[٤]

أراد: حتى تموتَ، أو: إلاَّ أن تموتَ» قلت: وفي تقديره بيتَ امرىء القيس بـ «حتى» نظرٌ، إذ ليس المعنى عليه؛ لأنه لم يفعلْ ذلك لأجلِ هذه الغايةِ، والنحويون لم يقدِّروه إلا بمعنى «إلاَّ».

الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار «أَنْ» عطفاً على قوله: «الأمر» كأنه قيل: «ليس لك من الأمرِ أو من تَوْبته عليهم أو تعذيبِهم شيءٌ»، فلمَّا كان في تأويلِ الاسمِ قبلَه فهو من باب قوله:

١٤٣٢ ـ وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ ... وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا[٥]

وقوله:

لَلُبْسُ عَبَاءةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[٦]

---

(١) تقدمت ترجمته.
(٢) هَرَت الثوب وهرده: مزقه.
(٣) سَبَّد شعره: استأصله حتى ألزمه بالجلد والمكان جميعاً. اللسان (سبد) ١٩١٨.
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.
(٦) تقدم.

الرابع : أنه معطوفٌ بالتأويلِ المذكور على «شيء» والتقدير: ليس لك من الأمرِ شيءٌ أو توبـةُ اللَّهِ عليهم أو تعذيبُهم أي : ليس لك أيضاً توبتُهم ولا تعذيبُهم، إنما ذلك راجعٌ إلى الله تعالى .

وقرأ أُبَيّ : «أو يتوبُ، أو يعذِّبهم» برفعهما على الاستئناف في جملةٍ اسميةٍ أضمر مبتدَؤُها أي : أو هـو يتوبُ ويعذِّبُهم .

قوله تعالى : ﴿أضعافاً﴾ جمع ضِعْف، ولَمَّا كان جمعَ قلةٍ والمقصودُ الكثرةُ أتبعه بما يدلُّ على ذلك وهو الوصف بمضاعفة . وقال أبو البقاء : «أضعافاً» مصدرٌ في موضع الحال من «الربا» . وقد تقدَّم لنا الكلامُ على «أضعاف» ومفردُه في البقرة[1] . وقرأ ابن كثير وابن عامر : «مُضَعَّفَةً» مشدَّدَ العينِ دونَ ألف، والباقون بالتخفيف والألفِ . وقد تقدَّم الكلامُ أيضاً على التشديدِ والتخفيفِ في البقرة أيضاً .

﴿ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ١٣٣ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٣٤ ﴾

قوله تعالى : ﴿وسارِعوا﴾ : قرأ نافع وابن عامر : «سارعوا» دون واو . والباقون بواو العطف، فَمَنْ أَسْقطها استأنف الأخير بذلك، أو أراد العطفَ ولكنه حَذَفَ العاطفَ للدلالة كقوله تعالى : ﴿ثلاثةٌ رابعُهم كَلْبُهم﴾[2] . وقد تقدَّم ضعفُ هذا المذهب . ومَنْ أثبت الواو عطفَ جملةً أمريةً على مثلها . وبعد اتِّباعِ الأثرِ في التلاوة اتَّبَع كلٌّ رسمَ مصحَفه فإنَّ الواو ساقطةٌ من مصاحف المدينة والشام ثابتةٌ فيما عداها .

قوله : ﴿من ربكم﴾ صفةٌ لـ «مغفرة» و«مِنْ» للابتداء مجازاً . وقوله : «عَرْضُها السموات» لا بد من حذف أي : مثلُ عرض السموات، يدل عليه قوله : «عَرْضُها كعَرْضِ» والجملةُ في محلِّ جرٍّ صفةً لـ «جنة» .

قوله : ﴿أُعِدَّت﴾ يجوزُ أَنْ يكونَ محلُّها الجرَّ صِفةً ثانية لـ «جنة»، ويجوز أن يكونَ محلُّها النَصبَ على الحال من «جنة»؛ لأنها لَمَّا وُصِفَتْ تَخَصَّصَتْ فَقَرُبت من المعارف . قال أبو البقاء : «ويجوز أن تكون مستأنفة، ولا يجوز أن تكونَ حالاً من المضاف إليه لثلاثة أشياء :

أحدها : أنه لا عامل، وما جاء من ذلك متأولٌ على ضعفه .

والثاني : العَرْضُ هنا لا يُراد به المصدرُ الحقيقي بل يُرادُ به المسافة .

والثالث : أنَّ ذلك يَلْزَمُ منه الفصلُ بين الحال وبين صاحبِ الحالِ بالخبر» معنى بالخبر قولَه «السموات» وهو ردٌّ صحيح .

قوله تعالى : ﴿الذين ينفقون﴾ : يجوزُ في محلِّه الألقابُ الثلاثةُ، فالجَرُّ على النعتِ أو البدلِ أو البيانِ، والنصبُ

---

(١) انظر الآية رقم (٢٤٥) .

(٢) سورة الكهف، آية (٢٢) .

والرفعُ على القطعِ المُشْعِرِ بالمدح.

قوله: ﴿والكاظمين﴾ يجوزُ فيه الجَرُّ والنصبُ على ما تقدَّم فيما قبله. والكَظْمُ: الحَبْسُ. كَظَمَ غيظَه أي: حَبَسه وكَظَم القِرْبة والسِّقاء: إذا شَدَّ فَمَوَيْهِما مانعاً من خروجِ ما فيهما، ومنه: الكِظامُ لِسَيْرٍ تُشَدُّ به القِرْبَةُ والسِّقاء كذلكَ. والكَظْمُ في الأصلِ: مَخْرَجُ النفس، يُقال: أَخَذَ بكَظْمِه أي: مَخْرَج نَفَسه. والكُظُوم: احتباسُ النَّفَس، ويُعَبَّر به عن السكون كقولهم: «فلان لا يتنفَّس». والمَكْظُوم: الممتلِئُ غيظاً وكأنه لغيظه لا يستطيع أن يتكلَّمَ ولا يُخْرِجُ نَفَسه، والكَظِيمُ: الممتلِئُ أَسَفاً، قال أبو طالب:

١٤٣٤ - فَحَضَضْتُ قَوْمِيَ وَاحْتَسَبْتُ قِتَالَهم ... وَالْقَوْمُ مِن خَوْفِ المَنَايَا كُظَّمُ[1]

وكَظَم البعيرُ: إذا ترك الاجترارَ من ذلك، ومنه قولُ الراعي:

١٤٣٥ - وأَفْضْنَ بَعْدَ كُظومِهِنَّ بَجَرَّةٍ ... مِنْ ذِي الْأَبَاطِحِ إِذْ رَعَيْنَ حَقِيلاَ[2]

والحقيل: نبت، وقيل: موضع، فعلى الأول هو مفعولٌ به وعلى الثاني هو ظرف، ويكون قد شَذَّ عدمُ جرِّه بـ «في» لأنه ظرفُ مكانٍ مختصٌّ، ويكون المفعولُ محذوفاً أي: إذ رَعَيْنَ الكَلأ في حَقيلٍ، ولا تَقْطَعُ الإبلُ جِرَّتَها إلا عند الفزع، ومنه قولُ أعشى باهلة يصفُ رجلاً يُكْثِر نَحْرَ الإبل:

١٤٣٦ - قَدْ تَكْظِمُ البُزْلُ مِنْهُ حِينَ تُبْصِرُه ... حَتَّى تَقَطَّع في أَجْوافِها الجِرَرُ[3]

والجِرَرُ جمعُ جِرَّة. والكِظامَةُ: حَلْقَةٌ من حديدٍ تكونُ في طرف الميزان تُجْمَعُ فيها خيوطه، وهي أيضاً السَّيْر الذي يُوصل بوتَرِ القوس، والكَظَائِمُ: خُروقٌ بين اليدين يَجْرِي منها الماءُ إلى الأخرى، كلُّ ذلك تشبيهاً بمَجْرى النفس.

وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾

قوله تعالى: ﴿والذين إذا فَعَلُوا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على الموصولِ قبلَه، ففيه ما فيه من الأوجه السابقة، وتكونُ الجملةُ من قولِه: «واللَّهُ يحبُّ المحسنين» جملةَ اعتراض بين المتعاطِفَيْن، ويجوزُ أَنْ يكونَ «والذين» مرفوعاً بالابتداء، و «أولئك» مبتدأٌ ثانٍ، و «جزاؤهم» مبتدأٌ ثالثٌ، و «مغفرةٌ» خبرُ الثالث، والثالثُ وخبرُه الثاني، والثاني وخبره خبر الأول. وقوله: «إذا فَعَلوا» شرطٌ جوابُه «ذكروا» وقوله: «فاستغفروا» عطفٌ على الجواب، والجملةُ الشرطية وجوابُها صلةُ الموصولِ، والمفعولُ الأولُ لاستغفر محذوفٌ، أي: استغفروا اللَّهَ لذنوبِهم. وقد تقدَّم الكلامُ على «استغفر»، وأنه يتعدَّى لاثنين ثانيهما بحرفِ الجر، وليس هو هذه اللامَ بل «مِنْ»، وقد تُحْذَفُ، وقوله: «ومَنْ يَغْفِرُ» استفهامٌ معناه النفي، ولذلك وقع بعده الاستثناءُ.

---

(١) انظر البحر المحيط ٣/٥٦.

(٢) انظر ديوانه (١٣٢)، اللسان (فيض).

(٣) انظر البيت في تفسير القرطبي ٤/٢٠٦.

وقوله: ﴿إلا اللَّهُ﴾ بدل من الضميرِ المستكنِّ في «يغفرُ» التقديرُ: لا يغفرُ أحدٌ الذنوبَ إلا اللَّهُ، والمختارُ هنا الرفعُ على البدلِ لكونِ الكلامِ غيرَ إيجاب، وقد تقدَّم تحقيقُه عند قولِه تعالى: ﴿ومَنْ يرغبُ عن ملةِ إبراهيمَ إلَّا مَنْ سَفِهَ نفسَه﴾[1]. وقال أبو البقاء: «ومَنْ» مبتدأ، و «يغفر» خبرُه، و«إلَّا اللَّهُ» فاعلٌ أو بدلٌ من المضمر وهو الوجه، لأنك إذا جَعَلْتَ اللَّهَ تعالى فاعلاً احتجْتَ إلى تقدير ضمير أي: ومَنْ يغفر الذنوبَ له غيرُ الله» وهذا الذي قاله ـ أعني جَعْلَه الجلالَةَ فاعلاً ـ يَقْرُب من الغلط فإنَّ الاستفهامَ هنا لا يُراد به حقيقتُه، إنما يُرادُ النفيُ، والوجهُ ما تقدَّم من كونِ الجلالةِ بدلاً من ذلك الضميرِ المستترِ العائدِ على «مَنْ» الاستفهامية.

قوله: ﴿ولم يُصِرُّوا﴾ يجوز أن تكونَ جملةً حاليةً من فاعلِ «استغفروا» أي: استغفروا غيرَ مُصِرِّين، ويجوزُ أن تكونَ هذه الجملةُ منسوقةً على «فاستغفروا» أي: ترتَّب على فِعْلهم الفاحشةَ ذِكْرُ اللهِ تعالى والاستغفارُ لذنوبهم وعدمُ إصرارِهم عليها، وتكونُ الجملةُ مِنْ قوله: «ومَنْ يغفرُ الذنوبَ «إلا اللَّهُ» على هذين الوجهين معترضةً بين المتعاطفين على الوجه الثاني، وبين الجلالة وذي الحالِ على الأول.

قوله: ﴿وهم يعلمون﴾ يجوز أن تكونَ حالاً ثانيةً من فاعلِ «استغفروا» وأن تكونَ حالاً من فاعل «يُصِرُّوا»، ومفعولُ «يَعْلَمُون» محذوفٌ للعلمِ به، فقيل: تقديرُه: يعلمونَ أنَّ اللَّهَ يتوبُ على مَنْ تَابَ، قاله مجاهد. وقيل: يعلمون أنَّ تَرْكَه أَوْلى، قاله ابن عباس والحسن. وقيل: يَعْلَمُون المؤاخذَةَ بها أو عَفْوَ اللَّهِ عنها. و «ما» في قوله: «على ما فَعَلُوا» يجوزُ أَنْ تكونَ اسميةً بمعنى الذي، ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً.

والإِصْرارُ: المداوَمةُ على الشيء وتَرْكُ الإِقلاعِ عنه وتأكيدُ العزم على ألَّا يتركَه، مِنْ صَرَّ الدنانيرَ: إذا رَبَطَ عليها، ومنه «صُرَّةُ الدراهم» لما يُرْبَطُ بها. وقال الحطيئة يصف خيلاً:

١٤٣٧ ـ عَوابِسُ بِالشُّعْثِ الكُماةِ إذَا ابْتَغَوْا عُلالَتَها بِالمُحْصَداتِ أَصَرَّتِ[2]

أي: ثَبَتَتْ وأقامَتْ مداومةً على ما حُمِلتْ عليه. وقال الشاعر:

١٤٣٨ ـ يُصِرُّ بِاللَّيلِ مَا تُخْفِي شَوَاكِلُه يا وَيْحَ كُلِّ مُصِرِّ القَلْبِ خَتَّارِ[3]

أُولَٰئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴿١٣٦﴾ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾ وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾

قوله تعالى: ﴿مِن ربهم﴾: في محلِّ رفعٍ نعتاً لمغفرة، و «مِنْ» للتبعيض أي: مِنْ مغفرات ربهم. قوله: ﴿خالدين﴾ حال من الضمير في «جزاؤهم» لأنه مفعولٌ به في المعنى، لأنَّ المعنى: يَجْزيهم اللَّهُ جناتٍ في حالِ خلودِهم، وتكونُ حالاً مقدرةً. ولا يجوز أن تكون حالاً من «جنات» في اللفظِ وهي لأصحابِها في المعنى، إذ لو كان

---

(١) سورة البقرة، آية (١٣٠).

(٢) انظر ديوانه (٣٤١).

(٣) انظر البيت في تفسير القرطبي ٤/٢١١.

ذلك لبرز الضمير لجريانِ الصفةِ على غير مَنْ هي له. والجملةُ من قولِه ﴿تَجْرِي من تحتها الأنهار﴾ في محلِّ رفعٍ نعتاً لـ «جنات». وتقدَّم إعرابُ نظيرِ هذه الجملةِ[1]، والمخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ في قولِه: «ونِعْمَ أَجْرُ العاملين» تقديرُه: ونِعْمَ أجرُ العامِلِين الجنةُ.

قوله تعالى: ﴿مِنْ قبلكم﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّق بـ «خَلَتْ» ويجوزُ أَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «سنن»؛ لأنه في الأصلِ يجوز أَنْ يكونَ وصفاً فلمَّا قُدِّم نُصِبَ حالاً.

والسُّنَنُ: جمع «سُنَّة» وهي الطريقةُ التي يكونُ عليها الإنسانُ ويلازِمُها، ومنه «سنة الأنبياء» عليهم السلام. قال خالد الهذلي لخاله أبي ذؤيب:

١٤٣٩ ـ فَلاَ تَجْزَعَنْ مِنْ سُنَّةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا ... فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا[2]

وقال آخر:

١٤٤٠ ـ وَإِنَّ الأُلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ ... تَأَسَّوْا فَسَنُّوا لِلْكِرَامِ التَّآسِيَا[3]

وقال لبيد:

١٤٤١ ـ مِنْ أُمَّةٍ سَنَّتْ لَهُمْ آبَاؤُهُمْ ... وَلِكُلِّ قَوْمٍ سُنَّةٌ وَإِمَامُهَا[4]

وقال المفضل: «السُّنَّةُ الأُمَّة»، وأنشد:

١٤٤٢ ـ مَا عَايَنَ النَّاسُ مِنْ فَضْلٍ كَفَضْلِكُمُ ... ولا رُئِيْ مِثْلُه فِي سَائِرِ السُّنَنِ[5]

ولا دليلَ فيه لاحتمالِه. وقال الخليل: «سَنَّ الشيءَ بمعنى صَوَّره».

ومنه: ﴿مِنْ حمإٍ مسنونٍ﴾[6] أي: مُصَوَّر. وقيل: سَنَّ الماءَ والدرع إذا صَبَّهما، وقوله: «مِنْ حمإٍ مسنون» يجوزُ أَنْ يكونَ منه، ولكنَّ نسبةَ الصبِّ إلى الطين بعيدةٌ. وقيل «مَسْنون» أي متغير. قال بعض أهل اللغة: «هي فُعْلَة من سَنَّ الماءَ يَسُنُّه إذا والىٰ صَبَّه. والسَّنُّ: صَبُّ الماءِ والعرق ونحوهما، وأنشدَ لزهيرٍ:

١٤٤٣ ـ نُعَوِّدُهَا الطِّرَادَ فَكُلَّ يَوْمٍ ... تُسَنُّ عَلَى سَنَابِكِهَا الْقُرُونُ[7]

أي: يُصَبُّ عليها العرقُ. وقيل: سُنَّة: فُعْلَة بمعنىٰ مفعول كالغُرْفَة والأُكْلَة. وقيل: اشتقاقُها من سَنَنْتُ النَّصْلَ أَسُنُّه سَنّاً إذا حَدَدْتُه، والمعنى أن الطريقة الحسنة معتنىً بها كما يُعْتنى بالنصل ونحوه. وقيل: مِنْ سَنَّ الإبلَ: إذا أحسن

---

(١) سورة البقرة، آية (٢٥).

(٢) انظر ديوان الهذليين (١/٥٧)، الخصائص (٢/٢١٢)، التهذيب (١٣/٤٦)، «سار» تفسير القرطبي (٤/٢١٤)، اللسان «سير» المغني (٢/٥٢٤)، البحر المحيط (٥/١٣٨)، الخزانة (٨/٥١٥)، والشاهد فيه: «سرتها» «يسيرها» حيث استدل به على أنه متعد لأنه نصب الضمير وهو «ها».

(٣) البيت لسليمان بن قتيبة انظر ابن الشجري ١/١٣١، الكامل (١٠)، البحر ٣/٥٦.

(٤) انظر ديوانه (٣٢٠)، الخصائص ١/٣٢، الهمع ١/١١، ابن الشجري ١/١١٠، الدرر ١/٥.

(٥) انظر البيت في البحر المحيط ٣/٥٦.

(٦) سورة الحجر، آية (٢٦).

(٧) انظر ديوانه (١٨٧).

رَعْيَها. والمعنى أنَّ صاحبَ السنة يقومُ على أصحابِه كما يقومُ الراعي على إبلِه، وقد مَضَى مِنْ ذلك جملةٌ صالحةٌ في البقرة.

وقوله: ﴿فَسِيروا﴾ جملةٌ معطوفةٌ على ما قبلَها. والتسبيبُ في هذه الألفاظِ ظاهرٌ أي: سَبَبُ الأمرِ بالسير لينظُروا نَظَرَ اعتبارٍ خُلُوَّ مَنْ قبلكم من الأمم وطرائقهم. وقال أبو البقاء: «ودَخَلَتِ الفاء في «فسيروا» لأنَّ المعنى على الشرطِ أي: إن شَكَكْتُم فسيروا.

قوله: ﴿كيف كان عاقبة﴾ «كيف» خبرٌ مقدم واجبُ التقديم؛ لتضمُّنِه معنى الاستفهامِ وهو مُعَلِّقٌ لـ «انظروا» قبلَه، فالجملةُ في محل نصبٍ بعد إسقاطِ الخافضِ إذ الأصل: انظروا في كذا.

قوله تعالى: ﴿للناس﴾؛ يجوز أن يتعلَّق بالمصدر قبله؛ ويجوز أنْ يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه وصفٌ له. قوله: «للمتقين» يجوز أنْ يكونَ وصفاً أيضاً ويجوزُ أن يتعلَّق بما قبله، وهو محتمِلٌ لأنْ يكونَ من التنازع، وهو على إعمالِ الثاني للحذفِ مِن الأول.

قوله تعالى: ﴿ولا تَهِنُوا﴾: الأصلُ: «تَوْهِنُوا» فَحُذِفَتِ الواوُ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ في الأصلِ، ثم أُجْرِيَتْ حروفُ المضارعةِ مُجْراها في ذلك. ويقال: وَهَنَ ـ بالفتح في الماضي ـ يَهِن ـ بالكسر في المضارع. ونُقِل أنه يقال: وَهُنَ ووَهِن بضم الهاء وكسرِها في الماضي. ووَهَن يُسْتعمل لازماً ومتعدياً تقول: وَهَنَ زيدٌ أي: ضَعُفَ، قال تعالى: «وَهَن العظمُ مني»[1] ووهَنْتُه أي: أَضْعَفْتُه. ومنه الحديثُ: «وهِنَتْهُم حُمَّى يثرب»[2] والمصدرُ على الوَهَن والوَهْنِ، بفتح العين وبسكونِها. وقال زهير:

١٣٤٤ - ..... فَـأَصْبَحَ الْحَبْـلُ مِنْهَـا وَاهِنـاً خَلَقَـا[3]

أي: ضعيفاً.

قوله: ﴿وأنتم الأعلَوْن﴾ جملةٌ حاليةٌ من فاعل «تَهِنوا» أو «تحزنوا» والاستئنافُ فيها غيرُ ظاهرٍ. والأَعْلَوْن: جمعُ أَعْلى والأصل: أَعْلَيُون فتحرَّكت الفاءُ وانفتح ما قبلَها فَقُلِبت ألفاً فَحُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين وبقيت الفتحة لتدلَّ عليها، وإنْ شئت قلت: استُثْقِلَتِ الضمةُ على الياء فَحُذِفت فالتقى ساكنان أيضاً الياء والواو، فَحُذِفَت الياء لالتقاء الساكنين، وإنما احتجْنا إلى ذلك لأنَّ واوَ الجمعِ لا يكونُ ما قبلها إلَّا مضموماً لفظاً أو تقديراً، وهذا مثالُ التقديرِ. قولُه: «إنْ كنتم مؤمنين» جوابُه محذوفٌ أي: فلا تَهِنُوا ولا تَحْزَنوا.

إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ۚ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٠﴾

---

(١) سورة مريم، آية (٤).

(٢) أخرجه البخاري ٣/٥٤٨، كتاب الحج (١٦٠٢)، ومسلم ٢/٩٢٣، كتاب الحج (٢٤٠ ـ ١٢٢٦).

(٣) عجز بيت صدره:

وَأَخْلَفَتْكَ ابْنَةُ الْبَكْرِيِّ مَا وَعَدَتْ

..... انظر ديوانه(٣٤).

قوله تعالى : ﴿قَرْحٌ﴾ : قرأ الأَخَوان وأبو بكر : «قُرْح» بضم القاف، وكذلك «القُرْح» معرَّفاً، والباقون بالفتح فيهما، فقيل : هما بمعنى واحد. ثم اختلف القائلون بهذا فقال بعضهم : «المرادُ بهما الجرحُ نفسه». وقال بعضُهم : ـ منهم الأخفش ـ المراد بهما المصدرُ. يُقال قَرِحَ الجرحُ يَقْرَحُ قَرَحاً وقَرْحاً. قال امرؤ القيس :

١٤٤٥ ـ وبُدِّلْتُ قَرْحاً دامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا[١]

والفتحُ لغةُ الحجاز، والضمُّ لغةُ غيرِهم فهما كالضَّعْف والضُّعْف والكَرْه والكُرْه. وقال بعضُهم : «المفتوح : الجُرحُ، والمضموم : ألمه».

وقرأ ابنُ السَّمَيْفَع بفتح القاف والراء وهي لغةٌ كالطَّرْد والطَّرَد. وقال أبو البقاء : «هو مصدرُ قَرُحَ يَقْرُح إذا صار له قُرْحَة، وهو بمعنى دَمِي. وقرىء «قُرُح» بضمِّهما. قيل : وذلك على الإتباع كاليُسْر واليُسُر والطُّنْب والطُّنُب.

وقرأ الأعمش : «إنْ تَمْسَسْكم» بالتاء من فوق، «قروحٌ» بصيغة الجمع، والتأنيث واضح. وأصلُ المادةِ الدلالةُ على الخُلوصِ ومنه : الماء القَراح أي : لا كُدورةَ فيه، قال :

١٤٤٦ ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْقَرَاحِ[٢]

وأرضٌ قَرْحَة أي : خالصةُ الطين ومنه : قريحةُ الرجلِ لخالصِ طبعِهِ. وقال الراغب : «القَرْحُ : الأَثَرُ من الجراحةِ، من شيءٍ يصيبُه من خارجٍ، والقُرْحُ ـ يعني بالضم ـ أثرُها مِنْ داخلٍ كالبَثْرةِ ونحوِها، يقال : قَرْحتُه نحو : جَرَحْتُه. قال الشاعر :

١٤٤٧ ـ لا يُسْلِمُونَ قَرِيحاً حَلَّ وسطَهُمُ يَوْمَ اللِّقاءِ ولا يُشْوُون مَنْ قَرَحُوا[٣]

أي : جرحوا. وقَرِح : خرج به قَرْحٌ، وقَرَحَ الله قلبَه وأقرحه ـ يعني : فَعَل وأفْعَل فيه بمعنى ـ وفَرَسٌ قارح : إذا أصابَه أثرٌ من ظهورِ نابِه، والأُنثى : قارِحةٌ، وروضةٌ قَرْحاءُ إذا كان في وسطها نَوْرٌ، وذلك تشبيهٌ بالفرسِ القَرْحاءِ. والاقتراحُ : الابتداءُ والإبتكارُ، ومنه قالوا : اقترح عليه فلانٌ كذا، واقترحْتُ بئراً : استخرجْتُ منها ماءً قَراحاً، والقريحَةُ في الأصل : المكانُ الذي يَجْتمع فيه الماءُ المُسْتَنْبَطُ، ومنه استُعيرَتْ قريحةُ الإنسانِ».

قوله : ﴿فقد مَسَّ القومَ قرحٌ﴾ للنحويين في مثل هذا تأويلٌ وهو أَنْ يُقَدِّروا شيئاً مستقبلاً، لأنه لا يكونُ التعليقُ إلا في المستقبلِ، وقوله «فقد مسَّ القومَ قَرْحٌ مثلُه» ماضٍ محقق، وذلك التأويلُ هو التبيين : فقد تبيَّن مسُّ القَرْحِ للقوم، وسيأتي له نظائر نحو : ﴿إنْ كان قميصُه قُدَّ من قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ ﴿وإنْ كان قميصُه قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فكَذَبَتْ﴾[٤]. وقال بعضُهم «وجوابُ الشرطِ محذوفٌ تقديرُه : «فتأسَّوا» ونحوُ ذلك. وقال الشيخ[٥] : «مَنْ جَعَلَ جوابَ الشرط «فقد مَسَّ» فهو ذاهِلٌ». قلت : غالبُ النحاةِ جَعَلُوه جواباً متأوِّلين له بما ذَكَرْتُ.

قوله : ﴿وتلك الأيامُ نُداوِلُها﴾ يجوزُ في «الأيام» أَنْ تكونَ خبراً لـ «تِلك». و «نُداوِلُها» جملةٌ حاليةٌ العاملُ فيها

---

(١) انظر البيت في ديوانه (١٠٧)، الهمع ١/١١٢، الدرر ١/٨٣.
(٢) تقدم.
(٣) البيت للمتنخل الهذلي انظر ديوان الهذليين ٢/٣٢، اللسان (قرح).
(٤) سورة يوسف، آية (٢٦).
(٥) انظر البحر المحيط ٣/٦٢.

معنى اسم الإشارة أي: أشير إليها حالَ كونها متداولةً. ويجوزُ أن تكونَ «الأيام» بدلاً أو عطفَ بيانٍ أو نعتاً لاسم الإشارة، والخبرُ هو الجملةُ من قوله: «نُداوِلُها»، وقد مَرَّ نحوُه في قوله: ﴿تلك آياتُ اللهِ نَتْلُوها﴾[1] إلاَّ أَنَّ هناك لا يجيءُ القولُ بالنعتِ لِما عَرَفْتَ أَنَّ اسمَ الإشارة لا يُنْعَتُ إلا بذي أل.

و «بين» متعلقٌ بـ «نُداوِلُها». وجَوَّز أبو البقاء أن يكون حالاً من مفعولِ «نُداولها» وليس بشيءٍ. والمُداوَلَةُ: المناوَبَةُ على الشيء والمعاوَدَةُ وتَعَهُّدُه مرةً بعد أخرى. يقال داوَلْتُ بينَهم الشيءَ فتداولوه، كأن «فاعَل» بمعنى «فَعَل». قال الشاعر:

١٤٤٨ - يَرِدُ المِيَاهَ فَلاَ يَزَالُ مُداوِلاً فِي النَّاسِ بَيْنَ تَمَثُّلٍ وسَمَاعِ[2]

وأدالَ فلانٌ فلاناً جَعَلَ له دَوْلَة، ويقال: دُولة ودَولة بضمِّ الفاء وفتحها، وقد قُرِىء بهما في سورة الحشر[3] كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

واختلف الناس: هل اللفظتان بمعنىً أم بينهما فرقٌ؟ فذهب بعضُهم كالراغب وغيرِه إلى أنهما سيَّان، فيكونُ في المصدر لغتان. وقال غيرُ هؤلاء: «بينهما فرق» واختلفت أقوال هؤلاء فقال بعضُهم: «الدَّوْلة» بالفتح في الحربِ والجاهِ، وبالضمِّ في المالِ، وهذا تَرُدُّه القراءتان في سورة الحشر. وقيل: بالضمِّ اسمُ الشيء المتداوَلِ، وبالفتح نفس المصدر وهذا قريب. وقيل: الدُّولة بالضم هي المصدر، وبالفتح الفِعْلَةُ الواحدة فلذلك يُقال «في دَوْلة فلان» لأنها مرة في الدهر. والدَّوْرُ أعمُّ من الدَّوْل، لأن الدَّول باللام لا يكون إلا في الحظوظ الدنيوية. والدَّوْلَول: الداهيةُ، والجمعُ: دَألِيل.

قوله: ﴿ولِيعلم اللَّهُ﴾ ذكر أبو بكر بن الأنباري في تعلُّق هذه اللام وجهين، قال: «أحدُهما: أنَّ اللامَ صلةٌ لفعلٍ مضمرٍ يَدُلُّ عليه أولُ الكلامِ بتقدير: ولِيعلمَ اللَّهُ الذين آمنوا نُداولها. والثاني: أنَّ العامل فيه «نُداولها» المذكورُ بتقديرِ: نُداوِلها بين الناسِ لنُظْهِرَ أمرَهم ولنبيِّن أعمالَهم، وليعلَم اللَّهُ الذين آمنوا، فلَّما ظهرَ معنى اللام المضمرةِ في «لِيُظْهِرَ» و «ليبيِّن» جَرَتْ مَجْرى الظاهرة فجاز العطفُ عليها.

وجَوَّز أبو البقاء وجهاً وهو أن تكونَ الواوُ زائدةً، وعلى هذا فاللامُ متعلقةٌ بـ «نُداوِلُها» مِنْ غيرِ تقديرِ شيءٍ. ولكنَّ هذا لا حاجةَ إليه، ولم يَحْتَجْ إلى زيادة الواوِ إلا الأخفشُ في مواضعَ ليس هذا منها، وبعضُ الكوفيين يوافِقُه على ذلك. وقدّره الزمخشري بـ «فَعَلْنا ذلك ليكونَ كيتَ وكيتَ وليَعْلَم»، فقدَّر عاملاً وعَلَّق به علةً محذوفة عَطَف عليها هذه العلةَ. قال الشيخ[4]: «ولم يُعَيِّنْ فاعلَ العلةِ المحذوفةِ، إنما كَنَى عنه بكيت وكيت، ولا يُكْنى عن الشيء حتى يُعْرف، ففي هذا الوجه حَذْفُ العلةِ وحَذْفُ عامِلِها وإبهامُ فاعلِها فالوجهُ الأولُ أظهرُ إذ ليس فيه غيرُ حَذْفِ العامل» يعني بالوجهِ الأول أنَّه قَدَّره: «ولِيَعْلَمَ اللَّهُ فَعَلْنا ذلك» وهو المداوَلَةُ أو نَيْلُ الكفار منكم.

والعلمُ هنا يجوزُ أن يتعدَّى لواحدٍ قالوا: لأنه بمعنى عرف، وهو مُشْكِلٌ لأنه لا يجوزُ وصفُ الله تعالى بذلك لِما تقدَّم من أن المعرفة تستدعي جهلاً بالشيء، أو أنها متعلقة بالذوات دون الأحوال، ويجوز أن يكونَ متعدياً لاثنين،

---

(١) سورة آل عمران، آية (١٠٨).
(٢) انظر البيت في شواهد الكشاف ٤/ ٣٩.
(٣) انظر آية رقم (٧).
(٤) انظر البحر المحيط ٣/ ٦٣.

فالثاني محذوفٌ تقديرُه: وليعلم الذين آمنوا مميَّزين بالإيمان مِنْ غيرهم.

وقُرِىء شاذاً[١]: «يُداوِلُها» بياء الغَيْبة وهو موافِقٌ لِما قبله ولِما بعده. وقراءةُ العامةِ على الالتفاتِ المفيدِ للتعظيمِ. قوله: «منكم» الظاهرُ أنَّ «منكم» متعلقٌ بالاتخاذِ، وجَوَّزوا فيه أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «شهداء» لأنه في الأصلِ صفةٌ له.

وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤١﴾

وقوله تعالى: ﴿وليُمَحِّصَ﴾: معطوفٌ على «لِيَعْلَمَ» وتكونُ الجملةُ من قولِه: «والله لا يحب الظالمين» جملةً معترضةً بين هذه العللِ. والتمحيصُ: التخليص من الشيء، وقيل: المَحْص كالفحص، ولكنَّ الفحصَ يقال في إبراز شيء من أثناء ما يَخْتلط به وهو منفصل، والمَحْصُ يُقال في إبرازه عمَّا هو متصلٌ به، يقال: مَحَصْتُ الذهبَ ومَحَّصْتُه إذا أزلتُ عنه ما يَشُوبه من خَبَثٍ. ومَحَصَ الثوبَ: إذا أزال عنه زِئْبَرَه[٢]، ومحص الحَبْلُ أي أخلق حتى ذهب عنه زِئْبَرُه، ومَحَص الظبيُ: عدا، فَمَحَصَ بالتخفيفِ يكون قاصراً ومتعدِّياً، هكذا رَوَى الزجاج هذه اللفظةَ: «الحَبْل»، ورواها النقاش: «مَحَصَ الجملُ» إذا ذهبَ وَبَرُه وأَمْلَسَ، والمعنيان واضحان.

وقال الخليل: «التمحيص: التخليصُ من الشيء المَعِيب. وقيل: هو الابتلاءُ والاختبارُ» وأنشد:

١٤٤٩ - رَأَيْتُ فُضَيْلاً كَانَ شَيْئاً مُلَفَّفاً ... فَكَشَّفَه التَّمْحِيصُ حَتَّى بَدَا لِيا[٣]

وروى الواحدي عن المبرد بسند متصلٍ: مَحَص الحبلُ يَمْحَصُ مَحْصاً إذا ذهب زِئْبَرُه حتى تَمَلَّص، وحَبْلٌ محيصٌ ومليص بمعنى واحد. قال: «يُسْتَحَبُّ في الفرس أن تَمْحَصَ قوائمُه أي: تَخْلُص، وأنشدَ ابن الأنباري على ذلك يصف فرساً:

١٤٥٠ - صُمُّ النُّسُورِ صِحَاحٍ غَيْرِ عَائِرَةٍ ... رُكِّبْنَ في مَحِصاتٍ مُلْتَقَى العَصَبِ[٤]

أي: في قوائمَ متجرداتٍ من اللحم ليس فيها إلا العَظْمُ والعَصَبُ والجِلْد. قال المبردُ: «ومعنى قولِ الناس: «مَحِّصْ عَنَّا ذنوبنا» أي أَذْهِبْ ما تعلَّقَ بنا من الذنوب». قال الواحدي: «وهذا الذي قاله المبرد تأويل المَحْصِ بفتح الحاء وهو واقعٌ، والمَحْص بسكونِ الحاء مصنوعٌ، قال الخليل: «يقال مَحَصْتُ الشيءَ أَمْحَصُه مَحَصاً إذا أَخْلَصْتُه من كلِّ عيب» وفي جَعْلِه تسكينَ الحاءِ مصنوعاً نظرٌ، لأنَّ أهلَ اللغةِ نَقَلُوه ساكناً، وهو قياسُ مصدر الثلاثي. ومَحَصْتُ السيفَ والسِّنان: جَلَوْتُهما حتى ذهب صَدَؤُهما. قال أسامة الهذلي:

١٤٥١ - وشَقُّوا بِمَمْحُوصِ السِّنانِ فُؤَادَه ... .....[٥]

---

(١) انظر البحر المحيط ٣/٦٣.

(٢) الزِّئْبِرُ: ما يعلو الثوب الجديد، مثل ما يعلو الخز. قال ابن سيده: الزِّئبِرُ والزِّئْبِرُ: ما يظهر من درز الثوب. اللسان: ١٧٩٧.

(٣) البيت لعبد الله بن معاوية انظر الكامل ١/١٨٣، اللسان (محص).

(٤) البيت لأبي دؤاد الإيادي انظر ديوانه (٢٨٥).

(٥) انظر البيت في ديوان الهذليين ٢/٢٠٦، وهو صدر بيت وعجزه:

..... لهم قترات قد بنين محائد

أي : بمَجْلُوٍّ، ومنه استعير ذلك في وَصْفِ الحبل بالملاسَةِ والبَريق. قال رؤبة يصف فرساً :

١٤٥٢ ـ شَـديدُ جَلْزِ الصُّلْبِ مَمْحُـوصُ السَّـوَى[١]

والسَّواء: الظهر، قَصَره ضرورةً، سُمِع: «فَعَلْتُه حتى انقطع سَواي» أي ظهري. وقد تقدَّمت مادة «مَحَق» في البقرة[٢].

أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾

قوله تعالى : ﴿أم حَسِبْتُم أَنْ تَدْخُلوا﴾ : في «أم» هذه أوجهٌ أظهرها : أنها منقطعةٌ مقدَّرةٌ بـ «بل» وهمزةِ الاستفهام، ويكون معناه الإنكارَ. وقيل : «أم» بمعنى الهمزةِ وحدَها، ومعناه كما تقدَّم : التوبيخُ والإنكارُ، وقيل : هذا استفهامٌ معناه النهيُ قاله أبو مسلم الأصفهاني. وقيل : هي متصلةٌ. قال ابن بحر : «هي عديلةُ همزةٍ تتقدَّر مِنْ معنى ما تقدَّم، وذلك أنَّ قولَه : «إنْ يَمْسَسْكم قَرْحٌ» «وتلك الأيام نُداوِلها» إلى آخر القصةِ يقتضي أن يَتْبَع ذلك : أتعلمون أنَّ التكليف يُوجِبُ ذلك أم حسبتم. و «حَسِبَ» هنا على بابها من ترجيحِ أحد الطرفين. و «أَنْ تَدْخُلوا» سادٌّ مسدَّ المفعولين على رأيِ سيبويه ومسدَّ الأولِ، والثاني محذوفٌ على رأيِ الأخفشِ

قوله : ﴿ولَمَّا يَعْلَمِ﴾ جملةٌ حالية. وقال الزمخشري : «ولَمَّا بمعنى «لم» إلَّا أنَّ فيه ضَرْباً من التوقع، فدل على نفي الجهاد فيما مضى وعلى توقعه فيما يُسْتقبل. وتقول : «وعدني أن يفعل كذا ولَمَّا» تريد : ولَمْ يَفْعَلْ وأنا أتوقع فِعْلَه».

قال الشيخ : «وهذا الذي قاله في «لَمَّا» : أنها تَدُلُّ على توقُّع الفعلِ المنفيِّ بها فيما يُسْتقبل لا أَعْلَمُ أحداً من النحويين ذَكَره، بل ذكروا أنك إذا قلت : «لَمَّا يخرج زيد» دَلَّ ذلك على انتفاء الخروج فيما مضى متصلاً نَفْيُه إلى وقت الإخبار، أمَّا أنَّها تدلُّ على توقُّعِهِ في المستقبل فلا، لكنني وجدت في كلام الفراء شيئاً يقارب ما قاله الزمخشري، قال : «لَمَّا» لتعريضِ الوجودِ بخلافِ «لم». قلت : «والنَّحويون إنما فَرَّقوا بينهما مِنْ جهة أنَّ المنفيَّ بـ «لَمْ» هو فعلٌ غيرُ مقرونٍ بـ «قد» ولَمَّا» نفيٌ له مقروناً بها، وقد تَدُلُّ على التوقع، فيكونُ كلامُ الزمخشري صحيحاً من هذه الجهةِ ويَدُلُّ على ما قلته من كونِ «لم» لنَفْيِ فَعَل، و «لَمَّا» لنفي قد فَعَل نصَّ النحاة على ذلك : سيبويه[٣] فَمَنْ دونَه. وقد تقدم نظير هذه الآية في البقرة[٤] وتحقيقُ القول فيها بما يُغْني عن إعادتِه فعليك بالالتفات إليه.

وقوله : ﴿منكم﴾ حالٌ من ﴿الذين﴾. ﴿وَلَمَّا يعلمِ اللَّهُ﴾ بكسرِ الميمِ على أصلِ التقاء الساكنين. وقرأ النخعي وابن وثاب بفتحها. وفيها وجهان :

أحدهما : أنَّ الفتحةَ فتحةُ إتباعٍ، أتبعَ الميمَ اللام قبلها.

والثاني : أنه على إرادةِ النونِ الخفيفةِ، والأصلُ : «ولَمَّا يَعْلَمَنْ» والمنفيُّ بـ لَمَّا قد جاء مؤكداً بها كقوله :

١٤٥٣ ـ يَـحْسَبُـه الـجَـاهِـلُ مَـا لَـمْ يَـعْـلَـمـا شَـيْـخـاً عَـلَى كُـرْسِـيِّـه مُـعَـمَّـمـاً[٥]

---

(١) انظر اللسان (محص).
(٢) انظر آية (٢٧٦) من سورة البقرة.
(٣) انظر الكتاب ١/ ٤٦٠.
(٤) انظر الآية رقم ٢١٤.
(٥) البيت لأبي حبان القعفصي ونسب لمساور العبسي ونسب للعجاج انظر البيت في ديوانه ابن يعيش ٩/ ٤٢، الإنصاف،

فلمَّا حَذَفَ النونَ بقي آخرُ الفعل مفتوحاً كقوله:

١٤٥٤ - لا تُـهِـيـنَ الـفـقـيـرَ عَـلَّك أنْ تَـرْ ... كَـعَ يَـوْمـاً والـدَّهْـرُ قَـدْ رَفَعَهْ[١]

«وعليه تُخَرَّج قِراءةُ: «ألم نشرحَ» بفتح الحاء[٢]، وقولُ الآخر:

١٤٥٥ - فِـي أيِّ يَـوْمَـيَّ مِـنَ الْـمَـوْتِ أفِـرّ ... أيَـوْمَ لَـمْ يُـقْـدَرَ أمْ يَـوْمَ قُدِرْ[٣]

قوله: «ويَعْلَم» العامةُ على فتحِ الميم وفيها تخريجان.

أشهرهما: أنَّ الفعلَ منصوبٌ. ثم هل نصبُه بـ «أنْ» مقدرةً بعد الواوِ المقتضيةِ للجمع كهي في قولِك: «لا تأكلِ السمَكَ وتَشْربَ اللبن» أي: لا تجمع بينهما وهو مذهب البصريين، أو بواو الصرف، وهو مذهب الكوفيين، يَعْنُون أنه كان مِنْ حَقِّ هذا الفعل أن يُعْرَبَ بإعراب ما قبله، فلمَّا جاءت الواو صَرَفَتْه إلى وجهٍ آخرَ من الإعراب. وتقرير المذهبين في غيرِ هذا الموضوع.

والثاني: أنَّ الفتحةَ فتحةُ التقاء ساكنين والفعلُ مجزومٌ، فلمَّا وقع بعده ساكنٌ آخرُ احتيج إلى تحريك آخره فكانت الفتحةُ أَوْلَى لأنها أخف وللإتباع لحركة اللام، كما قيل ذلك في أحدِ التخريجين لقراءةِ: «ولَمَّا يَعْلَمَ الله» بفتح الميم، والأولُ هو الوجه.

وقرأ الحسن وابن يعمر وأبو حيوة بكسرِ الميم عطفاً على «يَعْلَمِ» المجزوم بـ «لم».

وقرأ عبد الوارث[٤] عن أبي عمرو بن العلاء: «وَيَعْلَمُ» بالرفع، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه مستأنفٌ، أخبر تعالى بذلك. وقال الزمخشري: «على أن الواو للحال، كأنه [قال]: ولَمَّا يُجاهِدوا وأنتم صابرون.

قال الشيخ[٥]: «ولا يَصِحُّ ما قال، لأنَّ واوَ الحال لا تدخل على المضارعِ، لا يجوزُ: «جاء زَيدٌ ويضحك» وأنت تريد: جاء زيد يضحك، لأنَّ المضارع واقع موقع اسم الفاعل، فكما لا يجوز «جاء زيد وضاحكاً» كذلك لا يجوز: جاء زيد ويضحك، فإنْ أُوِّلَ على أنَّ المضارعَ خبرُ مبتدأ محذوف أَمْكَنَ ذلك التقديرُ أي: وهو يعلمُ الصابرين كما أَوَّلُوا قولَ الشاعر:

١٤٥٦ - ..... نَـجَـوْتُ وَأَرْهُـنُـهـمْ مـالِـكـا[٦]

أي: وأنا أَرْهُنُهم» قلت: «لا تَدْخُل على المضارعِ» هذا ليس على إطلاقِه، بل ينبغي أن يقولَ: على المضارعِ المثبت أو المنفي بـ «لا» لأنها تدخلُ على المضارع المنفيِّ بـ لم ولما، وقد عُرِف ذلك غير مرة.

وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿١٤٣﴾ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ

---

= رصف المباني (٣٣)، النوادر (١١٣)، مجالس ثعلب (٥٥٢)، أمالي الزجاجي (١٨٩).

(١) تقدم.

(٢) سورة الانشراح، آية (١).

(٣) البيت للحارث بن منذر انظر المغني، حماسة البحتري (٤٥)، سر الصناعة (٨٥).

(٤) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان أبو عبيدة التنوري العنبري البصري إمام حافظ مقرىء ثقة توفي سنة(١٨٩)، انظر غاية النهاية ١/٤٧٨.

(٥) انظر البحر المحيط ٣/٦٦.

(٦) تقدم.

مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾

قوله تعالى: ﴿كنتم تَمَنَّوْنَ﴾: قرأ البزي بخلاف عنه بتشديد تاء «تَّمَنَّوْنَ»، ولا يمكنُ ذلك إلا في الوصلِ، وقاعدتُه أنه يَصِلُ ميم الجمعِ بواوٍ، وقد تقدَّم تحريرُ هذا عند قوله: ﴿ولا تَيَمَّمُوا الخبيثَ﴾[1].

والضميرُ في «تَلْقَوه» فيه وجهان، أظهرُهما: عَوْدُه على الموت، والثاني: عَوْدُه على العدوِّ، وإنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ لدلالةِ الحالِ عليه.

والجمهور على كسر اللام من «قبل»؛ لأنها معربةٌ لإضافتِها إلى أَنْ وما في حَيِّزها أي: مِنْ قبل لقائِه. وقرأ مجاهد بن جبر: «من قبلُ» بضم اللام وقطعها عن الإضافة كقوله: ﴿لله الأمرُ مِنْ قبلُ ومِنْ بعدُ﴾[2]، وعلى هذا فـ «أَنْ» وما في حَيِّزها في محلِّ نصب على أنها بدلُ اشتمال من الموت أي: تَمَنَّوْن لقاء الموتِ كقولك: «رَهَبْتُ العدوَّ لقاءَه». وقرأ الزهري والنخعي: «تُلاقُوه» ومعناه معنى «تَلْقَوه» لأن «لَقِي» يستدعي أن يكونَ بين اثنين عادةً وإنْ لم يكن على المفاعلة.

قوله: ﴿فقد رأيتموه﴾ الظاهرُ أن الرؤيةَ بصريةٌ فتكتفي بمفعول واحد، وجَوَّزوا أن تكونَ عِلْمية فتحتاجَ إلى مفعول ثان وهو محذوف أي: فقد علمتموه حاضراً أي: الموت، إلَّا أنَّ حَذْفَ أحد المفعولين في باب «ظن» ليس بالسهل، حتى إنَّ بعضَهم يَخُصُّه بالضرورة كقول عنترة:

١٤٥٧ ـ وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ[3]

أي: فلا تَظُنِّي غيرَه واقعاً مني.

قوله: ﴿وأنتم تنظرون﴾ يجوزُ أَنْ تكونَ حاليةً، وهي حالٌ مؤكدة رَفَعَتْ ما تحتملُه الرؤيةُ من المجازِ أو الاشتراك، أي: بينهما وبين رؤية القلب، ويجوزُ أن تكونَ مستأنفةً، بمعنى: وأنتم تنظرون في فِعْلِكم الآن بعد انقضاءِ الحرب هل وَفَّيْتُم أو خالَفتم؟ وقال ابن الأنباري: «رأيتموه» أي: قابَلْتُموه وأنتم تنظُرون بعيونكم، ولهذه العلةِ ذَكَرَ النظرَ بعد الرؤية حين اختلف معناهما، لأنَّ الأولَ بمعنى المقابلة والمواجهة.

والثاني: بمعنى «رؤيةِ العين» وهذا غيرُ معروفٍ عند أهل اللسان، أعني إطلاقَ الرؤيةِ على المقابلة والمواجهة، وعلى تقدير صحتِه فتكونُ الجملةُ من قوله: «وأنتم تنظرون» جملةً حاليةً مبيِّنة لا مؤكدةً؛ لأنها أفادَتْ معنىً زائداً على معنى عاملها، ويجوز أن يُقَدَّر لـ«ينظرون» مفعولاً، ويجوز ألَّا يُقَدَّر، إذالمعنى: وأنتم من أهل النظر. واللَّهُ تعالى أعلمُ ولله الحمد والمِنَّة.

قوله تعالى: ﴿وما محمدٌ إلَّا رسولٌ﴾: «ما» نافيةٌ ولا عملَ لها هنا مطلقاً أعني على لغة الحجازيين والتميميين، لأنَّ التميميين لا يُعْملونها البتة، والحجازيون يُعْملونها بشروط منها: ألَّا ينتقضَ النفيُ بـ «إلا»، إذ يزول السبب الذي

---

(١) سورة البقرة، آية (٢٦٧).
(٢) سورة الروم، آية (٤).
(٣) تقدم.

عَمِلَتْ لأجله وهو شَبَهُها بـ «ليس» في نفي الحال، فيكونُ «محمد» مبتدأ، و «رسول» خبرَه، هذا هو مذهب الجمهور، أعني إهمالَها إذا نُقِضَ نفيُها، وقد أجاز إعمالَها منتقضةَ النفيِ بإلاَّ يونس وأنشد:

١٤٥٨ - وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مُنجِنوناً بِأهلِه وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا[1]

فَنَصَب «منجنوناً» و «مُعَذَّباً» على خبرِ «ما»، وهما بعدَ «إلاَّ»، ومثلُه قول الآخر:

١٤٥٩ - وَمَا حَقُّ الَّذي يَعْتُو نَهَاراً ويَسْرِقُ لَيْلَه إلاَّ نَكَالاَ[2]

فـ «حق» اسمُ «ما» و «نَكالاً» خبرُها. وتأوَّلَ الجمهور هذه الشواهدَ على أنَّ الخبرَ محذوفٌ، وهذا المنصوبُ معمولٌ لذلك الخبر المحذوفِ والتقديرُ: وما الدهرُ إلاَّ يدورُ دورانَ منجنون، فحُذِفَ الفعلُ الناصبُ لـ «دوران»، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامه في الإعراب، وكذا «إلا معذباً» تقديره: يُعَذَّب تعذيباً، فَحُذِفَ الفعل وأُقيم «مُعَذَّباً» مُقامَ «تَعْذيب» كقوله: ﴿مَزَّقْناهم كلَّ ممزَّق﴾[3] أي: كلَّ تمزيق، وكذا «إلا نكالاً» وفيه من التكلُّفِ ما ترى.

قوله: ﴿قد خَلَتْ﴾ في هذه الجملةِ وجهان:

أظهرهما: أنها في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «رسول».

والثاني: أنها في محل نصب على الحال من الضمير المستكنِّ في «رسول»، وفيه نظرٌ لجريانِ هذه الصفةِ مَجْرى الجوامد فلا تتحمَّل ضميراً.

و «﴿من قبله﴾ فيه وجهان أيضاً، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بـ «خَلَتْ». والثاني: أنه متعلق بمحذوفٍ على أنه حال من «الرسل» مُقَدَّماً عليها، وهي حينئذٍ حالٌ مؤكدة؛ لأنَّ ذِكْرَ الخلوِّ يُشْعِرُ بالقبلية. وقرأ ابن عباس: «رُسُل» بالتنكير. قال أبو الفتح: «وجهُها أنه موضعُ تبشيرٍ لأمر النبي ﷺ في أمر الحياة ومكانُ تسوية بينه وبين البشر في ذلك، وهكذا يُفْعل في أماكن الاقتصاد نحو: ﴿وقليلٌ من عِبادِيَ الشَّكُور﴾[4] ﴿وما آمنَ معه إلا قليل﴾[5] وقال أبو البقاء: «وهو قريب من معنى المعرفة» كأنه يُريدُ أنَّ المرادَ بالرسلِ الجنسُ، فالنكرةُ قريبةٌ منه بهذه الحيثيَّةِ، قراءةُ الجمهور أَوْلى لأنَّها تَدُلُّ على تفخيمِ الرسل وتعظيمِهم.

قوله: ﴿أفإنْ ماتَ﴾ الهمزةُ لاستفهام الإنكارِ، والفاءُ للعطف ورتبتُها التقديمُ لأنها حرفُ عطف، وإنما قُدِّمَتِ الهمزةُ لأنَّها لها صَدْرُ الكلام، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك، وأنَّ الزمخشري يُقَدِّرُ بينهما فِعْلاً محذوفاً تَعْطِفُ الفاءُ عليه ما بعدَها. وقال ابن خطيب زَمَلْكى: «الأوْجَهُ أَنْ يُقَدَّرَ محذوفٌ بعد الهمزة وقبل الفاء تكونُ الفاءُ عاطفةً عليه، ولو صرح به لقيل: أتؤمنون به مدةَ حياته فإنْ مات ارتدَدْتم فتخالِفوا سُنَنَ اتِّباع الأنبياء قبلَكم في ثباتِهم على مِلَلِ أنبيائِهم بعد مَوْتِهم» وهذا هو مذهب الزمخشري، إلاَّ أنَّ الزمخشري هنا عَبَّر بعبارةٍ لا تقتضي مذهبَه الذي هو حَذْفُ جملةٍ بعد الهمزةِ فإنه قال: «الفاءُ مُعَلِّقةٌ للجملةِ الشرطيةِ بالجملةِ قبلَها على معنى التسبيبِ، والهمزةُ لإنكار أَنْ يَجْعَلُوا خُلُوَّ الرسلِ قبلَه سبباً لانقلابِهم على أَعْقابِهم بعدَ هلاكِه بموتٍ أو قَتْلٍ، مع عِلْمِهم أَنَّ خُلُوَّ الرسلِ قبله وبقاءَ دينِهم مُتَمَسَّكاً به يجبُ أَنْ

---

(١) تقدم.

(٢) البيت لمغلس بن لقيط انظر العيني ٢/١٤٨، الهمع ١/١٢٣، الدرر ١/٩٤.

(٣) سورة سبأ، آية (١٩).

(٤) سورة سبأ، آية (١٣).

(٥) سورة هود، آية (٤٠).

يُجْعَلَ سبباً للتمسك بدين محمد ﷺ لا للانقلابِ عنه» فظاهرُ هذا الكلام أنَّ الفاءَ عَطَفَتْ هذه الجملةَ المشتملة على الإنكارِ على ما قبلها من قوله «قد خَلَتْ» مِنْ غير تقديرِ جملةٍ أخرى.

وقال أبو البقاء قريباً من هذا فإنَّه قال: «الهمزةُ عند سيبويه[1] في موضعِها، والفاء تدلُّ على تعلُّقِ الشرطِ بما قبله». انتهى. لا يقال: إنه جَعلَ الهمزةَ في موضعِها فيُوهِمُ هذا أنّ الفاءَ ليست مُقَدَّمةً عليها لأنه جَعَلَ هذا مقابلاً لمذهبِ يونس، فإنَّ يونس يزعم أنَّ هذه الهمزةَ في مِثْلِ هذا التركيب داخلةٌ على جوابِ الشرط، فهي في مَذْهبِه في غيرِ موضِعها. وسيأتي تحريرُ هذا كلِّه.

و «إنْ» شرطيةٌ. و «ماتَ» و «انقلبتم» شرطٌ وجزاءٌ، ودخولُ الهمزةِ على أداةِ الشرطِ لا يغيِّر شيئاً مِنْ حكمِها، وزَعَم يونس أنَّ الفعلَ الثاني الذي هو جزاءُ الشرطِ ليس بجزاءٍ للشرطِ، إنما هو المُسْتَفْهَمُ عنه، وأنَّ الهمزةَ داخلةٌ عليه تقديراً فيُنْوى به التقديمُ وحينئذ فلا يكونُ جواباً، بل الجوابُ محذوفٌ، ولا بد إذ ذاك من أن يكونَ فعلُ الشرط ماضياً، إذ لا يُحْذَفُ الجوابُ إلا والشرطُ ماضٍ، ولا اعتبارَ بالشعرِ فإنه ضرورةٌ، فلا يجوزُ عندَه أَنْ تقولَ: «أإنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْك» «لا بجَزْمهما ولا بجزم الأول ورفع الثاني» لأنَّ الشرط مضارعٌ. ولا: «أإن أكرمتني أكرمْك» بجزم «أكرمْك» لأنه ليس الجوابَ بل دالاً عليه، والنيةُ به التقديمُ، فإنْ رَفَعْتَ «أكرمك» وقلت: «أإنْ أكرَمْتَني أكرمُك» صَحَّ عنده، فالتقديرُ عند يونس: آنقلبتم على أعقابِكم إنْ ماتَ محمدٌ؟ لأنَّ الغرضَ إنكارُ انقلابِهم على أعقابِهم بعد مَوْتِه.

ويقولُ يونس قال كثيرٌ من المفسرين، فإنَّهم يقولون: ألفُ الاستفهامِ دَخَلَتْ في غير موضعها، لأنَّ الغرضَ إنما هو: «أتنقلبون إنْ ماتَ محمد». وقال أبو البقاء: «وقال يونُس: الهمزةُ في مثلِ هذا حَقُّها أَنْ تَدْخُل على جوابِ الشرطِ تقديرُه: «أتنقلبون إنْ مات»، لأن الغرضَ التنبيهُ أو التوبيخُ على هذا الفعلِ المشروط. ومذهبُ سيبويه الحقُّ لوجهين.

أحدهما: أنك لو قَدَّمْتَ الجوابَ لم يكن للفاءِ وجهٌ إذ لا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: «أتزورُوني فإنْ زُرْتُكِ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿أفإنْ مِتَّ فهم الخالدون﴾[2].

والثاني: أنَّ الهمزةَ لها صدرُ الكلام، و «إنْ» لها صدرُ الكلامِ فقد وقعا في موضِعهما، والمعنى يَتِمُّ بدخولِ الهمزةِ على جملةِ الشرط والجواب، لأنهما كالشيءِ الواحدِ» انتهى. وقد رَدَّ النحويون على يونس بقوله: ﴿أفإنْ مِتَّ فهم الخالدون﴾ فإنَّ الفاءَ في قولِه: «فهم» تُعَيِّنُ أن يكون جواباً للشرط. ولهذه المسألةِ موضعٌ هو أليقُ بها من هذا الكتاب. وأتى هنا بـ «إنْ» التي تقتضي الشك، والموتُ أمرٌ محقق، إلا أنه أُورد مَوْرِدَ المشكوك فيه للتَّردُدِ بين الموتِ والقتلِ.

قوله: ﴿على أعقابِكم﴾ فيه وجهان:

أظهرُهما: أنَّه متعلِّقٌ بـ «انقلبتم». والثاني: أنه حالٌ من فاعلِ «انقلبتم» كأنه قيل: انقلبتم راجعين. وقرأ ابن أبي إسحاق: «ومَنْ ينقلِبْ على عَقِبه» بالإفراد. و «شيئاً» نُصِبَ على المصدرِ أي: شيئاً مِنَ الضررِ لا قليلاً ولا كثيراً. وقد تقدَّم نظيرُه.

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٩١.

(٢) سورة الأنبياء، آية (٣٤).

وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ۗ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ۖ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْءَاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ۚ وَسَنَجْزِى ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٥﴾

قوله تعالى: ﴿وما كان لنفسٍ أَنْ تموتَ﴾: «أَنْ تموتَ» في محل رفع اسماً لـ «كان». و «لنفس» خبرٌ مقدم فيتعلَّقُ بمحذوف و «إلَّا بإذنِ الله» حالٌ من الضمير في «تموت» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، وهو استثناء مفرغ، والتقدير: وما كان لها أن تموت إلا مأذوناً لها، والباء للمصاحبة.

وقال أبو البقاء: و «إلَّا بإذنِ الله» الخبر، واللامُ للتبيينِ متعلقةٌ بـ «كان». وقيل: هي متعلقةٌ بمحذوفٍ تقديرُه: الموتُ لنفس، و «أن تموت» تبيينٌ للمحذوفِ، ولا يجوز أَنْ تتعلَّقَ اللامُ بـ «تموت» لِما فيه من تقديمِ الصلةِ على الموصولِ». وقال بعضُهم: «إنَّ «كان» زائدةٌ فيكونُ «أَنْ تموتَ» مبتدأ، و «لنفسٍ» خبره». وقال الزجاج: «تقديرُه: وما كانت نفسٌ لتموتَ، ثم قُدِّمَتِ اللامُ» فجُعِلَ ما كان اسماً لـ «كان» وهو «أن تموتَ» خبراً لها، وما كان خبراً وهو «لنفس» اسماً لها. فهذه خمسةُ أقوالٍ، أظهرُها الأول.

أمَّا قولُ أبي البقاء «واللامُ للتبيين فتتعلَّقُ بمحذوفٍ» ففيه نظرٌ من وجهين، أحدُهما: أنَّ «كان» الناقصةَ لا تعمل في غيرِ اسمِها وخبرِها، ولئِنْ سُلِّم ذلك فاللامُ التي للتبيين إنما تتعلَّقُ بمحذوفٍ، وقد نَصُّوا على ذلك في نحوِ: «سُقياً لك».

وأمَّا مَنْ جَعَل «لنفسٍ» متعلقةً بمحذوفٍ تقديرُه: «الموتُ لنفسٍ» ففاسِدٌ لأنه ادَّعى حَذْفَ شيءٍ لا يجوزُ، لأنه إنْ جَعَل «كان» تامةً أو ناقصةً امتنع حَذْفُ مرفوعِها لأنَّ الفاعلَ لا يُحْذَفُ، وأيضاً فإنَّ فيه حَذْفَ المصدر وإبقاءَ معمولِه وهو لا يجوزُ. وكذلك قولُ مَنْ جَعَلَ «كان» زائدةً. وأمَّا قولُ الزجاجِ فإنَّه تفسيرُ معنىً لا إعرابٍ فتعودُ الأقوالُ أربعةً.

قوله: ﴿كتاباً مُؤَجَّلاً﴾ في نصبِه ثلاثةُ أوجهٍ:

أظهرُها: أنه مصدرٌ مؤكِّد لمضمونِ الجملة التي قبلَه، فعاملُه مضمرٌ تقديرُه: «كَتَبَ الله ذلك كتاباً» نحو: ﴿صُنْعَ الله﴾[1] و ﴿وَعْدَ الله﴾[2]، و ﴿كتابَ الله عليكم﴾[3].

والثاني: أنه منصوبٌ على التمييزِ. ذكره ابنُ عطية، وهذا غيرُ مستقيمٍ؛ لأنَّ التمييزَ منقولٌ وغيرُ منقولٍ، وأقسامُه محصورةٌ وليس هذا شيئاً منها. وأيضاً فأين الذاتُ المبهمةُ التي تحتاج إلى تفسير.

والثالثُ: أنه منصوب على الإغراءِ، والتقديرُ: الزَموا كتاباً مؤجلاً وآمِنوا بالقدر، وليس المعنى على ذلك.

وقرأ ورش: «مُوَجَّلاً» بالواوِ بدلَ الهمزةِ وهو قياسُ تخفيفها.

قوله: «ومَنْ يُرِد ثوابَ» «مَنْ» مبتدأٌ وهي شرطيةٌ. وفي خبرِ هذا المبتدإِ الخلافُ المشهورُ[4]. وأَدْغم أبو عمرو وحمزة والكسائي وابن عامر ـ بخلافٍ عنه ـ دالَ «يُرِدْ» في الثاء، والباقون بالإظهار.

---

(١) سورة النمل، آية (٨٨).
(٢) سورة النساء، آية (١٢٢).
(٣) سورة النساء، آية (٢٤).
(٤) انظر ما يتعلق بإعرابه بآية (٣٨).

وقرأ أبو عمرو بالإسكانِ في هاء «نؤتيه» في الموضعين وَصْلاً ووقفاً، وقالون هشام ـ بخلاف عنه ـ بالاختلاسِ وَصْلاً، والباقون بالإشباعِ وصلاً. فأمَّا السكونُ فقالوا: إنَّ الهاءَ لَمَّا حَلَّتْ مَحَلَّ ذلك المحذوفِ أُعْطيت ما كان يَسْتَحِقُّه من السكون. وأمَّا الاختلاسُ فلاستصحابِ ما كانَتْ عليه الهاءُ قبلَ حذفِ لامِ الكلمة، فإنَّ الأصل: نُؤْتيه، فَحُذِفَتِ الياءُ للجزم، ولم يُعْتَدَّ بهذا العارِض فبقيتِ الهاءُ على ما كانت عليه. وأمَّا الإشباعُ فنظراً إلى اللفظ لأنَّ الهاءَ بعد متحرِّكٍ في اللفظِ، وإنْ كانت في الأصلِ بعد ساكن وهو الياء التي حُذِفَتْ للجزم. والْأَوْلى أَنْ يُقال: إن الاختلاسَ والإسكانَ بعد المتحرك لغةٌ ثابتةٌ عن بني عُقَيْل وبني كلاب، حكى الكسائي: «لَهْ مالٌ وبِهْ داءٌ» بسكونِ الهاء، واختلاسِ حركتها، وبهذا يتبيَّنُ أنَّ قولَ مَنْ قال: «إسكانُ الهاءِ واختلاسُها في هذا النحو لا يجوزُ إلا ضرورةً» ليس بشيءٍ، أمَّا غيرُ بني عُقَيْل وبني كلاب فنعم لا يوجد ذلك عندهم إلا في ضرورةٍ كقوله:

١٤٦٠ ـ لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ[١]

باختلاسِ هاء «كأنه»، وقول الآخر:

١٤٦١ ـ وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لأَنَّ عُيُونَهْ سَيْلُ وَادِيهَا[٢]

بسكونِها. وجعل ابنُ عصفور أنَّ الضرورةَ في البيت الثاني أحسنُ منها في الأولِ قال: «لأنه إذهابٌ للحركةِ وصلتِها فهي جَرْيٌ على الضرورةِ إجراءً كاملاً» وإنما ذَكَرْتُ هذه التعليلاتِ لكثرة ورودِ هذه المسألة نحو ﴿يَرْضَهْ لكم﴾[٣] و﴿فبهداهم اقتدِهْ﴾[٤]. وقُرِىء: «يُؤْتِهِ» بياء الغائب[٥]، والضميرُ لله تعالى، وكذلك: ﴿وسَيَجْزِي الشاكرين﴾ بالنون والياء.

وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾

قوله تعالى: ﴿وكأيِّنْ من نبيٍّ﴾: هذه اللفظةُ قيل: مركبةٌ من كافِ التشبيه ومن «أيٍّ»، وحَدَثَ فيها بعد التركيب معنى التكثيرِ المفهومُ من «كم» الخبرية، ومثلُها في التركيب وإفهامِ التكثير: «كذا» في قولِهم: «له عندي كذا كذا درهماً» والأصلُ: كاف التشبيه و«ذا» الذي هو اسمُ إشارةٍ، فلمَّا رُكِّبا حَدَث فيهما معنى التكثير، وكم الخبريةُ و«كأيِّن» و«كذا» كلُّها بمعنى واحد، وقد عَهِدْنا في التركيب إحداثَ معنى آخرَ، ألا تَرَى أنَّ «لولا» حَدَثَ لها معنًى جديد. وكأيِّن مِنْ حقِّها على هذا أَنْ يُوقَفَ عليها بغير نونٍ، لأنَّ التنوين يُحْذَفُ وقفاً، إلا أنَّ الصحابة كتبتها: «كأيِّن» بثبوتِ النونِ، فَمِنْ ثَمَّ وَقَفَ عليها جمهورُ القراء بالنون إتباعاً لرسم المصحف. ووقف أبو عمرو وسَوْرة بن مبارك[٦] ـ عن الكسائي ـ عليها: «كأي» من غير نونٍ على القياس. واعتلَّ الفارسي لوقفِ النونِ بأشياءَ طَوَّل بها، منها: أنَّ الكلمة لَمَّا رُكِّبت خَرَجَتْ عن نظائرِها، فَجُعِل التنوينُ كأنه حرفٌ أصلي من بنية الكلمة. وفيها لغاتٌ خمس:

---

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) سورة الزمر، آية (٧).
(٤) سورة الأنعام، آية (٩٠).
(٥) انظر البحر المحيط ٣/ ٧٠.
(٦) سورة بن المبارك الخراساني الدنيوري انظر غاية النهاية ١/ ٣٢١.

أحدها: «كَأَيِّنْ» وهي الأصل، وبها قرأ الجماعة إلاَّ ابنَ كثير. وقال الشاعر:

١٤٦٢ - كَـأَيِّـنْ فِـي الْـمَـعَـاشِـرِ مِـنْ أُنَـاسٍ أَخُـوهُـمْ فَـوْقَـهُـمْ وَهُـمُ كِـرَامُ[1]

والثانية: «كائِنْ» بزنةِ «كاعِنْ» وبها قرأ ابن كثير وجماعةٌ، وهي أكثرُ استعمالاً من «كَأَيِّن» وإنْ كانت تلك الأصلَ. قال الشاعر:

١٤٦٣ - وَكَـائِـن بِـالْأَبَـاطِـحِ مِـنْ صَـدِيـقٍ يَـرانِي لَـوْ أُصِبْتُ هُـوَ الْمُـصَـابَـا[2]

وقال:

١٤٦٤ - وَكَـائِـنْ رَدَدْنَـا عَـنْكُـمُ مِـنْ مُـدَجَّـجٍ ..... [3]

واختلفوا في توجيهِ هذه القراءة، فنُقل عن المبرد أنها اسم فاعل من: كان يكون فهو كائن، واستبعده مكي قال: «لإتيانِ|«مِنْ» بعده ولبنائِه على السكون». وكذلك أبو البقاء قال: «وهو بعيدُ الصحة، لأنه لو كان كذلك لكان مُعْرباً، ولم يكن فيه معنى التكثير» لا يقال: هذا يُحْمَلُ على المبرد، فإنَّ هذا لازمٌ لهم أيضاً، فإنَّ البناءَ ومعنى التكثير عارضان أيضاً، لأن التركيب عُهِد فيه مثلُ ذلك كما تقدم في «كذا» و «لولا» ونحوِهما، وأمَّا لفظٌ مفردٌ ينقلُ إلى معنى ويُبْنى من غير سبب فلم يُوجَدْ له نظير. وقيل: هذه القراءةُ أصلُها «كَأَيِّنْ» كقراءة الجماعة إلا أنَّ الكلمةَ دخلها القلبُ فصارَتْ «كائِن» مثل «جاعِن».

واختلفوا في تصييرها بالقلبِ كذلك على أربعةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنه قُدِّمت الياءُ المشددة على الهمزةِ فصار وزنُها كَعْلَف لأنك قَدَّمْتَ العينَ واللامَ وهما الياءُ المشددة، ثم حُذِفَتِ الياءُ الثانية لِثِقَلِها بالحركة والتضعيف كما قالوا في «أيُّهما»: أيْهُما، ثم قُلِبت الياءُ الساكنة ألفاً كما قَلَبُوها في نحو: «آية» والأصل: أَيَّة، وكما قالوا: طائي، والأصل: طَيْئي، فصارَ اللفظُ: كائِنَ كجاعِنَ كما ترى، ووزنُه «كَعْفٍ»؛ لأنَّ الفاءَ أُخِّرت إلى موضعِ اللامِ، واللامُ قد حُذِفَتْ.

الوجه الثاني: أنه حُذِفَتِ الياءُ الساكنةُ التي هي عينٌ وقُدِّمَتِ المتحركةُ التي هي لامٌ، فتأخَّرتِ الهمزةُ التي هي فاءٌ، وقُلِبَت الياءُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها فصارَ «كائِن» ووزنُه: كَلْفٍ.

الوجه الثالث: ـ ويُعْزى للخليل ـ أنه قُدِّمَتِ إحدى الياءَين في موضع الهمزةِ فَحُرِّكت بحركة الهمزة وهي الفتحةُ، وصارَت الهمزةُ ساكنةً في موضعِ الياء، فَتَحَرَّكتِ الياءُ وانفتح ما قبلَها فَقُلِبَتْ ألفاً، فالتقى ساكنان: الألفُ المنقلبةُ عن الياءِ والهمزةُ بعدها ساكنةٌ، فكُسِرت الهمزةُ على أصل التقاءِ الساكنين، وبقيت إحدى الياءين متطرفةً فأذهبها التنوينُ بعد سَلْبِ حركتِها كياءِ قاضٍ وغازٍ.

---

(١) انظر البيت في البحر ٣/٧٢.

(٢) البيت لجرير انظر ديوانه (١/٢٤٤)، ابن يعيش ٣/١١٠، الهمع ١/٦٨، المغني ٥٤٨، المقرب ١/١١٩

(٣) صدر بيت وعجزه:

..... يَجِيءُ أَمَـامَ الـرَّكْبِ بَـرْدى مُقَنَّعَـا

انظر الكتاب ١/٢٩٧، الهمع ١/٢٥٦، الدرر ١/٢١٣.

الوجه الرابع : أنه قُدِّمَتِ الياءُ المتحركةُ فانقلبت ألفاً، وبقيت الأخرى ساكنةً فحذفها التنوينُ مثل قاضٍ ، ووزنُه على هذين الوجهين أيضاً كَلْفٍ لِما تقدَّم مِنْ حَذْفِ العينِ وتأخيرِ الفاء، وإنما الأعمالُ تختلف.

اللغة الثالثة : «كَأْين» بياء خفيفةٍ بعد الهمزة على مثالِ : كَعْين، وبها قرأ ابن محيصن والأشهب العقيلي ، ووجْهُها أنَّ الأصلَ : كَأَيِّن كقراءة الجماعة : فَحُذِفَتِ الياء الثانيةُ استثقالاً فالتقى ساكنان : الياءُ والتنوينُ، فكُسِرت الياءُ لالتقاءِ الساكنين ثم سَكَنَتِ الهمزةُ تخفيفاً لثقلِ الكلمةِ بالتركيبِ فصارَتْ كالكلمةِ الواحدةِ كما سَكَّنوا : «فهو» و «فهي».

اللغة الرابعة : «كَيْئِن» بياء ساكنةٍ بعدَها همزةٌ مكسورةٌ، وهذه مقلوبُ القراءةِ التي قبلَها، وقرأ بها بعضُهم.

واللغةُ الخامسةُ : «كَئِنْ» على مثال كَعٍ ، ونَقَلها الداني قراءةً عن ابن محيصن أيضاً. وقال الشاعر:

١٤٦٨ - كَئِنْ مِنْ صَـدِيـقٍ خِلْتُـهُ صَـادِقَ الإِخَـا أَبَـانَ اخْـتِيَـارِي أَنَّـهُ لِـي مُـدَاهِـنُ[1]

وفيها وجهان :

أحدُهما : أنه حَذَفَ الياءَيْن دفعةً واحدةً لامتزاجِ الكلمتين بالتركيب.

والثاني : أنه حَذَفَ إحدى الياءَيْن على ما تقدَّم تقريرُه، ثم حَذَفَ الأخرى لالتقائِها ساكنةً مع التنوينِ، ووزنُه على هذا : «كَفٍ» لِحَذْفِ العينِ واللامِ منه.

واختلفوا في «أيٍّ» : هل هي مصدرٌ في الأصل أم لا؟ فذهب جماعةٌ إلى أنها ليسَتْ مصدراً وهو ظاهرُ قولِ أبي البقاء فإنه قال : «وكأيِّن الأصلُ فيه : «أي» التي هي بعض من كل، أُدْخِلَتْ عليها كافُ التشبيه» وفي عبارتِهِ عن «أي» بأنها بعض من كلٍّ نظرٌ، لأنها ليست بمعنى بعض من كل، نعم إذا أُضِيفت إلى معرفةٍ فحُكمُها حكمُ «بعض» في مطابقةِ الخبر وعَوْدِ الضميرِ نحو: أيُّ الرجلين قام؟ ولا تقول : «قاما»، وليست هي التي «بعض» أصلاً.

وذهب ابن جني أنها في الأصل مصدر «أَوَى يَأْوِي» إذا انضمَّ واجتمع، والأصلُ : أَوْيٌ نحو: طَوَى يَطْوِي طَيّاً، الأصلُ : طَوْيٌ ، فاجتمعت الياءُ والواو وسبَقَتْ إحداهما بالسكونِ فَقُلِبَت الواوُ ياءً وأُدْغمت في الياء، وكأنَّ ابن جني ينظر إلى معنى المادة من الاجتماعِ الذي يدل عليه «أيّ» فإنها للعمومِ ، والعمومُ يستلزمُ الاجتماع.

وهل هذه كافُ الداخلةُ على «أي» تتعلَّق بشيء كغيرها من حروف الجرِّ أم لا؟ والصحيحُ أنها لا تتعلَّقُ بشيء أصلاً لأنَّها مع «أي» صارتا بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ وهي «كم»، فلم تتعلَّقْ بشيءٍ؛ ولذلك هُجِر معناها الأصلي وهو التشبيه.

وزعم الحوفي أنها تتعلَّق بعاملٍ ، ولا بُدَّ من إيراد نَصِّه لتقفَ عليه فإنه كلام غريب. قال : «أما العاملُ في الكاف فإن جَعَلْنَاها على حكمِ الأصل فمحمولٌ على المعنى، والمعنى : أصابَتْكم كإصابةِ مَنْ تقدَّم مِن الأنبياء وأصحابِهم، وإنْ حَمَلْنا الحكمَ على الانتقالِ إلى معنى «كم» كان العاملُ بتقديرِ الابتداء وكانت في موضعِ رفع، و «قُتِل» الخبر، و «مِنْ» متعلقة بمعنى الاستقرارِ، والتقدير الأول أوضحُ لحَمْل الكلام على اللفظ دون المعنى بما يجب من الخفض في «أي»، وإذا كانَتْ «أي» على بابها من معاملة اللفظِ فـ «مِنْ» متعلقةٌ بما تعلَّقت به الكافُ من المعنى المدلولِ عليه». انتهى.

---

(١) انظر البيت في البحر ٣/٧٢.

واختار الشيخ أنَّ «كأيِّنْ» كلمةٌ بسيطةٌ غيرُ مركبةٍ وأنَّ آخرَها نون هي من نفس الكلمة لا تنوينٌ، لأنَّ هذه الدَّعاوي المتقدمة لا يقومُ عليها دليل، والشيخُ سَلَكَ في ذلك الطريقَ الأسهلَ، والنحويون ذَكَروا هذه الأشياءَ محافظةً على أصولِهم، مع ما ينضَمُّ إلى ذلك مِنَ الفوائدِ وتشحيذِ الذهن وتمرينِه. هذا ما يتعلَّق بـ «كأيِّن» من حيث الإفرادُ.

أمَّا ما يتعلق بها من حيث التركيب فموضعُها رفعٌ بالابتداء وفي خبرِها أربعةُ أوجه:

أحدُها: أنه «قُتِل» فإنَّ فيه ضميراً مرفوعاً به يعودُ على المبتدإ والتقدير: كثيرٌ من الأنبياء قتل. قال أبو البقاء: «والجيدُ أَنْ يعودَ الضميرُ على لفظِ «كأيِّنْ» كما تقولُ: «مئة نبي قُتِل» فالضميرُ للمئة، إذ هي المبتدأ. فإنْ قلت: لو كان كذلك لأنَّثْتَ فقلت: «قُتِلَتْ. قيل: هذا محمولٌ على المعنى، لأنَّ التقديرَ كثير من الرجالِ قُتِل» انتهى. كأنه يعني بغير الجيد عَوْدَه على لفظ «نبي»، فعلى هذا يكون «معه ربِّيُّون» جملةً في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير في «قُتِل» [وهو أَوْلَى لأنه من قبيلِ المفردات، وأصلُ الحالِ والخبرِ والصفة أن تكونَ مفردةً]. ويجوزُ أَنْ يكونَ «معه» وحده هو الحالَ و «رِبِّيُّون» فاعلٌ به، ولا يَحْتاج هنا إلى واوِ الحال لأنَّ الضمير هو الرابطُ، أعني الضمير في «معه»، ويجوز أن يكونَ حالاً من «نبي» وإن كان نكرة لتخصيصه بالصفةِ حينئذ، ذكره مكي، وعَمِل الظرفُ هنا لاعتمادِه على ذي الحال.

قال الشيخ[1]: «وهي حكايةُ حالٍ ماضيةٍ فلذلك ارتفع «ربِّيُّون» بالظرف وإن كان العاملُ ماضياً لأنه حكى الحال الماضية كقوله تعالى: «وكلبُهم باسطٌ ذراعيه»[2] وهذا على رأي البصريين، وأما الكسائي فيُعْمِل اسمَ الفاعلِ العاري من «أل مطلقاً». وفيه نظرٌ لأنَّا لا نسلِّم أنَّ الظرفَ يتعلق باسم فاعل حتى يَلزمَ عليه ما قال من تأويلِه اسمَ الفاعل بحال ماضية، بل نَدَّعي تعلقَه بفعل تقديره: استقر معه ربيون.

الوجه الثاني: أن يكون «قُتِل» جملةً في محل جر صفةً لـ «نبي» و «معه ربيون» هو الخبر، ولك الوجهان المتقدمان في جعله حالاً، أعني إن شئت أن تجعل «معه» خبراً مقدماً و «ربيون» مبتدأ مؤخراً، والجملةُ خبر «كأين»، وإن شئت أن تجعلَ «معه» وحدَه هو الخبرَ، و «ربيون» فاعلٌ به، لاعتمادِ الظرف على ذي خبز.

الوجه الثالث: أن يكونَ الخبرُ محذوفاً تقديره: «في الدنيا» أو «مضى» أو «صائر» ونحوه وعلى هذا فقولُه: «قتل» في محلِّ جر صفة لـ «نبي»، و «معه ربيون» حال من الضمير في «قتل» على ما تقدم تقريره ويجوز أن يكون «معه ربيون» صفةً لـ «نبي» وُصِفَ بصفتين: بكونه «قتل» وبكونه «معه ربيون».

الوجه الرابع: أن يكون «قُتِل» فارغاً من الضمير مسنداً إلى «ربيون»، وفي هذه الجملة حينئذ احتمالان، أحدُهما: أن تكونَ خبراً لـ «كائن»، والثاني: أن تكونَ في محلِّ جر صفة لـ «نبي»، والخبر محذوف على ما تقدَّم، وادِّعاءُ حذفِ الخبرِ ضعيفٌ لاستقلال الكلام بدونه. وقال أبو البقاء: «ويجوزُ أَنْ يكونَ «قُتِل» صفة لربيين، فلا ضمير فيه على هذا، والجملة صفة «نبي» ويجوز أن تكون خبراً، فيصير في الخبر أربعةُ أوجه، ويجوزُ أن تكونَ لـ «نبي» والخبرُ محذوفٌ على ما ذكرنا». أمَّا قولُه «صفة لـ «ربيين» يعني أن القتل من صفتهم في المعنى. وقوله: «فيصير فيه أربعة أوجه» يعني مع ما تقدَّم له من أوجهٍ ذكرَها. وقولُه: «فلا ضميرَ فيه على هذا، والجملةُ صفةُ نبي» غلطٌ لأنَّه يبقى المبتدأ بلا خبرٍ. فإنْ قلت: إنَّما يزعم هذا لأنه يُقَدِّر خبراً محذوفاً. قلت: ذَكَر هذا وجهاً آخرَ حيث قال: «ويجوزُ أَنْ يكونَ صفةً

---

(١) انظر البحر المحيط ٣/٧٢.

(٢) سورة الكهف، آية (١٨).

لـ «نبي» والخبرُ محذوفٌ على ما ذكرنا».

ورَجَّح كونَ «قُتِل» مسنداً إلى ضميرِ النبي أنَّ القصةَ بسبب غزوة أحد وتجادل المؤمنين حين قيل: إنَّ محمداً قد مات مقتولاً، ويؤيِّدهُ قولُه: ﴿أفإنْ مَات أو قُتِل﴾[١] وإليه ذهب ابن عباس والطبري وجماعةٌ، وعن ابن عباس في قوله: ﴿وما كان لنبيٍّ أنْ يَغُلَّ﴾[٢]: «النبي يُقْتل فكيف لا يُخان؟ وذهب الحسن وابن جبير وجماعة إلى أنَّ القَتْلَ للرِّبِّيين قالوا: لأنه لم يُقْتَل نبيٌّ في حربٍ قط. ونَصَر الزمخشري هذا بقراءة «قُتِّل» بالتشديد، يعني أن التكثير لا يتأتَّى في الواحد وهو النبي. وهذا الذي ذَكَره الزمخشري سَبَقَهُ إليه ابن جني، وسيأتي تأويل هذا.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: «قُتِل» مبنياً للمفعول، وقتادة كذلك إلا أنه شدَّد التاء، وباقي السبعة: «قاتَل»، وكلٌّ مِنْ هذه الأفعال يَصْلُح أنْ يرفعَ ضمير «نبي» وأن يرفعَ ربِّيِّين على ما تقدَّم تفصيلُه. وقال ابن جني: «إنَّ قراءة «قُتِّل» بالتشديد يتعيَّن أن يُسْنَدَ الفعل فيها إلى الظاهر، أعني ربيين. قال: «لأنَّ الواحدَ لا تكثيرَ فيه». قال أبو البقاء: «ولا يمتنعُ أنْ يكونَ فيه ضمير الأول لأنه في معنى الجماعة» انتهى. يعني أنَّ «من نبي» المرادُ به الجنسُ فالتكثيرُ بالنسبة لكثرةِ الأشخاصِ لا بالنسبةِ إلى كلِّ فردٍ فردٍ، إذ القتلُ لا يتكثَّر في كلِّ فرد. وهذا الجوابُ الذي أجابَ به أبو البقاء استشعر به أبو الفتح وأجابَ عنه. قال: «فإنْ قيل: يُسْنَدُ إلى «نبي» مراعاةً لمعنى «كم» فالجوابُ: أنَّ اللفظَ قد فَشَا على جهةِ الإفرادِ في قوله: «من نبي»، ودلَّ الضميرُ المفردُ في «معه» على أن المرادَ إنما هو التمثيلُ بواحدٍ، فخرج الكلامُ عن معنَى «كم». قال: «وهذه القراءةُ تُقَوِّي قولَ مَنْ قال: إنَّ «قُتِل» و «قاتَل» يُسْندان إلى الربِّيِّين.

قال الشيخ[٣]: «وليس بظاهر لأنَّ «كأين» مثلُ «كم»، وأنت إذا قلت: «كم مِنْ عانٍ فككتُه» فأفرَدْتَ راعَيْت لفظَها، ومعناها جَمْعٌ، فإذا قلت: «فَكَكْتُهم» راعيتَ المعنى، فلا فرق بين «قُتل معه ربيون» و «قُتِل معهم رِبِّيُّون»، وإنما جاز مراعاةُ اللفظِ تارةً والمعنى أخرى في «كم» و «كأين» لأنَّ معناهما «جَمْعٌ»، و «جَمْعٌ» يجوزُ فيه ذلك، قال تعالى: ﴿أم يقولون: نحن جميعٌ مُنْتَصِر، سيُهْزَمُ الجَمْعُ ويُوَلُّون الدُّبُر﴾[٤] فراعى اللفظَ في قوله: «منتصِرٌ» والمعنى في قوله: «يُوَلُّون».

ورجَّح بعضُهم قراءةَ «قاتل» لقوله بعد ذلك: «فما وَهَنوا» قال: «وإذا قُتِلوا فكيف يُوصفون بذلك؟ إنما يُوصف بهذا الأحياءُ، والجوابُ: أنَّ معناه «قُتِل بعضُهم»، كما تقول: «قُتل بنو فلان في وقعة كذا ثم انتصروا». وقال ابن عطية: «قراءةُ مَنْ قرأ «قاتل» أعمُّ في المدح، لأنه يدخُل فيها مَنْ قُتِل ومَنْ بقي، ويحسُنُ عندي على هذه القراءة إسنادُ الفعلِ إلى الربِّيِّين، وعلى قراءة «قُتِل» إسنادُه إلى «نبي».

قال الشيخ[٥]: "«بل «قُتِل» أمدحُ وأبلغُ في مقصودِ الخطاب، فإنَّ «قُتِل» يستلزم المقاتلة من غير عكس».

وقوله: ﴿من نبي﴾ تمييز لـ «كأيِّن» لأنها مثل «كم» الخبرية. وزعم بعضُهم أنه يلزمُ جَرُّه بـ «مِنْ»، ولهذا لم يَجِيءْ في التنزيل إلا كذا، وهذا هو الأكثرُ الغالِبُ كما قال، وقد جاء تمييزها منصوباً. قال:

١٤٦٦ - اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَاءِ فَكَائِنْ ... آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ[٦]

---

(١) سورة آل عمران، آية (١٤٤).
(٢) سورة آل عمران، آية (١٦١).
(٣) انظر البحر المحيط ٣/٧٣.
(٤) سورة القمر، آيتان (٤٤ - ٤٥).
(٥) انظر البحر المحيط ٣/٧٣.
(٦) تقدم.

وقال آخر:

١٤٦٧ - وكـائِـنْ لَنَـا فَـضْـلاً عَلَيْكُـمْ وَرَحْـمَـةً قَـدِيـمـاً وَلَا تَـدْرُونَ مَـا مَـنُّ مُـنْـعِـمِ[1]

وأمَّا جرُّه فممتنع لأنَّ آخرَها تنوينٌ وهو لا يَثْبُتُ مع الإضافةِ.

والربيُّون: جمعُ «رِبِّي» وهو العالمُ منسوبٌ إلى الرَّبِّ، وإنما كُسرت راؤه تغييراً في النسب نحو: «إمْسِيّ» بالكسرِ منسوبٌ إلى «أَمْس». وقيل: كُسِر للإتباع، وقيل: لا تغييرَ فيه وهو منسوبٌ إلى الرُّبَّة وهي الجماعةُ. وهذه القراءةُ بكسرِ الراء قراءة الجمهور، وقرأ علي وابن مسعود وابن عباس والحسن: «رُبِّيُّون» بضمِّ الراء، وهو من تغييرِ النسب إنْ قلنا هو منسوبٌ إلى الرَّبِّ، وقيل: لا تغييرَ وهو منسوب إلى الرُّبَّة وهي الجماعةُ، وفيها لغتانِ: الكسر والضم، وقرأ ابن عباس في رواية قتادة: «رَبِّيُّون» بفتحِها على الأصل، إنْ قلنا: منسوبٌ إلى الرَّبِّ، وإلاَّ فَمِنْ تغييرِ النسب إنْ قلنا: إنَّه منسوبٌ إلى الرُّبَّة. قال ابن جني: «والفتحُ لغة تميم». وقال النقاش: «وهم المُكْثِرون العلمَ من قولهم: «رَبا يربُو» إذا كَثُر». وهذا سَهْوٌ منه لاختلافِ المادتين، لأنَّ تَيْكَ من راء وباء وواو، وهذه من راء وباء مكررةٍ. و «كثيرٌ» صفة لـ «ربّيّون» وإنْ كان بلفظِ الإفراد لأنَّ معناه جمعٌ.

قوله: ﴿فما وَهَنوا﴾ الضميرُ في «وَهَنوا» يعودُ على الرِّبِّيين بجملتهم إنْ كان «قُتِل» مسنداً إلى ضمير النبي، وكذا في قراءة «قاتل» سواء كان مسنداً إلى ضمير النبي أو إلى الرِّبِّيين، وإنْ كان مسنداً إلى الربيين فالضميرُ يعودُ على بعضِهم، وقد تقدَّم ذلك عند الكلام في ترجيح قراءة «قاتل».

والجمهورُ على «وَهَنوا» بفتحِ الهاء، والأعمش وأبو السَّمَّال بكسرِها، وهما لغتان: وَهَن يَهِنُ، كوعَد يَعِدُ، ووَهِنَ يَوْهَن كوَجِل يَوْجَل، ورُوي عن أبي السَّمَّال أيضاً وعكرمة: «وَهْنوا» بسكونِ الهاء، وهو من تخفيفِ فَعِل لأنه حرفُ حلق نحو: نَعْم وشَهْد في: نَعِم وشَهِد.

و «لِما» متعلِّقٌ بـ «وَهَنوا»، و «ما» يجوزُ أَنْ تَكونَ موصولةً اسميةً أو مصدريةً أو نكرةً موصوفةً. والجمهورُ قرؤوا: «ضَعُفوا» بضمِّ العَيْن، وقُرِىء[2]: «ضَعَفوا» بفتحها، وحكاها الكسائي لغةً.

قوله: ﴿وما استَكانوا﴾ فيه ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدُها: أنه استَفعل من الكونِ والكونُ: الذُّلُّ، وأصلُه: اسْتَكْوَن، فَنُقِلَتْ حركةُ الواو على الكاف، ثم قُلِبَتِ الواوُ ألفاً. وقال الأزهريُ وأبو عليّ: «هو من قول العرب: «بات فلان بِكَيْنَةِ سوءٍ» على وزنِ «جَفْنة» أي: بحالةِ سوءٍ» فألفُه على هذا من ياءٍ، والأصلُ: اسْتَكْيَنَ، ففُعِل بالياء ما فُعِل بأختها.

الثاني: قال الفراء: «وزنُه افْتَعَل من السكون، وإنما أُشْبعت الفتحةُ فتولدَ منها ألفٌ كقوله:

١٤٦٨ - أَعُـوذُ بِـاللَّهِ مِـنَ الـعَـقْـرابِ الـشَّـائِـلاتِ عُـقَـدَ الْأَذْنَـابِ[3]

---

(١) البيت للأعشى انظر ديوانه (١٢٧)، الهمع ١/٢٥٥، الدرر ١/٢١٢.

(٢) انظر البحر المحيط ٣/٧٤.

(٣) انظر البيت في رصف المباني (١٢)، المغني (١/٣٧٢)، البحر المحيط (٥/٣٠٢)، اللسان (سبسب)، شرح شواهد المغني (٢٢٦)، التاج «عقر»، والشاهد فيه العقراب.

يريد: العَقْرَب الشائلةَ». ورُدَّ على الفراء بأنَّ هذه الألفَ ثابتةٌ في جميع تصاريفِ الكلمةِ نحو: استكانَ يَسْتكين فهو مُسْتَكِين ومُسْتَكان إليه استكانةً، وبأنَّ الإشباعَ لا يكونُ إلا في ضرورةٍ. وكلاهما لا يَلْزَمُه: أمَّا الإشباعُ فواقعٌ في القراءاتِ السبعِ كما سيمرُّ بك، وأمَّا ثبوتُ الألفِ في تصاريف الكلمةِ فلا يَدُلُّ أيضاً؛ لأنَّ الزائد قد يلزَمُ ألا ترى أنَّ الميمَ في تَمَنْدل وتَمَدْرَعَ زائدةٌ، ومع ذلك هي ثابتةٌ في جميعِ تصاريفِ الكلمة قالوا: تَمَنْدَل يَتَمَنْدَلُ تَمَنْدُلاً فهو مُتَمَنْدِلٌ ومُتَمَنْدَلٌ به، وكذا تَمَدْرَع، وهما من النَّدْل والدِّرْع. وعبارةُ أبي البقاء أحسنُ في الردِّ فإنه قال: «لأنَّ الكلمة في جميع تصاريفِها ثبَتتْ عينُها والإشباعُ لا يكونُ على هذا الحدِّ».

ولم يَذْكُر متعلَّقَ الاستكانة والضعف فلم يَقُل «فما ضَعُفُوا عن كذا، وما استكانوا لكذا» للعلم به أو للاقتصارِ على الفعلين نحو: ﴿كُلوا واشربوا﴾[1] لِيَعُمَّ ما يَصْلُحُ لهما.

وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤٧﴾ فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٤٨﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾ بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلنَّٰصِرِينَ ﴿١٥٠﴾ سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا ۚ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٥١﴾ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۖ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۖ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥٢﴾

قوله تعالى: ﴿**وما كان قولَهم**﴾: الجمهورُ على نصبِ «قولَهم» خبراً مقدماً، والاسمُ هو «أَنْ» وما في حَيِّزها تقديرُه: وما كان قولَهم إلا قولُهم هذا الدعاءَ، أي: هو دَأْبُهم ودَيْدَنُهم. وقرأ ابن كثير وعاصم في روايةٍ عنهما برفع «قولُهم» على أنه اسم، والخبر «أنْ» وما في حَيِّزها. وقراءةُ الجمهور أَوْلى؛ لأنه إذا اجتمعَ معرفتان فالأَوْلى أن يُجْعَل الأعرفُ اسماً، و«أن» وما في حَيِّزها خبرها أعرفُ، قالوا: لأنها تُشْبِهُ المُضْمَرَ مِنْ حيثُ إنها لا تُضْمَرُ ولا تُوصَفُ ولا يُوصف بها، و«قولهم» مضافٌ لمضمرٍ فهو في رتبة العَلَم فهو أقلُّ تعريفاً.

ورَجَّح أبو البقاء قراءة الجمهور بوجهين:

أحدهما هذا، والآخر: أنَّ ما بعد «إلَّا» مُثْبَتٌ، والمعنى: كان قولُهم: «ربنا اغفر لنا» دَأْبَهم في الدعاء وهو حسن، والمعنى: وما كان قولُهم شيئاً من الأقوال إلا هذا القولَ الخاص.

---

(١) سورة البقرة، آية (٦٠).

و ﴿في أمرنا﴾ يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنه متعلق بالمصدر قبله يقال: أَسْرَفْت في كذا.

والثاني: أنه يتعلَّقُ بمحذوفٍ على أنه حال منه أي: حالَ كونِه مستقراً في أمرنا، والأولُ أَوْجَهُ.

وقرأ الجحدري: ﴿فأثابهم﴾: من لفظِ الثواب.

وقوله تعالى: ﴿يَرُدُّوكم﴾: جوابُ «إنْ تطيعوا». و «خاسرين» حال.

قوله تعالى: ﴿بل اللَّهُ مَوْلاكم﴾: مبتدأ وخبر، وقرأ الحسن: «اللَّهَ» بنصب الجلالة على إضمار فعل يَدُلُّ عليه الشرط الأول، والتقدير: «لا تُطيعوا الذين كفروا بل أطيعوا الله». و «مولاكم» صفته. قال مكي: «وأجاز الفراء: بل اللَّهَ بالنصب» كأنه لم يَطَّلِعْ على أنها قراءة.

قوله تعالى: ﴿سَنُلْقي﴾: الجمهورُ بنون العظمة وهو التفات من الغيبة في قوله: «وهو خير الناصرين»، وذلك للتنبيه على عِظَم ما يُلْقيه تعالى. وقرأ أيوب السختياني: «سيُلقي» بالغيبة جَرْياً على الأصل. وقُدِّم المجرورُ على المفعول به اهتماماً بذكر المحلِّ قبل ذِكْرِ الحالِّ. والإلقاء هنا مجاز لأن أصله في الأجرام، فاستعير هنا كقوله:

١٤٦٩ ـ هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا ... عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ[1]

وقرأ ابن عامر والكسائي: «الرُّعْب» و «رُعُباً» بالضم، والباقون بالإسكان. فقيل: لغتان، وقيل: الأصلُ: الضمُّ وخُفِّف، وهذا قياسٌ مُطَّرد، وقيل: الأصلُ السكونُ، وضُمَّ إتباعاً كالصُّبْح والصُّبُح، وهذا عكسُ المعهودِ من لغةِ العرب.

[والرعبُ: الخَوْفُ. يقال: رَعَبْتُه فهو مَرْعُوب، وأصلُه من الامتلاء، يقال: رَعَبْتُ الحوض أي: ملأتُه، وسيل راعِب، أي: ملأ الوادي. والسلطان: الحُجَّة والبرهان، واشتقاقُه: إمَّا مِنْ سَلِيط السِّراج الذي يُوقَدُ به .....، لإنارتِه ووضوحه، وإمَّا من السَّلاطة وهي الحِدَّةُ والقَهْر].

و ﴿في قلوب﴾ متعلِّقٌ بالإلقاءِ. وكذلك «بما أَشْركوا»، ولا يَضُرُّ تعلُّق الحرفين لاختلافِ معناهما، فإنَّ «في» للظرفية والباءَ للسببية. و «ما» مصدريةٌ. و «ما» الثانيةُ مفعولٌ به لـ«أَشْركوا»، وهي موصولةٌ بمعنى الذي، أو نكرةٌ موصوفةٌ. والراجحُ الهاءُ في «به»، ولا يجوز أن تكونَ مصدريةً عند الجمهور لعَوْد الضمير عليها. وتَسَلَّط النفيُ على الإنزال لفظاً والمقصودُ نفيُ السلطان، أي: الحُجَّة، كأنه قيل: لا سلطانَ على الإشراكِ فَيُنَزَّلَ كقوله:

١٤٧٠ ـ ..... وَلَا تَرَى الضَبَّ بِهَا يَنْجَحِرْ[2]

أي: لا ينجحر الضبُّ بها فيُرى، وقوله:

١٤٧١ ـ عَلَى لَاحِبٍ لَا يُهْتَدَى بِمَنَارِه ..... [3]

---

(١) البيت للفرزدق انظر ديوانه (٧٧١) الكتاب ٢/٨٣، المحتسب ٢/٢٣٨، الأنصاف ٣٤٥، الدرر ١/٢٦،

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

أي : لا منارَ له فيُهْتدى به، فالمعنى على نفيِ السلطان والإنزالِ معاً. و«سلطاناً» مفعول لـ «يُنَزِّل».

وقوله : ﴿وبئسَ مَثْوَى الظالمين﴾ المخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي : مثواهم، أو النار. والمَثْوى : مَفْعَل من ثَوَيْتُ أي : أَقَمْتُ، فلامه ياء، وقُدِّم المأوى ـ وهو المكان الذي يَأْوي إليه الإنسان ـ على المَثْوى ـ وهو مكانُ الإقامةِ، لأنه على الترتيبِ الوجودي يأوي ثم يَثْوي، ولا يلزم من المأوى الإقامةُ، بخلافِ عَكْسِه.

قوله تعالى : ﴿صَدَقَكم﴾ : «صَدَقَ» يتعدَّى لاثنين، أحدهما بنفسِه والآخرُ بالحرفِ، وقد يُحْذَفُ كهذهِ الآيةِ، والتقدير : صَدَقَكم في وعده كقولهم : «صدقتُه» الحديث، و«في الحديث». و«إذ تَحُسُّونهم» معمولٌ لـ «صَدَقَكم» أي : صَدَقَكم في ذلك الوقت، وهو وقتُ حَسِّهم أي قَتْلِهم. وأجاز أبو البقاء أن يكون معمولاً للوعد في قوله : «وعدَه»، وفيه نظرٌ لأنَّ الوعدَ متقدم على هذا الوقت. يقال: «حَسَسْتُه أَحُسُّه» أي : قتلته. وقرأ أبو عبيد : «تُحِسُّونهم» رباعياً أي : أذهبتم حِسَّهم بالقتل. و«بإذنه» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه من فاعل «تُحِسُّونهم» أي : تقتلونهم مأذوناً لكم في ذلك.

قوله : ﴿حتى إذا فَشِلْتم﴾ في «حتى» هذه قولان :

أحدهما : أنها حرف جر بمعنى «إلى» وفي متعلَّقها حينئذ ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها متعلقةٌ بـ «تُحسُّونهم» أي : تقتلونهم إلى هذا الوقت.

والثاني : أنها متعلقةٌ بـ «صدقكم»، وهو ظاهرُ قول الزمخشري قال : «ويجوز أن يكونَ المعنى : صَدَقَكم اللَّهُ وعدَه إلى وقت فشلكم».

والثالث : أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ دَلَّ عليه السياق، قال أبو البقاء : «تقديره : دامَ لكم ذلك إلى وقتِ فشلكم».

القول الثاني : أنها حرفُ ابتداءٍ داخلةٌ على الجملة الشرطية، و«إذا» على بابِها من كونها شرطية، وفي جوابها حينئذ ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه «وتنازعتم» قال الفراء : «وتكونُ الواوُ زائدةً».

والثاني : أنه «ثُمَّ صَرَفَكُم» و«ثُمَّ» زائدةٌ، وهذان القولان ضعيفان جداً.

والثالث ـ وهو الصحيح ـ : أنه محذوفٌ، واختلفت عبارتهم في تقديره، فقدَّره ابن عطية : «انهزمتم»، وقَدَّره الزمخشري : «مَنَعَكم نَصْرَه»، وقَدَّره أبو البقاء : «بان لكم أمرُكم»، ودل على ذلك قوله : «منكم مَنْ يريد الدنيا ومنكم مَنْ يريد الآخرة»، وقَدَّره غيره : «امتُحِنْتُم»، وقَدَّره الشيخ[1] : «انقسمتم إلى قسمين، ويَدُلُّ عليه ما بعده، وهو نظير : ﴿فلمَّا نَجَّاهم إلى البرِّ فمنهم مُقْتَصِدٌ﴾[2]. قال الشيخ : «لا يُقال كيف يقال : انقسمتم إلى مريدِ الدنيا وإلى مريد الآخرة فيمَنْ فَشِل وتنازع وعصى ؛ لأنَّ هـذه الأفعالَ لم تصدُرْ من كلِّهم بل من بعضِهم».

واختلفوا في «إذا» هذه، هل هي على بابها أم بمعنى «إذ»؟ والصحيح الأول سواءً قلنا إنها شرطيةٌ أم لا.

قوله : ﴿ثم صَرَفكم﴾ عطفٌ على ما قبله، والجملتان من قوله : «منكم مَنْ يريد الدنيا ومنكم مَنْ يريد الآخرة» اعتراضٌ بين المتعاطفين. وقال أبو البقاء : «ثم صرفكم» معطوفٌ على الفعل المحذوف» يعني الذي قَدَّره جواباً

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/ ٧٩.

(٢) سورة لقمان (٣٢).

للشرط، ولا حاجة إليه. «وليبتلِيَكم» متعلِّقٌ بـ «صرفكم» و «أنْ» مضمرةٌ بعد اللام.

﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَابَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٥٣﴾﴾

قوله تعالى: ﴿إذ تُصْعِدون﴾: العاملُ في «إذ» قيل: مضمر أي: اذكروا. وقال الزمخشري: «صَرَفَكم إذ ليبتلِيَكم». وقال أبو البقاء: «ويجوز أن تكونَ ظرفاً لـ «عَصَيْتُم» أو «تَنازَعْتُم» أو «فَشِلتم». وقيل: «هو ظرفٌ لـ «عفَا عنكم». وكلُّ هذه الوجوهِ سائغةٌ، وكونُه ظرفاً لـ «صرفكم» جيدٌ من جهة المعنى، ولـ «عفا» جيدٌ من جهة القرب. وعلى بعض الأقوال تكونُ المسألة من باب التنازع، وتكون على إعمالِ الأخير منها لعدم الإضمار في الأول، ويكون التنازُع في أكثر من عاملين.

والجمهور على «تُصْعدون» بضم التاء وكسر العين من أصْعد في الأرض إذا ذهب فيها، والهمزة فيه لِلدخول نحو: «أَصْبح زيدٌ» أي: دخل في الصباح، فالمعنى: إذ تَدْخُلون في الصُّعود، ويبيِّن ذلك قراءةُ أُبيّ: «تُصْعِدون في الوادي». والحسن والسلمي: «تَصْعَدون» من صَعِد في الجبل أي رَقِي، والجمع بين القراءتين: أنهم أولاً أَصْعَدوا في الوادي، ثم لَمَّا حَزَبهم العدوُّ صَعِدوا في الجبل، وهذا رأي مَنْ يفرِّقُ بين: أَصْعَدَ وصَعِد. وأبو حيوة: «تَصَعَّدُون» بالتشديد، وأصلها: تَتَصعَّدون، فحُذفت إحدى التاءين: إمَّا تاءُ المضارعة أو تاء تَفَعَّل، والجمع بين قراءته وقراءة غيره كما تقدم. والجمهور «تُصْعِدون» بتاء الخطاب، وابن محيصن - ويروى عن ابن كثير - بياء الغَيْبة على الالتفات وهو حسن، ويجوز أن يعود الضمير على المؤمنين أي: والله ذو فضل على المؤمنين إذ يُصْعِدون، فالعامل في إذ: «فَضْل».

يقال: أصعد: أبعد في الذهاب، قال القتبي: «كأنه أبعد كإبعاد الارتفاع» وقال الشاعر:

١٤٧٢ - ألا أيُّهذا السَّائِلِي أَيْنَ أَصْعَدَتْ ... فإنَّ لَهَا في أَهْلِ يَثْرِبَ مَوْعِدَا[1]

وقال آخر:

١٤٧٣ - قَدْ كُنْتِ تَبْكِينَ عَلَى الإِصْعَادِ ... فَالْيَوْمَ سُرِّحْتِ وَصَاحَ الْحَادِي[2]

وقال الفراء وأبو حاتم: «الإصعادُ: ابتداء السفر والمخرج، والصعود مصدر صَعِد إذا رَقِي من سُفْل إلى علوّ» ففرَّقوا هؤلاء بين صَعِد وأَصْعد. وقال المفضل: «صَعِد وصَعَّد وأَصْعد بمعنى واحد، والصعيدُ وجهُ الأرض».

﴿ولا تَلْوُون﴾[3] الجمهورُ على «تَلْوون» بواوين. وقُرِىء بإبدال الأولى همزة كراهيةَ اجماعِ واوين، وليس بقياس لكونِ الضمَّةِ عارضةً، والواوُ المضمومةُ تُبْدَلُ همزةً بشروط تقدَّم ذكرها في البقرة: ألَّا تكونَ الضمةُ عارضةً كهذه

---

(١) البيت للأعشى انظر ديوانه (١٣٥)، الهمع ١/١٧٥، الدرر ١/١٥٣.

(٢) انظر البيت في مجاز القرآن ١/١٠٥، البحر ٣/٨١.

(٣) انظر البحر ٣/٨٢.

الكلمة، وألاَّ تكونَ مزيدة نحو: «تَرَهْوَك»[١]، وألاَّ يمكنَ تخفيفُها نحو: «سُوُر» و«نُوُر» جمعُ سِوار ونُوار لأنه يمكن تسكينهما فتقول: سُوْر ونُوْر فيخِفُّ اللفظ بها، وألاَّ يُدْغَم فيها نحو: «تَعَوُّد» مصدر تَعوَّدَ، فنحوُ «فُوُوج» يَطَّرد إبدالُه لاستكمال الشروط.

ومعنى لا تَلْوون: لا تَرْجعون، يقال: «لَوَى به أي: ذهب به، ولَوَى عليه: عَطَف. قال:

١٤٧٤ - ..... أَخُـو الجَهْـد لاَ يَلْوي عَلَى مَنْ تَعَـذَّرا[٢]

وأصل تَلْوون: تلْوِيون فأُعِلَّ بحذفِ اللام، وقد تقدَّم في قوله: «يَلْوُون ألسنتَهم»[٣].

وقرأ الأعمش: - ورُوِيَتْ عن عاصم - «تُلْوون» بضم التاء. من أَلْوى وهي لغةٌ في «لَوَى» فَفَعَل وأفْعَلَ بمعنىً. وقرأ الحسن: «تَلُون» بواو واحدة، وخَرَّجوها على أنه أبدلَ الواوَ همزةً، ثم نَقَل حركةَ الهمزةِ على اللام ثم حَذَف الهمزَة على القاعدة، فلم يَبْقَ من الكلمة إلا الفاءُ وهي اللامُ. وقال ابن عطية: «وحُذِفَتْ إحدى الواوين للساكنين»، وكان قد قَدَّم أن هذه القراءةَ مركبةٌ على لغة مَنْ يهمزُ الواو وينقل الحركة، وهذا عجيبٌ بعد أَنْ يجعَلها من باب نَقْل حركة الهمزة كيف يعود يقول: حُذفت إحدى الواوين؟

ويمكنُ تخريجُ قراءةِ الحسن على وجهين آخرين:

أحدُهما: أَنْ يُقالَ: استُثْقِلَتِ الضمةُ على الواوِ لأنها أختُها، فكأنه اجتمعَ ثلاثةُ واوات، فَنُقلت الضمة إلى اللام فالتقى ساكنان: الواو التي هي عين الكلمة والواو التي هي ضمير، فحُذفت الأولى لالتقاء الساكنين، ولو قال ابن عطية هكذا لكان أَوْلى.

والثاني: أن يكونَ «تَلُون» مضارَع «ولِيَ كذا» من الوِلاية، وإنما عُدِّي بـ «على» لأنه ضُمِّن معنى العطف.

وقرأ حميد بن قيس: «على أُحُد» بضمتين، يريد الجبل، والمعنى على مَنْ في جبل أحد، وهو النبي ﷺ. قال ابن عطية: «والقراءةُ الشهيرة أقوى لأنه لم يكن على الجبل إلا بعد ما فرَّ الناس عنه، وإصعادُهم إنما كان وهو يَدْعوهم».

قوله: ﴿والرسولُ يَدْعوكم﴾ مبتدأٌ وخبر في محلِّ نصب على الحال، العامل فيها: «تَلْوُون».

قوله: ﴿فأثابكم﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنه معطوفٌ على «تُصْعِدون» و«تَلْوون»، ولا يَضُرُّ كونُهما مضارعين، لأنهما ماضيان في المعنى، لأنَّ «إذ» المضافة إليهما صَيَّرتهما ماضيين، فكأن المعنى: إذا صَعِدتم وأَلْويتم.

والثاني: أنه معطوفٌ على «صَرَفكم». قال الزمخشري: «فأثابكم» عطفٌ على «صَرَفكم». وفيه بُعْدٌ لطولِ الفصلِ. وفي فاعِله قولان:

---

(١) تَرَهْوَك في المشي: كأنه يموج فيه.

(٢) عجز بيت لامرىء القيس صدره:
يَسِيرُ يَصِحُّ الْعَوْدُ مِنْه يَمُنُّهُ .....

(٣) سورة آل عمران، آية (٧٨).

أحدُهما: أنه الباري تعالى.

والثاني: أنه النبيُّ ﷺ. قال الزمخشري: «ويجوز أَنْ يكونَ الضميرُ في «فأثابكم» للرسولِ، أي: فآساكم في الاغتمامِ، وكما غَمَّكم ما نَزَل به من كسرِ رباعيته غَمَّه ما نَزَل بكم من فَوْتِ الغنيمة.

و ﴿غَمّاً﴾ مفعولٌ ثانٍ، و «بغمٍّ» يجوزُ في الباءِ أوجهٌ:

أحدها: أن تكونَ للسببية، على معنى أنَّ متعلَّق الغم الأول الصحابة، ومتعلَّق الغمِّ الثاني قَتْلُ المشركين يوم بدر، والمعنى: فأثابكم غَمّاً بالغمِّ الذي أَوْقعه على أيديكم بالكفار يوم بدر. وقيل: «متعلَّقُ الغمِّ الرسولُ، والمعنى: أذاقكم الله غَمّاً بسبب الغَمِّ الذي أدخلتموه على الرسول والمؤمنين بفشَلِكم، أو فأثابكم الرسولُ، أي: آساكم غَمّاً بسببِ غمٍ اغتممتموه لأجله.

والثاني: أن تكونَ الباءُ للمصاحبة أي: غَمّاً مصاحباً لغَمٍّ، ويكون الغَمَّان للصحابة، فالغَمُّ الأول الهزيمة والقتل.

والثاني: إشرافُ خالد بخيل الكفار، أو بإرجاف قتل الرسول عليه السلام، فعلى الأول تتعلَّق الباء بـ «أثابكم». قال أبو البقاء: «وقيل: المعنى بسبب غَمٍّ، فيكونُ مفعولاً به». وعلى الثاني تتعلَّقُ بمحذوفٍ، لأنه صفةٌ لغَمّ، أي: غَمّاً مصاحِباً لغَمٍّ، أو مُلْتَبِساً بغَمٍّ. وأجازَ أبو البقاء أن تكونَ الباءُ بمعنى «بعد» أو بمعنى «بَدَل»، وجَعَلَها في هذين الوجهين صفةً لـ غَمًّا»، وكونُها بمعنى «بعد» و «بدل» بعيدٌ، وكأنه يريد تفسيرَ المعنى، وكذا قال الزمخشري: «غَمّاً بعد غم».

وقوله: ﴿فأثابكم﴾ هل هو حقيقةٌ أو مجاز؟ فقيل: مجاز، كأنه جَعَلَ الغَمَّ قائماً مقام الثواب الذي كان يحصُل لولا الفرارُ، فهو كقوله:

١٤٧٥ - أَخَافُ زِيَاداً أَنْ يَكُونَ عَطَاؤه أَدَاهِمَ سُوداً أَوْ مُحَدْرَجَةً سُمْرَا[1]

وقوله:

١٤٧٦ - ..... تحيةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجِيعُ[2]

جعل القيودَ والسياطَ بمنزلة العطاء، والضربَ بمنزلة التحية. وقال الفراء: «الإثابَةُ هنا بمعنى المعاقبة، وهو يَرْجِعُ إلى المجاز».

قوله: ﴿لكيلا﴾ هذه لامُ «كي»، وهي لام جر، والنصبُ هنا بـ «كي» لئلا يلزمَ دخولُ حرفِ جر على مثله. وفي متعلَّق هذه اللامِ قولان، أحدُهما: أنه «فأثابكم»، وفي «لا» على هذا وجهان:

أحدهما: أنها زائدةٌ، لأنه لا يترتَّبُ على الاغتمام انتفاءُ الحزنِ، والمعنى: أنه غَمَّهم ليُحْزِنَهم عقوبةً لهم على تركِهم مواقَعهم، قاله أبو البقاء.

الوجه الثاني: أنها ليست زائدةً، فقال الزمخشري: «معناه: لكي لا تحزنوا لتتمرَّنوا على تَجَرُّعِ الغُموم، وتَضْرَوا

---

(١) البيت للفرزدق انظر ديوانه ١/٢٢٧، البحر ٣/٨٣، شواهد الكشاف ٤٠٤١٤.

(٢) تقدم.

باحتمالِ الشدائدِ فلا تحزنوا فيما بعدُ على فائتٍ من المنافع، ولا على مصيبٍ من المضارِّ» وقال ابن عطية: «المعنى: أنَّ ما وقع بكم إنما هو بجنايتكم، فأنتم وَرَّطْتُم أنفسَكم، وعادةُ البشرِ أن يصبرَ للعقوبة إذا جنى، وإنما يكثُرُ قَلَقُه إذا ظَنَّ البراءةَ من نفسه.

والثاني: أنَّ اللامَ تتعلَّق بـ «عَفا» لأنَّ عَفْوَه أذْهَبَ كلَّ حزنٍ. وفيه بُعْدٌ من جهةِ طولِ الفصلِ.

ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا ۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۖ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٥٤﴾

قوله تعالى: ﴿أَمَنَةً نُعاساً﴾: في نَصْبِ كلٍّ منهما أربعة أوجه:

الأولُ من وجوه «أَمَنَةً»: أنها مفعولُ «أَنْزَل».

الثاني: أنها حال من «نُعاساً» لأنها في الأصل صفةُ نكرةٍ فلمَّا قُدِّمتْ نُصِبَتْ حالاً.

الثالث: أنها مفعولٌ من أجله، وهو فاسدٌ لاختلالِ شرطٍ وهو اتحادُ الفاعل، فإنَّ فاعل «أَنْزل» غيرُ فاعلِ الأمَنةِ.

الرابع، أنه حالٌ من المخاطبين في «عليكم»، وفيه حينئذٍ تأويلان: إمَّا على حَذْفِ مُضافٍ أي: ذوي أمنةٍ، وإمَّا أن يكونَ «أَمَنَةً» جمعَ «آمِن» نحو: بار وبَرَرة، وكافِر وكَفَرَة.

وأمَّا «نُعاساً» فإنْ أَعْرَبنا «أمنةً» مفعولاً به كان بدلاً، وهو بدلُ اشتمال، لأنَّ كلًّا مِن الأمنةِ والنعاس يشتمل على الآخر، أو عطفَ بيانٍ عند غيرِ الجمهور، فإنهم لا يشترطون جريانَه في المعارف، أو مفعولاً من أجلِه وهو فاسدٌ بما تقدَّم، وإنْ أَعْرَبْنا «أمنةً» حالاً كان مفعولاً بـ «أَنْزل» عطفٌ على قولِه: «فأثابكم»، وفاعلُه ضميرُ اللَّهِ تعالى، وأل في «الغمّ» للعهدِ، لتقدُّم ذِكْرِه.

ورَدَّ الشيخ[1] على الزمخشري كونَ «أمنةً» مفعولاً له بما تقدَّم، وفيه نظرٌ، فإنَّ الزمخشري قال: «أو مفعولاً له بمعنى: نَعِسْتُمْ أَمَنَةً» فقدَّر له عاملاً يَتَّحِدُ فاعلُه مع فاعل «أمنةً» فكأنه استشعر السؤالَ، فلذلك قَدَّر عاملاً، على أنه قد يُقال: إنَّ الأمَنة من الله تعالى، بمعنى أنه أَوْقَعها بها، كأنه قيل: أنزل عليكم النُّعاس ليُؤْمِنَكم به، و «أمنة» كما تكون مصدراً لمِنْ وَقَع به الأمن تكونُ مصدراً لِمَنْ أَوْقعه.

وقرأ [الجمهور: «أَمَنَةً» بفتح الميم: إمَّا مصدراً بمعنى الأمن، أو جمع «آمِن» على ما تقدَّم تفصيله. والنخعي وابن محيصن] بسكون الميم، وهو مصدرٌ فقط، وكلاهما للمَرَّة.

---

(١) انظر البحر المحيط ٣/٨٦.

قوله: ﴿يَغْشَى﴾ قرأ حمزة والكسائي بالتاء من فوق، والباقون بالياء من تحت، وخَرَّجوا قراءةَ حمزة والكسائي على أنها صفةٌ لـ «أَمَنَة» مراعاةً لها. ولا بُدَّ من تفصيلٍ وهو: إنْ أَعْرَبوا «نُعاساً» بدلاً أو عطفَ بيان أَشْكَلَ قولُهم مِنْ وجهين:

أحدُهما: أنَّ النحاةَ نَصُّوا على أنه إذا اجتمع الصفةُ والبدلُ أو عطفُ البيان، قُدِّمتِ الصفةُ وأُخِّرَ غيرُها. وهنا قد قَدَّموا البدلَ أو عطفَ البيان عليها.

والثاني: أن المعروفَ في لغة العرب أن تُحَدِّث عن البدل لا عن المبدل منه تقول: «هندٌ حسنُها فاتِنٌ» ولا يجوزُ: «فاتنةٌ» إلا قليلاً، فَجَعْلُهم «نُعاساً» بدلاً من «أمنة» يَضْعُفُ بهذا، فإنْ قيل: قد جاءَ مراعاةُ المبدلِ منه في قوله:

١٤٧٧ - فَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ ... مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوادِ[1]

فقال: «مُعَيَّن» مراعاةً للهاء في «كأنه»، ولم يراعِ البدلَ وهو «حاجِبَيْه» ومثلُه قولُه:

١٤٧٨ - إنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّها ورَواحَها ... تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ[2]

فقال: «تَرَكَتْ» مراعاةً للسيوف، ولو راعَى البدَل لقال: «تركا». فالجواب: أن هذا ـ وإنْ كان قد قال به بعض النحويين مستنداً إلى هذين البيتين ـ مؤولٌ «مُعَيَّن» خبرٌ عن «حاجبيه» لجريانهما مَجْرى الشيء الواحدِ في كلام العرب، وأنَّ نَصْبَ «غدوها ورواحها» على الظرفِ لا على البدل، وقد تقدَّم لنا شيء من هذا عند قوله: ﴿**على المَلَكَين ببابلَ هاروتَ وماروتَ**﴾[3].

وإنْ أَعْربوا «نُعاساً» مفعولاً من أجلِه لَزِم الفصلُ بين الصفة والموصوفِ بالمفعولِ له، وكذا إنْ أَعْربوا «نُعاساً» مفعولاً به، و «أَمَنَةً» حالاً يلزم الفصلُ أيضاً، وفي جوازه نظرٌ. والأحسنُ حينئذٍ أن تكونَ هذه الجملةُ استئنافيةً جواباً لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: ما حكمُ هذه الأَمَنَة؟ فأخبرَ بقوله: «تَغْشى»، ومَنْ قرأ بالياء أعاد الضمير على «نُعاساً» وتكون الجملةُ صفةً له. و «منكم» صفة لـ «طائفة» فيتعلق بمحذوف.

قوله: ﴿**وطائفةٌ قد أَهَمَّتْهُم**﴾ في هذه الواو ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّها واوُ الحالِ، وما بعدها في محلِّ نصب على الحالِ، العاملُ فيها «يَغْشَى».

والثاني: أنها واوُ الاستئنافِ، وهي التي عَبَّر عنها مكي بواوِ الابتداءِ.

والثالث: أنها بمعنى «إذ» ذكره مكي وأبو البقاء وهو ضعيفٌ. و «طائفةٌ» مبتدأ، والخبرُ «قد أَهَمَّتْهُمْ أنفسُهم»، وجاز الابتداءُ بالنكرةِ لأحد شيئين: إمَّا للاعتماد على واوِ الحال، وقد عَدَّه بعضُهم مُسَوِّغاً، وإنْ كان الأكثرُ لم يذكروه، وأنشد:

١٤٧٩- سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُه كُلَّ شَارِقِ[4]

وإمَّا لأنَّ الموضعَ موضعُ تفصيلٍ، فإنَّ المعنى: يَغْشى طائفةً، وطائفةٌ لم يَغْشَهم، فهو كقوله:

---

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) سورة البقرة، آية (١٠٢).
(٤) انظر البيت في المغني ٤٢٣، الدرر ١/٧٦.

١٤٨٠ - إِذَا مَـا بَكَى مِنْ خَلْفِهَـا انْصَـرَفَـتْ لَـهُ بِشِقٍّ وِشـقٌّ عِـنْـدَنَـا لَـمْ يُـحـوَّلِ[1]

ولو قُرِىء بنصب «طائفةً» على أن تكونَ المسألةُ من باب الاشتغال لم يكن ممتنعاً إلا من جهة النقل فإني لم أحفظه قراءة:

وفي خبر هذا المبتدأ أربعة أوجه:

أحدها: أنه «قد أَهَمَّتْهُم» كما تقدم.

الثاني: أنه «يظنون» والجملةُ قبلَه صفةٌ لـ «طائفة».

الثالث: أنه محذوفٌ، أي: ومنكم طائفة، وهذا يُقَوِّي أنَّ معناه التفصيل، والجملتان صفتان لـ «طائفة»، أو يكونُ «يظنون» حالاً من مفعول «أهمَّتْهم» أو مِنْ «طائفة» لتخصُّصه بالوصف، أو خبراً بعد خبر إنْ قلنا إنَّ «قد أهمتهم» خبرٌ أولُ، وفيه من الخلافِ ما مَضَى غيرَ مرة.

الرابع: أنَّ الخبر «يقولون»، والجملتان قبلَه على ما تقدَّم من كونهما صفتين أو خبرين، أو إحداهما خبرٌ والأخرى حالٌ، ويجوزُ أَنْ يكون «يقولون» صفةً، أو حالاً أيضاً إنْ قلنا: إنَّ الخبرَ الجملة التي قبله، أو قلنا إنَّ الخبرَ مضمر.

وقوله: ﴿**يظنُّون**﴾ له مفعولان، فقال أبو البقاء: «غيرَ الحق» مفعولٌ أولُ أي: أمراً غير الحق، و «بالله» هو المفعول الثاني. وقال الزمخشري: «غير الحق» في حكم المصدر، ومعناه: يَظُنُّون باللَّهِ غيرَ الحق الذي يجب أن يُظَنَّ به، و «ظنَّ الجاهلية» بدلٌ منه، ويجوز أن يكونَ المعنى: «يظنون باللَّهِ ظَنَّ الجاهلية»، و «غيرَ الحق» تأكيدٌ لـ «يظنون» كقولِك: «هذا القولُ غيرُ ما تقول»، فَعَلى ما قال لا يتعدَّى «ظنَّ» إلى مفعولين، بل تكونُ الباءُ ظرفيةً للظن، كقولك: «ظننت بزيد» أي: «جعلْتُه مكانَ ظنِّي»، وعلى هذا المعنى حَمَل النحويون قوله:

١٤٨١ - فَـقُلْتُ لَـهُـمْ ظُـنُّـوا بِـألْـفَـيْ مُـدَجَّـجٍ سَـراتُـهُـم فِـي الـفـارِسِـيِّ الـمُـسَـرَّدِ[2]

أي: اجعلوا ظنكم في ألفَي مُـدَجَّج. وتحصَّـل في نصب «غير الحق» وجهـان: أحدهمـا: أنه مفعـولٌ أولُ لـ «يظنون». والثاني: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ للجملةِ التي قبلَه بالمعنيين اللذين ذكرهما الزمخشري.

وفي نصب ﴿**ظنَّ الجاهلية**﴾ وجهان أيضاً: البدلُ من «غيرَ الحق»، أو أنه مصدرٌ مؤكد لـ «يظنون»، و «بالله»: إمَّا متعلق بمحذوف على جَعْله مفعولاً ثانياً، وإمَّـا بفعل الـظن على ما تقـدم. وإضافـةُ «الظن» إلى «الجـاهلية» قـال الزمخشري: «كقولك: «حاتمُ الجودِ، ورجلُ صدقٍ» يريد الظنَّ المختصَّ بالملةِ الجاهلية، ويجوز أن يراد: ظنَّ أهلِ الجاهلية» وقال غيرُه: «المعنى: المدة الجاهلية أي: القديمة قبل الإسلام نحو: حَمِيَّة الجاهلية».

قوله: ﴿**هل لنا من الأمرِ مِنْ شيء**﴾: «مِنْ» في «من شيء» زائدةٌ في المبتدأ، وفي الخبر وجهان:

وأصحُّهما: أنه «لنا»، فيكون «من الأمر» في محلِّ نصب على الحال من «شيء» لأنه نعت نكرةٍ قُدِّم عليها فينتصبُ حالاً، ويتعلق بمحذوف.

---

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

والثاني : ـ أجازه أبو البقاء ـ أن يكون «من الأمر» هو الخبر، و «لنا» تبيين، وبه تتِمُّ الفائدةُ كقولِه : ﴿ولم يكن له كُفُواً أحد﴾[1]، وهذا ليس بشيء، لأنه إذا جعله للتبيين فحينئذ يتعلَّق بمحذوف، وإذا كان كذلك فيصير «لنا» من جملةٍ أخرى، فتبقى الجملة من المبتدأ أو الخبر غيرَ مستقلة بالفائدة، وليس نظيراً لقوله : «ولم يكن له كُفُواً أحد» فإن «له» فيها متعلِّق بنفس «كفواً» لا بمحذوفٍ، وهو نظيرُ : «لم يكن أحد قائلاً لبكر» فـ «لبكر» متعلق بنفس الخبر.

وهل هذا الاستفهامُ على حقيقتِه؟ فيه وجهان :

أظهرهما : نعم، ويعنون بالأمر : النصرَ والغلبةَ.

والثاني : أنه بمعنى النفي، كأنهم قالوا : ليس لنا من الأمر ـ أي النصر ـ شيءٌ، وإليه ذهب قتادة وابن جريج، ولكن يضعف هذا بقوله : «قل إنَّ الأمرَ كلَّه لله» فإنَّ مَنْ نَفَى عن نفسِه شيئاً لا يُجاب بأَنْ يُثْبَتَ لغيرِه، لأنه مُقِرٌّ بذلك، اللهم إلا أَنْ يُقَدِّر جملةً أخرى ثبوتيةً مع هذه الجملةِ فكأنهم قالوا : ليس لنا من الأمر شيء، بل لِمَنْ أَكْرَهَنا على الخروج، وحَمَلَنا عليه، فحينئذ يَحْسُن الجواب بقوله : «قل إنَّ الأمرَ كلَّه لله» لقولهم هذا.

وهذه الجملةُ الجوابيةُ اعتراضٌ بين الجمل التي جاءت بعد قوله : «وطائفةٌ» فإنَّ قولَه : «يُخْفون في أنفسهم» وكذا «يقولون» الثانية : إمَّا خبرٌ عن «طائفة» أو حال مِمَّا قبلها.

وقرأ الجماعة «كلَّه» بالنصب، وفيه وجهان :

أظهرهما : أنه تأكيدٌ لاسم «إن».

والثاني ـ حكاه مكي عن الأخفش ـ أنه بدلٌ منه، وليس بواضحٍ. و«لله خبرُ «إنَّ». وقرأ أبو عمرو : «كلُّه» رفعاً وفيه وجهان :

أشهرُهما : أنه رفع بالابتداء، و «لله» خبرُه، والجملةُ خبرُ «إنَّ» نحو : «إنَّ مالَ زيد كلُّه عنده».

والثاني : أنه توكيدٌ على المحلِّ، فـ «إنَّ» اسمُها في الأصل مرفوع بالابتداء، وهذا مذهبُ الزجاج والجرميّ، يُجْرون التوابع كلها مُجْرى عطفِ النسق، فيكونُ «لله» خبراً لـ «إنَّ» أيضاً. و «يُخْفون» : إمَّا خبرٌ لـ «طائفة» أو حالٌ مِمَّا قبله كما تقدم. وأما «يقولون» فيحتمل هذين الوجهين، ويحتمل أنْ يكون تفسيراً لقوله «يُخْفون» فلا محلَّ له حِينئذ.

وقوله : ﴿ما قُتِلْنا﴾ جوابُ «لو»، وجاء على الأفصحِ : فإنَّ جوابَها إذا كان منفياً بـ «ما» فالأكثر عدمُ اللامِ، وفي الإيجاب بالعكس. وقوله : «لو كان لنا من الأمر شيء» كقوله : «هل لنا من الأمر من شيء» وقد عُرِف الصحيحُ من الوجهين.

وقد أَعْرَب الزمخشري هذه الجملَ الواقعة بعد قوله : «وطائفة» إعراباً أفضى إلى خروجِ المبتدأ بلا خبر، ولا بدّ من إيراد نَصِّه ليتبيَّنَ ذلك، قال رحمه الله : «فإنْ قلت كيف مواقعُ هذه الجمل التي بعد قوله : «وطائفة»؟ قلت : «قد أَهَمَّتْهُمْ» صفةٌ لـ «طائفة» و «يظنون» صفةٌ أخرى أو حال، بمعنى : قد أهمَّتْهم أنفسهم ظانِّين، أو استئناف على وجه البيان للجملةِ قبلها، و «يقولون» بدلٌ من «يظنون». فإن قلت : كيف صَحَّ أن يقع ما هو مسألةٌ عن الأمر بدلاً من الإخبار

---

(١) سورة الإخلاص، اية (٤).

بالظن؟ قلت: كانت مسألتُهم صادرةً عن الظن فلذلك جاز إبدالُه منه، و«يُخْفون» حال من «يقولون»، و«قل إنَّ الأمر كلَّه لله» اعتراضٌ بين الحال وذي الحال، و«يقولون» بدلٌ من «يُخْفون»، والأجودُ أَنْ يكون استئنافاً» انتهى كلامه. وهذا من أبي القاسم بناءً على أن الخبر محذوف كما قَدَّمْتُ لك تقريرَه في: «ومنكم طائفةٌ» لأنه موضعُ تفصيل.

قوله: ﴿لبرز﴾ جاء على الأفصح، وهو ثبوت اللام في جوابها مثبتاً، والجمهورُ «لبرز» مخففاً مبنياً للفاعل، وأبو حيوة: «لبُرِّز» مشدداً مبنياً للمفعول، عَدَّاه بالتضعيف. وقرىء «كَتَب» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى[1]، «القتلَ» مفعولاً به، والحسن: «القتالُ» رفعاً.

قوله: ﴿وليبتلي﴾ فيه خمسةُ أوجه:

أحدُها: أنه متعلقٌ بفعلٍ قبله، تقديرُه: فَرَض اللَّهُ عليكم القتال ولم ينصُرْكم يومَ أُحد ليبتلي ما في صدوركم. وقيل: بفعلٍ بعده، أي: ليبتلي فَعَلَ هذه الأشياء. وقيل: الواوُ زائدةٌ واللام متعلقة بما قبلها، وقيل: «وليبتلي» عطفٌ على «ليبتلي» الأولى، وإنما كُرِّرت لطولِ الكلام، فعُطِف عليه «وليمحِّص» قاله ابن بحر. وقيل: هو عطفٌ على علةٍ محذوفةٍ تقديرُه: ليقضي اللَّهُ أمرَه وليبتلي، وجَعَلَ متعلَّقَ الابتلاءِ ما انطوى عليه الصدورُ، والذي انطوى عليه الصدر هو القلب، لقوله: ﴿القلوبُ التي في الصدور﴾[2]، وجَعَل متعلَّقَ التمحيص ـ وهو التصفية ـ ما في القلب وهو النيَّاتُ والعقائد.

إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا۟ ۖ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٥٥﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى لَّوْ كَانُوا۟ عِندَنَا مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١٥٦﴾

وقوله تعالى: ﴿الجَمْعان﴾: إنما ثُنِّي ـ وإن كان اسمَ جمع وقد نَصَّ النحاةُ على أنه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ إلا شذوذاً ـ لأنه أُريد به النوعُ، فإنَّ المعنى: جَمْعُ المؤمنين وجَمْعُ المشركين، فلما أُريد به ذلك ثُنِّي كقوله:

١٤٨٢ ـ وَكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإنْ هُمَا ... تَعَاطَى القَنَا قَوْماً هُمَا أَخَوَانِ[3]

والسين في «اسْتَزَلَّهم» للطلب، والظاهرُ أن استفعل هنا بمعنى أَفْعَل لأنَّ القصةَ تَدُلُّ عليه، فالمعنى حَمَلَهم على الزلة، ويكون كاسْتَبَلَّ وأَبَلَّ.

قولُه تعالى: ﴿إذا ضَربوا﴾: «إذا» ظرفٌ مستقبل فلذلك اضطربت أقوالُ المُعْرِبين هنا من حيث إنَّ العاملَ فيها: «قالوا» وهو ماضٍ، فقال الزمخشري: «فإنْ قلت: كيف قيل «إذا ضَرَبوا» مع «قالوا»؟ قلت: هو حكايةُ حالٍ ماضيةٍ كقولك «حين يضربون في الأرض». وقال أبو البقاء بعد قوله قريباً من قول الزمخشري: «ويجوز أن يكونَ «كفروا»

---

(١) انظر البحر المحيط ٣/ ٩٠.
(٢) سورة الحج، آية (٤٦).
(٣) البيت للفرزدق انظر ديوانه (٨٧٠)، المغني ٢١٥، الدرر ٢/ ٩٠، اللسان (يدي).

و «قالوا» ماضيين، ويرادُ بهما المستقبلُ المحكيُّ به الحالُ، فعلى هذا يكون التقديرُ: «يكفرون ويقولون» انتهى. ففي كِلا الوجهين حكايةُ حالٍ، لكنْ في الأولِ حكايةُ حالٍ ماضيةٍ، وفي الثاني مستقبلةٌ، وهو من هذه الحيثيَّةِ كقوله تعالى: ﴿حتى يقولَ الرسولُ والذين آمنوا﴾[١] وقد تقدَّم. ويجوزُ أَنْ يُراد بـ «قال» الاستقبالُ لا على سبيلِ الحكاية، بل لوقوعِه صلةً لموصولٍ، وقد نَصَّ بعضُهم على أنَّ الماضيَ إذا وقَع صلةً لموصولٍ صَلَح للاستقبال نحو: ﴿إلا الذين تابوا من قبلِ أَنْ تَقْدِروا عليهم﴾[٢]، وإلى هذا نحا ابن عطية، قال: «ودخلت إذا ـ وهي حرف استقبال ـ من حيث «الذين» اسمٌ مُبْهَمٌ يَعُمُّ مَنْ قال في الماضي ومَنْ يقول في الاستقبال، ومِنْ حيث هذه النازلةُ تُتَصَوَّرُ في مستقبل الزمان» يعني فتكون حكايةَ حالٍ مستقبلة.

وقيل: «إذا» بمعنى «إذْ» وليس بشيء. وقَدَّرَ الشيخ[٣] مضافاً محذوفاً هو عاملٌ في «إذا» تقديرُه: «وقالوا لهلاكِ إخوانهم» أي مخافةَ أن يَهْلَكَ إخوانُهم إذا سافروا أو غزَوا، فقدَّر العاملَ مصدراً مُنْحَلاً لـ «أَنْ» والمضارع حتى يكونَ مستقبلاً قال: «ولكنْ يصيرُ الضميرُ في قوله: «لو كانوا عندنا» عائداً على «إخوانهم» في اللفظ وهو لغيرهم في المعنى أي: يعودُ على إخوانٍ آخرين وهم الذين تقدَّمَ موتُهم بسبب سفرٍ أو غزو، وقَصْدُهم بذلك تثبيطُ الباقين، وهو نظيرُ: «درهمٌ ونصفه»، ﴿وما يُعَمَّر مِنْ مُعَمَّرٍ ولا ينقُص من عُمُرِه﴾[٤] وقول النابغة:

١٤٨٣ ـ قالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إلى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ[٥]

أي: نصفُ درهمٍ آخرَ، وحمامٍ آخرَ»

واللامُ في «لإخوانهم» للعلةِ، وليسَتْ هنا للتبليغ كالتي في قولك: «قلت لزيدٍ: افعل كذا».

والجمهورُ على «غُزًّى» بالتشديد جمع «غازٍ»، وقياسُه: غُزَاة كرام ورُماة، ولكنهم حَمَلوا المعتلَّ على الصحيح في نحو: ضارِب وضُرَّب، وصائم وصُوَّم. والزهري والحسن: «غُزَى» بتخفيفها، وفيه وجهان:

أنه خَفَّف الزايَ كراهيةَ التثقيلِ في الجمعِ.

والثاني: أنَّ أصلَه «غُزاة» كقُضاة ورُماة، ولكنه حَذَفَ تاءَ التأنيث، لأنَّ نفسَ الصيغةِ دالَّة على الجمعِ، فالتاءُ مستغنىً عنها. وقال ابن عطية: «وهذا الحذف كثيرٌ في كلامهم، ومنه قول الشاعر يمدح الكسائي:

١٤٨٤ ـ أَبَى الذَّمُّ أَخْلَاقَ الكِسَائي وانْتَحَى بِهِ الْمَجْدُ أَخْلَاقَ الأُبُوِّ السَّوَابِقِ[٦]

يريد: «الأبوة» جمع أب، كما أن «العمومة» جمع عَمّ»، و «البُنُوَّة» جمعُ ابن، وقد قالوا: ابن وبُنُوّ. وقد رَدَّ عليه الشيخ[٧] هذا: بأَنَّ الحَذْفَ ليس بكثيرٍ، وأنَّ قوله: «حُذِفَت التاءُ من «عمومة» ليس كذلك، بل الأصل «عُموم» من غير تاء، ثم أدخلوا عليها التاء لتأكيد الجمع، فما جاء على «فُعول» من غيرِ تاءٍ فهو الأصلُ نحو: عُموم وفُحول، وما جاءَ فيه التاءُ فهو الذي يَحْتاج إلَى تأويلِه بالجمعِ، لم يُبْنَ على هذه التاءِ حتى يُدَّعى حَذفها، وهذا بخلاف «قُضاة» وبابِه بُني عليها فيمكنُ ادِّعاءُ الحَذْفِ فيه، وأما «أُبُوّة» و «بُنُوّة» فليسا جَمْعَيْن بل مصدَرَيْن وأمَّا «أُبُوّ» في البيت فهو شاذ عند النحاةِ

---

(١) سورة البقرة، آية (٢١٤).
(٢) سورة المائدة، آية (٣٤).
(٣) انظر البحر المحيط ٣/٩٢.
(٤) سورة فاطر، آية (١١).
(٥) تقدم.
(٦) البيت للقناني انظر ابن يعيش ٥/٣٦، المحتسب ١/١٧٥، البحر ٣/٩٣، اللسان.
(٧) انظر البحر المحيط ٣/٩٣.

من جهةِ أنه كان مِنْ حَقِّه أَنْ يُعِلَّه فيقول: «أُبِيّ» بقلبِ الواوين ياءين نحو: عُصِيّ.

ويُقال: غُزَّاء بالمدِّ أيضاً وهو شاذٌّ، وتَحَصَّل في «غازٍ» ثلاثةُ جموعٍ في التكسيرِ: غُزَاة كقُضَاة، وغُزَّى كصُوَّم، وغُزَّاء كصُوّام، وجمعٌ رابع جمعُ سلامة، والجملةُ كلها في محل نصب بالقول.

قوله: ﴿ليجعلَ الله﴾ في هذه اللام قولان:

أحدهما: أنها لام «كي».

والثاني: أنها لام العاقبة والصيرورة، وعلى القول الأول فبِمَ تتعلَّق هذه اللام؟ وفيه وجهان، فقيل: التقدير: أَوْقَعَ ذلك أي القول ـ أو المُعْتَقَد ـ ليجعلَه حسرةً، أو نَدَمَهم، كذا قَدَّره أبو البقاء، وأجاز الزمخشري: أن تتعلَّق بجملة النهي، وذلك على معنيين باعتبارِ ما يُراد باسمِ الإشارة على ما سيأتي بيانُه في كلامِه: أمَّا الاعتبارُ الأول فإنه قال: «يعني: لا تكونوا مثلَهم في النطق بذلك القول واعتقادِه ليجعله اللَّهُ حسرةً في قلوبهم خاصة، ويصونَ منها قلوبكم» فجعل «ذلك» إشارةً إلى القولِ والاعتقادِ. وأمَّا الاعتبارُ الثاني فإنه قال: «ويجوزُ أَنْ يكونَ «ذلك» إشارةً إلى ما دَلَّ عليه النهيُ أي: لا تكونوا مثلَهم ليجعلَ اللَّهُ انتفاءَ كونكم مثلَهم حسرةً في قلوبهم، لأنَّ مخالَفَتهم فيما يقولون، ويعتقدون مِمَّا يَغُمُّهُمْ ويَغيظهم».

وقد رَدَّ عليه الشيخ[1] المعنى الأولَ بالمعنى الثاني الذي ذكره، وهو، ولا بدّ من إيراده ليتبيَّن لك. قال بعدما حكى عنه ما نقلْتُه في المعنى الأول: «وهذا كلام مثبج[2] لا تحقيقَ [فيه] لأنَّ جَعْلَ الحسرة لا يكون سبباً للنهي كما قلنا. إنما يكونُ سبباً لحصولِ امتثالِ النهي، وهو انتفاء المماثلةِ، فحصولُ ذلك الانتفاء والمخالفةِ فيما يقولون ويعتقدون يَحْصُل عنه ما يَغيظهم ويَغُمُّهُمْ إذ لم يُوافِقُوهم فيما قالوه واعتَقَدُوه فلا تَضْرِبوا ولا تَغْزُوا، فالتبس على الزمخشري استدعاءُ انتفاءِ المماثلةِ بحصولِ الانتفاء، وفَهْمُ هذا فيه خَفَاءُ ودِقَّةٌ» انتهى. ولا أدري ما وجهُ تثبيجِ كلام أبي القاسم، وكيفَ ردَّ عليه على زعمه بكلامه؟

وقال الشيخ[3] أيضاً: «وقال ابنُ عيسى ـ يعني الرماني ـ وغيرُه اللامُ متعلقةٌ بالكون، أي لا تكونوا كهؤلاءِ ليجعلَ اللَّهُ ذلك حسرة في قلوبهم دونَكم، ومنه أَخَذَ الزمخشري في قولِه، لكنَّ ابن عيسى نَصَّ على ما تتعلق به اللام، وذاك لم ينص، وقد بَيَّنَّا فسادَ هذا القول». انتهى. وقوله: «وذلك لم ينصَّ» بل قد نَصَّ، قال: «فإنْ قلت ما متعلَّقُ ليجعلَ؟ قلت: «قالوا» إلى آخره، أو بقوله: «لا تكونوا»، وأيُّ نصٍ أظهرُ من هذا؟ ولا يجوزُ تَعَلُّق هذه اللامِ ـ ومعناها التعليل ـ بـ «قالوا» لفساد المعنى، لأنهم لم يقولوه لذلك بل لتثبيطِ المؤمنينَ على الجهاد.

وعلى القولِ الثاني ـ أعني كونَها للعاقبةِ ـ تتعلَّق بـ «قالوا» والمعنى: أنَّهم قالوا ذلك لغرضٍ من أغراضِهم، فكانَ عاقبةُ قولِهم ومصيرُه إلى الحسرةِ والنَّدامةِ كقوله: ﴿فالتقطَه آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عَدُوّاً وحَزَناً﴾[4]، ولم يلتقِطوه لذلك، لكنْ كان مآلُه لذلك، ولكنَّ كونَها للصيرورةِ لم يَعْرِفْه أكثرُ النحويين، وإنما هو شيء يَنْسِبونَه للأخفش، وما وَرَدَ من ذلك يؤولونه عَلى العكسِ من الكلام نحو: ﴿فَبَشِّرهم [بعذاب]﴾[5]، وهذا رأي الزمخشري، فإنه شَبَّه هذه اللام

---

(١) انظر البحر المحيط ٣/٩٤.
(٢)
(٣) انظر البحر المحيط ٣/٩٤.
(٤) سورة القصص، آية (٨).
(٥) سورة آل عمران، آية (٢١).

باللام في «ليكونَ لهم عَدُوّاً»، ومذهبُه في تَيْكَ أنها للعلة بالتأويل المذكور. والجَعْلُ هنا بمعنى التصيير، و«حسرةً» مفعولٌ ثانٍ، و«في قلوبهم» يجوزُ أن يتعلَّق بالجَعْل ـ وهو أبلغُ ـ أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ للنكرة قبله.

واختُلف في المُشار إليه بذلك: فعن الزجاج: هو الظن، ظنوا أنهم لو لم يَحْضُروا لم يُقْتَلوا. وقال الزمخشري: «هو النطق بالقول والاعتقاد». وقريبٌ منه قول ابن عطية، وأجاز ابن عطية أيضاً أن يكونَ للنهي والانتهاء معاً. وقيل هو مصدرُ «قال» المدلولِ عليه به.

«واللَّهُ بما تعمَلون بصير» قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: «يَعْملون» بالغيبةَ ردّاً على الذين كفروا، والباقون بالخطابَ رَدّاً على قوله: «لا تكونوا» فهو خطابٌ للمؤمنين. وجاء هنا بصفة البصر، قال الراغب: «عَلَّق ذلك بالبصر لا بالسمعِ، وإنْ كان الصادرُ منهم قولاً مسموعاً لا فعلاً مرئياً، لمَّا كان ذلك القولُ من الكافر قصداً منه إلى عمل يُحاوِلُه، فَخَصَّ البصرَ بذلك، كقولك لمَنْ يقولُ شيئاً وهو يَقْصِدُ فِعْلاً يُحاوله: «أنا أرى ما تفعله».

وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿١٥٧﴾ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾

قوله تعالى: ﴿ولَئِنْ قُتِلْتم﴾: اللامُ هي الموطِّئةُ لقسمٍ محذوف، وجوابُه قولُه: ﴿لمغفرةٌ﴾ وحُذِفَ جوابُ الشرطِ لسدِّ جوابِ القسمِ مَسَدَّه لكونِه دالاً عليه، وهو الذي عَنَاه الزمخشري بقوله: «وهو سادٌّ مسدَّ جوابِ الشرط» ولا يعني بذلك أنَّه من غيرِ حذفٍ. واللام لام الابتداء، وهي وما بعدها جواب القسم كما تقدم.

و«مغفرةٌ» فيها وجهان:

أظهرهُما: أنها مرفوعةٌ بالابتداء، والمسوِّغات هنا كثيرة: لام الابتداء والعطف عليها في قوله: «ورحمةٌ» ووصفُها، فإنَّ قوله: «من الله» صفةٌ لها، ويتعلق حينئذٍ بمحذوف، و«خيرٌ» خبرٌ عنها.

والثاني: أن تكونَ مرفوعة على خبر ابتداء مضمر، إذا أُريد بالمغفرةِ والرحمةِ القتلُ أو الموتُ في سبيل الله، لأنهما مقترنان بالموتِ في سبيلِ الله، فيكونُ التقدير: فلذلك ـ أي الموتُ أو القتلُ في سبيلِ الله ـ مغفرةٌ ورحمةٌ خير، ويكون «خير» صفةً لا خبراً، وإلى هذا نحا ابن عطية فإنه قال: «وتحتمل الآية أن يكونَ قولُه: «لمغفرةٌ» إشارةً إلى الموت أو القتل في سبيل الله، فَسَمَّى ذلك مغفرةً ورحمة، إذ هما مقترنان به، ويجيء التقدير: فلذلك مغفرةٌ ورحمة، وترتفعُ المغفرةُ على خبر الابتداء المقدر، وقوله: «خير» صفةٌ لا خبرُ ابتداء» انتهى. ولكنَّ الوجهَ الأولَ أظهرُ، و«خير» هنا على بابِها من كونِها للتفضيلِ، وعن ابن عباس: «خيرٌ من طِلاع الأرض ذهبةً حمراءَ».

وقوله: ﴿ورحمةٌ﴾ أي: ورحمةٌ من الله، فَحُذِفَتْ صفتُها لدلالة الأولى عليها، ولا بُدَّ من حَذْفٍ آخر مُصَحِّحٍ للمعنى، تقديرُه: لمغفرة من الله لكم ورحمةٌ منه لكم. وجاء بالمغفرةِ والرحمةِ نكرتين إيذاناً بأنَّ أدنى خيرٍ وأقلَّ شيء خيرٌ من الدنيا وما فيها الذي يجمعونه، وهو نظير ﴿ورضوانٌ من الله أكبرُ﴾[1]، والتنكيرُ قد يُشْعِرُ بالتقليل، و«ما» في

(١) سورة التوبة، آية (٧٢).

قولِه: «مِمَّا يَجْمَعُون» موصولةٌ اسميةٌ والعائدُ محذوفٌ، ويجوز أن تكونَ مصدريةً، وعلى هذا فالمفعولُ محذوفٌ أي: مِنْ جَمْعِكم المالَ ونحوه.

وقرأ أبو عمرو وابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم: ﴿مُتُّم﴾ و﴿مُتُّ﴾[1]: وبابه بضم الميم، ووافقهم حفص هنا خاصة في الموضعين، والباقون بالكسر. فأمّا الضم فلأنه فَعَل بفتح العين من ذوات الواو، وكل ما كان كذلك فقياسه إذا أسند إلى ياء المتكلم وأخواتها أن تضم فاؤهُ إمَّا من أول وهلة، وإمَّا بأن نبدلَ الفتحةَ ضمةً ثم نَنْقُلَها إلى الفاء على اختلاف بين التصريفيين، فيقال في «قام وقال وطال»: قُمت وقُمنا وقُمن وطُلت وطُلن وما أشبه، ولهذا جاء مضارعُه على يَفْعُل وبضم العين نحو: يَمُوت. وأما الكسر فالصحيح من قول أهل العربية أنه من لغة مَنْ يقول: مات يمات كخاف يخاف، والأصلُ مَوِت بكسر العين كخَوِف فجاء مضارعه على يَفْعَل بفتح العين: قال الشاعر:

١٤٨٥ - بُنَيَّتِي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عِيشِي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي[2]

فجاء بمضارعه على يَفْعَل بالفتح، فعلى هذه اللغة يَلْزَم أن يقال في الماضي المسند إلىٰ التاءِ وإحدى أخواتها: «مِتُّ» بالكسرِ ليس إلا، وهو أنَّا نَقَلْنا حركةَ الواو إلى الفاء بعد سَلْبِ حركتِها دلالةً على بنيةِ الكلمة في الأصلِ. وهذا أَوْلى مِنْ قولِ مَنْ يقولُ: إنَّ «مِتُّ» بالكسر مأخوذٌ من لغة من يقول: «يَمُوتِ» بالضم في المضارع، وجعلوا ذلك شاذاً في القياس كثيراً في الاستعمال كالمازني وأبي علي الفارسي، ونقله بعضهم عن سيبويه[3] صريحاً، وإذا ثَبَتَ ذلك لغةً فلا معنى إلى ادِّعاء الشذوذ فيه. وأمَّا حفص فجمع بين اللغتين.

وقرأ الجماعة: ﴿تَجْمَعُون﴾ بالخطاب جرياً على قوله: ﴿ولئن قُتِلتم﴾، وحفص بالغيبة: إمَّا على الرجوع على الكفار المتقدمين، وإما على الالتفات من خطاب المؤمنين.

وهذه ثلاثة مواضع: تقدَّم الموتُ على القتل في الأول منها وفي الأخير، والقتلُ على الموت في المتوسط، وذلك أنَّ الأول لمناسبةِ ما قبله من قوله: «إذا ضَرَبوا في الأرض أو كان غُزّىً» فرجعَ الموتُ لِمَنْ ضَرَب في الأرض، والقتلُ لِمَنْ غَزا، وأما الثاني فلأنه مَحَلُّ تحريضٍ على الجهاد فَقَدَّم الأهمَّ الأعرفَ، وأمَّا الآخرُ فلأنَّ الموتَ أغلبُ.

وقوله: ﴿لإلى الله﴾ اللامُ جوابُ القسم فهي داخلةٌ على «تُحْشَرون» و«إلى الله» متعلقٌ به، وإنما قُدِّم للاختصاصِ أي: إلى الله لا إلى غيره يكونُ حشرُكم، أو للاهتمام، وحَسَّنَه كونُه فاصلةً، ولولا الفصلُ لوجب توكيدُ الفعل بنونٍ، لأنَّ المضارعَ المثبت إذا كانَ مستقبلاً وَجَبَ توكيدُه مع اللام خلافاً للكوفيين، حيثُ يجيزون التعاقبَ بينهما، كقوله:

١٤٨٦ - وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّهُ ..... [4]

فجاءَ بالنونِ دونَ اللامِ، وقوله:

---

(١) سورة مريم، آية (٢٣).
(٢) تقدم.
(٣) انظر الكتاب ٢/٣٦١.
(٤) صدر بيت لعامر بن الطفيل وعجزه:
..... فَرْعُ وإنَّ أَخَاكُمُ لَمْ يُقْصَدِ
انظر ديوانه (١٤٥)، الهمع ٢/٤٢، الدرر ٢/٤٧. المفضليات (٣٦٤).

١٤٨٧ - لَئِنْ تـكُ قَـدْ ضَـاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُـوتُكُمْ لَـيَـعْـلَمُ رَبِّـي أَنَّ بَـيْـتِـيَ وَاسِـعُ[1]

فجاءَ باللامِ دون النون، والبصريون يجعلونه ضرورةً. فإنْ فُصِل بين اللام بالمعمول كهذه الآية أو بـ «قد» نحو: «والله قد أقوم» وقوله:

١٤٨٨ - كَـذَبْتِ لَقَـدْ أُصْبي عَلَى المَـرْءِ عِـرْسَـه ..... [2]

أو بحرفِ تنفيس نحو: «ولسوف يُعطيك»[3] فلا يجوزُ توكيده حينئذ بالنون. قال الفارسي: «دخلتِ النونُ فرقاً بين لام الميمين ولام الابتداء، ولامُ الابتداء لا تدخل على الفَضْلة، فبدخول لام اليمين على الفَضْلة حَصَلَ الفرقُ فلم يُحْتَجْ إلى النون، وبدخولها على «سوف» حَصَل الفرقُ أيضاً فلا حاجةَ إلى النونِ، ولامُ الابتداء لا تَدْخُل على الفعلِ إلا إذا كان حالاً، أمَّا مستقبلاً فلا».

فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾

قوله تعالى: ﴿فَبِما﴾: في «ما» وجهان:

أحدهُما: أنها زائدةٌ للتوكيدِ والدلالة على أن لِينَه لهم ما كان إلا برحمةٍ من الله، ونظيرُه: ﴿فَبِما نَقْضِهم ميثاقَهم﴾[4].

والثاني: أنها غيرُ مزيدةٍ، بل هي نكرة وفيها وجهان:

أحدهُما: أنها موصوفةٌ برحمة، أي: فبشيء رحمةٍ.

والثاني: أنها غيرُ موصوفة، و «رحمةٍ» بدلٌ منها، نقله مكي عن ابن كيسان. ونقل أبو البقاء عن الأخفش وغيرِه أنها نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ، و «رحمةٍ» بدلٌ منها، كأنه أَبْهم ثم بَيَّن بالإبدال. وجَوَّز بعضُ الناس - وعَزاه الشيخ[5] لابن خطيب الريّ - أنَّ «ما» استفهاميةٌ للتعجب تقديرُه: فبأي رحمةٍ لِنْتَ لهم، وذلك فإنَّ جنايتَهم لَمَّا كانت عظيمة - ثم إنه ما أظهر تغليظاً في القول ولا خشونةً في الكلام - علموا أنَّ ذلك لا يتأتَّى إلا بتأييد ربَّاني قبلَ ذلك. وردَّ عليه الشيخ هذا بأنه لا يَخْلُو: إمَّا أَنْ تُجْعَلَ «ما» مضافةً إلى «رحمة»، وهو ظاهرُ تقديرِه كما حكاه عنه، فيَلْزَمُ إضافةُ «ما» الاستفهاميةِ، وقد نَصُّوا على أنه لا يُضاف من أسماءِ الاستفهام إلا «أيّ» اتفاقاً، و «كم» عند الزجاج، وإمَّا أَنْ لا تجعلَها مضافةً، فتكونُ «رحمةٍ» بدلاً منها، وحينئذ يلزمُ إعادةُ حرف الاستفهام في البدل كما تقرَّر في علم النحو، وأنحى عليه في كلامه فقال:

---

(١) تقدم.

(٢) صدر بيت لامرىء القيس وعجزه:
وأمنع عِرْس أَنْ يُـزَنَّ بها الخَـالي
انظر ديوانه (٢٨)، البحر المحيط ١٩٧/٣.

(٣) سورة الضحى، آية (٤).

(٤) سورة النساء، آية (١٥٥).

(٥) انظر البحر المحيط ٩٨/٣.

«وليته كان يُغْنيه عن هذا الارتباكِ والتسلُّقِ إلى ما لا يُحْسِنُه قولُ الزجاج في «ما» هذه إنها صلةٌ فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين» انتهى.

وليس لقائلٍ أن يقولَ له: أَنْ يجعلَها غيرَ مضافةٍ ولا يجعلَ «رحمة» بدلاً حتى يلزمَ إعادةُ حرفِ الاستفهامِ بل يَجْعَلُها صفةً؛ لأنَّ «ما» الاستفهامية لا تُوصف، وكأنَّ مَنْ يَدَّعي فيها أنها غيرُ مزيدةٍ يَفِرُّ من هذه العبارة في كلام الله تعالى، وإليه ذهب أبو بكر الزبيدي، كان لا يُجَوِّزُ أن يقال في القرآن: «هذا زائدٌ» أصلاً. وهذا فيه نظرٌ، لأنَّ القائلين بكون هذا زائداً لا يَعْنُون أنه يجوزُ سقوطُه ولا أنه مهمل لا معنى له، بل يقولون: زائدٌ للتوكيد، فله أُسْوَةٌ بسائر ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن، و«ما» كما تزاد بين الباءِ ومجرورِها تزاد أيضاً بين «عَنْ» و«مِنْ» والكاف ومجرورها كما سيأتي.

وقال مكي: «ويجوز أن ترتفعَ «رحمةٍ» على أَنْ تَجْعَلَ «ما» بمعنى الذي، وتُضْمِرَ «هو» في الصلة وتَحْذِفَها كما قرىء: «تماماً على الذي أحسنُ»[1] وقولُه: «ويجوزُ» يعني من حيث الصناعةُ، وأمَّا كونُها قراءةً فلا أحفظها.

والفَظَاظة: الجَفْوَةَ في المُعاشرة قولاً وفعلاً. قال:

١٤٨٩ - أَخْشَى فَظاظَةَ عَمٍّ أَوْ جَفَاءَ أَخٍ ... وَكُنْتُ أَخْشَى عَلَيْهَا مِنْ أَذَى الكَلِمِ[2]

والغِلْظُ: تكثير الأجزاء، ثم تُجُوِّز به في عدمِ الشفقةِ وكثرةِ القسوة في القلب قال:

١٤٩٠ - يُبْكَى عَلَيْنَا ولا نَبْكِي عَلَى أَحَدٍ ... لَنَحْنُ أَغْلَظُ أَكْبَاداً مِنَ الإِبِلِ[3]

وقال الراغب: الفظُّ كريه الخُلُق وذلك مستعارٌ من الفَظِّ وهو ماءُ الكَرِش، وذلك مكروه شربُه إلا في ضرورةٍ»، قال: «الغِلْظَةُ: ضدُّ الرِّقة، ويقال: غُلْظة وغِلْظة أي بالكسر والضم» وعن الغِلْظَة تنشأ الفظاظةُ فَلِمَ قُدِّمَتْ؟ فقيل: قُدِّم ما هو ظاهرٌ للحِسِّ على ما هو خافٍ في القلب، لأنه كما تقدَّم أنَّ الفظاظةَ: الجَفْوَةُ في العِشْرَةِ قولاً وفِعْلاً، والغِلْظُ: قساوةُ القلب، وهذا أحسنُ مِنْ قولِ مَنْ جعلهما بمعنىً، وجُمِع بينهما تأكيداً.

والانفضاضُ: التفرُّق في الأجزاءِ وانتشارُها ومنه: «فُضَّ خَتْمُ الكتابِ» ثم استُعِير عنه «انفضاضُ الناسِ» ونحوِهم.

وقوله: ﴿فاعفُ عنهم﴾ إلى آخره جاء على أحسنِ النسق، وذلك أنه أَمَر أولاً بالعفوِ عنهم فيما يتعلَّقُ بخاصةِ نفسِه، فإذا انتَبهوا إلى هذا المقام أُمِرَ أن يَسْتغفِرَ لهم ما بينهم وبين الله تعالى لتنزاحَ عنهم التَّبِعَتان، فلمَّا صاروا إلى هذا أُمِر بأنْ يُشاوِرَهم في الأمر إذا صاروا خالصين من التَّبِعَتَيْن مُصَفَّيْن منهما، والأمرُ هنا وإنْ كان عاماً فالمرادُ به الخصوص، قال أبو البقاء «إذ لم يُؤْمَرْ بمشاورتِهم في الفرائضِ، ولذلك قرأ ابن عباس: «في بعضِ الأمر». وهذا تفسيرٌ لا تلاوة.

وقوله: ﴿فإذا عَزَمْتَ﴾ الجمهورُ على فتح التاء خطاباً له عليه السلام. وقرأ عكرمة وجعفر الصادق بضمها، على أنها لله تعالى على معنى: فإذا أرشَدْتُك إليه وجَعَلْتُكَ تَقْصِدُه، وجاء قوله: «على الله» من الالتفات، إذ لو جاء على نَسَقِ

---

(١) سورة الأنعام، آية (١٥٤). ٨١/٣.

(٢) البيت لإسحاق بن خلف انظر الحماسة ١/١٦٥، البحر

(٣) تفسير القرطبي ٤/٢٤٨.

هذا الكلامِ لقيل: فتوكَّلْ عليَّ، وقد نُسِبَ العزمُ إليه تعالى في قول أم سلمة: «ثم عَزَمَ الله لي»[١] وذلك على سبيل المجاز.

وقوله: ﴿إنَّ الله يحب المتوكلين﴾ جارٍ مَجْرى العلةِ الباعثةِ على التوكيلِ عند الأخْذِ في كلِّ الأمر.

إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿١٦٠﴾ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّۚ وَمَن يَغۡلُلۡ يَأۡتِ بِمَا غَلَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴿١٦١﴾

قوله تعالى: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فلا غالِبَ﴾: شرطٌ وجوابُه. وقوله: «وإنْ يَخْذُلْكم» مثلُه، وهذا التفاتٌ من الغَيْبة إلى الخطاب، كذا قاله الشيخ[٢]، يعني من الغَيْبة في قوله: «لِنْتَ لهم» و«لانْفَضُّوا» و«فاعفُ عنهم واستغفِرْ لهم وشاوِرْهم». وفيه نظرٌ. وجاء قولُه: «فلا غالبَ» جواباً للشرط وهو نفيٌ صريح، وقولُه ﴿فَمَنْ ذا الذي﴾ وهو متضمِّنٌ للنفي جواباً للشرط الثاني تلَطُّفاً بالمؤمنين حيث صَرَّح لهم بعدم الغَلَبةِ في الأولِ، ولم يُصَرِّحْ لهم بأنه لا ناصِرَ لهم في الثاني، بل أتى في صورةِ الاستفهامِ وإنْ كان معناه نفياً.

وقوله: ﴿فَمَنْ ذا الذي﴾ قد تقدَّم مثلُه في البقرة[٣] وأقوالُ الناس فيه. والهاءُ في «مِنْ بعدِه» فيها وجهان:

أحدُهما ـ وهو الأظهر ـ أنها تعودُ على اللَّهِ تعالى، وفيه احتمالان:

أحدُهما: أَنْ يكونَ ذلك على حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ بعدِ خِذْلانِه.

والثاني: أنه لا يُحْتاج إلى ذلك، ويكون معنى الكلام: إنكم إذا جَوَّزْتموه إلى غيرِه وقد خَذَلَكم فَمَنْ تجاوزون إليه وينصُركم؟ والوجه الثاني: أن تعودَ على الخِذْلان المفهوم من الفعلِ وهو نظيرُ: «اعدِلُوا هو أقربُ»[٤].

وقوله: ﴿وعلى الله فَلْيتوَكَّلِ المؤمنون﴾ إنَّما قَدَّم الجارَّ ليؤذن بالاختصاص أي: ليخُصَّ المؤمنون ربَّهم بالتوكُّل عليه والتفويضِ لعلمهم أنه لا ناصرَ لهم سواه، وهو معنىً حسن ذكره الزمخشري. وقرأ الجمهور: «يَخْذُلْكم» بفتح الياء مِنْ «خَذَلَه» ثلاثياً، وقرأ عبيد بن عمير: «يُخْذِلْكم» بضمها من أخذل رباعياً، والهمزةُ فيه لجَعْل الشيءِ، أي: يَجْعَلْكم مخذولين.

قوله تعالى: ﴿وما كان لنبيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾: [«أَنْ يَغُلَّ» في محلِّ رفعٍ اسمَ كان، و«لنبي» خبرٌ مقدم] أي: ما كان له غُلول أو إغْلال على حَسَبِ القراءتين. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بفتح الياء وضم الغين مِنْ «غَلَّ» مبنياً للفاعل، ومعناه: أنه لا يَصِحُّ أن يقع من النبي غُلول لتنافِيهما، فلا يجوزُ أن يُتَوَهَّمَ ذلك فيه البتة. وقرأ الباقون «يُغَلَّ» مبنيّاً للمفعول. وهذه القراءةُ فيها احتمالان:

أحدُهما: أن يكونَ من «غَلَّ» ثلاثياً، والمعنى: ما صَحَّ لنبيٍّ أَنْ يَخُونَه غيرُه ويَغُلَّه، فهو نفيٌ في معنى النهي أي: لا يَغُلُّه أحدٌ.

---

(١) أخرجه مسلم ٢/٦٣٣، كتاب الجنائز (٥ ـ ٩١٨).
(٢) انظر البحر المحيط ٣/١٠٠.
(٣) سورة البقرة، آية (٢٥٥).
(٤) سورة المائدة، آية (٨).

والاحتمال الثاني : أَنْ يكونَ مِنْ أغلَّ رباعياً، وفيها وجهان، أحدُهما : أَنْ يكونَ من أَغَلَّه : أي نَسَبه إلى الغُلول كقولهم : أَكْذَبْتُه أي : نَسَبْتُه إلى الكذب، وهذا في المعنى كالذي قبله أي : نفيٌ في معنى النهي أي : لا يَنْسِبه أحدٌ إلى الغُلول.

والثاني : أن يكونَ مِنْ أَغَلَّه أي وجده غالاً كقولِهم : أَحْمَدْتُ الرجلَ وأَبْخَلْتُه وأجبنتُهُ أي : وجدته محموداً وبخيلاً وجباناً. والظاهر أن قراءة «يَغُلَّ» بالياء للفاعل لا يُقَدَّر فيها مفعولٌ محذوفٌ؛ لأنَّ الغَرَضَ نفيُ هذه الصفة عن النبي من غيرِ نظره إلى تَعَلُّقٍ بمفعولٍ كقولك : «هو يعطي ويمنع» تريدُ إثباتَ هاتَين الصفتين. وقَدَّر له أبو البقاء مفعولاً فقال : «تقديرُه : أَنْ يَغُلَّ المالَ أو الغنيمةَ».

واختار أبو عبيد والفارسي قراءةَ البناء للفاعل قالا : لأنَّ الفعلَ الواردَ بعدُ «ما كان لكذا أن يفعل» أكثرُ ما يَجيءُ منسوباً إلى الفاعل نحو : ﴿وما كان لنفسٍ أَنْ تموت﴾[١] ﴿ما كان الله لِيَذَر﴾[٢] وبابه. ورجَّحها بعضُهم بقولِه : «وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بما غَلَّ» فهذا يُوافِقُ هذه القراءةَ، ولا حُجَّةَ في ذلك لأنها موافقةٌ للأخرى.

والخَذْلُ والخِذْلانُ ضد النصر، وهو تَرْكُ مَنْ تَظُنُّ به النُّصْرة. وأصلُه مِنْ «خَذَلَتِ الظَّبْيَةُ ولدَها» أي : تركَتْه منفرداً، ولهذا قيل لها : خاذِل. ويقال للولدِ المتروك أيضاً : خاذِل، وهذا على النسب، والمعنى أنها مخذولةٌ، قال بُجَيْر :

١٤٩١ - بِجِيدٍ مُغْزِلَةٍ أَدْمَاءَ خَاذِلَةٍ ... مِنْ الظِّبَاءِ تُرَاعِي مَنْزِلاً زِيَمَا[٣]

ويُقال له أيضاً : خَذُول، فَعُولَ بمعنى مَفْعول. قال :

١٤٩٢ - خَذُولٌ تُرَاعِي رَبْرَباً بِخَمِيلَةٍ ... تَنَاوَلُ أَطْرَافَ الْبَرِيرِ وَتَرْتَدِي[٤]

ومنه يُقال : «تَخاذَلَتْ رِجْلا فلانٍ» قال الأعشى :

١٤٩٣ - بَيْنَ مَغْلُوبٍ تَلِيلٍ خَدُّهُ ... وَخَذُولِ الرِّجْلِ مِنْ غَيْرِ كَسَحْ[٥]

ومعنى المادة : هذا الترك الخاص.

والغُلول في الأصلِ : تَدَرُّع الخِيَانَةِ وتوسُّطها، والغَلَلُ : تَدَرُّعُ الشيء وتوسُّطه، ومنه : «الغَلَلُ» للماءِ الجارِي بين الشجر، والغِلُّ : الحِقْدُ لكُمونه في الصدر، وتَغَلْغَلَ في كذا : إذا دخَل فيه وتوسَّط قال :

١٤٩٤ - تَغَلْغَلَ حَيْثُ لَمْ يَبْلُغ شَرَابٌ ... وَلاَ حُزْنٌ وَلَمْ يَبْلُغْ سُرورُ[٦]

فالغُلولُ الذي هو الأَخْذُ في خُفْيَةٍ مأخوذٌ من هذا المعنى، ومنه : «أَغَلَّ الجازِرُ» إذا سرق أو ترك في الإهاب شيئاً من اللحم. وفَرَّقت العربُ بين الأفعالِ والمصادرِ فقالوا : غَلَّ يَغُلُّ غُلولاً بالضَّمِّ في المصدر والمضارع إذا خان، وغل

---

(١) سورة يونس، آية (١٠٠).
(٢) سورة آل عمران، آية (١٧٩).
(٣) البيت لزهير لا كما قال المصنف انظر ديوانه ٣٥، البحر ٨١/٣.
(٤) البيت لطرفة انظر ديوانه ٩، شرح المعلقات (١٣٨).
(٥) انظر ديوانه ٢٤٣.
(٦) تقدم.

يَغِلُّ غِلاًّ بالكسر فيهما. قال تعالى: ﴿ونَزَعْنَا ما في صدورِهم مِنْ غِلٍّ﴾[1] أي حِقد.

قوله: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ﴾ الظاهرُ أنَّ هذه الجملةَ الشرطيةَ مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، وإنما جِيء بها للرَّدْعِ عن الإغلالِ. وزعم أبو البقاء أنها يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً، ويكونُ التقديرُ: في حال علم الغَالِّ بعقوبةِ الغُلول، وهذا وإنْ كان محتَمَلاً ولكنه بعيدٌ. و«ما» موصولةٌ بمعنى الذي، فالعائدُ محذوفٌ أي: غَلَّه، ويَدُلُّ على ذلك الحديثُ: «إنَّ أحدَهم يأتي بالشيء الذي أخذَه على رقبتِه»، ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً، وتكونُ على حَذْفِ مضاف أي: بإثمِ غلولِه.

وقولُه: ﴿ثم تُوَفَّى﴾ هذه الجملةُ معطوفةٌ على الجملة الشرطية، وفيها إعلامٌ أنَّ الغالَّ وغيرَه مِنْ جميعِ الكاسبين لا بُدَّ وأن يُجازوا فيندرجَ الغالُّ تحت هذا العموم أيضاً فكأنه ذُكِر مرتين. قال الزمخشري: «فإنْ قلت: هَلاَّ قيل: «ثم يُوَفَّى ما كسَب» ليتصلَ به. قلت: جِيء بعامٍّ دخلَ تحتَه كلُّ كاسبٍ من الغالِّ وغيرِه فاتَّصل به من حيثُ المعنى، وهو أثبتُ وأبلغُ.

أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ كَمَنۢ بَآءَ بِسَخَطٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٦٢﴾ هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿١٦٣﴾ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾

قوله تعالى: ﴿أَفَمَنِ اتَّبع رِضوانَ اللَّهِ﴾: الكلامُ على مثلِه قد تقدَّم مِنْ أنَّ الفاءَ النيةُ بها التقديمُ على الهمزةِ، وأن مذهبَ الزمخشري تقديرُ فعلٍ بينهما.

قال الشيخ[2]: «وتقديرُه في مثلِ هذا التركيبِ متكلَّفٌ جداً». انتهى. والذي يَظْهَرُ من التقديرات: «أحَصَل لكم تمييزٌ بين الضالِّ والمُهْتَدي، فَمَنِ اتَّبع رضوانَ اللَّهِ واهتدى ليس كَمَنْ باءَ بسخطهِ وغَلَّ». لأنَّ الاستفهامَ هنا للنفي. و«مَنْ» هنا موصولةٌ بمعنى الذي في محلِّ رفع بالابتداء، والجارُّ والمجرورُ الخبرُ. قال أبو البقاء: «ولا يجوزُ أَنْ تكونَ شرطاً، لأنَّ «كَمَنْ» لا يصلُحْ أن يكونَ جواباً» يعني لأنَّه كان يَجِبُ اقترانُه بالفاءِ، ولأنَّ المعنى يَأْباه.

و«بسَخَطٍ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفس الفعلِ أي: رَجَع بسَخَطِه، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً فيتعلَّقَ بمحذوفٍ أي: رجَع مصاحباً لسَخَطه أو ملتبساً به. و«مِنَ الله» صفتُه. والسَّخَط. الغضبُ الشديد، ويقال: «سَخَط» بفتحتين وهو مصدرٌ قياسي، ويقال: «سُخْط» بضمِّ السين وسكونِ الخاء، وهو غيرُ مقيسٍ، ويقال: «في سُخْطَةِ المَلِك» بالتاءِ أي: في كراهةٍ منه له.

قوله: ﴿ومَأْواه جهنم﴾ في هذه الجملةِ احتمالان:

أن تكون مستأنفةً، أخبر أنَّ مَنْ باءَ بسَخَطِه أَوَى إلى جهنَّم. ويُفْهَمُ منه مقابله وهو: أنَّ مَنِ اتَّبع الرضوانَ كان مأواه الجنة، وإنما سَكَتَ عن هذا ونَصَّ على ذلك ليكونَ أبلغَ في الزجر، ولا بُدَّ مِنْ حَذْفٍ في هذه الجمل تقديرُه: أفَمَنْ اتبع ما يؤولُ به إلى رضا الله فباء برِضاه كَمَنِ اتَّبع ما يَؤُول به إلى سَخَطه.

---

(١) سورة الأعراف، آية (٤٣).

(٢) انظر البحر المحيط ٣/١٠٢.

والثاني : أنها داخلةٌ في حَيِّز الموصولِ ، فتكونُ معطوفةً على «باء بسخط»، فيكونُ قد وَصَل الموصولَ بجملتين اسميةٍ وفعلية، وعلى كلا الاحتمالَيْن لا محلَّ لها من الإعراب. والمخصوصُ بالذمِّ محذوف أي : وبئس المصيرُ جهنمُ. واشتملت هذه الآياتُ على الطباق في قوله: «يَنْصُرْكم ويَخْذُلْكم»، وفي قولِه: «رضوان الله وسخطه»، والتجنيسُ المماثِلُ في قوله: «يَغْلُلْ» و «بما غلَّ».

قوله تعالى : ﴿هم درجاتٌ﴾ : مبتدأٌ وخبرٌ، ولا بُدَّ من تأويل في الإخبار بالدرجات عن «هم» لأنها ليست إياهم، فيجوزُ أَنْ يكونَ جُعِلوا نفسَ الدرجاتِ مبالغةً، والمعنى : أنَّهم متفاوتون في الجزاءِ على كَسْبهم، كما أنَّ الدرجاتِ متفاوتةٌ، والأصلُ على التشبيه أي : هم مثلُ الدرجات في التفاوت، ومنه قوله :

١٤٩٥ ـ أَنَصْبٌ لِلْمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجَالِي أَمْ هُمُ دَرَجُ السُّيولِ[1]

ويجوزُ أَنْ يكونَ على حذفِ مضافٍ أي : ذوو درجات أي : أصحاب منازلَ ورتبٍ في الثوابِ والعقاب.

وأجاز ابن الخطيب أن يكونَ الأصلُ : «لهم درجات» فحُذفت اللام، وعلى هذا يكونُ «درجاتٌ» مبتدأ وما قبلَها الخبرُ. وقد رَدَّ عليه بعضُ الناس، وجَعَل هذا مِنْ جَهْلِهِ وجهلِ متبوعيه من المُفَسِّرين بلسانِ العربِ وقال: «لا مساغَ لحذفِ اللامِ البتة، لأنها إنما تُحْذَفُ في مواضعَ يُضْطَرُّ إليها، وهنا المعنى واضحٌ مستقيمٌ مِنْ غيرِ تقديرِ حَذْفٍ»، ولعَمْري إنَّ ادِّعاء حذفِ اللامِ خطأٌ، والمخطىءُ معذورٌ، ولكن قد نُقِل عن المفسرين هذا، ونُقل عن ابن عباس والحسن : «لكلٍّ درجاتٌ من الجنةِ والنار»، فإنْ كان هذا القائلُ أَخَذَ من هذا الكلامِ أنَّ اللامَ محذوفةٌ فهو مخطىء، لأنَّ هؤلاء ـ رضي الله عنهم ـ يُفَسِّرون المعنى لا الإعرابَ اللفظي. وقرأ النخعي : «درجةٌ» بالإفراد على الجنس.

و ﴿عند الله﴾ فيه وجهان، أحدُهما : أَنْ يتعلَّق بـ «درجات» على المعنى لِما تضمَّنت من معنى الفعل، كأنه قيل : هم متفاضلون عند الله، وأَنْ يتعلق بمحذوفٍ صفةً لدرجات، فيكونَ في محل رفع.

قوله تعالى : ﴿لقد مَنَّ اللَّهُ﴾ : جوابٌ لقسم محذوف وقرىء «لمِنْ مَنِّ الله» بـ «مِنْ» الجارة، و «مَنِّ» بالتشديدِ مجرورٌ بها. وخَرَّجه الزمخشري على وجهين :

أحدُهما : أَنْ يكونَ الجارُّ خبراً مقدماً والمبتدأ محذوف تقديرُه : «لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين مَنُّه أو بَعْثُه إذ بعث»، فحُذِف لقيام الدلالة.

والثاني : أنه جُعِل المبتدأُ نفسَ «إذ» بمعنى وقت، وخبرُها الجارُّ قبلَها تقديرُه : لمِنْ مَنِّ اللَّهِ على المؤمنين وقتُ بعثه، ونَظَّره بقولِهم : «أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كان قائماً». وهذان الوجهانِ في هذه القراءةِ ممَّا يدلاّن على رسوخِ قدمِه في هذا العلمِ.

إلاَّ أَنَّ الشخ[2] قد رَدَّ عليه الوجهَ الثاني بأنَّ «إذ» غيرُ متصرفةٍ، لا تكونُ إلا ظرفاً، أو مضافاً إليها اسمُ زمان، أو مفعولةً باذكر على قولٍ. ونَقَل قولَ أبي علي فيها وفي «إذ» أنهما لا تكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدأين. قال: «ولا يُحْفَظُ مِنْ كلامِهم : «إذ قام زيدٌ طويلٌ» يريد: وقتُ قيامِه طويلٌ، وبأنَّ تنظيره القراءةَ بقولِهم : «أخطبُ» إلى آخره خطأ،

---

(١) البيت لابن هرمة انظر الكتاب ١/٢٠٦، الخزانة ١/٢٠٣، الكشاف ٤/٤٧٩.

(٢) انظر البحر المحيط ٣/١٠٤.

من حيثُ أنَّ المشبه مبتدأٌ والمُشَبَّه [به] ظرفٌ في موضعِ الخبرِ عند مَنْ يُعْرِبُ هذا الإعرابَ، ومِنْ حيث إنَّ هذا الخبرَ الذي قد أبْرزه ظاهراً واجبُ الحذفِ لسدِّ الحالِ مسدَّه، نصَّ عليه النحويون الذين يُعْرِبونه هكذا فكيف يُبْرِزُه في اللفظِ». وجوابُ هذا الردِّ واضحٌ، وليت أبا القاسم لم يَذْكُرْ تخريجَ هذه القراءةِ حتى كنا نسمع.

والجمهورُ على ضَمِّ السين من «أنفُسهم» أي: مِنْ جملتهم وجنسهم. وقرأت عائشة وفاطمة والضحاك ـ ورواها أنس عنه ﷺ ـ بفتح الفاء من النَّفاسة، وهي الشرف أي: من أشرفِهم نسباً وخَلْقاً وخُلُقاً. وعن علي عليه السلام: «أنا أَنْفَسُكم نَسَباً وحَسَباً وصِهْراً».

وهذ الجارُّ يَحْتمل وجهين:

أحدُهما: أنْ يتعلَّق بنفس «بعث».

والثاني: أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه وصفٌ لـ «رسولاً» فيكونُ منصوبَ المحلِّ، ويَقْوىٰ هذا الوجهُ على قراءةِ فتح الفاء. وقوله: «يَتْلُو عليهم» في محل حال أو مستأنف، وقد تقدَّم نظيرُها في البقرة[1].

وقوله: ﴿وإنْ كانوا من قبلُ لَفِي﴾ هي «إنْ» المخففةُ واللام فارقة، وقد وتقدَّم والكلامُ على تحقيق هذا والخلافِ فيه. إلَّا إنَّ الزمخشري ومكّياً هنا حين جعلاها مخففةً قدَّرا لها اسماً محذوفاً، فقال الزمخشري: «تقديرُه: وإنَّ الشأنَ والحديثَ كانوا من قبل». وقال مكي: «وأمَّا سيبويهِ فإنه يقول إنَّها مخففةٌ واسمُها مضمرٌ، والتقديرُ: على قولِه: «وإنهم كانوا». وهذا ليس بجيد، لأنَّ «إنْ» المخففةَ إنما تعمل في الظاهرِ على غير الأفصحِ، ولا عملَ لها في المضمر، ولا يُقَدَّرُ لها اسمٌ محذوفٌ البتَّةَ، بل تُهْمَلُ أو تعمل على ما تقدَّم، مع أنَّ الزمخشري لم يُصَرِّحْ بأنَّ اسمَها محذوفٌ، بل قال: «إنْ هي المخففةُ واللامُ فارقةٌ، وتقديرُه: وإنَّ الشأن والحديثَ كانوا» فقد يكونُ هذا تفسيرَ معنىً لا إعرابٍ.

وفي هذه الجملةِ وجهان:

أحدُهما: أنها استئنافيةٌ لا محلَّ لها من الإعراب.

والثاني: في محلِّ نصبٍ على الحالِ من المفعولِ في «يُعَلِّمُهم» وهو الأظهرُ.

أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٦٥﴾ وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٦٦﴾

قوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أصابَتْكم﴾: الهمزةُ للإنكار، وجَعَلَها ابن عطية للتقرير، والواوُ عاطفةٌ، والنيةُ بها التقديمُ على الهمزةِ على ما تقرر. وقال الزمخشري: و «لَمَّا» نصبٌ بقلتم، و «أصابَتْكم» في محل الجر بإضافة «لَمَّا» إليه، وتقديره، «قلتم حين أصابتكم» و «أنَّى» هذا نُصِب لأنه مقولٌ والهمزةُ للتقريعِ والتقريرِ. فإنْ قلت: علامَ عَطَفَتِ الواوُ هذه الجملةَ؟ قلت: على ما مضى من قصةِ أُحُد من قوله: «ولقد صَدَقكم الله وَعْدَه»، ويجوزُ أنْ تكونَ معطوفةً على محذوفٍ تقديرُه: أفعلتم كذا وقلتم حينئذٍ كذا» انتهى.

---

(١) انظر الآية رقم (١٢٩).

أمَّا جَعْلُه «لَمَّا» بمعنى «حين» أي ظرفاً فهو مذهبُ الفارسي، وقد تقدَّم تقريرُ المذهبين، وأمَّا قولُه: «عَطْفٌ على قصةِ أُحُد»؛ فهذا غيرُ مذهبِه؛ لأنَّ الجاريَ من مذهبه إنما هو تقديرُ جملةٍ يُعْطَفُ ما بعد الواوِ عليها أو الفاءِ أو ثم كما قَرَّره هو في الوجه الثاني.

و ﴿أنَّى هذا﴾ أنَّى: بمعنى «مِنْ أين» كما تقدَّم في قولِه «أنَّى لكِ هذا»[1]. ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿من عندِ أَنْفُسِكم﴾ و ﴿مِنْ عند الله﴾ قاله الزمخشري. وردَّ عليه الشيخ[2] بأنَّ الظرفَ إذا وَقَع خبراً لا يُقَدَّر داخلاً عليه حرفُ جر غيرُ «في»، أمَّا أَنْ يُقَدَّرَ دَاخلاً عليه «مِنْ» فلا، لأنه إنما انتصبَ على إسقاطِ «في» ولذلك إذا أُضْمِر الظرفُ تعدَّى إليه الفعلُ بـ «في» إلاَّ أَنْ يُتَّسَعَ فيه. قال: «فتقديرُه غيرُ سائغٍ واستدلاله بقولِه: «مِنْ عندِ أنفسكم» و «مِنْ عندِ الله» وقوفٌ مع مطابقةِ السؤالِ للجواب في اللفظِ وذُهولٌ عن هذه القاعدةِ». واختار الشيخُ أنَّ «أنَّى» بمعنى «كيف» قال: «وأنَّى سؤالٌ عن الحالِ هنا، ولا تناسبُ أَنْ تكونَ بمعنى «أين» أو «متى»؛ لأنَّ الاستفهامَ لم يَقَعْ عن مكانٍ ولا زمانٍ هنا، إنما وقع عن الحالِ التي اقتضَتْ لهم ذلك، سألوا عنها على سبيلِ التعجُّب، وجاءَ الجوابُ من حيثُ المعنى لا من حيث اللفظُ في قولِه: «قل هو مِنْ عندِ أنفسكم». قال: والسؤالُ بـ «أنَّى» سؤالٌ عن تعيين كيفيةِ حصولِ هذا الأمرِ، والجوابُ بقولِه: «مِنْ عندِ أنفسكم» يتضمَّنُ تعيين الكيفية، لأنه بتعيين السبب تتعيَّن الكيفيةُ مِنْ حيث المعنى، ولو قيل على سبيلِ التعجبِ: كيف لا يَحُجُّ زيدٌ الصالحُ!! فقيل في جوابه: «لعدم استطاعته» لحصل الجوابُ وانتظم من المعنى أنه لا يَحُجُّ وهو غيرُ مستطيعٍ» انتهى. أمَّا قولُه: «لا يُقَدَّر الظرفُ بحرفِ جرٍ غيرِ «في» فالزمخشري لم يُقَدِّر «في» مع «أنَّى» حتى يلزَمَه ما قال، إنما جَعَل «أنَّى» بمنزلةِ «من أين» في المعنى. وأمَّا عدوله عن الجوابِ المطابقِ لفظاً فالعكسُ أولى.

وقوله: ﴿قد أَصَبْتُم﴾ في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «مصيبة». و «قلتم» على مذهب سيبويه[3] جوابٌ لـ «لَمَّا»، وعلى مذهب الفارسي ناصبٌ لها، على حَسَبِ ما تقدَّم من مذهبيهما. والضميرُ في قوله «قل» هو راجع على المصيبة من حيث المعنى. ويجوز أن يكون على حذف مضاف مُرَاعىً أي: سببُها، وكذلك الإشارةُ بقولِه: «أنَّى هذا» لأنَّ المرادَ المصيبةُ.

قوله تعالى: ﴿وما أصابكم﴾: «ما» موصولةٌ بمعنى الذي في محلِّ رفعٍ بالابتداء. و﴿فبإذنِ اللَّهِ﴾ الخبر، وهو على إضمارٍ تقديرُه: فهو بإذنِ الله، ودَخَلَتِ الفاءُ في الخبرِ لشبه المبتدأ بالشرط نحو: «الذي يأتيني فله درهم» وهذا على ما قَرَّره الجمهورُ مُشْكِلٌ، وذلك أنهم قَرَّروا أنه لا يجوز دخولُ هذه الفاء زائدةً في الخبر إلا بشروط، منها أن تكون الصلة مستقبلة في المعنى، وذلك لأنَّ الفاء إنما دخلت للشبه بالشرط، والشرط إنما يكونُ في الاستقبالِ لا في الماضي، لو قلت: «الذي أتاني أمس فله درهم» لم يَصِحَّ، و «أصابَكم» هنا ماضٍ في المعنى لأنَّ القصةَ ماضيةٌ فكيف جاز دخولُ هذه الفاءِ؟

وأجابوا عنه بأنه يُحْمَلُ على التبيين أي: «وما تبَيَّن إصابته إياكم» كما تأوَّلوا: ﴿إنْ كان قميصُه قُدَّ مِنْ دُبُر﴾[4] أي: إنْ تَبَيَّن، وهذا شرطٌ صريح. قلت: وإذا صح هذا التأويل فَلْتُجْعل «ما» شرطاً صريحاً، وتكونُ الفاء داخلةً وجوباً لكونها

---

(١) سورة آل عمران، آية (٣٧).
(٢) انظر البحر المحيط ٣/١٠٧.
(٣) انظر الكتاب ٢/٣١١.
(٤) سورة يوسف، آية (٢٦).

واقعة جواباً للشرط. وقال ابنُ عطية: «يَحْسُن دخولُ الفاءِ إذا كان سبَب الإعطاء، وكذلك ترتيبُ هذه، فالمعنى إنما هو: ومأأَذِنَ اللَّهُ فيه فهو الذي أصابكم، لكنْ قَدَّم الأهَمَّ في نفوسِهم والأقرَبَ إلى حِسِّهم. والإِذْنُ: التمكين من الشيء مع العلم به» وهذا حسنٌ مِنْ حيث المعنى، فإنَّ الإصابةَ مترتبةٌ على الإِذْن من حيث المعنى. وأشارَ بقولِه «الأهَمَّ والأقربَ» إلى ما أصابَهم يوم التقى الجَمْعان.

قوله: ﴿وَلِيَعْلَمَ﴾ في هذه اللامِ قَوْلان:

أحدُهما: أنها معطوفةٌ على معنى قولِه: «فبإذن الله» عطفَ سببٍ على سببٍ، فتتعلَّقُ بما تتعلَّق به الباءُ.

والثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ أي: ولِيَعْلَمَ فَعَلَ ذلك، أي: أصابكم. والأول أَوْلَى، وقد تقدَّم أنَّ معنى «ولِيَعْلَمَ اللَّهُ» أي تمييزاً ويُظْهِرَ للناسِ ما كان في عِلْمِه. وزعم بعضُهم أن ثم مضافاً أي: ليعلم إيمانَ المؤمنين ونفاق الذين، ولا حاجة إليه.

وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ قَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ ۗ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ۚ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴿١٦٧﴾

قوله تعالى: ﴿وقيل لهم قاتلوا﴾: هذه الجملةُ تحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكونَ استئنافيةً، أخبر الله تعالى أنهم مأمورون: إمَّا بالقتالِ وإمَّا بالدَّفْعِ أي: تكثير سواد المسلمين.

والثاني: أن تكون معطوفة على «نافقوا»، فتكون داخلةً في حَيِّز الموصول أي: وليعلم الذين حصل منهم النفاقُ والقولُ بكذا، و «تعالوا» و «قاتِلوا» كلاهما قائمٌ مقام الفاعل لـ «قيل» لأنه هو المقولُ، وقد تقدَّم ما فيه. قال أبو البقاء: «وإنما لم يَأْتِ بحرفِ العطفِ ـ يعني بين تعالوا وقاتِلوا ـ لأنه قَصَدَ أن تكونَ كلٌّ من الجملتين مقصودةً بنفسِها، ويجوز أَنْ يُقال إنَّ المقصودَ هو الأمرُ بالقتال، و «تعالَوا» ذَكَر ما لو سَكَتَ عنه لكان في الكلام ما يَدُلُّ عليه، وقيل: الأمر الثاني حال». يعني بقوله: «وتعالوا ذكرَ ما لو سَكَت» أي: المقصودُ إنما هو أمرُهم بالقتالِ لا مجيئُهم وحدَه، وجعْلُه «قاتلوا» حالاً من «تعالوا» فاسدٌ؛ لأنَّ الجملة الحالية يُشْترط أن تكون خبريةً وهذه طلبيةٌ.

قوله: ﴿أو ادْفَعُوا﴾ «أو» هنا على بابِها من التخييرِ والإباحة. وقيل: بمعنى الواو لأنه طَلَب منهم القتالَ والدفعَ، والأولُ هو الصحيح. وقوله: ﴿قالوا: لو نعلمُ﴾ إنما لم يأتِ في هذه الجملةِ بحرفِ عطفٍ لأنها جوابٌ لسؤالِ سائلٍ: كأنه قيل: فما قالوا لَمَّا قيل لهم ذلك؟ فأجيب بأنهم قالوا ذلك. و «نعلمُ» وإنْ كان مضارعاً فمعناه المُضِيُّ لأن «لو» تُخَلِّص المضارع ـ إذ كانت لِما سيقع لوقوع غيره ـ [للمضيّ]. ونكَّر «قتالاً» للتعليل أي: لو عَلِمْنا بعضَ قتالٍ ما.

قوله: ﴿هم للكفرِ أقربُ﴾ «هم» مبتدأٌ و «أقربُ» خبرُه، وهو أفعلُ تفضيلٍ، و «للكفر» متعلقٌ به، وكذلك «للإيمان». فإنْ قيل: لا يتعلَّقُ حرفا جر متحدان لفظاً ومعنىً بعاملٍ واحدٍ، إلَّا أن يكون أحدُهما معطوفاً على الآخر أو بدلاً منه، فكيف تعلَّقا بـ «أقرب»؟ فالجواب أنَّ هذا خاصٌّ بأفعلِ التفضيل قالوا: لأنه في قوة عاملين، فإنَّ قولَك: «زيدٌ أفضلُ من عمرو» معناه: يزيدُ فضلُه على فضل عمر. وقال أبو البقاء: «وجاز أن يعملَ «أقربُ» فيهما وهما يُشْبِهان

الظرف، وكما عمل «أطيبُ» في قولهم: «هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطباً» في الظرفينِ المقدَّرين، لأنَّ «أفعلَ» يَدُلُّ على معنيين: على أصل الفعل وزيادتِه، فيعملُ في كلِّ واحدٍ منهما بمعنى غيرِ الآخر، فتقديرُه: يَزيدُ قربُهم إلى الكفرِ على قُرْبِهم إلى الإيمان». ولا حاجة إلى تشبيه الجارَّيْنِ بالظرفين، لأن ظاهره أن المسوِّغَ لتعلُّقِهما بعاملٍ واحدٍ شِبْهُهُما بالظرفين، وليس كذلك، وقولُه: «الظرفين المقدَّرين» يعني أنَّ المعنى: هذا في أوانِ بُسْرِيَّته أطيبُ منه أوانَ رُطَبِيَّته.

و «أقربُ» هنا من القُرْب الذي هو ضد البُعْد، ويتعدَّى بثلاثةِ حروفٍ: «اللام» و «إلى» و «مِنْ»، تقولُ: قَرُبْتُ لك وإليك ومنك، فإذا قلت: «زيدٌ أقربُ من العلمِ من عمروٍ فـ «مِنْ» الأولى المُعَدِّيةُ لأصلِ معنى القرب، والثانيةُ هي الجارة للمفضولِ. وإذا تقرَّر هذا فلا حاجةَ إلى ادِّعاء أنَّ اللامَ بمعنى إلى.

و «يومئذ» متعلِّقٌ بـ «أقربُ»، وكذا «منهم»، و «مِنْ» هذه هي الجارَّةُ للمفضولِ بعد أَفْعل، وليسَتْ هي المُعَدِّيةَ لأصلِ الفعل. ومعنى «هم للكفرِ أقربُ منهم يومئذٍ للإيمان» أنهم كانوا قبلَ هذا الوقتِ كاتمين للنفاق، فكانوا في الظاهرِ أبعدَ مِنَ الكفر، فلمَّا ظَهَرَ منهم ما كانوا يكتُمُونه صاروا أقربَ للكفر.

و «إذا» مضافَةٌ لجملةٍ محذوفةٍ عُوِّضَ منها التنوينُ كما تَقَدَّم تقريرُه، وتقديرُ هذه الجملةِ «هم للكفر يومَ إذ قالوا: لو نعلمُ قتالاً لاتَّبعناكم» وقيل: المعنى على حَذْفِ مضافٍ أي: هم لأهلِ الكفر أقربُ لأهلِ الإيمان. وفُضِّلوا هنا على أنفسِهم باعتبار حالين ووقتين. ولولا ذلك لم يَجُزْ. تقولُ: «زيدٌ قاعداً أفضلُ منه قائماً» أو: «زيدٌ قاعداً اليومَ أفضلُ منه قاعداً غداً» ولو قلت: «زيدٌ اليومَ قاعداً أفضلُ منه اليومَ قاعداً» لم يجز.

وحكى النقاش عن بعض المفسرين أنَّ «أقرب» هنا ليست من معنى القرب الذي هو ضد البعد، وإنما هي من القَرَب بفتح القاف والراء، وهو طَلَب الماء، ومنه «قاربَ الماء»، وليلةُ القَرَب: ليلةُ الورود، فالمعنى: هم أطلبُ للكفر، وعلى هذا فتتعيَّن التعديةُ باللام، على حَدِّ قولك: «زيدٌ أضربُ لعمروٍ».

قوله: ﴿يقولون بأفواهِهم﴾ في هذه الجملةِ وجهان:

أحدُهما: أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها.

والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير في «أقرب» أي: قَرَبُوا للكفر قائلين هذه المقالة. وقوله: «بأفواهِهم» قيل: تأكيدٌ كقوله: ﴿ولا طائرٌ يطير بجناحيه﴾[1]. والظاهرُ أنَّ القولَ يُطلق على اللسانيّ والنفسانيّ فتقييدُه بأفواههم تقييدٌ لأحدِ محتملين، اللهم إلا أنْ يُقال: إنَّ إطلاقَه على النفساني مجازٌ. قال الزمخشري: «وذِكْرُ القلوبِ مع الأفواه تصويرٌ لنفاقِهم، وأنَّ إيمانَهم موجود في أفواههم فقط» وبهذا الذي قاله الزمخشري ينتفي كونُه للتأكيد لتحصيله هذه الفائدة.

ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟ ۗ قُلْ فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٦٨﴾ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾

(١) سورة الأنعام، آية (٣٨).

قوله تعالى : ﴿**الذين قالوا لإخوانِهم**﴾ : جَوَّزوا في موضع «الذين» الألقابَ الثلاثة : الرفعَ والنصبَ والجرَّ، فالرفعُ من ثلاثة أوجه، أحدها : أَنْ يكونَ مرفوعاً على خبرِ مبتدأ محذوف تقديره : هم الذين .

الثاني : أنه بدل من واو «يكتمون» .

الثالث : أنه مبتدأ، والخبرُ قولُه : «قل فادْرَؤوا» ولا بد من حَذْفِ عائدٍ تقديرُه : قل لهم فادرؤوا . والنصبُ من ثلاثة أوجه أيضاً .

أحدُها : النصبُ على الذم أي : أذُمُّ الذين قالوا :

الثاني : أنه بدل من «الذين نافقوا» .

الثالث : أنه صفةٌ لهم . والجَرُّ من وجهين : البدل من الضميرِ في «بأفواهِهم»، أو من الضمير في «قلوبِهم» كقولِ الفرزدق :

١٤٩٦ - عَلَى حَالَةٍ لَوْ أنَّ فِي الْقَوْمِ حاتِماً عَلَى جُودِه لَضَنَّ بِالْماءِ حَاتِمِ [١]

بجر «حاتم» على أنه بدلٌ من الهاءِ في «جوده»، وقد تقدَّم الخلافُ في هذه المسألة .

وقال الشيخ [٢] : وجَوَّزوا في إعراب «الذين» وجوهاً : الرفع على النعت لـ «الذين نافقوا»، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو على أنه بدل من الواو في «يكتمون»، والنصبُ فذكره إلى آخره . وهذا عجيبٌ منه لأنَّ «الذين نافقوا» منصوبٌ بقوله «وليعلَم»، وهم في الحقيقة عَطْفٌ على «المؤمنين»، وإنما كَرَّر العاملَ توكيداً، والشيخُ لا يَخْفى عليه ما هو أشكلُ من هذا، فيُحتمل أن يكونَ تبِع غيره في هذا السهو، وهو الظاهر في كلامه، ولم يَنْظُر في الآية اتكالاً على ما رآه منقولاً، وكثيراً ما يقع الناس فيه، وأَنْ يُعْتَقَدَ أنَّ «الذين» فاعلٌ بقولِه : «وليعلَم» أي : «فَعَلَ الله ذلك ليَعْلم هو المؤمنين وليَعْلم المنافقون» ولكنَّ مثل هذا لا ينبغي أن يجوزَ البتة .

قوله : ﴿**وقَعَدوا**﴾ يجوز في هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أن تكون حالية من فاعل «قالوا» و «قد» مرادةٌ، أي : وقد قعدوا، ومجيء الماضي حالاً بالواو وقد، أو بأحدهما، أو بدونهما ثابتٌ من لسان العرب .

والثاني : أنها معطوفةٌ على الصلةِ فتكونُ معترضةً بين «قالوا» ومعمولِها وهو «لو أطاعونا» .

قوله تعالى : ﴿**ولا تَحْسَبَنَّ الذين**﴾ الذين مفعول أول، و «أمواتاً» مفعولٌ ثان، والفاعلُ : إمَّا ضميرُ كل مخاطب، أو ضميرُ الرسول عليه السلام كما تقدَّم في نظائره .

وقرأ حميد بن قيس وهشام - بخلاف عنه - «يَحْسَبَنَّ» بياء الغيبة . وفي الفاعلِ وجهان :

أحدهما : أنه مضمرٌ : إمَّا ضميرُ الرسول، أو ضمير مَنْ يَصْلُح للحُسْبان أيِّ حاسبٍ .

والثاني : - قاله الزمخشري - وهو أن يكون «الذين قُتِلوا» قال : «ويجوزُ أَنْ يكون «الذين قُتِلوا» فاعلاً، والتقدير :

---

(١) تقدم .

(٢) انظر البحر ٣/١١١ .

ولا يَحْسَبَنَّهم الذين قتلوا أمواتاً أي : ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً. فإنْ قلت: كيف جاز حَذْفُ المفعول الأول؟ قلت: هو في الأصل مبتدأ فَحُذِف كما حُذِف المبتدأ في قوله: «بل أحياءٌ» أي: هم أحياءٌ، لدلالةِ الكلام عليهما.

ورَدَّ عليه الشيخ[١] بأنَّ هَذا التقديرَ يؤدي إلى تقديمِ الضميرِ على مفسَّره، وذلك لا يجوزُ إلا في أبوابٍ محصورةٍ، وعَدَّ باب: رُبَّه رجلاً، ونِعْم رجلاً زيدٌ، والتنازع عند إعمال الثاني في رأي سيبويه، والبدل على خلاف فيه، وضمير الأمر. قال: «وزاد بعضُ أصحابنا أن يكون [الظاهر] المفسِّر خبراً، وبأنّ حَذْفَ أحد مفعولَي «ظن» اختصاراً إنما يتمشى له عند الجمهور مع أنه قليلٌ جداً، نَصَّ عليه الفارسي، ومَنَعه ابن ملكون[٢] البتة».

وهذا من تَحَمُّلاته عليه. أمَّا قولُه «يؤدي إلى تقديم المضمر إلى آخره» فالزمخشري لم يقدِّرْه صناعةً بل إيراداً للمعنى المقصود، ولذلك لَمَّا أراد أن يُقَدِّرَ الصناعة النحويةَ قَدَّره بلفظ «أنفسهم» المنصوبةِ وهي المفعول الأول، وأظنُّ أنَّ الشيخَ تَوَهَّم أنها مرفوعةٌ تأكيداً للضمير في «قُتلوا»، ولم ينتبه أنه إنما قَدَّرها مفعولاً أولَ منصوبةً. وأمَّا تمشيتُه قولَه على مذهب الجمهور فيكفيه ذلك، وما عليه من ابنِ مَلْكون؟ وستأتي مواضع يَضْطَرُّ هو وغيرُه إلى حَذْفِ أحد المفعولين كما ستقف عليه قريباً. وتقدَّم الكلام[٣] على مادة «حَسِب» ولغاتِها وقراءاتها.

وقرأ ابن عامر: «قُتِّلوا» بالتشديد، وهشام وحده في «ما ماتوا وما قُتِّلوا»، والباقون بالتخفيف. فالتشديد للتكثير، والتخفيف صالح لذلك.

وقرأ الجمهور «أحياءٌ» رفعاً على: «بل هم أحياء» وقرأ ابن أبي عبلة: «أحياءَ». وخَرَّجها أبو البقاء على وجهين:

أحدهما: أن تكون عطفاً على «أمواتاً» قال: «كما تقول: «ظننت زيداً قائماً بل قاعداً».

والثاني: ـ وإليه ذهب الزمخشري أيضاً ـ أن يكونَ منصوباً بإضمار فعلٍ تقديره: بل أحسَبُهم أحياءَ. وهذا الوجه سبق إليه أبو إسحاق الزجاج، إلَّا أنَّ الفارسي رَدَّه عليه في «الإغفال» قال: «لأنَّ الأمرَ تعيَّن فلا يجوزُ أن يُؤمر فيه بمحسبة، ولا يصِحُّ أن يُضْمَرَ له إلا فعلُ المحسبة، فوجهُ قراءة ابن أبي عبلة أن تُضْمِر فعلاً غيرَ المحسبة: اعتقِدْهم أو اجْعَلْهم، وذلك ضعيفٌ إذ لا دلالة في الكلام على ما يُضْمَر» انتهى. وهذا تحاملٌ من أبي عليّ. أمَّا قوله: «إنَّ الأمر تعيَّن». يعني أنَّ كونَهم أحياءً أمرٌ متيقن، فكيف يُقال فيه: «أَحْسَبُهم» بفعل يقتضي الشك؟ وهذا غيرُ لازم لأنَّ «حَسِبَ» قد تأتي لليقين. قال:

١٤٩٧ ـ حَسِبْتُ التُّقَى والْمَجْد والْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحاً إذا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ[٤]

وقال آخر:

١٤٩٨ ـ شَهِدْتِ وَفَاتُوني وكُنْتُ حَسِبْتُني فَقِيراً إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا وتَغِيبِي[٥]

فـ «حَسِب» في هذين البيتين لليقين، لأنَّ المعنى على ذلك، وقوله: «وذلك ضعيف» يعني من حيث عدمُ الدلالةِ

---

(١) انظر البحر ٣/١١٢.

(٢) ابراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد الحضري الاشبيلي أبو اسحاق له شرح الحماسة، توفي سنة أربع وثمانين وخمسمائة، انظر بغية الوعاة ١/٤٣١.

(٣) انظر آية (٢١٤) من سورة البقرة.

(٤) تقدم.

(٥) البحر ٣/١١٣.

اللفظيةِ، وليس كذلك، بل إذا أَرْشَد المعنى إلى شيء يُقَدَّر ذلك الشيءُ لدلالة المعنى عليه من غير ضَعْف، وإنْ كان دلالةُ اللفظِ أحسنَ. وأمَّا تقديرُه هو «أو اجْعَلْهم»

قال الشيخ[1]: «هذا لا يَصِحُّ البتة سواء جَعَلْتَ «اجْعَلْهم» بمعنى: «اخْلُقْهم» أو صَيِّرهم أو سَمِّهم أو الْقَهُمْ».

قوله: ﴿عند ربهم﴾ فيه خمسةُ أوجهٍ:

أحدُها: أَنْ يكونَ خبراً ثانياًلـ «أحياءٌ» على قراءة الجمهور.

الثاني: أن يكونَ ظرفاً لـ «أحياء» لأنَّ المعنى: يَحْيَوْن عند ربِّهم.

الثالث: أن يكونَ ظرفاً لـ «يُرْزقون» أي: يقعُ رِزْقُهم في هذا المكانِ الشريف.

الرابع: أن يكون صفةً لـ «أحياء»، فيكونَ في محلِّ رفعٍ على قراءةِ الجمهورِ ونصبٍ على قراءة ابن أبي عبلة.

الخامس: أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «أحياء» والمرادُ بالعندية المجازُ عن قربهم بالتكرمة. قال ابن عطية: «هو على حَذْفِ مضاف أي: عند كرامةِ ربهم» ولا حاجةَ إليه، لأنَّ الأولَ أليق.

قوله: ﴿يُرْزَقون﴾ فيه أربعةُ أوجهٍ:

أحدُها: أَنْ يكونَ خبراً ثالثاً لأحياء، أو ثانياً إذا لم تَجْعَلِ الظرفَ خبراً.

الثاني: أنه صفةٌ لـ «أحياء» بالاعتبارين المتقدمين، فإنْ أعربنا الظرفَ وصفاً أيضاً فيكونُ هذا جاءَ على الأحسنِ، وهو أنه إذا وُصِف بظرفٍ وجملةٍ فالأحسنُ تقديمُ الظرفِ وعديلِه لأنه أقربُ إلى المفردِ.

الثالث: أنه حالٌ من الضمير في «أحياء» أي: يَحْيَون مرزوقين. والرابع: أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في الظرف، والعاملُ فيه في الحقيقة العاملُ في الظرف. قال أبو البقاء في هذا الوجه: «ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الظرفِ إذا جَعَلْتَه صفةً» أي: إذا جَعَلْت الظرف، وليس ذلك مختصاً بجَعْلِه صفةً فقط، بل لو جَعَلْتَه حالاً جاز ذلك أيضاً، وهذه تُسَمَّى الحالَ المتداخلة، ولو جَعَلْتَه خبراً كان كذلك.

فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٧٠﴾

قوله تعالى: ﴿فَرِحين﴾: فيه خمسةُ أوجه:

أحدها: أن يكونَ حالاً من الضمير في «أحياءٌ».

الثاني: من الضمير في الظرف.

الثالث: من الضمير في «يُرْزَقون»:

---

(١) انظر البحر المحيط ٣/١١٣.

الرابع : أنه منصوب على المدح .

الخامس : أنه صفةٌ لـ «أحياء»، وهذا يختصُّ بقراءة ابن أبي عبلة . و «بما» يتعلَّقُ بـ «فرحين» .

قوله : ﴿مِنْ فضله﴾ في «مِنْ» وجهان :

أحدُهما : أنَّ معناها السببيّة أي : بسبب فضله أي : الذي آتاهم الله متسبِّبٌ عن فضله .

الثاني : أنها لابتداءِ الغاية، وعلى هذين الوجهين تتعلق بآتاهم .

الثالث : أنها للتبعيضِ أي : بعضَ فضله، وعلى هذا فتتعلق بمحذوف على أنها حال من الضمير العائد على الموصول، ولكنه حُذِف والتقدير : بما آتاهموه كائناً من فضله .

قوله : ﴿ويستبشرون﴾ فيه أربعةُ أوجه :

أحدها : أن يكونَ من باب عطف الفعلِ على الاسم لكونِ الفعلِ في تأويلِه، فيكونُ عطفاً على «فرحين» كأنه قيل : فَرِحين ومستبشرين، ونَظَّروه بقوله تعالى : ﴿فوقَهم صافَّاتٍ ويَقْبِضْنَ﴾[1] . والثاني : أنه أيضاً يكونُ من باب عطف الفعل على الاسم، لكنْ لأنَّ الاسم في تأويل الفعل . قال أبو البقاء : «هو معطوفٌ على «فرحين» ؛ لأنَّ اسم الفاعل هنا يُشْبه الفعل المضارع» يعني أنَّ «فرحين» بمنزلة «يفرحون»، وكأنه جعله من باب قوله : ﴿إنَّ المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات وأقْرضوا﴾[2]، والتقديرُ الأولُ أَوْلى، لأنَّ الاسمَ وهو «فرحين» لا ضرورةَ بنا إلى أنْ نجعلَه في مَحلِّ فعلٍ مضارعٍ حتى نتأوَّل الاسمَ به، والفعلُ فرعٌ عليه، فينبغي أن يُرَدَّ إليه، وإنما فعلنا ذلك في الآيةِ لأنّ أل الموصولةَ بمعنى الذي، و «الذي» لا تُوصَلُ إلا بجملة أو شبيهِها، وذلك الشَّبَهُ في الحقيقةِ يتأوَّل بجملة .

الثالث : أنْ يكونَ مستأنفاً، والواو للعطف عَطَفَتْ فعليةً على اسمية .

الرابع : أن يكونَ خبراً لمبتدإٍ محذوف أي : وهم يستبشرون، وحينئذ يجوز وجهان :

أحدُهما : أن تكونَ الجملةُ حاليةً من الضمير المستكِنِّ في «فرحين» أو من العائد المحذوف من «آتاهم»، وإنما احتجنا إلى تقدير مبتدإٍ عند جَعْلِنا إياها حالاً لأنَّ المضارع المثبت لا يجوز اقترانُه بواو الحال لِما تقدَّم غيرَ مرة .

والثاني من هذين الوجهين : أن تكونَ استئنافية عَطَفَتْ جملةً اسميةً على مثلها .

واستفعل هنا ليست للطلب، بل تكون بمعنى المجردِ نحو : «استغنى الله، واستمجد المَرْخ والعَفار» بمعنى غَني ومَجُد . وقد سمع «بَشِر الرجل» بكسر العين فيكون استبشر بمعناه، قاله ابن عطية . ويجوز أن يكونَ مطاوعَ أبشر نحو : «أكأنه فاستكان، وأراحه فاستراح، وأشلاه فاستشلى، وأَحْكمه فاستحكم» وهو كثير . وجَعَلَه الشيخ[3] أظهرَ مِنْ حيث إنَّ المطاوعة تدلُ على الانفعال عن الغير، فحصلت لهم البشرى بإبشار الله تعالى، وهذا لا يلزمُ إذا كان بمعنى المجرد .

---

(١) سورة الملك، آية (١٩) .

(٢) سورة الحديد، آية (١٨) .

(٣) انظر البحر المحيط ٣/١١٥ .

قوله: ﴿مِنْ خلفهم﴾ في هذا الجارِّ وجهان:

أحدهما: أنه متعلق بـ «يَلْحقوا» على معنى أنهم قد بَقُوا بعدهم، وهم قد تقدَّموهم.

والثاني: أن يكونَ متعلقاً بمحذوف على أنه حال من فاعل «يلحقوا» أي: لم يلحقوا بهم حالَ كونِهم مُتَخَلِّفين عنهم أي: في الحياة.

قوله: ﴿ألاَّ خوفٌ﴾ فيه وجهان:

أحدُهما: أنَّ «أنْ» وما في حَيِّزها في محل جر بدلاً من «بالذين» بدلَ اشتمال أي: يستبشرون بعدم خوفهم وحزنهم فهو المُسْتَبْشَرُ به في الحقيقة لأنَّ الذواتِ لا يُسْتَبْشَر بها.

والثاني: أنها في محل نصب على أنها مفعولٌ من أجله أي: لأنهم لا خوف. و «أنْ» هذه هي المخففةُ، واسمها ضمير الشأن، وجملةُ النفي بعدها في محلِّ الخبر، والذواتُ لا يُسْتبشر بها كما تقدَّم فلا بدّ من حذف مضاف مناسبٍ، والتقدير: ويستبشرون بسلامةِ الذين، أو لُحوقهم بهم في الدرجة.

وقال مكيّ بعد أنْ حَكَى أنها بدلُ اشتمال «ويجوز أن تكون «أنْ» في موضع نصب على معنى «بأن لا». وهذا هو بعينه وهو وجه البدلِ المتقدم، غايةُ ما في الباب أنه أعادمع البدلِ العاملَ في تقديره، اللهم أنْ يعني أنها وإنْ كانت بدلاً من «الذين» فليست في محلِّ جر بل في محلِّ نصب، لأنها سقطت منها الباءُ فإنَّ الأصل «بأنْ لا»، و «أنْ» إذا حُذِف منها حرفُ الجر كانت في محلِّ نصب على رأي سيبويه[1] والفراء. وهو بعيد.

﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٧١﴾ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٢﴾ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾

قوله تعالى: ﴿وأنَّ الله لا يُضيع﴾: وقرأ الكسائي بكسر «إنَّ» على الاستئناف. وقال الزمخشري: «إن قراءةَ الكسرِ اعتراضٌ» واستشكل كونَها اعتراضاً، لأنَّها لم تقع بين شيئين متلازمين» ويمكن أن يُجاب عنه بأن «الذين استجابوا» يجوز أن يكون تابعاً لـ «الذين لم يلحقوا» نعتاً أو بدلاً على ما سيأتي، فعلى هذا يُتَصَوَّرُ الاعتراض. ويؤيِّد كونَها للاستئنافِ قراءةُ عبد الله ومصحفه: «والله لا يُضيع». وقرأ باقي السبعة بالفتح عطفاً على قوله: «بنعمةٍ» لأنها بتأويل مصدر أي: يستبشرون بنعمة من الله وفضلٍ منه وعدمِ إضاعةِ اللَّهِ أجرَ المؤمنين.

وقوله: ﴿يستبشرون﴾ من غيرِ عطف حرف فيه أوجه:

أحدها: أنه استئنافٌ متعلِّق بهم أنفسِهم دونَ «الذين لم يلحقوا بهم» لاختلاف متعلَّق البشارتين.

والثاني: أنه تأكيدٌ للأول لأنه قَصَد بالنعمة والفضل بيانَ متعلَّق الاستبشار الأول، وإليه ذهب الزمخشري.

---

(١) انظر الكتاب ١/١٧.

الثالث: أنه بدل من الفعل الأول، ومعنى كونه بدلاً أنه لَمَّا كان متعلَّقُه بياناً لمتعلَّق الأول حَسُن أن يقال: بدلٌ منه، وإلَّا فكيف يُبْدَلُ فِعْلٌ مِنْ فعلٍ موافقٍ له لفظاً ومعنى؟ وهذا في المعنى يَؤُول إلى وجه التأكيد.

والرابع: أنه حال من فاعل «يحزنون»، ويحزنون عامل فيه أي: ولا هم يحزنون حالَ كونهم مستبشرين بنعمة. وهو بعيدٌ لوجهين:

أحدهما: أنَّ الظاهرَ اختلافُ مَنْ نَفَى عنه الحزن من استَبْشَر.

والثاني: أنَّ نَفْيَ الحزن ليس مقيداً ليكون أبلغَ في البشارة، والحالُ قيدٌ فيه فيفوتُ هذا المعنى.

قوله تعالى: ﴿**الذين استجابوا**﴾: فيه ستة أوجه:

أحدُها: أنه مبتدأ، وخبره قوله: «للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر». وقال مكيّ هنا: «وخبرُه «مِنْ بعدما أصابهم القَرْح» وهذا غلطٌ لأنَّ هذا ليس بمفيد البتة، بل «مِنْ» متعلِّقٌ باستجابوا.

والثاني: خبر مبتدأ مضمر أي: هم الذين.

والثالث: أنه منصوبٌ بإضمار «أعني». وهذان الوجهان يَشْملُهما قولُك «القطع».

الرابع: أنه بدل من «المؤمنين».

الخامس: أنه بدل من «الذين لم يلحقوا» قاله مكي.

السادس: أنه بدلٌ من «المؤمنين». ويجوز فيه وجهٌ سابع: وهو أن يكون نعتاً لقوله: «الذين لم يلحقوا» قياساً على جَعْلِه بدلاً منهم عند مكي. و «ما» في «بعدما أصابَهم» مصدريةٌ، و «للذين أحسنوا» خبرٌ مقدم.

و ﴿**منهم**﴾ فيه وجهان:

أحدُهما: أنه حالٌ من الضمير في «أحسنوا» وعلى هذا فـ «مِنْ» تكون تبعيضية.

والثاني: أنها لبيان الجنس. قال الزمخشري: «مثلُها في قوله: ﴿وَعَدَ الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم﴾[1] لأنَّ الذين استجابوا قد أحسنوا كلُّهم واتقوا لا بعضُهم». و «أجرٌ» مبتدأ مؤخر، والجملة من هذا المبتدإ وخبره: إمَّا مستأنفة أو حالٌ إن لم نُعْرِبْ الذين استجابوا مبتدأ، وإمَّا خبرٌ إنْ أعربناه مبتدأ كما تقدَّم تقريره.

قوله تعالى: ﴿**الذين قال لهم الناس**﴾: فيه من الأوجه ما تقدم في «الذين» قبله، إلَّا في رفعه بالابتداء.

قوله: ﴿**فزادَهم إيماناً**﴾ في فاعلِ «زاد» ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنه ضميرٌ يعود على المصدر المفهوم من «قال» أي: فزادهم القولُ بكيت وكيت إيماناً نحو: «اعدِلوا هو أقرب للتقوى»[2].

والثاني: أنه يعودُ على المقولِ الذي هو «إنَّ الناسَ قد جَمَعُوا لكم فاخشوهم» كأنه قيل: قالوا لهم هذا الكلامَ فزادهم إيماناً.

---

(١) سورة الفتح، آية (٢٩).

(٢) سورة المائدة، آية (٨).

الثالث: أنه يعود على الناس، إذا أريد واحدٌ فردٌ كما نقل في القصة، وسبب النزول هو نُعَيْم بن مسعود الأشجعي، نقل هذه الثلاثةَ الأوجهَ الزمخشري. واستضعف الشيخ[1] الوجهين الأخيرين، قال: «مِنْ حيث إنَّ الأولَ لا يزيد إيماناً إلا النطقُ به لا هو في نفسه، ومن حيث إنَّ الثاني إذا أُطْلق على المفردِ لفظُ الجمع مجازاً فإنَّ الضمائرَ تَجْري على ذلك الجمعِ لا على المفرد. تقول: «مفارقهُ شابَتْ» باعتبارِ الجمع، ولا يجوز: «مفارِقُه شاب» باعتبار مَفْرِقُه شاب».

وفيما قاله الشيخ نظرٌ، لأنَّ المقولَ هو الذي في الحقيقة حَصَل به زيادةُ الإيمان. وأمَّا قوله: «تَجْري على الجمع لا على المفرد» فغير مُسَلَّم. ويَعْضُده أنهم نَصُّوا على أنه يجوزُ اعتبارُ لفظِ الجمعِ الواقعِ موقعَ المثنى تارةً ومعناه أخرى فأجازوا: «رؤوس الكبشين قطعتُهُنَّ وقَطعتهما» وإذا ثَبَتَ ذلك في الجمع الواقعِ موقعَ المثنى فليَجُزْ في الواقعِ موقعِ المفرد. ولقائلٍ أَنْ يُفَرِّق بينهما وهو أنه إنما جازَ أَنْ يُراعَى معنى التثنيةِ المُعَبَّرِ عنها بلفظ الجمع لقُرْبها منه، من حيث إنَّ كلاًّ منهما فيه ضَمُّ شيء إلى مثلِه بخلافِ المفردِ فإنه بعيدٌ من الجمعِ لعدَمِ الضمِّ فلا يَلْزَمُ مِنْ مراعاة معنى التثنية في ذلك مراعاةُ معنى المفرد.

قوله: ﴿وقالوا: حَسْبُنا اللَّهُ﴾ عَطَفَ «قالوا» على «فزادهم» والجملةُ بعد القولِ في محلِّ النصب به. وقد تقدَّم أنَّ «حَسْب» بمعنى اسم الفاعل أي: «مُحْسِب» بمعنى الكافي، ولذلك كانت إضافتُه غيرَ محضةٍ عند قوله في البقرة: ﴿فَحَسْبُه جهنم﴾[2].

وقوله: ﴿ونِعْمَ الوكيلُ﴾ المخصوصُ بالمَدْحِ محذوفٌ أي الله.

فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُواْ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ﴿١٧٤﴾ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾

قولُه تعالى: ﴿بنعمةٍ﴾: فيه وجهان:

أحدهما: أنها متعلقةٌ بنفس الفعل على أنها باءُ التعدية.

والثاني: أنها تتعلَّقُ بمحذوفٍ على أنها حالٌ من الضميرِ في «انقلبوا»، والباءُ على هذا للمصاحبةِ كأنه قيل: فانقلبوا ملتبسينَ بنعمةٍ ومصاحبين لها.

قوله: ﴿لم يَمْسَسْهم سوءٌ﴾ هذه الجملةُ في محل نصب على الحال أيضاً، وفي ذي الحال وجهان:

أحدهما: أنه فاعلُ «انقلبوا» أي: انقلبوا سالمين من السوء.

والثاني: أنه الضميرُ المستكنُّ في «بنعمة» إذا كانت حالاً، والتقديرُ فانقلبوا مُنَعَّمين بريئين من السوء، والعامل فيها العاملُ في «بنعمة» فهما حالان متداخلتان، والحال إذا وقعت مضارعاً منفياً بـ «لم» وفيها ضميرُ ذي الحال جاز دخولُ الواو وعدمُه، فمِن الأولى قولُه تعالى: ﴿أو قال أُوحي إليَّ ولم يُوْحَ إليه شيء﴾[3] وقولُ كعب:

---

(١) انظر البحر المحيط ٤/١١٨.

(٢) آية (٢٠٦).

(٣) سورة الأنعام، آية (٩٣).

١٤٩٩ - لَا تَـأْخُـذَنِّي بِـأَقْـوَالِ الْـوُشَـاةِ وَلَـمْ أُذْنِـبْ وإِنْ كَـثُـرَتْ فِـيَّ الْأَقَـاوِيـلُ[١]

ومن الثاني هذه الآيةُ وقولُه: ﴿وَرَدَّ الله الذين كفروا بغيظِهم، لم ينَالوا خيراً﴾[٢]، وقولُ قيس بن الأسلت:

١٥٠٠ - وَأَضْـرِبُ الْـقَـوْنَسَ يَـوْمَ الْـوَغَـى بِـالـسَّـيْـفِ لَـمْ يَـقْـصُـرْ بِـهِ بَـاعِـي[٣]

وبهذا يُعْرف غلط الأستاذ ابن خروف حيث زعم أن الواو لازمةٌ في مثل هذا، سواءً كان في الجملة ضميرٌ أم لم يكن.

قوله: ﴿**واتَّبعوا**﴾ يجوز في هذه الجملة وجهان:

أحدهما: أنها عطف على «انقلبوا».

والثاني: أنها حال من فاعل «انقلبوا» أيضاً، ويكونُ على إضمار «قد» أي: وقد اتبعوا.

قوله تعالى: ﴿**إنما ذلكم الشيطان**﴾: «إنما» حرف مكفوف بـ «ما» عن العمل، وقد تقدَّم القول فيها أولَ هذا الكتاب. وفي إعراب هذه الجملةِ خمسةُ أوجه:

أحدها: أن يكون «ذلكم» مبتدأ و «الشيطان» خبره، و «يُخَوِّفُ أولياءَه» حالٌ بدليل وقوع الحال الصريحة في مثل هذا التركيب نحو: ﴿وهذا بَعْلي شيخاً﴾[٤] ﴿فتلك بيوتُهم خاويةً﴾[٥].

الثاني: أن يكونَ «الشيطانُ» بدلاً أو عطف بيان، و «يُخَوِّفُ» الخبر ذكره أبو البقاء.

الثالث: أن كونَ «الشيطان» نعتاً لاسمِ الإشارة، و «يُخَوِّفُ» الخبر، على أن يُراد بالشيطان نعيم أو أبو سفيان. ذكره الزمخشري. قال الشيخ[٦]: «وإنَما قال: «والمراد بالشيطان نعيم أو أبو سفيان» لأنه لا يكونُ نعتاً والمرادُ به إبليس لأنه إذ ذاك يكون علماً بالغلبة كالعَيُّوق[٧]، إذ هو في الأصل صفةٌ ثم غَلب على إبليس» وفيه نظر.

الرابع: أن يكون «ذلكم» ابتداءً وخبراً، و «يُخَوِّف» جملةً مستأنفة بيانٌ لشيطنته، والمرادُ بالشيطان هو المُثَبِّط للمؤمنين.

الخامس: أن يكون: «ذلكم» مبتدأ، و «الشيطانُ» مبتدأ ثانٍ، و «يُخوِّف» خبرُ الثاني، والثاني وخبرُه خبر الأول قاله ابن عطية. وقال: «وهذا الإعرابُ خيرٌ في تناسق المعنى من أن يكون «الشيطان» خبر «ذلكم» لأنه يَجِيء في المعنى استعارةً بعيدة.

ورَدَّ عليه الشيخ[٨]: هذا الإعرابَ إنْ كان الضمير في «أولياءه» عائداً على الشيطان؛ لخلوِّ الجملة الواقعة خبراً مِنْ رابط يربطها بالمبتدأ وليست نفسَ المبتدأ في المعنى نحو: «هِجِّيري أبي بكر: لا إله إلا الله»، وإن عاد على «ذلكم» ويُراد بذلكم غيرُ الشيطان جاز، ويصير نظيرَ: «إنما هند زيدٌ يضربُ عبدها» والمعنى: إنما ذلكم الركب أو أبوسفيان

---

(١) انظر ديوانه ١٢.
(٢) سورة الأحزاب، آية (٢٥).
(٣) انظر البيت من المفضليات ٢٨٦ البحر ١١٩/٣.
(٤) سورة هود، آية (٧٢).
(٥) سورة النمل، آية (٥٢).
(٦) انظر البحر المحيط ١٢١/٣.
(٧) العيّوق: نجم في السماء.
(٨) انظر البحر المحيط ١٢١/٣.

الشيطانُ يخوفكم أنتم أولياءَه أي : أولياءَ الركب أو أولياء أبي سفيان .

والمشار إليه بـ «ذلكم» هل هو عينٌ أو معنى؟ فيه احتمالان :

أحدهما : أنه إشارة إلى ناس مخصوصين كنعيم وأبي سفيان وأشياعهما على ما تقدم . والثاني : أنه إشارة إلى جميع ما جرى من أخبار الركب وإرسالِ أبي سفيان وَجَزعِ مَنْ جَزِعَ ، وعلى هذا التقدير فلا بد من حذف مضاف أي : فِعْلَ الشيطان ، وقَدَّره الزمخشري : «قولَ الشيطان» أي : قولَه السابق وهو «إنَّ الناس قد جمعوا لكم فاخشَوْهم» وعلى كلا التقديرين ـ أعني كون الإشارة لأعيانٍ أو معان ـ فالإخبار بالشيطان عن «ذلكم» مجاز، لأنَّ الأعيان المذكورين والمعاني من الأقوال والأفعالِ الصادرة من الكفارِ ليست نفسَ الشيطان ، وإنما لما كانت بسبب وسوسته جاز ذلك .

قوله : ﴿يُخَوِّف أولياءه﴾ قد تقدَّم ما محلُّه من الإعراب ، والتضعيفُ فيه للتعدية ، فإنه قبل التضعيف متعدٍّ إلى واحدٍ وبالتضعيفِ يكتسب ثانياً ، وهو من باب أعطى ، فيجوزُ حَذْفُ مفعوليه أو أحدهما اقتصاراً واختصاراً ، وهو في الآية الكريمة يَحْتمل أوجهاً :

أحدها : أن يكون المفعولُ الأول محذوفاً تقديره : يُخوِّفكم أولياءه ، ويُقَوِّي هذا التقديرَ قراءةُ ابن عباس وابن مسعود هذه الآيةَ كذلك ، والمراد بأوليائه هنا الكفارُ ، ولا بد من حذف مضاف أي : شَرَّ أوليائه ، لأنَّ الذواتِ لا يُخاف منها .

والثاني : أن يكونَ المفعول الثاني هو المحذوف ، و «أولياءه» هو الأول ، والتقدير : يُخَوِّف أولياءه شر الكفار ، ويكون المرادَ بأوليائه على هذا الوجه المنافقون ومَنْ في قلبه مرض مِمَّن تخلَّف عن رسول الله ﷺ في الخروج ، والمعنى : أنَّ تخويفه بالكفار إنما يَحْصُل للمنافقين الذين هم أولياؤه ، وأما أنتم فلا يَصِل إليكم تخويفُه . والثالث ـ ذكره بعضهم ـ أن المفعولين محذوفان ، و «أولياءه» نصب على إسقاطِ حرف الجر ، والتقدير : يُخوِّفكم الشرَّ بأوليائه ، والباء للسبب أي : بسبب أوليائه ، فيكونون هم آلة التخويف ، وكأن هذا القائل رأى قراءة أُبيّ والنخعي : «يُخَوِّف بأوليائه» فظنَّ أن قراءة الجمهور مثلُها في الأصل ، ثم حُذِفت الباء ، وليس كذلك ، بل تخريجُ قراءة الجمهور على ما تقدَّم ، إذ لا حاجة إلى ادِّعاء ما لا ضرورة له . وأمَّا قراءةُ أُبَيّ فتحتمل الباءُ أن تكونَ زائدةً كقوله :

١٥٠١ - ..... سُودُ المَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ[1]

فتكونُ كقراءةِ الجمهورِ في المعنى ، ويُحتمل أن تكونَ للسببِ والمفعولان محذوفان كما تقدَّم تقريرُه .

قوله : ﴿فلا تَخافُوهم﴾ في الضميرِ المنصوب ثلاثةُ أوجهٍ :

أظهرُها : أنه يعودُ على أوليائِه أي : فلا تَخافوا أَولياءَ الشيطان ، هذا إنْ أُريد بالأولياء كفارُ قريش .

والثاني : أن يعوُد على «الناس» من قوله : «إنَّ الناسَ قد جَمَعوا لكم» إنْ كان المرادَ بأوليائه المنافقون .

والثالث : أن يعودَ على الشيطان على المعنى . قال أبو البقاء : «إنما جُمِع الضميرُ لأنَّ الشيطانَ جنس» . والياءُ في قوله : «وخافونِ» من الزوائد ، فأثبتها أبو عمرو وصلاً ، وحذفَها وقفاً على قاعدتِه ، والباقون يحذفونها مطلقاً .

وقوله : ﴿إنْ كنتم مؤمنين﴾ جوابُه محذوفٌ أو متقدِّم عند مَنْ يرى ذلك وهذا من بابِ الإلهاب والتهييج ، وإلاَّ فهم متلبِّسون بالإيمان .

---

(١) تقدم .

وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ ۚ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَـٰنِ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٧﴾

قوله تعالى: ﴿ولا يَحْزُنْكَ الذين﴾: قرأ نافع «يُحْزِنْك» بضم حرف المضارعة من «أحزن» رباعياً في سائر القرآن إلا التي في قوله: ﴿لا يَحْزُنُهم الفزعُ الأكبرُ﴾[1] فإنه كالجماعة. والباقون بفتح الياء من حَزَنه ثلاثياً، فقيل: هما من باب ما جاء فيه فَعَل وأَفْعَل بمعنىً، وقيل: باختلافِ معنى، فَحَزَنَه جعل فيه حُزْناً نحو: دَهَنه وكَحَلَه أي: جعل فيه دُهْناً وكُحْلاً، وأحزنْتُه إذا جعلْتُه حزيناً، ومثلُ حَزَنَه وأَحْزَنَه: فَتَنه وأَفْتَنه، قال سيبويه[2]: «وقال بعضُ الأعرابِ: أَحْزَنْتُ الرجل وأَفْتَنْتُه أي: جَعَلْتُه حزيناً وفاتناً». وقيل: حَزَنْتُه أحدثْتُ له الحُزْنَ، وَأَحْزَنْتُه عَرَّضْتُه للحزن، قاله أبو البقاء. وقد تقدَّم في البقرة[3] اشتقاقُ هذه اللفظة وما قيل فيها. وتقدَّم أيضاً أنه يُقال: حَزِن الرجلُ بالكسر، فإذا أرادوا تعديتَه عَدَّوْه بالفتحةِ فيقولون: «حَزَنْتُه». كـ «شَتِرَتْ[4] عينه وشَتَرها الله». والحقُّ أَنَّ حَزَنَه وأَحْزَنَه لغتان فاشيتان لثبوتهما متواترتين وإنْ كان أبو البقاء قال: «إنَّ أحزن لغةٌ قليلةٌ».

ومِنْ عجيبِ ما اتفق أن نافعاً ـ رحمه الله ـ يقرأ هذه المادة من «أحزن» إلا التي في الأنبياء كما تقدم، وأن شيخه أبا جعفر يزيد بن القعقاع يقرؤها من «حَزَنه» ثلاثياً إلا التي في الأنبياء، وهذا من الجمع بين اللغتين، و القراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.

ويُقْرأ: ﴿يُسارعون﴾ بالفتحِ والإمالةِ. وقرأ النحوي: «يُسْرعون» من أَسْرع في جميع القرآن. قال ابن عطية: «وقراءةُ الجماعةِ أبلغُ، لأنَّ الذي يُسارعُ غيرَه أشدُّ اجتهاداً من الذي يُسْرِعُ وحده.

وقوله: ﴿شيئاً﴾ فيه وجهان:

أحدُهما: أنه مصدرٌ أي: لا يَضُرُّونه شيئاً من الضرر.

والثاني: أنه منصوب على إسقاط الخافض أي: لن يضروه بشيء، وهكذا كلُّ موضعٍ أشبهه ففيه الوجهان.

وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٧٨﴾

قوله تعالى: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنما نُمْلي﴾؛ قرأ الجمهور «يَحْسَبَنَّ» بالغيبة، وحمزة بالخطاب، وحكى الزجاج عن خلقٍ كثير كقراءةِ حمزة إلا أنَّهم كسروا «إنما» ونصبوا «خيراً» وأنكرها ابن مجاهد، وسيأتي إيضاح ذلك، ويحيى بن وثاب بالغيبة وكسر «إنما»، وحكى عنه الزمخشري أيضاً أنه قرأ بكسر «إنما» الأولى وفتح الثانية مع الغَيْبة. فهذه خمسُ قراءات.

فأمَّا قراءةُ الجمهور فتخريجُها واضحٌ، وهو أنه يجوز أَنْ يكونَ الفعلُ مسنداً إلى «الذين»، و «أنَّ» وما اتصل بها سادٌّ مسدَّ المفعولين عند سيبويه وَمَسدَّ أحدِهما والآخرُ محذوفٌ عند الأخفش حَسْبما تقدم غيره مرة. ويجوز أن يكون

---

(١) سورة الأنبياء، آية (١٠٣).
(٢) انظر الكتاب ٢/٢٣٤.
(٣) انظر آية رقم (٣٨).
(٤) شَتِرَتْ عينه: الشَّتَر: انقلاب من جفن العين قلّما يكون خِلقةً، والشَّتْر: مخففة: فعلك بها. وقال ابن سيده: الشتْر: انقلاب جفن العين من أعلى وأسفل وتشنجه.. وقيل غير ذلك. اللسان: (شتر) ٢١٩٣.

مسنداً إلى ضمير غائب يُراد به النبيُّ ﷺ أي : ولا يحسبن النبيُّ عليه السلام، فعلى هذا يكون «الذين كفروا» مفعولاً أول، وأما الثاني فسيأتي الكلام عليه في قراءة حمزة، فَتَتَّحِدُ هذه القراءةُ على هذا الوجه مع قراءة حمزة ـ رحمه الله ـ، وسيأتي تخريجها. و«ما» يجوز أَنْ تكونَ موصولة اسمية، فيكونُ العائد محذوفاً لاستكمال الشروط، أي : أنَّ الذي نُمْليه، وأن تكونَ مصدرية أي : إملاءَنا، وهي اسم «أنَّ» و«خير» خبرُها. قال أبو البقاء «ولا يجوزُ أَنْ تكونَ كافةً ولا زائدةً، إذ لو كانت كذلك لانتصَبَ «خيرٌ» بـ «نُمْلي»، واحتاجت «أنَّ» إلى خبرٍ إذا كانت «ما» زائدةً، أو قُدِّر الفعلُ يليها، وكلاهما ممتنعٌ». انتهى. وهو من الواضحات، وكتبوا «أنما» في الموضعين متصلةً، وكان من حقِّ الأولى الفصلُ لأنها موصولة.

وأمَّا قراءة حمزة فاضطربت فيها أقوالُ الناس وتخاريجُهم حتى إنه نُقِل عن أبي حاتم أنها لحن. قال النحاس: «وتابعه على ذلك خلقٌ كثير» وهذا لا يُلْتفت إليه لتواتُرها. وفي تخريجها ستةُ أوجهٍ:

أحدها: أن يكون فاعلُ «تحسَبَنَّ» ضميرَ النبي ﷺ، و«الذين كفروا» مفعولٌ أولُ، و«أنما نُملي لهم خيرٌ» مفعولٌ ثانٍ. ولا بدّ على هذا التخريجِ مِنْ حَذْفِ مضافٍ: إمَّا من الأولِ تقديرُه: «ولا تَحْسَبَنَّ شأنَ الذين كفروا، وإمَّا من الثاني تقديرُه: «أصحابَ أنَّ إملاءنا خيرٌ لهم»، وإنما احتجنا إلى هذا التأويل؛ لأنَّ «أنما نُمْلي» بتأويلِ مصدرٍ، والمصدرُ معنىً من المعاني لا يَصْدُق على الذين كفروا، والمفعولُ الثاني في هذا البابِ هو الأولُ في المعنى.

الثاني: أن يكونَ «أنما نملي لهم» بدلٌ من «الذين كفروا» وإلى هذا ذهب الكسائي والفراء وتَبِعهما جماعةٌ منهم الزمخشري والزجاج وابن الباذش. قال الكسائي والفراء: «وجهُ هذه القراءةِ التكريرُ والتأكيدُ، والتقدير: ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا ولا تحْسَبَنَّ أنما نُمْلي». قال الفراء: «ومثلُه: ﴿هل يَنْظُرون إلا الساعة أن تأتيَهم﴾[1] أي: ما ينظرون إلاَّ أَنْ تأتِيَهم» انتهى. وقد رَدَّ بعضُهُم قولَ الكسائي والفراء بأَنَّ حَذْفَ المفعولِ الثاني في هذه الأفعالِ لا يجوزُ عند أحدٍ، وهذا الردُّ ليس بشيءٍ، لأنَّ الممنوعَ إنما هو حَذْفُ الاقتصارِ، وقد تقدَّم تحقيق ذلك. وقال ابن الباذش: «ويكونُ المفعولُ الثاني حُذِفَ لدلالةِ الكلام عليه، ويكونُ التقديرُ: «ولا تحسبن الذين كفروا خيريةَ إملائنا لهم ثابتةً أو واقعةً».

وقال الزمخشري: «فإنْ قلت: كيف صَحَّ مجيءُ البدلِ ولم يُذْكَرْ إلا أحدُ المفعولين، ولا يجوزُ الاقتصارُ مِنْ فعلِ الحُسْبان على مفعولٍ واحدٍ؟ قلت: صَحَّ ذلك من حيث إنَّ التعويلَ على البدلِ، والمبدلُ منه في حُكمِ المُنَحَّى، ألا تراك تقول: «جعلت متاعك بعضه فوق بعضٍ» مع امتناعِ سكوتِك على «متاع».

وهو البدلُ بدلُ اشتمالٍ ـ وهو الظاهرُ ـ أو بدلُ كلٍ من كل فيكونُ على حذفِ مضافٍ تقديرُه: «ولا تَحْسَبَنَّ إملاء الذين» فَحَذَف «إملاء» وأبدلَ منه «أنما نملي»؟ قولان مشهوران.

الثالث: ـ وهو أغربُها ـ أن يكونَ «الذين» فاعلاً بـ «تَحْسَبَنَّ» على تأويلِ أَنْ تكونَ التاءُ في الفعلِ للتأنيثِ كقولِه: ﴿كَذَّبَتْ قومُ نوحٍ﴾[2] أي: «ولا تَحْسَبَنَّ القومُ الذين كفروا» و«الذين» وصفُ «القوم» كقوله: «وأَوْرَثْنَا القومَ الذين كانوا»[3] فعلى هَذا تَتَّحد هذه القراءةُ مع قراءة الغَيْبة، وتخريجُها كتخريجِها، ذكر ذلك أبو القاسم الكرماني[4] في تفسيرِه المسمى: بـ «اللباب». وفيه نظرٌ من حيث إنَّ «الذين» جارٍ مَجْرى جمعِ المذكرِ السالمِ، والجمعُ المذكرُ

---

(١) سورة الزخرف، آية (٦٦).
(٢) سورة الشعراء، آية (١٠٥).
(٣) سورة الأعراف، آية (١٣٧).
(٤) محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم الكرماني المعروف بتاج =

السالمُ لا يجوز تأنيثُ فعلِه عند البصريين، لا يجوزُ: قامت الزيدون، ولا: تقوم الزيدون. وأمَّا اعتذارُه عن ذلك بأنَّ «الذين» صفةٌ للقوم الجائزِ تأنيثُ فعلِهم وإنما حُذِفَ فلا ينفعه، لأنَّ الاعتبارَ إنما هو بالملفوظ به لا بالمقدَّرِ، لا يجيز أحدٌ من البصريين: «قامت المسلمون» على إرادة «القوم المسلمون» البتة. وقال أبو الحسن الحوفي: «أنَّ وما عَمِلَتْ فيه في موضعِ نصبٍ على البدلِ، و «الذين» المفعولُ الأولُ، والثاني محذوفٌ وهو معنى قول الزمخشري المتقدم.

الرابع: أن يكونَ «أنما نُملي لهم» بدلاً من «الذين كفروا» بدلَ الاشتمالِ أي: إملاءَنا، و «خيرٌ» بالرفعِ خبرُ مبتدأ محذوف أي: هو خيرٌ لأنفسهم، والجملةُ هي المفعولُ الثاني. نقل ذلك أبو شامة عن بعضهم، قال: «قلت: مثلُ هذه القراءة بيتُ الحماسة:

١٥٠٢ - مِنَّا الْأَنَاةُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسَبُنَا أَنَّا بِطَاءٌ وَفِي إِبْطَائِنَا سَرَعُ[1]

كذا جاءت الرواية بفتح «أنَّا» بعد ذِكْرِ المفعولِ الأول، فعلى هذا يجوز أن تقول: «حَسِبْتُ زيداً أنه قائمٌ» أي: حَسِبْتُه ذا قيامٍ، فوجهُ الفتحِ أنها وقعت مفعولةً، وهي وما عَمِلَتْ فيه في موضعِ مفردٍ وهو المفعولُ الثاني لحسبت» انتهى. وفيما قاله نظر؛ لأن النحاة نصوا على وجوب كسر «إنَّ» إذا وقعت مفعولاً ثانياً والأولُ اسمُ عينٍ، وأنشدوا البيت المذكور على ذلك، وعللوا وجوبَ الكسر بأنَّا لو فَتَحْنا لكانت في محل مصدر فيلزَمُ الإخبارُ بالمعنى عن العين.

الخامس: أن يكون «الذين كفروا» مفعولاً أولَ، و «أنما نملي لهم ليزدادوا إثماً» في مَوضع المفعول الثاني، و «أنما نملي لهم خير» مبتدأ وخبر، اعترض به بين مفعولي «وتَحْسَبَنَّ»، وفي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، نُقِل ذلك عن الأخفش. قال أبو حاتم: «سمعت الأخفش يذكر فتحَ «أنَّ» يحتجُّ بها لأهل القَدَر لأنه كان منهم، ويجعله على التقديمِ والتأخير، كأنه قال: «ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً، أنما نملي لهم خيرٌ لأنفسِهم» انتهى. وإنما جاز أن تكون «أنَّ» المفتوحةُ مبتدأً بها أولُ الكلامِ لأنَّ مذهب الأخفشِ ذلك، وغيرُه يمنع ذلك، فإنْ تَقَدَّم خبرُها عليها نحو: «في ظني أنك منطلقٌ» أو أمَّا التفصيلية نحو: «أما أنك منطلقٌ فعندي» جاز ذلك إجماعاً، وقولُ أبي حاتم: «يذكرُ فتحَ أنَّ» يعني بها التي في قوله: «أنَّما نُمْلي لهم خيرٌ». ووجهُ تمسُّكِ القَدَريَّة به أنَّ الله تعالى لا يجوزُ أنْ يُملي لهم إلا ما هو خيرٌ لأنفسِهم؛ لأنه يجبُ عندهم رعايةُ الأصلحِ.

السادس: قال المهدوي: «وقال قوم قدَّم «الذين كفروا» توكيداً، ثم حالَهم مِنْ قولِه: «أنما نملي لهم» رَدّاً عليهم، والتقدير: ولا تحسبن أنَّ «إملاءَنا للذين كفروا خيرٌ لأنفسهم» انتهى.

وأمَّا قراءةُ يحيى بكسر «إنما» مع الغيبة فلا يخلو: إمَّا أنْ يُجْعَلَ الفعلُ مسنداً إلى «الذين» أو إلى ضمير غائب، فإن كان الأولُ كانت «إنما» وما في حيزها معلِّقةً لـ «يحسبن» وإنْ لم تكن اللام في خبرها لفظاً فهي مقدرةٌ، فتكون «إنما» بالكسر في موضع نصب؛ لأنها معلقةٌ لفعلِ الحسبان مع نية اللام، ونظيرُ ذلك تعليقُ أفعالِ القلوب عن المفعولين الصريحين لتقديرِ لامِ الابتداء في قوله:

١٥٠٣ - كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي إِنِّي رَأَيْتُ مِلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ[2]

---

= القراء له كتاب خط المصاحف والهداية ولباب التفاسير توفي بعد الخمسمائة انظر غاية النهاية ٢/٢٩١.

(١) البيت لوضاح بن إسماعيل انظر الحماسة ١/٣٢٤.

(٢) انظر البيت في الحماسة ٢/٥٧٤، الخزانة ٤/٥، الدرر ١/١٣٥.

فلولا تقديرُ اللامِ لوجَبَ نصبُ «مِلاك» و «الأدب»، وكذلك في الآية، لولا تقديرُ اللامِ لوجَبَ فتحُ «إنما»، ويجوزُ أَنْ يكون المفعولُ الأولُ قد حُذِف وهو ضميرُ الأمر والشأنِ، وقد قيل بذلك في البيت وهو الأحسن فيه، والأصلُ: ولا يحسَبَنَّه أي: الأمرَ، و «إنما نُمْلِي» في موضع المفعول الثاني وهي المفسِّرة للضمير.

وإن كان الثاني كان «الذين» مفعولاً أول، و «أنما نملي» في موضع الثاني. وأما قراءته التي حكاها عنه الزمخشري فقد خَرَّجها هو فقال: «على معنى: ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنَّ إملاءَنا لازدياد الإثم كما يفعلون، وإنما هو ليتوبوا ويَدْخلوا في الإيمان، وقوله «أنما نملي لهم خير لأنفسهم» اعتراضٌ بين الفعلِ ومعمولِه، معناه: أنَّ إملاءَنا خيرٌ لأنفسِهم إنْ عَمِلوا فيه وعَرَفوا إنعام الله عليهم بتفسيح المُدَّة وتَرْكِ المعاجَلَة بالعقوبة» انتهى. فعلى هذا يكون «الذين» فاعلاً، و «أنما» المفتوحة سادةٌ مَسَدَّ المفعولين أو أحدِهما على الخلاف، واعتُرِض بهذه الجملة بين الفعل ومعموله. قال النحاس: «وقراءةُ يحيى بن وثاب بكسر إنَّ» حسنةٌ، كما تقول: «حسبت عمراً أبوه خارجٌ».

وأمَّا ما حكاه الزجاج قراءةً عن خلق كثير وهو نَصْبُ «خيراً» على الظاهر من كلامه فقد ذكر هو تخريجَها على أنَّ «أنما نملي لهم خيراً لأنفسهم» بدلٌ من «الذين» و «خيراً» مفعولٌ ثانٍ. ولا بُدَّ من إيرادِ نَصِّه ليظهرَ لك، قال رحمه الله: «مَنْ قَرَأَ «ولا تَحْسَبَنَّ» بالتاء لم يجز عند البصريين إلا كسرُ «إنَّ» والمعنىٰ: لا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا إملاؤنا خيرٌ لهم، ودخلت «إنَّ» مؤكدةً، فإذا فَتَحْتَ صار المعنى: ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا إملاءنا خيراً لهم قال: «وهو عندي يجوزُ في هذا الموضعِ على البدلِ من «الذين» المعنى: ولا تَحْسَبَنَّ إملاءنا للذين كفروا خيراً لهم، وقد قرأ بها خَلْقٌ كثير، ومثلُ هذه القراءةِ من الشعر:

١٥٠٤ - فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا[1]

جَعَل «هُلْكُه» بدلاً من «قيس» المعنى: فما كان هُلْكُ قيسٍ هُلْكَ واحد يعني: «فهُلْك» الأول بدلٌ من المرفوع، فبقي «هُلْكَ واحدٍ» منصوباً خبراً لـ «كان»، كذلك «أنما نُملي لهم»: «أن» واسمُها - وهو «ما» الموصولةُ - وصلتُها والخبرُ - وهو «لهم» - في محل نصبٍ بدلاً من الذين كفروا، فبقي «خيراً» منصوباً على أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «تحسبن».

إلَّا أنَّ الفارسي قد رَدَّ هذا على أبي إسحاق بأنَّ هذه القراءةَ لم يَقْرأ بها أحدٌ - أعني نصبَ «خيراً» - قال أبو عليّ الفارسيّ: «لا يَصُحُّ البدلُ إلا بنصب «خير» من حيث كان المفعول الثاني لـ«حسبت»، فكما انتصب «هلك واحدٍ» في البيت لَمَّا أبدلَ الأولَ من «قيس» بأنه خبرٌ لكان كذلك ينتصبُ «خيراً لهم» إذا أبدل الإملاءَ من «الذين كفروا» بأنه مفعولٌ ثانٍ لتحسَبَنَّ» قال: «وسألْتُ أحمدَ بن موسى عنها فَزَعم أنَّ أحداً لم يَقْرأ بها» يعني بأحمد هذا أبا بكر بن مجاهد الإمامَ المشهور. وقال في «الحجة» له: «الذين كفروا في موضعِ نصبٍ بأنَّها المفعول الأول، والمفعولُ الثاني هو الأولُ في هذا الباب في المعنى، فلا يجوزُ إذاً فَتْحُ «أنَّ» في قولِه: «أنَّما نُمْلي لهم» لأنَّ إملاءَهم لا يكون إياهم» قال: «فإنْ قلت: لِمَ لا يجوزُ الفتحُ في «أنَّ» وتجعلُها بدلاً من «الذين كفروا»: ﴿وما أنسانيهُ إلا الشيطانُ أن أذكره﴾[2] وكما كان «أنَّ» من قولِه تعالى: ﴿وإذْ يَعِدكُم اللَّهُ إحدى الطائفتين أنها لكم﴾[3] قيل: لا يجوزُ ذلك، وإلا لزمك أَنْ تَنْصِبَ «خيراً» على تقدير: لا تَحْسَبَنَّ إملاءَ الذين كفروا خيراً لأنفسهم، حيث كان المفعول الثاني لـ «تحسبنَّ»، وقيل: إنه لم يقرأ به أحد،

---

(١) تقدم.

(٢) سورة الكهف، آية (٦٣).

(٣) سورة الأنفال، آية (٧).

فإذا لم يُنْصَبْ عُلِم أنَّ البدلَ فيه لا يَصِحُّ وإذا لم يَصِحَّ البدلُ لم يَجُزْ إلا كسرُ «إنَّ» على أن تكون «إنَّ» وخبرُها في موضع المفعول الثاني من «تحسبن» انتهى ما رد به عليه، فلم يبقَ إلا الترجيحُ بين نقل هذين الرجلين، أعني الزجاج وابن مجاهد، ولا شك أن ابن مجاهد أَعْنى بالقراءات، إلا أن الزجاج ثقةٌ، ويقول: «قرأ بها خلق كثير»، وهذا يُبْعِدُ غَلَطه فيه، والإثباتُ مقدَّمٌ على النفي. وما ذكره أبو علي من قوله: «وإذا لم يَجُزْ البدلُ لم يَجُزْ إلا كسرُ إنَّ» إلى آخره، هذا أيضاً مِمَّا لم يقرأ به أحدٌ. قال مكي: «وجهُ القراءةِ لِمَنْ قَرَأَ بالتاء ـ يعني بتاءِ الخطاب ـ أنْ يكسر «إنما» فتكونُ الجملةُ في موضعِ المفعول الثاني ولم يَقْرأ به أحدٌ عَلِمْتُه».

وقد نقل أبو البقاء نصبَ «خيراً» قراءةً شاذة. قال: «وقد قرِىء شاذاً بالنصبِ على أَنْ يكونَ «لأنفسهم» خبرَ «أنَّ»، و «لم» تبيينٌ أو حالٌ من «خيراً» يَعْني أنه لَمَّا جعل لأنفسهم الخيرَ جعل «لهم»: إمَّا تبييناً تقديرُه: أعني لهم، وإمَّا حالاً من النكرة المتأخرة، لأنه كان في الأصلِ صفةً لها، والظاهرُ على هذه القراءةِ ما قَدَّمْتُه مِنْ كونِ «لهم» هو الخبرَ، ويكونُ «لأنفسِهم» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «خيراً» كما كانَ صفةً له في قراءةِ الجمهور، ونَقَلَ أيضاً قراءةَ كسر «إنَّ» وهي قراءة يحيى، وخَرَّجها على أنها جوابُ قسمٍ محذوف، والقسمُ وجوابُه يَسُدُّ مَسَدَّ المفعولين ولا حاجة إلى ذلك، بل تخريجُها على ما تقدَّم أولى، لأنَّ الأصلَ عدمُ الحذفِ.

والإملاء: الإمهالُ والمَدُّ في العمر، ومنه: «مَلاوَةُ الدهر» للمدة الطويلة، والمَلَوان: الليل والنهار، وقولهم «مَلاَكَ اللَّهُ بنعمةٍ» أي: مَنَحَكها عمراً طويلاً. وقيل: المَلَوان: تكرُّر الليل والنهار وامتدادُهما، بدليلِ إضافتهما إليهما في قول الشاعر:

١٥٠٥ - نَـهَـارٌ وَلَـيْـلٌ دَائِـمٌ مَـلَـوَاهُـمَـا عَـلَى كُـلِّ حَـالِ الْمَـرْءِ يَـخْتَـلِفَـانِ[1]

فلو كانا الليلَ والنهارَ لما أُضيفا إليهما، إذ الشيءُ لا يضاف إلى نفسه وقوله: «أنَّما نُمْلي لهم» أصلُ الياءِ واو، وإنما قُلِبَتْ ياءً لوقوعها رابعةً.

قوله: ﴿أَنَّما نُمْلِيْ لهم ليزدادوا﴾ قد تقدَّم أن يحيى بن وثاب قرأ بكسر الأولى وفتح هذه، فيما نقله عنه الزمخشري، وتقدم تخريجُها، إلَّا أنَّ الشيخ[2] قال: «إنه لم يَحْكِها عنه غيرُ الزمخشري، بل الذين نقلوا قراءةَ يحيى إنما نقولوا كسره للأولى فقط» قال: «وإنما الزمخشري لِوَلُوعه بمذهبه يروم رَدَّ كلِّ شيء إليه». وهذا تحاملٌ عليه لأنه ثقة لا ينقل ما لم يُرْوَ.

وأمَّا على قراءة كسرها ففيها وجهان:

أحدهما: أنها جملة مستأنفة تعليلٌ للجملةِ قبلَها كأنه قيل: ما بالُهم يَحْسَبون الإملاءَ خيراً؟ فقيل: إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً. و «إنَّ» هنا مكفوفةٌ بـ «ما»، ولذلك كُتِبَتْ متصلةً على الأصلِ، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً ولا حرفيةً؛ لأنَّ لام كي لا يَصِحُّ وقوعُها خبراً للمبتدأ ولا لنواسِخِه.

والوجه الثاني: أنَّ هذه الجملةَ تكريرٌ للأولى. قال أبو البقاء: «وقيل «أنما» تكريرٌ للأول، و «ليزدادوا» وهو المفعولُ الثاني لـ «تَحْسَبَنَّ» هذا على قراءةِ التاء، والتقديرُ: لا تَحْسَبَنَّ يا محمد إملاءَ الذين كفروا خيراً ليزدادوا إثماً،

---

(١) البيت في المفردات للراغب ٤٩٤.

(٢) انظر البحر المحيط ٣/١٢٤.

بل ليزدادوا إيماناً، ويُرْوى أنَّ بعض الصحابة قرأه كذلك» انتهى. قلت: وفي هذا نظرٌ من حيث إنه جَعَل «ليزدادوا» هو المفعولَ الثاني، وقد تقدَّم أنَّ لامَ «كي» لا تقعُ خبراً للمبتدأ ولا لنواسخه، ولأنَّ هذا إنما يَتِمُّ له على تقديرِ فتح الثانية، وقد تقدَّم أن أحداً لم ينقُلْها إلا الزمخشري عن يحيى، والذي يقرأ «تحسبن» بتاء الخطاب لا بفتحها البتة.

واللامُ في «ليزدادوا» فيها وجهان:

أحدُهما: أنها لامُ كي.
والثانيةُ أنها لامُ الصيرورة.

وقوله: ﴿ولهم عذابٌ﴾ في هذه الواوِ قولان:
أحدُهما: أنها للعطف.
والثاني: أنها للحالِ. وظاهرُ قولِ الزمخشري أنها للحال في قراءة يحيى بن وثاب فقط، فإنه قال: «فإنْ قلت: ما معنى هذه القراءة؟ ـ يعني على قراءةِ يحيى التي نقلَها هو عنه ـ قلت: معناه «ولا يَحْسَبَنَّ أنَّ إملاءنا لزيادةِ الإثمِ والتعذيب، والواوُ للحالِ، كأنه قيل: ليزدادوا إثماً مُعَدّاً لهم عذابٌ مهين» قال الشيخ[1]: ـ بعد ما ذكر من إنكارِه عليه نقلَ فتحَ الثانية عن يحيى كما قدمته لك ـ «ولَمَّا قرَّر في هذه القراءة أنَّ المعنى على نهي الكافر أَنْ يَحْسَب أنما يُمْلي الله لزيادة الإثم، وأنه إنما يملي لزيادةِ الخير كان قولُه: «ولهم عذابٌ مهين» يَدْفَعُ هذا التفسيرَ، فَخَرَّج ذلك على أن الواوَ للحالِ ليزولَ هذا التدافُعُ الذي بين هذه القراءةِ وبين آخرِ الآية».

وأصل ﴿ليزدادوا﴾: ليزتادوا بالتاء، لأنه افتعالٌ من الزيادة ولكنَّ تاء الافتعالِ تُقْلَبُ دالاً بعد ثلاثةِ أحرف: الزاي والذال والدال نحو: ادَّكر وادَّان. والفعلُ هنا متعدٍّ لواحدٍ وكانَ في الأصلِ متعدياً لاثنين نحو: ﴿فزادَهم اللَّهُ مرضاً﴾[2]، ولكنه بالافتعالِ ينقُص أبداً مفعولاً، فإنْ كان الفعلُ قبل بنائِه على افتعل للمطاوعةِ متعدياً لواحدٍ صار قاصراً بعد المطاوعةِ نحو: «مدَدْتُ الحبل فامتدَّ»، وإنْ كان متعدياً لاثنين صار بعد الافتعالِ متعدياً لواحدٍ كهذه الآية.

وخُتِمَتْ كلُّ واحدةٍ من هذه الآياتِ الثلاثِ بصفةٍ للعذاب غيرِ ما خُتمت به الأخرى لمعنى مناسب، وهو أنَّ الأولى تضمَّنَتِ الإخبارَ عنهم بالمسارعةِ في الكفر، والمسارعةُ في الشيء والمبادرةُ إلى تحصيلِه تقتضي جلالته وعظمته، فجُعِل جزاؤُهم «عذابٌ عظيمٌ» مقابلةً لهم، ويَدُلُّ ذلك على خساسةِ ما سارَعُوا فيه. وأمَّا الثانيةُ فتضمَّنَتْ اشتراءَهم الكفرَ بالإيمان، والعادةُ سرورُ المشتري واغتباطُه بما اشتراه، فإذا خَسِرَ تألم، فخُتِمت هذه الآيةُ بألمِ العذابِ كما يجدُ المُشْتري المغبون ألم خسارته. وأمَّا الثالثةُ فتضمَّنَتْ الإملاء وهو الإمتناعُ بالمال وزينةُ الدنيا، وذلك يقتضي التعزُّزَ والتكبُّر والجبروتَ فخُتِمت هذه الآيةُ بما يقتضي إهانَتهم وذلتهم بعد عزهم وتكبُّرهم.

مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٩﴾

وقوله تعالى: ﴿وماكان اللَّهُ لِيَذَرَ﴾: هذه تُسَمَّى لامَ الجحود، وينصبُ بعدَها المضارعِ بإضمار «أن» ولا يجوزُ

(١) انظر البحر المحيط ٣/١٢٤.
(٢) سورة البقرة، آية (١٠).

إظهارها. والفرقُ بينها وبين لام كي أنَّ هذه على المشهور شرطُها أن تكون بعد كونٍ منفي، ومنهم مَنْ يشترط مُضِيَّ الكونِ، ومنهم مَنْ لم يَشْترط الكون، ولهذه الأقوال دلائل واعتراضات مذكورة في كتب النحو استغنيت عنها هنا بما ذكرْتُه في «شرح التسهيل».

وفي خبر «كان» في هذا الموضع وما أشبهه قولان:

أحدهما: ـ وهو قول البصريين ـ أنه محذوفٌ وأنَّ اللامَ مقويةٌ لتعديةِ ذلك الخبر المقدر لضعفِه، والتقدير: ما كان اللَّهُ مريداً لأنْ يَذَر، فـ «أن يذر» هو مفعول «مُريداً»، والتقديرُ: ما كانَ اللَّهُ مريداً تَرْكَ المؤمنين.

والثاني ـ قول الكوفيين ـ: أنَّ اللامَ زائدةٌ لتأكيدِ النفي وأنَّ الفعلَ بعدها هو خبر «كان»، واللامُ عندهم هي العاملةُ النصبَ في الفعلِ بنفسِها لا بإضمار «أَنْ»، والتقديرُ عندهم: ما كان الله يَذَرُ المؤمنين.

وضَعَّف أبو البقاء مذهبَ الكوفيين بأنَّ النصبَ قد وُجِد بعد هذه اللامِ، فإنْ كان النصبُ بها نفسِها فليست زائدةً، وإن كان النصب بإضمار «أَنْ» فَسَدَ من جهة المعنى لأنَّ «أَنْ» وما في حَيِّزها بتأويل مصدر، والخبرُ في باب «كان» هو الاسمُ في المعنى فيلزم أن يكونَ المصدرُ الذي هو معنىً من المعاني صادقاً على اسمِها وهو مُحال».

أمَّا قولُه: «إنْ كانَ النصبُ بها فليست زائدةً ممنوع؛ لأنَّ العمل لا يمنع الزيادةَ، ألا ترى أنَّ حروفَ الجر تُزاد وهي عاملةٌ، وكذلك «أَنْ» عند الأخفش و «كان» في قوله:

١٥٠٦ ـ ..... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرامِ[1]

وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في غيرِ موضع.

و «يَذَرُ» فعلٌ لا يَتصرَّف كـ «يَدَعُ» استغناءً عنه بتصرُّف مُرادِفِه وهو «ترك»، وحُذِفَتِ الواوُ من «يَذَرُ» من غيرِ موجبٍ تصريفي، وإنما حُمِلت على «يَدَعُ» لأنها بمعناها، و «يَدَعُ» حُذِفَتْ منه الواو لموجبٍ وهو وقوعُ الواوِ بين ياءٍ وكسرةٍ مقدرة، وأمَّا الواوُ في «يَذَرُ» فوقعت بين ياءٍ وفتحة أصلية، وقد تقدَّم تحقيقُ القولِ فيه عند قوله تعالى: ﴿وذَروا ما بقي من الربا﴾[2].

قوله: ﴿حتى يَميزَ﴾ «حتى» هنا قيل: للغاية المجردة بمعنى «إلى»، والفعلُ بعدَها منصوبٌ بإضمار «أَنْ»، وقد تقدَّم تحقيقه في البقرة. والغايةُ هنا مشكلةٌ على ظاهرِ اللفظِ؛ لأنه يصيرُ المعنى أنه تعالى لا يترك المؤمنين على ما أنتم عليه إلى هذه الغاية وهي التمييزُ بين الخبيث والطيب، ومفهومُه أنه إذا وُجِدت الغايةُ تَرَكَ المؤمنين على ما أنتم عليه. وهذا ظاهرُ ما قالوه من كونها للغاية، وليس المعنى على ذلك قطعاً، ويصيرُ هذا نظيرَ قولِك: «لا أُكَلِّم زيداً حتى يَقْدَمَ عمروٌ» فالكلامُ منتفٍ إلى قدومِ عمرو. والجوابُ عنه: أن «حتى» غايةٌ لما يُفْهَمُ من معنى هذا الكلامِ، ومعناه أنه تعالى يُخَلِّص ما بينكم بالابتلاء والامتحان إلى أَنْ يَميزَ الخبيثَ من الطيب.

وقرأ حمزة والكسائي هنا وفي الأنفال[3]: «يُمَيِّز» بالتشديد، والباقون بالتخفيف. وعن ابن كثير أيضاً «يُميز» من أماز، فهذه ثلاث لغات، يقال: مازَه ومَيَّزه وأمازه. والتشديد والهمزة ليسا للنقل، لأنَّ الفعل قبلهما متعدٍ، وإنما فَعَّل

(١) تقدم.
(٢) سورة البقرة، آية (٢٧٨).
(٣) انظر آية (٣٧).

بالتشديد وأَفْعَل بمعنى المجرد، وهل ماز ومَيّز بمعنى واحد أو بمعنيين مختلفين؟ قولان. ثم القائلون بالفرق اختلفوا، فقال بعضهم: لا يقال «ماز» إلا في كثير من كثير، فأما واحد من واحد فَمَيَّزت، ولذلك قال أبو معاذ[1]: يقال: «مَيَّزْتُ بين الشيئين ومِزْتُ بين الأشياء». وقال بعضُهم عكسَ هذا: مِزْتُ بين الشيئين ومَيَّزْتُ بين الأشياءِ، وهذا هو القياسُ، فإنَّ التضعيفَ يُؤْذِنُ بالتكثير وهو لائقٌ بالمتعددات. ورجَّح بعضُهم «مَيَّز» بالتشديد بأنه أكثر استعمالاً، ولذلك لم يُسْتعمل المصدرُ إلا منه فقالوا: التمييز، ولم يقولوا: «المَيْزة» يعني لم يقولوه سماعاً وإلا فهو جائز قياساً.

قوله: ﴿ولكنَّ الله﴾ هذا استدراك من معنى الكلام المتقدم، لأنه لَمَّا قال تعالى: «ما كان اللَّهُ ليُطْلِعَكم» تُوُهِّم أنه لا يُطْلِعَ أحداً على غيبِهِ لعمومِ الخطابِ فاستدرك الرسلَ، والمعنى: ولكنَّ الله يجتبي - أي مصطفي - مِنْ رسلِه من يشاء فيُطْلِعُه على الغيب، فهو ضدٌّ لما قبلَه في المعنى، وقد تقدَّم أنها تقعُ بين ضِدَّيْنِ ونقيضين، وفي الخلافين خلافٌ.

و ﴿يَجْتَبي﴾: يَصْطَفي ويَخْتار، يَفْتَعل من جَبَوْتُ المالَ والماءَ وجَبَيْتُهما لغتان، فالياءُ في «يَجْتَبي» مُحْتَمل أَنْ تكونَ على أصلِها، وأَنْ تكونَ منقلبةً من واوٍ لانكسارِ ما قبلَها.

ومفعول «يشاءُ» محذوفٌ، وينبغي أن يُقَدَّر ما يليقُ بالمعنى، والتقديرُ، مَنْ يشاءُ إطْلاعَه على الغيب.

وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٨٠﴾ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٨١﴾

قوله تعالى: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين يَبْخَلون﴾: قرأ حمزة بالخطاب، والباقون بالغيبة. فأمَّا قراءةُ حمزة فـ «الذين» مفعولٌ أولُ، و «خيراً» هو الثاني، ولا بُدَّ من حذف مضاف لِيَصْدُقَ الخبرُ على المبتدأ، تقديرُه: ولا تَحْسَبَنَّ بُخْلَ الذين يبخلون. قال أبو البقاء: «وهو ضعيفٌ لأنَّ فيه إضمارَ البخلِ قبل ذِكْر ما يَدُلُّ عليه» وفيه نظرٌ، لأنَّ الدلالةَ على المحذوف قد تكونُ متقدمةً وقد تكون متأخرةً، وليس هذا من بابِ الإضمارِ في شيء حتى يُشْتَرَطَ فيه تقدُّمُ ما يَدُلُّ على ذلك الضميرِ.

و ﴿هو﴾ فيه وجهان:

أحدُهما: أنه فَصْلٌ بين مفعولي «تحسبن». والثاني - قاله أبو البقاء -: أنه توكيدٌ، وهو خطأ، لأنَّ المضمر لا يُؤكِّد المُظْهَر، والمفعول الأول اسمٌ مظهر ولكنه حُذِف كما قدم. وبعضُهم يُعَبِّر عنه فيقول: «أُضمر المفعولُ الأولُ» يعني حُذِفَ فلا يُغْتَرَّ بهذه العبارةِ، و «هو» في هذه المسألةِ يتعيَّن فَصْلِيَّتُه لأنه لا يخلو: إمَّا أن يكونَ مبتدأً أو بدلاً أو توكيداً، والأولُ منتفٍ لنصبِ ما بعده - وهو خيراً - وكذا الثاني لأنه كان يلزمُ أَنْ يوافِقَ ما قبلَه في الإعرابِ فكان ينبغي أَنْ يُقالَ إياه لا «هو»، وكذا الثالثُ لِما تقدَّم.

---

(١) الفضل بن خالد أبو معاذ النحوي المروزي توفي سنة ٢١١ انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٤٥.

وأمَّا قراءةُ الجماعةِ فيجوزُ فيها أَنْ يكونَ الفعلُ مسنداً إلى ضميرِ غائب: إمَّا الرسولُ أو حاسِبٌ ما، ويجوزُ أَنْ يكونَ مسنداً إلى «الذين»، فإنْ كان مسنداً إلى ضميرِ غائبٍ فـ «الذين» مفعولٌ أولُ على حَذْفِ مضافٍ كما تقدَّم ذلك في قراءةِ حمزة أي: بخلَ الذين، والتقدير: ولا يَحْسَبَنَّ الرسولُ ـ أو أحدٌ ـ بخلَ الذين يبخلون خيراً. و «هو» فصل كما تقدَّم، فتتحدُ القراءتان معنىً وتخريجاً. وإنْ كان مسنداً لـ «الذين» ففي المفعولِ الأولِ وجهان:

أحدهما: أنه محذوفٌ لدلالةِ «يبخلون» عليه كأنه قيل: «ولا يَحْسَبَنَّ الباخِلون بُخْلَهم هو خيراً لهم» و «هو» فصلٌ. قال ابن عطية: ودَلَّ على هذا البخلِ «يبخلون» كما دَلَّ «السَّفه» في قوله:

١٥٠٧ ـ إذا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إلَيْه ... وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إلَى خِلَافِ[1]

أي: جرى إلى السفه».

قال الشيخ[2]: «وليست الدلالةُ فيها سواءً لوجهين:

أحدُهما: أنَّ دلالةَ الفعلِ على المصدرِ أَقْوَى مِنْ دلالةِ اسمِ الفاعلِ عليه وأكثرُ، ولا يوجَدُ ذلك إلا في هذا البيت أو غيرِه إن ورد.

الثاني: أنَّ البيتَ فيه إضمارٌ لا حذفٌ، والآيةُ فيها حَذْفٌ.

الوجه الثاني: أنَّ المفعولَ نفس «هو»، وهو ضميرُ البخل الذي دَلَّ عليه «يبخلون» كقولِه: ﴿آعدِلوا هو أقربُ للتقوى﴾[3]، قاله أبو البقاء، وهو غلطٌ أيضاً؛ لأنه ينبغي أَنْ يأتِيَ به بصيغةِ المنصوب فيقول: «إياه» لكونِه منصوباً بـ «يَحْسَبَنَّ»، ولا ضرورةَ بنا إلى أَنْ نَدَّعي أنه من بابِ استعارةِ ضميرِ الرفع مكانَ النصبِ كقولِهم «ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا» فاستعار ضميرَ الرفعِ مكانَ ضميرِ الجر.

وفي الآية وجهٌ آخرُ غريبٌ خَرَّجه الشيخ[4] قال: «وهو أَنْ تكونَ المسألةُ من بابِ الإعمال إذا جَعَلْنا الفعلَ مسنداً لـ «الذين»، وذلك أنَّ «يَحْسَبَنَّ» يطلب مفعولين و «يَبْخلون» يطلبُ مفعولاً بحرفِ جر، فقولُه: «ما آتاهم اللَّهُ من فضلِه» يطلبه «يحسبن» مفعولاً أولَ ويكون «هو» فَضْلاً، و «خيراً» المفعولُ الثاني، ويطلبه «يبخلون» بتوسُّطِ حرفِ الجر، فأعملَ الثاني ـ على الأفصحِ وعلى ما جاء في القرآن ـ وهو «يبخلون» فَعُدِّي بحرف الجر، وأخذ معموله، وحَذَفَ معمول «يحسبن» الأولَ وبقي معمولُه الثاني، لأنه لم يُتنازع فيه، وإنما جاء التنازعُ في الأول، وساغ حذفُه وحدَه كما ساغ حَذْفُ المفعولين في مسألة سيبويه[5]: «متى رأيت أو قلت: زيد منطلق» فـ «رأيت» و «قلت»: تنازعا فيه «زيدٌ منطلقٌ» وفي الآيةِ لم يتنازعا إلا في الأولِ، وتقديرُ المعنى: «ولا يَحْسَبَنَّ ما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم الناسُ الذين يَبْخلون به» فعلى هذا التقديرِ يكونُ «هو» فَصْلاً لـ «ما آتاهم» المحذوفِ لا لبخلِهم المقدَّرِ في قول الجماعة، ونظيرُ هذا التركيب: «ظَنَّ الذي مَرَّ بهِندٍ هي المنطلقةَ» المعنى: ظَنَّ هنداً الشخصُ الذي مَرَّ بها هي المنطلقةَ» فالذي تنازعه الفعلان هو المفعول الأول، فأعمل الفعل الثاني فيه، وبقي الأولُ يطلبُه محذوفاً ويطلبُ الثانيَ مثبتاً إذ لم يقع فيه التنازعُ. انتهى.

---

(١) تقدم.
(٢) انظر البحر المحيط ٣/١٢٨.
(٣) سورة المائدة، آية (٨).
(٤) انظر البحر المحيط ٣/١٢٨.
(٥) انظر الكتاب ١/٤١.

ومع غرابةِ هذا التخريجِ وتطويلِه بالنظيرِ والتقدير فيه نظرٌ، وذلك أنَّ النحويينَ نَصُّوا على أنه إذا أعملنا الثانيَ، واحتاج الأولُ إلى ضمير المتنازع فيه، فإنْ كان يطلبه مرفوعاً أُضْمِرَ فيه وإنْ كان يَطْلُبُه غيرَ مرفوعٍ حُذِف، إلاَّ أَنْ يكون أحدَ مفعولي «ظَنَّ» فلا يُحْذَفُ، بل يُضْمَرُ ويُؤَخَّر، وعَلَّلوا ذلك بأنه لو حُذِفَ لبقي خبرٌ دون مُخْبرٍ عنه أو بالعكسِ، هذا مذهبُ البصريين، وفيه بحثٌ، فإنَّ لقائلٍ أن يقولَ: حُذِفَ اختصاراً لا اقتصاراً، وأنتم تجيزون حَذْفَ إحداهما اختصاراً في غير التنازع فليَجُزْ في تنازعٍ إذ لا فارقَ، وحينئذ يَقْوىٰ تخريجُ الشيخِ بهذا البحثِ أو يُلْتَزَمُ القولُ بمذهب الكوفيين فإنهم يُجيزون الحَذْفَ فيما نحن فيه.

وذكر مكي ترجيحَ كلٍّ مِن القراءتين فقال:

وميراث مصدرٌ كالمِيعاد، وياؤُه من واوٍ، قُلِبَتْ لانكسارِ ما قبلها وهي ساكنةٌ لأنَّها من الوراثةِ كالميقاتِ والميزانِ من الوقتِ والوزن.

وقرأ أبو عمرو وابن كثير: «يَعْمَلُون» بالغَيْبة جرياً على قوله: «الذين يَبْخَلون»، والباقون بالخطاب، وفيه وجهان:

أحدُهما: أنه التفاتٌ، فالمرادُ الذين يبخلون.

والثاني: رَدّاً على قوله: «وإن تؤمنوا وتتقوا».

قوله تعالى: ﴿قولَ الذين قالوا إنَّ﴾: العامل في «إنَّ» هو «قالوا» فـ «إنَّ» وما في حَيِّزها منصوب المحل بـ «قالوا» لا بالقول. وأجاز أبو البقاء أن تكونَ المسألة من باب التنازع ـ أعني بين المصدر وهو «قول» وبين الفعل وهو «قالوا» ـ تنازعا في «إنْ» وما في حَيِّزها، قال: «ويجوز أن يكون معمولاً لـ «قول» المضافِ لأنه مصدرٌ، وهذا تخريجٌ على قول الكوفيين في إعمال الأول وهو قولٌ ضعيف، ويزداد هنا ضعفاً بأن الثاني فعلٌ والأولُ مصدرٌ، وإعمالُ الفعل أقوى». وظاهرُ كلامه أنَّ المسألةَ من التنازع، وإنما الضعف عنده من جهة إعمال الأول فلو قَدَّرْنا إعمالَ الثاني كان ينبغي أن يجوزَ عنده، لكنه يمنع من ذلك مانعٌ آخر وهو: أنه إذا احتاج الثاني إلى ضمير المتنازع فيه أخذه ولا يجوزُ حذفُه، وهو هنا غير مذكور، فدل على هذا أنها عنده ليست من التنازع إلا على قول الكوفيين، وهو ضعيف كما ذكر. وانظر كيف أكَّدوا الجملةَ المشتملةَ على ما أسندوه إليه تعالى وإلى عدم ذلك فيما أسندوه لأنفسِهم كأنه عند الناس أمرٌ معروف.

قوله: ﴿سنكتبُ﴾ قرأ حمزة بالياء مبنياً لِما لم يُسَمَّ فاعلُه، و «ما» وصلتُها قائمٌ مقامَ الفاعلِ. و «قَتْلَهم» بالرفعِ عطفاً على الموصولِ، و «يقول» بياء الغيبة. والباقون بالنون للمتكلم العظيم، فـ «ما» منصوبةُ المحلِّ، و «قتلَهم» بالنصبِ عطفاً عليها، و «نقولُ» بالنون أيضاً. وقرأ طلحة بن مصرف: «سَتُكْتب» بتاءِ التأنيث على تأويلِ «ما قالوا» بمقالتهم. وقرأ ابن مسعود ـ وكذلك هي في مصحفه ـ: «سنكتب ما يقولون ويُقال». والحسن والأعرج: «سَيُكْتَبُ» بالغيبة مبنياً للفاعل أي: الله تعالى أو الملك، و «ما» في جميع ذلك يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً ـ وهو الظاهر ـ وحُذِفَ العائدُ لاستكمالِ شروطِ الحذفِ تقديرُه: سنكتب الذي يقولونه. ويجوز أن تكونَ مصدريةً أي: قولَهم، ويُراد به إذ ذاك المفعولُ به أي: مقولَهم، كقولهم: «ضَرْبَ الأمير».

ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿١٨٢﴾ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ۗ قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِى

قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٨٣﴾

قوله تعالى: ﴿ذلك بما قَدَّمَتْ﴾: مبتدأ وخبر تقديره: ذلك مستحق بما قَدَّمَتْ، كذا قدره أبو البقاء، وفيه نظرٌ تقدَّم مثله. و«ما» يجوز فيها أن تكونَ موصولة وموصوفةً. و«ذلك» إشارةٌ إلى ما تقدَّم من عقابِهم. وهذه الجملةُ تحتمل وجهين:

أحدُهما: أن تكونَ في محل نصب بالقول عطفاً على «ذُوقوا» كأنه قيل: ونقول لهم أيضاً: ذلك بما قَدَّمَتْ أيديكم، وُبِّخُوا بذلك، وذَكَر لهم السببَ الذي أوجب لهم العقابَ.

والثاني: ألَّا تكونَ داخلةً في حكايةِ القول، بل تكون خطاباً لمعاصري رسول الله ﷺ يومَ نزولِ الآيةِ، وذُكِرت الأيدي لأن أكثرَ الأعمالِ تُزاوَلُ بها.

قوله: ﴿وأنَّ اللَّهَ﴾ عطفٌ على «ما» المجرورةِ بالباءِ أي: ذلك العقابُ حاصلٌ بسببِ كَسْبكم وعدمِ ظلمِه لكم. وهنا سؤال: وهو أن «ظَلَّاماً» صيغةُ مبالغةٍ تقتضي التكثيرَ، فهي أخصُّ من «ظالمٍ»، ولا يَلْزَمُ من نفي الأخصِّ نفيُ الأعمِّ، فإذا قلت: «زيدٌ ليس بظلَّام» أي: ليس يُكْثِرُ الظلم، مع جوازِ أَنْ يكونَ ظالماً، وإذا قلت: «ليس بظالم» انتفى الظلمُ مِنْ أصلِه، فكيف قال تعالى: «ليس بظلَّامٍ للعبيد»؟ وفي ذلك خمسةُ أوجهٍ، ذكر أبو البقاء منها أربعة:

الأول: أن «فَعَّالاً» قد لا يُراد به التكثيرُ كقول طرفة:

١٥٠٨ - ولَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ لِبَيْتِهِ ولَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ[1]

لا يُريد هنا أنه قد يَحُلُّ التلاعَ قليلاً؛ لأنَّ ذلك يَدْفَعُه آخرُ البيت الذي يَدُلُّ على نفي البخلِ على كلِّ حال، وأيضاً تمامُ المدحِ لا يَحْصُل بإرادة الكثرة.

الثاني: أنه للكثرة، ولكنه لَمَّا كان مقابلاً بالعباد وهم كثيرون ناسب أن يُقابَلُ الكثيرُ بالكثير.

والثالث: أنه إذا نفى الظلم الكثير انتفى القليلُ ضرورةً؛ لأن الذي يَظْلم إنما يَظْلِمُ لانتفاعِهِ بالظلمِ، فإذا تَرَكَ الظلمَ الكثيرَ مع زيادةِ نَفْعِه في حَقِّ مَنْ يجوزُ عليه النفعُ والضُّرُّ كان للظلمِ القليلِ المنفعةِ أتركَ.

الرابع: أن يكونَ على النسبِ أي: لا يُنْسَبُ إليه ظلمٌ، فيكونُ من باب: بَزَّار وعَطَّار، كأنه قيل: ليس بذي ظلم البتة.

الخامس: قال القاضي أبو بكر: «العذاب الذي تَوَعَّد أَنْ يفعلَه بهم لو كان ظلماً لكان عظيماً فنفاه على حَدِّ عظمته لو كان ثابتاً».

وقال الراغب ـ بعد تفرقتِه بين جَمْعَي «عَبْد» على عبيد وعِباد ـ: فالعبدُ إذا أُضيف إلى الله تعالى أَعَمُّ من العباد، ولهذا قال: «وما أنا بِظَلَّامٍ للعبيد» فنبَّه على أنه لا يَظْلِمُ مَنْ تخصَّص بعبادتِه ومَنِ انتسَبَ إلى غيرِه مِن الذين تَسَمَّوْا بعبدِ الشمس وعبدِ اللات»، وكان الراغبُ قد قَدَّم الفرقَ بين «عبيد» و«عِباد» فقال: «وجَمْعُ العبدِ الذي هو مسترقٌّ: «عبيد»،

---

(١) تقدم.

وقيل: «عِبِدَّى»، وجمعُ العبد الذي هو العابد «عِباد». وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه اللفظةِ وجموعُها وما قيل فيها.

قوله تعالى: ﴿الذين قالوا﴾: يجوزُ في مَحَلِّه الألقابُ الثلاثة: فالجرُّ من ثلاثةِ أوجه:

الأولُ: أنه صفةٌ لـ «الذين» المخفوضِ بإضافة «قول» إليه.

الثاني: أنه بدلٌ منه.

الثالث: أنه صفةٌ لـ «العبيد» أي: ليس بظلَّام للعبيد الذين قالوا كيتَ وكيتَ، قاله الزجاج. قال ابنُ عطية: «وهذا مُفْسِدٌ للمعنى والرصفِ».

والرفعُ: على القطع بإضمار مبتدأ أي: هم الذين. وكذلك النصبُ على القطعِ أيضاً بإضمارِ فعلٍ لائقٍ أي «أَذُمُّ الذين».

قولُه: ﴿ألاَّ نؤمنَ﴾ في «أَنْ» وجهان:

أحدُهما: أنها على حذفِ حرفِ الجر، والأصلُ: في أن نؤمِنَ، وحينئذ يَجِيء فيها المذهبان المشهوران: أهي في محلِّ جر أو نصب.

والثاني: أنها مفعولٌ بها على تضمينِ: «عهد» معنى أَلْزَمَ، تقول: «عَهِدْتُ إليه كذا» أي: أَلْزَمْته إياه، فهي على هذا في محلِّ نصب فقط.

و «أَنْ» تُكتب متصلةً ومنفصلةً اعتباراً بالأصلِ أو بالإدغام. ونَقَل أبو البقاء أنَّ منهم مَنْ يَحْذِفُها في الخطِّ اكتفاءً بالتشديد. وحكى مكيّ عن المبرد أنها إنْ أُدْغِمَتْ بغنةٍ كُتِبت متصلةً وإلاَّ فمنفصلةً، ونُقِل عن بعضِهم أنها إنْ كانت مخففةً كُتِبَتْ منفصلةً، وإنْ كانَتْ ناصبةً كُتِبَتْ متصلةً، والفرقُ أنَّ المخففةَ معها ضمير مقدرٌ، فكأنه فاصلٌ بينهما بخلافِ الناصبة، وقولُ أهل الخطِّ في مثل هذا: «يُكْتب متصلة» عبارةٌ عن حَذْفِها في الخطِّ بالكلية اعتباراً بلفظ الإدغام لا أنَّهم يكتبونها متصلةً، ويُثْبتون لها بعضَ صورتِها فيكتبون: أَنْلا، والدليلُ على ذلك أنهم لَمَّا قالوا في «أم من» و «أم ما» ونحوِه بالاتصال إنما يعنون به كتابةَ حرفٍ واحد فيكتبون: أمّن وأمَّا. وفهم أبو البقاء أنَّ الاتصال في ذلك عبارةٌ عن كتابتهم لها بعضَ صورتها ملصقةً بـ «لا»، والدليلُ على أنه فَهِم ذلك أنه قال: «ومنهم مَنْ يَحْذِفُها في الخط اكتفاءً بالتشديد» فَجَعَلَ الحذف قسيماً للوصلِ والفصلِ، ولا يقولُ أحدٌ بهذا.

وتَعَدَّى «نُؤْمِنُ» باللامِ لتضمُّنِه معنى الاعترافِ، وقد تقدَّم في أولِ البقرة[1].

وقرأ عيسى بن عمرَ: «بقُرُبان» بضمتين. قال ابن عطية: «إتباعاً لضمةِ القافِ، وليس بلغةٍ لأنه ليس في الكلام فُعُلان بضم الفاء والعين، وحكى سيبويه: «السُّلُطان» بضم اللام، وقال: «إن ذلك على الإتباع». قال الشيخ[2]. ولم يَقُلْ سيبويه[3] إنَّ ذلك على الإتباع بل قال: «ولا نعلمُ في الكلامه فِعِلان ولا فُعُلان ولكنه قد جاء فُعُلان وهو قليل، قالوا: «السُّلُطان» وهو اسمٌ» قال الشارحُ لكلام سيبويه «صاحبُ هذه اللغة لا يُسَكِّن ولا يُتْبِعُ» وكذا ذكر التصريفيون أنه

---

(١) سورة البقرة، آية (٣).

(٢) انظر البحر المحيط ٣/١٣٢.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٢٢.

بناءٌ مستقلٌ، قالوا ولم يجىء فُعْلان إلا اسماً وهو قليلٌ نحو: «سُلْطان». قلت: أمَّا ابنُ عطية فَمُسَلَّمٌ أنه وَهِمَ في النقل عن سيبويه في «سُلْطان» خاصةً، ولكنَّ قولَه في «قُرْبان» صحيحٌ لأنَّ أهلَ التصريفِ لم يَسْتَثْنُوا إلا السُّلْطان.

والقُرْبان في الأصل مصدرٌ ثم سُمِّي به المفعول كالرَّهْنِ فإنه في الأصلِ مصدرٌ ولا حاجةَ إلى حَذْفِ مضاف. وزعم أبو البقاء أنه على حَذْفِ مضافٍ أي: بتقريبِ قُرْبانٍ، قال: «أي يُشَرِّع لنا ذلك». و«تأكلُه النارُ» صفةٌ لقُرْبان، وإسنادُ الأكلِ إليها مجازٌ عَبَّر عن إفنائها الأشياءَ بالأكل.

و«من قبلي» و«بالبينات» كلاهما متعلِّقٌ بـ«جاءكم»، والباء تحتملُ المعيةَ والتعديةَ أي: مصاحبين للآيات.

فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ ﴿١٨٤﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴿١٨٥﴾

قوله تعالى: ﴿فقد كُذِّب رسلٌ﴾: ليس جواباً للشرط، بل الجوابُ محذوفٌ أي: «فَتَسَلَّ» ونحوُه، لأنَّ هذا قد مَضَى وتحقَّق، وفيه كلامٌ طويلٌ تقدَّم لك نظيرُه. والجملةُ من «جاؤوا» في محلِّ رفع صفة لـ«رُسُل» و«من قبلك» متعلقٌ بـ«كُذِّبَ». والباءُ في «بالبينات» تحتملُ الوجهين كنظيرتِها.

وقرأ جمهورُ الناس: «والزبرِ والكتابِ» مِنْ غيرِ ذكرِ باء الجر، وقرأ ابنُ عامر: «وبالزبرِ» بإعادتها، وهشامٌ وحدَه عنه: «وبالكتاب» بإعادتها أيضاً، وهي في مصاحف الشاميين كقراءة ابن عامر ـ رحمه الله ـ. والخَطْبُ فيه سهلٌ، فَمَنْ لم يأتِ بها اكتفى بالعطف، ومَنْ أتى بها كان ذلك تأكيداً.

والزُّبُر: جمع زَبُور بالفتح، ويقال: زُبور بالضم أيضاً، وهل هما بمعنىً واحد أو مختلفان؟ سيأتي الكلامُ عليهما في قوله: «وآتَيْنا داودَ زبوراً» في النساء[1].

واشتقاقُ اللفظةِ من «زَبَرْتُ» أي: كَتَبْتُ، وزَبَرْتُه قرأتُه، وزَبَرْتُه: حَسَّنْتُ كتابتَه، وزَبَرْتُه: زجرته، فَزَبور بالفتح فَعُول بمعنى مَفْعول كالرَّكوب بمعنى المركوبِ، والحَلوب بمعنى المَحْلوب، قال امرؤ القيس:

١٥٠٩ - لِمَنْ طَلَلٌ أَبْصَرْتُهُ فَشَجَانِي ... كَخَطِّ زَبُورٍ فِي عَسِيبِ يَمَانِي[2]

وقيل: اشتقاقُ اللفظِ من الزُّبْرَة، وهي قطعة الحديد المتروكة بحالها. و«المنير» اسم فاعل من أنار أي: أضاء.

قوله تعالى: ﴿كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموت﴾: مبتدأٌ وخبر، وسَوَّغَ الابتداءَ بالنكرةِ العمومُ أو الإضافةُ. والجمهورُ على «ذائقة الموتِ». بخفض «الموت» بالإضافة، وهي إضافةٌ غيرُ محضةٍ لأنَّها في نيةِ الانفصالِ. وقرأ اليزيدي: «ذائقةٌ الموتَ» بالتنوين والنصبِ في «الموت» على الأصل. وقرأ الأعمش بعدمِ التنوين ونصبِ «الموت»، وذلك على حذف التنوين لالتقاء الساكنين وإرادته، وهو كقول الآخر:

---

(١) آية رقم ١٦٣.

(٢) ديوانه ٨٥، اللسان (صرع).

١٥١٠ - فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلَا[١]

بنصب الجلالة، وقراءة من قرأ: «قل هو اللَّهُ أحدُ اللَّهُ» بحذف التنوين من «أحد» لإلتقاء الساكنين.

ونقل أبو البقاء فيها قراءةً غريبةً وتخريجاً غريباً قال: «ويُقْرأ أيضاً شاذاً: «ذائِقَةُ الموتُ» على جعل الهاء ضمير «كل» على اللفظ، وهو مبتدأ أو خبر». انتهى. وإذا صَحَّتْ هذه قراءةً فيكونُ «كل» مبتدأً، و «ذائقَةُ» خبرٌ مقدمٌ، و «الموتُ» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «كل»، وأضيف «ذائق» إلى ضمير «كل» باعتبار لفظها، ويكون هذا من باب القلب في الكلام؛ لأنَّ النفسَ هي التي تذوقُ الموتَ وليس الموتُ يذوقُها، وهنا جَعَلَ الموتَ هو الذي يذوق النفس قلباً للكلام لفهم المعنى، كقولهم: «عَرَضْتُ الناقة على الحوض»، ومنه: ﴿ويومَ يُعْرَضُ الذين كفروا على النار﴾[٢] «وأَدْخَلْت القَلنسوة في رأسي». وقوله:

١٥١١ - مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُون قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بُلِّغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ[٣]

الأصل: عَرَضْتُ الحوض على الناقة، ويَوْم تُعْرَضُ النارُ عليهم، وأدخلت رأسي في القَلَنْسوة، وبُلِّغَتْ سوءاتُهم هجراً، فَقَلب، وسيأتي خلاف الناس في القلب بأشبعَ من هذا عند موضعِه، وكان أبو البقاء قد قَدَّم قبل هذا أنَّ التأنيثَ في «ذائقة» إنما هو باعتبار معنى «كل»، قال: «لأنَّ كلَّ نفسٍ نفوسٌ، ولو ذُكِّر على لفظِ «كل» جاز»، يعني أنه لو قيل: «كلُّ نفس ذائقٌ كذا» جاز، وقد تقدَّم لك أول البقرةِ أنه يَجِبُ اعتبارُ لفظِ ما تُضاف إليه «كل» إذا كان نكرةً، ولا يجوزُ أن تَعْتَبِر «كلَ»، وتحقيقُ هذه المسألةِ هناك.

قوله: ﴿وإنما تُوَفَّوْنَ﴾ «ما» كافةٌ لـ «إنَّ» عن العمل وقد تقدَّم مثلُها. وقال مكي: «ولا يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» بمعنى الذي لأنه يلزم رفعُ «أجوركم»، ولم يَقْرأ به أحدٌ؛ لأنَّه يصير التقديرُ: «وإنَّ الذي تُوَفَّوْنه أجورَكم، كقولك: «إنَّ الذي أكرمتموه عمروٌ» وأيضاً فإنك تفرِّق بين الصلةِ والموصولِ بخبر الابتداء» يعني لو كانت «ما» موصولةً لكانت اسمَ «إنَّ» فيلزمُ حينئذٍ رفعُ «أجوركم» على خبرها كقولِه تعالى: ﴿إنما صنعوا كيدُ ساحر﴾[٤]، فـ «ما» هنا يجوزُ أن تكونَ بمعنى الذي أو مصدريةً تقديرُه: إنَّ الذي صَنَعوه أو: إنَّ صُنْعَهم، ولذلك رُفِع «كيد» خبراً لها. وقولُه: «أيضاً فإنَّك تفرِّقُ» يعني أن «يوم القيامة» متعلِّقٌ بـ «تُوَفَّون» فهو من تمامِ الصلة، فلو كانت «ما» موصولةً لفَصَلْتَ بالخبرِ الذي هو «أجوركم» بين أبعاضِ الصلةِ التي هي الفعلُ ومعموله، ولا يُخْبَر عن موصولٍ إلا بعد تمام صلتِه، وهذا وإنْ كانَ من الواضحاتِ إلا أنَّ فيه تنبيهاً على أصولِ العلمِ.

وأدغم أبو عمرو الحاءَ من «زُحْزِحَ» في العينِ هنا خاصة قالوا: لطول الكلمةِ وتكريرِ الحاء، دونَ قولِه: ﴿ذُبِحَ على النُّصُب﴾[٥] و ﴿المسيحُ عيسى﴾[٦] ونُقِل عنه الإدغامُ مطلقاً وعدمُه مطلقاً، والنحويون يمنعون ذلك، ولا يُجيزونه إلا بعد أَنْ يَقْلبوا العينَ حاءً ويُدْغِمون الحاءَ فيها قالوا: «لأنَّ الأقوىٰ لا يُدْغَمُ في الأضعفِ، وهذا عكسُ الإدغامِ، لأنَّ

---

(١) البيت لأبي الأسود انظر ديوانه (١٢٣)، الكتاب ١/١٦٩، ابن يعيش ٩/٢٣٤، الانصاف (٢/٦٥٩)، رصف المباني (٤٩)، ابن الشجري ١/٣٨٣، مجالس ثعلب (١٢٣)، شواهد المغني (٩٣٣)، معاني الفراء ٢/٢٠٢، المقتضب ١/١٥٧، الخصائص ١/٣١١، الخزانة ١١/٣٧٤. استشهد بهذا البيت بقوله «ذاكر» حيث حذف التنوين لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده وإن كان الوجه الإضافة.

(٢) سورة الأحقاف، آية (٢٠).

(٣) تقدم.

(٤) سورة طه، آية (٦٩).

(٥) سورة المائدة، آية (٣).

(٦) سورة آل عمران، آية (٤٥).

الإدغامَ أنْ تَقْلِبَ فيه الأولَ للثاني، إلا في مسألتين:

إحداهما: هذه:

والثانية الحاء في الهاء نحو: «امدحْ هذا» لا تُقْلَبُ الهاء حاء أيضاً»، ولذلك طَعَنَ بعضُهم على قراءةِ أبي عمرو، ولا يُلْتفت إليه.

والغُرور: [يجوزُ أنْ يكون مصدراً وأنْ يكونَ] جمعاً. وقرأ عبد الله بفتح الغين، وفُسِّر بالشيطان، ويجوزُ أنْ يكونَ فَعولاً بمعنى مَفْعول أي: متاع المغرور، أي: المَخْدُوع، وأصل الغَرَر: الخَدْع.

﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿١٨٦﴾ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾

قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾: هذا جوابُ قسم محذوف تقديره: واللَّهِ لَتُبْلَوُنَّ. وهذه الواو هي واو الضمير، والواو التي هي لام الكلمة حُذِفَت لأمر تصريفيّ، وذلك أن أصله: لَتُبْلَوُوْنَنَّ، فالنون الأولى للرفع حُذِفت لأجل نون التوكيد، وتَحرَّكت الواو التي هي لام الكلمة وانفتح ما قبلها فَقُلبت ألفاً، فالتقى ساكنان: الألف وواو الضمير، فَحُذفت الألف لئلا يلتقيا، وضُمَّت الواو دلالةً على المحذوف، وإنْ شئت قلت: استُثْقِلَت الضمةُ على الواو الأولى فَحُذِفَت فالتقى ساكنان، فحذفت الواو الأولى، وحُرِّكت الواوُ بحركة مجانسةٍ دلالةً على المحذوف. ولا يجوز قلبُ مثلِ هذه الواو همزةً لأنها حركةٌ عارضةٌ ولذلك لم تُقْلَبْ ألفاً وإنْ تحركت وانفتح ما قبلها.

وأصلُ لَتَسْمَعُنَّ: تسمعونَنَّ، ففُعِل فيه ما تقدَّم، إلا أن هنا حُذِفَتْ واوُ الضمير لأنَّ قبلَها حرفاً صحيحاً.

قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ للناس﴾: هذا جوابٌ لِما تضمَّنه الميثاق من القسم. وقرأ أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر بالياءِ جرياً على الاسم الظاهر وهو كالغائبِ وحَسَّن ذلك قولُه بعدَه: «فنبذوه». والباقون بالتاء خطاباً على الحكاية تقديرُه: «وقلنا لهم»، وهذا كقوله: ﴿وإذ أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل لا تعبدون﴾[1] بالتاء والياء، وتقدَّم تحريره.

وقوله: ﴿ولا تَكْتُمونه﴾ يَحتمل وجهين:

أحدهما: واو الحال، والجملةُ بعدَها نصبٌ على الحال أي: لَتُبَيِّنُنَّه غيرَ كاتمين.

والثاني: أنها للعطف، وأنَّ الفعلَ بعدها مقسمٌ عليه أيضاً، وإنما لم يُؤكَّد بالنون لأنه منفيٌّ، تقول: «والله لا يقومُ زيد» من غيرِ نونٍ. وقال أبو البقاء: «ولم يأتِ بها في «تكتمونه» اكتفاءً بالتوكيدِ في الأول لأنَّ «تكتمونَه» توكيدٌ»، وظاهرُ عبارتِه أنه لو لم يكن بعدَ مؤكَّدٍ بالنونِ لزم توكيدُه، وليس كذلك لِما تقدَّم. وقوله: «لأنَّه توكيدٌ» يعني أنَّ نَفْيَ الكتمان عنهم من قوله: «لَتُبَيِّنُنَّه للناس»، فجاءَ قولُه: «ولا تكتمونه» توكيداً في المعنى.

---

(١) البقرة (٨٣).

واستحسن الشيخ[١] هذا الوجهَ ـ أعني جَعْلَ الواوِ عاطفةً لا حاليةً ـ قال: «لأن هذا الوجه الأول يحتاج إلى إضمار مبتدأ بعد الواو حتى تصيرَ الجملةُ اسميةً، لأنَّ المضارع المنفيّ بـ «لا» لا يَصِحُّ دخولُ الواو عليه. وغيره يقول: إنها تمتنع إذا كان مضارعاً مثبتاً فيفهم من هذا أن المضارع المنفيَّ بكلِّ نافٍ لا يمتنع دخولُها عليه.

وقرأ عبد الله: «لَتُبَيِّنُونه» من غير توكيد. قال ابن عطية: «وقد لا تلزم هذه النونُ لامَ التوكيد، قاله سيبويه» انتهى. والمعروف من مذهب البصريين لزومُهما معاً، والكوفيون يجيزون تعاقبهما في سَعة الكلام، وأنشدوا:

١٥١٢ ـ وعَيْشِك يَا سَلْمَى لأُوقِنُ أَنَّني لِمَا شِئْتِ مُسْتَحْلٍ وَلَوْ أَنَّه الْقَتْلُ[٢]

وقال آخر:

١٥١٣ ـ يَمِيناً لأَبْغَضُ كُلَّ امْرِىءٍ يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلَا يَفْعَلُ[٣]

فأتى باللامِ وحدها، وقد تقدَّم هذا مرةً أخرى بأشبع من هذا الكلام.

وقرأ ابن عباس: «ميثاقَ النبيين». والضمير في قوله: «فنبذوه» يعود على الناس المبيَّن لهم، لاستحالةِ عوْدِه على النبيين، وكان قد تقدَّم لك في قوله تعالى: ﴿وإذْ أخذ الله ميثاق النبيين لَمَا آتيتُكم﴾[٤] أنه في أحد الأوجه على حذف مضاف، أي: أولاد النبيين، فلا بُعْدَ في تقديرِه هنا، أعني قراءةَ ابن عباس.

لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨٨﴾ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٨٩﴾ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾

قوله تعالى: ﴿**لا تَحْسَبَنَّ الذين يَفْرحون**﴾: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: لا يَحْسَبَنَّ «فلا يَحْسَبُنَّهم» بالياءِ فيهما ورفع باء «يَحْسَبُنَّهم». وقرأ الكوفيون بتاء الخطاب وفتحِ الباء فيهما معاً، ونافع وابن عامر بياءِ الغَيْبة في الأولِ، وبالخطابِ في الثاني، وفتح الباءِ فيهما. وقرىء شاذاً بتاءِ الخطابِ وضَمِّ الباء فيهما معاً. [وقُرىء فيه أيضاً بياء الغيبة فيهما وفتح الباء فيهما أيضاً، فهذه خمس قراءات].

فأمَّا قراءةُ ابن كثير وأبي عمرو ففيها خمسة أوجه، وذلك لأنه لا يخلو: إمَّا أنْ يُجْعَلَ الفعلُ الأولُ مسنداً إلى ضميرٍ غائبٍ أو إلى الموصولِ، فإنْ جَعَلْناه مسنداً إلى ضميرِ غائب: إمَّا الرسولِ عليه السلام أو غيرِه ففي المسألة وجهان، أحدُهما: أنَّ «الذين» مفعولٌ أولُ، والثاني محذوفٌ لدلالةِ المفعولِ الثاني للفعلِ الذي بعده عليه وهو «بمفازة»، والتقدير: لا يَحْسَبَنَّ الرسول أو حاسبٌ الذين يفرحون بمفازة، فلا يَحْسَبُنَّهم بمفازة، فأسند الفعلَ الثاني لضميرِ «الذين»، ومفعولاه: الضميرُ المنصوبُ و «بمفازةٍ».

---

(١) انظر البحر المحيط ٣/١٣٦.
(٢) انظر البيت في البحر ٣/١٣٦.
(٣) انظر البيت في الأشموني ٣/٢١٥، التصريح ٢/٣٠٢، العيني ٤/٣٣٨، البحر ٣/١٣٦.
(٤) سورة آل عمران، آية (٨١).

الوجه الثاني : أنَّ «الذين» مفعولٌ أولُ أيضاً، ومفعولُه الثاني هو «بمفازة» الملفوظِ به بعد الفعل الثاني، ومفعول الفعل الثاني محذوفٌ لدلالةِ مفعولِ الأولِ عليه، والتقديرُ: لا يَحْسَبَنَّ الرسول الذين يفرحون بمفازةٍ فلا يَحْسَبُنَّهم كذلك، والعمل كما تقدم. وهذا بعيدٌ جداً للفصل بين المفعول الثاني للفعل الأول بكلامٍ طويل من غير حاجةٍ. والفاءُ على هذين الوجهين عاطفةٌ، والسببية فيها ظاهرة.

وإن جعلناه مسنداً إلى الموصولِ ففيه ثلاثة أوجه، أولها: أنَّ الفعل الأول حُذِف مفعولاه اختصاراً لدلالة مفعولي الفعل الثاني عليهما تقديره: لا يَحْسَبَنَّ الفارحون أنفسَهم فائزين فلا يَحْسَبُنَّهم فائزين كقول الآخر:

١٥١٤ ـ بـأيِّ كِـتَـابٍ أَمْ بِـأيَّـةِ سُـنَّـةٍ تَـرَى حُـبَّهـم عـاراً عـليَّ وتَـحْـسَـبُ[1]

أي: وتحسَبُ حُبَّهم عاراً، فحَذَف مفعولي الفعل الثاني لدلالة مفعولي الأول عليهما، وهو عكسُ الآية الكريمة حيث حُذِف فيها من الفعل الأول.

الوجه الثاني: أنَّ الفعلَ الأول لم يَحْتَجْ إلى مفعولين هنا. قال أبو علي: «يَحْسَبَنَّ» لم يقع على شيء، و «الذين» رفع به، وقد تجيء هذه الأفعالُ لغواً لا في حكم الجمل المفيدة كقوله:

١٥١٥ ـ وَمَـا خِـلْتُ أَبْـقَـى بَـيْـنَـنَـا مِـنْ مَـوَدَّةٍ عِـرَاضُ المَذَاكِي المُسْنِفَاتِ القَلَائِصَا[2]

وقال الخليل: «العربُ تقول: ما رأيت يقول ذلك إلا زيدٌ، وما ظننت يقول ذلك إلا عمرو» يعني أبو علي: أنها في هذه الأماكنِ ملغاة لا مفعولَ لها.

الثالث: أن يكونَ المفعولُ الأول محذوفاً. والثاني هو نفس «بمفازة» ويكون «فلا يَحْسَبُنَّهم» تأكيداً للفعل الأول. وهذا رأي الزمخشري، فإنه قال بعدما حكى هذه القراءة: «على أنَّ الفعلَ للذين يفرحون، والمفعولُ الأولُ محذوفٌ على معنى: «لا يَحْسَبَنَّهم الذين يفرحون بمفازةٍ» بمعنى: لا يَحْسَبَنَّ أنفسَهم الذين يفرحون فائزين، و «فلا يَحْسَبُنَّهم» تأكيد انتهى.

قال الشيخ[3]: «وتقدَّم لنا الردُّ على الزمخشري في تقديره: «لا يَحْسَبَنَّهم الذين» في قوله: ﴿لا يحسبن الذين كفروا أنما نُمْلي﴾[4] وأن هذا التقدير لا يَصِحُّ». قلت: قد تقدم ذلك والجواب عنه بكلام طويل، لكن ليس هو في قوله: ﴿لا يحسبن الذين كفروا أنما نملي﴾ بل في قوله: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين قتلوا في سبيل الله﴾[5] في قراءةِ مَنْ قرأه بياء الغيبة، فهناك ردَّ عليه بما قال، وقد أَجَبْتُ عنه والحمد لله، وإنما نَبَّهْتُ على الموضع لئلا يُطْلَبَ هذا البحثُ من المكان الذي ذكره فلم يوجد.

ويجوز أن يقال في تقرير هذا الوجه الثالث: إنه حَذَف من أحد الفعلين ما أثبتَ نظيرَه في الآخر، وذلك أن «بمفازة» مفعولٌ ثان للفعل الأول حُذِفَتْ من الفعل الثاني، و «هم» في: «فلا يَحْسَبُنَّهم» مفعولٌ أول للفعل الثاني، وهو

---

(١) تقدم.

(٢) البيت للأعشى انظر ديوانه (١٠٠)، البحر ٣/١٣٧. المذاكي: الخيول. المسنفات: مفردها المسنفة وهي المتقدمة، القلائص: مفردها القلوص وهي الناقة الشابة وأراد بها هنا الخيول الفتية.

(٣) انظر البحر المحيط ٣/١٣٧.

(٤) سورة آل عمران، آية (١٧٨).

(٥) سورة آل عمران، آية (١٦٩).

محذوفٌ من الأول. وإذا عَرَفْتَ ذلك فالفعل الثاني على هذه الأوجه الثلاثة تأكيدٌ للأول.

وقال مكي: «إن الفعل الثاني بدلٌ من الأول»، وتسمية مثلِ هذا بدلاً فيه نظر لا يَخفى، وكأنه يريد أنَّه في حكم المكرر، فهو يرجع إلى معنى التأكيد، ولذلك قال بعضُهم: «والثاني معادٌ على طريق البدل مشوباً بمعنى التأكيد» وعلى هذين القولينِ ـ أعني كونَه توكيداً أو بدلاً ـ فالفاءُ زائدةٌ ليسَتْ عاطفةً ولا جواباً.

وقوله: ﴿فلا يَحْسَبُنَّهم﴾ أصله: يَحْسَبُونَنَّهم بنونين، الأولى نون الرفع والثانية للتأكيد، وتصريفُه لا يَخْفى من القواعد المتقدمة. وتعدَّى هنا فعلُ المضمر المنفصلِ إلى ضميرِه المتصل، وهو خاصٌّ بباب الظن وبـ: عَدِمَ وفَقَد دون سائر الأفعال لو قلت: «أكرمتُني» أي: «أكرمت أنا نفسي» لم يَجُزْ، وموضعُ تقريرِه غير هذا.

وأما قراءة الكوفيين فالفعلان فيها مسندان إلى ضمير المخاطب: إمَّا الرسولِ عليه السلام، أو كلِّ مَنْ يصلح للخطاب، والكلام في المفعولين للفعلين كالكلام فيهما في قراءة أبي عمرو وابن كثير، على قولنا: إن الفعل الأول مسندٌ لضمير غائب. والفعل الثاني تأكيدٌ للأول أو بدلٌ منه، والفاءُ زائدة كما تقدَّم في توجيه قراءة أبي عمرو وابن كثير على قولنا إن الفعلين مسندان للموصول لأن الفاعل فيهما واحد. واستدلوا على أن الفاء زائدة بقوله:

١٥١٦ ـ لَا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[1]

وبقول الآخر:

١٥١٧ ـ لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ جِرْمُهَا فَتَرَكْتُ ضَاحِيَ كَفِّهِ يَتَذَبْذَبُ[2]

أي: تركت. وقولِ الآخر:

١٥١٨ ـ حَتَّى تَرَكْتُ الْعَائِدَاتِ يَعُدْنَهُ فَيَقُلْنَ: لَا يَبْعَدْ وَقُلْتُ لَهُ: ابْعَدِ[3]

إلا أن زيادةَ الفاء ليس رأيَ الجمهور، إنما قال به الأخفش.

وأمَّا قراءةُ نافع وابن عامر بالغيبة في الأول والخطاب في الثاني فوجْهُها أنهما غايرا بين الفاعلين، والكلام فيها يُؤْخَذُ مِمَّا تقدم، فيؤخذ الكلامُ في الفعل الأول من الكلام على قراءةِ أبي عمرو وابن كثير، وفي الثاني من الكلام على قراءة الكوفيين بما يَليق به، إلا أنه يَمْتنع هنا أن يكونَ الفعلُ الثاني تأكيداً للأول أو بدلاً منه لاختلافِ فاعليهما، فتكون الفاءُ هنا عاطفةً ليس إلا. وقال أبو علي في «الحجة»: «إنَّ الفاء زائدةٌ والثاني بدل من الأول»، قال: «ليس هذا موضعَ العطفِ لأنَّ الكلامَ لم يتِمَّ، ألا ترى أن المفعول الثاني لم يُذْكَر بعدُ». وفيه نظر لاختلاف الفعلين باختلاف فاعليهما.

وأمَّا قراءةُ الخطاب فيهما مع ضَمِّ الباء فيهما فالفعلان مسندان لضميرِ المؤمنين المخاطبين، والكلامُ في المفعولين كالكلامِ فيهما في قراءة الكوفيين.

وأمَّا قراءةُ الغيبة وفتحِ الباء فيهما فالفعلان مسندان إلى ضمير غائب أي: لا يَحْسَبَنَّ الرسولُ أو حاسبٌ، والكلامُ

---

(١) البيت للنمر بن تولب انظر الكتاب ٦٧/١، ابن الشجري ٣٣٢/١، الخزانة ١٥٢/١، ابن يعيش ٢٢/١.
(٢) تقدم.
(٣) البيت لحاتم الطائي انظر ديوانه (٧١).

في المفعولين للفعلين كالكلامِ في القراءة التي قبلها. والثاني من الفعلين تأكيدٌ أو بدلٌ، والفاءُ زائدةٌ على هاتين القراءتين لاتحادِ الفاعل.

وقرأ النخعي ومروان بن الحكم: «بما آتوا» ممدوداً أي: أعطَوا. وقرأ أُبيّ: «أُوتوا» مبنياً للمفعول.

قوله: ﴿من العذب﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنه متعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «مفازة» أي: بمفازةٍ كائنةٍ من العذاب على جَعْلِنا «مفازة» مكاناً أي: بموضع فوز. قال أبو البقاء: «لأنَّ المفازة مكانٌ، والمكانُ لا يعمل»، يعني فلا يكونُ متعلقاً بها، بل بمحذوف على أنه صفةٌ لها، إلاَّ أنَّ جَعْلَه صفةً مشكلٌ، لأنَّ المفازة لا تتصف بكونِها من العذاب، اللهم إلا أن يُقَدَّر ذلك المحذوفُ الذي يتعلق به الجار شيئاً خاصاً [حتى يصبح] المعنى، تقديرُه: بمفازة منجيةٍ من العذاب، وفيه الإشكالُ المعروفُ وهو أنه لا يُقَدَّر المحذوفُ في مثلِه إلا كوناً مطلقاً.

الوجه الثاني: أنه يتعلَّق بنفس «مفازة» على أنها مصدر بمعنى الفوز تقول: «فزت منه» أي: نَجَوْتُ، ولا يَضُرُّ كونُها مؤنثةً بالتاء لأنها مبنيةٌ عليها، وليست الدالَّةَ على التوحيد فهو كقوله:

١٥١٩ - فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ[1]

فأعمل «رهبةٌ» في «عقابَك» وهو مفعول صريح فهذا أَوْلى. وقالَ أبو البقاء: «ويكون التقدير: فلا تَحْسَبَنَّهم فائزين، فالمصدر في موضع اسم الفاعل» انتهى. فإنْ أراد تفسير المعنى فذاك، وإنْ أراد به أنه بهذا التقديرِ يَصِحُّ التعلُّقُ فلا حاجةَ إليه، إذ المصدرُ مستقل بذلك لفظاً ومعنى.

ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا سُبْحَـٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿١٩٢﴾

قوله تعالى: ﴿الذين يَذْكرون﴾: فيه خمسة أوجه:

أولها: أنه نعت لـ «أُولي»، فهو مجرورٌ.

وثانيها: أنه خبرُ مبتدإٍ محذوف أي: هم الذين.

وثالثها: أنه منصوبٌ بإضمار «أعني»، وهذان الوجهان يُسَمَّيان بالقطع، وقد تقدم ذلك مراراً.

الرابع: أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره: يقولون: ربَّنا. قاله أبو البقاء.

وخامسها: أنه بدلٌ من «أُولي» ذكره مكي وأول الوجوه هو الأحسن.

و ﴿قياماً وقعوداً﴾ حالان من فاعل «يَذْكُرون». و «على جُنُوبِهم» حالٌ أيضاً فيتعلَّقُ بمحذوف، والمعنى:

---

(١) تقدم.

يذكرونه قياماً وقعوداً ومضطجعين، فعَطَفَ الحالَ المؤولة على الصريحة، عكسَ الآية الأخرى وهي قوله: ﴿دعانا لجَنْبه أو قاعداً أو قائماً﴾[1] حيث عطف الصريحةَ على المؤولة. و «قياماً» و «قعوداً» جمعان لـ «قائم» و «قاعد». وأُجيز أن يكونا مصدرين، وحينئذ يتأوَّلان على معنى ذوي قيام وقعود، ولا حاجةَ إلى هذا.

قوله: ﴿ويتفكرون﴾ فيه وجهان:

أظهرُهما: أنها عطف على الصلةِ فلا محلَّ لها.

والثاني: أنها في محلِّ نصب على الحال عطفاً على «قياماً» أي: يذكرونه متفكرين. فإنْ قيل: هذا مضارعٌ مثبت فكيف دخلت عليه الواوُ؟ فالجوابُ أن هذه واوُ العطف، والممنوعُ إنما هو واو الحال.

و ﴿خَلْق﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنه مصدرٌ على أصله أي: يتفكرون في صنعة هذه المخلوقات العجيبة، ويكون مصدراً مضافاً لمفعوله.

والثاني: أنه بمعنى المفعول أي: في مخلوق السموات والأرض، وتكون إضافتُه في المعنى إلى الظرف أي: يتفكرون فيما أودع الله هذين الظرفين من الكواكب وغيرها. وقال أبو البقاء: «وأن يكون بمعنى المخلوق؛ ويكون من إضافةِ الشيءِ إلى ما هو في المعنى» وهذا كلامٌ متهافتٌ إذ لا يُضاف الشيءُ إلى نفسِه، وما أَوْهم ذلك يُؤَوَّل.

قوله: ﴿ربَّنا﴾ هذه الجملة في محلِّ نصب بقول محذوف تقديره: يقولون: والجملةُ القولية فيها وجهان:

أظهرهما: أنها حال من فاعل «يتفكرون» أي: يتفكرون قائلين: ربنا، وإذا أعربنا «يتفكرون» حالاً كما تقدم فتكونُ الحالان متداخلتين.

والوجه الثاني: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «الذين» على قولِنا بأنه مبتدأ، كما تقدَّم نَقْلُه عن أبي البقاء.

و ﴿هذا﴾ في قوله: ﴿ما خَلَقْتَ هذا﴾ إشارةٌ إلى الخَلْق إن أريد به المخلوق. وأجاز أبو البقاء حالَ الإشارة إليه بـ «هذا» أن يكون مصدراً على حالِه لا بمعنى المخلوق. وفيه نظرٌ، أو إلى السموات والأرض، وإنْ كانا شيئين كلٌّ منهما جَمْعٌ، لأنهما بتأويل: هذا المخلوق العجيب، أولأنهما في معنى الجمع فأُشير إليهما كما يشار إلى لفظ الجمع.

قوله: ﴿باطلاً﴾ في نصبه خمسةُ أوجه:

أحدها: نعت لمصدر محذوف أي: خلقاً باطلاً، وقد تقدَّم أن سيبويه يجعل مثلَ هذا حالاً من ضميرِ ذلك المصدر.

الثاني: أنه حالٌ من المفعول به وهو «هذا».

الثالث: أنه على إسقاطِ حرفٍ خافضٍ وهو الباء، والمعنى: ما خلقتهما بباطلٍ بل بِحقٍّ وقُدرةٍ.

الرابع: أنه مفعول من أجله، و «فاعل» قد يجيء مصدراً كالعاقبةِ والعافيةِ.

---

(١) سورة يونس، آية (١٢).

الخامس: أنه مفعول ثان بـ «خَلَق» قالوا: و «خلق» إذا كانت بمعنى جعل التي تتعدى لاثنين تعدَّت لاثنين، وهذا غير معروف عند أهل العربية، بل المعروف أنَّ «جَعَلَ» إذا كانت بمعنى «خَلَقَ» تعدَّتْ لواحد فقط. وأحسنُ هذه الأعاريبِ أن يكون حالاً من «هذا»، وهي حالٌ لا يُسْتغنى عنها، لأنها لو حُذِفَتْ لاختلَّ الكلامُ، وهي كقوله: ﴿وما خَلَقْنا السمواتِ والأرضِ وما بينهما لاعبين﴾[1].

و ﴿سبحانَك﴾ تقدم إعرابه[2] وهو معترضٌ بين قوله: «ربنا» وبين قوله: «فَقِنا»، وقال أبو البقاء: «دخلت الفاء لمعنى الجزاء، والتقدير: إذا نَزَّهناك أو وحَّدْناك فَقِنا». وهذا لا حاجةَ إليه، بل التسبُّب فيها ظاهر، تسبَّب عن قولهم: «ربَّنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانك» طَلَبُهُمْ وقايةَ النار. وقيل: هي لترتيبِ السؤال على ما تضمَّنه «سبحان» من معنى الفعل أي: سبحانك فقِنا، وأبعدَ مَنْ ذَهَب إلى أنها للترتيبِ على ما تضمَّنه النداء.

قوله تعالى: ﴿مَنْ تُدْخِلِ﴾: «مَنْ» شرطيةٌ مفعولٌ مقدَّم واجبُ التقديمِ لأنَّ له صدرَ الكلام، و «تُدْخِل» مجزوم بها. و «فقد أَخْزَيْتَه» جوابُها. وحكى أبو البقاء عن بعضهم قولين غريبين:

أحدهما: أن تكونَ «مَنْ» منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره قوله: «فقد أَخْزَيْتَه، وهذا غَلَطٌ؛ لأنَّ مِنْ شرطِ الاشتغالِ صحةَ تسلُّط ما يُفَسِّر على ما هو منصوب، والجواب لا يعمل فيما قبل فعل الشرط؛ لأنه لا يتقدَّم على الشرط.

الثاني: أن «مَنْ» مبتدأ، والشرط وجوابُه خبر هذا المبتدأ، وهذان الوجهان غَلَطٌ. والله أعلم. وعلى الأقوالِ كلِّها فهذه الجملةُ الشرطيةُ في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «إنَّ».

ويُقال: خَزَيْتُه وأَخْزَيْتُه ثلاثياً ورباعياً، والأكثرُ الرباعي، وخَزِيَ الرجلُ يَخْزَى خِزْياً إذا افتضح، وخَزاية إذا استحيا فالفعلُ واحد، وإنما يتميز بالمصدر كما تقدم.

قوله: ﴿وما للظالمين مِنْ أنصارٍ﴾ «مِنْ» زائدة لوجود الشرطين، وفي مجرورها وجهان:

أحدهما: أنه مبتدأ وخبرُه في الجارِّ قبله، وتقديمُه هنا جائزٌ لا واجبٌ لأنَّ النَّفْيَ مُسَوِّغ، وحَسَّنَ تقديمَه كونُ مبتدئِه فاصلةً.

والثاني: أنه فاعلٌ بالجارِّ قبله لاعتمادِه على النفي، وهذا جائزٌ عند الجميع.

رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴿١٩٣﴾ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴿١٩٤﴾

قوله تعالى: ﴿سَمِعْنا منادياً يُنادي﴾: «سمع» إنْ دَخَلَتْ على ما يَصِحُّ أن يُسْمع نحو: «سمعت كلامك وقراءتك» تعدَّت لواحد، وإن دخلت على ما لا يَصِحُّ سماعُه بأنْ كان ذاتاً فلا يَصِحُّ الاقتصارُ عليه وحدَه، بل لا بدّ من الدلالةِ على

(١) سورة الأنبياء، آية (١٦).

(٢) انظر آية (٣٢) من سورة البقرة.

شيء يُسْمع نحو: «سمعت رجلاً يقول كذا، وسمعت زياداً يتكلم.

وللنحويين في هذه المسألة قولان:

أحدُهما: أنها تتعدى فيه أيضاً إلى مفعولٍ واحد، والجملة الواقعة بعد المنصوب صفةٌ إنْ كان قبلَها نكرةٌ، وحالاً إنْ كان معرفة.

والثاني: ـ قول الفارسي وجماعة ـ تتعدَّى لاثنين الجملةُ في محلِّ الثاني منهما. فعلى قولِ الجمهور يكون «ينادي» في محلِّ نصب لأنه صفةٌ لمنصوبٍ قبلَه، وعلى قول الفارسي يكونُ في محلِّ نصبٍ على أنه مفعول ثان.

وقال الزمخشري: «تقول: سمعت رجلاً يقول كذا، وسمعت زيداً يتكلم، فَتُوقِعُ الفعلَ على الرجلِ، وتَحْذِف المسموع لأنك وَصَفْتَه بما يسمع أو جعلته حالاً منه فأغناك عن ذكره، ولولا الوصفُ أو الحالُ لم يكن منه بُدٌّ، وأن تقول: سَمِعْتُ كلامَ فلانٍ أو قولَه». وهذا قولُ الجمهور الذي قَدَّمْتُ لك ذكرَه. إلَّا أنَّ الشيخ[1] اعترض عليه فقال: «قوله: ولولا الوصفُ أو الحال إلى آخره ليس كذلك، بل لا يكونُ وصفٌ ولا حالٌ ومع ذلك تَدْخُل «سمع» على ذاتٍ لا على مسموع» كقوله تعالى: ﴿هل يَسْمعونكم إذ تدعون﴾[2] فأغنى ذكرُ ظرفِ الدعاءِ عن المسموعِ».

وأجاز أبو البقاء في «يُنادي» أن يكونَ في محلِّ نصب على الحالِ من الضمير المستكن في «مناديا».

فإن قيل: فما الفائدة في الجَمْع بين «منادٍ» و «ينادي»؟ فأجاب الزمخشري بأنه ذَكَر النداء مطلقاً ثم مقيداً بالإيمان تفخيماً لشأن المنادي لأنه لا منادِيَ أعظمُ من منادٍ ينادي للإيمان، وذلك أنَّ المنادِيَ إذا أطلق ذَهَب الوهمُ إلى منادٍ للحرب أو لإطفاء الثائرة أو لإغاثة المكروب أو لكفاية بعضِ النوازِل أو لبعضِ المنافعِ، فإذا قلت: «ينادِي للإيمان» فقد رَفَعْتَ من شأن المنادي وفَخَّمته.

وأجاب أبو البقاء عنه بثلاثة أجوبة:

أحدها: التوكيد نحو: قم قائماً.

الثاني: أنه وُصِل به ما حَسَّن التكريرَ وهو «للإيمان».

الثالث: أنه لو اقْتُصِر على الاسمِ لجاز أن نسمع معروفاً بالنداء يَذْكُر ما ليس بنداء فلمَّا قال «يُنادِي» ثبتَ أنهم سمعوا نداءَه في هذه الحال.

ومفعولُ «ينادي» محذوف أي: ينادي الناس. ويجوزُ ألَّا يرادَ مفعول نحو: ﴿أمات وأحيا﴾[3] و «نادى» و «دعا» يتعدَّيان باللام تارة وبـ «إلى» أخرى، وكذلك «ندب». قال الزمخشري: و «ذلك أن معنى انتهاء الغاية ومعنى الاختصاص واقعان جميعاً» فاللامُ في موضِعها، ولا حاجةَ إلى أنْ يقال: إنها بمعنى «إلى» ولا إنها بمعنى الباء، ولا إنها لام العلة أي: لأجل الإيمان كما ذهب إلى ذلك بعضهم.

قوله: ﴿أَنْ آمِنُوا﴾ قولان:

---

(١) انظر البحر ٣/١٤١.

(٢) سورة الشعراء، آية (٧٢).

(٣) سورة النجم، آية (٤٤).

أحدهما: أنها تفسيرية لأنها وَقَعَتْ بعد فعلٍ بمعنى القول لا حروفِه، وعلى هذا فلا موضع لها من الإعراب.
والثاني: أنها المصدريةُ وُصِلَتْ بفعل الأمر، وفي وصلها به نظرٌ من حيث إنها إذا انسبك منها ومِمَّا بعدَها مصدرٌ تفوتُ الدلالة على الأمرية، واستدلُّوا على وَصْلِها بالأمر بقولهم: «كَتَبْتُ إليه بأنْ قم» فهي هنا مصدرية ليس إلا، وإلَّا يلزمُ تعليقُ حرف الجر. ولهذا موضعٌ هو أليقُ به، وإذا قيل بأنها مصدرية فالأصل التعدِّي إليها بالباء أي: بأن آمنوا، فيكون فيها المذهبان المشهوران: الجر والنصب.

وقوله: ﴿فآمنَّا﴾ عطف على «سمعنا»، والعطفُ بالفاءِ مؤذنٌ بتعجيل القبول وتسبُّب الإيمان عن السماع من غير مُهْلة، والمعنى: فآمَنَّا بربنا.

قوله: ﴿مع الأبرار﴾ ظرفٌ متعلِّق بما قبله أي: تَوَفَّنا معدودين في صحبهم. وقيل: تُجوِّز به هنا عن الزمان. ويجوز أن يكون حالاً من المفعول فيتعلَّق بمحذوفٍ، وأجاز مكي وأبو البقاء أن تكونَ صفةً لمحذوف أي: أبراراً مع الأبرارِ كقوله:

١٥٢٠ ـ كَـأَنَّـكَ مِـنْ جِـمَـالِ بَـنِـي أُقَـيْشٍ يُـقَـعْـقَـعُ خَـلْفَ رِجْـلَـيْـهِ بِـشَـنِّ[1]

أي: كأنك جَمَل من جمال. قال أبو البقاء: «ويكون» أبراراً» حالاً، ولا حاجة إلى دعوى ذلك. والأبرارُ يجوز أن يكون جمع «بارّ» كصاحِب، وأصْحاب، أو بَرّ بزنة «كَتِف» نحو: كَتِف وأكتاف.

قوله تعالى: ﴿على رُسُلك﴾: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه متعلق بـ «وَعَدْتَنا» قال الزمخشري: «على» هذه صلةٌ للوعد في قولك: «وعد الله الجنة على الطاعة» والمعنى: ما وَعَدْتَنا في تصديقِ رسلك.

والثاني: أن تتعلَّق بمحذوف على أنها حال من المفعول وقَدَّره الزمخشري بقوله: «مُنَزَّلاً على رسلك، أو محمولاً على رسلك؛ لأنَّ الرسل مُحَمَّلون ذلك: ﴿فإنما عليه ما حُمِّل﴾[2]. وردَّ الشيخ[3] عليه بأن الذي قدَّره محذوفاً كون مقيد، وقد عُلِم من القواعد أن الظرف والجار إذا وقعا حالين أو وصفين أو خبرين أو وصلين تعلَّقا بكون مطلق، والجارُّ هنا وقع حالاً فكيف يُقَدَّر متعلَّقُه كوناً وهو «مُنَزَّل» أو «محمول»؟

الثالث: ذكره أبو البقاء أن تتعلَّق «علَى» بـ «آتِنا» وقَدَّر مضافاً محذوفاً فقال: «على ألسنة رسلك» وهو حسن.

والميعاد: اسمُ مصدرٍ بمعنى الوعد. و «يوم القيامة» فيه وجهان:

أحدهما: أنه منصوبٌ بـ «لا تُخْزِنا».

والثاني: أجازه الشيخ[4] أن يكون من باب الإعمال؛ إذ يصلح أن يكون منصوباً بـ «لا تُخْزنا» وبـ «آتِنا ما وعدتنا» إذا كان الموعودُ به الجنةَ. وقرأ الأعمش: «رُسْلِك» بسكون السين.

---

(١) تقدم.
(٢) سورة النور، آية (٥٤).
(٣) انظر البحر المحيط ٣/١٤٢.
(٤) انظر البحر المحيط (٣/١٤٣).

فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾

قوله تعالى: ﴿أني لا أُضيع﴾: الجمهورُ على فتح «أنَّ» والأصل: بأني، فيجيء فيها المذهبانِ. وقرأ أُبَيّ: «بأني» على هذا الأصل. وقرأ عيسى بن عمر بالكسرِ وفيه وجهان:

أحدهما: أنه على إضمارِ القول أي: وقال إني.

والثاني: أنه على الحكاية بـ «استجاب» لأن فيه معنى القول، وهو رأي الكوفيين.

و ﴿استجاب﴾ بمعنى أجاب، ويتعدَّى بنفسه وباللام، وتقدَّم تحقيق ذلك في قوله: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾[1]. ونقل تاج القُرَّاء أن «أجاب» عام، و «استجاب» خاص في حصول المطلوب.

والجمهورُ: «أُضيع» من أضاع. وقرىء بالتشديد والتضعيف، والهمزةُ فيه للنقل كقوله:

١٥٢١ - كَمُرْضِعَةٍ أَوْلَادَ أُخْرَى وَضَيَّعَتْ بَنِي بَطْنِها، هَذَا الضَّلَالُ عَنِ الْقَصْدِ[2]

قوله: ﴿منكم﴾ في موضعِ جر صفةٍ لـ «عامل» أي كائنٍ منكم.

وأمَّا ﴿مِنْ ذَكَرٍ﴾ ففيه خمسة أوجه:

أحدُها: أنها لبيان الجنس، بَيَّنَ جنس العامل، والتقدير: الذي هو ذكر أو أنثى، وإن كان بعضُهم قد اشترط في البيانية أن تدخل على مُعَرَّف بلام الجنس، وقد تقدَّم شيءٌ من ذلك.

الثاني: أنها زائدة لتقدُّم النفي في الكلام، وعلى هذا فيكون «مِنْ ذَكَر» بدلاً من نفسِ «عامل» كأنه قيل: عاملٍ ذَكَرٍ أو أنثى، ولكنْ فيه نظرٌ من حيث إنَّ البدلَ لا يُزاد فيه «مِنْ».

الثالث: أنها متعلقة بمحذوف؛ لأنها حالٌ من الضمير المستكنِّ في «منكم»، لأنه لَمَّا وقع صفة تَحَمَّل ضميراً، والعاملُ في الحالِ العاملُ في «منكم» أي: عاملٍ كائن منكم كائناً من ذكر.

الرابع: أَنْ يكونَ «مِنْ ذكرٍ» بدلاً مِنْ «منكم»، قال أبو البقاء «وهو بدلُ الشيء من الشيء وهما لعينٍ واحدةٍ» يعني فيكونُ بدلاً تفصيلياً بإعادةِ العاملِ كقوله: ﴿للذين استُضْعِفُوا لِمَنْ آمن﴾[3] ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يكفُر بالرحمن لبيوتهم﴾[4]. وفيه إشكالٌ من وجهين:

أحدهما: أنه بدلُ ظاهرٍ من حاضر في بدلِ كلٍّ من كل وهو لا يجوزُ إلا عند الأخفش. وقَيَّد بعضُهم جوازَه بأَنْ يفيدَ إحاطةً كقوله:

---

(١) سورة البقرة، آية ((١٨٦).
(٢) البيت من شواهد البحر (٣/١٤٣).
(٣) سورة الأعراف، آية (٧٥).
(٤) سورة الزخرف، آية (٣٣).

١٥٢٢ - فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتُنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا[١]

وقوله تعالى: ﴿تكونُ لنا عيداً لأولنا وآخرنا﴾[٢] فلمَّا أفادَ الإحاطةَ والتأكيدَ جاز. واستدلَّ الأخفشُ بقوله:

١٥٢٣ - بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وأمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلاً[٣]

وقول الآخر:

١٥٢٤ - وشَوْهاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَغَى بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُدَجَّلِ[٤]

فـ «قريش» بدلٌ من «كم»، و «بمُسْتلئم» بدل من «بي» بإعادة حرفِ الجرِّ، وليس ثَمَّ لا إحاطةٌ ولا تأكيدٌ، فمذهبه يمشي على رأيِ الأخفشِ دونَ الجمهور.

الثاني: أنَّ البدل التفصيلي لا يكون بـ «أو»، وإنما يكون بالواو لأنها للجمع كقوله:

١٥٢٥ - وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ورِجْلٍ رَمَى مِنْهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ[٥]

وقد يُمكن أن يجابَ عنه بأن «أو» وقد تأتي بمعنى الواو كقوله:

١٥٢٦ - قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بينَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ[٦]

فـ «أو» بمعنى الواو، لأنَّ بين لا تَدْخُل إلا على متعدد، وكذلك هنا لَمَّا كان «عاملٍ» عامّاً أُبدل منه على سبيل التوكيد، وعُطِف من أحد الجزأين ما لا بدّ منه، لأنه لا يؤكِّد العمومُ إلا بعموم.

الخامس: أن يكون «مِنْ ذَكرٍ» صفةً «ثانية» لـ «عامل» قَصَد بها التوضيحَ فتتعلَّقُ بمحذوفٍ كالتي قبلها.

قوله: ﴿بعضُكم من بعضٍ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ، وفيه ثلاثةُ أوجه:

أحدها: أنَّ هذه الجملةَ استئنافيةٌ جيء بها لتبيين شِرْكَةِ النساء مع الرجال في الثواب الذي وَعَد الله به عبادَه العاملين، لأنه يُروى في الأسباب أنَّ أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ سألَتْه عليه السلام عن ذلك فنزلت، والمعنى: كما أنكم من أصل واحد، وأنَّ بعضكم مأخوذٌ من بعض فكذلك أنتم في ثواب العملِ لا يُثاب رجلٌ عاملٌ دونَ امرأة عاملة.

وعَبَّر الزمخشري عن هذا بأنها جملةٌ معترضةٌ. قال: «وهذه جملةٌ معترضةٌ بُيِّنَتْ بها شِرْكَةُ النساء مع الرجالِ فيما وعَدَ اللَّهُ العاملين» ويعني بالاعتراضِ أنها جِيءَ بها بين قولِه «عَمَلَ عاملٍ» وبينَ ما فُصِّلَ به عملُ العاملِ مِنْ قولِه: «فالذين هاجروا»، ولذلك قال الزمخشري: «فالذين هاجروا تفصيلٌ لعمل العامل منهم على سبيل التعظيم».

والثاني: أن هذه الجملة صفة. الثالث: أنها حالٌ، ذكرهما أبو البقاء، ولم يعيِّن الموصوفَ ولا ذا الحال، وفيه نظر.

---

(١) البيت لعبيدة بن الحارث انظر العيني (٤/١٨٨)، الأشموني (٣/١٢٩)، التصريح (٢/٢٧٢).

(٢) سورة المائدة، آية (١١٤).

(٣) البيت في التصريح (٢/١٦١)، الشذور ( )، البحر المحيط (٣/١٤٤).

(٤) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (١٤٩٩)، البحر المحيط (٣/١٤٤).

(٥) تقدم.

(٦) تقدم.

قوله: ﴿**فالذين هاجروا**﴾ مبتدأٌ، وقوله: «لأكَفِّرَنَّ» جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديرُه: واللهِ لأكفِّرَنَّ، وهذا القسمُ وجوابُه خبرٌ لهذا المبتدأ، وفي هذه الآية ونظائرِها من قوله: ﴿والذين جاهدوا فينا لَنَهْدِيَنَّهُم﴾[١]. وقول الشاعر:

١٥٢٧ ـ جَشَأَتْ فقُلْتُ اللَّذْ خَشِيْتِ لَيَأْتِيَنْ وَإِذَا أَتَاكِ فَلَاتَ حِينَ مَنَاصِ[٢]

رَدٌّ على ثعلب حيث زعم أن الجملة القسمية لا تقع خبراً. وله أن يقول: هذه معمولةٌ لقولٍ مضمرٍ هو الخبرُ، وله نظائر.

والظاهرُ أنَّ هذه الجمل التي بعد الموصول كلُّها صلاتٌ له، فلا يكون الخبر إلا لِمَنْ جمع بين هذه الصفات: المهاجرة والقتل والقتال، ويجوز أن يكون على ذلك التنويع، ويكون قد حَذَف الموصولاتِ لفَهْم المعنى، وهو مذهب الكوفيين، وقد تقدَّم القول فيه، والتقدير: فالذين هاجروا، والذين أُخرجوا، والذين قاتلوا، فيكون الخبر بقوله: لأكفرنَّ عَمَّن اتصف بواحدة من هذه.

وقرأ جمهور السبعة: ﴿**وقاتَلوا وقُتِلوا**﴾ ببناء الأول للفاعل من المفاعلة، والثاني للمفعول، وهي قراءةٌ واضحة. وابن عامر وابن كثير كذلك، إلا أنهما شَدَّدا التاء من «قُتِّلوا» للتكثير، وحمزة والكسائي بعكس هذا، ببناء الأول للمفعول، والثاني للفاعل. وتوجيهُ هذه القراءةِ بأحدِ معنيين:

إما أنَّ الواوَ لا تقتضي الترتيب فلذلك قُدِّم معها ما هو متأخرٌ في المعنى، هذا إن حملنا ذلك على اتِّحاد الأشخاصِ الذين صَدَر منهم هذان الفعلان.

الثاني أن يُحْمل ذلك على التوزيع، أي: منهم مَنْ قُتِل ومنهم مَنْ قاتل. وهذه الآية في المعنى كقوله: ﴿قُتِل معه ربِّيُّون كثير فما وَهَنوا﴾[٣]، والخلافُ في هذه كالخلاف في قوله: ﴿فيَقْتلون ويُقْتلون﴾ في براءة[٤]، والتوجيهُ هناك كالتوجيه هنا.

وقرأ عمر بن عبد العزيز: «وقَتَلوا وقُتِلوا» ببناء الأول للفاعل من «فَعَل» ثلاثياً، والثاني للمفعول، وهي كقراءة الجماعة.

وقرأ محارب بن دثار: «قَتَلوا وقاتَلوا» ببنائهما للفاعل. وقرأ طلحة بن مصرف: «وقُتِّلوا وقاتَلوا» كقراءةِ حمزة والكسائي، إلَّا أنَّه شدَّد التاءَ، والتخريجُ كتخرج قراءتهما. ونقل الشيخ[٥] عن الحسن وأبي رجاء: «قاتلوا وقُتِّلوا» بشديد التاء من «قُتِّلوا»، وهذه هي قراءة ابن كثير وابن عامر كما تقدَّم، وكأنه لم يَعْرف أنها قراءتُهما.

قوله: ﴿**ثواباً**﴾ في نصبه ثمانيةُ أوجه:

أحدها: أنه نصب على المصدرِ المؤكِّدِ، لأنَّ معنى الجملة قبله يقتضيه، والتقدير: لأُثيبَنَّهم إثابة أو تثويباً، فوضع «ثواباً» موضعَ أحدِ هذين المصدرين، لأنَّ الثواب في الأصل اسمٌ لِما يُثاب به كالعَطاء: اسمٌ لما يُعْطى، ثم قد يقعان

---

(١) سورة العنكبوت، آية (٦٩).
(٢) البيت في مغنى اللبيب (٤٥٤)، البحر المحيط (١٤٦/٣).
(٣) سورة آل عمران، آية (١٤٦).
(٤) آية (١١١).
(٥) انظر البحر المحيط (١٤٥/٣).

موقع المصدر، وهو نظيرُ قولِه: ﴿صُنْعَ الله﴾(١)، و﴿وَعْدَ الله﴾(٢) في كونهما مؤكِّدين.

الثاني: أن يكونَ حالاً من «جنات» أي: مُثاباً بها، وجاز ذلك وإنْ كانت نكرةً لتخصُّصها بالصفة.

والثالث: أنه حال من ضميرِ المفعول أي: مُثابين.

الرابع: أنه حالٌ من الضمير في «تجري» العائدِ على «جنات». وخَصَّص أبو البقاء كونَه حالاً بجَعْلِه بمعنى الشيء المُثابِ به. قال: «وقد يقع بمعنى الشيء المثاب به كقولك: «هذا الدرهَمُ ثوابُك» فعلى هذا يجوز أن يكون حالاً من ضمير الجنات أي: مُثاباً بها، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير المفعول به في لَأُدْخِلنهم».

الخامس: نصبُه بفعلٍ محذوف أي: يُعطيهم ثواباً.

السادس: أنه بدلٌ من «جنات»، وقالوا: على تضمين «لَأُدْخلنهم». لَأُعْطِيَنَّهم لَمَّا رأوا أن الثواب لا يَصْح أن يُنْسَبَ إليه الدخولُ فيه احتاجوا إلى ذلك. ولقائلٍ أن يقول: جَعَل الثوابَ ظرفاً لهم مبالغةً، كما قيل في قوله: «تَبَوَّءوا الدار والإيمان»(٣).

السابع: أنه نصب على التمييز وهو مذهب الفراء.

الثامن: أنه منصوب على القطع، وهو مذهب الكسائي، إلاَّ أنَّ مكياً لَمَّا نقل هذا عن الكسائي فَسَّرَ القطع بكونه على الحال، وعلى الجملةِ فهذان وجهان غريبان يَبْعُد فهمهما.

و﴿مِنْ عندالله﴾ صفةٌ له وقوله: ﴿والله عنده حُسْنُ﴾ الأحسنُ أن يرتفعَ «حسن الثواب» على الفاعلية بالظرفِ قبله، لاعتماده على المبتدأ قبله، والتقدير: والله استقر عنده حسنُ الثواب، ويجوزُ أَنْ يكونَ مبتدأ والظرفُ قبلَه خبرُه، والجملة خبرُ الأول، وإنما كان الوجهُ الأولُ أحسنَ لأنَّ فيه الإخبارَ بمفرد وهوالأصلُ، بخلاف الثاني فإنَّ الإخبار فيه بجملة.

لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَـٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَـٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿١٩٧﴾ لَـٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّـٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ ﴿١٩٨﴾ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَـٰشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٩٩﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟ وَرَابِطُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٢٠٠﴾

وقرأ ابن أبي إسحاق: ﴿لا يَغُرَّنْك﴾: بتخفيف النون، وكذلك: «لا يَغُرَّنْكم»(٤) و«فلا يَصُدَّنْك»(٥) و«لا يَصُدنْكم»(٦).

---

(١) سورة النمل، آية (٨٨).
(٢) سورة النساء، آية (١٢٢).
(٣) سورة الحشر، آية (٩).
(٤) سورة فاطر، آية (٥).
(٥) سورة طه، آية (١٦).
(٦) سورة الزخرف، آية (٦٢).

قوله تعالى : ﴿متاعٌ﴾ : خبرُ مبتدإٍ محذوف دلَّ عليه الكلام تقديره : تقَلُّبهم أو تَصَرُّفهم متاع قليل، والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي : ولبئسَ المهادُ جهنمُ.

قوله تعالى : ﴿لكنِ الذين﴾ : قرأ الجمهورُ بتخفيفِها، وأبو جعفر بتشديدِها، فعلى القراءةِ الأولى : الموصولُ رفعٌ بالابتداء، وعند يونس يجوز إعمالُ المخففة، وعلى الثانية في محل نصب. ووقعت «لكن» هنا أحسنَ موقع، فإنَّها وقعت بين ضدين : وذلك أن معنى الجملتين التي قبلها والتي بعدها آيلٌ إلى تعذيبِ الكفار وتنعيم المتقين، ووجهُ الاستدراك أنَّه لَمَّا وَصَفَ الكفارَ بقلةِ نفعِ تَقَلُّبهم في التجارة وتصرُّفهم في البلادِ لأجلها جازَ أن يَتَوَهَّمَ متوهِّمٌ أن التجارة من حيث هي متصفةٌ بذلك فاستدرك أن المتقين وإن أخذوا في التجارة لا يَضُرُّهم ذلك وأنَّ لهم ما وعدهم به.

قوله : ﴿تجري من تحتها الأنهار﴾ هذه الجملة أجاز مكي فيها وجهين :

أحدهما : الرفع على النعت لـ «جنات».

والثاني : النصب على الحالِ من الضمير المُسْتكنِّ في «لهم» قال : «وإنْ شِئْتَ في موضع نصب على الحال من الضمير المرفوع في «لهم»؛ إذ هو كالفعل المتأخر بعد الفاعل إنْ رَفَعْتَ «جنات» بالابتداء، فإنْ رَفَعْتَها بالاستقرار لم يكن في «لهم» ضميرٌ مرفوع إذ هو كالفعل المتقدم». يعني أن «جنات» يجوز رفعُها من وجهين :

أحدُهما : الابتداءُ والجارُّ قبلها خبرها، والجملةُ خبر «الذين اتقوا».

والثاني : بالفاعليةِ لأنَّ الجارَّ قبلَها اعتمد بكونه خبراً للذين اتقوا، وقد تقدَّم أنَّ هذا أَوْلى لقربِه من المفرد، فإنْ جَعَلْنا رفعَها بالابتداءِ جاز في «تَجْري من تحتها الأنهار». وجهان : الرفعُ على النعت والنصبُ على الحالِ من الضمير المرفوعِ في «لهم» لِتحمُّلِه حينئذ ضميراً، وإنْ جَعَلْنا رفعَها بالفاعليةِ تعيَّن أن تكونَ الجملةُ بعدَها في موضعِ رفعٍ نعتاً لها، ولا يجوزُ النصبُ على الحال؛ لأنَّ «لهم» ليس فيه حينئذ ضميرٌ لرفعِه الظاهرَ. و «خالدين» نصبٌ على الحالِ من الضميرِ في «لهم»، والعاملُ فيه معنى الاستقرار.

قوله : ﴿نُزُلاً﴾ النُّزُلُ : ما يُهيأ للنزيل وهو الضيف. قال أبو الشعراء الضبي :

١٥٢٨ ـ وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ بِالْجَيْشِ ضَافَنَا جَعَلْنَا القَنا والمُرْهَفاتِ لَهُ نُزْلا[1]

هذا أصلُه ثم اتُّسع فيه فأُطلق على الرزق والغذاء، وإنْ لم يكن لضيف، ومنه : ﴿فنُزُلٌ من حميم﴾[2] وفيه قولان : هل هو مصدر أو جمع نازل، نحو قول الأعشى :

١٥٢٩ ـ ..... أَوْ تَنْزِلون فإنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ[3]

إذا عَرَفْتَ هذا ففي نصبه ستةُ أوجهٍ :

---

(١) البيت من شواهد البحر (٣/١٤٧).
(٢) سورة الواقعة، آية (٩٣).
(٣) عجز بيت وصدره :
قالوا الركوبُ فقلنا : تلك عادتُنا .....

انظر ديوانه (١١٣) وهو من شواهد الكتاب (١/٤٢٩)، المحتسب (١/١٩٥)، إعراب النحاس ١/٦٣١، الهمع (٢/٦٠)، الدرر (٢/٧٦)، المغني ٢/٦٩٣، الخزانة ٨/٥٥٢، الصاحبي (٤٧٠).

أحدُها: أنهِ منصوب على المصدر المؤكِّد؛ لأنَّ معنى «لهم جنات» نُنْزِلُهم جناتٍ نُزُلاً. وقَدَّره الزمخشري بقوله: «رزقاً وعطاءً من عند الله».

الثاني: نصبُه بفعل مضمر أي: جَعَلها لهم نُزُلاً.

الثالث: نصبُه على الحال من «جنات» لأنها تخصصت بالوصف.

الرابع: أن يكون حالاً من الضمير في «فيها» أي: مُنَزَّلةً إذا قيل: بأن «نُزُلاً» مصدر بمعنى المفعول نقله أبو البقاء.

الخامس: أنه حال من الضمير المستكنِّ في «خالدين» إذا قلنا إنه جمع نازل، قاله الفارسي في «التذكرة»[1].

السادس ـ وهو قول الفراء ـ: نصبه على التفسير أي: التمييز، كما تقول: «هو لك هبةً أو صدقة»، وهذا هو القول بكونه حالاً.

والجمهورُ على ضم الزاي. وقرأ الحسن والأعمش والنخعي بسكونها وهي لغة، وعليها البيت المتقدم، وقد تقدم لك أن مثل هذا يكون فيه المسكَّنُ مخففاً من المثقل أو بالعكس، والحق: الأول.

قوله: ﴿مِنْ عند الله﴾ فيه ثلاثة أوجه، لأنك إنْ جَعَلْتَ «نُزُلاً» مصدراً كان الظرف صفةً له، فيتعلق بمحذوف أي: نزلاً كائناً من عند الله على سبيل التكريم، وإنْ جَعَلْتَه جمعاً كان في الظرفِ وجهان:

أحدهما: جَعْلُه حالاً من الضمير المحذوف تقديره: نُزُلاً إياها.

والثاني: أنه خبر محذوف أي: ذلك من عند الله، نقل ذلك أبو البقاء.

قوله: ﴿وما عندَ الله خيرٌ﴾: «ما» موصولةٌ، وموضعُها رفعٌ بالابتداء، والخبر «خَيْر»، و «للأبرار» صفة لـ «خير»، فهو في محلِّ رفع، ويتعلَّقُ بمحذوف. وظاهرُ عبارة الشيخ[1] أنه متعلق بنفس «خير» فإنه قال: «وللأبرار متعلق بـ «خير». وأجاز بعضهم أن يكون «للأبرار» هو الخبرَ، و «خيرٌ» خبر ثان. قال أبو البقاء: «والثاني ـ أي الوجه الثاني ـ أن يكون الخبر «للأبرار»، والنية به التقديم، أي: والذي عند الله مستقر للأبرار، و «خير» على هذا خبرٌ ثان»، وفي ادِّعاء التقديم والتأخير نظرٌ؛ لأنَّ الأصل في الأخبار أن تكونَ بالاسمِ الصريح، فإذا اجتمع خبرٌ مفردٌ صريحٌ وخبرٌ مؤول به بُدِيء بالصريحِ من غيرِ عكسٍ، كالصفة، فإذا وقعا في الآيةِ على الترتيبِ المذكور فكيف يُدَّعى فيهما التقديمُ والتأخير؟

ونقل أبو البقاء عن بعضِهم أنه جَعَل «للأبرار» حالاً من الضمير في الظرف، و «خير» خبر المبتدأ؛ قال: وهذا بعيدٌ، لأنَّ فيه الفصلَ بين المبتدأ وخبره بحالٍ هي لغيره، والفصلَ بين الحال وصاحبها بخبر المبتدأ، وذلك لا يَجُوز في الاختيار.

وقال الشيخ[2]: «وقيل: فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، أي: الذي عند الله للأبرارِ خيرٌ، قال: «وهذا ذهولٌ عن قاعدةِ العربية: من أنَّ المجرورَ إذ ذاك يتعلق بما تعلَّق به الظرفُ الواقعُ صلةً للموصول، فيكون المجرور داخلاً في حيز الصلة، ولا يُخْبر عن الموصول إلا بعد استيفائه صلته ومتعلقاتِها». فإنْ عنى الشيخُ بالتقديمِ والتأخيرِ هذا الوجه ـ أعني

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/١٤٨).

(٢) انظر البحر المحيط (٣/١٤٨).

جَعْلَ «للأبرار» حالاً من الضمير في الظرف ـ فصحيحٌ ، لأنَّ العاملَ في الحال حينئذ الاستقرارُ الذي هو عاملٌ في الظرفِ الواقعِ صلةً ، فيلزَمُ ما قاله ، وإنْ عنى به الوجهَ الأول ـ أعني جَعْلَ «للأبرار» خبراً ، والنيةُ به التقديمُ ، وبـ «خير» التأخيرُ كما ذَكر أبو البقاء ـ فلا يَلْزَم ما قال ، لأنَّ «للأبرار» حينئذٍ يتعلَّقُ بمحذوفٍ آخر غيرِ الذي تعلَّق به الظرف .

و «خير» هنا يجوز أن تكون للتفضيل وأن لا تكون ، فإنْ كانت للتفضيل كان المعنى : وما عند الله خيرٌ للأبرارِ مِمَّا لهم في الدنيا ، ويحتمل : خير لهم مما يَتَقَلَّب فهي الكفارُ من المتاعِ القليلِ الزائلِ .

قوله تعالى : ﴿لَمَنْ يؤمن﴾ : اللام لام الابتداء دَخَلَتْ على اسم «إنَّ» لتأخُّره عنها . و «من أهلِ» خبرٌ مقدم ، و «مَنْ» يجوزُ أن تكونَ موصولةً ، وهو الأظهرُ ، وموصوفةً أي : لقوماً و «يؤمِن» صلةٌ على الأول فلا محلَّ له ، وصفةٌ على الثاني فمحلُّه النصب . وأتَى هنا بالصلةِ مستقبلةً وإن كان ذلك قد مضى ، دلالةً على الاستمرارِ والديمومة .

قوله : ﴿خاشعين﴾ فيه أربعةُ أوجه :

أحدها : أنه حالٌ من الضمير في «يؤمن» ، وجَمَعَه حَمْلاً على معنى «مَنْ» كما جَمَع في قوله : «إليهم» ، وبدأ بالحمل على اللفظ ـ في «يُؤْمِنُ» ـ على الحمل على المعنى لأنه الأَوْلى .

الثاني : أنه حالٌ من الضمير في «إليهم» ، فالعامل فيه «أنزل» .

الثالث : أنه حالٌ من الضمير في «يَشْترون» ، وتقديمُ ما في حَيِّز «لا» عليها جائزٌ على الصحيح ، وتقدَّم شيء من ذلك في الفاتحة .

الرابع : أنه صفةٌ لـ «مَنْ» إذا قيل بأنها نكرةٌ موصوفةٌ ، وأمَّا الأوجهُ فجائزةٌ سواءً كانت موصولةً أو نكرةً موصوفة .

قوله : ﴿لله﴾ فيه وجهان :

أحدُهما : أنه متعلقٌ بـ «خاشعين» أي لأجل الله .

والثاني : أن يتعلَّق بـ «لا يَشْتَرُون» ذكره أبو البقاء ، وقال : «وهو في نيةِ التأخير ، أي : لا يشترون بآيات الله ثمناً قليلاً لأجل الله» .

قوله : ﴿لا يَشْترون﴾ كقوله : «خاشعين» إلا في الوجه الثالث لتعذُّره ، ونزيد عليه وجهاً آخرَ ؛ وهو أن يكونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في «خاشعين» أي : غيرَ مشترين . وتقدَّم معنى الخشوع والاشتراء وما قيل فيه وفي الباء في البقرة[1] .

قوله : ﴿أولئك لهم أجرُهم﴾ «أولئك» مبتدأ . وأمَّا «لهم أجرهم» ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون «لهم» خبراً مقدماً ، و «أجرهم» مبتدأ مؤخرٌ ، والجملةُ خبر الأول . وعلى هذا فالظرف فيه وجهان ، أحدهما : أنه متعلقٌ بـ «أجرهم» ، والثاني : أنه حالٌ من الضمير في «لهم» وهو ضميرُ الأجرِ لأنه واقعٌ خبراً .

الوجه الثاني : أن يرتفعَ «أجرُهم» بالجارِّ قبله ، وفي الظرف الوجهان ، إلَّا أنَّ الحالَ من «أجرهم» الظاهرُ ، لأنَّ

---

(١) آية رقم (١٦) .

«لهم» لا ضميرَ فيه حينئذٍ.

الثالث؛ أنَّ الظرفَ هو خبرُ «أجرهم» و «لهم» متعلق بما تعلَّقَ به هذا الظرفُ من الثبوتِ والاستقرار. ومن هنا إلى آخر السورة تقدَّم إعراب نظائره.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾

قوله تعالى: ﴿من نفس﴾: متعلق بـ «خَلَقكم» فهو في محل نصب. و «مِنْ» لابتداء الغاية. وكذلك «منها زوجَها»، و «بَثَّ منهما» وابن أبي عبلة: «واحدٍ» من غير تاء، وله وجهان:

أحدهما: مراعاةُ المعنى، لأن المراد بالنفس آدم عليه السلام.

والثاني: أن النفسَ تُذَكَّر وتؤنث، وعليه:

١٥٣٠ - ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاَثُ ذَوْدٍ ..... (١)

قوله: ﴿وخَلَقَ﴾ فيه ثلاثةُ أوجه:

أحدُها: أنه عطفٌ على معنى «واحدة» لِما فيه من معنى الفعل كأنه قيل: «مِنْ نفسٍ وَحُدتْ» أي انفردت، يُقال: «وَحُد، يَحِد، وَحْداً وِحدَة»، بمعنى انفرد.

الثاني: أنه عطفٌ على محذوف، قال الزمخشري: «كأنه قيل: من نفسٍ واحدةٍ أنشأها - أو ابتدأها - وخلق منها، وإنما حُذِف لدلالة المعنى عليه، والمعنى: شَعَبكم من نفس واحدة هذه صفتُها» بصفةٍ هي بيانٌ وتفصيلٌ لكيفيةِ خَلْقِهم منها. وإنما حَمَلَ الزمخشري والقائلَ الذي قبله على ذلك مراعاةُ الترتيبِ الوجودي؛ لأنَّ خَلْقَ حواء - وهي المُعَبَّرُ عنها بالزواجِ - قبل خلقنا، ولا حاجة إلى ذلك، لأنَّ الواو لا تقتضي ترتيباً على الصحيح.

الثالث: أنه عطفٌ على «خَلَقكم» فهو داخلٌ في حَيِّز الصلةِ، والواوُ لا يُبالى بها، إذ لا تقتضي ترتيباً. إلا أن الزمخشري خَصَّ هذا الوجهَ بكونِ الخطابِ في «يا أيها الناسُ» لمعاصري الرسول عليه السلام فإنه قال: «والثاني: أن يُعْطَفَ على «خلقكم» ويكون الخطابُ للذين بُعِث إليهم الرسول، والمعنى: خَلَقكم من نفس آدم، لأنَّهم مِنْ جملةِ الجنسِ المفرَّعِ منه، وخَلَقَ منها أُمَّكم حواء». فظاهرُ هذا خصوصيَّةُ الوجهِ الثاني بكون الخطابِ للمعاصرين، وفيه نَظَرٌ. وقَدَّر بعضُهم مضافاً في «منها» أي: «مِنْ جنسِها زوجَها»، وهذا عند مَنْ يرى أن حواء لم تُخْلق من آدم، وإنما

(١) تقدم.

خُلِقت من طينة فَضَلَتْ من طينة آدم، وهذا قولٌ مرغوب عنه.

وقرى «وخالِقٌ وباثٌّ» بلفظِ اسمِ الفاعل. وخَرَّجه الزمخشري على أنه مبتدإٍ محذوفٍ أي: وهو خالقٌ وباثٌّ. يقال: بَثَّ وأَبَثَّ بمعنى «فَرَّق» ثلاثياً ورباعياً.

وقوله: ﴿كثيراً﴾ فيه وجهان: أظهرُهما: أنه نعتٌ لـ «رجالاً» قال أبو البقاء: «ولم يؤنِّثْه حَمْلاً على المعنى، لأنَّ «رجالاً» عدد أو جنس أو جمع، كما ذكَّر الفعلَ المسندَ إلى جماعة المؤنث كقوله: ﴿وقال نِسْوةٌ﴾[1].

والثاني: أنه نعت لمصدر تقديره: وبث منهما بَثّاً كثيراً. وقد تقدم أن مذهب سيبويه[2] في مثله النصبُ على الحال. فإن قيل: لِم خَصَّ الرجالَ بوصفِ الكثرة دون النساء؟ ففيه جوابان:

أحدُهما: أنه حَذَفَ صفتَهن لدلالةِ ما قبلها عليها أي: ونساء كثيرة.

والثاني: أنَّ الرجال لشهرتِهم يناسِبُهم ذلك بخلافِ النساء فإنَّ الأَلْيَقَ بهنَّ الخمولُ والإخفاء.

قوله: ﴿تَساءلون﴾ قرأ الكوفيون: «تَساءلون» بتخفيف السين على حذف إحدى التاءين تخفيفاً[3]، والأصل: تَتَساءلون، وقد تقدم لنا الخلاف: هل المحذوفُ الأولى أو الثانية؟ وقرأ الباقون بالتشديد على إدغام تاء التفاعل في السين لأنها مقارِبَتُها في الهمس، ولهذا تُبْدَلُ من السين قالوا: «ست» والأصل: «سِدْسٌ».

وقرأ عبد الله: «تَسْأَلون» من سأل الثلاثي. وقرىء «تَسَلون» بنقل حركة الهمزة على السين.

و «تَساءلون» على التفاعل فيه وجهان:

أحدهما: المشاركة في السؤال.

والثاني: أنه بمعنى فَعَل، ويَدُلُّ عليه قراءة عبد الله. قال أبو البقاء: «ودخَل حرف الجر في المفعول لأن المعنى: «تتحالفون» يعني: أن الأصل كان تعدية «تسألون» إلى الضمير بنفسِه، فلما ضُمِّن معنى «تتحالفون» عُدِّي تَعْدِيَتَه.

قوله: ﴿والأرحامَ﴾ الجمهور على نصب ميم «والأرحام» وفيه وجهان:

أحدهما: أنه عطفٌ على لفظ الجلالة أي: واتقوا الأرحام أي: لا تقطعوها. وقَدَّر بعضهم مضافاً أي: قَطْعَ الأرحام، ويقال: «إنَّ هذا في الحقيقة من عطفِ الخاص على العام، وذلك أن معنى اتقوا الله: اتقوا مخالَفَته، وقطعُ الأرحام مندرجٌ فيها».

والثاني: أنه معطوفٌ على محل المجرور في «به» نحو: مررت بزيد وعمراً، لَمَّا لَم يَشْرَكْه في الإتباع على اللفظِ تبعه على الموضع. ويؤيد هذا قراءة عبد الله: «وبالأرحام». وقال أبو البقاء: «تُعَظِّمونه والأرحام، لأنَّ الحَلْفَ به تعظيمٌ له».

وقرأ حمزة «والأرحام» بالجر، وفيها قولان:

أحدهما: أنه عطفٌ على الضمير المجرور في «به» من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه البصريون، وقد تقدَّم

---

(١) سورة يوسف، آية (٣٠).

(٢) انظر الكتاب (١/١١٦).

(٣) انظر البحر المحيط ٣/١٥٧.

تحقيقُ القول في هذه المسألة، وأنَّ فيها ثلاثةَ مذاهب، واحتجاجُ كل فريق في قوله تعالى: ﴿وكفرٌ به والمسجد﴾[١].

وقد طعن جماعة على هذه القراءة كالزجاج وغيره، حتى يحكى عن الفراء الذي مذهبه جوازُ ذلك أنه قال: «حَدَّثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم قال: «والأرحامِ» ـ بخفض الأرحام ـ هو كقولهم: و «أسألك بالله والرحمِ» قال: «وهذا قبيحٌ»، لأنَّ العرب لا تَرُدُّ مخفوضاً على مخفوضٍ قد كُنِيَ عنه».

والثاني: أنه ليس معطوفاً على الضميرِ المجرورِ بل الواوُ للقسم وهو خفضٌ بحرفِ القسم مُقْسَمٌ به، وجوابُ القسم: «إنَّ الله كان عليكم رقيباً». وضُعِّف هذا بوجهين، أحدهما: أن قراءَتيْ النصبِ وإظهار حرف الجر في «بالأرحام» يمنعان من ذلك، والأصل توافقُ القراءات. والثاني: أنه نُهِيَ أن يُحْلَف بغير الله تعالى والأحاديثُ مصرحةٌ بذلك.

وقدَّر بعضُهم مضافاً فراراً من ذلك فقال: «تقديره: وربِّ الأرحام» قال أبو البقاء: وهذا قد أَغْنى عنه ما قبله» يعني الحلف بالله تعالى. ولقائل [أن يقول:] «إنَّ لله تعالى أن يُقْسِم بما شاء كما أقسم بمخلوقاتِه كالشمس والنجم والليل، وإن كنا نحن مَنْهيين عن ذلك»، إلا أنَّ المقصودَ من حيث المعنى ليس على القسم، فالأَوْلى حَمْلُ هذه القراءةِ على العطفِ على الضمير، ولا التفاتَ إلى طَعْنِ مَنْ طَعَن فيها، وحمزةُ بالرتبة السَّنِيَّة المانعةِ له مِنْ نقلِ قراءة ضعيفة.

وقرأ عبد الله أيضاً: «والأرحامُ» رفعاً وهو على الابتداء، والخبر محذوفٌ فقدَّره ابن عطية: «أهلٌ أنْ توصل»، وقَدَّره الزمخشري: و «الأرحامُ مِمَّا يتقى، أو: مما يُتَساءل به»، وهذا أحسنُ للدلالة اللفظية والمعنوية، بخلاف الأول، فإنه للدلالة المعنوية فقط، وقَدَّره أبو البقاء: «والأرحامُ محترمة» أي: واجبٌ حرمتُها.

وقوله: ﴿إن الله كان عليكم رقيباً﴾ جارٍ مجرى التعليل. والرقيب: فَعيل للمبالغة من رَقَبَ يَرْقُب رَقْباً ورُقوباً ورِقْباناً إذا أحَدَّ النظرَ لأمر يريد تحقيقَه، واستعمالُه في صفات الله تعالى بمعنى الحفيظ، قال:

١٥٣١ ـ كَمَقَاعِدِ الرُّقَبَاءِ لِلضُّرَبَاءِ أَيْدِيهِمْ نَوَاهِدْ[٢]

والرقيب أيضاً: ضرب من الحَيَّات. والرقيب: السهم الثالث من سهام الميسر وقد تقدمت في البقرة[٣]؛ والارتقاب: الانتظار.

وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴿٢﴾

قوله تعالى: ﴿بالطيِّب﴾: هو المفعول الثاني لـ «تتبدَّلوا» وقد تقدم في البقرة في قوله تعالى: ﴿فبدَّل الذين ظلموا﴾[٤] أن المجرور بالباء هو المتروكُ والمنصوبَ هو الحاصل. وتفعَّل هنا بمعنى استفعل وهو كثير، نحو: تَعَجَّل وتأخر بمعنى استعجل واستأخر. ومن مجيء تبدّل بمعنى استبدل قول ذي الرمة:

---

(١) سورة البقرة، آية (٢١٧).
(٢) البيت لأبي دؤاد الإيادي.
انظر تفسير الطبري (٧/٥٢٤)، مجاز القرآن (١/١١٣)، البحر (٣/١٥٠).
(٣) سورة البقرة، آية (٢١٩).
(٤) آية رقم (٥٩).

١٥٣٢ - فَيَا كَرَمَ السَّكْنِ الَّذِينَ تَحَمَّلوا عَنِ الدَّارِ والمُسْتَخْلِفِ المُتَبَدِّلِ (١)

أي: المستبدل.

قوله: «إلى أموالكم» فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن «إلى» بمعنى «مع» كقوله: ﴿إلى المرافق﴾(٢)، وهذا رأي الكوفيين.

والثاني: أنها على بابها، وهي ومجرورها متعلقة بمحذوف على أنها حال، أي: مضمومةً أو مضافةً إلى أموالكم.

والثالث: أن يضمَّن «تأكلوا» معنى «تَضُمُّوا» كأنه قيل: ولا تضمُّوها إلى أموالكم آكلين. قال الزمخشري: «فإن قلت: قد حَرَّم عليهم أكل مال اليتامى وحده ومع أموالهم، فلِمَ وَرَدَ النهيُ عن أكلها معها؟ قلت: لأنهم إذا كانوا مستغنين عن أموال اليتامى بما رَزَقهم الله من الحلال، وهم مع ذلك يَطْمعون فيها كان القبحُ أبلغَ والذمُّ ألحقَ، ولأنهم كانوا يفعلون كذلك، فنعى عليهم فِعْلَهم، وشنَّع بهم ليكون أزجر لهم».

قوله: ﴿إنه كان حُوباً﴾ في الهاءِ ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها تعودُ على الأكلِ المفهوم من «لا تأكلوا».

والثاني: على التبدُّل المفهومِ من «لا تَتبدَّلوا».

والثالث: عليهما، ذهاباً به مذهبَ اسمِ الإشارة نحو: ﴿عَوانٌ بين ذلك﴾(٣)، ومنه:

١٥٣٣ - كَأَنَّه فِي الْجِلْدِ تَوْلِيعُ الْبَهَقْ (٤)

وقد تقدم ذلك في البقرة، والأولُ أَوْلى، لأنه أقربُ مذكور.

وقرأ الجمهور: «حُوباً» بضم الحاء. والحسن بفتحها، وبعضهم: «حَاباً» بالألف، وهي لغات في المصدر، والفتح لغة تميم. ونظير الحَوْب والحاب: القول والقال، والطُّرد والطَّرْد ـ وهو الإثم ـ وقيل: المضمومُ اسم مصدر. والمفتوحُ مصدر. وأصلُه مِنْ حَوْب الإبل وهو زَجْرها، فَسُمِّي به الإثم، لأنه يُزْجَر به، ويُطلق على الذنب أيضاً، لأنه يزجر عنه، ومنه قوله عليه السلام: «إن طلاقَ أمِّ أيوب لَحَوْب» أي: لذنب عظيم، يقال: «حابَ يَحُوب حَوْباً وحُوباً وحاباً وحَوُوباً وحِيابة». قال المخبَّل السعدي:

١٥٣٤ - فَلَا يَدْخُلَنَّ الدَّهْرَ قَبرَكَ حُوبٌ فإنَّك تَلْقَاهُ عَلَيْكَ حَسِيبُ (٥)

وقال الآخر:

١٥٣٥ - وإنَّ مُهَاجِرَيْنِ تَكَنَّفَاهُ غَدَاتَئِذٍ لَقَدْ خَطِئَا وَحَابَا (٦)

---

(١) انظر ديوانه (١٤٦٥)، شواهد الكشاف (٤/ ٤٨٠).

(٢) سورة المائدة، آية (٦).

(٣) سورة البقرة، آية (٦٨).

(٤) تقدم.

(٥) البيت من شواهد البحر (٣/ ١٥٠)، وهو في اللسان برواية:

فلا يدخلن الدهر قبرك حوبة
يقوم بها يوماً عليك حسيب

انظر اللسان «حوب».

(٦) البيت لأمية بن الأسكر انظر الخزانة (٢/ ٤٠٥)، أمالي القالي (٣/ )، البحر (٣/ ١٥٠)، الطبري (٧/ ).

والحَوْبة: الحاجة، ومنه في الدعاء: «إليك أرفع حَوْبتي» وأوقع الله له الحَوْبة، وتحوَّب فلان: إذا خَرَج من الحَوْب، كتحرَّج وتأثَّم، فالتضعيف فيه للسَلْب.

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴿٣﴾

قوله تعالى: ﴿وإنْ خِفْتم﴾: شرطٌ، وفي جوابه وجهان:

أحدهما: أنه قوله: «فانكِحوا»، وذلك أنهم كانوا يتزوجون الثمانَ والعشر ولا يقومون بحقوقهن، فلمَّا نزلت: ﴿ولا تأكلوا أموالهم﴾ أخذوا يتحرَّجون من ولاية اليتامى، فقيل لهم: إنْ خفتم من الجَوْر في حقوق اليتامى فخافوا أيضاً من الجَوْر في حقوق النساء فانكِحوا هذا العدد، لأنَّ الكثرة تُفْضي إلى الجور ولا تنفع التوبةُ من ذنبٍ مع ارتكاب مثله.

والثاني: أنَّ الجوابَ قولُه: «فواحدةً» والمعنى: أن الرجل منهم كان يتزوج اليتيمة التي في ولايته، فلمَّا نزلت الآية المتضمنة للوعيد على أكل مال اليتيم تحرَّجوا من ذلك، فقيل لهم: إنْ خفتم من نكاح النساء اليتامى فانكحوا ما طابَ من الأجنبيات، أي: اللاتي لسن تحت ولايتكم، فعلى هذا يَحْتاج إلى تقدير مضاف، أي: في نكاح يتامى النساء. فإن قيل: «فواحدةً» جواب لقوله: «فإنْ خفتم ألا تعدلوا» فكيف يكون جواباً للْأول؟ أُجيب عن ذلك بأنه أعادَ الشرط الثاني، لأنه كالأول في المعنى، لمَّا طال الفصلُ بين الأولِ وجوابِه، وفيه نظرٌ لا يَخْفى على متأمله.

والخوف هنا على بابه، فالمراد به الحَذَر، وقال أبو عبيدة: إنه بمعنى اليقين، وأنشد:

١٥٣٦ ـ فقلتُ لَهُم خَافُوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ سَراتُهمُ فِي الْفَارِسيِّ الْمُسَرَّدِ[1]

أي: أيقنوا، وقد تقدَّم تحقيق ذلك والردُّ عليه، وأنَّ في المسألة ثلاثة أقوالٍ عند قوله تعالى: ﴿إلَّا أَنْ يخافا ألَّا يُقيما حدود الله﴾[2].

قوله: ﴿أَنْ لا تُقْسِطوا﴾ إنْ قَدَّرْتَ أنها على حذفِ حرف جر أي: «مِنْ أن لا» ففيها الخلافُ المشهورُ: أهي في محل نصب أو جر، وإنْ لم تقدِّر ذلك بل وَصَل الفعل إليها بنفسه، كأنك قلت: «فإن حذرتم» فهي في محلِّ نصب فقط، كما تقدَّم في البقرة.

وقرأ الجمهور: «تُقْسطوا» بضم التاء من «أقسط» إذا عدل، فـ «لا» على هذه القراءة نافيةٌ، والتقديرُ: وإنْ خفتم عدم الإقساط أي: العدل. وقرأ إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب بفتحِها من «قسط»، وفيها تأويلان، أحدهما: أنَّ «قَسَط» بمعنى جار، وهذا هو المشهور في اللغة، أعني أنَّ الرباعي بمعنى عَدَل، والثلاثي بمعنى جار، وكأن الهمزةَ فيه للسَّلْبِ، فمعنى «أقسط» أي: أزالَ القسط وهو الجور، و «لا» على هذا القول زائدةٌ ليس إلا، وإلَّا يفسدِ المعنى، كهي في قوله: ﴿لئلا يعلم﴾[3]. والثاني: حكى الزجاج: أن «قسط» الثلاثي يُستعمل استعمالَ «أقسط» الرباعي، فعلى هذا تكون «لا» غيرَ زائدة، كهي في القراءة الشهيرة، إلا أنَّ التفرقةَ هي المعروفة لغة.

---

(١) تقدم.

(٢) سورة البقرة، آية (٢٢٩).

(٣) سورة الحديد، آية (٢٩).

قال الراغب: «القِسط»: أن يأخذ قِسْطَ غيرِه، وذلك جَوْرٌ، والإقساط: أن يُعْطِيَ قِسْطَ غيره، وذلك إنصافٌ، ولذلك يقال: «قَسَط الرجل إذا جار، وأقسط: إذا عَدَل، قال تعالى: ﴿وأمَّا القاسطون فكانوا لجهنم حطباً﴾[١] وقال تعالى: ﴿وأقسِطوا، إن الله يحب المُقْسِطين﴾[٢].

ومن غيريبِ ما يحكى أن الحجَّاج لما أُحضر الحَبْر الشهير سعيد بن جبير، قال له: «ما تقول فِيَّ؟» قال: «قاسط عادل»، فأعجب الحاضرين، فقال لهم الحجاج: «ويلكم. لم تفهموا عنه، إنه جعلني جائراً كافراً، ألم تسمعوا قول الله تعالى: ﴿وأمّا القاسطون فكانوا لجهنم حطباً﴾ وقوله تعالى: ﴿ثم الذين كفروا بربهم يَعْدِلون﴾[٣] وقد تقدم استيفاءُ الكلام في هذه المادة في قوله: ﴿قائماً بالقسط﴾[٤].

قوله: ﴿ما طابَ﴾ في «ما» هذه أوجه:

أحدُها: أنها بمعنى الذي، وذلك عند مَنْ يرى أنَّ «ما» تكون للعاقل، وهي مسألةٌ مشهورة، قال بعضُهم: «وحَسَّن وقوعَها هنا أنها واقعة على النساء وهن ناقصاتُ العقول. وبعضهم يقول: هي لصفاتِ مَنْ يعقِل. وبعضُهم يقول: لنوعِ مَنْ يعقل، كأنه قيل: النوع الطيب من النساء، وهي عباراتٌ متقاربة، ولذلك لم نَعُدَّها أوجهاً.

الثاني: أنها نكرةٌ موصوفة أي: انكِحوا جنساً طيباً، أو عدداً طيباً.

الثالث: أنها مصدريةٌ وذلك المصدرُ واقعٌ على موقع اسم فاعل تقديره: فانحوا الطيب. وقال الشيخ[٥] هنا: «والمصدرُ مقدرٌ هنا باسم الفاعل، والمعنى: فانكحوا النكاح الذي طاب لكم» والأول أظهر.

الرابع: أنها ظرفيةٌ، والظرفيةُ تستلزم المصدريةَ، والتقدير: فانحوا مدةَ يطيب فيها النكاح لكم. إذا تقرر هذا فإن قلنا: إنها موصولةٌ اسمية أو نكرة موصوفة أو مصدرية والمصدرُ واقعٌ موقعَ اسم الفاعل كانت «ما» مفعولاً بـ «انكحوا». ويكون «من النساء» فيه وجهان:

أحدهما: أنها لبيانِ الجنس المبهم في «ما» عند مَنْ يثبت لها ذلك.

والثاني: أنها تبعيضية، أي: بعض النساء، وتتعلق بمحذوف على أنها حال من «ما طاب». وإن قلنا: إنها مصدريةٌ ظرفية أو مصدرية محضة، ولم يُوقعِ المصدرُ موقعَ اسم فاعل كما تقدمت حكايتُه عن الشيخ كان مفعول «فانكحوا» قوله «من النساء»، نحو قولك: «أكلت من الرغيف، وشربت من العسل» أي: شيئاً من الرغيف وشيئاً من العسل. فإنْ قيل: لِمَ لا تَجْعَل على هذا «مَثْنى» وما بعدها هو مفعولَ «فانكحوا» أي: فانكحوا هذا العدد؟ فالجوابُ: أن هذه الألفاظ المعدولةَ لا تلي العوامل.

وقرأ ابن أبي عبلة: «مَنْ طاب» وهو مرجِّحٌ كونَ «ما» بمعنى الذي للعاقل. وفي مصحف أُبيّ بن كعب: «طِيب» بالياء، وهذا ليس بمبني للمفعول، لأنه قاصر، وإنما كتب كذلك دلالة على الإمالةِ وهي قراءة حمزة[٦].

---

(١) سورة الجن، آية (١٥).
(٢) سورة المائدة، آية (٤٢).
(٣) سورة الأنعام، آية (١).
(٤) سورة المائدة، آية (١٨).
(٥) انظر البحر المحيط (١٦٢/٣).
(٦) انظر البحر المحيط (١٦٢/٣).

قوله: «مَثْنى» منصوب على الحال من «ما طاب». وجعله أبو البقاء حالاً من «النساء». وأجاز هو وابن عطية أن يكونَ بدلاً من «ما». وهذان الوجهان ضعيفان:

أمَّا الأول فلأنَّ المُحَدَّث عنه إنما هو الموصول، وأتى بقوله: «من النساءِ» كالتبيين.

وأما الثاني فلأنَّ البدلَ على نيةِ تكرار العامل، وقد تقدَّم أنَّ هذه الألفاظَ لا تباشر العواملَ.

واعلم أن هذه الألفاظ المعدولةَ فيها خلافٌ، وهل يجوز فيها القياسُ أم يُقتصر فيها على السماع؟ قولان: قول البصريين عدمُ القياس، وقول الكوفيين وأبي إسحاق جوازُه، والمسموعُ من ذلك أحدَ عشر لفظاً: أُحاد ومَوْحَد، وثُناء ومَثْنى، وثُلاث ومَثْلَث، ورُباع ومَرْبع، ومَخْمس، ولم يُسمع خُماس، وعُشار ومَعْشر. واختلفوا أيضاً في صرفها وعدمِه: فجمهورُ النحاةِ على منعه، وأجاز الفراء صرفها، وإن كان المنعُ عنده أَوْلى.

واختلفوا أيضاً في سببِ مَنْعِ الصرف فيها على أربعة مذاهب:

أحدُها: مذهب سيبويه، وهو أنها مُنِعَتِ الصرفَ للعدل والوصف: أمَّا الوصفُ فظاهر، و أمَّا العدلُ فلكونها معدولةً من صيغة إلى صيغة، وذلك أنها معدولةٌ عن عددٍ مكرر، فإذا قلت: جاء القوم أحادَ أو مَوْحَدَ، أو ثُلاثَ أو مَثْلَثَ كان بمنزلة قولك: «جاؤوا واحداً واحداً وثلاثةً ثلاثة». ولا يُراد بالمعدول عنه التوكيدُ، إنما يراد به تكريرُ العدد كقولهم: «عَلَّمْتُه الحسابَ باباً باباً».

والثاني: مذهب الفراء، وهو العدلُ والتعريف بِنِيَّةِ الألف واللام ولذلك يَمْتنع إضافتُها عنده لتقديرِ الألف واللام، وامتنع ظهورُ الألف واللام عنده في نية الإضافة.

الثالث: مذهب أبي إسحاق: وهو عَدْلُها عن عددٍ مكرر، وعَدْلُها عن التأنيث.

والرابع: نقله الأخفش عن بعضهم أنه تكرارُ العدل، وذلك أنه عُدل عن لفظ اثنين اثنين، وعن معناه لأنه قد لا يستعمل في موضع تُستعمل فيه الأعدادُ غيرُ المعدولةِ تقول: جاءني اثنان وثلاثة، ولا تقول: «جاءني مَثْنى وثلاث» حتى يتقدَّم قبله جمعٌ، لأن هذا الباب جُعِل بياناً لترتيبِ الفعلِ. فإذا قلت: «جاء القوم مَثْنى» أفادَ أنَّ مجيئَهم وقع من اثنينِ اثنين، بخلافِ غير المعدولة، فإنها تفيدُ الإخبار عن مقدارِ المعدودِ دونَ غيرِه، فقد بانَ بما ذكرنا اختلافُهما في المعنى، فلذلك جاز أن تقومَ العلةُ مَقام علتين لإيجابها حكمين مختلفين. انتهى. ولهذه المذاهبِ أدلةٌ واعتراضاتٌ وأجوبةٌ ليس هذا موضعَها.

وقال الزمخشري: «إنما مُنِعت الصرفَ لما فيها من العدل: عدلِها عن صيغتِها، وعدلِها عن تكررها، وهن نكراتٌ يُعَرَّفْنَ بلام التعريف، يقال: «فلان ينكح المَثْنى والثُلاث».

قال الشيخ[1]: «وما ذهب إليه من امتناعها لذلك لا أعلم أحداً قاله، بل المذاهب فيه أربعة»، وذكرها كما تقدم، وقد يقال: إن هذا هو المذهب الرابع، وعَبَّر عن العدل في المعنى بعدلِها عن تكررها. وناقشه الشيخ أيضاً في مثاله بقوله: «ينكح المثنى» من وجهين: أحدهما: دخول «أل» عليها، قال: «وهذا لم يَذْهب إليه أحد، بل لم تستعمل في لسان العرب إلا نكراتٍ».

---

(١) انظر البحر المحيط (١٥١/٣).

الثاني: أنه أولاها العوامل، ولا تلي العوامل، بل يتقدمهما شيء يلي العواملَ، ولا تقع إلا أخباراً كقوله عليه السلام: «صلاةُ الليلِ مَثْنى مثنى»(١)، أو أحوالاً كهذه الآية الكريمة، أو صفاتٍ نحو قوله تعالى: ﴿أُولي أجنحةٍ مَثْنى وثُلاثَ ورُباع﴾(٢)، وقوله:

وقد وقعت إضافتُها كقوله:

١٥٣٧ - ..... ذِئَابٌ تَبَغَّىٰ النَّاسَ مَثْنى ومَوْحَدُ(٣)

وقد وقعت إضافتُها قليلاً كقوله:

١٥٣٨ - ..... بَمَثْنى الزُّقاقِ المُتْرَعات وبالجُزُرْ(٤)

وقد استدلَّ بعضُهم على إيلائها العواملَ على قلة بقوله:

١٥٣٩ - ضَرَبْتُ خُماسَ ضَرْبَةَ عَبْشَمِيٍّ أدارُ سُدَاسَ أنْ لاَ يَسْتَقِيما(٥)

ويمكنُ تأويله على حذف المفعول لفهمِ المعنى تقديرُه: ضربتهم خماسَ.

ومن أحكام هذه الألفاظ ألاَّ تؤنَّثَ بالتاء، لا تقول: «مَثْناة» ولا «ثُلاثَة»، بل تَجْرِي على المذكر والمؤنث جَرَياناً واحداً.

وقرأ النخعي وابن وثاب: «ورُبَعَ» من غير ألف. وزاد الزمخشري عن النخعي: «وثُلَثَ» أيضاً، وغيرُه عنه: «ثُنَى» مقصوراً من «ثُناء». حَذَفوا الألف من ذلك كله تخفيفاً، كما حذفها الآخر في قوله:

١٥٤٠ - وِصِلِّيانا بَرِه .....

يريد بارداً.

قوله ﴿فإنْ خفتم﴾ شرط، جوابه: «فواحدة»، وقد تقدم أن منهم مَنْ جعل «فواحدة» جواباً للأول، وكرر الثاني لما طال الفصل، وجعل قوله: «فانكحوا» جملةَ اعتراض، ويُعْزَى لأبي عليّ، ولعله لا يَصِحُّ عنه. قال الشيخ(٦): «لأنه إذا أُنتج من الآيتين: هذه وقوله: ﴿ولن تستطيعوا﴾(٧) ما أنْتجَ من الدلالة اقتضى أنه لا يجوز أن يتزوج غير واحدة أو يتسرَّى

---

(١) أخرجه البخاري ٢/٤٧٧، كتاب الوتر (٩٩٠)، ومسلم ١/٥١٦، كتاب صلاة المسافرين (١٤٥ - ٧٤٩).

(٢) سورة فاطر، آية (١).

(٣) عجز بيت لساعدة بن جؤية وصدره:

ولكنما أهلي بوادٍ أنيسُه .....

يُفاكُهُنا سَعْدٌ وَيَغْدُو لِجَمْعِنا .....

انظر ديوان الهذليين (١/٢٣٧)، وهو من شواهد الكتاب (٢/١٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٦٢)، العيني (٤/٣٥٠).

(٤) عجز بيت لامرىء القيس وصدره:

انظر ديوانه (٧٤)، الهمع (١/٢٧)، الدرر (١/٩)، البحر (٣/١٥٢).

يفاكهنا: يمازحنا ويضاحكنا، أو يجيء لنا بالفاكهة. مثنى الزقاق المترعات: أي يأتي إلينا بزقاق الخمر الممتلئات: مثنى مثنى. وبالجزر: وبما ينحر لنا من البهائم لنأكل.

(٥) البيت في الهمع (١/٢٦)، الدرر (١/٨).

(٦) البحر المحيط (٣/١٦٤).

(٧) سورة النساء، آية (١٢٩).

بما ملكَتْ يمينُه، ويبقى الفصلُ بجملةِ الاعتراض لا فائدةَ له، بل يكون لَغْواً على زعمِه».

والجمهور على نصبِ «فواحِدةً» بإضمار فعلٍ أي: فانكحوا واحدة وطؤُوا ما ملكت أيمانكم، وإنما قَدَّرْنا ناصباً آخر لِمِلْكِ اليمين؛ لأن النكاح لا يقع في مِلْكِ اليمين إلا أن يريدَ به الوطْءَ في هذا والتزوج في الأول، فيلزم استعمالُ المشتركُ في معنييه أو الجمعُ بين الحقيقة والمجاز، وكلاهما مقولٌ به، وهذا قريبٌ من قوله:

١٥٤١ - عَـلَفْـتُـهَـا تِـبْـنـاً وَمَـاءً بَـارِدَاً ..... [(١)]

وبابِهِ.

وقرأ الحسن وأبو جعفر: «فواحدةٌ» بالرفع، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: الرفعُ بالابتداء، وسَوَّغَ الابتداءَ بالنَّكرة اعتمادُها على فاء الجزاء، والخبرُ محذوف أي: فواحدةٌ كافية.

الثاني: أنه خبر مبتدإٍ محذوف أي: فالمُقْنِعُ واحدة.

الثالث: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدر أي: فيكفي واحدة.

و «أو» على بابها مِنْ كونِها للإباحةِ أو التخيير. و «ما» في «ما مَلَكَتْ» كهي في قوله: «ما طابَ». وأضافَ المِلْك لليمين لأنها محلُّ المحاسن، وبها تُتَلَقَّى راياتُ المجد. ورُوي عن أبي عمرو: «فما ملكت أيمانكم»، والمعنى: إنْ لم يَعْدل في عِشْر واحدةٍ فما ملكت يمينه. وقرأ ابن أبي عبلة: «أو مَنْ ملكت أيمانكم».

قوله: ﴿ذلك أَدْنى﴾ مبتدأ وخبر، و «ذلك» إشارة إلى اختيار الواحدة أو التسرِّي. و «أَدْنى» أفعلُ تفضيل من دنا يدنو أي: قَرُب أي: أقربُ إلى عدمِ العَوْل.

و ﴿أَن لا تَعُولوا﴾ في محلِّ نصب أو جَرٍّ على الخلافِ المشهور في «أن» بعد حذف حرف الجر، وفي ذلك الحرف المحذوف ثلاثةُ أوجهٍ.

أحدُها: «إلى» أي: أدنى إلى ألَّا تعولوا.

والثاني: «اللام» والتقدير: أدنى لئلا تعولوا.

والثالث: وقَدَّره الزمخشري: مِنْ أن لا تميلوا، لأن أفعل التفضيل يَجْري مجرى فِعله، فما تعدَّى به فعلُه هو به، وأَدْنى من دنا، و «دنا» يتعدَّى بـ إلى واللام ومِنْ. تقول: دَنَوْت إليه وله ومنه.

وقرأ الجمهور: «تَعُولوا» مِنْ عالَ يَعُول إذا مال وجار، والمصدر: العَوْل والعِيالة، وعالَ الحاكم أي: جاء، قال أبو طالب في النبيِّ ﷺ:

١٥٤٢ - ..... لَـهُ حَـاكِمٌ مِنْ نَفْسِـه غَيْـرُ عَـائِـل[(٢)]

وعالَ الرجل عيالَه يَعُولهم أي: مانَهم من المؤُونة، ومنه: «ابدَأْبنفسك ثم بمن تعول»[(٣)]، وحكى ابن الأعرابي:

---

(١) تقدم.

(٢) عجز بيت وصدره:
بمِيـزان صـدق لا يـغـل شـعـيرة ..... الطبري (٧/ ٥٥٠)، القرطبي (٥/ ٢١).

(٣) تقدم.

عال الرجل يعول: كثر عياله، وعالَ يَعِيل افتقر وصار له عائلةٌ. والحاصل: أن «عال الميزانُ»، وبمعنى كَثُر عيالُه، وبمعنى تفاقم الأمرُ، والمضارعُ من هذا كلِّه يعولُ، وعالَ الرجل: افتقر، وعالَ في الأرض ذهب فيها، والمضارع من هذين يَعِيل، والمتعدي يكون بمعنى أثقل وبمعنى مان من المؤونة وبمعنى غَلَب، ومنه «عيل صبري»، ومضارع هذا كله: يَعُول، وبمعنى أعجز، تقول: أعالني الأمر أي: أعجزني، ومضارع هذا يَعيل والمصدر عَيْل ومَعِيل. فقد تلخص من هذا أن «عال» اللازم يكون تارة من ذوات الواو وتارة من ذوات التاء باختلاف المعنى، وكذلك «عال» المتعدي أيضاً.

وفَسَّر الشافعي «تَعُولوا» بمعنى: يكثرُ عيالُكم، وردَّ هذا القولَ جماعة كأبي بكر بن داود الرازي والزجاج وصاحب «النظم». قال الرازي: «هذا غلطٌ من جهة المعنى واللفظ: أما الأول فلإباحة السراري مع أنه مظنة كثرة العيال كالتزوج، وأما اللفظ فلأن مادة «عال» بمعنى كَثُر عياله من ذوات الياء لأنه من العَيْلَة، وأما «عال» بمعنى جار فمِنْ ذواتِ الواو فاختلفت المادتان، وأيضاً فقد خالَفَ المفسرين». وقال صاحب النظم: «قال أولاً «ألَّا تعدلوا» فوجَبَ أن يكونَ ضدُّه الجورَ».

وقد ردَّ الناسُ على هؤلاء، أمَّا قولهم: «التسرِّي أيضاً يكثُر معه العيال مع أنه مباح» فممنوعٌ، وذلك لأنَّ الأمةَ ليست كالمنكوحةِ، ولهذا يَعْزِلُ عنها بغيرِ إذنها ويُؤْجرُها ويأخذ أُجرتها ينفقها عليه وعليها وعلى أولادها. وقال الزمخشري: «وجهُه أنْ يُجعل من قولك: «عالَ الرجل عِياله يعولهم» كقولك: مانَهم يَمُونهم أي: أنفق عليهم، لأنَّ مَنْ كثر عياله لزمه أن يَعُولهم، وفي ذلك ما يَصْعُب عليه المحافظة من كسبِ الحلال والأخذِ من طيب الرزق» ثم أثنى على الشافعي ثناءً جميلاً، وقال: «ولكنْ للعلماء طرقٌ وأساليبُ، فسلك في تفسير هذه الآية مَسْلَكَ الكنايات». انتهى.

وأمَّا قولُهم: «خالفَ المفسرين» فليس بصحيح، بل قاله زيد بن أسلم وابن زيد. وأمَّا قولُهم «اختلفت المادتان» فليس بصحيح أيضاً؛ لأنه قد تقدَّم حكايةُ ابن الأعرابي عن العرب: «عال الرجل يَعُول: كثر عياله»، وحكاها الكسائي أيضاً، قال: «يقال: عال الرجل يَعُول، وأعال يُعيل: كَثُر عياله» ونقلها أيضاً الدوري المقرىء لغةً عن حِمْير وأنشد:

١٥٤٣ - وإنَّ الْـمَـوْتَ يَـأْخُـذُ كُـلَّ حَـيٍّ بِـلَا شَـكٍّ وَإنْ أَمْـشَـى وَعَـالَا[1]

أمشى: كثرت ماشيته، وعال: كَثُر عياله، ولا حجةَ في هذا؛ لاحتمال أن يكونَ «عال» من ذوات الياء، وهم لا يُنْكرون أنَّ «عال» يكون بمعنى كَثُر عياله، ورُوي عنه أيضاً أنه فسَّر «تَعُولوا» بمعنى تفتقروا، ولا يُريد به أنَّ تَعولوا وتَعِيلوا بمعنى، بل قصدَ الكناية أيضاً، لأن كثرة العيال سببُ الفقر.

وقرأ طلحة: «تَعيلوا» بفتح تاء المضارعة من عالَ يعيل: افتقر، قال

١٥٤٤ - وَمَـا يَـدْرِي الْـفَـقِـيـرُ مَـتَـى غِـنَـاه وَمَـا يَـدْرِي الْـغَـنِـيُّ مَـتَـى يَـعِـيـلَ[2]

وقرأ طاوس: «تُعيلوا» بضمها من أعال: كَثر عياله، وهي تعضُد تفسيرَ الشافعي المتقدم من حيث المعنى. وقال الراغب: «عاله وغاله يتقاربان، لكن الغَوْل فيما يُهْلِك، والعَوْل فيما يُثْقِل، وعالت الفريضة: إذا زادت في القِسمة المسماة لأصحابها بالنصِّ».

---

(١) البيت من شواهد البحر (٣/١٦٥).

(٢) البيت لأحيحة بن الجلاح، القرطبي (٥/٢١).

وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴿٤﴾

وقوله تعالى: ﴿صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾: مفعولٌ ثان، وهي جمع «صَدُقة» بفتحِ الصاد وضم الدال بزنة «سمُرة»، والمرادُ بها المَهْر، وهذه هي القراءةُ المشهورة، وهي لغةُ الحجاز. وقرأ قتادة: «صُدْقاتهن» بضم الصاد وإسكان الدال، جمعُ صُدْقة بزنة غُرْفة. وقرأ مجاهد وابن أبي عبلة بضمِّهما، وهي جمعُ صُدُقة بضم الصاد والدال، وهي تثقيلُ الساكنة الدالِ للإتباع. وقرأ ابن وثاب والنخعي: «صُدُقَتَهُنَّ» بضمهما مع الإفراد. قال الزمخشري: «وهي تثقيل «صُدْقة» كقولهم في «ظُلْمة»: «ظُلُمة». وقد تقدم لنا خلاف. هل يجوزُ تثقيل الساكنِ المضمومِ الفاءِ؟ وقرىء: «صَدْقاتِهن» بفتح الصاد وإسكان الدال، وهي تخفيف القراءة المشهورة كقولهم في عَضُد: عَضْد.

وفي نصب «نِحْلة» أربعة أوجه:

أحدُها: أنها منصوبة على المصدر، والعامل فيها الفعل قبلها؛ لأن «آتُوهُنَّ» بمعنى انحِلوهُنَّ، فهي مصدرٌ على غيرِ الصدرِ نحو: «قَعَدْت جلوساً».

الثاني: أنها مصدرٌ موقعَ الحال، وفي صاحب الحال ثلاثةُ احتمالات.

أحدها: أنه الفاعل في «فآتوهن» أي: فآتوهن ناحِلين.

الثاني: أنه المفعولُ الأولُ وهو «النساء». الثالث: أنه المفعولُ الثاني وهو «صدقاتهن» أي: منحولات.

الوجه الثالث: أنها مفعول من أجله؛ إذا فُسِّرت بمعنى «شِرْعة».

الوجه الرابع: انتصابُها بإضمارِ فعلٍ بمعنى شَرَع، أي: نحل الله ذلك نِحْلة أي: شَرَعه شِرْعة وديناً.

والنِّحْلة: العَطيَّةُ عن طيبِ نفس، والنِّحْلة: الشِّرْعة، ومنه «نِحْلة الإسلام خير النِحَل»، وفلان ينتحل بكذا أي: يَدِين به، والنِّحْلة: الفريضة.

قال الراغب: «والنِّحْلة والنَّحْلة: العَطِيَّةُ على سبيلِ التبرع، وهي أخصُّ من الهبة، إذ كل هبةٍ نِحْلة من غيرِ عكس، واشتقاقُه فيما أرى من النَّحْل نظراً إلى فِعْله، فكأن «نَحَلْتُه» أعطيته عطيةَ النحل» ثم قال: «ويجوز أن تكونَ النِّحْلة أصلاً فسُمِّي النحلُ بذلك ا عتباراً بفعله» وقال الزمخشري: «مِنْ نَحَله كذا: أعطاه إياه، ووهبَه له عن طيبِ نفسِه، نِحْلة ونَحْلاً، ومنه حديثُ أبي بكر رضي الله عنه: «إني كنت نَحَلْتُكِ جَدادَ عشرينَ وَسْقاً»[1].

قوله: ﴿منه﴾ في محل جر، لأنه صفة لـ «شيء» فيتعلق بمحذوف أي: عن شيءٍ كائنٍ منه. و «مِنْ» فيها وجهان، أحدهما: أنها للتبعيض، ولذلك لا يجوز لها أن تَهَبَهُ كلَّ الصِّداق. وإليه ذهب الليث. والثاني: أنها للبيان، ولذلك يجوزُ أن تَهَبَه كل الصِّداق. قال ابن عطية: «و «مِنْ» لبيان الجنس ههنا، ولذلك يجوز أن تَهَبَ المهر كله، ولو وقعت على التبعيض لما جاز ذلك». انتهى. وقد تقدَّم أن الليث يمنع ذلك فلا يُشْكِل كونها للتبعيض.

وفي هذا الضمير أقوال:

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ بنحوه ٢/٧٥٢، كتاب الأقضية (٤٠).

أحدها: أنه يعود على الصَّداق المدلول عليه بـ «صَدُقاتِهِنَّ».

الثاني: أنه يعود على «الصَّدُقات» لسدِّ الواحدِ مَسَدَّها، ولو قيل: «صَداقَهُنَّ» لم يختلَّ المعنى، وهو شبيهٌ بقولِهم: «هو أحسنُ الفتيان وأجملُه» لأنه لو قيل: «هو أحسن فتىً» لصحَّ المعنى، ومثلُه:

١٥٤٥ ـ وطابَ ألبانُ اللِّقاحِ وبَرَدْ[1]

في «برد» ضميرٌ يعود على «ألبان» لسدِّ «لَبَن» مسدَّها.

الثالث: أنه يعودُ على «الصَّدُقات» أيضاً، لكن ذهاباً بالضمير مذهبَ الإشارة، فإن اسم الإشارة قد يُشار به مفرداً مذكراً إلى أشياء تقدَّمته كقوله: «قل أؤنبئكم بخيرٍ من ذلكم»[2] بعد ذِكْرِه أشياءَ قبله، وقد تقدَّم لك في البقرة ما حُكِي عن رؤبة لَمَّا قيل له في قوله:

١٥٤٦ ـ فيها خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وبَلَقْ كأنَّه في الجِلْدِ تَوْليعُ البَهَقْ[3]

«أردْتُ ذلك»، فأَجْرى الضميرَ مجرى اسم الإشارة.

الرابع: أنه يعودُ على المال، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ؛ لأنَّ الصَّدُقات تَدُلُّ عليه.

الخامس: أنه يعودُ على الإيتاء المدلول عليه بـ «آتُوا» قاله الراغب وابن عطية.

السادس: قال الزمخشري: «ويجوزُ أن يُذَكَّر الضمير لينصرف إلى الصَّداق الواحد، فيكون متناولاً بعضَه، ولو أُنِّث لتناول ظاهرُه هبةَ الصَّداق كلَّه، لأنَّ بعض الصَّدُقات واحد منها فصاعداً.

وقال الشيخ[4]: «وأقولُ حَسَّن تذكيرَ الضميرِ أنَّ معنى «فإنْ طِبْنَ»: فإنْ طابَتْ كلُّ واحدةٍ، فلذلك قال «منه» أي: مِنْ صَداقِها، وهو نظير: ﴿وأَعْتَدَتْ لهنَّ مُتَّكأً﴾[5] أي: لكلِّ واحدةٍ، ولذلك أفردَ «مُتَّكأً».

قوله: ﴿نَفْساً﴾ منصوب على التمييز، وهو هنا منقولٌ عن الفاعل، إذ الأصل: فإنْ طابَتْ أنفسُهُنَّ، ومثله: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾[6]، وهذا منصوب عن تمام الكلام. وجِيء بالتمييز هنا مفرداً، وإن كان قبلَه جمعٌ لعدمِ اللَّبْسِ، إذ من المعلوم أنَّ الكلَّ لَسْنَ مشتركاتٍ في نفس واحدة، ومثله: «قَرَّ الزيدون عيناً» ويجوز «أنفساً» و «أعيناً». ولا بد من التعرُّضِ لقاعدةٍ يَعُمُّ النفعُ بها: وهي أنه إذا وقع تمييز بعد جمعٍ منتصبٍ عن تمامِ الكلام فلا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ موافقاً لِما قبله في المعنى أو مخالفاً له، فإن كان الأولَ وَجَبَتْ مطابقةُ التمييز لِما قبله نحو: «كَرُمَ الزيدون رجالاً» كما يطابقُه خبراً وصفةً وحالاً.

وإن كان الثانيَ: فإمَّا أن يكونَ مفردَ المدلول أو مختلفَه، فإن كان مفردَ المدلول وَجَبَ إفرادُ التمييز كقولك في أبناء رجل واحد: «كَرُم بنو زيد أباً أو أصلاً»، أي: إنَّ لهم جميعاً أباً واحداً متصفاً بالكرم، ومثله: «كَرُم الأتقياءُ سَعْياً» إذا لم تقصدْ بالمصدرِ اختلافَ الأنواع لاختلاف مَحالِّه. وإنْ كان مختلفَ المدلول: فإما أنْ يُلْبِسَ إفرادُ التمييز لو أُفرد أو

---

(١) البيت لم اهتدِ لقائله، واللقاح: هي الناقة من حين يسمن سنام ولدها.

(٢) سورة آل عمران، آية (١٥).

(٣) تقدم.

(٤) انظر البحر المحيط (١٦٦/٣).

(٥) سورة يوسف، آية (٣١).

(٦) سورة مريم، آية (٤).

لا، فإن أُلْبِسَ وَجَبَت المطابقة نحو: كَرُمَ الزيدون آباء، أي: أن لكل واحدٍ أباً غيرَ أب الآخر يتصفُ بالكرم، ولو أُفردت هنا لتُوُهِّم أنهم كلَّهم بنو أب واحدٍ، والغرضُ خلافه. وإنْ لم يُلْبِس جاز الأمران: المطابقةُ والإفراد، وهو الأَوْلى، ولذلك جاءت عليه الآيةُ الكريمةُ، وحكمُ التثنية في ذلك كالجمعِ.

وحَسَّن الإفرادَ أيضاً هنا ما تقدَّم مِنْ مُحَسِّنِ تذكيرِ الضمير وإفرادِه في «منه» وهو أن المعنى: فإنْ طابت كلُّ واحدة نفساً. وقال بعض البصريين: «إنما أفردَ لأن المراد بالنفس هنا الهوى، والهوى مصدرٌ، والمصادرُ لا تُثَنَّى ولا تُجْمع» وقال الزمخشري: «ونفساً تمييزٌ، وتوحيدُها لأنَّ الغرضَ بيانُ الجنسِ والواحدُ يدل عليه». ونحا أبو البقاء نحوه، وشَبَّهه بـ «درهماً» في قولك: «عشرون درهماً».

واختلفَ النحاةُ في جوازِ تقديمِ التمييزِ على عاملِه إذا كان متصرفاً، فمنعَه سيبويه، وأجازه المبرد وجماعةٌ مستدلين بقولهم:

١٥٤٧ - أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِراقِ تَطِيبُ[1]

وقوله:

١٥٤٨ - ..... ... إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا[2]

الأصل: تطيبُ نفساً، وتحلَّبا ماء. وفي البيتين كلامٌ طويل ليس هذا محلَّه وحجةُ سيبويه في منع ذلك أنَّ التمييزَ فاعل في الأصل، والفاعل لا يتقدم فكذلك ما في قوته. واعتُرِض على هذا بنحو: «زيداً» من قولك: «أخرجْتُ زيداً» فإنَّ «زيداً» في الأصل فاعل قبل النقل، إذ الأصل: «خرج زيد». والفرق لائح. وللتمييز أقسام كثيرة مذكورة في كتب القوم.

والجارَّان في قوله: «فإنْ طِبْنَ لكم عن شيءٍ» متعلِّقان بالفعلِ قبلَهما مضمناً معنى الإعراض، ولذلك عُدِّي بـ «عَنْ» كأنه قيل: فإنْ أَعْرَضْنَ لكم عن شيءٍ طيباتِ النفوس. والفاء في «فَكُلوه» جوابُ الشرطِ وهي واجبةٌ، والهاءُ في «فَكُلوه» عائدٌ على «شيء».

قوله: ﴿هنيئاً مريئاً﴾ في نصبِ «هنيئاً» أربعةُ أقوال:

أحدُها: أنه منصوبٌ على أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوف، تقديره: أكلاً هنيئاً.

الثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ من الهاء في «فكلوه» أي: مُهَنَّأً أي: سهلاً.

الثالث: أنه منصوب على الحال بفعل لا يجوز إظهارُه البتة، لأنه قَصَدَ بهذه الحال النيابةَ عن فعلها نحو: «أقائماً وقد قعد الناس»، كما ينوب المصدرُ عن فعلِه نحو: «سُقْياً له ورَعْياً».

الرابع: أنهما صفتان قامتا مقامَ المصدرِ المقصودِ به الدعاءُ النائبُ عن فعله. قال الزمخشري: «وقد يُوقف على

---

(١) البيت للمخيل السعدي، انظر الكتاب (١/١٠٨)، الهمع (١/٢٥٢)، الدرر (١/٢٠٨)، اللسان «حبب».

(٢) جزء من عجز بيت لربيعة بن مقروم وهو:

رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش .....

وهو في الأشموني (٢/٢٠٢)، المغني (٥١٥).

«فكلوه» ويُبْتدأ «هنيئاً مريئاً» على الدعاء، وعلى أنهما صفتان أقيمتا مقام المصدرين كأنه قيل: «هَنْئاً مَرْءاً».

قال الشيخ: «وهذا تحريفٌ لكلام النحاة، وتحريفُه هو جَعْلُهما أُقيما مُقام المصدر، فانتصابُهما انتصابَ المصدر، ولذلك قال: «كأنه قيل: هَنْئاً مَرْءاً، فصار كقولك «سُقْياً لك» و «رَعْياً لك»، ويَدُلُّ على تحريفِه وصحةِ قولِ النحاة أنَّ المصادر المقصودَ بها الدعاء لا ترفع الظاهر، لا تقول: «سقياً الله لك» ولا: «رعياً الله لك» وإن كان ذلك جائزاً في أفعالها، و «هنيئاً مريئاً» يرفعان الظاهرَ بدليل قوله:

١٥٤٩ - هَنِيئاً مَرِيئاً غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ[1]

فـ «ما» مرفوعٌ بـ «هنيئاً» أو بـ «مريئاً» على الإعمال، وجاز ذلك وإنْ لم يكن بين العاملين ربطٌ بعطفٍ ولا غيره لأنَّ «مريئاً» لا يُسْتعمل إلا تابعاً لـ «هنيئاً» فكأنهما عاملٌ واحد، ولو قلت: «قام بعد زيد» لم يكن من الإعمال إلا على نِيَّة حرف العطف». انتهى.

إلَّا أن في عبارة سيبويه ما يُرْشِدُ لِما قاله الزمخشري، فإنه قال: «هنيئاً مريئاً: صفتان نصبُهما نصبُ المصادرِ المدعُوِّ بها بالفعلِ غير المستعملِ إظهارهُ المختَزَلِ لدلالةِ الكلام عليه، كأنهم قالوا: ثَبَت ذلك هنيئاً مريئاً»، فأولُ العبارةِ يساعدُ الزمخشري، وآخرُها ـ وهو تقديرُه بقوله: «كأنهم قالوا: ثَبَتَ ذلك هنيئاً» يُعَكِّر عليه. فعلى القولين الأَوَّلَيْن ويكونُ «هنيئاً مريئاً» متعلقَيْنِ بالجملةِ قبلَهما لفظاً ومعنى، وعلى الآخِرَيْن مقتطعين لفظاً، لأنَّ عاملَهما مقدرٌ من جملةٍ أخرى كما تقدَّم تقريره.

واختلف النحويون في قولِك لِمَنْ قال: «أصاب فلان خيراً هنيئاً له ذلك» هل «ذلك» مرفوعٌ بالفعلِ المقدَّرِ تقديرُه: ثبت له ذلك هنيئاً، فحذف «ثبت» وقام «هنيئاً» الذي هو حالٌ مَقامه، أو مرفوعٌ بـ «هنيئاً» نفسِه، لأنه لمَّا قام مقامَ الفعلِ رَفَع ما كان الفعلُ يرفعه، كما أنَّ قولَك: «زيدٌ في الدار» «في الدار» ضميرٌ كان مستتراً في الاستقرار، فلمَّا حُذِف الاستقرار وقامَ الجار مَقامَه رفعَ الضمير الذي كان فيه. ذهب إلى الأول السيرافي، وجعل في «هنيئاً» ضميراً عائداً على «ذلك»، وذهب إلى الثاني أبو علي، وجعل «هنيئاً» فارغاً من الضمير لرفعه الاسمَ الظاهرَ. وإذا قلت: «هنيئاً» ولم تقل «ذلك»، فعلى مذهب السيرافي يكون في «هنيئاً» ضميرٌ عائد على ذي الحال، وهو ضميرُ الفاعلِ الذي استتر في «ثَبَتَ» المحذوفِ، وعلى مذهب الفارسي يكون في «هنيئاً» ضميرٌ فاعل بها، وهو الضميرُ الذي كان فاعلاً، لـ «ثَبَتَ» ويكون «هنيئاً» قد قام مقام الفعلِ المحذوفِ فارغاً من الضمير.

وأمَّا نصبُ «مريئاً» ففيه خمسةُ أوجهٍ:

أحدها: أنه صفة لـ «هنيئاً»، وإليه ذهب الحوفي.

والثاني: أنه انتصب انتصاب «هنيئاً»، وقد تقدَّم ما فيه من الوجوه.

ومنع الفارسي كونَه صفةً لـ «هنيئاً» قال: لأنَّ هنيئاً قام مقام الفعل والفعلُ لا يوصف، فكذا ما قامَ مقامَه»، ويؤيِّد ما قاله الفارسي أنَّ اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلةَ المبالغة والمصادر إذا وُصِفت لم تَعْمَلْ عمَلَ الفعلِ.

---

(١) البيت لكثير انظر ديوانه (١/٤٩)، الأمالي لابن الشجري (١/١٦٥).

ولم يُستعمل «مريئاً» إلا تابعاً لـ «هنيئاً». ونَقَلَ بعضُهم أنه قد يَجيء غيرَ تابع، وهو مردودٌ، لأنَّ العرب لم تستعمِلْه إلا تابعاً. وهل «هنيئاً مريئاً» في الأصلِ اسما فاعل على زنةِ المبالغةِ أم هما مصدران جاءا على وزنِ فعيل كالصهيل والهدير؟ خلاف.

نقل الشيخ[1] القول الثاني عن أبي البقاء قال: «وأجاز أبو البقاء أن يكونا مصدرين جاءا على وزن فَعيل كالصهيل والهدير، وليسا من باب ما يَطَّرد فيه فعيل في المصدر». انتهى. وأبو البقاء في عبارته إشكالٌ فلا بد من التعرض إليها ليُعرف ما فيها، قال: «هنيئاً جاء على وزن فَعِيل، وهو نعت لمصدرٍ محذوفٍ أي: أَكْلاً هنيئاً، وقيل: هو مصدر في موضع الحال من الهاء، والتقديرُ: مُهَنَّأً و«مريئاً» مثلُه، والمَرِيء فَعيل بمعنى مُفْعِل، لأنك تقول: «أمرأني الشيء». ووجهُ الإشكال: أنه بعد الحكم عليهما بالمصدرية كيف يجعلهما وصفين لمصدر محذوف، وكيف يفسِّر «مريئاً» المصدر بمعنى اسم الفاعل؟

وذهب الزمخشري إلى أنهما وصفان، قال: «الهَنِيءُ والمَرِيءُ صفتان من هَنُؤ الطعامُ ومَرُؤ إذا كان سائغاً لا تنغيص فيه». انتهى.

وهَنا يَهْنَا ـ بغير همز ـ لغة ثانيةٌ أيضاً. ويقال: هَنَأني الطعامُ ومَرَأني، فإن أفردت «مَرَأني» لم يُستعمل إلا رباعياً فتقول: «أمْرأني» وإنما استُعمل ثلاثياً للتشاكلِ مع «هَنأني»، وهذا كما قالوا: «أَخَذَه ما قَدُم وما حَدُث» بضم دال «حدث» مشاكلة لـ «قَدُم»، ولو أُفرد لم يستعمل إلا مفتوح الدال، وله نظائر أخر. ويقال: هَنَأْتُ الرجل أَهْنِئُه بكسرِ العين في المضارع أي: أعطيته. واشتقاقُ الهنيءِ من الهِناءِ وهو ما يُطلىٰ به البعيرُ من الجرب، قال:

١٥٥٠ ـ مُتَبَذِّلاً تَبْدُو مَحَاسِنُه يَضَعُ الْهِنَاءَ مَوَاضِعَ النُّقْبِ[2]

والمَرِيءُ: ما ساغ وسَهُل في الحلق، ومنه قِيل لمجرى الطعام من الحُلْقوم إلى فم المعدة: مَرِيء.

وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٥﴾

قوله تعالى: ﴿ولا تُؤْتوا السفهاءَ أموالَكم﴾: أصل تُؤْتوا: تُؤْتِيُوا مثل: تُكْرِموا، فاستثقلت الضمةُ على الياءِ، فَحُذِفَت الضمة فالتقى ساكنان: الياء وواو الضمير، فَحُذِفت الياءُ لئلا يلتقيَ ساكنان.

والسُّفهاء جمعُ سفيه، وعن مجاهد: «المراد بالسفهاء النساء»، وضَعَّفه بعضُهم بأن فَعِيلة إنما تجمع على فَعائل أو فَعِيلات، قاله ابن عطية. وقد نَقل بعضُهم أنَّ سفيهة تُجْمع على سُفَهاء كالمذكر، وعلى هذا لا يَضْعُف قول مجاهد، وجمعُ فَعِيلة الصفةِ على فُعَلاء وإن كان نادراً إلا أنه قد نُقِل في هذا اللفظِ خصوصاً، وتخصيصُ ابن عطية جمعَ فَعِيلة بفعائل أو فَعِيلات ليس بظاهرٍ، لأنها يَطَّرد فيها أيضاً «فِعال» نحو: كَريمة وكِرام وظَرِيفة وظِراف، وكذلك إطلاقُه فَعِيلة وكان من حقه أَنْ يقيِّدها بألاَّ تكون بمعنى مَفْعولة تَحَرُّزاً من قتيلة فإنها لا تُجمع على فعائِلَ.

والجمهورُ على «التي جعل الله لكم» بلفظِ الإفراد صفةً للأموال، وإنْ كانت جمعاً؛ لأنَّه تقدَّم غيرَ مرة أنَّ جمع ما

---

(١) انظر البحر المحيط (١٦٨/٣).

(٢) البيت لـدريد بن الصمة الطبري (٥٥٩/٧)، الأغاني (٢٢/١٠)، اللسان «نقب».

لا يعقل في الكثرة، أو لم يكن له إلا جمعٌ واحدٌ: الأحسنُ فيه أن يُعاملَ معاملةَ الواحدة المؤنثة، والأموال من هذا القبيل لأنها جمعُ ما لا يعقلُ، ولم تُجْمع إلا على أَفْعال، وإن كانت بلفظِ القلة لأنَّ المرادَ بها الكثرة.

وقرأ الحسن والنخعي: «اللاتي» مطابقةً للفظِ الجمع، وكان القياسُ ألَّا يوصفَ بـ «اللاتي» إلا ما يُوصَفُ مفرده بـ «التي»، والأموال لا يُوصف مفردُها وهو«مال» بـ «التي». وقال الفراء: «العرب تقولُ في النساء: «اللاتي» أكثرَ مِمَّا تقول «التي»، وفي الأموال: «التي» أكثر مما تقول «اللاتي» وكلاهما في كليهما جائز. وقرىء: «اللواتي» وهي جمعُ اللاتي، فهي جمعُ الجمع، أو جمع «التي» نفسِها.

قوله: ﴿قياماً﴾ إنْ قلنا إنَّ «جَعَلَ» بمعنى صَيَّر فـ «قياماً» مفعول ثانٍ، والأولُ محذوفٌ وهو عائد الموصول، والتقدير: «التي جعلها» أي: صَيَّرها لكم قياماً. وإنْ قلنا إنَّها بمعنى «خَلَقَ» فـ «قِياماً» حال من ذلك العائدِ المحذوفِ، التقديرُ: جَعَلَها أي: خلقها وأوجدها في حالِ كونها قياماً.

وقرأ نافع وابن عامر: «قِيَماً» وباقي السبعة: «قِياماً» وابن عمر: «قِواماً» بكسر القاف، والحسن وعيسى بن عمر: «قَواماً» بفتحها، ويروى عن أبي عمرو. «قِوَماً» بزنة عِنَب.

فأما قراءة نافع وابنِ عامر ففيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ «قِيماً» مصدرٌ كالقيام وليس مقصوراً منه، قاله الكسائي والأخفش والفراء، فهو مصدر بمعنى القيام الذي يُراد به الثباتُ والدوامُ. وقد رُدَّ هذا القول بأنه كان ينبغي أن تَصِحَّ الواو لتحصُّنِها بتوسُّطها، كما صَحَّت واو «عِوَض» و «حِوَل». وأُجيب عنه بأنه تبع فعلَه في الإعلال، فكما أُعِلَّ فعلُه أُعِلَّ هو، ولأنه بمعنى القِيام فَحُمِل عليه في الإعلال. وحَكَى الأخفَشُ: قِيَماً وقِوَماً قال: «والقياسُ تصحيحُ الواو، وإنما اعتلَّت على وجهِ الشذوذِ كقولهم: «ثِيَرة»، وقولِ بني ضبة: «طِيال» في جمع طويل، وقولِ الجميع «جِياد» جمع جَواد، وإذا أعلُّوا «دِيَماً» لاعتلالِ «دِيْمة» فاعتلالُ المصدر لاعتلال فعلِه أَوْلى، ألا ترى إلى صحة الجمع مع اعتلالِ مفردِه في معيشة ومعايش، ومقامة ومقاوِم، ولم يصححوا مصدراً أعلُّوا فِعْلَه.

الثاني: أنه مقصورٌ من«قيام»، فحذفوا الألف تخفيفاً كما قالوا: خيَم في «خِيام» و «مِخْيَط» و «مِقْول» في: «مِخْياط» و «مِقْوال».

والثالث: أنه جمع «قِيمة» كـ «دِيَم» في جمع دِيْمَة، والمعنى: أنَّ الأموالَ كالقيم للنفوس لأنَّ بقاءها بها. وقد رَدَّ الفارسي هذا الوجهَ، وإنْ كان هو قولَ البصريين غيرَ الأخفش بأنه قد قُرِىء قوله تعالى: ﴿دِيناً قِيَماً مِلَّة إبراهيم﴾[1] وقوله: ﴿البيتَ الحرامَ قِيَماً للناس﴾[2] ولا يَصِحُّ معنى القِيَمة فيهما. وقد ردَّ عليه الناس بأنه لا يلزُمُ من عدم صحةِ معناه في الآيتين المذكورتين ألَّا يَصِحَّ هنا، إذ معناه هنا لائقٌ، وهناك معنىً آخرُ يليق بالآيتين المذكورتين كما سيأتي.

وأمَّا قراءةُ باقي السبعة فهو مصدرُ «قام» والأصلُ قِوام، فَأُبْدلت الواوُ ياءً للقاعدةِ المعروفة، والمعنى: التي جَعَلَها الله سبب قيامِ أبدانكم أي: بقائِها. وقال الزمخشري: «أي تقومون بها وتنتعشون».

---

(١) سورة الأنعام، آية (١٦١).

(٢) سورة المائدة، آية (٩٧).

وأما قراءة عبد الله بن عمر ففيها وجهان:

أحدهما: أنه مصدر قاوَمَ كـ لاَوَذَ لِواذاً، صحَّت الواو في المصدر كما صحت في الفعل.

والثاني: أنه اسم لما يقوم به الشيء، وليس بمصدرٍ كقولهم: «هذا مِلاك الأمر» أي ما يُمْلك به.

وأما قراءة الحسن ففيها وجهان:

أحدهما: أنه اسم مصدر كالكَلام والدوام والسلام.

والثاني: أنه لغة في القِوام المراد به القامة، والمعنى: التي جعلها الله سببَ بقاءِ قاماتكم، يقال: جارية حسنةُ القِوام والقَوام والقَامة، كلُّه بمعنىً واحد. وقال أبو حاتم: «قَوام بالفتح خطأٌ» قال: لأنَّ القوام امتداد القامة»، وقد تقدَّم تأويل ذلك على أن الكسائي قال: «هو بمعنى القِوام» أي بالكسر، يعني أنه مصدر.

وأمَّا «قِوَماً» فهو مصدرٌ جاء على الأصل، أعني تصحيحَ العين كالحِوَل والعِوَض.

قوله: ﴿فيها﴾ فيه وجهان:

أحدُهما أنَّ «في» على بابها مِن الظرفية أي: اجْعَلوا رزقَهم فيها.

والثاني: أنه بمعنى «مِنْ» أي: بعضها، والمراد: من أرباحِها بالتجارة.

وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا۟ ۚ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ فَأَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴿٦﴾

قوله تعالى: ﴿حتى إذا بلغوا﴾: في «حتى» هذه وما أشبهها ـ أعني الداخلةَ على «إذا» ـ قولان:

أشهرُهما: أنها حرف غايةٍ دَخَلَتْ على الجملةِ الشرطية وجوابِها، والمعنى: وابْتَلوا اليتامى إلى وقت بلوغِهم واستحقاقِهم دَفْعَ أموالِهم بشرطِ إيناس الرُّشْد، فهي حرف ابتداء كالداخلة على سائر الجمل كقوله:

١٥٥١ ـ وَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدَجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دَجْلَةَ أَشْكَلُ[1]

وقول امرىء القيس:

١٥٥٢ ـ سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى مَطِيُّهُمُ ... وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[2]

والثاني: ـ وهو قول جماعة منهم الزجاج وابن دُرُسْتويه ـ أنَّها حرف جر، وما بعدَها مجرور بها، وعلى هذا

---

(١) تقدم.

(٢) انظر ديوانه (٩٣) الكتاب ٣/٢٧ ـ ٦٢٦، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٧٩)، المغني (١/١٢٧)، رصف المباني (٥٠)، شواهد المغني (٣٧٤)، معاني الفراء (١/١٣٣)، المقتضب ٢/٤٠، التصريح ٢/٣٠٩، الهمع ٢/١٣٦، المعنى: أنه يسري بأصحابه غازياً إلى أن تكل مطاياهم وأما الخيل فإنها تجهد وتنقطع فلا يجدي فيها أن تقاد بالأرسان، والأرسان: جمع رسن بالتحريك وهو الحبل والرمام يجعل على الأنف.

فـ «إذا» تتمحَّض للظرفيةِ، ولا يكون فيها معنى الشرط، وعلى القولِ الأولِ يكونُ العاملُ في «إذا» ما تخلَّص من معنى جوابِها تقديرُه: إذا بلغوا النكاح راشدين فادْفَعوا.

وظاهرُ عبارةِ بعضهم أنَّ «إذا» ليست بشرطية، قال: «وإذا ليست بشرطيةٍ لحصول ما بعدَها، وأجاز سيبويه أن يُجازىٰ بها في الشعرِ، وقال: «فَعلوا ذلك مضطرين»، وإنما جُوزي بها لأنها تحتاج إلى جواب، وبأنه يَلِيها الفعلُ ظاهراً أو مضمراً، واحتجَّ الخليل على عدمِ شرطيَّتِها بحصولِ ما بعدها ألا ترى أنك تقول: «أجيئك إذا احمرَّ البُسْر»، ولا تقولُ: «إنْ احمرَّ».

قال الشيخ[1]: «وكلامُه يدل على أنها تكونُ ظرفاً مجرداً ليس فيها معنى الشرط، وهو مخالفٌ للنحويين، فإنهم كالمجمِعين على أنها ظرفٌ فيها معنى الشرط غالباً، وإن وجد في عبارةِ بعضِهم ما يَنْفي كونَها أداةَ شرطٍ فإنما يعني أنها لا يُجْزم بها لا أنها لا تكون شرطاً». وقَدَّر بعضُهم مضافاً قال: «تقديره: بلغوا حَدَّ النكاح أو وقتَه، والظاهرُ أنه لا يُحتاج إليه، إذ المعنى: صَلَحوا للنكاح. والفاءُ في قوله: «فإنْ آنستم» جوابُ «إذا»، وفي قوله «فادْفَعُوا» جوابُ «إنْ».

وقرأ ابن مسعود: «فإن أَحَسْتُم» والأصل: أَحْسَسْتُم فَحَذَفَ إحدى السينين، ويُحْتمل أن تكونَ العينَ أو اللام، ومثلُه قول أبي زبيد:

١٥٥٣ - سِوَى أنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِيْنَ بِهِ فَهُنَّ إلَيْهِ شُوسُ[2]

وهذا حذفٌ لا ينقاس، ونَقَل بعضُهم أنها لغة سُلَيْم، وأنها مُطَّردة في عين كل فعلٍ مضاعفة اتصل به تاءُ الضمير أو نونُه.

ونكَّر «رُشْداً» دلالةً على التنويعِ، والمعنى: أيُّ نوعٍ حَصَل من الرشدِ كان كافياً. وقرأ الجمهور: «رُشْداً» بضمة وسكون، وابن مسعود والسلمي بفتحتين، وبعضُهم بضمتين. وسيأتي الكلامُ على ذلك في الأعراف مشبعاً إن شاء الله تعالى.

وآنَسَ كذا: أحسَّ به وشَعَر، قال:

١٥٥٤ - آنَسَتْ نَبْأَةً وأَفْزَعَهَا الْقُنَّ ـ ـنَاصُ عَصْراً وَقَدْ دَنَا الإمْسَاءُ[3]

وقيل: «وجد» عن الفراء، وقيل: «أبصر».

قوله: ﴿وإسرافاً وبِداراً﴾ فيه وجهان:

أحدُهما: أنهما منصوبان على المفعول من أجله أي: لأجلِ الإسرافِ والبِدار. ونقل عن ابن عباس أنه قال: «كان الأولياء يستغنمون أكل مالِ اليتيمِ، لئلا يكبرَ، فينتزعَ المالَ منهم».

والثاني: أنَّهما مصدران في موضعِ الحال أي: مسرفين ومُبادرين. و «بِداراً» مصدرُ بادرَ، والمفاعَلَة هنا يجوز أن تكون من اثنين على بابها، بمعنى أنَّ الوليَّ يبادر اليتيم إلى أخذِ مالِه، واليتيم يبادِرُ إلى الكبر، ويجوزُ أن يكونَ من واحد

---

(١) انظر البحر المحيط (١٧٢/٣).
(٢) تقدم.
(٣) البيت للحارث بن حلزة وهو من معلقته انظر شرح المعلقات للتبريزي (٤٣٥)، البحر (١٥٢/٣).

بمعنى : أن فَاعَلَ بمعنى فعل نحو: سافر وطارَقَ.

قوله : ﴿أَنْ يَكْبَروا﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه مفعول بالمصدر أي وبِداراً كِبَرُهم، وكقوله : ﴿أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغبةٍ يتيماً﴾[1]، وفي إعمال المصدرِ المنونِ خلافٌ مشهور.

والثاني : «أنه مفعول من أجله على حَذْفٍ، أي : مخافةَ أن يَكْبَروا، وعلى هذا فمفعولُ «بِداراً» محذوفٌ. وهذه الجملةُ النَّهْيِيَّة فيها وجهان :

أصحُّهما : أنها استئنافية، وليست معطوفةً على ما قبلها.

والثاني : أنها عطفٌ على ما قبلها وهو جوابُ الشرط بـ «إنْ» أي : فادْفَعوا ولا تأكلوها، وهذا فاسدٌ، لأنَّ الشرطَ وجوابَه مترتِّبان على بلوغِ النكاح، وهو معارضٌ لقوله : «وبِداراً أنْ يَكْبَروا» فيلزَمُ منه سَبْقُه على ما ترتَّبَ عليه وذلك ممتنع.

قوله : ﴿وكفى بالله حسيباً﴾ في «كفى» قولان :

أحدهما : أنها اسم فعل.

والثاني : ـ وهو الصحيح ـ أنها فِعْلٌ، وفي فاعِلها قولان :

أحدُهما ـ وهو الصحيح ـ أنه المجرورُ بالباءِ، والباءُ زائدةٌ فيه وفي فاعلِ مضارعه نحو: «أو لم يَكْفِ بربك»[2] باطِّراد. قال أبو البقاء : «زيدت لتدلَّ على معنى الأمر إذ التقدير : اكتفِ بالله».

والثاني : أنه مضمر، والتقدير : كَفَى الاكتفاءُ، و «بالله» على هذا في موضعِ نصب لأنه مفعول به في المعنى، وهذا رأيُ ابنِ السراج. ورُدَّ هذا بأنَّ إعمال المصدر المحذوف لا يجوزُ عند البصريين إلا ضرورةً كقوله :

١٥٥٥ ـ هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكم ومَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رُحْمانَ قُرْبَانَا[3]

أي : قولَكم يا رُحمان. وقال الشيخ[4] : «وقيل : الفاعل مضمر، وهو ضمير الاكتفاء، أي : كفى هو، أي : الاكتفاء، والباءُ ليست زائدةً، فيكون في موضع نصب، ويتعلَّق أذ ذاك بالفاعل، وهذا الوجه لا يَسُوغ على مذهب البصريين؛ لأنه لا يجوزُ عندهم إعمالُ المصدرِ مضمراً، وإنْ عَنَى بالإضمارِ الحذفَ امتنع عندهم أيضاً لوجهين : حَذْفِ الفعل، وإعمالِ المصدر محذوفاً وإبقاءِ معمولِه». وفيه نظر، إذ لقائل أن يقول : إذا قلنا بأن فاعل «كفى» مضمرٌ لا نعلق «بالله» بالفاعلِ حتى يَلْزم ما ذَكَر، بل نعلِّقُه بنفس الفعل كما تقدَّم، وهذا القول سبقه إليه مكي والزجاج فإنه قال : «دَخَلَتِ الباءُ في الفاعل، لأنَّ معنى الكلام الأمرُ، أي : اكتفوا بالله»، وهذا الكلامُ يُشْعِرُ أنَّ الباءَ ليست بزائدة، وهو كلامٌ غيرُ صحيح، لأنه من حيث المعنى الذي قَدَّره يكون الفاعل هم المخاطبين، و «بالله» متعلقٌ به، ومِنْ حيث كونُ الباءِ دخلت في الفاعل يكونُ الفاعلُ هو الله تعالى فتناقض.

---

(١) سورة البلد، آية (١٤).
(٢) سورة فصلت، آية (٥٣).
(٣) تقدم.
(٤) انظر البحر المحيط (٣/١٧٤).

وفي كلامِ ابنِ عطية نحوٌ من قولِه أيضاً، فإنه قال: «بالله» في موضع رفع بتقدير زيادةِ الخافض، وفائدةُ زيادتِه تبينُ معنى الأمر في صورةِ الخبر أي: اكتفوا بالله، فالباءُ تَدُلُّ على المرادِ من ذلك»، وفي هذا ما رُدَّ به على الزجاج وزيادَةُ جعلِ الحرفِ زائداً وغيرَ زائدٍ. وقال ابن عيسى: «إنما دخلَت الباءُ في «كفى بالله» لأنه كان يتصل اتصالَ الفاعل، وبدخولِ الباءِ اتصل اتصالَ المضافِ واتصالَ الفاعل؛ لأن الكفايةَ منه تعالى ليست كالكفايةِ من غيرِه، فضوعف لفظُها لمضاعفةِ معناها» ويَحْتاج إلى فكر.

قوله: ﴿حسيباً﴾ فيه وجهان:

أصحُّهما: أنه تمييزٌ يَدُلُّ على ذلك صلاحيةُ دخولِ «مِنْ» عليه، وهي علامةُ التمييز.

والثاني: أنه حال.

و﴿كفى﴾ هنا متعديةٌ لواحدٍ، وهو محذوفٌ تقديرُه: «وكفاكم اللَّهُ» وقال أبو البقاء: «وكفى» تتعدَّى إلى مفعولين حُذِفا هنا تقديرُه: كفاك اللَّهُ شرَّهم بدليل قوله: ﴿فسيكفيكَهم الله﴾[1]. والظاهر أنَّ معناها غيرُ معنى هذه.

قال الشيخ[2] بعد أنْ ذكر أنها متعدية لواحدٍ: و«تأتي» بغيرِ هذا المعنى متعدية إلى اثنين كقولِه: ﴿فسيكفيكَهم الله﴾. وهو محلُّ نظر.

لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿٧﴾ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٨﴾ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ ۖ فَلْيَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْيَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٩﴾

قوله تعالى: ﴿مِمَّا تَرَكَ الوالدان﴾: هذا الجارُّ في محل رفع لأنه صفةٌ للمرفوعِ قبلَه أي: نصيبٌ كائن أو مستقر، ويجوز أن يكون في محل نصبٍ متعلقاً بلفظ «نصيب» لأنَّه من تمامه.

وقوله: ﴿مِمَّا قَلَّ﴾ في هذا الجارِّ أيضاً وجهان:

أحدُهما: أنه بدلٌ من «ما» الأخيرةِ في «مِمَّا ترك» بإعادةِ حرفِ الجر في البدل، والضميرُ في «منه» عائدٌ على «ما» الأخيرةِ، وهذا البدلُ مرادٌ أيضاً في الجملةِ الأولى حُذِفَ للدلالةِ عليه، ولأنَّ المقصودَ به التأكيدُ لأنه تفصيلٌ للعمومِ المفهومِ من قوله: «مِمَّا تَرَكَ» فجاءَ هذا البدلُ مفصِّلاً لحالتَيْه من الكثرةِ والقلة.

والثاني: أنه حالٌ من الضمير المحذوف من «ترك» أي: مِمَّا تركه قليلاً أو كثيراً أو مستقراً مِمَّا قل.

و﴿نصيباً﴾ فيه أوجهٌ:

أحدها: أن ينتصِبَ على أنه واقعٌ موقعَ المصدر، والعاملُ فيه معنى ما تقدَّم، إذ التقديرُ: عطاءً أو استحقاقا، وهذا

---

(١) سورة البقرة، آية (١٣٧).

(٢) انظر البحر المحيط (٣/١٧٤).

معنى قولِ مَنْ يقولُ: منصوبٌ على المصدرِ المؤكد. قال الزمخشري: «كقوله: «فريضةً من الله»[١] كأنه قيل: قسمةً مفروضةً. وقد سَبَقه الفراء إلى هذا قال: «نُصِبَ لأنه أُخْرِج مُخرج المصدرِ، ولذلكَ وَحَّده كقولك: «له عليَّ كذا حقاً لازماً» ونحوه: «فريضةً من الله». ولو كان اسماً صحيحاً لم يُنْصَبْ، لا تقول: «لك عليَّ حق درهماً».

الثاني: أنه منصوبٌ على الحال، ويُحتمل أن يكونَ صاحبُ الحال الفاعلَ في «قَلَّ أو كَثُر»، ويُحتمل أن يكونَ «نصيب» وإن كان نكرة لتخصُّصِه: إمَّا بالوصفِ وإمَّا بالعمل، والعاملُ في الحال الاستقرارُ الذي في قوله: «للرجال». وإلى نصبِه حالاً ذهب الزجاج ومكي، قالا: «المعنى لهؤلاءِ أَنْصِباء على ما ذكرناها في حالِ الفرض».

الثالث: أنه منصوبٌ على الاختصاص، بمعنى: أعني نصيباً، قاله الزمخشري.

قال الشيخ[٢]: «إنْ عنى الاختصاصَ المصطلحَ عليه فهو مردودٌ بكونِه نكرةً، وقد نَصُّوا على اشتراطِ تعريفِه»

الرابع: النصبُ بإضمار فعلٍ أي: أُوجبت ـ أو جُعِلت ـ لهم نصيباً.
الخامس: أنه مصدرٌ صريحٌ أي: نَصَبْتُه نصيباً.

قوله تعالى: ﴿فارْزُقُوهم منه﴾: في هذا الضميرِ ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدها: أن يعودَ على المالِ لأنَّ القسمة تدل عليه بطريقِ الالتزامِ.

الثاني: أنْ يعودَ على «ما» في قولِه: «مِمَّا تَرَك».

الثالث: أَنْ يَعودَ على نفسِ القسمةِ وإن كان مذكراً مراعاةً للمعنى، إذ المرادُ بالقسمةِ الشيءُ المقسوم، وهذا على رأي مَنْ يرى ذلك، وأمَّا مَنْ يقولُ: القسمةُ من الاقتسام كالخِبْرة من الاختبار، أو بمعنى القَسَم فلا يتأتَّى ذلك.

قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الذين﴾: قرأ الجمهورُ بسكون اللام في الأفعالِ الثلاثةِ. وهي لامُ الأمر، والفعلُ بعدها مجزومٌ بها. وقرأ الحسن وعيسى بن عمر بكسرِ اللامِ في الأفعالِ الثلاثةِ، وهو الأصلُ، والإسكانُ تخفيفٌ إجراءً للمنفصل مُجْرى المتصل، فإنهم شَبَّهوا «وَلْيخش» بـ «كَتِف» وهذا كما تقدَّم الكلامُ في نحو: «وهي» و «لَهْي» في أول البقرة.

و ﴿لو﴾ هذه فيها احتمالان:

أحدُهما: أنَّها على بابِها مِنْ كونها حرفاً لِما كان سيقع لوقوع غيرِه، أو حرفَ امتناع لامتناع على اختلاف العبارتين.

والثاني: أنها بمعنى «إنْ» الشرطية. وإلى الاحتمال الأولِ ذهب ابن عطية والزمخشري. قال الزمخشري: «فإنْ قلت: ما معنى وقوعِ «لو تركوا» وجوابِه صلةً لـ «الذين»؟ قلت: معناه: وَلْيَخش الذين صفتُهم وحالُهم أنهم لو شارَفوا أَنْ يَتْرُكوا خلفَهم ذريةً ضِعافاً، وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياعَ بعدهم لذهابِ كافلهم وكاسبهم، كما قال القائل:

---

(١) سورة النساء، آية (١١).

(٢) انظر البحر المحيط (٣/١٧٥).

١٥٥٦ ـ لَقَدْ زَادَ الْحَيَاةَ إِلَيَّ حُبّاً بَنَاتِي أَنَّهُنَّ مِنَ الضِّعَافِ[١]
أُحَاذِرُ أَنْ يَرَيْنَ الْبُؤْسَ بَعْدِي وَأَنْ يَشْرَبْنَ رَنْقاً بَعْدَ صَافِي

وقال ابن عطية: «تقديرُه»: لو تَرَكُوا لخافُوا، ويجوزُ حذفُ اللامِ من جواب لو»، ووجهُ التمسُّكِ بهذه العبارة أنه جَعَلَ اللامَ مقدرةً في جوابِها، ولو كانت «لو» بمعنى «إنْ» الشرطيةَ لَما جاز ذلك، وقد صرَّح غَيْرُهما بذلك، فقال: «لو تركوا» «لو» يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، و «خافوا» جوابُ «لو».

وإلى الاحتمال الثاني ذهب أبو البقاء وابن مالك، قال ابن مالك: «لو» هنا شرطيةٌ بمعنى «إنْ»، فتقلِبُ الماضي إلى معنى الاستقبال، والتقدير: وَلْيخش الذين إنْ تركوا، ولو وقع بعد «لو» هذه مضارع كان مستقبلاً كما يكونُ بعد «إنْ» وأنشد:

١٥٥٧ ـ لاَ يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إلاَّ مُظْهِراً خُلُقَ الكِرَامِ ولَوْ تَكُونُ عَدِيمَا[٢]

أي: وإنْ تكن عديماً. ومثلُ هذا البيتِ الذي أنشده قولُ الآخر:

١٥٥٨ ـ قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ[٣]

والذي ينبغي: أن تكونَ على بابِها من كونِها تعليقاً في الماضي.

وإنما حَمَل ابنَ مالك وأبا البقاء على جَعْلِها بمعنى «إنْ» توهُّمُ أنه لَمَّا أمر بالخشية ـ والأمرُ مستقبل ومتعلَّقُ الأمر موصولٌ ـ لم يَصِحَّ أن تكون الصلةُ ماضيةً على تقدير دلالتِه على العَدَمِ الذي يُنَافي امتثالَ الأمر، وحَسَّن مكانَ «لو» لفظُ «إنْ»، ولأجلِ هذا التوَهُّمِ لم يُدْخِل الزمخشري «لو» على فعل مستقبل، بل أتى بفعلٍ ماضٍ مسندٍ للموصولِ حالةَ الأمر فقال: «وَلْيَخش الذين صفتُهم وحالُهم أنهم لو شارَفُوا أن يتركوا».

قال الشيخ[٤]: «وهذا الذي توهَّموه لا يلزم، إلا إنْ كانت الصلةُ ماضيةً في المعنى واقعةً بالفعل، إذ معنى «لو تركوا من خلفهم» أي: ماتوا فتركوا مِنْ خلفهم، فلو كان كذلك لَلزم التأويلُ في «لو» أَنْ تكونَ بمعنى «إنْ» إذ لا يجامِعُ الأمر بإيقاعِ فعلِ مَنْ مات بالفعل، أمَّا إذا كان ماضياً على تقديرٍ فيصِحُّ أن يقع صلةً، وأن يكونَ العاملُ في الموصولِ الفعلَ المستقبل، نحو قولِك: «ليزُرْنا الذي لو مات أمسِ لبكيناه» انتهى.

وأمَّا البيتان المتقدِّمان فلا يلزمُ مِنْ صحةِ جَعْلِها فيهما بمعنى «إنْ» أن تكونَ في الآيةِ كذلك، لأنَّا في البيتين نضطرُ إلى ذلك: أمَّا البيتُ الأولُ فلأنَّ جوابَ «لو» محذوفٌ مدلولٌ عليه بقولِه: «لا يُلْفِك» وهو نَهْيٌ، والنهيُ مستقبلٌ فلذلك كانت «لو» تعليقاً في المستقبل. وأما البيتُ الثاني فلدخولِ ما بعدَها في حَيِّزِ «إذا»، و «إذا» للمستقبل.

ومفعول «وَلْيَخْشَ» محذوفٌ أي: وَلْيخش الله. ويجوزُ أَنْ تكون المسألةُ من بابِ التنازع، فإنَّ «وَلْيَخش» يطلبُ الجلالةَ، وكذلك «فليتقوا»، ويكونُ من إعمالِ الثاني للحذفِ من الأولِ.

---

(١) البيتان لأبي خالد القناني انظر الكامل (٨٩٥)، وذكرها أبو تمام في الحماسة ضمن أبيات، إصلاح المنطق (٥٩).
(٢) تقدم.
(٣) البيت للأخطل انظر ديوانه (١/١٧٢)، الحماسة الشجرية (١/٣٨١)، النوادر (١٥٠)، المقرب (١/٩)، شواهد المغني (٦٤٦).
(٤) انظر البحر المحيط (٣/١٧٨).

قوله: ﴿مِنْ خَلْفِهم﴾ فيه وجهان:

أظهرُهما: أنه متعلِّقٌ بـ «تركوا» ظرفاً له.

والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «ذرية»، لأنَّه في الأصلِ صفةُ نكرةٍ قُدِّمَتْ عليها فَجُعِلَتْ حالاً.

وأمال حمزةُ ألفَ «ضِعافاً» ولم يُبالِ بحرفِ الاستعلاءِ لانكسارِه، ففيه انحدارٌ فلم ينافِرِ الإمالةَ.

وقرأ ابن محيصن: «ضُعفاً» بضمِّ الضاد والعين، وتنوين الفاء. والسلمي وعائشة: «ضعفاء» بضمِّ الضاد وفتح العين والمد، وهو جمع مقيس في فعيل صفةً نحو: ظَريف وظُرَفاء وكريم وكُرَماء. وقرىء «ضَعافَى» بالفتحِ والإمالة نحو: سَكارى. وظاهر عبارةِ الزمخشري أنه قُرِئَ: «ضُعافى» بضم الضاد مثل سُكارى، فإنه قال: «وقُرِىء ضُعَفَاء وضَعافى وضُعافى نحو سَكارى وسُكارى» فيُحْتملُ أنْ يريد أنه قُرِىء بضم الضاد وفتحِها، ويُحتمل أن يريدَ أنه قُرىء: «ضَعافى» بفتح الضاد دونَ إمالة، و «ضَعافَى» بفتحِها مع الإمالة كسَكارى بفتحِ السين دونَ إمالة، وسَكارى بفتحها مع الإمالة، والظاهرِ الأولُ، والغالبُ على الظن أنها لم تُنْقل قراءة.

وأمال حمزة ألفَ «خاف» للكسرةِ المقدرةِ في الألفِ، إذ الأصل «خَوِف» بكسر العين بدليلِ فتحِها في المضارع نحو: «يخاف»، وعَلَّل أبو البقاء ذلك بأنَّ الكسر قد يَعْرِض في حال من الأحوال، وذلك إذا أُسْنِدَ الفعل إلى ضمير المتكلم أو إحدى أخواته نحو: خِفْت وخِفْنا، والجملةُ من «لو» وجوابِها صلةُ «الذين».

إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾

قوله تعالى: ﴿ظُلْماً﴾: فيه وجهان:

أحدُهما: أنه مفعولٌ من أجله، وشروطُ النصبِ موجودة.

والثاني: أنه مصدرٌ في محل نصب على الحال أي: يأكلونه ظالِمين، والجملةُ مِنْ قولِه: «إنما يأكلون» في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «إنَّ»، وفي ذلك دلالةٌ على وقوعِ خبرِ «إنَّ» جملةً مصدرةً بـ «إنَّ» وفي ذلك خلافٌ.

قال الشيخ[1]: «وحَسَّنه هنا وقوعُ اسمِ «إنَّ» موصولاً فطال الكلامُ بصلةِ الموصولِ، فلمَّا تباعَدَ لم يُبالَ بذلك، وهو أحسنُ مِنْ قولِك: «إنَّ زيداً إنَّ أباه منطلقٌ». ولقائلٍ أن يقول: «ليس فيها دلالةٌ على ذلك؛ لأنَّها مكفوفةٌ بـ «ما»، ومعناها الحصرُ فصارت مثلَ قولِك في المعنى: «إنَّ زيداً ما انطلق إلا أبوه» وهو مَحَلُّ نظر.

قوله: ﴿في بطونِهم﴾ فيه وجهان:

أحدُهما: أنه متعلِّقٌ بـ «يأكلون» أي: بطونُهم أوعيةٌ للنار: إمَّا حقيقةً بأن يَخلقَ اللَّهُ لهم ناراً يأكلونها في بطونِهم، أو مجازاً بأنْ أطلق المُسَبَّبَ وأراد السببَ.

والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ؛ لأنه حالٌ مِنْ «ناراً»، وكان في الأصلِ صفةً للنكرة فلمَّا قُدِّمَتْ انتصبَتْ حالاً.

---

(١) انظر البحر ٣/١٧٨.

وذكَر أبو البقاء هذا الوجهَ عن أبي علي في «تذكرته»، وحَكَى عنه أنه منع أن يكونَ ظرفاً لـ «يأكلون»، فإنَّه قال: «في بطونهم ناراً» قد تقدَّم في البقرة فيه شيءٌ[1]، ويخصُّ هذا الموضع أن «في بطونهم» حالٌ من «ناراً» أي: ناراً كائنةً في بطونِهم، وليس بظرفٍ لـ «يأكلون»، ذكره في «التذكرة». وفي قوله: «والذي يَخُصُّ هذا الموضع» فيه نظر، فإنه كما يجوز أن يكونَ «في بطونهم» حالاً من «نار» هنا يجوز أن يكونَ حالاً من «النار» في البقرة، وفي إبداء الفرقِ عُسْرٌ، ولم يظهر في منعِ أبي علي كونَ «في بطونهم» ظرفاً للأكل وجهٌ ظاهر.

قوله: ﴿وسَيَصْلَون﴾ قرأ الجمهور بفتحِ الياءِ واللام، وابن عامر وأبو بكر بضمِّ الياء مبنياً للمفعول من الثلاثي. ويَحْتمل أن يكونَ من أَصْلىٰ، فلمَّا بُني للمفعولِ قام الأولُ مقامَ الفاعلِ. وابن أبي عبلة بضمِّهما مبنياً للفاعل من الرباعي، والأصلُ على هذه القراءة: سيُصْلِيُون من أصْلىٰ مثل يُكْرِمون من أكرم، فاستثقِلَت الضمةُ على الياءِ فَحُذِفت فالتقى ساكنان، فحُذِفَ أولُهما وهو الياءُ، وضُمَّ ما قبل الواو ليصح.

و «أَصْلَىٰ»: يُحتمل أنْ تكونَ الهمزةُ فيه للدخول في الشيء، فيتعدَّى لواحد وهو «سعيراً» وأن تكونَ للتعديةِ فالمفعولُ محذوفٌ، أي: يُصْلُون أنفسَهم سعيراً.

وأبو حيوة بضمِّ الياءِ وفتحِ الصاد، واللام مشددة، مبنياً للمفعول من «صَلَّى» مضعفاً. قال أبو البقاء: «والتضعيفُ للتكثيرِ».

والصَّلْيُ: الإيقادُ بالنارِ، يقال: صَلِي بكذا ـ بكسر العين ـ، وقوله: «لا يَصْلاها»[2] أي يَصْلَىٰ بها. وقال الخليل: صَلِي الكافرُ النارَ» قاسَى حَرَّها. وصلاه النارُ وأَصْلاه غيرُه، هكذا قال الراغب، وظاهرُ هذه العبارةِ أنَّ فَعِل وأَفْعَل بمعنىً، يتعدَّيان إلى اثنين ثانيهما بحرفِ الجر، وقد يُحْذَف. وقال غيرُه: «صَلِيَ بالنارِ أي: تَسَخَّن بقربها»، فـ «سعيراً» على هذا منصوبٌ على إسقاط الخافض. ويَدُلُّ على أنَّ أصلَ «يَصْلاها» يَصْلَى بها قولُ الشاعر:

١٥٥٩ ـ إذا أَوْقَدُوا نَاراً لِحَرْبٍ عَدُوِّهِمْ فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا[3]

وقيل: يُقال صَلَيْتُه النارَ: أَدْنَيْتُه منها، فيجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً مِنْ غيرِ إسقاطِ خافضٍ. والسعيرُ في الأصلِ: الجَمْرُ المشتعل، سَعَرْتُ النارَ: أَوْقَدْتُها، ومنه: «مُسْعِرُ حربٍ» على التشبيه. والمِسْعَرُ: الآلة التي تُحَرَّك بها النار.

يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾

(١) آية رقم (١٧٤).
(٢) سورة الليل، آية (١٥).
(٣) تقدم.

قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾: هذه جملةٌ من مبتدأ وخبر، يُحْتمل أَنْ تكونَ في محلِّ نصبٍ بـ «يُوصي» لأَنَّ المعنى: يَفْرض لكم، أو يُشَرِّع في أولادِكم، كذا قاله أبو البقاء، وهذا يَقْرُبُ من مذهبِ الفراء فإنه يُجْري ما كان بمعنى القولِ مُجْراه في حكايةِ الجملِ بعده. قال الفراء: «لم يَعْمل «يُوصيكم» في «مِثْل»، إجراءً له مُجْرى القول في حكايةِ الجمل، فالجملةُ في موضع نصبٍ بـ «يُوصيكم». وقال مكي: «للذَّكَرِ مثلُ حظ» ابتداءٌ وخبر في موضع نصب، تبيينٌ للوصية وتفسيرٌ لها. وقال الكسائي: «ارتفع «مثل» على حذْفِ «أنَّ» تقديره: «أنَّ للذكرِ مثلَ حظ»، وبه قرأ ابن أبي عبلة.

ويُحْتمل ألَّا يكونَ لها محلٌّ من الإعراب، بل جِيءَ بها للبيانِ والتفسيرِ، فهي جملةٌ مفسِّرة للوصية، وهذا أحسنُ وجارٍ على مذهب البصريين، وهو ظاهرُ عبارةِ الزمخشري فإنَّه قال: «وهذا إجمالٌ تفصيلُه «للذَّكر مثلُ حَظِّ الأنثيين». وقوله: «للذَّكر» لا بدَّ من ضمير فيه يعود على «أولادكم» من هذه الجملة، فيُحتمل أن يكون محذوفاً، أي: للذكر منهم نحو: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم» قاله الزمخشري. ويُحْتمل أن يكونَ قامَ مقامَه الألف واللامُ عند مَنْ يَرَى ذلك، والأصلُ: لِذَكَرِهم.

و «مثلُ» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: للذَّكرِ منهم حَظٌّ مثلُ حَظِّ الأنثيين. و «في أولادِكم» قيل: ثَمَّ مضافٌ محذوف، أي: في أولادِ موتاكم. قالوا: لأنه لا يَجُوزُ أَنْ يُخَاطَبَ الحيُّ بقسمةِ الميراثِ في أولادِه ويُفْرَضَ عليه ذلك. وقال بعضُهم: «إنْ قلنا: إنَّ معنى «يُوصيكم» «يبيِّن لكم» لم يحتج إلى هذا التقدير». وقَدَّر بعضُهم قبل «أولادكم» مضافاً أي: في شأنِ أولادِكم، أو في أمرِ أولادكم.

وقرأ الحسن وابن أبي عبلة: «يُوَصِّيكم» بالتشديد، وقد تقدَّم أنَّ أوصى ووصَّى لغتان.

قوله: ﴿فإنْ كُنَّ نساءً﴾ الضميرُ في «كُنَّ» يعودُ على الإناث اللاتي شَمَلَهُنَّ قولُه «في أولادكم». فإنَّ التقدير: في أولادكم الذكورِ والإناثِ، فعادَ الضميرُ على أحدِ قِسْمَي الأولادِ، وإذا عاد الضمير على جمعِ التكسيرِ العاقلِ المرادِ به مَحْضُ الذكور في قوله عليه السلام: «وربَّ الشياطين ومَنْ أَضْلَلْن»[1] لعَوْده على جماعةِ الإناث، فَلأَنْ يعودَ كذلك على جمع التكسير الشاملِ للإناثِ بطريقِ الأَوْلَىٰ والأحرى، هذا معنى قولِ الشيخ[2]. وفيه نظرٌ لأنَّ عودَه هناك كضميرِ الإناث إنما كان لمعنىً مفقودٍ هنا، وهو طلبُ المشاكلة لأنَّ قبلَه: «اللهم ربَّ السموات ومَنْ أَظْلَلْنَ، وربَّ الأرضين وما أَقْلَلْنَ» ذَكَر ذلك النحويون. وقيل: الضمير يَعُود على المتروكات أي: فإنْ كانت المتروكات، ودَلَّ ذِكْرُ الأولاد عليه، قاله أبو البقاء ومكي. وقَدَّرَه الزمخشري: «فإنْ كان البنات أو المولودات».

فإذا تقرَّر هذا فـ «كُنَّ» كان واسمُها، و «نساءً» خبرُها، و «فوق اثنتين» ظرف في محل نصب صفةً لـ «نساء» وبهذه الصفةِ تحصُل فائدةُ الخبر، ولو اقتُصِر عليه لم تَحْصُلْ فائدةٌ، ألا ترى أنه لو قيل: «إن كان الزيدون رجالاً كان كذا» لم يَكُنْ فيه فائدةٌ.

وأجاز الزمخشري في هذه الآية وَجْهين غريبين:

أحدهما: أن يكونَ الضميرُ في «كنَّ» ضميراً مبهماً، و «نساءً» منصوبٌ على أنه تفسيرٌ له يعني تمييزاً، وكذلك قال

---

(١) أخرجه الترمذي ٥/٥٠٣، كتاب الدعوات (٣٥٢٣).

(٢) انظر البحر المحيط (٣/١٨١).

في الضمير الذي في «كانت» من قوله «وإنْ كانت واحدةً» على أنَّ «كان» تامة.

والوجهُ الآخر: أن يكونَ «فوق اثنتين» خبراً ثانياً لـ «كُنَّ»، ورَدَّهما عليه الشيخ[١]: أمَّا الأولُ فلأنَّ «كان» ليسَتْ من الأفعالِ التي يكونُ فاعلُها مضمراً يُفَسِّره ما بعدَه، بل هذا مختصٌّ من الأفعالِ بـ «نعم» و «بئس» وما جَرى مَجْراهما، وبابِ التنازع عند إعمالِ الثاني. وأما الثاني فلِما تقدَّم من الاحتياجِ إلى هذه الصفةِ؛ لأنَّ الخبرَ لا بُدَّ أنْ تستقلَّ به فائدةُ الإسنادِ، وقد تقدَّم أنه لو اقتَصَر على قولِه: «فإنْ كُنَّ نساءً» لم يُفِدْ شيئاً، لأنه معلوم.

وقرأ الحسن ونعيم بن ميسرة[٢]: «ثُلْثا» و «الثُلْث» و «النصْف» و «الرُّبْع» و «الثُّمْن» كلُّ ذلك بإسكان الوسط. والجمهور بالضم، وهي لغةُ الحجاز وبني أسد. قال النحاس: «من الثلث إلى العشر». وقال الزجاج: «هي لغةٌ واحدة، والسكونُ تخفيف».

قوله: ﴿**وإنْ كانت واحدة**﴾ قرأ نافع. «واحدةٌ» رفعاً على أنَّ «كان» تامة أي: وإنْ وُجِدَتْ واحدةٌ، والباقون «واحدة» نصباً على أنَّ «كانت» ناقصةً، واسمُها مستترٌ فيها يعودُ على الوارثة أو المتروكة، و «واحدةً» نصبٌ على خبرِ «كان»، وقد تقدَّم أن الزمخشري أحاز أن يكونَ في «كان» ضميرٌ مبهمٌ مفسَّر بالمنصوب بعدُ.

وقرأ السلمي: «النُّصف» بضم النون، وهي قراءةُ علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وقد تقدَّم شيء من ذلك في البقرة في قوله: «فنصفُ ما فرضتم»[٣].

قوله: ﴿**ولأبويه لكلِّ واحدٍ منهما السدسُ**﴾ «السدس» مبتدأ و «لأبويه» خبر مقدم، و «لكلِّ واحدٍ» بدلٌ من «لأبويه» وهذا ما نَصَّ عليه الزمخشري فإنه قال: «لكلِّ واحد منهما» بدل من «لأبويه» بتكريرِ العاملِ، وفائدةُ هذا البدلِ أنه لو قيل: «ولأبويه السدسُ» لكان ظاهرُه اشتراكهما فيه، ولو قيل: «لأبويه السدسان» لأَوْهَمَ قسمةَ السدسين عليهما بالتسويةِ وعلى خلافِهما. فإنْ قلت: فهلا قيل: «ولكلِّ واحدٍ من أبويه السدس» وأيُّ فائدةٍ في ذِكْر الأبوين أولاً ثم في الإبدالِ منهما؟ قلت: لأنَّ في الإبدال والتفصيل بعد الإجمال تأكيداً وتشديداً كالذي تراه في الجمعِ بين المفسَّر والتفسيرِ. و «السدس» مبتدأ، وخبره «لأبويه»، والبدلُ متوسط بينهما للبيانِ». انتهى.

وناقَشَه الشيخ[٤] في جَعْلِه «لأبويه» الخبرَ دونَ قوله «بكلِّ واحد» قال: «لأنه ينبغي أن يكونَ البدلُ هو الخبرَ دونَ المبدلِ منع» يعني أنَّ البدلَ هو المعتمدُ عليه، والمبدلُ منه صارَ في حكمِ المُطَّرح، ونَظَّره بقولك: «إنَّ زيداً عينُه حسنة» فكما أنَّ «حسنة» خبر عن «عينه» دون «زيد» لأنّه في حكم المُطَّرح فكذلك هذا، ونَظَّره أيضاً بقولك: «أبواك كلُّ واحد منهما يَصنع كذا» فـ «يَصنع» خبرٌ عن «كل واحد» منهما، ولو قلت: «أبواك كلُّ واحدٍ منهما يَصْنعان كذا» لم يَجُزْ».

وفي هذه المناقشةِ نظرٌ، لأنه إذا قِيل لك: ما مَحَلُّ «لأبويه» من الإعرابِ؟ نضطر إلى أنْ نقولَ: في محلِّ رفعٍ خبراً مقدماً، ولكنه نَقَل نسبةَ الخبرية إلى «لكلِّ واحدٍ منهما» دونَ «لأبويه». قال: «وقال بعضُهم»: «السدسُ» رفعٌ

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/١٨٢).
(٢) نعيم بن ميسرة أبو عمرو الكوفي النحوي ثقة توفي سنة ١٧٤، انظر غاية النهاية ٢/٣٤٢.
(٣) آية رقم (٢٣٧).
(٤) انظر البحر المحيط (٣/١٨٣).

بالابتداء، و«لكلِّ واحدٍ» الخبرُ، و«لكلِّ» بدلٌ من الأبوين، و«منهما» نعتٌ لواحد، وهذا البدلُ هو بعضٌ من كل، ولذلك أتى معه بالضمير، ولا يُتوهَّمُ أنه بدلُ شيء من شيء وهما لعينٍ واحدة لجوازِ «أبواك يَصْنعان كذا» وامتناع «أبواكَ كلُّ واحدٍ منهما يصنعان كذا» بل تقول: «يَصْنع». انتهى.

والضميرُ في «لأبويه» عائدٌ على ما عادَ عليه الضمير في «ترك»، وهو الميتُ المدلولُ عليه بقوةِ الكلام. والتثنية في «أبويه» من التغليب، والأصلُ: لأبيه وأمه، وإنما غَلَّب المذكَر على المؤنث كقولهم: القَمَران والعُمَران وهي تثنيةٌ لا تنقاس.

قوله: ﴿فلأمه﴾ قرأ الجمهور «فلأمِه» وقولُه: ﴿في أمّ الكتاب﴾ في سورةِ الزخرف[١]، وقولُه ﴿حتى نبعثَ في أمِّها﴾ في القصص[٢]، وقوله: ﴿في بطونِ أمَّهاتكم﴾ في النحل[٣] والزمر[٤]، وقوله: ﴿أو بيوتِ أمهاتكم﴾ في النور[٥]، و﴿في بطون أمهاتكم﴾ في النجم[٦]، بضم الهمزة من «أُمُّ» وهو الأصلُ. وقرأ حمزة والكسائي جميعَ ذلك بكسر الهمزة، وانفرد حمزة بزيادةِ كسرِ الميم من «أمَّهات» في الأماكنِ المذكورةِ، هذا كله في الدَّرْج. أمَّا في الابتداءِ بهمزةِ «الأم» و«الأمهات» فإنه لا خِلافَ في ضَمِّها.

وأمَّا وجهُ قراءةِ الجمهور فظاهرٌ لأنه الأصلُ كما تقدَّم. وأمَّا قراءةُ حمزة والكسائي بكسر الهمزة فقالوا: لمناسبةِ الكسرةِ أو الياء التي قبل الهمزة، فكُسِرت الهمزةُ إتباعاً لِما قبلَها، ولاستثقالهم الخروجَ من كسْر أو شبهه إلى ضم، ولذلك إذا ابتدآ بالهمزةِ ضمَّاها لزوالِ الكسر أو الياء. وأمَّا كسرُ حمزة الميمَ من «أمهات» في المواضع المذكورة فللإتباعِ، أتبعَ حركةَ الميمِ لحركةِ الهمزةِ، فكسرةُ الميمِ تَبَع التبعِ، ولذلك إذا ابتدأ بها ضم الهمزة وفتح الميمَ لما تقدم من زوالِ موجب ذلك. وكسرُ همزة «أم» بعد الكسرة أو الياء حكاه سيبويه لغةً عن العرب، ونَسَبها الكسائي والفراء إلى هوازن وهذيل.

قوله: ﴿وإن كان له إخوةٌ﴾ أعَمُّ من أن يكونوا ذكوراً أو إناثاً أو بعضهم ذكوراً وبعضهم إناثاً، ويكون هذا من باب التغليب. وزعم قوم أنَّ الإخوةَ خاص بالذكور، وأن الأخوات لا يَحْجُبْنَ الأم من الثلث إلى السدس، قالوا: لأن إخوة جمع أخ، والجمهورُ على أنَّ الإخوة وإنْ كانوا بلفظِ الجمع يَقَعُون على الإثنين، فيَحْجُبُ الأخوان أيضاً الأمَّ من الثلث إلى السدس، خلافاً لابن عباس فإنه لا يَحْجُب بهما والظاهر معه.

قوله: ﴿من بعدِ وصيةٍ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها: أنه متعلق بما تقدَّمه من قسمةِ المواريث كلِّها لا بما يليه وحدَه، كأنه قيل: قسمةُ هذه الأنْصباء من بعد وصيةٍ، قالَه الزمخشري، يعني أنه متعلِّقٌ بقوله: «يُوصيكم اللَّهُ» وما بعدَه.

والثاني: ذكره الشيخ[٧] أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ أي: يَسْتَحِقُّون ذلك كما فُصِّل من بعد وصية.

والثالث: أنه حال من السدس تقديره مستحِقاً من بعد وصية، والعاملُ الظرفُ، قاله أبو البقاء. وجَوَّزَ فيه وجهاً

---

(١) آية رقم (٤).
(٢) آية رقم (٥٩).
(٣) آية رقم (٧٨).
(٤) آية رقم (٦).
(٥) آية رقم (٦١).
(٦) آية رقم (٣٢).
(٧) انظر البحر المحيط (٣/١٨٦).

آخر قال: «ويجوز أن يكون ظرفاً» أي: يستقر لهم ذلك بعد إخراجِ الوصيةِ، ولا بد من تقديرِ حذف المضاف؛ لأنَّ الوصيةَ هنا المالُ الموصَى به، وقد تكونُ الوصيةُ مصدراً مثلَ الفريضة». وهذان الوجهان لا يَظْهَرُ لهما وجهٌ. وقوله: «والعامل الظرف يعني بالظرف الجارَّ والمجرور في قوله «فلأمه السدس» فإنه شبيه بالظرفيةِ، وعَمِل في الحال لِما تضمَّنه من الفعلِ لوقوعِه خبراً. و «يوصي» فعل مضارع المرادُ به المضمر أي: وصيةٍ أوصَى بها. و «بها» متعلقٌ به، والجملةُ في محلِّ جرٍ صفةً لـ «وصية».

وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر «يُوصَى» مبنياً للمفعول في الموضعين، وافقهم حفص في الأخير، والباقون مبنياً للفاعل، وقُرِىء[1] شاذاً: «يُوَصِّىْ» بالتشديد مبنياً للمفعول، فـ «بها» في قراءةِ البناءِ للفاعل في محلِّ نصب، وفي قراءة البناء للمفعول في محلِّ رفعٍ لقيامه مقامَ الفاعل.

قوله: ﴿أو دَيْنٍ﴾ «أو» هنا لأحدِ الشيئين. قال أبو البقاء «ولا تَدُلُّ على ترتيبٍ، إذ لا فرقَ بين قولك: «جاءني زيد أو عمرو» وبين قولك: «جاءني عمرو أو زيدا» لأن «أو» لأحد الشيئين، والواحدُ لا ترتيب فيه، وبهذا يفسد قول من قال: «من بعد دَيْن أو وصية»، وإنما يقع الترتيبُ فيما إذا اجتمع فَيُقَدَّم الدينُ على الوصية».

وقال الزمخشري: «فإنْ قلت: فما معنى «أو»؟ قلت: معناها الإباحةُ، وأنه إنْ كان أحدُهما أو كلاهما قُدِّم على قسمة الميراثِ كقولك: «جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين»، فإنْ قلت: لِمَ قُدِّمَتِ الوصية على الدَّيْن، والدَّيْن مقدم عليها في الشريعة؟ قلت: لَمَّا كانت الوصية مُشْبِهةً للميراث في كونها مأخوذة من غيرِ عوض كان إخراجُها مِمَّا يَشُقُّ على الورثةِ بخلافِ الدَّيْن فإنَّ نفوسهم مطمئنةٌ إلى أدائه، فلذلك قُدِّمت على الدَّيْن بعثاً على وجوبِها والمسارعة إلى إخراجها مع الدَّيْن؛ ولذلك جِيء بكلمةِ «أو» للتسويةِ بينهما في الوجوب».

قوله: ﴿آباؤكم وأبناؤكم﴾ مبتدأٌ، و ﴿لا تَدْرُون﴾ وما في حيِّزه في محلِّ الرفع خبراً له، و «أيُّهم» فيه وجهان:

أشهرُهما عند المُعْرِبين أن يكونَ «أيُّهم» مبتدأً وهو اسمُ استفهامٍ، و «أقربُ» خبرُه، والجملة من هذا المبتدأ وخبرِه في محلِّ نصب بـ «تَدْرون» لأنها من أفعالِ القلوبِ، فعلَّقها اسمُ الاستفهامِ عن أنْ تعملَ في لفظِه؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يَعْمل فيه ما قبلَه في غيرِ الاستثبات.

والثاني: أنه يجوزُ أن تكونَ «أيُّهم» موصولةً بمعنى الذي، و «أقربُ»: خبرُ مبتدأ مضمر وهو عائدُ الموصولِ، وجازَ حذفُه لأنه يجوز ذلك مع «أي» مطلقاً أي: أطالت الصلةُ أم لم تَطُلْ، والتقديرُ: أيُّهم هو أقربُ، وهذا الموصولُ وصلتُه في محلِّ نصب على أنه مفعول به، نصبَه «تَدرون»، وإنما بُني لوجودِ شرطَي البناءِ: وهما أنْ تُضاف «أي» لفظاً وأنْ يُحْذَفَ صدرُ صلتِها، وصارت هذه الآيةُ نظيرَ الآيةِ الأخرى وهي: ﴿ثم لننزِعَنَّ من كل شيعةٍ أيُّهم أشدُّ﴾[2] فصارَ التقديرُ: لا تدرونَ الذي هو أقربُ.

قال الشيخ[3]: «ولم أرَهم ذكروه» يعني هذا الوجه. قلت: ولا مانعَ منه لا من جهةِ المعنى ولا من جهةِ الصناعةِ. فعلى القولِ الأولِ تكونُ الجملةُ سادَّةً مسدَّ المفعولين، ولا حاجةَ إلى تقدير حذف، وعلى الثاني يكونُ الموصولُ في

---

(١) انظر: الشواذ (٢٥).

(٢) سورة مريم، آية (٦٩).

(٣) انظر البحر المحيط (١٨٧/٣).

محلِّ نصبٍ مفعولاً أولَ، (وعلى الثاني يكونُ الموصولُ في محلِّ نصبٍ مفعولاً أولَ، ويكون الثاني محذوفاً، وبعدمِ الاحتياجِ إلى حَذْفِ المفعول الثاني يترجَّح الوجهُ الأول.

ثم هذه الجملةُ أعني قولَه: «آباؤكم وأبناؤكم لا تَدْرُون» لا محلَّ لها من الإعراب لأنها جملة اعتراضية. قال الزمخشري: ـ بعد أن حكى في معانيها أقوالاً اختار منها الأولَ ـ لأنَّ هذه الجملةَ اعتراضية، ومن حقِّ الاعتراضِ أَنْ يؤكِّد ما اعترَض بينه وبين ما يناسِبُه» يعني بالاعتراض أنها واقعةٌ بين قصة المواريث، إلا أنَّ هذا الاعتراضَ غير مرادِ النحويين، لأنهم لا يَعْنُون بالاعتراضِ في اصطلاحهم إلَّا ما كان بين شيئين متلازمين كالاعتراض بين المبتدإ وخبره، والشرطِ وجزائه، والقسمِ وجوابه، والصلةِ وموصولها. ثم ذكر في معانيها أقوالاً:

أحدها: ـ وهو الذي اختاره ـ أَنْ جَعَلَها متعلقةً بالوصية فقال: «ثم أكَّد ذلك ـ يعني الاهتمام بالوصية ـ ورَغَّب فيه بقوله «آباؤكم وأبناؤكم» أي: لا تَدْرُون مَنْ أنفعُ لكم من آبائكم وأبنائِكم الذين يَمُوتون، أَمَنْ أَوْصى منهم أم من لم يوصِ، يعني أنَّ مَنْ أوصى ببعضِ مالِه فعرَّضكم لثوابِ الآخرةِ بإمضاء وصيته فهو أقربُ لكم نفعاً وأحضَرُ جدوى ممَّن ترك الوصيَّة فوفَّر عليكم عَرَض الدنيا، وجعل ثواب الآخرة أقربَ وأَحْضَرَ مِنْ عرض الدنيا، ذهاباً إلى حقيقة الأمر، لأن عَرَضَ الدنيا وإنْ كان قريباً عاجلاً في الصورة إلا أنه فانٍ، فهو في الحقيقةِ الأبعدُ الأقصى، وثوابُ الآخرة وإن كان آجلاً إلا أنه باق، فهو في الحقيقةِ الأقربُ الأدنى».

وانتصبَ «نفعاً» على التمييز من «أقرب»، وهو منقول من الفاعلية، واجبُ النصب، لأنه متى وقع تمييزٌ بعد أَفْعِلِ التفضيل: فإنْ صَحَّ أَنْ يصاغَ منها فعلٌ مسندٌ إلى ذلك التمييز على جهة الفاعلية وجب النصب كهذه الآية، إذ يصح أن يقال: أيُّهم قَرُب لكم نَفْعُه، وإن لم يصِحَّ ذلك وجَبَ جَرُّه نحو: «زيد أحسنُ فقيه» بخلاف «زيد أحسنُ فقهاً» وهذه قاعدةٌ مفيدة. و «لكم» متعلق بـ «أقرب».

قوله: ﴿فريضةً﴾ فيها ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنها مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمون الجملة السابقة من الوصية، لأنَّ معنى «يوصيكم» فرض الله عليكم، فصار المعنى: «يوصيكم الله وصيةَ فرض» فهو مصدر على غير الصدر.

والثاني: أنها مصدر منصوب بفعل محذوف من لفظها. قال أبو البقاء: و «فريضةً» مصدر لفعل محذوف أي: فرض الله ذلك فريضة».

والثالث ـ قاله مكي وغيره ـ أنها حالٌ لأنها ليست مصدراً، وكلامُ الزمخشري محتمل للوجهين الأَوَّلَيْن فإنه قال: «فريضة» نُصِبت نَصْبَ المصدر المؤكد، أي: فرض ذلك فرضاً».

۞ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۚ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم مِّنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ

مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ ۚ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾

قوله تعالى: ﴿وإنْ كان رجلٌ يُورَثُ كَلالةً﴾: هذه الآية مما ينبغي أن يُطَوَّل فيها القول لإشكالها واضطراب أقوال الناس فيها. ولا بد قبل التعرض للإعراب من ذكر معنى الكَلالة واشتقاقِها واختلاف الناس فيها، ثم نعود بعد ذلك لإعرابها، لأنه متوقفٌ على ما ذكرنا فنقول ـ وبالله العون ـ: اختُلِفَ في معنى الكَلالة فقال جمهور اللغويين وغيرهم: إنه الميت الذي لا وَلَدَ له ولا والد، وقيل: الذي لا والدَ له فقط. وقيل: الذي لا ولد له فقط، وقيل: هو مَنْ لا يَرِثُه أب ولا أم، وعلى هذه الأقوالِ كلِّها فالكَلالةُ واقعةٌ على الميت. وقيل: الكلالة: الوَرَثَةُ ما عدا الأبوين والولد، قاله قطرب، وسُمُّوا بذلك لأنَّ الميت بذهاب طَرَفَيْه تُكَلله الورثة أي: أحاطوا به من جميع نواحيه، ويؤيد هذا القولَ بأنّ الآيةَ نزلت في جابر، ولم يكن له يومَ أُنْزِلَتْ أبٌ ولا ابن. وقيل: الكلالة: المال الموروث. وقيل: الكلالة: القرابة، وقيل: هي الوراثة. فقد تلخص مَمَّا تقدم أنها: إمَّا الميتُ الموروثُ أو الوارثُ أو المال الموروث أو الإرث أو القرابة.

وأمَّا اشتقاقُها فقيل: هي مشتقة مِنْ تَكَلَّله الشيء أي: أحاط به، وذلك أنَّه إذا لم يَتْرك ولداً ولا والداً فقد انقطع طرفاه وهما عمودا نسبه وبقي مالُه الموروثُ لِمَنْ يتكَلله نسبه أي: يحيط به كالإكليل، ومنه «الروضة المُكَلَّلة» أي: بالزهر، وعليه قول الفرزدق:

١٥٦٠ ـ وَرِثْتُمْ قَنَاةَ الْمَجْدِ لاَ عَنْ كَلاَلَةٍ عَنِ ابنَيْ مَنَافٍ عَبْدِشَمْسٍ وَهَاشِمِ[1]

وقيل: اشتقاقها من الكَلال وهو الإعياءُ، فكأنه يصير الميراث للوارث من بعد إعياء. وقال الزمخشري: والكلالة في الأصل: مصدرٌ بمعنى الكَلال وهو ذهابُ القوة من الإعياء. قال الأعشى:

١٥٦١ ـ فَآلَيْتُ لاَ أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلاَلَةٍ وَلاَ مِنْ وَحَىً حَتَّى تُلاقِي مُحَمَّدا[2]

فاستُعير للقرابة من غير جهة الولد والوالد، لأنها بالإضافة إلى قرابتهما كأنها كالَّةٌ ضعيفة». وأجاز فيها أيضاً أن تكونَ صفةً على وزن فَعالة قال: «كالهَجاجَة والعصافة للأحمق».

إذا تقرر هذا فَلْنَعُدْ إلى الإعراب فنقول والعون بالله: يجوز في «كان» وجهان أحدهما: أن تكون ناقصة، و«رجلٌ» اسمها، وفي الخبر احتمالان:

أحدهما: أنه «كلالة» إن قيل: إنها الميت، وإن قيل: إنها الوارث أو غير ذلك فتُقَدِّر حذفَ مضاف أي: ذا كلالة، و«يُورثُ» حينئذٍ في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «رجل» وهو فعلٌ مبني للمفعول، ويتعدَّى في الأصل لاثنين أُقيم الأول مقامَ الفاعل وهو ضمير الرجل، والثاني محذوف تقديره: يُورَثُ هو مالَه.

---

(١) البيت في ديوانه ص ٦٢ هكذا:
ورثتم قناة الملك غير كلالة
عن ابن مناف عبد شمس وهاشم
وهو من قصيدته في قتل مسلم بن قتيبة.

(٢) انظر ديوانه (٥٠)، أمالي ابن الشجري (١/١١٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠/١٠٠)، وروايته في الديوان:
فآليتُ لا أرثي لها من كلالة
ولا من حَفىً حتى تزور محمدا
والكلالة: التعب.

وهل هذا الفعلُ من وَرِث الثلاثي أو أورث الرباعي؟ فيه خلافٌ، إلا أنَّ الزمخشري لَمَّا جعله من الثلاثي جعَلَه يتعدَّى إلى الأول من المفعولين بـ «مِنْ» فإنه قال: «ويُورَثُ مِنْ ورث، أي: يورث منه» يعني أنه في الأصل يتعدَّى بـ «مِنْ»، وقد تُحْذَفُ، تقول: «وَرِثْتُ زيداً مالَه» أي: مِنْ زيد، ولَمَّا جَعَلَه مِنْ «أورث» جعَلَ الرجل وارثاً لا موروثاً فإنه قال: «فإنْ قلت: فإنْ جَعَلْت «يورَث» على البناء للمفعول من «أورث» فما وجهُه؟ قلت: الرجلُ حينئذٍ الوارثُ لا الموروثُ».

وقال الشيخ[1]: «إنه من «أورث» الرباعي المبني للمفعول» ولم يقيِّدْه بالمعنى الذي قيَّده الزمخشري.

الاحتمال الثاني: أن يكونَ الخبرُ الجملةَ من «يُورَث»، وفي نصب «كلالة» حينئذ أربعةُ أوجه:

أحدها: أنها حال من الضمير في «يُورَث» إنْ أريد بها الميتُ أو الوارثُ، إلا أنه يَحْتاج في جَعْلها بمعنى الوارث إلى تقدير مضاف أي: يُورَث ذا كلالة؛ لأن الكلالة حينئذ ليست نفسَ الضمير المستكنِّ في «يُورث». قال أبو البقاء على جَعْلِها بمعنى الميت: «ولو قُرِىء «كلالةٌ» بالرفع على أنها صفة أو بدل من الضمير في «يُورث» لجاز، غير أني لم أعرف أحداً قرأ به فلا يُقْرأَنَ إلا بما نُقل» يعني بكونها صفة أنها صفةٌ لـ «رجل».

الثاني: أنها مفعولٌ من أجله إنْ قيل: إنها بمعنى القرابة أي: يورَثُ لأجل الكلالة.

الثالث: أنه مفعول ثان لـ «يورث» إنْ قيل إنها بمعنى المال الموروث.

الرابعُ: أنها نعتٌ لمصدر محذوف إن قيل: إنها بمعنى الوراثة أي يورث وارثةَ كلالة، وقدَّر مكي في هذا الوجهِ حَذْفَ مضافٍ قال: «تقديرُه ذات كلالة». وأجازَ بعضُهم على كونها بمعنى الوراثة أن تكونَ حالاً.

والوجه الثاني من وجهي كان: أن تكونَ تامة فيُكْتَفَى بالمرفوع أي: وإنْ وجد رجل، و «يُورَث» في محلِّ رفع صفةً لـ «رجل» و «كلالة» منصوبةٌ على ما تقدَّم من الحال أو المفعولِ من أجله أو المفعول به أو النعت لمصدرٍ محذوفٍ على حَسَب ما قُرِّر من معانيها. وَيَخُصُّ هذا وجهٌ آخر ذكره مكي: وهو أن تكون «كلالة» منصوبة على التفسير، قال مكي: «كان أي: وقع، و «يورث» نعتٌ للرجل، و «رجل» رفع بـ «كان»، و «كلالة» نَصْبٌ على التفسير، وقيل: هو نصبٌ على الحال، على أن الكلالة هو الميت على هذين الوجهين» وفي جَعْلِها تفسيراً ـ أي تمييزاً ـ نظرٌ لا يَخْفى.

وقرأ الجمهور: «يُورَثُ» مبنياً للمفعول وقد تقدَّم توجيهُه. وقرأ الحسن: «يُورِثُ» مبنياً للفاعل، ونُقِل عنه أيضاً وعن أبي رجاء كذلك، إلاَّ أنَّهما شَدَّدا الراء، وتوجيهُ القراءتين واضحٌ مِمَّا تقدَّم: وذلك أنه إنْ أُريد بالكلالةِ الميتُ فيكون المفعولان محذوفين، و «كلالةً» نصب على الحال أي: وإنْ كان رجلٌ يورِث وارثَه ـ أو أهلَه ـ مالَه في حال كونِه كلالةً، وإنْ أريد بها القرابةُ فتكونُ منصوبة على المفعول من أجله، والمفعولان أيضاً محذوفان على ما تقدَّم تقريره، وإنْ أريدَ بها المالُ كانت مفعولاً ثانيا، والأول محذوف أي: يورِث أهله ماله، وإنْ أريد بها الوارثُ فبالعكسِ أي يورِث مالَه أهلَه.

وقوله: ﴿أو امرأةٌ﴾ عطفٌ على «رجلٌ»، وحُذف منها ما أُثبت في المعطوف عليه للدلالة على ذلك، التقديرُ: أو

---

(١) انظر البحر (٣/١٨٩).

امرأةٌ تورَثُ كلالةً، وإنْ كان لا يلزمُ من تقييدِ المعطوفِ عليه تقييدُ المعطوفِ ولا العكس، إلا أنه هو الظاهر.

وقوله: ﴿**وله أخٌ**﴾ جملةٌ من مبتدإٍ وخبر في محلِّ نصب على الحال، والواوُ الداخلةُ عليها واوُ الحال، وصاحبُ الحالِ: إمَّا «رجل» إنْ كان «يورَثُ» صفةً له، وإمَّا الضميرُ المستتر في «يورَث». ووحَّد الضمير في قوله: «وله»؛ لأنَّ العطفَ بـ «أو» وما وَرَدَ على خلاف ذلك أُوِّلَ عند الجمهور، كقوله: ﴿إنْ يكنْ غنياً أو فقيراً فاللَّهُ أَوْلى بهما﴾[1] وإنما أُتِى به مذكراً لأنه يجوزُ إذا تقدَّم متعاطفان بـ «أو» مذكرٌ ومؤنثٌ كنت بالخيار: بين أن تراعيَ المتقدِّمَ أو المتأخرَ فتقول: «زيدٌ أو هند قام»، وإن شئت: «قامت»، وأجاب أبو البقاء عن تذكيره بثلاثة أوجه:

أحدها: أنه يعودُ على الرجل وهو مذكر مبدوءٌ به.

الثاني: أنه يعود على أحدهما، ولفظ «أحد» مفرد مذكر.

والثالث: أنه يعود على الميت أو الموروثِ لتقدُّم ما يدل عليه.

والضميرُ في قوله: ﴿**فلكلِّ واحدٍ منهما**﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنه يعودُ على الأخِ والأخت.

والثاني: أنه يعودُ على الرجل وعلى أخيه وأختهِ، إذا أريد بالرجل في قوله: «وإن كان رجلٌ يُورَث» أنه وارثٌ لا موروث، كما تقدَّمت حكايتُه عن الزمخشري. قال الزمخشري ـ بعد ما حكيناه عنه ـ: فإنْ قلت: فالضميرُ في قوله «فلكلِّ واحدٍ منهما» إلى مَنْ يرجِعُ حينئذ؟ قلت: الرجل وعلى أخيه أو أخته، وعلى الأول: إليهما، فإنْ قلت: إذا رجع الضمير إليهما أفاد استواءهما في حيازة السدس من غير مفاضلة الذكر للأنثى، فهل تبقى هذه الفائدة قائمةً في هذا الوجه؟ قلت: نعم لأنَّك إذا قلت: السدس له، أو لواحدٍ من الأخ أو الأخت على التخييرِ فقد سَوَّيْتَ بين الذكر والأنثى» انتهى.

وقرأ أُبي: «أخ أو أخت من الأم». وقرأ سعيد بن أبي وقاص: «من أم» بغيرِ أداة تعريف. وأجمع الناس على أن المراد بالأخ والأخت من الأم كقراءتهما، ولأنَّ ما في آخر السورة يدل على ذلك وهو كون: للأختِ النصفُ، وللأختين الثلثان، وللإخوة الذكور والإناث للذَّكر مثلُ حظ الأنثيين.

قوله: ﴿**فإنْ كانوا**﴾ الواوُ ضميرُ الإخوة من الأمِّ المدلول عليهم بقوله: «أخ أو أخت»، والمرادُ الذكورُ والإناث، وأتى بضمير الذكور في قوله: «كانوا» وقوله: «فهم» تغليباً للمذكر على المؤنث، و «ذلك» إشارةٌ إلى الواحد، أي: أكثر من الواحد، يعني: فإن كان مَنْ يرث زائداً على الواحد؛ لأنه لا يَصِحُّ أن يقال: «هذا أكثرُ من واحد» إلا بهذا المعنى لتنافي معنى كثير وواحد، وإلَّا فالواحدُ لا كثرة فيه.

وقوله: ﴿**مِنْ بعد وصيةٍ يُوصَى**﴾ قد تقدم[2] إعراب ذلك وهذا مثلُه.

قوله: ﴿**غيرَ مُضارٍّ**﴾ «غيرَ» نصبٌ على الحال من الفاعل في «يوصَى» وهو ضمير يعود على الرجل في قوله: «وإن كان رجل»، هذا إنْ أُريد بالرجلِ الموروثُ، وإن أريد به الوارث كما تقدم فيعود على الميت الموروث المدلولِ عليه

---

(١) سورة النساء، آية (١٣٥).

(٢) انظر آية رقم (١١) من سورة النساء.

بالوارثِ مِنْ طريقِ الالتزام كما دل عليه في قولِه: ﴿فلهنَّ ثُلُثا ما تركَ﴾ أي: تَرَكَه الموروث، فصار التقدير: يوصَى بها الموروث، هكذا أعربه الناس فجعلوه حالاً: الزمخشري وغيره.

إلا أن الشيخ[1] رَدَّ ذلك بأنه يؤدِّي إلى الفصل بين هذه الحال وعامِلها بأجنبي منهما، وذلك أنَّ العاملَ فيها «يوصَى» كما تقرر، وقوله: «أو دَيْنٍ» أجنبي لأنه معطوف على «وصية» الموصوفة بالعامل في الحال، قال: «ولو كان على ما قالوه مِن الإعراب لكانَ التركيب: «مِنْ بعد وصيةٍ يُوصَى بها غيرَ مُضارٍّ أو دينٍ». وهذا الوجه مانع في كلتا القراءتين: أعني بناءَ الفعلِ للفاعل أو المفعولِ، وتزيد عليه قراءةُ البناء للمفعول وجهاً آخرَ، وهو أن صاحب الحال غيرُ مذكور، لأنه فاعلٌ في الأصلِ حُذِفَ وأقيم المفعول مُقَامَه، ألا ترى أنك لو قلت: «تُرْسَلُ الرياح مبشِّراً بها» بكسر الشين، يعني: «يرسلُ اللَّهُ الرياحَ مبشِّراً بها» فحذفت الفاعل وأقمت المفعول مُقامَه، وجئت بالحال من الفاعل لم يَجُزْ فكذلك هذا» ثم خَرَّجه على أحد وجهين: إمَّا بفعل يدل عليه ما قبله من المعنى؛ ويكون عامّاً لمعنى ما يتسلَّط على المال بالوصية أو الدين وتقديره: يلزم ذلك مالَه، أو يُوجبه فيه غيرَ مُضارٍّ بورثته بذلك الإلزامِ أو الإيجاب. وإمَّا بفعلٍ مبني للفاعل لدلالةِ المبني للمفعولِ عليه أي: يوصي غير مُضارٍّ، فيصير نظير قوله: ﴿يُسَبِّح له فيها بالغدوِّ والآصال رجال﴾[2] على قراءةِ مَنْ فتح الباء.

قوله: ﴿وصيةً﴾ في نصبها أربعة أوجه:

أحدُها: أنها مصدر مؤكِّد، أي: يوصيكم الله بذلك وصيةً.

الثاني: أنها مصدر في موضع الحالِ، والعامل فيها يُوصيكم. قاله ابن عطية.

والثالث: أنها منصوبةٌ على الخروج: إمَّا من قولِه: «فلكل واحد منهما السدس» أو من قوله: «فهم شركاء في الثلث» وهذه عبارةٌ تشبه عبارةَ الكوفيين.

والرابع: أنها منصوبةٌ باسمِ الفاعل وهو «مُضارّ»، والمُضارَّةُ لا تقع بالوصية بل بالورثة، لكنه لمَّا وصّى الله تعالى بالوَرَثة جَعَل المُضارَّة الواقعة بهم كأنها واقعة بنفس الوصية مبالغةً في ذلك، ويؤيد هذا التخريج قراءةُ الحسن: «غيرَ مُضارٍّ وصيةٍ» بإضافة اسم الفاعل إليها على ما ذكرناه من المجاز، وصارَ نظيرَ قولِهم: «يا سارقَ الليلةِ» التقدير: يا سارقاً في الليلة، ولكنه أضافَ اسم الفاعل إلى ظرفه مجازاً واتِّساعاً، فكذلك هذا، أصله: غيرَ مضارٍّ في وصيةٍ من الله، فاتُّسع في هذا إلى أن عُدِّي بنفسه من غيرِ واسطةٍ، لما ذكرت لك من قصد المبالغة.

وهذا أحسنُ تخريجاً من تخريج أبي البقاء فإنه ذكر في تخريج قراءة الحسن وجهين:

أحدُهما: أنه على حذف «أهل» أو ذي أي: غيرَ مضارٍّ أهلِ وصيةٍ أو ذي وصية.

والثاني: على حذف وقت أي: وقتَ وصية قال: «وهو من إضافة الصفة إلى الزمان، ويقرب من ذلك قولُهم: «هو فارسُ حربٍ» أي: فارس في الحرب، وتقول: «هو فارسُ زمانه» أي: في زمانه، كذلك تقديرُ القراءة: غيرَ مضار في وقت الوصية.

ومفعول «مُضارّ» محذوفٌ إذا لم تُجْعَلْ «وصيةً» مفعولةً أي: غيرَ مضارٍّ ورثتِه بوصية.

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/١٩١).

(٢) سورة النور آية (٣٦).

تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾

قوله تعالى: ﴿يُدْخِلْه﴾: حَمَل على لفظ «مَنْ» فَأَفْرَدَ الضميرَ في قوله: «يُطِعْ» و«يُدْخِلْه»، وعلى معناها فجمع في قوله «خالدين». وهذا أحسنُ الحَمْلين، أعني الحملَ على اللفظ ثم المعنى، ويجوزُ العكس وإن كان ابن عطية قد منعه، وليس بشيء لثبوته عن العرب، وقد تقدَّم ذلك غيرَ مرةٍ وفيه تفصيلٌ، وله شروط مذكورةٌ في كتب النحو.

وفي نصبِ ﴿خالدين﴾ وجهان:

أظهرهما: أنه حال من الضمير المنصوبِ في الضمير المنصوب في «يُدْخِلْه»، ولا يَضُرُّ تغايُرُ الحالِ وصاحبِها من حيث كانت جمعاً وصاحبُها مفرداً لِما تقدَّم من اعتبار اللفظ والمعنى، وهي مُقَدَّرة لأنَّ الخلود بعد الدخولِ.

والثاني: أن يكونَ نعتاً لـ «جنات» من باب ما جَرَى على موصوفِه لفظاً وهو لغيرِه معنًى نحو: مررت برجلٍ قائمةٍ أمه، وبامرأة حسنٍ غلامُها، فـ «قائمةٍ» و «حسنٍ» وإن كانا جاريَيْنِ على ما قبلهما لفظاً فهما لِما بعدَهما معنًى، أجاز ذلك في الآية الكريمة الزجاج وتبعه التبريزي، إلَّا أنّ الصفة إذا جَرَتْ على غير مَنْ هي له وجب إبرازُ الضمير مطلقاً على مذهب البصريين: أَلْبس أو لم يُلْبِس. وأما الكوفيون فيفصِّلون فيقولون: إذا جرت الصفة على غير مَنْ هي له: فإن أَلْبس وجب إبراز الضمير كما هو مذهب البصريين نحو: «زيدٌ عمروٌ ضاربُه هو» إذا كان الضرب واقعاً من زيد على عمرو، وإن لم يُلْبِس لم يَجِبِ الإبرازُ نحو: «زيدٌ هندٌ ضاربُها»، إذا تقرَّر هذا فمذهب الزجاج في الآية إنما يتمشَّى على رأي الكوفيين، وهو مذهب حسن.

واستدلَّ مَنْ نَصَر مذهبَ الكوفيين بالسماع، فمنه قراءةُ مَنْ قرأ: «إلى طعامٍ غيرِ ناظرين إناه»[1] بجر «غير» مع عدمِ بروزِ الضمير، ولو أَبْرزه لقال: وغير ناظرين إناه أنتم» ومنه قولُ الآخر:

١٥٦٢ - قَوْمي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ[2]

ولم يقل: بانُوها هم، وقد خرَّج بعضُهم البيت على حذف مبتدإٍ نقديره: هم بانوها، فـ «قومي» مبتدأ أول و «ذرا» مبتدأ ثان، و «هم» مبتدأ ثالث، و «بانوها» خبر الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول.

وقد منع الزمخشري كونَ «خالدين» و «خالداً» صفةً لـ «جنات» و «ناراً» بعدم بروز الضمير فقال: «فإنْ قلت: هل يجوز أن يكونا صفتين لـ «جنات» و «ناراً»؟ قلت: لا، لأنهما جريا على غير مَنْ هما له، فلا بد من الضمير في قولك: «خالدين هم فيها، وخالداً هو فيها».

ومَنَع أبو البقاء ذلك أيضاً بعدم إبراز الضمير لكن مع «خالداً»، ولم يتعرض لذلك مع «خالدين»، ولا فرق بينهما،

---

(١) سورة الأحزاب، آية (٥٣).

(٢) البيت في العيني (١/١٥٧)، الهمع (١/٩٦)، التصريح (١/١٦٢)، الدرر (١/٧٢).

ثم حكى جواز ذلك عن الكوفيين، وهذا المنعُ على مذهبِ البصريين كما تقدم.

وقرأ نافع وابن عامر هنا «نُدْخِلْه» في الموضعين، وفي سورة التغابن[١] والطلاق[٢] والفتح[٣] بنونِ العظمة، والباقون بالياء، والضمير لله تعالى، وإنما جمع «خالدين» في الطائعين، وأَفْرَد «خالداً» في العاصين، قالوا: لأنَّ أهلَ الطاعة أهلُ الشفاعة، فلمَّا كانوا يدخُلون هم والمشفُوعُ لهم ناسَبَ ذلك الجمعَ، والعاصي لا يَدْخُلُ به غيرُه النارَ فناسَبَ ذلك الإفرادُ.

والجملةُ من قوله﴿تجري من تحتها الأنهار﴾ في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «جنات»، وقد تقدَّم غيرَ مرة أنَّ المنصوبَ بعد «دخل» من الظروف هل نصبُه نصبُ الظروف أو نصبُ المفعولِ به؟ الأول قول الجمهور، والثاني قول الأخفش، فكذلك «جنات» و «ناراً».

وَٱلَّتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ ۖ فَإِن شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿١٥﴾

قوله تعالى: ﴿واللاتي﴾: جمع «التي» في المعنى لا في اللفظ؛ لأنَّ هذه صيغٌ موضوعةٌ للتثنية والجمع، وليست بتثنية ولا جمعٍ حقيقةً. وقال أبو البقاء: «اللاتي جمع «التي» على غير قياس، وقيل: هي صيغة موضوعة للجمع» ومثل هذا لا ينبغي أَنْ يَعُدَّه خلافاً. ولها جموعٌ كثيرة: ثلاثَ عشرةَ لفظة، وهي: اللاتي واللواتي واللائي، وبلا ياءات فهذه ست، واللاي بالياء من غيرِ همزٍ، واللا من غير ياءٍ ولا همزٍ، واللَّواء بالمد، واللَّوا بالقصر، و «الأُلى» كقوله:

١٥٦٣ - فَأَمَّا الأُلى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَفْصَما[٤]

إلا أنَّ الكثيرَ أن تكونَ جمْعَ «الذي». و «اللاءاتِ» مكسوراً مطلقاً أو معرباً إعراب جمع المؤنث السالم كقوله:

١٥٦٤ - أُولَئِكَ إِخْوَانِي الَّذِينَ عَرَفْتُهُمْ وأَخْدَانُكَ اللَّاءَاتُ زُيِّنَّ بِالْكَتَمْ[٥]

برفعِ «اللاءات».

وفي محلِّ «اللاتي» قولان: أحدُهما: أنه رفعٌ بالابتداء، وفي الخبرِ حينئذٍ وجهان:

أحدُهما: الجملةُ مِنْ قوله: «فاسْتَشْهدوا»، وجازَ دخولُ الفاءِ زائدةً في الخبرِ وإن لم يَجُزْ زيادتُها في نحو: «زيدٌ فاضرِبْ» على رأي الجمهور، لأنَّ المبتدأ أَشْبَهَ الشرطَ في كونِه موصولاً عاماً صلتُه فعلٌ مستقبل، والخبرُ مستحقٌ بالصلةِ.

الوجه الثاني: أنَّ الخبرَ محذوفٌ، والتقدير: «فيما يُتْلَى عليكم حكمُ اللاتي»، فحُذِفَ الخبرُ والمضافُ إلى المبتدأ للدلالة عليهما، وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه، وهذا نظيرُ ما فَعَله سيبويه في نحو: ﴿الزانيةُ والزاني فاجْلِدوا﴾[٦]

---

(١) آية رقم (٩).
(٢) آية رقم (١١).
(٣) آية رقم (١٧).
(٤) البيت لعمارة بن راشد انظر العيني (١/٤٥٣) اللسان «فصم».
(٥) البيت في الهمع (١/٨٣)، الدرر (١/٥٨)، اللسان «لنا».
(٦) سورة النور، آية (٢).

﴿والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا﴾[١] أي : فيما يُتْلىٰ عليكم حكمُ الزانية، ويكونُ قولُه «فاستشهِدوا» و «فاجْلِدوا» دالاً على ذلك الحكم المحذوفِ لأنه بيانٌ له.

والقول الثاني : أنَّ محلَّه نصبٌ، وفيه وجهان :

أحدُهما : أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ لدلالةِ السياقِ عليه لا على جهةِ الاشتغالِ لِما سنذكره، والتقدير : اقصِدوا اللاتي يأتين، أو تعمَّدوا. ولا يجوز أن ينتصبَ بفعلٍ مضمرٍ يفسِّره قولُ «فاستشهدوا» فتكونُ المسألة من باب الاشتغال، لأنَّ هذا الموصولَ أشبهَ اسمَ الشرطِ كما تقدَّم تقريره، واسمُ الشرطِ لا يجوزُ أنْ ينتصِبَ على الاشتغالِ لأنه لا يعمل فيه ما قبله، فلو نصبناه بفعلٍ مقدرٍ لزم أن يعملَ فيه ما قبلَه. هذا ما قاله بعضهم، ويَقْرُبُ منه ما قاله أبو البقاء فإنه قال : «وإذا كان كذلك ـ أي كونَه في حكم الشرط ـ لم يَحْسُنِ النصبُ؛ لأنَّ تقديرَ الفعل قبل أداةِ الشرط لا يجوز، وتقديرُه بعد الصلةِ يحتاج إلى إضمارِ فعلٍ غيرِ قوله «فاستشهدوا» لأنَّ «استشهدوا» لا يَصِحُّ أن يعمل النصب في «اللاتي» وفي عبارتِه مناقشةٌ يطول بذكرها الكتاب.

والثاني : أنه منصوبٌ على الاشتغال، ومَنْعُهم ذلك بأنه يلزمُ أنْ يعمل فيه ما قبلَه جوابُه أنَّا نقدِّرُ الفعلَ بعده لا قبله، وهذا خلافٌ مشهورٌ في أسماءِ الشرط والاستفهام : هل يَجْري فيها الاشتغال أم لا؟ فمنعَه قومٌ لِما تقدَّم، وأجازه آخرون مقدِّرين الفعل بعد الشرطِ والاستفهام، وكونُه منصوباً على الاشتغال هو ظاهر كلام مكي فإنه ذكر ذلك في قوله : ﴿واللذانِ يأتيانِها منكم فآذُوهما﴾[٢] والآيتان من وادٍ واحد، ولا بدَّ من إيراد نصِّه ليتَّضحَ لك قولُه، قال ـ رحمه الله ـ «واللذانِ يأتيانِها» الاختيارُ عند سيبويه في «اللذان» الرفع، وإنْ كان معنى الكلامِ الأمرَ، لأنه لمَّا وَصَلَ بالفعلِ تمكَّن معنى الشرط فيه إذ لا يقع على شيءٍ بعينه، فلمَّا تمكَّن معنى الشرط والإبهام جرى مَجْرى الشرطِ في كونه لم يَعْمل فيه ما قبله كما لا يعمل في الشرط ما قبله من مضمرٍ أو مظهر». ثم قال : «والنصبُ جائزٌ على إضمارِ فعل لأنه إنما أشبه الشرطَ، وليس الشبيهُ بالشيء كالشيءِ في حكمه». انتهى. وليس لقائل أن يقولَ : مرادُه النصبُ بإضمار فعل النصب لا على الاشتغال، بل بفعلٍ مدلولٍ عليه، كما تقدم نَقْلُهُ عن بعضِهم؛ لأنه لم يكن لتعليله بقوله : «لأنه إنما أشبه الشرط إلى آخره» فائدةٌ إذ النصبُ كذلك لا يَحْتاج إلى هذا الاعتذار.

وقوله : ﴿مِنْ نسائِكم﴾ في محلِّ نصبٍ على الحال من الفاعل في «يَأْتِين»، فيتعلَّق بمحذوفٍ أي : يأتين كائناتٍ من نسائكم. وأما قوله : «منكم» ففيه وجهان، أحدهما : أن يتعلقَ بقوله : «فاستشهدوا». والثاني : أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه صفة لـ «أربعة»، فيكون في محل نصب تقديرُه : فاستشهدوا عليهنَّ أربعةً كائنة منكم.

قوله : ﴿حتى يتوفاهن﴾، «حتى» بمعنى إلى، فالفعل بعدها منصوب بإضمار «أن» وهي متعلقة بقوله : «فأمسكوهن» غاية له. وقوله : «أو يجعلَ» فيه وجهان :

أحدهما : أن تكون «أو» عاطفة فيكون الجَعْلُ غاية لإمساكهن أيضاً، فينتصبُ «يجعلَ» بالعطف على «يتوفَّاهن».

والثاني : أن تكون «أو» بمعنى «إلا» كالتي في قولهم «لألزَمَنَّك أو تقتضيَني حقي» على أحدِ المعنيين، والفعلُ بعدها منصوب أيضاً بإضمار «أن» كقوله :

---

(١) سورة المائدة، آية (٣٨).
(٢) سورة النساء، آية (١٦).

١٥٦٥ - فَسِرْ في بِلَادِ اللَّهِ والْتَمِسِ الْغِنَى تَعِشْ ذَا يَسَارٍ أَوْ تَمُوتَ فَتُعْذَرا[1]

أي: إلا أنْ تموتَ. والفرقُ بين هذا الوجهِ والذي قبله أنَّ الجَعْلَ ليس غايةً لإمساكِهنَّ في البيوت.

قوله: ﴿لهن﴾ فيه وجهان:

أظهرُهما: أنه متعلقٌ بـ «يَجْعَلَ».

والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه حال من «سبيل»، إذ هو في الأصلِ صفةٌ نكرةٌ قُدِّم عليها فَنُصِب حالاً، هذا إنْ جُعِل الجَعْلُ بمعنى الشرع أو الخلق، وإنْ جُعِل بمعنى التصيير فيكون «لَهُنَّ» مفعولاً ثانياً قُدِّم على الأول وهو «سبيل»، وتقديمُه هنا واجبٌ لأنهما لو انْحَلاَّ لمبتدإٍ وخبرٍ وَجَبَ تقديمُ هذا الخبرِ لكونِه جارّاً، والمبتدأُ نكرةٌ لا مسوِّغَ لها غيرُ ذلك.

وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ۖ فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿١٦﴾ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾

قوله تعالى: ﴿واللذانِ﴾: الكلامُ عليه كالكلامِ على «اللاتي» إلا أنَّ في كلامِ أبي البقاء ما يُوهِمُ جوازَ الاشتغالِ فيه، فإنه قال: «الكلام في «اللذان» كالكلام في «اللاتي»، إلا أنَّ مَنْ أجاز النصبَ يَصِحُّ أن يقدِّرَ فعلاً من جنس المذكور تقديرُه: آذُوا اللذين، ولا يجوز أن يعملَ ما بعد الفاء فيما قبلها ههنا ولو عَرِي من الضمير؛ لأن الفاء هنا في حكم الفاء الواقعة في جواب الشرط، وتلك تقطع ما بعدها عما قبلها» فقولُه: «مَنْ أجازَ النصبَ» يَحْتمل مَنْ أجاز النصب المتقدمة في «اللاتي» بإضمارِ فعلٍ لا على سبيل الاشتغال كما قدَّره هو بنحو «اقصِدوا»، ويَحْتمل مَنْ أجازَ النصبَ على الاشتغال من حيث الجملةُ، إلا أنَّ هذا بعيدٌ لأنَّ الآيتين من وادٍ واحدٍ فلا يُظَنُّ به أنه يمنع في إحداهما ويجيز في الأخرى، ولا ينفع كونُ الآيةِ الأولى فيها الفعلُ الذي يفسِّر متعدٍ بحرف جر، والفعلُ الذي في هذه الآية مُتَعَدٍّ بنفسه فيكون أقوى، إذ لا أثرَ لذلك في باب الاشتغال. والضميرُ المنصوب في «يأتِيانها» للفاحشة.

وقرأ عبد الله: «يأتينَ بالفاحشةِ» أي يَجِئْنَ بها، ومعنى قراءةِ الجمهور «يَغْشَيْنَها ويخالطنها».

وقرأ الجمهور: «واللذان» بتخفيف النون، وقرأ ابن كثير: «واللذان» هنا، و «اللذين» في حم السجدة بتشديد النون. ووجهُها جَعَلَ إحدى النونين عوضاً من الياء المحذوفة التي كان ينبغي أن تبقى، وذلك أن «الذي» مثل «القاضي»، و «القاضي» تثبت ياؤه في التثنية، فكان حقُّ ياء الذي والتي أن تثبت في التثنية ولكنهم حَذَفُوها: إمَّا لأنَّ هذه تثنيةٌ على غيرِ القياسِ، لأنَّ المبهماتِ لا تُثَنَّى حقيقة، إذ لا يثنى إلا ما يُنَكَّر، والمبهمات لا تنكر، فجعلوا الحذفَ مَنْبَهةً على هذا، وإمَّا لطولِ الكلامِ بالصلة. وزعم ابن عصفور أنَّ تشديدَ النونِ لا يجوزُ إلا مع الألفِ كهذه الآية، ولا يجوز مع الياء في الجر والنصب، وقراءةُ ابن كثير في حم السجدة: «أرنا اللذيْنِ أضلاَّنا» حجةٌ عليه.

---

(١) البيت لعروة بن الورد انظر ديوانه (٨٩)، رصف المباني (١/ ) (١٣٣)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/١٥٦)، المقرب.

وقُرىء: «اللَّذَانَّ» بهمزةٍ وتشديدِ النون، ووجهُها أنه لَمَّا شَدَّد النونَ التقى ساكنات فَفَرَّ من ذلك بإبدالِ الألفِ همزةً، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في الفاتحة.

وقرأ عبد الله: «والذين يَفْعَلُونه منكم»، وهذه قراءةٌ مشكلةٌ لأنها بصيغة الجمع، وبعدَها ضميرُ تثنية، وقد يُتَكَلَّفُ لها تخريجٌ: وهو أنَّ «الذين» لمَّا كان شاملاً لصنفي الذكورِ والإناث عاد الضمير عليه مثنى اعتباراً بما اندرج تحته، وهذا كما عاد ضمير الجمع على المثنى الشامل لأفرادٍ كثيرة مندرجةٍ تحتَه كقوله تعالى: ﴿وإنْ طائفتان من المؤمنين اقْتَتَلوا﴾[1]، ﴿هذان خَصْمانِ اختصموا﴾[2]، كذا قال الشيخ[3] وفيه نظر، فإنَّ الفرق ثابتٌ؛ وذلك لأنَّ «الطائفة» اسمٌ لجماعة وكذلك «خصم»؛ لأنه في الأصلِ مصدرٌ فأُطْلِقَ على الجمعِ.

وأصلُ فآذوهما: فآذِيُوهما، فاستثقِلَتِ الضمةُ على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحُذِفَت الياء التي هي لام، وضُمَّ ما قبل الواوِ لتصِحَّ.

قوله تعالى: ﴿**إنما التوبةُ على الله**﴾: قد تقدَّم الكلام على «إنما» في أول البقرة[4] وما قيل فيها. و«التوبة» مبتدأ، وفي خبرها وجهان:

أظهرهما: أنه «على الله» أي: إنما التوبة مستقرة على فضل الله، ويكون «للذين» متعلقاً بما تعلَّق به الخبر. وأجاز أبو البقاء عند ذِكْرِه هذا الوجهَ أن يكونَ «للذين» متعلقاً بمحذوف على أنه حال قال: «فعلى هذا يكون «للذين يعملون السوء» حالاً من الضمير في الظرف وهو «على الله»، والعاملُ فيها الظرفُ أو الاستقرار أي: كائنةً للذين، ولا يجوزُ أنْ يكونَ العاملُ في الحالِ التوبة لأنه قد فُصِل بينهما بالخبر»، وهذا الذي قاله فيه تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه.

الثاني: أن يكونَ الخبرُ «للذين» و«على الله» متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حال من شيء محذوف، والتقدير: «إنما التوبةُ إذا كانت ـ أو إذكانت ـ على الله للذين يعملون، فـ«إذا» و«إذ» معمولان لـ«الذين»؛ لأنَّ الظرفَ يتقدم على عامله المعنوي. و«كان» هذه هي التامَّةُ وفاعلُها هو صاحب الحال. ولا يجوز أن تكون «على الله» حالاً من الضمير المستتر في «للذين»، والعامل فيها «للذين» لأنه عامل معنوي، والحال لا تتقدم على عامِلِها المعنوي. هذا ما قاله أبو البقاء، ونَظَّر هذه المسألةَ بقولِهم: «هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطْباً» يعني أنَّ التقدير هذا. إذ كان بُسْراً أطيبُ منه إذْ كان رُطباً، ففي هذه المسألة أقوال كثيرة مضطربة لا يحتملها هذا الكتاب.

وقدَّر الشيخ[5] مضافين حُذِفا من المبتدإ والخبر فقال: «التقديرُ إنما قبولُ التوبةِ مترتبٌ على فضلِ الله، فـ«على» باقيةٌ على بابها» يعني من الاستعلاء.

قوله: ﴿**بجَهالةٍ**﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أن يتعلق بمحذوف على أنه حالٌ من فاعل «يعملون»، ومعناها المصاحبة أي: يعملون السوءَ ملتبسين بجهالةٍ أي: مصاحبين لها.

---

(١) سورة الحجرات، آية (٩).
(٢) سورة الحج، آية (١٩).
(٣) انظر البحر المحيط (٣/٩٧).
(٤) انظر آية رقم (١١).
(٥) انظر البحر المحيط (٣/١٩٧).

ويجوز أن يكون حالاً من المفعولِ أي : ملتبساً بجهالة، وفيه بُعْدٌ وَتجوُّزٌ.

وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٨﴾

..... (١) .....

﴿إذا جاؤوها﴾[٢] ﴿حتى إذا كنتم﴾[٣]، وفيه من الإشكال ما ذكرته لك، وقد تقدم تقرير ذلك عند قوله: ﴿حتى إذا بلغوا﴾[٤].

قوله: ﴿**ولا الذين يموتون**﴾ «الذين» مجرورُ المحل عطفاً على قوله «للذين يعملون» أي: ليست التوبةُ لهؤلاء ولا لهؤلاء، فَسَوَّى بين مَنْ مات كافراً وبين مَنْ لم يتب إلا عند معاينةِ الموتِ في عدم قبول توبته، والمرادُ بالعاملين السيئاتِ المنافقون.

وأجاز أبو البقاء في «الذين» أن يكونَ مرفوعَ المحل على الابتداء، وخبرُه «أولئك» وما بعدَه، معتقداً أن اللام لام الابتداء، وليست بـ «لا» النافية. وهذا الذي قاله من كونِ اللامِ لامَ الابتداء لا يَصِحُّ إلا أن يكون قد رُسِمَتْ في المصحف لامٌ داخلة على «الذين» فيصير «وللذين»، وليس المرسوم كذلك، إنما هو لام وألف، وألف لام التعريف الداخلة على الموصول، وصورته: ولا الذين.

قوله: ﴿**أولئك**﴾ مبتدأ، ﴿**أَعْتَدْنا**﴾ خبرُه، و «أولئك» يجوز أن يكونَ إشارةً إلى «الذين يموتون وهم كفار»، لأنَّ اسم الإشارة يَجْري مَجْرى الضميرِ فيعودُ لأقربِ مذكور، ويجوزُ أَنْ يُشارَ به إلى الصِّفتين: الذين يعملون السيئات والذين يَمُوتون وهم كفار. وأعتدنا أي: أَحْضَرْنا.

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا۟ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿١٩﴾

قوله تعالى: ﴿**أَنْ تَرِثُوا**﴾: في محلِّ رفعٍ على الفاعلية بـ «يَحِلُّ» أي: لا يحِلُّ لكم إرثُ النساءِ. وقرىء «لا تَحِلُّ» بالتاء من فوق على تأويل أن ترثوا: بالوراثة، وهي مؤنثةٌ، وهذا كقراءة: «ثم لم تكن فتنتَهم إلا أن قالوا»[٥] بتأنيث «تكن» ونصبِ «فتنتهم» بتأويل «ثم لم تكن فتنتهم إلا مقالتُهم»، إلا أن في آية الأنعامِ مسوغاً وهو الإخبار عنه بمؤنث كما سيأتي.

---

(١) يوجد فراغ في الأصل بقدر صفحة.

(٢) سورة الزمر، آية (٧١).

(٣) سورة يونس، آية (٢٢).

(٤) سورة النساء، آية (٦).

(٥) سورة الأنعام، آية (٢٣).

و ﴿النساءَ﴾ مفعول به : إمَّا على حَذْف مضاف أي : أن ترثوا أموال النساء إنْ كان الخطاب للأزواج ؛ لأنه رُوي أن الرجل منهم إذا لم يكن له غرض في المرأة أمسكها حتى تموتَ فيرثَها، أو تَفْتَدِيَ منه بمالِها إنْ لم تمت. وإما من غير حذفٍ، على معنى أن يَكُنَّ بمعنى الشيء الموروث إنْ كان الخطابُ للأولياء أو لأقرباء الميت، فقد نُقِل أنه إذا مات أحدُهم وتَرَكَ امرأة وابناً من غيرها كان أحقَّ بها مِنْ نفسها. وقيل : كان الوليُّ إنْ سبق وأَلْقى عليها ثوبَه كان أحق بها، وإنْ سَبَقَتْ إلى أهلها كانت أحقَّ بنفسها، فنهُوا أن يجعلوهُنَّ كالأشياء المواريث، وعلى ما ذكرْتُ فلا يُحتاج إلى حَذفِ أحدِ المفعولين : إمَّا الأول أو الثاني على جَعْلِ «أن ترثوا» متعدياً لاثنين كما فعل أبو البقاء قال : «والنساءَ» فيه وجهان :

أحدُهما : هُنَّ المفعول الأول، والنساء على هذا هن الموروثاتُ، وكانت الجاهليةُ تَرِثُ نساء آبائهم ويقولون : نحن أحقُّ بنكاحهِنَّ.

والثاني : أنه المفعول الثاني والتقدير : أن ترثوا من النساء المالَ» انتهى. قوله : «هُنَّ المفعول الأول» يعني والثاني محذوف تقديرُه : أَنْ تَرِثوا من آبائكم النساء.

و ﴿كُرْهاً﴾ مصدر في موضع نصب على الحال من النساء أي : أن ترثوهن كارهات أو مكروهات. وقرأ الأخوان «كرهاً» هنا وفي براءة[1] والأحقاف[2] بضم الكاف، وافقهما النسائي وابن عامر من رواية ابن ذكوان عنه على ما في الأحقاف، والباقون بالفتح. وقد تقدَّم الكلام في الكُره والكَره. هل هما بمعنى واحد أم لا؟ في البقرة[3] فأغنى عن إعادته. ولا مفهومَ لقوله «كرهاً» يعني فيجوز أن يرثوهن إذ لم يَكْرَهْن ذلك لخروجه مَخْرج الغالبِ.

قوله : ﴿ولا تَعْضُلوهُنَّ﴾ فيه وجهان :

أظهرُهما : أنه مجزوم بـ «لا» الناهية، عَطَفَ جملةَ نهي على جملةٍ خبرية، فإنْ لم تُشترط المناسبةُ بين الجمل ـ كما هو مذهبُ سيبويه ـ فواضحٌ، وإنْ اشترطنا ذلك ـ كما هو رأيُ بعضهم ـ فلأنَّ الجملةَ قبلَها في معنى النهي، إذ التقديرُ : لا ترِثوا النساءَ كرهاً فإنه غيرُ حلالٍ لكم. وجعله أبو البقاء على هذا الوجهِ مستأنفاً، يعني أنه ليس بمعطوفٍ على الفعل قبله.

والثاني : ـ أجازَه ابن عطية وأبو البقاء ـ أن يكون منصوباً عطفاً على الفعل قبله. قال ابن عطية : «ويُحتمل أن يكونَ «تَعْضلُوهن» نصباً عطفاً على «تَرِثوا»، فتكون الواوُ مُشَرِّكةً عاطفة فِعْلاً على فعل».

وقرأ ابن مسعود : «ولا أَنْ تَعْضُلوهن» فهذه القراءة تُقَوِّي احتمال النصب وأنَّ العَضْل مِمَّا لا يَحِلُّ بالنص. ورَدَّ الشيخ[4] هذا الوجه بأنك إذا عطفت فعلاً منفياً بـ «لا» على مثبت وكانا منصوبين فإنَّ الناصب لا يُقَدَّر إلا بعد حرف العطف لا بعد «لا»، فإذا قلت : أريدُ أن أتوبَ ولا أدخلَ النار» فإنَّ التقدير : أريد أن أتوبَ وأَنْ لا أدخلَ النار، لأنَّ الفعلَ يطلبُ الأولَ على سبيل الثبوت والثاني على سبيل النفي، فالمعنى : أُريد التوبةَ وانتفاء دخولي النارَ، فلو كان الفعلُ المتسلطُ على المتعاطِفَيْنِ منفياً فكذلك، ولو قَدَّرْتَ هذا التقديرَ في الآية لم يَصِحَّ لو قلت : «لا يَحِلُّ أن لا تَعْضُلوهُنَّ»

---

(١) آية رقم (٥٣).
(٢) آية رقم (١٥).
(٣) آية رقم (٢١٦).
(٤) انظر البحر المحيط (٣/٢٠٤).

لم يَصِحَّ إلا أن تجعل «لا» زائدة لا نافيةً، وهو خلاف الظاهر، وأما أَنْ تقدِّر «أَنْ» بعد «لا» النافية فلا يَصِحُّ، وإذا قَدَّرْتَ «أن» بعد «لا» كان من عطف المصدر المقدر على المصدر المقدر، لا من عطفِ الفعل على الفعلِ، فالتبس على ابن عطية العطفان، فظنَّ أنه بصلاحية تقدير «أَنْ» بعد «لا» يكون في عطف الفعل على الفعلِ، وفَرْقٌ بين قولِك: «لا أريد أن تقومَ وأن لا تخرج» وقولك: «لا أريدُ أن تقومَ ولا أن تخرج» ففي الأول نَفَى إرادةَ وجودِ قيامِه، وأراد انتفاء خروجهِ فقد أرادَ خروجَه، وفي الثانية نَفَى إرادةَ وجودِ قيامِه ووجودِ خروجِه، فلا يريدُ لا القيامَ ولا الخروج. وهذا في فهمه بعضُ غموضٍ على منْ لم يتمرَّنْ في علم العربية» انتهى ماردَّ به.

وفيه نظرٌ: من حيث إنَّ المثال الذي ذكره في قوله: «أريد أن أتوب ولا أدخل النار» فإنَّ تقديرَ الناصب فيه قبل «لا» واجب من حيث إنه لو قُدِّر بعدها لفسد التركيب، وأمَّا في الآية فتقدير «أن» بعد «لا» صحيحٌ، فإنَّ التقدير يصير: لا يَحِلُّ لكم إرث النساء كَرْهاً ولا عَضْلُهن. ويؤيد ما قلته وما ذهب إليه ابن عطية قولُ الزمخشري فإنه قال: فإن قلت: تعضُلوهن ما وجهُ إعرابه؟ قلت: النصبُ عطفاً على «أن ترثوا» و «لا» لتأكيدِ النفي أي: لا يَحِلُّ لكم أن ترثوا النساء ولا أن تعضُلوهن»، فقد صَرَّح الزمخشري بهذا المعنى وصَرَّح بزيادة «لا» التي جَعَلَها الشيخ خلاف الظاهر.

وفي الكلام حذفٌ تقديرُه: «ولا تَعْضُلوهن من النكاح» إنْ كان الخطابُ للأولياء، أو: «ولا تعضُلوهن من الطلاق» إنْ كان الخطاب للأزواجِ. وتقدَّم معنى العَضْل في البقرة[1].

قوله: ﴿لِتَذْهَبوا﴾ اللام متعلقةٌ بـ «تَعْضُلوهن»، والباء في «ببعض» فيها وجهان: أحدُهما: أنها باءُ التعديةِ المرادفةُ لهمزتها أي: لِتَذْهَبُوا بعضَ ما آتيتموهن. والثاني: أنها للمصاحبةِ، فيكون الجارُّ في محلّ نصبٍ على الحال، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: لتذهبوا مصحوبين ببعض، و «ما» موصولةٌ بمعنى الذي أو نكرة موصوفة، وعلى التقديرين فالعائدُ محذوفٌ، وفي تقديره إشكالٌ تقدَّمَ الكلامُ عليه في البقرة عند قوله: «ومِمَّا رزقناهم ينفقون»[2] فليلتفت إليه.

قوله: ﴿إلا أَنْ يَأْتِين﴾ في هذا الاستثناء قولان:

أحدهما: أنه منقطعٌ، فيكونُ «أن يأتينَ» في محلِّ نصب.

والثاني: أنه متصلٌ، وفيه حينئذ ثلاثة أوجه:

أحدُها: أنه مستثنى من ظرف زمان عام تقديره: «ولا تعضُلوهنَّ في وقتٍ من الأوقات إلا وقتَ إتيانهنَّ بفاحشة.

الثاني: أنه مستثنى من الأحوال العامة تقديره: لا تَعْضُلوهن في حال من الأحوال إلا في حالِ إتيانهن بفاحشة.

الثالث: أنه مستثنى من العلة العامة تقديره: لا تعضُلوهن لعلةٍ من العلل إلا لإتيانهن بفاحشة.

وقال أبو البقاء بعد أن حكىٰ فيه وجهَ الانقطاع: «والثاني: هو في موضع الحال تقديرُه: إلَّا في حالِ إتيانِهنَّ بفاحشةٍ، وقيل: هو استثناء متصل، تقديرُه: ولا تَعْضُلوهن في حال إلا في حالِ إتيان الفاحشة» انتهى. وهذان الوجهان هما في الحقيقة وجهٌ واحد، لأنَّ القائلَ بكونه منصوباً على الحال لا بُدَّ أن يقدِّر شيئاً عاماً يجعلُ هذه الحالَ مستثناةً منه.

---

(١) آية رقم (٢٣٢).

(٢) آية رقم (٣).

وقرأ ابنُ كثير وأبو بكر عن عاصم: «مُبَيِّنة» بفتح الياء اسمَ مفعول في جميع القرآن، أي: بَيَّنَها مَنْ يَدَّعيها وأوضحها. والباقون بكسرها اسمَ فاعل وفيه وجهان:

أحدهما: أنه من «بيَّن» المتعدي، فعلى هذا يكون المفعول محذوفاً تقديره مبيِّنةً حالَ مرتكبها.

والثاني: أنه من بَيَّن اللازم، فإنَّ «بَيَّن» يكون متعدياً ولازماً يقال: بانَ الشيء وأبان واستبان وبَيَّن وتبيَّن بمعنى واحد أي: ظَهَر. وقرأ بعضهم[1]. مبِينَة بكسرِ الباءِ وسكونِ الياء اسم فاعل من «أبان»، وفيها الوجهان المتقدمان في المشددة المكسورة، لأنَّ «أبان» أيضاً يكون متعدياً ولازماً، وأمَّا «مُبَيِّنات» جمعاً فقرأهن الأخوان وابن عامر وحفص عن عاصم بكسر الياء اسمَ فاعل، والباقون بفتحها اسمَ مفعول، وقد تقدَّم وجهُ ذلك.

قوله: ﴿**بالمعروف**﴾ في الباء وجهان:

أظهرُهما: أنها باءُ الحالِ: إمَّا من الفاعل أي: مصاحبين لهنَّ بالمعروف، أو من المفعول أي: مصحوباتٍ بالمعروف.

والثاني: أنها باءُ التعدية. قال أبو البقاء: «بالمعروفِ» مفعول أو حال».

قوله: ﴿**فعسى**﴾ الفاء جواب الشرط، وإنما اقترنت بها «عَسَىٰ» لكونها جامدةً. قال الزمخشري: «فإنْ قلت: مِنْ أيِّ وجهٍ صَحَّ أن يكون «فعسى» جزاءً للشرط؟ قلت: من حيث إنَّ المعنى: فإنْ كرهتموهن فاصبروا عليهن مع الكراهة، فلعل لكم فيما تكرهون خيراً كثيراً ليس فيما تحبونه».

وقرىء[2] «ويَجْعَلُ» برفع اللام. قال الزمخشري: «على أنه حال»، يعني ويكونُ خبراً لمبتدإٍ محذوف؛ لئلا يلزمَ دخول الواو على مضارع مثبت. و«عسى» هنا تامةٌ لأنها رَفَعَتْ «أنْ» وما بعدها، والتقدير: فقد قَرُبَتْ كراهتكم، فاستغنت عن تقدير خبر، والضمير في «فيه» يعود على «شيء» أي: في ذلك الشيء المكروهِ. وقيل: يعودُ على الكره المدلول عليه بالفعل. وقيل: يعود على الصبر وإن لم يَجْرِ له ذكر.

﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْـًٔا أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٢٠﴾ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾ وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾﴾

قوله تعالى: ﴿**مكانَ زوجٍ**﴾: ظرفٌ منصوبٌ بالاستبدال، والمرادُ بالزوج هنا الجمعُ أي: وإنْ أردتم استبدالَ أزواجٍ مكانَ أزواج، وجاز ذلك لدلالةِ جمع المستبدلين، إذ لا يُتَوَهَّم اشتراك المخاطبين في زوجٍ واحد مكانَ زوجٍ واحد، ولإرادة معنى الجمع عادَ الضميرُ من قوله: «إحداهُنَّ» على «زوج» جمعاً. والتي نَهَى عن الأخذ منها هي

---

(١) انظر تفسير القرطبي ٥/٩٦.

(٢) هي قراءة عيسى بن عمر انظر الشواذ ٢٥.

المستبدلُ مكانَها، لأنها آخذةٌ منه بدليل قوله: «وكيف تأخذونه وقد أَفْضى بعضكم إلى بعض» وهذا إنما هو في القديمةِ لا المُسْحدثةِ.

وقال: ﴿إحداهُنَّ﴾ ليدلَّ على أن قوله: «وآتيتم» المراد منه: وآتى كلُّ واحد منكم إحداهن، أي: إحدى الأزواج، ولم يقل: «آتيتموهن قنطاراً» لئلا يُتَوَهَّم أن الجميع المخاطبين آتوا الأزواج قنطاراً، والمراد: أتى كلُّ واحد زوجَه قنطاراً، فدل لفظ «إحداهن» على أن الضمير في «آتيتم» المرادُ منه كلُّ واحدٍ واحدٍ، كما دَلَّ لفظ «وإنْ أردتم استبدالَ زوجٍ مكان زوج» على أنَّ المرادَ استبدالُ أزواجٍ مكانَ أزواج، فأُريد بالمفرد هنا الجمعُ لدلالةِ «وإنْ أردتم».

وأُريد بقوله: «وآتيتم» كلُّ واحد واحد، لدلالة إحداهن» وهي مفردة على ذلك. ولا يُدَلُّ على هذا المعنى البليغ بأوجزَ ولا أفصحَ من هذا التركيب. وتقدَّم معنى القنطار واشتقاقه في آل عمران[1]. والضمير في «منه» عائد على «قنطاراً».

وقرأ ابن محيصن: «آتيتم آحداهن» بوصل ألف «إحدى» كما قرىء: «إنها لإِحْدى الكُبر»[2] حَذَفَ الهمزة تخفيفاً كقوله:

١٥٦٦ - إن لم أقاتلْ فالبسُوني بُرْقُعاَ ..... [3]

وبهذا الذي ذكرته يتضح معنى الآية.

وقد طَوَّل أبو البقاء فيها ولم يأت بطائل، ولا بد من التعرُّض لما قاله والتنبيه عليه. قال: «وفي قوله «وآتيتم إحداهن قنطاراً» إشكالان:

أحدهما: أنه جَمَعَ الضميرَ والمتقدمُ زوجان.

والثاني: أن التي يريد أن يُسْتبدل بها هي التي تكون قد أعطاها مالاً فينهاه عن أخذِه، فأما التي يريد أن يستحدِثها فلم يكن أعطاها شيئاً حتى ينهى عن أَخْذِه، ويتأيَّد ذلك بقوله: «وكيف تأخذونه وقد أَفْضى بعضكم إلى بعض». والجوابُ عن الأول: أنَّ المرادَ بالزوجِ الجمعُ، لأنَّ الخطاب لجماعة الرجال، وكلٌ منهم قد يريد الاستبدالَ، ويجوز أن يكون جُمِع لأن التي يريد أن يستحدِثَها يُفْضي حالُها إلى أن تكون زوجاً، وأن يريد أن يستبدلَ بها كما استبدل بالأولى فجُمِع على هذا المعنى. وأمَّا الإشكال الثاني فعنه جوابان:

أحدهما: أنه وَضَعَ الظاهر مَوْضِعَ المضمر، والأصل: وآتيتموهن.

والثاني: أنَّ المستبدلَ بها مبهمةٌ فقال «إحداهن» إذ لم تتعيَّن حتى يَرْجع الضمير إليها، وقد ذكرنا نحواً مِنْ هذا في قوله: «فتذكِّر إحداهما الأخرى»[4] انتهى.

وفي قوله: «وَضَع الظاهرَ موضعَ المضمر» نظرٌ، لأنَّه لو كانَ الأصل كذلك لأوهم أنَّ الجميعَ آتوا الأزواج قنطاراً

---

(١) سورة آل عمران، آية (٧٥).
(٢) سورة المدثر، آية (٣٥).
(٣) انظر المحتسب (١/١٢٠)، الخصائص (٣/١٥١)، البحر (٣/٢٠٦)، القرطبي (٥/١٠١).
(٤) سورة البقرة، آية (٢٨٢).

كما تقدَّم، وليس كذلك.

قوله: ﴿**أتأخذونه بُهْتانا**﴾ الاستفهام للإنكار أي: أتفعلونه مع قُبْحِه. وفي نصب «بهتاناً وإثماً» وجهان:

أحدهما: أنهما منصوبان على المفعول من أجلِه أي: لِبهتانكم وإثْمِكم. قال الزمخشري: «وإنْ لم يكن غَرَضاً كقولِك: قعدَ عن القتالِ جُبْناً».

والثاني: أنهما مصدران في موضع الحال، وفي صاحبها وجهان، أظهرهما: أنه الفاعل في «أتأخذونه» أي باهتين وآثمين. والثاني: أنه المفعول أي: أتأخذونه مُبْهِتاً مُحَيِّراً لشَنْعَتِه وقُبح الأُحدوثة عنه.

وبُهْتان: فُعْلان من البَهْت، وقد تقدَّم معناه في البقرة[1]، وتقدم أيضاً الكلام في «كيف» ومحلِّها من الإعراب في البقرة أيضاً في قوله: ﴿كيف تكفرون﴾[2].

قوله تعالى: ﴿**وقد أفْضى**﴾: الواو للحال، والجملة بعدها في محل نصب، وأتى بـ «قد» لِيَقْرُبَ الماضي من الحال، وكذلك «أَخَذْنَ» و «قد» مقدرةٌ معه لتقدُّمِ ذِكْرِها. و «منكم» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه متعلقٌ بـ «أَخَذْنَ». وأجاز فيه أبو البقاء أن يكونَ حالاً من «ميثاقاً» قُدِّم عليه، كأنه لَمَّا رأى أنه يجوز أن يكونَ صفةً لو تأخَّر لجاز ذلك وهو ضعيف. و «أفضى» معناه ذهب إلى فضاه أي: ناحيةِ سَعَتِه (، يقال: فَضا يفضو، فألف «أَفْضى» عن ياءٍ أصلُها واو.

قوله تعالى: ﴿**ما نَكَحَ آباؤكم**﴾: في «ما» هذه قولان: أحدهما: أنها موصولة اسمية واقعة على أنواعِ مَنْ يَعْقِل، كما تقدم ذلك في قوله ﴿ما طاب لكم﴾[3]، وهذا عند مَنْ لا يجيز وقوعَها على آحاد العقلاء. فأمَّا مَنْ يُجيز ذلك فيقول: إنها واقعة موقعَ «مَنْ»، فـ «ما» مفعول به بقوله «ولا تَنْكحوا»، والتقدير: ولا تتزوجوا مَنْ تزوج آباؤكم. والثاني: أنها مصدرية أي: ولا تَنْكحوا مثلَ نكاح آبائكم الذي كان في الجاهلية وهو النكاح الفاسد كنكاح الشِّغار[4] وغيرِه، واختار هذا القولَ جماعة منهم ابن جرير الطبري قال: «ولو كان معناه: ولا تنكحوا النساء التي نكح آباؤكم لوجب أن يكون موضعُ «ما» «من». انتهى. وتبيَّن كونُه حراماً فاسداً من قوله: «إنه كان فاحشة ومَقْتاً». قوله «من النساء»: تقدَّم نظيرُه أولَ السورة[5].

قوله: ﴿**إلاَّ ما قَدْ سَلَفَ**﴾ في هذا الاستثناء قولان:

أحدهما: أنه منقطعٌ، إذ الماضي لا يُجامع الاستقبال، والمعنى: أنه لَمَّا حَرَّم عليهم نكاحَ ما نكح آباؤهم تطرَّق الوهمُ إلى ما مضى في الجاهلية ما حكمُه؟ فقيل: إلا ما قد سَلَفَ أي: لكن ما سلف فلا إثمَ فيه. وقال ابن زيد في معنى ذلك أيضاً: «إن المرادَ بالنكاح العقدُ الصحيح» وحَمَل «إلا ما قد سلف» على ما كان يتعاطاه بعضُهم من الزنا فقال: «إلا ما قد سلف من الآباء في الجاهلية من الزنا بالنساء فذلك جائزٌ لكم زواجُهم في الإسلام، وكأنه قيل: ولا تَعْقِدوا على مَنْ عَقَد عليه آباؤُكم إلا ما قد سلف مِنْ زِناهم، فإنه يجوزُ لكم أن تتزوَّجُوهم فهو استثناءٌ منقطع أيضاً.

والثاني: أنه استثناءٌ متصل وفيه معنيان:

---

(١) آية رقم (٢٥٨).
(٢) آية رقم (٢٨).
(٣) سورة النساء، آية (٣).
(٤) آية (٢٥٨).
(٥) آية رقم (٣).

أحدهما: أن يُحْمل النِّكاحُ على الوطء، والمعنى: أنه نهى أن يَطَأ الرجلُ امرأةً وَطِئها أبوه إلا ما قد سلف من الأب في الجاهلية من الزنا بالمرأة فإنه يجوز للابن تزويجها. نُقِل هذا المعنى عن ابن زيد أيضاً، إلا أنه لا بد من التخصيص في شيئين:

أحدُهما قولُه: «ولا تَنْكحوا» أي ولا تَطَؤوا وَطْئاً مباحاً بالتزويج.

والثاني: التخصيص في قوله: «إلا ما قد سلف» بوطء الزنا، وإلا فالوطء فيما قد سلف قد يكون وَطْئاً غيرَ زنا، وقد يكون زنا، فيصير التقدير: ولا تَطَؤوا ما وطِىء آباؤكم وطئاً مباحاً بالتزويج إلا مَنْ كان وَطْؤُها فيما مضى وطءَ زنا في الجاهلية. ويجوز على هذا المعنى الذي ذهب إليه ابن زيد أن يُراد بالنكاحِ الأولِ العقدُ، وبالثاني الوطءُ، أي: ولا تتزوجوا مَنْ وَطِئها آباؤكم إلا من كان وطؤها وطءَ زنا.

والمعنى الثاني: «ولا تَنْكِحوا مثلَ نكاحِ آبائكم في الجاهلية إلا ما تقدَّم منكم مِنْ العقودِ الفاسدةِ فمباحٌ لكم الإقامةُ عليها في الإسلام إذا كان مما يقرِّرُ الإسلامُ عليه» وهذا على رأي مَنْ يَجْعَلُ «ما» مصدريةً وقد تقدَّم.

وقال الزمخشري: «فإنْ قلت: كيف استثنى «ما قد سلف» من «ما نكح آباؤكم»؟ قلت: كما استثنى «غيرَ أنَّ سيوفهم» من قوله: «ولا عيبَ فيهم» يعني: إنْ أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يَحِلُّ لكم غيرُه، وذلك غير ممكن، والغَرَضُ المبالغةُ في تحريمه وسَدُّ الطريق إلى إباحته، كما تعلق بالمُحالِ في التأبيد في نحو قولهم: «حتى يَبْيَضَّ القارُ» و«حتى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِياط». انتهى. أشار ـ رحمه الله ـ إلى بيت النابغة في قوله:

١٥٦٧ ـ وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ[1]

يعني إنْ وُجِد فيهم عَيْبٌ فهو هذا، وهذا لا يَعُدُّه أحدٌ عيباً فانتفى العيب عنهم بدليله. ولكن هل الاستثناءُ على هذا المعنى الذي أبداه الزمخشري من قبيلِ المنقطعِ أو المتصلِ؟ والحقُّ أنه متصلٌ لأنَّ المعنى: ولا تَنْكِحوا ما نكح آباؤكم إلا اللائي مَضَيْنَ وفَنِين، وهذا مُحالٌ، وكونُه مُحالاً لا يُخْرِجُه عن الاتصال. وأمَّا البيتُ ففيه نظرٌ، والظاهر أن الاستثناءَ فيه متصلٌ أيضاً، لأنه جَعَلَ العيبَ شامِلاً لقولِه «غيرَ أنَّ سيوفَهم» بالمعنى الذي أراده. وللبحثِ فيه مجالٌ.

وتَلَخَّص مِمَّا تقدَّم أنَّ المرادَ بالنكاحِ في هذه الآية العقدُ الصحيحُ أو الفاسدُ أو الوطء، أو: يُرادُ بالأول العقدُ وبالثاني الوَطْءُ، وقد تقدَّم القولُ في البقرةِ: هل هو حقيقةٌ فيهما أو في أحدِهما؟ واختلافُ الناسِ في ذلك.

وزعم بعضُهم أنَّ في الآيةِ تقديماً وتأخيراً والأصلُ: ولا تَنْكِحُوا ما نكح آباؤكم من النساء، إنه كان فاحشة ومَقْتاً وساء سبيلاً إلا ما قد سلف. وهذا فاسدٌ من حيث الإعراب ومن حيث المعنى: أمَّا الأولُ فلأنَّ ما في حَيِّز «إنَّ» لا يتقدَّم عليها، وأيضاً فالمستثنى لا يتقدَّمُ على الجملة التي هو من متعلِّقاتها سواءً كان منفصلاً أم منقطعاً، وإن كان في هذا خلافٌ ضعيفاً.

وأمَّا الثاني فلأنه أَخْبر أنه فاحشةٌ ومَقْت في الزمان الماضي بقوله: «كان» فلا يَصُحُّ أن يُسْتثنى منه الماضي، إذ يصير المعنى: هو فاحشةٌ في الزمانِ الماضي إلا ما وقع منه في الزمانِ الماضي فليس بفاحشة.

---

(١) البيت في ديوانه (٧)، الخزانة (٣/٣٢٧)، الدرر (١/١٩٥)، الهمع (١/٢٣٢)، الصاحبي (٤٥٢)، المغني (١/١١٤)، معاهد التنصيص ٣/١٠٧، الكامل (١/٥١)، البحر المحيط (٦/٢٠٢)، روح المعاني (١٦/١١٢).

والمَقْتُ: بُغْضٌ مقرونٌ باستحقارٍ فهو أخصُّ منه. والضمير في قوله «إنه» عائدٌ على النكاح المفهوم من قوله: «ولا تَنْكِحوا»، ويجوز أن يعودَ على الزنىٰ إذا أريد بقوله: «إلا ما قد سَلَفَ» الزنى. و «كان» هنا لا تدل على الماضي فقط لأن معناها هنا معنى لم يَزَلْ، وهذا المعنى هو الذي حَمَلَ المبردَ على قوله «إنها زائدة». ورُدَّ عليه بوجودِ الخبر والزائدةُ لا خبرَ لها، وكأنه يعني بزيادتها ما ذكرته من كونِها لا تَدُلُّ على الماضي فقط، فَعَبَّر عن ذلك بالزيادة.

قوله: ﴿وساءَ سبيلاً﴾ في «ساء» قولان:

أحدهما: أنها جارية مَجْرى «بئس» في الذم والعمل، ففيها ضميرٌ مبهمٌ يُفَسِّره ما بعده وهو «سبيلاً» والمخصوصُ بالذم محذوف تقديره: «وساء سبيلاً سبيلُ هذا النكاحِ» كقوله: «بِئْسَ الشراب» أي: ذلك الماء.

والثاني: أنها لا تَجْري مَجْرى «بِئْس» في العَمَل بل هي كسائر الأفعالِ، فيكونُ فيها ضميرٌ يَعُود على ما عاد عليه الضميرُ في «إنه»، و «سبيلاً» على كلا التقديرين تمييزٌ.

وفي هذه الجملة وجِهان:

أحدهما: أنه لا محل لها بل هي مستأنفة، ويكون الوقفُ على قوله: «ومقتاً» ثم يستأنف «وساء سبيلاً» أي: وساءَ هذا السبيل مِنْ نكاح مَنْ نكحهن من الآباء.

والثاني: أن يكونَ معطوفاً على خبر «كان»، على أَنْ يُجْعَلَ محكيّاً بقول مضمر، ذلك القولُ هو المعطوفُ على الخبر، والتقدير: ومَقُولاً فيه: ساء سبيلاً، هكذا قَدَّره أبو البقاء. ولقائلٍ أن يقولَ: يجوز أَنْ يكونَ عطفاً على خبر «كان» مِنْ غيرِ إضمارِ قول، لأنَّ هذه الجملةَ في قوة المفرد، ألا ترى أنه يقعُ خبراً بنفسه تقول: «زيدٌ ساءَ رجلاً» و «كان زيد ساء رجلاً»، فغاية ما في الباب أنك أتيت بأخبار «كان» أحدُها مفردٌ والآخرُ جملة، اللهم إلا أَنْ يُقالَ: إن هذه جملةٌ إنشائيةٌ، والإنشائية لا تقع خبراً لـ «كان»، فاحتاج إلى إضمار القول وفيه بحث.

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٢٣﴾﴾

قوله تعالى: ﴿حُرِّمت عليكم أمهاتُكم﴾: «أمهات» جمع «أم» فالهاءُ زائدةٌ في الجمع، فرقاً بين العقلاء وغيرهم. يقال في العقلاء: «أمهات» وفي غيرهم: «أُمَّات» كقوله:

١٥٦٨ - وأُمَّاتِ أَطْلاَءٍ صِغَارٍ...

هذا هو المشهور، وقد يقال: «أُمَّات» في العقلاء، و «أمهات» في غيرهم وقد جَمَع الشاعر بين الاستعمالين في العقلاء فقال:

١٥٦٩ ـ إذا الأمَّهاتُ قَبُحْنَ الْوُجُوهَ فَرَجْتَ الظَّلاَمَ بِأُمَّاتِكَا[١]

وقد سُمع «أُمَّهة» في «أُم» بزيادةِ هاء، بعدَها تاءُ تأنيث قال:

١٥٧٠ ـ أُمَّهتي خِنْدِفُ والياسُ أبي[٢]

فعلى هذا يجوزُ أن تكونَ «أمهات» جمعَ «أُمَّهة» المزيدِ فيها الهاء، والهاءُ قد أتت زائدةً في مواضع قالوا: هِبْلَغ وهِجْزَع من البَلْعِ والجَزْع.

قوله: ﴿وبناتكم﴾ عطفٌ على «أُمَّهاتكم». وبنات جمع بنت، وبنت تأنيث ابن، وتقدَّم الكلامُ عليه وعلى اشتقاقِه ووزنِه في البقرة في قوله: ﴿يا بني إسرائيل﴾[٣]، إلا أن أبا البقاء حَكَى عن الفراء أنَّ «بنات» ليس جمعاً لـ «بنت» يعني بكسرِ الباء بل جمع «بَنَة» يعني بفتحِها، قال: وكُسِرت الباء تنبيهاً على المحذوف». قلت: هذا إنما يجيء على اعتقادِ أنَّ لامها ياء، وقد تقدم لنا خلافٌ في ذلك وأن الصحيحَ أنها واو، وحَكَى عن غيره أن أصلها: بَنَوَة، وعلى ذلك جاء جمعُها ومذكرها وهو بنون، قال: «وهو مذهبُ البصريين» قلت: لا حذف بين القولين في التحقيق، لأنَّ مَنْ قال: بنات جمعُ «بَنة» بفتح الباء لا بدّ وأنْ يعتقد أنَّ أصلها «بَنَوة» حُذِفَت لامُها وعُوِّض منها تاءُ التأنيث، والذي قال: بنات جمع «بَنَوة» لَفَظ بالأصل فلا حذف.

واعلم أنَّ تاء «بنت» و «أخت» تاءُ تعويضٍ عن اللام المحذوفة كما تقدَّم تقريره، وليست للتأنيثِ، ويَدُلُّ على ذلك وجهان:

أحدهما: أنَّ تاء التأنيث يَلزَمُ فتحُ ما قبلها لفظاً أو تقديراً نحو: ثمرة وفتاة، وهذه ساكنٌ ما قبلَها.

والثاني: أنَّ تاءَ التأنيث تُبْدَلُ في الوقفِ هاء، وهذه لا تُبْدَلُ بل تُقَرُّ على حالِها. قال أبو البقاء: «فإنْ قيل: لِمَ رُدَّ المحذوف في «أخوات» ولم يُرَدَّ في «بنات»؟ قيل: حُمِل كل واحد من الجمعين على مذكَّرِه، فمذكر «بنات» لم يُرَدَّ إليه المحذوف بل قالوا فيه «بنون»، ومذكر «أخوات» رُدَّ فيه محذوفة قالوا في جمع أخ: إخْوة وإخْوان».

وهذا الذي قاله ليس بشيء لأنه أَخَذَ جمع التكسير وهو إخوة وإخوان مقابلاً لـ «أَخَوات» جمع التصحيح، فقال: رُدَّ في أخوات كما رُدَّ في إخوة، وهذا أيضاً موجود في «بنات»؛ لأنَّ مذكره في التكسير رُدَّ إليه المحذوف. قالوا: ابن وإبناء، ولَمَّا جمعوا أخاً جمع السلامة قالوا فيه «أَخُون» بالحذف، فردُّوا في تكسير ابن وأخ محذوفَهما، ولم يَرُدُّوا في تصحيحهما، فبان فساد ما قال.

قوله: ﴿وخالاتُكم﴾ ألف «خالة» و «خال» منقلبة عن واو، بدليل جمعه على «أخوال»، قال تعالى: «أو بيوتِ أخوالِكم»[٤].

قوله: ﴿من الرَّضاعة﴾: في موضعِ نصب على الحال فيتعلق بمحذوف تقديره: وأخواتُكم كائناتٍ من الرضاعة.

---

(١) البيت لمروان بن الحكم وهو من شواهد المقتضب (٣/١٦٩)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٣)، الهمع (١/٢٣)، الدرر (١/٦)، شواهد الشافية (٣٠٨)، اللسان «أمم».

(٢) البيت لقصي بن كلاب انظر المحتسب (٢/٢٣٤)، الهمع (١/٢٣)، الدرر (١/٥)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٣)، الخزانة (٣/٣٠٦).

(٣) آية رقم (٤٠).

(٤) سورة النور، آية (٦١).

وقرأ أبو حيوة: «من الرِّضاعة» بكسر الراء. «مِنْ نسائكم» فيه وجهان:

أحدهما: أنه حال من «ربائبكم» تقدير: «وربائبكم كائناتٍ من نسائكم».

والثاني: أنه حالٌ من الضمير المستكنِّ في قوله: «في حُجُوركم» أنه لَمَّا وقع صلةً تَحَمَّل ضميراً، أي: اللاتي استَقْرَرْنَ في حُجُوركم.

والربائب: جمع «ربيبة» وهي بنت الزوج أو الزوجة، والمذكر: ربيب، سُمِّيا بذلك؛ لأن أحد الزوجين يَرُبُّه كما يَرُبُّ ابنه. وقوله: «اللاتي في حُجُوركم» لا مفهومَ له لخروجه مخرج الغالب. والحُجُور: جمع «حِجْر» بفتحِ الحاءِ وكسرها، وهو مقدَّمُ، ثوبِ الإنسان ثم استعملت اللفظةُ في الحِفظ والستر.

قوله: ﴿اللاتي دَخَلْتُم بهنَّ﴾ صفةٌ لـ «نسائكم» المجرورِ بـ «مِنْ»، اشترط في تحريم الربيبة أن يُدْخَلَ بأمها.

ولا جائزٌ أن تكونَ صفة لـ «نسائكم» الأولى والثانية لوجهين:

أحدهما: من جهة الصناعة، وهو أن «نسائكم» الأولى مجرورةٌ بالإضافة والثانية مجرورة بـ «من» فقد اختلف العاملان، وإذا اختلفا امتنع النعت، لا تقول: «رأيت زيداً ومررت بعمروٍ العاقلين» على أن يكون «العاقلين» نعتاً لهما.

والثاني من جهة المعنى: وهو أن المرأة تَحْرُم بمجردِ العَقْدِ على البنت دَخَلَ بها أو لم يَدْخُل بها عند الجمهور، والربيبةُ لا تَحْرُم إلا بالدخولِ على أمها.

وفي كلام الزمخشري ما يلزم منه أنه يَجُوز أَنْ يكونَ هذا الوصفُ راجعاً إلى الأولى في المعنى فإنه قال: «مِنْ نسائكم» متعلق بـ «ربائبكم» ومعناه: أن الربيبة من المرأةِ المدخولِ بها مُحَرَّمةٌ على الرجل حلالٌ له إذا لم يدخل بها. فإن قلت: هل يَصِحُّ أن يتعلق بقوله: «وأمهاتُ نسائكم»؟ قلت: لا يخلو: إمَّا أَنْ يتعلَّق بهن وبالربائب فتكون حرمتُهن وحرمةُ الربائب غيرَ مبهمتين جميعاً، وإمَّا أَنْ يتعلَّقَ بهن دونَ الربائبِ، فتكونُ حرمتُهن غيرَ مبهمة وحرمةُ الربائب مبهمةً، ولا يجوز الأول لأن معنى «من» مع أحد المتعلقين خلافُ معناها مع الآخر، ألا تراك إذا قلت: «وأمهاتُ نسائكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن» فقد جَعَلْتَ «مِنْ» لبيان النساء وتمييزاً للمدخولِ بهنَّ مَنْ غيرِ المدخول بهنَّ، وإذا قلت: «وربائبكم من نسائِكم اللاتي دَخَلْتُم بهن» فإنك جاعلٌ «مِنْ» لابتداءِ الغاية كما تقولُ: «بنات رسول الله ﷺ من خديجة»، وليس بصحيحٍ أَنْ يَعْني بالكلمة الواحدة في خطاب واحد معنيين مختلفين، ولا يجوز الثاني لأن الذي يليه هو الذي يستوجبُ التعليقُ به ما لم يَعْرِضْ أمرٌ لا يُرَدُّ، إلا أَنْ تَقول: أُعَلِّقُه بالنساء والربائب، وأجعل «من» للاتصال كقوله تعالى: «المنافقون والمنافقات بعضهم مِنْ بعض»[1]، وقال:

١٥٧١ - فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ ولَسْتَ مِنِّي[2] .....

وقوله:

١٥٧٢ - مَا أَنَا مِنْ دَوْدٍ وَلَا دَوْدٌ مِنِّي[3]

---

(١) سورة التوبة، آية (٦٧).

(٢) تقدم.

(٣) البيت من شواهد الكشاف (١/٥١٦).

وأمهاتُ النساء متصلات بالنساء لأنهن أمهاتُهن، كما أن الربائب متصلاتٌ بأمهاتهن لأنهن بناتُهن، هذا وقد اتفقوا على أن التحريم لأمهاتِ النساء مبهمٌ». انتهى. ثم قال: «إلا ما رُوي عن علي وابن عباس وزيد وابن عمر وابن الزبير أنهم قرؤوا «وأمهاتُ نسائكم اللاتي دَخَلْتُم بهن» فكان ابن عباس يقول: «واللَّهِ ما أُنزل إلا هكذا» فقوله: «أعلقه بالنساء والربائب» إلى آخره يقتضي أن القيد الذي في الربائب ـ وهوالدخول ـ في أمهات نسائكم، كما تقدم حكايته عن علي وابن عباس.

قال الشيخ[1]: «ولا نعلم أحداً أثبتَ لـ «مِنْ» معنى الاتصال، وأما الآية والبيت والحديث فمؤولة.

قوله: ﴿**وحلائلُ**﴾ جمع «حليلة» وهي الزوجة، سُمِّيَتْ بذلك لأنها تَحُلُّ مع زوجها حيث كان، فهي فَعِيلة بمعنى فاعلة، والزوج حليل كذلك، قال:

١٥٧٣ ـ أَعْشَى فَتَاةَ الْحَيِّ عِنْدَ حَلِيلِهَا وَإِذَا غَزَا فِي الْجَيْشِ لَا أَعْشَاهَا[2]

وقيل: اشتقاقها من لفظ الحلال؛ إذ كلٌّ منهما حلال لصاحبه، وهو قول الزجاج وجماعة، فـ «فَعِيل» بمعنى مفعول أي: مُحَلَّلة له وهو محللٌ لها، إلا أنَّ هذا يُضْعفُه دخولُ التأنيث، اللهم إلا أن يقال إنه جرى مَجْرى الجوامد كالنطيحة والذبيحة. وقيل: هما من لفظ «الحَلّ» ضد العَقْد؛ لأنَّ كلاً منهما يَحُلُّ إزارَ صاحبِه.

﴿**والذين من أصلابكم**﴾ صفةٌ مبينة؛ لأنَّ الابن قد يُطْلق على المُتَبَنَّى به وليست امرأتُه حراماً على مَنْ تَبَنَّاه، وأمَّا الابن من الرضاع فإنه وإنْ كان حكمُه حكمَ ابن الصُّلْب في ذلك فمبيَّن بالسنة فلا يَرِد على الآية الكريمة.

وأصْلاب: جمع «صُلْب» وهو الظهرُ، سُمِّي بذلك لقوته اشتقاقاً من الصَّلابة، وأفصحُ لغتَيْه: صُلْب بضمِ الفاء وسكون العين وهي لغة الحجاز، وبنو تميم وأسد يقولون «صَلَباً» بفتحهما، حكى ذلك الفراء عنهم في كتاب «لغات القرآن» له، وأنشد عن بعضهم:

١٥٧٤ ـ في صَلَبٍ مثلِ العَنانِ المُؤْدَمِ[3]

وحكى عنهم: «إذا أقُوم اشتكى صَلَبي».

قوله: ﴿**وأنْ تَجْمعوا**﴾ في محلِّ رفع عطفاً على مرفوع «حُرِّمت» أي: وحُرِّم عليكم الجمعُ بين الأختين، والمرادُ الجمعُ بينهما في النكاح، أمَّا في المِلْك فجائزٌ اتفاقاً، وأمَّا الوطءُ بمِلْك اليمين ففيه خلافٌ ليس هذا موضعَه.

قولُه: ﴿**إلَّا ما قد سَلَفَ**﴾ استثناءٌ منقطع، فهو منصوبُ المحل كما تقدَّم في نظيره أي: لكن ما مضى في الجاهلية فإن الله يَغْفِره. وقيل: المعنى إلا ما عَقَد عليه قبل الإسلام، فإنه بعد الإسلام يبقى النكاح على صحته، ولكن يَخْتار واحدةً منهما ويفارق الأخرى، وكان قد تقدَّمَ قريبٌ من هذا المعنى في «ما قد سَلَف» الأولِ، ويكون الاستثناء عليه متصلاً، وهنا لا يتأتَّى الاتصال البتة لفساد المعنى.

﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن

---

(١) البحر المحيط (٢/٢١٢).

(٢) البيت لعنترة انظر ديوانه (٣٠٨)، البحر (٣/١٩٣).

(٣) البيت للعجاج انظر ديوانه (١/٤٠٥)، إصلاح المنطق (٢٩).

تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾

قوله تعالى: ﴿والمُحْصَناتُ﴾: قرأ الجمهور هذه اللفظة سواء كانت معرفة بـ «أل» أم نكرة بفتح الصاد، و الكسائي بكسرها في الجمع إلا قوله «والمحصَنات من النساء» في رأس الجزء فإنه وافق الجمهور. فأمَّا الفتحُ ففيه وجهان:

أشهرهما: أنه أَسْند الإحصان إلى غيرهن، وهو إمَّا الأزواج أو الأولياء، فإن الزوج يُحْصِنُ امرأته أي: يُعِفُّها، والوليُّ يُحصِنُها بالتزويجِ أيضاً والله يُحْصِنُها بذلك.

والثاني: أن هذا المفتوحَ الصادِ بمنزلة المكسور، يعني أنه اسمُ فاعل، وإنما شَذَّ فتحُ عين اسم الفاعل في ثلاثة ألفاظٍ: أَحْصَنَ فهو مُحْصَن وأَلْقح فهو مُلْقَح، وأَسْهَب فهو مُسْهَب.

وأمَّا الكسر فإنه أسند الإحصان إليهن؛ لأنهن يُحْصِنَّ أنفسهن بعفافهن، أو يُحْصِنَّ فروجهن بالحفظ، أو يُحْصِنَّ أزواجهن. وأما استثناء الكسائي التي في رأس الجزء قال: «لأن المراد بهن المُزَوَّجات فالمعنى: أن أزواجَهُنَّ أحصنوهن، فهن مفعولاتٌ»، وهذا على أحدِ الأقوال في المحصنات هنا مَنْ هن؟ على أنه قد قرىء ـ شاذاً ـ التي في رأس الجزء بالكسر أيضاً، وإنْ أُريد بهن المزوَّجات؛ لأنَّ المراد أحصنَّ أزواجهنّ أو فروجهنّ، وهو ظاهر. وقرأ يزيد بن[1] قطيب: «والمُحْصِنات» بضم الصاد، كأنه لم يَعْتَدَّ بالساكن فأتبعَ الصاد للميم كقولهم: «مُنْتُن».

وأصلُ هذه المادة الدلالةُ على المَنْعِ ومنه «الحِصْن» لأنه يُمْنع به، و «حِصان» للفرس من ذلك. ويقال: أَحْصَنَتِ المرأةُ وحَصُنَتْ، ومصدرُ حَصُنَت: «حُصْن» عن سيبويه و «حِصانة» عن الكسائي وأبي عبيدة، واسمُ الفاعلِ من أَحْصَنَتْ مُحْصَنة، ومن حَصُنَت حاصِن، قال:

١٥٧٥ - وَحَاصِنٍ مِنْ حَاصِنَاتٍ مُلْسِ ... مِنَ الأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الْوَقْسِ[2]

ويقال لها: «حَصان» أيضاً بفتح الحاء، قال حسان يصف عائشة رضي الله عنها:

١٥٧٦ - حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُزَنُّ بِرِيبَةٍ ... وَتُصْبِحُ غَرْثَى مِنْ لُحُومِ الغَوَافِلِ[3]

والإحصانُ في القرآن وَرَد، ويُراد به أحدُ أربعة معان: التزوج والعفة والحرية والإسلام، وهذا تنفعك معرفته في الاستثناء الواقع بعده: فإن أُريد به هنا التزوُّجُ كان المعنى: وحُرِّمت عليكم المحصنات أي: المزوجات إلا النوعَ الذي ملكته أيمانكم: إما بالسَّبْي أو بمِلْكٍ مِنْ شَرْي وهبة وإرثٍ، وهو قولُ بعضِ أهل العلم، ويدلُّ على الأول قولُ الفرزدق:

---

(١) يزيد بن قطيب السكوني الشامي ثقة له اختيار في القراءة ينسب إليه انظر غاية النهاية ٢/٣٨٢.

(٢) البيت للعجاج انظر ديوانه (٢/٢٠٩)، البحر (٣/١٩٣)، الطبري (٨/ ).

(٣) البيت في ديوانه (١٩٠)، الانصاف (٧٥٩).

الحَصان: العفيفة. ما تُزَنُّ: ما تتهم. غرثى: جائعة.

١٥٧٧ ـ وذاتِ حَلِيلٍ أَنْكَحَتْهَا رِمَاحُنَا حَلَالٌ لِمَنْ يَبْنِي بِهَا لَمْ تُطَلَّقِ[١]

يعني: أنَّ مجرد سبائِها أحلَّهَا بعد الاستبراءِ. وإنْ أُريد به الإسلام أو العفةُ بالمعنى: أنَّ المسلماتِ أو العفيفاتِ حرامٌ كلهن، يعني فلا يُزْنى بهن إلا ما مُلِك منهن بتزويجٍ أو مِلْك يمين، فيكون المرادُ بـ «ما ملكت أيمانُكم» التسلُّطَ عليهن وهو قَدْرٌ مشترك، وعلى هذه الأوجه الثلاثة يكونُ الاستثناء متصلاً. وإنْ أريد به الحرائرُ فالمرادُ إلا ما مُلِكت بمِلْكِ اليمينِ، وعلى هذا فالاستثناءُ منقطع.

وقوله: ﴿من النساء﴾ في محلِّ نصبٍ على الحالِ كنظيرِه المتقدم. وقال مكي: «فائدةُ قوله «من النساء» أنَّ المُحْصَناتِ تقع على الأنفسِ، فقولُه «من النساء» يرفعُ ذلك الاحتمال، والدليلُ على أنه يُراد بالمحصناتِ الأنفسُ قوله: ﴿والذينَ يَرْمُون المحصنات﴾[٢] فلو أريد به النساءُ خاصة لَما حُدَّ مَنْ قذف رجلاً بنص القرآن، وقد أجمعوا على أنّ حَدَّه بهذا النصّ». انتهى. وهذا كلامٌ عجيب لأنه بعد تسليم ما قاله في آية النور كيف يَتوهَّم ذلك هنا أحدٌ من الناس؟

قوله: ﴿كتابَ الله﴾ في نصبه ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنه منصوبٌ على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة المتقدمة قبله وهي قوله: «حُرِّمت»، ونصبُه بفعل مقدر أي: كَتَبَ الله عليكم كتاباً. وأبعد عبيدة[٣] السلماني في جَعْلِه هذا المصدر مؤكداً لمضمون الجملة من قوله تعالى: ﴿فانكِحوا ما طاب لكم﴾[٤].

الثاني: أنه منصوبٌ على الإغراء بـ «عليكم» والتقدير: عليكم كتابَ الله أي: الزموه كقوله: ﴿عليكم أنفسَكم﴾[٥]. وهذا رأي الكسائي ومَنْ تابعه، أجازوا تقديمَ المنصوب في باب الإغراء مستدِلِّين بهذه الآيةِ، وبقولِ الآخر:

١٥٧٨ ـ يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا[٦]

فـ «دلوي» منصوبٌ بـ «دونكَ» وقد تقدَّم. والبصريون يمنعون ذلك، قالوا: لأنَّ العاملَ ضعيف، وتأوَّلوا الآيةَ على ما تقدم، والبيتَ على أن «دلوي» منصوبٌ بـ «المائح» أي: الذي ماح دَلْوي.

والثالث: أنه منصوب بإضمار فعل أي: الزموا كتاب الله، وهذا قريبٌ من الإغراء. وقال أبو البقاء في هذا الوجه: «تقديره: الزموا كتاب الله» و «عليكم» إغراء، يعني أن مفعوله قد حُذف للدلالة بـ «كتابَ الله» عليه، أي: عليكم ذلك، فيكون أكثر تأكيداً. وأمَّا «عليكم» فقال أبو البقاء: إنها على القول بأن «كتاب» مصدرٌ يتعلق بذلك الفعل المقدر الناصب لـ «كتاب» ولا يتعلَّق بالمصدر» قال: «لأنه هنا فَضْلة». قال: «وقيل: يتعلَّق بنفسِ المصدر لأنه ناب عن الفعل، حيث لم يُذْكر معه فهو كقولك: مروراً بزيد قلت: وأمَّا على القول بأنه إغراء فلا محلَّ له لأنه واقعٌ موقعَ فعلِ الأمر، وأمَّا على القولِ بأنه منصوبٌ بإضمار فِعْلٍ أي: الزموا فـ «عليكم» متعلِّقٌ بنفس «كتاب» أو بمحذوف على أنه حال منه.

---

(١) تقدم.
(٢) سورة النور، آية (٤).
(٣) عبيدة بن عمرو أبو مسلم الكوفي التابعي توفي سنة اثنين وسبعين انظر غاية النهاية ١/٤٩٨.
(٤) سورة النساء، آية (٣).
(٥) سورة المائدة، آية (١٠٥).
(٦) البيت لجارية بن مازن.
انظر الإنصاف (٢٢٨)، أوضح المسالك (١٢١/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١١٧/١)، الدرر (١٣٨/٢)، الشذوذ (٤٠٧).

وقرأ أبو حيوة «كَتَبَ اللَّهُ»على أن «كتب» فعل ماض، و«الله» فاعل به، وهي تؤيد كونَه منصوباً على المصدر المؤكد. وقرأ ابن السَّمَيْفَع اليماني: «كُتُبُ الله» جعله جمعاً مرفوعاً مضافاً لله تعالى على أنه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، تقديره: هذه كتبُ الله عليكم.

قوله: ﴿وأُحِلَّ﴾ قرأ الأخوان وحفص عن عاصم: «أَحَلَّ» مبنياً للمفعول، والباقون مبنياً للفاعل، وكلتا القراءتين الفعلُ فيهما معطوفٌ على الجملةِ الفعليةِ من قوله: «حُرِّمَتْ»، والمُحَرِّمُ والمُحَلِّلُ هو الله تعالى في الموضعين، سواءً صَرَّح بإسناد الفعلِ إلى ضميره أو حَذَف الفاعل للعلم به.

وادَّعى الزمخشري أن قراءة «أُحِلَّ» مبنياً للمفعول عطفٌ على «حُرِّمَتْ» ليُعْطَفَ فعلٌ مبني للمفعول على مثله، وأما على قراءة بنائه للفاعل فجعله معطوفاً على الفعل المُقَدَّر الناصب لـ «كتاب» كأنه قيل: كَتَب الله عليكم تحريمَ ذلك وأَحَلَّ لكم ما وراء ذلكم.

قال الشيخ[1]: «وما اختاره ـ يعني من التفرقة بين القراءتين ـ غيرُ مختار؛ لأنَّ الناصبَ لـ «كتابَ الله» جملةٌ مؤكدة لمضمون الجملة من قوله «حُرِّمَت» إلى آخره، وقوله «وأَحَلَّ لكم» جملةٌ تأسيسية فلا يناسِبُ أن تُعْطَفَ إلا على تأسيسية مثلِها لا على جملةٍ مؤكدة، والجملتان هنا متقابلتان، إذ إحداهما للتحريم والأخرى للتحليل، فالمناسب أن تُعْطف إحداهما على الأخرى لا على جملة أخرى غيرِ الأولى، وقد فَعَل هو مثل ذلك في قراءة البناء للمفعول فليكن هذا مثْلَه» وفي هذا الردِّ نظر.

و«ما وراءَ ذلكم» مفعولٌ به: إمَّا منصوبُ المحل أو مرفوعُه على حَسَبِ القراءتين في «أحلَّ».

قوله: ﴿أَنْ تبتغوا﴾ في محلِّه ثلاثةُ أوجه: الرفع والنصب والجر، فالرفعُ على أنه بدل من «ما وراء ذلكم» على قراءة «أُحِلَّ» مبنياً للمفعول؛ لأن «ما» حينئذ قائمةٌ مقامَ الفاعل، وهذا بدلٌ منها بدلُ اشتمال. وأمَّا النصبُ فالأجودُ أن يكون على أنه بدل من «ما» المتقدمة على قراءة «أَحَلَّ» مبنياً للفاعل، كأنه قال: وأَحَلَّ الله لكم الابتغاء بأموالكم من تزويج أو مِلْك يمين. وأجاز الزمخشري أن يكونَ نصبُه على المفعول من أجله، قال: «بمعنى: بَيَّن لكم ما يَحِلُّ مِمَّا يَحْرُم إرادةَ أن يكون ابتغاؤكم بأموالِكم التي جعل الله لكم قياماً في حال كونِكم محصنين».

وأنحى عليه الشيخ[2]، وجَعَلَه إنما قصد بذلك دسيسةَ الاعتزال ثم قال: «وظاهرُ الآية غيرُ ما فهمه، إذ الظاهر أنه تعالى أَحَلَّ لنا ابتغاء ما سوى المحرماتِ السابقِ ذكرُها بأموالنا حالةَ الإحصان لا حالةَ السِّفاح، وعلى هذا الظاهر لا يجوز أن يُعْرَبَ «أن تبتغوا» مفعولاً له، لأنه فات شرطٌ من شروطِ المفعولِ له وهو اتحادُ الفاعلِ في العامل والمفعولِ له، لأنَّ الفاعلَ بـ «أحلَّ» هو الله تعالى والفاعلَ في «تبتغوا» ضميرُ المخاطبين فقد اختلفا، ولمَّا أحسَّ الزمخشري ـ إن كان أحسَّ ـ جعل «أن تبتغوا» على حذفِ «إرادة» حتى يتحدَ الفاعل في قوله «وأحلَّ» وفي المفعولِ له، ولم يجعل «أن تبتغوا» مفعولاً له إلا على حذف مضاف وإقامتِه مقامَه، وهذا كلُّه خروج عن الظاهر». انتهى.

ولا أدري ما هذا التَحمُّلُ، ولا كيف يَخْفى على أبي القاسم شرطُ اتحاد الفاعل في المفعول له حتى يقول: «إن كان أحسَّ»!!!

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٢١٦).

(٢) انظر البحر المحيط (٣/٢١٧).

وأجاز أبو البقاء فيه النصبَ على حذف حرف الجر، قال أبو البقاء: «وفي «ما» ـ يعني من قوله «وأُحِلَّ لكم ما وراء ذلكم» ـ وجهان:

أحدُهما: هي بمعنى «مَنْ»، فعلى هذا يكون قوله «أن تبتغوا» في موضع جر أو نصب على تقدير: بأن تبتغوا، أي: أُبيح لكم غيرُ مَنْ ذكرنا من النساء بالمهور.

والثاني: أن «ما» بمعنى الذي، والذي كنايةٌ عن الفعل أي: وأحلَّ لكم تحصيلَ ما وراء ذلك الفعلِ المحرَّمِ، و «أن تبتغوا» بدلٌ منه، ويجوز أن يكونَ أصلُه بأن تبتغوا، أو لأن تبتغوا. وفي ما قاله نظر لا يخفى.

وأمَّا الجرُّ فعلى ما ذكره أبو البقاء. وقد تقدَّم ما فيه.

و «مُحْصِنين» حال من فاعل «تَبْتَغوا»، و «غيرَ مسافحين» حالٌ ثانية، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضمير في «مُحْصِنين»، ومفعول محصنين ومسافحين محذوف أي: مُحْصِنين فروجَكم غير مسافحين الزواني، وكأنها في الحقيقة حال مؤكدة لأن المُحْصِن غيرُ مسافِحٍ. ولم يقرأ أحد بفتح الصاد من «محصنين» فيما علمت.

قوله: ﴿فما استمتعتم به﴾ يجوزُ في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكونَ شرطيةً. والثاني: أن تكون موصولةً. وعلى كلا التقديرين فيجوز أن يكونَ المرادُ بها النساءَ المستمتَع بهن أي: النوعَ المُسْتمتع به، وأن يراد بها الاستمتاعُ الذي هو الحدثُ. وعلى جميع الأوجه المتقدمة فهي في محل رفع بالابتداء، فإنْ كانت شرطيةً ففي خبرها الخلاف المشهور: هل هو فعلُ الشرط أو جوابُه أو كلاهما؟ وقد تقدَّم تحقيقُه في البقرة[1]. وإن كانت موصولةً فالخبرُ قولُه: «فآتوهُنَّ»، ودخلت الفاءُ لشبهِ الموصولِ باسمِ الشرط، وقد تقدَّم أيضاً تحقيقه. ثم إنْ أُريد بها النوعُ المستمتعُ به فالعائدُ على المبتدأ ـ سواءً كانت «ما» شرطاً أو موصولةً ـ الضميرُ المنصوب في «فآتوهن»، ويكون قد رَاعى لفظَ «ما» تارة فأفْرَد في قوله «به» ومعناها أخرى، فَجَمع في قوله «منهن» و «فآتوهن»، فيصيرُ المعنى: أيَّ نوع من النساء استمتعتم به فآتُوهُنَّ، أو النوعَ الذي استمتعتم به من النساء فآتوهن، وإنْ أريد بها الاستمتاع فالعائدُ حينئذ محذوفٌ تقديره: فأيَّ نوع من الاستمتاع استمتعتم به من النساء فآتُوهُنَّ أجورهن لأجلِه، أو: أيَّ نوع من الاستمتاع الذي استمتعتم به من النساء فآتوهن أجورهُنَّ لأجله.

و «مِنْ» في «منهن» تحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون للبيان.

والثاني: أن تكون للتبعيض، ومحلُّها النصب على الحال من الهاء في «به» ولا يجوز في «ما» أن تكون مصدرية لفسادِ المعنى، ولعَوْدِ الضمير في «به» عليها.

والسِّفاح: الزنا، وأصله الصَبُّ، لأن الزاني يَصُبُّ فيه، وكانوا يقولون: سافحيني وماذيني. والمسافِحُ: مَنْ تظاهر بالزنا، ومتخذ الأخذان مَنْ تَستَّر فاتخذ واحدة خفية.

قوله: ﴿فريضةً﴾ حالٌ من «أجورهن» أو مصدرٌ مؤكِّد أي: فرض الله ذلك فريضة، أو مصدرٌ على غير الصدر؛

---

(١) الآية رقم (٣٨).

لأن الإيتاء مفرض فكأنه قيل: فآتوهُن أجورَهنَّ إيتاءً مفروضاً.

﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ۚ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ ۚ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ ۚ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ۚ فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنكُمْ ۚ وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٥﴾﴾

قوله تعالى: ﴿ومَنْ لم﴾: «مَنْ» شرطية وهو الظاهر، ويجوز أن تكون موصولةً. وقوله: «فممَّا ملكت»: إمَّا جوابُ الشرط وإما خبر الموصول، وشروطُ دخولِ الفاء في الخبر موجودةٌ. و«منكم» في محل نصبٍ على الحال مِنْ فاعل يستطِعْ».

وفي نَصْب «طَوْلاً» ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنه مفعول بـ «يستطع»، وفي قوله: «أن ينكحَ» على هذا ثلاثة أقوال:

القولُ الأول: أنه في محلِّ نصب بـ «طَوْلاً» على أنه مفعولٌ بالمصدر المنون؛ لأنه مصدر «طُلْت الشيء» أي: نِلْتُه، والتقدير: ومن لم يستطع أن ينال نكاح المحصنات. ومثلُه قول الفرزدق:

١٥٧٩ - إنَّ الْفَرَزْدَقَ صَخْرَةٌ مَلْمُومَةٌ طَالَتْ فَلَيْسَ يَنَالُهَا الأَوْعَالاَ[1]

أي: طالت الأوعال فلم تَنَلْها، وإعمالُ المصدر المنون كثير، قال:

١٥٨٠ - بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ[2]

وقولُ الله تعالى: ﴿أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً ذا﴾[3]، وهذا الوجه ذهب إليه الفارسيّ.

القول الثاني: أنَّ «أنْ ينكحَ» بدلٌ من «طَوْلاً» بدلُ الشيء من الشيء؛ لأنَّ الطَّوْل هو القدرةُ أو الفَضْلُ، والنكاحُ قدرةٌ وفَضْلٌ.

القول الثالث: أنَّه على حذفِ الجر، ثم اختلف هؤلاء: فمنهم مَنْ قَدَّره بـ «إلى» أي: طَوْلاً إلى أن ينكحَ، ومنهم مَنْ قَدَّره باللام، أي: لأنْ ينكِحَ، وعلى هذين التقديرين فالجارُّ في محل الصفة لـ «طَوْلاً» فيتعلق بمحذوفٍ، ثم لَمَّا حُذِفَ حرفُ الجر جاء الخلاف المشهور في محل «أنْ» أنصبٌ هو أم جر؟ وقيل: اللامُ المقدرة مع «أنْ» هي لامُ المفعول من أجله أي: طَوْلاً لأجل نكاحِهنَّ.

---

(١) البيت من شواهد البحر (٣/ ٢٢٠).
(٢) البيت للمرار بن منقذ.
وهو من شواهد الكتاب (١/ ٦٠) الأشموني (٢/ ٢٨٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٦١).
(٣) سورة البلد آية (١٤).

الوجه الثاني مِنْ نصب «طولاً» أن يكونَ مفعولاً له على حذف مضافٍ أي : ومَنْ لم يستطعْ منكم لعدمِ طَوْل نكاح المحصنات، وعلى هذا فـ «أن ينكح» مفعولُ «يستطع» أي : ومَنْ لم يستطِعْ نِكاح المحصناتِ لعدمِ الطَّوْل.

الوجه الثالث: أن يكونَ منصوباً على المصدر، قال ابن عطية: «ويَصِحُّ أن يكونَ «طَوْلاً» نصباً على المصدر، والعامل فيه الاستطاعة لأنهما بمعنى، و «أن ينكح» على هذا مفعولٌ بالاستطاعة أو بـالمصدر» يعني أن الـطَّوْل هو استطاعةٌ في المعنى فكأنه قيل: ومَنْ لم يستطع منكم استطاعةً.

قوله: ﴿فممَّا﴾ الفاء قد تقدم أنها: إمَّا جوابُ الشرط، وإما زائدةٌ في الخبر على حَسَب القولين في «مَنْ». وفي هذه الآية سبعة أوجه:

أحدها: أنها متعلقة بفعل مقدر بعد الفاء تقديره: فلينكحْ مِمَّا مَلَكَتْه أيمانكم، و «ما» على هذا موصولةٌ بمعنى الذي، أي: النوعَ الذي ملكته، ومفعولُ ذلك الفعل المقدر محذوف تقديره: فلينكح امرأة أو أَمَةً مِمَّا ملكته أيمانكم، فـ «مما» في الحقيقة متعلق بمحذوف؛ لأنه صفة لذلك المفعولِ المحذوفِ، و «مِنْ» للتبعيض نحو: أكلت من الرغيف، و «من فتياتكم» في محل نصب على الحال من الضمير المقدر في «مَلَكَتْ» العائدِ على «ما» الموصولة، و «المؤمناتِ» صفةٌ لـ «فتياتِكم».

الثاني: أن تكونَ «مِنْ» زائدةً و «ما» هي المفعولةُ بذلك الفعل المقدر أي: فلينكح ما ملكَتْه أَيْمانكم.

الثالث: أن «مِنْ» في «من فتياتكم» زائدة، و «فتياتِكم» هو مفعولُ ذلك الفعل المقدر أي: فلينكح فتياتِكم، و «مِمَّا ملكت» متعلقٌ بنفسِ الفعل، و «من» لابتداء الغاية، أو بمحذوفٍ على أنه حال من «فتياتكم» قُدِّمَ عليها، و «مِنْ» للتبعيض.

الرابع: أن مفعول «فلينكح» هو المؤمنات أي: فلينكحَ الفتياتِ المؤمناتِ، و «مِمَّا ملكت» على ما تقدم في الوجه قبله، و «من فتياتكم» حالٌ من ذلك العائد المحذوف.

الخامس: أنَّ «مما» في محل رفع خبراً لمبتدإٍ محذوف تقديره: فالمنكوحة مما ملكت.

السادس: أن «ما» في «مِمَّا» مصدريةٌ أي: فلينكح مِنْ مِلْك أيمانكم، ولا بد أن يكونَ هذا المصدرُ واقعاً موقع المفعول نحو: «هذا خَلْقُ الله»[1] ليَصِحَّ وقوع النكاح عليه.

السابع ـ وهو أغربُها ونُقِل عن جماعة منهم ابن جرير ـ: أن في الآية تقديماً وتأخيراً وأن التقدير: ومَنْ لم يستطع منكم طَوْلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فلينكح بعضُكم من بعض الفتيات، فـ «بعضُكم» فاعل ذلك الفعل المقدر، فعلى هذا يكون قوله: «والله أعلمُ بإيمانكم» معترضاً بين ذلك الفعل المقدر وفاعِلِه. ومثلُ هذا لا ينبغي أن يقال.

قوله: ﴿والله أعلمُ بإيمانكم﴾ جملةٌ من مبتدإٍ وخبر، وجيء بها بعد قوله «من فتياتكم المؤمنات» ليفيدَ أنَّ الإيمان الظاهر كافٍ في نكاحِ الأَمَةِ المؤمنةِ ظاهراً، ولا يشترط في ذلك. أَنْ يَعْلَمَ إيمانَها علماً يقيناً، فإنَّ ذلك لا يطَّلِعُ عليه إلا اللَّهُ تعالى، وفي تأنيس أيضاً بنكاحِ الإماء فإنهم كانوا يَنْفِرون من ذلك.

---

(١) سورة لقمان آية (١١).

قوله: ﴿**بعضُكم من بعض**﴾ مبتدأٌ وخبر أيضاً، جيء بهذه الجملة أيضاً تأنيساً بنكاح الإماء كما تقدم، والمعنى: أن بعضكم من جنس بعض في النسب والدين، فلا يترفَّع الحُرُّ عن نكاح الأمةِ عند الحاجة إليه، وما أحسنَ قولَ أمير المؤمنين علي: «الناسُ من جهة التمثيل أكْفاء، أبوهم آدم والأم حواء».

قوله: ﴿**بإذْن أهلهن**﴾ متعلق بـ «انكحوهن»، وقَدَّر بعضهم مضافاً محذوفاً أي بإذنِ أهل ولايتهن، وأهلُ ولايةِ نكاحهنَّ هم المُلاَّك. و «بالمعروف» فيه ثلاثة أوجه:

أحدُها: أنه متعلق بـ «آتوهُنَّ» أي: آتوهن مهورَهنَّ بالمعروف.

الثاني: أنه حال من «أجورهن» أي: ملتبساتٍ بالمعروف يعني غيرَ ممطولةٍ.

والثالث: أنه متعلق بقوله: «فانكِحوهن» أي: فانكِحوهن بالمعروف بإذن أهلهن ومَهْرٍ مثلهن والإشهاد عليه، وهذا هو المعروف. وقيل: في الكلام حذف تقديره: وآتوهُنَّ أجورهن بإذن أهلهن، فحذف من الثاني لدلالة الأولِ عليه نحوُ: ﴿والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾[1] أي: الذاكرت الله. وقيل: ثَمَّ مضافٌ مقدر أي: وآتوا مواليَهن أجورَهُنَّ، لأنَّ الأَمَة لا يُسَلَّمُ لها شيءٌ من المهر.

قوله: ﴿**مُحْصَناتٍ غيرَ مسافحاتٍ**﴾ حالان من مفعول «فآتوهن» ومحصنات على هذا بمعنى مُزَوَّجات. وقيل: محصنات حالٌ من مفعول «فانكحوهن»، ومحصنات على هذا بمعنى عفائفَ أو مسلمات، والمعنى: فانكحوهن حالَ كونهن محصناتٍ لا حالَ سِفاحِهن واتخاذِهِنَّ للأخْدان. وقد تقدَّم أن «محصنات» بكسرِ الصادِ وفتحِها، وما معناها، وأنَّ «غيرَ مسافحين» حالٌ مؤكدة.

﴿**ولا متخذاتِ**﴾ عطفٌ على الحال قبله. والأخْدان مفعول بـ «متخذات» لأنه اسمُ فاعل، وأخدان جمع «خِدْن»، كـ: عِدل وأعْدال، والخِدْن: الصاحب، وقد تقدَّم أن المسافح هو المجاهر بالزنى، ومتخذَ الأخدانِ هو المستترُ به، وكذلك هو في النساء، وكان الزنىٰ في الجاهلية منقسماً إلى هذين القسمين.

قوله: ﴿**فإذا أُحْصِنَّ**﴾ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: «أُحْصِنَّ» بضم الهمزةِ وكسر الصاد على البناء للمفعول، والباقون بفتحهما على البناء للفاعل، فمعنى الأولى: «فإذا أُحْصِنَّ بالتزوج» فالْمُحْصِنُ لهنَّ هو الزوج، ومعنى الثانية: «فإذا أَحْصَنَّ فروجهنَ» وهو واضح مما تقدم.

والفاء في «فإنْ» جواب «إذا» وفي «فعليهن» جواب «إنْ»، فالشرطُ الثاني وجوابه مترتِّبٌ على وجود الأول، ونظيره: «إن أكلت فإنْ ضربت عمراً فأنت حر» لا يُعْتَق حتى يأكلَ أولاً ثم يضربَ عمراً ثانيا، ولو أسقطت الفاء الداخلة على «إن» في مثل هذا التركيب انعكس الحكمُ، ولزم أن يَضْرب أولاً ثم يأكل ثانياً. وهذا يُعْرَف من قواعد النحو، وهو أن الشرط الثاني يُجْعل حالاً فيجب التلبُّسُ به أولاً.

قوله: ﴿**من العذاب**﴾ متعلقٌ بمحذوفٍ؛ لأنه حالٌ من الضمير المستكنِّ في صلةِ «ما» وهو «على»، فالعاملُ فيها معنوي، وهو في الحقيقةِ ما تعلَّق به هذا الجار، ولا يجوزُ أن يكونَ حالاً من «ما» المجرورةِ بإضافة «نصف» إليها؛ لأنَّ

---

(١) سورة الأحزاب، آية (٣٥).

الحالَ لا بدّ أن يعمل فيها ما يعمل في صاحبها، و «نصفُ» هو العامل في صاحبِها الخفضَ بالإضافة، ولكنه لا يعمل في الحال لأنه ليس من الأسماء العاملة، إلاَّ أن بعضهم يَرى أنه إذا كان جزءاً من المضافِ جازَ ذلك فيه، والنصفُ جزءٌ فيجوز ذلك.

قوله: ﴿ذلك لِمَنْ خَشِي﴾ «ذلك» مبتدأ، و «لِمَنْ خشي» جارٌّ ومجرور وخبرُه، والمشار إليه بـ «ذلك» إلى نكاح الأمة المؤمنة لِمَنْ عَدِم الطَّوْلَ. والعَنَتُ في الأصل انكسارُ العظم بعد الجبر، فاستعير لكل مشقة، وأُريد به هنا ما يَجُرُّ إليه الزنىٰ من العقاب الدنيوي والأخروي، و «منكم» حالٌ من الضمير في «خَشِي» أي: في حالِ كونه منكم. ويجوز أن تكونَ «مِنْ» للبيان.

قوله: ﴿وأَنْ تصبروا خيرٌ لكم﴾ مبتدأ وخبر لتأوُّله بالمصدر وهو كقوله: ﴿وأنْ تَعْفُوا أقربُ للتقوى﴾[1].

يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾

قوله تعالى: ﴿يريدُ الله ليبيِّن﴾: في مثلِ هذا التركيبِ للناسِ مذاهبُ:

مذهب البصريين أن مفعول «يريد» محذوف تقديره: يريد الله تحريمَ ما حَرَّمَ وتحليلَ ما حَلَّل وتشريعَ ما تقدَّم لأجلِ التبيين لكم، ونَسَبه بعضُهم لسيبويه، فمتعلَّقُ الإرادة غيرُ التبيين وما عُطِفَ عليه، وإنما تأولوه بذلك لئلا يلزمَ تعدِّيَ الفعلِ إلى مفعولِه المتأخر عنه باللام وهو ممتنعٌ، وإلى إضمارِ «أَنْ» بعد اللام الزائدة.

والمذهب الثاني: ـ ويُعْزىٰ أيضاً لبعض البصريين ـ أَنْ يُقَدَّر الفعلُ الذي قبل اللام بمصدرٍ في محل رفع بالابتداء، والجار بعده خبره، فيقدر «يريد الله ليبين»: إرادةُ الله للتبيين، وقوله:

١٥٨١ ـ أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا . . .[2]

أي: إرادتي، وقوله تعالى: ﴿وأُمرنا لنُسْلِم﴾[3] أي: أُمِرْنا بما أُمِرْنا به لنسلَم، وفي هذا القولِ تأويلُ الفعل بمصدر من غير حرف مصدر، وهو ضعيف نحو: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدَيِّ خيرٌ مِنْ أَنْ تراه»[4] قالوا: تقديره: «أَنْ تسمعَ» فلمَّا حُذِفَ «أن» رَفَع الفعل، وهو في تأويل المصدر لأجل الحرف المقدر فكذلك هذا، فلامُ الجر على الأول في محل نصب لتعلُّقها بـ «يريد» وعلى هذا الثاني في محلِّ رفع لوقوعها خبراً.

الثالث: ـ وهو مذهب الكوفيين ـ أن اللامَ هي الناصبة بنفسها من غيرِ إضمار «أَنْ»، وهي وما بعدها مفعول الإرادة، ومنع البصريون ذلك؛ لأن اللامَ ثَبَت لها الجر في الأسماء، فلا يجوز أن يُنْصَبَ بها، فالنصب عندهم بإضمار «أن» كما تقدم.

---

(١) سورة البقرة، آية (٢٣٧).
(٢) تقدم.
(٣) سورة الأنعام، آية (٧١).
(٤) انظر مجمع الأمثال ١/١٤٣.

الرابع : وإليه ذهب الزمخشري وأبو البقاء أن اللامَ زائدة، و «أَنْ» مضمرة بعدها، والتبيينُ مفعولُ الإرادة. قال الزمخشري : «يريد الله ليبين» يريد اللَّهُ أن يبيِّن، فزيدت اللامُ مؤكدةً لإرادة التبيين، كما زيدت في «لا أبا لك» لتأكيد إضافة الأب». وهذا ـ كما رأيت ـ خارجٌ عن أقوال البصريين والكوفيين، وفيه أنَّ «أَنْ» تضمر بعد اللام الزائدة، وهي لا تُضْمر ـ فيما نص النحويون ـ بعد لامٍ إلا وتلك اللامُ للتعليل أو للجحود.

وقال بعضهم : اللامُ هنا لام العاقبة كهي في قوله : «ليكون لهم عَدُوّاً وحَزَناً»[1]، ولم يَذْكُر مفعولَ التبيين، بل حَذَفَه للعلم به، فقدَّره بعضهم : «ليبين لكم ما يقرِّبكم»، وبعضُهم : «أن الصبر عن نكاح الإماء خيرٌ»، وبعضُهم «ما فَصَّل من الشرائع»، وبعضهم : «أمرَ دينكم» وهي متقاربة.

ويجوز في الآية وجهٌ آخرُ حسنٌ : وهو أَنْ تكونَ المسألةُ من باب الإعمال : تنازع «يبيِّن» و «يهْدي» في «سنن الذين من قبلكم»؛ لأنَّ كلاً منهما يَطْلبه من جهة المعنى، وتكونُ المسألة من إعمال الثاني، وحَذَفَ الضميرَ من الأول تقديرُه : ليبيِّنَها لكم ويهديَكم سنن الذين من قبلكم، والسُّنَّة : الطريقة، ويؤيد هذا أن المفسرين نقلوا أنَّ كل ما بَيَّن لنا تحريمَه وتحليلَه من النساء في الآيات المتقدمة فقد كان الحكمُ كذلك أيضاً في الأمم السالفة، أو أنه بَيَّن لكم المصالحَ ؛ لأنَّ الشرائعَ وإنْ كانت مختلفةً في نفسِها إلا أنها متفقةٌ في المصلحة.

وزَعم بعضُهم أنَّ في قوله تعالى : ﴿واللَّهُ يريدُ أَنْ يتوبَ عليكم﴾ : تكريراً لقوله : «ويتوبَ عليكم» المعطوفَ على «ليبين». قال ابن عطية : «وتكرارُ إرادة الله للتوبة على عباده تقويةٌ للإخبار الأول، وليس القصدُ في الآية إلا الإخبارَ عن إرادة الذين يتَّبعون الشهوات، فَقُدِّمت إرادةُ اللَّهِ توطئةً مُظْهِرَةً لفسادِ إرادةِ مُتَّبعي الشهوات». وهذا الذي قاله إنما يتمشَّى على أنَّ المجرور باللام في قوله «ليبين» مفعول به للإرادة لا على كونه علةً، وقد تقدَّم أن ذلك قولُ الكوفيين وهو ضعيف، وقد ضَعَّفَه هو أيضاً. وإذا تقرَّر هذا فنقولُ : لا تكرار في الآية؛ لأنَّ تعلُّق الإرادة بالتوبة في الأولِ على جهة العِلِّيَّة، وفي الثاني على جهةِ المفعولية، فقد اختلف المتعلَّقان.

قوله : ﴿ويريد الذين﴾ بالرفعِ عطفاً على «والله يريد» عَطَفَ جملةً فعلية على جملة اسمية، ولا يجوز أن ينتصِبَ لفساد المعنى، إذ يصير التقدير : «والله يريدُ أن يتوبَ ويريدُ أن يريدَ الذين». واختار الراغب أن الواوَ للحال تنبيهاً على أنه يريد التوبةَ عليكم في حال ما يريدون أن تَميلوا، فخالف بين الإخبارين في تقديمِ المُخْبَرِ عنه في الجملة الأولى وتأخيره في الثانية، ليبين أنَّ الثاني ليس على العَطفِ». وقد رُدَّ عليه بأن إرادةَ اللَّهِ التوبةَ ليست مقيدةً بإرادةِ غيرِه الميلَ، وبأن الواوَ باشَرَتِ المضارعَ المثبت. وأتى بالجملةِ الأولى اسميةً دلالةً على الثبوت. وبالثانيةِ فعليةً دلالة على الحُدوث.

قوله تعالى : ﴿يريدُ الله أن يُخَفِّف﴾ : في هذه الجملة احتمالان :

أحدهما : ـ وهو الأصحُّ ـ أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

والثاني : أنها حالٌ من قوله : «والله يريدُ أن يتوبَ» العامل فيها «يريد» أي : واللَّهُ يريدُ أن يتوبَ عليكم يريد أن يخفف عنكم. وفي هذا الإعرابِ نظرٌ من وجهين، أحدُهما : أنه يؤدِّي إلى الفصل بين الحال وبين عاملها بجملةٍ معطوفة

---

(١) سورة القصص، آية (٨).

على جملةِ العامل في الحال ضِمْنَ تلك الجملة المعطوف عليها، والجملةُ المعطوفة وهي «ويريد الذين يتبعون» جملةٌ أجنبية من الحال وعامِلها. والثاني: أن الفعل الذي وقع حالاً رفع الاسم الظاهرَ فوقَعَ الربطُ بالظاهر، لأنَّ «يريد» رفَعَ اسم الله وكان من حقه أن يرفع ضميرَه، والربطُ بالظاهر إنما وقع في الجملة الواقعة خبراً أو صلة، أما الواقعةُ حالاً وصفةً فلا، إلا أن يَرِدَ به سماع، ويصير هذا الإعراب نظيرَ: «بكر يخرج يضربُ بكر خالداً». ولم يذكر مفعولَ التخفيف فهو محذوفٌ فقيل: تقديرُه: يخفف عنكم تكليفَ النظرِ وإزالةَ الحيرة. وقيل: إثمَ ما ترتكبون.

قوله: ﴿ضعيفاً﴾ في نصبه أربعة أوجه:

الأظهر: أنه حال من «الإنسان» وهي حال مؤكدة.

الثاني: أنه تمييز قالوا: لأنه يَصْلُح لدخول «مِنْ» وهذا غلط.

الثالث: أنه على حذف حرف الجر، والأصل: خُلِق من شيء ضعيف أي: من ماء مهين أو من نطفة، فلما حُذِف الموصوف وحرف الجر وَصَلَ الفعل إليه بنفسه فنصبه.

والرابع: ـ وإليه أشار ابن عطية ـ أنه منصوبٌ على أنه مفعول ثان بـ «خلق»، قالوا: ويَصِحُّ أن يكون «خُلِق» بمعنى «جُعِل» فيكسبها ذلك قوة التعدي إلى مفعولين، فيكون قوله «ضعيفاً» مفعولاً ثانياً، وهذا الذي ذكره غريبٌ لم نرهم نصُّوا على أن «خلق» يكون كـ «جعل» فيتعدى لاثنين مع حَصْرهم للأفعال المتعدية لاثنين، بل رأيناهم يقولون: إن «جعل» إذا كانت بمعنى «خلق» تَعَدَّتْ لواحد.

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴿٢٩﴾ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗاۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾ إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَنُدۡخِلۡكُم مُّدۡخَلٗا كَرِيمٗا ﴿٣١﴾ وَلَا تَتَمَنَّوۡاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٞ مِّمَّا ٱكۡتَسَبُواْۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٞ مِّمَّا ٱكۡتَسَبۡنَۚ وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا ﴿٣٢﴾

قوله تعالى: ﴿إلا أنْ تكون﴾: في هذا الاستثناء قولان:

أحدهما: ـ وهو الأصح ـ أنه استثناء منقطع لوجهين:

أحدهما: أن التجارة لم تندرج في الأموال المأكولة بالباطل حتى يستثنى عنها، سواء فَسَّرت الباطل بغير عوض أو بغير طريق شرعي.

والثاني: أن المستثنى كون، والكونُ ليس مالاً من الأموال.

والثاني: أنه متصلٌ، واعتلَّ صاحب هذا القول بأن المعنى: لا تأكلوها بسببٍ إلَّا أنْ تكونَ تجارةً. قال أبو البقاء: «وهو ضعيف، لأنه قال: «بالباطل»، والتجارةُ ليست من جنس الباطل، وفي الكلام حذفُ مضاف تقديره: «إلا في حال

كونها تجارةً أو في وقت كونها تجارةً. انتهى. فـ «أن تكون» في محلِّ نصبٍ على الاستثناء وقد تقدَّم لك تحقيقُ ذلك.

وقرأ الكوفيون: «تجارةً» نصباً على أنَّ «كان» ناقصة، واسمُها مستتر فيها يعود على الأموالِ، ولا بد من حذف مضاف من «تجارة» تقديره: إلا أن تكونَ الأموالُ أموالَ تجارة، ويجوز أن يُفَسَّر الضمير بالتجارة بعدها أيّ: أن تكون التجارةُ تجارةً كقوله:

١٥٨٢ ـ ..... إذَا كَـانَ يَـوْمـاً ذَا كَـوَاكِبَ أَشْنَعَـا[1]

أي: إذا كان اليومُ يوماً، واختار أبو عبيد قراءة الكوفيين: قرأ الباقون «تجارةٌ» رفعاً على أنها «كان» التامة. قال مكي: «الأكثرُ في كلام العرب أنَّ قولهم: «إلا أن تكون» في الاستثناء بغيرِ ضمير فيها، على معنى يَحْدُث ويقَعُ». وقد تقدم القول في ذلك في البقرة.

و ﴿عن تراضٍ﴾ متعلق بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «تجارة»، فموضعه رفع أو نصب على حَسَبِ القراءتين. وأصل «تراض» «تراضِوٌ» بالواو، لأنه مصدر تراضى تفاعلَ من رَضِي، ورضي من ذوات الواو بدليل الرُّضوان، وإنما تطرَّفت الواو بعد كسرة فقلبت ياء فقلت: تراضياً. و «منكم» صفة لـ «تراضٍ» فهو في محل جر، و «من» لابتداء الغاية. وقرأ علي رضي الله عنه: «تُقَتِّلوا» بالتشديد على التكثير، والمعنى: لا يقتلْ بعضكم بعضاً.

قوله تعالى: ﴿ومَنْ يفعلْ﴾: «مَنْ» شرطية مبتدأ، والخبر: «فسوف»، والفاء هنا واجبة لعدم صلاحية الجواب للشرط، و «ذلك» إشارةٌ إلى قَتْل الأنفس. و «عدواناً وظلماً» حالان أي: معتدياً ظالماً أو مفعولٌ من أجلِها، وشروطُ النصب متوفرة. وقرىء[2]: «عِدواناً» بكسر العين.

وقرأ الجمهور «نُصْليه» من أصلى والنون للتعظيم. وقرأ الأعمش: «نُصَلِّيه» مشدداً، وقرىء[3] «نَصليه» بفتح النون، من صَلَيْتُه النار. ومنه: «شاة مَصْلِيَّة». و «يَصْليه» بياء الغيبة. وفي الفاعلِ احتمالان:

أحدُهما: أنه ضمير الباري تعالى.

والثاني: أنه ضمير عائد على ما أشير بـ «ذلك» إليه من القتل، لأنه سببٌ في ذلك. ونَكَّر «ناراً» تعظيماً.

وقرأ ابن جبير وابن مسعود ﴿كبير﴾: بالإفراد، والمراد به الكفر. وقرأ المفضل «يُكَفِّرْ» و «يُدْخِلْكم» بياء الغيبة لله تعالى. وابن عباس «مِنْ سيئاتكم» بزيادة «من».

وقرأ نافع وحده هنا وفي الحج[4]: «مَدْخَلاً» بفتح الميم، والباقون بضمها، ولم يختلفوا في ضم التي في الإسراء[5]. فأما المضمومُ الميمِ فإنه يحتمل وجهين:

أحدهما: أنه مصدر، وقد تقرَّر أن اسم المصدر من الرباعي فما فوقَه كاسمِ المفعول، والمَدْخول فيه على هذا محذوفٌ أي: ويُدْخِلْكم الجنة إدخالاً.

---

(١) تقدم.
(٢) انظر البحر المحيط ٢/٢٣٣.
(٣) هي قراءة الأعمش وحميد انظر الشواذ (٢٥).
(٤) آية رقم (٥٩).
(٥) آية رقم (٨٠).

والثاني : أنه اسم مكان الدخول، وفي نصبِه حينئذ احتمالان :

أحدُهما : أنه منصوبٌ على الظرف، وهو مذهب سيبويه .

والثاني : أنه مفعولٌ به وهو مذهب الأخفش . وهكذا كلُّ مكان مختص بعد «دخل» فإن فيه هذين المذهبين . وهذه القراءةُ واضحةٌ؛ لأنَّ اسم المصدر والمكان جاريان على فعليهما .

وأمَّا قراءة نافع فتحتاج إلى تأويل، وذلك لأن المفتوح الميم إنما هو الثلاثي، والفعلُ السابق لهذا ـ كما رأيت ـ رباعي، فقيل : إنه منصوب بفعلٍ مقدر مطاوع لهذا الفعل، والتقدير : يُدْخلكم فتدخلون مَدْخلاً، و «مَدْخلاً» منصوب على ما تقدم : إمَّا المصدريةِ وإمَّا المكانيةِ بوجهيها . وقيل : هو مصدر على حذف الزوائد نحو : «أَنْبتكم من الأرض نَباتاً»[1] على أحد القولين .

و ﴿ما﴾ في قوله تعالى : ﴿وما فَضَّل الله﴾ : موصولةٌ أو نكرة موصوفة، والعائدُ الهاءُ في «به» . و «بعضَكم» مفعول بـ «فَضَّل» و «على بعض» متعلق به .

قوله : ﴿واسألوا﴾ الجمهورُ على إثباتِ الهمزة في الأمر من السؤال الموجَّه نحو المخاطب إذا تقدَّمه واو أو فاء نحو : ﴿فاسألِ الذين﴾[2] ﴿واسألوا الله من فضله﴾[3] . وابن كثير والكسائي بنَقْل حركةِ الهمزة إلى السين تخفيفاً لكثرةِ استعماله . فإنْ لم تتقدَّمْه واو ولا فاء فالكل على النقل نحو : ﴿سَلْ بني إسرائيل﴾[4]، وإن كان لغائب فالكل على الهمز نحو : ﴿وليَسْألوا ما أنفقوا﴾[5] . ووهم ابن عطية فنقل اتفاقَ القراء على الهمز في نحو : ﴿واسألوا ما أنفقتم﴾[6] وليس اتفاقهم في هذا بل في ﴿وليسألوا ما أنفقوا﴾ كما تقدم . وتخفيفُ الهمز لغة الحجاز، ويحتمل أن يكون ذلك من لغةِ مَنْ يقول : : «سال يسال» بألفٍ محضة، وقد تقدم تحقيق ذلك في البقرة عند ﴿سَلْ بني إسرائيل﴾ فعليك بالالتفات إليه، وهذا إنما يتأتَّى في «سل» و «فسل» وأما «وسَلوا» فلا يتأتَّى فيه ذلك؛ لأنه كان ينبغي أن يُقال : سالوا كخَافوا، وقد يقال : إنه التزَم الحذفَ لكثرةِ الدَّوْر .

وهو يتعدَّىٰ لاثنين، والجلالةَ مفعول أول، وفي الثاني قولان :

أحدهما : أنه محذوف فقدَّره ابن عطية : «أمانيَّكم»، وقدره غيره : شيئاً من فضله، فحذف الموصوف وأبقى صفته نحو : «أطعمته من اللحم» أي : شيئاً منه، و «مِنْ» تبعيضية .

والثاني : أن «مِنْ» زائدة، والتقدير : «واسألوا الله فضلَه»، وهذا إنما يتمشَّى على رأي الأخفش لفقدانِ الشرطين، وهما تنكيرُ المجرور وكونُ الكلام غيرَ موجَبٍ .

وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ۚ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴿٣٣﴾

---

(١) سورة نوح، آية (١٧) .
(٢) سورة يونس، آية (٩٤) .
(٣) سورة النساء آية (٣٢) .
(٤) سورة البقرة، آية (٢١١) .
(٥) سورة الممتحنة، آية (١٠) .
(٦) الآية المتقدمة .

قوله تعالى : ﴿ولكلٍّ جعلنا﴾ : فيه ستة أوجه ، وذلك يستدعي مقدمة قبله ، وهو أن «كل» لا بُدَّ لها من شيءٍ تُضاف إليه . واختلفوا في تقديرِه : قيل : تقديرُه : ولكلِّ إنسانٍ» ، وقيل : لكل مال ، وقيل : لكل قوم .

فإن كان التقدير : «لكلِّ إنسان» ففيه ثلاثةُ أوجه :

أحدها : «ولكلِّ إنسانٍ موروثٍ جعلنا مواليَ» أي : وُرَّاثاً مِمَّا ترك ، ففي «ترك» ضمير عائد على «كل» وهنا تم الكلام ، ويتعلق «مِمَّا ترك» بـ «مواليَ» لِما فيه من معنى الوراثة .

أو بفعل مقدَّرٍ أي : يَرِثون مما . «ومواليَ» مفعول أول لـ «جعل» بمعنى صَيَّر ، و «لكل» جارٌ ومجرور هو المفعول الثاني قُدِّم على عامِلِه ، ويرتفع «الوالدان» على خبر مبتدأ محذوف .

أو بفعل مقدر أي : يَرِثون مما ، كأنه قيل : ومَنْ الوارث؟ فقيل : هم الوالدان والأقربون ، والأصل : «وجعلنالكلِّ ميتٍ وُرَّاثاً يَرِثون ممَّا تركه هم الوالدان والأقربون .

والثاني : أنَّ التقدير : «ولكلِّ إنسانٍ موروثٍ جَعَلنا وُرَّاثاً مما ترك ذلك الإنسان» ، ثم بَيَّن الإنسانَ المضافَ إليه «كل» بقوله : الوالدان ، كأنه قيل : ومَنْ هو هذا الإنسانُ الموروث؟ فقيل : الوالدان والأقربون . والإعرابُ كما تقدَّم في الوجهِ قبله . وإنما الفرق بينهما أن الوالدين في الأول وارثون ، وفي الثاني مَوْروثون ، وعلى هذين الوجهين فالكلام جملتان ، ولا ضمير محذوف في «جعلنا» ، و «موالي» مفعول أول ، و «لكل» مفعول ثان .

الثالث : أن يكون التقدير : ولكل إنسان وارثٍ مِمَّنْ تركه الوالدان والأقربون جعلنا موالي أي : موروثين ، فيُراد بالمَوْلى الموروثُ ، ويرتفع «الوالدان» بـ «ترك» ، وتكون «ما» بمعنى «مَن» ، والجار والمجرور صفةٌ للمضافِ إليه «كل» ، والكلامُ على هذا جملةٌ واحدة ، وفي هذا بُعْدٌ كبير .

الرابع : وإنْ كان التقدير : «ولكل قوم» فالمعنى : ولكل قوم جعلناهم مواليَ نصيبٌ مِمَّا تركه والدُهم وأقربوهم ، فـ «لكل» خبر مقدم ، و «نصيب» مبتدأٌ مؤخر ، و «جَعَلْناهم» صفةٌ لقوم ، والضمير العائد عليهم مفعولُ «جَعَل» و «مواليَ» : إمَّا ثانٍ وإمَّا حالٌ ، على أنها بمعنى «خلقنا» ، و «مِمَّا ترك» صفة للمبتدأ ، ثم حُذِف المبتدأ وبقيت صفتُه ، وحُذِف المضاف إليه «كل» وبقيت صفتُه أيضاً ، وحُذِف العائد على الموصوفِ . ونظيرُه : «لكلٍّ خلقه الله إنساناً مِنْ رزق الله» أي : لكل أحد خلقه الله إنساناً نصيبٌ من رزق الله .

الخامس : وإنْ كان التقدير : «ولكلِّ مال» فقالوا : يكون المعنى : ولكلِّ مال مِمَّا تركه الوالدان والأقربون جعلنا مواليَ أي : وُرَّاثاً يَلُونه ويَحُوزونه ، وجعلوا «لكل» متعلقةً بـ «جعل» ، و «مما ترك» صفة لـ «كل» ، والوالدان فاعلٌ بـ «ترك» فيكون الكلام على هذا وعلى الوجهين قبله كلاماً واحداً ، وهذا وإن كان حسناً إلا أن فيه الفصلَ بين الصفة والموصوف بجملةٍ عاملةٍ في الموصوف .

قال الشيخ[1] : «وهو نظير قولك : «بكلِّ رجلٍ مررت تميمي» وفي جواز ذلك نظر» . قلت : ولا يحتاج إلى نظر ؛ لأنه قد وُجد الفصلُ بين الموصوف وصفته بالجملة العاملة في المضاف إلى الموصوف ، كقوله تعالى : ﴿قل أغيرَ الله

---

(١) انظر البحر المحيط (٢/٢٣٧) .

أتَّخِذُ ولياً فاطر السموات﴾[1] فـ «فاطر» صفةٌ لـ «الله»، وقد فُصِل بينهما بـ «أتَّخِذُ» العامل في «غير» فهذا أولى.

السادس: أَنْ يكونَ «لكلٍّ مال» مفعولاً ثانياً لـ «جعل» على أنها تصييرية، و «مواليَ» مفعول أول، والإعراب على ما تقدم. وهذا نهايةُ ما قيل في هذه الآية فلله الحمد.

قوله: ﴿والذين عاقدت﴾ في مَحَلِّه أربعةُ أوجه:

أحدها: أنه مبتدأ والخبر قوله: «فآتوهم».

الثاني: أنه منصوب على الاشتغال بإضمار فعل، وهذا أرجحُ من حيث إنَّ بعده طَلَباً.

والثالث: أنه مرفوعٌ عطفاً على «الوالدان والأقربون» فإنْ أريد بالوالدين أنهم موروثون عادَ الضميرُ مِنْ «فآتوهم» على «موالي»، وإنْ أُريد أنهم وارثون جازَ عَوْدُه على «مواليَ» وعلى الوالدين وما عُطف عليهم.

الرابع: أنه منصوبٌ عطفاً على «مواليَ» قال أبو البقاء: «أي وَجَعَلْنا الذين عاقَدَتْ وُرَّاثاً، وكان ذلك ونُسِخ».

ورَدَّ عليه الشيخ بفساد العطف، قال: «إذ يصير التقدير: ولكلٍّ إنسان، أو لكل شيءٍ من المالِ جَعَلْنا وُرَّاثاً والذين عاقَدَتْ أَيْمانُكُم» ثم قال: «فإنْ جُعِل من عطفِ الجمل وحُذِفَ المفعولُ الثاني لدلالة المعنى عليه أمكن ذلك أي: جَعَلْنا وُرَّاثاً لكلِّ سيء من المالِ، أو لكلِّ إنسانٍ، وَجَعَلْنا الذين عَاقَدَتْ أيمانكم وراثاً، وفيه بعد ذلك تكلفٌ». انتهى.

وقرأ الكوفيون: «عَقَدَتْ» والباقون: «عَاقَدَتْ» بألف، ورُوِيَ عن حمزة التشديد في «عَقَّدت». والمفاعلة هنا ظاهرة لأن المراد المحالفةُ. والمفعولُ محذوفٌ على كلٍّ من القراءات، أي: عاقَدْتهم أو عَقَدْتَ حِلْفهم ونسبةُ المعاقدةِ أو العقدِ إلى الأيمان مجازٌ، سواءً أُريد بالأيمان الجارحةُ أم القَسَم. وقيل: ثَمَّ مضاف محذوف أي: عقدت ذوو أيمانكم.

ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ ۚ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ۚ وَٱلَّٰتِى تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ ۖ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا۟ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴿٣٤﴾ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ ۚ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٣٥﴾

وقوله تعالى: ﴿على النساء﴾: متعلِّقٌ بـ «قَوَّامون» وكذا «بما»، والباء سببية، ويجوز أن تكونَ للحال، فتتعلَّق بمحذوف؛ لأنها حال من الضمير في «قَوَّامون» تقديرُه: مستحقين بتفضيل الله إياهم. و «ما» مصدريةٌ وقيل: بمعنى الذي. وهو ضعيفٌ لحَذْفه العائد من غير مُسَوِّغ. والبعضُ الأولُ المرادُ به الرجال والبعضُ الثاني النساء، وعَدل عن الضميرين فلم يَقُلْ: بما فَضَّلهم الله عليهنَّ للإبهام الذي في «بعض». و «بما أنفقوا» متعلَّقٌ بما تعلَّق به الأولُ. و «ما» يجوز هنا أن تكونَ بمعنى الذي من غيرِ ضَعْفٍ؛ لأنَّ للحذف مسوغاً أي: وبما أنفقوه مِنْ أموالِهم.

---

(١) سورة الأنعام، آية (١٤).

و ﴿مِنْ أموالهم﴾ متعلقٌ بـ «أَنْفَقوا»؛ أو ببمحذوف على أنه حال من الضمير المحذوف. قوله: ﴿فالصالحات قانِتاتٌ حافظات﴾ «الصالحات»: مبتدأ وما بعده خبران له. و «للغيب» متعلق بـ «حافظات». وأل في «الغيب» عوضٌ من الضمير عند الكوفيين كقوله: ﴿واشتعلَ الرأس شيباً﴾[1] أي: رأسي. وقوله:

١٥٨٣ - لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللِّثَاثِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ[2]

أي: لِثاثِها.

والجمهورُ على رفع الجلالة من«حَفِظ اللَّهُ». وفي «ما» على هذه القراءةِ ثلاثةُ أوجه:

أحدها: أنها مصدريةٌ والمعنى: بحِفْظ اللَّه إياهن أي: بتوفيقِه لهن أو بالوصية منه تعالى عليهن.

والثاني: أن تكونَ بمعنى الذي والعائد محذوف أي: بالذي حفظه الله لهنَّ مِنْ مهورِ أزواجِهنَّ والنفقة عليهن قاله الزجاج.

والثالثُ: أن تكونَ «ما» نكرة موصوفةً، والعائد محذوف أيضاً كما تقرر في الموصولة بمعنى الذي.

وقرأ أبو جعفر بنصبِ الجلالة، وفي «ما» ثلاثةُ أوجهٍ أيضاً:

أحدُها: أنها بمعنى الذي.

والثاني: نكرة موصوفة، وفي «حَفِظ» ضميرٌ يعود على «ما» أي: بما حَفِظ من البر والطاعة. ولا بد من حذف مضافٍ تقديرُه: بما حفظ دينَ الله أو أَمْرَ الله، لأنَّ الذاتَ المقدسةَ لا يحفظها أحد.

والثالث: أن تكونَ «ما» مصدريةً، والمعنى: بما حفظن الله في امتثال أمره، وساغَ عودُ الضميرِ مفرداً على جمعِ الإناثِ لأنهن في معنى الجنس، كأنه قيل: مِمَّنْ صَلَحَ، فعادَ الضميرُ مفرداً بهذا الاعتبار، ورد الناسُ هذا الوجه بعدم مطابقة الضمير لما يعود عليه وهذا جوابه. وجعله ابن جني مثلَ قول الشاعر:

١٥٨٤ - ..... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا[3]

أي: أَوْدَيْنَ، وينبغي أن يقال: الأصلُ بما حَفِظَتِ اللَّهَ، والحوادث أَوْدَت؛ لأنها يجوز أن يعود الضمير على جمع الإناث كعودة على الواحدة منهن، تقول: «النساءُ قامت»، إلا أنَّه شَذَّ حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث.

وقرأ عبد الله - وهي في مصحفه كذلك - «فالصوالحُ قوانتٌ حوافظُ» بالتكسير. قال ابن جني: «وهي أشبهُ بالمعنى لإعطائها الكثرة، وهي المقصودةُ هنا»، يعني أنَّ فواعل من جموع الكثرة وجُمع التصحيحِ جمعُ قلة ما لم يَقترِنْ بالألفِ واللامِ. وظاهرُ عبارة أبي البقاء أنه للقلة وإن اقترن بـ «أل» فإنه قال: «وجَمْعُ التصحيح لا يَدُلُّ على الكثرة بوضعه، وقد استُعْمل فيها كقوله تعالى: ﴿وهم في الغُرُفات آمِنون﴾[4]. وفيما قاله أبو الفتح وأبو البقاء نظرٌ، فإنَّ «الصالحات» في القراءة المشهورة معرفةٌ بأل، وقد تقدَّم أنه تكونُ للعموم، إلا أنَّ العمومَ المفيدَ للكثرةِ ليس مِنْ صيغةِ الجمع، بل من

---

(١) سورة مريم، آية (٤).
(٢) تقدم.
(٣) تقدم.
(٤) سورة سبأ، آية (٣٧).

«أل»، وإذا ثبت أن الصالحات جمعُ كثرة لزم أن يكون «قانتات حافظات» للكثرة لأنه خبرٌ عن الجميع، فيفيدُ الكثرة، ألا ترى أنك إذا قلت: «الرجال قائمون» لَزِم أن يكونَ كلُّ واحدٍ من الرجال قائماً، ولا يجوز أن يكون بعضهم قاعداً، فإذاً القراءةُ الشهيرة وافية بالمعنى المقصود.

قوله: ﴿في المضاجِعِ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أن «في» على بابها من الظرفية متعلقة بـ «اهجروهن» أي: اتركوا مضاجعتهن أي: النومَ معهن دونَ كلامِهن ومؤاكلتهن.

والثاني: أنها للسبب قال أبو البقاء: «واهجروهُنَّ بسبب المضاجع كما تقول: «في هذه الجنايةِ عقوبةٌ» وجَعَل مكي هذا الوجه متعيناً، ومنع الأول، قال: «ليس «في المضاجع» ظرفاً للهجران، وإنما هو سبب لهجران التخلف، ومعناه: فاهجروهن من أجلِ تخلُّفِهِنَّ عن المضاجعة معكم». وفيه نظرٌ لا يَخْفى. وكلامُ الواحدي يُفْهِم أنه يجوز تعلقُه بـ «نشوزهن» فإنه قال ـ بعدما حكى عن ابن عباس كلاماً ـ: «والمعنى على هذا: واللاتي تخافون نشوزهن في المضاجع»، والكلامُ الذي حكاه عن ابن عباس هو قوله «هذا كلُّه في المضجع إذا هي عَصَتْ أن تضطجع معه» ولكن لا يجوزُ ذلك؛ لئلا يلزَم الفصلُ بين المصدر ومعموله بأجنبي. وقَدَّر بعضُهم معطوفاً بعد قوله: «واللاتي تخافون» أي: واللاتي تخافون نشوزهن ونَشَزْنَ، كأنه يريد أنه لا يجوز الإقدامُ على الوعظ وما بعده بمجردِ الخوفِ. وقيل: لا حاجةَ إلى ذلك؛ لأن الخَوفَ بمعنى اليقين، وقيل: غلبةُ الظنِّ في ذلك كافية.

قوله: ﴿فلا تَبْغُوا عليهنَّ سبيلاً﴾ في نصب «سبيلاً» وجهان:

أحدهما أنه مفعولٌ به.

والثاني: أنه على إسقاط الخافض، وهذان الوجهان مبنيان على تفسير البغي هنا ما هو؟ فقيل: هو الظلم من قوله: ﴿فَبَغى عليهم﴾[1]، فعلى هذا يكون لازماً، و «سبيلاً» منصوبٌ بإسقاط الخافض أي: بسبيل. وقيل: هو الطلب من قولهم: بَغَيْتُه أي طلبته. وفي «عليهن» وجهان:

أحدهما: أنه متعلق بـ «تبغوا».

والثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من «سبيلاً» لأنه في الأصل صفةُ النكرة قُدِّم عليها.

قوله تعالى: ﴿شِقاقَ بَيْنِهما﴾: فيه وجهان:

أحدهما: أن الشقاق مضاف إلى «بين» ومعناها الظرفية، والأصل: «شقاقاً بينهما» ولكنه اتُّسِعَ فيه فأُضيف الحدث إلى ظرفه، وظرفيتُه باقيةٌ في نحو: سَرَّني مسير الليلة، ومنه «مَكْرُ الليل»[2].

والثاني: أنه خرج عن الظرفية، وبقي كسائر الأسماء كأنه أريد به المعاشرةُ والمصاحبة بين الزوجين، وإلى هذا مَيْلُ أبي البقاء قال: «والبَيْنُ هنا الوصلُ الكائنُ بين الزوجين».

و ﴿مِنْ أهله﴾ فيه وجهان:

---

(١) سورة القصص، آية (٧٦).

(٢) سورة سبأ، آية (٣٣).

أحدُهما: أنه متعلِّقٌ بـ «ابعثوا» فهي لابتداءِ الغاية.

والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنها صفةٌ للنكرةِ أي: كائناً من أهلِه فهي للتبعيض.

قوله: ﴿إنْ يريدا﴾ الضميران في «يُريدا» و «بينهما» يجوز أن يعودا على الزوجين أي: إنْ يُرِد الزوجان إصلاحاً يُوَفِّق الله بين الزوجين، وأَنْ يعودا على الحكمين، وأَنْ يعودَ الأول على الحكمين، والثاني على الزوجين، وأن يكونَ بالعكس، وأُضْمِر الزوجان وإن لم يَجْرِ لهما ذِكْرٌ لدلالة ذِكْرِ الرجال والنساء عليهما. وجَعَل أبو البقاء الضمير في «بينه ما» عائداً على الزوجين فقط، سواءً قيل بأن ضمير «يريدا» عائداً على الحكمين أو الزوجين.

﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿٣٧﴾

قوله تعالى: ﴿وبالوالدين إحساناً﴾: تقدَّم نظيرتها في البقرة[1]، إلا أنَّ هنا قال «وبذي القربى» بإعادة الباء، وذلك لأنها في حَقِّ هذه الأمةِ فالاعتناءُ بها أكثرُ، وإعادةُ الباءِ يَدُلُّ على زيادة تأكيد فناسب ذلك هنا بخلاف آية البقرة فإنها في حق بني إسرائيل. وقرأ ابن أبي عَبلة «إحسانٌ» بالرفع، على أنه مبتدأٌ وخبرُه الجار قبله، والمرادُ بهذه الجملةِ الأمرُ بالإحسان وإن كانت خبريةً كقوله: ﴿فصبرٌ جميل﴾[2].

قوله: ﴿والجارِ ذي القربى﴾ الجمهورُ على خفضِ «الجار» والمراد به القريبُ النسب، وبالجارِ الجَنْبِ البعيدُ النسب. وعن ميمون[3] بن مهران: «والجارِ ذي القربىٰ أريد به جار القريب» قال ابن عطية: «وهذا خطأٌ لأنه على تأويله جمع بين «أل» والإضافة، إذ كان وجه الكلام «وجارِ ذي القربى». ويمكنُ تصحيحُ كلام ابن مهران على أن «ذي القربى» بدلٌ من «الجار» على حذف مضاف أي: والجار جارِ ذي القربى كقوله:

١٥٨٥ - نَضَرَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ[4]

أي أعظمَ طلحة، ومِنْ كلامهم: «لو يعلمون: العلمُ الكبيرةِ سنةٌ» أي: علم الكبيرة سنة، فَحَذَف البدلَ لدلالةِ الكلام عليه.

وقرأ بعضُهم[5]: «والجارَ ذا القربى» نصباً. وخَرَّجه الزمخشري على الاختصاص كقوله: ﴿حافظوا على الصلواتِ والصلاة الوسطى﴾[6].

---

(١) سورة البقرة، آية (٨٣).
(٢) سورة يوسف، آية (٨٣).
(٣) ميمون بن مهران الرقى أبو أيوب فقيه من القضاة كان ثقة في الحديث كثير العبادة توفي سنة ١١٧ هـ. انظر الأعلام ٣٤٢/٧.
(٤) تقدم.
(٥) هي قراءة أبي حيوة انظر البحر ٢٤٥/٣، الشواذ (٢٦).
(٦) سورة البقرة، آية (٢٣٨).

والجُنُب صفةٌ على فُعُل نحو: ناقة سُرُح، ويستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع مذكراً ومؤنثاً نحو: رجال جُنُب، قال تعالى: ﴿وإن كنتم جنباً﴾[1]، وبعضُهم يُثَنِّيه ويجمعه، ومثل: شُلُل. وعن عاصم: «والجار الجَنْب» بفتح الجيم وسكون النون، وهو وصفٌ أيضاً بمعنى المجانب كقولهم: رجلٌ عَدْل. وألفُ الجار عن واو لقولهم: تجاوروا وجاوَرْتُه، ويُجْمع على جِيرة وجيران. والجَنَابة: البُعْد. قال:

١٥٨٦ - فَلَا تَحْرِمَنِّي نَائِلاً عَنْ جَنَابَةٍ فَإِنِّي امْرُؤٌ وَسْطَ القِبَابِ غَرِيبُ[2]

لأنَّ الإنسان يُتْرَكُ جانباً، ومنه: «واجْنُبْنِي وبَنِيَّ»[3].

قوله: ﴿بالجَنْب﴾ يجوز في الباء وجهان:

أحدهما: أن تكون بمعنى «في».

والثاني: أن تكونَ على بابها وهو الأولى، وعلى كلا التقديرين تتعلَّق بمحذوف لأنها حال من الصاحب. و«ما ملكت» يجوز أن يريد غيرَ العبيد والإماء بـ «ما»، حَمْلاً على الأنواع كقوله: ﴿ما طاب لكم﴾[4] وأن يكونَ أُريدَ جميعُ ما ملكه الإنسان من الحيواناتِ فاختلط العاقل بغيره فأتى بـ «ما».

قوله تعالى: ﴿الذين يَبْخَلون﴾: فيه سبعةُ أوجه:

أحدها: أن يكون منصوباً بدلاً من «مَنْ» وجُمع حَمْلاً على المعنى.

الثاني: أنه نصب على البدل من «مختالاً» وجُمع أيضاً لما تقدم.

الثالث: أنه نصب على الذم.

الرابع: أنه مبتدأ وفي خبره قولان:

أحدهما: أنه محذوف، فقدَّره بعضهم «مُبْغَضُون لدلالة «إن الله لا يحب»، وبعضهم «معذبون» لقوله: «وأَعْتَدنا للكافرين عذاباً»، وقَدَّره الزمخشري: «أَحِقَّاء بكل مَلامة»، وقَدَّره أبو البقاء: «أولئك قرناؤهم الشيطان».

والثاني: أنه قوله: «إن الله لا يَظْلِمُ مثقالَ» ويكون قوله: «والذين ينفقون» عطفاً على المبتدإ والعائد محذوف، والتقدير: الذين يبخلون، والذين يُنْفقون أموالَهم رئاءَ الناس، إن الله لا يظلمهم مثقال ذرة، أو مثقال ذرة لهم، وإليه ذهب الزجاج، وهذا متكلفٌ جداً لكثرةِ الفواصل، ولقلق المعنى أيضاً.

الخامس: أنه خبر مبتدأ مضمر أي: هم الذين.

السادس: أنه بدلٌ من الضمير المستكنِّ في «فخوراً»، ذكره أبو البقاء، وهو قلقٌ.

السابع: أنه صفةٌ لـ «مَنْ»، كأنه قيل: لا يُحِبُّ المختال الفخورَ البخيلَ.

و«بالبخل» فيه وجهان:

---

(١) سورة المائدة، آية (٦).
(٢) البيت لعلقمة انظر ديوانه (٤٨)، المفضليات (٣٩٤)، البحر (٣/ ٢٣٠).
(٣) سورة إبراهيم، آية (٣٥).
(٤) سورة النساء، آية (٣).

أحدُهما: أنه متعلق بـ «يأمرون» فالباءُ للتعدية على حدِّ: أمرتك بكذا.

الثاني: أنها باء الحالية، والمأمور محذوف، والتقدير: ويأمرون الناس بشكرهم مع التباسهم بالبخل، فيكون في المعنى كقول الشاعر:

١٥٨٧ ـ أَجْمَعْتَ أَمْرَيْنِ ضَاعَ الْحَزْمُ بَيْنَهُمَا تِيْهَ الْمُلُوكِ وأَفْعَالَ الْمَمَالِيكِ[1]

والمُخْتال: التيَّاه الجَهُول، والمُخْتال اسمُ فاعلٍ من اختال يختال أي: تكبَّر وأُعْجب بنفسه، وألفه عن ياءٍ لقولهم: الخُيَلاء والمَخْيلة، وسُمِع أيضاً: خَالَ الرجلُ يَخال خَوْلاً بالمعنى الأول، فيكون لها المعنى مادتان: خَيَل وخَوَل. والفخر: عَدُّ مناقبِ الإنسان ومحاسِنه، وفخور صيغة مبالغة.

وفي البخل أربع لغات: فتح الخاء والباء وبها قرأ حمزة والكسائي، وبضمهما، وبها قرأ الحَسن وعيسى بن عمر، وبفتح الباء وسكون الخاء وبها قرأ قتادة وابن الزبير، وبضم الباء وسكون الخاء وبها قرأ جمهور الناس. والبُخْل والبَخَل كالحُزْن والحَزَن والعُرْب والعَرَب. و «مِنْ فضله» يجوز أن يتعلَّق بـ «آتاهم» أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «ما» أو مِنَ العائدِ عليها.

وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۗ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا ﴿٣٨﴾ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴿٣٩﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٤٠﴾

قوله تعالى: ﴿والذين ينفقون﴾: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون مرفوعاً عطفاً على «الذين يبخلون» والخبر «إن الله لا يظلم»، وقد تقدم ذلك وضَعْفُه.

الثاني: أنه مجرور عطفاً على «الكافرين» أي: أعتدنا للكافرين وللذين ينفقون أموالهم رئاءَ الناس، قاله ابن جرير.

الثالث: أنه مبتدأٌ وخبرُه محذوف أي: مُعَذَّبون، أو: قرينهم الشيطان، فعلى الأوَّلين يكونُ من عطفِ المفردات، وعلى الثالث مِنْ عطفِ الجمل.

قوله: ﴿رِئاءَ الناس﴾ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مفعول من أجله، وشروطُ النصب متوفرة.

والثاني: أنه حالٌ من فاعل «ينفقون» يعني مصدراً واقعاً موقعَ الحال أي: مُرائين.

والثالث: أنه حالٌ من نفسِ الموصولِ ذكره المهدوي. و «رئاءَ» مصدرٌ مضاف إلى المفعول.

قوله: ﴿ولا يُؤْمنون﴾ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: مستأنف.

---

(١) البيت من شواهد البحر المحيط (٣/٢٤٦).

والثاني : أنه عطف على الصلة، وعلى هذين الوجهين فلا محلَّ لَهُ من الإعراب.

والثالث: أنه حالٌ من فاعل «ينفقون» إلا أن هذين الوجهين الأخيرين ـ أعني العطفَ على الصلة والحالية ـ يمتنعان على الوجه المحكي عن المهدوي، وهو كونُ «رئاءَ» حالاً من نفس الموصول؛ لئلا يلزمَ الفصلُ بين أبعاضِ الصلة أو بين الصلةِ ومعمولِها بأجنبي وهو «رئاءَ»؛ لأنه حالٌ من الموصولِ لا تعلُّقَ له بالصلة، بخلاف ما إذا جَعَلْناه مفعولاً له أو حالاً من فاعل «ينفقون» فإنه على الوجهين معمولٌ لـ «ينفقون» فليس أجنبياً، فلم يُبَالَ بالفصل به.

وفي جَعْلِ «ولا يؤمنون» حالاً نظرٌ من حيث إن بعضهم نص على أن المضارع المنفيَّ بـ «لا» كالمثبت في أنه لا تدخل عليه واو الحال، وهو محلُّ تَوَقُّف. وكررت «لا» في قوله: «ولا باليوم» وكذا الباء إشعاراً بأن الإيمان منتفٍ عن كلٍّ على حِدَتِه لو قلت: «لا أضرب زيداً وعمراً» احتمل نفيَ الضرب عن المجموع، ولا يلزم منه نفيُ الضربِ عن كلِّ واحدٍ على انفراده، واحتمل نفيَه عن كل واحد بانفرادِه، فإذا قلت: «ولا عمراً» تعيَّن هذا الثاني.

قوله: ﴿فساءَ قريناً﴾ في «ساء» هذه احتمالان:

أحدهما: أنها نُقِلَتْ إلى الذمِّ فجرت مَجْرىٰ «بئس»، ففيها ضميرٌ فاعل لها مفسَّرٌ بالنكرة بعده، وهي «قريناً»، والمخصوصُ بالذم محذوف أي: فساء قريناً هو، وهو عائدٌ: إما على الشيطان وهو الظاهر، وإما على «من» وقد تقدَّم حكمُ نعم وبئس.

والثاني: أنها على بابها فهي متعدية ومفعولُها محذوفٌ، و «قريناً» على هذا منصوبٌ على الحال أو على القطع، والتقديرُ: فساءه أي: فساءَ الشيطانُ مُصَاحِبَه. واحتجوا للوجه الأول، بأنه كان ينبغي أن يَحْذِف الفاءَ من «فساء» أو تقترن به «قد»؛ لأنه حينئذ فعل متصرفٌ ماض، وما كان كذلك ووقع جواباً للشرط تجرَّدَ من الفاءِ أو اقترن بـ «قد»، هذا معنى كلام الشيخ[1]. وفيه نظرٌ لقولِه تعالى: ﴿ومَنْ جاء بالسيئة فَكُبَّت﴾[2] ﴿وإنْ كان قميصُه قُدَّ مِنْ دُبُر فَكَذَبت﴾[3] فما يُؤَوَّلُ به هذا ونحوُه يتأوَّل به هذا. ومِمَّنْ ذهب إلى أنَّ «قريناً» منصوبٌ على الحالِ ابنُ عطية، ولكن يحتمل أن يكونَ قائلاً بأنَّ «ساء» متعديةٌ، وأن يكونَ قائلاً برأي الكوفيين، فإنهم ينصبون ما بعد نعم وبئس على الحال.

والقرينُ: المصاحِبُ الملازمُ، وهو فَعِيل بمعنى مُفاعل كالخليط والجليس. والقَرْنُ: الحبل، لأنه يُقْرن به بين البعيرين قال:

١٥٨٨ ـ وابـنُ الـلَّبُـونِ إذَا مَـا لُـزَّ فـي قَـرَنٍ ..... [4]

قوله تعالى: ﴿وماذا عليهم﴾: قد تقدَّم الكلامُ على نظيرتها، وهذا يَحْتَمِل أن يكونَ الكلامُ قد تَمَّ هنا أي: وأيُّ شيء عليهم في الإيمان بالله، أو: وماذا عليهم من الوبالِ والعذابِ يومَ القيامة، ثم استأنَفَ بقولِه «لو آمنوا» ويكونُ جوابُها محذوفاً أي: لحصلت لهم السعادةُ. ويُحْتمل أن يكونَ تمامُ الكلام بـ «لو» وما بعدها، وذلك على جَعْلِ «لو» مصدريةً عند مَنْ يُثْبِتُ لها ذلك أي: وماذا عليهم في الإيمان، ولا جوابَ لها حينئذٍ. وأجازَ ابنُ عطية أن يكون «ماذا عليهم» جواباً لـ «لو» فإنْ أرادَ مِنْ جهةِ المعنى فَمُسَلَّم، وإن أراد من جهةِ الصناعةِ ففاسدٌ؛ لأنَّ الجوابَ الصناعيَّ

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٢٤٨).
(٢) سورة النمل، آية (٢٧).
(٣) سورة يوسف، آية (٢٧).
(٤) تقدم.

لا يتقدم عند البصريين، وأيضاً فالاستفهامُ لا يُجابُ به «لو». وأجاز أبو البقاء في «لو» أن تكونَ بمعنى «إنْ» الشرطية كما جاء في قوله: ﴿ولو أعجبتكم﴾[١] أي: وأيُّ شيءٍ عليهم إنْ آمنوا، ولا حاجةَ إلى ذلك.

قوله تعالى: ﴿مثقالَ ذرةٍ﴾: فيه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب على أنه نعتٌ لمصدر محذوف أي: لا يَظْلم أحداً ظلماً وزنَ ذرة، فحذف المفعول والمصدر وأقام نعتَه مُقامه. ولما ذكر أبو البقاء هذا الوجهَ قَدَّر قبله مضافاً محذوفاً قال: «تقديرُه: ظلماً قَدْرَ مثقالِ ذرة، فَحَذَفَ المصدَر وصفته، وأقام المضافَ إليه مُقامهما». ولا حاجة إلى ذلك لأنَّ المثقالَ نفسَه هو قَدْر من الأقدار، جُعِل معياراً لهذا القَدْر المخصوص.

والثاني: أنه منصوب على أنه مفعول ثان لـ «يَظْلم» والأول محذوف، كأنهم ضَمَّنوا «يظلم» معنى «يغضب» و «ينقص» فَعَدَّوه لاثنين، والأصل: إنَّ الله لا يظلم أحداً مثقال ذرة.

قوله: ﴿وإنْ تَكُ حسنةً﴾ حُذِفت النون تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وهذه قاعدة كلية، وهو أنه يجوز حذفُ نون «يكون» مجزومةً، بشرطِ ألاَّ يليَها ضميرٌ متصل نحو: «لَم يَكُنْه» وألاَّ تُحَرَّكَ النون لالتقاء الساكنين نحو: ﴿لم يكنِ الذين كفروا﴾[٢] خلافاً ليونس، فإنه أجاز ذلك مستدلاً بقوله:

١٥٨٩ ـ فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ[٣]

وهذا عند سيبويه ضرورةٌ، وإنما حُذفت النون لُغنَّتِها وسكونها فأشبهت الواو، وهذا بخلاف سائر الأفعال نحو: «لم يَضِنَّ» و «لم يَهُنْ» لكثرة استعمال «كان»، وكان ينبغي أن تعود الواو عند حَذْفِ هذه النون؛ لأنها إنما حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين وقد زال ثانيهما وهو النونُ إلا أنها كالملفوظ بها.

وقرأ الجمهور «حسنةً» نصباً على خبر «كان» الناقصة، واسمها مستتر فيها يعود على «مثقال» وإنما أَنَّث ضميرَه حملاً على المعنى؛ لأنه بمعنى: وإنْ تكن زنةَ ذرة حسنة، أو لإضافته إلى مؤنث فاكتسب منه التأنيث. وقرأ ابن كثير ونافع «حسنة» رفعاً على أنها التامة أي: وإنْ تقع أو توجد حسنة.

وقرأ ابن كثير وابن عامر: «يُضَعِّفْها» بالتضعيف، والباقون «يضاعفها». قال أبو عبيدة: «ضاعفه» يقتضي مراراً كثيرة، و« ضَعَّفَ» يقتضي مرتين، وهذا عكسُ كلام العرب؛ لأن المضاعفة تقتضي زيادة المثل، فإذا شَدَّدْتَ دَلَّت البُنْية على التكثير، فيقتضي ذلك تكرير المضاعفة بحسَبِ ما يكون من العدد. وقال الفارسي: «هما لغتان بمعنًى، يدل عليه قولُه «نُضَعِّفْ لها العذابَ ضِعْفين»[٤] «فَيُضَعِّفُه له أضعافاً كثيرة»[٥] وقد تقدم لنا الكلام على هذا بأبسطَ منه هنا. وقرأ ابن هرمز: «نضاعِفْها» بالنون، وقرىء[٦] «يُضْعِفْها» بالتخفيف مِن أضعفه مثل أكرم.

قوله: ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ فيه وجهان:

---

(١) سورة البقرة، آية (٢٢١).
(٢) سورة البينة، آية (١).
(٣) البيت لحنجر بن صخر انظر الهمع (١/١٢٢)، الانصاف ( ) العيني (٢/٦٣)، الأشموني (١/٤٥)، الدرر (١/٩٣).
(٤) سورة الأحزاب، آية (٣٠).
(٥) سورة البقرة، آية (٢٤٥).
(٦) انظر الشواذ (٢٦).

أحدهما : أنه متعلق بـ «يُؤْتِ» و «من» للابتداء مجازاً.

والثاني : يتعلَّق بمحذوف على أنه حال من «أجراً» فإنه صفةُ نكرةٍ في الأصلِ قُدِّم عليها فانتصب حالاً.

فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴿٤١﴾ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴿٤٢﴾

قوله تعالى : ﴿فكيف﴾ : فيها ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها في محل رفع خبراً لمبتدإٍ محذوف أي : فكيف حالُهم أو صنعُهم؟ والعامل في «إذا» هو هذا المقدر.

والثاني : أنها في محلِّ نصب بفعل محذوب أي : فكيف تكونون أو تَصْنَعون؟ ويَجْري فيها الوجهان : النصب على التشبيه بالحالِ كما هو مذهبُ سيبويه، أو على التشبيه بالظرفية كما هو مذهب الأخفش، وهو العاملُ في «إذا» أيضاً.

والثالث : ـ حكاه ابن عطية عن مكي ـ أنها معمولةٌ لـ «جئنا»، وهذا غلط فاحش.

قوله : ﴿من كل﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بـ «جئنا».

والثاني : أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «شهيد»، وذلك على رأي مَنْ يجوِّزُ تقديمَ حالِ المجرور بالحرف عليه، وقد تقدم تحريره. والمشهودُ عليه محذوفٌ أي : بشهيد على أمته.

والمِثْقال : مِفْعَال من الثِّقَل وهو زِنَةُ كل شيء، والذَّرَّة : النملة الصغيرة، وقيل : رأسُها، وقيل : الخَرْدَلة، وقيل : جزء الهَباءَةِ، عن ابن عباس : أنه أَدْخَلَ يده في التراب ثم نَفَخَها وقال : «كلُّ واحدةٍ منه ذرةٌ» والأولُ هو المشهور؛ لأن النملة يُضْرَبُ بها المثل في القلة، وأصغرُ ما تكون إذا مَرَّ عليها حَوْلٌ، قالوا لأنها حينئذ تَصْغُر جداً، قال حسان :

١٥٩٠ ـ لَوْ يَدِبُّ الحَوْلِيُّ مِنْ وَلَدِ الذَّرْ ... رِ عَلَيْهَا لأَنْدَبَتْهَا الْكُلُومُ[1]

وقال امرؤ القيس :

١٥٩١ ـ مِن القاصِراتِ الطَّرْفِ لَوْ دَبَّ مُحْوِلٌ ... مِنَ الذَّرِّ فَوْقَ الإِتْبِ مِنْهَا لأَثَّرَا[2]

قوله تعالى : ﴿وجِئْنا بك﴾ في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجه :

---

(١) انظر ديوانه (٢٢٣)، البحر (٣/ ٢٥٠).
أندبتها : أثرت فيها، من الندب وهو أثر الجرح. والكلوم : الجراحات.

(٢) انظر ديوانه (٦٥)، البحر (٢/ ٢٠٦).
القاصرات الطرف : أي ممن قصرت أعينهن عن النظر إلى من ليس لهن من الرجال. لودب محول من الذر : بمعنى الذر الصغير جداً على الأتب : القميص غير المخيط الجانبين الذي كانت تلبسه لأثر في جسمها، وهذا نهاية من الرقة واللطف، وهو دليل على أنها نشأت من نعمة ورفاهية.

أظهرها: أنها في محل جر عطفاً على «جئنا» الأولى أي: فكيف تصنعون في وقت المجيئين؟

والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال، و «قد» مرادةٌ معها، والعامل فيها «جئنا» الأولى أي: جئنا من كل أمة بشهيد وقد جئنا، وفيه نظر.

والثالث: أنها مستأنفة فلا محل لها. قال أبو البقاء: «ويجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، ويكون الماضي بمعنى المستقبل». انتهى. وإنما احتاج إلى ذلك لأنَّ المجيءَ بعدُ لم يقع، فادَّعى ذلك، والله أعلم. و «على هؤلاء» متعلق بـ «شهيداً» و «على» على بابها وقيل: هي بمعنى اللام وفيه بُعْدٌ، وأجيز أن تكون «على» متعلقةً بمحذوف على أنها حالٌ من «شهيداً» وفيه بُعْدٌ، و «شهيداً» حالٌ من الكاف في «بك».

قوله تعالى: ﴿يومئذ﴾ فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه معمول لـ «يود» أي: يَوَدُّ الذين كفروا يوم إذ جئنا.

والثاني: أنه معمولُ لـ «شهيداً» قاله أبو البقاء، قال: «وعلى هذا يكون «يود» صفةً لـ «يوم»، والعائد محذوف تقديره: فيه، وقد ذكر ذلك في قوله: ﴿واتقوا يوماً لا تجزي﴾[1] وفيما قاله نظرٌ لا يَخْفى.

والثالث: أن «يوم» مبني لإضافته إلى «إذ» قاله الحوفي، قال: «لأنَّ الظرف إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤُه معه، و «إذ» هنا اسمٌ؛ لأنَّ الظروفَ إذا أُضيف إليها خَرَجَتْ إلى معنى الاسمية من أجل تخصيصِ المضاف إليها، كما تُخَصَّصُ الأسماءُ، مع استحقاقِها الجر، والجرُّ ليس من علامات الظروف».

والتنوينُ في «إذ» تنوينُ عوضٍ على الصحيح، فقيل: عوض من الجملة الأولى في قوله «جِئْنا من كل» أي: يومَ إذْ جِئْنا من كل أمة بشهيد، وجِئْنا بك على هؤلاء شهيداً، والرسولُ على هذا اسم جنس. وقيل: عوضٌ من الجملةِ الأخيرة، وهي «وجِئْنا بك»، ويكون المراد بالرسول محمداً ﷺ. وكان النظم «وعَصَوْك» ولكنْ أُبْرِزَ ظاهراً بصفةِ الرسالةِ تنويهاً بقَدْرِهِ وشَرَفِه.

وفي قوله: ﴿وعَصَوْا﴾ ثلاثةُ أوجه:

أحدُها: أنها جملة معطوفة على «كفروا» فتكونُ صلةً، فيكونون جامعين بين كفرٍ ومعصية.

وقيل: بل هي صلةٌ لموصول آخر فيكونون طائفتين.

وقيل: هي في محل نصب على الحال من «كفروا» و «قد» مرادةٌ أي: وقد عصوا. وقرأ يحيى وأبو السمَّال: «وعَصَوا الرسول» بكسر الواو على الأصل.

قوله: ﴿لو تُسَوَّى﴾ إنْ قيل: إنَّ «لو» على بابها كما هو قول الجمهور فمفعول «يود» محذوف أي: يود الذين كفروا تسويةَ الأرض بهم، ويدلُّ عليه: «لو تُسَوَّى بهم الأرض» وجوابها حينئذ محذوف أي: لَسُرُّوا بذلك. وإنْ قيل: إنها مصدرية كانت هي وما بعدها في محل مفعول «يود» ولا جوابَ لها حينئذٍ، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في ﴿يَوَدُّ أحدُهم لو يُعَمَّرُ﴾[2]. قال أبو البقاء. «وعَصَوا الرسولَ». في موضع الحال، و «قد» مرادةٌ، وهي معترضةٌ بين «يود» وبين مفعولِها

---

(١) سورة البقرة، آية (٤٨).

(٢) سورة البقرة، آية (٩٦).

وهو «لو تُسَوَّى»، و«لو» بمعنى «أَنْ» المصدرية، انتهى. وفي جَعْلِه الجملةَ الحاليةَ معترضةً بين المفعولِ وعاملِه نَظَرٌ لا يَخْفَى، لأنها مِنْ جملةِ متعلقات العلمل الذي هو صلةٌ للموصولِ وهذا نظير ما لو قلت: «وضَرَبَ الذين جاؤوا مُسْرِعين زيداً» فكما لا يقال إنَّ «مسرعين» معترض به فكذلك هي الجملة.

وقرأ أبو عمرو وابن كثير وعاصم «تُسَوَّى» بضم التاء وتخفيف السين مبنياً للمفعول. وقرأ حمزة والكسائي: تَسَوَّى بفتحِها والتخفيفِ، ونافع وابن عامر بالتثقيل. فأما القراءة الأولى فمعناها: أنهم يَوَدُّون أن الله تعالى يُسَوِّي بهم الأرض: إمَّا على أن الأرض تنشق وتبتلعهم، وتكون الباء بمعنى «على»، وإمَّا على أنهم يَوَدُّون أن لو صاروا تراباً كالبهائم، والأصل: يَوَدُّون أن الله يُسَوِّيهم بالأرض، فَقُلِب إلى هذا كقولهم: «أدخلت القَلَنْسوة في رأسي»، وإمَّا على أنهم يودُّون لو يُدْفَنون فيها، وهو كمعنى القولِ الأول، وقيل: لو تُعْدَلُ بهم الأرض أي: يُؤْخَذُ ما عليها منهم فِديةً.

وأمَّا القراءة الثانية فأصلُها «تَتَسوَّى» بتاءين، فحذفت إحداهما. وفي الثالثة حُذِفَت إحداهما. ومعنى القراءتين ظاهر مِمَّا تقدَّم، فإن الأقوال الجارية في القراءةِ الأولى جاريةٌ في القراءتين الأُخرَيْن، غايةُ ما في الباب أنه نَسَب الفعلَ إلى الأرض ظاهراً.

قوله: ﴿**ولا يكتمون**﴾ فيه ستةُ أوجهٍ، وذلك أنَّ هذه الواوَ تحتمل أن تكونَ للعطفِ وأن تكونَ للحالِ: فإنْ كانت للعطفِ احتمل أن يكون من عطف المفردات، وأن يكونَ من عطف الجمل، إذا تقرر هذا فيجوز أن يكون «ولا يكتمون» عطفاً على مفعول «يود» أي: يَوَدُّون تسويةَ الأرض بهم وانتفاءَ كتمان الحديث، و«لو» على هذا مصدريةٌ، ويَبْعُدُ جَعْلُها حرفاً لِما كان سيقع لوقوعِ غيرِه، ويكُون «ولا يكتمون» عطفاً على مفعول «يَوَدُّ» المحذوفِ. فهذان وجهان على تقدير كونِه من عطفِ المفردات.

ويجوزُ أَنْ يكونَ عطفاً على جملة «يَوَدُّ»، أَخْبَرَ تعالى عنهم بخبرين أحدُهما: الوَدادة لكذا، والثاني: أنهم لا يَقْدِرُون على الكتم في مواطنَ دونَ مواطنَ، و«لو» على هذا مصدريةٌ، ويجوزُ أن تكونَ «لو» حرفاً لِما كان سيقع لوقوعِ غيره، وجوابُها محذوفٌ، ومفعولُ «يود» أيضاً محذوفٌ، ويكون «ولا يكتمون» عطفاً على «لو» وما في حَيِّزها، ويكونُ تعالى قد أَخْبَرَ عنهم بثلاثِ جمل: الوَدادةِ وجملةِ الشرط بـ«لو» وانتفاءِ الكتمان، فهذان أيضاً وجهان على تقدير كونه من عطف الجمل.

وإنْ كانَتْ للحالِ جاز أن تكون حالاً من الضمير في «بهم»، والعامل فيها «تُسَوَّى»، ويجوزُ في «لو» حينئذٍ أَنْ تكونَ مصدريةً وأن تكون امتناعيةً، والتقديرُ: يَوَدُّون تسويةَ الأرضِ بهم غيرَ كاتمين، أو: لو تُسَوَّى بهم غيرَ كاتمين لكان بغيتَهم، ويجوز أن تكون حالاً من «الذين كفروا»، والعاملُ فيها «يود»، ويكونُ الحال قيداً في الوَدادةِ، و«لو» على هذا مصدريةٌ في محلِّ مفعولِ الودادة، والمعنى: يومئذ يود الذين كفروا تسوية الأرض بهم غير كاتمين الله حديثاً، ويبعد أن تكون «لو» على هذا الوجه امتناعيةً للزوم الفصل بين الحال وعاملها بالجملة. و«يكتمون» يتعدى لاثنين، والظاهر أنه يصل إلى أحدهما بالحرف، والأصل: ولا يكتمون من الله حديثاً.

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ

حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا۟ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾

قوله تعالى: ﴿لا تَقْرَبوا الصلاة﴾: فيه وجهان:

أحدهما: أن في الكلامِ حَذْف مضافٍ تقديرُه: مواضعَ الصلاة، والمراد بمواضعها المساجد، ويؤيد هذا قوله بعد ذلك: «إلا عابري سبيل» في أحد التأويلين.

والثاني: أنه لا حذف، والنهي عن قربان نفس الصلاة في هذه الحالة.

قوله: ﴿وأنتم سُكارى﴾ مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصب على الحال من فاعل «تقربوا». وقرأ الجمهورُ: «سُكارى» بضم السين وألف بعد الكاف، وفيه قولان:

أحدهما: ـ وهو الصحيح ـ أنه جمع تكسير، نص عليه سيبويه، قال: «وقد يُكَسِّرون بعضَ هذا على فُعالى، وذلك كقولِ بعضهم «سُكارى» «وعُجالى».

والثاني: أنه اسمُ جمع، وزعم ابنُ الباذش أنه مذهب سيبويه، قال: «وهو القياسُ لأنه لم يأت من أبنيةِ الجمع شيءٌ على هذا الوزن». وذكر السيرافي الخلافَ، ورجَّح كونه تكسيراً.

وقرأ الأعمش: «سُكْرى» بضم السين وسكون الكاف، وتوجيهُها أنها صفةٌ على فُعْلى كحُبْلى، وقعت صفةً لجماعةٍ أي: وأنتم جماعةٌ سُكْرى. وحَكى جناح بن حبيش: «كُسْلى وكَسْلى» بضم الكاف وفتحها. قاله الزمخشري. وقرأ النخعي: «سَكْرى» بفتح السين وسكون الكاف، وهذه تحتمل وجهين:

أحدُهما: ما تقدَّم في القراءة قبلها وهو أنها صفةٌ مفردةٌ على فَعْلى كامرأةٍ سَكْرى وُصِفَ بها الجماعة.

والثاني: أنها جمعُ تكسيرٍ كجَرْحى ومَوْتى وهَلْكى، وإنما جَمْعُ سَكْران على «فَعْلى» حملاً على هذه؛ لِما فيه من الآفةِ اللاحقةِ للفعلِ، وقد تقدَّم لك شيء من هذا في قوله في البقرة عند قولِه: «وإنْ يأتُوكم أسارى»[1]، وقُرِئ «سَكارى» بفتحِ السين، والألفِ، وهذا جمعُ تكسيرٍ نحو: نَدْمان ونَدامى وعَطْشان وعَطاشَى.

والسُّكْر لغةً: السَّدُّ، ومنه قيل لِما يَعْرِضُ للمرءِ مِنْ شرب المُسْكِر؛ لأنه يَسُدُّ ما بين المرء وعقله، وأكثرُ ما يقال السُّكْرُ لإزالةَ العقلِ بالمُسْكِر، ويُقال ذلك لإزالتِه بغضبٍ ونحوِه من عشقٍ وغيرِه قال:

١٥٩٢ ـ سُكْرَانِ سُكْرُ هَوىً وسُكْرُ مُدَامَةٍ أنَّى يُفِيقُ فَتىً بِهِ سُكْرَانِ[2]

والسَّكْرُ ـ بالفتح وسكون الكاف ـ حَبْسُ الماءِ، وبكسرِ السين نفسُ الموضعِ المسدودِ، وأمَّا «السَّكَر» بفتحهما فما يُسْكَرُ به من المشروبِ، ومنه «سَكَراً ورزقاً حسناً»[3] وقيل: السُّكْر ـ بضمِّ السين وسكون الكاف ـ السَّدُّ أي: الحاجزُ بين الشيئين قال:

---

(١) سورة البقرة، آية (٨٥).
(٢) البيت عند الراغب في مفرداته (٢٤٢).
(٣) سورة النحل، آية (٦٧).

١٥٩٣ - فَمَا زِلْنَا عَلَى السُّكْرِ نُداوِي السُّكْرَ بالسُّكْرِ[١]

والحاصلُ: أنَّ أصلَ المادة الدلالةُ على الانسدادِ، ومنه «سَكِرَتْ عين البازي» إذا خالَطَها نومٌ، و «سَكِر النهرُ» إذا لم يَجْرِ، وسَكَرْتُه أنا.

قوله: ﴿حتى تَعْلَموا﴾ «حتى» جارةٌ بمعنى «إلى»، فهي متعلقة بفعل النهي، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار «أَنْ»، وتقدَّم تحقيقُه. و «ما» يجوزُ فيها ثلاثة أوجه: أن تكونَ بمعنى الذي، أو نكرةً موصوفةً، والعائدُ على هذين القولين محذوفٌ أي: يقولونه، أو مصدريةً فلا حَذْفَ إلا على رأيِ ابن السراجِ ومَنْ تَبِعه.

قوله: ﴿ولا جُنُباً﴾ نصبٌ على أنه معطوفٌ على الحال قبله، وهو قوله «وأنتم سُكارى»، عَطَفَ المفردَ على الجملةِ لَمَّا كانَتْ في تأويله، وأعادَ معها «لا» تنبيهاً على أنَّ النهيَ عن قربانِ الصلاةِ مع كل واحدة من هذين الحالين على انفرادِهما، فالنهيُ عنها مع اجتماعِ الحالتين آكدُ وأَوْلى.

والجُنُبُ: مشتقٌ من الجَنابة وهي البُعْد قال:

١٥٩٤ - فَلا تَحْرِمَنِّي نائِلاً عَنْ جَنابَةٍ فَإِنِّي امْرُؤٌ وَسْطَ القِبابِ غَرِيبُ[٢]

وسُمِّي الرجلُ جُنُباً لبُعْده عن الطهارة، أو لأنه ضاجَعَ بجَنْبه ومَسَّ به، والمشهورُ أنه يُستعمل بلفظٍ واحد للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، ومنه الآية الكريمة. قال الزمخشري: «لجَرَيانه مَجْرى المصدر الذي هو الإجْناب» ومن العرب مَنْ يُثَنِّيه فيقول: «جُنُبان» ويجمعه سَلامَةً فيقول: «جُنُبون» وتكسيراً فيقول: «أَجْناب»، ومثله في ذلك: «شُلُل» وتقدَّم تحقيق ذلك.

قوله: ﴿إلا عابري﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب على الحال، فهو استثناءٌ مفرغ، والعامل فيها فعل النهي، والتقدير: لا تقربوا الصلاةَ في حال الجنابة، إلا في حال السفر أو عبور المسجد، على حَسَب القولين. وقال الزمخشري: «إلا عابري سبيل» استثناءٌ من عامة أحوالِ المخاطبين، وانتصابُه على الحالِ. فإنْ قلت: كيف جَمَع بين هذه الحالِ والحالِ التي قبلها؟ قلت: كأنه قيل: لا تقربوا الصلاةَ في حالِ الجنابة إلا ومعكم حالٌ أخرى تُعْذَرُون فيها وهي حال السفر، وعُبور السبيلِ عبارةٌ عنه».

والثاني: أنه منصوب على أنه صفةٌ لقوله: «جُنُباً» وصفَه بـ «إلا» بمعنى «غير» فظهر الإعرابُ فيما بعدها، وسيأتي لهذا مزيدُ بيانٍ عند قولِه تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللَّهُ لفَسَدَتا﴾[٣] كأنه قيل: لا تَقْرَبوها جُنُباً غيرَ عابري سبيل أي: جُنُباً مُقيمين غيرَ مَعْذُورين، وهذا معنى واضح على تفسيرِ العبورِ بالسفر. وأمَّا مَنْ قَدَّر مواضع الصلاة فالمعنى عنده: لا تَقْرَبوا المساجدَ جُنُباً إلا مجتازين لكونِه لا ممرَّ سواه، أو غيرِ ذلك بحَسَبِ الخلاف.

والعُبور: الجوازُ، ومنه: «ناقةٌ عُبْرُ الهَواجِر» قال:

---

(١) البيت من شواهد البحر (٣/ ٢٥٠).

(٢) تقدم.

(٣) سورة الأنبياء، آية (٢٢).

١٥٩٥ ـ عَيْرانَةٌ سُبُحُ الْيَدَيْنِ شِمِلَّةٌ عُبُرُ الْهَوَاجِرِ كَالْهِزَفِّ الْخَاضِبِ[١]

وقوله: ﴿حتى تَغْتَسِلوا﴾ كقوله: «حتى تَعْملوا» فهي متعلقةٌ بفعلِ النهي.

قوله: «أو على سَفَرٍ» في محلِّ نصبٍ عطفاً على خبر «كان» وهو «مَرْضَى» وكذلك قوله: «أو جاء أحدٌ» «أو لامستم» وفيه دليلٌ على مجيء خبرِ «كان» فعلاً ماضياً من غيرِ «قد»، وادِّعاء حذفِها تكلُّف لا حاجةَ إليه، كذا استدلَّ به الشيخ[٢]، ولا دليلَ فيه لاحتمال أن يكونَ «أو جاء» عطفاً على «كنتم» تقديرُه: «وإنْ جاء أحد»، وإليه ذهب أبو البقاء وهو أظهرُ من الأول، والله أعلم.

و «منكم» في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لـ «أحد»، فيتعلق بمحذوف و «من الغائط» متعلِّق بـ «جاء»، فهو مفعولُه. وقرأ الجمهور: «الغائطِ» بزنة فاعِل، وهو المكانُ المطمئنُّ من الأرض، ثم عَبَّر به عن نفسِ الحدثِ كنايةً للاستحياء مِنْ ذكره، وفَرَّقت العرب بين الفعلين منه، فقالت: «غاطَ في الأرض» أي: ذهب وأبعد إلى مكانٍ لا يراه فيه إلا مَنْ وَقَفَ عليه، وتغوَّط: إذا أَحْدَثَ. وقرأ ابن مسعود: «من الغَيْطِ»، وفيه قولان:

أحدهما: ـ وإليه ذهب ابن جني ـ أنه مخفف من فَيْعَل كهَيْن ومَيْت في: هيّن وميّت.

والثاني: أنه مصدرٌ على وزن فَعْلَ قالوا: غاط يغيط غَيْطاً، وغاط يَغُوط غَوْطاً. وقال أبو البقاء: «هو مصدرُ «يَغُوط» فكان القياس «غَوْطاً» فَقَلَبَ الواوَ ياءً وإنْ سَكَنَتْ وانفَتَح ما قبلَها لِخفَّتها» كأنه لم يَطَّلع على أنَّ فيه لغةً أخرى من ذواتِ الياء حتى ادَّعى ذلك. وقرأ الأخوان هنا وفي المائدة[٣]: «لَمَسْتم» والباقون: «لامستم» فقيل: «فعَلَ» بمعنى فَعَل، وقيل: لَمَس: جامَع، ولامسَ لما دون الجماع.

وقوله: ﴿فلم تَجِدوا﴾ الفاءُ عَطَفَتْ ما بعدَها على الشرط. وقال أبو البقاء: «على جاء»، لأنه جَعَل «جاء» عطفاً على «كنتم» فهو شرط عنده». والفاءُ في قوله «فتيمَّموا» هي جوابُ الشرط، والضمير في «تَيَمَّموا» لكلِّ مَنْ تقدَّم من مريضٍ ومسافرٍ ومتغوِّط وملامس أو لامس، وفيه تغليبٌ للخطابِ على الغَيْبَةِ، وذلك أنه تقدَّم غيبة في قوله: «أو جاء أحد» وخطابٌ في «كنتم» و «لمستم» فَغَلَّب الخطابَ في قوله «كنتم» وما بعده عليه. وما أحسنَ ما أتى هنا بالغيبة لأنه كنايةٌ عما يُسْتحيا منه فلم يخاطِبْهم به، وهذا من محاسِنِ الكلام، ونحوُه: ﴿وإذا مَرِضْتُ فهو يشفين﴾[٤]. و «وَجَد» هنا بمعنى «لَقِي» فتعدَّت لوَاحد.

و «صعيداً» مفعولٌ به لقوله: «تَيمَّموا» أي: اقصِدوا، وقيل: هو على إسقاطِ حرف أي: بصعيدٍ، وليس بشيء لعدمِ اقتباسِه. و «بوجوهكم» متعلِّقٌ بـ «امْسَحوا» وهذه الباءُ تحتمل أن تكون زائدة، وبه قال أبو البقاء، ويحتمل أن تكون متعدية، لأن سيبويه حكى: «مَسَحْتُ رأسَه وبرأسِه» فيكون من باب: نصحته ونصحت له. وحُذِفَ المسموحُ به، وقد ظهرَ في آية المائدة[٥] في قوله «منه» فَحُمِلَ عليه هذا.

---

(١) البيت من شواهد القرطبي (٥/٢٠٦).
(٢) انظر البحر المحيط (٣/٢٥٨).
(٣) آية رقم (٦).
(٤) سورة الشعراء، آية (٨٠).
(٥) آية رقم (٦).

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٤٦﴾﴾

قوله تعالى: ﴿من الكتابِ﴾: فيه وجهان:

أحدُهما: أنه متعلق بمحذوفٍ إذ هو صفةٌ لـ «نصيباً» فهو في محل نصب.

والثاني: أنه متعلق بـ «أوتوا» أي: أوتوا من الكتابِ نصيباً. و «يَشْتَرون» حالٌ وفي صاحبِها وجهان:

أحدُهما: أنه واو «أوتوا».

والثاني: أنه الموصولُ، وهي على هذا حالٌ مقدرة، والمُشْتَرَىٰ به محذوف أي: بالهُدى، كما صَرَّح به في مواضعَ. و «يريدون» عطفٌ على «يشترون». وقرأ النخعي: «ويُريدون أَنْ تَضِلُّوا» بتاءِ الخطاب، والمعنى: وتريدون أيها المؤمنون أن تَدَّعوا الصوابَ. وقرأ الحسن: «أن تُضِلُّوا» من «أضلَّ». وقرىء[1]: «أَنْ تُضَلُّوا السبيل» بضم التاء وفتح الضاد على ما لم يُسَمَّ فاعلُه. و «السبيل» مفعول به كقولك: «أخطأ الطريق» وليس بظرفٍ، وقيل: يتعدَّى بـ «عَنْ» تقول: «ضَلَلْتُ السبيل، وعن السبيل».

قوله تعالى: ﴿وكَفَى باللَّهِ﴾: قدتقدَّم الكلامُ على هذا التركيبِ أولَ السورةِ[2] فَأَغْنى عن إعادتهِ، وكذلك تقدَّم الكلامُ في المنصوبِ بعده.

قوله تعالى: ﴿مِن الذِين هادُوا يُحَرِّفُون﴾: فيه سبعةُ أوجهٍ:

أحدها: أَنْ يكونَ «مِن الذين» خبراً مقدماً، و «يُحَرِّفون» جملةٌ في محلِّ رفعٍ صفةً لموصوف محذوف هو مبتدأ، تقديره: «من الذين هادوا قومٌ يُحَرِّفون» وحَذْفُ الموصوفِ بعد «مِنْ» التبعيضية جائزٌ، وإنْ كانت الصفةُ فعلاً كقولهم: «منا ظَعَن ومنا أَقام» أي: فريق ظعن، وهذا هو مذهبُ سيبويه والفارسي، ومثلُه:

١٥٩٦ ـ وَمَا الدَّهْرُ إلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ[3]

أي: فمنهما تارةً أموت فيها.

الثاني: ـ قول الفراء ـ وهو أنَّ الجارَّ والمجرور خبرٌ مقدم أيضاً، ولكنَّ المبتدأَ المحذوفَ يقدِّرُه موصولاً تقديره: «من الذين هادوا مَنْ يحرفون»، ويكون قد حَمَل على المعنى في «يُحَرِّفون»، قال الفراء: «ومثله:

---

(١) هي قراءة الحسن انظر تفسير القرطبي ٥/٢٤٢.

(٢) آية رقم (٦).

(٣) البيت لتميم بن مقبل انظر ديوانه (٢٤). وهو من شواهد الكتاب (١/٣٧٦)، الحماسة لابن الشجري (١٨٣)، الكامل (٥٣٨)، المحتسب (١/١١٢)، الهمع (٢/١٢٠)، الدرر (٢/١٥١).

١٥٩٧ ـ فَظَلُّوا وَمِنْهُم دَمْعُهُ سَابِقٌ لَهُ وآخَرُ يَثْنِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ بِالْيَدِ[١]

قال: «تقديرُه: «ومنهم مَنْ دمعُه سابقٌ له». والبصريون لا يجيزون حَذْفَ الموصولِ لأنه جزءُ كلمة، وهذا عندهم مؤولٌ على حذف موصوف كما تقدم، وتأويلُهم أَوْلَى لِعطفِ النكرة عليه وهو «آخر»، و «أخرى» في البيت قبلَه، فيكونُ في ذلك دلالةٌ على المحذوفِ، والتقديرُ: فمنهم عاشقٌ سابقٌ دمعُه له وآخرُ.

الثالث: أنَّ «مِن الذين» خبرُ مبتدإٍ محذوف أي: هم الذين هادوا. و «يُحَرِّفون» على هذا حالٌ من ضمير «هادوا». وعلى هذه الأوجهِ الثلاثةِ يكونُ الكلامُ قد تَمَّ عند قوله «نصيراً».

الرابع: أن يكونَ «من الذين» حالاً من فاعل «يريدون» قاله أبو البقاء، ومَنَع أن يكونَ حالاً من الضمير في «أوتوا» ومن «الذين» أعني في قوله: «ألم تَرَ إلى الذين أوتوا» قال: «لأنَّ الحال لا تكونُ لشيءٍ واحد إلا بعطفِ بعضِها على بعض». قلت: وهذه مسألةُ خلافٍ، من النحويين مَنْ مَنَع، ومنهم مَنْ جَوَّز وهو الصحيح.

الخامس: أنَّ «مِن الذين» بيانٌ للموصولِ في قوله: «ألم تَرَ إلى الذين أُوتوا» لأنهم يهودٌ ونصارى فبيَّنهم باليهودِ، قاله الزمخشري، وفيه نظرٌ من حيث إنه قد فُصِل بينهما بثلاثِ جمل وهي: «والله أعلم» إلى آخره، وإذا كان الفارسي قد مَنَعَ الاعتراضَ بجملتين فما بالُك بثلاث!! قاله الشيخ[٢]، وفيه نظرٌ فإنَّ الجَمَلَ هنا متعاطفةٌ، والعطفُ يُصَيِّر الشيئين شيئاً واحداً.

السادس: أنه بيانٌ لأعدائِكم، وما بينهما اعتراض أيضاً وقد عُرِف ما فيه.

السابع: أنه متعلِّقٌ بـ «نصيراً»، وهذه المادةُ تتعدَّى بـ «من». قال تعالى: ﴿ونَصَرْناه من القوم﴾[٣] ﴿فَمَنْ ينصُرنا من بأس الله﴾[٤] على أحدِ تأويلين: إمَّا على تضمينِ النصرِ معنى المنع أي: منعناه من القوم، وكذلك: وكفى بالله مانعاً بنصرِه من الذين هادوا، وإمَّا على جَعْلِ «مِنْ» بمعنى «على» والأولُ مذهبُ البصريين. فإذا جعلنا «من الذين» بياناً لِما قبله فبِمَ يتعلَّق؟؟ والظاهرُ أنه يتعلق بمحذوف، ويَدُلُّ على ذلك أنهم قالوا في «سُقْياً لك»: إنَّ «لك» متعلق بمحذوف لأنه بيانٌ.

وقال أبو البقاء: «وقيل: هو حالٌ من «أعدائكم» أي: واللَّهُ أعلمُ بأعدائِكم كائنين من الذين هادوا، والفصلُ بينهما مُسَدِّد فلم يمنعْ من الحال». فقوله هذا يُعْطي أنه بيانٌ لأعدائكم مع إعرابِه له حالاً فيتعلَّق بمحذوف، لكن لا على ذلك الحذفِ المقصودِ في البيان.

وقد ظهر مِمَّا تقدَّم أنَّ «يُحَرِّفون»: إمَّا لا محلَّ له، أوله محلُّ رفعٍ أو نصبٍ على حَسْبِ ما تقدم. وقرأ أبو رجاء والنخعي: «الكلام» وقرىء «الكَلِيم» بكسر الكاف وسكون اللام جمع «كِلْمة» مخففة من كَلِمة، ومعانيها متقاربةٌ.

و ﴿عن مواضِعِه﴾ متعلَّقٌ بـ «يُحَرِّفون»، وذكَّر الضمير في «مواضعه» حَمْلاً على «الكَلِم» لأنها جنسٌ.

---

(١) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (١/١٤١)، البحر (٣/٢٦٢).
(٢) انظر البحر المحيط (٣/٢٦٢).
(٣) سورة الأنبياء، آية (٧٧).
(٤) سورة غافر، آية (٢٩).

وجاء هنا: ﴿عن مواضِعه﴾، وفي المائدة: ﴿من بعد مواضعه﴾[١] قال الزمخشري: «أمَّا عن مواضِعه» فَعَلى ما فسَّرناه من إزالته عن مواضعِه التي أَوْجَبَتْ حكمةُ اللَّهِ وَضْعَه فيها بما اقتضَتْ شهواتُهم من إبدالِ غيره مكانَه وأما «من بعدِ مواضعه» فالمعنى أنه كانت له مواضع هو قَمِنٌ بأن يكون فيها، فحين حَرَّفوه تركوه كالغريب الذي لا موضع له بعد مواضعه ومقارِّه والمعنيان متقاربان».

قال الشيخ[٢]: «وقد يقال إنهما سِيَّان، لكنه حُذِف هنا وفي أول المائدة[٣]، ﴿من بعد مواضعه﴾؛ لأنَّ قولَه «عن مواضعِه» يدلُّ على استقرارِ مواضعَ له، وحُذِف في ثاني المائدة «عن مواضِعِه» لأنَّ التحريفَ من بعد مواضعه يدل على أنه تحريفٌ عن مواضعِه، فالأصلُ: يُحَرِّفون الكلمَ من بعد مواضعِه عنها، فَحَذَفَ هنا البعدية وهناك «عنها» توسُّعاً في العبارةِ، وكانت البداءةُ هنا بقوله «عن مواضعِه» لأنه أخْصرُ، وفيه تنصيصٌ باللفظِ على «عن» وعلى المواضِعِ وإشارةٌ إلى البعدِيَّة».

وقال[٤] أيضاً: «والظاهرُ أنهم حيثُ وُصِفوا بشدةِ التمرُّدِ والطغيان وإظهارِ العداوةِ واشتراءِ الضلالةِ ونَقْضِ الميثاق جاء «يحرِّفون الكلم عن مواضِعِه» كأنهم حَرَّفوها من أولِ وهلةٍ قبل استقرارها في مواضعها وبادَرُوا إلى ذلك، ولذلك جاء أَوَّلُ المائدة كهذِه الآيةِ حيث وصفهم بنقضِ الميثاق وقسوة القلوب، وحيث وُصِفوا باللين وترديدِ الحكم إلى الرسول جاء «من بعد مواضعه» كأنهم يبادِرون إلى التحريفِ، بل عرض لهم بعد استقرارِ الكلم في مواضعها فهما سياقان مختلفان».

وقوله: ﴿ويقولون﴾ عطفٌ على «يُحَرِّفون»، وقد تقدَّم، وما بعده في محلِّ نصبٍ به. قوله: ﴿غيرَ مُسْمَع﴾ في نصبه وجهان أحدهما: أنه حالٌ، والثاني أنه مفعولٌ به، والمعنى: اسْمَعْ غيرَ مُسْمَع كلاماً ترضاه، سمعُك عنه نابٍ. قال الزمخشري ـ بعد حكايتِه نصبَه على الحالِ وذكرِه المعنى المتقدم ـ: «ويجوز على هذا أن يكون «غيرَ مُسْمَع» مفعول «اسمَعْ» أي: اسْمَعْ كلاماً غيرَ مسمعٍ إياك لأنَّ أذنك لا تَعِيه نُبُوّاً عنه». وهذا الكلامُ ذو وجهين: يعني أنَّه يحتمل المدح والذم فبإرادة المدحِ تقدِّرُ: «غيرَ مُسْمَعٍ مكروهاً، فيكونُ قد حذف المفعولَ الثاني، لأنَّ الأولَ قام مقامَ الفاعلِ، وبإرادة الذمِّ تقدِّر: «غير مُسْمع خيراً»، وحُذِفَ المفعولُ الثاني أيضاً.

وقال أبو البقاء: «وقيل: أرادوا غيرَ مسموعٍ منك»، وهذا القولُ نَقَله ابن عطية عن الطبري، وقال: «إنه حكايةٌ عن الحسن ومجاهد». قال ابن عطية: «ولا يساعِدُه التصريف» يعني أن العرب لا تقول: «أَسْمَعْتُك» بمعنى قَبِلْتُ منك، وإنما تقول: «أَسْمَعْتُ» بمعنى سَبَبْتُهُ، و«سمعت منه» بمعنى: قَبِلْتُ منه، يُعَبِّرون بالسماع لا بالإسماع عن القَبولِ مجازاً، وتقدَّم القولُ في ﴿راعِنا﴾ في البقرة[٥].

قوله: ﴿لَيّاً بألسنتهم وطَعْناً﴾ فيهما وجهان أحدهما: أنهما مفعولٌ من أجلِه ناصبُهما: «ويقولون». والثاني: أنهما مصدران في موضع الحال أي: لاوينَ وطاعنين. وأصل لَيّاً: «لَوْيٌ» من لوى يَلْوي، فأُدْغِمَتِ الواوُ في الياء بعد قَلْبِها ياءً فهو مثل «طَيّ» مصدر طَوَى يَطْوي. و«بألسنتِهم» و«في الدين» متعلقان بالمصدرين قبلهما. و«لو أنَّهم قالوا» تقدَّم

---

(١) آية رقم (٤١).
(٢) انظر البحر المحيط (٣/٢٦٣).
(٣) آية رقم (١٣).
(٤) انظر البحر المحيط (٣/٢٦٣).
(٥) آية رقم (١٠٤).

الكلامُ على ذلك في البقرة بأشبعِ قول.

قوله: ﴿لكان خيراً﴾ فيه قولان، أظهرُهما: أنه بمعنى أفعل، ويكونُ المفضَّلُ عليه محذوفاً، أي: لو قالوا هذا الكلامَ لكان خيراً من ذلك الكلامِ. والثاني: أنه لا تفضيلَ فيه، بل يكون بمعنى جيد وفاضل، فلا حَذْف حينئذ، والباءُ في «بكفرِهم» للسببية.

قوله: ﴿إلاَّ قليلاً﴾ فيه ثلاثةُ أوجه:

أحدُها: أنَّه منصوبٌ على الاستثناءِ من «لَعَنهم» أي: لَعنهم الله إلا قليلاً منهم، فإنهم آمنوا فلم يَلْعَنْهم.

والثاني: أنه مستثنى من الضميرِ في «فلا يؤمنون» والمرادُ بالقليلِ عبد الله بن سلام وأضرابه. ولم يستحسن مكي هذين الوجهين: أمَّا الأول قال: «لأنَّ مَنْ كَفَر ملعون لا يُسْتثنى منهم أحدٌ. وأمَّا الثاني: فلأنَّ الوجهَ الرفعُ على البدلِ؛ لأن الكلامَ غير موجبٍ».

والثالث: أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: إلا إيماناً قليلاً، وتعليلُه هو أنهم آمنوا بالتوحيدِ وكفروا بمحمدٍ ﷺ وشريعته.

وعَبَّر الزمخشري وابن عطية عن هذا التقليل بالعدمِ، يعني أنهم لا يُؤْمنون البتة، كقوله:

١٥٩٨ - قليلُ التشكِّي للمُهِمِّ يُصيبه ..... (١)

قال الشيخ(٢): «وما ذكراه من أن التقليل يُراد به العَدَمُ صحيح، غير أنَّ هذا التركيبَ الاستثنائي يأباه، فإذا قلت: «لم أقم إلا قليلاً» فالمعنى: انتفاء القيام إلا القليلَ فيوجد منك، لا أنه دال على انتفاء القيامِ البتةَ بخلافِ «قَلَّما يقولُ ذلك أحدٌ إلا زيدٌ» و «قَلَّ رجلٌ يفعل ذلك» فإنه يَحْتمل القليل المقابل للتكثير، ويحتمل النفيَ المحض، أمَّا أنك تنفي ثم توجب، ثم تريد بالإيجاب بعد النفي نفياً فلا، لأنه يلزم أنْ تجيءَ «إلاَّ» وما بعدها لغواً من غيرِ فائدة، لأنَّ انتفاءَ القيام قد فُهِم من قولك: «لم أقم» فأيُّ فائدةٍ في استثناء مثبت يراد به انتفاءُ مفهومٌ من الجملة السابقة؟ وأيضاً فإنه يؤدي إلى أن يكون ما بعدَ «إلا» موافقاً لِما قبلها في المعنى، والاستثناءُ يلزم أن يكون ما بعد «إلاَّ» مخالفاً لِما قبلها فيه».

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُوا۟ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّآ أَصْحَٰبَ ٱلسَّبْتِ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٤٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم ۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٤٩﴾

---

(١) صدر البيت لتأبط شراً وعجزه:

..... كثير الهوى شتى النوى والمسالك

انظر الحماسة (١/ ٧٥).

(٢) انظر البحر المحيط (٣/ ٢٦٥).

قوله تعالى : ﴿من قبل أَنْ نَطْمِسَ﴾ : متعلقٌ بالأمر في قوله : «آمنوا»، و «نَطْمِس» يكونُ متعدياً، ومنه هذه الآية، ومثلُها ﴿وإذا النجومُ طُمِسَتْ﴾[1] لبنائِه للمفعولِ من غيرِ حرفِ جرٍّ، ويكون لازماً يقال: «طَمَس المطرِ الأعلامَ» و «طَمَست الأعلامُ»، قال كعب:

١٥٩٩ ـ مِنْ كُلِّ نَضَّاخةِ الذِّفْرَى إذَا عَرِقَتْ عُرْضَتُها طَامِسُ الأَعْلامِ مَجْهُولُ[2] .

وقرأ الجمهور: «نَطْمِس» بكسر الميم، وأبو رجاء بضمها، وهما لغتان في المضارع. وقَدَّر بعضُهم مضافاً أي: عيونَ وجوهٍ، ويُقَوِّيه أنَّ الطمسَ للأعينِ، قال تعالى: ﴿لَطَمَسْنا على أعينِهم﴾[3].

وقوله: ﴿على أدبارِها﴾ فيه وجهان:

أظهرُهما: أنه متعلق بـ «نَرُدَّها».

والثاني: أن يتعلَّق بمحذوف؛ لأنه حال من المعفول في «نردَّها» قال أبو البقاء، وليس بواضح.

قوله: ﴿أو نلعنَهم﴾ عطفٌ على «نَطْمِسَ»، والضميرُ في «نلعنهم» يعود على الوجوه، على حَذْفِ مضافٍ إليه»، أي: وجوه قوم، أو على أن يُرادَ بهم الوُجَهاءُ والرؤساءُ، أو يعودُ على الذين أوتوا الكتاب، ويكون ذلك التفاتاً من خطابٍ إلى غيبة، وفيه استدعاؤُهم للإيمان، حيث لم يواجِهْهم باللعنةِ بعد أن شَرَّفهم بكونهم من أهل الكتاب. وقوله: و «كان أمرُ الله»: أمرٌ واحدٌ أُريد به الأمورُ وقيل: مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به أي: مأمورُه أي: ما أَوْجَدَه كائنٌ لا محالةَ.

وقوله تعالى: ﴿ويَغْفِرُ ما دونَ ذلك﴾: مستأنفٌ، وليس عطفاً على «يَغْفر» الأولِ لفسادِ المعنى. والفاعل في «يشاء» ضميرٌ عائد على الله تعالى، ويُفْهَمُ مِنْ كلامِ الزمخشري أنه ضميرٌ عائدٌ على «مَنْ» في «لِمَنْ»؛ لأنَّ المعنى عنده: إنَّ الله لا يَغْفِرُ الشرك لمن لا يشاء أن يغفر له بكونِه ماتَ على الشرك غيرَ تائبٍ منه، ويغفرُ ما دونَ دلك لمَنْ يشاءُ أَنْ يغفر له بكونِه مات تائباً من الشرك»، و «لِمَنْ يشاء» متعلقٌ بـ «يغفر».

قوله تعالى: ﴿أَلم تَرَ﴾: تقدَّم مثلُه، و «بل» إضرابٌ عن تزكيتهم أنفسَهم. وقدّر أبو البقاء هذا الإضراب جملةَ قال: «تقديره: أخطؤوه بل الله يزكي من يشاء.

وقوله: ﴿ولا يُظْلَمُون﴾ يجوز أن يكونَ حالاً مِمَّا تقدَّم، وأَنْ يكونَ مستأنفاً، والضميرُ في «يُظْلمون» يجوز أن يعودَ «على مَنْ يشاء» أي: لا يُنْقِصُ من تزكيتهم شيئاً، وإنما جَمَع الضميرَ حَمْلاً على معنى «مَنْ»، وأن يعودَ على الذين يُزَكُّون، وأن يعود على القبيلين: مَنْ زكَّى نفسَه ومَنْ زكَّاه الله، فذاك لا يُنْقِصُ من عقابِه شيئاً، وهذا لا يُنْقِصُ من ثوابِه شيئاً. والأولُ أظهرُ؛ لأن «مَنْ» أقربُ مذكورٍ، ولأنَّ «بل» إضرابٌ منقطعٌ ما بعدها عَمَّا قبلها. وقال أبو البقاء: «ويجوزُ أن يكونَ مستأنفاً أي: مَنْ زَكَّى نفسَه، ومَنْ زَكَّاه الله». انتهى، فَجَعَلَ عود الضميرِ على الفريقين بناءً على وجهِ الاستئنافِ، وهذا غيرُ لازمٍ، بل يجوزُ عَوْدُه عليهما والجملةُ حاليةٌ.

و «فتيلاً» مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ الأولَ قام مقامَ الفاعلِ، ويجوز أن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ، كما تقدَّم تقريرُه في ﴿مثقال ذرة﴾[4]. والفتيل: خيط رقيق في شِقِّ النَّواة، يُضْرب به المَثَلُ في القلة، وقيل: هو ما خرج من بين إصبعيك أو

---

(١) سورة المرسلات، آية (٨).
(٢) تقدم.
(٣) سورة يس، آية (٦٦).
(٤) سورة النساء، آية (٤٠).

كفَيْك من الوسخ حين تفتلهما، فهو فعيل بمعنى مفعول، وقد ضَرَبَتِ العربُ المثلَ في القلة التافهة بأربعة أشياء اجتمعن في النواة، وهي : الفتيل والنقير ـ وهو النُّقْرة التي في ظَهر النَّواة ـ والقِطْمير ـ وهو القشر الرقيق فوقها ـ وهذه الثلاثةُ واردةٌ في الكتابِ العزيز، والثُّفْروق ـ وهو ما بين النواة والقِمْع الذي يكون في رأس التمرة كالعِلاقة بينهما ـ.

انظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَىٰ بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٠﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَٰؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا ﴿٥١﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ۖ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴿٥٢﴾ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴿٥٣﴾ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ۖ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾ فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ ۚ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ﴿٥٥﴾ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٥٦﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۖ لَّهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴿٥٧﴾

قوله تعالى : ﴿ انظر كيف يفترون ﴾ : كيف منصوب بـ « يفترون » وتقدم الخلاف فيه والجملة في محل نصب بعد إسقاط الخافض ، لأنها معلقة لـ « انظر » وانظر يتعدى بـ « في » لأنها هنا ليست بصرية وعلى الله متعلق بـ « يفترون » وأجاز أبو البقاء أن يتعلقّ بمحذوف على أنه حال من الكذب قدم عليه قال : « ولا يجوز أن يتعلق بالكذب لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه فإن جعل على التبين جاز» وجوّز ابن عطية أن تكون « كيف » مبتدأ والجملة من قوله « يفترون » الخبر وهذا فاسد لأن كيف لا ترفع بالابتداء وعلى تقدير ذلك فأين الرابط بينها وبين الجملة الواقعة خبراً عنها ؟ ولم تكن نفس المبتدأ حتى تستغني عن رابط و« ثمّا » تمييز والضمير في به عائد على الكذب وقيل : على الافتراء وجملة الزمخشري عائداً على زعمهم يعني من حيث التقدير . . .

وقوله تعالى : ﴿ يؤمنون ﴾ : فيه وجهان :

**أحدهما** : أنه حال إما من « الذين » وإما من واو أوتوا و« بالجبت » متعلق به « يقولون » واللام : إما للتبليغ وإما للعلة كنظائرها و« هؤلاء أهدى » مبتدأ وخبر في محل نصب بالقول و« سبيلا » تمييز .

**والثاني** : أن « يؤمنون » مستأنف وكأنه تعجب من حالهم إذ كان ينبغي لمن أوتي نصيباً من الكتاب ألا يفعل شيئاً كما ذكر فيكون جواباً لسؤال مقدر كأنه قيل ألا تعجب من حال الذين أوتوا نصيباً من الكتاب؟ .

فقيل : وما حالهم ؟ فقال : يؤمنون ويقولون وهذان منافيان لحالهم .

والجبت : هو من الجبس بالسين المهملة أبدلت تاء كالنات والأكيات وست في الناس والأكياس وسدس قال :

١٦٠٠ - ..... شرار النات ليسوا بأجود ولا أكيات[١]

والجبس : هو الذي لا خير عنده ، يقال : رجل جبس وجبت أي : رذل قيل : وإنما ادعى قلب السين تاء لأن مادة ج ب ت مهملة وهذا قول قطرب وغيره يجعلها مادة مستقلة .

وقيل : الجبت : الساحر بلغة الحبشة ويطلق الجبت على كل ما عبد من دون الله ولذلك سموا به صنماً بعينه والطاغوت تقدم تفسيره وتصريفه[٢] .

قوله تعالى : ﴿ **أم لهم نصيب** ﴾ « أم » هذه منقطعة لفوات شرط الاتصال وقد تقدم ذلك أول البقرة فتتقدر بها « بل » والهمزة التي يراد بها الإنكار وكذلك هو في قوله ﴿ **أم يحسدون الناس** ﴾ وقوله « فأذن » حرف جواب وجزاء ونونها أصلية قال مكي : وحذاق النحويين على كتب نونها نوناً وأجاز الفراء أن تكتب ألفاً وما قاله الفراء هو قياس الخط لأنه مبني على الوقف والوقف على نونها بالألف وهي حرف ينصب المضارع بشرط تقدمت ولكن إذا وقعت بعد عاطف فالأحسن الإهمال وقد قرأ ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما هنا بأعمالها فحذفا النون من قوله « لا يؤتون » وقال أبو البقاء : ولم يعمل هنا من أجل حرف العطف وهو الفاء ويجوز في غير القرآن أن يعمل مع الفاء وليس المبطل لا لأن « لا » يتخطاها العامل فظاهر هذه العبارة أن المانع حرف العطف وليس كذلك بل المانع التلاوة ولذلك قال أخيراً « ويجوز في غير القرآن » وقد تقدم في قراءة عبد الله .

والضمير في قوله : ﴿ **فمنهم من آمن به** ﴾ : عائد على إبراهيم أو على القرآن أو على الرسول محمد صلّى الله عليه وسلم أو على ما أوتيه إبراهيم عليه السلام .

وقرأ الجمهور : « صد » بفتح الصاد وقرأ ابن مسعود وابن عباس وعكرمة « صد » بضمها وقرأ أبو رجاء وأبو الجوزاء بكسرها وكلتا القراءتين على البناء للمفعول إلا أن المضاعف الثلاثي كالمعتل العين منه فيجوز في أوله ثلاث لغات : إخلاص الضم وإخلاص الكسر والإشمام و« سعيراً » تمييز فإن كان بمعنى التهاب واحتراق فلا بد من حذف مضاف أي : كفى بسعير جهنم سعيراً إلا أن توقدها والتهابها ليس إياها وان كان بمعنى « مسعر » فلا يحتاج إلى حذف .

وقرأ الجمهور : « نصليهم » : بضم النون من أصلي وحميد بفتحها من صليت ثلاثاً وسلام ويعقوب : نصليهم بضم الهاء وهي لغة الحجاز وتقدم تقرير ذلك في قوله : ﴿ كلما نضجت ﴾ قد تقدم الكلام على كلما وأنها ظرف زمان والعامل فيها « بدلناهم » والجملة في محل نصب على الحال من الضمير المنصوب في « نصليهم » ويجوز أن يكون صفة لـ« ناراً » والعائد محذوف وليس بالقوي و« ليذوقوا » متعلق بـ « بدلناهم » .

قوله تعالى : ﴿ **والذين آمنوا** ﴾ : فيه ثلاثة أوجه :

**أظهرها** : أنه مبتدأ وخبره سندخلهم .

**والثاني** : أنه في محل نصب عطفاً على اسم أن وهو « الذين كفروا » والخبر أيضاً « سندخلهم جنات » ويصير هذا نظير قولك : « إن زيداً قائم وعمراً قاعداً » فعطفت المنصوب على المنصوب والمرفوع على المرفوع .

---

(١) تقدم .

(٢) سورة البقرة ، الآية (٢٥٦) .

**والثالث** : أن يكون في محل رفع عطفاً على موضع اسم « أن » لأن محله الرفع ذكر ذلك أبو البقاء وفيه نظر من حيث الشناعة اللفظية حيث يقال : « والذين آمنوا » في موضع نصب عطفا على « الذين كفروا » وأتى بجملة الوعيد مؤكدة بـ « ان » تنبيهاً على شدة ذلك وبجملة الوعد خالية منه لتحققها وأنه لا إنكار لذلك وأتى فيها بحرف التنفيس القريب المدة تنبيهاً على قرب الوعد .

و﴿ **تجري من تحتها الأنهار** ﴾ في محل نصب صفة لـ « جنات » وقرأ النخعي « سيدخلهم » وكذلك « ويدخلهم ظلاً » بياء الغيبة رداً على قوله : « ان الله كان عزيزاً » . والجمهور بالنون رداً على قوله « سوف نصليهم » و« خالدين » يجوز فيه ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنه حال من الضمير المنصوب في « سندخلهم » .

**والثاني** : أجازه أبو البقاء أن يكون حالاً من « جنات » قال : لأن فيها ضميراً لكل واحد منهما يعني أنه يجوز أن يكون حالاً من مفعول « سندخلهم » كما تقدم أو من « جنات » لأن في الحال ضميرين :

**أحدهما** : المستتر في « خالدين » العائد على الذين آمنوا .

**والآخر** : المجرور بـ « في » العائد على « جنات » فصح أن يجعل حالاً من كل واحد لوجود الرابط وهو الضمير وهذا الذي قاله فيه نظر لا يخفى من وجوه:

**أحدها** : أنه يصير المعنى : أن الجنات خالدات في أنفسها لأن الضمير في فيها عائد عليها فكأنه قيل : جنات خالدات في الجنات أنفسها .

**والثاني** : أن هذا الجمع شرطه العقل ولو أريد ذلك لقيل : خالدات .

**والثالث** : أن يكون صفة لـ« جنات » أيضاً قال أبو البقاء على رأي الكوفيين يعني أنه جرت الصفة على غير من هي له في المعنى ولم يبرز الضمير وهذا مذهب الكوفيين وهو أنه إذا جرت على غير من هي له وأمن اللبس لم يجب بروز الضمير كهذه الآية ومذهب البصريين وجوب بروزه مطلقاً فكان ينبغي أن يقال على مذهبهم « خالدين » ولما لم يقل كذلك دل على فساد هذا القول وقد تقدم لك تحقيق ذلك فإن قلت : فلتكن المسألة الأولى كذلك أعني أنه إذا جعلت « خالدين » حالاً من « جنات » فيكون حالاً منها لفظاً وهي لغيرها معنى ولم يبرز الضمير على رأي الكوفيين ويصح قول أبي البقاء فالجواب أن هذا لو قيل به لكان جيداً ولكن لا يدفع الرد عن أبي البقاء فإنه خصص مذهب الكوفيين بوجه الصفة دون الحال وقوله : ﴿ **لهم فيها أزواج** ﴾ مبتدأ وخبر ومحل هذه الجملة : أما النصب أو الرفع فالنصب : أما على الحال من جنات أو من الضمير في « سندخلهم » وأما على كونها صفة لـ «جنات » بعد صفة والرفع على أنه خبر بعد خبر .

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ أن تؤدوا ﴾ : منصوب المحل : أما على إسقاط حرف الجر لأن حذفه يطرد مع « أن » إذا أمن اللبس لطولهما بالصلة وأما لأن « أمر » يتعدى إلى الثاني بنفسه نحو : « أمرتك الخير » فعلى الأول يجري الخلاف في محلها أهي في محل نصب أم جر .

وعلى الثاني : هي في محل نصب فقط وقرىء[1] الأمانة .

والظاهر أن قوله : « أن تحكموا » معطوف على « أن تؤدوا » أي : يأمركم بتأدية الأمانات وبالحكم بالعدل فيكون قد فصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف وهي مسألة خلاف : ذهب الفارسي إلى منعها إلا أن الشعر وذهب غيره إلى جوازها مطلقاً ولننقح محل الخلاف .

أولاً فالقول : أن حرف العطف إذا كان على حرف واحد كالواو والفاء : هل يجوز أن يفصل بينه وبين ما عطفه بالظرف وشبهه أم لا ؟ ذهب الفارسي إلى منعه مستدلاً بأنه إذا كان على حرف واحد فقد ضعف فلا يتوسط بينه وبين ما عطفه شيء إلا في ضرورة كقوله :

١٦٠١ ـ يوماً تراها كشبه أردية الـ عصب ويوماً أديمها نغلا[2]

تقديره : « وترى أديمها نغلا يوما » ففصل بـ « يوماً » وذهب غيره إلى جوازه مستدلاً بقوله : ﴿ ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ﴾[3] ﴿ فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب ﴾[4] ﴿ وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً ﴾[5] ﴿ الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ﴾[6] ﴿ أن تؤدوا الأمانات ﴾ الآية .

وقال صاحب هذا القول : أن المعطوف عليه إذا كان مجروراً بحرف أعيد ذلك الحرف مع المعطوف نحو : « امرر بزيد وغداً بعمرو » وهذه الشواهد لا دليل فيها أما « في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة » وقوله : « وجعلنا من بين أيديهم سداً » فلأنه عطف شيئين على شيئين :

عطف الآخرة على الدنيا بإعادة الخافض وعطف « حسنة » الثانية على « حسنة » الأولى .

وكذلك عطَّف « من خلفهم » على « من بين » وسداً على « سداً » وكذلك البيت عطف فيه « أديمها » على المفعول الأول لـ « تراها » و« نغلا » على الثاني وهو كشبه و« يوماً » الثاني على « يوماً » الأول فلا فصل فيه حينئذٍ وحينئذٍ يقال : ينبغي لأبي علي أن يمنع مطلقاً ولا يستثني الضرورة فإن ما أستشهد به مؤول على ما ذكرت .

فإن قيل : إنما لم يجعله أبو علي من ذلك لأنه يؤدي إلى تخصيص الظرف الثاني بما وقع في الأول وهو أنه تراها كشبه أردية العصب في اليوم الأول والثاني لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فهو نظير قولك : « ضربت زيداً يوم

---

(١) انظر البحر (٢/ ٢٧٧ ).
(٢) تقدم .
(٣) سورة البقرة ، الآية (٢٠١) .
(٤) سورة هود ، الآية (٧١) .
(٥) سورة يس ، الآية (٩) .
(٦) سورة الطلاق ، الآية (١٢) .

الجمعة ويوم السبت » فـ «يوم السبت » مقيد بضرب زيد كما يقيد به يوم الجمعة لكن الغرض أن اليوم الثاني في البيت مقيد بقيد آخر وهو رؤية أديمها نغلا .

فالجواب : أنه لو تركنا والظاهر من غير تقييد الظرف الثاني بمعنى آخر كان الحكم كما ذكرت لأنه الظاهر كما ذكرت في منالك : « ضربت زيداً يوم الجمعة ويوم السبت » أما إذا قيدته بشيء آخر فقد ترك ذلك الظاهر لهذا النص ألا تراك تقول : « ضربت زيداً يوم الجمعة وعمراً يوم السبت » فكذلك هذا وهو موضع يحتاج لتأمل .

وأما « فبشرناها بإسحاق » فـ« يعقوب » ليس مجروراً عطفاً على « إسحاق » بل منصوباً بإضمار فعل أي : ووهبنا لها يعقوب وبدل عليه قراءة الرفع[1] فإنها مؤذنة بانقطاعه من البشارة به كيف وقد تقدم أن هذا القائل يقول : أنه متى كان المعطوف عليه معطوفاً أعيد مع المعطوف الجار وأما « أن تؤدوا الأمانات » فلا دلالة فيها أيضاً لأن « إذا » ظرف لا بد له من عامل وعامله : أما « أن تحكموا » وهو الظاهر من حيث المعنى وأما « يأمركم » فالأول ممتنع وإن كان المعنى عليه ، لأن ما في حيز الموصول لا يتقدم عليه عند البصريين وأما الكوفيون فيجيزون ذلك ومن الآية عندهم واستدلوا بقوله :

١٦٠٢ ـ كان جزائي بالعصا أن أجلدا[2]

وقد جاء ذلك في المفعول الصريح في قوله :

١٦٠٣ ـ ..... وشفاء غيك خابراً أن تسألي[3]

فكيف بالظرف وشبهه ؟ والثاني ممتنع أيضاً لأن الأمر ليس واقعاً وقت الحكم .

كذا قاله الشيخ[4] وفيه نظر وإذا بطل هذان فالعامل فيه مقدر يفسره ما بعده تقديره : وأن تحكموا إذا حكمتم و« أن » تحكموا الأخيرة داله على الأولى .

قوله بالعدل يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن يتعلق بتحكموا فتكون الباء للتعدية .

والثاني : أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل « تحكموا » فتكون الباء للمصاحبة أي : ملتبسين بالعدل كصاحبين له والمعنيان متلازمان .

قوله : ﴿ ان الله نعِما يعظكم به ﴾ قد تقدم الكلام على ما المتصلة بـ « نعم » و« بئس » وما ذكر الناس فيها فعليك بمراجعته إلا أن ابن عطية نقل هنا نقلاً لا يبعد من وهم فلا بد من ذكره قال : و« اما » المردفة على « نعم » إنما هي المهيئة لاتصال الفعل بها كما هي في ربما و« مما » في قوله : « وكان رسول الله عليه السلام مما يحرك شفتيه »[5] وكقوله :

---

(١) انظر السبعة (٣٣٨) هي قراءة غير حمزة وابن عامر .

(٢) تقدم .

(٣) عجز بيت لربيعة بن مقروم وصدره :
هَـلاَّ سَـأَلْـتِ وَخَـيْرُ قَـوْمٍ عِـنْـدَهُـم

= .....

انظر الخزانة (٨/٤٣٣ـ ٤٢٥) ، الأغاني (١٩/٩٣) .

(٤) انظر البحر المحيط (٣/٢٧٧) .

(٥) أخرجه البخاري (١/٣٩) ، كتاب من الوحي (٤) .

١٦٠٤ ـ وإنما لما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقى السان من الفم[١]

وفي هذا هي بمنزلة « ربما » وهي لها مخالفة في المعنى لأن ربما للتقليل « ومما » للتكثير ومع أن ما موطئة فهي بمعنى الذي وما وطأت إلا وهي اسم ولكن القصد إنما هو لما يليها من المعنى الذي في الفعل .

قال الشيخ[٢] : وهذا متهافت لأنه من حيث جعلها موطئة مهيئة لا تكون اسماً ومن حيث جعلها بمعنى « الذي » يلزم أن تكون اسماً فتدافعا .

قوله تعالى : ﴿ « منكم » ﴾ : في محل نصب على الحال من « أولي الأمر » فيتعلق بمحذوف أي : وأولي الأمر كائنين منكم و«من» تبعيضية قوله : « إن كنتم » شرط جوابه محذوف عند جمهور البصريين أي : فردوه إلى الله وهو متقدم عند غيرهم وتأويلاً نصب على التمييز .

﴿ ويزعمون ﴾ : مثل ظن وأخواتها بشرط ألا تكون بمعنى كفل ولا كذب ولا سمن ولا هزل وأن سادة مسد مفعوليها . وقرأ الجمهور : « أنزل إليك وما أنزل من قبلك » مبنياً للمفعول وقرئا مبنيين للفاعل وهو الله تعالى . والزعم ـ بفتح الزاي وضمها وكسرها ـ مصدر زعم وهو قول يقترن به اعتقاد ظني فقال :

١٦٠٥ ـ فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإني شريت الحلم بعدك بالجهل[٣]

قال ابن دريد : « أكثر ما يقع على الباطل » وقال عليه السلام : « بئس مطية الرجل زعموا »[٤] وقال الأعشى :

١٦٠٦ ـ ونبئت قيساً ولم أبله كما زعموا أهل اليمن[٥]

فقال الممدوح : « وما هو إلا الزعم » وحرمه ولم يعطه شيئاً وذكر صاحب « العين » أنها تقع غالباً على « أن » قال : « وقد تقع في الشعر على الاسم » وأنشد بيت أبي ذؤيب وقول الآخر :

١٦٠٧ ـ زعمتني شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيبا[٦]

وتكون « زعم » بمعنى « ظن » فتتعدى لاثنين وبمعنى « كفل » فتتعدى لواحد ومنه وأنا به زعيم[٧] وبمعنى رأس وبمعنى « سمن » و« هزل » فلا تتعدى . قوله : « يريدون » حال من فاعل « يزعمون » أو من الذين يزعمون » وقوله : « وقد أمروا » حال من فاعل يريدون فهما حالان متداخلان و« أن يكفروا » في محل نصب فقط إن قدرت تعدية « أمر » إلى الثاني بنفسه وإلا ففيها الخلاف المشهور والضمير في به عائد على الطاغوت وقد تقدم أنه يذكر ويؤنث وما قال الناس فيه في البقرة[٨] .

---

(١) البيت لأبي حية النميري :
وهو من شواهد الكتاب (٣/١٥٦) ، الخزانة (٤/٢٨٢) ، أمالي ابن الشجري (٢/٢٤٤) ، الدرر (٢/٣٥) .
(٢) انظر البحر المحيط (٣/٢٧٨) .
(٣) تقدم .
(٤) أخرجه أبو داود (٤٩٧٢) ، وأحمد في المسند (٤/١١٩)، (٥/٤٠١) .
(٥) البيت في ديوانه (١٩٦) ، الهمع(١/١٥٩) ، العيني (٢/٤٤٠) ، الدرر (١/١٤٠) .
(٦) البيت لأبي أمية أوس أنظر أوضح المسالك (١/٣٠١) ، المغني (٢/٥٩٤) ، الشذور (٤٣٠) .
(٧) سورة يوسف ، الآية (٧٢) .
(٨) الآية (٢٥٦) .

وقرأ عباس ابن الفضيل : « أن يكفروا بهن » بضمير جمع التأنيث .

قوله : ﴿ أن يضلهم ضلالاً ﴾ في « ضلالاً » ثلاثة أقوال :

**أحدها** : أنه مصدر على غير الصدر نحو : ﴿ أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾[1] والأصل « إضلال » و« إنبات » فهو اسم مصدر لا مصدر .

**والثاني** : أنه مصدر لمطاوع « أضل » أي : أضلهم فضلوا ضلال .

**والثالث** : أن يكون من وضع أحد المصدرين موضع الآخر وقد تقدم الكلام على «تعالوا» في آل عمران[2]، وما قال الناس فيها وقراءة الحسن وتوجيهها فعليك بالالتفات إليه .

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾

قوله تعالى : ﴿ رأيت ﴾ : فيه وجهان :

**أحدهما** : أنها من رؤية البصر أي : مجاهرة وتصر.

**والثاني** : أنها من رؤية القلب أي : « علمت » فـ «يصدون » في محل نصب على الحال على القول الأول وفي محل المفعول على الثاني و« صدودا » فيه وجهان :

**أحدهما** : أنه اسم مصدر والمصدر إنما هو الصد وهو اختيار ابن عطية وعزاه مكي للخليل ابن أحمد .

**والثاني** : أنه مصدر بنفسه يقال : صد صداً وصدوداً وقال بعضهم الصدود مصدر « صد » اللازم والصد مصدر « صد » المتعدي نحو : فصدهم عن السبيل[3] والفعل هنا متعد بالحرف لا بنفسه فلذلك جاء مصدره على « فعول » لأن فعولا غالباً للازم وهذا فيه نظر إذ لقائل أن يقول : هو هنا متعد غاية ما فيه أنه حذف المفعول أي : يصدون غيرهم ـ أو المتحاكمين عندك ـ صدوداً وأما فعول فجاء في المتعدي نحو : لزمه لزوماً وفتنه فتوناً .

قوله تعالى : ﴿ فكيف ﴾ يجوز في كيف وجهان :

---

(١) سورة نوح ، الآية (١٧) .

(٢) الآية (٦١) .

(٣) سورة النمل ، الآية (٢٤) .

**أحدهما** : أنها في محل نصب وهو قول الزجاج قال : تقديره : فكيف تراهم .

**والثاني** : أنها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أي : فكيف صنيعهم في وقت إصابة المصيبة إياهم ؟ و« إذا معموله لذلك المقدر بعد « كيف » والباء في « بما » لسببية و« ما » يجوز أن تكون مصدرية أو اسمية فالعائد محذوف قوله : « يحلفون » حال من فاعل « جاءوك » و« ان » نافية أي : ما أردنا و« إحساناً » مفعول به أو استثناء على حسب القولين في المسألة .

قوله تعالى : ﴿ **في أنفسهم** ﴾ : فيه أوجه :

**أوجهها** : أن يتعلق بـ « قل » وفيه معنيان الأول : قل لهم خالياً لا يكون معهم أحداً لأن ذلك أدعى إلى قبول النصيحة .

**الثاني** : قل لهم في معنى أنفسهم المنطوية على النفاق قولاً يبلغ بهم ما يزجرهم عن العود إلى النفاق .

**الثالث** : من الأوجه أن يتعلق بـ بليغاً أي : قولاً مؤثراً في قلوبهم يغتمون به اغتماماً ويستشعرون به استشعاراً قال معناه الزمخشري .

ورد عليه الشيخ[1] بأن هذا مذهب الكوفيين إذ فيه تقديم معمول الصفة على الموصوف لو قلت : « جاء زيد رجل يضرب » لم يجز عند البصريين لأنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقديم العامل والعامل هنا لا يجوز تقديمه لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف والكوفيون يجيزون تقديم معمول الصفة على الموصوف وأما قول البصريين : أنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل ففيه بحث وذلك أنا وجدنا هذه القاعدة منخرمة في قول : ﴿ فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر ﴾[2] فـ« اليتيم » معمول « لتقهر » و« السائل » معمول لـ « تنهر » وقد تقدما على « لا » الناهية والعامل فيهما لا يجوز تقديمه عليها إذ المجزوم لا يتقدم على جازمه فقد تقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل وكذلك قالوا في قوله :

١٦٠٨ ـ قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا[3]

خرجوا هذا البيت على أن في « كان » ضمير الشأن و« عطية » مبتدأ و« عود » خبره حتى لا يلي « كان » معمول خبرها وهو غير ظرف ولا شبهه فلزمهم من ذلك تقديم المعمول وهو « اياهم » حيث لا يتقدم العامل لأن الخبر متى كان فعلاً رافعاً لضمير مستتر امتنع تقديمه على المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل نحو : « زيد ضرب عمرا » وأصل منشأ هذا البحث تقديم خبر ليس عليها أجازه الجمهور لقوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم » ووجه الدليل أن « يوم » معمول لـ« مصروفاً » وقد تقدم على ليس وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل فعورضوا بما فكرت لك وللنظر في هذا البحث مجال ليس هذا محله وقد أتقنت ذلك في كتابي « الشرح الكبير » : شرح تسهيل الفوائد فعليك به .

**الرابع** : ونقل عن مجاهد ولا أظنه يصح عنه أنه متعلق بـ « مصيبة » فهو على التقديم والتأخير والقرآن ينزه عن

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٢٨١) .
(٢) سورة الضحى، الآيتان (٨ ـ ٩) .
(٣) البيت للفرزدق انظر ديوانه (١٦٢) ، الخزانة (٤/٥٧) ، = الهمع (١/١١٨) ، الأشموني (١/٢٣٧) ، الدرر (١/٨٧) .

ذلك وإنما ذكرته تنبيهاً على ضعفه .

قوله تعالى : ﴿ **ليطاع** ﴾ : هذه لام كي والفعل بعدها منصوب بإضمار « أن » وهذا استثناء مفرغ من المفعول له والتقدير : وما أرسلنا من رسول لشيء من الأشياء إلّا للطاعة و« بإذن الله » فيه ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنه متعلق بـ « يطاع » والباء لسببية وإليه ذهب أبو البقاء قال : وقيل : هو مفعول به أي : بسبب أمر الله .

**الثاني** : أن يتعلق بأرسلنا أي : وما أرسلنا بأمر الله أي : بشريعته .

**الثالث** : أي يتعلق بمحذوف على أنه حال من الضمير في « يطاع » وبه بدأ أبو البقاء وقال ابن عطية وعلى التعليقين : أي : تعليقه بيطاع أو بـ « أرسلنا » فالكلام عام اللفظ خاص المعنى لأنا نقطع أن الله تعالى قد أراد من بعضهم ألا يطيعوه ولذلك تأول بعضهم الإذن بالعلم وبعضهم بالإرشاد.

قال الشيخ[1] : ولا يحتاج لذلك لأن قوله عام اللفظ ممنوع وذلك أن يطاع مبني للمفعول فيقدر ذلك الفاعل المحذوف خاصاً وتقديره . « إلا ليطيعه من أراد الله طاعته » .

قوله : ﴿ **ولو أنهم** ﴾ قد تقدم الكلام على « أن » الواقعة بعد لو و« إذا » ظرف معمول لخبر « أن » وهو جاءُوك وقال « واستغفر لهم الرسول »ولم يقل « واستغفرت » خروجاً من الخطاب إلى الغيبة لما في هذا الاسم الظاهر من التشريف والتنويه بوصف الرسالة . و« وجد » هنا يحتمل أن تكون العلمية فتتعدى لاثنين .

والثاني « تواباً » وأن تكون غير العلمية فتتعدى لواحد ويكون « تواباً » حالاً وأما رحيماً فيحتمل أن يكون حالاً من ضمير « تواباً » وأن يكون بدلاً من « تواباً » ويحتمل أن يكون خبراً ثانياً في الأصل بناء على تعدد الخبر وهو الصحيح فلما دخل الناسخ نصب الخبر المتعدد تقول : « زيد فاضل شاعر فقيه عالم » ثم تقول : « علمته زيداً فاضلاً شاعراً فقيهاً عالماً » إلا أنه لا يحسن أن يقال هنا : وشاعراً : مفعول ثالث وفقيهاً : رابع وعالماً : خامس .

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ **فلا وربك لا يؤمنون** ﴾ : في هذه المسألة أربعة أقوال :

**أحدها** : ـ وهو قول ابن جرير ـ أن « لا » الأولى رد لكلام تقدمها تقديره : فلا تعقلون أو : ليس الأمر كما يزعمون من أنهم آمنوا بما أنزل إليك ثم استأنف قسماً بعد ذلك فعلى هذا يكون الوقف على «لا» تاماً .

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٢٨٣) .

**الثاني** : أن « لا » الأولى قدمت على القسم اهتماماً بالنفي ثم كررت توكيداً وكان يصح إسقاط الأولى ويبقى « معنى » النفي ولكن تفوت الدلالة على الاهتمام المذكور وكان يصح إسقاط الثانية ويبقى معنى الاهتمام ولكن تفوت الدلالة على النفي فجمع بينهما لذلك .

**الثالث** : أن الثانية زائدة والقسم معترض بين حرف النفي والمنفي وكأن التقدير : فلا يؤمنون وربك .

**الرابع** : أن الأولى زائدة والثانية غير زائدة وهو اختيار الزمخشري فإنه قال : « لا » مزيدة لتأكيد معنى القسم كما زيدت في « لئلا يعلم »[1] لتأكيد وجوب العلم و« لا يؤمنون » جواب القسم فإن قلت : هلا زعمت أنها زيدت لتظاهر « لا » في « لا يؤمنون » قلت : يأبى ذلك استواء النفي والإثبات فيه وذلك قوله : ﴿ فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون : إنه لقول رسول كريم ﴾[2] يعني أنه قد جاءت « لا » قبل القسم حيث لم تكن « لا » موجودة في الجواب فالزمخشري يرى أن « لا » في قوله تعالى : « فلا أقسم بما تبصرون » أنها زائدة أيضاً لتأكيد معنى القسم وهو أحد القولين والقول الآخر كقول الطبري المتقدم ومثل الآية في التخاريج المذكورة قول الآخر :

١٦٠٩ ـ فـلا والله لا يـلقـى لـمـا بـي ولا لـلـمـا بـهـم أبـداً دواء[3]

قوله : ﴿ **حتى يحكموك** ﴾ : « حتى » غاية متعلقة بقوله « لا يؤمنون » أي : ينتفي عنهم الإيمان إلى هذه الغاية وهي تحكيمك وعدم وجدانهم الحرج وتسليمهم لأمرك والتفت في قوله ربك من الغيبة في قوله : ﴿ واستغفر لهم الرسول ﴾ رجوعاً إلى قوله ثم جاءُوك وقرأ أبو السمال : شجر بسكون الجيم هرباً من توالي الحركات وهي ضعيفة لأن الفتح أخو السكون و« بينهم » ظرف منصوب بـ «هجر » هذا هو الصحيح وأجاز أبو البقاء فيه أن يكون حالاً وجعل في صاحب هذه الحال احتمالين :

**أحدهما** : أن يكون حالاً من ما الموصولة .

**والثاني** : أنه حال من فاعل « شجر » وهو نفس الموصول أيضاً في المعنى فعلى هذا يتعلق بمحذوف و« ثم لا يجدوا » عطف على ما بعد « حتى » و« يجدوا » يحتمل أن تكون المتعدية لاثنين فيكون الأول « حرجاً » والثاني الجار قبله فيتعلق بمحذوف وأن تكون المتعدية لواحد فيجوز في « في أنفسهم » وجهان :

**أحدهما** : أنه متعلق بـ « يجدوا » تعلق الفضلات .

**والثاني** : أن يتعلق بمحذوف على أنه حالٌ من « حرجا » لأن صفة النكرة لما قدمت عليها انتصبت حالاً .

و« مما قضيت » فيه وجهان :

**أحدهما** : أنه متعلق بنفس « حرجاً » لأنك تقول : « خرجت من كذا » .

**والثاني** : أنه متعلق بمحذوف فهو في محل نصب لأنه صفة لـ « حرجاً » و« ما » يجوز أن تكون مصدرية وأن

---

(١) سورة الحديد ، الآية (٢٩) .
(٢) سورة الحاقة ، الآية (٣٨) .
(٣) تقدم .

تكون بمعنى الذي أي : حرجاً من قضائك أو من الذي قضيته وأن تكون نكرة موصوفة فالعائد على هذين القولين محذوف .

قوله تعالى : ﴿ **أن اقتلوا** ﴾ « أن » فيها وجهان :

**أحدهما** : أنها المفسرة لأنها أتت بعدما هو بمعنى القول لا حروفه وهذا أظهر .

**والثاني** : أنها مصدرية وما بعدها من فعل الأمر صلتها وفيه إشكال من حيث أنه إذا سبك منها ومما بعدها مصدر فأتت الدلالة على الأمر ألا ترى أنك إذا قلت : « كتبت إليه أن قم » فيه من الدلالة على طلب القيام بطريق الأمر ما لا في قولك : « كتبت إليه القيام » ولكنهم جوزوا ذلك واستدلوا بقولهم « كتبت إليه بأن قم » ووجه الدلالة أن حرف الجر لا يعلق وتحرير المبحث في ذلك في « الشرح الكبير للتسهيل » .

وقرأ أبو عمرو بكسر نون « أن » وضم واو « أو » وكسرهما حمزة وعاصم وضمهما باقي السبعة فالكسر على أصل التقاء الساكنين والضم للاتباع للثالث إذ هو مضموم ضمة لازمة وإنما فرق أبو عمرو لأن الواو أخت الضمة وقد تقدم تحقيق ذلك في البقرة عند قوله : ﴿ فمن اضطرّ ﴾[1] .

قوله : ﴿ **ما فعلوه** ﴾ الهاء يحتمل أن تكون ضمير مصدر « أقتلوا » أو « أخرجوا » أي : ما فعلوا القتل أو ما فعلوا الخروج وقد أبعد فخر الدين الرازي حيث زعم أنها تعود إليهما معاً لنبو الصناعة عنه « وأجاز أبو البقاء وجهاً رابعاً » : وهو أن يعود على المكتوب ودلّ عليه « كتبنا » .

قوله : ﴿ **إلا قليل** ﴾ رفعه من وجهين :

**أحدهما** : أنه بدل من فاعل فعلوه وهو المختار على النصب لأن الكلام غير موجب .

**الثاني** : أنه معطوف على ذلك الضمير المرفوع و« إلا » حرف عطف وهذا رأي الكوفيين ولهذه المسألة موضوع غير هذا وقرأ ابن عامر وجماعة : « إلا قليلاً » نصباً وفيه وجهان :

**أشهرهما** : انه نصب على الاستثناء وان كان الاختيار الرفع لأن المعنى موجود معه كما هو موجود مع النصب ويزيد عليه بموافقة اللفظ .

**والثاني** : أنه صفة لمصدر محذوف تقديره : « إلا فعلاً قليلا » قاله الزمخشري وفيه نظر إذ الظاهر أن « منهم » صفة لـ «قليلاً » ومتى حمل القليل على غير الأشخاص يقلق هذا التركيب إذ لا فائدة حينئذٍ في ذكر منهم .

قوله : ﴿ **ولو أنهم فعلوا** ﴾ قد تقدم الكلام على نظير هذه المسألة في مواضع وما في « ما يعظون » موصولة اسمية والباء في به تحتمل أن تكون المعدية دخلت على الموعوظ به والموعوظ به على هذا هو التكاليف من الأوامر والنواهي وتسمى أوامر الله تعالى ونواهيه مواعظ لأنها مقترنة بالوعد والوعيد وأن تكون للسببية والتقدير ما يوعظون بسببه أي : بسبب تركه ودل على الترك المحذوف قوله « ولو أنهم فعلوا » واسم كان ضمير عائد على الفعل المفهوم من قوله « ولو أنهم فعلوا » أي : لكان فعل ما يوعظون به و« خيراً » خبرها و« تثبيتاً » تمييز لـ « أشد » .

---

(١) سورة البقرة ، الآية (١٧٣) .

و﴿ إذن ﴾ حرف جواب وجزاء وهل هذان المعنيان لازمان لها أو تكون جواباً فقط ؟ قولان :

**الأول** : قول الشلوبين تبعاً لظاهر قول سيبويه[١] .

**والثاني** : قول الفارسي فإذا قال القائل : « أزورك غداً » فقلت : إذن أكرمك فهي عنده جواب وجزاء وإذا قلت « إذاً أظنك صادقاً » كانت حرف جواب فقط وكأنه أخذ هذا من قرينة الحال وقد تقدم أنها من النواصب للمضارع بشروط ذكرت وقال أبو البقاء : « وإذن جواب ملغاة » فظاهر هذه العبارة موافق لقول الفارسي لا يقول في مثل هذه الآية أنها جواب فقط وكونها جواباً يحتاج إلى شيء مقدر قال الزمخشري : وإذن جواب لسؤال كأنه قيل : وماذا يكون لهم بعد التثبيت أيضاً فقيل : لو تثبتوا لآتيناهم لأن « إذن » جواب وجزاء و« من لدنا » فيه وجهان :

**أظهرهما** : أنه متعلق بآتيناهم .

**والثاني** : أنه متعلق بمحذوف لأنه حال من أجراً لأنه في الأصل صفة نكرة قدمت عليها و« أجراً » مفعول ثان لـ « آتيناهم » .

و« صراطاً » : مفعول ثاني لـ « هديناهم » .

وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا ﴿٧٠﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴿٧١﴾ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ۖ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴿٧٢﴾

قوله تعالى : ﴿ **من النبيين** ﴾ : فيه أربعة أوجه :

**أظهرها** : أنه بيان للذين أنعم الله عليهم .

**والثاني** : أنه حال من الضمير المجرور في « عليهم » .

**والثالث** : أنه حال من موصول وهو في المعنى كالأول وعلى هذين الوجهين فيتعلق بمحذوف أي : كائنين من النبيين .

**والرابع** : أن يتعلق بـ «يطع » قال الراغب أي : ومن يطع الله والرسول من النبيين ومن بعدهم ويكون قوله : ﴿ **فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم** ﴾ إشارة إلى الملأ الأعلى ثم قال : ﴿ **وحسُن أولئك رفيقا** ﴾ ويبين ذلك قوله عليه السلام عند الموت : « اللهم ألحقني بالرفيق الأعلى »[٢] وهذا ظاهر انتهى . وقد أفسده الشيخ[٣] من جهة المعنى

---

(١) انظر الكتاب (٢/ ٣١١) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/ ٣١٢) ، وأخرجه البخاري بلفظ « اللهم الرفيق الأعلى » كتاب الرقاق باب من = أحب لقاء الله (٦٥٠٩) .

(٣) انظر البحر المحيط (٣/ ٢٨٧).

ومن جهة الصناعة أما من جهة المعنى فلأن الرسول هنا هو محمد صلّى الله عليه وسلم وقد أخبر تعالى أنه من يطع الله ورسوله فهو مع من ذكر ولو جعل « من النبيين » متعلقاً بـ « يطع » لكان « من النبيين » تفسيراً لـ «من» الشرطية فيلزم أن يكون في زمانه عليه السلام أو بعده أنبياء يطيعونه وهذا غير ممكن لقوله تعالى : ﴿ وخاتم النبيين ﴾[1] وقوله عليه السلام : « لا نبي بعدي » وأما من جهة الصناعة فلأن ما قبل الفاء الواقعة جواباً لا يعمل فيما بعدها لو قلت : أن تضرب يقم عمرو زيداً لم يجز وهل هذه الأوصاف الأربعة لصنف واحد من الناس أو لأصناف مختلفة ؟ قولان .

قوله : ﴿ **وحسن أولئك رفيقا** ﴾ في نصب « رفيقا » قولان :

**أحدهما** : أنه تمييز.

**والثاني** : أنه حال وعلى تقدير كونه تمييزاً فيه احتمالان :

**أحدهما** : أن يكون منقولاً من الفاعلية وتقديره : « وحسن » فالرفيق على هذا غير المميز ولا يجوز دخول « من » عليه .

**والثاني** : ألا يكون منقولاً فيكون نفس المميز وتدخل عليه « من » وإنما أتى به هنا مفرداً لأحد معنيين :

أما لأن الرفيق كالخيط والصديق في وقوعها على المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد .

وأما اكتفاء بواحد عن الجمع لفهم المعنى وحسن ذلك كونه فاصلة ويجوز في **أولئك** أن يكون إشارة إلى النبيين ومن بعدهم وأن يكون إشارة إلى من يطع الله ورسوله وإنما جمع على معناها وعلى هذا فيحتمل أن يقال : أنه راعى لفظ « من » في قوله « رفيقا » ومعناها فجمع في قوله « **أولئك** » إلا أن البداءة في ذلك بالحمل على اللفظ أحسن وعلى هذا فيكون قد جمع فيها بين الحمل على اللفظ في « يطع » ثم على المعنى في « أولئك » ثم على اللفظ في « رفيقا ».

والجمهور على فتح الحاء وضم السين من « حسن » وقرأ أبو السمال بفتحها وسكون السين تخفيفاً نحو « عضد » في « عضد » وهي في لغة تميم ويجوز : وحسن بضم الحاء وسكون السين كأنهم نقلوا حركة العين إلى الفاء بعد سلبها حركتها وهذه لغة بعض قيس .

وجعل الزمخشري هذا من باب التعجب فإنه قال : « فيه معنى التعجب كأنه قيل : وما أحسن أولئك رفيقا ولاستقلاله بمعنى التعجب قرىء « وحسن » بسكون السين يقول المتعجب : « حسن الوجه وجهك » و« حسن الوجه وجهك » بالفتح والضم مع التسكين .

قال الشيخ[2] : « وهو تخليط وتركيب مذهب على مذهب فنقول : اختلفوا في « فعل » المراد به المدح : فذهب الفارسي وأكثر النحويين إلى جواز إلحاقه بباب نعم وبئس فقط فلا يكون فاعله إلا ما يكون فاعلاً لهما وذهب الأخفش وابرد إلى جواز إلحاقه بفعل التعجب فلا يجري مجرى نعم وبئس في الفاعل ولا في بقية أحكامها فتقول : لضربت يدك و« لضربت اليد » فأخذ التعجب من مذهب الأخفش والتمثيل من مذهب الفارسي فلم يتبع مذهب من المذهبين وأما جعله التسكين والنقل دليلاً على كونه مستقلاً بالتعجب فغير مسلم لأن الفراء حكى ذلك لغة في غير ما يراد به التعجب » .

---

(١) سورة الأحزاب ، الآية (٣٠).

(٢) انظر البحر المحيط (٣/ ٢٨٩).

قوله تعالى : ﴿ ذلك الفضل من الله ﴾ : « ذلك » مبتدأ في الخبر وجهان :

أحدهما : أنه الفضل والجار في محل نصب على الحال والعامل فيها معنى الإشارة .

والثاني : أنه الجار و« الفضل » صفة لاسم الإشارة ويجوز أن يكون الفضل والجار بعده خبرين لـ « ذلك » على رأي من يجيزه قوله : « وكفى بالله عليماً » قال ابن عطية ولذلك دخلت الباء على اسم الله لتدل على الأمر وقد تقدم الكلام على هذه المسألة مستوفى .

« والحذر والحذر » : لغتان بمعنى قيل : ولم يسمع في هذا التركيب إلا : « خذ حذرك » بالكسر لا « حذرك » قوله « ثبات » نصب على الحال وكذا « جميعاً » والمعنى : انفروا جماعات في تفرقة سرية بعد سرية أو مجتمعين كوكبة واحدة .

قال الشيخ[1] : ولم يقرأ فيما علمت إلا بكسر التاء . انتهى وهذه هي اللغة الفصيحة وبعض العرب ينصب جمع المؤنث السالم إذا كان معتل اللام معوضاً منها تاء التأنيث بالفتحة وأنشد الفراء :

١٦١٠ ـ فلما جلاها بالأيام تحيزت ثباتاً عليها ذلها واكتئابها[2]

وقرىء شاذاً : « ويجعلون لله البنات »[3] بالفتحة وحكى : « سمعت لغاتهم » وزعم الفارسي أن الوارد من ذلك مفرد ردت لامه لأن الأصل : « لغوة » فلما ردت اللام قلبت اللغا وقد رد على الفارسي بأنه يلزمه الجمع بين العوض والمعوض منه ويرد عليه أيضاً القراءة المتقدمة في البنات لأن المفرد منه مكسور الفاء وهذه المسألة قد أوضحتها في كتابي شرح التسهيل غاية الإيضاح .

« وثبات » جمع ثبة ووزنها في الأصل : فعلة كحطمة وإنما حذفت لامها وعوض منها تاء التأنيث وهل لامها واو أو ياء قولان حجة القول الأول أنها مشتقة من ثبا يثبو كخلا يخلو أي اجتمع وحجة الثاني أنها مشتقة من ثبيت على الرجل إذا أثبيت عليه كأنك جمعت محاسنه وتجمع بالألف والتاء وبالواو والنون ويجوز في فائها حين تجمع على « ثبين » الضم وكسر وكذا كل ما أشبهها نحو : « قلة »[4] و« برة »[5] ما لم تجمع جمع تكسير والثبة : الجماعة من الرجال تكون فوق العشرة وقبل الاثنان والثلاثة وتصغر على « ثبية » برد المحذوف وأما « ثبة الحوض » وهي وسطه فالمحذوف عينها لأنها من باب يثوب الماء أي يرجع تصغر على « ثويبة » كقولك في تصغير سنة : « سنيهة » .

والنفر : الفزع يقال : نفر إليه أي : فزع إليه وفي مضارعه لغتان : ضم العين وكسرها وقيل : يقال : نفر الرجل ينفر بالكسر ونفرت الدابة تنفر بالضم ففرقوا بينهما في المضارع . وهذا الفرق يرده قراءة الأعمش « فانفروا » « أو انفروا » بالضم فيهما والمصدر : النفير والنفور والنفر والنفر : الجماعة كالقوم والرهط .

قوله : ﴿ وإن منكم لمن ليبطئن ﴾ « منكم » خبر مقدم لـ « ان » واسمها « لمن » دخلت اللام على الاسم لتأكيد لما

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/ ٢٩٠) .

(٢) البيت لأبي ذؤيب انظر ديوان الهذليين (١/ ٧٩) ، الخصائص (٣/ ٣٠٤) ، انب يعيش (٥/ ٤) .

(٣) سورة النحل ، الآية (٥٧) .

(٤) القُلَةُ : عود يُجعل في وسطه حبل ثم يدفن ويُجْعَلُ للحبل كِفَّةٌ فيها عيدان فإذا وطىء الظبيُ عليها عضت على أطراف أكارعه . اللسان ( قلا ) .

(٥) البُرَةُ : الخَلْخَال ، وهي أيضاً : الحلقة في أنف البعير ، وقيل : هي الحلقة من صُفْر أو غيره تجعل في لحم أنف البعير . اللسان : بري .

فصل بينه وبينها بالخبر و« من » يجوز أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة واللام في ليبطئن فيها قولان أصحهما : أنها جواب قسم محذوف تقديره : أقسم بالله ليبطئن والجملتان ـ أعني القسم وجوابه ـ صلة لـ «من» أو صفة لها على حسب القولين المتقدمين والعائد على كلا التقديرين هو الضمير المرفوع بـ « ليبطئن » والتقدير : وان منكم للذي ـ أو لفريقاً ـ والله ليبطئن ـ واستدل بعض النحاة بهذه الآية على أنه يجوز وصل الموصول بجملة القسم وجوابه إذا عربت جملة القسم من ضمير عائد على الموصول نحو : « جاء الذي أحلف بالله لقد قام أبوه » وجعله رداً على قدماء النحاة حيث زعموا منع ذلك ولا دلالة على ذلك إذ لقائل أن يقول : ذلك القسم المحذوف لا أقدره إلا مشتملاً على ضمير عائد الموصول .

والقول الثاني ـ نقله ابن عطية عن بعضهم ـ أنها لام التأكيد بعد تأكيد وهذا خطأ من قائله والجمهور على « ليبطئن » بتشديد الطاء ومجاهد بالتخفيف وعلى كلتا القراءتين يحتمل أن يكون الفعل لازماً ومتعدياً يقال : أبطأ وبطأ بمعنى بطؤ أي : تكاسل وتثبط فهذان لازمان وإن قدر أنهما متعديان فمفعولهما محذوف أي : ليبطئن غيره أي : يثبطه ويجبنه عن القتال و« إذا لم أكن » ظرف ناصبة « أنعم الله » .

وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾

قوله تعالى : ﴿ **ليقولن** ﴾ الجمهور على فتح لام « ليقولن » لأنه فعل مسند إلى ضمير « من » مبني على فتح لأجل نون التوكيد وقرأ الحسن بضمها فأسند الفعل إلى ضمير من أيضاً لكن حملا له على معناها والأصل : ليقولونن وقد تقدم تصريفه . قوله : ﴿ **كأن لم تكن** ﴾ هذه « كأن » المخففة من الثقيلة وعملها باق عند البصريين وزعم الكوفيون أنها حين تخفيفها لا تعمل كما لا تعمل « لكن » مخففة عند الجمهور وأعمالها عند البصريين غالباً في ضمير الأمر والشأن وهو واجب الحذف ولا تعمل عندهم في ضمير غيره ولا في اسم ظاهر إلا ضرورة كقوله :

١٦١١ - وصدر مشرق النحر كأن ثديه حقان[1]

وقول الآخر :

١٦١٢ - ويوما توافينا بوجه مقسَّمٍ كأن ظبية تعطو إلى وارق السلمْ[2]

في إحدى الروايات وظاهر كلام سيبويه[3] أنها تعمل في غير ضمير الشأن في غير الضرورة ونصه يطالع في كتابه

---

(١) البيت من شواهد الكتاب (٢/١٣٥) ، المحتسب (١/٩) ، أمالي ابن الشجري (١/٢٣٧) (٢/٣، ٢٤٣) ، المنصف (٣/١٢٨) ، الإنصاف (١/٢٩٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٧٢) ، الشذور (٢٨٥) ، التصريح (١/٢٣٤) ، الأشموني (١/٢٩٣) ، الخزانة (١٠/٣٩٨) ، الهمع (١/٤٣) ، القطر (١٥٨) ، الدرر (١/١٢٠) ، التهذيب « ان » .

(٢) البيت لابن صريم اليشكري وقيل لأرقم وهو من شواهد الكتاب (٢/١٣٤) ، المحتسب (٢/١٠٣) ، الأصمعيات (١٧٨) ، المنصف (٣/١٢٨) ، المقرب (١/١١١) ، الكامل (١/٥٠) ، أمالي ابن الشجري (٢/٣) ، والقالي (٢/٢٠٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٨٣) ، الشذور (٢٨٤) ، الأشموني (١/٢٩٣) ، تأويل المشكل (٥٢٨) ، العين (٢/٣٠١) ، الهمع (١/١٤٣) ، التصريح (١/٢٣٤) .

(٣) انظر الكتاب (١/٢٨٣) .

والجملة المنفية بعدها في محل رفع خبر لها والجملة بعدها إن كانت فعلية فتتلقى بـ «قد » كقوله :

١٦١٣ - لا يهولنك اصطلاؤك للحر ب فمحذورها كأن قد ألما[١]

أو بلم كهذه الآية وقوله ﴿ كأن لم تغن بالأمس ﴾[٢] وقد تلقيت بـ« لما » في قول عمار الكلبي :

١٦١٤ - بددت منها البالي شملهم فكأن لما يكونوا قبل ثم[٣]

قال الشيخ[٤] : ويحتاج مثل هذا إلى سماع من العرب وقال ابن عطية : و« كأن » مضمنة معنى التشبيه ولكنها ليست كالثقيلة في الاحتياج إلى الاسم والخبر وإنما تجيء بعدها الجمل وظاهر هذه العبارة أنها لا تعمل حين تخفيفها وقد تقدم أن ذلك قول الكوفيين لا البصريين ويحتمل أنه أراد بذلك أن الجملة بعدها لا تتأثر بها لفظاً لأن اسمها محذوف والجملة خبر لها .

وقرأ ابن كثير وحفص « يكن » بالياء لأن المودة في معنى الود ولأنه قد فصل بينها وبين فعلها والباقون بالتاء اعتباراً بلفظها و« يكون » تحتمل أن تكون تامة فيتعلق الظرف بها أو بمحذوف لأنه حال من مودة إذ هو في الأصل صفة نكرة قدم عليها وأن تكون ناقصة فيتعلق الظرف بمحذوف على أنه خبرها .

واختلف الناس في هذه الجملة ـ على ثلاثة أقوال :

**الأول** : أنها لا محل لها من الإعراب اعتراضية وعلى هذا فما المعترض بينهما ؟ وجهان الأول منهما : أنها معترضة بين جملة الشرط التي هي « فإن أصابتكم » وبين جملة القسم التي هي « ولئن أصابتكم » والتقدير : فإن أصابتكم مصيبة قال : قد أنعم الله عليَّ إذ لم أكن معهم شهيداً كأن لم تكن بينكم وبينه مودة ولئن أصابكم فضل فأخرت الجملة المعترض بها ـ أعني قوله : « كأن لم تكن بينكم » ـ والنية بها التوسط وهذا قول الزجاج وتبعه الماتريدي[٥] ورد الراغب الأصبهاني هذا القول بأنه مستقبح لأنه لا يفصل بين الجملة وبعض ما يتعلق بجملة أخرى قلت : هذا من الزجاج كأنه تفسير معنى لا إعراب يدل على ذلك ما أذكره عنه من تفسير الأعراب.

**الثاني من الوجهين** : أن تكون معترضة بين القول ومفعوله والأصل : « ليقولن يا ليتني كنت معهم كأن لم تكن » وعلى هذا أكثر الناس ولكن اختلفت عباراتهم في ذلك ولا يظهر المعنى إلا بنقل نصوصهم فلننقلها فقال الزمخشري : اعتراض بين الفعل الذي هو « ليقولن » وبين مفعوله وهو « يا ليتني » والمعنى : كأن لم يتقدم له معكم مودة لأن المنافقين كانوا يوادون المؤمنين في الظاهر وإن كانوا يبغون لهم الغوائل في الباطن والظاهر أنه تهكم لأنهم كانوا أعدى عدو للمؤمنين وأشدهم حسداً لهم فكيف يوصفون بالمودة إلا على وجه العكس والتهكم ؟ وقال الزجاج : هذه الجملة اعتراض أخبر تعالى بذلك لأنهم كانوا يوادون المؤمنين وقال ابن عطية : المنافق يعاطي المؤمنين المودة ويعاهد على التزام كلف الإسلام ثم يتخلف نفاقاً وشكاً وكفراً بالله ورسوله ثم يتمنى عندما ينكشف الغيب الظفر للمؤمنين فعلى هذا

---

(١) انظر البيت في التصريح (١/٢٣٥) ، الأشموني (١/٢٩٤) ، شرح الشذور (٣٥٠) ، البحر (٣/٢٩٢) .

(٢) سورة يونس ، الآية (٢٤) .

(٣) انظر البيت في البحر (٣/٢٩٢) .

(٤) انظر البحر المحيط (٣/٢٩٢)

(٥) هو محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي له تأويلات القرآن وتأويلات أهل السنة ، وهو كتاب تفسير لدينا نسخة مخطوطة منه كاملة وإن شاء الله سنقوم بتحقيقه انظر (١٩/٧).

يجيء قوله تعالى : « كأن لم تكن » التفاتة بليغة واعتراضاً بين القول والمقول بلفظ يظهر زيادة في قبح فعلهم . وقال الرازي : هو اعتراض في غاية الحسن لأن من أحب إنساناً فرح لفرحه وحزن لحزنه فإذا قلب القضية فذلك إظهار للعداوة فحكى تعالى صورة المنافق عند نكبة المسلمين ثم أراد أن يحكي حزنه عند دولة المسلمين بسبب فواته الغنيمة فقبل أن يذكر الكلام بتمامه ألقى قوله : « كأن لم تكن » والمراد التعجب كأنه يقول : انظروا إلى ما يقوله هذا المنافق كأن لم تكن بينكم وبينه مودة ولا مخالطة أصلاً والذي حسن الاعتراض بهذه الجملة ـ وإن كان محلها التأخير ـ كون ما بعدها فاصلة وهي ليست بفاصلة وقال الفارسي : هذه الجملة من قول المنافقين للذين أقعدوهم عن الجهاد وخرجوا هم كأن لم تكن بينكم وبينه ـ أي وبين الرسول عليه الصلاة والسلام ـ « مودة » فيخرجكم معه لتأخذوا من الغنيمة ليبغضوا بذلك الرسول إليهم فأعاد الضمير على « بينة » على النبي عليه السلام .

وتبع الفارسي في ذلك مقاتلاً ؛ قال مقاتل : معناه كأنه ليس من أهل ملتكم ولا مودة بينكم يريد أن المبطىء قال لمن تخلف عن الغزو من المنافقين وضعفة المؤمنين ومن تخلف بإذن : كأن لم تكن بينكم وبين محمد مودة فيخرجكم إلى الجهاد فتفوزوا بما فاز .

**الثاني** : من الأقوال : أنها في محل نصب بالقول فيكون تعالى قد حكى بالقول جملتين : جملة التشبيه وجملة التمني وهذا ظاهر على قول مقاتل والفارسي حيث زعموا أن الضمير في « بينه » للرسول عليه السلام .

**الثالث** : أنها في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في « ليقولن » كما تقول : مررت بزيد وكان لم يكن بينك وبينه معرفة فضلاً عن مودة ونقل هذا عن الزجاج وتبعه أبو البقاء في ذلك وإنما أطلت النفس في هذه الآية لأني رأيت أقوال الناس فيها منتشرة فضممتها .

و« يا » فيها قولان :

**أحدها** : وهو قول الفارسي أنها لمجرد التنبيه فلا يقدر منادي محذوف ولذلك باشرت الحرف .

**والثاني** : أن المنادي محذوف تقديره : يا هؤلاء ليتني وهذا الخلاف جار فيها إذا باشرت حرفاً أو فعلاً كقراءة الكسائي : « ألا يا اسجدوا »[1] وقوله :

١٦١٥ ـ ألا يـا اسقيـاني قبـل غـارةِ سنجـال ..... [2]

وقولـه :

١٦١٦ ـ يـا حبـذا جبـل الـريـان من جبـل ..... [3]

على القول بفعليه « حبذا » ولا يفعل ذلك إلا بـ « يا » خاصة دون سائر حروف النداء لأنها أم الباب وقد كثرت مباشرتها لـ« ليت » دون سائر الحروف .

---

(١) سورة النمل ، الآية (٢٥) .
(٢) تقدم .
(٣) صدر بيت وعجزه
..... وحبـذا سـاكـن الـريـان مـن كـان
انظر ديوانه (٥٩٦) ، الهمع (٢/ ٨٨) ، الدرر (٢/ ١١٥) ، وابن يعيش (٧/ ١٤٠) .

قوله : ﴿ فأفوز ﴾ الجمهور على نصبه في جواب التمني والكوفيون يزعمون نصبه بالخلاف والجزمي يزعم نصبه بنفس الفاء والصحيح الأول لأن الفاء تعطف هذا المصدر المؤول من « أن » والفعل على مصدر متوهم لأن التقدير : يا ليت لي كونا معهم ـ أو مصاحبتهم ـ ففوزا ولهذه المذاهب ـ تصحيحاً وإبطالاً ـ موضوع غير هذا قد نبهت عليه غير مرة وقرأ الحسن « فأفوز » رفعا على أحد وجهين : أما الاستئناف أي : فأنا أفوز أو عطفاً على « كنت » فيكون داخلاً في حيز التمني أيضاً فيكون الكون معهم والفوز العظيم متمنين جميعاً .

﴿ فَلْيُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشْرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَمَن يُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٧٤﴾ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَٰنِ ۖ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴿٧٦﴾

قوله تعالى : ﴿ الذين يشرون الحياة ﴾ : فاعل بقوله : « فليقاتل » و« يشرون » يحتمل وجهين :

**أحدهما** : أن يكون بمعنى يشترون فإن قيل : قد قررت أن الباء إنما تدخل على المتروك والظاهر هذا أنها دخلت على المأخوذ فالجواب : أن المراد بالذين يشترون المنافقون المبطئون عن الجهاد أمروا بأن يغيروا ما بهم من النفاق ويخلصوا الإيمان بالله ورسوله ويجاهدوا في سبيل الله فلم تدخل إلا على المتروك لأن المنافقين تاركون للآخرة آخذون للدنيا .

**والثاني** : أن « يشرون » بمعنى يبيعون ويكون المراد بالذين يشرون : المؤمنون المتخلفون عن الجهاد المؤثرون الآجلة على العاجلة وظهر هذه الآية في كون « شرى » تحتمل الاشتراء والبيع باعتبارين قوله تعالى : ﴿ وشروه بثمن بخس ﴾[1] وسيأتي وقد تقدم لك شيء من هذا في أول البقرة[2] .

والجمهور على سكون لام ( فليقاتل ) لأنها وقعت بعد الفاء فأشبهت اللفظة كتفا وقرىء[3] بكسرها وهو الأصل . والجمهور على بناء « فيقتل » للمفعول ومحارب بن دثار ببنائه للفاعل والأول أظهر لقوله : « أو يغلب » و« يقتل » و« يغلب » عطف على الشرط والفاء في « فسوف » جوابه لا يجوز حذفها والمشهور إظهار هذه الباء عند الفاء وأدغمها أبو عمرو والكسائي وهشام وخلاد بخلاف عنه والجمهور على « نؤتيه » بنون العظمة وطلحة بن مصرف والأعمش بهاء الغيبة وهما ظاهرتان .

وقدم قوله : « فيقتل » لأنها درجة شهادة وهي أعظم من غيرها وثنى بالغلبة وهي تشمل نوعين : قتل أعداء الله والظفر بالغنيمة والأولى أعظم من الثانية .

---

(١) سورة يوسف ، الآية (٢٠) .

(٢) الآية (١٦) .

(٣) انظر البحر (٣/٢٩٥) .

قوله تعالى : ﴿ **وما لكم لا تقاتلون** ﴾ : هذا استفهام يراد به التحريض والأمر بالجهاد و« ما » مبتدأ و« لكم » خبره أي : شيء استقر لكم وجملة قوله « لا تقاتلون » فيها وجهان :

**أظهرهما** : أنها في محل نصب على الحال أي : ما لكم غير مقاتلين أنكر عليهم أن يكونوا على غير هذه الحالة وقد صرح بالحال بعد هذا التركيب في قوله : ﴿ فما لهم عن التذكرة معرضين ﴾[1] وقالوا في مثل هذه الحال : أنها لازمة لأن الكلام لا يتم دونها وفيه نظر والعامل في هذه الحال الاستقرار المقدر كقولك : مالك ضاحكاً ؟ .

**والوجه الثاني** : أن الأصل : « وما لكم في ألا تقاتلوا » فحذفت « في » فبقي « أن لا تقاتلوا » فجرى فيها الخلاف المشهور ثم حذفت « أن » الناصبة فارتفع الفعل بعدها كقولهم : « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » وقوله :

١٦١٧ ـ ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى ..... [2]

في إحدى الروايتين وهذا يؤيد كون الحال ليست بلازمة .

قوله : ﴿ **والمستضعفين** ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

**أظهرهما** : أنه مجرور عطفاً على اسم الله تعالى أي : وفي سبيل المستضعفين .

**والثاني** : ـ وإليه ذهب الزجاج والمبرد ـ أن يكون مجروراً عطفاً على نفس « سبيل »قال أبو البقاء ـ بعد أن حكاه عن البرد وحده : ـ « وليس بشيء » كأنه لم يظهر لأبي البقاء وجه ذلك ووجهه أن تقديره : « وفي خلاص المستضعفين » .

**والثالث** : وإليه ذهب الزمخشري ـ : أن يكون منصوباً على الاختصاص تقديره : وأخص من سبيل الله خلاص المستضعفين لأن سبيل الله عام في كل خير وخلاص المستضعفين من المسلمين من أيدي الكفار من أعظم الخيور والجمهور على « والمستضعفين » بواو العطف وقرأ ابن شهاب « في سبيل الله المستضعفين » وفيها تخريجان أحدهما : أن يكون حرف العطف مقدراً كقولهم : « أكلت لحماً تمراً سمكاً » .

**والثاني** : أن يكون بدلاً من « سبيل الله » أي : في سبيل الله سبيل المستضعفين لأن سبيلهم سبيل الله تعالى .

قوله : من الرجال فيه وجهان :

**أحدهما** : أنه حال من المستضعفين .

**والثاني** : أن « من » لبيان الجنس والولدان قيل : جمع « وليد » وقيل : جمع ولد كورل[3] وورلان والمراد بهم : الصبيان وقيل : العبيد والإماء يقال للعبد « وليد » فغلب المذكر على المؤنث لاندراجه فيه والذين يقولون فيه وجهان :

**أحدهما** : أن يكون مجروراً على أنه صفة : أما للمستضعفين وأما للرجال ومن بعدهم وغلب المذكر على

---

(١) سورة المدثر ، الآية (٤٩) .

(٢) تقدم .

(٣) الورل : دابة كالضب . انظر اللسان (ورل) .

المؤنث وقال أبو البقاء : الذين يقولون في موضع جر صفة لمن عقل من المذكورين كأنه توهم أن الولدان « هم » الصبيان ؛ والصبيان لا يعقلون فجعله نعتاً لمن عقل من المذكرين وهم الرجال والنساء دون الولدان لأن جمع السلامة في المذكر يشترط فيه العقل و« الذين » جار مجراه وهذه غفلة لأن مراد النحويين بالعاقل ما كان من جنس العقلاء وإن كان مسلوب العقل ويدل عليه قوله تعالى : « أو الطفل الذين لم يظهروا »[1] فالمراد هنا بالطفل الصبيان الصغار ومع ذلك وصفهم بالذين .

والثاني : أن يكون منصوباً على الاختصاص .

قوله : ﴿ **الظالمِ أهلُها** ﴾ صفةٌ للقرية ، و« أهلُها » مرفوعٌ به على الفاعلية . و« أل » في « الظالم » موصولةٌ بمعنى التي ، أي : التي ظَلَم أهلها . فالظلمُ جارٍ على القرية لفظاً وهو لِما بعدها معنى ، ومثلُه : « مَرَرْتُ برجلٍ حسن غلامُه » قال الزمخشري : « فإن قلت : لِمَ ذكَّر « الظالم » وموصوفُه مؤنثٌ ؟ قلت : هو وصفٌ للقرية إلا أنه مستندٌ إلى أهلها فأُعْطِي إعرابَ « القرية » لأنه صفتها وذُكِّر لإسنادِه إلى الأهل ، كما تقول : مِنْ هذه القريةِ التي ظَلَم أهلُها ، ولو أُنِّث فقيل : « الظالمةُ أهلُها » لجازَ ، لا لتأنيثِ الموصوفِ ، بل لأن الأهلَ يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ . فإن قلت : هل يجوزُ : مِنْ هذه القريةِ الظالمين أهلُها ؟ قلت : نَعَمْ كما تقول : « التي ظَلَموا أهلها » على لغة « أكلوني البراغيث » ومنه : ﴿ وأَسَرُّوا النجوى الذين ظلموا ﴾[2] انتهى . وهذه قاعدةٌ كلية : أنَّ الصفة إذا جَرَتْ على غيرِ مَنْ هي له سواءً كانت خبراً أم نعتاً أم حالاً يُنْعَتُ ما قبلَها في اثنين من خمسة : واحدٍ من ألقاب الإعراب ، وواحد من التنكيرِ والتعريفِ ، وأمَّا بالنسبةِ إلى التذكير والتأنيث والإفراد وضدِّيه فيُحْسَبُ المرفوعُ بها كالفعل ، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك غيرَ مرة . ويجبُ أيضاً إبرازُ الضميرِ منها مطلقاً ـ أعني سواءً أَلْبس أم لم يُلْبِس ـ وأمَّا إذا كان المرفوعُ بها اسماً ظاهراً فلا حاجةَ إلى رَفْعها الضميرَ ، إلا أنه لا بد من راجع يرجع إلى الاسمِ الموصوف بها لفظاً كهذه الآية . وقد أوضحتُ ذلك وبَيَّنْتُه في هذا الكتاب وفي شرحي للتسهيل ، وهذا بخلافِ الفعلِ إذا وُصِف به أو أُخْبر به أو وقع حالاً لشيء لفظاً وهو لغيره معنى ، فإن الضميرَ لا يُبْرَزُ منه بل يَسْتَتِرُ نحو : « زيدٌ هندٌ يضرُبها » و« هند زيدٌ تضربه » من غيرِ ضميرٍ بارز لقوة الفعل وضَعْفِ الاسم في العمل ، وسواءً لم يُلْبِس ـ كما تقدَّم تمثيله ـ أو أَلْبس نحو : « زيدٌ عمروٌ يضربه » إذا قَصَدْتَ أن زيداً هو الضاربُ لعمرو ، هذا مقتضى مذهبِ البصريينَ ، نصَّ عليه مكي وغيره ، إلا أنَّه قال قبل ذلك : « إلا أنَّ اسم الفاعل إذا كان خبراً أو صفة أو حالاً لغير مَنْ هو له لم يَسْتَتِرْ فيه ضميرٌ ولا بد من إظهاره ، وكذلك إنْ عُطِف على غير مَنْ هو له » . قلت : هذه الزيادةُ لم يذكرها النحويون وتمثيلُها عَسِرٌ . وأمَّا ابنُ مالك فإنه سَوَّى بين الفعل والوصف ، يعني إنْ أَلْبس وجب الإبرازُ حتى في الفعل نحو : « زيدٌ عَمروٌ يضربه هو » وإن لم يُلْبِس جاز نحو : « زيد هند يضربها » وهذا مقتضى مذهبِ الكوفيين فإنهم عَلَّلوا باللبس ، وفي الجملة ففي المسألة خلافٌ .

أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ۗ قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧٧﴾ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ

(١) سورة النور ، الاية (٣١) .

(٢) سورة الأنبياء ، الآية (٣) .

مُّشَيَّدَةٍ ۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ۚ فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾

قوله تعالى : ﴿ إذا فريقٌ ﴾ : « إذا » هنا فجائية ، وقد تقدم أن فيها ثلاثةَ مذاهب :

**أحدها** : وهو الأصح[1] : أنها ظرف مكان ،

**والثاني** : أنها زمان ،

**والثالث** : أنها حرفٌ ، ولهذه المذاهبِ موضوعٌ غير هذا ، وقد قيل في « إذا » هذه إنها فجائية مكانية ، وأنها جواب لـ « لَمَّا » في قوله « فلمَّا كُتِب عليهم » ، وعلى هذا ففيها وجهان ، أحدهما : أنها خبر مقدم ، و« فريق » مبتدأ ، و« منهم » صفةٌ لـ« فريق » ، وكذلك « يَخْشَون » ، ويجوزُ أَنْ يكونَ « يخشون » حالاً من « فريق » لاختصاصِه بالوصفِ ، والتقديرُ : « فبالحضرةِ فريقٌ كائنٌ منهم خاشون أو خاشين » . والثاني : أن يكونَ « فريقٌ » مبتدأً ، و« منهم » صفتَه ، وهو المسوِّغُ للابتداءِ به ، و« يَخْشَوْن » جملةٌ خبريةٌ وهو العاملُ في « إذا » ، وعلى القولِ الأول العاملُ فيها محذوفٌ على قاعدةِ الظروف الواقعةِ خبراً . وقيل : إنها هنا ظرفُ زمانٍ ، وهذا فاسدٌ ؛ لأنها إذ ذاك لا بد لها مِنْ عاملٍ ، وعاملُها إمَّا ما قبلها وإمَّا ما بعدها ، لا جائز أن يكون ما قبلها ، لأن ما قبلها وهو « كُتب » ماض لفظاً ومعنى وهي للاستقبال ، فاستحال ذلك . فإن قيل : تُجْعَلُ هنا للمُضِيِّ بمعنى « إذا » . قيل : لا يجوز ذلك لأنه بَصيرُ التقدير : فلمَّا كُتِب عليهم القتال في وقتِ خشيةِ فريقٍ منهم ، وهذا يفتقرُ إلى جواب « لَمَّا » ولا جوابَ لها ، ولا جائزٌ أن يكونَ ما بعدها ؛ لأنَّ العاملَ فيها إذا كان بعدها كان جواباً لها ، ولا جوابَ لها هنا ، وكان قد تقدَّم أولّ البقرة أنَّ في « لَمَّا » قولين قولَ سيبويه[2] : إنها حرف وجوب لوجوب ، وقولَ الفارسي : إنها ظرفُ زمانٍ بمعنى « حين » وتقدَّم الردُّ عليه هناك بأنها أُجيبت بـ« ما » النافيةِ وإذا الفجائيةِ ، وأنَّ ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فَأَغْنى عن إعادتِه ، ولا يجوز أن يَعمل ما يليها فيها ؛ لأنه في محلِّ خفض بالإضافة على زَعْمِه والمضافُ إليه لا يعمل في المضاف . وقد أجابَ بعضُهم بأنَّ العاملَ فيها هنا معنى « يَخْشَوْن » كأنه قيل : جَزِعوا ، قال : « وجَزعوا هو العاملُ في « إذا » ، وهذه الآيةُ مشكلةٌ ؛ لأنَّ فيها ظرفين أحدُهما لِما مضى والآخرُ لِما يُسْتقبل » . انتهى .

قوله : ﴿ كخشيةِ اللَّهِ ﴾ فيه ثلاثةُ أوجه :

**أحدها** : وهو المشهور عند المُعْرِبين : أنها نعتُ مصدرٍ محذوفٍ ، أي : خشيةً كخشية الله .

**والثاني** : وهو المقرر من مذهب سيبويه[3] غير مرة ـ : أنها في محل نصب على الحال من ضمير الخشية المحذوف أي : يخشونها الناسَ ، أي : يخشون الخشيةَ الناسَ مشبهةً خشيةَ الله .

**والثالث** : أنها في محلِ نصبٍ على الحال من الضمير في « يَخْشَوْن » أي : يَخْشَون الناسَ مثلَ أهل خشية الله أي : مشبهين لأهل خشية الله أو أشدَّ خشية أي : أشدَّ خشيةً من أهل خشية الله . و« أشدَّ » معطوف على الحال ، قاله الزمخشري . ثم قال : « فإنْ قلت : لِمَ عَدَلْتَ عن الظاهر وهو كونه صفة للمصدر ولم تقدِّرْه : يَخْشَوْن خشيةً مثل

---

(١) انظر سورة البقرة ، الآية (١٧) .

(٢) انظر الكتاب (٢/ ٣١٢) .

(٣) انظر الكتاب (١/ ١١٦) .

خشية الله بمعنى : مثلَ ما يخشى الله . قلت : أَبَى ذلك قولُه « أو أشدَّ خشية » ؛ لأنه وما عُطِفَ عليه في حكمٍ واحدٍ ، ولو قلت : « يخشون الناسَ أشدَّ خشيةً » لم يكن إلا حالاً من ضميرِ الفريقِ ، ولم ينتصِبْ انتصابَ المصدر لأنك لا تقول : « خَشِي فلانٌ أشدَّ خشيةً » فتنصِبُ « خشية » وأنت تريد المصدر ، إنما تقول « أشدَّ خشيةٍ » فتجرُّها ، وإذا نَصَبْتَها لم يكن « أشدَّ خشيةً » إلا عبارةً عن الفاعلِ حالاً منه ، اللهم إلا أن تَجْعَلَ الخشيةَ خاشيةً على حدِّ قولِهم : « جَدَّ جَدُه » فتزعم أنَّ معناه : يخشون الناسَ خشيةً مثل خشيةٍ أشدَّ خشيةً من خشية الله ، ويجوز على هذا أن يكونَ محلُّ « أشدَّ » مجروراً عطفاً على « خشية الله » تريد كخشية الله أو كخشيةٍ أشدَّ منها » . انتهى .

ويجوز نصبُ « خشيةً » على وجه آخر وهو العطف على محل الكاف ، وينتصب « أشدَّ » حينئذٍ على الحال من « خشية » لأنه في الأصلِ نعتُ نكرةٍ قُدِّم عليها ، والأصل : يخشون الناسَ مثلَ خشيةِ الله أو خشيةً أشدَّ منها . فلا ينتصب « خشية » تمييزاً حتى يلزم منه ما ذكره الزمخشري ويُعْتذر عنه ، وقد تقدَّم نحوٌ من هذا عند قوله ﴿ وأشدَّ ذكراً ﴾[1] . والمصدرُ مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف أي : كخشيتهم الله . و«أو» تحتمل الأوجه المذكورة في قوله : ﴿ وأشدَّ قسوةً ﴾[2] ويجوز أن تكونَ للتنويع : يعني أن منهم مَنْ يخشاهم كخشية الله ، ومنهم مَنْ يخشاهم أشدَّ خشية من خشية الله . و« لولا أخَّرْتَنا » « لولا » تحضيضيةٌ . وقرأ ابن كثير والأخَوان : « لا يُظْلَمون » بالغيبة جرياً على الغائبين قبله ، والباقون بالخطاب التفاتاً . « وفَتيلاً » قد تقدَّم إعرابُه[3] .

قوله تعالى : ﴿ أينما تكونوا ﴾ : « أين » اسم شرط يجزم فعلين و« ما » زائدة على سبيل الجواز مؤكدةً لها ، و« أين » ظرف مكان و« تكونوا » مجزومٌ بها ، و« يُدْرِكْكم » جوابُه . والجمهورُ على جزمه ؛ لأنه جواب الشرط ، وطلحة بن سليمان[4] . « يدرِكُكم » برفعه ، فخرَّجه المبرد على حَذْفِ الفاء أي : فيدرككم الموت . ومثلُه قولُ الآخر .

١٦١٨ - يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ... إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[5]

وهذا تخريج المبرد . وسيبويه[6] يزعم أنه ليس بجواب ، إنما هو دالٌّ على الجواب والنيةُ به التقديمُ . وفي البيت تخريجٌ آخر وهو أن يكون « يصرعُ » المرفوعُ خبراً لـ « إنك » والشرطُ معترضٌ بينهما ، وجوابُه ما دَلَّ عليه قوله « إنك تُصْرَعُ » كقوله : ﴿ وإنَّا إنْ شاءَ الله لمهتدون ﴾[7] وخَرَّجه الزمخشري على التوهُّم فإنه قال : « يجوز أن يقال : حُمِل على ما يقع موقعَ « أينما تكونوا » وهو « أينما كنتم » كما حُمل :

١٦١٩ - ..... ولا ناعبٍ ..... [8]

على ما يقع موقع « ليسوا مصحلين » وهو « ليسوا بمصلحين » فرَفَع كما رفع زهير :

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٢٠٠) .
(٢) سورة البقرة الآية (٧٤) .
(٣) انظر سورة النساء ، الآية (٤٩) .
(٤) طلحة بن سليمان السمان مقرىء أخذ القراءة عرضا عن فياض بن غزوان عن طلحة بن مصرف وله شواذ تروى عنه . انظر غاية النهاية (١/ ٣٤١) .
(٥) تقدم .
(٦) انظر الكتاب (١/ ٤٣٦) .
(٧) سورة البقرة ، الآية (٧٠) .
(٨) جزء بيت وهو بتمامه :
مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِين عَشِيرَةً ... وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا
وقد تقدم .

١٦٢٠ - ..... يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ[١]

وهو قولُ نحويّ سِيبيّ ، يعني منسوب لسيبويه ، فكأنه قال : « أينما كنتم » ، وفعلُ الشرط إذا كان ماضياً لفظاً جازَ في جوابه المضارعِ الرفعُ والجزمُ كقول زهير :

وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ ..... [٢]

وفي رفعه الوجهان المذكوران عن سيبويه والمبرد .

وردَّ عليه الشيخ[٣] بأن العطفَ على التوهم لا ينقاس ، ولأنَّ قوله يؤدِّي إلى حذف جواب الشرط ، ولا يُحْذَفُ إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً ، لو قلت : « أنت ظالمٌ إنْ تفعل » لم يجز . وهذا ـ كما رأيتَ ـ مضارعٌ . وفي هذا الردِّ نظرٌ لا يَخْفَى .

﴿ **ولو كنتم** ﴾ قالوا : هي بمعنى « إنْ » وجوابُها محذوف أي : لأدرككم . وذكر الزمخشري فيه قولاً غريباً من عند نفسِه فقال : « ويجوزُ أن يتصل بقوله « ولا تُظْلمون فتيلاً » أي : لا تُنْقَصون شيئاً مِمَّا كُتِب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحمِ حروب أو غيرها ، ثم ابتدأ بقوله : « يدرِكُكم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة » ، والوقف على هذا الوجه على « أينما تكونوا » . انتهى .

وردَّ عليه الشيخ[٤] فقال : « هذا تخريجٌ ليس بمستقيمٍ لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية : أمَّا من حيث المعنى فإنه لا يناسِبُ أن يكون متصلاً بقوله : « ولا تظلمون فتيلاً » لأنَّ انتفاءَ الظلم ظاهراً إنما هو في الآخرة لقوله : « قُلْ متاعُ الدنيا قليل والآخرة خيرٌ لِمَنِ اتَّقى » . وأما من حيث الصناعةُ النحوية فإنَّ ظاهرَ كلامِه يَدُلُّ على أن « أينما تكونوا » متعلقٌ بقوله : « ولا تُظْلمون » بمعنى ما فَسَّره ، وهذا لا يجوز لأن أسماءَ الشرط لها صدرُ الكلام ، فلا يتقدَّم عامِلُها . عليها ، فإنْ وَرَدَ مثلُ : « اضربْ زيداً متى جاء » قُدِّر له عاملٌ يدلُّ عليه « اضرب » لا نفسُ « اضرب » المتقدم . فإن قيل : فكذلك يُقَدِّر الزمخشري عاملاً يدلُّ عليه « ولا تُظْلمون » تقديره : « أينما تكونوا فلا تظلمون » فحذف « فلا تظلمون » لدلالةِ ما قبله عليه ، فيخلُصُ من الإشكال المذكور . قيل : لا يمكن ذلك لأنه حينئذٍ يُحذف جواب الشرط وفعلُ الشرط مضارع ، وقد تقدم أنه لا يكون إلا ماضياً » وفي هذا الردِّ نظرٌ ، لأنه أراد تفسير المعنى . قوله : « ولا يناسب أن يكون متصلاً بقوله : « ولا تظلمون » ممنوعٌ ، بل هو مناسب ، وقد أوضحه الزمخشري بما تقدَّم أحسنَ إيضاح .

والجملة الامتناعية في محلِّ نصب على الحال أي : أينما تكونوا من الأمكنة يدرِكْكم الموت ، ولو كانت حالُكم أنكم في هذ. البروج فيُفْهَمُ أن إدراكَه لهم في غيرها بطريق الأوْلى والأحْرى ، وقريبٌ منه : « أعطُوا السائل ولو على فرسٍ » . والجملةُ الشرطية تحتمل وجهين :

**أحدهما** : أنها لا محلَّ لها من الإعراب لأنها استئنافُ إخبارٍ ، أخبر تعالى أنه لا يفوتُ الموتَ أحدٌ ومنه قولُ زهير :

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) انظر البحر المحيط (٣/٢٩٩) .
(٤) انظر البحر المحيط (٣/٣٠٠) .

١٦٢١ ـ ومَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنَايَا يَنَلْنَهُ وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ[١]

والثاني : أنها في محل نصب بالقول قبلها أي : قُلْ متاعُ الدنيا قليل ، وقل أيضاً : أينما تكونوا .

والجمهور على « مُشَيَّدة » بفتح الياء اسم مفعول . ونعيم بن ميسرة بكسرها ، نَسَبَ الفعلَ إليها مجازاً كقولهم : « قصيدةٌ شاعرة » ، والموصوفُ بذلك أهلُها ، وإنما عَدَلَ إلى ذلك مبالغةً في الوصف .

والبُروج : الحصونُ مأخوذةٌ من « التبرُّج » وهو الإظهارُ ، ومنه : « غيرَ متبرِّجات بزينة »[٢] ، والبَرَجُ في العين سَعَتُها ، ومنه قولُ ذي الرمة :

١٦٢٢ ـ بَيْضَاءُ فِي بَرَجٍ صَفْرَاءُ في غَنَجٍ كَأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبُ[٣]

وقولهم : « ثوبٌ مُبَرَّجٌ » أي : عليه صورُ البروج كقولهم : « مِرْطٌ مُرَجَّل » أي : عليه صورُ الرجال ، يروى بالجيم والحاء . والمشيَّدة : المصنوعة بالشِّيد وهو الجِصُّ ، ويقال : « شاد البناء وشَيَّده » كَرَّر العين للتكثير . ومن مجيء « شاد » قولُ الأسود :

١٦٢٣ ـ شَادَه مَرْمَراً وجَلَّله كِلْـ ـسَاً فَلِلطَّيرِ فِي ذُرَاهُ وكُورُ[٤]

ويقال : « أشاد » أيضاً فيكون فَعَل وأَفْعل بمعنى .

ووقف أبو عمرو والكسائي ـ بخلاف عنه ـ على « ما » في قوله ﴿ فما لهؤلاءِ ﴾ وفي قوله : ﴿ ما لهذا الرسول ﴾[٥] وفي قوله : ﴿ ما لهذا الكتاب ﴾[٦] وفي قوله : ﴿ فما للذين كفروا ﴾[٧] . والباقون على اللام التي للجرِّ دون مجرورها إتباعاً للرسم ، وهذا ينبغي أن لا يجوز ـ أعني الوقفين ـ لأنَّ الأول يُوقف فيه على المبتدأ دونَ خبرِه ، والثاني يُوقف فيه على حرفِ الجَرِّ دونَ مجرورِه ، وإنما يجوزُ ذلك لضرورة قطعِ النفَس أو ابتلاءٍ .

مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٩﴾ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا۟ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ۖ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ۖ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾

---

(١) انظر ديوانه (١١١) ، شرح المعلقات العشر (٨٦) .

(٢) سورة النور ، الآية (٦٠) .

(٣) انظر ديوانه (٣٣) ، الخصائص (١/ ٣٢٥) .

(٤) البيت لعدي بن زيد لا كما قال المصنف انظر ديوانه (٨٨) ، = اللسان (شيد) .

(٥) سورة الفرقان ، الآية (٧) .

(٦) سورة الكهف ، الآية (٤٩) .

(٧) سورة المعارج ، الآية (٣٦) .

قوله تعالى : ﴿ ما أصابَك ﴾ : في « ما » هذه قولان :

**أحدهما** : أنها شرطيةٌ وهو قول أبي البقاء ، وضَعَّف أن تكونَ موصولةً قال : « ولا يَحْسُن أن تكونَ بمعنى الذي ؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن يكون المصيبُ لهم ماضياً مخصَّصاً ، والمعنى على العمومِ والشرطيةُ أشبهُ ، والمرادُ بالآيةِ الخِصْب والجَدْب ولذلك لم يَقُلْ : « ما أصبت » ، انتهى . يعني أنَّ بعضَهم يقول : إنَّ المرادَ بالحسنة الطاعةُ وبالسيئةِ المعصيةُ ، ولو كان هذا مراداً لقال : « ما أَصَبْتَ » لأنه الفاعلُ للحسنةِ والسيئة جميعاً ، فلا تضاف إليه إلا بفعلِه لهما .

**والثاني** : أنها موصولةٌ بمعنى الذي وإليه ذهب مكي ، ومَنَع أن تكونَ شرطية قال : « وليسَتْ للشرطِ لأنها نزلت في شيءٍ بعينه وهو الجَدْب والخِصْب والشرطُ لا يكون إلا مبهماً ، يجوزُ أَنْ يقع وألاَّ يقعَ ، وإنما دخلت الفاءُ للإبهام الذي في « الذي » مع أن صلتَه فعلٌ ، فدلَّ ذلك على أنَّ الآيةَ ليست في المعاصي والطاعات كما قال أهلُ الزَّيْغ ، وأيضاً اللفظَ « ما أصابَكَ » ولم يقل « ما أَصَبْتَ » ، انتهى والأولُ أظهرُ ؛ لأنَّ الشرطيةَ أصلٌ في الإبهام ـ كما ذكر أبو البقاء ـ والموصولةُ فبالحمل عليها . وقولُ مكيّ : « لأنها نَزَلَتْ في شيء بعينه » هذا يقتضي ألاَّ يُشَبَّه الموصولُ بالشرطِ ؛ لأنه لا يُشَبَّه به حتى يرادَ به الإبهامُ لا شيءَ بعينه ، وإلاَّ فمتى أُريد به شيءٌ بعينه لم يُشَبَّه بالشرط فلم تَدْخُلِ الفاءُ في خبره ، نَصَّ النحويون على ذلك ، وفي المسألةِ خلافٌ منتشر ، ليس هذا موضعَه . فعلى الأول « أصابَك » في محلِّ جزم بالشرط ، وعلى الثاني لا مَحَلَّ له لأنه صلة .

و﴿ من حسنةٍ ﴾ الكلامُ فيه كالكلامِ في قوله : ﴿ ما نَنْسَخْ من آيةٍ ﴾[1] وقد تقدَّم ، والفاءُ في ﴿ فَمِنَ الله ﴾ جوابُ الشرط على الأولِ وزائدةٌ على الثاني ، والجارُّ بعدها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديرُه : فهو من الله ، والجملةُ : إمَّا في محلِّ جزمٍ أو رفعٍ على حَسَبِ القولين . واخُتلِفَ في كافِ الخطاب : فقيل : المرادُ كلُّ أحدٍ ، وقيل : الرسول والمرادُ أمتُه . وقيل : الفريقُ في قوله « إذا فريقٌ » ، وذلك لأن « فريقاً » اسمُ جمعٍ فله لفظٌ ومعنىً ، فراعَى لفظَه فأَفْرَدَ ، كقوله :

١٦٢٤ ـ تَفَرَّقَ أَهْلاَنَا بِبَيْنٍ فَمِنْهُمُ فَرِيقٌ أَقَامَ واسْتَقَلَّ فَرِيقُ[2]

وقيل في قوله ﴿ فَمِنْ نفسِك ﴾ : إنَّ همزةَ الاستفهام محذوفةٌ تقديرُه : أفمِنْ نفسِك ، وهو كثير كقوله تعالى : ﴿ وتلك نعمةٌ تَمُنُّها ﴾[3] وقوله تعالى : ﴿ بازغاً قال : هذا ربي ﴾[4] ومنه :

١٦٢٥ ـ رَفَوْني وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لاَ تُرَعْ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ هُمُ هُمُ[5]

وقولـه :

١٦٢٦ ـ أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وأَنْ أُورَثَ ذَوْداً شَصَائِصاً نَبْلاً[6]

---

(١) سورة البقرة ، الآية (١٠٦).
(٢) انظر البيت في البحر (٣/٣٠١).
(٣) سورة الشعراء ، الآية (٢٢).
(٤) سورة الأنعام ، الآية (٧٧) .
(٥) البيت لأبي خراش الهذلي انظر ديوان الهذليين (٢/١٤٤) ، الخصائص (١/٢٤٧) ، الخزانة (١/٢٠١) ، اللسان (رفا) .
(٦) تقدم .

تقديره : وأتلك ، وأهذا ربي ، وأهمُ هُم ، «أأفرحُ » وهذا لم يُجِزْه من النحاة إلا الأخفشُ ، وأمَّا غيره فلم يُجِزْه إلا قبل «أم» كقوله :

١٦٢٧ ـ لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإِنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[1]

وقيل : ثَمَّ قولٌ مقدر أي : لا يكادونَ يَفْقهون حديثاً يقولون : ما أصابك .

وقرأت عائشة : « فَمَنْ نفسُك » بفتح ميم « من » ورفع السين ، على الابتداء والخبر ، أي : أيُّ شيءٍ نفسُك حتى يُنْسَبْ إليها فِعْلٌ ؟ . قوله : « رسولاً » فيه وجهان :

**أحدهما** : أنه حال مؤكدة .

**والثاني** : أنه مصدر مؤكِّدٌ بمعنى إرسال ، ومن مجيء « رسول » مصدراً قوله :

١٦٢٨ ـ لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشُونَ مَا بُحْتُ عِنْدَهُمْ بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ[2]

أي بإرسال ، بمعنى رسالة . و« للناس » يتعلق بـ « أرسالناك » ، واللام للعلة . وأجاز أبو البقاء أن يكونَ حالاً من « رسولاً » كأنه جَعَله في الأصل صفةً للنكرةَ فَقُدِّم عليها ، وفيه نظر .

و﴿ حفيظاً ﴾ : حال من كاف « أرسلناك » و« عليهم » متعلق بـ «حفيظاً » ، وأجاز فيه أبو البقاء ما تقدم في « للناس » .

قوله تعالى : ﴿ طاعةٌ ﴾ : في رفعِه وجهان :

**أحدُهما** : أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه : « أمرٌ طاعةٌ » ، ولا يجوز إظهارُ هذا المبتدأ لأن الخبر مصدر بدلٌ من اللفظ بفعلِه .

**والثاني** : أنه مبتدأ والخبر محذوف أي : مِنَّا طاعة ، أو : عندنا طاعةٌ . قال مكي : « ويجوز في الكلامِ النصبُ على المصدر » . وأدغم أبو عمرو وحمزة تاء « بَيَّت » في طاء « طائفة » لتقارُبِهما ، ولم يَلْحَقِ الفعلَ علامةُ تأنيث لكونه مجازياً . و« منهم » صفةٌ لـ« طائفة » ، والضمير في « تقول » يحتمل أن يكون ضمير خطاب للرسول عليه السلام أي : غيرَ الذي تقول وترسم به يا محمد . ويؤيِّده قراءة عبد الله : « بَيَّتَ مُبَيِّتٌ منهم » ، وأن يكونَ ضميرَ غَيْبة للطائفة أي : تقول هي . وقرأ يحيى بن يعمر : « يقول » بياء الغيبة ، فيحتمل أن يعود الضميرُ على الرسول بالمعنى المتقدم ، وأن يعود على الطائفة . ولم يؤنث الضميرَ لأن الطائفة في معنى الفريق والقوم . و« ما » في « ما يبيِّتون » يجوز أن تكونَ موصولةً أو موصوفة أو مصدرية .

وقرأ ابن محيصن : ﴿ يَدَّبَّرون ﴾ : بإدغام التاء في الدال ، والأصل : يَتدبرون وهي مخالفةٌ للسواد . والضميرُ من « فيه » يُحتمل أن يعودَ على القرآن وهو الظاهر ، وأن يعود على ما يخبره الله تعالى به ممَّا يُبَيِّتون ويُسِرُّون ، يعني أنه يخبرهم به على حَدِّ ما يقع .

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

قوله تعالى : ﴿ **أذاعوا به** ﴾ : جواب إذا ، وعَيْنُ أذاع ياء لقولهم : ذاع الشيءَ يذيع ، ويُقال : أذاع الشيء أيضاً بمعنى المجرد ، ويكونُ متعدياً بنفسه وبالباء ، وعليه الآيةُ الكريمة ، وقيل : ضُمِّن « أذاع » معنى « تَحَدَّث » فَعدَّاه تعديتَه أي : تحدَّثوا به مذيعين له . والإذاعة : الإشاعةُ ، قال أبو الأسود :

١٦٢٩ ـ أَذَاعُوا بِهِ فِي النَّاسِ حَتَّى كَأَنَّهُ ... بِعَلْيَاءِ نَارٍ أُوقِدَتْ بِثَقُوبِ[١]

والضميرُ في « به » يجوزُ أن يعودَ على الأمر ، وأن يعودَ على الأمن أو الخوفِ ؛ لأنَّ العطفَ بـ «أو » والضميرُ في رَدُّوه » للأمر فقط . والاستنباط : الاستخراج ، وكذا الإنباط قال :

١٦٣٠ ـ نَعَمْ صَادِقاً والْفَاعِلُ الْقَائِلُ الَّذِي ... إِذَا قَالَ قَوْلاً أَنْبَطَ الْمَاءَ فِي الثَّرَى[٢]

ويقال : نَبَطَ الماءُ يَنْبِطُ بفتحِ الباءِ وضَمِّها ، والنَّبَط : الماءُ الذي يَخْرج من البئرِ أولَ حَفْرِها . والنَّبَط أيضاً : جيلٌ من الناس سُمُّوا بذلك لأنهم يستخرجون المياه والنبات . ويقال في الرجل الذي يكون بعيد العِزِّ والمنعة : « ما يَجِدُ عدوُّه له نَبَطاً » . قال كعب :

١٦٣١ ـ قَرِيبٌ ثَرَاهُ مَا يَنَالُ عَدوُّه ... لَهُ نَبَطاً ، آبِي الْهَوَانِ قَطُوبُ[٣]

و« منهم » حال : إمَّا من الذين ، أو من الضمير في « يستنبطونه » فيتعلق بمحذوف . وقرأ أبو السمَّالِ : « لَعَلْمه » بسكون اللام ، قال ابن عطية : « هو كتسكين ﴿ فيما شَجْر بينهم ﴾[٤] . وليس مثله ؛ لأن تسكين فَعِل بكسر العين مقيسٌ ، وتسكينَ مفتوحِها شاذٌّ ، ومثلُ تسكين « لَعَلْمه » قوله :

١٦٣٢ ـ فَإِنْ تَبْلُه يَضْجَرْ كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ ... من الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاه وغَارِبُه[٥]

أي : دَبِرت ، فسكَّن .

قوله : ﴿ **إلا قليلاً** ﴾ فيه عشرةُ أوجه :

**أحدها** : أنه مستثنى من فاعل « اتَّبعتم » أي : لاتَّبعتم الشيطانَ إلا قليلاً منكم ، فإنه لم يَتَّبع الشيطان ، على تقديرِ كونِ فَضْل الله لم يأتِه ، ويكونُ أراد بالفضل إرسالَ محمد صلّى الله عليه وسلم ، وذلك القليلُ كقِسِّ بن ساعدة الأيادي وزيد بن عمرو بن نفيل وورقة بن نوفل ، مِمَّن كان على دين المسيح قبل بعثة الرسول . وقيل : المرادُ مَنْ لم يبلغ التكليفَ ، وعلى هذا التأويل قيل : فالاستثناء منقطع ؛ لأن المستثنى لم يدخل تحت الخطاب ، وفيه نظر يظهر في الوجه العاشر .

**الثاني** : أنه مستثنى من فاعل « أذاعوا » أي : أظهروا أمرَ الأمن أو الخوف إلا قليلاً .

**الثالث** : أنه مستثنى من فاعل « عَلِمه » أي : لعلمه المستنبطون منهم إلا قليلاً .

---

(١) انظر ديوانه (٩٨) ، الكشاف (١/٥٤١) .
(٢) انظر البيت في البحر (٣/٣٠٣) .
(٣) انظر البيت في الأصمعيات (١٠٣) ، البحر (٣/٣٠٣) .
(٤) سورة النساء ، الآية (٦٥) .
(٥) اختلف في نسبة هذا البيت فنسب لأبي الغمر الكلابي ولعبد الرحمن بن حسان ولأبي الجراح وللأخطل انظر الإنصاف (١٢٣) ، الخزانة (٢/٢٧٧) ، الأشموني (٢/٢٤٣) .

**الرابع** : أنه مستثنى من فاعل « لوجدوا » أي : لوجدوا فيما هو من عند غير الله التناقضَ إلا قليلاً منهم ، وهو مَنْ لم يُمْعِن النظرَ ، فيظنَّ الباطلَ حقاً والمتناقضَ موافقاً .

**الخامس** : أنه مستثنى من الضمير المجرور في « عليكم » ، وتأويلُه كتأويل الوجه الأول .

**السادس** : أنه مستثنى من فاعل « يستنبطونه » وتأويله كتأويل الوجه الثالث .

**السابع** : أنه مستثنى من المصدر الدالِّ عليه الفعلُ ، والتقدير : لاتَّبَعْتُمْ الشيطانَ إلا اتباعاً قليلاً ، ذكر ذلك الزمخشري .

**الثامن** : أنه مستثنى من المتَّبع فيه ، والتقدير : لاتبعتم الشيطان كلَّكم إلا قليلاً من الأمور كنتم لا تتبعون الشيطان فيها ، فالمعنى : لاتبعتم الشيطان في كل شيء إلا في قليلٍ من الأمور ، فإنكم كنتم لا تتبعونه فيها ، وعلى هذا فهو استثناء مفرغ ، ذكر ذلك ابن عطية ، إلا أنَّ في كلامِه مناقشةً وهو أنه قال « أي : لاتبعتم الشيطان كلَّكم إلا قليلاً من الأمور كنتم لا تتبعونه فيها » فجعله هنا مستثنى من المتَّبعِ فيه المحذوف على ما تقدم تقريره ، وكان قد تقدَّم أنه مستثنى من الاتِّباع ، فتقديرُه يؤدِّي إلى استثنائِه من المتَّبع فيه ، وادعاؤه أنه استثناء من الاتباع ، وهما غَيْران .

**التاسع** : أن المراد بالقلة العدمُ ، يريد : لاتبعتم الشيطان كلكم وعدمَ تخلُّفِ أحدٍ منكم ، نقله ابن عطية عن جماعة وعن الطبري ، وردَّه بأن اقتران القلة بالاستثناء يقتضي دخولَها ، قال : « وهذا كلامٌ قلق ولا يشبه ما حكى سيبويه من قولهم : « هذه أرضٌ قَلَّ ما تنبت كذا » أي لا تنبت شيئاً . وهذا الذي قاله صحيح ، إلا أنه كان تقدم له في البقرة في قوله تعالى : ﴿ ولكنْ لعنهم الله بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلاً ﴾[1] أن التقليل هنا بمعنى العدم ، وتقدَّم الردُّ عليه هناك فَتَنَبَّهَ لهذا المعنى هنا ولم يتنبهْ له هناك .

**العاشر** : أن المخاطبَ بقوله « لاتبعتم » جميعُ الناس على العموم ، والمرادُ بالقليلِ أمةُ محمد صلى الله عليه وسلم خاصة ، وأيَّد صاحبُ هذا القولِ قولَه بقوله عليه السلام : « ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالرَّقْمة البيضاء في الثور الأسود[2] .

فَقَٰتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ۚ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴿٨٤﴾ مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتًا ﴿٨٥﴾ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَسِيبًا ﴿٨٦﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۗ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾ ۞ فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓا۟ ۗ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا۟ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا ﴿٨٨﴾

---

(١) سورة النساء ، الآية (٤٦).

(٢) أخرجه البخاري (٦/٤٤٠) ، كتاب أحاديث الأنبياء (٣٣٤٨) ، ومسلم (١/٢٠١) ، كتاب الإيمان (٣٧٨ - ٢٢١).

قوله تعالى : ﴿ فقاتِلْ ﴾ : في هذه الفاءِ خمسةُ أوجه :

**أحدها** : أنها عاطفةٌ هذه الجملةَ على جملةِ قوله ﴿ فَلْيقاتل في سبيل الله ﴾[١] .

**الثاني** : أنها عاطفتها على جملةِ قوله ﴿ فقاتِلوا أولياءَ الشيطان ﴾[٢] .

**الثالث** : أنها عاطفتها على جملة قوله : ﴿ وما لكم لا تقاتلون ﴾[٣] .

**الرابع** : أنها عاطفتها على جملة قوله ﴿ فسوف نؤتيه أجراً عظيماً ﴾[٤] .

**الخامس** : أنها جوابُ شرط مقدر أي : إنْ أردت فقاتِل ، وأولُ هذه الأقوال هو الأظهر .

قوله : ﴿ لا تُكَلَّفُ إلا نفسَك ﴾ في هذه الجملة قولان :

**أحدهما** : أنها في محلِّ نصب على الحال من فاعل « فقاتِلْ » أي : فقاتِلْ غيرَ مُكَلَّفٍ إلا نفسَك وحدَها .

**والثاني** : أنها مستأنفة أخبره تعالى أنه لا يكلِّف غيرَ نفسه . والجمهور على « تُكَلَّفُ » بتاء الخطاب ورفع الفعل مبنياً للمفعول ، و« نفسَك » هو المفعول الثاني . وقرأ عبد الله بن عمر : « لا تُكَلِّفْ » كالجماعة إلا أنه جزمه ، فقيل : على جواب الأمر ، وفيه نظر ، والذي ينبغي أن يكون نهياً . وهي جملة مستأنفة ، ولا يجوز أن تكون حالاً في قراءة عبد الله ؛ لأنَّ الطلب لا يكون حالاً . وقرىء « لا نُكَلِّف » بنون العظمة ورفعِ الفعل وهو يحتمل الحال والاستئناف المتقدمين .

والتحريض : الحَثُّ على الشيءِ ، قال الراغب : « كأنه في الأصل إزالةُ الحَرَضْ نحو : « قَذَيْتُه » أي : أزلت قذاه ، وأَحْرضته : أَفْسَدْتُه كأقذيته أي : جَعَلْتُ فيه القذى ، والحَرَضُ في الأصل ما لا يُعْتَدُّ به ولا خير فيه ، ولذلك يقال للمشرف على الهلاك : « حَرَض » قال تعالى : ﴿ حتى تكون حَرَضاً ﴾[٥] وأَحْرَضَه كذا ، قال :

١٦٣٣ - إنّي امْـرُؤٌ رَابَنِي هَـمٌّ فَـأَحْـرَضَـنِي حَـتَّى بُـلِيتُ وَحَـتَّى شَـفَّنِي السَّـقَـمُ[٦]

و« بأساً وتنكيلاً » تمييزٌ ، والتنكيل : تفعيلٌ من النَّكْل وهو القيد ، ثم استعمل في كل عذاب .

والكِفْلُ : النصيب ، إلاَّ أنَّ استعمالَه في الشر أكثر ، عكسَ النصيب ، وإنْ كان قد استعمِل الكِفْلُ في الخير ، قال تعالى : « يُؤْتِكم كِفْلين من رحمته » وأصلُه قالوا : مستعارٌ مِنْ كِفْلِ البعير وهو كساء يدار حول سَنامِه ليُرْكَبَ ، سُمِّي بذلك لأنه لم يَعُمَّ ظهرَه كله بل نصيباً منه ، ولغلبةِ استعمالِه في الشر واستعمالِ النصيب في الخير غاير بينهما في هذه الآية الكريمة ، إذ أتى بالكِفْل مع السيئة ، والنصيبِ مع الحسنة . و« منها » الظاهر أن « مِنْ » هنا سببية أي : كِفْلٌ بسببها ونصيب بسببها ، ويجوز أن تكونَ ابتدائيةً . والمُقِيت : المقتدر قال :

---

(١) سورة النساء ، الآية (٧٤) .
(٢) سورة النساء ، الآية (٧٦) .
(٣) سورة النساء ، الآية (٧٥) .
(٤) سورة النساء ، الآية (٧٤) .
(٥) سورة يوسف ، الآية (٨٥) .
(٦) البيت للعرجي انظر أمالي ابن الشجري (١/٣٦٩) ، الطبري (١٦/٢٢٢) ، مجاز القرآن (١/٣١٧) ، الصحاح والتاج واللسان (حرض) روح المعاني (٥/١٩) ، القرطبي (٩/٢٥٠) .

١٦٣٤ ـ وذي ضِـغْـنٍ كَـفَـفْـتُ الْـوُدَّ عَـنْـه وَكُـنْـتُ عَـلَى إِسَـاتِـه مُـقِـيـتَـا[١]

أي : مقتدراً ، ومنه :

١٦٣٥ ـ لَـيْـتَ شِـعْـرِي وأَشْـعُـرَنَّ إِذَا مَـا قَـرَّبُـوهَـا مَـنْـشُـورَةً ودُعِـيـتُ
أَلِـيَ الْـفَـضْـلُ أَمْ عَـلَـيَّ إِذَا حُـو سِـبْـتُ ؟ إِنِّـي عَلَى الْـحِسَـابِ مُـقِيـتُ[٢]

قال النحاس : وهو مشتقٌّ من القُوت ، وهو مقدارُ ما يُحْفَظ به بدنُ الإنسانِ من الهلاك » فأصل مُقيت : مُقْوِت كمقيم .

والتحية في الأصل : المُلْك . قال :

١٦٣٦ ـ أَؤُمُّ بِـهَـا أَبَـا قَـابُـوسَ حَـتَّـى أُنِـيـخَ عَـلَى تَـحِـيَّـتِـهِ بِـجُـنْـدِي[٣]

وقال آخر :

١٦٣٧ ـ ولِـكُـلِّ مَـا نَـالَ الـفَـتَـى قَـد نِـلْـتُـه إلا الـتَـحِـيَّـهْ[٤]

ويقال : التحية : البقاء والمُلْك ، ومنه : « التحيات لله »[٥] ، ثم استُعملت في السلام مجازاً ، ووزنها تَفْعِلة ، والأصل : تَحْيِيَة فأدغمت ، وهذا الإدغامُ واجبٌ خلافاً للمازني ، وأصل الأصل تَحْيِيٌ ، لأنه مصدر حَيّا ، وحَيّا : فَعَّل ، وفَعَّل مصدرُه على التفعيل ، إلا أن يكون معتلَّ اللام نحو : زكَّى وغَطَّى فإنه تحذف إحدى الياءين ويعوض منها تاء التأنيث فيقال : تزكية وتغطية ، إلا ما شَذَّ من قوله :

١٦٣٨ ـ بَـاتَـتْ تُـنَـزِّي دَلْـوَهَـا تَـنْـزِيَّـاً كَـمَـا تُـنَـزِّي شَـهْـلَـةٌ صَـبِـيَّـا[٦]

إلا أن هذا الشذوذ لا يجوزُ مثلُه في نحو « حَيّا » لاعتلالِ عينه ولامه بالياء ، وألحق بعضُهم ما لامُه همزةٌ بالمعتلِّها نحو : « نَبّأ تنبئة » و« خَبّأ تخبئة » . ومثلُها : أَعْيِيَة وأَعِيَّة ، جمع عَيِيٍّ . وقال الراغب : « وأصلُ التحيَّة من الحَياة ، ثم جُعِل كلُّ دعاءٍ تحيةً لكون جميعِه غيرَ خارجٍ عن حصولِ الحياة أو سببِ الحياة . وأصل التحية أن تقول : « حَيَّاك الله » ثم استُعْمِل في عُرْفِ الشرعِ في دعاء مخصوصٍ .

وقولُه تعالى : ﴿ **أو رُدُّوها** ﴾ أي : رُدُّوا مثلَها ؛ لأنَّ ردَّ عينها مُحالٌ ، فحُذِفَ المضافُ نحو : ﴿ واسألِ القريةَ ﴾[٧] وأصلُ « حَيُّوا » حَيِّيُوا ، فاستُثْقِلت الضمةُ على الياءِ ، فَحُذِفت الضمةُ فالتقى ساكنان : الياءُ والواوُ فحُذِفت الياءُ وضُمَّ ما قبل الواو . وقوله « بأحسنَ » أي : بتحيةٍ أحسنَ من تلك التحيةِ الأولى .

---

(١) البيت للزبير بن عبد المطلب انظر البحر (٣/٣٠٣) ، الكشاف .

(٢) البيتان للسموءل انظر ديوانه (١١٣) ، الأصمعيات (٨٦) مجاز القرآن (١/١٣٥) ، الكشاف (١/٥٤٣) ، اللسان : ( مقت ٣٧٦٩ ) ، والعيني (٣٢٢١٤) ، والبيت التالي في القرطبي (١/١٢٩) .

(٣) البيت لعمرو بن معد يكرب انظر البحر (٣/٣٠٤) ، تفسير القرطبي (٥/١٩١) .

(٤) البيت لزهير الكلبي انظر التصريح (١/٣٢٦) ، اللسان (حيا) ، تفسير القرطبي (٥/١٩٢) .

(٥) جزء حديث أخرجه البخاري (١١/١٣) ، كتاب الاستئذان (٦٢٣٠) ، ومسلم (١/٣٠١) ، كتاب الصلاة (٥٥/٤٠٢) .

(٦) انظر البيت في الخصائص (٢/٣٠٢) ، المقرب (٢/١٣٤) ، المنصف (٢/١٩٥) ، شواهد الشافية (١/١٦٥) .

(٧) سورة يوسف ، الآية (٨٢) .

قوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكم ﴾ : جوابُ قسمٍ محذوف ، وفي جملةِ هذا القسم مع جوابِه ثلاثةُ أوجهٍ :

**أحدُها** : ﴾ أنها في محلِّ رفعٍ خبراً ثانياً لقوله « اللَّهُ » ، و« لا إلهَ إلا هو » جملةُ خبر أول .

**والثاني** : أنها خبر لقوله : « الله » أيضاً ، و« لا إله إلا هو » جملة اعتراضٍ بين المبتدأ وخبره .

**والثالث** : أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب . وقد تقدم إعراب ﴿ الله لا إله إلاّ هو ﴾[١] و﴿ لا ريب فيه ﴾[٢] في البقرة .

قوله : ﴿ إلى يومِ القيامةِ ﴾ فيه ثلاثةُ أوجه :

**أحدها** : أنها على بابِها من انتهاءِ الغايةِ .

قال الشيخ[٣] : « ويكونُ الجمعُ في القبور ، أو تُضمِّن « ليجمعنَّكم » معنى « ليحشرنَّكم » فيُعَدَّى بـ« إلى » . يعني أنه إذا ضُمِّن الجمعُ معنى الحَشْر لم يَحْتج إلى تقدير مجموع فيه . وقال أبو البقاء ـ بعد أنْ جَوَّز فيها أن تكونَ بمعنى « في » ـ « وقيل : هي على بابها أي : ليجمعنَّكم في القبور ، فعلى هذا يجوز أن يكون مفعولاً به ، ويجوز أن يكونَ حالاً أي : ليجمعنَّكم مُفْضِين إلى حساب يوم القيامة » يريد بقوله « مفعولاً به » أنه فَضْلَةٌ كسائرِ الفَضَلات نحو : « سرت إلى الكوفة » ولكن لا يَصِحُّ ذلك إلا بأنْ يُضَمَّنَ الجمعُ معنى الحشر كما تقدم ، وأمَّا تقديرُه الحالَ بـ « مُفْضِين » فغيرُ جائزٍ لأنه كونٌ مقيَّدٌ .

**والثاني** : أنها بمعنى « في » أي : في يوم القيامة ، ونظيرُه قولُ النابغة :

١٦٣٩ ـ فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي ... إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ[٤]

أي : في الناس .

**والثالث** : أنها بمعنى « مع » ، وهذا غيرُ واضح المعنى . والقيامة بمعنى القِيام كالطِّلابة والطِّلاب ، قالوا : ودَخَلَتْ التاءُ فيه للمبالغة كعَلاَّمة ونَسَّابة لشدةِ ما يقع فيه من الهَوْل ، وسُمِّي بذلك لقيامِ الناس فيه للحسابِ ، قال تعالى : ﴿ يومَ يقومُ الناس لربِّ العالمين ﴾[٥] والجملةُ من قوله : « لا ريبَ فيه » فيها وجهان :

**أحدُهما** : أنها في محلِّ نصب على الحال من « يوم » ، فالضمير في « فيه » يعودُ عليه .

**والثاني** : أنها في محلِّ نصب نعتاً لمصدرٍ محذوف دَلَّ عليه « ليجمعنَّكم » أي : جمعاً لا ريبَ فيه ، والضميرُ يعود عليه والأولُ أظهرُ . « ومَنْ أصدقُ » تقدَّم نظيرُ هذه الجملة . و« حديثاً » نصبٌ على التمييز . وقرأ الجمهور « أَصْدَقُ » بصاد خالصة ، وحمزة والكسائي بإشمامها زاياً ، وهكذا كلُّ صادٍ ساكنةٍ بعدها دالٌ ، نحو : « تَصْدُقون » و« تَصْدِيَةً » ، وهذا كما فعل حمزة في « الصراط »[٦] و« مصيطر »[٧] للمجانسةِ قَصْدَ الخِفَّةِ .

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٢٥٥) .
(٢) سورة البقرة ، الآية (٢) .
(٣) انظر البحر المحيط (٣١٢/٣) .
(٤) تقدم .
(٥) سورة المطففين ، الآية (٦) .
(٦) سورة الفاتحة ، الآية (٥) .
(٧) سورة الغاشية ، الآية (٢٢) .

قوله تعالى : ﴿ **فما لكم** ﴾ : مبتدأ وخبر . و« في المنافقين » فيه ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنه متعلقٌ بما تعلَّق به الخبرُ وهو « لكم » أي : أيُّ شيءٍ كائنٌ لكم ـ أو مستقر لكم ـ في أمر المنافقين .

**والثاني** : أنه متعلق بمعنى فئتين ، فإنه في قوة « ما لكم تفترقون في أمور المنافقين » فحُذِف المضافُ ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه .

**والثالث** : أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من « فئتين » لأنه في الأصل صفةٌ لها ، تقديرُه : فئتين مفترقتين في المنافقين ، وصفةُ النكرة إذا قُدِّمت عليها انتصبَتْ حالاً .

وفي « فئتين » وجهان :

**أحدُهما** : أنها حالٌ من الكاف والميم في « لكم » ، والعاملُ فيها الاستقرارُ الذي تعلَّق به « لكم » ، ومثلُه : « فما لَهم عن التذكرة مُعْرضين »[1] ، وقد تقدَّم أنَّ هذه الحالَ لازمةٌ ؛ لأن الكلامَ لا يَتِمُّ دونَها ، وهذا مذهبُ البصريين في كل ما جاء من هذا التركيب .

**والثاني** : ـ وهو مذهب الكوفيين ـ : أنه نصبٌ على خبر « كان » مضمرةً ، والتقدير : ما لكم في المنافقين كنتم فئتين ، وأجازوا : « ما لك الشاتمَ » أي : ما لك كنت الشاتمَ ، والبصريون لا يجيزن ذلك لأنه حالٌ والحالُ لا تتعرَّف ، ويدلُّ على كونه حالاً التزامُ مجيئه في هذا التركيب نكرةً ، وهذا كما قالوا في « ضربي زيداً قائماً » إن « قائماً » لا يجوز نصبُه على خبر « كان » المقدرةِ ، بل على الحال لالتزامِ تنكيره . وقد تقدَّم اشتقاقُ «الفئة » في البقرة[2] .

قوله : ﴿ **واللَّهُ أَرْكسهم** ﴾ مبتدأ وخبر ، وفيها وجهان :

**أظهرهما** : أنها حالٌ : إمَّا من المنافقين ـ وهو الظاهرُ ـ وإمَّا من المخاطبين ، والرابطُ الواوُ ، كأنه أنكرَ عليهم اختلافَهم في هؤلاء ، والحال أن الله قد ردَّهم إلى الكفر .

**والثاني** : أنها مستأنفةٌ أخبر تعالى عنهم بذلك . و« بما كَسَبوا » متعلقٌ بـ « أَرْكَسهم » والباء سببية أي : بسبب كَسْبهم ، و« ما » مصدريةٌ أو بمعنى الذي ، والعائدُ محذوفٌ على الثاني لا على الأولِ على الصحيح .

والإركاس : الردُّ والرَّجْعُ ، ومنه الرِّكْس للرجيع ، قال عليه السلام في الرَّوْثة لمَّا أُتِيَ بها : « إنها رِكْس »[3] . وقال أمية بن أبي الصلت :

١٦٤٠ ـ فَأُرْكِسُوا فِي جَحِيمِ النَّارِ إِنَّهُمُ كَانُوا عُصَاةً وَقَالُوا الإِفْكَ والزُّورَا[4]

أي : رُدُّوا ، وقال الراغب : « الرِّكْس والنِّكْس : الرَّذْلُ ، إلا أنَّ الرِّكْس أبلغُ ، لأن النِّكسَ ما جُعِل أعلاه أسفله ، والرِّكسَ ما صار رجيعاً بعد أن كان طعاماً . وقيل : أَرْكسه أَوْبقَه ، قال :

١٦٤١ ـ بِشُؤْمِكَ أَرْكَسْتَنِي فِي الخَنَا وأَرْمَيْتَنِي بِضُرُوبِ العَنَا[5]

---

(١) سورة المدثر ، الآية (٤٩) .
(٢) انظر الآية رقم (٢٤٩) .
(٣) أخرجه الترمذي (١١٧) ، وأحمد في المسند (١/ ٣٨٨) ، والطبراني في الكبير (١٠/ ٧٤ـ٧٥) ، والدارقطني (١/ ٥٥) .
(٤) انظر ديوانه (٢٣٦) ، البحر (٣/ ٣١١) .
(٥) انظر البيت في البحر (٣/ ٣١١) .

وقيل : الإركاس : الإضلال . ومنه :

١٦٤٢ ـ وأَرْكَسْتَنِي عَنْ طَرِيقِ الْهُدَى وصَيَّرْتَنِي مَثَلاً لِلْعِدَى[1]

وقيل : هو التنكيسُ ، ومنه :

١٦٤٣ ـ رُكِّسُوا فِي فِتْنَةٍ مُظْلِمَةٍ كَسَوادِ اللَّيْلِ يَتْلُوهَا فِتَنْ[2]

ويقال : أَرْكس ورَكَّس بالتشديد ورَكَس بالتخفيف : ثلاث لغات بمعنى واحد ، وارتكس هو أي : رجَع . وقرأ عبد الله : « ركَسَهم » ثلاثياً ، وقرىء « رَكَّسهم ـ رُكِّسوا »[3] بالتشديد فيهما . وقال أبو البقاء : « وفيه لغةٌ أخرى « رَكَسه الله » من غير همز ولا تشديد ، ولا أعلم أحداً قرأ به » قلت : قد تقدَّم أن عبد الله قرأ « والله ركسهم » من غير همز ولا تشديد ، وكلام أبي البقاء مُخلِّص فإنه إنما ادَّعى عدمَ العلمِ بأنها قراءةٌ لا عدمَ القراءة بها . قال الراغب : « إلا أن « أركسه » أبلغُ من « رَكَسه » كما أنَّ أَسْفَله أبلغُ من سُفْلَه » وفيه نظر .

وَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا۟ فَتَكُونُونَ سَوَآءً ۖ فَلَا تَتَّخِذُوا۟ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ۖ وَلَا تَتَّخِذُوا۟ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَٰتَلُوكُمْ ۚ فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴿٩٠﴾ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا۟ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا۟ فِيهَا ۚ فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا ﴿٩١﴾

قوله تعالى : ﴿ لو تكفرون ﴾ : « لو » يجوزُ فيها وجهان :

أحدهما : أن تكونَ مصدرية .

والثاني : أنها على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره ، فعلى الأول تتقدَّر مع ما بعدَها بمصدر ، وذلك المصدرُ في محل المفعول لـ « وَدُّوا » ، وحينئذٍ فلا جوابَ لها ، والتقدير : وَدُّوا كفركم ، وعلى الثاني يكون مفعولُ « وَدَّ » محذوفاً ، وجوابُ « لو » أيضاً محذوف ، لدلالةِ المعنى عليهما ، والتقدير : وَدُّوا كفركم لو تكفرون كما كفروا لسُرُّوا بذلك .

و« كما كفروا » نعتٌ لمصدر محذوف تقديره : كفراً مثلَ كفرهم ، أو حالٌ من ضمير ذلك المصدر كما هو مذهب

---

(١) انظر البيت في البحر (٣/٣١١) .

(٢) البيت لعبد الله بن رواحة انظر البحر (٣/٣١١) .

(٣) في الآية (٩١) .

سيبويه[١] ، و« فتكونوا » عطف على « تكفرون » والتقدير : وَدُّوا كفركم فكونَكم مستوين معهم في شَرْعهم . قال الزمخشري : « ولو نُصب على جواب التمني لجاز » .

وجعل الشيخ[٢] فيه نظراً من حيث إن النصبَ في جواب التمني إذا كان التمني بلفظ الفعل يَحْتاج إلى سماع من العرب ، بل لو جاء لم تتحقَّقْ فيه الجوابيةُ ، لأنَّ « ودَّ » التي بمعنى التمني متعلقها المصادر لا الذوات ، فإذا نصب الفعل بعد الفاء لم يتعيَّنْ أن تكون فاءَ جواب ، لاحتمال أن يكونَ من باب عطف المصدر المقدر على المصدر الملفوظ به فيكون من باب :

١٦٤٤ ـ لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ..... [٣]

يعني كأنَّ المصدر المفعولَ بـ« يود » ملفوظٌ به ، والمصدرُ المقدَّرُ بـ « أن » والفعلِ عطفٌ عليه ، فَجَعَلَ المصدرَ المحذوفَ ملفوظاً به في مقابلةِ المقدَّرِ بـ «أنْ » والفعلِ ، وإلَّا فالمصدرُ المحذوفُ ليس ملفوظاً به إلا بهذا التأويلِ المذكورِ ، بل المنقولُ أنَّ الفعلَ ينتصبُ على جوابِ التمني إذا كان بالحرفِ نحو « ليت » ، و« لو » و« ألا » إذا أُشْربتا معنى التمني . وفيما قاله الشيخ نظر ؛ لأن الزمخشري لم يَعْنِ بالتمني المفهومَ من فعل الوَدادةِ ، بل المفهومَ من لفظ « لو » المشعرةِ بالتمني ، وقد جاء النصب في جوابها كقوله : ﴿ فلو أنَّ لنا كرة فنكونَ ﴾[٤] ، وقد قَدَّمْتُ تحقيقَ هذه المسألةِ ، فقد ظَهَر ما قاله الزمخشري من غير توقُّفٍ . و« سواءً » خبر « تكونون » وهو في الأصل مصدرٌ واقعٌ موقعَ اسمِ الفاعلِ بمعنى مُسْتوين ؛ ولذلك وُحِّد نحو : « رجال عَدْلٌ » .

قوله تعالى : ﴿ **إلا الذين يَصِلُون** ﴾ : فيه قولان :

**أظهرُهما** : أنه استثناءٌ متصلٌ ، والمستثنى منه قولُه « فَخُذوهم واقتلُوهم » والمُسْتَثْنَوْن على هذا قومٌ كفارٌ ، ومعنى الوَصْلةِ هنا الوَصْلَةُ بالمعاهَدَةِ والمهادَنَةِ . وقال أبو عبيد : « هو اتصالُ النسب » . وغَلَّطه النحاس بأن النسبَ كان ثابتاً بين النبيِّ صلَّى الله عليه وسلم والصحابة وبين المشركين ، ومع ذلك لم يَمْنَعْهم ذلك من قتالهم .

**والثاني** : أنه منقطعٌ ـ وهو قول أبي مسلم الأصفهاني ، واختيار الراغب ـ قال أبو مسلم : « لَمَّا أوجبَ اللَّهُ الهجرةَ على كلِّ مَنْ أسلمَ استثنى مَنْ له عذرٌ فقال : « إلا الذين يَصِلون » وهم قوم قصدوا الهجرة إلى الرسول ونصرتَه ، وكان بينهم وبين المسلمين عَهْدٌ فأقاموا عندهم إلى أن يمكِّنهم الخلاصُ ، واستثنى بعد ذلك مَنْ صار إلى الرسول وإلى أصحابِه لأنه يَخافُ اللَّهَ فيه ، ولا يقاتِلُ الكفارَ أيضاً لأنهم أقاربُه ، أو لأنه يخاف على أولاده الذين هم في أيديهم » ، فعلى هذا القولِ يكون استثناءً منقطعاً ، لأن هؤلاء المستثنين لم يدخُلوا تحت قولِه : « فما لكم في المنافقين فئتين » والمستثنَوْن على هذا مؤمنون .

و﴿ **بينكم وبينهم ميثاقٌ** ﴾ يجوز أن يكونَ جملةً من مبتدأ وخبر في محل جرٍّ صفةً لـ « قوم » ، ويجوز أن يكونَ « بينكم » وحده صفةً لـ « قوم » ، فيكونَ في محلِّ جر ويتعلَّقُ بمحذوفٍ ، و« ميثاق » على هذا رفعٌ بالفاعلية ؛ لأنَّ الظرفَ اعتمد على موصوفٍ ، وهذا الوجهُ أقربُ ؛ لأنَّ الوصفَ بالمفردِ أصلٌ للوصفِ بالجملة .

---

(١) انظر الكتاب (١/١١٦) .
(٢) انظر البحر المحيط (٣/٣١٤) .
(٣) تقدم .
(٤) سورة الشعراء ، الآية (١٠٢) .

قوله : ﴿ أو جاؤوكم ﴾ فيه وجهان :

**أظهرُهما** : أنه عطفٌ على الصلة ، كأنه قيل : أو إلا الذين جاؤوكم حَصِرَتْ صدورُهم ، فيكون المستثنى صنفين من الناس ، أحدهما واصلٌ إلى قومٍ معاهِدين ، والآخر مَنْ جاء غيرَ مقاتِلٍ للمسلمين ولا لقومِه .

**والثاني** : أنه عطفٌ على صفةِ « قوم » وهي قولُه « بينكم وبينهم ميثاق » ، فيكون المستثنى صنفاً واحداً يختلف باختلافِ مَنْ يصل إليه من معاهِدٍ وكافرٍ . واختار الأولَ الزمخشري وابن عطية قال الزمخشري : « الوجهُ العطفُ على الصلةِ لقوله : « فإنْ اعتزلوكم فلم يقاتلوكم » بعد قوله : « فَخُذُوهم واقتُلوهم » فقرَّر أنَّ كفَّهم عن القتال أحدُ سببي استحقاقِهم لنفي التعرُّض لهم ، وتَرْكِ الإيقاع بهم ، فإن قلت : كلُّ واحد من الاتصالين له تأثيرٌ في صحة الاستثناء واستحقاقِ تَرْكِ التعرضِ للاتصال بالمعاهِدين والاتصالِ بالكافِّين ، فهلا جَوَّزْتَ أن يكونَ العطفُ على صفةِ « قوم » ، ويكون قولُه : « فإن اعتزلوكم » تقريراً لحكمِ اتِّصالهم بالكافِّين واختلاطِهم بهم وجَرْيِهم على سُنَنِهم ؟ قلت : هو جائز ، ولكنّ الأولَ أظهرُ وأجْرى على أسلوب الكلام » . انتهى .

وإنما كان أظهرَ لوجهين :

أحدهما من جهة الصناعة .

والثاني من جهة المعنى :

أمَّا الأولُ فلأنَّ عطفَه على الصلة لكون النسبة فيه إسناديةً ، وذلك أن المستثنى مُحَدَّثٌ عنه محكومٌ له بخلاف حكم المستثنى منه ، فإذا قَدَّرْتَ العطفَ على الصلة كان مُحَدَّثاً عنه بما عَطَفْتَه بخلاف ما إذا عَطَفْتَه على الصفة ، فإنه يكونُ تقييداً في « قوم » الذين هم قيدٌ في الصلةِ المُحَدَّثِ عن صاحبها ، ومتى دار الأمر بين أن تكون النسبة إسناديةً وبين أن تكون تقييدية كان جعلُها إسناديةً أَوْلى لاستقلالها .

والثاني من جهة المعنى : وذلك أنَّ العطفَ على الصلة يؤدي إلى أنَّ سببَ تَرْكِ التعرُّض لهم تركُهم القتالَ وكَفُّهم عنه ، وهذا سببٌ قريب ، والعطفُ على الصفة يؤدي إلى أنَّ سببَ تركِ التعرضِ لهم وصولُهم إلى قوم كافِّين عن القتال وهذا سببٌ بعيدٌ ، وإذا دار الأمرُ بين سببٍ قريبٍ وآخرَ بعيدٍ فاعتبارُ القريبِ أَوْلَى .

والجمهورُ على إثبات «أو» ، وفي مصحف أُبَيّ : « جاؤوكم » من غير « أو » ، وخَرَّجها الزمخشري على أحد أربعة أوجه :

إمَّا البيانِ لـ «يَصِلون » .

أو البدل منه .

أو الصفة لقدم بعد صفة .

أو الاستئناف .

قال الشيخ[1] : « وهي وجوهٌ محتملةٌ وفي بعضِها ضعفٌ وهو البيانُ والبدلُ ، لأنَّ البيانَ لا يكون في الأفعال ،

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٣١٧) .

ولأن البدل لا يتأتّى لكونه ليس إياه ولا بعضَه ولا مشتملاً عليه » . انتهى . ويحتاج الجوابُ عنه إلى تأمُّل ونظر .

قوله ﴿ حَصِرَتْ صدورهم ﴾ فيه سبعة أوجه :

**أحدها** : أنه لا محلَّ لهذه الجملة ، بل جيء بها للدعاء عليهم بضيقِ صدورهم عن القتال ، وهذا منقولٌ عن المبرد ، إلَّا أنَّ الفارسيَّ رَدَّ عليه بأنَّا مأمورُون بأَنْ ندعوَ على الكفارِ بإلقاءِ العداوة بينَهم فنقولُ : « اللهم أَوْقِعِ العداوةَ بين الكفار » لكن يكونُ قولُه : « أو يقاتِلوا قومَهم » نَفْيَ ما اقتضاه دعاءُ المسلمين عليهم . وقد أجابَ عن هذا الردِّ بعضُ الناس ، فقال ابن عطية : « يُخَرَّجُ قولُ المبرد على أن الدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا المسلمين تعجيزٌ لهم ، والدعاءُ عليهم بأن لا يقاتِلوا قومَهم تحقيرٌ لهم أي : هم أقلُّ وأحقرُ ومستغنىً عنهم ، كما تقول إذا أردت هذا المعنى : « لا جعل الله فلاناً عليَّ ولا معي » بمعنى أَسْتغنِي عنه وأستقلُّ دونَه » . وأجابَ غيرُه بأنه يجوزُ أن يكونَ سؤالاً لموتهم على أنَّ قولَه « قومهم » قد يُحْتمل أن يُعَبَّر به عَمَّنْ ليسوا منهم ، بل عن مُعادِيهم » .

**الثاني** : أنَّ « حَصِرت » حالٌ من فاعل « جاؤوكم » ، وإذا وقعت الحال فعلاً ماضياً ففيها خلافٌ : هل يَحْتاج إلى اقترانِه بـ «قد » أم لا ؟ والراجحُ عدمُ الاحتياجِ لكثرة ما جاء منه ، فعلى هذا لا تُضْمَرُ « قد » قبل « حَصِرَتْ » ، ومَنِ اشترط ذلك قَدَّرها هنا .

**والثالث** : أنَّ « حَصِرَتْ » صفةٌ لحالٍ محذوفةٍ تقديرُه : أو جاؤوكم قوماً حَصِرَتْ صدورُهم . وسَمَّاها أبو البقاء حالاً مُوَطِّئَة ، وهذا الوجهُ يُعْزَى للمبرد أيضاً .

**الرابع** : أن يكون في محل جَرٍّ صفةً لقوم بعد صفة ، و« أو جاؤوكم » معترضٌ . قال أبو البقاء : « يَدُلُّ عليه قراءةُ مَنْ أسقط « أو » وهو أُبَيٌّ ، كذا نقله عنه الشيخ ، والذي رأيتُه في إعرابه إسقاطُ « أو جاؤوكم » جميعه وهذا نَصُّه قال : « أحدهما : هو جَرٌّ صفةً لقوم وما بينهما صفة أيضاً ، و« جاؤوكم » معترضٌ ، وقد قرأ بعضُ الصحابة بينكم وبينهم ميثاق حصرت صدورهم ، بحذف « أو جاؤوكم » هذا نَصُّه ، وهو أوفق لهذا الوجهِ .

**الخامس** : أن يكونَ بدلاً من « جاؤوكم » بدلَ اشتمال لأن المجيء مشتملٌ على الحَصْر وغيرِه ، نقله الشيخ[1] عن أبي البقاء أيضاً .

**السادس** : أنه خبرٌ بعد خبر ، وهذه عبارة الزجاج ، يعني أنها جملة مستأنفة ، أَخْبر بها عن ضيقِ صدور هؤلاء عن القتال بعد الإخبار عنهم بما تقدَّم . قال ابن عطية بعد حكايةِ قولِ الزجاج : « يُفَرَّق بين الحال وبين خبر مستأنف في قولك : « جاء زيد ركب الفرسَ » أنك إذا أردت الحال بقولك « رَكِب الفرس » قَدَّرْتَ « قد » ، وإن أردت خبراً بعد خبر لم تحتج إلى تقديرها » .

**السابع** : أنه جواب شرط مقدر تقديره : إن جاؤوكم حصرت ، وهو رأي الجرجاني ، وفيه ضَعْفٌ لعدم الدلالة على ذلك .

وقرأ الجمهور : « حَصِرَتْ » فعلاً ماضياً ، والحسن وقتادة ويعقوب : « حَصِرةً » نصباً على الحال بوزن « نَبِقة » وهي تؤيد كونَ « حَصِرت » حالاً ، ونقلها المهدوي عن عاصم في رواية حفص ، ورُوي عن الحسن أيضاً :

---

(١) انظر البحر المحيط (٣١٧/٣) .

« حَصِراتٍ » و« حاصراتٍ » .

وهاتان القراءتان تحتملان أن تكونَ « حَصِراتٍ » و« حاصراتٍ » نصباً على الحال ، أو جراً على الصفة لـ « قوم » ، لأنَّ جمع المؤنث السالم يستوي جَرُّه ونصبه ، إلا أنَّ فيهما ضعفاً من حيث إنَّ الوصف الرافعَ لظاهرٍ الفصيحُ فيه أن يُوَحَّد كالفعلِ أو يُجْمَعَ جَمْعَ تكسير ويَقِلُّ جمعُه تصحيحاً ، تقول : مررت بقومٍ ذاهب جواريهم ، أو قيام جواريهم ، ويَقِلُّ : « قائماتٍ جواريهم » . وقرىء « حَصِرةٌ » بالرفع على أنه خبر مقدم ، و« صدُورهم » مبتدأ ، والجملة حال أيضاً . وقال أبو البقاء : « وإن كان قد قرىء « حصرةٌ » بالرفع ، فعلى أنه خبر ، و« صدورهم » مبتدأ ، والجملةُ حال » .

قوله : ﴿ أن يقاتلوكم ﴾ أصلُه : عن أنْ ، فلمَّا حُذِف حرف الجر جرى الخلاف المشهور : أهي في محل جر أو نصب ؟ والحَصْرُ : الضيق ، وأصلُه في المكان ثم تُوسِّع فيه ، قال :

١٦٤٥ - وَلَقَدْ تَسَقَّطَنِي الْوَشَاةُ فَصَادَقُوا حَصِراً بِسِرِّكِ يَا أُمَيْمُ ضَنِينَا[1]

وقوله : ﴿ فَلَقاتلوكم ﴾ اللام جواب « لو » لعطفهِ على الجواب ، وقال ابن عطية : « هي لامُ المحاذاة والازدواج بمثابةِ الأولى ، لو لم تكن الأولى كنت تقول « لقاتلوكم » . وهي تسميةٌ غريبة ، وقد سبقه إليها مكي . والجمهور على « فَلَقاتلوكم » من المُفاعلة . ومجاهد وجماعة : « فَلقتلوكم ثلاثياً » ، والحسن والجحدري : « فلقتَّلوكم » بالتشديد وقرأ الجحدري : « السَّلْم » بفتحِ السين وسكون اللام ، والحسنُ بكسرها وسكون اللام .

قوله : « لكم عليهم سبيلاً » « لكم » متعلق بـ «جَعَل » ، و« سبيلاً » مفعولُ « جَعَل » ، و« عليهم » حالٌ من « سبيلاً » لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ قُدِّم عليها ، ويجوز أن تكونَ « جعل » بمعنى « صَيَّر » ، فيكونُ « سبيلاً » مفعولاً أولَ ، و« عليهم » مفعولٌ ثان قُدِّم .

والسين في ﴿ ستجدون ﴾ : للاستقبال على أصلها . قالوا : وليست هنا للاستقبال بل للدلالةِ على الاستمرار ، وليس بظاهر . وقرأ عبد الله : « رُكِسوا » فيها ثلاثياً مخففاً ، ونقل ابن جني عنه « رُكِّسُوا » بالتشديد .

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٩٢﴾ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُوا۟ وَلَا

(١) تقدم .

﴿ تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَٰلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٩٤﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن أن ﴾ : قد تقدَّم نظيرُ هذا التركيب : ﴿ ما كان لهم أن يَدْخُلوها إلّا خائفين ﴾[1]. و« إلا خَطَأً » فيه أربعة أوجه :

**أحدُها** : أنه استثناء منقطع ـ وهو قولُ الجمهور ـ إنْ أُريد بالنفي معناه ، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ متصلاً إذ يصير المعنى : إلا خطأ فله قتلُه .

**والثاني** : أنه متصلٌ إنْ أريد بالنفي التحريمُ ، ويصير المعنى : إلا خطأ بأن عَرَفَه كافراً فقتله ثم كَشَف الغيبُ أنه كان مؤمناً .

**الثالث** : أنه استثناء مفرغ ، ثم في نصبهِ ثلاثة احتمالات :

**الأول** : أنه مفعولٌ له أي : ما ينبغي له أن يقتلَه لعلة من العلل إلا للخطأِ وحدَه .

**الثاني** : أنه حال أي : ما ينبغي له أن يقتلَه في حال من الأحوال إلا في حال الخطأ .

**الثالث** : أنه نعتُ مصدرٍ محذوف أي : إلا قَتْلاً خطأ ، ذكر هذه الاحتمالاتِ الزمخشري .

**الرابع** من الأوجه : أن تكونَ « إلا » بمعنى « ولا » والتقدير : وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ ، ذَكَره بعضُ أهل العلم ، حكى أبو عبيدة عن يونس قال : « سألتُ رؤبة بن العجاج عن هذه الآيةِ فقال : « ليس له أن يقتله عمداً ولا خطأ » ، فأقام « إلا » مقامَ الواوِ ، وهو كقول الشاعر :

١٦٤٦ ـ وكُلُّ أخٍ مُفارِقُه أَخُوه لَعَمْرُ أَبِيكَ إلا الْفَرْقَدانِ[2]

إلا أن الفراء ردَّ هذا القولَ بأن مثل ذلك لا يجوزُ ، إلا إذا تقدَّمه استثناء آخر فيكونُ الثاني عطفاً عليه كقوله :

١٦٤٧ ـ مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الْخَلِيفَةِ إلّا دَارُ مَرْوَانَا[3]

وهذا رأي الفراء ، وأمَّا غيرُه فيزعم أن « إلا » تكون عاطفة بمعنى الواو من غير شرط ، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في قوله : ﴿ لئلا يكونَ للناس عليكم حجةٌ إلا الذين ﴾[4] .

والجمهور قرأ « خَطَأً » مهموزاً بوزن « نبأ » ، والزهري : « خَطا » بوزن عصا ، وفيها تخريجان :

**أحدهما** : أنه حذف لام الكلمة تخفيفاً ، كما حذفوا لام دم ويد وأخ وبابِها .

---

(١) سورة البقرة ، الآية (١١٤) .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) سورة البقرة ، الآية (١٥٠) .

**والثاني** : أنه خَفَّف الهمزة بإبدالها ألفاً ، فالتقت مع التنوينِ فَحُذِفت لالتقاء الساكنين ، كما يُفْعَل ذلك بسائر المقصور ، والحسن قرأ : « خَطاءً » بوزن « سَماء » .

قوله : ﴿ **فتحريرُ** ﴾ الفاء جواب الشرط ، أو زائدةٌ في الخبر إنْ كانت « مَنْ » بمعنى الذي ، وارتفاعُ « تحريرُ » : إمَّا على الفاعلية ، أي : فيجبُ عليه تحريرُ وإما على الابتدائية والخبر محذوف أي : فعليه تحريرُ ، أو بالعكس أي : فالواجبُ تحريرُ . والدِّيَةُ في الأصل مصدر ، ثم أُطْلِقَ على المال المأخوذ في القتل ، ولذلك قال : « مُسَلَّمَةٌ إلى أهله » ، والفعلُ لا يُسَلَّمُ بل الأعيان ، تقول : وَدَى يَدِي دِيةً ووَدْياً كوشَى يشي شِيَةً ، فحذفت فاء الكلمة ، ونظيره في الصحيح اللام « زِنة » و« عِدة » . و« إلى أهله » متعلق بـ «مُسَلَّمة » تقول : سَلَّمت إليه كذا ، ويجوزُ أن يكونَ صفةً لـ «مُسَلَّمة » وفيه ضعفٌ . و« خطأ » في قوله : « ومن قتل مؤمناً خطأ » منصوبٌ : إمَّا على المصدر أي : قتلاً خطأ ، وإمَّا على أنه مصدرٌ في موضع الحال أي : ذا خطأ أو خاطئاً .

قوله : ﴿ **إلاَّ أن يَصَّدَّقُوا** ﴾ فيه قولان :

**أحدهما** : أنه استثناء منقطع .

**والثاني** : أنه متصلٌ ، قال الزمخشري : « فإنْ قلت : بمَ تَعَلَّق « أَنْ يصَّدَّقوا » وما محلُّه ؟ قلت : تَعَلَّق بـ «عليه » أو بـ « مُسَلَّمَةٌ » كأنه قيل : وتَجِبُ عليه الدِّية أو يسلِّمها إلا حين يتصدقون عليه ، ومحلُّها النصب على الظرف بتقديرِ حذف الزمان ، كقولهم : « اجلِسْ ما دام زيد جالساً » ، ويجوز أن يكون حالاً من « أهله » بمعنى إلا متصدقين » . وخَطَّأه الشيخ[1] في هذين التخريجين .

أما الأول فلأنَّ النحويين نَصُّوا على منع قيام « أَنْ » وما بعدَها مقامَ الظرف ، وأنَّ ذلك ما تختص به « ما » المصدريةُ لو قلت : « آتيك أن يصيحَ الديك » أي : وقت صياحِه لم يجز .

وأما الثاني فنصَّ سيبويه على منعه أيضاً ، قال[2] : في قول العرب : « أنت الرجل أن تنازلَ ، أو أن تخاصمَ » أي : أنت الرجل نزالاً ومخاصمة : « إنَّ انتصابَ هذا انتصابُ المفعول من أجله ، لأنَّ المستقبل لا يكون حالاً » ، فكونُه منقطعاً هو الصوابُ . وقال أبو البقاء : « وقيل : هو متصلٌ ، والمعنى : فعليه دِيَةٌ في كل حال إلا في حال التصدُّق عليه بها » .

والجمهور على « يَصَّدَّقوا » بتشديد الصاد ، والأصل يتصدَّقوا ، فأدغمت التاء في الصاد . ونقل عن أُبيّ هذا الأصلُ قراءةً ، وقرأ أبو عمرو في روايةِ عبد الوارث ـ وتُعْزى للحسن وأبي عبد الرحمن ـ: « تَصَدَّقوا » بتاء الخطاب والأصل : تَتصدقوا بتاءين ، فأُدغمت الثانية . وقُرِىء : « تَصْدُقوا » بتاء الخطاب وتخفيف الصاد ، وهي كالتي قبلها ، إلا أنَّ تخفيفَ هذه بحذفِ إحدى التاءين : الأولى أو الثانيةِ على خلاف في ذلك ، وتخفيفَ الأولى بالإدغام .

قوله : ﴿ **فَمنْ لَمْ يَجِدْ** ﴾ مفعولُه محذوفٌ أي : فَمَنْ لم يجِدْ رقبة ، وهي بمعنى وجدان الضالّ ، فلذلك تَعَدَّتْ لواحدٍ . وقوله : « فصيامُ شهرين » ارتفاعُه على أحدِ الأوجه المذكورة في قوله : « فتحريرُ رقبة » وقد مَرَّ . أي : فعليه صيامُ أو : فيجبُ عليه صيام أو فواجبُه صيام . قال أبو البقاء : « ويجوزُ في غير القرآنِ النصبُ على « فليصم صومَ

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٣٢٣) .

(٢) انظر الكتاب (١/١٩٥) .

شهرين » . وفيه نظرٌ لأنَّ الاستعمالَ المعروفَ في ذلك أنْ يُقالَ : « صمتُ شهرين ويومين » ، ولا يقولون : صمتُ صومَ ـ ولا صيامَ ـ شهرين .

قوله : ﴿ توبةً ﴾ في نصبه ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنه مفعول من أجله تقديره : شَرَعَ ذلك توبةً منه . قال أبو البقاء : « ولا يجوز أن يكون العامل « صوم » إلاّ على حذف مضاف ، أي : لوقوعِ توبة أو لحصول توبة » يعني أنه إنما احتاج إلى تقدير ذلك المضاف ولم يقل إن العامل هو الصيام ؛ لأنه اختلَّ شرطٌ من شروطِ نصبه ؛ لأنَّ فاعلَ الصيام غيرُ فاعل التوبة .

**الثاني** : أنها منصوبةٌ على المصدر أي : رجوعاً منه إلى التسهيل حيث نَقَلكم من الأثقلِ إلى الأخفِّ ، أو توبة منه أي : قَبُولاً منه ، مِنْ تاب عليه إذا قَبِل توبته ، فالتقدير : تابَ عليكم توبةً .

**الثالث** : أنها منصوبةٌ على الحال ولكن على حذف مضافٍ تقديرُه : فعليه كذا حالَ كونِه صاحبَ توبةٍ ، ولا يجوز ذلك من غيرِ تقدير هذا المضافِ لأنك لو قلتَ : « فعليه صيامُ شهرين تائباً من الله » لم يَجُزْ . و« مِن الله » في محلِّ نصبٍ لأنه صفةٌ لـ «توبة » فيتعلَّقُ بمحذوف .

و﴿ متعمِّداً ﴾ : حالٌ من فاعل « يَقتلْ » ، وروي عن الكسائي سكون التاء كـأنه فَرَّ من توالي الحركات . و« خالداً » نصب على الحال من محذوف ، وفيه تقديران :

**أحدهما** : « يُجْزاها خالداً فيها » ، فإنْ شِئْتَ جَعَلْتَه حالاً من الضميرِ المنصوب أو المرفوع ،

**والثاني** : « جازاه » بدليل « وغضب الله عليه ولعنَه » فعطفَ الماضي عليه ، فعلى هذا هي حالٌ من الضمير المنصوب لا غيرُ ، ولا يجوز أن تكون حالاً من الهاء في « جزاؤه » لوجهين :

**أحدهما** : أنه مضاف إليه ، ومجيء الحال من المضاف إليه ضعيفٌ أو ممتنع .

**والثاني** : أنه يؤدي إلى الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو خبرُ المبتدأ الذي هو « جهنم » .

قوله تعالى : ﴿ فَتَبيَّنوا ﴾ : قرأ الأخوان من التثبُّت ، والباقون من البيان ، قيل : هما متقاربان لأن مَنْ تثَبَّت في الشيء تبينه ، قاله أبو عبيد ، وصَحَّحه ابن عطية . وقال الفارسي : « التثبُّت هو خلاف الإقدام والمراد التَّأنِّي ، والتثبت أشد اختصاصاً بهذا الموضع ، يدل عليه قوله : ﴿ وأشدَّ تثبيتاً ﴾[1] أي : أشدُّ وقعاً لهم عَمَّا وُعِظوا به بأَنْ لا يقدُموا عليه » فاختارَ قراءة الأخوين . وعكس قومٌ فرجَّحوا قراءة الجماعة قالوا : لأن المتثبِّت قد لا يتبيَّن ، وقال الراغب : « لأنه قلَّ ما يكون إلا بعد تثبُّت ، وقد يكون التثبت ولا تبيُّنَ ، وقد قوبل بالعجلة في قوله عليه السلام : « التبيُّن من الله والعجلةُ من الشيطان »[2] . قلت : فهذا يقوي قراءة الأخوين أيضاً . وتَفَعَّل في كلتا القراءتين بمعنى استفعل الدال على الطلب أي : اطلبوا التثبت أو البيان .

وقوله : ﴿ لمَنْ ألقى ﴾ اللام للتبليغ هنا ، و« مَنْ » موصولة . أو موصوفةٌ ، و« ألقى » هنا ماضي اللفظِ ، إلا أنه

---

(١) سورة النساء ، الآية (٦٦) .

(٢) أخرجه الطبراني (٢٦ / ٧٩) ، وذكره العجلوني في كشف الخفا (١ / ٣٥٠) مرسلاً .

بمعنى المستقبل أي : لمن يُلْقي ، لأنَّ النهيَ لا يكونُ عَمَّا وقع وانقضى ، والماضي إذا وقع صلة صَلَح للمضيِّ والاستقبال . وقرأ نافع وابن عامر وحمزة : « السَّلَم » بفتح السين واللام من غير ألف ، وباقي السبعة : « السلام » بألف ، ورُوي عن عاصم : « السِّلْم » بكسر السين وسكون اللام . فأما « السلام » فالظاهر أنه التحية . وقيل : الاستسلام والانقياد ، والسَّلَم ـ بفتحهما ـ الانقياد فقط ، وكذا « السِّلْم » بالكسر والسكون . والجحدري بفتحها وسكون اللام ، وقد تَقَدَّم القول فيها في البقرة[1] . فعليك بالالتفات إليه . والجملة من قوله « لست مؤمناً » في محل نصب بالقول . والجمهور على كسر الميم الثانية من « مؤمناً » اسم فاعل ، وأبو جعفر بفتحها اسمَ مفعول أي : لا نُؤَمِّنك في نفسك ، وتُروى هذه القراءةِ عن علي وابن عباس ويحيى بن يعمر .

قوله : ﴿ تَبْتَغون ﴾ في محل نصب على الحال من فاعل « يقولوا » أي : لا تقولوا ذلك مبتغين . قوله : « كذلك » هذا خبر لـ « كانَ » قُدِّم عليها وعلى اسمها أي : كنتم من قبل الإسلام مثلَ مَنْ أقدم ولم يَتَثَبَّتْ . وقوله « فَمنَّ الله » الظاهر أن هذه الجملة من تتمة قوله « كذلك كنتم من قبل » فهي معطوفة على الجملة قبلها . وقيل : بل هي من تتمة قوله « تبتغون » والأولُ أظهر . وقوله : « فتبيَّنوا » قرئت كالتي قبلها فقيل : هي تأكيد لفظي للأولى ، وقيل : ليست للتأكيد لاختلاف متعلقهما ، فإنَّ تقدير الأول : « فتبيَّنوا في أمر مَنْ تقتلونه » ، وتقدير الثاني : فتبينوا نعمةَ الله ، أو تثبَّتوا فيها ، والسياقُ يدل على ذلك ، ولأنَّ الأصل عدم التأكيد . والجمهورُ على كسر همزة « إنَّ الله » ، وقرىء[2] بفتحها على أنها معمولة لـ « تبيَّنوا » أو على حذف لام العلةِ ، وإن كان قد قرىء بالفتح مع التثبت فيكونُ على لام العلة لا غير . والمغانم : جمع « مَغْنَم » ، وهو يصلح للمصدر والزمان والمكان ، ثم يُطلق على كل ما يؤخذ من مال العدو في الغزو ، إطلاقاً للمصدر على اسم المفعول نحو : « ضَرْب الأمير » .

لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٩٩﴾ ۞ وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٠﴾

قوله تعالى : ﴿ من المؤمنين ﴾ : متعلق بمحذوف لأنه حال ، وفي صاحبها وجهان :

أحدهما : أنه القاعدون ، فالعامل في الحال في الحقيقة يستوي .

---

(١) الآية (٢٠٨) .

(٢) انظر البحر (٣/ ٣٣٠) .

**والثاني** : أنه الضمير المستكنُّ في « القاعدون » لأن « أل » بمعنى الذي ، أي : الذين قعدوا في هذه الحال ، ويجوز أن تكون « مِنْ » للبيان .

قوله : ﴿ **غيرُ أولي الضَّرر** ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم « غير » بالرفع ، والباقون بالنصب ، والأعمش بالجر . والرفع من وجهين :

**أظهرهما** : أنه على البدل من « القاعدون » وإنما كان هذا أظهرَ لأن الكلام نفي ، والبدلُ معه أرجحُ لِما قُرِّر في علم النحو .

**والثاني** : أنه رفع على الصفة لـ «القاعدون » ، ولا بد من تأويل ذلك لأن « غير » لا تتعَرَّفُ بالإضافة ، ولا يجوز اختلافُ النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً ، وتأويله : إمَّا بأن القاعدين لَمَّا لم يكونوا ناساً بأعيانهم بل أُريد بهم الجنسُ أَشْبَهوا النكرة فَوُصِفوا كما توصف ، وإمَّا بأن « غير » قد تتعرَّف إذا وقعت بين ضدَّين ، وهذا كما تقدم في إعراب ﴿ غيرِ المغضوب عليهم ﴾[1] في أحد الأوجه ، وهذا كلُّه خروج عن الأصول المقررة فلذلك اخترت الأول ، ومثله :

١٦٤٨ ـ وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلُ[2]

برفع « غير » كذا ذكره أبو علي ، والرواية « ليس الجمل » عند غيره . والنصبُ على أحد ثلاثة أوجه :

**الأول** : النصبُ على الاستثناء من « القاعدون » وهو الأظهرُ لأنه المحدَّثُ عنه .

**والثاني** : من « المؤمنين » وليس بواضحٍ .

**والثالث** : على الحال من « القاعدون » . والجرُّ على الصفة للمؤمنين ، وتأويلُه كما تقدم في وجه الرفع على الصفة .

وقوله : ﴿ **في سبيل الله بأموالِهم** ﴾ كِلا الجارَّيْن متعلقٌ بـ «المجاهدون » و«المجاهدون » عطف على « القاعدون » .

قوله : «درجةً » فيها أربعة أوجه :

**أحدها** : أنها منصوبة على المصدر لوقوع « درجة » موقعَ المَرَّة من التفضيل كأنه قيل : فَضَّلهم تفضيلةً نحو : « ضربته سوطاً » .

**الثاني** : أنها حال من « المجاهدين » أي : ذوي درجة .

**الثالث** : أنها منصوبة انتصابَ الظرف أي : في درجة ومنزلة .

**الرابع** : انتصابها على إسقاط الخافض أي : بدرجة .

قوله : ﴿ **وكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الحسنى** ﴾ « كلاً » مفعول أول لـ « وعد » مقدماً عليه ، و« الحسنى » مفعول ثان . وقرىء : و« كلٌّ » على الرفع بالابتداء ، والجملة بعده خبره ، والعائد محذوف أي : وعده ، وهذه كقراءة ابن عامر

---

(١) سورة الفاتحة ، الآية (٦) .

(٢) تقدم .

في سورة الحديد[1] ﴿ وكلٌّ وعد الله الحسنى ﴾ .

قوله « أجراً » في نصبه أربعة أوجه :

**أحدها** : النصب على المصدر من معنى الفعل الذي قبله لا من لفظه ؛ لأن معنى « فَضَّل الله » آجرَ .

**الثاني** : النصب على إسقاطِ الخافض أي : فضَّلهم بأجر .

**الثالث** : النصب على أنه مفعولٌ ثانٍ ؛ لأنه ضَمَّن « فضَّل » أعطى ، أي : أعطاهم أجراً تَفَضُّلاً منه .

**الرابع** : أنه حال من « درجات » . قال الزمخشري : « وانتصب « أجراً » على الحال من النكرة التي هي « درجات » مقدَّمةً عليها » وهو غير ظاهر ؛ لأنه لو تَأَخَّر عن « درجات » لم يجز أن يكون نعتاً لـ «درجات » لعدم المطابقة ، لأنَّ « درجات » جمع ، و« أجر » مفرد . كذا ردَّه بعضهم ، وهي غفلة ، فإنَّ « أجراً » مصدرٌ ، والأفصحُ فيه أن يُوَّحَّدَ وذَكَّر مطلقاً .

قوله تعالى : ﴿ **درجاتٍ** ﴾ : فيه ستة أوجه :

الأربعة المذكورة في « درجة » .

**والخامس** : أنه بدلٌ من « أجراً » .

**السادس** : ـ ذكره ابن عطية ـ أنه منصوبٌ بإضمار فعل على أن يكون تأكيداً للأجر كما تقول : « لك عليَّ ألفُ درهمٍ عُرْفاً » كأنك قلت : أعرفها عُرْفاً ، وفيه نظر . و« مغفرة ورحمة » عطف على درجات ، ويجوز فيهما النصب بفعلهما أي : وغفر لهم مغفرةً ورحمهم رحمةً .

قوله تعالى : ﴿ **إنَّ الذين توفَّاهم** ﴾ : « توفَّاهم » يجوز أن يكون ماضياً ، وإنما لم تلحق علامة التأنيث للفعل لأن التأنيث مجازي ، ويدل على كونِه فعلاً ماضياً قراءةُ « توفَّتْهم »[2] بتاء التأنيث ، ويجوز أن يكون مضارعاً حُذِفت إحدى التاءين منه ، والأصلُ : تتوفاهم .

و«ظالمي» حالٌ من ضمير « توفَّاهم » والإضافةُ غير محضة ، إذ الأصل : ظالمين أنفسَهم . وفي خبر « إنَّ » هذه ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنه محذوفٌ تقديرُه : إنَّ الذين توفَّاهم الملائكةُ هَلَكوا ، ويكون قوله : « قالوا : فيم كنتم » مبيِّناً لتلك الجملةِ المحذوفةِ .

**الثاني** : أنه « فأولئك مأواهم جهنم » ودخلت الفاءُ زائدةً في الخبر تشبيهاً للموصول باسمِ الشرط ، ولم تمنع « إنَّ » من ذلك ، والأخفش يمنعه ، وعلى هذا فيكون قولُه : « قالوا : فيم كنتم » إمَّا صفةً لـ « ظالمي » أو حالاً للملائكة ، و« قد » معه مقدرةٌ عِند مَنْ يشترط ذلك ، وعلى القول بالصفة فالعائد محذوف أي : ظالمين أنفسَهم قائلاً لهم الملائكة .

---

(١) انظر الآية (١٠) .

(٢) انظر البحر (٣/٣٣٤) .

**والثالث** : أنه « قالوا فيم كنتم » ، ولا بد من تقدير العائد أيضاً أي : قالوا لهم كذا ، و« فيم » خبر « كنتم » ، وهي « ما » الاستفهامية حُذِفت ألفها حين جُرَّتْ ، وقد تقدَّم تحقيق ذلك عند قوله : ﴿ فلِمَ تقتلون أنبياء الله ﴾[1] والجملة من قوله : « فيمَ كنتم » في محل نصب بالقول . و« في الأرض » متعلقٌ بـ «مستضعفين » ، ولا يجوز أن يكون « في الأرض » هو الخبرَ ، و« مستضعفين » حالاً ، كما يجوز ذلك في نحو : « كان زيدٌ قائماً في الدار » لعدمِ الفائدةِ في هذا الخبر .

قوله : ﴿ **فتُهاجِرُوا** ﴾ منصوبٌ في جوابِ الاستفهام ، وقد تقدَّم تحقيق ذلك . وقال أبو البقاء : « ألم تكن » استفهام بمعنى التوبيخ ، « فتهاجروا » منصوبٌ على جواب الاستفهام ، لأنَّ النفيَ صار إثباتاً بالاستفهام » . انتهى . قولُه : « لأنَّ النفي » إلى آخره لا يَظْهر تعليلاً لقوله « منصوبٌ على جواب الاستفهام » لأن ذلك لا يَصِحُّ ، وكذا لا يَصِحُّ جَعْلُه علةً لقوله « بمعنى التوبيخ » . و« ساءت » : قد تقدم القول في « ساء »[2] ، وأنها تجري مَجْرى « بِئْس » فيُشْترط في فاعلها ما يُشترط في فاعل تيك . و« مصيراً » تمييز.

قوله تعالى : ﴿ **إلا المستضعفين** ﴾ : في هذا الاستثناءِ قولان :

**أحدهما** : أنه متصلٌ ، والمستثنى منه قولُه : « فأولئك مَأْواهم جهنم » . والضمير يعودُ على المتوفَّيْن ظالمي أنفسِهم ، قال هذا القائل : كأنه قيل : فأولئك في جهنم إلا المستضعفين ، فعلى هذا يكون استثناء متصلاً .

**والثاني** :وهو الصحيح ـ أنه منقطعٌ ؛ لأن الضمير في « مَأواهم » عائد على قوله : « إنَّ الذين توفَّاهم » ، وهؤلاء المتوفَّوْن : إمَّا كفارٌ أو عصاة بالتخلف ، على ما قال المفسرون ، وهم قادرون على الهجرة فلم يندرجْ فيهم المستضعفون فكان منقطعاً . و« من الرجال » حالٌ من المستضعفين ، أو من الضمير المستتر فيهم ، فيتعلَّقُ بمحذوف .

قوله : ﴿ **لا يستطيعون حِيلة** ﴾ في هذه الجملة أربعة أوجه :

**أحدها** : أنها مستأنفةٌ جوابٌ لسؤالٍ مقدر ، كأنه قيل : ما وجهُ استضعافِهم ؟ فقيل : كذا .

**والثاني** : أنها حالٌ . قال أبو البقاء : « حالٌ مبيِّنة عن معنى الاستضعاف » قلت : كأنه يشير إلى المعنى الذي قَدَّمتْهُ في كونها جواباً لسؤال مقدر .

**والثالث** : أنها مفسرةٌ لنفسِ المستضعفين ؛ لأنَّ وجوه الاستضعاف كثيرة فبيَّن بأحد محتملاتِه كأنه قيل : إلا الذين استُضْعِفوا بسبب عجزهم عن كذا وكذا .

**والرابع** : أنها صفة للمستضعفين أو للرجال ومَنْ بعدَهم ، ذكره الزمخشري ، واعتذر عن وَصْف ما عُرِّف بالألف واللام بالجمل التي في حكم النكرات بأن المُعَرَّف بهما لما لم يكن مُعَيَّناً جاز ذلك فيه كقوله :

١٦٤٩ ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ..... [3]

وقد قَدَّمْت تقرير المسألة مراراً .

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٩١) .
(٢) انظر الكلام عليها في سورة النساء ، الآية (٢٢) .
(٣) تقدم .

و﴿ مهاجراً ﴾ : نصبٌ على الحال من فاعل « يَخْرج »[١] . قوله : ﴿ ثم يُدْرِكْه ﴾ الجمهورُ على جزم « يدركْه » عطفاً على الشرط قبله ، وجوابه « فقد وقع » ، وقرأ الحسن البصري بالنصب . قال ابن جني : « وهذا ليس بالسهل وإنما بابُه الشعر لا القرآنُ ، وأنشد :

١٦٥٠ ـ وَسَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[٢]

والآيةُ أقوى من هذا لتقدُّم الشرط قبل المعطوف » ، يعني أن النصب بإضمار « أن » إنما يقع بعد الواو والفاء في جواب الأشياء الثمانية أو عاطفٍ ، على تفصيلٍ موضوعه كتب النحو ، والنصبُ بإضمار « أن » في غير تلك المواضع ضرورةٌ كالبيتِ المتقدم ، وكقول الآخر :

١٦٥١ ـ ..... وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا[٣]

وتبع الزمخشري أبا الفتح في ذلك ، وأنشد البيت الأول . وهذه المسألة جَوَّزها الكوفيون لمدركٍ آخرَ وهو أن الفعل الواقع بين الشرط والجزاء يجوز فيه الرفع والنصب والجزم إذا وقع بعد الواو والفاء ، واستدلُّوا بقول الشاعر :

١٦٥٢ ـ وَمَنْ لَا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْقَاعِ يَزْلَقِ[٤]

وقول الآخر :

١٦٥٣ ـ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِه وَلَا يَخْشَ ظلماً مَا أَقَامَ وَلَا هَضْما[٥]

وإذا ثبت ذلك في الواو والفاء فليَجُزْ في « ثم » لأنها حرف عطف . وقرأ النخعي وطلحة بن مصرف برفع الكاف ، وخَرَّجها ابن جني على إضمار مبتدأ أي : « ثم هو يدركُه الموت » ، فعطفَ جملةً اسمية على فعلية ، وهي جملة الشرط : الفعلُ المجزومُ وفاعلُه ، وعلى ذلك حَمَل يونس قولَ الأعشى :

١٦٥٤ ـ إِنْ تَرْكَبُوا فَرَكُوبُ الْخَيْلِ عَادَاتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ[٦]

أي : وأنتم تنزلون ، ومثله :

١٦٥٥ ـ إِنْ تُذْنِبُوا ثُمَّ تَأْتِينِي بَقِيَّتُكُمْ فَمَا عليَّ بِذَنْبٍ عِنْدَكُمْ حُوبُ[٧]

أي : ثم أنتم تأتيني . قلتُ : يريدُ أنه لا يُحْملُ على إهمالِ الجازمِ فيُرْفَعُ الفعلُ بعده ، كما رُفِعَ في :

١٦٥٦ ـ ألم يأتيك ..... ..... [٨]

---

(١) انظر البحر (٣/٣٣٧) .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) البيت لزهير انظر ديوانه (٧١) ، البحر (٣/٣٣٧) .
(٥) انظر البيت في المغني (٢/٥٦٦) ، التصريح (٢/٢٥١) ، الأشموني (٤/٢٥١) ، شذور الذهب (٤٢٢) .
(٦) تقدم .
(٧) البيت لرويشد الطائي انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي = (١/١٦٨) ، اللسان ( بقى ) .
(٨) جزء بيت لقيس بن زهير وتمامه .
..... والأمناء تنحى
بما لاقت لبون بني زياد
انظر الكتاب (٣/٣١٦) ، الخصائص (١/٣٣٣) ، ابن الشجري (١/٨٤ ـ ٨٥) ، الخزانة (٣/٥٣٤) ، ابن يعيش (٨/٢٤) ، الهمع (١/٥٢) ، التصريح (١/٨٧) .

فلم يحذف الياء ، وهذا البيت أنشده النحويون على أنَّ علامة الجزمِ حَذْفُ الحركة المقدرة في حرف العلة ، وضمُّوا الفعلُ بعدَه ، كما رُفِعَ في « ألم يأْتِيك » فلم يَحْذِفِ الياء ، وهذا البيت أنشده النحويون على أنَّ علامة الجزمِ حَذْفُ الحركةِ المقدرة في حرفِ العلة ، وضَمُّوا إليه أبياتاً أُخَرَ ، أمَّا أنهم يزعمون أنَّ حرف الجزم يُهْمل ويَسْتدلون بهذا البيت فلا . ومنهم مَنْ خَرَّجها على وجه آخر ، وهو أنه أراد الوقفَ على الكلمة فنقلَ حركةَ هاءِ الضمير إلى الكافِ الساكنةِ للجزم ، كقولِ الآخر :

١٦٥٧ ـ عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ[1]

يريد « لم أَضْرِبْه » بسكون الباء للجازم ، ثم نَقَلَ إليها حركة الهاء فصار اللفظُ « ثم يُدْرِكُهْ » ثم أَجْرى الوصلَ مُجْرى الوقفِ فالتقى ساكنان ، فاحتاج إلى تحريكِ الأولِ وهو الهاءُ ، فَحَرَّكها بالضمِّ ؛ لأنه الأصلُ وللإتباعِ أيضاً ، وهذه الأوجهُ تَشْحَذُ الذِّهنَ وتنقِّحُه .

وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿١٠١﴾ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ ۖ فَإِذَا سَجَدُوا۟ فَلْيَكُونُوا۟ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا۟ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ۚ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓا۟ أَسْلِحَتَكُمْ ۖ وَخُذُوا۟ حِذْرَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٠٢﴾ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ۚ فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا ﴿١٠٣﴾ وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٠٤﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٦﴾ وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٠٧﴾ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٠٨﴾ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿١٠٩﴾ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ

---

(١) تقدم .

غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١١٠﴾ وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١١﴾ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿١١٢﴾ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾ ۞ لَّا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾

قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقْصُروا ﴾ : هذا على حذفِ الخافض أي : أَنْ تَقْصُروا ، فيكونُ في محلِّ « أَنْ » الوجهان المشهوران ، وهذا الجارُّ يتعلقُ بلفظِ « جُناح » أي : فليس عليكم جُناحٌ في قَصْرِ الصلاة . والجمهور على « تَقْصُروا » من « قَصَر » ثلاثياً . وقرأ ابن عباس : « تُقْصِروا » من « أَقْصر » وهما لغتان : قَصَر وأقصر ، حكاهما الأزهري ، وقرأ الضبي عن رجاله بقراءة ابن عباس . وقرأ الزهري : « تُقَصِّروا » مشدداً على التكثير . قوله : « مِنَ الصلاةِ » في « مِنْ » وجهان : (٥)

**أظهرُهما** : أنها تبعيضيةٌ ، وهذا معنى قول أبي البقاء وزعم أنه مذهبُ سيبويه وأنها صفةٌ لمحذوفٍ ، تقديرُه : شيئاً من الصلاة .

**والثاني** : أنها زائدةٌ وهذا رأيُ الأخفش فإنه لا يشترط في زيادتِها شيئاً . و« أن يَفْتِنَكم » مفعول « خِفْتم » . وقرأ عبد الله بن مسعود وأُبي : « من الصلاة أن يَفْتنكم » بإسقاط الجملة الشرطية ، و« أَنْ يفْتنكم » على هذه القراءة مفعولٌ من أجله ، ولغةُ الحجاز « فَتَن » ثلاثياً ، وتميم وقيس : « أفتن » رباعياً .

و« لكم » متعلقٌ بمحذوف ؛ لأنه حالٌ من « عَدُوّاً » ، فإنه في الأصل صفةُ نكرةٍ ثم قُدِّم عليها ، وأجاز أبو البقاء أن يتعلَّق بـ « كان » ، وفي المسألةِ خلافٌ مرَّ تفصيلُه . وأفرد « عَدُوّاً » وإن كان المرادُ به الجمعَ لِما تقدَّم تحقيقُه في البقرة[1] ، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ يدل عليه ما قبله . وقيل : الكلامُ تَمَّ عند قولِه « من الصلاة » ، والجملةُ الشرطيةُ مستأنفةٌ ، حتى قيل : إنها نزلت بعد سنةٍ من نزول ما قبلها ، وحينئذٍ فجوابُه أيضاً محذوفٌ ، لكن يُقَدَّرُ مِنْ جنس ما بعده ، وهذا قولٌ ضعيفٌ ، وتأخيرُ نزولها لا يقتضي استئنافًا .

والضمير في « فيهم » يعودُ على الضاربين في الأرض ، وقيل : على الخائفين ، وهما محتملان ، والضميرُ في « وليأخذوا » الظاهر عَوْدُه على « طائفة » لقُربه منها ، ولأنَّ الضمير في قوله « سجدوا » لها . وقيل : يعود على طائفة أخرى وهي التي تحرس المُصَلِّية . واختار الزجاج عَوْدَه على الجميع قال : « لأنه أَهْيَبُ للعدو » . والسلاح : ما يُقاتَل به وجمعُه أَسْلِحَة وهو مذكر ، وقد يُؤَنَّث باعتبار الشوكة ، قال الطرماح :

١٦٥٨ - يَهُزُّ سِلاَحاً لَمْ يَرِثْهَا كَلاَلَةً ... يَشُكُّ بِهَا مِنْهَا غُمُوضَ المَغَابِنِ[2]

---

(١) انظر الآية (٣٦) .

(٢) انظر اللسان (سلح) ، البحر (٣/٣٣٨) .

فأعاد الضميرَ عليه كضمير المؤنثة ، ويقال : سلاح كحِمار ، وسِلْح كضِلْع ، وسُلَح كصُرَد[١] ، وسُلْحان كسُلْطان نقله أبو بكر بن دريد . والسَّلِيح نبت إذا رَعَتْه الإبل سَمِنَتْ وغَزُرَ لبنُها ، وما يُلْقيه البعير من جوفه يقال له « سُلَاح » بزنة غُلام ، ثم عُبِّر به عن كل عَذِرة حتى قيل في الحُبارى : « سِلاحُه سُلاحه » .

قوله : ﴿ **لم يُصَلُّوا** ﴾ الجملة في محل رفع لأنها صفة لـ «طائفة » بعد صفةٍ ، ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصب على الحال ؛ لأنَّ النكرة قبلها تخصَّصت بالوصف بأخرى . وقرأ الحسن : « فَلِتَقُمْ » بكسر لام الأمر ، وهو الأصل . وقرأ أبو حيوة « وليأت » بناء على تذكير الطائفة . ورُوي عن أبي عمرو الإظهار والإدغامُ في « ولتأت طائفة » ، ووجوهُ هذه واضحة . وفي قوله « وليأخذوا حِذْرَهم وأسلحتَهم » مجازٌ حيث جعل الحِذْر ـ وهو معنى من المعاني ـ مأخوذاً مع الأسلحة فجَعَلَه كالآلة ، وهو كقوله تعالى : ﴿ تَبَوَّءوا الدارَ والإيمان ﴾[٢] في أحدِ الأوجه . وقد تقدَّم الكلامُ في « لو » الواقعةِ بعد « وَدَّ » هنا وفي البقرة[٣] . وقرىء[٤] « أَمْتعاتِكم » ، وهو في الشذوذِ من حيث إنه جمع الجمعِ كقولهم : أَسْقِيات وأَعْطِيات . وقوله : « أَنْ تَضَعُوا » كقوله : « أن تَقْصُروا » وقد تقدم .

قوله تعالى : ﴿ **قِياماً وقُعوداً** ﴾ : حالان من فاعل « اذكروا » ، وكذلك « وعلى جُنوبكم » فإنه في قوة مُضطجعين ، فيتعلق بمحذوف . وقوله : ﴿ **فإذا اطْمَأْنَنْتُم** ﴾ قد تقدَّم الكلامُ على هذه المادة في البقرة[٥] واختلافُ الناس فيها ، وهل هي مقلوبةٌ أم لا ؟ وصَرَّح أبو البقاء هنا بأنَّ الهمزة أصلٌ وأن وزن الطُّمَأْنينة : فُعَلِّلَة ، وأن « طأمن » أصل آخر برأسه ، وهذا مذهبُ الجرميّ . و« موقوتاً » صفةٌ لـ «كتاباً » بمعنى محدوداً بأوقات ، فهو من وَقَت مخففاً كمضروب من ضرب ، ولم يقل « مَوْقوتة » بالتاء مراعاة لـ « كتاب » فإنه في الأصل مصدر .

قوله تعالى : ﴿ **ولا تَهِنُوا** ﴾ : الجمهورُ على كسر الهاء ، والحسن فتحها من « وَهِن » بالكسر في الماضي ، أو من وَهَن بالفتح ، وإنما فُتِحت العين لكونها حلقيةً فهو نحو : يَدَع . وقرأ عبيد بن عمير : « تُهانوا » من الإهانة مبنياً للمفعولِ ، ومعناه : لا تَتَعاطَوا من الجبنِ والخَوَر ما يكون سبباً في إهانتِكم كقولهم : « لا أُرَيَنَّك ههنا » ، والأعرج : « أن تكونوا » بالفتح على العلة . وقرأ يحيى بن وثاب ومنصور[٦] بن المعتمر : « تِئْلمون فإنهم يِئْلمون كما تِئْلمون » بكسر حرف المضارعة ، وابن السَّمَيْفَع بكسر تاء الخطاب فقط وهذه لغة ثابتة ، وكنت قد قَدَّمْتُ في الفاتحة[٧] أنَّ مَنْ يكسِرُ حرفَ المضارعة يستثني التاء ، وذكرت شذوذ « تِيجل » ووجهَه ، فعليك بالالتفات إليه ، وزاد أبو البقاء في قراءةِ كسر حرف المضارعة قَلْبَ الهمزةِ ياء ، وغيرُه أطلق ذلك .

قوله تعالى : ﴿ **بالحق** ﴾ : في محلِّ نصبٍ على الحال المؤكِّدة فيتعلَّق بمحذوفٍ ، وصاحبُ الحالِ هو الكتابُ أي : أنزلناه ملتبساً بالحق . و« لتحكمْ » متعلق بـ « أَنْزلنا » ، و« أراك » متعدٍ لاثنين أحدهما العائدُ المحذوفُ ، والثاني كافُ الخطابِ أي : بما أراكه الله . والإراءَةُ هنا يجوزُ أن تكون من الرأي كقولك : « رأيتُ رَأْيَ الشافعي » أو من المعرفة ، وعلى كلا التقديرين فالفعلُ قبلَ النقل بالهمزة متعدٍّ لواحد وبعدَه متعدٍّ لاثنين كما عَرَفْتَ . و« للخائنين »

---

(١) الصُّرَدُ : طائر فوق العصفور ، وقال الأزهري : يصيد العصافير اللسان : ( صرد ٢٤٢٧) .
(٢) سورة الحشر ، الآية (٩) .
(٣) سورة البقرة ، الآية (١٠٩) .
(٤) انظر البحر (٣/٣٤١) .
(٥) انظر الآية (٢٦٠) .
(٦) هو منصور بن المعتز أبو عتاب السلمي الكوفي ، عرض القرآن على الأعمش توفى سنة (١٣٣) ، انظر غاية النهاية (٢/٣١٤) .
(٧) انظر الآية (٥).

متعلِّق بـ« خصيماً » واللامُ للتعليلِ على بابها ، وقيل : هي بمعنى « عن » ، وليس بشيء لصحة المعنى بدون ذلك . ومفعولُ « خصيماً » محذوفٌ تقديرُه : « خصيماً البرآء » ، وخصيم يجوز أن يكون مِثالَ مبالغةٍ كضريب ، وأن يكون بمعنى مُفاعِل نحو : خَلِيط وجَلِيس بمعنى مُخاصِم ومُخالِط ومُجالِس .

و﴿ يَسْتخفون ﴾ : فيها وجهان :

**أظهرهما** : أنها مستأنفة لمجرد الإخبار بأنهم يطلبون التستُّر من الله تعالى بجهلهم .

**والثاني** : أنها في محلِّ نصب صفةً لـ «مَنْ » في قوله : « لا يحبُّ مَنْ كان خَوَّاناً » وجُمع الضمير اعتباراً بمعناها إنْ جَعَلْتَ « مَنْ » نكرةً موصوفة ، أو في محل نصب على الحال مِنْ « مَنْ » إنْ جَعَلْتَها موصولةً ، وجُمِعَ الضميرُ باعتبار معناها أيضاً . « وهو معهم » جملة حالية : إمّا من الله تعالى أو من المُسْتَخْفِين ، و« إذا منصوبٌ بالعاملِ في الظرف الواقع خبراً وهو « معهم » .

وتقدَّم الكلامُ في نحو ﴿ ها أنتم هؤلاء ﴾ : وقولُه : « فَمَنْ يُجادِلُ » « مَنْ » استفهامية في محل رفع بالابتداء ، و« يجادل » خبره ، و« أم » منقطعة وليست بعاطفة . وظاهرُ عبارة مكي أنها عاطفة فإنه قال : « وأم من يكونُ مثلُها عطف عليها » أي : مثلُ « مَنْ » في قوله : « فمَنْ يجادلُ » وهو في محلِّ نظرٍ ، لأنَّ في المنطقة خلافاً : هل تُسَمَّى عاطفة أم لا ؟ .

قوله تعالى : ﴿ ثم يَرْمِ به ﴾ : في هذه الهاءِ أقوالُ :

**أحدها** : أنها تعود على « إثماً » ، والمتعاطفان بـ «أو » : يجوز أن يعودَ الضمير على المعطوف كهذه الآية ، وعلى المعطوف عليه كقوله : ﴿ وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفَضُّوا إليها ﴾[1] .

**والثاني** : أنها تعودُ على الكَسْب المدلول عليه بالفعلِ نحو : ﴿ اعدِلُوا هو أقربُ للتقوى ﴾[2] .

**الثالث** : أنها تعود على أحد المذكورين الدالُّ عليه العطفُ بـ « أو » فإنه في قوة « ثم يَرْمِ بأحد المذكورين » .

**الرابع** : أنَّ في الكلام حذفاً ، والأصل : « ومَنْ يكسِبُ خطيئة ثم يرم بها ، وهذا كما قيل في قوله : ﴿ والذين يَكْنِزُون الذهبَ والفضةَ ولا يُنْفِقونها ﴾[3] أي : يكنزون الذهبَ ولا ينفقونه . و«أو» هنا لتفصيلِ المُبْهَمِ ، وتقدَّم له نظائرُ . وقرأ معاذ بن جبل : « يَكِسِّبْ » بكسر الكاف وتشديد السين ، وأصلها : يَكْتَسِبْ فأدغمت تاءُ الافتعال في السينِ وكُسِرت الكافُ إتباعاً ، وهذا شبيه بـ«يَخِطِّف »[4] ، وقد تقدَّم توجيهُه في البقرةِ . والزهري : «خَطِيَّة » بالتشديدِ وهو قياسُ تخفيفِها .

قوله : ﴿ ولولا فَضْلُ اللَّهِ ﴾ في جواب « لولا » وجهان :

**أظهرهما** : أنه مذكورٌ وهو قولُه : « لَهَمَّتْ » .

**والثاني** : أنه محذوفٌ أي : لأضلُّوك ، ثم استأنف جملةً فقال : « لَهَمَّتْ » أي : لقد هَمَّتْ . قال أبو البقاء في هذا الوجه : « ومثلُ حذفِ الجوابِ هنا حَذْفُه في قوله : ﴿ ولولا فَضْلُ الله عليكم ورحمتُه وأنَّ اللَّهَ توابٌ حكيم ﴾[5]

---

(١) سورة الجمعة ، الآية (١١) .
(٢) سورة المائدة ، الآية (٨) .
(٣) سورة التوبة ، الآية (٣٤).
(٤) سورة البقرة ، الآية (٢٠).
(٥) سورة النور ، الآية (١٠) .

وكأنَّ الذي قَدَّر الجوابَ محذوفاً استشكل كونَ قوله « لهمَّتْ » جواباً لأنَّ اللفظَ يقتضي انتفاءَ هَمِّهم بذلك ، والغرضُ أنَّ الواقع كونُهم هَمُّوا على ما يُروى في القصة فلذلك قَدَّره محذوفاً ، والذي جعله مثبتاً أجابَ عن ذلك بأحد وجهين :

إمَّا بتخصيص الهَمِّ أي : لَهَمَّتْ هَمّاً يؤثِّر عندك ، وإمَّا بتخصيص الإضلال أي : يضلونك عن دينك وشريعتِك ، وكلا هذين الهمَّيْنِ لم يقع . و« أَنْ يُضِلُّوك » على حذف الباء أي : بأن يُضِلُّوك ، ففي محلِّها الخلافُ المشهور ، و« مِنْ » في « من شيء » زائدةٌ ، و« شيء » يراد به المصدرُ أي : وما يَضُرُّونك ضرراً قليلاً ولا كثيراً .

قوله تعالى : ﴿ إلا مَنْ أَمَر ﴾ : في هذا الاستثناءِ قولان :

**أحدهما** : أنه متصل .

**والثاني** : أنه منقطعٌ ، وهما مبنيان على أن النجوى يجوز أن يُرادَ بها المصدرُ كالدَّعْوى فتكون بمعنى التناجي ، وأَنْ يُرادَ بها القومُ المتناجُون إطلاقاً للمصدرِ على الواقع منه مجازاً نحو : « رجلُ عَدْل وصَوْم » فعلى الأول يكون منقطعاً لأنَّ مَنْ أَمَر ليس تناجياً ، فكأنه قيل : لكنْ مَنْ أَمَر بصدقةٍ ففي نجواه الخيرُ ، والكوفيون يقدِّرون المنقطع بـ «بل » ، وجَعَلَ بعضُهم الاستثناءَ متصلاً وإنْ أُريد بالنجوى المصدرُ ، وذلك على حَذْفِ مضافٍ كأنه قيل : إلا نجوى مَنْ أَمَر ، وإنْ جعلنا النجوى بمعنى المتناجين كان متصلاً . وقد عَرَفْتَ مِمَّا تقدَّم أن المنقطع منصوبٌ أبداً في لغة الحجاز ، وأنَّ بني تميم يُجْرونه مُجْرى المتصل بشرط توجُّهِ العاملِ عليه ، وأنَّ الكلامَ إذا كان نفياً أو شبهَه جاز في المستثنى الإتباعُ بدلاً وهو المختار ، والنصبُ على أصل الاستثناء ، فقوله « إلا مَنْ أَمَر » : إما منصوبٌ على الاستثناءِ المنقطع إنْ جَعَلْتَه منقطعاً في لغة الحجاز ، أو على أصلِ الاستثناءِ إنْ جَعَلْتَه متصلاً ، وإمَّا مجرورٌ على البدلِ من « كثير » أو مِنْ « نجواهم » أو صفةٌ لأحدهما ، كما تقول : « لا تَمُرَّ بجماعة من القوم إلا زيد » إنْ شئتَ جَعَلْتَ زيداً تابعاً للجماعةِ أو للقومِ . ولم يَجْعلْه الزمخشري تابعاً إلا « لكثير » قال : « إلا نَجْوَى مَنْ أمر على أنه مجرورٌ بدلٌ من « كثير » كما تقولُ : « لا خيرَ في قيامِهم إلا قيامِ زيدٍ » وفي التنظيرِ بالمثال نظرٌ لا تَخْفَى مباينتُه للآية ، هذا كله إنْ جَعَلْنَا الاستثناءَ متصلاً بالتأويلين المذكورين أو منقطعاً على لغة تميم . وتلخَّص فيه ستة أوجه : النصب على الانقطاع في لغةِ الحجاز أو على أصل الاستثناءِ ، والجرُّ على البدل من « كثير » أو مِنْ « نجواهم » أو على الصفةِ لأحدهما .

و﴿ مِنْ نجواهُمْ ﴾ متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ « كثير » فهو في محلِّ جر ، والنجوى في الأصلِ مصدرٌ كما تقدم ، وقد يُطْلَقُ على الأشخاص مجازاً قال تعالى : ﴿ وإذْ هم نَجْوى ﴾[1] ، ومعناها المُسَارَّة ، ولا تكون إلا من اثنين فأكثرَ ، وقال الزجاج : « النجوى ما تَفَرَّد به الاثنانُ فأكثرُ سراً كان أو ظاهراً . وقيل: النجوى جمع نَجِيّ نقله الكرماني . قوله : « بين » يجوز أن يكون منصوباً بنفس « إصلاح » تقول : « أصلحت بين القوم » قال تعالى : ﴿ فَأَصْلِحُوا بين أخويكم ﴾[2] وأَنْ يتعلق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «إصلاح » . و« ابتغاءَ » مفعولٌ من أجله . وألف « مرضاة » عن واوٍ ، وقد تقدَّم تحقيقُه . وقرأ أبو عمرو وحمزة : « فسوف يُؤتيه » بالياءِ نظراً إلى الاسم الظاهر في قوله « مرضات الله » ، والباقون بالنون نظراً لقوله بعدُ : « نُولِّه ونُصْلِه » وهو أوقعُ للتعظيمِ .

وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ

(١) سورة الإسراء ، الآية (٤٧) .

(٢) سورة الحجرات ، الآية (١٠) .

جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١١٦﴾ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ ۘ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿١١٨﴾ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيْطَٰنَ وَلِيًّا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا ﴿١١٩﴾ يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴿١٢٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا ﴿١٢١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِىِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٢٣﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾

﴿ ومَنْ يُشاقِقِ ﴾ : تقدَّم أنّ المضارعَ المجزوم والأمرَ من نحو « لم يَرْدُدْ » و« رَدَّ » يجوزُ فيه الإدغامُ وتركُه على تفصيلٍ في ذلك وما فيه من اللغات في آل عمران[1] وكذلك حكمُ الهاء في قوله : « نُؤْته » و« نُصْلِه » وتقدَّم قوله : ﴿ إن الله لا يَغْفِرُ أن يُشرك ﴾[2] . وخُتمت تيك بقوله « فقد افترى » وهذه بقوله : « فقد ضَلَّ » لأنَّ ذلك في غاية المناسبة ، فإن الأولى في شأن أهل الكتاب من أنهم عندهم علمٌ بصحة ثبوته ، وأن شريعتَه ناسخةٌ لجميع الشرائعِ ، ومع ذلك فقد كابروا في ذلك فافتروا على الله تعالى ، وهذه في شأنِ قومٍ مشركين غير أهلِ كتابٍ ولا علمٍ فناسَب وصفُهم بالضلال ، وأيضاً فقد تقدَّم ذكر الهدى[3] وهو ضدُّ الضلال .

قوله تعالى : ﴿ إلا إناثاً ﴾ : في هذه اللفظة تسعُ قراءات[4] :

المشهورةُ وهي جمع أُنثى نحو رِباب جمعُ رُبّى .

**والثانية** : وبها قرأ الحسن « أنثى » بالإفراد والمرادُ به الجمع .

**والثالثة** : ـ وبها قرأ ابن عباس وأبو حيوة وعطاء والحسن أيضاً ومعاذ[5] القارىء وأبو العالية وأبو نهيك ـ : « إلا أُنُثا » كرُسُل ، وفيها ثلاثة أوجه :

**أحدها** : ـ وبه قال ابن جرير ـ أنه جمعُ « إناث » كثِمار وثُمُر ، وإناث جمع أنثى فهو جمع الجمع ، وهو شاذ عند النحويين .

---

(١) سورة آل عمران ، الآية (١٠٠) .
(٢) سورة النساء ، الآية (٤٨) .
(٣) سورة البقرة ، الآية (٢) .
(٤) انظر البحر (٣/٣٥٢) .
(٥) هو معاذ بن الحارث أبو الحارث ويقال أبو حليمة الأنصاري المدني المعروف بالقارىء توفى بالحرة سنة ثلاث وستين وهو ابن تسع وستين سنة .
انظر غاية النهاية (٢/٣٠١ ـ ٣٠٢) .

**والثاني** : أنه جمع « أنيث » كقليب وقُلُب وغدير وغُدُر ، والأنيث من الرجال المُخَنَّثُ الضعيفُ ، ومنه « سيف أنيث وميناث ومِيناثة » أي : غير قاطع قال صخر :

١٦٥٩ ـ فَتَخْبِرَهُ بِأَنَّ الْعَقْلَ عِنْدِي جُرَازٌ لَا أَفَلُّ وَلَا أَنِيثُ[1]

**والثالث** : أنه مفردٌ أي : يكون من الصفات التي جاءت على فُعُل نحو : امرأة حُنُثٌ .

**والرابعة** : ـ وبها قرأ سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبو الجوزاء ـ « وثَنا » بفتح الواو والثاء على أنه مفرد يراد به الجمع .

**والخامسة** : ـ وبها قرأ سعيد بن المسيب ومسلم بن جندب[2] وابن عباس أيضاً ـ « أُثُنا » بضم الهمزة والثاء ، وفيها وجهان :

**أظهرهما** : أنه جمع وثَنَ نحو : « أسَد وأُسُد » ثم قَلَبَ الواوَ همزةً لضمِّها ضماً لازِماً ، والأصلُ : « وُثُنُ » ثم أُثُن .

**والثاني** : أن « وَثَناً » المفردَ جُمِع على « وِثان » نحو : جَمَل وجِمال ، وجَبَل وجِبال ، ثم جُمِع « وِثان » على « وُثُن » نحو : حِمار وحُمُر ، ثم قُلبت الواوُ همزةً لِما تقدَّم فهو جمعُ الجَمْعِ . وقد رَدَّ ابن عطية هذا الوجه بأنَّ فِعالاً جمعُ كثرة ، وجموعُ الكثرة لا تُجْمع ثانياً ، إنما يجمعُ من الجموع ما كان من جموعِ القلة . وفيه مناقشة من حيث إن الجمع لا يُجمع إلا شاذاً سواءً كان من جموعِ القلة أم من غيرها .

**والسادسة** : ـ وبها قرأ أيوب السختياني ـ : وُثُنا وهي أصل القراءة التي قبلها .

**والسابعة والثامنة**[3] : « أُثْنا ووُثْنا » بسكونِ الثاء مع الهمزة والواو ، وهي تخفيف فُعُل كسُقُف .

**والتاسعة** : ـ وبها قرأ أبو السوار[4] ، وكذا وُجِدَتْ في مصحف عائشة : « إلا أَوْثاناً » جمع « وَثَن » نحو : جَمَل وأَجْمال وجَبَل وأَجْبال . وسُمِّيَتْ أصنامهم إناثاً لأنهم كانوا يُلْبسونها أنواعَ الحُلِيّ ويسمونها بأسماءِ المؤنثات نحو : اللات والعزى ومَناةَ . وقد رُدَّ هذا بأنهم كانوا يُسَمُّون بأسماء الذكور نحو : هُبَل وذي الخَلَصة ، وفيه نظر ، لأن الغالب تسميتهم بأسماء الإناث . و« مريداً » فعيل من « مَرَدَ » أي تجرَّد للشرِّ ، ومنه « شجرة مَرْداء » أي : تناثر ورقُها ، ومنه : الأَمْرَدُ لتجرُّدِ وجهِه من الشعر ، والصَّرْحُ الممرَّد الذي لا يعلوه غبار من ذلك . وقرأ أبو رجاء ـ ويُرْوى عن عاصم ـ « تدْعُون » بالخطاب .

قوله : ﴿ **لعنه الله** ﴾ فيه وجهان :

**أظهرُهما** : أنَّ الجملة صفة لـ « شيطاناً » فهي في محلِّ نصب .

**والثاني** : أنها مستأنفةٌ : إمَّا إخبار بذلك ، وإمَّا دعاء عليه . وقوله : « وقال » فيه ثلاثة أوجه : الصفةُ أيضاً ، أو

---

(١) انظر اللسان (أنث) ، البحر (٣/٣٥٢) .

(٢) مسلم بن جندب أبو عبد الله الهذلي مولاهم المدني القاضي وتابعي مشهور مات سنة ثلاثين ومائة في أيام مروان بن محمد .
انظر غاية النهاية (٢/٢٩٧) .

(٣) وهي قراءة عطار انظر الشواذ (٢٨) .

(٤) هو أبو سوار الغنوي ، قال القفطي : أعرابي فصيح أخذ عنه أبو عبيدة فمن دونه .
انظر بغية الوعاة (١/٦٠٧) .

الحالُ على إضمار « قد » أي : وقد قال ، أو على الاستئناف . و« لأتَّخِذَنَّ » جوابُ قسم محذوف . و« من عبادك » يجوزُ أنْ يتعلَّق بالفعل قبله أو بمحذوف . على أنه حالٌ من « نصيباً » لأنه في الأصلِ صفةُ نكرةٍ قُدِّم عليها .

ومفعولاتُ الأفعال الثلاثة محذوفةٌ للدلالةِ عليها أي : وَلأُضِلَّنَّهم عن الهدى ولأُمَنِّيَنَّهم بالباطل ولآمُرَنَّهم بالضلال ، كذا قدَّره أبو البقاء ، والأحسنُ أن يُقَدَّر المحذوفُ من جنسِ الملفوظِ به أي : ولآمُرَنَّهم بالبَتك ، ولآمُرَنَّهم بالتغيير . وقرأ أبو عمرو فيما نَقَل عنه ابن عطية : « ولامُرَنَّهم » بغيرِ ألفٍ وهو قصرٌ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه ، ويجوز ألاَّ يُقَدَّر شيءٌ من ذلك ؛ لأنَّ القصدَ الإخبارُ بوقوعِ هذه الأفعال من غير نظرٍ إلى متعلَّقاتها نحو : ﴿ كُلوا واشربوا ﴾[1] . والبَتكُ : القَطْعُ والشقُّ ، والبِتْكَةُ : القطعة من الشيء جَمْعُها بِتَك :

١٦٦٠ - حَتَّى إذَا مَا هَوَتْ كَفُّ الْغُلاَمِ لَهَا ... طَارَتْ وَفِي كَفِّهِ مِنْ رِيشِهَا بِتَكُ[2]

ومعنى ذلك : أنَّ الجاهلية كانوا يَشُقُّون أذن الناقة إذا ولدت خمسة أبطن آخرُها ذَكَر .

وقُرِىء[3] : « يَعِدْهم » : بسكونِ الدال تخفيفاً لتوالي الحركات ، ومفعولُ الوعدِ محذوفٌ أي : يعِدهُم الباطل أو السلامة والعافية . « إلا غروراً » يُحْتمل أن يكونَ مفعولاً ثانياً ، وأن يكونَ مفعولاً من أجله ، وأن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ أي : وعداً ذا غُرور ، وأنْ يكونَ مصدراً على غير الصدرِ لأنَّ « يَعِدُهم » في قوةِ يَغُرُّهم بوعدِه .

و﴿ عنها ﴾ : يجوز أن يتعلَّق بمحذوف : إمَّا على الحال من « مَحِيصاً » لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ قُدِّمَتْ عليها ، وإمَّا على التبيين أي : أعني عنها ، ولا يجوزُ تعلُّقُه بمحذوفٍ ؛ لأنه لا يتعدَّى بـ « عن » ولا بـ « محيصاً » ، وإنْ كان المعنى عليه لأنَّ المصدرَ لا يتقدَّمُ معمولُه عليه ، ومَنْ يُجَوِّزُ ذلك يُجَوِّزُ تَعَلُّق « عن » به . والمحيصُ : اسمُ مصدر من حاصَ يَحِيص إذا خَلَص ونَجا ، وقيل : هو الزَّوَغَان بنُفُور ، ومنه قولُه :

١٦٦١ - وَلَمْ نَـدْرِ إنْ حِصْنا مِنَ المـوتِ حَيْصَةً ... كَمْ الْعُمْـرُ بَـاقٍ والمَـدَى مُتَـطاوِلُ[4]

ويروي : « حِضْنا » بالجيم والضاد المعجمة ، ومنه : « وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ » ، وحاصَ باصَ ، أي : وقعوا في أمرٍ يَعْسَرُ التخلُّص منه ، ويقال : مَحِيص ومَحاص ، قال :

١٦٦٢ - أَتَـحِيصُ مِـنْ حُكْـمِ المَنِيَّـةِ جَـاهِـداً ... مَـا لِلرِّجَـالِ عَنِ المَنـونِ مَـحَـاصُ[5]

ويقال : حاصَ يَحُوص حَوْصاً وحِياصاً أي : زَايَل المكانَ الذي كان فيه ، والحَصُ : ضيق مؤخر العين ومنه الأحْوَصُ .

وقوله تعالى : ﴿ والذين آمنوا ﴾ : يجوزُ فيه وجهان :

الرفع على الابتداءِ ، والخبر « سَنُدْخِلُهم » .

والنصبُ على الاشتغال أي : سَنُدْخِل الذين آمنوا سندخلهم ، وقرىء[6] : « سيُدْخِلُهم » بياء الغيْبة . وانتصب

---

(١) سورة الطور ، الآية (١٩) .

(٢) البيت لزهير انظر ديوانه (٨٠) .

(٣) وهي قراءة الأعمش انظر البحر (٣/٣٥٤) .

(٤) البيت لجعفر الحارثي انظر الحماسة (١/٦٤) ، البحر = (٣/٣٤٨) .

(٥) انظر البيت في البحر (٣/٣٤٨) .

(٦) انظر البحر (٣/٣٥٥) .

« وعد الله » على المصدرِ المؤكِّد لنفسِه و« حقاً » على المصدرِ المؤكِّد لغيرِه ، فـ« وعدَ » مؤكدٌ لقولِه « سندخلهم » ، وهو مفهومٌ مما قبله ، و« حقاً » مؤكِّدٌ لقوله : « وعدَ الله » . و« قيلا » نصبٌ على التمييز . والقيل والقول والقال مصادرُ بمعنى واحدٍ ، ومنه قولُه تعالى : « وقيلِه يا رب »[1] .

قوله تعالى : ﴿ ليس **بأمانيِّكم** ﴾ : في « ليس » ضميرٌ هو اسمُها ، وفيه خلافٌ : فقيل : يعودُ على ملفوظٍ به ، وقيل : يعودُ على ما دَلَّ عليه اللفظُ من الفعلِ ، وقيل : يَدُلُّ عليه سببُ الآية . فأمَّا عَوْدُه على ملفوظٍ به فقيل : هو الوعدُ المتقدِّم في قوله « وعدَ الله » وهذا ما اختاره الزمخشري قال : « في ليس ضميرُ وعدَ الله أي : ليس يُنالُ ما وعد الله من الثواب بأمانيكم ولا بأماني أهل الكتاب . والخطابُ للمسلمين لأنه لا يُؤمن بوعِد الله إلا مَنْ آمَن به » وهذا وجهٌ حسنٌ . وأمَّا عودُه على ما يَدُلُّ عليه اللفظ فقيل : هو الإيمان المفهومُ من قوله : « والذين آمنوا » وهو قولُ الحسنِ وعنه : « ليس الإيمانُ بالتمني » . وأمَّا عودُه على ما يَدُلُّ عليه السببُ فقيل : يعودُ على مجاورةِ المسلمين مع أهلِ الكتاب ، وذلك أنَّ بعضَهم قال : « دينُنا قبلَ دينكم ، ونبينا قبلَ نبيكم ، فنحن أفضلُ » ، وقال المسلمونَ : « كتابُنا يقضي على كتابكم ، ونبينا خاتمُ الأنبياء » فنزلت . وقيل : يعودُ على الثواب والعقاب أي : ليس الثوابُ على الحسنات ولا العقابُ على السيئات بأمانيكم . وقيل : قالت اليهودُ نحن أنبياء الله وأحبَّاؤه ، ونحن أصحاب الجنة ، وكذلك النصارى . وقالت كفار قريش : لا نُبْعَثُ ، فنزلت أي : ليس ما ادعيتموه يا كفارَ قريش بأمانيِّكم .

وقرأ الحسن وأبو جعفر وشيبةُ بن نصاح والحكم[2] والأعرج : « أمانِيكم »، « ولا أمانِي » بالتخفيف كأنَّهم جَمَعُوه على فعالِل دون فعاليل كما قالوا : قَرْقور وقراقير وقراقِر ، والعرب تُنْقص من فعاليل الياء ، كما تَزيدُها في فعالِل نحو قوله :

١٦٦٣ - ..... تَنْقادَ الصَّيَارِيفِ[3]

وقوله : ﴿ مَنْ **يعمل** ﴾ جملة مستأنفة مؤكدةٌ لحكم الجملة قبلها . وقرأ الجمهور « ولا يَجِدْ » جزماً ، على عطفه على جواب الشرط ، وروي عن ابن عامر رفعُه ، وهو على القطعُ عن النسق . ثم يُحْتمل أن يكون مستأنفاً وأن يكونَ حالاً ، كذا قيل ، وفيه نظرٌ من حيث إنَّ المضارع المنفي بـ «لا» لا يقترن بالواوِ إذا وقع حالاً .

قوله : ﴿ مِن **الصالحات** مِنْ ذَكَرٍ ﴾ « من » الأولى للتبعيض لأنَّ المكلَّف لا يطيق عمل كل الصالحات . وقال الطبري : « هي زائدةٌ عند قوم » . وفيه ضعفٌ لعدمِ الشرطين . و« مِنْ » الثانية للتبيين . وأجاز أبو البقاء أن تكونَ حالاً ، وفي صاحبِها وجهان :

**أحدُهما** : أنه الضميرُ المرفوع بـ «**يعمل** » .

**والثاني** : أنه الصالحات أي : الصالحات كائنةً من ذكر أو أنثى ، وقد تقدَّم إيضاح هذا في قوله : ﴿ لا أُضِيعُ عَمَلَ عاملٍ منكم مِنْ ذَكَر أو أنثى ﴾[4] والكلامُ على « أو » أيضاً . وقوله : « وهو مؤمن » جملة حالية من فاعل

---

(١) سورة الزخرف ، الآية (٨٨) .

(٢) الحكم بن ظهير أبو محمد الفزاري الكوفي انظر غاية النهاية (٢٥٧/١) .

(٣) تقدم .

(٤) سورة آل عمران ، الآية (١٩٥) .

« يعمل » . وقرأ أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر عن عاصم : « يُدْخلون » منا وفي مريم[١] وأول غافر[٢] بضم حرف المضارعة وفتح الخاء مبنياً للمفعول ، وانفردَ ابنُ كثير وأبو بكر بثانية غافر[٣] ، وأبو عمرو بالتي في فاطر[٤] ، والباقون بفتحِ حرفِ المضارعةِ وضَمِّ الخاء مبنياً للفاعل ، وذلك للتفنُّنِ في البلاغَةِ ، وقد يظهرُ فروقٌ لا يَسَعُها هذا الكتابُ .

وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴿١٢٦﴾ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۚ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَن تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ ۚ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴿١٢٧﴾

قوله تعالى : ﴿ مِمَّنْ أَسْلَمَ ﴾ : متعلِّقٌ بـ « أَحْسَنُ » فهي « مِنْ » الجارة للمفضول ، و« لله » متعلقٌ بـ «أَسْلَم » ، وأجاز أبو البقاء أن يتعلَّق بمحذوف على أنه حالٌ من « وجهه » وفيه نظرٌ لا يخفى . « وهو مُحْسِنٌ » حالٌ من فاعل « أَسْلم » ، و« اتَّبع » يجوز أن يكون عطفاً على « أسلم » وهو الظاهر ، وأن يكونَ حالاً ثانية من فاعل « أسلم » بإضمار « قد » عند مَنْ يشترط ذلك ، وقد تقدَّم الكلام على حنيفاً » في البقرة[٥] ، إلا أنه يجوزُ هنا أن يكونَ حالاً من فاعلِ « اتَبع » .

قوله : ﴿ واتخذ اللَّهُ إبراهيمَ خليلاً ﴾ فيه وجهان ، وذلك أن « اتَّخذ » إنْ عَدَّيْناها لاثنين كان مفعولاً ثانياً وإلّا كانَ حالاً ، وهذه الجملة عطف على الجملةِ الاستفهامية التي معناها الخبرُ نَبَّهَتْ على شرف المتبوع وأنه جديرٌ بأن يُتَّبع لاصطفاءِ الله له بالخُلّة ، ولا يجوز عطفها على ما قبلها لعدم صلاحيتها صلةً للموصول . وجعلها الزمخشري جملةً معترضة قال : « فإنْ قلت ما محلُّ هذه الجملةِ ؟ قلت : لا محلَّ لها من الإعراب لأنها مِنْ جمل الاعتراضاتِ نحو ما يجيء في الشعر من قولهم « والحوادثُ جَمَّةٌ » فائدتُها تأكيدُ وجوبِ اتِّباع مِلَّته ، لأنَّ مَنْ بَلَغ من الزُّلفى عند الله أن اتَّخذه خليلاً كان جديراً بأن يُتَّبع » فإنْ عنى بالاعتراضِ المصطلحَ عليه فليس ثَمَّ اعتراضٌ ، إذ الاعتراضُ بين متلازمين كفعلِ وفاعل ومبتدأ وخبر وشرط وجزاء وقسم وجواب ، وإن عَنَى غيرَ ذلك احتُمِل ، إلا أنَّ تنظيرَه بقولهم : « والحوادثُ جَمَّةٌ » يُشْعِر بالاعتراض المصطلح عليه ؛ فإن قولهم « والحوادث جمة » وَرَدَ في بيتين :

أحدُهما بين فعل وفاعل كقوله :

١٦٦٤ ـ وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلِ[٦]

والآخر يحتمل ذلك ، على أن تكونَ الباءُ زائدةً في الفاعل كقوله :

---

(١) انظر الآية (٦٠) .
(٢) انظر الآية (٤٠) .
(٣) انظر الآية (٦٠) .
(٤) انظر الآية (٣٣) .
(٥) انظر الآية (٣٥) .
(٦) تقدم .

١٦٦٥ ـ أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بِأَنَّ امرأ القيس بنَ تَمْلِكَ يَبْقَرا[1]

ويحتمل أن يكونَ الفاعلُ ضميراً دلَّ عليه السياق أي : هل أتاها الخبر بأن امرأ القيس ، فيكون اعتراضاً بين الفعل ومعموله .

والخليلُ : مشتق من الخَلَّة بالفتح وهي الحاجة ، أو من الخُلَّة بالضم ، وهي المودة الخالصة ، أو من الخَلَل . قال ثعلب : « سُمِّي خليلاً لأن مودته تَتَخَلَّلُ القلبَ » وأنشد :

١٦٦٦ ـ قد تَخَلَّلْتَ مسلكَ الروحِ مني وبه سُمِّي الخليلُ خليلا[2]

وقال الراغب : « الخَلَّة ـ أي بالفتح ـ الاختلالُ العارضُ للنفس : إمَّا لشَهْوَتِها لشيء أو لحاجتِها إليه ، ولهذا فَسَّر الخَلّة بالحاجة ، والخُلّة ـ أي بالضم ـ المودة : إما لأنها تتخلل النفس أي تتوسطها ، وإما لأنها تُخِلُّ النفسَ فتؤثِّر فيها تأثيرَ السهم في الرميَّة ، وإمَّا لفَرْطِ الحاجة إليها » .

قوله تعالى : ﴿ **وما يُتْلى** ﴾ : فيه سبعة أوجه : وذلك أن موضع « ما » يحتمل أن يكون رفعاً أو نصباً أو جراً . فالرفعُ من ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أن يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستكنِّ في « يُفتيكم » العائدِ على الله تعالى ، وجاز ذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور مع أن الفصلَ بأحدِهما كافٍ .

**والثاني** : أنه معطوفٌ على لفظ الجلالة فقط ، كذا ذكره أبو البقاء وغيرُه ، وفيه نظر ، لأنه : إمَّا أَنْ يُجعلَ من عطف مفردٍ على مفرد فكان يجب أن يُثَنَّى الخبرُ وإنْ توسط بين المتعاطفين فيقال : « يُفْتِيانكم » ، إلَّا أنَّ ذلك لا يجوز ، ومَنِ ادَّعى جوازَه يَحْتاج إلى سماع من العرب فيقال : « زيد قائمان وعمرو » ، ومثلُ هذا لا يجوز ، وإمَّا أَنْ يُجْعَلَ من عطف الجمل بمعنى أنَّ خبرَ الثاني محذوفٌ أي : وما يتلى عليكم يُفْتيكم ، فيكون هذا هو الوجهَ الثالث ـ وقد ذكروه ـ فيلزم التكرار .

**والثالث من أوجه الرفع** : أنه رفع بالابتداء ، وفي الخبر احتمالان :

أحدهما : أنه الجار بعده وهو « في الكتاب » والمرادُ بما يتلى القرآنُ ، وبالكتابِ اللوحُ المحفوظ ، وتكون هذه الجملةُ معترضةً بين البدل والمبدل منه على ما سيأتي بيانُه . وفائدةُ الأخبارِ بذلك تعظيمُ المتلوِّ ورفعُ شأنِه ، ونحوه : ﴿ وإنَّه في أُمِّ الكتابِ لدينا لَعَلِيٌّ حكيم ﴾[3] .

**والاحتمال الثاني** : أن الخبر محذوف أي : والمتلوُّ عليكم في الكتاب يُفْتِيكم أو يبيِّن لكم أحكامَهن ، فهذه أربعة أوجه . وكلام الزمخشري يحتمل جميع الأوجه ، فإنه قال : « ما يُتْلى » في محل الرفع أي : اللَّهُ يُفْتيكم والمتلوُّ في الكتاب في معنى اليتامى ، يعنى قولَه : ﴿ وإنْ خِفْتُم ألَّا تُقْسِطوا في اليتامى ﴾[4] وهو من قولك : « أعجبني زيدٌ وكرمه » انتهى . يعني أنه من بابِ التجريد ، إذ المقصودُ الإخبارُ بإعجاب كرمِ زيدٍ ، وإنما ذُكِر زيدٌ ليُفيدَ هذا المعنى

---

(١) البيت لأمرىء القيس انظر ديوانه (٦٢) ، الخصائص (١/ ٣٣٥) ، ابن يعيش (٨/ ٢٣) ، الإنصاف (١٧١) ، اللسان (بقر) .

(٢) البيت لبشار انظر تفسير القرطبي (٥/ ٢٥٦) .

(٣) سورة الزخرف ، الآية (٤) .

(٤) سورة النساء ، الآية (٣) .

الخاص لذلك المقصود أنّ الذي يُفْتيهم هو المتلو في الكتاب ، وذُكِرت الجلالةُ للمعنى المشار إليه ، وقد تقدَّم تحقيق التجريد في أول البقرة عند قوله : ﴿ يخادعون الله ﴾[١] .

والجر من وجهين :

**أحدهما** : أن تكون الواو للقسم ، وأقسمَ اللَّهُ بالمتلوِّ في شأن النساء تعظيماً له كأنه قيل : وأُقْسم بما يُتْلى عليكم في الكتاب ، ذكره الزمخشري .

**والثاني** : أنه عطفٌ على الضمير المجرور بـ «في » أي : يُفْتيكم فيهنَّ وفيما يتلى ، وهذا منقولٌ عن محمد بن أبي موسى قال : « أفتاهم الله فيما سألوا عنه وفيما لم يَسْألوا » ، إلا أنَّ هذا ضعيف من حيث الصناعةُ ، لأنه عطفٌ على الضميرِ المجرورِ من غير إعادة الجار وهو رأي الكوفيين ، وقد قَدَّمْتُ ما في ذلك من مذاهب الناس ودلائلهم مستوفى عند قوله : ﴿ وكفرٌ به والمسجدِ الحرام ﴾[٢] فعليك بالالتفات إليه . قال الزمخشري : « ليس بسديدٍ أن يُعْطَفَ على المجرور في « فيهنَّ » لاختلاله من حيث اللفظ والمعنى » وهذا سبَقَه إليه أبو إسحاق قال : « وهذا بعيدٌ بالنسبةِ إلى اللفظِ وإلى المعنى : أمَّا اللفظُ فإنه يقتضي عطفَ المُظْهَر على المضمرِ ، وأما المعنى فلأنه ليس المرادُ أنَّ اللَّهَ يفتيكم في شأنِ ما يُتْلى عليكم في الكتاب ، وذلك غيرُ جائزٍ كما لم يَجُزْ في قوله : ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾[٣] يعني من غيرِ إعادةِ الجار .

وقد أجاب الشيخ[٤] عما ردَّ به الزمخشري والزجاج بأن التقديرَ : يُفْتيكم في متلوِّهنَّ وفيما يُتْلى عليكم في الكتابِ في يتامى النساء ، وحُذِف لدلالة قوله « وما يتلى عليكم » وإضافةُ « متلوّ » إلى ضمير « هُنَّ » سائغةٌ ، إذ الإضافةُ تكون بأدنى ملابسةٍ لمَّا كان متلواً فيهن صَحَّتِ الإضافةُ إليهن ، كقوله : ﴿ مكرُ الليل والنهار ﴾[٥] لمَّا كان المكرُ يقع فيهما صَحَّتْ إضافتُه إليهما ، ومثله قول الآخر :

١٦٦٧ - إذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لاَحَ بِسُحْرَةٍ سَهَيْلُ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْغَرَائِبِ[٦]

وفي هذا الجوابِ نظرٌ .

والنصبُ بإضمار فعل أي : ويبيِّن لكم ما يُتْلى ، لأنَّ « يُفْتيكم » بمعنى يبيِّن لكم .

واختار الشيخ[٧] وجهَ الجرِّ على العطفِ على الضمير ، مختاراً لمذهب الكوفيين وبأنَّ الأوجه كلَّها تؤدي إلى التأكيد ، وأمَّا وجهُ العطف على الضمير فيجعلُه تأسيساً قال : « وإذا دار الأمرُ بينهما فالتأسيسُ أَوْلى » ، وفي جَعْلِه هذا الوجهَ منفرداً بالتأسيس دونَ بقية الأوجه نظرٌ لا يَخْفى .

قوله : ﴿ في الكتاب ﴾ يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

**أحدُها** : أنه متعلق بـ «يُتْلى » .

---

(١) انظر الآية (٩) .
(٢) سورة البقرة ، الآية (٢١٧) .
(٣) سورة النساء ، الآية (١) .
(٤) انظر البحر المحيط (٣/٣٦١) .
(٥) سورة سبأ ، الآية (٣٣) .
(٦) انظر البيت في المحتسب (٢/٢٢٨) ، المقرب (١/٢١٣) ، الخزانة (١/٤٨٧) ، ابن يعيش (٣/٨) ، اللسان (غرب) .
(٧) انظر البحر المحيط (٣/٣٦٠) .

**والثاني** : أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضميرِ المتسكنِّ في « يتلى » .

**والثالث**: أنه خبر « ما يتلى » على الوجه الصائر إلى أنَّ « ما يتلى » مبتدأ ، فيتعلق بمحذوف أيضاً ، إلَّا أنَّ محلَّه على هذا الوجهِ رفعٌ ، وعلى ما قبله نصبٌ .

قوله : ﴿ **في يتامى** ﴾ فيه خمسة أوجه :

**أحدها** : أنه بدل من « الكتاب » وهو بدلُ اشتمالٍ ، ولا بد مِنْ حذفِ مضافٍ أي في حُكْم يتامى ، ولا شك أن الكتابَ مشتملٌ على ذكرِ أحكامهن .

**والثاني** : أن يتعلق بـ « يتلى » . فإن قيل : كيف يجوزُ تعلُّقُ حَرْفَيْ جر بلفظ واحد ومعنى واحد؟ فالجوابُ أنَّ معناهما مختلف ، لأنّ الأولى للظرفيةِ على بابها ، والثانية بمعنى الباء للسببية مجازاً أو حقيقةً عند مَنْ يقولُ بالاشتراك . وقال أبو البقاء : كما تقولُ « جئتُك في يوم الجمعة في أَمْرِ زيد » .

**والثالث** : أنه بدل من « فيهن » بإعادة العامل ، ويكون هذا بدل بعض من كل . قال الزمخشري : « فإنْ قلت : بِمَ تعلَّق قوله « في يتامى النساء ؟ » قلت : في الوجه الأول هو صلةُ « يُتْلى » أي : يُتْلى عليكم في معناهن ، ويجوز أن يكونَ « في يتامى » بدلاً من « فيهنَّ » ، وأمّا في الوجهين الأخيرين فبدلٌ لا غير » انتهى . يعني بالوجه الأول أن يكونَ « ما يتلى » مرفوعَ المحل .

قال الشيخ[1] : « أمَّا ما أجازه في وجْهْ الرفع من كونه صلة « يتلى » فلا يجوزُ إلَّا أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ « في الكتاب » أو تكون « في » للسببية ، لئلا يتعلق حرفا جر بلفظ واحد ومعنى واحد بعاملٍ واحد ، وهو ممتنعٌ إلا في البدل والعطف ، وأمَّا تجويزُه أن يكونَ بدلاً من « فيهن » فالظاهرُ أنه لا يجوز للفصلِ بين البدلِ والمبدلِ منه بالمعطوفِ ، ويصير هذا نظيرَ قولك : « زيدٌ يقيمُ في الدار وعمروٌ في كِسْرٍ منها » فَفَصَلْتَ بين « في الدار » وبين « في كِسْر » بـ « عمرو » ، والمعهودُ في مثل هذا التركيب : « زيدٌ يقيمُ في الدار في كِسْرٍ منها وعمروٌ » .

**والرابع** : أَنْ يتعلَّق بنفس الكتاب أي : فيما كَتَب في حكم اليتامى .

**الخامس** : أنه حال فيتعلَّق بمحذوفٍ ، وصاحبُ الحالِ هو المرفوعُ بـ « يُتْلى » أي : كائناً في حكم يتامى النساء ، وإضافةُ « يتامى » إلى النساء من بابِ إضافةِ الخاص إلى العام لأنهن ينقسمن إلى يتامى وغيرهن . وقال الكوفيون : هو من إضافةِ الصفة إلى الموصوف ، إذا الأصلُ : في النساء اليتامى ، وهذا عند البصريين لا يجوز ، ويؤولون ما وَرَدَ من ذلك . وقال الزمخشري : « فإنْ قلت : إضافة اليتامى إلى النساء ما هي ؟ قلت : هي إضافةٌ بمعنى « مِنْ » نحو : سُحْقِ عمامةٍ .

قال الشيخ[2] : « والذي ذكره النحويون من ذلك إضافة الشيء إلى جنسه نحو : « خاتمُ حديدٍ » ويجوزُ الفصل إمَّا بإتباع نحو : « خاتمٌ حديدٌ » أو تنصبَه تمييزاً نحو : « خاتمٌ حديداً » أو تجرُّه بـ « مِنْ » نحو : خاتم من حديد » . قال : « والظاهر أن إضافة « سُحْق عمامةٍ » و« يتامى النساء » بمعنى اللامِ ، ومعنى اللام الاختصاص » . وهذا الردُّ

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٣٦١) .

(٢) انظر البحر المحيط (٣/٣٦٢) .

ليس بشيء فإنهم ذكروا ضابط الإضافة التي بمعنى « مِنْ » أن تكونَ إضافةَ جزءٍ إلى كل بشرطِ صدقِ اسمِ الكلِ على البعض ، ولا شك أن « يتامى » بعض من النساء ، والنساء يَصْدُق عليهنَّ ، وتحرَّزْنا بقولنا « بشرطِ صدقِ الكل على البعض » من نحو « يد زيد » فإنَّ زيداً لا يَصْدُقُ على اليد وحدَها . وقال أبو البقاء : « في يتامى النساء » أي : في اليتامى منهن » وهذا تفسيرُ معنى لا إعرابٍ .

والجمهور على « يتامى » جمع يتيمة . وقرأ أبو عبد الله المدني : « ييامى » بياءين مِنْ تحتُ ، وخَرَّجه ابن جني على أن الأصل « أيامى » فأَبْدَلَ من الهمزة ياءً ، كما قالوا : « فلانٌ ابنُ أعصر ويَعْصر » ، والهمزةُ أصلٌ ، سُمِّي بذلك لقوله :

١٦٦٨ - أُبُنَيَّ إنَّ أَبَاكَ غَيَّرَ لَوْنَهُ كَرُّ اللَّيَالِي واخْتِلَافُ الأَعْصُرِ[1]

وهم يُبْدلون الهمزةَ من الياء كقولهم : « قطع الله أَدهُ » يريدون : يَده ، فلذلك يُبْدِلون منها الياءَ ، و« أيامى » جمع « أَيِّم » بوزن فَيْعِل ، ثم كُسِّر على أيايم كسيِّد وسيايد ، ثم قُلِبَتِ اللامِ إلى موضعِ العين ، والعين إلى موضع اللام فصار اللفظ « أَيامي » ثم قُلِبت الكسرةُ فتحةً لخفتِها ، فتحركت الياءُ وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار : « أيامى » فوزنه فيالع . وقال أبو الفتح أيضاً : « ولو قيل إنه كُسِّر أَيِّم على فَعْلى كسَكْرى ثم كُسِّر ثانياً على « أيامى » لكان وجهاً حسناً . وسيأتي تحقيق هذه اللفظة عند قوله : ﴿ وأَنْكِحوا الأيامى منكم ﴾[2] إنْ شاء الله تعالى . وقرىء[3] : « ما كَتَبَ اللَّهُ لهنَّ » بتسمية الفاعل .

قوله : ﴿ وتَرْغبون ﴾ فيه أوجه :

**أحدُها** : وهو الظاهر أنه معطوفٌ على الصلةِ عطفَ جملةٍ مثبتةٍ على جملةٍ منفية أي : اللاتي لا تؤتونهن واللاتي ترغبون أن تنكحوهُن ، كقولك : « جاء الذي لا يَبْخَلُ ويكرم الضيفان » .

**والثاني** : أنه معطوفٌ على الفعلِ المنفيِّ بـ «لا» أي : لا تؤتونهن ولا ترغبون .

**والثالث** : أنه حالٌ من فاعل « تؤتونهن » أي : لا تؤتونهن وأنتم راغبون في نكاحهن . ذكر هذين الوجهين أبو البقاء ، وفيهما نظر : أمّا الأولُ فلخلافِ الظاهر ، وأما الثاني فلأنه مضارع مثبت ، فلا تدخل عليه الواو إلا بتأويلٍ لا حاجة لنا به ههنا .

و﴿ أن تَنْكحوهن ﴾ على حَذْفِ حرفِ الجر ففيه الخلاف المشهور : أهي في محل نصب أم جر ؟ واختُلِفَ في تقدير حرف الجر فقيل : هو « في » أي : ترغبون في نكاحهن لجمالِهِنَّ ومالِهنَّ ، وقيل : هو « عن » أي : ترغبون عن نكاحهن لقُبْحِهن وفقرهنَّ ، وكان الأولياء كذلك : إن رَأَوها جميلة موسِرَةً تزوجها وليُّها ، وإلَّا رغبَ عنها . والقول الأول مرويٌّ عن عائشة وطائفة كبيرة . وهنا سؤال : وهو أنَّ أهلَ العربية ذكروا أن حرف الجر يجوز حذفُه باطراد مع

---

(١) البيت لأعصر بن سعد انظر الخصائص (٢/٨٦) ، المحتسب (١/٢٠٠) ، اللسان ( عصر ) .

(٢) سورة النور ، الآية (٣٢) .

(٣) انظر البحر (٣/٣٦٢) .

« أَنْ » و« أَنَّ » بشرط أَمْنِ اللبس ، يعني أن يكون الحرفُ متعيناً نحو : « عجبت أن تقوم » أي : من أن تقوم ، بخلاف « مِلْتُ إلى أن تقوم » أو « عن أن تقوم » والآيةُ من هذا القبيل . والجواب : أن المعنيين صالحان يدل عليه ما ذكرت لك من سببِ النزولِ فصار كلٌّ من الحرفين مراداً على سبيلِ البدل .

قوله : ﴿ والمستضعفين ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

**الأول** : ـ وهو الظاهر ـ أنه معطوفٌ على « يتامى النساء » أي : ما يتلى عليكم في يتامى النساء وفي المستضعفين ، والذي تُلي عليهم فيهم قوله : ﴿ يُوصيكم الله في أولادكم ﴾[1] ، وذلك أنهم كانوا يقولون : لا نُوَرِّثُ إلا مَنْ يحمي الحَوْزة ويَذُبُّ عن الحرَمِ فيَحرمون المرأةَ والصغيرَ فنزلت .

**والثاني** : أنَّه في محلِّ جر عطفاً على الضمير في « فيهن » ، وهذا رأيٌ كوفي .

**والثالث** : أنه منصوبٌ عطفاً على موضع « فيهن » أي : ويبيِّن حالَ المستضعفين . قال أبو البقاء : « وهذا التقديرُ يَدْخُلُ في مذهبِ البصريين مِنْ غيرِ كَلَفَةٍ » يعني أنه خير من مذهب الكوفيين ، حيث يُعْطَفُ على الضمير المجرور مِنْ غيرِ إعادةِ الجار .

قوله : ﴿ وأَنْ تقوموا ﴾ فيه خمسةُ أوجه : الثلاثة المذكورة فيما قبله فيكون هو كذلك لعطفِه على ما قبلَه ، والمتلوُّ عليهم في هذا المعنى قولُه : ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾[2] ونحوه .

**والرابع** : النصبُ بإضمار فعل . قال الزمخشري : « ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بإضمار « يأمركم » ، بمعنى : ويأمركم أن تقوموا ، وهو خطابٌ للأئمة بأَنْ ينظروا إليهم ويستوفوا لهم حقوقهم ولا يَدَعوا أحداً يهتضم جانبهم » ، فهذا الوجه من النصبِ غيرُ الوجهِ الذي ذكرته فيما قبلُ .

**والخامس** : أنه مبتدأ وخبره محذوفٌ أي : وقيامُكم لليتامى بالقسطِ خيرٌ لكم . وأولُ الأوجُهِ أوجَهُ .

وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ۚ وَإِن تُصْلِحُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٢٩﴾ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا ﴿١٣٠﴾

قوله تعالى : ﴿ وإن امرأةٌ ﴾ : « امرأةٌ » فاعلٌ بفعلٍ مضمر واجبِ الإضمار ، وهذه من باب الاشتغال ، ولا يجوز رفعُها بالابتداء لأنَّ أداةَ الشرطِ لا يليها إلا الفعلُ عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين ، والتقديرُ :

---

(١) سورة النساء ، الآية (١١) .

(٢) سورة النساء ، الآية (٢) .

« وإنْ خافت امرأة خافت » ، ونحوهُ : ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك ﴾[١] . واستدلَّ البصريون على مذهبهم بأن الفعل قد جاء مجزوماً بعد الاسم الواقع بعد أداة الشرط في قول عدي :

١٦٧٠ - وَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّهُ وتُعْطَفْ عَلَيْه كَأْسُ السَّاقِي[٢]

و﴿ مِنْ بعلها ﴾ يجوزُ أن يتعلَّق بـ «خافت » وهو الظاهر ، وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال من « نُشوزاً » إذ هو في الأصل صفةُ نكرةٍ فلمَّا قُدِّم عليها تعذَّر جَعْلُه صفةً فنُصِب حالاً . و« فلا » جوابُ الشرط .

قوله : ﴿ أَنْ يُصْلِحا ﴾ قرأ الكوفيون : « يُصْلِحا » من أصلح ، وباقي السبعة « يَصَّالحا » بتشديد الصاد بعدها ألف ، وقرأ عثمان[٣] البتي والجحدري : « يَصَّلِحا » بتشديد الصاد من غير ألف ، وعبيدة السلماني : « يُصالِحا » بضمِّ الياءِ وتخفيفِ الصادِ وبعدَها ألفٌ من المفاعلة ، وابن مسعود والأعمش : « أن اصَّالحا » . فأمّا قراءةُ الكوفيين فواضحةٌ ، وقراءةُ باقي السبعة أصلُهَا « يتصالحا » ، فأُريد الإدغام تخفيفاً فأُبْدِلت التاءُ صاداً وأُدْغِمت ، وأمَّا قراءةُ عثمان فأصلُها : « يَصْطَلِحا » فَخُفِّفَ بإبدالِ الطاء المبدلةِ من تاءِ الافتعال صاداً وإدغامها فيما بعدها . وقال أبو البقاء : « وأصلُه : « يَصْتَلِحا » فأُبْدِلت التاء صاداً وأُدْغِمت فيها الأولى » وهذا ليس بجيدٍ ، لأنَّ تاءَ الافتعالِ يجبُ قَلْبُها طاءً بعد الأحرف الأربعة كما تقدَّم تحقيقُه في البقرة ، فلا حاجة إلى تقديرِها تاءً ، لأنه لو لُفِظ بالفعلِ مظهراً لم يُلْفظ فيه بالتاء إلا بياناً لأصلِهِ . وأمَّا قراءةُ عبيدة فواضحةٌ لأنها من المصالحة . وأما قراءة « يصطلحا » فأوضحُ . ولم يُخْتلف في « صُلْحاً » مع اختلافِهم في فعلِه .

زفي نصبِه أوجهٌ : فإنه على قراءةِ الكوفيين يَحْتمل أن يكونَ مصدراً ، وناصبُه : إمَّا الفعلُ المتقدمُ وهو مصدرٌ على حذف الزوائد ، وبعضُهم يعبِّر عنه بأنه اسمُ مصدرٍ كالعطاءِ والنبات ، وإمَّا فعلٌ مقدرٌ أي : فيُصْلِحُ حالهما صلحاً . وفي المفعولِ على هذين التقديرين وجهان :

**أحدُهما** : أنه « بينهما » اتُّسِع في الظرف فجُعِل مفعولاً به .

**والثاني** : أنه محذوف و« بينهما » ظرفٌ أو حالٌ مِنْ « صلحا » فإنه صفةٌ له في الأصل . ويُحْتمل أن يكونَ نصبُ « صلحاً » على المفعول به إن جعلته اسماً للشيء المصطلح عليه كالعَطاء بمعنى المُعْطى ، والنبات بمعنى المُنْبَت . وأمَّا على بقيةِ القراءاتِ فيجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً على أحدِ التقديرين المتقدمين : أعني كونَه اسمَ المصدرِ ، أو كونَه على حَذْفِ الزوائد ، فيكون واقعاً موقعَ « تصالحا أو اصطلاحاً أو مصالحةً » حَسْبَ القراءات المتقدمة ، ويجوزُ أَنْ يكون منصوباً على إسقاطِ حرفِ الجرِ أي : بصلح أي بشيء يقعُ بسببِ المصالحة ، إذا جَعَلْناه اسماً للشيء المصطلح عليه . والحاصلُ أنه في بقية القراءات ينتفي عنه وجهُ المفعولِ به المذكورِ في قراءة الكوفيين ، وتبقى الأوجهُ الباقيةُ جائزةً في سائر القراءات .

قوله : ﴿ والصلحُ خيرٌ ﴾ مبتدأ وخبر ، وهذه الجملة قال الزمخشري فيها وفي التي بعدها : « إنهما اعتراضٌ »

---

(١) سورة التوبة ، الآية (٦) .

(٢) انظر البيت في ملحقات ديوانه (١٥٦) ، وهو من شواهد الكتاب (٣/١١٣) ، والمنصب (٢/٧٦) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/١١٠) ، الانصاف (٢/٦١٧) ، والهمع = (٢/٥٩) ، وأمالي ابن الشجري (٢/٣٣٢) ، والدرر (٢/٧٥) .

(٣) عثمان بن مسلم البتي أبو عمرو البصري صدوق. انظر التقريب (٢/١٤) .

ولم يبيِّنْ ذلك ، وكأنه يريد أن قولَه : « وإنْ يَتفَرَّقا » معطوفٌ على قوله : « فلا جناح » فجاءت الجملتان بينهما اعتراضاً ، هكذا قال الشيخ[1] وفيه نظر ، فإن بعدهما جملاً أُخَرَ فكان ينبغي أن يقول الزمخشري في الجميع : إنها اعتراض ، ولا يخص : « والصلح خير » « وأُحْضِرَت الأنفسُ » بذلك ، وإنما يريد الزمخشري بذلك الاعتراضَ بين قوله : « وإن امرأة » وقوله : « وإنْ تحسنوا » فإنهما شرطان متعاطفان ، ويَدُلُّ عليه تفسيرُه له بما يفيد هذا المعنى فإنه قال : « وإن تحسنوا بالإقامة على نسائكم وإن كرهتموهن وأحببتم غيرهن وتتقوا النشوزَ والإعراضَ » انتهى . والألفُ واللام في «الصلح» يجوزُ أن تكونَ للجنس وأن تكونَ للعهد لتقدُّمِ ذكره نحو: ﴿فعصى فرعونُ الرسول﴾[2] . و« خير » يُحْتمل أن تكون للتفضيل على بابها والمفضَّلُ عليه محذوفٌ فقيل : تقديرُه : من النشوز والإعراض ، وقيل : خيرٌ من الفرقة ، والتقدير الأولُ أَوْلى للدلالة اللفظية ، ويُحْتمل أن تكون صفةً مجردةً أي : والصلحُ خيرٌ من الخيور ، كما أنَّ الخصومةَ شرٌّ من الشرور .

قوله : ﴿ وأُحْضِرَتِ الأنفسُ الشحَّ ﴾ « حَضَر » يتعدى إلى مفعول ، واكتسب بالهمزة مفعولاً ثانياً ، فلمَّا بُني للمفعول قامَ أحدُهما مقامَ الفاعل فانتصبَ الآخرُ . والقائمُ مقامَ الفاعلِ هنا يَحْتمل وجهين :

**أظهرهما** ـ وهو المشهورُ مِنْ مذاهب النحاة ـ : أنه الأول وهو « الأنفس » فإنه الفاعل في الأصل ، إذ الأصل : « حضرت الأنفسُ الشحَّ » .

**والثاني** : أنه المفعول الثاني ، والأصل : وحضر الشحُّ الأنفسَ ، ثم أحضر اللَّهُ الشحَّ الأنفسَ ، فلما بُني الفعل للمفعول أُقيم الثاني ـ وهو الأنفسُ ـ مقامَ الفاعل ، فأُخِّر الأول وبقي منصوباً ، وعلى هذا يجوز أن يقال : « أُعْطِي درهمٌ زيداً » و« كُسِي جبةً عمراً » ، والعكس هو المشهورُ كما تقدَّم ، وكلامُ الزمخشري يَحْتمل كونَ الثاني هو القائمَ مقامَ الفاعلِ فإنه قال : « ومعنى إحضارِ الأنفسِ الشحَّ أنَّ الشحَّ جُعِل حاضراً لها لا يَغِيب عنها أبداً ولا ينفك » يعني أنها مطبوعةٌ عليه ، فأُسْنِدَ الحضورُ إلى الشح كما ترى ، ويحتمل أنه جَعَله من باب القلبِ فنسَب الحضورَ إلى الشحِّ وهو في الحقيقة منسوب إلى الأنفس . وقرأ العدوي : « الشِحَّ » بكسر الشين وهي لغة . والشُّحُّ : البخل مع حرص فهو أخص من البخل .

قوله تعالى : ﴿ كلَّ الميلِ ﴾ : نصبٌ على المصدرية ، وقد تقرر أن « كل » بحسَبِ ما تُضاف إليه ، إنْ أضيفت إلى مصدر كانت مصدراً ، أو ظرفٍ أو غيره فكذلك . قوله : « فَتَذَروها » فيه وجهان :

**أحدهما** : أنه منصوب بإضمارِ « أنْ » في جواب النهي .

**والثاني** : أنه مجزوم عطفاً على الفعل قبله أي : فلا تذروها ، ففي الأول نَهْيٌ عن الجمع بينهما ، وفي الثاني نهيٌ عن كلٍّ على حِدَتِه وهو أبلغُ ، والضميرُ في « تَذَروها » يعود على المميلِ عنها لدلالة السياق عليها . قوله : « كالمعلَّقة » حال من « ها » في « تَذَروها » فيتعلق بمحذوف أي : فتذروها مشبهةً المعلقة ، ويجوز عندي أن يكون مفعولاً ثانياً لأن قولك : « تذر » بمعنى « تترك » و« تَرَك » يتعدَّى لاثنين إذا كان بمعنى صيَّر .

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٣٦٤) .

(٢) سورة المزمل ، الآية (١٦) .

وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ وَإِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ﴿١٣١﴾ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿١٣٢﴾ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا ﴿١٣٣﴾ مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ ثَوَابُ ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾

قوله تعالى : ﴿ وإياكم ﴾ : عطف على « الذين أُوتوا » وهو واجبُ الفصلِ هنا لتعذُّرِ الاتصال . واستدلَّ بعضُهم على أنه إذا قُدِر على الضمير المتصل يجوز أن يُعْدَلَ إلى المنفصل بهذه الآية ، لأنه كان يمكن أن يقال : « ولقد وَصَّيْناكم والذين أوتوا » ، وكذلك استُدِلَّ بقوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُون الرسولَ وإياكم ﴾[1] ، إذ يمكن أن يقال : يخرجونكم والرسولَ . وهذا ليس يَدُلّ له ، أمَّا الآيةُ الأولى فلأنَّ الكلامَ فيها جاء على الترتيب الوجودي ، فإنَّ وصية مَنْ قبلَنا قبلَ وصيتِنا ، فلمَّا قَصَدَ هذا المعنى استحال ـ والحالةُ هذه ـ أنْ يُقْدَر عليه متصلاً . وأما الآية الثانية فلأنه قصد فيها تقدُّمَ ذِكْرِ الرسول تشريفاً له وتشنيعاً على مَنْ تجاسر على مثلِ ذلك الفعل الفظيع ، فاستحال ـ والحالة هذه ـ أن يُجاء به متصلاً . و« مِنْ قبلكم » يجوزُ أَنْ يتعلق بـ « أوتوا » ، ويجوز أَنْ يتعلَّق بـ « وَصَّيْنا » والأولُ أظهرُ .

قوله : ﴿ أَنِ اتَّقوا ﴾ يجوزُ في « أن » وجهان :

أحدهما : أن تكونَ مصدريةً على حَذْفِ حرفِ الخفض تقديرُه : بأن اتَّقوا ، فلما حُذِف الحرفُ جَرَى فيها الخلافُ المشهور .

والثاني : أن تكون المفسرةَ لأنها بعد ما هو بمعنى القول لا حروفِه وهو الوصية . والظاهر أن قوله : « وإنْ تكفروا » جملة مستأنفة للإخبار بهذه الحال ليست داخلة في معمول الوصية . وقال الزمخشري : « وإنْ تكفروا فإن لله » عطفٌ على « اتقوا » لأنَّ المعنى : أمرناهم وأمرناكم بالتقوى ، وقُلْنا لهم ولكم إنْ تكفروا » وفي كلامِه نظرٌ ، لأنَّ تقديرَه القولَ ينفي كونَ الجملةِ الشرطيةِ مندرجةً في حَيِّزِ الوصيةِ بالنسبة إلى الصناعة النحوية ، وهو لم يقصد تفسيرَ المعنى فقط ، بل قَصَدَه هو وتفسيرَ الإعرابِ بدليل قوله : « عطف على « اتقوا » ، و« اتقوا » داخلٌ في حَيِّز الوصيةِ ، سواءً أجَعَلْتَ « أن » مصدريةً أم مفسرة .

قوله تعالى : ﴿ بآخرين ﴾ : آخرين صفةٌ لموصوفٍ محذوف مِنْ جنسِ ما تقدَّمه تقديرُه : بناسٍ آخرين يعبدون الله ، ويجوز أن يكونَ المحذوفُ من غير جنسِ ما تقدَّمه . قال ابن عطية : « يحتمل أن يكون وعيداً لجميع بني آدم ،

---

(١) سورة الممتحنة ، الآية (١) .

ويكونُ الآخَرون من غير نوعهم ، كما رُوي أنه كان ملائكةٌ في الأرض يعبدون الله . وقال الزمخشري : « أو خلقاً آخرين غيرَ الإنس » وكذلك قال غيرهما.

وقد رَدَّ الشيخ[1] هذا الوجه بأنَّ مدلولَ آخر وأخرى وتثنيتَهما وجمعَهما نحو مدلول « غير » إلا أنه خاصٌّ بجنسِ ما تقدَّمه ، فإذا قلت : « اشتريت فرساً وآخرَ ، أو : ثوباً وآخر ، أو : جارية وأخرى ، أو : جاريتين وأُخْريين ، أو جواري وأُخَرَ » لم يكن ذلك كلُّه إلا من جنس ما تقدم ، حتى لو عنيت « وحماراً آخر » في الأمثلة السابقةِ لم يَجُزْ ، وهذا بخلافِ « غير » فإنَّها تكون من جنسِ ما تقدَّم ومِنْ غيرِه ، تقول « اشتريت ثوباً وغيره » لو عنيت : « وفرساً غيره » جاز . قال : « وقَلَّ مَنْ يعرِف هذا الفرق » . وهذا الفرقُ الذي ذكره وَردَّ به على هؤلاء الأكابرِ غيرُ موافَقٍ عليه ، لم يستند فيه إلى نَقْل ، ولكن قد يُرَدُّ عليهم ذلك من طريق أخرى ، وهو أن « آخرين » صفةٌ لموصوف محذوف ، والصفةُ لا تقوم مقامَ موصوفِها إلا إذا كانت خاصةً بالموصوف نحو : « مررت بكاتبٍ » أو يدل عليه دليل ، وهنا ليست بخاصةٍ ، فلا بد وأن تكونَ من جنسِ الأولِ لتحصُلَ بذلك الدلالةُ على الموصوفِ المحذوفِ .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ كان يريد ﴾ : « مَنْ » يجوز فيها وجهان :

**أظهرهما** : أنها شرطية ، وجوابُها قولُه : « فعندَ الله » ، ولا بد من ضمير مقدر في هذا الجواب يعودُ على اسم الشرط لِما تقرر قبل ذلك ، والتقدير : فعند الله ثوابُ الدنيا والآخرة له إنْ أراده ، وهذا تقدير الزمخشري . قال : « حتى يتعلَّق الجزاءُ بالشرط » .

وجَوَّز الشيخ[2] ـ وجعله الظاهرَ ـ أنَّ الجواب محذوف تقديره : من كان يريد ثواب الدنيا فلا يَقْتصر عليه ، وليطلبِ الثوابين ، فعند الله ثوابُ الدارين .

**والثاني** : أنها موصولةٌ ودخلت الفاءُ في الخبر تشبيهاً له باسم الشرط ، ويُبْعِده مُضِيُّ الفعلِ بعدَه والعائدُ محذوفٌ كما تقرَّر تمثيلُه .

قوله تعالى : ﴿ شهداءَ ﴾ : فيه وجهان :

**أحدهما** : أنه خبر ثان لـ « كان » وهذا فيه خلافٌ قد مَرَّ ذكره .

**والثاني** : أنه حال من الضمير المستكن في « قَوَّامين » فالعاملُ فيها « قَوَّامين » .

وقد رَدَّ الشيخ[1] هذا الوجهَ بأنه يلزمُ منه تقييدُ كونِهم قوامين بحال الشهادة ، وهم مأمورون بذلك مطلقاً ، وهذا الردُّ ليس بشيء ، فإن هذا المعنى نحا إليه ابن عباس قال ـ رضي الله عنه ـ : « كونوا قَوَّامين بالعدلِ في الشهادةِ على مَنْ كانَتْ » ، وهذا هو معنى الوجهِ الصائرِ إلى جَعْلِ « شهداء » حالاً .

قوله : ﴿ ولَوْ على أنفسكم ﴾ « لو » هذه تحتمل أَنْ تكونَ على بابها من كونِها حرفاً لما كان سيقعُ لوقوعِ غيره وجوابُها محذوفٌ أي : ولو كنتم شهداءَ على أنفسكم لوجب عليكم أن تَشْهدوا عليها .

وأجاز الشيخ[2] أن تكونَ بمعنى « إن » الشرطية ، ويتعلَّقُ قولُه « على أنفسكم » بمحذوفٍ تقديرُه : وإن كنتم

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٣٦٧) .

(٢) انظر البحر المحيط (٣/٣٦٨) .

شهداء على أنفسكم فكونوا شهداء لله ، هذا تقديرُ الكلام ، وحَذْفُ « كان » بعد « لو » كثير ، تقول : ائتِني بتمر ولو حَشَفاً » أي : وإن كان التمر حشفاً فأتني به » . انتهى . وهذا لا ضرورةَ تدعو إليه ، ومجيءُ « لو » بمعنى « إنْ » شيء أثبته بعضُهم على قلة فلا ينبغي أنْ يُحْمَلَ القرآنُ عليه . وقال ابن عطية : « على أنفسكم » متعلِّقٌ بـ «شهداء » .

قال الشيخ[1] : « فإنْ عنى بـ «شهداء » الملفوظَ به فلا يَصِحُّ ، وإنْ عَنَى به ما قَدَّرْناه نحن فيصِحُّ » يعني تقديرَه « لو » بمعنى « إنْ » وحَذْفَ « كان » واسمِها وخبرِها بعد « لو » ، وقد تقدَّم أن ذلك قليلٌ ، فلم يبق إلا أن ابن عطيةَ يريد « شهداء » محذوفةً كما قَدَّرْتُه لك أولاً نحو : « ولو كنتم شهداء » على أنفسكم لوجَبَ عليكم أن تشهدوا .

وقال الزمخشري : « ولو كانَتِ الشهادةُ على أنفسكم » فَجَعَل « كان » مقدرةً ، وهي تحتملُ في تقديرِه التمام والنقصان : فإنْ قَدَّرْتَها تامةً كان قولُه « على أنفسكم » متعلقاً بنفسِ الشهادة ، ويكون المعنى : « ولو وُجِدَتِ الشهادةُ على أنفسكم ، وإنْ قَدَّرْتَها ناقصةً فيجوزُ أنْ يكونَ « على أنفسكم » متعلقاً بمحذوفٍ على أنه خبرها ، ويجوز أن يكونَ متعلقاً بنفس الشهادة ، وحينئذٍ يكون الخبر مقدراً ، والمعنى : « ولو كانَتِ الشهادةُ على أنفسِكم موجودةً ، إلا أنه يلزمُ مِنْ جَعْلِنا « على أنفسكم » متعلقاً بالشهادة حَذْفُ المصدرِ وإبقاءُ معمولِه وهو قليلٌ أو ممتنع . وقال أيضاً : « ويجوز أن يكون المعنى : « وإن كانت الشهادة وبالاً على أنفسكم » .

وردَّ عليه الشيخ[2] هذين الوجهين فقال : « وتقديرُه : ولو كانت الشهادة على أنفسكم ليس بجيد ؛ لأن المحذوف إنما يكون مِنْ جنسِ الملفوظِ به ليدلَّ عليه ، فإذا قلت : « كن محسناً ولو لمَنْ أساء إليك » فالتقدير : ولو كنت محسناً لمَنْ أساء ، ولو قَدَّرْته « ولو كان إحسانك » لم يكن جيداً لأنك تحذف ما لا دلالةَ عليه بلفظٍ مطابقٍ » . وهذا الردُّ ليس بشيء ، فإن الدلالة اللفظية موجودةٌ لاشتراكِ المحذوفِ والملفوظِ به في المادة ، ولا يَضُرُّ اختلافُهما في النوع . وقال في الوجه الثاني : « وهذا لا يجوز لأن ما تعلق به الظرف كونٌ مقيدٌ ، والكونُ المقيد لا يجوز حَذْفُه بل المطلقُ ، لو قلت : كان زيدٌ فيك » تعني : محباً فيك لم يجز » . وهذا الرد أيضاً ليس بشيء لأنه قَصَد تفسير المعنى ، ومبادئُ النحو لا تَخْفى على آحاد الطلبة فكيف بشيخِ الصناعة ؟ .

قوله : ﴿ **فاللَّهُ أَوْلى بهما** ﴾ إذا عُطف بـ «أو» كان الحكمُ في عَوْدِ الضمير والإخبارِ وغيرِهما لأحدِ الشيئين أو الأشياء ، ولا يجوز المطابقةُ تقول : « زيد وعمرو أكرمته » ولو قلت : أكرمتهما لم يَجُزْ ، وعلى هذا يقال : كيف ثَنَّى الضميرَ في الآية الكريمة والعطفُ بـ أو ؟ لا جرم أن النحويين اختلفوا في الجوابِ عن ذلك على خمسةِ أوجه :

**أحدها** : أنَّ الضميرَ في « بهما » ليس عائداً على الغني والفقير المذكورين أولاً ، بل على جنسَيْ الغني والفقير المدلولِ عليهما بالمذكورَيْن ، تقديرُه : وإنْ يكنِ المشهودُ عليه غنياً أو فقيراً فليشهد عليه ، فاللَّهُ أَوْلى بجنسَي الغني والفقير ، ويَدُلُّ على هذا قراءة أُبَيّ : « فالله أَوْلَى بهم » أي بالأغنياء والفقراءِ مراعاةً للجنس على ما قَرَّرته لك ، ويكون قوله : « فالله أولى بهما » ليس جواباً للشرط ، بل جوابُه محذوفٌ كما قد عرفته ، وهذا دالٌّ عليه .

**الثاني** : أنَّ «أو» بمعنى الواو ، ويُعْزى هذا للأخفش ، وكنت قدَّمْتُ أولَ البقرة أنه قولُ الكوفيين وأنه ضعيفٌ .

**الثالث** : أن «أو» للتفصيل أي : لتفصيلِ ما أُبْهم . وقد أوضح ذلك أبو البقاء فقال : « وذلك أنَّ كلَّ واحد من

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/١٦٩) .

(٢) انظر البحر المحيط (٢/٣٧٠) .

المشهود عليه والمشهود له قد يكون غنياً وقد يكون فقيراً ، وقد يكونان غنيين وقد يكونان فقيرين ، وقد يكون أحدهما غنياً والآخر فقيراً . فلما كانتِ الأقسام عند التفصيل على ذلك أُتِي بـ«أو» لتدل على التفصيل ، فعلى هذا يكون الضمير في « بهما » عائداً على المشهود له والمشهودِ عليه على أيِّ وصفٍ كانا عليه » انتهى . إلَّا أنَّ قولَه : « وقد يكون أحدهما غنياً والآخر فقيراً » مكررٌ لأنه يُغْني عنه قولُه « وذلك أنَّ كلَّ واحد » إلى آخره .

**الرابع** : أنَّ الضمير يعود على الخصمين تقديره : إن يكنِ الخصمان غنياً أو فقيراً فالله أَوْلى بذينك الخصمين .

**الخامس** : أنَّ الضميرَ يعودُ على الغِنى والفقرِ المدلول عليهما بلفظِ الغني والفقيرِ ، والتقديرُ : فاللَّهُ أولى بغِنى الغَني وفَقْر الفقير . وقد أساء ابنُ عصفور العبارةَ هنا بما يُوقَفُ عليه في كلامه . وعلى أربعةِ الأوجهِ الأخيرة يكونُ جوابُ الشرطِ ملفوظاً به وهو قولُه : « فالله أَوْلى بهما » بخلافِ الأول فإنه محذوفٌ . وقرأ عبد الله : « إن يكنْ غنيٌ أو فقيرٌ » برفعِهما ، والظاهرُ أنَّ « كان » في قراءته تامةٌ ، أي : وإنْ وُجِد غني أو فقير ، نحو : ﴿ وإنْ كان ذو عسرةٍ ﴾[1] .

قوله : ﴿ أَنْ تَعْدِلُوا ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

**أحدُها** : أنه مفعولٌ مِنْ أجلِه على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه : فلا تَتَّبِعوا الهوى محبةَ أَنْ تَعْدِلوا ، أو إرادةَ أَنْ تَعْدِلوا أي : تَعْدِلوا عن الحق وتَجُوروا . وقال أبو البقاء في المضافِ المحذوف : « تقديرُه : مخافةَ أَنْ تَعْدِلوا عن الحق » . وقال ابن عطية : « يُحْتمل أن يكونَ معناه : مخافةَ أن تَعْدِلوا ، ويكون العدلُ هنا بمعنى العُدول عن الحق ، ويُحْتمل أن يكونَ معناه : محبةَ أَنْ تَعْدِلوا ، ويكونُ العدلُ بمعنى القسط ، كأنه يقول : انتهوا خوفَ أَنْ تجوروا ، أو محبةَ أَنْ تُقْسِطوا ، فإنْ جَعَلْتَ العامل « تتبعوا » فيحتمل أَنْ يكونَ المعنى محبةَ أَنْ تَجُورا » انتهى . فتحصَّل لنا في العاملِ وجهان :

**الظاهرُ منهما** : أنه نفسُ « تتبَّعوا » .

**والثاني** : أنه مضمر وهو فعلٌ مِنْ معنى النهي كما قَدَّره ابنُ عطية ، كأنه يزعم أنَّ الكلامَ قد تَمَّ عند قولِه : « فلا تَتَّبعوا الهوى » ثم أَضْمَرَ عاملاً ، وهذا ما لا حاجةَ إليه .

**الثاني** : أنه على إسقاطِ حرف الجر وحَذْفِ «لا» النافية ، والأصل : فلا تَتَّبعوا الهوى في ألَّا تَعْدِلوا أي : في تَرْكِ العدل ، فَحذف «لا» لدلالة المعنى عليها ، ولَمَّا حَذَفَ حرفَ الجر من «أن» جرى القولان الشهيران .

**الثالث** : أنه على حَذْفِ لام العلة تقديرُه : فلا تتبعوا الهوى لأنْ تَعْدِلوا . قال صاحب هذا القول : « والمعنى : لا تتبعوا الهوى لتكونوا في اتِّباعكموه عدولاً تنبيهاً على أن اتباعَ الهوى وتَحَرِّي العدالةِ متنافيان لا يجتمعان ، وهو ضعيفٌ في المعنى .

قوله : ﴿ وإنْ تَلْوُوا ﴾ قرأ ابن عامر وحمزة : « تَلُوا » بلامٍ مضمومةٍ وواوٍ ساكنة ، والباقون بلامٍ ساكنةٍ وواوين بعدها ، أولاهما مضمومة .

فأمَّا قراءةُ الواوين فظاهرةٌ لأنه من لَوَى يَلْوي ، والمعنى : وإنْ تَلْووا ألسنتكم عن شهادة الحق أو حكومة العدل ،

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٢٨٠) .

والأصل : تَلْوِيُون كتَضْرِبون ، فاستُثْقِلَتِ الضمةُ على الياء فَحُذفت ، فالتقى ساكنان : الياء وواو الضمير فحُذِف أولُهما ـ وهو الياء ـ وضُمَّت الواوُ المكسورةُ التي هي عين لأجل واوِ الضمير فصار تَلْوُون ، وتصريفُه كتصريف « تَرْمُون » .

وأما قراءة حمزة وابن عامر ففيها ثلاثة أقوال :

**أحدها** : ـ وهو قول الزجاج والفراء والفارسي في إحدى الروايتين عنه ـ أنه من لَوَى يَلْوي كقراءة الجماعة ، إلاَّ أنَّ الواوَ المضمومةَ قُلِبَتْ همزةً كقلبها في « أُجوه » و« أُقِّتَتْ » ، ثم نُقِلت حركةُ هذه الهمزةِ إلى الساكنِ قبلها وحذفت فصار « تَلُون » كما ترى .

**الثاني** : أنه من لَوَى يَلْوي أيضاً ، إلا أن الضمةَ استُثْقِلَتْ على الواو الأولى فنُقِلت إلى اللام الساكنة تخفيفاً ، فالتقى ساكنان وهما الواوان فحُذِف الأول منهما ، ويُعْزى هذا للنحاس . وفي هذين التخريجين نظرٌ ، وهو أنَّ لامَ الكلمة قد حُذِفَت أولاً كما قررته فصار وَزْنُه : تَفْعُوا ، بحذف اللام ، ثم حُذِفت العينُ ثانياً فصار وزنُه : تَفُوا ، وذلك إجْحاف بالكلمة .

**الثالث** : ـ ويُعْزى لجماعة منهم الفارسي ـ أن هذه القراءة مأخوذة من الولاية بمعنى : وإنْ وُلِّيتم إقامةَ الشهادة أو وُلِّيتُم الأمرَ فتعدلوا عنه ، والأصل : « تَوْلِيُوا » فحذفت الواوُ الأولى لوقوعِها بين حرفِ المضارعةِ وكسرةٍ ، فصار « تَلِيُوا » كتَعِدُوا وبابه ، فاستثقلت الضمةُ على الياءِ ففُعِل بها ما تقدَّم في « تَلْوُوا » . وقد طَعَنَ قومٌ على قراءة حمزة وابن عامر ـ منهم أبو عبيد ـ قالوا : لأنَّ معنى الولاية غيرُ لائق بهذا الموضع . قال أبو عبيد : « القراءةُ عندنا بواوين مأخوذةٌ من « لَوَيْتُ » وتحقيقه في تفسيرِ ابن عباس : هو القاضي يكونُ لَيُّه وإعراضُه عن أحد الخصمين للآخر . وهذا الطعنُ ليس بشيء لأنها قراءةٌ متواترةٌ ومعناها صحيح ، لأنه إنْ أَخَذْناها من الولاية كان المعنى على ما تقدم ، وإن أخذناها من اللَّيِّ فالأصلُ « تَلْوُوا » كالقراءة الأخرى ، وإنما فُعِل بها ما تقدم من قَلْبِ الواوِ همزةً ونَقْلِ حركتها ، أو من نَقْلِ حركتِها من غير قَلْبٍ فتتفق القراءتان في المعنى .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ
مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ
ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا ﴿١٣٧﴾
بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَيَبْتَغُونَ
عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴿١٣٩﴾ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا
وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ
وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾ ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ
وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ
ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾

وقوله تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمَنوا آمِنوا** ﴾ : أي : داوامُوا على الإيمان ، أو يُراد بالذين آمنوا جميعُ الناس ، وذلك يوم أخذ عليهم الميثاق . وقرأ نافع والكوفيون : « والكتابِ الذي نَزَّل على رسوله والكتاب الذي أَنْزل من قبل » على بناء الفعلين للفاعل ، وهو الله تعالى ، والباقون على بنائهما للمفعول ، والقائمُ مقامَ الفاعل ضمير الكتاب . وقال الزمخشري : « فإن قلت » لِمَ قال : « نَزَّل على رسوله ، وأَنْزل من قبل ؟ » قلت : لأنَّ القرآنَ نَزَلَ منجَّماً مفرَّقاً في عشرين سنة بخلاف الكتب قبله » . وقد تقدَّم [ البحثُ ] معه في ذلك ، وأن التضعيف في « نَزَّل » للتعدية مرادفٌ للهمزة لا للتكثير . وقوله : « فقد ضَلَّ ضلالاً » ليس جواباً للأشياء الثلاثة ، بل المعنى : ومَنْ يكفرْ بواحدٍ منها .

وقوله تعالى : ﴿ **لم يَكُن اللَّهُ ليغفرَ** ﴾ : كقولِه : ﴿ ما كانَ اللَّهُ ليذَرَ المؤمنين ﴾[1] ، وقد تقدَّم تحقيقُ القولِ فيه ومذاهبُ الناس وأن لام الجحود تفيدُ التوكيدَ ، والفرقُ بين قولِك : « ما كانَ زيدٌ يقوم » ، و« ما كان ليقومَ » .

والفاءُ في قوله تعالى : ﴿ **فإنَّ العِزةَ** ﴾ : لِما في الكلام من معنى الشرط ، إذ المعنى : إن تبتغوا من هؤلاء عزةً . و« جميعاً » حال من الضمير المستكنِّ في قوله « لله » لوقوعه خبراً . قولـه : « الذين يتَّخـذون » يجوز فيـه النصبُ والرفعُ ، فالنصب من وجهين ، أحدهما : كونُه نعتاً للمنافقين . والثاني : أنه نصب بفعل مضمر أي : أذمُّ الذين ، والرفع على خبر مبتدأ محذوف أي : هم الذين .

قوله تعالى : ﴿ **وقد نُزِّل** ﴾ قرأ الجماعة : « نُزِّل » مبنياً للمفعول ، وعاصم قرأه مبنياً للفاعل ، وأبو حيوة وحميد « نَزَل » مخففاً مبنياً للفاعل ، والنخعي « أُنْزِل » بالهمزة مبنياً للمفعول . والقائمُ مقامَ الفـاعلِ في قـراءةِ الجماعـة والنخعي هو « أَنْ » وما في حَيِّزها أي : وقد نَزَّل عليكم المنعَ من مجالستهم عند سماعِكم الكفرَ بالآيات والاستهزاءَ بها . وأمّا في قراءةِ عاصم فـ «أَنْ » مع ما بعدها في محل نصب مفعولاً به بـ « نزَّل » ، والفاعل ضميرُ الله تعالى كم تقدم . وأما في قراءة أبي حيوة وحميد فمحلُّها رفع بالفاعلية لـ « نزل » مخففاً ، فمحلها : إمّا نصب على قراءة عاصم أو رفع على قراءة غيره ، ولكن الرفع مختلف . و« أن » هذه هي المخففةُ من الثقيلة ، واسمها ضمير الأمر والشأن » ، أي : أنَّ الأمر والشأن إذا سمعتم الكفر والاستهزاء فلا تقعدوا .

قال الشيخ[2] : « وما قَدَّره أبو البقاء من قوله : « أنكم إذا سمعتم » ليس بجيد ، لأن « أن » المخففة لا تعمل إلاَّ في ضمير الشأن ، إلا في ضرورة كقوله :

١٦٧٠ ـ فَلَوْ أَنَّـكِ فِي يَـوْمِ الـرَّخَـاءِ سَـأَلْتِنِي طَـلاَقَـكِ لَـمْ أَبْخَـلْ وَأَنْـتِ صَـدِيقُ[3]

هكذا قال ، ولم أَرَه أنا في إعراب أبي البقاء إلا أنه بالهاء دون الكاف والميم . والجملةُ الشرطية المتعقدةُ من « إذا » وجوابها في محل رفع خبراً لـ «أَنْ» ، ومن مجيء الجملة الشرطية خبراً لـ « أنْ » المخففة قوله :

١٦٧١ ـ فَـعَـلِمْـتُ أَنْ مَـا تَـتَّـقُـوهُ فَـإِنَّـهُ جَـزْرٌ لِـخَـامِـعَـةٍ وفَـرْخِ عُـقَـابِ[4]

فـ « ما » شرطيةٌ و« فإنه » جوابُها ، والجملةُ خبرٌ لـ «أن » المخففةِ .

---

(١) سورة آل عمران ، الآية (١٧٩) .

(٢) انظر البحر المحيط (٣/٣٧٤) .

(٣) انظر البيت في الخزانة (٢/٤٦٥) ، الهمع (١/١٤٣) ، ابن = = يعيش (٧/٧١) ، الانصـاف (٢٠٥) ، الـذرر اللوامـع (١/١٢٠) .

(٤) انظر البيت في البحر (٣/٣٧٤) .

قوله : ﴿ **يُكْفَر بها** ﴾ في محلِّ نصبٍ على الحال من الآيات ، و« بها » في محلِّ رفعٍ لقيامِه مقامَ الفاعلِ ، وكذلك في قولِه « ويُسْتهزأ بها » والأصل : يكفر بها أحدٌ ، فلمَّا حُذِف الفاعلُ قام الجارُّ والجرورُ مقامه ، ولذلك رُوعي هذا الفاعلُ المحذوف ، فعاد عليه الضميرُ من قوله « معهم » « حتى يخوضوا » كأنه قيل : إذا سمعتم آياتِ الله يَكْفُر بها المشركون ويستهزىء بها المنافقون فلا تَقْعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيرِه أي : غيرِ حديث الكفر والاستهزاء ، فعاد الضمير في « غيره » على ما دلّ عليه المعنى . وقيل : الضمير في « غيره » يجوزُ أَنْ يعودَ على الكفر والاستهزاء المفهومَيْن من قوله « يكفر بها » و« يستهزأ بها » ، وإنما أفرد الضمير وإن كان المراد به شيئين لأحد أمرين :

إمَّا لأنَّ الكفرَ والاستهزاء شيءٌ واحدٌ في المعنى .

وإمَّا لإجراءِ الضميرِ مُجْرى اسمِ الإشارةِ نحو : ﴿ عَوَانٌ بين ذلك ﴾[1] وقوله :

١٦٧٢ - كَـأَنَّـهُ فِي الجِلْدِ تَـوْلِـيـعُ الـبَـهَـقْ ..... [2]

وقد تقدَّم تحقيقُه في البقرة . و« حتى » غايةٌ للنهي ، والمعنى : أنه يجوز مجالستهم عند خوضِهم في غيرِ الكفر والاستهزاء .

وقوله : ﴿ **إنكم إذاً مثلُهم** ﴾ « إذنْ » هنا مُلْغاةٌ لوقوعها بين مبتدأ وخبر . والجمهور على رفعِ اللام في « مثلُهم » على خبرِ الابتداء . وقرىء[3] شاذاً بفتحها ، وفيها تخريجان ، أحدهما : ـ وهو قولُ البصريين ـ أنه خبر أيضاً ، وإنما فُتح لإضافته إلى غير متمكن كقوله تعالى : « إنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تنطقون » بفتح اللام ، وقول الفرزدق :

١٦٧٣ - ..... وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[5]

في أحدِ الأوجه . والثاني : ـ وهو قولُ الكوفيين ـ أن « مثل » يجوز نصبُها على المحل أي الظرف ، ويجيزون : « زيد مثلك » بالنصب على المحل أي : زيدٌ في مثلِ حالك . وأفرد « مثل » هنا وإن أخبر به عن جمع ولم يُطابق به كما طابق ما قبله في قوله : ﴿ ثم لا يكونوا أمثالكم ﴾[6] ، وقوله : ﴿ وحورٌ عين كأمثال ﴾[7] : قال أبو البقاء وغيرُه : « لأنه قَصَدَ به هنا المصدرَ فوحَّد كما وحَّد في قوله : ﴿ أنؤمن لبشرَيْن مثلِنا ﴾[8] . وتحرير المعنى : أن التقدير : إن عصيانكم مثلُ عصيانهم ، إلا أنَّ تقدير المصدرية في قوله « لبشرين مثلنا » قلق .

قوله تعالى : ﴿ **الذين يتربَّصون** ﴾ : فيه ستة أوجه :

**أحدها** : أنه بدلٌ من قوله : « الذين يتخذون » ، فيجيء فيه الأوجه المذكورة هناك .

**الثاني** : أنه نعتٌ للمنافقين على اللفظ فيكون مجرورَ المحل .

**الثالث** : أنه تابعٌ لهم على الموضعِ فيكونُ منصوبَ المحلِّ ، وقد تقرر أنَّ اسمَ الفاعلِ العاملَ إذا أُضيفَ إلى

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٦٨) .
(٢) تقدم .
(٣) انظر البحر المحيط (٣/ ٣٧٥) .
(٤) سورة الذاريات ، الآية (٢٣) .
(٥) جزء بيت وتمامه
فـأصبحـوا قـد أعـاد الله نـعمتـهم = إذ هم قريش .....
انظر ديوانه (١٦٧) ، الكتاب (١/ ٦٠) ، المقرب (١/ ١٠٢) ، المغني (٨٧) ، رصف المعاني (٣١٢) .
(٦) سورة محمد ، الآية (٣٨) .
(٧) سورة الواقعة ، الآية (٢٢) .
(٨) سورة المؤمنون ، الآية (٤٧) .

معمولِه جاز أن يُتْبَعَ معمولُه لفظاً وموضعاً ، تقول : « هذا ضاربُ هندٍ العاقلةِ والعاقلةَ » بجرِّ العاقلة ونصبِها .

**الرابع** : أنه منصوبٌ على الشتم .

**الخامس** : أنه خبرُ مبتدأ مضمر أي : هم الذين .

**السادس** : ـ وذكره أبو البقاء ـ أنه مبتدأ ، والخبرُ قولُه : « فإنْ كان لكم فتحٌ » ، وهذا ضعيفٌ لنبوِّ المعنى عنه ولزيادةِ الفاءِ في غيرِ محلِّها ، لأنّ هذا الموصولَ غيرُ ظاهرِ الشبهِ باسم الشرط .

قوله : ﴿ **ونمنعْكم** ﴾ الجمهورُ على جزمه عطفاً على ما قبله . وقول ابن أبي عبلة بنصب العين وهي ظاهرةٌ ، فإنه على إضمار « أن » بعد الواو المقتضية للجمع في جوابِ الاستفهامِ كقول الحطيئة :

١٦٧٤ ـ أَلَـمْ أَكُ جَـارَكُـمْ وَيَـكُـونَ بَـيْـنِـي وَبَـيْـنَـكُـمْ الْـمَـوَدَّةُ والإِخَـاءُ[١]

وعَبَّر ابنُ عطية بعبارة الكوفيين فقال : « بفتحِ العين على الصرف » ويعنون بالصرف عدمَ تشريكِ الفعلِ مع ما قبلَه في الإعراب . وقرأ أُبَي : « ومنعناكم » فعلاً ماضياً وهي ظاهرةٌ أيضاً لأنه حُمِلَ على المعنى ، فإن معنى « ألم نستحوذ » : إنَّا قد استحوذنا ، لأنَّ الاستفهامَ إذا دخل على نفي قَرَّره ، ومثلُه : ﴿ ألم نشرَحْ لكَ صدرَك ووضعنا ﴾[٢] لَمَّا كان « ألم نشرح » في معنى « قد شرحنا » عُطِفَ عليه « ووضَعْنا » .

ونستحوذ واستحوذ مِمَّا شَذَّ قياساً وفَصُحَ استعمالاً لأنَّه مِنْ حقه نَقْلُ حركةِ حرفِ علتِه إلى الساكن قبلها ، وقَلْبُها ألفاً كاستقام واستبان وبابه ، وقد قدمت تحقيق هذا في قوله : ﴿ نستعين ﴾[٣] في الفاتحة ، وقد شَذَّت معه ألفاظٌ أُخَرُ نحو : « أَغْيَمتْ وأَغْيلت[٤] المرأة وأَخْيلت[٥] السماء » قصرها النحويون على السماع ، وقاسَها أبو زيد . والاستحواذ : التغلُّب على الشيء والاستيلاءُ عليه . ومنه : ﴿ استحوذ عليهم الشيطان ﴾[٦] . ويقال : « حاذَ وأحاذَ » بمعنى ، والمصدرُ الحَوْذ .

وقوله : ﴿ **يحكم بينكم** ﴾ قيل : هنا معطوفٌ محذوف أي : وبينهم كقوله :

١٦٧٥ ـ فَمَـا كَـانَ بَيْنَ الْخَيْـرِ لَـوْ جَـاءَ سَـالِمـاً أَبُـو حُـجُـرٍ إِلاَّ لَـيَـالٍ قَـلاَئِـلُ[٧]

أي : وبيني ، والظاهرُ أنه لا يَحْتاج لذلك ، لأن الخطاب في « بينكم » شاملٌ للجميع ، والمرادُ المخاطبون والغائبون ، وإنما غَلَّبَ الخطاب لِما عَرَفْتَ من لغة العرب . قوله : « على المؤمنين » يجوز أن يتعلقَ بالجَعْلِ ، ويجوز أنْ يتعلَّق بمحذوفٍ ؛ لأنه في الأصلِ صفةٌ لـ « سبيلا » فلمَّا قُدِّم عليه انتصبَ حالاً عنه .

---

(١) انظر ديوانه (٥٤) برواية ( ألم أك محرما ) بالكتاب (٣/٤٣) ، المقتضب (٢/٢٦) ، المغني (٢/٦٦٩) ، الهمع (٢/١٣) ، الأشموني (٣/٣٠٧) ، شرح الشذور (٣١٢) .
الشاهد : قوله (ويكون) حيث نصب الفعل بإضمار أن وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب الاستفهام .

(٢) سورة الانشراح ، الآية (١) .

(٣) سورة الفاتحة ، الآية (٤) .

(٤) يقال : أَغْيَلَت المرأة ولدها ففهي مُغيل ، وأغالته فهي = مُغيل : سقته الغيل الذي هو لبن المأقيّة أو لبن الحُبْلى . اللسان : ( غيل ٣٣٢٨ ) .

(٥) أَخيَلَتْ السماء وخَيْلَتْ وتَخَيَّلَتْ : تهيأت للمطر فرعدت وبرقت فإذا وقع المطر ذهب اسم التخيل . اللسان : ( خيل ١٣٠٥ ) .

(٦) سورة المجادلة ، الآية (١٩) .

(٧) تقدم .

إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٤٢﴾ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا ﴿١٤٣﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا ﴿١٤٤﴾

وقوله تعالى : ﴿ يُخادِعون ﴾ : قد تقدَّم اشتقاقُه ومعنى المفاعلة فيه أول البقرة[1] . قوله : ﴿ وهو خادِعُهم ﴾ فيها ثلاثةُ أوجه :

**أحدها** : ـ ذكره أبو البقاء ـ وهو أنَّها نصبٌ على الحال .

**والثاني** : أنها في محل رفع عطفاً على خبر « إنَّ » .

**والثالث** : أنها استئناف إخبار بذلك . قال الزمخشري : « وخادِع » اسمُ فاعل من خادَعْتُه فَخَدَعْتُه إذا غلبتَه وكنتَ أخدعَ منه . قوله : « وإذا قاموا » عطفٌ على خبرِ « إنَّ » أخبر عنهم بهذه الصفاتِ الذَّميمة . و« كُسالى » نصبٌ على الحال من ضمير « قاموا » الواقع جواباً . والجمهورُ على ضم الكاف ، وهي لغة أهل الحجاز . وقرأ الأعرج بفتحها ، وهي لغةُ تميم وأسدٍ ، وقرأ ابن السَّمَيْفَع : « كَسْلى » وَصَفَهم بما تُوصف به المؤنثة المفردةُ اعتباراً بمعنى الجماعة كقوله : « وتَرَى الناسَ سَكْرى »[2] والكسلُ : الفتورُ والتواني ، وأَكْسَل : إذا جامَعَ وفَتَر ولم يُنْزِل .

قوله : ﴿ يُراؤون ﴾ في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ :

**أحدُها** : أنها حالٌ من الضمير المستتر في « كُسالى » .

**الثاني** : أنها بدلٌ من « كُسالى » ذكره أبو البقاء ، فيكونُ حالاً من فاعل « قاموا » وفيه نظرٌ ، لأنَّ الثاني ليس الأولَ ولا بعضه ولا مشتملاً عليه .

**الثالث** : أنها مستأنفةٌ أُخْبر عنهم بذلك . وأصلُ يُراؤون : يُرائيُون فأُعِلَّ كنظائرِه . والجمهور على « يُراؤون » من المفاعلةِ قال الزمخشري : « فإنْ قلت : ما معنى المراءاة وهي مُفَاعَلَة من الرؤية ؟ قلت : لها وجهان :

**أحدهما** : أنَّ المرائيَ يُريهم عمله وهم يُرُوْنه الاستحسانَ .

**والثاني** : أنْ تكونَ من المفاعلة بمعنى التفعيل ، يقال : نعَّمه وناعمه ، وفَنَّقه[3] وفانَقَه ، وعيش مُفَانِق ، وروى أبو زيد : « رأت المَرْأةُ المِـرْآة »إذا أَمْسَكَتْهـا له ليرى وجهه ، ويدل عليه قراءةُ ابن أبي إسحاق : « يُرَؤُّونهم » بهمزةٍ مشددةٍ مثلَ : يُدَعُّونهم ، أي : يُبَصِّرونهم ويُرَاؤُوْنهم كذلك ، يعني أنّ قراءةَ « يُرَؤُّونَهم » مِنْ غيـر ألفٍ بل بهمـزةٍ مضمومةٍ مشددةٍ توضِّح أنَّ المُفَاعلةَ هنـا بمعنى التفعيل . قـال ابن عطيـة : « وهي ـ يعني هذه القـراءة ـ أقوى من « يراؤون » في المعنى ؛ لأنَّ معناها يَحْمِلُون الناسَ على أَنْ يَرَوْهم ، ويتظاهرون لهم بالصلاة ويُبْطِنُون النفاقَ » وهذا منه ليس بجيد ؛ لأنَّ المفاعلة إنْ كانت على بابها فهي أبلغُ لِما عُرِفَ غيرَ مرة ، وإنْ كانت بمعنى التفعيل فهي وافيةٌ بالمعنى الذي أراده ، وكأنه لم يعرف أنَّ المفاعلة قد تجيء بمعنى التفعيل . ومتعلَّقُ المراءاةِ محذوفٌ لِيَعُمَّ كلَّ ما يُراءَى

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٩) .

(٢) سورة الحج ، الآية (٢) .

(٣) أفنق : تنعم .

به . والأحسن أن تُقَدَّر يُراؤون الناسَ بأعمالهم .

وقوله : ﴿ **قليلاً** ﴾ نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو لزمان محذوف أي : ذكراً قليلاً أو زمناً قليلاً ، والقلةُ هنا على بابها ، وجَوَّز الزمخشري وابن عطية أن تكون بمعنى العَدَم ، ويأباه كونُه مستثنى ، وقد تقدَّم الردُّ عليهما في ذلك . وقوله : ﴿ **ولا يذكرون** ﴾ يجوز أن يكونَ عطفاً على « يُراؤُون » وأن يكون حالاً من فاعل « يُراؤون » وهو ضعيفٌ لأنَّ المضارع المنفي بـ« لا » كالمثبت ، والمُثْبَتُ إذا وَقَع حالاً لا يَقْتَرِنُ بالواوِ ، فإنْ جَعَلَها عاطفةً جاز .

قوله تعالى : ﴿ **مُذَبْذَبِين** ﴾ : فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

**أحدُها** : أنه حال مِنْ فاعل « يُراؤون » .

**الثاني** : أنه حالٌ من فاعل « ولا يَذْكُرُون » .

**الثالث** : أنه منصوبٌ على الذمّ والجمهور على « مذبذَبين » بميمٍ مضمومة وذالين معجمتين ثانيتهما مفتوحةٌ على أنه اسم مفعول ، من ذبذبته فهو مُذَبْذَب أي : متحيِّر . وقرأ ابن عباس وعمرو بن فائد بكسر الذال الثانيةِ اسمَ فاعل ، وفيه احتمالان :

**أحدهما** : أنه من « ذَبْذَبَ » متعدِّياً مفعولُه محذوفاً أي : مُذَبْذِبين أنفسهم أو دينَهم أو نحوَ ذلك .

**والثاني** : أنه بمعنى تَفَعْلَل نحو : « صَلْصَلَ » فيكون قاصراً ، ويَدُلُّ على هذا الثاني قراءةُ أُبَيّ وما في مصحف عبد الله : « مُتَذَبْذِبين » فلذلك يُحْتَمَلُ أن تكونَ قراءةُ ابنِ عباس بمعنى متذبذبين . وقرأ الحسن البصري « مَذْبَذِبين » بفتح الميم . قال ابن عطية : « وهي مردودة » ولَعَمْري لقد صدق ، ولا ينبغي أن تَصِحَّ عنه .

واعتذر الشيخ[1] عنها لأجل فصاحة الحسن واحتجاج الناس بكلامه بأنَّ فتح الميم لأجل إتباعها بحركة الذال قال : « وإذا كانوا قد أتبعوا في « مِنْتِن » حركة الميم بحركة التاء مع الحاجز بينهما ، وفي نحو « منحدُر » أتبعوا حركة الدال بحركة الراء حالة الرفع مع أنَّ حركةَ الإعرابِ غيرُ لازمة فَلأَنْ يُتْبعوا في نحو « مَذَبذبين » أولى . وهذا فاسدٌ لأن الإتباع في الأمثلة التي أوردها ونظائرِها إنما هو إذا كانت الحركةُ قويةً وهي الضمةُ والكسرةُ ، وأمَّا الفتحةُ فخفيفةٌ فلم يُتْبِعُوا لأجلها . وقرأ ابن القعقاع بدالين مهملين من الدُّبَّة وهي الطريقة ، يقال : « خَلِّني ودُبَّتي » أي : طريقتي . قال :

١٦٧٦ ـ طَـهَـا هُـذْرُبَـانَ قَـلَّ تَغْـمِيضُ عَـيْـنِـه عَلَى دُبَّـةٍ مِثْـلِ الخَنِيفِ المُـرَعْبَـلِ[2]

وفي حديث ابن عباس : « اتَّبِعوا دُبَّة قريش » أي : طريقها ، فالمعنى على هذه القراءة : أنْ يأخذَ بهم تارةً دُبَّةً وتارة دُبَّةً أخرى ، فَيَتْبَعُون متحيِّرين غيرَ ماضين على طريق واحد .

ومُذَبْذَب وشبهُه نحو : مُكَبْكَب ومُكَفْكَف مِمَّا ضُعِّف أولُه وثانيه وصَحَّ المعنى بإسقاط ثالثِه فيه مذاهبُ :

**أحدُها** : وهو قولُ جمهورِ البصريين أنَّ الكلَّ أصولٌ ، لأنَّ أقلَّ البنية ثلاثةُ أصولٍ وليس أحدُ المكررين أَوْلى بالزيادةِ من الآخر .

**الثاني** : ـ ويُعْزَى للزجاج ـ أنَّ ما صَحَّ إسقاطُه زائدٌ .

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٣٧٨) .

(٢) انظر البيت في البحر (٣/٣٧٩) ، اللسان (رعبل) .

**الثالث** : ـ وهو قول الكوفيين ـ أن الثالث بدل من تضعيف الثاني ، ويزعمون أن أصل كفكف : كَفَّفَ بثلاث فاءات ، وذبذب : ذَبَّب بثلاث باءات فاستُثْقِل توالي ثلاثةِ أمثالٍ فَأَبْدَلوا الثالثَ من جنس الأول ، ولهذه المذاهب موضوعٌ غيرُ هذا حَرَّرْتُ مباحث فيه ، أمَّا إذا لم يَصِحَّ المعنى بحذفِ الثالث نحو : سِمْسم ويُؤْيؤ[1] ووعْوع[2] فإنَّ الكلَّ يزعمون أصالةَ الجميعِ . والذبذبة في الأصل : الاضطرابُ والتردُّد بين حالتين . قال النابغة :

١٦٧٧ - أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً تَرَى كُلَّ مَلْكٍ دُونَهَا يَتَذَبْذَبُ[3]

وقال آخر :

١٦٧٨ - خَيَالٌ لأُمِّ السَّلْسَبِيلِ وَدُونَهَا مَسِيرَةُ شَهْرٍ لِلْبَعِيرِ الْمُذَبْذِبِ[4]

بكسر الذال الثانية . قال ابن جني : « أي القَلِق الذي لا يستقر » . قال الزمخشري : « وحقيقةُ المذبذب الذي يُذَبُّ عن كلا الجانبين أي يُزاد ويُدْفع فلا يقرُّ في جانبٍ واحد ، كما يقال : « فلان يُرْمَى به الرَّحَوان » ، إلا أنَّ الذبذبة فيها تكريرٌ ليس في الذَبِّ ، كأنَّ المعنى : كلما مالَ إلى جانبٍ ذَبَّ عنه » .

و« بين » معمولٌ لقوله : « مُذَبْذَبين » و« ذلك » إشارةٌ إلى الكفر والإيمانِ المدلولِ عليهما بذكر الكافرين والمؤمنين ونحو :

١٦٧٩ - إذا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ ..... [5]

أي : إلى السَّفَهِ لدلالةِ لفظ السفيه عليه . وقال ابن عطية : « أشير إليه وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ لتضمن الكلام له ، نحو : ﴿ حتى توارَتْ بالحجاب ﴾[6] ﴿ وكلُّ مَنْ عَليها فَانٍ ﴾[7] يعني توارَت الشمسُ وكلُّ مَنْ على الأرض .

قال الشيخ[8] : « وليس كذلك ، بل تقدَّم ما يَدُلُّ عليه » وذكر ما قَدَّمْتُه . وأشير بـ « ذلك » وهو مفردٌ لاثنين لِما تقدَّم في قوله ﴿ عَوانٌ بين ذلك ﴾[9] .

قوله : « لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء » « إلى » في الموضعين متعلقةٌ بمحذوف ، وذلك المحذوفُ هو حالٌ حُذِفَ لدلالةِ المعنى عليه ، والتقدير : مُذَبْذَبين لا منسوبين إلى هؤلاء ولا منسوبين إلى هؤلاء ، فالعاملُ في الحال نفسُ « مُذَبْذَبين » . قال أبو البقاء : « وموضعُ « لا إلى هؤلاء » نصبٌ على الحالِ من الضمير في مذبذبين أي : يتذبذبون متلوِّنين » وهذا تفسير معنى لا إعراب .

قوله تعالى : ﴿ **سلطاناً** ﴾ : السلطان يُذَكَّرُ ويؤنث ، فتذكيرُه باعتبار البرهان ، وتأنيثُه باعتبار الحجة ، إلا أن التأنيث أكثرُ عند الفصحاء ، كذا قاله الفراء ، وحكى : « قَضَتْ عليك السلطان » و« أَخَذَتْ فلاناً السلطانُ » وعلى هذا

---

(١) اليُؤْيُؤ : طائر يشبه الباشَقَ من الجوارح والجمع : اليآيىء . اللسان : يأيأ .

(٢) وَعْوَع : خطيب وَعْوَعٌ : محسن ، قال الأزهري : خطيب وَعْوَعٌ : نعت حسن . اللسان : (وعع ٤٨٧٤ ) .

(٣) تقدم .

(٤) البيت للبعيث بن حريث انظر المحتسب (٢٠٣/١) ، الحماسة (٢٢٨/١) ، البحر (٣٧٧/٣) ، الكشاف = (٣٢٣/٤) .

(٥) تقدم .

(٦) سورة ص ، الآية (٣٢) .

(٧) سورة الرحمن ، الآية (٣٦) .

(٨) انظر البحر المحيط (٣٧٨/٣) .

(٩) سورة البقرة ، الآية (٦٨) .

فكيف ذُكِّرت صفته فقيل : مبيناً دون : مبينة ؟ والجواب أن الصفة هنا رأسُ فاصلة فلذلك عَدَلَ إلى التذكير دون التأنيث . وقال ابن عطية ما يخالف ما حكاه الفراء فإنه قال : « والتذكيرُ أشهرُ ، وهي لغة القرآن حيث وقع » . و« عليكم » يجوزُ تعلُّقه بالجَعْل ، أو بمحذوف على أنه حال من « سلطانا » ؛ لأنه صفة له في الأصل وقد تقدَّم نظيره .

إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُوا۟ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٤٦﴾ مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴿١٤٧﴾ ۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾ إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ﴿١٤٩﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾

قوله تعالى ؛ ﴿ **في الدَّرْك** ﴾ : قرأ الكوفيون ـ بخلاف عن عاصم ـ بسكونِ الراء ، والباقون بفتحِها ، وفي ذلك قولان :

**أحدُهما** : أنَّ الدَّرْك والدَّرَكِ لغتان بمعنى واحدٍ كالشَّمْع والشَّمَع ، والقَدْر والقَدَر .

**والثاني** : أنَّ الدَّرَك بالفتح جمعُ « دَرَكة » على حدِّ بَقَر وبَقَرة ، واختار أبو عبيد الفتحَ قال : « لأنه لم يَجِىءْ في الآثارِ ذِكْرُ « الدَّرَكِ » إلا بالفتحِ ، وهذا غيرُ لازمٍ لمجيء الأحاديثِ بإحدى اللغتين . واختار بعضُهم الفتحَ لجَمْعِه على أَفْعال ، قال الزمخشري : « والوجهُ التحريكُ لقولِهم « أدرك جهنم » ، يعني أنَّ أفعالاً منقاسٌ في فَعَل بالفتحِ دونَ فَعْل بالسكون ، على أنه قد جاء أَفْعال في فَعْل بالسكون نحو : فَرْخ وأَفْراخ ، وزَنْد وأَزْناد ، وفَرْد وأَفْراد . وقال أبو عبد الله القاسي في شرحِ القصيد : « وقال غيرُه ـ يعني غيرَ عاصم ـ محتجّاً لقراءة الفتحِ قولُهم في جَمْعِه : « أَدْراك » يَدُلُّ على أنه « دَرَك » بالفتح ، ولا يَلْزم ما قال أيضاً ، لأنَّ فَعَلاً بالتحريك قد جُمِع على أَفْعال كقَلَم وأَقْلام ، وجَبَل وأَجْبال » انتهى ، وهذه غفلةٌ منه لأن المتنازَعَ فيه إنما هو فَعْل بالتسكين : هل يُجْمَعُ على أَفْعال أم لا ؟ وأما فَعَل بالتحريك فأَفْعال قياسُه ، وكأنه قَصَدَ الردَّ على الزمخشري فوقَع في الغلطِ ، وكان ينبغي له أن يقول : وقد جُمِع فَعْل بالسكون على أَفْعال نحو : فَرْخ وأَفْراخ كما ذكرته لك . وحُكِي عن عاصم أنه قال : « لو كان « الدرَك » بالفتح لكان ينبغي أن يقال السُّفْلى لا الأسفل » قال بعض النحويين : « يعني أن الدرّك بالفتح جمع « دَرَكة » كبَقَر جمع بقَرَة ، والجمعُ يُعامل معاملةَ المؤنثة . وهذا غيرُ لازمٍ لأنَّ اسمَ الجنسِ الفارقُ بين واحدِه وجمعِه تاءُ التأنيث يجوز تذكيرُه وتأنيثُه إلا ما استُثْنِيَ وجوبُ تذكيرِه أو تأنيثه ، والدرَك ليس منه ، فيجوز فيه الوجهان ، هذا بعد تسليم كون « الدرك » جمع « دَرَكة » بالسكون كما تقدم . والدَّرَكُ مأخوذٌ من المُداركة وهي المتابعةُ ، وسُمِّيت طبقاتُ النار « دَرَكات » لأنَّ بعضَها مدارك لبعض أي : متتابعة . قوله : ﴿ **من النار** ﴾ في محلِّ نصب على الحال ، وفي صاحبِها وجهان ، أحدُهما أنه « الدرك » والعامل فيها الاستقرار ، والثاني : أنه الضميرُ المستتر في « الأسفل » لأنه صفةٌ فيتحمل ضميراً .

قوله تعالى : ﴿ **إلاّ الذين** ﴾ : فيه ثلاثةُ أوجه :

**أحدُها** : أنه منصوبٌ على الاستثناء مِنْ قوله : « إنَّ المنافقين » .

**الثاني** : أنه مستثنى من الضميرِ المجرورِ في « لهم » .

**الثالث** : أنه مبتدأ ، وخبرُه الجملةُ من قوله : « فأولئك مع المؤمنين » . قيل : « ودَخَلَتِ الفاءُ في الخبرِ لشبهِ المبتدأ باسم الشرط قال أبو البقاء ومكي وغيرُهما : « مع المؤمنين » خبرٌ « أولئك » ، والجملةُ خبر « إلا الذين » والتقدير : فأولئك مؤمنون مع المؤمنين ، وهذا التقديرُ لا تقتضيه الصناعة ، بل الذي تقتضيه الصناعة أن يُقَدَّر الخبرُ الذي يتعلق به هذا الظرف شيئاً يليق به ، وهو « فأولئك مصاحبون أو كائنون أو مستقرون » ونحوه ، فتقدِّرُه كوناً مطلقاً أو ما يقاربه .

قوله : ﴿ **وسوف يؤت الله** ﴾ رُسِمت « يؤت » دون « ياء » وهو مضارعٌ مرفوع فحقُّ يائه أن تثبت لفظاً وخطاً ، إلا أنها حذفت لفظاً في الوصل لالتقاء الساكنين فجاء الرسم تابعاً للفظ ، وله نظائر تقدم بعضها . والقراءُ يقفون عليه دون ياء اتِّباعاً للخط الكريم ، إلا يعقوبَ فإنه يقف بالياء نظراً إلى الأصل ، ورُوي ذلك أيضاً عن الكسائي وحمزة . وقال أبو عمرو : « ينبغي أن لا يُوقَفَ عليها ، لأنه إنْ وُقف عليها كما في الرسم دون ياء خالف النحويين ، وإن وقف بالياء خالف رسم المصحف » ولا بأسَ بما قال ، لأن الوقف ليس ضرورياً ، فإن اضْطُرَّ إليه واقفٌ لقَطْعِ نَفَس ونحوه فينبغي أن يُتابعَ الرسمُ ، لأنَّ الأطرافَ قد كَثُر حَذْفُها ، ومِمَّا يشبه هذا الموضعَ قولُه : ﴿ ومَنْ تَقِ السيئاتِ يومئذٍ ﴾[1] فإنه رسم « تَقِ » بقافٍ دون هاءِ سكت ، وعند النحويين أنه إذا حُذِف من الفعل شيءٌ حتى لم يبق منه إلّا حرفٌ واحد ووُقِف عليه وَجَبَ الإتيانُ بهاء السكت في آخره جبراً له نحو : « قِهْ » و« لم يقه » و« عِه » و« لم يَعِه » ، ولا يُعْتَدُّ بحرف المضارعة لزيادتِه على بنية الكلمة فإذا تقرر هذا فتقول : ينبغي ألَّا يوقف عليه ؛ لأنه إنْ وُقِف بغير هاءِ سكت خالف الصناعة النحوية ، وإنْ وُقِفَ بهاء خالف رسمَ المصحفَ .

قوله تعالى : ﴿ **ما يفعلُ الله بعذابكم** ﴾ : في « ما » وجهان :

**أحدهما** : أنها استفهامية فتكون في محل نصب بـ « يفعل » وإنما قُدِّم لكونه له صدر الكلام . والباءُ على هذا سببيةٌ متعلقةٌ بـ «يفعل » ، والاستفهام هنا معناه النفي ، والمعنى : أنّ الله لا يفعل بعذابكم شيئاً ؛ لأنه لا يجلب لنفسِه بعذابِكم نفعاً ولا يدفع عنها به ضراً ، فأيُّ حاجة له في عذابكم ؟ .

**والثاني** : أن « ما » نافية كأنه قيل : لا يعذبكم الله ، وعلى هذا فالباء زائدة ولا تتعلق بشيء . وعندي أن هذين الوجهين في المعنى شيءٌ واحدٌ ، فينبغي أن تكون سببية في الموضعين أو زائدة فيهما ، لأن الاستفهام بمعنى النفي فلا فرق ، والمصدر هنا مضاف لمفعوله . وقوله : « إنْ شكرتم » جوابه محذوف لدلالةِ ما قبله عليه أي : إنْ شكرتم وآمنتم فما يفعلُ بعذابكم ؟ .

قوله تعالى : ﴿ **لا يحبُّ الله الجهرَ بالسوءِ** ﴾ : « بالسوء » متعلق بالجهر ، وهو مصدر معرف بـ «أل» استدل به الفارسي على جوازِ إعمالِ المصدر المعرف بأل . قيل : ولا دليلَ فيه لأنَّ الظرف والجار يعمل فيهما روائح الأفعال . وفاعلُ هذا المصدرِ محذوفٌ أي : الجهر أحد ، وقد تقدم أن الفاعل يَطَّرد حَذْفُه في صورٍ منها المصدر ، ويجوز أن

---

(١) سورة غافر ، الآية (٩) .

يكون الجهرُ مأخوذاً من فِعْل مبني للمفعول على خلاف في ذلك ، فيكون الجار بعده في محل رفع لقيامه مقام الفاعل ، لأنك لو قلت : لا يحب الله أن يُجهر بالسوء ، كان « بالسوء » قائماً مقامَ الفاعل ولا تعلُّق له حينئذٍ به . و« مِن القول » حال من « السوء » .

قوله : ﴿ إلا مَنْ ظُلِم ﴾ في هذا الاستثناء قولان :

**أحدهما** : أنه متصل .

**والثاني** : أنه منقطع ، وإذا قيل بأنه متصل فقيل : هو مستثنى من « أحد » المقدرِ الذي هو فاعلٌ للمصدر ، فيجوز أن تكون « مَن » في محلِّ نصبٍ على أصل الاستثناء أو رفعٍ على البدل من « أحد » وهو المختار ، ولو صُرِّح به لقيل : لا يحبُّ الله أن يَجْهَر أحدٌ بالسوء إلا المظلومُ ، أو المظلومَ رفعاً ونصباً ، ذكر ذلك مكي وأبو البقاء وغيرُهما . قال الشيخ[1] : « وهذا مذهب الفراء ، أجاز في « ما قام إلا زيدٌ » أن يكون « زيد » بدلاً من « أحد » ، وأمَّا على مذهب الجمهور فإنه يكون من المستثنى الذي فُرِّغ له العامل فيكون مرفوعاً على الفاعلية بالمصدر ، وحَسَّنَ ذلك كونُ الجهر في حَيِّز النفي ، كأنه قيل : لا يَجْهَرُ بالسوء من القول إلا المظلومُ » انتهى . والفرقُ ظاهر بين مذهب الفراء وبين هذه الآية ، فإن النحويين إنما لم يَرَوا بمذهب الفراء قالوا : لأن المحذوف صار نَسْياً منسياً ، وأما فاعل المصدر هنا فإنه كالمنطوقِ به ليس منسياً ، فلا يلزمُ من تجويزهم الاستثناء من هذا الفاعلِ المقدر أن يكونوا تابعين لمذهب الفراء لِما ظهر من الفرق . وقيل : هو مستثنى مفرغ ، فتكون « مَنْ » في محل رفع بالفاعلية كما تقدَّم تقريرُه في كلام الشيخ ، والتفريغُ لا يكون إلا في نفي أو شبهه ، ولكنْ لَمَّا وقع الجهر متعلقاً للحبِّ الواقعِ في حَيِّز النفي ساغ ذلك . وقيل : هو مستثنى من الجَهْر على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه : إلا جَهْرَ مَنْ ظُلِم ، فهذه ثلاثة أوجه على تقديرِ كونه متصلاً ، تحصَّل منها في محل « مَنْ » أربعةُ أوجه :

الرفع من وجهين وهما البدل من « أحد » المقدر ، أو الفاعلية على كونه مفرغاً ، والنصبُ على أصلِ الاستثناء من « أحد » المقدَّر أو من الجهر على حَذْفِ مضاف .

والثاني : أنه استثناءٌ منقطعٌ ، تقديرُه : لكنْ مَنْ ظُلِم له أن ينتصف من ظالمه بما يوازي ظلامتَه فتكون « مَنْ » في محل نصب فقط على الاستثناء المنقطع .

والجمهورُ على « إلاَّ مَن ظُلِمَ » مبنياً للمفعول ، وقرأ جماعة كثيرة منهم ابن عباس وابن عمر وابن جبير والحسن : « ظَلَم » مبنياً للفاعل ، وهو استثناء منقطع ، فهو في محل نصب على أصل الاستثناء المنقطع ، واختلفت عبارات العلماء في تقدير هذا الاستثناء ، وحاصل ذلك يرجع إلى أحدَ تقديرات ثلاثة :

إمَّا أن يكون راجعاً إلى الجملة الأولى كأنه قيل : لا يحب اللَّهُ الجهرَ بالسوء ، لكنَّ الظالمَ يحبه فهو يفعله .

وإما أنْ يكونَ راجعاً إلى فاعل الجهر أي : لا يحبُّ اللَّهُ أن يَجْهَر أحدٌ بالسوء ، لكن الظالم يَجْهر به .

وإمَّا أن يكون راجعاً إلى متعلق الجهر وهو « مَنْ يُجاهَرُ ويُواجَه بالسوء » أي : لا يحب الله أن يُجْهَر بالسوء لأحد لكن الظالم يُجْهَرُ له به ، أي : يُذكر ما فيه من المساوىء في وجهه ، لعله أن يَرْتدع . وكونُ هذا المستثنى في هذه

---

(١) انظر البحر المحيط (٣٨٢/٣) .

القراءة منصوبَ المحل على الانقطاع هو الصحيح ، وأجاز ابن عطية والزمخشري أن يكونَ في محلِّ رفع على البدلية ، ولكن اختلف مدركُهما فقال ابن عطية : « وإعراب « مَنْ » يحتمل في بعض هذه التأويلات النصبَ ، ويحتمل الرفع على البدل من « أحد » المقدر » يعني أحداً المقدرَ في المصدر كما تقدَّم تحقيقُه . وقال الزمخشري : « ويجوز أن يكون « مَنْ » مرفوعاً كأنه قيل : لا يحبُّ اللَّهُ الجهرَ بالسوء إلا الظالمُ ، على لغةِ مَنْ يقول : « ما جاءني زيدٌ إلا عمروٌ » بمعنى : ما جاءني إلا عمرو ، ومنه ﴿ لا يَعْلَم مَنْ في السمواتِ والأَرْضِ الغيبَ إلّا اللَّهُ ﴾[1] .

ورد الشيخ[2] عليهما فقال : « وما ذكره ـ يعني ابن عطيةَ ـ من جواز الرفع على البدل لا يَصِحُّ ، وذلك أن المنقطع قسمان : قسمٌ يتوجه إليه العامل نحو : « ما فيها أحدٌ إلا حمار » فهذا فيه لغتان : لغة الحجاز وجوب النصب ، ولغةُ تميم جوازُ البدل ، وإن لم يتوجه عليه العامل وجب نصبُه عند الجميع نحو : « المالُ ما زاد إلا النقصَ » أي : لكن حصل له النقص ، ولا يجوز فيه البدل ، لأنك لو وجهت إليه العامل لم يصح » قال : « والآية من هذا القسمِ ، لأنك لو قلت : « لا يحبُّ اللَّهُ أَنْ يَجْهَرَ بالسوءِ إلا الظالمُ » ـ فتسلِّطُ « يجهر » على « الظالم » . وقال : « وهذا الذي جَوَّزه ـ يعني الزمخشري ـ لا يجوز لأنه لا يمكن أن يكون الفاعلُ لغواً ولا يمكنُ أن يكونَ الظالمُ بدلاً من « الله » ولا « عمرو » بدلاً من « زيد » لأنَّ البدلَ في هذا البابِ يَرْجع إلى بدل بعض من كل حقيقة نحو : « ما قام القومُ إلّا زيدٌ » أو مجازاً نحو : « ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ » ، والآيةُ لا يجوز فيها البدلُ حقيقةً ولا مجازاً ، وكذا المثالُ المذكور ، لأن الله تعالى عَلَمٌ وكذا زيدٌ فلا عمومَ فيهما ليُتَوَهَّمَ دخولُ شيءٍ فيهما فيُسْتثنى ، وأمَّا ما يجوزُ فيه البدلُ من الاستثناء المنقطع فلأنَّ ما قبله عامٌّ يُتَوَهَّم دخولُه فيه فيُبْدل ما قبله مجازاً ، وأمَّا قولُه على لغةِ مَنْ يقول : « ما جاءني زيد إلا عمروٌ » فلا نعلمُ هذه لغةً إلّا في كتاب سيبويه[3] بعد أَنْ أنشد أبياتاً في الاستثناء المنقطع آخرُها :

١٦٨٠ ـ عَشِيَّةَ ما تُغْني الرِّماحُ مَكَانَهَا ولَا النَّبْلُ إلَّا المَشْرَفِيُّ المُصَمَّمُ[4]

ما نصُّه : « وهذا يقوِّي : « ما أتاني زيدٌ إلَّا عمروٌ ، وما أعانَه إخوانُكم إلا إخوانُه » لأنها معارفُ ليست الأسماء الآخرة بها ولا بعضَها » ولم يصرِّح ولا لَوَّح أن « ما أتاني زيدٌ إلا عمروٌ » من كلام العرب ، قال مَنْ شَرَح كلام سيبويه : « فهذا يُقَوِّي « ما أتاني زيدٌ إلا عمرو » أي : ينبغي أن يَثْبُتَ هذا من كلام العرب لأن النبلَ معرفةٌ ليس بالمشرفي ، كما أن زيداً ليس بعمرو ، كما إن إخوة زيد ليس إخوتك . قال الشيخ : « وليس ما أتاني زيدٌ إلا عمرو » نظيرَ البيت ؛ لأنّه قد يُتَخَيَّل عمومٌ في البيت إذ المعنى : لا يُغْني السلاح ، وأمَّا « زيد » فلا يُتوهم فيه عموم على أنه لو ورد من كلامهم : « ما أتاني زيدٌ إلا عمرو » لأمكن أن يَصِح على « ما أتاني زيد ولا غيره إلا عمروٌ » فحُذِف المعطوفُ لدلالة الاستثناء عليه ، أمَّا أن يكونَ على إلغاء الفاعل أو على كون « عمرو » بدلاً من « زيد » فإنه لا يجوز ، وأمَّا الآية فليست مِمَّا ذَكَر ، لأنه يحتمل أن تكونَ « مَنْ » مفعولاً بها ، و« الغيبَ » بدلٌ منها بدلُ اشتمال ، والتقديرُ : لا يعلم غيبَ مَنْ في السمواتِ والأرضِ إلا اللَّهُ أي : سِرَّهم وعلانيتهم لَا يَعْلَمهما إلا الله ، ولو سُلِّم أنَّ « مَنْ » مرفوعةُ المحل فيتخيل فيها عمومٌ

---

(١) سورة النمل ، الآية (٦٥) .

(٢) انظر البحر المحيط (٣/٣٨٣) .

(٣) انظر الكتاب (١/٣٦٦) .

(٤) البيت للحصين بن الحمام انظر الكتاب (٢/٣٢٥) ، المفضّليات (٦٥) ، الخزانة (٢/٧) ، العيني (٣/١٠٩) ، الأشموني (٢/١٤٧) .

= قال العيني : الضمير في « مكانها » للحرب ، يدل عليه لفظ الجهاد لأنه لا يكون إلا بمكان الحروب ، والنبل : السهام العربية لا واحد لها من لفظها ، بل الواحد سهم ، والمشرفي السيف المنسوب إلى مشارف الشام ، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف ، والمصمم : الذي يمضي في العظم ويقطعه .

فيُبدل منها « الله » مجازاً كأنه قيل : لا يَعْلَمُ الموجودون الغيبَ إلا اللَّهُ ، أو يكونُ على سبيلِ المجازِ في الظرفية بالنسبة إلى الله تعالى ، إذ جاء ذلك عنه في القرآنِ والسنة نحو : ﴿ وهو اللَّهُ في السمواتِ وفي الأرض ﴾[1] ﴿ وهو الذي في السماء إلَهٌ وفي الأرض إله ﴾[2] ، قال : « أين الله » قالت : « في السماء »[3] ، ومِنْ كلامِ العرب : « لا وذو في السماءِ بيتُه » يعنون اللَّهَ ، وإذا احتملت الآيةُ هذه الوجوه لم يتعيَّنْ حملُها على ما ذكره » انتهى ما رَدَّ به عليهما .

أمَّا ردُّه على ابن عطية فواضحٌ ، وأمَّا ردُّه على الزمخشري ففي بعضه نظر ، أما قوله « لا نعلمها لغةً إلا في كتاب سيبويه » فكفى به دليلاً على صحة استعمالِ مثله ، ولذلك شرح الشراح لكتاب سيبويه هذا الكلامَ بأنه قياسُ كلامِ العرب لِما أنْشد من الأبيات . وأمَّا تأويلُه « ما أتاني زيدٌ إلا عمروٌ » بـ «ما أتاني زيد ولا غيرُه » فلا يتعيَّن ما قاله ، وتصحيحُ الاستثناء فيه أنَّ قولَ القائل « ما أتاني زيد » قد يُوهم أن عمراً أيضاً لم يَجِئه فنفى هذا التوهمَ ، وهذا القَدْر كافٍ في الاستثناء المنقطع ، ولو كان تأويل « ما أتاني زيد إلا عمروٌ » على ما قال لم يكن استثناءً منقطعاً بل متصلاً ، وقد اتفق النحويون على أن ذلك من المنقطع ، وأمّا تأويلُ الآية بما ذكره فالتجوُّزُ في ذلك أمرٌ خطرٌ ، فلا ينبغي أن يُقْدَمَ على مِثْله .

قوله تعالى : ﴿ أو تُخْفوه ﴾ : الظاهرُ أنَّ الضميرَ المنصوبَ في « تُخْفوه » عائدٌ على « خيراً » والمرادُ به أعمالُ البر كلها . وأجاز بعضُهم أن يعودَ على « السوء » أي : أو تُخْفوا السوء ، وهو بعيدٌ .

قوله تعالى : ﴿ بين ذلك ﴾ : أُشير بـ « ذلك » وهو للمفرد ، والمراد به البينية أي : بين الكفر والإيمان ، وقد تقدَّم نظيرُه في البقرة[4] و« بين » يجوز أن يكونَ منصوباً بـ «يتخذ » وأن يكونَ منصوباً بمحذوف إذ هو حال من « سبيلاً » .

أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ۚ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٥٢﴾ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَٰلِكَ ۚ وَآتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَانًا مُّبِينًا ﴿١٥٣﴾ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا ﴿١٥٤﴾ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ۚ بَل طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾

قوله تعالى : ﴿ حقاً ﴾ : فيه أوجهٌ :

---

(١) سورة الأنعام ، الآية (٣) .
(٢) سورة الزخرف ، الآية (٨٤) .
(٣) أخرجه مسلم (١/٣٨٢) ، كتاب المساجد (٣٣ ـ ٥٣٧) .
(٤) انظر الآية (٦٨) .

**أحدُها** : أنه مصدرٌ مؤكدٌ لمضمون الجملة قبله فيجب إضمارُ عامِله وتأخيرُه عن الجملة المؤكِّدة لها ، والتقدير : أُحِقُّ ذلك حقاً ، وهكذا كلُّ مصدر مؤكد لغيره أو لنفسه .

**والثاني** : أنه حالٌ من قوله : « هم الكافرون » قال أبو البقاء : أي : « كافرون غير شك » وهذا يشبه أن يكونَ تفسيراً للمصدر المؤكد . وقد طَعَن الواحدي على هذا التوجيه فقال : « الكفرُ لا يكون حقاً بوجه من الوجوه » . والجوابُ : أنَّ الحق هنا ليس يُراد به ما يقابل الباطل ، بل المرادُ به أنه ثابتٌ لا محالةَ وأنَّ كفرهم مقطوع به .

**الثالث** : أنه نعت لمصدر محذوف أي : الكافرون كفراً حقاً ، وهو أيضاً مصدر مؤكد ، ولكن الفرق بينه وبين الوجه الأول أنَّ هذا عاملُه مذكورٌ ، وهو اسمُ الفاعل وذاك عاملُه محذوفٌ كما تقدم .

قوله تعالى : ﴿ **بين أحد** ﴾ : قد تقدَّم الكلامُ على دخول « بين » على « أحد » في البقرة[1] فأُغنى عن إعادته . وقرأ الجمهور : « سوف نُؤْتيهم » بنونِ العظمة على الالتفات ولموافقةِ قوله : « وأَعْتدنا » . وقرأ حفص عن عاصم بالياء ، أعاد الضمير على اسم الله تعالى في قوله : « والذين آمنوا بالله » . وقولُ بعضهم : قراءة النون أولَى لأنها أفخم ، ولمقابلة « وأعتدنا » ليس بجيد لتواتر القراءتين .

قوله تعالى : ﴿ **فقد سألوا** ﴾ : في هذه الفاءِ قولان :

**أحدهما** : أنها عاطفةٌ على جملة محذوفة ، قال ابن عطية : « تقديره : فلا تبال يا محمد بسؤالِهم وتشطيطِهم فإنها عادتُهم ، فقد سألوا موسى أكبرَ من ذلك » .

**والثاني** : أنها جوابُ شرطٍ مقدر ، قاله الزمخشري أي : إنْ استكبرت ما سألوه منك فقد سألوا » . و« أكبَرَ » صفةٌ لمحذوف أي : سؤالاً أكبر من ذلك . والجمهور : « أكبرَ » بالباء الموحدة ، وقراءة الحسن « أكثر » بالثاء المثلثة . وقوله : « فقالوا أَرنا » هذه الجملةُ مفسرةٌ لكبر السؤال وعظمته . و« جهرة » تقدَّم الكلام عليها[2] ، إلا أنه هنا يجوز أن تكون « جهرةً » من صفةِ القول أو السؤالِ أو مِنْ صفة السائلين أي : فقالوا مجاهرين أو : سألوا مجاهرين ، فيكونُ في محلِّ نصبٍ على الحال أو على المصدر . وقرأ الجمهور « الصاعقةُ » . وقرأ النخعي : « الصَّعْقةُ » وقد تقدم تحقيق ذلك في البقرة[3] . و« بظلمِهم » الباءُ فيه سببيةٌ ، وتتعلق بالأخذ .

قوله تعالى : ﴿ **فوقَهم** ﴾ : فيه وجهان :

**الظاهرُ** منهما أنه متعلق بـ « رَفَعْنا » ، وأجاز أبو البقاء وجهاً ثانياً وهو أن يكون متعلقاً بمحذوفٍ لأنه حالٌ من الطور . و« بميثاقهم » متعلقٌ أيضاً بالرفع ، والباءُ للسببية ، قالوا : وفي الكلامِ حذفُ مضافٍ تقديرُه : بنقض ميثاقهم . وقال الزمخشري : « بميثاقِهم » بسبب ميثاقهم ليخافوا فلا ينقضوه » ، وظاهر هذه العبارة أنه لا يُحتاج إلى حذف مضاف ، بل أقول : لا يجوز تقدير هذا المضاف لأنه يقتضي أنهم نقضوا الميثاق فرفَع اللَّهُ الطورَ عليهم عقوبةً على فِعْلهم النقضَ ، والقصةُ تقتضي أنَّهم هَمُّوا بنقضِ الميثاق ، فرفعَ اللَّهُ عليهم الطور ، فخَافوا فلم يَنْقُضوه ، وإن كانوا قد نَقَضوه بعد ذلك . وقد صَرَّح أبو البقاء بأنهم نقضوا الميثاق ، وأنه تعالى رفع الطور عقوبةً لهم فقال :

---

(١) انظر الآية (١٣٦) .
(٢) انظر الآية (٥٥) .
(٣) انظر الآية (٥٥) .

« تقديرُه : بنقض ميثاقهم ، والمعنى : ورفعنا فوقهم فوقهم الطور تخويفاً ، لهم بسببِ نقضهم الميثاقَ » . وفيه ذلك النظرُ المتقدم ، ولقائل أن يقول : لَمَّا هَمُّوا بنقضه وقاربوه صح أن يقال : رَفَعْنا الطور فوقهم لنقضهم الميثاق أي : لمقاربتهم نقضَه ، لأنَّ ما قارب الشيء أُعْطِي حكمَه ، فتصِحُّ عبارةُ مَنْ قدَّر مضافاً كأبي البقاء وغيره . والميثاق مصدر مضاف لمفعوله . و« سُجَّداً » حالٌ من فاعل « ادخلوا » .

قوله : ﴿ **لا تَعْدُوا** ﴾ قرأ الجمهور : « تَعْدُوا » بسكون العين وتخفيفِ الدال مِنْ عَدا يعدو ، كغزا يغزو ، والأصل : « تَعْدُوُوا » بواوين : الأولى لام الكلمة والثانية ضمير الفاعلين ، فاستثقلت الضمة على لام الكلمة فَحُذِفَتْ ، فالتقى بِحَذْفِها ساكنان ، فحُذِفَ الأول وهو الواو الأولى ، وبقيت واو الفاعلين ، فوزنه : نَفْعُوا . وقرأ نافع بفتح العين وتشديد الدال ، إلا أن الرواة اختلفوا عن قالون عن نافع : فرووا عنه تارة بسكون العين سكوناً محضاً ، وتارة إخفاء فتحة العين . فأما قراءة نافع فأصلها : تَعْتَدوا ، ويدل على ذلك إجماعُهم على : ﴿ اعتدَوا منكم في السبت ﴾[1] كونِه من الاعتداء وهو افتعالٌ من العدوان ، فأُريد إدغامُ تاء الافتعال في الدال فنُقِلَتْ حركتُها إلى العين وقُلبت دالاً وأدغمت . وهذه قراءةٌ واضحة . وأما ما يُروى عن قالون من السكون المحض فشيءٌ لا يراه النحويون لأنه جَمْعٌ بين ساكنين على غيرِ حَدِّهما . وأمَّا الاختلاسُ فهو قريب للإتيان بحركة ما ، وإن كانت خفيَّةً ، إلا أنَّ الفتحةَ ضعيفةٌ في نفسِها فلا ينبغي أن تُخْفى لِتُزادَ ضعفاً ، ولذلك لم يُجزِ القراء رَوْمَها وقفاً لضعفِها . وقرأ الأعمش : « تَعْتَدُوا » بالأصل الذي أدغَمُه نافع .

قوله تعالى : ﴿ **فبما نقضِهم ميثاقَهم** ﴾ : في « ما » هذه وجهان :

**أحدهما** : أنها زائدةٌ بين الجار ومجروره تأكيداً .

**والثاني** : أنها نكرة تامة ، و« نقضِهم » بدلٌ منه ، وهذا كما تقدَّم في ﴿ فبما رحمةٍ من الله ﴾[2] . و« نقض » مصدرٌ مضاف لفاعله ، و« ميثاقهم » مفعوله ، وفي متعلَّق الباءِ الجارةِ لـ «ما» هذه وجهان :

**أحدهما** : أنه « حَرَّمنا » المتأخر في قوله : ﴿ فبظلم من الذين هادوا حَرَّمنا ﴾[3] وعلى هذا فيقال : « فبظلم » متعلق بـ « حَرَّمنا » أيضاً فيلزم أن يتعلق حرفا جر متحدان لفظاً ومعنى بعامل واحد ، وذلك لا يجوز إلا مع العطف أو البدل . وأجابوا عنه بأن قولَه « فبظلمٍ » بدل من قوله « فبما » بإعادة العامل . فيقال : لو كان بدلاً لما دخلت عليه فاء العطف ؛ لأن البدل تابع بنفسِه من غير توسُّط حرف عطف . وأُجيب عنه بأنه لَمَّا طال الكلام بين البدل والمبدل منه أعادَ الفاء للطول ، ذكر ذلك أبو البقاء والزجاج والزمخشري وأبو بكر وغيرهم .

وقد رَدَّه الشيخ[4] بما معناه أن ذلك لا يجوز لطول الفصل بين المبدل والبدل ، وبأنَّ المعطوفَ على السبب سببٌ فيلزمُ تأخُّرُ بعض أجزاء السبب الذي للتحريم في الوقت عن وقت التحريم ، فلا يمكن أن يكون سبباً أو جزءَ سببٍ إلا بتأويل بعيد ، وذلك أن قولهم : « إنَّا قتلنا المسيحَ » وقولهم على مريم البهتانَ إنما كان بعد تحريم الطيبات . قال : « فالأَوْلى أن يكونَ التقدير : لعنَّاهم . وقد جاء مصرَّحاً به في قوله : « فبما نقضِهم ميثاقَهم لعنَّاهم » .

**والثاني** : أنه متعلقٌ بمحذوف ، فقدَّره ابنُ عطية : لَعنَّاهم وأَذْلَلْناهم وختمنا على قلوبهم . قال : وحَذْفُ جوابِ

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٦٥) .
(٢) سورة آل عمران ، الآية (١٥٩) .
(٣) سورة آل عمران ، الآية (١٦٠) .
(٤) انظر البحر المحيط (٣/٣٨٨) .

مثلِ هذا الكلام بليغٌ » وتسميةُ مثل هذا « جواب » غيرُ معروف لغةً وصناعة . وقَدَّره أبو البقاء : « فبما نقضهم ميثاقهم طُبع على قلوبهم ، أو لُعِنوا . وقيل : تقديرُه : فبما نقضِهم لا يؤمنون ، والفاء زائدةٌ » . انتهى . وهذا الذي أجازه أبو البقاء تعرَّضَ له الزمخشري وردَّه فقال : « فإنْ قلت : فهلاَّ زَعَمْتَ أنَّ المحذوف الذي تعلَّقَتْ به الباء ما دل عليه قولُه « بل طَبَعَ اللَّهُ ، فيكون التقديرُ : فبما نقضِهم طَبَعَ اللَّهُ على قلوبهم ، بل طَبَعَ الله عليها بكفرهم ردٌّ وإنكارٌ لقولِهم : « قلوبُنا غُلْفٌ » فكانَ متعلقاً به » .

قال الشيخ[1] : « وهو جوابٌ حسنٌ ، ويمتنع من وجهٍ آخرَ وهو أنَّ العطفَ بـ « بل » للإضرابِ ، والإضرابُ إبطالٌ أو انتقالٌ ، وفي كتابِ الله في الإخبار لا يكون إلا للانتقال ، ويُسْتفاد من الجملةِ الثانية ما لا يُسْتفاد من الأولى ، والذي قَدَّره الزمخشري لا يَسُوغ فيه الذي قررناه ، لأنَّ قولَه : « فبما نقضِهم ميثاقَهم وكُفْرِهم بآيات الله وقولِهم قلُوبنا غلفٌ طَبَعَ الله » هو مدلولُ الجملة التي صَحِبتها « بل » ، فأفادَتِ الثانية ما أفادت الأولى ، ولو قلت : « مَرَّ زيد بعمرو ، بل مَرَّ زيد بعمرو » لم يَجُزْ » . وقَدَّره الزمخشري « فَعَلْنا بهم ما فعلنا » .

قوله : ﴿ بل طَبَع ﴾ هذا إضرابٌ عن الكلام المتقدم أي : ليس الأمرُ كما قالوا مِنْ قولهم : « قُلوبُنا غلف » . وأظهرَ القرَّاءُ لامَ بل في « طبع » إلا الكسائي فأدغم من غيرِ خلاف ، وعن حمزة خلاف . والباء في « بكفرهم » يُحتمل أن تكونَ للسببية ، وأن تكون للآلـة كالباء في « طبعت بالطين على الكيس » يعني أنه جعل الكفر كالشيء المطبوع به أي مُغَطِّياً عليها ، فيكونُ كالطابع . وقوله : « إلا قليلاً » يحتمل النصبَ على نعت مصدر محذوف أي : إلا إيماناً قليلاً ، ويحتمل كونَه نعتاً لزمان محذوف أي : زماناً قليلاً ، ولا يجوزُ أن يكـونَ منصوبـاً على الاستثناءِ من فـاعل « يؤمنون » أي : إلا قليلاً منهم فإنهم يؤمنون ، لأنَّ الضمير في « لا يؤمنون » عائدٌ على المطبوع على قلوبهم ، ومن طَبَع على قلبه بالكفر فلا يقع منه الإيمان .

وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا ﴿١٥٦﴾ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٥٨﴾ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾

قوله تعالى : ﴿ وبكفرِهم ﴾ : فيه وجهان :

**أحدُهما** : أنه معطوف على « ما » في قوله : « فبما نقضِهم » فيكون متعلقاً بما تعلق به الأول .

**الثاني** : أنه عطفٌ على « بكفرهم » الذي بعد « طبع » . وقد أوضح الزمخشري ذلك غايةَ الإيضاح ، واعترض وأجابَ بأحسنِ جواب ، فقال : فإنْ قلت : علامَ عَطَفَ قولَه « وبكفرهم »؟ قلت : الـوجهُ أن يُعْـطَفَ على « فبما نقضِهم » ويُجْعَلَ قولُه : « بل طَبَع الله عليها بكفرهم » كلاماً يُتْبع قوله : « وقولهم قلوبُنا غلف » على وجهِ الاستطراد ،

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/ ٣٨٩) .

ويجوزُ عطفُه على ما يليه من قوله « بكفرِهم » . فإنْ قلت : فما معنى المجيءِ بالكفر معطوفاً على ما فيه ذِكْرُه ؟ سواءً عطف على ما قبل الإضراب ، أو على ما بعده ، وهو قوله : « وكفرهم بآيات الله » وقوله « بكفرهم » . قلت : قد تكرر منهم الكفر ؛ لأنهم كفروا بموسى ثم بعيسى ثم بمحمدٍ ، فعطف بعضَ كفرِهم على بعض ، أو عَطَف مجموعَ المعطوفِ على مجموعِ المعطوف عليه ، كأنه قيل : فبجمعهم بين نقضِ الميثاقِ ، والكفر بآيات الله ، وقتلِ الأنبياء ، وقولِهم : قلوبنا غلف ، وجمعِهم بين كفرهم وبُهْتِهِم مريمَ وافتخارِهم بقتلِ عيسى عاقبناهم ، أو بل طبع الله عليها بكفرِهم وجمعِهم بين كفرهم كذا وكذا » .

قوله : ﴿ **بُهْتاناً** ﴾ في نصبِه خمسةُ أوجه :

**أظهرُها** : أنه مفعول به ، فإنه مُضَمَّنٌ معنى « كلام » نحو : قلت خطبة وشعراً .

**الثاني** : أنه منصوبٌ على نوع المصدر كقولهم : « قَعَد القرفصاء » يعني أن القول يكون بُهتاناً وغيرَ بهتان .

**الثالث** : أن ينتصبَ نعتاً لمصدر محذوف أي : قولاً بُهتاناً ، وهو قريبٌ من معنى الأول .

**الرابع** : أنه منصوبٌ بفعل مقدرٍ من لفظه أي : بَهَتوا بُهْتاناً .

**الخامس** : أنه حال من الضمير المجرور في قولهم أي : مباهتين ، وجازَ مجيءُ الحال من المضاف إليه لأنه فاعل معنىً ، والتقدير : وبأن قالوا ذلك مباهتين .

وقوله تعالى : ﴿ **وقولِهم** ﴾ : عطفٌ على « وكفرهم » و« عيسى » بدلٌ من « المسيح » أو عطفُ بيان ، وكذلك « ابن مريم » ، ويجوز أن يكونَ صفةً أيضاً ، وأجاز أبو البقاء في « رسول الله » هذه الأوجهَ الثلاثةَ ، إلاّ أنَّ البدل بالمشتقات قليل . وقد يُقال : إنَّ « رسول الله » جرى مَجْرى الجوامد وأجاز فيه أن يَنْتصب بإضمارِ « أعني » ، ولا حاجةَ إليه .

قوله « شُبِّه لهم » : « شُبِّه » مبني للمفعول وفيه وجهان :

**أحدهما** : أنه مسند للجار بعده كقولك : « حِيل إليه ، ولُبس عليه » .

**والثاني** : أنه مسندٌ لضمير المقتول الذي دَلَّ عليه قولهم : « إنَّا قتلْنا » أي : ولكن شُبِّه لهم مَنْ قتلوه . فإن قيل : لِمَ لا يجوز أن يعودَ على المسيح ؟ فالجواب أن المسيح مشبه به لا مشبه .

قوله : ﴿ **لفي شك منه** ﴾ : « منه » في محلِّ جرٍ صفة لـ « شك » يتعلَّقُ بمحذوف ، ولا يجوز أن تتعلَّق فَضْلة بنفس « شك » ؛ لأن الشك إنما يتعدَّى بـ« في » لا بـ«من» ، ولا يقال : إنَّ « مِنْ » بمعنى « في » فإن ذلك قولٌ مرجوح ، ولا ضرورةَ لنا به هنا .

وقوله : ﴿ **ما لَهم به من علم** ﴾ يجوز في « من علم » وجهان :

**أحدهما** : أنه مرفوع بالفاعلية والعاملُ أحد الجارَّيْن : إمّا « لهم » وإما « به » ، وإذا جُعِل أحدُهما رافعاً له تعلَّق الآخر بما تعلَّق به الرافع من الاستقرارِ المقدر . و« مِنْ » زائدةٌ لوجودِ شرطَي الزيادةِ .

**والوجه الثاني** : أن يكونَ « من علم » مبتدأ زِيدت فيه « من » أيضاً ، وفي الخبر احتمالان ، أحدُهما : أن يكونَ

« لهم » فيكون « به » : إمَّا حالاً من الضمير المستكنّ في الخبر ، والعاملُ فيها الاستقرارُ المقدر ، وإمَّا حالاً من « عِلْم » وإنْ كان نكرةً لتقدُّمها عليه ولاعتمادِه على نفي . فإن قيل : يلزمُ تقدُّمُ حالِ المجرور بالحرف عليه وهو ضرورةٌ لا يجوزُ في سَعة الكلام . فالجوابُ أنَّا لا نُسَلِّم ذلك ، بل نقل أبو البقاء وغيره أنَّ مذهب أكثر البصريين جوازُ ذلك ، ولئِنْ سلَّمنا أنه لا يجوز إلا ضرورة لكن المجرور هنا مجرورٌ بحرف جر زائد ، والزائد في حكم المُطَّرَح ، وأمَّا أن يتعلَّق بمحذوفٍ على سبيل البيان أي : أعني به ، ذكره أبو البقاء ، ولا حاجةَ إليه ، ولا يجوزُ أن يتعلقَ بنفس « علم » لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه . والاحتمال الثاني : أن يكون « به » هو الخبر ، و« لهم » متعلق بالاستقرار كما تقدم ، ويجوز أن تكون اللام مبيِّنةً مخصصة كالتي في قوله : ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾[1] . وهذه الجملةُ المنفية تحتمل ثلاثة أوجه :

الجر على أنها صفةٌ ثانية لـ « شك » أي : غيرِ معلوم .

**الثاني** : النصب على الحالِ من « شك » ، وجازَ ذلك وإنْ كان نكرة لتخصُّصِه بالوصف بقوله « منه » .

**الثالث** : الاستئناف ، ذكره أبو البقاء ، وهو بعيد .

قوله : ﴿ **إلا اتباعَ الظن** ﴾ في هذا الاستثناء قولان :

**أحدهما** : وهو الصحيح الذي لم يذكر الجمهورُ غيرَه أنه منقطع ؛ لأن اتباع الظن ليس من جنس العلم ، ولم يُقْرأ فيما علمت إلا بنصبِ « اتِّباع » على أصل الاستثناء المنقطع ، وهي لغةُ الحجاز ، ويجوزُ في تميم الإبدالُ من « عَلم » لفظاً فيجرُّ ، أو على الموضع فيُرفَعُ لأنه مرفوعُ المحل كما قَدَّمته لك ، و«من» زائدة فيه .

**والثاني** : ـ قاله ابن عطية ـ : أنه متصل قال : « إذ العلم والظن يضمهما جنسٌ أنهما من معتقدات اليقين ، يقول الظانُّ على طريق التجوُّز : « علمي في هذا الأمر كذا » إنما يريد ظني » انتهى . وهذا غيرُ موافَقٍ عليه لأن **الظنَّ** ما ترجَّح فيه أحد الطرفين ، واليقين ما جُزِم فيه بأحدهما ، وعلى تقدير التسليم فاتباعُ الظن ليس من جنس العلم ، بل هو غيره ، فهو منقطع أيضاً أي : ولكنَّ اتباعَ الظن حاصلٌ لهم .

قوله : ﴿ **وما قتلوه يقيناً** ﴾ الضمير في « قتلوه » فيه أقوال :

**أظهرها** : أنه لعيسى ، وعليه جمهور المفسرين .

**والثاني** : ـ وبه قال ابن قتيبة والفراء ـ أنه يعودُ على العلم أي : ما قتلوا العلم يقيناً ، على حد قولهم : « قتلت العلم والرأي يقيناً » و« قلته علماً » ، ووجه المجاز فيه أن القتل للشيء يكون عن قهر واستعلاء ، فكأنه قيل : وما كان علمهم علماً أُحيط به ، إنما كان عن ظن وتخمين .

**الثالث** : ـ وبه قال ابن عباس والسدي وطائفة كبيرة ـ أنه يعود للظن تقول : « قتلت هذا الأمر علماً ويقيناً » أي : تحققت ، فكأنه قيل : وما صَحَّ ظنهم عندهم وما تحققوه يقيناً ولا قطعوا الظن باليقين .

قوله : ﴿ **يقيناً** ﴾ فيه خمسة أوجه :

---

(١) سورة الإخلاص ، الاية (٤) .

**أحدها** : أنه نعت مصدر محذوف أي : قتلاً يقيناً .

**الثاني** : أنه مصدر من معنى العامل قبله كما تقدم مجازه ، لأنه في معناه أي : وما تيقنوه يقيناً .

**الثالث** : أنه حال من فاعل « قتلوه » أي : وما قتلوه متيقنين لقتله .

**الرابع** : أنه منصوب بفعل من لفظه حُذِف للدلالة عليه . أي : ما تيقَّنوه يقيناً ، ويكون مؤكداً لمضمون الجملة المنفية قبله . وقدّر أبو البقاء العامل على هذا الوجه مثبتاً فقال : « تقديره : تيقنوا ذلك يقيناً » وفيه نظر .

**الخامس** : ـ ويُنْقَل عن أبي بكر بن الأنباري ـ أنه منصوبٌ بما بعد « بل » من قوله : « رفعه الله » وأن في الكلام تقديماً وتأخيراً أي : بل رفعه الله إليه يقيناً ، وهذا قد نَصَّ الخليل فمَنْ دونه على منعِه ، أي : إن « بل » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فينبغي ألا يَصِحَّ عنه ، وقوله : « بل رفعه الله إليه » ردٌّ لما ادَّعَوْه مِنْ قتله وصلبه . والضمير في « إليه » عائد على « الله » على حَذْفِ مضاف أي : إلى سمائِه ومحلِّ أمره ونهيه .

قوله تعالى : ﴿ **وإنْ من أهل الكتاب** ﴾ : « إنْ » هنا نافيةٌ بمعنى « ما » و« من أهل » يجوز فيه وجهان :

**أحدهما** : أنه صفة لمبتدأ محذوف ، والخبرُ الجملةُ القسمية المحذوفة وجوابها ، والتقدير : وما أحد من أهل الكتاب إلا واللَّهِ ليؤمِنَنَّ به ، فهو كقوله : ﴿ وما مِنَّا إلا له مقامٌ معلوم ﴾[1] أي : ما أحدٌ منا ، وكقوله : ﴿ وإنْ منكم إلاّ واردُها ﴾[2] أي : ما أحد منكم إلاّ واردُها ، هذا هو الظاهر .

**والثاني** : ـ وبه قال الزمخشري وأبو البقاء ـ أنه في محلِّ الخبر ، قال الزمخشري : « وجملة « ليؤمِنَنَّ به » جملةٌ قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره : وإنْ من أهل الكتابِ أحدٌ إلا ليؤمنن به ، ونحوه : ﴿ وما مِنَّا إلا له مقامٌ معلوم ﴾ ﴿ وإنْ منكم إلا واردُها ﴾ والمعنى : وما من اليهود أحدٌ إلا ليؤمن » .

قال الشيخ[3] : وهو غلطٌ فاحش ، إذ زعم أن « ليؤمنن به » جملة قسمية واقعةٌ صفةً لموصوف محذوف إلى آخره ، وصفة « أحد » المحذوف إنما هو الجار والمجرور كما قَدَّرناه ، وأمّا قوله : « ليؤمنن به » فليست صفةً لموصوف ولا هي جملة قسمية ، إنما هي جملة جواب القسم ، والقسم محذوف ، والقسمُ وجوابُه خبر للمبتدأ ، إذ لا ينتظم من « أحد » والمجرور إسناد لأنه لا يفيد ، وإنما ينتظم الإسناد بالجملة القسمية وجوابها ، فذلك هو محطُّ الفائدة ، وكذلك أيضاً الخبرُ هو « إلاَّ له مقام » ، وكذلك « إلا واردها » إذ لا ينتظم مما قبل « إلا » تركيب إسنادي » . وهذا ـ كما ترى ـ قد أساء العبارة في حق الزمخشري بما زعم أنه غلط وهو صحيح مستقيم ، وليت شعري كيف لا ينتظم الإسناد من « أحد » الموصوفِ بالجملة التي بعده ومن الجارِّ قبله ؟ ونظيرُه أن تقول : « ما في الدار رجلٌ إلا صالحٌ » فكما أن « في الدار » خبر مقدم ، و« رجل » مبتدأ مؤخر ، و« إلا صالحٌ » صفته ، وهو كلامٌ مفيد مستقيم ، فكذلك هذا ، غايةُ ما في الباب أنَّ « إلا » دَخَلَتْ على الصفة لتفيدَ الحصر . وأما ردُّه عليه حيث قال : جملةٌ قسمية ، وإنما هي جوابُ القسم فلا يَحْتاج إلى الاعتذار عنه ، ويكفيه مثلُ هذه الاعتراضات .

واللام في « ليؤمِنَنَّ » جوابُ قسمٍ محذوف كما تقدَّم . وقال أبو البقاء : « ليؤمِنَنَّ جواب قسم محذوف ، وقيل : أكَّد بها في غير القسم كما جاء في النفي والاستفهام » فقوله : « وقيل إلى آخره » إنما يستقيم ذلك إذا أعَدْنا الخلاف إلى

---

(١) سورة الصافات ، الآية (١٦٤) .

(٢) سورة مريم ، الآية (٧١) .

(٣) انظر البحر المحيط (٢٩٢/٣) .

نونِ التوكيد ؛ لأنَّ نون التوكيد قد عُهِد التأكيدُ بها في الاستفهام باطِّراد ، وفي النفي على خلاف فيه ، وأما التأكيدُ بلام الابتداء في النفي والاستفهام فلم يُعْهَد البتة . وقال أيضاً قبل ذلك : « وما مِنْ أهل الكتاب أحدٌ ، وقيل : المحذوف « مَنْ » وقد مرَّ نظيره ، إلا أنَّ تقديرَ « مَنْ » هنا بعيدٌ ، لأن الاستثناء يكون بعد تمام الاسم ، و« مَنْ » الموصولة والموصوفة غيرُ تامة » يعني أنَّ بعضَهم جعل ذلك المحذوفَ لفظَ « مَنْ » فيقدِّر : وإنْ مِنْ أهل مَنْ إلا ليؤمِنَنَّ ، فجعلَ موضع « أحد » لفظَ « مَنْ » وقوله : « وقد مر نظيره » يعني قوله تعالى : ﴿ وإنَّ من أهل الكتاب لَمَنْ يؤمِنُ بالله ﴾[1] ومعنى التنظير فيه أنه قد صَرَّح بلفظ « مَنْ » المقدَّرة ههنا .

وقرأ أُبَيّ : « ليؤمِنُنَّ به قبل موتهم » بضم النون الأولى مراعاة لمعنى « أحد » المحذوف ، وهو وإن كان لفظه مفرداً فمعناه جمع . والضمير في « به » لعيسى . وقيل : لله تعالى ، وقيل : لمحمد عليه السلام . وفي « موته » لعيسى . ويُروى في التفسير أنه حين ينزل إلى الأرض يؤمن به كلُّ أحد حتى تصيرَ الملةُ كلها إسلاميةً . وقيل : يعود على « أحد » المقدر ، أي : لا يموتُ كتابي حتى يؤمن بعيسى ، ونقل عن ابن عباس ذلك ، فقال له عكرمة : « أفرأيت إنْ خَرَّ من بيت أو احترق أو أكله سَبُعٌ » قال : لا يموتُ حتى يُحَرِّكَ بها شفتيه أي : بالإيمان بعيسى . وقرأ الفياض بن غزوان : « وإنَّ من أهل الكتاب » بتشديد « إنَّ » وهي قراءةٌ مردودةٌ لإشكالها . قوله : « ويومَ القيامةَ » العامل فيه « شهيداً » وفيه دليلٌ على جوازِ تقدُّم خبرِ « كان » عليها ، لأنَّ تقديمَ المعمولِ يُؤْذِن بتقديمِ العامل . وأجاز أبو البقاء أن يكون منصوباً بـ « يكون » وهذا على رَأْي مَنْ يجيز لـ « كان » أن تعمل في الظرفِ وشبهِه . والضميرُ في « يكون » لعيسى ، وقيل : لمحمد عليه السلام .

فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾

قوله تعالى : ﴿ فبظلمٍ ﴾ : هذا الجارُّ متعلق بـ «حَرَّمْنا » والباء سببية ، وإنما قُدِّم على عاملِه تنبيهاً على قبح سبب التحريم ، وقد تقدَّم أنَّ قولَه : « فبظلمٍ » بدلٌ من قوله : « فبما نقضهم ميثاقهم » ، وتقدَّم الردُّ على قائله أيضاً فأغنى عن إعادته . و« من الذين » صفة لـ « ظلم » أي : ظلمٍ صادرٍ من الذين هادُوا . وقيل : ثَمَّ صفةٌ للظلم محذوفةٌ للعلم بها أي : فبظلمٍ أيِّ ظلم ، أو فبظلمٍ عظيمٍ كقوله :

١٦٨١ - فَلاَ وَأَبِي الطَّيْرِ المُرِبَّةِ بِالضُّحَى عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعْتِ عَلَى لَحْمِ[2]

أي : لحم عظيم .

قوله : ﴿ أُحِلَّتْ لهم ﴾ هذه الجملةُ صفةٌ لـ « طيبات » فمحلُّها نصبٌ ، ومعنى وصفِها بذلك أي : بما كانت

---

(١) سورة آل عمران ، الآية (١٩٩) .

(٢) تقدم .

عليه مِنَ الحِلِّ ، ويوضِّحه قراءة ابن عباس : « كانت أُحِلَّتْ لهم » . قوله : « كثيراً » فيه ثلاثة أوجه :

**أظهرها** : أنه مفعول به أي : بصدِّهم ناساً أو فريقاً أو جمعاً كثيراً . وقيل : نصبُه على المصدرية أي : صَدّاً كثيراً . وقيل : على ظرفية الزمان أي : زماناً كثيراً ، والأول أولى ، لأنَّ المصادرَ بعدها ناصبةٌ لمفاعيلها ، فيجري البابُ على سَنَنٍ واحدٍ ، وإنما أعيدت الباءُ في قوله : « وبصدِّهم » ولم تَعُدْ في قوله : « وأَخْذِهم » وما بعده لأنه قد فُصِل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس معمولاً للمعطوفِ عليه ، بل بالعامل فيه وهو « حَرَّمْنا » وما تعلق به ، فلمَّا بَعُد المعطوف من المعطوف عليه بالفصلِ بما ليس معمولاً للمعطوف عليه أُعيدت الباءُ لذلك ، وأمَّا ما بعده فلم يُفْصَل فيه إلا بما هو معمولٌ للمعطوفِ عليه وهو « الربا » .

والجملةُ من قوله تعالى : ﴿ **وقد نُهُوا عنه** ﴾ : في محلِّ نصب لأنها حاليةٌ ، ونظيرُ ذلك في إعادة الحرفِ وعدمِ إعادتِه ما تقدَّم في قوله : ﴿ فبما نقضِهم ميثاقَهم ﴾[1] الآية . و« بالباطل » يجوز أن يتعلق بـ « أَكْلِهم » على أنها سببيةٌ أو بمحذوفٍ على أنها حال من « هم » في « أكلهم » أي : ملتبسين بالباطل .

قوله تعالى : ﴿ **لكنِ الراسخون** ﴾ : جيء هنا بـ «لكن » لأنها بين نقيضين ، وهما الكفارُ والمؤمنون . و« الراسخون » مبتدأ ، وفي خبره احتمالان :

**أظهرُهما** : أنه « يؤمنون » .

**والثاني** : أنه الجملة من قوله : « أولئك سنؤتيهم » . و« في العلم » متعلقٌ بـ « الراسخون » . و« منهم » متعلق بمحذوفٍ لأنه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في « الراسخون » .

قوله : « والمؤمنون » عطفٌ على « الراسخون » ، وفي خبره الوجهان المذكوران في خبر « الراسخون » ، ولكن إذا جَعَلْنا الخبرَ « أولئك سنُؤْتِيهم » فيكون يؤمنون ما محلُّه ؟ والذي يَظْهر أنه جملة اعتراض لأنَّ فيه تأكيداً وتسديداً للكلام ، ويكون الضمير في « يؤمنون » يعود على الراسخون » و« المؤمنون » جميعاً ، ويجوز أن تكون حالاً منهما ، وحينئذٍ لا يُقال : إنها حال مؤكدة لتقدُّم عاملٍ مشاركٍ لها لفظاً ؛ لأنَّ الإيمانَ فيها مقيدٌ ، والإيمانُ الأولُ مطلقٌ ، فصار فيها فائدةٌ لم تكن في عاملها ، وقد يُقال : إنها مؤكدة بالنسبةِ لقوله : « يؤمنون » ، وغيرُ مؤكدة بالنسبةِ لقوله : « الراسخون » .

قوله : ﴿ **والمقيمين** ﴾ قراءةُ الجمهورِ بالياء ، وقرأ جماعة كثيرة : « والمقيمون » بالواو منهم ابن جبير وأبو عمرو بن العلاء في رواية يونس وهارون عنه ، ومالك بن دينار وعصمة[2] عن الأعمش ، وعمرو بن عبيد ، والجحدري وعيسى بن عمر وخلائق . فأما قراءة الياء فقد اضطربت فيها أقوال النحاة ، وفيها ستةُ أقوال :

**أظهرها** : ـ وعزاه مكي لسيبويه[3] ، وأبو البقاء للبصريين ـ أنه منصوبٌ على القطع ، يعني المفيدَ للمدح كما في قطع النعوت ، وهذا القطعُ مفيدٌ لبيان فضل الصلاة فَكَثُر الكلامُ في الوصفِ بأن جُعِل في جملة أخرى ، وكذلك

---

(١) سورة النساء ، الآية (١٥٥) .

(٢) عصمة بن عروة أبو نجيح الفقيمي البصري . روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء وعاصم بن أبي النجود وروى أيضاً حروفاً عن أبي بكر بن عياش والأعمش ومعرور بن موسى . = سئل عنه أبو حاتم فقال مجهول . انظر غاية النهاية (١/٥١٢) .

(٣) انظر الكتاب (١/٢٤٨، ٢٤٩) .

القطعُ في قوله « والمؤتون الزكاة » على ما سيأتي هو لبيانِ فَضْلِها أيضاً ، لكن على هذا الوجه يجب أن يكونَ الخبرُ قولَه : « يؤمنون » ، ولا يجوز أن يكون قوله : « أولئك سنؤتيهم » لأن القطع إنما يكونَ بعد تمامِ الكلام . قال مكي : « ومَنْ جَعَلَ نَصْبَ « المقيمين » على المدحِ جَعَلَ خبرَ « الراسخين » : « يؤمنون » ، فإنْ جَعَل الخبر « أولئك سنؤتيهم » لم يجز نصب « المقيمين » على المدح ، لأنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام » .

وقال الشيخ[1] : « ومَنْ جعل الخبرَ : أولئك سنؤتيهم فقوله ضعيفٌ » قلت : هذا غيرُ لازمٍ ، لأن هذا القائلَ لا يَجْعَلُ نصبَ « المقيمين » حينئذٍ منصوباً على القطع ، لكنه ضعيفٌ بالنسبةِ إلى أنه ارتكبَ وجهاً ضعيفاً في تخريجِ « المقيمين » كما سيأتي . وحكى ابنُ عطية عن قومٍ مَنْعَ نصبه على القطع من أجلِ حرف العطف ، والقطعُ لا يكونُ في العطف ، إنما ذلك في النعوت ، ولما استدلَّ الناسُ بقول الخرنق :

١٦٨٢ ـ لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ[2]
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

على جواز القطع فَرَّق هذا القائلُ بأن البيت لا عطفَ فيه ؛ لأنها قطعت « النازلين » فنصبته ، و« الطيبون » فرفعَتْه عن قولها « قومي » ، وهذا الفرقُ لا أثرَ له ؛ لأنه في غيرِ هذا البيت ثبت القطع مع حرف العطف ، أنشد سيبويه :

١٦٨٣ ـ وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي[3]

فنصب « شعثاً » وهو معطوف .

**الثاني** : أن يكونَ معطوفاً على الضمير في « منهم » أي : لكن الراسخون في العلمِ منهم ومن المقيمين الصلاة .

**الثالث** : أن يكون معطوفاً على الكاف في « إليك » أي : يؤمنون بما أُنْزل إليك وإلى المقيمين الصلاةَ وهم الأنبياء .

**الرابع** : أن يكونَ معطوفاً على « ما » في « بما أُنْزِل » أي : يؤمنون بما أنزل إلى محمد صلّى الله عليه وسلم وبالمقيمين ، ويُعْزَى هذا للكسائي . واختلفت عبارة هؤلاء في « المقيمين » فقيل : هم الملائكة . قال مكي : « ويؤمنون بالملائكة الذين صفتُهم إقامةُ الصلاةِ كقوله : ﴿ يُسَبِّحون الليلَ والنهارَ لا يَفْتُرون ﴾[4] . وقيل : هم الأنبياء ، وقيل : هم المسلمون ، ويكون على حَذْفِ مضافٍ أي : وبدين المقيمين .

**الخامس** : أن يكونَ معطوفاً على الكاف في « قبلك » أي : ومِنْ قبلِ المقيمين ، ويعني بهم الأنبياءَ أيضاً .

**السادس** : أن يكونَ معطوفاً على نفسِ الظرف ، ويكونَ على حَذْفِ مضاف أي : ومن قبل المقيمين ، فحُذِف

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٣٩٥) .

(٢) انظر البيتين في ديوانها ص(٢٩) وهما من شواهد الكتاب (١/٢٠٢) ، أمالي ابن الشجري (١/٢٤٤) ، المحتسب (٢/١٩٨) ، الإنصاف (٢/٤٦٨) ، أوضح المسالك (٢/٧٦) ، التصريح (٢/١١٦ : ، الأشموني (٣/٦٨) ، = الهمع (٢/١٢٩) ، مجاز القرآن (١/٦٥) ، والجز جمع جزور وهي الناقة تجزر . والمعترك موضع ازدحام الناس .

(٣) تقدم .

(٤) سورة الأنبياء ، الآية (٢٠) .

المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامه . فهذا نهايةُ القولِ في تخريجِ هذه القراءةِ .

وقد زعم قومٌ لا اعتبارَ بهم أنها لحنٌ ، ونقلوا عن عائشة وأبان بن عثمان أنها خطأ من جهةِ غلط كاتبِ المصحف ، قالوا : وأيضاً فهي في مصحفِ ابن مسعود بالواو فقط نقله الفراء ، وفي مصحف أُبيّ كذلك ، وهذا لا يَصحُّ عن عائشة ولا أبان ، وما أحسن قولَ الزمخشري رحمه الله : « ولا يُلتفت إلى ما زعموا مِنْ وقوعِه لَحْناً في خط المصحف ، وربما التفت إليه مَنْ لم ينظر في الكتاب ومَنْ لم يعرف مذاهبَ العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتتان ، وغَبِيَ عليه أنَّ السابقين الأولين الذين مَثَلُهم في التوراة ومثلُهم في الإنجيل كانوا أبعدَ همةً في الغَيْرة عن الإسلام وذَبِّ المطاعِن عنه من أن يقولوا ثُلْمَةً في كتاب الله ليسُدَّها مَنْ بعدهم ، وخَرْقاً يَرْفوه مَنْ يلحق بهم » . وأمَّا قراءةُ الرفعِ فواضحةٌ .

قوله : ﴿ **والمؤتُون** ﴾ فيه سبعةُ أوجهٍ أيضاً ، أظهرها : أنه على إضمارِ مبتدأ ، ويكون من باب المدحِ المذكورِ في النصب .

**الثاني** : أنه معطوفٌ على « الراسخون » ، وفي هذا ضَعْفٌ ؛ لأنه إذا قُطِع التابعُ من متبوعِه لم يَجُزْ أن يعودَ ما بعده إلى إعراب المتبوع فلا يُقال : « مررت بزيدٍ العاقلَ الفاضلِ » بنصب « العاقل » وجر «الفاضل » ، فكذلك هذا .

**الثالث** : أنه عطفٌ على الضمير المستكنِّ في « الراسخون » ، وجاز ذلك للفصل .

**الرابع** : أنه معطوفٌ على الضمير في « المؤمنون » .

**الخامس** : أنه معطوفٌ على الضمير في « يؤمنون » .

**السادس** : أنه معطوفٌ على « المؤمنون » .

**السابع** : أنه مبتدأ وخبره « أولئِك سنؤتيهم » ، فيكون « أولئك » مبتدأ ، و« سنؤتيهم » خبره ، والجملةُ خبرُ الأولِ ، ويجوزُ في « أولئك » أن ينتصِبَ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه ما بعده فيكونَ من باب الاشتغال ، إلا أنَّ هذا الوجهَ مرجوحٌ من جهةِ أنَّ « زيدٌ ضربته » بالرفع أجودُ مِنْ نصبه ، لأنه لا يحوج إلى إضمار ، ولأنَّ لنا خلافاً في تقديم معمول الفعل المقترن بحرف التنفيس في نحو « سأضربُ زيداً » مَنَعَ بعضهم « زيداً سأضرب » ، وشرطُ الاشتغالِ جوازُ تسلُّط العامل على ما قبله ، فالأولى أنْ نَحْمِلَه على ما لا خلاف فيه . وقرأ حمزة : « سيؤتيهم » بالياء مراعاةً للظاهر في قوله : « والمؤمنون بالله » ، والباقون بالنون على الالتفات تعظيماً ، ولمناسبة قوله : « وأعتَدْنا » وهما واضحتان .

۞ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿١٦٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدْ ضَلُّوا۟ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٦٧﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَظَلَمُوا۟ لَمْ يَكُنِ

﴿ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ كما أَوْحينا ﴾ : الكافُ نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي : إيحاءً مثلَ إيحائنا ، أو على أنه حالٌ من ذلك المصدر المحذوف المقدَّرِ معرفاً أي : أوحيناه أي : الإيحاءَ حالَ كونِه مشبهاً لإيحائنا إلى مَنْ ذكر . وهـذا مذهبُ سيبويه[١] وقد تقدَّم تحقيقه . و« ما » تحتمل وجهين :

أن تكونَ مصدريةً فلا تفتقر إلى عائدٍ على الصحيح .

وأن تكـونَ بمعنى الذي ، فيكـونُ العائـدُ محذوفـاً أي : كالـذي أوحينـاه إلى نـوح . و« من بعـده » متعلقٌ بـ « أَوْحينا » ، ولا يجوز أن تكونَ « من » للتبيين ، لأنَّ الحالَ خبرٌ في المعنى ، ولا يُخبر بظرف الزمان عن الجثة إلا بتأويل ليس هذا محلَّه . وأجاز أبو البقاء أن يتعلق بنفس « النبيين » ، يعني أنه في معنى الفعل كأنه قيل : « والذين تنبَّؤوا مِنْ بعدِه » وهو معنى حسن .

وفي « يونس » ستُ لغاتٍ[٢] أفصحُها : واو خالصةٌ ونون مضمومة ، وهي لغةُ الحجاز ، وحُكِي كسرُ النونِ بعد الواو ، وبها قرأ نافع في رواية حبان ، وحُكِي أيضاً فتحها مع الواو ، وبها قرأ النخعي وهي لغة لبعض عقيل ، وهاتان القراءتان جَعَلَهما بعضهم منقولتين من الفعلِ المبني للفاعل أو للمفعول ، جَعَل هذا الاسمَ مشتقاً من الأنس ، وإنما أُبدلت الهمزةُ واواً لسكونِها وانضمامِ ما قبلها ، ويدلُّ على ذلك مجيئُه بالهمزةِ على الأصل في بعض اللغات كما سيأتي ، وفيه نظرٌ ، لأنَّ هذا الاسمَ أعجمي ، وحُكِي تثليث النون مع همز الواو ، كأنهم قلبوا الواوَ همزةً لانضمامِ ما قبلها نحو :

١٦٨٤ ـ أَحَـبُّ الـمُـؤْقِـدِيـنَ إلـيَّ مُـوسَـى ..... [٣]

وقد تقدَّم تقريرُه ، وحُكي أنَّ ضمَّ النون مع الهمز لغةُ بعض بني أسد ، إلا أني لا أعلم أنه قُرِىء بشيء من لغات الهمز[٤] . هذا إذا قلنا : إن هذا الاسمَ ليس منقولاً من فِعْلٍ مبني للفاعل أو للمفعول حالةَ كسر النون أو فتحِها ، أمَّا إذا قلنا بذلك فالهمزةُ أصليةٌ غيرُ منقلبةٍ من واو لأنه مشتق من الأنس ، وأمَّا مع ضمِّ النونِ فينبغي أن يُقال بأن الهمزة بدلٌ من الواو لانتفاء الفعلية مع ضم النون .

قوله : ﴿ زَبورا ﴾ قراءةُ الجمهور بفتح الزاي ، وحمزة بضمها ، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ :

**أحدُها** : أنه جمعُ « زَبْر » قال الزمخشري : « جمعَ « زَبْر » ، وهو الكتاب ، ولم يَذْكر غيرَه ، يعني أنه في الأصل مصدر على فَعْل ، ثم جُمع على فُعول نحو : فَلْس وفُلوس ، وقَلْس[٤] وقُلُوس ، وهذا القول سبقه إليه أبو علي الفارسي في أحد التخريجين عنه . قال أبو علي : « ويحتمل أن يكونَ جمْعَ زَبْرٍ وقع على المزبور ، كما قالوا : ضَرْب الأمير ونَسْج اليمن ، كما سُمِّي المكتوب كتاباً » يعني أبو علي أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به كما مثَّله .

---

(١) انظر الكتاب (١/١١٦) .
(٢) انظر البحر (٣/٣٩٧) .
(٣) تقدم .
(٤) قَلْس : القَلْسُ : أن يبلغ الطعام إلى الحلق ، ملءَ الحلق أو = دونه ثم يرجع إلى الجوف ، وقيل : هو القيء ، وقيل هو القذف بالطعام وغيره ، وقيل : هو ما يخرج إلى الفم من الطعام والشراب . والجمع : أقلاس . اللسان : قلس .

**والثاني** : أنه جمع « زَبُور » في قراءة العامة ، ولكنه على حَذْفِ الزوائد ، يعني حُذِفت الواوُ منه فصار اللفظ : زَبُر ، وهذا التخريجُ الثاني لأبي عليّ ، قال أبو علي : «كما قالوا : ظريف وظُروف ، وكَروان وكَرْوان ، ووَرشان[1] وورْشان على تقدير حذف الياء والألف » ، وهذا لا بأس به ، فإنّ التكسير والتصغير يجْريان غالباً مجرىً واحداً ، وقد رأيناهم يُصَغِّرون بحذفِ الزوائد نحو : « زُهَيْر وحُمَيْد » في أزهر ومحمود ، ويسميه النحويون « تصغير الترخيم » ، فكذلك التكسيرُ .

**الثالث** : أنه اسمٌ مفردٌ وهو مصدرٌ جاءَ على فُعول كالدُّخول والقُعود والجُلوس ، قاله أبو البقاء وغيره . وفيه نظر من حيث إن الفُعول يكون مصدراً للازم ، ولا يكون للمتعدي إلا في ألفاظ محفوظةٍ نحو : اللُّزوم والنُّهوك ، وزَبَر ـ كما ترى ـ متعدٍ ، فيضعفُ جَعْلُ الفُعُول مصدراً له ، وقد تقدم معنى هذه المادة .

قوله تعالى : ﴿ **ورُسُلاً قد قَصَصْناهم** ﴾ : الجمهور على نصب « رسلاً » وفيه ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنه منصوب على الاشتغال لوجود شروطه ، أي : وقصصنا رسلاً ، والمعنى على حَذْف مضاف أي : قصصنا أخبارهم ، فيكون « قد قصصناهم » لا محلَّ له لأنه مفسرٌ لذلك العاملِ المضمر ، ويُقَوِّي هذا الوجهَ قراءةُ أُبي : « ورسل » بالرفعِ في الموضعينِ ، والنصبُ هنا أرجحُ من الرفع ؛ لأن العطف على جملةٍ فعلية وهي : « وآتينا داودَ زبوراً » .

**الثاني** : أنه منصوب عطفاً على معنى « أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح » . أي : أرْسَلْنا ونَبَّأْنا نوحاً ورسلاً ، وعلى هذا فيكون « قد قَصَصْناهم » في محل نصب لأنه صفةٌ لـ « رسلاً » .

**الثالث** : أنه منصوبٌ بإضمار فعل أي : وأرسلنا رسلاً ، وذلك أنَّ الآيةَ نزلت رادَّة على اليهود في إنكارهم إرسالَ الرسل وإنزال الوحي ، كما حكى اللَّهُ عنهم في قوله : ﴿ ما أنزل الله على بشر من شيءٍ ﴾[2] والجملةُ أيضاً في محل الصفة .

وقرأ أُبي : « ورسلٌ » بالرفع في الموضعين ، وفيه تخريجان :

**أظهرُهما** : أنه مبتدأ وما بعده خبرُه ، وجاز الابتداءُ هنا بالنكرةِ لأحدِ شيئين : إمَّا العطفِ كقوله :

١٦٨٥ ـ عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي ... فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا[3]

وإما التفصيلِ كقوله :

١٦٨٦ ـ فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أُجُرُّ[4]

وكقوله :

١٦٨٧ ـ إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ ... بِشِقٍّ وشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ[5]

---

(١) الورَشان : طائر يشبه الحمام ، والأنثى ورْشانة . اللسان : ورش .

(٢) سورة الأنعام ، الآية (٩١) .

(٣) انظر البيت في المغني (٢/٤٦٨) .

(٤) البيت لأمرىء القيس انظر ديوانه (٧٠) ، الكتاب (١/٨٦) ، المحتسب (٢/١٤٢) ، المغني (٥٢٤) .

(٥) تقدم .

**والثاني** : ـ وإليه ذهب ابن عطية ـ أنه ارتفعَ على خبر ابتداء مضمر أي : وهم رسلٌ ، وهذا غير واضح . والجملة بعد « رسل » على هذا الوجه تكون في محلِّ رفع لوقوعها صفةً للنكرة قبلها .

قوله : ﴿ **ورسلاً لم نَقْصُصْهم** ﴾ كالأول . وقوله : « وكَلَّم اللَّهُ موسى » الجمهور على رفع الجلالة ، وهي واضحة . و« تكليماً » مصدر مؤكد رافعٌ للمجاز ، وهي مسألةٌ يبحث فيها الأصوليون ، تحتمل كلاماً كثيراً ليس هذا موضعَه ، على أنه قد جاء التأكيد بالمصدر في ترشيح المجاز كقول هند بنت النعمان بن بشير في زوجِها روحِ بن زنباع وزيرِ عبد الملك بن مروان :

١٦٨٨ - بَكَى الخَزُّ مِنْ رَوْحٍ وأَنْكَرَ جِلْدَه وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُذامَ المَطَارِفُ[1]

تقول : إنَّ زوجها رَوْحاً قد بكى ثيابُ الخَزِّ من لُبْسه ، لأنه ليس من أهل الخز ، وكذلك صرخت صراخاً من جُذام ـ وهي قبيلة رَوْح ـ ثيابُ المطارف ، تعني أنهم ليسوا من أهل تلك الثياب ، فقولها : « عَجَّت المطارف » مجازٌ لأن الثياب لا تعجُّ ، ثم رَشَّحَتْه بقولها عجيجاً . وقال ثعلب : « لولا التأكيدُ بالمصدر لجاز أن يكونَ كما تقول : « كَلَّمْتُ لك فلاناً » أي : أرسلت إليه ، أو كتبت له رُقْعةً . وقرأ يحيى بن وثاب والنخعي : « وكَلَّم اللَّهَ موسى » بنصب الجلالة ، وهي واضحةٌ أيضاً .

قوله تعالى : ﴿ **رسلاً مبشِّرين** ﴾ : فيه أربعة أوجه :

**أحدها** : أنه بدل من « رسلاً » الأول في قراءة الجمهور ، وعَبَّر الزمخشري عن هذا بنصبه على التكرير ، كذا فهم عنه الشيخ[2] .

**الثاني** : أنه منصوبٌ على الحال الموطئة ، كقولك : « مررت بزيدٍ رجلاً صالحاً » ، ومعنى الموطئة أي : إنَّها ليست مقصودةً ، إنما المقصودُ صفتُها ، ألا ترى أن الرجولية مفهومة من قولك « بزيد » وإنما المقصودُ وصفُه بالصلاحية .

**الثالث** : أنه نُصب بإضمار فعل أي : أَرْسَلْنا رسلاً .

**الرابع** : أنه منصوبٌ على المدح ، قَدَّره أبو البقاء بـ«أعني » ، وكان ينبغي أن يقدِّره فعلاً دالاً على المدح نحو : « أمدح » ، وقد رجَّح الزمخشري هذا الأخير فقال : « والأوجَهُ أن ينتصِبَ « رسلاً » على المدح » .

قوله : ﴿ **لئلا** ﴾ هذه لام كي ، وتتعلَّقُ بـ«منذرين » على المختار عند البصريين ، وبـ«مبشِّرين » على المختار عند الكوفيين ، فإن المسألةَ من التنازع ، ولو كان من إعمالِ الأول لأضمرَ في الثاني من غير حذفٍ فكان يُقال : مبشِّرين ومنذرين له لئلا ، ولم يَقُلْ كذلك فدلَّ على مذهب البصريين ، وله في القرآن نظائرُ تقدَّم منها جملة صالحة . وقيل : اللام تتعلقُ بمحذوف أي : أرسلناهم لذلك . و« حُجَّةٌ » اسمُ « كان » ، وفي الخبر وجهان :

**أحدُهما** : هو « على الله » و« للناس » حال .

**والثاني** : أن الخَبر « للناس » و« على الله » حال ، ويجوز أن يتعلق كلٌّ من الجارِّ والمجرور بما تعلَّقَ به الآخرُ إذا

---

(١) تقدم .

(٢) انظر البحر المحيط (٣/٣٩٩) .

جَعَلْناه خبراً ، ولا يجوزُ أن يتعلقَ على الله بـ« حجة » ، وإنْ كان المعنى عليه ؛ لأنَّ معمولَ المصدر لا يتقدَّم عليه . و« بعد الرسل » متعلقٌ بـ« حجة » ، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوف على أنه صفةٌ لـ« حُجَّة » لأنَّ ظروف [ الزمان ] تُوصَفُ بها الأحداثُ كما يُخْبر بها عنها نحو : « القتالُ يوم الجمعة » .

قوله تعالى : ﴿ لكن اللَّهُ يشهد ﴾ : هذه الجملة الاستدراكية لا يبتدأ بها ، فلا بد من جملة محذوفة ، وتكون هذه الجملةُ مستدركة عنها ، والجملة المحذوفة هي ما رُوي في سبب النزول أنه لَمَّا نَزَلَتْ : ﴿ إنا أَوْحَينا إليك ﴾[1] قالوا : ما نشهد لك بهذا أبداً ، فنزلت : « لكن اللَّهُ يَشْهد » . وقد أحسن الزمخشري هنا في تقديرِ جملةٍ غيرِ ما ذكرتُ ، وهو : « فإنْ قلت : الاستدراكُ لا بُدَّ له من مستدرَك ، فأين هو في قوله : « لكن الله يشهد » ؟ قلت : لَمَّا سأل أهلُ الكتاب إنزالَ الكتاب من السماء وتعنَّتوا بذلك ، واحتجَّ عليهم بقولِه : إنَّا أوحينا إليك » قال : « لكن اللَّهُ يشهد » بمعنى أنهم لا يشهدون لكن اللَّهُ يَشْهد » ثم ذكر الوجهَ الأول .

وقرأ الجمهور بتخفيفِ « لكن » ورفعِ الجلالة . والسُّلمي والجراح الحكمي بتشديدها ونصبِ الجلالة ، وهما كالقراءتين في ﴿ ولكن الشياطين ﴾ وقد تقدَّم حكمه . والجمهور على « أَنْزله » مبنياً للفاعل وهو الله تعالى ، والحسن قرأه « أُنزل » مبنياً للمفعول ، وقرأ السلمي « نَزَّله بعلمه » مشدداً . والباء في « بعلمه » للمصاحبة أي : ملتبساً بعلمه ، فالجار والمجرور في محل نصب على الحال . وفي صاحبها وجهان ، أحدهما : الهاءُ في « أنزله » . والثاني : الفاعل في « أنزله » أي : أنزله عالماً به . و« الملائكةُ يشهدون » مبتدأ وخبر ، يجوز أن تكونَ حالاً أيضاً من المفعول في « أنزله » أي : والملائكةُ يشهدون بصدقه ، ويجوز ألاَّ يكونَ لها محل ، وحكمه حينئذٍ كحكم الجملةِ الاستدراكية قبله . وقد تقدَّم الكلامُ على مثلِ قوله : ﴿ وكفى بالله ﴾[2] ، وعلى قوله : ﴿ ليغفر لهم ﴾ وأن الفعلَ مع هذه اللامِ أبلغُ منه دونَها . والجمهور على « وصَدُّوا » مبنياً للفاعل ، وقرأ عكرمة وابن هرمز : « وصُدُّوا » مبنياً للمفعول ، وهما واضحتان ، وقد قرىء بهما في المتواتر في قوله : ﴿ وصَدُّوا ﴾[3] في الرعد ، و﴿ صَدَّ عن السبيل ﴾[4] في غافر .

إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿١٦٩﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ وَإِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧٠﴾ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ ۚ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ۘ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿١٧١﴾ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿١٧٢﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟

---

(١) سورة النساء ، الآية (١٦٣) .
(٢) سورة النساء ، الآية (٦) .
(٣) سورة الرعد ، الآية (٣٣) .
(٤) سورة غافر ، الآية (٣٧) .

الصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْتَنكَفُوا۟ وَٱسْتَكْبَرُوا۟ فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ۙ وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٧٣﴾

وقوله تعالى : ﴿ إلا طريقَ جهنم ﴾ : فيه قولان :

**أحدهما** : أنه استثناءٌ متصل لأنَّ المرادَ بالطريقِ الأولِ العمومُ فالثاني من جنسه .

**والثاني** : أنه منقطعٌ إنْ أُريد بالطريقِ شيءٌ مخصوصٌ وهو العمل الصالح الذي يتوصَّلون به إلى الجنة . و« خالدين » حالٌ مقدَّرة .

وقوله تعالى : ﴿ بالحقِّ ﴾ : فيه وجهان :

**أحدُهما** : أنه متعلق بمحذوفٍ ، والباء للحال أي : جاءكم الرسولُ ملتبساً بالحق أو متكلماً به .

**والثاني** : أنه متعلقٌ بنفس « جاءكم » أي : جاءكم بسببِ إقامةِ الحق . و« من ربكم » فيه وجهان :

**أحدُهما** : أنه متعلقٌ بمحذوف على أنه حال أيضاً من « الحق » .

**والثاني** : أنه متعلقٌ بـ « جاء » أي : جاء من عند الله أي : أنه مبعوثٌ لا متقوِّل .

قوله : ﴿ خيراً لكم ﴾ في نصبه أربعة أوجه :

**أحدها** : ـ وهو مذهب الخليل وسيبويه[1] ـ أنه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ واجبِ الإضمار تقديره : وأتوا خيراً لكم ، لأنه لَمَّا أمرهم بالإيمان فهو يريدُ إخراجَهم من أمر وإدخالَهم فيما هو خيرٌ منه ، ولم يذكر الزمخشري غيره قال : « وذلك أنه لمَّا بعثَهم على الإيمان وعلى الانتهاءِ عن التثليث علم أنه يَحْمِلُهم على أمر فقال : خيراً لكم ، أي : اقصدوا وأتوا أمراً خيراً لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث » .

**الثاني** : ـ وهو مذهب الفراء ـ أنه نعت لمصدر محذوف أي : فآمنوا إيماناً خيراً لكم . وفيه نظر ، من حيث أنه يُفْهِم أنَّ الإيمان منقسم إلى خير وغيره ، وإلَّا لم يكنْ لتقييده بالصفةِ فائدةٌ ، وقد يُقال : إنه قد يكون لا يقول بمفهوم الصفة ، وأيضاً فإن الصفة قد تأتي للتأكيد وغير ذلك .

**والثالث** : ـ وهو مذهب الكسائي وأبي عبيد ـ أنه منصوبٌ على خبرِ « كان » المضمرةِ تقديرُه : يكنِ الإيمانُ خيراً . وقد ردَّ بعضُهم هذا المذهب بأن « كان » لا تُحْذَف مع اسمها دونَ خبرها إلا فيما لا بد له منه ، ويزيد ذلك ضعفاً أنَّ « يكن » المقدرةَ جوابُ شرط محذوف فيصير المحذوفَ الشرطُ وجوابُه ، يعني أنَّ التقديرَ : إنْ تؤمنوا يكنِ الإيمانُ خيراً ، فَحَذْفَتَ الشرطَ وهو « إنْ تؤمنوا » وجوابَه ، وهو « يكن الإيمان » ، وأبقيتَ معمولَ الجواب وهو « خيراً » ، وقد يقال : إنه لا يُحتاج إلى إضمار شرطٍ صناعي وإن كان المعنى عليه ، لأنَّا نَدَّعي أن الجزم الذي في « يكن » المقدرةِ إنما هو بنفس جملة الأمر التي قبله وهو قوله : « فآمِنُوا » من غير تقديرِ حرفِ شرط ولا فعلٍ له ، وهو الصحيح في الأجوبة الواقعة لأحد الأشياء السبعة ، تقول : « قم أكرمْك » فـ« أكرمك » جواب مجزوم بنفس « قم » لتضمُّن هذا

---

(١) انظر الكتاب (١/١٤٣) .

الطلبِ معنى الشرط من غير تقدير شرط صناعي .

**الرابع** : ـ والظاهرُ فساده ـ أنه منصوبٌ على الحال ، نقله مكي عن بعض الكوفيين ، قال : « وهو بعيد » ونقله أبو البقاء أيضاً ولم يَعْزُه .

قوله تعالى : والغُلُوُّ : تجاوزُ الحدِّ ، ومنه : « غَلْوة السهم » و« غَلاء السعر » . قوله : « إلا الحقَّ » هذا استثناء مفرغ ، وفي نصبه وجهان :

**أحدهما** : أنه مفعول به لأنه تضمَّن معنى القول نحو : « قلت خطبةً » .

**والثاني** : أنه نعتُ مصدر محذوف أي : إلا القولَ الحق ، وهو قريب في المعنى من الأول . وقرأ جعفر بن محمد : « المِسِّيح » بوزن « السِّكِّيت » كأنه جَعَله مثالَ مبالغة نحو : « شِرِّيبٌ العسلَ » ، و« المسيح » مبتدأ بعد « إنَّ » المكفوفة ، و« عيسى » بدل منه أو عطف بيان ، و« ابن مريم » صفته و« رسول الله » خبر المبتدأ ، و« كلمتُه » عطف عليه .

و﴿ **ألقاها** ﴾ جملةٌ ماضية في موضع الحال ، و« قد » معها مقدرةٌ . وفي عاملِ الحال ثلاثةُ أوجه نَقَلها أبو البقاء .

**أحدها** : أنه معنى « كلمة » لأنَّ معنى وصف عيسى بالكلمة : المكونُ بالكلمة من غير أب ، فكأنه قال : ومنشؤه ومبتدعُه .

**والثاني** : أن يكون التقدير : إذ كان ألقاها ، فـ «إذ » ظرفُ زمانٍ مستقبل ، و« كان » تامة ، وفاعلها ضمير الله تعالى . و« ألقاها » حالٌ من ذلك الفاعل ، وهو كقولهم : « ضربي زيداً قائماً » .

**والثالث** : أن يكونَ حالاً من الهاء المجرورة ، والعاملُ فيها معنى الإضافة تقديره : وكلمةُ اللَّهِ مُلْقِياً إياها » انتهى . أمّا جعله العاملَ معنى « كلمة » فصحيح ، لكنه لم يبين في هذا الوجه من هو صاحبُ الحال ؟ وصاحبُ الحال الضميرُ المستتر في « كَلِمتُه » العائدُ على عيسى لما تضمَّنَتْه من معنى المشتق نحو : « مُنشأ ومُبتدَع » ، وأمّا جَعْلُه العاملَ معنى الإضافة فشيء ضعيف ، ذهب إليه بعض النحويين ، وأمَّا تقديرُه الآيةَ بمثلِ « ضربي زيداً قائماً » ففاسد من حيث المعنى . والله أعلم .

و« روحٌ » عطفٌ على « كلمة » ، و« منه » صفة لـ «روح » ، و« من » لابتداء الغاية مجازاً ، وليست تبعيضيةً . ومن غريب ما يحكى أن بعض النصارى ناظَرَ علي بن الحسين بن واقد المروزي[1] وقال : « في كتاب الله ما يَشْهد أنَّ عيسى جزءٌ من الله » وتلا : « وروح منه » ، فعارضه ابن واقد بقوله تعالى : ﴿ وسَخَّر لكم ما في السموات ومما في الأرض جميعاً منه ﴾[3] ، وقال : « يلزم أن تكون تلك الأشياء جزءاً من الله تعالى وهو مُحالٌ بالاتفاق » فانقطع النصراني وأسلم .

---

(١) علي بن الحسين بن واقد كان عالماً ، صاحب حديث كأبيه . قال البخاري : توفى سنة إحدى عشرة ومئتين انظر سير أعلام النبلاء (١/٢١١) ، المغني في الضعفاء (٢/٤٤٦) ، تهذيب التهذيب (٧/٣٠٨) ، شذرات الذهب (٢/٢٧) .

(٢) سورة الجاثية ، الآية (١٣) .

(٣) سورة المائدة ، الآية (٧٣) .

و﴿ ثلاثةٌ ﴾ خبر مبتدأ مضمر ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب بالقول أي : ولا تقولوا : « آلهتنا ثلاثةٌ » يدلُّ عليه قوله بعد ذلك : « إنما اللَّهُ إلَهٌ واحد » وقيل : تقديره : الأقانيمُ ثلاثة أو المعبود ثلاثة . وقال الفارسي : « تقديره : الله ثالث ثلاثة ، ثم حُذف المضاف وأقيم المضافُ إليه مُقامه ، يريد بذلك موافقةَ قوله : « لقد كفر الذين قالوا : إن الله ثالثُ ثلاثةٍ » .

وقوله : ﴿انتهُوا خيراً لكم ﴾ نصب « خيراً » هنا كنصبه فيما تقدم[١] في جميع وجوهِه ونسبته إلى قائليه . و« أن يكون له ولد » تقديره : من أن يكون ، أو : عن أن يكون ، لأنَّ معنى « سبحان » التنزيهُ ، فكأنه قيل : نَزِّهوه عن أن يكون ، أو من أن يكون له ولد ، فيجيء في محل « أن » الوجهان المشهوران . و« واحد » نعت على سبيل التوكيد ، وظاهر كلام مكي أنه نعتٌ لا على سبيل التوكيد ، فإنه قال : « والله » مبتدأ ، و« إله » خبره ، و« واحد » نعت تقديره : إنما الله منفرد في إلَهيَّته » . وقيل : « واحدٌ » تأكيد بمنزلة ﴿ لا تتخذوا إلهين اثنين ﴾[٢] ، ويجوز أن يكونَ « إله » بدلاً من « الله » ، و« واحد » خبره ، تقديره : إنما المعبودُ واحدٌ . وقوله : « أن يكونَ لـه ولد » تقـدم نظيـره[٣] . وقرأ الحسن : « إنْ يكونُ » بكسرِ الهمزة ورفع « يكون » على أن « إنْ » نافية أي : ما يكون له ولد ، فعلى قراءته يكون هذا الكلامُ جملتين ، وعلى قراءةِ العامة يكون جملة واحدة .

قوله تعالى : ﴿ لن يَسْتَنْكِفَ المسيح أن يكون عبداً ﴾ : قرأ عليٌّ : « عُبَيْداً » على التصغير وهو مناسبٌ للمقام . وقوله : ﴿ ولا الملائكة ﴾ عطف على « المسيح » أي : ولن يستنكف الملائكة أن يكونوا عبيداً لله .

وقال الشيخ[٤] : ما نصُّه : « وفي الكلام حذف ، التقدير : ولا الملائكة المقربون أن يكونوا عبيداً لله ، فإنْ ضُمِّن « عبداً » معنى « مِلْكاً لله » لم يَحتجْ إلى هذا التقديرِ ، ويكونُ إذ ذاك « ولا الملائكة » من باب عطف المفردات ، بخلاف ما إذا لُحِظَ في « عبد » معنى الوِحْدة ، فإن قوله : « ولا الملائكة » يكون من عطف الجمل لاختلاف الخبر ، وإنْ لُحِظ في قوله : « ولا الملائكة » معنى : « ولا كل واحد من الملائكة » كان من باب عطف المفردات » . وقال الزمخشري : « فإنْ قلت : علام عُطِفَ و« الملائكة »؟ قلت : إمَّا أن يُعْطَفَ على « المسيح » أو اسمِ « يكون » أو على المستتر في « عبداً » لِما فيه من معنى الوصف لدلالته على العبادة ، وقولك : « مررت برجلٍ عبدٍ أبوه » فالعطفُ على المسيح هو الظاهرُ لأداء غيره إلى ما فيه بعضُ انحرافٍ عن الغرض ، وهو أن المسيح لا يأنفُ أن يكونَ هو ولا مَنْ فوقه موصوفين بالعبودية أو أن يَعْبد الله هو ومن فوقه » .

قال الشيخ[٥] : « والانحرافُ عن الغرض الذي أشار إليه كونُ الاستنكافِ يكون مختصاً بالمسيح والمعنى التام إشراكُ الملائكة مع المسيحِ في انتفاءِ الاستنكافِ عن العبودية ، ويظهرُ أيضاً مرجوحيةُ الوجهين مِنْ جهةِ دخولِ « لا » إذ لو أُريد العطفُ على الضمير في « يكون » أو في « عبداً » لم تَدْخُل « لا » ، بل كان يكون التركيب بدونها ، تقول : « ما يريد زيدٌ أن يكونَ هو وأبوه قائمين » و« ما يريد زيد أن يصطلح هو وعمرو » فهذان التركيبان ليسا من مَظَنَّةِ دخولِ [لا] وإنْ وُجد منه شيءٌ أُوِّلَ » . انتهى . فتحصَّل في رفع « الملائكة » ثلاثة أوجه : أوجَهُها الأول .

---

(١) في الآية (١٧٠) .
(٢) سورة النحل ، الآية (٥١) .
(٣) سورة آل عمران ، الآية (٤٧) .
(٤) انظر البحر المحيط (٣/٤٠٢) .
(٥) انظر البحر المحيط (٣/٤٠٤) .

والاستنكافُ : استفعال من النَّكْف ، والنَّكْفُ : أن يُقال له سوء ، ومنه : « ما عليه في هـذا الأمر نَكْفٌ ولا وَكْف » . قال أبو العباس : « واستفعل هنا بمعنى دَفَع النَّكْفَ عنه » ، وقال غيره : « هو الأَنَفَةُ والترفع » ومنه : « نَكَفْتُ الدَّمعَ بإصبعي » إذا منعتُه من الجري على خَدِّك ، قال :

١٦٨٩ ـ فَبَانُوا فَلَوْلاَ مَا تَذَكَّرُ مِنْهُمُ مِنَ الحِلْفِ لَمْ يُنْكَفْ لِعَيْنَيْكَ مَدْمَعُ[1]

قوله : ﴿ فسيحشرهم ﴾ الفاءُ يجوز أن تكونَ جواباً للشرط في قوله : « ومَنْ يستنكِفْ » . فإنْ قيل : جواب « إنْ » الشرطية وأخواتِها غيرَ « إذا » لا بد أن يكونَ محتملاً للوقوع وعدمه ، وحشرُهم إليه جميعاً لا بد منه ، فكيف وقع جواباً لها ؟ فقيل في جوابه وجهان :

**أحدهما** : ـ وهو الأصح ـ أن هذا كلامٌ تضمَّن الوعدَ والوعيد ، لأنَّ حَشْرَهم يقتضي جزاءَهم بالثوابِ أو العقاب ، ويَدُلُّ عليه التفصيلُ الذي بعده في قوله : « فأمَّا الذين » إلى آخره ، فيكونُ التقدير : وَمَنْ يستنكِفْ عن عبادته ويستكبرْ فيعذبُه عند حَشْرِه إليه ، ومَنْ لم يستنكف ولم يستكبر فيثيبه .

**والثاني** : أنَّ الجوابَ محذوف أي : فيجازيه ، ثم أخبر بقوله : « فسيحشرهم إليه جميعاً » ، وليس بالبيِّن . وهذا الموضوع محتمل أن يكون مِمَّا حُمِل على لفظةِ « مَنْ » تارة في قوله : « يستنكف » و« يستكبر » فلذلك أفرد الضمير ، وعلى معناها أخرى في قوله : « فسيحشرهم » ولذلك جَمَعه ، ويَحْتمل أنه أعاد الضمير في « فسيحشرهم » على « مَنْ » وغيرِها ، فيندرجُ المستنكفُ في ذلك ، ويكون الرابطُ لهذه الجملةِ باسم الشرط العموم المشار إليه . وقيل : بل حَذَفَ معطوفاً لفهم المعنى ، والتقدير: فسيحشرهم أي : المستنكفين وغيرَهم ، كقوله : ﴿ سرابيلَ تَقيكم الحَرَّ ﴾[2] أي : والبرد . و« جميعاً » حالٌ أو تأكيدٌ عند مَنْ جَعَلها كـ« كل » وهو الصحيح . وقرأ الحسن : « فسنحشرهم » بنونِ العظمة ، وتخفيفِ باء « فيعذبهم » . وقرىء : « فسيحشرهم » بكسرِ الشين وهي لغةٌ في مضارع « حَشَر » .

وقوله تعالى : ﴿ فأمَّا الذين ﴾ : قد تقدَّم الكلامُ على نظيرتها . ولكن هنا سؤالٌ حسن قاله الزمخشري وهو : « فإن قلت : التفصيل غيرُ مطابق للمفصَّل ، لأنه اشتمل على الفريقين ، والمفصَّل على فريق واحد . قلت : هو مثلُ قولك : « جَمَعَ الإمام الخوارج : فمن لم يخرج عليه كساه حُلَّةٌ ومَنْ خرج عليه نَكَّل به » وصحةُ ذلك لوجهين ، أحدُهما : أن يُحذف ذِكرُ أحدِ الفريقين لدلالةِ التفصيل عليه ، ولأنَّ ذِكْرَ أحدهما يدل على ذكرِ الثاني كما حذف أحدَهما في التفصيل في قوله عقيب هذا : « فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به » . والثاني : وهو أن الإحسان إلى غيرهم مما يَغُمُّهم فكان داخلاً في جملة التنكيل بهم ، فكأنه قيل : ومن يستنكفْ عن عبادِته ويستكبرْ فسيعذِّبهم بالحسرة إذا رأوا أجور العاملين وبما يصيبهم من عذاب الله » انتهى . يعني بالتفصيل قولَه : « فأما » و« أما » ، وقد اشتمل على فريقين أي : المثابين والمعاقبين ، وبالمفصَّل قولَه قبل ذلك : « ومَنْ يستنكف » ، ولم يشتمِلْ إلاّ على فريق واحد هم المعاقبون .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ

(١) انظر البيت في البحر (٣/٣٩٤) ، اللسان (تكف) .

(٢) سورة النحل ، الآية (٨١) .

وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿١٧٥﴾ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ ﴿١٧٦﴾

قوله تعالى : ﴿ مِنْ ربكم ﴾ : فيه وجهان :

**أظهرهما** : أنه متعلق بمحذوف لأنه صفةٌ لـ« برهان » أي : برهانٌ كائن من ربكم . و« مِنْ » يجوز أن تكونَ لابتداء الغاية مجازاً ، أو تبعيضية أي : من براهين ربكم .

**والثاني** : أنه متعلقٌ بنفس « جاء » و« مِنْ » لابتداء الغاية كما تقدم .

قوله تعالى : ﴿ صراطاً ﴾ : مفعول ثان لـ « يهدي » لأنه يتعدى لاثنين كما تقدم تحريره . وقال جماعة منهم مكي : إنه مفعول بفعلٍ محذوف دَلَّ عليه « يهديهم » ، والتقدير : « يُعَرِّفهم » . وقال أبو البقاء قريباً من هذا إلا أنه لم يُضْمِرْ فعلاً ، بل جَعَلَه منصوباً بـ « يهدي » على المعنى ، لأنَّ المعنى يُعَرِّفهُم . قال مكي في الوجه الثاني : « ويجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً لـ« يَهْدي » أي : يهديهم صراطاً مستقيماً إلى ثوابه وجزائه » ولم أَدْرِ لِمَ خَصَّصوا هذا الموضع دونَ الذي في الفاتحة[1] ، واحتاجوا إلى تقدير فعل أو تضمينه معنى « يُعَرِّفهم »؟ وأجاز أبوعليّ أن يكون منصوباً على الحال من محذوف فإنه قال : «الهاءُ في « إليه » راجعةٌ إلى ما تقدم من اسم الله ، والمعنى : ويهديهم إلى صراطه ، فإذا جعلنا « صراطاً مستقيماً » نصباً على الحال كانت الحالُ من هذا المحذوفِ » انتهى . فتحصَّل في نصبه أربعةُ أوجه :

**أحدها** : أنه مفعول بـ« يهدي » من غير تضمين معنى فعل آخرَ .

**الثاني** : أنه على تضمين معنى « يُعَرفهم » .

**الثالث** : أنه منصوبٌ بمحذوفٍ .

**الرابع** : أنه نصبٌ على الحال ، وعلى هذا التقديرِ الذي قَدَّره الفارسي تقْرُب من الحالِ المؤكدة ، وليس كقولك : « تبسَّم ضاحكاً » لمخالفتِها لصاحبِها بزيادةِ الصفةِ وإن وافقته لفظاً . والهاءُ في « إليه » : إمَّا عائدةٌ على « الله » بتقدير حذف مضاف كما تقدم من نحو : « ثوابه » أو « صراطه » ، وإمَّا على الفضلِ والرحمة لأنهما في معنى شيءٍ واحد ، وإما عائدةٌ على الفضلِ لأنه يُراد به طريق الجنان .

قوله تعالى : ﴿ في الكلالة ﴾ : متعلق بـ «يُفْتيكم » على إعمال الثاني ، وهو اختيار البصريين ، ولو أَعْمل الأولَ لأضمرَ في الثاني ، وله نظائرُ في القرآن : ﴿ هاؤم اقرؤُوا كتابِيَه ﴾[2] . ﴿ آتوني أُفْرِغْ عليه قِطْراً ﴾[3] ﴿ وإذا قيل لهم تعالوا يستغفرْ لكم رسولُ الله ﴾[4] ﴿ والذين كفروا وكَذَّبوا بآياتَنا ﴾[5] . وقد تقدَّم الكلام فيه بأشبع من هذا في سورة

---

(١) سورة الفاتحة ، الآية (٣) .
(٢) سورة الحاقة ، الآية (١٩) .
(٣) سورة الكهف ، الآية (٩٦) .
(٤) سورة المنافقون ، الآية (٥) .
(٥) سورة البقرة ، الآية (٣٩) .

البقرة فليراجَعْ . وتقدَّم أيضاً اشتقاقُ الكلالة أول هذه السورة[١] . وقوله : ﴿ إنِ امرؤٌ ﴾ كقوله : ﴿ وإنِ امرأة ﴾[٢] و« هلك » جملةٌ فعليةٌ في محلّ رفع صفة لـ « امرؤ » .

و﴿ ليس له ولدٌ ﴾ جملةٌ في محلِّ رفعٍ أيضاً صفةً ثانية ، وأجاز أبو البقاء أن تكونَ هذه الجملةُ حالاً من الضمير في « هلك » ، ولم يذكر غيره . ومنع الزمخشري أن تكونَ حالاً ، ولم يبيِّنْ العلةَ في ذلك ، ولا بيَّن صاحبَ الحال أيضاً : هل هو « امرؤ » أو الضمير في « هلك » ؟ .

قال الشيخ[٣] : « وَمَنَع الزمخشري أن يكونَ قولُه : « ليس له ولد » جملةً حالية من الضمير في « هلك » فقال : « ومحلُ ليس له ولد الرفعُ على الصفةِ لا النصبُ على الحال » انتهى . والزمخشري لم يَقُلْ كذلك أي : لم يمنع كونَها حالاً من الضمير في « هلك » ، بل منع حاليَّتَها على العموم كما هو ظاهرُ قوله ، ويحتمل أنه أراد مَنْعَ حاليتها من « امرؤ » لأنه نكرةٌ ، لكنَّ النكرة هنا قد تخصَّصت بالوصف ، وبالجملةِ فالحالُ من النكرة أقلُّ منه من المعرفة . والذي ينبغي امتناعُ حاليتها مطلقاً كما هو ظاهر عبارته ، وذلك أنَّ هذه الجملةَ المفسِّرةَ للفعل المحذوف لا موضِعَ لها من الإعراب فأشبهت الجملَ المؤكدة ، وأنت إذا أتبعت أو أخبرتَ فإنما تريدُ ذلك الاسمَ المتقدِّمَ في الجملةِ المؤكدة السابقة لا ذلك الاسمَ المكرَر في الجملة الثانية التي جاءت تأكيداً ، لأنَّ الجملةَ الأولى هي المقصودةُ بالحديثِ ، فإذا قلت : « ضربتُ زيداً ضربت زيداً الفاضلَ » فـ « الفاضل » صفةُ « زيداً » الأول لأنه في الجملة المؤكَّدَة المقصودُ بالإخبار ، ولا يَضُرُّ الفصلُ بين النعتِ والمنعوت بجملة التأكيد ، فهذا المعنى يَنْفي كونَها حالاً من الضَمير في « هلك » وأما ما ينفي كونَها حالاً من « امرؤ » فلِما ذكرته لك من قلةِ مجيء الحال من النكرةِ في الجملة . وفي هذه الآيةِ على ما اختاروه من كونِ « ليس له ولد » صفةً دليلٌ على الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المفسرة للمحذوف في باب الاشتغال ، ونظيرُه : « إنْ رجلٌ قام عاقلٌ فأكرمْه » فـ« عاقل » صفةٌ لـ « رجل » فُصِل بينهما بـ « قام » المفسِّرِ لـ« قام » المفسَّر .

وقوله : ﴿ وله أختٌ ﴾ كقوله : « ليس له ولد » ، والفاء في « فلها » جوابُ « إنْ » . وقوله : « وهو يَرِثُها » لا محلَّ لهذه الجملة من الإعراب لاستئنافِها ، وهي دالةٌ على جواب الشرط ، وليست جواباً خلافاً للكوفيين وأبي زيد . وقال أبو البقاء : « وقد سَدَّتْ هذه الجملة مسدَّ جوابِ الشرط » ، يريد أنها دالةٌ كما تقدَّم ، وهذا كما يقول النحاة : إذا اجتمع شرط وقسم أُجيب سابقُهما ، وجعل ذلك الجواب ساداً مسدَّ جواب الآخر . والضميران من قوله : « وهو يرثها » عائدان على لفظ امرىء وأخت دونَ معناهما ، فهو من باب قوله :

١٦٩٠ ـ وكُلُّ أُنَاسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ ... وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَه فَهُوَ سَارِبُ[٤]

وقولهم : « عندي درهمٌ ونصفه » وقوله تعالى : ﴿ وما يُعَمَّر مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يَنْقُصُ من عمره ﴾[٥] وإنما احتيج إلى ذلك لأنَّ الحيةَ لا تُورَثُ والهالكَ لا يرثُ فالمعنى : وامرأً آخَرَ غيرَ الهالك يرثُ أختاً له أخرى .

قوله : ﴿ فإن كانتا اثنتين ﴾ الألفُ في « كانتا » فيها أقوال :

---

(١) انظر تفسير الآية (١٢) .
(٢) سورة النساء ، الآية (١٣٨) .
(٣) انظر البحر المحيط (٤٠٧/٣) .
(٤) تقدم .
(٥) سورة فاطر ، الآية (١١) .

**أحدُها** : أنها تعودُ على الأختين يدلُّ على ذلك قولُه : « وله أخت » أي : فإن كانتِ الأختان اثنتين . وقد جَرَتْ عادةُ النحويين أن يسألوا هنا سؤالاً وهو أنَّ الخبر لا بد أن يفيد ما لا يفيده المبتدأ ، وإلَّا لم يكن كلاماً ، ولذلك مَنَعوا : « سيدُ الجارية مالكُها » لأن الخبر لم يَزِدْ على ما أفاده المبتدأ ، والخبرُ هنا دَلَّ على عدد ذلك العدد مستفادٌ من الألف في « كانتا » . وقد أجابوا عن ذلك بأجوبةٍ منها : ما ذكره أبو الحسن الأخفش وهو أنَّ قولَه « اثنتين » يدلُّ على مجرد الاثنية من غير تقييدٍ بصغير أو كبير أو غيرِ ذلك من الأوصاف ، يعني أن الثلثين يُستَحقان بمجرد هذا العدد من غير اعتبار قيدٍ آخر ، فصار الكلام بذلك مفيداً » . وهذا غيرُ واضحٍ لأنَّ الألفَ في « كانتا » تدل أيضاً على مجرد الاثنية من غير قيد بصغير أو كبير أو غيرهما من الأوصاف ، فقد رجعَ الأمرُ إلى أنَّ الخبر لم يُفِدْ غيرَ ما أفاده المبتدأ . ومنها : ما ذكره مكي عن الأخفش أيضاً ، وتبعه الزمخشري وغيره وهو الحَمْلُ على معنى « مَنْ » ، وتقريره ما ذكره الزمخشري ، قال رحمه الله : « فإن قلت : إلى مَنْ يرجع ضميرُ التثنية والجمع في قوله : « فإنْ كانتا اثنتين ، وإن كانوا إخوة » ؟ قلت : أصلُه : فإن كان مَنْ يرث بالأخوَّة اثنتين ، وإن كان [ من ] يرث بالأخوَّة ذكوراً وإناثاً ، وإنما قيل : « فإنْ كانتا ، وإن كانوا » كما قيل : « مَنْ كانت أمَّك » فكما أُنِّث ضميرَ « مَنْ » لمكان تأنيث الخبر كذلك ثُنِّى وجمع ضميرَ مَنْ يرث في « كانتا » و« كانوا » لمكانِ تثنية الخبر وجمعِه » وهو جوابٌ حسن .

إلا أن الشيخ[1] اعترضه فقال : « هذا تخريجٌ لا يَصِحُّ ، وليس نظيرَ « مَنْ كانت أمَّك » لأنه قد صَرَّح بـ «مَنْ » ولها لفظ ومعنى ، فمن أنَّث راعى المعنى ، لأن التقدير : أيةُ أُمٍّ كانت أمكَ » ومدلولُ الخبر في هذا مخالفٌ لمدلول الاسم ، بخلافِ الآية فإن المدلولين واحد ، ولم يؤنث في « مَنْ كانت أمك » لتأنيثِ الخبر ، إنما أنث لمعنى « من » إذ أراد بها مؤنثاً ألا ترى أنك تقول : « مَنْ قامت » فتؤنث مراعاة للمعنى إذ أردْتَ السؤال عن مؤنث ، ولا خبر هنا فيؤنَّثَ « قامت » لأجلِه » . انتهى وهو تحاملٌ منه على عادته ، والزمخشري وغيره لم ينكروا أنه لم يُصَرِّح في الآية بلفظِ « مَنْ » حتى يُفَرِّقَ لهم بهذا الفرقِ الغامض ، وهذا التخريجُ المذكورُ هو القولُ الثاني في الألف .

والظاهرُ أنَّ الضميرَ في « كانتا » عائدٌ على الوارثتين . و« اثنتين » خبرُه ، و« له » صفةٌ محذوفة بها حَصَلت المغايرة بين الاسم والخبر ، والتقدير : فإنْ كانت الوارثتان اثنتين من الأخوات ، وهذا جوابٌ حسن ، وحَذْفُ الصفةِ لفهمِ المعنى غيرُ منكرٍ ، وإن كان أقلَّ من عكسه ، ويجوز أن يكونَ خبرُ « كان » محذوفاً ، والألفُ تعودُ على الاختين المدلولِ عليهما بقوله : « وله أخت » كما تقدَّم ذكرُه عن الأخفش وغيرِه ، وحينئذٍ يكونُ قولُه : « اثنتين » حالاً مؤكدة ، والتقديرُ : وإنْ كانت الأختان له ، فَحَذَفَ « له » لدلالةِ قولِه : « وله أخت » عليه . فهذه أربعةُ أقوال .

و﴿ **إنْ كانوا** ﴾ في هذا الضمير ثلاثة أوجه : أحدها : أنه عائد على معنى « مَنْ » المقدرة تقديرُه : « فإن كان مَنْ يرث إخوة » كما تقدَّم تقريره عن الزمخشري وغيره . الثاني : أنه يعود على الإخوة ، ويكون قد أفاد الخبر بالتفصيل ، فإنَّ الإخوة يشمل الذكورَ والإناث ، وإن كان ظاهراً في الذكور خاصة فقد أفاد الخبر ما لم يُفِدْه الاسم ، وإن عاد على الوارث فقد أفاد ما لم يُفِدْه الاسم إفادة واضحة ، وهذا هو الوجهُ الثالث . وقوله : « فللذكرِ » أي : منهم فحُذِفَ لدلالة المعنى عليه .

قوله : ﴿ **أن تَضِلُّوا** ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٤٠٨) .

**أظهرها** : أن مفعول البيان محذوفٌ ، و« أن تَضِلُّوا » مفعولٌ من أجله على حَذْفِ مضاف تقديره : يبيِّن اللَّهُ أمرَ الكلالة كراهةَ أن تَضِلوا فيها ، أي : في حكمها ، وهذا تقديرُ المبرد .

**والثاني** : ـ قول الكسائي والفراء وغيرهما من الكوفيين ـ أنَّ « لا » محذوفةٌ بعد «أن» والتقدير : لئلا تضلوا . قالوا : « وحَذْفُ « لا » شائع ذائعٌ كقوله :

١٦٩١ ـ رَأَيْـنَـا مَـا رَأَى الـبُـصَـراءُ فِـيـهَـا فَـآلَـيْـنَـا عَـلَيْـهَـا أَنْ تُـبَـاعَـا[1]

أي : أن لا تُباع . وقال أبو إسحاق الزجاج : « هو مثلُ قولِه تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السمواتِ والأرضَ أَنْ تزولا ﴾[2] أي : لئلا تزولا . وقال أبو عبيد : « رَوَيْتُ للكسائي حديثَ ابن عمر وهو : « لا يَدْعُوَنَّ أحدُكم على ولدِه أن وافقَ من الله إجابةَ »[3] فاستحسنه أي : لئلا يوافق . ورجَّح الفارسي قولَ المبرد بأنَّ حَذْفَ المضاف أشيعُ مِن حذف «لا» النافية .

**الثالث** : أنه مفعول « يبين » والمعنى : يبيِّن الله لكم الضلالة فتجتنبونَها ، لأنه إذا بَيَّن الشر اجتُنِبَ ، وإذا بَيَّن الخيرَ ارتُكِب .

---

(١) البيت للقطامي انظر ديوانه (٤٣) .

(٢) سورة فاطر ، الآية (٤١) .

(٣) أخرجه مسلم بنحوه (٤/ ٣٤٠٤) ، كتاب الزهد (٣٠٩) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾

قد تقدَّم نظيرُ قوله تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا أَوْفوا** ﴾ . والبهيمة : كلُّ ذات أربع في البر أو البحر . وقيل : ما أُبْهم من جهة نقص النطق والفهم . وكل ما كان على وزن فعيل أو فعيلة حلقيَّ العين جاز في فائه الكسر إتباعاً لعينه نحو : « بهيمة وشعيرة وصغيرة وبحيرة » . والأنعام تقدَّم بيانها في آل عمران[1] .

قوله : ﴿ **إلا ما يُتْلى** ﴾ هذا مستثنى من بهيمة الأنعام ، والمعنى : ما يتلى عليكم تحريمه ، وذلك قوله : ﴿ **حُرِّمت عليكم الميتة** ﴾ إلى قوله : ﴿ **وما ذُبِحَ على النُّصُب** ﴾[2] . وفيه قولان :

**أحدهما** : أنه مستثنى متصل .

**والثاني** : أنه منقطعٌ حَسْبَ ما فُسِّر به المتلوُّ عليهم كما سيأتي بيانه ، وعلى تقديرِ كونه استثناء متصلاً يجوز في محله وجهان ، أظهرهما : أنه منصوبٌ لأنه استثناء متصل من موجب ، ويجوز أن يُرْفَع على أنه نعتٌ لـ« بهيمة » على ما قُرِّر في علم النحو . ونَقَل ابن عطية عن الكوفيين وجهين آخرين :

**أحدهما** : أنه يجوز رفعه على البدل من « بهيمة » .

**والثاني** : أن « إلا » حرف عطف وما بعدها عطف على ما قبلها ، ثم قال : « وذلك لا يجوز عند البصريين إلا من نكرة أو ما قاربها من أسماء الأجناس نحو : « جاء الرجالُ إلا زيدٌ » كأنك قلت : « غيرُ زيد » ، وقوله : « وذلك » ظاهرُه أنه مشارٌ به إلى وجهي الرفع : البدلِ والعطف . وقوله : « إلا من نكرة » غيرُ ظاهر ، لأن البدل لا يجوز البتة من موجبٍ عند أحد من الكوفيين والبصريين . ولا يُشترط في البدل التوافقُ تعريفاً وتنكيراً . وأمَّا العطفُ فذكره بعض الكوفيين ، وأما الذين اشترط فيه البصريون التنكيرَ أو ما قاربه فإنما اشترطوه في النعت بـ «إلا » فيُحتمل أنه اختلط على أبي محمد شرطُ النعت فجعله شرطاً في البدل ، هذا كله إذا أريد بالمتلوِّ عليهم تحريمُه قولُه تعالى : « حُرِّمت عليكم الميتةُ » إلى آخره ، وإنْ أريد به الأنعامُ والظباء وبقرُ الوحش وحُمُرُه فيكون منقطعاً بمعنى « لكن » عند البصريين وبمعنى « بل » عند

---

(١) انظر تفسير الآية (١٤) .

(٢) سورة المائدة ، الآية (٣) .

الكوفيين ، وسيأتي بيانُ هذا المنقطع بأكثرَ من هذا عند التعرُّض لنصب « غير » عن قرب .

قوله تعالى : ﴿ غيرَ ﴾ في نصبه خمسة أوجه :

**أحدها** : أنه حال من الضمير المجرور في « لكم » وهذا قول الجمهور ، وإليه ذهب الزمخشري وابن عطية وغيرهما ، وقد ضُعِّف هذا الوجهُ بأنه يلزم منه تقييد إحلال بهيمة الأنعام لهم بحالِ كونهم غيرَ مُحِلِّي الصيد وهم حرم ، إذ يصير معناه : « أُحِلَّتْ لكم بهيمة الأنعام في حال كون انتفاء كونكم تُحِلّون الصيدَ وأنتم حرم » ، والغرض أنهم قد أُحِلَّتْ لهم بهيمة الأنعام في هذه الحال وفي غيرها ، هذا إذا أريد ببهيمة الأنعامِ الأنعامُ نفسها ، وأما إذا عُنِي بها الظباءُ وحمر الوحش وبَقَره على ما فَسَّره بعضهم فيظهر للتقييدِ بهذه الحال فائدةٌ ، إذ يصير المعنى : أُحِلت لكم هذه الأشياء حالَ انتفاء كونكم تُحِلُّون الصيد وأنتم حرم فهذا معنى صحيح ، ولكن التركيب الذي قَدَّرته لك فيه قلقٌ . ولو أُريد هذا المعنى من الآية الكريمة لجاءت به على أحسن تركيب وأفصحه .

**الوجه الثاني** : ـ وهو قولُ الأخفشِ وجماعةٍ ـ أنه حالٌ من فاعل « أَوْفوا » ، والتقدير : أوفوا بالعقود في حال انتفاء كونكم مُحِلِّين الصيد وأنتم حرم . وقد ضَعَّفوا هذا المذهبَ من وجهين :

**الأول** : أنه يلزم منه الفصلُ بين الحال وصاحبها بجملة أجنبية ، ولا يجوز الفصل إلا بجمل الاعتراض ، وهذه الجملةُ وهي قوله : ﴿ **أُحِلَّت لكم بهيمة الأنعام** ﴾ ليست اعتراضيةً ، بل هي منشئةٌ أحكاماً ومُبَيِّنَةٌ لها ، وجملةُ الاعتراض إنما تفيد تأكيداً وتسديداً .

**والثاني** : أنه يلزمُ منه تقييد الأمر بإيفاء العقود بهذه الحالة فيصيرُ التقدير كما تقدَّم ، وإذا اعتبرنا مفهومَه يصير المعنى : فإذا انتفت هذه الحالُ فلا تُوفوا بالعقود ، والأمرُ ليس كذلك ، فإنهم مأمورون بالإيفاءِ بالعقودِ على كلِّ حالٍ من إحرامٍ وغيرِه .

**الوجه الثالث** : أنه منصوبٌ على الحالِ من الضميرِ المجرور في « عليكم » أي : إلَّا ما يُتْلى عليكم حالَ انتفاءِ كونكم مُحِلِّين الصيد . وهو ضعيفٌ أيضاً بما تقدَّم من أنَّ المتلوَّ عليهم لا يُقَيَّد بهذه الحالِ دون غيرها بل هو متلو عليهم في هذه الحال وفي غيرها .

**الوجه الرابع** : أنه حالٌ من الفاعل المقدَّر ، يعني الذي حُذف وأقيم المفعولُ مُقامه في قوله تعالى : « أُحِلَّت لكم بهيمة » ، فإن التقدير عنده : أَحَلَّ الله لكم بهيمة الأنعام غيرَ محلٍ لكم الصيد وأنتم حرم . فحذف الفاعلَ وأقامَ المفعولَ مقامه ، وترك الحال من الفعل باقية . وهذا الوجهُ فيه ضعفٌ من وجوه . الأول: أن الفاعلَ المنوبَ عنه صار نسياً منسيّاً غيرَ ملتفَتٍ إليه ، نصُّوا على ذلك ، لو قلت : « أُنْزِل الغيث مجيباً لدعائهم » وتجعل « مجيباً » حالاً من الفاعل المنوبِ عنه ، فإنَّ التقدير : « أَنْزل اللَّهُ الغيثَ حالَ إجابته لدعائهم » لم يَجُزْ فكذلك هذا ، ولا سيما إذا قيل : بأن بِنْية الفعلِ المبني للمفعولِ بنيةٌ مستقلة غيرُ محلولةٍ من بنية مبنية للفاعل كما هو قول الكوفيين وجماعة من البصريين . الثاني : أنه يلزم منه التقييدُ بهذه الحالِ إذا عَنَى بالأنعام الثمانية الأزواج ، وتقييدُ إحلاله تعالى لهم هذه الثمانية الأزواج بحال انتفاء إحلالِه الصيدَ وهم حرمٌ ، والله تعالى قد أَحَلَّ لهم هذه مطلقاً . والثالث : أنه كُتب « مُحِلِّي » بصيغة الجمع فكيف يكون حالاً من الله ؟ وكأن هذا القائل زعم أن اللفظَ « مُحلّ » من غير ياء ، وسيأتي ما يشبه هذا القول .

**الوجه الخامس** : أنه منصوبٌ على الاستثناء المكرر ، يعني أنه هو وقولَه « إلا ما يتلى » مستثنيان من شيء واحد ، وهو « بهيمة الأنعام » نَقَل ذلك بعضُهم عن البصريين قال : « والتقديرُ : إلا ما يتلى عليكم إلا الصيدَ وأنتم محرمون ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ إنَّا أُرْسِلْنا إلى قوم مجرمين ﴾[1] على ما يأتي بيانُه ، قال هذا القائل : « ولو كان كذلك لَوَجَبَ إباحةُ الصيد في الإحرام لأنه مستثنى من الإباحة . وهذا وجه ساقط ، فإذن معناه : أُحِلَّتْ لكم بهيمةُ الأنعام غيرَ محلّي الصيد وأنتم حُرُمٌ إلا ما يُتلى عليكم سوى الصيدِ » انتهى .

وقال الشيخ[2] : « إنما عَرْضُ الإشكالِ مِنْ جَعْلهم « غيرَ محلّي الصيد » حالاً من المأمورين بإيفاء العقود ، أو مِن المحلَّل لهم وهو الله تعالى ، أو من المتلوِّ عليهم ، وغَرَّهم في ذلك كونُه كتب « محلِّي » بالياء ، وقدَّروه هم أنه اسم فاعل من « أحلَّ » وأنه مضاف إلى الصيد إضافةَ اسم الفاعلِ المتعدِّي إلى المفعول ، وأنه جَمْعٌ حُذِف منه النونُ للإضافة ، وأصلُه : « غيرَ محلين الصيد » إلا في قولِ مَنْ جعله حالاً من الفعل المحذوف فإنه لا يُقَدِّر حذفَ نون ، بل حذفَ تنوين . وإنما يزول الإشكال ويتضح المعنى بأن يكون قوله « مُحِلّي الصيد » من باب قولهم « حسان النساء » ، والمعنى : النساء الحسان فكذلك هذا ، أصلُه : غيرَ الصيدِ المُحِلّ ، والمُحِلُّ صفة لصيد لا للناس ولا للفاعل المحذوف . ووصفُ الصيد بأنه مُحِلٌّ على وجهين ، أحدهما : أن يكون معناه دَخَل في الحل ، كما تقول : « أَحَلَّ الرجلُ » إذا دخل في الحِلِّ ، وأَحْرم إذا دخل في الحرم . والوجه الثاني : أن يكون معناه صار ذا حِلّ ، أي : حَلالاً بتحليلِ الله ، وذلك أنَّ الصيدَ على قسمين : حلالٌ وحرام ، ولا يختصُّ الصيدُ في لغةِ العرب بالحلال لكنه يختصُّ به شرعاً ، وقد تَجَوَّزت العربُ فأطلقت الصيد على ما لا يوصف بحِلٍّ ولا حُرْمة كقوله :

١٦٩٢ - لَيْتُ بِعَثَّرَ يَصْطَادُ الرِّجَالَ إذَا ... مَا اللَّيْثُ كَذَّبَ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقَا[3]

وقولِ الآخر :

١٦٩٣ - وَقَدْ ذَهَبَتْ سَلْمَى بِعَقْلِكَ كُلِّهِ ... فَهَلْ غَيْرُ صَيْدٍ أَحْرَزَتْهُ حَبَائِلُهْ[4]

وقولِ امرىء القيس :

١٦٩٤ - وَهِرٌّ تَصِيدُ قُلُوبَ الرِّجَالِ ... وأَفْلَتَ مِنْهَا ابنُ عَمْرٍو حُجُرْ[5]

ومجيءُ « أَفْعَل » على الوجهين المذكورين كثيرٌ في لسان العرب ، فمِنْ مجيء أفعل لبلوغِ المكان ودخولِه قولُهم : أحرمَ الرجلُ وأَعْرق وأَشْأم وأَيْمن وأَتْهم وأَنجد ، إذا بلغ هذه الأماكن وحَلَّ بها ، ومن مجيء أفعل بمعنى صار ذا كذا قولهم : « أعشبت الأرض ، وأبقلت ، وأَغَدَّ[6] البعير ، وأَلْبنت الشاة وغيرها ، وأَجْرت الكلبة[7] ، وأَصْرم النخل[8] ، وأَتْلَت الناقة[9] ، وأَحْصَدَ الزرع ، وأَجْرب الرجل ، وأنجبت المرأة » . وإذا تقرر أن الصيد يوصف بكونه

---

(١) سورة الحجر ، الآية (٥٨) .

(٢) انظر البحر المحيط (٣/٤١٦) .

(٣) البيت لزهير انظر ديوانه (٧٧) ، ابن يعيش (١/٦١ ، المنصف (٣/١٢١) ، الكشاف (٤/٤٦٩) .

(٤) انظر البيت في البحر (٣/٤١٧) .

(٥) انظر ديوانه (٦٩) ، البحر (٣/٤١٧) .

(٦) أغَدَّ البعير : أصابته غدة ، وأغَدَّت الإبل : صارت لها غدد من اللحم والجلد من داء . اللسان : (غدد) .

(٧) أجْرَت الكلبة : أي صارت ذات جرو وهو الكلب الصغير .

(٨) أصرم النخل : حان وقت صِرَامِه . اللسان : ( صرم ٢٤٣٨) .

(٩) أَتْلَت الناقة فهي مُتْلِي : أي يتلوها ولدها . والمتالى : الأمهات إذا تلاها الأولاد . اللسان : (تلا ٤٤٤) .

مُحِلاً باعتبار أحد الوجهين المذكورين من كونه بَلَغ أو صار ذا حِلّ اتضح كونُه استثناء ثانياً ولا يكون استثناء من استثناء . إذ لا يمكن ذلك لتناقض الحكمِ ، لأنَّ المستثنى من المُحَلَّل مُحَرَّم ، والمستثنى من المحرم مُحَلَّل ، بل إنْ كان المعنيُّ بقوله « بهيمة الأنعام » الأنعامَ أنفسها فيكونُ استثناء منقطعاً ، وإن كان المرادُ الظباءَ وبقرَ الوحش وحمرَه ، فيكون استثناء متصلاً على أحد تفسيري المُحِلّ ، استثنى الصيد الذي بلغ الحِلَّ في حال كونهم مُحْرمين . فإن قلت : ما فائدةُ هذا الاستثناءِ بقيدِ بلوغِ الحِلِّ ، والصيد الذي في الحرم لا يَحِلُّ أيضاً ؟ قلت : الصيدُ الذي في الحَرَم لا يَحِلُّ للمحرم ولا لغير المحرم ، وإنما يَحِلُّ لغير المحرم الصيدُ الذي في الحِلّ ، فنبَّه بأنه إذا كان الصيد الذي في الحِلِّ يَحْرُم على المُحْرِم ـ وإن كان حلالاً لغيره ـ فأحرى أن يَحْرُم عليه الصيدُ الذي هو بالحَرَم ، وعلى هذا التفسير يكون قوله : « إلا ما يُتلى عليكم » إنْ كان المراد به ما جاء بعده من قوله : « حُرِّمت عليكم » الآية استثناءً منقطعاً إذ لا تختص الميتة وما ذُكِر معها بالظباء وبقرِ الوحش وحمره فيصير : « لكن ما يتلى عليكم ـ أي : تحريمُه ـ فهو مُحَرَّم » ، وإن كان المرادُ ببهيمة الأنعامِ الأنعامَ والوحوشَ فيكون الاستثناءان راجِعَيْن إلى المجموع على التفصيل فيرجع « ما يتلى عليكم » إلى ثمانية الأزواج ، ويرجع « غيرَ مُحِلّي الصيد » إلى الوحوش ، إذ لا يمكن أن يكون الثاني استثناء مِن الاستثناء الأول ، وإذا لم يمكن ذلك وأمكن رجوعه إلى الأول بوجهٍ ما رجع إلى الأول ، وقد نص النحويون أنه إذا لم يمكن استثناءُ بعضِ المستثنيات من بعض جُعِل الكلُّ مستثنىً من الأول نحو : « قام القومُ إلا زيداً إلا عمرواً إلا بكراً » . فإن قلت : ما ذكرته من هذا التخريج وهو كونُ المُحِلِّ من صفة الصيد لا من صفة الناس ولا من صفة الفاعل المحذوف يأباه رسمه في المصحف « مُحِلّي » بالياء ، ولو كان من صفة الصيد دون الناس لكتب « مُحِلّ » من غير ياء ، وكونُ القراء وقفوا عليه بالياء أيضاً يأبى ذلك . قلت : لا يعكر ذلك على التخريج ، لأنهم قد رسموا في المصحف الكريم أشياءَ تخالف النطق بها ككتابتهم « لا أَذْبَحَنَّه »[1] و« لا أَوضَعوا »[2] ألفاً بعد لام الألف ، وكتابتهم « بأَيْيد »[3] بياءين بعد الهمزة ، وكتابتهم « أولئك » بزيادة واو ، ونقصِ ألفٍ بعد اللام ، وكتابتهم « الصالحات » ونحوه بسقوط الألفين إلى غير ذلك : وأمَّا وقفُهم عليه بالياء فلا يجوزُ ، إذ لا يوقف على المضافِ دون المضاف إليه ، وإنْ وقف واقف فإنَّما يكون لِقَطْع نَفَسٍ أو اختبار ، وعلى أنه يمكن توجيهُ كتابته بالياء والوقف عليه بها وهو أنَّ لغة الأزد يقفون فيها على « بزيدٍ » : بزيدي ، بإبدال التنوين ياءً فكتب « مُحِلِّي » على الوقف على هذه اللغة بالياء ، وهذا توجيهُ شذوذٍ رَسْمي ، ورسمُ المصحف مما لا يقاس عليه » انتهى .

وهذا الذي ذكره واختاره وغَلَّط الناس فيه ليس بشيء ، وما ذكره من توجيه ثبوت الياء خطأً ووقفاً فخطأ محض ؛ لأنه على تقدير تسليم ذلك في تلك اللغة فأين التنوينُ الذي في « مُحِل » ؟ وكيف يكون فيه تنوين وهو مضاف حتى يقول : إنه قد يُوَجَّه بلغة الأزد ، وما ذكره من كونه يحتمل مما يكونون قد كتبوه كما كتبوا تلك الأمثلة المذكورة فشيء لا يُعَوَّل عليه ، لأنَّ خط المصحف سُنَّةٌ متبعة لا يقاس عليه فكيف يقول : يحتمل أن يقاس هذا على تلك الأشباء ؟ وأيضاً فإنهم لم يُعْربوا « غير » إلا حالاً ، حتى نقل بعضهم الإجماع على ذلك ، وإنما اختلفوا في صاحب الحال ، فقوله : إنه استثناء ثان مع هذه الأوجه الضعيفة خرقٌ للإجماع ، إلا ما تقدم نَقْلُه عن بعضهم من أنه استثناء ثان ، وعزاه للبصريين ، لكن لا على هذا المَدْرَك الذي ذكره الشيخ . وقديماً وحديثاً استشكل الناسُ هذه الآيةَ . قال ابن عطية :

---

(١) سورة النمل ، الآية (٢١) .
(٢) سورة التوبة ، الآية (٤٧) .
(٣) سورة الذاريات ، الآية (٤٧) .

« وقد خَلَط الناس في هذا الموضع في نصب « غيره » وقدَّروا تقديمات وتأخيرات ، وذلك كله غير مُرْضٍ ، لأنَّ الكلام على اطراده فيمكن استثناء بعد استثناء » . وهذه الآية مما اتضح للفصحاء البلغاء فصاحتُها وبلاغتها ، حتى يُحْكَى أنه قيل للكندي[1] : « أيها الحكيم اعمل لنا مثل هذا القرآن » فقال : « نعم أعملُ لكم مثلَ بعضِه » ، فاحتجب أياماً كثيرة ، ثم خَرَجَ فقال : « واللَّهِ لا يَقْدِرُ أحد على ذلك ، إنني فتحت المصحفَ فخرجت سورةُ المائدة فإذا هو قد نَطَقَ بالوفاء ونهى عن النكث وحَلَّل تحليلاً عاماً ثم استثنى استثناءً بعد استثناء ، ثم أَخْبَرَ عن قُدْرَتِه وحكمته في سطرين » .

والجمهور على نصب « غير » ، وقرأ ابن أبي عبلة برفعه ، وفيه وجهان :

**أظهرهما** : أنه نعت لـ « بهيمة الأنعام » والموصوف بـ « غير » لا يلزم فيه أن يكونَ مماثلاً لما بعدها في جنسه ، تقول : مررت برجلٍ غيرِ حمار » هكذا قالوه ، وفيه نظر ، ولكن ظاهر هذه القراءة يدلُّ لهم .

**والثاني** : أنه نعتٌ للضمير في « يُتْلى » قال ابن عطية : « لأنَّ « غير محلي الصيد » في المعنى بمنزلة « غير مُسْتَحَلٍّ إذا كان صيداً » وفيه تكلُّفٌ .

والصيد في الأصل مصدر صاد يصيد ويُصاد ، ويُطْلق على المصيد كـ « درهمٌ ضَرْبُ الأميرِ » ، وهو في الآية الكريمة يحتمل الأمرين : أعني مِنْ كونِه باقياً على مصدريته ، كأنه قيل : أُحِلَّ لكم بهيمةَ الأنعام غيرَ محلِّين الاصطيادَ وأنتم مُحْرِمون ، ومن كونه واقعاً موقع المفعول أي : غيرَ محلِّين الشيء المصيدَ وأنتم مُحْرمون .

وقوله : ﴿ **وأنتمْ حُرُمٌ** ﴾ مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال ، وما هو صاحبُ هذه الحال ؟ فقال الزمخشري : « هي حال عن « مُحِلّي الصيد » كأنه قيل : أُحِلَّتْ لكم بعضَ الأنعام في حال امتناعكم من الصيد وأنتم مُحْرِمون لئلا نتحرَّج عليكم » .

قال الشيخ[2] : « وقد بَيَّنَّا فساد هذا القول بأنَّ الأنعامَ مباحةٌ مطلقاً لا بالتقييد بهذه الحال » . وهذا الردُّ ليس بشيء لأنه إذا أَحَلَّ لهم بعضَ الأنعام في حالِ امتناعِهم من الصيد فأنْ يُحِلَّها لهم وهم غيرُ مُحْرمين بطريقِ الأولى . و« حُرُم » جمعَ حرام بمعنى مُحْرِم قال :

١٦٩٥ - فقلْتُ لَهَا فِيئِي إِلَيْكِ فَإِنَّنِي حَرَامٌ وَإِنِّي بَعْدَ ذَاكَ لَبِيبُ[3]

أي : مُلَبٍّ ، وأَحْرَمَ : إذا دَخَل في الحَرَم أو في الإحرام . وقال مكي بن أبي طالب : « هو في موضع نصب على الحال من المضمر في « محلي » ، وهذا هو الصحيح ، وأما ما ذكره أبو القاسم فلا يَظْهَرُ ، وفيه مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع المستثناة .

وقرأ يحيى بن وثاب وإبراهيم والحسن : « حُرْم » بسكون الراء ، قال أبو الحسن : « هي لغة تميم » يعني يسكِّنون ضم « فُعُل » جمعاً نحو : « رُسْل » .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ

---

(١) هو يعقوب بن إسحاق ، فيلسوف نشأ في البصرة توفي سنة (٢٦٠) انظر الأعلام (٨/١٩٥) .

(٢) انظر البحر المحيط (٣/٤١٨) .

(٣) البيت للمخبل السعدي انظر أمالي ابن الشجري (١/١٧٤) ، أمالي القالي (٢/١٧١) ، الخزانة (١/٢٧٠) ، اللسان (لبب) .

يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾

قوله تعالى : ﴿ **ولا القلائدَ** ﴾ : ولا ذوات القلائد ، ويجوز أن يكونَ المرادُ القلائدَ حقيقة ، ويكون فيه مبالغةٌ في النهي عن التعرض للهَدْي المقلَّد ، فإنه إذا نَهَى عن قِلادته أن يُتَعَرَّض لها فبطريق الأَوْلى أن يَنْهى عن التعرض للهَدْي المُقَلَّد بها ، وهذا كما قال تعالى : ﴿ ولا يُبْدِين زينتهن ﴾[1] لأنه إذا نَهَى عن إظهار الزينة فما بالك بمواضعها من الأعضاء . وقوله : ﴿ **ولا آمِّيْنَ** ﴾ أي : ولا تُحِلُّوا قوماً آمِّين ، ويجوز أن يكون على حذف مضاف أي : لا تُحِلُّوا قتال قوم أو أذى قوم آمِّين . وقرأ عبد الله ومَنْ تبعه : « ولا آمِّي البيتِ » بحذف النون وإضافةِ اسم الفاعل إلى معموله . و« البيت » نصبٌ على المفعول به بـ « آمِّين » أي قاصدين البيتَ ، وليس ظرفاً .

وقوله : ﴿ **يبتغون** ﴾ حالٌ من الضمير في « آمِّين » أي : حالَ كون الآمِّين مبتغين فَضْلاً ، ولا يجوزُ أن تكونَ هذه الجملة صفة لـ« آمِّين » لأن اسم الفاعل متى وُصف بَطَل عمله على الصحيح ، وخالف الكوفيون في ذلك ، وأعرب مكي هذه الجملةَ صفةً لـ« آمِّين » وليس بجيد لِما تقدم ، وكأنه تبع في ذلك الكوفيين . وهنا سؤال : وهو أنه لِم لا قيل بجوازِ إعماله قبل وصفِه كما في هذه الآية قياساً على المصدر فإنه يَعْمل قبلَ أن يُوصف نحو : يعجبني ضربٌ زيداً شديدٌ ؟ والجمهور على « يبتغون » بتاء الخطاب ، على أنه خطاب للمؤمنين وهي قَلِقة لقوله : « من ربهم » ، ولو أريد خطاب المؤمنين لكان تمامُ المناسبة : « تبتغون فضلاً من ربكم » . و« من ربهم » يجوز أن يتعلق بنفس الفعل ، وأن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ« فضلاً » أي : فضلاً كائناً من ربهم . وقد تقدم الخلاف في ضم راء « رضوان » في آل عمران . وإذا عَلَّقنا « من ربهم » بمحذوفٍ على أنه صفة لـ « فضلاً » فيكون قد حَذَفَ صفة « رضوان » لدلالةِ ما قبله عليه أي : ورضواناً من ربهم ، وإذا عَلَّقناه بنفس الفعل لم يَحْتَجْ إلى ذلك .

قوله : ﴿ **وإذا حَلَلْتُم فاصطادوا** ﴾ قُرِىء[2] : « أَحْللتم » وهي لغة في « حَلَّ » ، ويقال : « أَحَلَّ مِن إحْرامِه » كما يقال : حَلَّ . وقرأ الحسن بن عمران[3] وأبو واقد[4] ونبيح[5] والجراح بكسر الفاء العاطفة ، وهي قراءةٌ ضعيفة مشكلة ، وخَرَّجها الزمخشري على أن الكسر في الفاء بدلٌ من كسر الهمزة في الابتداء . وقال ابن عطية : « هي قراءةٌ مشكلة ، ومن توجيهها أن يكونَ راعى كسر ألف الوصل إذا ابتدأ ، فكسرَ الفاءَ مراعاةً وتذكُّراً لكسر ألف الوصل » .

وقال الشيخ[6] : « وليس عندي هو كسراً محضاً بل هو إمالة محضةٌ لتوهُّم وجود كسرة همزة الوصل ، كما أمالوا فاء « فإذا » لوجود كسر الهمزة » .

---

(١) سورة النور ، الآية (٣١) .

(٢) انظر البحر المحيط (٣/٤٢١) .

(٣) الحسن بن عمران العسقلاني ، أبو علي ، وأبو عبد الله ، لين الحديث . انظر التقريب (١/١٦٩) .

(٤) أبو واقد الليثي ، عنه ابن المسيب وعروة وجماعة . مات سنة ثمان وستين . انظر الخلاصة (٣/٢٥٢) .

(٥) نبيح بن عبد الله العنزي ، أبو عمرو الكوفي ، مقبول . انظر التقريب (٢/٢٩٧) .

(٦) انظر البحر المحيط (٣/٤٢١) .

قوله : ﴿ **ولا يَجْرِمَنَّكم** ﴾ قرأ الجمهور : « يَجْرِمَنَّكم » بفتح الياء من « جرم » ثلاثياً ، ومعنى « جَرَمَ » عند الكسائي وثعلب : حمل ، يقال : جَرَمه على كذا » أي : حمله عليه ، فعلى هذا التفسير يتعدَّى « جرم » لواحد ، وهو الكاف والميم ، ويكون قوله : « أَنْ تَعْتدوا » على إسقاطِ حرف الخفض وهو « على » أي : ولا يَحْملنكم بُغْضكم لقوم على اعتدائكم عليهم ، فيجيء في محلِّ « أَنْ » الخلافُ المشهور ، وإلى هذا المعنى ذهب ابن عباس وقتادة . ومعناه عند أبي عبيد والفراء كسب ، ومنه « فلان جريمةُ أهله » أي : كاسبهُم ، وعن الكسائي أيضاً : أنَّ جرم وأجرم بمعنى كَسَب غيره ، وعلى هذا فيحتمل وجهين :

**أحدهما** : أنه متعد لواحد .

**والثاني** : أنه متعد لاثنين ، كما أن « كَسَب » كذلك ، وأما في الآية الكريمة فلا يكون إلا متعدياً لاثنين أولُهما ضميرُ الخطاب . الثاني : « أن تعتدوا » أي : لا يَكْسِبَنَّكم بغضُكم لقومٍ الاعتداءَ عليهم .

وقرأ عبد الله : « يُجْرِمَنَّكم » بضم الياء من أجرم رباعياً ، وقيل : هو بمعنى جَرَم كما تقدم نَقْلُه عن الكسائي ، وقيل : « أجرم » منقول من « جرم » بهمزة التعدية . قال الزمخشري : « جَرَمَ يجري مجرى كسب في تعديته إلى مفعول واحد وإلى اثنين ، تقول : « جَرَم ذنباً » نحو : كَسَبه ، وجرمته ذنباً أي : كَسَبته إياه ، ويقال : أجرمته ذنباً على نقل المتعدي إلى مفعول بالهمزة إلى مفعولين كقولك : « أكسبته ذنباً » ، وعليه قراءةُ عبد الله : « ولا يُجْرمنكم » ، وأولُ المفعولين على القراءتين ضميرُ المخاطَبين ، والثاني : « أَنْ تعتدوا » . انتهى . وأصلُ هذه المادةِ ـ كما قال ابن عيسى الرماني ـ القطعُ ، فجرم « حَمَل على الشيء » لقطعِه عن غيره ، وجَرَم « كَسَب » لانقطاعه إلى الكسب ، وجَرَم بمعنى « حَقّ » لأن الحق يُقطع عليه . قال الخليل : ﴿ لا جَرَم أن لهم النار ﴾[1] أي : لقد حق ، هكذا قاله الرماني ، فجَعَل بين هذه الألفاظ قَدْراً مشتركاً ، وليس عنده من باب الاشتراك اللفظي .

و﴿ **شَنآنُ** ﴾ : معناه بُغْض ، وهو مصدر شَنِيء أي : أبغض . وقرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم : « شَنْآن » بسكونِ النون ، والباقون بفتحها ، وجَوَّزوا في كل منهما أن يكونَ مصدراً وأن يكون وصفاً ، حتى يُحْكى عن أبي عليّ أنه قال : « مَنْ زَعَم أن « فَعَلان » إذا سَكَنت عينه لم يكن مصدراً فقد أخطأ إلا أن فَعْلان بسكون العين قليلٌ في المصادر نحو : « لَوَيْتُه دَيْنَه لَيَّاناً » بل هو كثير في الصفات نحو سَكْران وبابِه ، وفَعَلان بالفتح قليلٌ في الصفات قالوا : حمارٌ قَطَوان أي عَسِر السير ، وتيس عَدَوان[2] ، قال :

١٦٩٦ ـ ..... كَتَيْسِ ظِبَاءِ الْحُلَّبِ العَدَوَانِ[2]

ومثله قولُ الآخر : ـ أنشده أبو زيد ـ

١٦٩٧ ـ وَقَبْلَك مَا هَابَ الرِّجَالُ ظُلاَمَتي وفَقَّأْتُ عَيْنَ الأَشْوَسِ الأَبَيَانِ[4]

---

(١) سورة النحل ، الآية (٦٢) .

(٢) العدوان والغذوان : المسرع الذي يغذو ببوله إذا جرى . اللسان : (غذا ٣٢٢٤) .

(٣) عجز بيت لامرىء القيس وصدره = مكر مفر مقبل مدبر معا ..... انظر ديوانه (١٦٦) ، اللسان (غذا) .

(٤) البيت لأبي المجشر انظر اللسان (أبى) .

بفتح الباء والياء ، بل الكثيرُ أن يكونَ مصدراً نحو : « الغَلَيَان والنزوان »[١] ، فإنْ أُريد بالشنآن الساكنِ العين الوصفُ فالمعنى : ولا يَجْرمنكم بغيضُ قوم ، وبغيض بمعنى مُبْغِض اسم فاعل من أبغض وهو متعدّ ، ففعيل بمعنى الفاعل كقدير ونصير ، وإضافته لقوم على هذا إضافةُ بيان أي : إنَّ البغيض من بينهم ، وليس مضافاً لفاعل ولا مفعول ، بخلاف ما إذا قَدَّرْته مصدراً فإنه يكون مضافاً إلى مفعوله أو فاعله كما سيأتي . وقال صاحبُ هذا القول : « يقال : رجلٌ شَنْآن وامرأة شنْآنة كَنْدمان وندمانة ، وقياسُ هذا أن يكون من فِعْلٍ متعدّ » وحكى : رجل شنآن وامرأة شَنْأى كَسكْران وسكرى ، وقياسُ هذا أن يكون من فِعْلٍ لازم ، ولا بُعْدَ في ذلك ، فإنهم قد يشتقون من مادة واحدة القاصر والمتعدي ، قالوا : « فَغَرْتُ فاه وفَغَر فُوه » أي : فتحه فانفتح ، وإنْ أُريد به المصدرُ فواضحٌ ، ويكون مضافاً إلى مفعولِه أي : بغضُكم لقومٍ ، فحُذِف الفاعل ، ويجوز أن يكون مضافاً إلى فاعله أي : بغضُ قوم إياكم فحذف مفعوله ، والأول أظهر في المعنى ، وحكم « شنآن » بفتح النون مصدراً وصفةً حكمُ الساكنِها ، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك ، ومن مجيءِ « شَنآن » الساكنِ العينِ مصدراً قول الأحوص :

١٦٩٨ - وَمَا الْحُبُّ إلاَّ مَا تَلَذُّ وتَشْتَهِي ... وإنْ لاَمَ فِيهِ ذُو الشَّنَانِ وفَنَّدَا[٢]

أرادَ الشنْآن بسكونِ النونِ فنقلَ حركةَ الهمزة إلى النون الساكنة ، وحذف الهمزة ، ولولا سكونُ النونِ لما جاز النقل ، ولو قال قائل : إن الأصل « الشنآن » بفتح النون ، وخفف الهمزة بحذفها رأساً ، كما قرىء « إنها لإحْدى الكُبَر »[٣] بحذفِ همزة « إحدى » لكان قولاً يسقط به الدليل لاحتماله . والشنآن بالفتح مِمَّا شَذَّ عن القاعدة الكلية ، قال سيبويه[٤] : « كلُّ بناء من المصادر على وزن فَعَلان بفتح العين لم يتعدَّ فعلُه إلا أن يَشِذَّ شيءٌ كالشَّنآن » يعني أنه مصدرٌ على فَعَلان بالفتح ومع ذلك فعلُه متعدٍّ ، وفعلُه أكثر الأفعال مصادِرَ ، سُمِع له ستةَ عشرَ مصدراً قالوا : شَنِيءَ يَشْنأُ شَنْئاً[٥] وشَنآناً مثلثي الشين فهذه ست لغات[٦] . وقرأ ابن وثاب والحسن والوليد[٢] عن يعقوب : « يَجْرِمَنْكم » بسكون النون ، جَعَلوها نونَ التوكيد الخفيفةَ ، والنهي في اللفظ للشنآن وهو في المعنى للمخاطَبين نحو : « لا أُرَيَنَّك ههنا » و﴿ لا تموتُنَّ إلا وأنتم مسلمون ﴾[٧] قاله مكي .

قوله تعالى : ﴿ أَنْ صَدُّوكم ﴾ قرأ أبو عمرو وابن كثير بكسر « إنْ » والباقون بفتحها ، فمَنْ كسر فعلى أنها شرطية ، والفتح على أنها علة للشنآن أي : لا يكسبنَّكم ـ أو لا يَحْمِلَنَّكم ـ بغضُكم لقومٍ لأجل صَدِّهم إياكم عن المسجد الحرام ، وهي قراءةٌ واضحة . وقد استشكل الناسُ قراءة الأبوين من حيث إنَّ الشرط يقتضي أنَّ الأمر المشروط لم يقع ، والفرض أنَّ صَدَّهم عن البيت الحرام كان وقد وقع ، ونزولُ هذه الآية متأخرٌ عنه بمدة ، فإنَّ الصدَّ وقع عامَ الحديبية وهي سنة ست ، والآية نزلت سنة ثمان ، وأيضاً فإنَّ مكةَ كانت عام الفتح في أيديهم فكيف يُصَدون عنها ؟ قال ابن جريج والنحاس وغيرهما : « هذه القراءة منكرةٌ » ، واحتجوا بما تقدم من الإشكال ، ولا إشكالَ في ذلك . فالجواب عما قالوه من وجهين :

---

(١) النَّزَوَان : القِصاص والوثب . اللسان : (نزا) .

(٢) انظر ديوانه (٩٩) ، مجاز القرآن (١/١٤٧) ، البحر (٣/٤٢٢) .

(٣) سورة المدثر ، الآية (٣٥) .

(٤) انظر الكتاب (٢/٢١٦) .

(٥) قال في اللسان : شَنِيءَ الشيءَ وشَنَأه أيضاً يشنؤُه فيهما شنأً وشُنْأً = وشِنْأً وشَنْأةً ومَشْنَئاً وَمَشْنأةً ومَشْنُؤةً وشَنَآناً وشَنْآناً ـ بالتحريك والتسكين ـ : أبغضه . اللسان : ( شنأ ) .

(٦) الوليد بن حسان التوزي البصري روى عنه عرضاً محمد بن الجهم انظر غاية النهاية (٢/٣٥٩) .

(٧) سورة البقرة ، الآية (١٣٢) .

**أحدهما** : أنَّا لا نُسَلِّم أن الصدَّ كان قبل نزول الآية فإنَّ نزولها عام الفتح ليس مُجْمعاً عليه . وذكر اليزيدي أنها نزلت قبل الصدِّ فصار الصدُّ أمراً منتظراً .

**والثاني** : أنه وإنْ سَلَّمنا أن الصدَّ كان متقدماً على نزولها فيكون المعنى : إنْ وقع صد مثل ذلك الصد الذي وقع زمن الحديبية ـ أو يستديموا ذلك الصدَّ الذي وقع منهم ـ فلا يجرمنكم ، قال مكي : « ومثلُه عند سيبويه قول الشاعر ـ وهو الفرزدق ـ :

١٦٩٩ ـ أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ..... [(١)]

وذلك شيءٌ قد كان ووقع ، وإنما معناه : « إنْ وقع مثلُ ذلك الغضب ، وجواب الشرطِ ما قبله » يعني : وجوابُ الشرط دلَّ عليه ما قبلَه ، لأن البصريين يمنعون تقديمَ الجوابِ إلا أبا زيد . وقال مكي أيضاً : « ونظيرُ ذلك أنَّ يقول رجل لامرأته : « أنت طالق إنْ دخلت الدار » بكسر « إن » لم تَطْلُق عليه بدخولها الأول لأنه أمر يُنْتَظَر ، ولو فتح لَطَلَقَتْ عليه ، لأنه أمرٌ كان ووقع ، ففتحُ « أن » لما هو علة لما كان ووقع ، وكَسْرُها إنما هو لأمرٍ يُنْتظر ، والوجهان حَسَنان على معنييهما » وهذا الذي قاله مكي فَصَّل فيه الفقهاء بين مَنْ يعرف النحو وبين مَنْ لا يعرفه . ويؤيد قراءَة الأبوين قراءة عبد الله بن مسعود : « إنْ يَصُدُّوكم » قال أبو عبيد : « حَدَّثنا حجاج عن هارون قال : قرأ ابن مسعود فذكرها ، قال : وهذا لا يكونُ إلا على استئنافِ الصدِّ ، يعني إنْ وقع صَدٌّ آخرُ مثلُ ما تقدم عام الحديبية .

ونَظْمُ هذه الآيات على ما هي عليه مِنْ أبلغ ما يكون وأفصحِه ، وليس فيها تقديمٌ ولا تأخير كما زعم بعضهم فقال : أصلُ تركيب الآية الأولى : « غيرَ محلي الصيد وأنتم حرم ، فإذا حَلَلْتم فاصطادوا » ، وأصل تركيب الثانية : « ولا آمِّين البيتَ الحرام يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً ولا يَجْرمنكم » ونَظَّره بآيةِ البقرة يعني : ﴿ إِنَّ الله يأمركم ﴾[(٢)] ، وهذا لا حاجةَ إليه مع أنَّ التقديم والتأخير عند الجمهور من ضرائر الشعر فيجبُ تنزيه القرآن عنه ، وليست الجملةُ أيضاً من قوله : « وإذا حللتم فاصطادوا » معترضةً بين قوله : « ولا آمِّين البيتَ الحرام » وبين قوله : « ولا يَجْرمنكم » ، بل هي مؤسسةٌ ومنشئةٌ حكماً ، وهو حِلُّ الاصطياد عند التحلُّل من الإحرام ، والجملةُ المعترضةُ إنما تفيد توكيداً وتسديداً ، وهذه مفيدةٌ حكماً جديداً كما تقدم .

وقوله : ﴿ أَنْ تَعْتدوا ﴾ قد تقدَّم أنه من متعلقات « لا يجرمنكم » على أنه مفعولٌ ثانٍ أو على حذف حرف الجر ، فَمَنْ كسر « إن صدوكم » يكونُ الشرطُ وجوابُه المقدر في محلِّ جر صفةً لـ« قوم » أي شنآن قوم هذه صفتُهم ، ومَنْ فتحها فمحلُّها الجرُّ أو النصب ، لأنها على حَذْفِ لام العلة كما تقدم . قال الزمخشري : « والمعنى : ولا يكسبنكم بغضُ قوم لأنْ صَدُّوكم الاعتداءَ ولا يَحْملنكم عليه » .

قال الشيخ[(٣)] : وهذا تفسيرُ معنى لا تفسير إعراب ، لأنه يمتنع أن يكونَ مدلولُ « جرم » حمل وكَسَب في استعمال واحد لاختلافِ مقتضاهما ، فيمتنعُ أن يكونَ « [أن] تعتدوا » في محلِّ مفعول به ومحلِّ مفعولٍ على إسقاط

---

(١) صدر بيت وعجزه :

..... جهاراً ولم تغضب لقتل ابن حازم

انظر ديوانه (٦١٤) ، الكتاب (١/٤٧٩) ، الخزانة = (٣/٦٥٥) ، الدرر (٢/١٣) .

(٢) انظر تفسير الآية (٦٧) .

(٣) انظر البحر المحيط (٣/٤٢٢) .

حرف الجر » . وهذا الذي قاله لا يُتَصَوَّر أن يتوهَّمه مَنْ له أدنى بصر بالصناعة حتى يُنَبِّه عليه .

وقد تقدَّم قراءة البزي في نحو : « ولا تَّعاوَنُوا » وأنَّ الأصل : « تتعاونوا » فأدغم ، وحَذف الباقون إحدى التاءين عند قوله تعالى : « ولا تَيَمَّموا الخبيث »[1] .

حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣﴾

وتقدَّم أيضاً إعرابُ ﴿ حُرِّمت عليكم الميتة ﴾[2] : وأصلُها وقدم هنا لفظَ الجلالة في قوله : « وما أُهِلَّ لغيرِ الله به » وأُخِّرت هناك ، لأنها في البقرة[3] فاصلةٌ أو تشبه الفاصلة بخلافِها هنا ، فإنها بعدَها معطوفاتٌ ، والموقوذة : هي التي وُقِذَت أي : ضُربت بعصا ونحوها حتى ماتت ، مِنْ : وَقَذَه أي : ضَرَبه حتى استرخى ، ومنه : « وقَذَه النعاس » أي : غَلَبه ، ووقَذه الحُلُم أي : سكنه ، وكأن المادة دالة على سكون واسترخاء . والمُتَرَدِّيَةُ : مِنْ تَرَدَّى أي : سقط من عُلُوٍّ فهلك ، ويقال : « ما يَدْري أين رَدَى » أي : ذهب ، وَرَدَى وَتَرَدَّى بمعنى هَلك . والنَّطيحة : فعيلة بمعنى مفعولة ، وكان مِنْ حقها ألاَّ تدخلها تاءُ التأنيث كقتيل وجريح ، إلا أنها جَرَتْ مَجْرى الأسماء أو لأنها لم يُذْكَر موصوفها ، كذا قاله أبو البقاء ، وفيه نظرٌ ، لأنهم إنما يُلحقون التاء إذا لم يُذْكر الموصوف لأجلِ اللَّبس نحو : « مَرَرْتُ بقتيلة بني فلان » لئلا يُلْبس المذكرُ بالمؤنث ، وهنا اللبسُ منتفٍ ، وأيضاً فحكمُ الذكر والأنثى في هذا سواءٌ . و« ما أكل السَّبُعُ » : « ما » بمعنى الذي وعائده محذوف أي : وما أكلَه السبع ، ومحلُّ هذا الموصولِ الرفعُ عطفاً على ما لم يُسَمَّ فاعله ، وهذا غيرُ ماشٍ على ظاهره لأنَّ ما أكله السبع وفرغ منه لا يُذَكَّى . ولذلك قال أبو القاسم الزمخشري : « وما أكل بعضَه السُبُع » . وقرأ الحسن والفياض وأبو حيوة : « السَّبْع » بسكون الباء وهو تسكين للمضموم . ونُقل فتح السين والباء معاً ، والسَّبُع : كل ذي ناب ومِخْلب كالأسد والنمر ، ويُطْلَقُ على ذي المخلب من الطيور أيضاً ، قال :

١٧٠٠ - وَسِبَاعُ الطَّيْرِ تَغْدُو بِطَاناً تَتَخَطَّاهُمُ فَمَا تَسْتَقِلُّ[4]

قوله : ﴿ إلا ما ذَكَّيتمْ ﴾ فيه قولان :

**أحدهما** : أنه مستثنى متصل ، والقائلون بأنه استثناء متصل اختلفوا : فمنهم مَنْ قال : هو مستثنى من قوله : « والمنخنقة » إلى قوله : « وما أكل السَّبُع » . وقال أبو البقاء : « والاستثناءُ راجعٌ إلى المتردية والنطيحة وأكيلة السَّبع » وليس إخراجُه المنخنقة منه بجيدٍ . ومنهم مَنْ قال : « هو مستثنى مِنْ « ما أكل السَّبُع » خاصة .

**والقول الثاني** : أنه منقطعٌ أي : ولكن ما ذَكَّيْتم من غيرها فحلال ، أو فكلوه ، وكأنَّ هذا القائلَ رأى أنها وَصَلَتْ

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٢٦٧) .
(٢) سورة البقرة ، الآية (١٧٣) .
(٣) سورة البقرة ، الآية (١٧٣) .
(٤) انظر البيت في البحر (٣/ ٤١٠) .

بهذه الأسباب إلى الموت أو إلى حالةٍ قريبة منه فلم تُفِدْ تَذْكِيتُها عندَه شيئاً . والتذكية : الذَّبْحُ ، وذَكَت النارُ : ارتفعَتْ ، وذَكَى الرجلُ : أَسَنَّ ، قال :

١٧٠١ - عَلَى أَعْرَاقِهِ تَجْرِي الْمَذَاكِي وَلَيْسَ عَلَى تَقَلُّبِهِ وجُهْدِهْ[1]

قوله : ﴿ **وما ذُبِحَ على النُّصُب** ﴾ رُفِع أيضاً عطفاً على « الميتة » . واختلفوا في النصبِ فقيل : هي حجارةٌ كانوا يَذْبحون عليها فـ« على » هنا واضحةٌ ، وقيل : هي للأصنام لأنها تُنصَب لتُعْبَدَ ، فعلى هذا في « على » وجهان :

**أحدُهما** : أنها بمعنى اللام أي : وما ذُبِحَ لأجل الأصنام .

**والثاني** : هي على بابها ، ولكنها في محلِّ نصب على الحال أي : وما ذبح مُسَمًّى على الأصنام ، كذا ذكره أبو البقاء وفيه النظر المعروف وهو كونه قدَّر المتعلق شيئاً خاصاً . والجمهور على « النُّصُب » بضمتين فقيل : هو جمع « نِصاب » . وقيل : هو مفرد ، ويدل له قول الأعشى :

١٧٠٢ - وَذَا النُّصُبَ الْمَنْصُوبَ لا تَقْرَبَنَّه ولاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعبُدا[2]

وفيه احتمالٌ . وقرأ طلحة بن مصرف بضمِّ النون وإسكان الصاد وهي تخفيف القراءة الأولى . وقرأ عيسى بن عمر : « النَصَب » بفتحتين ، قال أبو البقاء « وهو اسمٌ بمعنى المنصوب كالقبَض والنقَص بمعنى المقبوض والمنقوص ، والحسنُ : «النَّصْب » بفتح النون وسكون الصاد ، وهو مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به ، ولا يجوز أن تكون تخفيفاً لقراءة عيسى بن عمر لأنَّ الفتحة لا تُخَفَّفُ .

قوله : ﴿ **وأَنْ تَسْتَقْسِموا بالأزلام** ﴾« أن » وما في حيزها في محلِّ رفع عطفاً على « الميتة » . والأزلام : القِداح ، واحدُها « زَلْم » و« زُلْم » بفتح الزاي وضمها . والقِداح : سهام كانت العرب تطلب بها معرفة ما قُسم لها من خير وشر ، مكتوبٌ على أحدها : « أمرني ربي » وعلى الآخر : « نهاني ربي » ، والآخر غُفْل . وقيل : هي سهام الميسر أي : القِمار ، ووجهُ ذكرها مع هذه المطاعم أنها كانت تُرفع عند البيت معها .

قوله : ﴿ **ذلكم فسقٌ** ﴾ مبتدأ وخبر ، واسمُ الإشارةِ راجع إلى الاستقسام بالأزلام خاصة ، وهو مرويٌ عن ابن عباس . وقيل : إلى جميع ما تقدَّم ، لأنَّ معناه : حَرَّم عليكم تناولَ الميتة وكذا ، فرجعَ اسمُ الإشارة إلى هذا المقدَّر .

قوله : ﴿ **اليوم يئس الذين كفروا** ﴾ « اليوم » ظرفٌ منصوبٌ بـ «يئس » ، والألفُ واللام فيه للعهدِ ، قيل : أرادَ به يوم عرفة ، وهو يوم الجمعة عامَ حجة الوداع ، نزلَتْ هذه الآيةُ فيه بعد العصر . وقيل : هو يومَ دخولِه عليه السلام مكة سنة تسع ، وقيل : ثمان . وقال الزجاج ـ تبعه الزمخشري ـ : إنها ليست للعَهد ، ولم يُرد باليوم معيناً ، وإنما أراد به الزمانَ الحاضر وما يدانيه من الأزمنة الماضية والآتية . كقولك : « كنت بالأمس شاباً وأنت اليوم أشيب » لا تريد بالأمس الذي قبل يومك ، ولا باليوم الزمنَ الحاضر فقط ، ونحوه : « الآن » في قول الشاعر :

---

(١) انظر البيت في البحر (٣/ ٤١٠) .

(٢) البيت من قصيدة قالها حين عزم على الإسلام : فعند وفات على كفره . انظر ديوانه (١٣٧) ، الكتاب (٣/ ٥١٠) ، الإنصاف (٢/ ٦٥٧) ، ابن الشجري (١/ ٣٨٤) ، = التصريح (٢/ ٢٠٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩/ ٣٩) ، المغني (٢/ ٣٧٢) ، الأشموني (٣/ ٢٢٦) ، الهمع (٢/ ٧٨) ، شواهد المغني (٢٦٨) ، الدرر (٢/ ٩٥) .

١٧٠٣ ـ الآنَ لَـمَّـا ابْـيَضَّ مَـسْـرَبَـتِـي وعَـضَضْتُ مِنْ نَـابِي عَـلَى جِـذْمِ[١]

ومثلُه أيضاً قول زهير :

١٧٠٤ ـ وأَعْـلَمُ مَـا فِـي الْـيَـوْمِ والأَمْسِ قَـبْـلَهُ ولَـكِنَّـنِي عَـنْ عِلْمِ مَـا فِـي غَـدٍ عَمِ[٢]

لم يُرِد بهذه حقائقَها . والجمهورُ على « يَئِس » بالهمز ، وقرأ يزيد بن القعقاع : « يَيِس » بياءين من غير همزة ، ورُويت أيضاً عن أبي عمرو ، يقال : يَئِس يَيْئَس ويَيْئِسُ بفتح عين المضارع وكسرِها وهو شاذ ، ويقال : «أَيِس » أيضاً مقلوب من يئس فوزنه عَفِل ، ويدل على القلب كونُه لم يُعَل ، إذ لو لم يقدر ذلك للزم إلغاء المقتضي وهو تحرُّكُ حرف العلة وانفتاحِ ما قبله ، لكنه لما كان في معنى ما لم يُعَلَّ صح . واليأس : انقطاع الرجاء ، وهو ضد الطمع . و« من دينكم » متعلق بـ «يئس » ومعناها ابتداءُ الغاية ، وهو على حَذْف مضاف أي : من إبطال أمر دينكم . والكلامُ في قوله : « اليومَ أَكْملت » كالكلامِ على « اليوم » قبله . و« عليكم » متعلقٌ بـ «أَتْممت » ، ولا يجوزُ تعلُّقه بـ «نعمتي » وإن كان فعلُها يتعدَّى بـ «على » نحو : ﴿ أَنْعَمَ الله عليه وأنعمت عليه ﴾[٣] لأنَّ المصدرَ لا يتقدَّم عليه معمولُه ، إلا أَنْ ينوبَ منابَه . قال أبو البقاء : « فإنْ جَعَلْتَه على التبيين ، أي : أتممت أعني عليكم جازَ » ، ولا حاجةَ إلى ما ادَّعاه .

قوله : ﴿ **ورَضِيتُ لكم الإسلامَ ديناً** ﴾ في « رَضي » وجهان :

**أحدهما** : أنه متعدٍّ لواحدٍ وهو الإسلام . و« ديناً » على هذا حالٌ . وقيل : هو مُضَمَّن معنى صَيَّر وجَعَل ، فيتعدَّى لاثنين أولهما « الإسلام » .

**والثاني** : « ديناً » . و« لكم » يجوز فيه وجهان ، أحدهما : أنه متعلق بـ «رضي » ، والثاني : أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حال من الإسلام ، ولكنه قُدِّم عليه . قوله : ﴿ **فمن اضطر** ﴾ قد تقدَّم الكلامُ على هذه الآية وما قرئ فيها في البقرة[٤] فأغنى عن إعادته .

و﴿ **في مَخْمَصَةٍ** ﴾ متعلقٌ بـ « اضْطُرَّ » ، والمَخْمَصَةُ : المجاعة لأنها تَخْمُصُ لها البطونُ أي : تَضْمُرُ ، وهي صفةٌ محمودةٌ في النساء ، يقال : رجلٌ خُمْصان وامرأةٌ خَمْصانة ، ومنه : أَخْمَصُ القدمِ لدقتها ، ويُستعمل في الجوع والغَرْث قال :

١٧٠٥ ـ تَـبِيتُـون فِي الـمَشْتَى مِـلَاءً بُـطُونُكُـمْ وَجَـارَاتُكُمْ غَـرْثَى يَبِتْنَ خَـمَـائِصَـا[٥]

وقال آخـر :

١٧٠٦ ـ كُـلُوا فِـي بَـعْضِ بَـطْنِكُـمُ تَـعِـفُّـوا فَـإِنَّ زَمَـانَـكُـمْ زَمَـنٌ خَـمِـيصُ[٦]

وُصِف الزمانُ بذلك مبالغةً كقولهم : « نهارهُ صائم وليله قائم » . و« غيرَ » نصب على الحال . والجمهور على

---

(١) البيت للحارث بن وعلة الذهلي انظر اللسان (سرب) .
(٢) انظر ديوانه (٢٩) ، التهذيب (٣/ ٢٤٥) ، معاهد التنصيص (١/ ٣٢٥) ، البحر (٤/ ٤٢٣) ، اللسان (عمى) .
والمعنى قد يحيط علمي بما مضى وما حضر ، ولكن عمى القلب عن الإحاطة بما هو منتظر .
(٣) سورة الأحزاب ، الآية (٣٧) .
(٤) انظر تفسير الآية (١٧٣) .
(٥) البيت للأعشى انظر ديوانه (١٤٩) .
(٦) تقدم .

« متجانِفٍ » بألف وتخفيفِ النون من تَجانَفَ . وقرأ أبو عبد الرحمن والنخعي « مُتَجَنِّف » بتشديد النون دون ألف . قال أبو محمد بن عطية : « وهي أبلغُ مِنْ « متجانف » في المعنى لأنَّ شدَّة العين تدلُّ على مبالغةٍ وتوغلٍ في المعنى » . و« لإثم » متعلق بـ« متجانف » واللامُ على بابها ، وقيل : هي بمعنى « إلى » أي : غيرُ مائل إلى إثم ، ولا حاجةَ إليه . وقد تقدَّم معنى هذه اللفظة واشتقاقُها عند قوله : ﴿ فَمَنْ خاف من مُوصٍ جَنَفاً ﴾ [1] وقوله : ﴿ فإن الله غفور ﴾ جملةٌ : إمَّا في محلِّ جزم أو رفع على حسب ما قيل في « من » ، وكذلك القولُ في الفاء : إما واجبةٌ أو جائزةٌ ، والعائد على كلا التقديرين محذوف أي : فإن الله غفور له .

يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٤﴾ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٥﴾

وقوله تعالى : ﴿ يسألونك ماذا أُحِلَّ لهم ﴾ : قد تقدَّم الكلام على « ماذا » وما قيل فيها فَلْيلتفت إليه [2] وقوله : « لهم » بلفظ الغيبة لتقدُّم ضمير الغَيْبة في قوله تعالى : « يسألونك » ، ولو قيل في الكلام : « ماذا أُحِلَّ لنا » لكانَ جائزاً على حكاية الجملة كقولك : « أقسم زيدٌ ليضربن ولأضربن » بلفظِ الغَيْبة والتكلمِ ، إلَّا أنَّ ضميرَ المتكلم يقتضي حكايةَ ما قالوا ، كما أنَّ « لأضربنَّ » يقتضي حكايةَ الجملةِ المُقْسَمِ عليها ، و« ماذا أُحِلَّ » هذا الاستفهامُ مُعلِّقٌ للسؤال وإن لم يكن السؤال من أفعال القلوب ، إلا أنَّه كان سبب العلمِ ، والعلمُ يُعَلَّق ، فكذلك سببُه ، وقد تقدَّم تحريرُ القول فيه في البقرة . وقال الزمخشري هنا : « في السؤالِ معنى القولِ ، فلذلك وقعَ بعدَه « ماذا أُحِلَّ لهم » ، كأنه قيل : يقولون ماذا أحل لهم ؟ ولا حاجةَ إلى تضمين السؤال معنى القول لما تقدَّم من أنَّ السؤالَ يُعَلَّق بالاستفهام كمسببه . وقال ابن الخطيب : « لو كان حكاية لكلامِهم لكانوا قد قالوا : ماذا أحل لهم ، ومعلومٌ أنَّ ذلك باطل لا يقولونه ، وإنما يقولون : ماذا أُحِلَّ لنا ، بل الصحيح أنه ليس حكايةً لكلامهم بعبارتهم ، بل هو بيانُ كيفية الواقعة » .

قوله : ﴿ وما عَلَّمتم ﴾ في « ما » هذه ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنها موصولةٌ بمعنى الذي ، والعائدُ محذوف أي : ما عَلَّمْتموه ، ومحلها الرفع عطفاً على مرفوع ما لم يُسَمَّ فاعلُه أي وأُحِلَّ لكم صيدُ أو أخذُ ما عَلَّمتم ، فلا بد من حذف هذا المضاف .

**والثاني** : أنها شرطية فمحلُّها رفع بالابتداء ، والجوابُ قولُه : « فكُلوا » قال الشيخ [3] : « وهذا أظهرُ لأنه لا إضمار فيه » .

---

(١) سورة البقرة ، الآية (١٨٢) .

(٢) سورة البقرة ، الآية (٢١٥) .

(٣) انظر البحر المحيط (٣/٤٢٩) .

**والثالث** : أنها موصولة أيضاً ومحلُّها الرفعُ بالابتداء ، والخبر قوله : « فكُلوا ، وإنما دَخَلَتِ الفاء تشبيهاً للموصول باسم الشرط .

وقوله : ﴿ **من الجوارح** ﴾في محلِّ نصبٍ على الحال وفي صاحبها وجهان :

**أحدُهما** : أنه الموصول وهو « ما » .

**والثاني** : أنه الهاء العائدةُ على الموصول ، وهو في المعنى كالأول . والجوارح : جمع « جارحة » ، والهاءُ للمبالغة سُمِّيَتْ بذلك لأنها تَجْرَحُ الصيدَ غالباً أو لأنها تَكْسَبُ ، والجَرْحُ : الكَسْبُ ومنه : ﴿ يَعْلَمُ ما جَرَحتم بالنهار ﴾[1] . والجارحَةُ : صفةٌ جارية مجرى الأسماء لأنها لم يذكر موصوفها غالباً . وقرأ عبد الله بن عباس وابن الحنفية : « عُلِّمتم » مبنياً للمفعول ، وتخريجها أن يكون ثَمَّ مضافٌ محذوف أي : وما عَلَّمكم الله من أمر الجوارح .

﴿ **مكلِّبين** ﴾ حالٌ من فاعل « عَلَّمتم » ، ومعنى « مكلِّبين » مؤدبين ومُضْرِين ومُعَوِّدين .

قال الشيخ[2] : « وفائدةُ هذه الحالِ ـ وإنْ كانت مؤكدةً لقولِه : « عَلَّمتم » ، فكان يَسْتغنى عنها ـ أن يكون المعلمُ ماهراً بالتعليم حاذقاً فيه موصوفاً به » . انتهى ، وفي جَعْلِه هذه الحالِ مؤكدةً نظرٌ ، بل هي مؤسسةٌ . واشتُقَّت هذه الحالُ من لفظ « الكَلْب » هذا الحيوانِ المعروفِ وإن كانت الجوارحُ يندرج فيها غيرُه حتى سباعُ الطيور تغليباً له ، لأنَّ الصيدَ أكثرُ ما يكون به عند العرب . أو اشتقت من « الكَلَب » وهو الضراوة ، يقال : هو كَلِبٌ بكذا أي : حريص ، وبه كَلَبٌ أي : حرص ، وكأنه أيضاً مشتق من الكَلْبِ هذا الحيوانِ لحرصه ، أو اشتقت من الكَلْب ، والكَلْبُ يُطْلق على السَّبُع أيضاً ، ومنه الحديثُ : « اللهم سَلِّط عليه كَلْباً من كلابك » فأكَله الأسد .

قال الشيخ[4] : وهذا الاشتقاقُ لا يَصحُّ لأنَّ كونَ الأسدِ كلباً هو وصف فيه ، والتكليبُ من صفة المعلِّم ، والجوارحُ هي سباعٌ بنفسها وكلاب بنفسِها لا بجَعْلِ المُعَلِّم » ولا طائلَ تحت هذا الرد . وقرىء[5] « مُكْلِبين » بتخفيفِ اللام ، وفَعَّل وأَفْعل قد يشتركان في معنى واحد ، إلا أن « كَلَّب » بالتشديد معناه عَلَّمها وضَرّاها ، و« أَكْلب » معناه صار ذا كِلاب ، على أن الزَّجاج قال : رجلٌ مُكَلِّب ـ يعني بالتشديد ـ ومُكْلِب يعني من أكلب ، وكَلَّاب يعني بتضعيف اللام أي : صاحب كلاب » . وجاءَتْ جملةُ الجوابِ هنا فعليةً وجملةُ السؤال اسميةً وهي : ماذا أُحِل ؟ فهي جوابٌ لها من حيث المعنى لا من حيث اللفظُ ؛ إذ لم يتطابقا في الجنس .

قوله : ﴿ **تُعَلِّمونهن** ﴾ فيه أربعة أوجه :

**أحدها** : أنها جملة مستأنفة .

**الثاني** : أنها جملة في محلِّ نصب على أنها حال ثانية من فاعل « عَلَّمتم » . ومَنَع أبو البقاء ذلك لأنه لا يُجيز للعامل أن يَعْمل في حالين ، وتقدَّم الكلامُ في ذلك .

**الثالث** : أنها حال من الضمير المستتر في « مُكَلِّبين » فتكون حالاً من حال وتسمى المتداخلة ، وعلى كلا

---

(١) سورة الأنعام ، الآية (٦٠) .
(٢) انظر اللسان (ضرو) .
(٣) انظر البحر المحيط (٣/٤٢٩) .
(٤) انظر البحر المحيط (٣/٤٢٩) .
(٥) انظر البحر (٣/٤٢٩) .

التقديرين المتقدمين فهي حال مؤكدة ، لأن معناها مفهوم من « عَلَّمْتُمْ » ومن « مُكَلِّبين » .

**والرابع** : أن تكون جملة اعتراضية ، وهذا على جَعْل « ما » شرطية ، أو موصولة خبرها « فكلوا » ، فيكون قد اعترض بين الشرط وجوابه ، أو بين المبتدأ وخبره . فإن قيل : هل يجوز وجهٌ خامس ، وهو أن تكون هذه الجملةُ حالاً من الجوارح أي : من الجوارح حالَ كونِها تُعَلِّمونهن ، لأنَّ في الجملةِ ضميرَ ذي الحال ؟ فالجوابُ أن ذلك لا يجوز ، لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى الفصل بين هذه الحال وبين صاحِبها بأجنبي وهو « مكلِّبين » الذي هو حالٌ من فاعل « عَلَّمتم » .

قوله : ﴿ **مِمَّا أَمْسَكْنَ** ﴾ في « مِنْ » وجهان :

**أظهرُهما** : أنها تبعيضيةٌ ، وهي صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ ، هو مفعولُ الأكل ، أي : فكلوا شيئاً مما أمسكنه عليكم .

**والثاني** : أنها زائدةٌ وهو قياسُ قولِ الأخفش ، فعلى الأولِ تتعلَّق « مِنْ » بمحذوفٍ ، وعلى الثاني لا تَعَلُّقَ لها ، و« ما » موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفة ، والعائدُ محذوفٌ ، وعلى كلا التقديرين أي : أَمْسَكَتْه كما تقدم . والنونُ في « أمسكن » للجوارح . و« عليكم » متعلق بـ «أمسكن » ، والاستعلاءُ هنا مجازٌ . قوله : « عليه » في هذه الهاء ثلاثةُ أوجه :

**أحدُها** : أنها تعود على المصدرِ المفهومِ من الفِعل وهو الأكلُ كأنه قيل : واذكروا اسم الله على الأكلِ ، ويؤيده ما في الحديث : « سَمِّ الله ، وكُلْ مِمَّا يَليك »[1] .

**والثاني** : أنه يعود على « ما عَلَّمْتم » أي : اذكروا اسمَ الله على الجوارح عند إرسالِها على الصيد ، وفي الحديث : « إذا أَرْسَلْت كلبك وذكرت اسمَ الله »[2] .

**والثالثُ** : أنَّها تعودُ على « ما أَمْسَكْن » أي : اذكروا اسمَ الله على ما أَدْركتم ذكاته مما أَمْسَكَتْه عليكم الجوارح .

وقوله تعالى : ﴿ **اليوم أُحِلَّ لكم** ﴾ : الكلامُ فيه كالكلامِ فيما قبله . وزعمَ قومٌ أنَّ المرادَ بثلاثةِ الأيام المذكورة هنا وقتٌ واحدٌ ، وإنما كرره توكيداً ، ولاختلافِ الأحداثِ الواقعةِ فيه حَسُنَ تكريره ، وليس بشيء . وادَّعى بعضُهم أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً ، وأن الأصل : « فاذكروا اسمَ الله عليه وكلُوا مِمَّا أَمْسَكْن عليكم » وهذا يُشْبه قولَ مَنْ يعيدُ الضميرَ على الجوارحِ المرسلة .

قوله : ﴿ **وطعامُ الذين** ﴾ فيه وجهان ، الصحيحُ منهما أنه مبتدأ ، وخبرُه « حِلٌّ لكم » أبرز الإخبارَ بذلك في جملةٍ اسميةٍ اعتناءً بالسؤال عنه . وأجاز أبو البقاء أن يكونَ مرفوعاً عطفاً على مرفوع ما لم يُسَمَّ فاعلُه وهو « الطيبات » ، وجَعَل قولَه « حِلٌّ لكم » خبرَ مبتدأ محذوف ، وهذا يَنْبغي ألاَّ يجوزَ البتة لتقدير ما لا يُحْتاج إليه مع ذهابِ بلاغةِ الكلام . وقوله : « وطعامُكم حِلٌّ لهم » مبتدأ وخبر ، وقياسُ قولِ أبي البقاء أن يكونَ « طعام » عطفاً على ما قبله ، و« حِلٌّ » خبر مبتدأ محذوف ، ولم يَذْكره كأنه استشعر الصواب .

---

(١) أخرجه البخاري (٩/٥٢١) ، الأطعمة (٥٣٧٦) ، ومسلم (٣/١٥٩٩) ، (١٠٨ ـ ٢٠٢٢) .

(٢) أخرجه البخاري (١/٢٧٩) ، كتاب الوضوء (١٧٥) ، ومسلم (٣/١٥٣١) ، كتاب الصيد (٦ـ ١٩٢٩) .

قوله : ﴿ **والمُحْصَنات** ﴾ في رفعه أيضاً وجهان ، أحدهما : أنه مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ أي : المُحْصَنات حِلٌّ لكم أيضاً ، وهذا هو الظاهر . واختار أبو البقاء أن يكونَ معطوفاً على « الطيبات » فإنه قال : « مِن المؤمنات » حالٌ من الضمير في « المُحْصَنات » أو من نفس « المحصنات » إذا عَطَفْتَها على « الطيبات » ، و« حِلٌّ » : مصدر بمعنى الحلال فلذلك لم يُؤَنَّث ولم يُثَنَّ ولم يُجْمَع ، لأنه أحسن الاستعمالين في المصادر الواقعة صفةً للأعيان ، ويُقال في الإتباع : « حِلٌّ بِلٌّ » وهو كقولهم : « حَسَن بَسَن » ، و« عَطْشان نَطْشان » . و« من المؤمنات » حالٌ كما تقدم : إمَّا من الضمير في « المحصنات » أو من « المحصنات » . وقد تقدَّم الكلامُ في اشتقاق هذه اللفظة واختلافِ القُرّاء فيها في سورة النساء [1] .

قوله : ﴿ **إذا آتيتموهُنَّ** ﴾ ظرفٌ العاملُ فيه أحدُ شيئين : إمَّا « أُحِلَّ » وإمَّا « حِلٌّ » المحذوفُ على حَسَب ما قُرِّرَ . والجملة بعده في محلِّ خفضٍ بإضافته إليها ، وهي هنا لمجرد الظرفية . ويجوز أن تكونَ شرطيةً وجوابُها محذوف ، أي : إذا آتيتموهن أجورَهن حَلَلْنَ لكم ، والأولُ أظهر . و« مُحْصِنين » حال ، وعاملُها أحد ثلاثة أشياء : إمَّا « آتيتموهُنَّ » ، وصاحبُ الحالِ الضميرُ المرفوعُ ، وإمَّا « أُحِلَّ » المبني للمفعول ، وإمَّا « حِلٌّ » المحذوفُ كما تقدم . و« غيرَ » يجوز فيه ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أن ينتصب على أنه نعت لـ « محصنين » .

**والثاني** : أنه يجوزُ نصبُه على الحال ، وصاحبُ الحالِ الضميرُ المستتر في « مُحْصِنين » .

**والثالث** : أنه حالٌ من فاعل « آتيتموهن » على أنها حالٌ ثانيةٌ منه ، وذلك عند مَنْ يُجَوِّز ذلك . وقوله : « ولا مُتَّخذي » يجوزُ فيه الجر على أنه عطفٌ على « مسافحين » ، وزيدت « لا » تأكيداً للنفي المفهوم من « غير » ، والنصبُ على أنه عطفٌ على « غير » باعتبارِ أَوْجهها الثلاثة ، ولا يجوز عطفُهُ على « مُحْصِنين » لأنه مقترنٌ بـ« لا » المؤكدةِ للنفي المتقدمِ ولا نفيَ مع « محصنين » . وتقدَّم معاني هذه الألفاظ .

وقوله : ﴿ **ومَنْ يكفرُ بالإيمان** ﴾ تقدَّم له نظائر . وقيل : المراد بالإيمان المؤمَنُ به ، فهو مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول كـ «درهم ضَرْبُ الأمير » وقيل : ثَمَّ مضافٌ محذوف أي : بموجِبِ الإيمان وهو الباري تبارك وتعالى .

قوله : ﴿ **وهو في الآخرة من الخاسرين** ﴾ الظاهرُ أنَّ الخبرَ قولُه : « من الخاسرين » فيتعلَّقُ قولُه « في الآخرة » بما تعلَّق به هذا الخبر . وقال مكي « العاملُ في الظرفِ محذوفٌ تقديرُه : « وهو خاسر في الآخرةِ » ودَلَّ على المحذوفِ قولُه : « من الخاسرين » . فإن جعلت الألف واللام في « الخاسرين » ليستا بمعنى الذين جاز أن يكونَ العامل في الظرف « من الخاسرين » . يعني أنه لو كانَتْ موصولةً لامتنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، لأنَّ الموصولَ لا يتقدم عليه ما فيه حَيِّزه ، وهذا كما قالوا في قوله : ﴿ إني لِعملكم من القالين ﴾ [2] ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ [3] ، وتقديرُ مكي متعلَّق هذا الظرف وهو « خاسر » إنما هو بناء على كون « أل » موصولةً بدليل قولِه : « فإنْ جعلت الألف واللام ليستا بمعنى « الذين » ، وبالجملة فلا حاجة إلى هذا التقدير ، بل العاملُ فيه كما تقدم العاملُ في الظرفِ الواقعِ خبراً وهو الكون المطلق ، ولا يجوز أن يكونَ « في الآخرة » هو الخبر ، و« من الخاسرين » متعلِّقٌ بما تعلَّق به لأنه لا

---

(١) انظر تفسير الآية (٢٤) .

(٢) سورة الشعراء ، الآية (١٦٨) .

(٣) سورة يوسف ، الآية (٢٠) .

فائدة في ذلك ، فإنْ جُعِل « من الخاسرين » حالاً من ضميرِ الخبر وتكونُ حالاً لازمةً جاز ، وهو ضعيفٌ في الإعرابِ ، وقد تقدَّم نظيرُ هذه الآية في البقرة عند قوله : ﴿ وإنه في الآخرة لمن الصالحين ﴾[1] .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾

قوله تعالى : ﴿ **إذا قُمْتُم إلى الصلاة** ﴾ : قالوا تقديرُه : إذا أردتم القيامَ كقوله : ﴿ فإذا قَرَأْتَ القرآن فاستعِذْ ﴾[2] ، وهذا من إقامة المسبَّب مقام السبب ، وذلك أنَّ القيامَ متسبِّبٌ عن الإرادة والإرادة سببه .

قال الزمخشري : « فإنْ قلت : لِمَ جازَ أن يُعَبَّر عن إرادة الفعل بالفعل ؟ قلت : لأن الفعل يوجَدُ بقدرة الفاعل عليه وإرادته له وهي قصدُه إليه وميلُه وخلوصُ داعيتِه ، فكما عَبَّر عن القدرة على الفعل بالفعل في قولهم : « الإنسانُ لا يطير ، والأعمى لا يبصر » أي : لا يَقْدران على الطير والإبصار ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ نُعيدُه ، وعداً علينا إنَّا كنا فاعلين ﴾[3] أي : قادرين على الإعادة ، كذلك عبر عن إرادة الفعل بالفعل ؛ وذلك لأن الفعل مُسَبَّب عن القدرة ، فأقيم المُسَبَّب مُقام السببِ للملابسةِ بينهما ولإيجاز الكلام » . وقيل : تقديره : إذا قَصَدْتُم الصلاةَ ؛ لأنَّ مَنْ توجَّه إلى شيءٍ وقام إليه كان فاسداً له فعبَّر بالقيام عن القصدِ . والجمهورُ قَدَّروا حالاً محذوفة من فاعل « قمتم » ، أي : إذا قمتم إلى الصلاةِ مُحْدِثين ، إذ لا وضوءَ على غير المحدِث ، وإن كان قال به جماعة ، قالوا : ويدُلّ على هذه الحالِ المحذوفة مقابلتُها بقوله : « وإن كنتم جُنُباً فاطَّهَّروا » فكأنه قيل : إنْ كنتم مُحْدِثين الحدثَ الأصغر فاغسِلوا كذا وامسَحوا كذا ، وإنْ كنتم مُحْدِثين الحدثَ الأكبر فاغسلوا الجسدَ كله ، وهو مَحَلُّ نظر .

قوله : ﴿ **إلى المرافق** ﴾ في « إلى » هذه وجهان ، أحدهما : أنها على بابها من انتهاء الغاية ، وفيها حينئذٍ خلاف ، فقائلٌ : إنَّ ما بعدها لا يدخل فيما قبلها ، وقائلٌ بعكس ذلك ، وقائل : لا تَعَرُّضَ لها في دخولٍ ولا عَدَمِه ، وإنما يدور الدخولُ والخروج مع الدليل وعدمه . وقائل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها دخل في الحكم وإلا فلا ، ويُعْزى لأبي العباس . وقائل : إنْ كان ما بعدَها من غيرِ جنس ما قبلها لم يَدْخُل ، وإن كان من جنسِه فيحتمل الدخولَ وعَدَمَه . وأول هذه الأقوالِ هو الأصحُّ عند النحاة . قال بعضُهم : وذلك أنَّا حيث وَجَدْنا قرينةً مع « إلى » فإنَّ تلك القرينةَ تقتضي الإخراجَ مما قبلها ، فإذا وَرَدَ كلامٌ مجردٌ عن القرائن فينبغي أن يُحْمَلَ على الأمر الفاشي الكثير وهو الإخراج ، وفَرَّق هذا القائل بين « إلى » و« حتى » فجعل « حتى » تقتضي الإدخالَ ، و« إلى » تقتضي الاخراج بما

---

(١) سورة البقرة ، الآية (١٣٠) .
(٢) سورة النحل ، الآية (٩٨) .
(٣) سورة الأنبياء ، الآية (١٠٤) .

تقدم من الدليل ، وهذه الأقوالُ دلائلها في غيرِ هذا الكتاب ، وقد أوضَحْتَها في كتابي « شرح التسهيل » . والقول الثاني : أنها بمعنى « مع » أي : مع المرافق ، وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك عند قوله : ﴿ إلى أموالكم ﴾[1] . والمرافقُ : جمع « مَرْفِق » بفتح الميم وكسر الفاء على الفصيح من اللغة ، وهو مِفْصَلٌ ما بين العَضُد والمِعْصَم .

قوله : ﴿ **برؤوسكم** ﴾ في هذه الباءِ ثلاثةُ أوجه :

**أحدها** : أنها للإلصاق أي : أَلْصِقوا المسحَ برؤوسكم . قال الزمخشري : « المراد إلصاقُ المسحِ بالرأس ، وماسحُ بعضِه ومستوعبُه بالمسح كلاهما مُلْصِقٌ المسحَ برأسه » .

قال الشيخ[2] : « وليس كما ذكر » يعني أنه لا يُطلق على الماسح بعضَ رأسِه أنه ملصقٌ المسحَ برأسِه وهذه مُشاحَّةٌ لا طائل تحتها .

**والثاني** : أنها زائدةٌ ، كقوله : ﴿ ولا تُلْقوا بأيديكم ﴾[3] ، وقوله :

١٦٠٧ - ..... لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ[4]

وهو ظاهرُ كلام سيبويه[5] ، فإنه حكى : « خَشَّنْتُ صدرَه وبصدره » و« مَسَحْتُ رأسَه وبرأسِه » بمعنىً واحد ، وقال الفراء : « تقول العرب : « خُذِ الخِطامَ وبالخِطام » و« هَزَّ به » ، و« خُذْ برأسِه ورأسَهِ » .

**والثالث** : أنها للتبعيضِ كقوله :

١٧٠٨ - شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرفَّعَتْ ..... [6]

وهذا قولٌ ضعيف ، وقد تقدَّم القولُ في ذلك أولَ البسملة .

قوله : ﴿ **وأرجلكم** ﴾ قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم : « أرجلكم » نصباً ، وباقي السبعة : وأرجلكم » جراً ، والحسن بن أبي الحسن : و« أرجلُكم » رفعاً ، فأمَّا قراءةُ النصب ففيها تخريجان :

**أحدُهما** : أنها معطوفةٌ على « أيديكم » فإنَّ حكمَها الغُسْلُ كالأوجه والأيدي ، كأنه قيل : « واغسلوا أرجلكم » . إلا أنَّ هذا التخريجَ أفسده بعضُهم بأنه يلزم منه الفصلُ بين المتعاطِفَيْنِ بجملةٍ غيرِ اعتراضية لأنها مُنْشِئَةٌ حكماً جديداً فليس فيها تأكيد للأول . وقال ابن عصفور ـ وقد ذكر الفصلَ بين المتعاطِفَيْن ـ : « وأقبحُ ما يكونُ ذلك بالجمل » فدلُ قولُه على أنه لا يجوزُ تخريجُ الآية على ذلك . وقال أبو البقاء عكسَ هذا فقال : « هو معطوفٌ على الوجوه » ، ثم قال : « وذلك جائز في العربية بلا خلاف » ، وجعل السنية الواردة بغسل الرجلين مقويةً لهذا التخريج ، وليس بشيء ، فإنَّ القائل أن يقول : يجوز أن يكون النصب على محلّ المجرور وكان حكمها المسحَ ولكنه نُسخ ذلك بالسنَّة ، وهو قولٌ مشهورٌ للعلماء .

**والثاني** : أنه منصوبٌ عطفاً على محل المجرور قبله ، كما تقدَّم تقريرُه قبل ذلك .

---

(١) سورة النساء ، الآية (٢) .
(٢) انظر البحر المحيط (٣/٤٣٦) .
(٣) سورة البقرة ، الآية (١٩٥) .
(٤) تقدم .
(٥) انظر الكتاب (١/٣٧) .
(٦) تقدم .

وأمَّا قراءةُ الجر ففيها أربعةُ تخاريجَ :

**أحدها** : أنه منصوبٌ في المعنى عطفاً على الأيدي المغسولة ، وإنما خُفض على الجوار ، كقولهم : « هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ » بجر « خربٍ » ، وكان مِنْ حَقِّه الرفعُ صفةٌ في المعنى للجحر لصحة اتصافه به ، والضَّبُّ لا يوصف به ، وإنما جَرُّه على الجوار ، وهذه المسألة عند النحويين لها شرط وهو أن يُؤْمَنَ اللبس كما تقدم تمثيله ، بخلاف : « قام غلام زيد العاقل » إذا جعلت « العاقل » نعتاً للغلام امتنع جَرُّه على الجوار لأجل اللَّبْس ، وأنشدوا أيضاً قول الشاعر :

١٧٠٩ - كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا ... قُطْناً بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ[١]

وقول الآخر :

١٧١٠ - فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ ... هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيِّ[٢]

وقول الآخر :

١٧١١ - كَأَنَّ ثَبِيراً فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ ... كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ[٣]

وقول الآخر :

١٧١٢ - ..... ... كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنكَبُوتِ الْمُرْسَلِ[٤]

بجر « محلوج » وهو صفةٌ لـ« قطنا » المنصوبِ ، وبجر « هموز » وهو صفة لـ« حية » المنصوبِ ، وبجر « المزمل » وهو صفة « كبير » لأنه بمعنى الملتف ، وبجرِّ « المُرْمل » وهو صفة « نَسْج » ، وإنما جُرَّت هذه لأجلِ المجاورةِ ، وقرأ الأعمش : « إنَّ الله هو الرزاقُ ذو القوةِ المتينِ »[٥] بجر المتين مجاورَةً لـ« القوة » وهو صفةٌ لـ« الرزاق » ، وهذا وإن كان وارداً ، إلا أن التخريجَ عليه ضعيفٌ لضَعْفِ الجوارِ من حيث الجملةُ ، وأيضاً فإنَّ الخفضَ على الجوارِ إنما وَرَدَ في النعتِ لا في العطف ، وقد وَرَدَ في التوكيدِ قليلاً في ضرورة الشعر ، قال :

١٧١٣ - يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كلِّهِمِ ... أَنْ لَيسَ وَصْلٌ إِذَا انحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ[٦]

بجر « كلهم » وهو توكيدٌ لـ « ذوي » المنصوب ، وإذا لم يَرِد إلا في النعت أو ما شَذَّ من غيره فلا ينبغي أن يُخَرَّج عليه كتاب الله تعالى ، وهذه المسألةُ قد أوضَحْتُها وذكرت شواهدها في « شرح التسهيل » . وممن نَصَّ على ضعفِ

---

(١) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (٩٩٥) ، الإنصاف (٦٠٥) ، معاني الفراء (٢/ ٧٤) .

(٢) البيت للحطيئة انظر ديوانه (٦٩) ، الخصائص (٣/ ٢٢٠) ، الخزانة (٢/ ٣٢١) ، ابن يعيش (٢/ ٨٥) ، الإنصاف (٦٠٦) .

(٣) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه (٦٢) ، أمالي ابن الشجري (١/ ٩٠) ، المحتسب (١/ ١٩٢) ، (٢/ ١٣٥) ، العمدة (١/ ٢٩٩) ، شرح المعلقات للتبريزي (١٢٧) ، الخزانة (٥/ ٩٨) ، المغني (٢/ ٥١٥) ، وثبير : اسم جبل ، العرانين : الأنف ، الوبل : المطر ، البجاد : كساء مخطط .

(٤) البيت للعجاج انظر ديوانه (١/ ١٣) ، الكتاب (١/ ٢١٧) ، الخصائص (٣/ ٢٢١) ، الخزانة (٢/ ٣٢١) ، الإنصاف (٦٠٥) .

(٥) سورة الذاريات ، الآية (٥٨) .

(٦) البيت لابن الغريب انظر الهمع (٢/ ٥٥) ، الدرر (٢/ ٧٠) ، شرح الشذور (٣٣١) .

تخريجِ الآية على الجوار مكي بن أبي طالب وغيرُه ، قال مكي : « وقال الأخفش وأبو عبيدة : « الخفضُ فيه على الجوار ، والمعنى للغسل » وهو بعيد لا يُحْمل القرآن عليه » . وقال أبو البقاء « وهو الإعرابُ الذي يقال : هو على الجوار ، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته فقد جاء في القرآن والشعر ، فَمِنَ القرآن قولُه تعالى : « وحورٍ عينٍ »[1] على قراءة مَنْ جَرَّ ، وهو معطوفٌ على قوله : « بأكواب وأباريق » وهو مختلفُ المعنى ، إذ ليس المعنى : يَطُوف عليهم وِلْدان مخلَّدون بحورٍ عين . وقال النابغة :

١٧١٤ - لَمْ يَبْقَ إلاَّ أَسِيرٌ غَيْرُ مُنْفَلِتٍ أَوْ مُوْثَقٍ في حِبَالِ الْقَوْمِ مَجْنُوبِ[2]

والقوافي مجرورةٌ ، والجوارُ مشهورٌ عندهم في الإعراب » ثم ذكر أشياء كثيرةً زعم أنها مقويةٌ لمُدَّعاه ، منها : قَلْبُ الإعراب في الصفات كقوله تعالى : ﴿ عذابُ يوم محيطٍ ﴾[3] واليومُ ليس بمحيطٍ ، وإنما المحيط [ هو ] العذابُ ، ومثلُه قولُه تعالى : ﴿ في يوم عاصفٍ ﴾[4] و« عاصف » ليس من صفة اليوم بل من صفة الريحِ . ومنها : قَلْبُ بعض الحروف إلى بعض كقولِه عليه السلام : « ارجَعْنَ مَأْزوراتٍ غيرَ مأجورات[5]، والأصل : « مَوْزورات « ، ولكنْ أُريد التواخي ، وكذلك قولُهم : « إنه ليأتينا بالغدايا والعَشايا » ويعني أنَّ الأصلَ : « بالغَدَاوى » لأنها من الغُدْوة ، ولكن لأجل « ياء » العشايا » جاءت بالياء دون الواو . ومنها : « تأنيثُ المذكر كقوله تعالى : ﴿ فله عَشْرُ أمثالها ﴾[6] فحذف التاءَ منْ « عشر » وهي مضافةٌ إلى الأمثال وهي مذكرةٌ ، ولكنْ لَمَّا جاورت الأمثالُ ضميرَ المؤنث أُجْرى عليها حكمَه ، وكذلك قوله :

١٧١٥ - لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ المَدِينَةِ والْجِبَالُ الْخُشَّعُ[7]

وقولهم : « ذَهَبَتْ بعضُ أصابعِه » ، يعني أنَّ « سور » مذكرةٌ ، و« بعض » أيضاً كذلك ، ولكنْ لَمَّا جاورا المؤنثَ أُعْطيا حكَمه . ومنها : « قامت هند » لَمَّا لم يَفْصِلوا أتوا بالتاء ، ولمَّا فَصَلوا لم يأتوا بها ، ولا فرق إلا المجاورةُ وعدمُها . ومنها : استحسانُهم النصبَ في الاشتغال بعد جملةٍ فعلية في قولهم : « قام زيدٌ وعمراً كلمته » لمجاورةِ الفعل . ومنها : قَلْبُهم الواوَ المجاورةَ للطرفِ همزةً نحو : « أوائل » بخلاف « طواويس » لبُعْدِها من مجاورةِ الطرف . قال : « وهذا موضعٌ يَحْتمل أن يكتب فيه أوراقٌ من الشواهدِ ، قد بَوَّب النحويون له باباً ورتَّبوا عليه مسائلَ وأصَّلوه بقولهم : « هذا جُحْرِ ضبٍ خربٍ » ، حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع ، فأجاز الاتباعَ فيهما جماعة من حُذَّاقهم قياساً على المفرد المسموع ، ولو كان لا وجهَ له بحالٍ لاقتصروا فيه على المسموع فقط ، ويتأيد ما ذكرناه أنَّ الجرَّ في الآية قد أجيز غيره ـ وهو الرفع والنصب ـ والرفع والنصب غير قاطعين ولا ظاهرين على أ حكمَ الرِجْلين المسحُ ، فكذلك الجرُّ يجب أن يكونَ كالنصب والرفعِ في الحكم دون الإعراب » انتهى .

أمَّا قوله : « إنَّ « وحورٍ عينٍ » من هذا الباب فليس بشيء ، لأنه : إمَّا أن يقدَّر عطفهُما على ما تقدم بتأويلٍ ذكره الناس كما سيأتي أو بغير تأويل ، وإما أن لا يعطفَهما ، فإنْ عَطَفَهما على ما تقدم وجب الجر ، وإن لم يعطفهما لم يَجُز

---

(١) سورة الواقعة ، الآية (٢٢) .
(٢) انظر ديوانه (٩٢) برواية « موثق مجنوب » .
(٣) سورة هود ، الآية (٨٤) .
(٤) سورة إبراهيم ، الآية (١٨) .
(٥) أخرجه ابن ماجة (١/٥٠٣) ، كتاب الجنائز (١٥٧٨) ، قال في الزوائد : في إسناده دينار بن عمر وهو وإن وثقه وكيع وذكره ابن حبان في الثقات فقد قال أبو حاتم : ليس بالمشهور وقال الأزدي : متروك ، وقال الخليلي في الإرشاد : كذاب .
(٦) سورة الأنعام ، الآية (١٦٠) .
(٧) تقدم .

الجر ، وأمّا جَرُّهما على ما ذكره الناس فقيل : لعطفهما على المجرور بالباء قبلهما على تضمين الفعلِ المتقدم « يتلذذون ويَنْعَمون بأكواب وكذا وكذا » ، أو لا يُضَمَّن الفعلُ شيئاً ويكون لطواف الولدانِ بالحورِ العين على أهل الجنة لذاذةٌ لهم بذلك ، والجوار إنما يكونُ حيث يستحقُ الاسمُ غيرَ الجر فيُجَرُّ لمجاورةِ ما قبله ، وهذا ـ كما ترى ـ قد صَرَّح هو به أنه معطوفٌ على « بأكواب » غايةُ ما في الباب أنه جَعَلَه مختلفَ المعنى ، يعني أنه عنده لا يجوزُ عطفُهما على « بأكواب » إلا بمعنى آخرَ وهو تضمينُ الفعل ، وهذا لا يَقْدَحُ في العطفية . وأما البيتُ فجرُّ « موثقٍ » ليس لجواره لـ «منفلتٍ » وإنما هو مراعاة للمجرور بـ «غير » ، لأنهم نَصُّوا على أنك إذا جئت بعد « غير » ومخفوضها بتابعٍ جاز أن يَتْبع لفظَ « غير » وأن يتبع المضاف إليه . وأنشدوا البيت ، ويروى : « لم يبق فيها طريدٌ غيرُ منفلتِ » ، وأما باقي الأمثلة التي أوردها فليست من المجاورة التي تؤثر في تغيير الإعراب ، وقد تقدَّم أن النحويين خَصَّصوا ذلك بالنعتِ وأنه قد جاء في التوكيد ضرورةً .

**التخريج الثاني** : أنه معطوفٌ على « برؤوسكم » لفظاً ومعنى ، ثم نُسِخ ذلك بوجوبِ الغسل ، أو هو حكمٌ باقٍ ، وبه قال جماعة ، أو يُحمل مسحُ الأرجلِ على بعضِ الأحوال وهو لُبْسُ الخفِّ ، ويُعزى للشافعي .

**التخريج الثالث** : أنها جُرَّتْ مَنْبَهَةً على عدم الإسراف باستعمال الماء لأنها مَظَنَّةٌ لصبِّ الماءِ كثيراً ، فَعَطَفَتْ على الممسوحِ ، والمرادُ غَسْلُها لِما تقدم ، وإليه ذَهَب الزمخشري . قال : « وقيل : « إلى الكعبين » فجيء بالغاية إماطة لظنِّ ظانٍّ يَحْسَبُها ممسوحة ، لأنَّ المسح لم تُضْرب له غَايةٌ في الشريعة » وكأنه لم يرتضِ هذا القولَ الدافعَ لهذا الوهمِ وهو كما قال .

**التخريج الرابع** : أنها مجرورةٌ بحرفِ جرٍ مقدرٍ دَلَّ عليه المعنى ، ويتعلَّق هذا الحرفُ بفعلٍ محذوفٍ أيضاً يليق بالمحل ، فيُدَّعى حذفُ جملةٍ فعلية وحَذْفُ حرفِ جر ، قالوا : وتقديرُه : « وافعَلُوا بأرجلِكم غسلاً » .

قال أبو البقاء : « وحَذْفُ حرفِ الجر وإيفاءُ الجرِ جائزٌ كقوله :

١٧١٦ - مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غرابُها[1]

وقال الآخر :

١٧١٧ - بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[2]

فجُرَّ بتقديرِ الباء ، وليس بموضعِ ضرورةٍ ، وقد أَفْرَدْتُ لهذه المسألةِ كتاباً » قوله : « وإبقاء الجر » ليس على إطلاقِهِ ، وإنما يَطَّرد منه مواضعُ نصَّ عليها أهلُ اللسانِ ليس هذا منها ، وأمَّا البيتان فالجرُّ فيهما عند النحاة يسمى « العطف على التوهُّم » ، يعني كأنه توهَّم وجودَ الباء زائدةً في خبر « ليس » لأنها يكثرُ زيادتُها ، ونَظَّروا ذلك بقوله تعالى : ﴿ فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحينْ ﴾[3] بجزم « أَكُنْ » عطفاً على « فأصَّدَّق » على توهُّم سقوط الفاء من « فأصَّدَّق » نَصَّ عليه سيبويه[4] وغيرُه ، فظهرَ فسادُ هذا التخريج .

---

(١) تقدم .

(٢) البيت لزهير انظر ديوانه (٢٨٧) ، الكتاب (١/ ٨٣) ، ابن يعيش (٢/ ٥٢) ، الدرر اللوامع (٢/ ١٠٥) .

(٣) سورة المنافقون ، الآية (١٠) .

(٤) انظر الكتاب (١/ ١٥٤ ، ٤٥٢) .

وأمَّا قراءةُ الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف أي : وأرجلُكم مغسولةٌ أو ممسوحة على ما تقدم في حكمها . والكلام في قوله : « إلى الكعبين » كالكلام في « إلى المرفقين » . والكعبان فيهما قولان مشهوران ، أشهرهما : أنهما العَظْمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم ، في كل رِجْلٍ كعبان . والثاني : أنه العظم الناتىء في وجه القدم حيث يجتمع شِراك النعل[1] ، ومرادُ الآية هو الأول . والكعبة : كلُّ بيتٍ مربع ، وسيأتي بيانُه في موضِعه .

قوله : ﴿ منه ﴾ في محلِّ نصبٍ متعلِّقاً بـ «امسحوا » و« مِنْ » فيها وجهان :

**أظهرهما** : أنها للتبعيض .

**والثاني** : أنها لابتداء الغايةِ ، ولهذا لا يُشْترط عند هؤلاء أن يتعلق باليد غبارٌ . وقوله : « ليجعلَ » الكلامُ في هذه اللامِ كالكلامِ عليها في قوله : ﴿ يريدُ الله ليبيِّن لكم ﴾[2] إلا أنَّ مَنْ جَعَلَ مفعولَ الإرادة محذوفاً وعَلَّقَ به اللامَ مِنْ « ليجعلَ » زاد « مِنْ » في الإيجاب في قوله « من حرج » ، وساغَ ذلك لأنه في حَيِّز النفي وإن لم يكن النفيُ واقعاً على فعل الحرج . و« من حرج » مفعول « ليجعل » ، والجعلُ يحتمل أنه بمعنى الإيجاد والخَلْق فيتعدى لواحد وهو « من حرج » و« مِنْ » مزيدةٌ فيه ، كما تقدم ، ويتعلق عليكم حينئذٍ بالجعل ويجوز أن يتعلق بـ «حرج » . فإن قيل : هو مصدرٌ ، والمصدرُ لا يتقدَّم معمولُه عليه . قيل : ذلك في المصدر المؤول بحرفٍ مصدري وفعل لأنه بمعنى الموصول ، وهذا ليس مؤولاً بحرف مصدري ، ويجوز أن يكونَ الجَعْلُ بمعنى التصيير فيكون « عليكم » هو المفعولَ الثاني .

قوله : ﴿ عليكم ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

**أظهرُها** : أنه متعلق بـ «يتم » .

**والثاني** : « أنه متعلقٌ بـ «نعمته » .

**والثالث** : أنه متعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من « نعمته » ، ذكر هذين الوجهين الأخيرين أبو البقاء . وهذه الآيةُ بخلاف التي قبلَها في قوله : ﴿ وأتْمَمْتُ عليكم نعمتي ﴾[3] حيث امتنع تعلُّقُ الجارِّ بالنعمةِ لتقدُّم معمول المصدر عليه كما تقدَّم بيانه . قال الزمخشري : « وقرىء فَأَطْهِروا أي : أَطْهروا أبدانَكم ، وكذلك : « ليُطْهِركم » . يعني أنه قُرِىء : « أَطْهِروا » أمراً من أَطْهَر رباعياً كأَكْرم ، ونسب الناسُ القراءةَ الثانية ـ أعني قوله « لِيُطْهِرَكم » ـ لسعيد بن المسيب .

وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِى وَاثَقَكُم بِهِۦٓ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٧﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٩﴾

(١) شراك النعل : سيره . انظر اللسان (شرك) .
(٢) سورة النساء ، الآية (٢٦) .
(٣) سورة المائدة ، الآية (٣) .

وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٠﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾ ۞ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ۚ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٢﴾ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ لَعَنَّـٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَـٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾

قوله تعالى : ﴿ **إذ قلتم سمعنا** ﴾ : « إذ » فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

**أظهرُها** : أنه منصوبٌ بـ «واثقكم » .

**الثاني** : أنه منصوبٌ على الحالِ من الهاء في « به » .

**الثالثُ** : أنه حالٌ مِنْ « ميثاقه » ، وعلى هذين الوجهين الأخيرين يتعلق بمحذوفٍ على القاعدةِ المقررة ، و« قلتم » في محلِّ خفضٍ بالظرف ، و« سَمِعْنا » في محل نصب بالقول .

قوله تعالى : ﴿ **كونوا قوَّامين** ﴾ : تقدَّم نظيرُها في النساء[1] إلا أنه هناك قَدَّم لفظة « القسط » وهنا أُخِّرت ، وكأن الغرضَ في ذلك ـ والله أعلمُ ـ أنَّ آية النساء جيء بها في معرض الإقرار على نفسِه ووالديه وأقاربه فبُدِىء فيها بالقسط الذي هو العدل من غير محاباةِ نَفْس ولا والدٍ ولا قرابة ، والتي هنا : جِيء بها في معرض ترك العداوة فبُدِىء فيها بالأمر بالقيامِ لله ؛ لأنه أردعُ للمؤمنين ، ثم ثَنَّى بالشهادة بالعدل ، فجيء في كل مَعْرِضٍ بما يناسِبُه . وقوله : ﴿ **ولا يَجْرِمَنَّكم** ﴾ تقدَّم مثله[2] ، وظهورُ حرفِ الجر هنا يرجِّح تقديرَه قبلُ . ﴿ **هو أقرب** ﴾ : « هو » ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي : العدل ، وقد تقدَّم له نظائرُ كثيرة .

قوله تعالى : ﴿ **وعَدَ اللَّهُ** ﴾ : « وعد » يتعدَّى لاثنين أولهما الموصول ، والثاني محذوفٌ أي : الجنةَ ، وقد صَرَّح بهذا المفعولِ في غير هذا الموضع[3] ، وعلى هذا فالجملةُ من قولِه : « لهم مغفرة » لا محل لها لأنها مفسرةٌ لذلك المحذوفِ تفسيرَ السبب للمسبب ، فإن الجنةَ مسببةٌ عن المغفرةِ وحصولِ الأجر العظيم ، والكلامُ قبلها تام بنفسه . وذكر الزمخشري في الآية احتمالاتٍ أُخَرَ :

---

(١) انظر تفسير الآية (١٣٥) .

(٢) سورة المائدة ، الآية (٢) .

(٣) سورة الصافات ، الآية (٧٩) .

**أحدها** : أنّ الجملةَ من قوله : « لهم مغفرةٌ » بيانٌ للوعد ، كأنه قال : قَدَّم لهم وعداً ، فقيل : أيّ شيء وعده ؟ فقال : لهم مغفرة وأجر عظيم ، وعلى هذا فلا محلَّ لها أيضاً ، وهذا أَوْلى من الأول لأن تفسيرَ الملفوظِ به أَوْلى من ادِّعاء تفسير شيء محذوف .

**الثاني** : أنَّ الجملةَ منصوبةٌ بقولٍ محذوفٍ كأنه قيل : وَعَدهم وقال لهم مغفرة .

**الثالث** : إجراءُ الوعد مُجرى القول لأنه ضَرْبٌ منه ، ويجعل « وعد » واقعاً على الجملةِ التي هي قوله : « لهم مغفرة » كما وقع « تَرَكْنا » على قوله : « سلامٌ على نوح »[1] ، كأنه قيل : وعدهم هذا القول ، وإذا وعدهم مَنْ لا يُخْلِفُ الميعادَ فقد وعدهم مضمونَه من المغفرة والأجر العظيم ، وإجراءُ الوعدِ مُجْرى القولِ مذهبٌ كوفي .

قوله تعالى : ﴿ **والذين كفروا** ﴾ : مبتدأ ، و« أولئك » مبتدأ ثان ، و« أصحاب » خبره ، والجملة خبر الأول ، وهذه الجملة مستأنفة أُتي بها اسميةً دلالة على الثبوت والاستقرار ، ولم يُؤْتَ بها في سياق الوعيد كما أتى بالجملة قبلها في سياق الوعد حسماً لرجائهم ، وأجاز بعضُهم أن تكونَ هذه الجملةُ داخلةً في حَيِّز الوعد ، على ما تقدَّم تقريرُه في الجملةِ قبلَها ، قال : « لأنَّ الوعيد اللاحقَ بأعدائهم مِمَّا يَشْفي صدورَهم ، ويُذْهب ما كانوا يَجِدونه من أذاهم ، ولا شك أن الأذى اللاحقَ للعدوِّ مِمَّا يَسُرُّ ، ويُفْرِحُ ما عند عدوه » وفيه نظرٌ ، فإنَّ الاستئناف وافٍ بهذا المعنى ؛ فإنَّ الإنسانَ إذا سمع خبراً يسوءُ عدوَّه سُرَّ بذلك ، وإن لم يُوعَدْ به ، وقد يَتَقَوَّى صاحبُ هذا القول المتقدم بأن الزمخشري قد نَحا إلى هذا المعنى في سورة سبحان[2] ، قال : « فإن قلت : علامَ عطف « وأن الذين لا يؤمنون » ؟ قلت : على « أن لهم أجراً كبيراً » ، على أنه بَشَّر المؤمنين ببشارتين اثنتين : بثوابِهم وبعقابِ أعدائهم ، فجعل عقابَ أعدائِهم داخلاً في حَيِّز البِشارة ، فالبشارةِ هناك كالوعدِ هنا .

وقوله تعالى : ﴿ **عليكم** ﴾ : يجوزُ أَنْ يتعلَّق بـ « نعمة » وأن يتعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ منها . و« إذ هم » ظرفٌ ، ناصبُه النعمة أيضاً أي : اذكروا نعمتَه عليكم في وقتِ هَمِّهم ، ويجوز أن يتعلقَ هذا الظرفُ بما تعلَق به « عليكم » إذا جعلتَه حالاً من « نعمة » ، ولا يجوزُ أَنْ يكون منصوباً بـ «اذكروا » لتنافي زمنيهما ، فإنَّ « إذ » للمضي ، و« اذكروا » مستقبل . و« أن يَبْسُطوا » على إسقاط الباء أي : هَمُّوا بأن يبسطوا ، ففي موضع « أَنْ » الخلافُ المشهور .

قوله تعالى : ﴿ **منهم اثني عَشَر نقيباً** ﴾ : « منهم » يجوز أن يتعلق بـ «بَعَثْنا » ، وأَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حال مِنْ « اثني عشر » لأنه في الأصلِ صفةٌ له ، فلما قُدِّم نُصِب حالاً . وقد تقدَّم الكلامُ في تركيب « اثني عشر » وبنائه وحَذْفِ نونِه في البقرة[1] فَأَغْنى من إعادته . و« ميثاق » يجوزُ أَنْ يكونَ مضافاً إلى المفعول ـ وهو الظاهر ـ أي : إن الله تعالى واثَقَهم ، وأَنْ يكونَ مضافاً لفاعله أي : إنهم واثقوه تعالى . والمفاعلة يجوز نسبةُ الفعلِ فيها إلى كلٍّ من المذكورَيْن . والنقيب : فعيل ، قيل : بمعنى فاعِل مشتقاً من النَّقْب وهو التفتيش ، ومنه : ﴿ فَنَقَّبوا في البلاد ﴾[3] وسُمِّي بذلك لأنه يفتشُ عن أحوالِ القوم وأسرارهم . وقيل : هو بمعنى مفعول ، كأن القوم اختاروه على علمٍ منهم وتفتيشٍ على أحواله . وقيل : هو للمبالغةِ كعليم وخبير .

---

(١) انظر تفسير الآيتان (٩، ١٠٠) .

(٢) انظر تفسير الآية (٦٠) .

(٣) سورة ق ، الآية (٣٦) .

قوله : ﴿ لَئِنْ أقمتم ﴾ هذه اللامُ هي الموطئة للقسم ، والقسمُ معها محذوفٌ ، وقد تقدَّم أنه إذا اجتمع شرطٌ وقسمٌ أُجيب سابقهما ، إلا أن يتقدَّم ذو خبرٍ فيُجاب الشرطُ مطلقاً . وقوله : « لأكفرنَّ » هذه اللام هي جوابُ القسم لسبقه ، وجوابُ الشرط محذوفٌ لدلالة جواب القسم عليه ، وهذا معنى قول الزمخشري أنَّ قوله « لأكفرنَّ » سادٌّ مسد جوابي القسم والشرط ، لا كما فهمه بعضُهم ، وردَّ عليه ذلك . ويجوز أن يكون « لأكفرن » جواباً لقوله تعالى قبل ذلك : « ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل ولما تَضَمَّنه الميثاقُ من معنى القسم ، وعلى هذا فتكون الجملتان ـ أعني قوله : « وبعثنا » « وقال الله » ـ فيهما وجهان ، أحدهما : أنهما في محلِّ نصبٍ على الحال ، والثاني : أن تكونا جملتي اعتراض ، والظاهرُ أنَّ قولَه : « لَئِنْ أقمتم » جوابُه : « لأكفرنَّ » كما تقدم ، وجملةُ هذا القسمِ المشروطِ وجوابُه مفسرةٌ لذلك الميثاق المتقدم .

والتعزير : التعظيم ، قال :

١٧١٨ - وَكَمْ مِنْ مَاجِدٍ لَهُمُ كَرِيمٍ ... ومِنْ لَيْثٍ يُعَزَّرُ فِي النَّدِيِّ[١]

وقيل : هو الثناء بخير ، قاله يونس ، وهو قريب من الأول . وقيل : هو الردُّ عن الظلم قاله الفراء . وقال الزجاج : « هو الردع والمنع » فعلى القولين الأولين يكون المعنى : « وعَظَّمْتُموهم وأثنيتم عليهم خيراً » ، وعلى الثالث والرابع يكون المعنى : « وردَدْتم وردَعْتم سفهاءَهم عنهم . قال الزجاج : « عَزَّرْتُ فلاناً » : فَعَلْتُ به ما يردعه عن القبيح ، مثل نَكَّلْت ، فعلى هذا يكون « عَزَّرْتُموهم » رَدَدْتم عنهم أعداءهم » . وقرأ الحسن البصري : « برسُلي » بسكون العين حيث وقع وقرأ الجحدري : « وعَزَرْتموهم » خفيفةَ الزاي وهي لغة . وقرأ في الفتح[٢] : « وتَعْزُروه » بفتح حرف المضارعة وسكون العين وضم الزاي ، وهي موافقة لقراءته هنا .

وقوله : ﴿ وأقْرضتم الله قرضاً ﴾ تقدَّم الكلام في « قَرْضاً » وفي نصبه في البقرة[٣] .

قوله تعالى : ﴿ فبما نقضِهم ﴾ : تقدم الكلام على نظيره[٤] ، وكذلك « سواء السبيل »[٥] . وقرأ الجمهور : « قاسيةً » اسم فاعل من قسا يقسو ، وقرأ الأَخَوان : ـ وهي قراءة عبد الله ـ « قَسِيَّةً » بفتح القاف وكسر السينِ وتشديد الياء . واختلفَ الناسُ في هذه القراءةِ : فقال الفارسي : « ليست من ألفاظِ العربِ في الأصل ، وإنما هي كلمةٌ أعجمية معرَّبة » ، يعني أنها مأخوذةٌ من قولِهم : « دِرْهم قِسِيّ » أي : مَغْشُوش ، شَبَّه قلوبَهم في كونها غيرَ صافيةٍ من الكَدَر بالدراهمِ المغشوشةِ غيرِ الخالصةِ ، وأنشدوا قولَ أبي زبيد :

١٧١٩ - لَهَا صَوَاهِلُ فِي صُمِّ السِّلَام كَمَا ... صَاحَ القَسِيَّاتِ في أَيْدِي الصَّيَارِيفِ[٦]

وقول الآخر :

١٧٢٠ - وَمَا زَوَّدوني غَيْرَ سَحْقِ عِمَامَةٍ ... وَخَمْسَ مِيءٍ مِنْهَا قَسِيٌّ وَزَائِفُ[٧]

---

(١) انظر البيت في البحر (٣/٤٤٣) .
(٢) الآية (٩) .
(٣) انظر تفسيرة الآية (٢٤٥) .
(٤) انظر تفسير الآية (١٥٥) .
(٥) سورة البقرة ، الآية (١٠٨) .
(٦) انظر المعرب (٣٠٦) ، أمالي القالي (١/٢٨) ، اللسان (أمر) .
(٧) انظر اللسان (سحق) .

وقال صاحب الكشاف : « وقرأ عبد الله : « قَسِيَّة » أي : رديئة مغشوشة مِنْ قولِهم : « درهم قَسِيّ » وهو من القسوة ؛ لأنَّ الذهبَ والفضة الخالصين فيهما لينٌ ، والمغشوشُ فيه صلابةٌ ويُبْس ، والقاسي والقاسح ـ بالحاءِ المهملة ـ أخَوانِ في الدلالة على اليُبْس » . وهذا القول سبقه إليه المبردُ فإنه قال : « يُسَمَّى الدرهمُ المغشوشُ قَسِيّاً لصلابتِه وشدتِه للغشِّ الذي فيه » ، وهو يَرْجِعُ للمعنى الأول ، والقاسي والقاسح ، بمعنى واحد ، وعلى هذين القولين تكون اللفظةُ عربية ، وقيل : بل هذه القراءةُ توافِقُ قراءةَ الجماعة في المعنى والاشتقاق ، لأنه فعيل للمبالغة كشاهد وشهيد فكذلك قاسٍ وقسِيّ ، وإنما أُنِّث على معنى الجماعةِ . وقرأ الهَيضم بن شداخ : « قُسِيَّة » بضم القاف وتشديدِ الياء . وقرىء « قِسِيَّة » بكسر القاف إتباعاً ، وأصل القراءتين : قاسِوَة وقَسِيوة لأنَّ الاشتقاق من القسوة .

قوله : ﴿ يُحَرِّفون ﴾ في هذه الجملة أربعة أوجه :

**أحدها** : أنها مستأنفة بيانٌ لقسوة قلوبهم ، لأنه لا قسوةَ أعظمُ من الافتراء على الله تعالى .

**والثاني** : أنها حال من مفعول « لعنَّاهم » أي : لعنَّاهم حالَ اتصافهم بالتحريف .

**والثالث** : ـ قاله أبو البقاء ـ أنه حال من الضمير المستتر في « قاسية » ، وقال : « ولا يجوزُ أن يكون حالاً من القلوب ، لأن الضمير في « يُحَرِّفون » لا يرجع إلى القلوب » وهذا الذي قاله فيه نظر ، لأنه من حيث جَوَّز أن يكونَ حالاً من الضمير في « قاسية » يلزَمُه أن يُجَوِّز أن يكون حالاً من « القلوب » لأنَّ الضميرَ المستتر في « قاسية » يعودُ على القلوب ، فكما يمتنع أن يكونَ حالاً مِنْ ظاهره ، يمتنع أن يكونَ حالاً من ضميرِه ، وكأن المانع الذي توهَّمه كونُ الضمير ـ وهو الواو في « يُحَرِّفون ـ إنما يعود على اليهود بجملتِهم لا على قلوبهم خاصةً ، فإنَّ القلوبَ لا تُحَرِّف ، إنما يحرِّف أصحاب القلوب ، وهذا لازمٌ له في تجويزه الحاليةَ من الضمير في « قاسية » . ولقائل أن يقولَ : المرادُ بالقلوبِ نفسُ الأشخاص ، وإنما عَبَّر عنهم بالقلوب لأن هذه الأعضاءَ هي محلُّ التحريف أي : إنه صادرٌ عنها بتفكُّرها فيه ، فيجوزُ على هذا أن يكونَ حالاً من القلوب .

**والرابع** : أن تكون حالاً من « هم » قال أبو البقاء : « وهو ضعيفٌ » يعني لأنَّ الحالَ من المضاف إليه لا تجوزُ ، وغيرُه يجوِّزُ ذلك في مثلِ هذا الموضعِ ؛ لأنَّ المضافَ بعضُ المضاف إليه . وقرأ الجمهورُ بفتح الكافِ وكسرِ اللامِ وهو جمعُ « كلمة » ، وقرأ أبو رجاء : « الكِلْمِ » بكسر الكافِ وسكونِ اللام ، وهو تخفيفُ قراءة الجماعة ، وأصلُها أنه كَسَرَ الكافَ إتباعاً ثم سكَّن العينَ تخفيفاً ، وقرأ السُلمي والنخعي : « الكلام » بالألف . و« عن مواضِعه » قد ذُكِر مثلُه في النساء[1] .

قوله : ﴿ على خائنةٍ ﴾ في « خائنة » ثلاثةُ أوجهٍ :

**أحدها** : أنها اسمُ فاعل والهاء للمبالغة كراوية ونسَّابة أي : على شخص خائن ، قال الشاعر :

١٧٢١ ـ حَـدَّثْتَ نَفْسَـكَ بِـالْـوَفَـاءِ وَلَمْ تَـكُنْ لِـلْغَـدْرِ خَـائِنَـةً مُـغِـلَّ الإِصْبَـعِ[2]

**الثاني** : أن التاء للتأنيث ، وأُنِّث على معنى طائفة أو نفس أو فَعْلَة خائنة .

**الثالث** : أنها مصدرٌ كالعافية والعاقبة ، ويؤيِّد هذا الوجه قراءةُ الأعمش : « على خيانة » . وأصل خائِنة :

---

(١) انظر تفسير الآية (٤٦) .

(٢) البيت للكلابي كذا نسبه ابن منظور في اللسان (صبع) .

خاونة ، وخيانة : خِوانة ، لقولهم : تَخَوَّن وخَوَّان وهو أُخْوَن ، وإنما أُعِلاَّ إعلالَ « قائمة وقيام » . و« منهم » صفة لـ «خائنة » إن أريد بها الصفة ، وإن أريد بها المصدرُ قُدِّر مضافٌ أي : من بعض خياناتهم .

قوله : ﴿ إلا قليلاً ﴾ منصوبٌ على الاستثناء ، وفي المستثنى منه أربعةُ أقوالٍ :

**أظهرُها** : أنه لفظ خائنة ، وهمُ الأشخاصُ المذكورون في الجملة قبله أي : لا تزالُ تَطَّلع على مَنْ يَخُون منهم إلا القليلَ ، فإنه لا يخون فلا تَطَّلِعُ عليه ، وهؤلاء هم عبد الله بن سلام وأصحابه . قال أبو البقاء : « ولو قرىء بالجر على البدل لكان مستقيماً » ، يعني على البدل من « خائنة » فإنه في حَيِّز كلام غير موجب .

**والثاني** : ـ ذكره ابن عطية ـ أنه الفعل أي : لا تزال تطَّلع على فِعْل الخيانة إلا فعلاً قليلاً ، وهذا واضح إنْ أُريد بالخيانة أنها صفة للفعلة المقدرة كما تقدَّم ، ولكن يُبْعِدُ ما قاله ابنُ عطية قولُه بعدَه « منهم » ، وقد تقدَّم لنا نظيرُ ذلك في قوله : ﴿ ما فعلوه إلاّ قليلاً منهم ﴾[1] ، حيث جَوَّز الزمخشري فيه أن يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ .

**الثالث** : أنه « قلوبهم » في قوله : « جعلنا قلوبهم قاسيةً » ، قال صاحبُ هذا القول : « المرادُ بهم المؤمنون لأن القسوة زالَتْ عن قلوبهم » ، وهذا فيه بُعْدٌ كبير ، لقوله « لعنَّاهم » .

**الرابع** : أنه الضمير في « منهم » مِنْ قوله تعالى : « على خائنةٍ منهم » قاله مكيّ .

وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ۗ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٨﴾ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ

---

(١) سورة النساء ، الآية (٦٦) .

وَلَا نَذِيرٌ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٩﴾ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٠﴾ يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴿٢١﴾

قوله تعالى : ﴿ ومِن الذين قالوا ﴾ : فيه خمسةُ أوجه :

**أحدهما** : ـ وهو الظاهر ؛ أنَّ « مِنْ » متعلقة بقوله « أخذنا » والتقدير الصحيح فيه أن يقال : تقديرُه : « وأَخَذْنا من الذين قالوا : إنَّا نصارَى ميثاقهم » فتوقع « الذين » بعد « أَخَذْنا » ، وتؤخِّر عنه « ميثاقهم » ، ولا يجوز أن تقدِّر « وأَخَذْنا ميثاقَهم من الذين » فتقدم « ميثاقَهم » على « الذين قالوا » ، وإنْ كان ذلك جائزاً من حيثُ كونُهما مفعولين ، كلٌّ منهما جائزُ التقديم والتأخيرِ ، لأنه يلزم عودُ الضميرِ على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو لا يجوز إلا في مواضعَ محصورةٍ ، نصَّ على ذلك جماعةٌ منهم مكي وأبو البقاء .

**الثاني** : أنه متعلق بمحذوف على أنه خبر مبتدأ محذوفٍ قامَتْ صفتُه مَقامه ، والتقدير : « ومن الذين قالوا إنَّا نصارى قومٌ أخذنا ميثاقهم » ، فالضمير في « ميثاقهم » يعود على ذلك المحذوف .

**والثالث** : أنه خبر مقدم أيضاً ، ولكن قَدَّروا المبتدأ موصولاً حُذِف وبقيت صلتُه ، والتقدير : « ومن الذين قالوا : إنَّا نصارى مَنْ أخذنا ميثاقهم » ، فالضمير في « ميثاقهم » عائد على « مَنْ » ، والكوفيون يجيزون حَذْفَ الموصول ، وقد تقدم لنا معهم البحث في ذلك . ونقل مكي مذهب الكوفيين هذا ، وقَدَّره عندهم : « ومن الذين قالوا : إنَّا نصارى مَنْ أخذنا » ، وهذا التقدير لا يؤخذ منه أن المحذوف موصول فقط ، بل يجوز أن تكونَ « مَنْ » المقدرةُ نكرةً موصوفةً حُذِفت وبقيت صفتُها ، فيكون كالمذهب الأول .

**الرابع** : أن تتعلَّق « مِنْ » بـ «أخذنا » كالوجه الأول ، إلا أنه لا يلزَمُ فيه ذلك التقديرُ ، وهو أن توقع « من الذين » بعد « أخذنا » ، وقبل « ميثاقهم » ، بل يجوز أن يكون التقدير على العكسِ ، بمعنى أنَّ الضميرَ في « ميثاقهم » يعودُ على بني إسرائيل ، ويكون المصدرُ من قولِه « ميثاقَهم » مصدراً تشبيهياً ، والتقدير : وأخذنا من النصارى ميثاقاً مثلَ ميثاق بني إسرائيل ، كقولك : « أَخَذْتُ من زيد ميثاق عمرو » أي : ميثاقاً مثل ميثاق عمرو ، وبهذا الوجه بدأ الزمخشري فإنه قال : « أَخَذْنا من النصارى ميثاقَ مَنْ ذُكِر قبلَهم من قوم موسى أي : مثل ميثاقِهم بالإيمان بالله والرسل .

**الخامس** : أنَّ « من الذين » معطوف على « منهم » من قوله تعالى : « ولا تزال تَطَّلِعُ على خائنةٍ منهم أي : من اليهود ، والمعنى : ولا تزال تَطَّلِع على خائنةٍ من اليهود ومن الذين قالوا إنَّا نصارى ، ويكون قوله : « أخذنا ميثاقهم » على هذا مستأنفاً . وهذا ينبغي ألاَّ يجوز لوجهين :

**أحدهما** : الفصلُ غيرُ المغتفر .

**والثاني** : أنه تهيئةٌ للعامل في شيء وقطعه عنه ، وهو لا يجوز .

قوله : ﴿ بينهم ﴾ فيه وجهان :

**أحدهما** : أنه ظرفٌ لـ « أغرينا » .

**والثاني** : أنه حالٌ من « العداوة » فيتعلق بمحذوف ، ولا يجوز أن يكون ظرفاً للعداوة ، لأنَّ المصدر لا يتقدم معموله عليه . و« إلى يوم القيامة » أجاز فيه أبو البقاء أن يتعلَّق بأغرينا . أو بالعداوة ، أو بالبغضاء ، أي : أغرينا إلى يوم القيامة بينهم العداوة والبغضاء ، أو أنهم يتعادَون إلى يوم القيامة ، أو يتباغضون إلى يوم القيامة . وعلى ما أجازه أبو البقاء تكونُ المسألةُ من باب الإعمال ، ويكون قد وُجد التنازع بين ثلاثة عوامل ، ويكون من إعمال الثالث للحذفِ من الأول والثاني ، وتقدم تحرير ذلك . و« أغرينا » مِنْ أغراه بكذا أي : ألزمه إياه ، وأصلُه من الغِراء الذي يُلْصَقُ به ولامه واو ، فالأصل : أَغْرَوْنا ، وإنما قُلِبت الواو ياء لوقوعها رابعة كأغوينا ، ومنه قولُهم : « سَهْمٌ مَغْرُوٌّ » أي معمول بالغِراء ، يقال : « غَرِيَ بكذا يَغْرى غَرَا وغِراء ، فإذا أريد تعديتُه عُدِّي بالهمزة ، فقيل : « أغريته بكذا » . والضميرُ في « بينهم » يحتمل أن يعود على « الذين قالوا إنَّا نصارى » وأن يعودَ على اليهود المتقدمين الذكر ، وبكلٍ قال جماعةٌ ، وهذا الكلامُ معطوف على الكلام قبله من قوله : « ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل » أي : ولقد أخذ اللَّهُ ميثاقَ بني إسرائيل ، وأخذنا مِنَ الذين قالوا .

قوله تعالى : ﴿ « يُبَيِّنُ » ﴾ : في محلِّ نصبٍ على الحال من « رسولنا » أي : جاءكم رسولنا في هذه الحالة . و« ممَّا » يتعلق بمحذوف لأنه صفة لـ « كثيراً » و« ما » موصولةٌ اسميةٌ ، و« تُخْفون » صلتُها والعائد محذوف أي : من الذين كنتم تخفونه . و« من الكتاب » متعلق بمحذوف على أنه حالٌ من العائد المحذوف . وقوله : « قد جاءكم من الله نور » لا محلَّ له لاستئنافِه ، والضميرُ في « يبيِّن » و« يَعْفُو » يعود على الرسول ، وقد جَوَّز قوم أن يعودَ على الله تعالى ، وعلى هذا فلا محلَّ لقوله : « يبيِّن » من الإعراب . ويمتنع أن يكونَ حالاً من « رسولنا » لعدمِ الرابط ، وصفة « كثيراً » محذوفةٌ للعلم بها تقديرُه : عن كثير من ذنوبكم ، وحَذْفُ الصفة قليل . وقوله : ﴿ **قد جاءكم من الله** ﴾ لا محلَّ لها من الإعراب لاستئنافها ، و« من الله » يجوز أَنْ يتعلَّق بـ «جاء » ، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حال من « نور » قُدِّمَتْ صفةُ النكرة عليها فنُصِبَتْ حالاً .

قوله تعالى : ﴿ **يَهْدي** ﴾ : فيه خمسة أوجه :

**أظهرها** : أنه في محل رفع لأنه صفة ثانية لـ« كتاب » ، وصفة بالمفرد ثم بالجملة وهو الأصل .

**الثاني** أن يكون صفة أيضاً لكن لـ «نور » ، ذَكَره أبو البقاء ، وفيه نظر ، إذ القاعدة أنه إذا اجتمعت التوابعُ قُدِّم النعتُ على عطف النسق تقول : « جاء زيدٌ العاقلُ وعمرو » ولا تقول : « جاء زيدٌ وعمرو العاقل » ولأن فيه إلباساً أيضاً .

**الثالث** : أن يكونَ حالاً من « كتاب » لأنَّ النكرة لَمَّا تخصصت بالوصفِ قَرُبَتْ من المعرفة . وقياسُ قول أبي البقاء أنه يجوز أن يكونَ حالاً من « نور » كما جاز أن يكون صفة له .

**الرابع** : أنه حال من « رسولنا » بدلاً من الجملة الواقعة حالاً له وهي قوله « يبين » .

**الخامس** : أنه حالٌ من الضمير في « يبيِّن » ذكرهما أبو البقاء ولا يَخْفى ما فيهما من الفصل ، ولأنَّ فيه ما يُشْبه تهيئة العامل للعمل وقطعَه عنه .

والضميرُ في « به » يعودُ على مَنْ جَعَلَ « يَهْدي » حالاً منه أو صفة له ، قال أبو البقاء : « فلذلك أُفْرِد ، أي : إنَّ

الضمير في « به » أتى به مفرداً ، وقد تقدَّمه شيئان ، وهما نورٌ وكتابٌ ، ولكنْ لَمَّا قَصَد بالجملة من قوله « يهدي » الحالَ أو الوصفَ من أحدهما أفردَ الضمير ، وقيل : الضمير في « به » يعودُ على الرسول . وقيل : يعودُ على السلام ، وعلى هذين القولين لا تكونُ الجملة من قوله « يهدي » حالاً ولا صفةً لعدم الرابط . و« مَنْ » موصولةٌ أو نكرة موصوفة ، وراعى لفظَها في قوله « اتَّبع » فلذلك أفرد الضمير ، ومعناها ، فلذلك جَمَعَه في قوله : « ويخرجهم » .

وقرأ عبيد بن عمير ومسلم بن جندب والزهري : « بهُ » بضمِّ الهاء حيث وقع ، وقد تقدم أنه الأصل . وقرأ الحسن : « سُبْل » بسكون الباء ، وهو تخفيف قياسي به كقولهم في « عُنُق » : « عُنْق » ، وهذا أولى لكونه جمعاً ، وهو مفعول ثان لـ« يهدي » على إسقاط حرف الجر أي : إلى سبل ، وتقدم تحقيق نظيره ، ويجوز أن ينتصب على أنه بدلٌ من « رضوانه » : إمَّا بدلُ كل مِنْ كل ؛ لأن « سبل السلام » هي رضوان الباري تعالى ، وإمَّا بدل اشتمال لأن الرضوان مشتمل على سبل السلام ، أو لأنها مشتملة على رضوان الله تعالى ، وإما بدلِ بعض من كل ، لأنَّ سبل السلام بعض الرضوان . و« بإذنه » متعلق بـ « يخرجهم » أي بتيسيره أو بأمره ، والباء للحال أي : مصاحبين لتيسيره ، أو للسببية ، أي : بسببِ أمرِه المنزل على رسوله .

قوله تعالى : ﴿ **فَمَنْ يملكُ** ﴾ : الفاءُ عاطفةٌ هذه الجملةَ على جملة مقدرة قبلها ، والتقديرُ : قل كذبوا ـ أو ليس الأمر كذلك ـ **فمن يملك** ؟ وقوله : « من الله » فيه احتمالان :

**أظهرهما** : أنه متعلق بالفعل قبله .

**والثاني** : ذَكَره أبو البقاء أنه حال من « شيئاً » يعني من حيث إنه كان صفةً في الأصل للنكرة فقُدِّم عليها فانتصب حالاً ، وفيه بُعْدٌ أو منعٌ . وقوله : « فَمَنْ » استفهامُ توبيخ وتقرير ، وهو دالٌّ على جواب الشرط بعده عند الجمهورِ . وقوله : « ومَنْ في الأرض » من باب عطف العام على الخاص حتى يبالِغَ في نفي الإلهية عنهما ، فكأنه نصَّ عليهما مرتين مرة بذكرهما مفردين ، ومرةً باندراجِهما في العموم . و« جميعاً » حالٌ من المسيح وأمه ومَنْ في الأرض ، أو من « مَنْ » وحدها لعمومها ، ويجوز أن تكونَ منصوبةً على التوكيد مثل « كل » ، وذكرها بعض النحويين من ألفاظ التوكيدِ . وقوله : « يَخْلُق » جملةٌ لا محلَّ لها لاستئنافها .

قوله تعالى : ﴿ **فَلِمَ** ﴾ : هذه الفاءُ جوابُ شرط مقدر وهو ظاهرُ كلام الزمخشري فإنه قال : « فإنْ صَحَّ أنكم أبناء الله وأحباؤه فلِمَ تُذْنبون وتُعَذَّبون ؟ » ويجوز أن تكون كالفاء قبلها في كونها عاطفة على جملة مقدرة أي : كَذَبْتُمْ فلِمَ يعذبكم ؟ والباء في « بذنوبكم » سببية . و« مِمَّن خلق » صفةٌ لـ «بشر » فهو في محل رفع متعلق بمحذوف .

قوله تعالى : ﴿ **يُبَيِّنُ لكم** ﴾ : تقدَّم نظيره[1]. وقوله : ﴿ **على فترة** ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

**أظهرها** : أنه متعلقٌ بـ «جاءكم » أي : جاءكم على حين فتور من إرسال الرسل وانقطاع من الوحي ، ذكره الزمخشري .

**والثاني** : أنه حال من فاعل « يبين » أي : يبين في حال كونه على فترة .

**والثالث** : أنه حال من الضمير المجرور في « لكم » ، فيتعلَّق على هذين الوجهين بمحذوفٍ . و« من الرسل »

---

(١) سورة المائدة ، الآية (١٥) .

صفةٌ لـ «فترة» على أن معنى « من » ابتداءُ الغاية أي : فترةٍ صادرة من إرسال الرسل . قوله : « أن تقولوا » مفعول من أجله ، فقدَّره الزمخشري : « كراهة أن تقولوا » . وأبو البقاء : مخافةَ أن تقولوا ، والأول أَوْلى . وقوله : « يبيِّن » يجوز ألاَّ يُرادَ له مفعول البتة ، والمعنى : يبذل لكم البيانَ ، ويجوز أن يكون محذوفاً : إمَّا لدلالة اللفظ عليه وهو ما تقدَّم من قوله : « يبين لكم كثيراً »[1] وإمَّا لدلالة الحال أي : يبيِّن لكم ما كنتم تختلفون فيه . و« من بشير » فاعل ، زِيدَتْ فيه « مِنْ » لوجود الشرطين و« لا نذير » عطف على لفظه ، ولو قرئ برفعه مراعاةً لموضعه جاز . وقوله : « فقد جاءكم » عطف على جملة مقدرة أي : لا تعتذروا فقد جاءكم . وما بعد هذا من الجمل واضحُ الإعراب لِما تقدم من نظائره .

قوله تعالى : ﴿ على أدباركم ﴾ : حالٌ من فاعل « ترتدُّوا » أي : لا ترتدُّوا منقلبين ، ويجوز أن يتعلَّق بنفس الفعل قبله ، وقوله : « فتنقلبوا » فيه وجهان :

أظهرهما : أنه مجزومٌ عطفاً على فعل النهي .

والثاني : أنه منصوبٌ بإضمار « أنْ » بعد الفاء في جواب النهي ، و« خاسرين » حال . وقرأ ابن محيصن هنا وفي جميع القرآن : « يا قومُ » مضمومَ الميم ، ويُروى قراءةً عن ابن كثير ، ووجهُها أنها لغةٌ في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم كقراءة : « قل ربُّ احكمْ بالحق »[2] ، وقد بَيَّنْتُ هذه المسألة قبل ذلك . وقرأ ابن السَّمَيْفَع : « يا قوميَ ادخلوا » بفتح الياء .

قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا ۖ فَإِن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ ﴿٢٢﴾ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُوا۟ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ ۖ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَٰلِبُونَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾ قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُوا۟ فِيهَا ۖ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴿٢٤﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى ۖ فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٥﴾ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۗ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾

قوله تعالى : ﴿ فإنَّا داخِلُون ﴾ : أي : فإنَّا داخلون الأرضَ حَذَفَ المفعولَ للدلالة عليه .

قوله تعالى : ﴿ من الذين يخافون ﴾ : هذا الجارُّ والمجرور في محل رفعٍ صفةً لـ « رجلان » ، ومفعولُ « يخافون » محذوفٌ ، تقديرُه : يخافون اللَّهَ أو يخافون العدوَّ ، ولكن ثَبَّتهما الله تعالى بالإيمان والثقة به حتى قالوا هذه المقالةَ ، ويؤيِّد التقديرَ الأول التصريحُ بالمفعول في قراءة ابن مسعود : « يخافون الله » ، وهذان التأويلانِ بناءً على ما هو المشهور عند الجمهور مِنْ كَوْنِ الرجلين القائلَيْن ذلك مِنْ قومَ موسى وهما يُوشع وكالب ، وقيل : الرجلان من الجبارين ، ولكن أنعم الله عليهما بالإيمان حتى قالا هذه المقالة يُحَرِّضونهم على قومهم لمعاداتهم لهم في الدين ،

---

(١) سورة المائدة ، الآية (١٥) .

(٢) سورة الأنبياء ، الآية (١١٢) .

وعلى هذا القول فيحتمل أن يكونَ مفعولُ « يخافون » كما تقدَّم ، أي : يخافون الله أو العدو ، والمعنى كما تقدَّم ، ويحتمل أن يكون المفعول ضميراً عائداً على الموصول ويكونُ الضميرُ المرفوع في « يخافون » ضميرَ بني إسرائيل ، والتقدير : من الذين يخافهم بنو إسرائيل ، وأيَّد الزمخشري هذا التأويل بقراءة[1] مَنْ قرأ « يُخافون » مبنياً للمفعول ، وبقوله أيضاً : « أنعم الله عليهما » فإنه قال : « وقراءةُ مَنْ قرأ « يُخافون » بالضم شاهدة له ، ولذلك أنعم الله عليهما ، كأنه قيل : مِنْ المُخَوَّفين » انتهى . والقراءة المذكورة مرويةٌ عن ابن عباس وابن جبير ومجاهد ، وأبدى الزمخشري أيضاً في هذه القراءةِ احتمالاً آخرَ وهو أن تكون من الإخافة ومعناه : من الذين يُخَوِّفُون من الله بالتذكرة والموعظةِ أو يُخَوِّفهم وعيدُ الله بالعقاب . وتحتملُ القراءةُ أيضاً وجهاً آخر : وهو أن يكونَ المعنى : « يُخافون » أي : يُهابون ويُوَقِّرون ، ويُرْجَعُ إليهم لفضلِهم وخيرِهم ، ومع هذين الاحتمالين الأخيرين فلا ترجيحَ في هذه القراءة لكونِ الرجلين من الجبارين . وأما قوله : وكذلك « أنعم الله عليهما » أي : في كونه مرجِّحاً أيضاً لكونهما من الجبارين فغيرُ ظاهرٍ ، لكون هذه الصفةِ مشتركةً بين يوشع وكالب وبين غيرِهما مِمَّن أنعمَ الله عليه .

قوله : ﴿ **أنعم الله عليهما** ﴾ في هذه الجملةِ خمسةُ أوجهٍ :

**أظهرها** : أنها صفةٌ ثانيةٌ فمحلُّها الرفعُ ، وجِيء هنا بأفصحِ الاستعمالين من كونه قَدَّم الوصفَ بالجارِّ على الوصف بالجملةِ لقُرْبه من المفرد .

**والثاني** : أنها معترضةٌ ، وهو أيضاً ظاهرٌ .

**الثالث** : أنها حالٌ من الضمير في « يَخافون » قاله مكي .

**الرابع** : أنها حالٌ من « رجلان » ، وجاءت الحالُ من النكرةِ لتخصُّصِها بالوصفِ .

**الخامس** : أنها حالٌ من الضمير المستتر في الجارِّ والمجرورِ ، وهو « مِنَ الذين » لوقوعِه صفةً لموصوف ، وإذا جَعَلْتَها حالاً فلا بُدَّ من إضمارِ « قد » مع الماضي على خلافٍ سَلَف في المسألة .

قوله تعالى : ﴿ **ما داموا فيها** ﴾ : « ما » مصدريةٌ ظرفيةٌ ، و« داموا » صلتُها ، وهي « دام » الناقصةُ ، وخبرُها الجارُّ بعدَه ، وهذا الظرفُ بدل من « أبداً » وهو بدلُ بعضٍ من كل ؛ لأنَّ الأبَدَ يَعُمُّ الزمنَ المستقبل كلَّه ، ودوامُ الجبارين فيها بعضُه ، وظاهرُ عبارة الزمخشري يحتمل أن يكون بدلَ كل من كل أو عطفَ بيان ، والعطفُ قد يقع بين النكرتين على كلامٍ فيه تقدَّم ، قال الزمخشري : « وأبداً » تعليقٌ للنفي المؤكد بالدهر المتطاول ، و« ما داموا فيها » بيانُ الأمر » ، فهذه العبارة تحتمل أنه بدلُ بعضٍ من كل ، لأنَّ بدلَ البعض من الكل مبيِّنٌ للمراد نحو : « أكلت الرغيف ثلثه » ، ويَحْتمل أن يكونَ بدلَ كل من كل فإنه بيانٌ أيضاً للأولِ وإيضاحٌ له ، نحو : « رأيت زيداً أخاك » ، ويحتمل أن يكونَ عطفَ بيان .

قوله : ﴿ **وربُّك** ﴾ فيه أربعة أوجه :

**أحدهما** : أنه مرفوع عطفاً على الفاعل المستتر في « اذهب » وجازَ ذلك للتأكيد بالضمير .

**الثاني** : أنه مرفوعٌ بفعل محذوف أي : وليذهب ربك ، ويكون من عطف الجمل ، وقد تقدم لي نقلُ هذا القول

---

(١) انظر البحر (٣/ ٤٥٥) .

والردُّ عليه ومخالفتُه لنصِّ سيبويه عند قوله تعالى : ﴿ اسكُنْ أنت وزوجُك الجنة ﴾[١] .

**الثالث** : أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ والواوُ للحالِ .

**الرابع** : أن الواوَ للعطف وما بعدها مبتدأ محذوفُ الخبرِ أيضاً ، ولا محلَّ لهذه الجملةِ لكونها دعاءً ، والتقدير : وربُّك يعينُك . قوله : « ههنا قاعدون » « هنا » وحدَه هو الظرف المكاني الذي لا يتصرّفْ إلا بجرِّه بـ «مِنْ » و« إلى » ، و« ها » قبله للتنبيه كسائر أسماءِ الإشارةِ ، وعاملُه « قاعدون » ، وقد أُجيز أن يكونَ خبرَ « إنَّ » ، و« قاعدون » خبرٌ ثان وهو بعيدٌ ، وفي غير القرآن إذا اجتمع ظرف يصلح الإخبار به مع وصفٍ آخرَ يجوزُ أن يُجْعَلَ الظرفُ خبراً والوصفُ حالاً ، وأن يكونَ الخبرُ الوصفَ والظرفُ منصوبٌ به كهذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ **وأخي** ﴾ : فيه ستة أوجه :

**أظهرها** : أنه منصوب عطفاً على « نفسي » والمعنى : ولا أملك إلّا أخي مع مِلْكي لنفسي دون غيرنا .

**الثاني** : أنه منصوبٌ عطفاً على اسم « إنَّ » وخبرُه محذوفٌ للدلالة اللفظية عليه أي : وإنَّ أخي لا يملك إلا نفسَه .

**الثالث** : أنه مرفوعٌ عطفاً على محل اسم « إنَّ » لأنه بعد استكمالِ الخبر ، على خلافٍ في ذلك ، وإن كان بعضُهم قد ادَّعى الإجماعَ على جوازِه .

**الرابع** : أنه مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ للدلالة المتقدمة ، ويكون قد عَطَف جملةً غيرَ مؤكدة على جملة مؤكَّدة بـ «إنَّ» .

**الخامس** : أنه مرفوع عطفاً على الضمير المستكنِّ في « أملك » ، والتقدير : ولاَ يَمْلِكُ أخي إلا نفسَه ، وجاز ذلك للفصلِ بقوله : « إلا نفسي » وقال بهذا الزمخشري ومكي وابن عطية وأبو البقاء . وردَّ الشيخ[٢] هذا الوجهَ بأنه يلزم منه أن موسى وهارون لا يملكان إلّا نفسَ موسى فقط ، وليس المعنى على ذلك » . وهذا الردُّ ليس بشيءٍ ، لأن القائلَ بهذا الوجهِ صرَّح بتقدير المفعول بعد الفاعل المعطوف ، وأيضاً اللَّبْسُ مأمونٌ ، فإنَّ كلَّ أحدٍ يتبادر إلى ذهنه أنه يملك أمرَ نفسِه .

**السادس** : أنه مجرورٌ عطفاً على الياء في « نفسي » أي : إلا نفسي ونفسَ أخي ، وهو ضعيفٌ على قواعد البصريين للعطف على الضمير المجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارّ ، وقد تقدَّم ما فيه .

والحسن البصري يَقْرأ بفتحِ ياء « نفسي » و« أخي » . وقرأ يوسف بن داود وعبيد بن عمير : « فافرِقْ » بكسرِ الراء وهي لغة : فَرَق يفرِق كيضرِب . قال الراجز :

١٧٢٢ ـ يَـا رَبِّ فَـافْـرُقْ بَـيْـنَـهُ وَبَـيْـنِـي أَشَـدَّ مَـا فَـرَّقْـتَ بَـيْـنَ اثْـنَـيْـنِ[٣]

وقرأ ابن السَّمَيْفَع : « فَفرِّقْ » مضعفاً وهي مخالفةٌ للرسم . و« بين » معمولةٌ لـ «افْرُق » ، وكان مِنْ حَقِّها ألاَّ

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٣٥) .

(٢) انظر البحر المحيط (٣/٤٥٧) .

(٣) انظر البيت في مجاز القرآن (١/١٦٠) ، البحر (٣/٤٥٧) .

تُكَرَّر في العطف ، تقول : «المال بين زيد وعمرو » وإنما كُرِّرت للاحتياج إلى تكرُّرِ الجار في العطف على الضمير المجرور ، وهو يؤيِّدُ مذهبَ البصريين .

قوله تعالى : ﴿ أربعينَ سنةً ﴾ : فيه وجهان :

**أظهرهُما** : أنه منصوبٌ بـ« مُحَرَّمة » ، فإنه رُوي في القصة أنهم بعد الأربعين دَخلوها فيكون قد قَيَّد تحريمَها عليهم بهذه المدةِ ، وأخبر أنهم يتيهون ، ولم يبيِّن كمية التيه ، وعلى هذا ففي « يتيهون » احتمالان :

**أحدهما** : أنه مستأنفٌ .

**والثاني** : أنه حالٌ من الضمير في « عليهم » .

**الوجه الثاني** : أنَّ « أربعين » منصوبٌ بـ « يتيهون » فيكونُ قد قَيَّد التيه بالأربعين ، وأمَّا التحريمُ فمطلقٌ ، فيحتمل أن يكونَ مستمراً وأن يكونَ منقطعاً ، وأنها أُجِّلَتْ لهم ، وقد قيل بكلٍّ من الاحتمالين ، رُوي أنه لم يَدْخُلْها أحد مِمَّن كان في التيه ولم يَدْخُلْها إلا أبناؤهُم ، وأما الآباءُ فماتوا . وما أدري ما الذي حَمَل أبا محمد بن عطية على تجويزِه أن يكونَ العاملُ في « أربعين » مضمراً يفسِّره « يتيهون » المتأخر ، ولا ما اضطره إلى ذلك من مانعٍ صناعي أو معنوي ؟ وجوازُ الوقف والابتداء بقوله : « عليهم » و« يتيهون » مفهومان ممَّا تقدَّم من الإعراب .

والتِّيه : الحَيْرةُ ، ومنه : « أرضٌ تَيْهاء » لحَيْرة سالكها ، قال :

١٧٢٣ ـ بِتَيْهَاءَ فَقْرٍ والمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُها[1]

ويقال : « تاه يتيه » و« هو أَنَّهُ منه » و« تاه يَتُوه » و« هو أَتْوَهُ منه » فقولُ مَنْ قال : « يتيه » و« تَوَّهْتُه » من التداخل ، ومثله : « طاح » في كونِه سُمع في عينِه الوجهان ، وأنَّ فيه التداخلَ أيضاً ، فإنَّ مَنْ قال « يطيح » قال « طَوَّحته » و« هو أَطْوَحُ منه » .

والأسى : الحُزْن ، يقال : أَسِي ـ بكسر العين ـ يَأْسَى ، بفتحها ، ولامُ الكلمة تحتمل أن تكونَ من واوٍ ، وهو الظاهرُ لقولهم : « رجل أَسْوان » بزنة سَكْران ، أي : كثير الحزنِ ، وقالوا في تثنية الأسى : أَسَوان ، وإنما قُلبت الواوُ في « أَسِيَ » ياءً لانكسارِ ما قبلَها ، ويُحْتمل أن تكون ياءً فقد حُكي « رجل أَسْيان » أي كثيرُ الحزن ، فتثنيتُه على هذا « أَسَيان » .

وعادةُ الناسِ يَسْأَلُون هنا سؤالاً : وهو ـ كما قال الزمخشري ـ « كيف نُوَفِّقُ بين قوله تعالى : « فإنها مُحَرَّمةٌ عليهم » وبين قوله : « التي كَتَبَ اللَّهُ لكم » ؟ وأجابَ بوجهين :

**أحدُهما** : أن يكونَ كَتَبها لهم بشرط أن يجاهدوا فلم [ يجاهدوا ] .

**والثاني** : أنَّ التحريم كان مؤقتاً بمدة الأربعين ، فلما انتهت دَخَلُوها .

---

(١) تقدم .

﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٣٠﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ **بالحقِّ** ﴾ : فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

**أحدُها** : أنه حال من فاعل « اتلُ » أي : اتلُ ذلك حالَ كونِك ملتبساً بالحق أي : بالصدق .

**الثاني** : أنه حالٌ من مفعولِه وهو « نبأ » أي : واتلُ نبأَهما ملتبساً بالصدق موافقاً لِما في كتب الأولين لتثبتَ عليهم الحجةُ برسالتك .

**الثالث** : أنه صفةٌ لمصدرِ « اتلُ » أي : اتل ذلك تلاوةً ملتبسةً بالحقِّ والصدق ، وكأنه اختيار الزمخشري ، إذ به بدأ ، وعلى الأوجهِ الثلاثةِ فالباء للمصاحبة ، وهي متعلقةٌ بمحذوفٍ . وقرأ أبو عمرو بسكون الميم من « آدم » قبل باءِ « بالحق » ، وكذا كلُّ ميمٍ قبلها متحركٌ وبعدها باءٌ .

قوله : ﴿ **إذ قرَّبا** ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

**أحدُها** : ـ وبه بدأ الزمخشري وأبو البقاء ـ أن يكونَ متعلقاً بنفسِ النبأ ، أي : قصتُهما وحديثهما في ذلك الوقتِ ، وهذا واضحٌ .

**الثاني** : أنه بدلٌ من « نبأ » على حذف مضافٍ تقديرُه : واتلُ عليهم النبأَ نبأَ ذلك الوقتِ ، كذا قدَّره الزمخشري . قال الشيخ[1] : « ولا يجوزُ ما ذَكَر لأنَّ « إذ » لا يُضافُ إليهما إلا الزمانُ ، و« نبأ » ليس بزمان .

**الثالث** : ـ ذكَره أبو البقاء ـ أنه حالٌ من « نبأ » وعلى هذا فيتعلَّقُ بمحذوفٍ ، لكن هذا الوجهَ غيرُ واضحٍ ، قال أبو البقاء : « ولا يكونُ ظرفاً لـ « اتلُ » . قلت : لأنَّ الفعلَ مستقبل و« إذ » وقتٌ ماضٍ فكيف يتلاقيان؟ .

والقُرْبان : فيه احتمالان :

**أحدُهما** : ـ وبه قال الزمخشري ـ أنه اسمٌ لِما يُتَقَرَّب به ، قال : « كما أنَّ الحُلْوان اسم ما يُحَلِّي أو يُعْطي يقال : « قَرَّبَ صدقةً وتقرَّب بها » ، لأن « تقرَّب » مطاوعُ « قَرَّب » . قال الأصمعي : « تَقَرَّبوا قِرْفَ القِمع » فيُعَدَّى بالباء حتى يكون بمعنى قَرَّب » أي : فيكونُ قوله : « إذ قَرَّبا قُرْبانا » يَطْلُبُ مطاوعاً له ، فالتقدير : إذ قَرَّباه فتقرَّبا به ، وفيه بُعْدٌ . قال الشيخ[2] : « وليس « تقرَّب بصدقة » مطاوع « قَرَّب صدقة » لاتحاد فاعلِ الفعلين ، والمطاوعةُ يختلف فيها الفاعل يكونُ من أحدِهما فعلٌ ومن الآخر انفِعال نحو : كَسَرْتُه فانكسر ، وفَلَقْتُه فانفلق ، فليس قَرَّب صدقته وتقرَّب بها من هذا الباب ، فهو غلط فاحش » . وفيما قاله الشيخ نظرٌ ، لأنَّا لا نُسَلِّم هذه القاعدة .

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٤٦١) .

(٢) انظر البحر المحيط (٣/٤٦١) .

**والاحتمال الثاني** : أن يكونَ في الأصلِ مصدراً ثم أُطلق على المشيء المتقرَّب به كقولهم : « نَسْج اليمن » و« ضَرْب الأمير » ويؤيِّد ذلك أنه لم يُثَنَّ والموضعُ موضعُ تثنية ؛ لأنَّ كلاً من قابيل وهابيل له قُربان يَخُصُّه ، فالأصلُ : إذ قَرَّبا قربانين وإنما لم يُثَنَّ لأنه مصدرٌ في الأصل . وللقائل بأنه اسمُ ما يُتَقَرَّب به لا مصدرٌ أن يقولَ : إنما لم يُثَنَّ ، لأنَّ المعنى ـ كما قاله أبو علي الفارسي ـ إذ قَرَّبَ كلُّ واحدٍ منهما قرباناً كقولِه تعالى : « فاجلِدوهم ثمانين جَلْدة »[1] أي : كلَّ واحدٍ منهم .

وقوله : ﴿ **قال لأقتلنَّك** ﴾ أي : قال الذي لم يُتَقَبَّلْ منه للمقبولِ منه . وقرأ الجمهور : « لأقتلنَّك » بالنون الشديدة . وهذا جوابُ قسم محذوف ، وقرأه زيد بالخفيفة . قال : إنما يتقبَّل الله » مفعولُه محذوفٌ لدلالةِ المعنى عليه أي : قرابينَهم وأعمالَهم ، ويجوز ألاَّ يُراد له مفعول كقوله : ﴿ فأَمَّا مَنْ أَعْطى واتقى ﴾[2] هذه الجملةُ قال أبو محمد بن عطية : « قبلها كلامٌ محذوف ، تقديره : لِمَ تَقْتُلني وأنا لم أَجْنِ شيئاً ولا ذنبَ لي في تقبُّل الله قرباني دونَ قربانِك ؟ » وذكَر كلاماً كثيراً . وقال غيرُه : « فيه حذْفٌ يَطُول » وذكرَ نحوه ، ولا حاجة إلى تقديرِ ذلك كلِه ، إذ المعاني المفهومةُ من فَحْوى الكلام إذا قُدِّرَتْ قصيرةً كان أحسنَ ، والمعنى هنا : قال لأقتلنك حسداً على تقبُّل قربانك فعرّض له بأنَّ سببَ التقبُّل التقوى . وقال الزمخشري : « فإنْ قلت : كيف كان قولُه : « إنما يتقبَّلُ الله من المتقين » جواباً لقوله : « لأقتلنَّك ؟ قلت : لَمَّا كان الحَسَدُ لأخيه على تقبُّل قربانه هو الذي حَمَله على توعُّدِه بالقتل ، قال : إنما أُتيت مِنْ قِبل نفسك لانسلاخِها من لباس التقوى » انتهى . وهذا ونحوه من تفسير المعنى لا الإعراب . وقيل : إن هذه الجملةَ اعتراضٌ بين كلام القاتل وبين كلام المقتول . والضمير في « قال » إنما يعود على الله تعالى ، أي : قال الله ذلك لرسولِه فيكونُ قد اعترضَ بقوله : « إنما يتقبَّل الله » بين كلامِ قابيل وهو : « قال لأقتلنَّك » وبين كلامِ هابيل ، وهو « لئن بَسَطْتَ » إلى آخره ، وهو في غاية البُعْد لتنافرِ النظم .

واللامُ في قوله : ﴿ لَئِنْ ﴾ : هي الموطئةُ . وقوله : « ما أنا بباسط » جوابُ القسم المحذوف ، وهذا على القاعدة المقرَّرة من أنه إذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ أُجيب سابقُهما إلا في صورة تقدَّم التنبيه عليها .

وقال الزمخشري : « فإنْ قلت : لِمَ جاء الشرطُ بلفظِ الفعلِ ، والجزاء بلفظِ اسمِ الفاعلِ وهو قولُه : « لَئِنْ بَسَطْتَ ، ما أنا بباسطٍ »؟ قلت : ليفيدَ أنه لا يفعلُ هذا الوصفَ الشنيعَ ، ولذلك أكَّده بالباء المفيدة لتأكيد النفي » وناقشه الشيخ[3] في قوله :«إنَّ ما أنا بباسطٍ»« جزاءٌ للشرط » قال : « لأنَّ هذا جوابٌ للقسمِ لا للشرطِ » ، قال : « لأنه لو كان جواباً للشرطِ لَزِمَتْه الفاءُ لكونِه منفياً بـ «ما» والأداةُ جازمةٌ ، ولَلَزِم أيضاً خَرْمُ تلك القاعدة ، وهو كونُه لم يُجَبِ الأسبقُ منهما » . وهذا ليس بشيء لأن أبا القاسم سَمَّاه جزاء للشرط لَمَّا كان دالاً على جزاء الشرط ، ولا نكير في ذلك ، ولكنه مُغْرَى بأَنْ يُقال : قد اعترض على الزمخشري وقال أيضاً : « وقد خالفَ الزمخشري كلامَه هنا بما ذكَره في البقرة في قوله تعالى : ﴿ ولَئِنْ أَتَيْتَ ﴾[4] من كونِه جَعَله جواباً للقسم ساداً مسدَّ جوابِ الشرط ، وله معه هناك كلامٌ قد قَدَّمْته عنه في موضعِه فَلْيُراجَعْ » .

قوله تعالى : ﴿ **إني أُريد أَنْ تبوْءَ** ﴾ : فيه ثلاثةُ تأويلات :

---

(١) سورة النور ، الآية (٤) .
(٢) سورة الليل ، الآية (٥) .
(٣) انظر البحر المحيط (٤٦٢/٣)
(٤) انظر تفسير الآية (١٤٥) .

**أحدها** : أنه على حَذْفِ همزةِ الاستفهام ، وتقديرُه : أإني أريد ، وهو استفهام إنكارٍ لأنَّ إرادة المعصية قبيحةٌ ، ومن الأنبياء أقبحُ ؛ فهم معصومون عن ذلك ، ويؤيِّد هذا التأويلَ قراءة[١] مَنْ قرأ : « أنِّى أريد » بفتح النون وهي أنَّى التي بمعنى « كيف » أي : كيف أريد ذلك .

**والثاني** : أنَّ « لا » محذوفة تقديره : إني أريدُ أن لا تبوء كقوله تعالى : ﴿ يبيِّن الله لكم أَنْ تَضِلُّوا ﴾[٢] ﴿ رَواسيَ أن تميدَ بكم ﴾[٣] أي : أن لا تضلوا ، وأَنْ لا تميد ، وهو مستفيضٌ ، وهذا أيضاً فرارٌ من إثبات الإرادة له . وضَعَّف بعضُهم هذا التأويلَ بقوله عليه السلام : « لا تُقْتَلُ نفسٌ ظلماً إلا كان على ابنِ آدم الأولِ كِفْلٌ من دمِها ؛ لأنه أولُ مَنْ سَنَّ القتلَ »[٤] فثبت بهذا أنَّ الإثم حاصلٌ ، وهذا الذي ضَعَّفَه به غيرُ لازمٍ ؛ لأنَّ قائل هذه المقالة يقول : لا يلزم من عدمِ إرادته الإثمَ لأخيه عدمُ الإثم ، بل قد يريد عدَمَه ويقع .

**والثالث** : أن الإرادة على حالِها ، وهي : إمَّا إرادةٌ مجازية أو حقيقيةٌ على حَسَبِ اختلاف أهلِ التفسير في ذلك ، وجاءت إرادةُ ذلك به لمعانٍ ذكروها ، مِنْ جملتها أنه ظَهَرَتْ له قرائنُ تَدُلُّ على قرب أجلِه وأنَّ أخاه كافر وإرادةُ العقوبةِ بالكافرِ حسنةٌ . وقولُه : « بإثمي » في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل « تَبُوء » أي : ترجعُ حاملاً له وملتبساً به ، وتقدَّم نظيرُه في قوله « فباؤوا بغضبٍ »[٥] . وقالوا : لا بُدَّ من مضافٍ ، فقدَّره الزمخشري : « بمثلِ إثْمي » قال : « على الاتساعِ في الكلامِ كما تقول : قرأتُ قراءة فلانٍ ، وكتبت كتابتَه » وقَدَّره بعضُهم : بإثم قتلي . وقوله : « وذلك جزاء » يَحْتَمِل أَنْ يكونَ من كلامِه وأن يكونَ مِنْ كلامِ الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ **فَطَوَّعَتْ** ﴾ : الجمهورُ على « طَوَّعت » مشددَ الواو من غير ألفٍ بمعنى « سَهَّلَتْ وبعثت » قال الزمخشري : « وسَّعَتْه ويَسَّرَتْه من « طاعَ له المرتعُ » إذا اتسع » . انتهى . والتضعيفُ فيه للتعدية لأنَّ الأصلَ : طاعَ له قتلُ أخيه ، أي : انقادَ ، من الطواعية فَعُدِّي بالتضعيف ، فصار الفاعلُ مفعولاً كحالِه مع الهمزة . وقرأ الحسن وزيد بن علي وجماعةٌ كثيرة : « فطاوعت » ، وأبدَى الزمخشري فيها احتمالين :

**أحدُهما** : أن يكونَ مِمَّا جاء في فاعَلَ لغير مشاركة بين شيئن ، بل بمعنى فَعَّل نحو : ضاعفتُه وضَعَّفْته وناعمته ونَعَّمْتُه ، وهذان المثالان من أمثلةِ سيبويه[٦] ، قال : « فجاؤوا به على مثال عاقَبْتُه » ، قال : « وقد تجيء فاعَلْتُ لا تريدُ بها عملَ اثنين ، ولكنهم بَنَوا عليه الفعلَ كما بَنَوه على أَفْعَلْتُ » وذكر أمثلةً منها « عافاه الله » وقَلَّ مَنْ ذَكَر أنَّ فاعَلَ يَجيءُ بمعنى فَعَّلْتُ .

**والاحتمال الثاني** : أن تكون على بابها من المشاركة وهو أنَّ قَتْلَ أخيه كأنه دعا نفسَه إلى الإقدامِ عليه فطاوَعَتْه » انتهى . وإيضاحُ العبارةِ في ذلك أَنْ يُقال : جَعَل القتلَ يدعو إلى نفسِه لأجل الحَسَدِ الذي لحق قابيل ، وجَعَلَتِ النفسُ تَأْبى ذلك وتشمئز منه ، فكلٌّ منهما ـ أعني القتلَ والنفسَ ـ كأنه يريد من صاحبِه أن يطيعَه إلى أن غَلَب القتلُ النفسَ فطاوعته .

---

(١) انظر البحر (٣/٤٦٣) .
(٢) سورة النساء ، الآية (١٧٦) .
(٣) سورة النحل ، الآية (١٥) .
(٤) أخرجه البخاري (٦/٣٦٤) ، كتاب أحاديث الأنبياء = (٣٣٣٥) ، ومسلم (٣/١٣٠٤) ، كتاب القسامة (٢٧ ـ ١٦٧٧) .
(٥) سورة البقرة ، الآية (٩٠) .
(٦) انظر الكتاب (٢/٢٣٩) .

و« له » متعلقٌ بـ «طَوَّعت » على القراءتين . قال الزمخشري : و «له» لزيادةِ الربط ، كقولك : حَفِظْتُ لزيدٍ مالَه » يعني أن الكلام تام بنفسه لو قيل : فَطَوَّعَتْ نفسُه قتلَ أخيه ، كما كانَ كذلك في قولك « حَفِظْتُ مالَ زيد » فأتى بهذه اللامِ لقوةِ ربطِ الكلام . وقال أبو البقاء : « وقال قوم : طاوَعَتْ تتعدَّى بغير لام ، وهذا خطأ ، لأنَّ التي تتعدى بغير اللام تتعدَّى لمفعولٍ واحد ، وقد عَدَّاه هنا إلى قَتْل أخيه ، وقيل : التقدير : طاوَعَتْه نفسُه على قَتْلِ أخيه ، فزادَ اللامَ وحَذَفَ « على » أي : زاد اللام في المفعولِ به وهو الهاء ، وحَذَفَ « على الجارَّة لـ «قتل أخيه » .

فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ۛ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿٣٢﴾

قوله تعالى : ﴿ ليريَه كيف يُوارِي ﴾ : هذه اللامُ يجوز فيها وجهان :

**أحدهما** : أنها متعلقةٌ بـ« يبحث » أي : يَنْبُشُ ويُثير الترابَ للإراءة .

**الثاني** : أنها متعلقة بـ « بعث » ، و« كيف » معمولةً لـ «يواري » ، وجملة الاستفهام معلقة للرؤية البصرية فهي في محل المفعول الثاني سادَّة مسدَّه لأن « رأى » البصرية قبل تعديها بالهمزةِ متعدية لواحد فاكتسبت بالهمزةِ آخرَ ، وتقدَّم نظيرُها في قوله : ﴿ أَرِني كيفَ تحيي الموتى ﴾[1] والسَّوْءَةُ هنا المرادُ بها ما لا يَجُوز أن ينكشِفَ مِنْ جسدِه ، وهي الفضيحة أيضاً . قال :

١٧٢٤ - ..... يَالَقَوْمِي لِلسَّوْءَةِ السَّوْآءِ[1]

ويجوزُ تخفيفُها بإلقاءِ حركةِ الهمزة على الواوِ وهي قراءةُ الزهري ، وحينئذٍ فلا يجوزُ قَلْبُ هذه الواوِ ألفاً وإنْ صَدَقَ علَيها أنها حرفُ علةٍ متحركٌ منفتحٌ ما قبلَه ، لأنَّ حركتَها عارضةٌ ، ومثلُها : « جَيَل »[2] و« تَوَم » مخفَّفَيْ جَيْئَل وتَوْءَم ، ويجوزُ أيضاً قلْبُ هذه الهمزةِ واواً ، وإدغام ما قبلها فيها تشبيهاً للأصلي بالزائد وهي لغةٌ ، يَقُولون في « شيء » و« ضوء » : شيّ ، وضوّ ، قال :

١٧٢٥ - وإنْ يَرَوْا سَيِّئَةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً مِنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دفَنُوا[3]

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٢٦٠) .

(٢) البيت لقعنب بن أم صاحب انظر المحتسب (١/٢٠٦) ، المغني (٧٧٢) .

(٣) البيت لقعنب بن أم صاحب بن ضمرة انظر معاني الفراء (٢/٢٧٦)، مجاز القرآن (٢/٧ - ٧٤) ، الأشموني (٤/١٧) ، الكشاف .

المعنى : إن هؤلاء القوم إذا سمعوا عني فعلاً أعاب به وأشتم بسببه كثروه في الناس وأذاعوه وإذا سمعوا عني خيراً كتموه وسكتوا عنه .

وبهذا الوجهِ قرأ أبو جعفر .

قوله : ﴿ يا ويلَتا ﴾ قلب ياءَ المتكلم ألفاً وهي لغةٌ فاشية في المنادى المضافِ إليها ، وهي إحدى اللغاتِ الست ، وقد تقدَّم ذكرها ، وقُرِىء[1] كذلك على الأصل ، وهي قراءةُ الحسن البصري . والنداء وإن كان أصلُه لِمَنْ يتأتَّى منه الإقبالُ وهم العقلاءُ ، إلا أن العرب تتجَوَّز فتنادي ما لا يعقل ، والمعنى : يا ويلتي احْضُري فهذا أوانُ حضورك ، ومثله : ﴿ يا حسرةً على العباد ﴾[2] ، و﴿ يا حَسْرَتا على ما فَرَّطت ﴾[3] . وأمال حمزة والكسائي وأبو عمرو في رواية الدوري ألف « حسرتا » . والجمهورُ قرأ : « أعَجَزْتَ » بفتح الجيم وهي اللغة الفصيحة يقال : « عَجَزت » ـ بالفتح في الماضي ـ « أعجِزُ » بكسرِها في المضارع . وقرأ الحسن والفياض وابن مسعود وطلحة بكسرها وهي لُغَيَّةٌ شاذة ، وإنما المشهور أن يقال : « عَجِزت المرأة » بالكسر ، أي كَبُرت عجيزتُها . و« أن أكون » على إسقاطِ الخافضِ أي : عَنْ أَنْ أكونَ ، فلمَّا حُذِف جَرَى فيه الخلافُ المشهور .

قوله : ﴿ فَأُوارِيَ ﴾ قرأ الجمهورُ بنصب الياء ، وفيها تخريجان أصحُّهما : أنه عطفٌ على « أكونَ » المنصوبةِ بـ « أَنْ » منتظماً في سلكه أي : أعجَزْت عن كوني مشبهاً للغراب فمواريا . والثاني : ـ ولم يذكر الزمخشري غيره ـ أنه منصوبٌ على جواب الاستفهام في قوله : « أعجَزْتُ » يعني فيكونُ من باب قوله : ﴿ فهلْ لنا مِنْ شفعاءَ فَيَشْفعوا لنا ﴾[4] وهذا الذي ذكره أبو القاسم رَدَّه أبو البقاء بعد أن حكاه عن قوم ، قال : « وذَكَر بعضُهم أنه يجوزُ أن ينتصِبَ على جواب الاستفهام وليس بشيء ، إذ ليس المعنى : أيكونُ مني عجزٌ فمواراةٌ ، ألا تَرى أنَّ قولَك : « أين بيتُك فأزورَك » معناه : لو عَرَفْتُ لزرتُ ، وليس المعنى هنا لو عَجَزت لَوارَيْتَ » قلت : وهذا الردُّ على ظاهرِه صحيحٌ ، وبَسْطُ عبارةِ أبي البقاء أنَّ النحاةَ يشترطون في جوازِ نَصْبِ الفعلِ بإضمار « أَنْ » بعد الأشياء الثمانية ـ غير النفي ـ أن ينحلَّ الكلامُ إلى شرطٍ وجزاء ، فإنْ انعقدَ منه شرطٌ وجزاءٌ صَحَّ النصبُ ، وإلَّا امتنعَ ، ومنه : « أين بيتك فأزورَك » [ أي : ] إن عَرَّفْتَني بيتك أزرْك ، وفي هذا المقام لو حَلَّ منه شرط وجزاء لفسدَ المعنى ، إذ يصير التقديرُ : إنْ عَجَزْت وارَيْتَ ، وهذا ليس بصحيح . لأنه إذا عَجَز كيف يواري . وردَّ الشيخ[5] على أبي القاسم بما تقدَّم ، وجعله غلطاً فاحِشاً ، وهو مسبوقٌ إليه كما رأيت ، فأساءَ عليه الأدبَ بشيءٍ نقله من غيره ، الله أعلمُ بصحته .

وقرأ الفياض بن غزوان وطلحة بن مصرف بسكون الياء ، وخَرَّجَها الزمخشري على أحدِ وجهين :

إمَّا القطعِ ، أي : فأنا أواري .

وإمَّا على التسكين في موضعِ النصب تخفيفاً . وقال ابن عطية : « هي لُغَيَّةٌ لتوالي الحركاتِ » . قال الشيخ[6] : « ولاَ يَصِحُّ أَنْ تعلل القراءة بهذا ما وُجِد عنه مندوحةٌ ، إذ التسكينُ في الفتحة لا يجوزُ إلا ضرورةً ، وأيضاً فلم تتوالَ حركاتٌ .

وقوله : ﴿ فَأَصْبح ﴾ بمعنى صار ، قال ابنُ عطية : « قوله : « فأصبح » عبارةٌ عن جميعِ أوقاته أُقيم بعضُ الزمانِ مُقامَ كله ، وخُصَّ الصباحُ بذلك لأنه بَدْءُ النهارِ والانبعاثِ إلى الأمور ومَظَنَّةُ النشاط ، ومنه قولُ الربيع :

---

(١) انظر البحر (٣/٤٦٦) .
(٢) سورة يس ، الآية (٣٠) .
(٣) سورة الزمر ، الآية (٥٦) .
(٤) سورة الأعراف ، الآية (٥٣) .
(٥) انظر البحر المحيط (٣/٤٦٧) .
(٦) انظر البحر المحيط (٣/٤٦٧) .

١٧٢٦ ـ أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ وَلاَ ..... (١)

وقولُ سعد بن أبي وقاص : « ثم أَصْبحت بنو أسد تعذرني على الإسلام » إلى غير ذلك » . قال الشيخ : « وهذا التعليلُ الذي ذكره لكونِ « أصبح » عبارةً عن جميعِ أوقاته وإنما خُصَّ الصباحُ لكونه بدءَ النهار ليس بجيدٍ ، لأنَّ العربَ استعملت أضحى وبات وأَمْسى بمعنى صار ، وليس شيءٌ منها بدءَ النهار » وكيف يَحْسُنُ أَنْ يَرُدَّ على أبي محمد بمثل هذا ؟ وهو لم يَقُلْ إنها لَمَّا أُقيمت مُقامَ أوقاتِه للعلةِ التي ذَكَرها تكونُ بمعنى صار حتى يلزمَ بأخواتِها ما نقضه عليه .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ أجلِ ذلك ﴾ : فيه وجهان :

**أظهرُهما** : أنه متعلق بـ « كتبنا » ، و« ذلك إشارةٌ إلى القتل ، والأَجْلُ في الأصل هو الجناية ، يقال : أَجَلَ الأمر إجْلاً وأَجْلاً بفتح الهمزة وكسرها إذا جَناه وحدَه ، ومنه قولُ زهير :

١٧٢٧ ـ وَأَهْلِ خِبَاءٍ صَالِحٍ ذَاتُ بَيْنِهِمُ قَدِ احْتَرَبُوا فِي عَاجِلٍ أَنَا آجِلُهْ (٢)

أي : جانيه ، ومعنى قول الناس : « فَعَلْتُه من أجْلِك ولأجلك » أي : بسببك ، يعني مِنْ أَنْ جَنَيْتَ فِعْلَه وأوجبتَه ، وكذلك قولهم : « فَعَلْتُه من جَرَّائك » أصله مِنْ أَنْ جَرَرْتَه ، ثم صار يستعمل بمعنى السبب ، ومنه الحديث : « مِنْ جَرَّاي »(٣) أي من أجلي . و« من » لابتداء الغاية أي : نشأ الكَتْبُ وابتدأ من جناية القتل ، ويجوزُ حَذْفُ « مِنْ » واللام وانتصابُ « أَجْل » على المفعول له إذا استكمل الشروط ، قال :

١٧٢٨ ـ أَجْلَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَضَّلَكُمْ ..... (٤)

والثاني ـ أجازَه بعضُ الناس ـ أن يكونَ متعلقاً بقوله : « مِن النادمين » أي : ندم من أجل ذلك أي : قَتْلِه أخاه ، قال أبو البقاء : « ولا تتعلق بـ « النادمين » لأنه لا يحسن الابتداء بـ« كتبنا » هنا ، وهذا الرد غير واضح ، وأين عدمُ الحسنِ بالابتداء بذلك ؟ ابتدأ الله إخباراً بأنه كَتَب ذلك ، والإخبارُ متعلق بقصة ابنَيْ آدم ، إلا أنَّ الظاهرَ خلافُه كما تقدم .

والجمهورُ على فتح همزة « أجل » ، وقرأ أبو جعفر بكسرها ، وهي لغة كما تقدم ، ورُوي عنه حذفُ الهمزة وإلقاءُ حركتها وهي الكسرة على نون « من » ، كما ينقل ورش فتحتها إليها . والهاء في « أنه » ضمير الأمر والشأن ، و« مَنْ » شرطيةٌ مبتدأة ، وهي وخبرُها في محل رفع خبراً لـ« أن » . قوله : « بغير نفسٍ » فيه وجهان :

**أحدُهما** : أنه متعلق بالقتل قبلها .

**والثاني** : أنه في محلِّ حالٍ من ضمير الفاعل في « قَتَل » أي : قتلها ظالماً ، ذكره أبو البقاء .

قوله : ﴿ أو فسادٍ ﴾ الجمهور على جره ، عطفاً على « نفس » المجرور بإضافةِ « غير » إليها . وقرأ الحسن بنصبه ، وفيه وجهان :

---

(١) تقدم .

(٢) انظر ديوانه (١٤٥) ، تفسير القرطبي (٦/١٤٥) ، الكشاف (٤/٤٨١) .

(٣) أخرجه مسلم (١/١١٨) ، كتاب الإيمان (٢٠٥ ـ ١٢٩) .

(٤) صدر بيت لعدي بن زيد وعجزه :

..... فوق من أحكى بصلب وإزار

انظر تأويل المشكل (١٤٣) ، الجمهرة (٣/٢٣٥) .

**أظهرهما** : أنه منصوبٌ على المفعولِ به بعاملٍ مضمرٍ يَليقُ بالمحلِّ أي : أو أتى ـ أو عمل ـ فساداً .

**والثاني** : أنه مصدرٌ ، والتقدير : أو أَفْسَدَ فساداً بمعنى إفساداً ، فهو اسمٌ مصدرٍ كقوله :

١٧٢٩ ـ ..... وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرِّتَاعَا[1]

ذكره أبو البقاء . و﴿ **في الأرض** ﴾ متعلقٌ بنفس « فساد » لأنك تقول : « أفسدَ في الأرض » ، إلا في قراءةِ الحسن بنصبه ، وخَرَّجناه على النصب على المصدرية ـ كما ذكره أبو البقاء ؛ فإنه لا يتعلَّقُ به ، لأنه مصدر مؤكد فقد نَصُّوا على أن المؤكِّد لا يعمل ، فيكون « في الأرض » متعلقاً بمحذوف على أنه صفةٌ لـ « فساداً » . والفاء في : « فكأنما » في الموضعين جواب الشرط واجبةُ الدخولِ ، و« ما » كافةٌ لحرفِ التشبيه ، والأحسن أَنْ تُسَمَّى هنا مهيئةً لوقوعِ الفعلِ بعدها . و« جميعاً » : إمَّا حال أو توكيد .

قوله : ﴿ **بعد ذلك في الأرض** ﴾ هذا الظرفُ والجارُّ بعده يتعلقان بقوله : ﴿ **لَمُسْرِفون** ﴾ الذي هو خبر « إنَّ » ، ولا تَمْنَعُ من ذلك لامُ الابتداء فاصلةً بين العاملِ ومعمولِه المتقدِّم عليه ، لأنَّ دخولها على الخبر على خلافِ الأصل ، إذ الأصلُ دخولُها على المبتدأ ، وإنما مَنَع منه دخولُ « إنَّ » . و« ذلك » إشارةٌ إلى مجيء الرسل بالبينات .

إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٣٤﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴿٣٥﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفۡتَدُواْ بِهِۦ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنۡهُمۡۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴿٣٦﴾

قوله تعالى : ﴿ **إنما جزاءُ الذين** ﴾ : مبتدأٌ ، وخبرُه : « أن يُقَتَّلوا » وما عُطف عليه ، أي : إنما جزاؤهم التقتيل أو التصليب أو النفي . وقوله : ﴿ **يحاربون الله** ﴾ أي : يحاربون أولياءَه ، كذا قَدَّره الجمهور . وقال الزمخشري : « يحاربون رسولَ الله » ومحاربةُ المسلمين في حكم محاربته » يعني أنَّ المقصودَ أنْ يخبرَ بأنهم يحاربون رسولَ الله ، وإنما ذَكَر اسمَ الله تبارك وتعالى تعظيماً وتفخيماً لِمَنْ يُحارَبُ ، كقوله : ﴿ إنَّ الذين يبايعونك إنما يبايعون الله ﴾[2] ، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك وتقديرُه عند قوله : ﴿ يخادِعُون الله والذين آمنوا ﴾[3] . وقيل : معنى المحاربةِ المخالفةُ لأحكامهما ، وعلى هذه الأوجهِ لا يلزمُ في قوله تعالى : « يحاربون الله ورسوله » الجمعَ بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة ، ومَنْ يُجِزْ ذلك لم يحتجْ إلى تأويلٍ من هذه التأويلات ، بل يقول : تُحْمَلُ محاربتُهم لله تعالى على معنى يليق بها وهي المخالفة مجازاً ، ومحاربتُهم لرسوله على المقاتلة حقيقة .

---

(١) تقدم .

(٢) سورة الفتح ، الآية (١٠) .

(٣) سورة البقرة ، الآية (٩) .

قوله : ﴿ فساداً ﴾ في نصبه ثلاثةُ أوجهٍ :

**أحدُها** : أنه مفعول من أجلِه أي : يحاربُون ويَسْعون لأجل الفساد ، وشروطُ النصبِ موجودة .

**الثاني** : أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال ، أي : ويسعون في الأرض مفسدين ، أو ذوي فساد ، أو جُعِلوا نفسَ الفساد مبالغة ، ثلاثةُ مذاهبَ مشهورةٌ تقدَّم تحريرها .

**الثالث** : أنه منصوبٌ على المصدر أي : إنه نوع من العامل قبله ، فإن معنى « يَسْعَون » هنا يفسدون ، وفي الحقيقة ففساد اسمُ مصدر قائمٌ مقامَ الإفساد ، والتقدير : ويُفْسِدون في الأرض بسعيهم إفساداً . و﴿ في الأرض ﴾ الظاهرُ أنه متعلق بالفعل قبله ، كقوله : ﴿ سَعَى في الأرض ليفسد ﴾[1] ، وقد أُجيز أن يكونَ في محل نصب على الحال ؛ لأنه يجوزُ أَنْ لو تأخَّر عنه أن يكونَ صفةٌ له ، وأُجيز أيضاً أن يتعلق بنفس « فساداً » وهذا إنما يتمشَّى إذا جَعَلْنا « فساداً » حالاً ، أما إذا جَعَلْناه مصدراً امتنع ذلك لتقدُّمه عليه ، ولأنَّ المؤكِّد لا يعمل . وقرأ الجمهور : « أَنْ يُقَتَّلوا » وما بعده من الفعلين بالتثقيل ، ومعناه التكثير بالنسبة إلى مَنْ تقعُ به هذه الأفعالُ . وقرأ الحسن وابن محيصن بتخفيفِها .

قوله : ﴿ من خِلافٍ ﴾ في محلِّ نصبٍ على الحال من « أيديهم » و« أرجلُهم » أي بقَطْعٍ مختلِف ، بمعنى أن تُقْطَعَ يَدُه اليمنى ورجلُه اليسرى . والنفي : الطرد ، والأرض : المراد بها هنا ما يريدون الإقامة بها ، أَوْ يُرادُ مِنْ أرضهم ، وأل عوضٌ من المضاف إليه عند مَنْ يراه . قوله : « ذلك لهم خِزْيٌ في الدنيا » : « ذلك » إشارةٌ إلى الخبر المتقدم أيضاً ، وهو مبتدأٌ .

وقوله : « لهم خِزْيٌ » فيه ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أن يكونَ « لهم » خبراً مقدماً ، و« خِزْيٌ » مبتدأ مؤخراً و« في الدنيا » صفةً له ، فيتعلَّق بمحذوف ، أو يتعلق بنفس « خزي » على أنه ظرفُه ، والجملةُ في محل رفع خبراً لـ « ذلك » .

**الثاني** : أن يكون « خزي » خبراً لـ« ذلك » ، و« لهم » متعلقٌ بمحذوف على أنه حالٌ من « خِزْي » ؛ لأنه في الأصلِ صفةٌ له ، فلمَّا قُدِّم انتصب حالاً . وأما « في الدنيا » فيجوزُ فيه الوجهان المتقدمان مِنْ كونه صفةً لـ« خزي » أو متعلقاً به ، ويجوز فيه أن يكونَ متعلقاً بالاستقرار الذي تعلَّق به « لهم » .

**الثالث** : أن يكونَ « لهم » خبراً لـ « ذلك » ، و« خزي » فاعل ، ورَفَع الجارُّ هنا الفاعلَ لَمَّا اعتمد على المبتدأ ، و« في الدنيا » على هذا فيه الأوجهُ الثلاثة .

قوله تعالى : ﴿ إلا الذين تابوا ﴾ : فيه وجهان :

**أحدهما** : أنه منصوبٌ على الاستثناء من المحاربين ، وللعلماءِ خلافٌ في التائبِ من قطاع الطريق : هل تسقط عنه العقوبات كلها أو عقوبةُ قطعِ الطريق فقط ، وأما ما يتعلق بالأموال وقَتْلِ الأنفس فلا تَسْقُطُ ، بل حكمُه إلى صاحب المال وولي الدم ؟ والظاهر الأول .

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٢٠٥) .

**الثاني** : أنه مرفوع بالابتداء ، والخبر قوله : « فإن الله غفور رحيم » ، والعائدُ محذوف أي غفور لهم ، ذكر هذا **الثاني** أبو البقاء ، وحينئذٍ يكون استثناء منقطعاً بمعنى : لكن التائب يُغفر له .

قوله تعالى : ﴿ **وابتغُوا إليه الوسيلةَ** ﴾ : في « إليه » ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنه متعلقٌ بالفعل قبله .

**الثاني** : أنه متعلقٌ بنفس الوسيلة . قال أبو البقاء : « لأنها بمعنى المتوسَّل به ، فلذلك عِمَلَتْ فيما قبلها » يعني أنها ليسَتْ بمصدرٍ حتى يمتنعَ أَنْ يتقدَّم معمولُها عليها .

**الثالث** : أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من « الوسيلة » ، وليسَ بذاك .

قوله تعالى : ﴿ **لو أنَّ لهم** ﴾ : قد تقدَّم الكلامُ على « أَنَّ » الواقعة بعد « لو » ، وأنَّ فيها مذهبين ، و« لهم » خبر لـ« أَنَّ » و« ما في الأرض » اسمُها ، و« جميعاً » توكيد له أو حالٌ منه . و« مثلَه » في نصبِه وجهان :

**أحدُهما** : أنه عطفٌ على اسم « أنَّ » وهو « ما » الموصولة .

**والثاني** : أنه منصوبٌ على المعية وهو رَأْيُ الزمخشري ، وسيأتي ما يَرِدُ على ذلك والجوابُ عنه . و« معه » ظرفٌ واقعٌ موقعَ الحال ، واللام في « ليفتدوا » متعلقة بالاستقرار الذي تعلق به الخبر وهو « لهم » . و« به » و« مِنْ عذاب » متعلِّقان بالاقتداءِ ، والضميرُ في « به » عائدٌ على « ما » الموصولة ، وجيء بالضميرِ مفرداً وإنْ تقدَّمه شيئان وهما : « ما في الأرض » و« مثلَه » إمَّا لتلازُمِهما ، فهما في حكمِ شيء واحد ، وإمَّا لأنه حذف من الثاني لدلالةِ ما في الأول عليه كقولِه :

١٧٣٠ ـ ..... فَـإِنِّـي وقَـيَّـارٌ بِـهَـا لَـغَـرِيـبُ[1]

أي : لو أنَّ لهم ما في الأرض ليفتدوا به ومثله معه ليفتدوا به ، وإمَّا لإجراء الضمير مُجْرى اسم الإشارة كقوله :

١٧٣١ ـ كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ ..... ..... [2]

وقد تقدَّم في البقرة . و« عذاب » بمعنى تعذيب ، وبإضافته إلى « يوم » خَرج « يوم » عن الظرفية . و« ما » نافيةٌ ، وهي جوابُ « لو » ، وجاء على الأكثر من كونِ الجوابِ المنفيِّ بغير لام ، والجملةُ الامتناعية في محل رفعٍ خبراً لـ « إنَّ » .

وجَعَل الزمخشري توحيدَ الضميرِ في « به » لَمدْركٍ آخَرَ ، وهو أن الواوَ في « ومثلَه » واوُ « مع » ، قال بعد أن ذكر الوجهين المتقدمين : « ويجوز أن تكونَ الواوُ في « ومثلَه » بمعنى « مع » فيتوحَّد المرجوع إليه . فإن قلت : فِبمَ يُنْصَبُ المفعول معه ؟ قلت : بما تستدعيه « لو » من الفعل ، لأن التقدير : « لو ثبت أن لهم ما في الأرض » يعني أن حكمَ ما قبل المفعول معه في الخبر والحالِ وعودِ الضمير حكمُ لو لم يكن بعده مفعولٌ معه ، تقول : « كنتُ وزيداً كالأخ » قال :

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

١٧٣٢ ـ وَكَانَ وإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لاَقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدا[١]

فقال : « كحَرَّان » بالإفراد ، ولم يَقُلْ « كحرَّانَيْنِ » ، وتقول : « جاء زيد وهنداً ضاحكاً في داره » وقد أجاز الأخفش أن يُعْطَى حكمَ المتعاطفين ، يعني فيطابقُ الخبرَ ، والحالُ والضميرُ له ولما بعده ، فتقول : « كنتُ وزيداً كالأخوين » . قال بعضُهم : « والصحيحُ جوازُه على قلة » .

وقد رَدَّ الشيخ[٢] على أبي القاسم وطَوَّل معه ، فلا بُدَّ من نَقْل نَصِّه قال : « وقولُ الزمخشري : « ويجوزُ أَنْ تكونَ الواوُ بمعنى « مع » لأنه يصيرُ التقدير : مع مثلِه معه أي : مع مثلِ ما في الأرض مع ما في الأرض ، إنْ جَعَلْتَ الضميرَ في « معه » عائداً على « ما » يكون « معه » حالاً من « مثلَه » ، وإذا كان ما في الأرض مع مثله كان مثلُه معه ضرورةً ، فلا فائدة في ذِكْر « معه » لملازمةِ معيَّة كلٍّ منهما للآخر ، وإنْ جَعَلْتَ الضميرَ عائداً على « مثله » أي : مع مثلِه مع ذلك المثلِ ، فيكونُ المعنى مع مثلين ، فالتعبير عن هذا المعنى بتلك العبارة عِيٌّ ، إذ الكلامُ المنتظمُ أَنْ يكونَ التركيب إذا أُريد ذلك المعنى مع مِثْلَيْه ، وقول الزمخشري : « فإنْ قلت » إلى آخرِ الجواب هذا السؤالُ لا يَرِدُ ، لأنَّا قد بَيَّنَّا فسادَ أن تكونَ الواو واوَ مع ، وعلى تقديرِ وروده فهذا بناءً منه على أن « أنَّ » إذا جاءت بعد « لو » كانت في محل رفع بالفاعلية ، فيكون التقدير على هذا : لو ثبت كينونةُ ما في الأرض مع مثلِه لهم ليقتدوا به ، فيكونُ الضمير عائداً على « ما » فقط . وهذا الذي ذكره هو تفريعٌ منه على مذهب المبرد في أنَّ « أنَّ » بعد «لو» في محلِّ رفع على الفاعلية ، وهو مذهب مرجوح ، ومذهبُ سيبويه[٣] أنَّ «أنَّ» بعد «لو» في محل مبتدأ ، والذي يظهرُ من كلام الزمخشري هنا وفي تصانيفه أنه ما وقف على مذهب سيبويه في هذه المسألةِ ، وعلى المفرع على مذهبِ المبرد لا يجوز أن تكون الواوُ بمعنى مع ، والعاملُ فيها « ثَبَتَ » المقدَّر لِما تقدَّم مِنْ وجودِ لفظةِ معه ، وعلى تقديرِ سقوطِها لا يَصِحُّ ، لأن « ثبت » ليس رافعاً لـ« ما » العائدِ عليها الضميرُ ، وإنما هو رافعٌ مصدراً منسبكاً من أنَّ وما بعدها وهو كونٌ ، إذ التقدير : لو ثبت كونُ ما في الأرض جميعاً لهم ومثلِه معه ليفتدوا به ، والضميرُ عائدٌ على ما دونَ الكون ، فالرافع للفاعل غيرُ الناصب للمفعول معه ، إذ لو كان إياه لَلَزِمَ من ذلك وجود الثبوت مصاحباً للمثل ، والمعنى على كينونة ما في الأرض مصاحباً للمثل لا على ثبوت ذلك مصاحباً للمِثْل ، وهذا فيه غموضٌ ، وبيانه : إذا قلت : « يعجبني قيامُ زيدٍ وعمراً » جعلت « عمراً » مفعولاً معه ، والعامل فيه « يعجبني » لَزِم من ذلك أنَّ عمراً لم يَقُمْ ، وأعجبك القيامُ وعمروٌ ، وإنْ جعلت العاملَ فيه القيامَ كان عمروٌ قائماً ، وكان الإعجابُ قد تعلَّق بالقيام مصاحباً لقيامِ عمرو ، فإن قلت : هل كان « ومثلَه معه » مفعولاً معه ، والعامل فيه هو العامل في « لهم » إذ المعنى عليه ؟ قلت : لا يصح ذلك لما ذكرناه من وجودِ « معه » في الجملة ، وعلى تقديرِ سقوطها لا يَصِحُّ ، لأنهم نَصُّوا على أنَّ قولك : « هذا لك وأباك » ممنوعٌ في الاختيار ، قال سيبويه[٤] : « وأما هذا لك وأباك » فقبيحٌ لأنه لم يَذْكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل ، حتى يصيرَ كأنه قد تكلم بالفعل » فأفصح سيبويه بأن اسمَ الإشارة وحرفَ الجر المتضمِّن لمعنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه ، وقد أجاز بعضُ النحويين في حرفِ الجر والظرف أن يعملا في المفعول معه نحو : « هذا لك وأباك » فقولُه : « وأباك » يكون مفعولاً معه والعامل الاستقرار في «لك» انتهى .

---

(١) البيت لكعب بن جحيل انظر الكتاب (١/ ١٥٠) .
(٢) انظر البحر المحيط (٣/ ٤٧٤) .
(٣) انظر الكتاب (١/ ٤١٠) .
(٤) انظر الكتاب (١/ ١٢٨) .

ومع هذا الاعتراضِ الذي ذكره فقد يظهرُ عنه جواب وهو أنَّا نقول : نختار أن يكونَ الضميرُ في قوله : «معه» عائداً على « مثلَه » ، ويصيرُ المعنى : مع مِثْلين ، وهو أبلغُ من أنْ يكونَ مع مثل واحد ، وقوله : « تركيبٌ عِيٌّ » فَهْمٌ قاصر . ولا بد من جملة محذوفة قبل قوله : « ما تُقُبِّل منهم » تقديره : « وبذلوه أو وافتدوا به » ليصِحَّ الترتيب المذكور ، إذ لا يترتب على استقرار ما في الأرض جميعاً ومثلِه معه لهم عدمُ التقبل ، إنما يترتب عدمُ التقبل على البذلِ والافتداء . والعامةُ على « تُقُبِّل » مبنياً للمفعول حُذِف فاعله لعظمته وللعلم به . وقرأ يزيد بن قطيب : « ما تَقَبَّل » مبنياً للفاعل ، وهو ضميرُ الباري تبارك وتعالى .

قوله : ﴿ ولهم عذابٌ ﴾ مبتدأ وخبرُه مقدَّم عليه . و« أليم » صفتُه بمعنى مُؤْلم . وهذه الجملةُ أجازُوا فيها ثلاثةَ أوجهٍ :

**أحدُها** : أنْ تكونَ حالاً ، وفيه ضَعْفٌ مِنْ حيثُ المعنى .

**الثاني** : أنْ تكونَ في محل رفع عطفاً على خبر « أنَّ » ، أخبر عن الذين كفروا بخبرين : لو استقر لهم جميع ما في الأرض مع مثله فبذلوه لم يُتَقَبَّلْ منهم ، وأن لهم عذاباً أليماً .

**الثالث** : أن تكون معطوفةً على الجملة من قوله : « إنَّ الذين كفروا » ، وعلى هذا فلا محلَّ لها لعطفها على ما لا محلَّ له .

يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٧﴾ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾

وقوله تعالى : ﴿ يريدون أَنْ يخرُجوا ﴾ : كقوله : ﴿ يريد الله أن يُخَفِّفَ عنكم ﴾[1] ، وقد تقدَّم . والجمهورُ على « أن يخرجوا » مبنياً للفاعل ، وقرأ يحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي : « يُخْرَجوا » مبنياً للمفعول ، وهما واضحتا التخريج .

قوله تعالى : ﴿ والسارقُ والسارقةُ ﴾ : قراءةُ الجمهورِ بالرفعِ ، وعيسى بن عمر وابن أبي عبلة بالنصبِ ، ونُقِل عن أُبَي : « والسُّرَّقُ والسُّرَّقَةُ » بضم السين وفتح الراء مشددتين . قال الخفاف[2] : « وَجَدْتُه في مُصحف أُبي كذلك » ومِمَّنْ ضبطَهما بما ذكرت أبو عمرو ، إلا أن ابن عطية جَعَلَ هذه القراءةَ تصحيفاً فإنه قال : « ويشبه أن يكون هذا تصحيفاً من الضابط ، لأنَّ قراءة الجماعة إذا كُتِبت : « والسارق » بغير ألف وافقت في الخط هذه » قلت : ويظهر توجيهُ هذه القراءة بوجه ظاهر وهو أن السُّرَّق جمع سارق ، فإنَّ فُعَّلاً يطَّرد جمعاً لفاعل صفةً نحو : ضارب وضُرَّب ، والدليل على أن المرادَ الجمعُ قراءُ عبد الله : « والسارقون والسارقات » بصيغتي جمع السلامة ، فدلَّ على أن المرادَ الجمع ، إلا أنه يُشْكل علينا في هذا شيءٌ وهو أن فُعَّلاً يكون جمعَ فاعِل وفاعِلة أيضاً ، تقول : « نساء ضُرَّب » كما تقول : « رجالٌ ضُرَّب » ولا يدخلون عليه تاء التأنيث حين يراد به الإناث ، والسُّرَّقة هنا ـ كما رأيت ـ في هذه القراءة بتاء التأنيث

---

(١) سورة النساء ، الآية (٢٨) .

(٢) إبراهيم بن محمد أبو إسحاق المكي الخفاف قرأ على أحمد = = البزي قرأ عليه أبو بكر محمد بن عيسى الجصاص . انظر غاية النهاية (١/٢٦) .

حين أريد بـ« فُعَّل جمع فاعلة ، فهو مُشْكل من هذه الجهة ، لا يقال : إن هذه التاء يجوز أن تكونَ لتأكيدِ الجمع ، لأنَّ ذلك محفوظٌ لا يقاس عليه نحو : « حِجارة » .

فأمَّا قراءةُ الجمهورِ ففيها وجهان :

**أحدُهما** : ـ وهو مذهبُ سيبويه[1] والمشهورُ من أقوالِ البصريين ـ أنَّ « السارقُ » مبتدأ محذوفُ الخبر ، تقديره : « فيما يتلى عليكم ـ أو فيما فُرِضَ ـ « السارقُ » والسارقة ، أي حكمُ السارق ، ويكون قولُه : « فاقْطَعُوا » بياناً لذلك الحكمِ المقدَّر ، فما بعد الفاءِ مرتبطٌ بما قبلها ، ولذلك أُتِي بها فيه لأنه هو المقصودُ ، ولو لم يأتِ بالفاء لتُوُهِّم أنه أجنبي ، والكلام على هذا جملتان : الأولى خبرية ، والثانية أمريةٌ .

**والثاني** : ـ وهو مذهبُ الأخفش ، ونُقِل عن المبرد وجماعة كثيرة ـ أنه مبتدأٌ أيضاً ، والخبر الجملة الأمرية من قوله : « فاقطعوا » ، وإنما دَخَلَتِ الفاءُ في الخبر لأنه يُشْبه الشرطَ ، إذ الألف واللام فيه موصولة بمعنى الذي والتي ، والصفةُ صلتُها ، فهي في قوة قولك : « والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا » . وأجاز الزمخشري الوجهين ، ونسب الأول لسيبويه ، ولم يَنْسُبِ الثاني ، بل قال : « ووجهٌ آخر وهو أن يرتفعا بالابتداء ، والخبر « فاقطعوا » .

وإنما اختار سيبويه أنَّ خبرَه محذوف كما تقدَّم تقديرُه دون الجملة الطلبية بعده لوجهين :

**أحدُهما** : أنَّ النصبَ في مثله هو الوجه في كلام العرب نحو : « زيداً فاضربه » لأجلِ الأمر بعده ، قال سيبويه[2] في هذه الآية : « الوجهُ في كلامِ العربِ النصبُ ، كما تقول : « زيداً فاضربه » ولكن أَبَت العامةُ إلا الرفعَ » .

**والثاني** : دخولُ الفاءِ في خبره ، وعنده أن الفاءَ لا تدخلُ إلا في خبر الموصول الصريح كالذي و« مَنْ » بشروط أُخَرَ ذكرْتُها في كتبي النحوية ؛ وذلك لأنَّ الفاءَ إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط ، واشتَرطوا في صلتِه أَنْ تصلح لأداة الشرط من كونها جملةً فعلية مستقبلةَ المعنى ، أو ما يقوم مقامَها من ظرفٍ وشبهه ، ولذلك إنها إذا لم تصلح لأداةِ الشرط لم يَجُزْ دخولُ الفاء في الخبر ، وصلةُ « أل » لا تصلح لمباشرةِ أداةِ الشرط فلذلك لا تدخُلُ الفاءُ في خبرها ، وأيضاً فـ« أل » وصلتُها في حكمِ اسمٍ واحدٍ ولذلك تَخَطَّاها الإعرابُ .

وأمَّا قراءةُ عيسى بن عمر وإبراهيم فالنصبُ بفعلٍ مضمر يفسِّره العامل في سببيِّهما نحو : « زيداً فأكرم أخاه » والتقدير : فعاقبوا السارق والسارقة ، تقدِّره فعلاً من معناه نحو : « زيداً ضربْتُ غلامه » أي : أهنتُ زيداً ، ويجوز أن يقدَّرَ العاملُ موافقاً لفظاً لأنه يُساغ أَنْ يقال : « قطعت السارق » وهذه قراءةٌ واضحةٌ لمكانِ الأمر بعد الاسم المشتغل عنه .

قال الزمخشري : « وفَضَّلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر ؛ لأنَّ « زيداً فاضربه » . أحسنُ مِنْ « زيدٌ فاضربه » وفي نقله تفضيلَ النصب على قراءة العامة نظر ، ويظهر ذلك بنصِّ سيبويه ، قال سيبويه : « الوجه في كلام العرب النصبُ كما تقول : « زيداً اضربه » ولكن أَبت العامة إلا الرفعَ » ، وليس في هذا ما يقتضي تفضيلَ النصب ، بل معنى كلامه أن هذه الآية ليست من الاشتغال في شيء ، إذ لو كانت من باب الاشتغال لكان الوجهُ النصبَ ، ولكن لم

---

(١) انظر الكتاب (١/ ٧١ ـ ٧٢) .

(٢) انظر الكتاب (١/ ٧١ـ ٧٢) .

يَقْرأها الجمهورُ إلا بالرفع ، فدلَّ على أن الآية محمولةٌ على كلامَيْنِ كما تقدَّم ، لا على كلامٍ واحدٍ ، وهذا ظاهرٌ .

وقد ردَّ الفخر الرازي على سيبويه بخمسة أوجه ، وذلك أنه فَهم كما فهم صاحب « الكشاف » من تفضيل النصب ، قال الفخر الرازي : « الذي ذهبَ إليه سيبويه ليس بشيء ، ويدلُّ على فساده وجوه :

**الأول** : أنه طعن في القراءة المتواترة المنقولةِ عن الرسول وعن أعلام الأمة ، وذلك باطلٌ قطعاً ، فإن قال سيبويه : لا أقول إن القراءة بالرفع غير جائزة ، ولكني أقول : القراءةُ بالنصب أَوْلى ، فنقول : رديء أيضاً لأنَّ ترجيحَ قراءةٍ لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر على قراءةِ الرسول وجميعِ الأمة في عهد الصحابة والتابعين أمرٌ منكرٌ وكلامٌ مردودٌ .

**الثاني** : لو كانت القراءةُ بالنصب أَوْلى لوجَبَ أن يكونَ في القراء مَنْ يقرأ : « واللذان يأتيانِها منكم فآذوهما »[1] بالنصب ، ولمَّا لم يوجد في القُرَّاء مَنْ يقرأ كذلك عَلِمْنا سقوطَ هذا القول .

**الثالث** : أنَّا إذا جعلنا « السارق والسارقة » مبتدأً وخبرُه مضمرٌ وهو الذي يقدِّره : « فيما يتلى عليكم » بقي شيء آخر تتعلَّقُ به الفاء في قوله : « فاقطعوا » . فإنْ قال : الفاء تتعلق بالفعل الذي دلَّ عليه قولُه : « والسارق والسارقة » يعني أنه إذا أتى بالسرقة فاقطعوا يده ، فتقول: إذا احتجت في آخر الأمر أن تقول : السارق والسارقة [ تقديرُه ] : مَنْ سرق ، فاذكر هذا أولاً حتى لا تحتاج إلى الإضمار الذي ذكرته .

**الرابع** : أنَّا إذا اخترْنا القراءةَ بالنصب لم تدلَّ على أنَّ السرقةَ علةٌ لوجوب القطع ، وإذا اخترنا القراءةَ بالرفع أفادت الآيةُ هذا المعنى ، ثم إنَّ هذا المعنى متأكدٌ بقوله : « جزاءً بما كسبا » فثبت أنَّ القراءةَ بالرفعِ أَوْلى .

**الخامس** : أن سيبويه[2] قال : « وهم يقدِّمون الأهمَّ والذي هم ببيانِه أَعْنى » فالقراءةُ بالرفعِ تقتضي تقديمَ ذِكْرِ كونه سارقاً على ذِكْرِ وجوب القطع ، وهذا يقتضي أن يكون أكبر العناية مصروفاً إلى شرح ما يتعلق بحال السارق من حيث إنه سارق ، وأما القراءة بالنصب فإنها تقتضي أن تكونَ العنايةُ ببيان القطع أتمَّ من العناية بكونه سارقاً ، ومعلوم أنه ليس كذلك فإن المقصود في هذه الآية تقبيحُ السرقة والمبالغةُ في الزجر عنها ، فثبت أن القراءة بالرفع هي المتعينة » . انتهى ما زعم أنه ردٌّ على إمام الصناعة .

والجوابُ عن الوجه الأول ما تقدَّم جواباً عما قاله الزمخشري ، وقد تقدم ، ويؤيده نص سيبويه فإنه قال : « وقد يَحْسُن ويستقيم : « عبدُ الله فاضربه » إذا كان مبنياً على مبتدأ مُظْهَرٍ أو مضمر ، فأمَّا في المُظْهَرِ فقولُه : « هذا زيدٌ فاضرِبْه » وإن شئت لم يظهر هذا ويعمل كعمله إذا كان مظهراً ، وذلك قولك : « الهلالُ واللَّهِ فانظرْ إليه » فكأنك قلت : « هذا الهلال » ثم جئت بالأمر ، ومن ذلك قولُ الشاعر :

١٧٣٣ - وَقَائِلَةٍ : خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا[3]

هكذا سُمع من العربِ تُنْشدُه » يعني برفع « خولان » فمع قوله : « يحسن ويستقيم » كيف [ يكونُ ] طاعناً في الرفع ؟ وقولُه : « فإنْ قال سيبويه إلى آخره » فسيبويه لا يقول ذلك ، وكيف يقوله وقد رجَّح الرفعَ بما أوضحته ، وقوله :

---

(١) سورة النساء ، الآية (١٦) .

(٢) انظر الكتاب (١/ ١٥) .

(٣) انظر الكتاب (١/ ٧٠) ، العيني (٢/ ٥٢٩) ، ابن يعيش (١/ ١٠٠) ، المغني (١٧٩) ، الدرر (١/ ٧٩) .

« لم يقرأ بها إلا عيسى » ليس كما زعم ، بل قرأ بها جماعة كإبراهيم ابن أبي عبلة ، وأيضاً فهؤلاء لم يَقْرَؤُوها من تِلْقاء أنفسِهم ، بل نقلوها إلى أن تتصل بالرسول صلى الله عليه وسلم ، غايةُ ما في الباب أنها ليست في شهرة الأولى . وعن الثاني : أن سيبويه لم يَدَّعِ ترجيحَ النصبِ حتى يُلْزَمَ بما قاله ، بل خَرَّج قراءة العامة على جملتين ، لِما ذكرت لك فيما تقدم من دخول الفاء ، ولذلك لمَّا مَثَّل سيبويه جملةَ الأمرِ والنهي بعد الاسمِ مثَّلهما عاريتين من الفاء ، قال : « وذلك قولك : « زيداً اضربْه » و« عمراً امرُرْ به » . وعن الثالث : ما تقدم من الحكمةِ المقتضية للمجيء بالفاء وكونِها رابطة للحكم بما قبله ، وعن الرابع : بالمنع أن يكون بين الرفع والنصب فَرْقٌ بأنَّ الرفعَ يقتضي العلةَ ، والنصبَ لا يقتضيه ، وذلك أن الآية من باب التعليل بالوصفِ المُرَتَّبِ عليه الحكمُ ، ألا ترى أن قولك : « اقطع السارق » يفيد العلةَ ، أي : إنه جَعَلَ علةَ القطعِ اتصافَه بالسرقةِ ، فهذا يشعر بالعلةِ مع التصريحِ بالنصبِ . وعن الخامس : أنهم يُقَدِّمون الأهمَّ حيث اختلفت النسبةُ الإسناديةُ كالفاعِلِ مع المفعولِ ، وَلْنَسْرُدْ نصَّ سيبويه ليتبيَّن ما ذكرناه ، قال سيبويه[1] : « فإنْ قَدَّمْتَ المفعول وأخَّرت الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأول » يعني في : « ضرب عبدُ الله زيداً » قال : « وذلك : ضرب زيداً عبدُ الله ، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ، ولم تُرِدْ أن يشتغل الفعلُ بأولَ منه وإن كان مؤخراً في اللفظ ، فمِن ثَمَّ كان حَدُّ اللفظِ أن يكونَ فيه مقدماً وهو عربي جيدٌ كثير ، كأنهم يُقَدِّمون الذي بيانُه أهمُّ لهم ، وهم ببيانِه أعْنَى ، وإن كانا جميعاً يُهِمَّانِهم ويَعْنِيانهم » والآية الكريمة ليست في ذلك .

قوله : ﴿ أيديَهما ﴾ جمعٌ واقعٌ موقعَ التثنيةِ لأمْن اللَّبْس ، لأنه معلومٌ أنه يُقْطَعُ مِنْ كلِّ سارقٍ يمينه ، فهو من باب ﴿ صَغَتْ قلوبكما ﴾[2] ، ويدل على ذلك قراءةُ عبد الله : « فاقطعوا أيمانَهما » . واشترط النحويون في وقوعِ الجمعِ موقعَ التثنية شروطاً ، من جملتها : أن يكون ذلك الجزءُ المضافُ مفرداً من صاحبِه نحو : « قلوبكما » و« رؤوس الكبشين » لأمن الإلباس بخلافِ العينين واليدين والرجلين ، لو قلت : « فَقَأْتُ أعينَهما » وأنت تعني عينيهما ، و« كَتَفْتُ أيديَهما » وأنت تعني « يديهما » لم يَجُزْ لِلَّبْسِ ، فلولا أنَّ الدليل دَلَّ على أن المراد اليدان اليمنيان لَما ساغَ ذلك ، وهذا مستفيضٌ في لسانِهم ـ أعني وقوعَ الجمعِ موقعَ التثنيةِ بشروطِه ـ قال تعالى : « فقد صَغَتْ قلوبُكما » .

وَلْنذكر المسألةَ فنقول : كلُّ جزأين أضيفا إلى كُلَّيْهما لفظاً أو تقديراً وكانا مفردَيْنِ من صاحبيهما جازَ فيهما ثلاثةُ أوجهٍ : الأحسنُ الجمعُ ، ويليه الإفرادُ عند بعضِهم ، ويليه التثنيةُ ، وقال بعضُهم : الأحسنُ الجمعُ ثم التثنيةُ ثم الإفرادُ نحو : « قَطَعْتُ رؤوسَ الكبشين ورأسَ الكبشين ورأسَيْ الكبشين » ، قال :

١٧٣٤ - ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ[3]

فقولي : « جزآن » تَحَرُّزٌ من الشيئين المنفصلين ، لو قلت : قبضت دراهمكما » تعني : دِرْهميكما لم يَجُزْ لِلَّبْس ، فلو أُمِنَ جاز كقوله : اضرباه بأسيافِكما » « إلى مضاجعكما » . وقولنا « أُضيفا » تحرُّزٌ من تفرُّقهما كقوله : ﴿ على لسانِ داود وعيسى ابن مريم ﴾[4] ، وقولنا « لفظاً » تقدَّم مثالُه ، فإنَّ الإضافةَ فيه لفظيةٌ . وقولُنا « أو تقديراً » نحو قوله :

---

(١) انظر الكتاب (١/ ١٤- ١٥) .

(٢) سورة التحريم ، الآية (٤) .

(٣) البيت لخطام المجاشعي انظر الأشموني (١/ ٧٤) ، ابن يعيش (٤/ ١٥٥) ، ابن الشجري (١/ ١٢) ، الدرر(١/ ٥١٥) .

(٤) سورة المائدة ، الآية (٧٨) .

١٧٣٥ - رَأَيْتُ بَنِي الْبَكْرِيِّ فِي حَوْمَةِ الْوَغَى كَفَاغِرَيِ الأفواهِ عند عَرِين[١]

فإنَّ تقديره : كفاغري أفواهما . وقولنا « مفردين » تحرزٌ من العينين ونحوهما ، وإنما اختير الجمع على التثنية وإن كانت الأصل لاستثقال توالي تثنيتين ، وكان الجمعُ أولى من المفرد لمشاركةِ التثنيةِ في الضم ، وبعده المفردُ لعدم الثقل ، هذا عند بعضِهم قال : « لأنَّ التثنيةَ لم تَرِدْ إلا ضرورةً كقوله :

١٧٣٦ - هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ[٢]

بخلافِ الإفراد فإنه وَرَدَ في فصيحِ الكلامِ ، ومنه : « مَسَح أذنيه ظاهرَهما وباطنَهما » . وقال بعضُهم : « الأحسنُ الجمعُ ثم التثنيةُ ثم الإفراد كقوله :

١٧٣٧ - حَمَامَةَ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي سَقَاكِ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا[٣]

وقال الزمخشري : « أيديهما : يديهما ، ونحوه : « فقد صَغَتْ قلوبكما » اكتفى بتثنيةِ المضافِ إليه عن تثنيةِ المضاف ، وأريد باليدين اليُمْنَيان بدليل قراءة عبد الله : « والسارقون والسارقات فاقطعوا أَيْمانهم » . وردَّ عليه الشيخ[٤] بأنهما ليسا بشيئين ، فإنَّ النوعَ الأول مطردٌ فيه وضعُ الجمعِ موضعَ التثنيةِ ، بخلافِ الثاني فإنه لا ينقاس ، لأن المتبادَرَ إلى الذهن من قولك : « قَطَعْتُ آذانَ الزيدين : أربعة الآذان » وهذا الردُّ ليس بشيءٍ لأنَّ الدليلَ دَلَّ على أن المراد اليمنيان .

قوله : ﴿ جزاءً ﴾ فيه أربعة أوجهٍ :

**أحدها** : أنه منصوب على المصدر بفعلٍ مقدر أي : جازوهما جزاءً .

**الثاني** : أنه مصدر أيضاً لكنه منصوب على معنى نوع المصدر ، لأن قوله : « فاقطعوا » في قوة : جازُوهما بقطع الأيدي جزاء » .

**الثالث** : أنه منصوب على الحال ، وهذه الحالُ يُحْتمل أن تكونَ من الفاعل أي : مُجازِين لهما بالقطع بسببِ كسبِهما ، وأن تكونَ من المضافِ إليه في « أيديهما » أي : في حالِ كونِهما مجازَيْن ، وجاز مجيءُ الحالِ من المضاف إليه لأن المضاف جزؤه كقولِه : ﴿ ونَزَعْنا ما في صدورِهم من غِلّ إخواناً ﴾[٥] .

**الرابع** : أنه مفعولٌ من أجله أي : لأجلِ الجزاءِ ، وشروطُ النصبِ موجودةٌ و« نَكالاً » منصوبٌ كما نُصِب « جزاء » ، ولم يذكر الزمخشري فيهما غير المفعولِ من أجله .

قال الشيخ[٦] : « تَبِع في ذلك الزجاج » ، ثم قال : « وليس بجيدٍ ، إلَّا إذا كان الجزاءُ هو النَّكالَ فيكون ذلك على طريقِ البدلِ ، وأما إذا كانا متباينين فلا يجوز ذلك إلا بوساطة حرف العطف » . قلت : النكالُ نوعٌ من الجزاء فهو بدل منه ، على أن الذي ينبغي أن يُقال هنا إن « جزاء » مفعول من أجله ، العاملُ فيه « فاقطعوا » فالجزاءُ علةٌ للأمر

---

(١) انظر البيت في الهمع (١/٥٠) ، الدرر اللوامع (١/٢٥) .
(٢) تقدم .
(٣) اختلف في نسبة هذا البيت فنسب إلى الشماخ وإلى توبة بن الحمير وهو في ملحق ديوان الشماخ (٤٣٨) ، وديوان توبة (٣٦) ، وانظر المقرب (٢/١٢٨) ، أمالي القالي (١/٨٨) ، الهمع (١/٥٥) ، الدرر (١/٢٦) .
(٤) انظر البحر المحيط (٣/٤٨٣) .
(٥) سورة الحجر ، الآية (٤٧) .
(٦) انظر البحر المحيط (٣/٤٨٤) .

بالقطع ، و« نَكالاً » مفعول من أجله أيضاً ، العاملُ فيه « جزاء » والنكال علة للجزاء ، فتكون العلة معللةً بشيء آخرَ فتكونُ كالحال المتداخلة ، كما تقول : « ضربته تأديباً له إحساناً إليه » فالتأديبُ علةٌ للضرب والإحسان علة للتأديب ، وكلامُ الزمخشري والزجاج قبله لا يُنافي ما ذكرته ، فإنه لا منافاة بين هذا وبين قولهما « جزاء » مفعولٌ من أجله ، وكذلك « نكالاً » فتأمَّلْه ، فإنه وجه حسن ، فطاحَ الاعتراضُ على الزمخشري والزجاج ، والتفصيلُ المذكورُ في قوله : « إلا إذا كان الجزاءُ هو النكال » . ثم ظَفِرت بعد ذلك بأنه يجوز في المفعول له أن يَنْصِبَ مفعولاً له آخَرَ يكون علة فيه ، وذلك أنَّ المُعْربين أجازوا في قوله تعالى : ﴿ أَنْ يكفُروا بما أَنْزَلَ الله بَغْياً ﴾[1] أن يكون « بغياً » مفعولاً له ، ثم ذكروا في قوله : ﴿ أَنْ يُنَزِّل الله ﴾ أنه مفعول له ناصبه « بغياً » فهو علةٌ له ، صَرَّحوا بذلك فظهر ما قلت . و« بما » متعلق بـ« جزاء » ، و«ما» يجوز أن تكون مصدرية أي : بكسبهما ، وأن تكونَ بمعنى الذي ، والعائدُ محذوفٌ لاستكمال الشروطِ أي : بالذي كَسَباه ، والباء سببية .

فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ﴿٣٩﴾ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٤٠﴾ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٤١﴾ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴿٤٢﴾ وَكَيۡفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوۡرَىٰةُ فِيهَا حُكۡمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوۡنَ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٤٣﴾ إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۖ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾

قوله تعالى : ﴿ مِنْ بعد ظُلْمه ﴾ : متعلق بـ «تاب » و« ظلم » مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله أي : من بعد أَنْ ظَلَم غيرَه بأخذِ مالِه ، وهذا واضحٌ ، وأجاز بعضُهم أن يكونَ مضافاً للمفعول أي : من بعد أن ظلم نفسَه ، وفي جوازِ هذا نظرٌ ،

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٩٠) .

إذ يصير التقديرُ : مِنْ بعد أن ظلمه ، ولو صَرَّح بهذا الأصلِ لم يجز لأنه يؤدي إلى تعدِّي فعلِ المضمر إلى ضميره المتصل ، وذلك لا يجوز إلا في باب ظن وفَقَدَ وعَدِم ، كذلك قاله الشيخ[١] ، وفي نظره نظر ، لأنَّا إذا حَلَلْنا المصدرَ لحرف مصدري وفعل فإنما يَأْتي بعد الفعل بما يَصِحُّ تقديرُه ، وهو لفظُ النفسِ ، أي من بعدِ أن ظلَم نفسَه .

قوله تعالى : ﴿ لا يَحْزُنْك الذينَ ﴾ : قد تقدَّم[٢] أنَّ « يحزن » يُقرأ بفتحِ الياءِ وضَمِّها وأنهما لغتان ، وهل هما بمعنىً أو بينهما فرقٌ ؟ والنهيُ للذين في الظاهر وهو من بابِ قوله : « لا أُرَيَنَّكَ ههنا » أي : لا تتعاطَ أسباباً يحصُل لك بها حزنٌ من جهتهم ، وتقدم لك تحقيق ذلك مراراً ، وقول أبي البقاء في « يحزنك » : « والجيد فتح الياء وضم الزاي ، ويُقرأ بضم الياء وكسر الزاي من أحزنني وهي لغة » ليس بجيد ، لأنها قراءةٌ متواترةٌ ، وقد تقدَّم دليلها في آل عمران[٣] . و« يُسارعون » من المسارعة ، و« في الكفر » متعلق بالفعل قبله ، وقد تقدَّم نظيرُها في آل عمران . قوله : « من الذين قالوا » يجوز أَنْ يكونَ حالاً من الفاعل في « يُسارعون » أي : يُسارعون حالَ كونهم بعضَ الذين قالوا ، ويجوز أن يكونَ حالاً من نفس الموصول وهو قريبٌ من معنى الأول ، ويجوز أن تكونَ « مِنْ » بياناً لجنس الموصول الأول وكذلك « مِنْ » الثانية ، فتكون تبييناً وتقسيماً للذين يُسارعون في الكفر ، ويكون « سَمَّاعون » على هذا خبرَ مبتدأ محذوف . و« آمنَّا » منصوبٌ بـ« قالوا » ، وبـ « أفواههم » متعلق بـ « قالوا » لا بـ « آمنَّا » بمعنى أنه لم يُجاوِزْ قولُهم أفواهَهم ، إنما نطقوا به غيرَ معتقدين له بقلوبِهم وقوله : « ولم تؤمن قلوبهم » جملةٌ حالية .

قوله : ﴿ ومن الذين هادوا ﴾ فيه وجهان :

**أحدُهما** : ما تقدم ، وهو أن يكونَ معطوفاً على « من الذين قالوا » بياناً وتقسيماً .

**والثاني** : أن يكونَ خبراً مقدماً ، و« سَمَّاعون » مبتدأ ، والتقدير : « ومن الذين هادوا قومٌ سَمَّاعون » فتكونُ جملةً مستأنفة ، إلا أنَّ الوجه الأول مُرَجَّح بقراءة الضحاك : « سَمَّاعين » على الذم بفعل محذوف ، فهذا يدل على أن الكلامَ ليس جملةً مستقلة ، بل قوله : « ومن الذين هادوا » عطفٌ على « من الذين قالوا » . وقوله « سَمَّاعون » مثال مبالغة ، و« للكذب » فيه وجهان :

**أحدُهما** : أن اللامَ زائدةٌ ، و« الكذب » هو المفعول ، أي : سَمَّاعون الكذب ، وزيادةُ اللامِ هنا مطردةٌ لكونِ العاملِ فَرْعاً فَقَوِي باللام ، ومثلُه : ﴿ فَعَّالٌ لما يريد ﴾[٤] .

**والثاني** : أنها على بابها من التعليل ، ويكون مفعول « سَمَّاعون » محذوفاً ، أي : سَمَّاعون أخباركم وأحاديثكم ليكذبوا فيها بالزيادةِ والنقصِ والتبديلِ بأَنْ يُرْجِفوا بقتل المؤمنين في السرايا كما نُقِل من مخازيهم . وقوله : « سَمَّاعون لقوم » يجوز أن تكون هذه تكريراً للأولى ، فعلى هذا يجوز أَنْ يتعلَّقَ قولُه « لقوم » بنفس الكذب أي : يَسْمعون ليكذبوا لأجل قوم ، ويجوزُ أن تتعلق اللام بنفس « سَمَّاعون » أي : سَمَّاعون لأجلِ قومٍ لم يأتوك لبغضِهم لا يقربون مجلسَك وهم اليهودُ ، و« لم يأتوك » في محلِّ جرٍّ لأنه صفة لـ « قوم » .

قوله : ﴿ يُحَرِّفون ﴾ يجوز أن يكونَ صفةً لـ « سَمَّاعون » أي : سَمَّاعون مُحَرِّفون ، ويجوز أن يكون حالاً من

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٤٨٤) .
(٢) سورة آل عمران ، الآية (١٧٦) .
(٣) انظر تفسير الآية (١٧٦) .
(٤) سورة هود ، الآية (١٠٧) .

الضمير في « سَمَّاعون » ، ويجوز أن يكون مستأنفاً لا محل لـه ، ويجوز أن يكـونَ خبرَ مبتـدأ محذوف أي : هم مُحَرِّفون ، ويجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ جر صفة لـ « قوم » أي : لقوم محرفين . و« من بعد مواضعِه » قد أتقنتـه في النساء[1] . و« يقولون » كـ «يحرفون » ويجوز أن يكون حالاً من ضمير « يحرفون » . والجملة الشرطية من قوله : « إنْ أوتيتم » مفعولةٌ بالقول ، و« هذا » مفعولٌ ثان لأوتيتم ، والأول قائمٌ مقامَ الفاعل ، والفاءُ جوابُ الشرطِ وهي واجبةٌ لعدم صلاحيةِ الجزاء لأن يكونَ شرطاً ، وكذلك الجملةُ من قوله : « وإن لم تُؤتَوْه » . وقوله : « ومَنْ يُرِد » « مَنْ » مفعول مقدم وهي شرطية . وقوله : « فلن تملكَ » جوابه ، والفاء أيضاً واجبةٌ لما تقدم ، و« شيئاً » مفعولٌ به أو مصدر . و« من الله » متعلقٌ بـ « تملكَ » ، وقيل : هو حالٌ من « شيئاً » لأنه صفتُه في الأصل . قوله : « أولئك » مبتدأ ، و« لم يُرِد الله » جملة فعلية خبره .

وقوله تعالى : ﴿ **سَمَّاعون للكذبِ** ﴾ : يجوز أَنْ يكونَ مكرراً للتوكيد إن كان من وصفِ المنافقين ، وغيرَ مكرر إنْ كان مِنْ وصف بني إسرائيل ، وإعرابُ مفرداته تقدَّم ، ورفعُه على خبر ابتداء مضمر ، أي : هم سَمَّاعون وكذلك أكَّالون . و« للسحتِ » في اللام الوجهان المذكوران في قوله : « للكذب » و« السُّحْتُ » الحرامُ ، سُمِّي بذلك لأنه يُذْهِبُ البركة ويَمْحَقُها ، يقال : سَحَته الله وأسحته ، أي : أهلكه وأذهبه ، وقد قرىء قوله تعالى : ﴿ فيسحتكم ﴾[2] بالوجهين من سحته وأَسْحته . وقال الفرزدق :

١٧٣٨ - وَعَضُّ زَمَـانٍ يَـابْـنَ مَـرْوَانَ لَـمْ يَـدَعْ مِـنَ الْمَـالِ إلاَّ مُـسْحَـتـاً أو مُـجَـلَّفُ[3]

وعن الفراء : « السُّحْتُ : كلبُ الجوع » وهو راجعٌ للهلكة . وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة : « السُّحْت » بضم السين وسكون الحاء ، والباقون بضمهما ، وزيد بن علي وخارجة بن مصعب عن نافع بالفتح وسكون الحاء ، وعبيد بن عمير بالكسر والسكون ، وقُرىء بفتحتين ، فالضمتان اسم للشيء المسحوت ، والضمة والسكون تخفيفُ هذا الأصل ، والفتحتان والكسر والسكونُ اسمٌ له أيضاً ، وأمَّا المفتوحُ السين الساكنُ الحاءِ فمصدرٌ أريد به اسمُ المفعول كالصيد بمعنى المصيد ، ويجوز أن يكون تخفيفاً من المفتوح وهو ضعيف .

قوله تعالى : ﴿ **وكيف يُحَكِّمونك** ﴾ : كقوله : ﴿ كيف تُحْيي الموتى ﴾[4] وقد تقدَّم . قولُه : « وعندهم التوراة » الواوُ للحالِ ، و« التوراة » يجوز أن يكونَ مبتدأً والظرفُ خبرُه ، ويجوز أَنْ يكونَ الظرفُ حالاً و« التوراة » فاعلٌ به لاعتمادِه على ذي الحال ، والجملةُ الاسميةُ أو الفعلية في محل نصب على الحال . وقوله : « فيها حكمُ الله » « فيها » خبرٌ مقدم و« حكم » مبتدأٌ أو فاعلٌ كما تقدَّم في « التوراة » والجملةُ حال من « التوراة » أو الجار وحده ، و« حكم » مصدرٌ مضافٌ لفاعله . وأجاز الزمخشري ألاَّ يكونَ لها محلٌّ من الإعراب ، بل هي مبيِّنة لأنَّ عندهم ما يُغْنيهم عن التحكيمِ ، كما تقولُ : « عندكَ زيدٌ ينصحك ويُشير عليك بالصواب فما تصنعُ بغيرِه ؟ » وقوله : ﴿ **ثم يتولَّون** ﴾ معطوفٌ على ﴿ **يحكِّمونك** ﴾ فهو في سياقِ التعجبِ المفهومِ من « كيف » .

قوله تعالى : ﴿ **فيها هُدَىً** ﴾ : يحتملُ الوَجْهين المذكورين في قوله : « وعندهم التوراةُ » ، فـ « هُدَىً » مبتدأٌ أو فاعلٌ ، والجملةُ حالٌ من التوراة .

---

(١) انظر تفسير الآية (٤٦) .
(٢) سورة طه ، الآية (٦٢) .
(٣) تقدم .
(٤) سورة البقرة ، الآية (٢٦٠) .

وقوله : « يَحْكُم بها » يجوز أن تكونَ جملةً مستأنفة ، ويجوز أن تكون منصوبة المحلِّ على الحال : إمَّا من الضميرِ في « فيها » وإمَّا من التوراة . وقوله : « الذين أَسْلَموا » صفةٌ لـ «النبيون » وصفهم بذلك على سبيل المدحِ والثناء لا على سبيلِ التفصيلِ فإنَّ الأنبياءَ كلَّهم مسلمون ، وإنما أثنى عليهم بذلك كما تَجْري الأوصافُ على أسماءِ اللَّهِ تعالى . قال الزمخشري : « أُجْرِيَتْ على النبيين على سبيلِ المدحِ كالصفات الجاريةِ على القديم سبحانه لا للتفصلة والتوضيح ، وأُريد بإجرائِها التعريضُ باليهود وأنهم بُعَداءُ من ملةِ الإسلام الذي هو دينُ الأنبياء كلِّهم في القديم والحديث ، فإنَّ اليهودَ بمعزل عنها ، وقوله : « الذين أسلموا للذين هادوا » منادٍ على ذلك » أي دليلٌ على ما ادَّعاه .

قوله : ﴿ **لِلَّذين هادُوا** ﴾ في هذه اللامِ ثلاثةُ أقوالٍ :

**أظهرُها** : أنها متعلقةٌ بـ« يحكم » ، فعلى هذا معناها الاختصاصُ ، وتشمل مَنْ يحكم له ومَنْ يحكم عليه ، ولهذا ادَّعى بعضُهم أنَّ في الكلام حَذْفاً تقديره : « يحكم بها النبيون للذين هادوا وعليهم » ذكره ابن عطية وغيره .

**والثاني** : أنها متعلقةٌ بأنزلنا ، أي : أنزلنا التوراةَ للذين هادُوا يحكمُ بها النبيون .

**والثالث** : أنها متعلقةٌ بنفسِ « هُدى » أي : هدى ونور للذين هادوا ، وهذا فيه الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِه ، وعلى هذا الوجهِ يجوز أن يكون « للذين هادوا » صفةٌ لـ « هدى ونور » أي : هدى ونور كائن للذين هادوا ، وأولُ هذه الأقوالِ هو المقصودُ .

قوله : ﴿ **والربَّانيُّون** ﴾ عطفٌ على « النبيون » أي : إنَّ الربانيين ـ وقد تقدَّم تفسيرُهم في آل عمران[1] ـ يَحْكُمون أيضاً بمقتضى ما في التوراةِ . والأحبارُ : جمع « حَبْر » بفتح الحاء وكسرها وهو العالم ، وأنكر أبو الهيثم الكسر ، والفراء الفتح ، وأجاز أبو عبيد الوجهين ، واختار الفتحَ ، فأمَّا « الحِبْر » الذي يُكْتَبُ به فبالكسر فقط ، وأصلُ المادةِ الدلالةُ على التحسين والمسرَّة ، وسُمِّي ما يكتب به حِبراً لتحسينِ الخط ، وقيل : لتأثيرِه ، ويدلُّ للأول قولُه تعالى : ﴿ أنتم وأزواجكم تُحْبَرون ﴾[2] أي : تفرحون وتُزَيَّنون . وقال أبو البقاء : « وقيل : الربانيون مرفوع بفعل محذوف أي : ويحكم الربانيون والأحبار بما استُحْفِظوا » انتهى . يعني أنه لَمَّا اختلف متعلَّقُ الحكم غاير بين الفعلين أيضاً فإنَّ النبيين يحكمُون بالتوراة ، والأحبارُ والربانيون يحكمون بما استحفظهم اللَّهُ ، وهذا بعيدٌ عن الصواب ؛ لأنَّ الذي استحفظهم الله هو مقتضى ما في التوراة ، فالنبيون والربانيون حاكمون بشيء واحد ، على أنه سيأتي أنَّ الضميرَ في « استُحْفِظوا » عائدٌ على النبيين فَمَنْ بعدهم .

قوله : « بما استُحْفِظُوا » أجاز أبو البقاء فيه ثلاثة أوجه :

**أحدُها** : أنَّ « بما » بدلٌ من قوله « بها » بإعادةِ العامل لطول الفصل ، قال : « وهو جائزٌ وإنْ لم يَطُلْ » أي : يجوزُ إعادةُ العامل في البدل وإن لم يَطُلْ ، قلت : وإنْ لم يُفْصَلْ أيضاً .

**الثاني** : أن يكون متعلقاً بفعلٍ محذوفٍ ، أي : ويحكم الربَّانيون بما استُحْفِظُوا ، كما قدمته عنه .

**والثالث** : أنه مفعولٌ به أي : يَحْكُمون بالتوراةِ بسبب استحفاظهم ذلك ، وهذا الوجهُ الأخير هو الذي نَحَا إليه

---

(١) انظر تفسير الآية ٧٩ من سورة آل عمران.

(٢) سورة الزخرف، الآية (٧٠).

الزمخشري فإنه قال : « بما استُحْفِظوا بما سألهم أنبياؤهم حِفْظَه من التوراة ، أي : بسبب سؤالِ أنبيائِهم إياهم أنْ يحفَظُوه من التبديلِ والتغييرِ » ، وهذا على أن الضميرَ يعودُ على الربانيين والأحبار دون النبيين ، فإنه قَدَّر الفاعلَ المحذوف « النبيين » ، وأجازَ أن يعودَ الضميرُ في « استُحْفِظوا » على النبيين والربانيين والأحبار ، وقَدَّر الفاعلَ المنوبَ عنه الباري تعالى أي : بما استحفظهم الله ، يعني بما كلَّفهم حِفْظَه .

وقوله : ﴿ مِنْ كتابِ الله ﴾ قال الزمخشري : « و« مِنْ » في « مِنْ كتاب الله » للتبيين » يعني أنها لبيانِ الجنسِ المبهمِ في « بما » ، فإن « ما » يجوز أن تكونَ موصولةً اسمية بمعنى الذي ، والعائد محذوف أي : بما استحفظوه ، وأن تكونَ مصدريةً أي : باستحفاظهم . وجَوَّز أبو البقاء أن تكونَ حالاً من أحدِ شيئين : إمَّا من « ما » الموصولةِ أو مِنْ عائدها المحذوفِ ، وفيه نظرٌ من حيث المعنى . وقوله : « وكانوا » داخل في حَيِّز الصلة أي : وبكونِهم شهداءَ عليه أي : رُقَباء لئلا يُبَدَّل ، فـ« عليه » متعلقٌ بـ«شهداء » والضميرُ في « عليه » يعودُ على « كتاب الله » ، وقيل : على الرسولِ ، أي : شهداءَ على نبوتِه ورسالتِه ، وقيل : على الحُكْم ، والأولُ هو الظاهرُ .

وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾

قوله تعالى : ﴿ أنَّ النفسَ بالنفسِ ﴾ : الآية . « عليهم » الضمير للذين هادُوا ، و« فيها » للتوراةِ و« أن النفس بالنفس » : « أن » واسمُها وخبرُها في محلِّ نصبٍ على المفعولية بـ « كتبنا » ، والتقدير : وكتبنا عليهم أَخْذَ النفسِ بالنفس . وقرأ الكسائي « والعينُ » وما عطف عليها بالرفع ، وقرأنا نافع وحمزة وعاصم بنصب الجميع ، وقرأ أبو عمرو وابن كثير وابن عامر بالنصب فيما عدا « الجروح » فإنهم يرفعونها . فأما قراءة الكسائي فوجَّهَها أبو علي الفارسي بثلاثة أوجهٍ ، أحدُها : أن تكونَ الواوُ عاطفةً جملةً اسمية على جملةٍ فعليةٍ فَتَعْطِفُ الجملَ كما تعطِفُ المفردات ، يعني أنَّ قولَه : « والعين » مبتدأ ، و« بالعين » خبره ، وكذا ما بعدها والجملةُ الاسميةُ عطفٌ على الفعليةِ من قولِه : « وكتبنا » وعلى هذا فيكون ذلك ابتداءَ تشريع ، وبيانَ حكمٍ جديد غيرِ مندرجٍ فيما كتب في التوراة ، قالوا : وليست مشركة للجملة مع ما قبلها لا في اللفظ ولا في المعنى . وعَبَّر الزمخشري عن هذا الوجهِ بالاستئنافِ ، قال : « أو للاستئنافِ ، والمعنى : فَرَضْنا عليهم أنَّ النفسَ مأخوذةٌ بالنفسِ مقتولةٌ بها إذا قَتَلَتْها بغيرِ حقٍّ ، وكذلك العينُ مفقوءةٌ بالعينِ ، والأنفُ مجدوعٌ بالأنف ، والأذنُ مصلومةٌ أو مقطوعة بالأذن ، والسنُّ مقلوعةٌ بالسن ، والجروحُ قصاصٌ وهو المُقاصَّة » ، وتقديرُه : أنَّ النفسَ مأخوذةٌ بالنفس ، سبقه إليه الفارسي ، إلا أنه قَدَّر ذلك في جميعِ المجروراتِ ، أي : والعينُ مأخوذةٌ بالعين إلى آخره ، والذي قَدَّره الزمخشري مناسبٌ جداً ، فإنه قَدَّر متعلَّق كلِّ مجرور بما يناسبُه : فالفَقْءُ للعينِ ، والقلعُ للسنِّ ، والصَّلْمُ للأذن ، والجَدْعُ للأنف . إلا أنَّ الشيخ كأنه غَضَّ منه حيث قَدَّر الخبرَ الذي تعلَّق به المجرورُ كوناً مقيداً . والقاعدةُ في ذلك إنما يقدَّر كوناً مطلقاً ، قال : « وقال الحوفي : « بالنفس » يتعلَّقُ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه يجب أو يستقر ، وكذا العينُ بالعينِ وما بعدها ، فقدَّر الكونَ المطلقَ ، والمعنى : يستقر قَتْلُها بقتل

النفس » إلا أنه قال قبلَ ذلك : « وينبغي أَنْ يُحمل قولُ الزمخشري على تفسيرِ المعنى لا تفسيرِ الاعراب » ثم قال : « فقدَّر ـ يعني الزمخشري ـ ما يقرب من الكونِ المطلق وهو : « مأخوذٌ » ، فإذا قلت : « بعت الشياه شاةً بدرهم فالمعنى : مأخوذة بدرهم ، وكذلك الحر بالحر أي : مأخوذ » .

الوجه الثاني من توجيه الفارسي : أن تكونَ الواوُ عاطفةً جملةً اسمية على الجملة من قوله : « أنَّ النفسَ بالنفس » ، لكنْ من حيث المعنى لا من حيث اللفظُ ، فإنَّ معنى « كَتَبْنا عليهم أنَّ النفس بالنفس » قلنا لهم النفس بالنفس ، فالجملُ مندرجةٌ تحت الكَتْبِ من حيث المعنى لا من حيث اللفظُ . وقال ابنُ عطية : « ويُحْتمل أن تكونَ الواوُ عاطفةً على المعنى ، وذكر ما تقدم ، ثم قال : « ومثلُه لَمَّا كان المعنى في قوله : ﴿ يُطاف عليهم بكأسٍ من مَعِين ﴾[1] يُمْنحون عَطَفَ « وحوراً عينا » عليه ، فنظَّر هذه الآية بتلك لاشتراكِهما في النظرِ إلى المعنى دونَ اللفظِ وهو حسنٌ .

قال الشيخ[2] : « وهذا من العطفِ على التوهُّم ، إذ توهَّم في قوله « أنَّ النفسَ بالنفس » : النفسُ بالنفسِ وضعَّفه بأن العطفَ على التوهُّمِ لا ينقاس . والزمخشري نحا إلى هذا المعنى ، ولكنه عَبَّر بعبارةٍ أخرى فقال : « الرفع [ للعطف ] على محلِّ « أنَّ النفسَ » لأن المعنى : « وكتبنا عليهم النفسُ بالنفس : إمَّا لإجراء « كتبنا » « مُجْرى » قُلْنا ، وإمَّا أن معنى الجملة التي هي « النفس بالنفس » مِمَّا يقع عليه الكَتْب كما تقع عليه القراءة تقول : كَتَبْتُ : الحمدُ لله ، وقرأت : سورةً أَنْزلناها ، ولذلك قال الزجاج : « لو قُرِىء إنَّ النفسَ بالنفسِ بالكسرِ لكانَ صحيحاً » . قال الشيخ[3] : « هذا هو [ الوجهُ ] الثاني من توجيه أبي عليّ ، إلا أنه خَرَج عن المصطلح حيث جَعَلَه من العطفِ على المحلِّ وليس منه ، لأنَّ العطفَ على المحل هو العطفُ على الموضعِ ، وهو محصورٌ ليس هذا منه ، ألا ترى أنَّا لا نقول : « أنَّ النفسَ بالنفس » في محلِّ رفعٍ لأنَّ طالبَه مفقودٌ ، بل « أن » وما في حَيِّزها بتأويلِ مصدرٍ لفظُه وموضعُه نصبٌ ، إذ التقديرُ : كَتَبْنا عليهم أَخْذَ النفسِ » . قلت : والزمخشري لم يَعْنِ أنَّ « أنَّ » وما في حَيِّزها في محل رفع فعطف عليها المرفوعَ حتى يُلْزِمَه الشيخُ بأنَّ لفظها ومحلَّها نصبٌ ، إنما عَنَى أنَّ اسمَها محلُّه الرفعُ قبلَ دخولِها ، فراعى العطفَ عليه كما راعاه في اسم « إنَّ » المكسورة . وهذا الردُّ ليس للشيخِ ، بل سَبَقَه إليه أبو البقاء فأخذه منه . قال أبو البقاء : « ولا يجوز أن يكونَ معطوفاً على « أنَّ » وما عملت فيه ؛ لأنها وما عملت فيه في موضع نصب » انتهى . وليس بشيءٍ لما تقدم .

قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة : « فمعنى الحديثِ : قُلْنا لهم : النفسُ بالنفسُ ، فَحَمَل « العين بالعين » على هذا ، لأنَّ « أنَّ » لو حُذِفت لاستقام المعنى بحذفِها كما استقام بثبوتِها ، وتكون « النفس » مرفوعةً فصارت « أنَّ » هنا كـ« إنَّ » المكسورة في أنَّ حَذْفَها لا يُخِلُّ بالجملةِ ، فجاز العطفُ على محل اسمِها كما يجوزُ على محلِّ اسم المكسورة ، وقد حُمِل على ذلك : « أنَّ الله بريء من المشركين ورسوله »[4] .

قال الشيخ أبو عمرو ـ يعني ابن الحاجب ـ ورسولُه بالرفع معطوف على اسم « أنَّ » وإنْ كانت مفتوحة لأنها في

---

(١) سورة الواقعة ١٤٧، الآية (١٧ ـ ٢٢).
(٢) انظر البحر المحيط ٣/٤٩٤.
(٣) انظر البحر المحيط (٣/٤٩٥) .
(٤) سورة التوبة ، الآية (٣) .

حكم المكسورة ، وهذا موضعٌ لم يُنَبِّه عليه النحويون » . قلت : بلى قد نَبَّه النحويون على ذلك واختلفوا فيه ، فجوَّزه بعضهم وهو الصحيحُ ، وأكثرُ ما يكون ذلك بعد « علم » أو ما في معناه كقوله :

١٧٣٩ - وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[1]

قوله : ﴿ وأذانٌ من الله ﴾[2] الآية ؛ لأنَّ الأذانَ بمعنى الإعلام .

الوجه الثالث : أنَّ « العين » عطفٌ على الضمير المرفوع المستتر في الجارِّ الواقعِ خبراً ، إذ التقديرُ : أنَّ النفسَ بالنفس هي والعينُ ، وكذا ما بعدها ، والجارُّ والمجرور بعدها في محل نصب على الحال مبينةً للمعنى ، إذ المرفوعُ هنا مرفوعٌ بالفاعلية لعطفِه على الفاعل المستتر ، وضُعِّفَ هذا بأنّ هذه أحوالٌ لازمةٌ ، والأصلُ أن تكون منتقلةً ، وبأنه يلزَمُ العطفُ على الضميرِ المرفوعِ المتصلِ من غير فصلٍ بين المتعاطفينِ ولا تأكيدٍ ولا فصلٍ بـ «لا» بعد حرف العطف كقوله : ﴿ ما أَشْرَكْنا ولا آباؤُنا ﴾[3] . وهذا لا يجوزُ عند البصريين إلا ضرورةً ، قال أبو البقاء : « وجاز العطفُ من غيرِ توكيدٍ كقوله : « ما أشْرَكْنا ولا آباؤُنا » قلت : قام الفصلُ بـ «لا» بين حرف العطف والمعطوف مقامَ التوكيدِ فليس نظيرَه . وللفارسي [ بحثٌ في قوله : ﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ مع سيبويه ، فإنَّ سيبويه[4] يجعلُ طولَ الكلامِ بـ «لا» عوضاً عن التوكيد بالمنفصل ، كما طال ] الكلامُ في قولهم : « حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ » قال الفارسي : « هذا يستقيمُ إذا كان قبل حرف العطف ، أما إذا وقع بعده فلا يَسُدُّ مسدَّ الضمير ، ألا ترى أنك لو قلت : « حضر امرأة القاضي اليوم » لم يُغْنِ طولُ الكلامِ في غير الموضعِ الذي ينبغي أن يقع فيه » . قال ابنُ عطية : « وكلامُ سيبويهِ متجهٌ على النظرِ النحوي وإن كان الطول قبل حرفِ العطف أَتَمَّ ، فإنه بعد حرفِ العطفِ مؤثِّرٌ لا سيما في هذه الآية لأن «لا» رَبَطتِ المعنى ، إذ قد تَقدَّمها نفيٌ ونَفَتْ هي أيضاً عن الآباءِ فيمكن العطفُ » .

واختار أبو عبيد قراءةَ رفعِ الجميع ، وهي روايةُ الكسائي ، لأن أَنَساً رواها قراءةً للنبي صلّى الله عليه وسلم . ورَوَى أنس عنه عليه السلام أيضاً « أنْ النفسُ بالنفس » بتخفيف «أَنْ» ورفعِ النفس وفيها تأويلان :

**أحدهما** : أنْ تكونَ «أَنْ» مخففةً من الثقيلة واسمُها ضميرُ الأمر والشأن محذوفٌ ، و« النفسُ بالنفس » مبتدأ وخبر ، في محلِّ رفع خبراً الـ «أَنْ» المخففة، كقوله : ﴿أَنِ الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين ﴾[5] ، فيكون المعنى كمعنى المشددة .

**والثاني** : أنها «أَنْ» المفسرةُ لأنها بعدها هو بمعنى القوله لا حروفِه وهو « كَتَبْنا » ، والتقديرُ : أي النفسُ بالنفس ، ورُجِّح هذا على الأول بأنه يلزَمُ من الأولِ وقوعُ المخففةِ بعد غيرِ العلمِ وهو قليل أو ممنوعٌ ، وقد يُقال : إن « كتبنا » لَمَّا كان بمعنى « قضينا » قَرُبَ من أفعال اليقين .

وأمَّا قراءةُ نافع ومَنْ معه فالنصبُ على اسم « أنَّ » لفظاً وهي النفس والجارُّ بعدَه خبرُه ، و« قصاصٌ » خبر « الجروح » أي : وأنَّ الجروحَ قصاص ، وهذا من عطفِ الجملِ ، عَطَفْنا الاسمَ على الاسم والخبرَ على الخبر ،

---

(١) البيت لبشر بن أبي خازم انظر ديوانه (١٦٥) ، الكتاب (١/ ٢٩٠) ، الإنصاف (١٩٠) ، ابن يعيش (٨/ ٦٩) .

(٢) سورة التوبة ، الآية (٣) .

(٣) سورة الأنعام ، الآية (١٤٨) .

(٤) انظر الكتاب (١/ ٣٩٠) .

(٥) سورة يونس ، الآية (١٠) .

كقولك « إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً منطلق » عطفْتَ « عمراً » على « زيداً » ، و« منطلق » على « قائم » ، ويكون الكَتْبُ شاملاً للجميع ، إلاَّ أنَّ في كلام ابن عطية ما يقتضي أن يكونَ « قصاص » خبراً على المنصوباتِ أجمعَ فإنه قال : « وقرأ نافع وحمزة وعاصم بنصبِ ذلك كلِّه ، و« قصاص » خبرُ أنَّ » ، وهذا وإنْ كان يَصْدُقُ أنَّ أَخْذَ النفسِ بالنفسِ والعينَ بالعينِ قِصاص ، إلا أنه صار هنا بقرينة المقابلة مختصاً بالجروح ، وهو محلُّ نظر .

وأمَّا قراءة أبي عمرو ومَنْ معه فالمنصوبُ كما تقدَّم في قراءة نافع ، لكنهم لم يَنْصِبُوا « الجروح » قطعاً له عَمَّا قبله ، وفيه أربعة أوجه :

الثلاثة المذكورة في توجيهِ قراءة الكسائي ، وقد تقدَّم إيضاحُه .

**والرابع** : أنه مبتدأ وخبره « قصاص » يعني أنه ابتداءُ تشريعٍ ، وتعريفُ حكمٍ جديد . قال أبو عليّ : « فأمَّا والجروحُ قصاص : فمن رفعه يَقْطَعْه عما قبله ، فإنه يحتمل هذه الأوجهَ الثلاثةَ التي ذكرناها في قراءة مَنْ رفع « والعينُ بالعين » ، ويجوز أن يُستأنف : « والجروحُ قصاص » ليس على أنه مما كُتِب عليهم في التوراة ، ولكنه على الاستئناف وابتداءِ تشريع » انتهى . إلا أنَّ أبا شامة قال : ـ قبل أن يَحْكي عن الفارسي هذا الكلامَ ـ « ولا يستقيم في رفع الجروح الوجهُ الثالث وهو أنه عطفٌ على الضمير الذي في خبر « النفس » وإنْ جاز فيما قبلها ، وسببُه استقامةُ المعنى في قولك : مأخوذةٌ هي بالنفس ، والعينُ هي مأخوذة بالعين ، ولا يَسْتقيم : والجروحُ مأخوذةٌ قصاص ، وهذا معنى قولي « لَمَّا خلا قولُه « الجروح قصاص » عن الباءِ في الخبر خالَف الأسماءَ التي قبلها فخولِفَ بينهما في الاعراب » . قلت : وهذا الذي قاله واضح ، ولم يتنبَّه له كثيرٌ من المُعْرِبين .

وقال بعضُهم : « إنما رُفِع « الجروح » ولم يُنْصَبْ تَبَعاً لِما قبله فرقاً بين المجملِ والمفسرِ » يعني أنَّ قولَه « النفسَ بالنفسِ والعينَ بالعينِ » مفسَّرٌ غيرُ مجملٍ ، بخلاف « الجروح » فإنها مجملةٌ ؛ إذ ليس كلُّ جرح يَجْري فيه قصاصٌ : بل ما كان يُعْرَفُ فيه المساواةُ وأمكن ذلك فيه ، على تفصيل معروف في كتب الفقه . وقال بعضُهم : خُولِف في الإعراب لاختلافِ الجراحات وتفاوتِها ، فإذن الاختلافُ في ذلك كالخلاف المشارِ إليه ، وهذان الوجهان لا معنى لهما ، ولا ملازمةَ بين مخالفة الإعراب ومخالفةِ الأحكامِ المشار إليها بوجهٍ من الوجوهِ ، وإنما ذَكَرْتُها تنبيهاً على ضَعْفِها .

وقرأ نافع : « والأذْن بالأذْن » سواء كان مفرداً أم مثنى كقوله : « كأنَّ في أذْنيه وقرا »[1] بسكون الذال وهو تخفيفٌ للمضموم كعُنْق في « عُنُق » ، والباقون بضمِّها ، وهو الأصل . ولا بد من حذف مضاف في قوله : « والجروحُ قصاص » : إمَّا من الأول ، وإمَّا من الثاني ، وسواءً قُرِىء برفعه أو بنصبِه تقديرُه : وحكمُ الجروحِ قصاصٌ ، أو : والجروحُ ذاتُ قصاص .

والقِصاص : المُقاصَّةُ ، وقد تقدَّم الكلامُ عليه في البقرة[2] . وقرأ أُبي بنصب « النفس » والأربعة بعدها و« أنِ الجروحُ » بزيادة « أن » الخفيفة ، ورفع « الجروحُ » ، وعلى هذه القراءة يتعيَّن أَنْ تكونَ المخففةَ ، ولا يجوز أن تكونَ المفسرةَ ، بخلافِ ما تقدَّم من قراءةِ أنس عنه عليه السلام بتخفيف « أن » ورفعِ « النفس » حيث جَوَّزْنا فيها الوجهين ،

---

(١) سورة لقمان ، الآية (٧) .

(٢) انظر تفسير الآية (١٧٨) .

وذلك لأنه لو قَدَّرْتها التفسيريةَ وجَعَلْتَها معطوفةً على ما قبلَها فَسَدَ من حيث إنَّ « كتبنا » يقتضي أَنْ يكونَ عاملاً لأجل «أنَّ» المشددة غيرُ عامل لأجل « أَنْ » التفسيرية ، فإذا انتفى تسلُّطُه عليها انتفى تشريكُها مع ما قبلها ، لأنه إذا لم يكن عملٌ فلا تشريكٌ ، فإذا جعلتها المخففةَ تسلَّط عملُه عليها فاقتضى العملُ التشريكَ في انصبابِ معنى الكَتْب عليهما . وقرأ أبيّ : « فهو كفارتُه له » أي : التصدُّق كفارةٌ ، يعني الكفارة التي يستحقها له لا ينقصُ منها ، وهو تعظيمٌ لِما فَعَلَ كقوله : ﴿ فأجرُه على الله ﴾[1] .

قوله : ﴿ فَمَنْ تصدَّق به ﴾ أي : بالقصاصِ المتعلِّق بالنفس أو بالعين أو بما بعدَها ، فهو أي : فذلك التصدقُ ، عاد الضمير على المصدر لدلالة فعلِه عليه ، وهو كقوله تعالى : ﴿ اعدِلوا هو أقربُ ﴾[2] . والضميرُ في « له » فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

**أحدُها** ـ وهو الظاهر ـ : أنه يعود على المتصدِّق ، والمرادُ به مَنْ يستحِقُّ القِصاصَ مِنْ مصابٍ أو وليّ ، أي : فالتصدقُ كفارةٌ لذلك المتصدِّق بحقه ، وإلى هذا ذهب جماعة كثيرة من الصحابة فمَنْ بعدَهم .

**والثاني** : أنَّ الضميرَ يُراد به الجاني ، والمراد بالمتصدِّق كما تقدم مستحقُ القصاص ، والمعنى : أنه إذا تصدَّق المستحِقُّ على الجاني كان ذلك التصدُّقُ كفارةً للجاني حيث لم يُؤَاخَذْ به . قال الزمخشري : « وقيل : فهو كفارةٌ له أي : للجاني إذا تجاوز عنه صاحبُ الحق سَقَط عنه ما لَزِمه » ، وإلى هذا ذهب ابن عباس في آخرين .

**والثالث** : أن الضميرَ يعودُ على المتصدِّق أيضاً ، لكن المرادَ به الجاني نفسه ، ومعنى كونِه متصدِّقاً أنه إذا جنى جنايةً ولم يَعْرِفْ به أحدٌ فَعَرَّف هو بنفسه كان ذلك الاعترافُ بمنزلةِ التصدُّق الماحي لذنبِه وجنايتِه ، قاله مجاهد ، ويُحْكى عن عروة بن الزبير[3] أنه أصاب إنساناً في طوافه فلم يَعْرِف الرجلُ مَنْ أصابه ، فقال له عروة : « أنا أصبتك وأنا عروة بن الزبير ، فإنْ كان يعنيك شيءٌ فها أنا ذا » ، وعلى هذا التأويل يحتمل أن يكون « تصدَّق » من الصدَقة وأن يكون من الصِدْق . قلت : الأول واضح ، والثاني معناه أنه يَتَكَلَّفُ الصدق ، لأن ذلك مما يَشُقُّ . وقوله : ﴿ ومَنْ لم يحكم ﴾ يجوزُ في « مَنْ » أن تكونَ شرطيةً ، وهو الظاهر ، وأن تكون موصولةً ، والفاءُ في الخبر زائدةٌ لشبهِه بالشرط . و« هم » في قوله : « هم الكافرون » ونظائرُه فصلٌ أو مبتدأٌ ، وكلُّه ظاهرٌ مِمَّا تقدَّم في نظائره .

وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾

قوله تعالى : ﴿ وقفَّينا على آثارِهم بعيسى ﴾ : قد تقدَّم معنى « قفَّينا » وأنه من قفا يقفو أي : تبع قفاه في البقرة[4] . وقوله : « على آثارهم بعيسى » كِلا الجارَّيْن متعلقٌ به على تضمينِه معنى « جِئْنا به على آثارهم قافياً لهم »

---

(١) سورة الشورى ، الآية (٤٠) .
(٢) سورة المائدة ، الآية (٨) .
(٣) عروة بن الزبير القرشي أبو عبد الله أحد الفقهاء السبعة = بالمدينة كان عالماً بالدين ، صالحاً كريماً ، لم يدخل في شيء من الفتن توفي سنة (٩٣) هـ . انظر الأعلام (٤/٢٢٦) .
(٤) انظر تفسير الآية (٨٧) .

وتقدَّم أيضاً أن التضعيفَ فيه ليس للتعديةِ لعلة ذُكِرت هناك . وإيضاحُها أنَّ « قَفا » متعدٍ لواحدٍ قبلَ التضعيف ، قال تعالى : « ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم »[1] فـ «ما» موصولةٌ بمعنى الذي هي مفعول ، وتقول العربُ : « قَفا فلانٌ أثرَ فلانٍ » أي : تَبِعه ، فلو كان التضعيف للتعدِّي لتَعَدَّى إلى اثنين ، فكان التركيبُ يكون : « ثم قفَّيْناهم عيسى ابن مريم » فـ« هم » مفعول ثان و« عيسى » أول ، ولكنه ضُمِّن كما تقدم ، فلذلك تعدَّى بالباء و« على » . قال الزمخشري : « قَفَّيْتُه » مثل : عَفَّيْتُه إذا أتبعته ، ثم يقال : « قَفَّيْتُه بفلان » مثل : عَقَّبْتُه به ، فتعدِّيه إلى الثاني بزيادةِ الباء . فإنْ قلت : أين المفعولُ الأول ؟ قلت : هو محذوفٌ ، والظرفُ الذي هو « على آثارهم » كالسادِّ مسدَّه ، لأنه إذا قَفَّى به على أثرِه فقد قَفَّى به إياه » فكلامُه هنا ينحو إلى أنَّ « قَفَّيته » مضعفاً كقفوتُه ثلاثياً ثم عَدَّاه بالباء ، وهذا وإنْ كان صحيحاً من حيث إنَّ فَعَّل قد جاء بمعنى فَعَل المجرد كقَدَّر وقَدَر ، إلا أنّ بعضهم زعم أن تعديةَ المتعدي لواحد لا يتعدَّى إلى ثان بالباء ، لا تقول في « طعم زيد اللحمَ » : « أطعمتُ زيداً باللحم » ولكنَّ الصوابَ أنه قليل غيرُ ممتنعٍ ، جاءت منه ألفاظٌ قالوا : « صَكَّ الحجرُ الحجرَ » ثم يقولون : صككتُ الحجرَ بالحجرِ ، و« دفع زيدٌ عمراً » ثم : دَفَعْتُ زيداً بعمرو ، أي : جعلتُه دافعاً له ، فكلامُه : إما ممتنع أو محمولٌ على القليل ، وقد أَشَرْتُ إلى منع ادِّعاء حذفِ المفعول من نحو : « قَفَّيْنا » في البقرة[2] فليُطلب ثَمَّة . وناقَشه الشيخ[3] في قوله : « فقد قَفَّى به إياه » من حيث إنه أتى بالضمير المنفصل مع قدرته على المتصل ، فيقول : « قَفَّيْتُه به » قال : « ولو قلت : زيدٌ ضربْتُ بسوط إياه » لم يجز إلا في ضرورة شعر ، بل ضربتُه بسوط » ، وهذا ليس بشيء ، لأن ذلك من باب قوله : ﴿ يُخْرجون الرسول وإياكم ﴾[4] ﴿ ولقد وَصَّيْنا الذين أوتوا الكتابَ من قبلكم وإياكم ﴾[5] وقد تقدَّم تحقيقه .

والضمير في « آثارهم » : إمَّا للنبيين لقولِه : « يَحْكُم بها النبيون » ، وإمَّا لِمَنْ كُتبت عليهم تلك الأحكام ، والأول أظهر لقوله في موضع آخر : ﴿ برسلِنا وقَفَّينا بعيسى ابن مريم ﴾[6] . و« مصدقاً » حال من « عيسى » ، قال ابن عطية : « وهي حالٌ مؤكدة » وكذلك قال في « مصدقاً » الثانية ، وهو ظاهرٌ فإنَّ مِنْ لازم الرَّسول والإنجيل الذي هو كتاب إلَهي أن يكونا مصدِّقَيْن . و« لِما » متعلق به ، وقوله : « من التوراة » حال : إمَّا من الموصول وهو « ما » المجرورةُ باللام ، وإمَّا من الضمير المستكنِّ في الظرف لوقوعِه صلةً ، ويجوز أن تكونَ لبيانِ جنس الموصول .

قوله : ﴿ وآتيناه ﴾ يجوزُ فيها وجهان :

**أحدُهما** : أنْ تكونَ عطفاً على قوله : « وقَفَّيْنا » فلا يكونُ لها محلٌّ ، كما أن المعطوف عليه لا محلَّ له ، ويجوز أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ عطفاً على « مصدقاً » الأول إذا جُعل « مصدقاً » الثاني حالاً مِنْ « عيسى » أيضاً كما سيأتي ، ويجوز أن تكون الجملةُ حالاً وإنْ لم يكن « مصدقاً » الثاني حالاً من « عيسى » . وقوله : « فيه هدى » يجوزُ أنْ يكونَ « فيه » وحدَه حالاً من « الإنجيل » ، و« هُدى » فاعل به ، لأنه لَمَّا اعتمد على ذي الحال رَفَع الفاعل ، ويجوز أن يكون « فيه » خبراً مقدماً ، و« هدى » مبتدأ مؤخرٌ والجملةُ حال ، و« مصدقاً » حالٌ عطفاً على محل « فيه هدى » بالاعتبارين : أعني اعتبار أن يكون « فيه » وحدَه هو الحالَ فعطفْتَ هذه الحال عليه ، وأن يكون « فيه هدى »

---

(١) سورة الإسراء ، الآية (٣٦) .
(٢) انظر تفسير الآية (٨٧) .
(٣) انظر البحر المحيط (٤٩٨/٣)
(٤) سورة الممتحنة ، الآية (١) .
(٥) سورة النساء ، الآية (١٣١) .
(٦) سورة الحديد ، الآية (٢٧) .

جملة اسمية محلُّها النصب ، و« مصدقاً » عَطْفٌ على محلها ، وإلى هذا ذهب ابن عطية ، إلا أنَّ هذا مرجوحٌ من وجهين :

**أحدهما** : أنَّ أصلَ الحال أن تكونَ مفردةً والجارُّ أقربُ إلى المفرد من الجمل .

**الثاني** : أنَّ الجملةَ الاسمية الواقعةَ حالاً الأكثرُ أنْ تأتيَ فيها بالواوِ وإنْ كان فيها ضميرٌ ، حتى زعم الفراء ـ وتَبِعه الزمخشري ـ أنَّ ذلك لا يجوز إلا شاذاً ، وكونُ « مصدقاً » هذا حالاً مِنَ « الإنجيل » هو الظاهرُ ، وأجاز مكي بن أبي طالب ـ وتبعه أبو البقاء ـ أن يكون « مصدقاً » ، الثاني حالاً أيضاً من « عيسى » كُرِّر توكيداً . قال ابن عطية : « وهذا فيه قلقٌ من جهة اتِّساق المعاني » قلت : إذا جعلنا « وآتيناه » حالاً منه ، وعَطَفْنا عليها هذه الحالَ الأخرى فلا أدري وجهَ القلق من الحيثية المذكورة ؟ .

وقوله : ﴿ وهدًى ﴾ الجمهورُ على النصب وهو على الحال : إمَّا من الإنجيل ، عطفْتَ هذه الحال على ما قبلها ، وإمَّا من « عيسى » أي : ذا هدى وموعظة أو هادياً ، أو جُعِل نفسُ الهدى مبالغة . وأجاز الزمخشري أن ينتصبا على المفعول من أجله ، وجعل العاملَ فيه قولَه تعالى : « آتيناه » قال : « وأنْ ينتصِبا مفعولاً لهما لقوله : « وليحكمَ » ، كأنه قيل : وللهدى وللموعظةِ آتيناه الإنجيلَ وللحكم . وجَوَّز أبو البقاء وغيرُه أن يكونَ العاملُ فيه : « قَفَّينا » أي : قفينا للهدى والموعظة ، وينبغي إذا جُعِلا مفعولاً من أجله أنْ يُقَدَّر إسنادهما إلى الله تعالى لا إلى الإنجيل ليصِحَّ النصبُ ، فإنَّ شرطه اتحادُ المفعول له مع عاملِه فاعلاً وزماناً ، ولذلك لَمَّا اختلف الفاعلُ في قوله : « وليحكم أهل الإنجيل » عُدِّي إليه باللام ، ولأنه خالفَه أيضاً في الزمان ، فإنَّ زمنَ الحكم مستقبلٌ وزمنَ الأنبياءِ ماضٍ ، بخلاف الهداية والموعظة فإنهما مقارنان في الزمان للإيتاء . و« للمتقين » يجوز أن يكونَ صفة لـ «موعظة » ، ويجوز أن تكونَ اللامُ زائدةً مقويةً ، و« المتقين » مفعول بـ « موعظة » ، ولم تمنع تاءُ التأنيث من عمله لأنه مبنيٌّ عليها كقوله :

١٧٤٠ ـ ..... وَرَهْبَةٌ عِقَابَك ..... [1]

وقد تقدَّم الكلام على « الإنجيل »[2] واشتقاقُه وقراءةُ الحسن فيه بما أغنى عن إعادته . وقرأ الضحاك بن مزاحم : « وهدى وموعظة » بالرفع ، ووجهُها أنها خبرُ ابتداء مضمر أي : وهو هدى وموعظة .

قوله تعالى : ﴿ وليحكم ﴾ : قرأ الجمهورُ بسكونِ اللامِ وجزمِ الفعل بعدها على أنها لامُ الأمر سُكِّنَتْ تشبيهاً بـ« كَتْف » وإن كان أصلها الكسرَ ، وقد قرأ بعضُهم بهذا الأصلِ . وقرأ حمزة ـ رحمه الله ـ بكسرِها ونصبِ الفعل بعدها ، جعلها لامَ كي ، فنصبَ الفعلَ بعدها بإضمار « أن » على ما تقرر غيرَ مرة ، فعلى قراءة الجمهور والشاذ تكونُ جملةً مستأنفة ، وعلى قراءة حمزة يجوز أن تتعلق اللام بـ« آتينا » أو بـ« قَفَّيْنا » إن جعلنا « هدى وموعظة » مفعولاً لهما أي : قفَّيْنا للهدى والموعظة وللحكم ، أو آتيناه الهدى والموعظةَ والحكم ، وإنْ جعلناهما حالين معطوفين على « مصدقاً » تعلَّق « وليحكم » في قراءته بمحذوف دلَّ عليه اللفظ كأنه قيل : وللحكمِ آتيناه ذلك . قال الزمخشري : « فإن قلت : فإنْ نَظَّمْتَ « هدى وموعظة » في سِلْك « مصدقاً » فما تصنعُ بقوله : « وليحكم » ؟ قلت : أصنعُ به ما صنعت بـ« هدى وموعظة » حيث جعلتُهما مفعولاً لهما فأقدِّر : « وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله آتيناه إياه » . وقال

---

(١) تقدم .

(٢) سورة آل عمران ، الآية (٣) .

ابن عطية قريباً من الوجه الأول ـ أعني كون « وليحكم » مفعولاً له عطفاً على « هدى » والعاملُ « آتيناه » الملفوظُ به ـ فإنه قال : وأتيناه الإنجيل ليتضمَّن الهدى والنورَ والتصديق وليحكم أهل الإنجيل » .

قال الشيخ[١] : « فعطفَ « وليحكم » على توهُّم علةٍ ، ولذلك قال : « ليتضمن » ، وذكر الشيخُ قولَ الزمخشري السابقَ ، وجعله أقربَ إلى الصواب من قول ابن عطية ، قال : « لأنَّ الهدى الأول والنور والتصديق لم يؤتَ بها على أنها علةٌ ، إنما جيء بقوله « فيه هدى ونور » على معنى كائناً فيه ذلك ومصدقاً ، وهذا معنى الحال ، والحالُ لا تكونُ علةً ، فقوله : « ليتضمَّن كيتَ وكيت وليحكم » بعيدٌ .

وقد خُتِمت الآية[٢] الأولى بـ « الكافرون » ، والثانية بـ « الظالمون » ، والثالثة بـ« الفاسقون » لمناسباتٍ ذكرَها الناس ، وأحسنُ ما قيل فيها ما ذكره الشعبي من أن الأولى في المسلمين ، والثانية في اليهود ، والثالثة في النصارى ، وذلك أنَّ قبل الأولى « فإنْ جاؤوك فاحكُمْ » و« كيف يُحَكِّمونك » و« يَحْكُم بها النبيون » وقبل الثانية : « وكَتَبْنا عليهم » وهم اليهود ، وقبل الثالثة : « وليحكم أهل الإنجيل » وهم النصارى ، فكأنه خصَّ كلَّ واحدة بما يليه . وقرأ أُبيَ : « وأن ليحكم » بزيادة « أن » ، وليس موضعَ زيادتِها .

وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾

قوله تعالى : ﴿ بالحق ﴾ : الباء يجوزُ أن تكونَ للحال من « الكتاب » أي : ملتبساً بالحق والصدق ، وهي حالٌ مؤكدة ، ويجوز أن تكون حالاً من الفاعل أي : مصاحِبين للحق ، أو حالاً من الكاف في « إليك » أي : وأنت ملتبسٌ بالحق . و« من الكتاب » تقدَّم نظيرُه . و«أل» في الكتاب الأول للعهدِ وهو القرآنُ بلا خلافٍ ، وفي الثاني : يُحْتمل أن تكونَ للجنس ، إذ المرادُ الكتبُ السماوية . وجَوَّزَ الشيخ[٣] أن تكونَ للعهد ؛ إذ المراد نوعٌ معلومٌ من الكتاب ، لا كلُّ ما يقع عليه هذا الاسمُ ، والفرق بين الوجهين أنَّ الأولَ يحتاج إلى حذف صفة أي : من الكتاب الإلهي ، وفي الثاني لا يحتاج إلى ذلك ؛ لأنَّ العهدَ في الاسم يتضمَّنه بجميعِ صفاته .

قوله : ﴿ ومُهَيْمِناً ﴾ الجمهورُ على كسر الميم الثانية ، اسمَ فاعل وهو حال من « الكتاب » الأول لعطفِه على الحال منه وهي « مصدقاً » ، ويجوز في « مصدقاً » و« مهيمناً » أن يكونا حالين من كافِ « إليك » ، وسيأتي تحقيقُ ذلك عند ذِكْرِ قراءةِ مجاهد رحمه الله . و« عليه » متعلق « بمهيمِن » . والمهيمِن : الرقيب ، قال :

١٧٤١ ـ إنَّ الكِتَابَ مُهَيْمِنٌ لِنَبِيِّنَا ... والْحَقُّ يَعْرِفُه ذَوُو الْأَلْبَابِ[٤]

---

(١) انظر البحر المحيط (٥٠٠/٣) .
(٢) سورة المائدة، الآية (٤٤).
(٣) انظر البحر المحيط (٥٠١/٣) .
(٤) انظر البيت في البحر (٥٠١/٣) ، تفسير القرطبي (٢١٠/٦) .

والحافظ أيضاً ، قال :

١٧٤٢ - مِلِيكٌ عَلَى عَرْشِ السَّمَاءِ مُهَيْمِنٌ لِعِزَّتِهِ تَعْنُو الْوُجُوهُ وتَسْجُدُ[1]

وهو الشاهد أيضاً . واختلفوا فيه : هل هو أصلٌ بنفسه أي : إنه ليس مبدلاً من شيء ، يقال : هَيْمَن يُهَيْمن فهو مُهَيْمِن ، كبَيْطَر يُبَيْطِر فهو مُبَيْطِر ، قال أبو عبيدة : « لم يَجِئْ في كلام العرب على هذا البناء إلا أربعةُ ألفاظ : « مبيطِر ومُسَيْطِر ومُهَيْمِن ومُحَيْمِر » ، وزاد أبو القاسم الزجاجي[2] في شَرْحه لخطبة « أدب الكاتب » لفظاً خامساً وهو : «مُبَيْقِر ، اسمَ فاعل مِنْ بَيْقَر يُبَيْقِرُ أي خَرَج من أفق إلى أفق ، أو لعب البُقَّيْرى وهي لعبةٌ معروفة للصبيان ، وقيل : إنَّ هاءه مبدلة من همزة وأنه اسمُ فاعل من آمنَ غيرَه من الخوفِ ، والأصلُ : « مُأَأْمِن » بهمزتين أُبْدِلت الثانيةُ ياءً كراهيةَ اجتماعِ همزتين ، ثم أُبْدلت الأولى هاءً كـ هراق وهَراح وهَبَرْتُ الثوب في : أراق وأراح وأَبَرْت الثوب ، وهذا ضعيفٌ أو فيه تكلفٌ لا حاجةَ إليه ، مع أنَّ له أبنيةً يمكنُ إلحاقه بها كمُبَيْطِر وإخوانِه ، وأيضاً فإن همزة « مُأَأْمِن » اسمَ فاعل من « آمن » قاعدتُها الحذفُ فلا يُدَّعى فيها أُثْبِتَتْ ثم أُبْدِلَت هاءً ، هذا ما لا نظير له . وقد سقطَ ابنُ قتيبة سقطةً فاحشةً حيث زعم أن « مُهَيْمِناً » مصغرٌ ، وأن أصله « مُؤَيْمِن » تصغيرُ « مُؤْمن » اسمَ فاعل ، ثم قُلبت همزتُه هاء كهَراق ، ويُعْزى ذلك لأبي العباس المبرد أيضاً . إلاَّ أنَّ الزجاج قال : « وهذا حسنٌ على طريقِ العربية ، وهو موافقٌ لِما جاء في التفسير من أنَّ معنى مُهَيْمن : مؤْمن » وهذا الذي قاله الزجاج [ واستحسنه أنكره الناسُ عليه وعلى المبردِ ومَنْ تَبِعَهما ] ، ولما بلغ أبا العباس ثعلباً هذا القولُ أنكره أشدَّ إنكار وأنحى على ابن قتيبة وكتب إليه : أَنِ اتقِ الله فإن هذا كفرٌ أو ما أشبهه ، لأن أسماء الله تعالى لا تُصَغَّر وكذلك كل اسمٍ معظَّم شرعاً . وقال ابن عطية : « إن النقاش حَكَى أنَّ ذلك لَمَّا بلغ ثعلباً فقال : إنَّ ما قال ابنُ قتيبة رديءٌ باطل ، والوثوبُ على القرآن شديد ، وهو ما سمع الحديث من قوي ولا ضعيف ، وإنما جمع الكتب من هَوَسٍ غلبه » . وقال أبو البقاء : « وأصلُ مُهَيْمن : مُؤَيْمِن لأنه مشتق من الأمانة لأن المهيمنَ الشاهدُ ، وليس في الكلام « هَيْمن » حتى تكون الهاء أصلاً » ، وهذا الذي قاله ليس بشيء لِما تقدم من حكايةِ أهل اللغة هَيْمَن وغايةُ ما في الباب أنهم لم يَسْتعملوه إلا مزيداً فيه الياءُ كبَيْطر وبابِه .

وقرأ ابن محيصن ومجاهد : « ومُهَيْمَنا » بفتح الميم الثانية على أنه اسمُ مفعولٍ بمعنى أنه حوفظ عليه من التبديل والتغيير ، والفاعل هو الله تعالى : ﴿ إنَّا نحنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإنَّا له لحافظون ﴾[3] أو الحافظ له في كل بلد ، حتى إنه إذا غُيِّرت منه الحركةُ تنبَّه لها الناسُ ورَدُّوا على قارئِها بالصواب ، والضمير في « عليه » على هذه القراءة عائد على الكتاب الأول ، وعلى القراءةِ المشهورة عائد على الكتاب الثاني . وروى ابن[4] أبي نجيح عن مجاهد قراءته بالفتح وقال : « معناه : محمد مُؤْتَمَنٌ على القرآن » . قال الطبري : « فعلى هذا يكون « مهيمناً » حالاً من الكاف في « إليك » ، وطَعَن على هذا القول لوجود الواو في « ومهيمنا » لأنها عطف على « مصدقاً » و« مصدقاً » حال من الكتاب لا حال من الكاف ؛ إذ لو كان حالاً منها لكان التركيب : « لما بين يديك » بالكاف .

قال الشيخ[5] : « وتأويلُه على أنه من الالتفات من الخطاب إلى الغيبة بعيدٌ عن نظم القرآن ، وتقدير :

---

(١) انظر البيت في البحر (٥٠١/٣) .

(٢) عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي صاحب الجمل منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج توفي بطبرية في رجب سنة تسع وثلاثين وثلثمائة انظر بغية الوعاة (٧٧/٢) .

(٣) سورة الحجر ، الآية (٩) .

(٤) عبد الله بن يسار المكي ، الأعرج ، مقبول . انظر التقريب (٤٦٢/١) .

(٥) انظر البحر المحيط (٥٠٢/٣) .

« وجعلناك يا محمد مهيمناً » أبعدُ » يعني أن هذين التأويلين يصلحان أن يكونا جوابين عن قول مجاهد ، لكن الأول بعيدٌ والثاني أبعدُ منه . وقال ابن عطية هنا بعد أن حكى قراءةَ مجاهد وتفسيرَه محمداً عليه السلام أنه أمين على القرآن : « قال الطبري : وقولُه ومهيمناً على هذا حالٌ من الكاف في قوله « إليك » قال : « وهذا تأويلٌ بعيدٌ من المفهوم » قال : « وغَلِط الطبري في هذه اللفظةِ على مجاهد ، فإنه فَسَّر تأويلَه على قراءة الناس : « مهيمناً » بكسر الميم الثانية فَبَعُدَ التأويل ، ومجاهد ـ رحمه الله ـ إنما يقرأ هو وابن محيصن : « ومهيمَنا » بفتح الميم الثانية فهو بناء اسم المفعول ، وهو حالٌ من الكتاب معطوف على قوله : « مصدقاً »، وعلى هذا يتجه أنَّ المؤتَمَنَ عليه هو محمد عليه السلام . قال : « وكذلك مشى مكي رحمه الله » قلت : وما قاله أبو محمد ليس فيه ما يَرُدُّ على الطبري ، فإنَّ الطبري استشكل كونَ « مهيمنا » حالاً من الكاف على قراءة مجاهد ، وأيضاً فقد قال ابن عطية بعد ذلك : « ويحتمل أن يكون « مصدقاً ومهيمناً » حالَيْن من الكاف في « إليك » ، ولا يَخُصُّ ذلك قراءةَ مجاهد وحده كما زعم مكي ، فالناس إنما استشكلوا كونَهما حالين من كاف « إليك » لقلق التركيب ، وقد تقدَّم ما فيه وما نقله الشيخُ من التأويلين ، وقوله : « ولا يخص ذلك » كلامٌ صحيح ، وإنْ كان مكي التزمه وهو الظاهر .

و« عليه » في موضع رفع على قراءة ابن محيصن ومجاهد لقيامِه مقامَ الفاعل ، كذا قاله ابن عَطية ، قلت : هذا إذا جعلنا « مهيمناً » حالاً من الكتاب ، أمَّا إذا جعلناه حالاً من كاف « إليك » فيكونُ القائمُ مقامع الفاعلِ ضميراً مستتراً يعودُ على النبي عليه السلام ، فيكون « عليه » أيضاً في محلِّ نصبٍ كما لو قُرِىء به اسمَ فاعل . قوله : « عَمَّا جاءك » فيه وجهان :

**أحدهما** : ـ وبه قال أبو البقاء ـ أنه حال أي : عادلاً عما جاءك ، وهذا فيه نظرٌ من حيث إنَّ « عن » حرفُ جر ناقص لا يقع خبراً عن الجثة ، فكذا لا يقع حالاً عنها ، وحرفُ الجر الناقص إنما يتعلق بكون مطلق لا بكونٍ مقيدٍ ، لكنَّ المقيدَ لا يجوز حَذْفُه .

**والثاني** : أنَّ « عَنْ » على بابها من المجاوزة ، لكن بتضمين « تَتَّبِعْ » معنى « تتزَحْزَحْ وتنحرف » أي : لا تنحرف متبعاً .

قوله : ﴿ **من الحق** ﴾ فيه أيضاً وجهان :

**أحدُهما** : أنه حالٌ من الضمير المرفوع في « جاءك » .

**والثاني** : أنه حالٌ من نفس «ما» الموصولة، فيتعلق بمحذوفٍ ، ويجوز أَنْ تكونَ للبيانِ .

قوله : « لكل » « كل » مضافة لشيء محذوف ، وذلك المحذوفُ يُحتمل أن يكونَ لفظة « أمة » أي : لكل أمة ، ويراد بهم جميعُ الناس من المسلمين واليهود والنصارى ، ويحتمل أن يكونَ ذلك المحذوفُ « الأنبياء » أي : لكل الأنبياء المقدَّمِ ذكرُهم . و« جَعَلْنا » يُحتمل أن تكونَ متعديةً لاثنين بمعنى صَيَّرْنا ، فيكون « لكل » مفعولاً مقدماً ، و« شِرْعة » مفعولٌ ثان . وقوله : « منكم » متعلقٌ بمحذوفٍ ، أي : أعني منكم ، ولا يجوزُ أَنْ يتعلَّق بمحذوف على أنه صفةٌ لـ « كل » لوجهين :

**أحدُهما** : أنه يلزمُ منه الفصلُ بين الصفة والموصوف بقوله « جَعَلْنا » ، وهي جملةٌ أجنبية ليس فيها تأكيدٌ ولا تسديدٌ ، وما شأنُه كذلك لا يجوز الفصلُ به .

**والثاني** : أنه يلزم منه الفصلُ بين « جَعَلْنا » وبين معمولِها وهو « شِرْعةً » قاله أبو البقاء ، وفيه نظر ، فإن العامل في « لكل » غيرُ أجنبي ، ويدل على ذلك قوله : ﴿ أغيرَ الله أتَّخِذُ ولياً فاطِرِ ﴾[1] ففصل بين الجلالة وصفتِها بالعامل في المفعول الأول ، وهذا نظيره . وقرأ إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب : « شَرْعة » بفتح الشين ، كأن المكسور للهيئة والمفتوح مصدر .

والشِرْعة في الأصل : السُّنَّةُ ، ومنه : ﴿ شَرَعَ لكم من الدينِ ﴾[2] أي : سَنَّ والشارع : الطريق ، وهو من الشريعةِ التي هي في الأصل الطريقُ المُوصِلُ إلى الماء ، ومنه قوله :

١٧٤٣ - وَفِي الشَّرَائِعِ مِنْ جِلَّانَ مُقْتَنِصٌ بَالِي الثِّيَابِ خَفِيُّ الصَّوْتِ مُنْزَرِبُ[3]

والمِنْهاج : مشتق من الطريق النَّهْج وهو الواضح ، ومنه قولُه :

١٧٤٤ - مَنْ يَكُ ذَا شَكٍّ فَهَذا فَلْجُ مَاءٌ رُواءٌ وَطَرِيقٌ نَهْجُ[4]

أي : واضحٌ ، يُقال : طريق مَنْهَجٌ ونَهْجٌ . وقال ابن عطية : « مِنْهاج مثالُ مبالغةٍ من نَهَج » يعني نحوَ قولهم : « إنه لمِنْحار بوائكها » وهو حسن ، وهل الشرعةُ والمنهاجُ بمعنى ، كقوله :

١٧٤٨ - ..... وهِنْدٌ أَتَى مِنْ دونِها النَّأْيُ والبُعْدُ[5]

وكقوله :

١٧٤٦ - ..... وَأَلْفَى قَوْلَها كَذِباً ومَيْنَا[6]

أو مختلفان ؟ فالشِّرْعة ابتداءُ الطريق ، والمِنْهاج الطريق المستمر ، قاله المبرد ، أو الشِرْعَةُ الطريقُ واضحاً كان أو غيرَ واضح ، والمنهاج الطريق الواضح فقط ، فالأول أعمُّ ، قاله ابن الأنباري ، أو الدين والدليل ؟ خلاف مشهور .

قوله : ﴿ ولكن لِيَبْلُوَكُمْ ﴾ « ليبلوكم » متعلقٌ بمحذوف فقدَّره أبو البقاء : « ولكنْ فَرَّقكم ليبلوكُم » وقدَّره غيرُه : « ولكن لم يَشَأْ جَعْلَكم أمةً واحدة » وهذا أحسنُ لدلالة اللفظ والمعنى عليه . و« جميعاً » حال من « كم » في « مرجعكم » ، والعاملُ في هذه الحال : إمَّا المصدرُ المضافُ إلى « كم » ، فإنَّ « كم » يحتمل أَنْ يكونَ فاعلاً ، والمصدرُ يَنْحَلُّ لحرف مصدري وفعل مبنيٍ للفاعل ، والأصلُ : « تَرْجِعون جميعاً » ، ويحتمل أن يكونَ مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله على أن المصدر ينحلُّ لفعل مبني للمفعول أي : يُرْجِعُكم الله ، وقد صُرِّح بالمعنيين في مواضع ، وإمَّا أن يعملَ فيها الاستقرارُ المقدر في الجار وهو « إليه » ، و« إليه مَرْجِعُكم » يُحتمل أن يكونَ من بابِ الجمل الفعلية أو الجمل الاسمية ، وهذا واضحٌ بما تقدَّم في نظائره ، و« فَيُنَبِّئُكم » هنا من « نَبَّأ » غيرَ متضمنةٍ معنى « أعلم » فلذلك تَعَدَّت لواحدٍ بنفسها وللآخر بحرف الجر .

---

(١) سورة الأنعام ، الآية (١٤) .
(٢) سورة الشورى ، الآية (١٣) .
(٣) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (٦٤) .
(٤) انظر البيت في المقتضب (٣/٢٥٩) ، مجاز القرآن = (١/١٦٨) .
(٥) تقدم .
(٦) تقدم .

وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾

قوله تعالى : ﴿ وأَنِ احْكُمْ ﴾ : فيه أربعةُ أوجه :

**أحدها** : أنَّ محلَّها النصبُ عطفاً على الكتاب ، أي : وأَنْزلنا إليكم الحكمَ .

**والثاني** : أنها في محلِّ جرٍ عطفاً على « بالحق » أي : أَنْزلناه بالحقِّ وبالحكم » . وعلى هذا الوجهِ فيجوزُ في محلِّ « أَنْ » النصبُ والجرُّ على الخلافِ المشهور .

**والثالث** : أنَّها في محلِّ رفعٍ على الابتداء وفي تقدير خبره احتمالان :

**أحدُهما** : أنْ تقدِّره متأخراً أي : حكمُك بما أنزلَ اللَّهُ أمرُنا أو قولنا .

**والآخر** : أن تقدِّره متقدماً أي : ومن الواجبِ أن احكم أي : حكمُك .

**والرابع** : أنها تفسيريةٌ ، قال أبو البقاء « وهو بعيدٌ لأن الواو تمنع من ذلك ، والمعنى يُفْسِدُ ذلك ، لأنَّ « أَنْ » التفسيريةَ ينبغي أن يَسْبِقَها قولٌ يُفَسَّر بها » أمَّا ما ذكره مِنْ مَنْعِ الواو أَنْ تكونَ « أَنْ » تفسيريةً فواضح ، وأمَّا قولُه : « يسبِقُها قولٌ » إصلاحُه أن يقولَ : « ما هو بمعنى القول لا حروفه » ثم قال : « ويمكنُ تصحيحُ هذا القولِ بأن يكون التقدير : وأمرناك ، ثم فَسَّر هذا الأمرَ بـ « احكم » . ومنع الشيخ[1] من تصحيحِ هذا القول بما ذكره أبو البقاء ، قال : « لأنه لم يُحْفَظْ من لسانِهم حذفُ الجملةِ المفسَّرة بـ« أَنْ » وما بعدها » وهو كما قال . وقراءتا ضمِّ نونِ « أن » وكسرِها[2] واضحتان مِمَّا تقدَّم في البقرة : الضمة للإتباع والكسر على أصل التقاء الساكنين . والضميرُ في « بينهم » : إمَّا لليهود خاصةً وإمَّا لجميع المتحاكمين .

قوله : ﴿ أَنْ يَفْتِنُوك ﴾ فيه وجهان :

**أظهرُهما** : أنه مفعولٌ من أجله أي : احْذَرْهم مخافةَ أَنْ يَفْتِنوك .

**والثاني** : أنها بدلٌ من المفعول على جهةِ الاشتمال كأنه [ قال ] : « واحْذَرْهُمْ فتنتهم » كقولك : « أعجبني زيد علمُه » . وقوله : « فإنْ تَوَلَّوا » قال ابن عطية : « قبلَه محذوفٌ يدل عليه الظاهرُ تقديرُه : لا تتبعْ واحذَرْ ، فإنْ حَكَّموك مع ذلك واستقاموا لك فنعِمَّا ذلك ، وإنْ تَوَلَّوا فاعْلَم » ، ويَحْسُن أن يُقَدَّر هذا المحذوفُ المعادلُ بعد قولِه : « لفاسقون » . والذي ينبغي ألاَّ يقال في هذا النوع ثَمَّ حذفٌ ؛ لأن ذلك من بابِ فحوى الخطاب ، والأمرُ فيه واضح .

قوله تعالى : ﴿ أفحُكْمَ ﴾ : الجمهورُ على ضم الحاء وسكون الكاف ونصب الميم ، وهي قراءةٌ واضحة ،

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٥٠٤) .

(٢) انظر البحر (٣/٥٠٤) .

« حكمَ » مفعول مقدم ، و« يبغون » فعل وفاعل ، وهو المستفهم عنه في المعنى ، والفاءُ فيها القولان المشهوران : هل هي مؤخرة عن الهمزة وأصلُها التقديمُ ، أو قبلَها جملةٌ عَطَفَتْ ما بعدها عليها تقديره : أَيَعْدِلون عن حكمِك فيبغون حكمَ الجاهلية ؟ وقرأ ابن وثاب والأعرج وأبو رجاء وأبو عبد الرحمن برفع الميم ، وفيها وجهان ، أظهرُهما : ـ وهو المشهورُ عند المُعْرِبين ـ أنه مبتدأ ، و« يبغون » خبره ، وعائد المبتدأ محذوفٌ تقديرُه : « يَبْغُونه » حملاً للخبرِ على الصلة . إلا أن بعضهم جعلَ هذه القراءة خطأً ، حتى قال أبو بكر بن مجاهد : « هذه القراءةُ خطأ » ، وغيرُه يجعلُها ضعيفةً ، ولا تبلغُ درجة الخطأ ، قال ابن جني في قول ابن مجاهد : « ليس كذلك ، ولكنه وَجْهُ غيرِه أقوى منه ، وقد جاء في الشعر ، قال أبو النجم :

١٧٤٧ ـ قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[1]

أي : لم أصنعه » . قال ابن عطية : « هكذا الروايةُ وبها يتم المعنى الصحيح ، لأنه أرادَ التبرُّؤ من جميع الذنوب ، ولو نَصَب « كل » لكان ظاهرُ قوله أنه صنع بعضَه » قلت : هذا الذي ذكره أبو محمد معنى صحيح نصَّ عليه أهل علم المعاني والبيان ، واستشهدوا على ذلك بقوله عليه السلام حين سأله ذو اليدين فقال : « أَقَصَرْتَ الصلاة أم نسيت ؟ فقال « كلُّ ذلك لم يكن »[2] أرادَ عليه السلام انتفاءَ كلِّ فردٍ فردٍ ، وأفاد هذا المعنى تقديمُ « كل » ، قالوا : ولو قال : « لم يكن كلُ ذلك » لاحتمل الكلام أن البعض غيرُ منفيّ ، وهذه المسألة تُسَمَّى عمومَ السلب ، وعكسُها نحو : « لم أصنعْ كلَّ ذلك » يُسَمَّى سلبَ العموم ، وهذه مسألةٌ مفيدة فأتقنتُها ، وإن كان بعضُ الناسِ قد فهم عن سيبويه غيرَ ما ذكرت لك .

ثم قال ابن عطية : « وهو قبيحٌ ـ يعني حَذْفَ العائد من الخبر ـ وإنما يُحْذَفُ الضمير كثيراً من الصلة ، ويُحْذَفُ أقلَّ من ذلك من الصفة ، وحَذْفُه من الخبرِ قبيحٌ » ولكنه رجَّح البيتَ على هذه القراءةِ بوجهين :

**أحدُهما** : أنه ليس في صدرِ قولِه ألفُ استفهام تطلب الفعل كما في « أفحكم » .

**والثاني** : أن في البيت عوضاً من الهاء المحذوفة وهو حرفُ الاطلاق ، أعني الياء في « اصنعي » ، فتضعفُ قراءة مَنْ قرأ « أفحكمُ الجاهلية يبغون » . وهذا الذي ذكره ابن عطية في الوجه الثاني كلامٌ لا يعبأ به ، وأمَّا الأول فهو قريبٌ من الصواب ، لكنه لم ينهضْ في المنعِ ولا في التقبيح ، وإنما ينهضُ دليلاً على الأحسنيَّة أو على أن غيرَه أَوْلى منه ، وهذه المسألةُ ذكر بعضُهم الخلافَ فيها بالنسبة إلى نوعٍ ، ونَفَى الخلافَ فيها ـ بل حكى الإجماع على الجواز ـ بالنسبة إلى نوعٍ آخر ، فحكى الإجماعَ فيما إذا كان المبتدأُ لفظَ « كل » أو ما أشبهها في العموم والافتقار ، فأمَّا « كل » فنحو : « كلُّ رجلٍ ضربت » ويقويه قراءةُ ابن عامر : « وكلٌّ وعد الله الحسنى »[3]، ويريد بما أشبه « كلا » نحو : « رجلٌ يقولُ الحقَّ انصرْ » أي : انصُرْه ، فإنه عامٌّ ويفتقر إلى صفة ، كما أن « كلاً » عامةً وتفتقر إلى مضاف إليه ، قال : « وإذا لم يكن المبتدأُ كذلك فالكوفيون يَمْنعون حذفَ العائد ، بل ينصبون المتقدم مفعولاً به ، والبصريون

---

(١) انظر الكتاب (١/٤٤) ، الهمع (١/٩٧) ، الدرر (١/٧٣) ، المحتسب (١/٢١١) .

(٢) أخرجه البخاري (١٠/ ٤٦٨) ، كتاب الأدب (٦٠٥١) ، ومسلم (١/٤٠٣) ، كتاب المساجد (٩٧/٥٧٣) .

(٣) سورة الحديد ، الآية (١٠) .

يُجيزون : « زيدٌ ضربتُ » أي ضربته ، وذكر القراءةَ . وتعالى بعضُهم فقال : « لا يجوزُ ذلك » وأطلق ، إلا في ضرورة شعر كقوله :

١٧٤٨ - وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَاداتُنَا بِالْحَقِّ ، لا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ[١]

قال : « لأنه يؤدي إلى تهيئةِ العامل للعمل وقطعه عنه » ، وقد أَتْقَنْتُ هذه المسألةَ وما نُقل فيها في كتابي « شرح التسهيل » فعليك بالالتفات إليه .

والوجه الثاني من التوجيهين المتقدمين أن يكونَ « يبغون » ليس خبراً للمبتدأ ، بل هو صفةٌ لموصوفٍ محذوف وذلك المحذوفُ هو الخبر ، والتقدير : « أفحكمُ الجاهليةِ حكمٌ يَبْغون » ، وحَذْفُ العائدِ هنا أكثرُ لأنه كما تقدَّم يكثُر حَذْفُه من الصلةِ ، ودونَه من الصفةِ ، ودونَه من الخبر ، وهذا ما اختاره ابنُ عطية وهو تخريجٌ ممكنٌ ، ونَظَّره بقوله تعالى : ﴿ من الذين هادُوا يُحَرِّفون ﴾[٢] أي : قومٌ يُحَرِّفون » يعني في حذف موصوفٍ وإقامةِ صفتِه مُقامه ، وإلا فالمحذوفُ في الآيةِ المنظَّرِ بها مبتدأٌ ، ونظَّرها أيضاً بقوله :

١٧٤٩ - وَمَا الدَّهْرُ إلا تَارَتَانِ : فَمِنهُمَا أَمُوتُ وأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدحُ[٣]

أي : تارةً أموت فيها . وقال الزمخشري : « وإسقاطُ الراجع عنه كإسقاطِه في الصلة ، كقوله : ﴿ أهذا الذي بَعَثَ اللَّهُ رسولاً ﴾[٤] عن الصفةِ : « في الناس رجُلان : [ رجلٌ ] أهنْتُ ، ورجلٌ أكرمت » أي : رجلٌ أهنته ورجلٌ أكرمته ، وعن الحالِ في نحو : « مررت بهند يضرب زيد » . قال الشيخ[٥] : « إنْ عَنَى التشبيه في الحذف والحسن فليس كذلك لِما تقدَّم ذكرُه ، وإن عنى في مطلق الحذفِ فَمَسَلَّم » .

وقرأ الأعمش وقتادة : « أَفَحَكَمَ » بفتح الحاء والكاف ونصب الميم ، وهو مفردٌ يراد به الجنس لأن المعنى : أحُكَّامَ الجاهلية ، ولا بد من حذف مضاف في هذه القراءة هو المُصَرَّحُ به في المتواترة تقديره : أَفَحُكْمَ حُكَّام الجاهليةِ .

والقُرَّاء غيرَ ابنِ عامر على « يَبْغُون » بياء الغيبة نسقاً على ما تقدَّم من الأسماء الغائبة . وقرأ هو بتاء الخطاب على الالتفاتِ ليكون أبلغَ في زَجْرهم ورَدْعِهم ومباكتته لهم ، حيث واجهَهم بهذا الاستفهام الذي يَأْنَفُ منه ذَوُو البصائِر . و« حُكْماً » نصباً على التمييز . وقوله : « لقوم » في هذه اللام ثلاثةُ أوجهٍ :

**أحدها** : أن يتعلَّقَ بنفسِ « حكماً » إذ المعنى أنَّ حكمَ اللَّهِ للمؤمن على الكافر .

**والثاني** : أنها للبيانِ فتتعلَّقُ بمحذوف كهي في « سُقْياً لك » و« هَيْتَ لك »[٦] وهو رأي الزمخشري ، وابن عطية قال شيئاً قريباً منه ، وهو أن المعنى : « يُبَيِّن ذلك ويُظْهِرُه لقوم » .

**الثالث** : أنها بمعنى « عند » أي : عند قوم وهذا ليس بشيء . ومتعلَّقُ « يوقنون » يجوز أن يُراد ، وتقديرُه : يوقنون بالله وبحكمه ، أو بالقرآن ، ويجوز ألاَّ يُرادَ على معنى وقوع الإيقان ، وإليه ميلُ الزجاج ، فإنه قال : « يوقنون :

---

(١) تقدم .
(٢) سورة النساء ، الآية (٤٦) .
(٣) تقدم .
(٤) سورة الفرقان ، الآية (٤١) .
(٥) انظر البحر المحيط (٣/٥٠٥) .
(٦) سورة يوسف ، الآية (٢٣) .

يتبيَّنون عَدْلَ اللَّهِ في حكمه » .

قوله تعالى : ﴿ بعضُهم أولياءُ بعض ﴾ : مبتدأ وخبر ، وهذه الجملة لا محلَّ لها لأنها مستأنفةٌ ، سيقت تعليلاً للنهي المتقدم ، وزعم الحوفي أنَّها في محلِّ نصبٍ نعتاً لـ« أوليا » ، والأولُ هو الظاهر ، والضمير في « بعضهم » يعودُ على اليهود والنصارى على سبيل الإجمال ، والقرينة تبيِّن أنَّ بعضَ اليهودِ أولياءُ بعض ، وأنَّ بعضَ النصارى أولياء بعضٍ ، وبهذا التقريرِ لا يُحتاج كما زعم بعضُهم إلى تقدير محذوف يَصِحُّ به المعنى وهو : بعض اليهود أولياء بعض ، وبعض النصارى أولياء بعض ، قال : لأنَّ اليهود لا يتولَّوْن النصارى ، والنصارى لا يتولَّوْن اليهود ، وقد تقدَّم جوابه .

فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَـٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَـٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَهَـٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فَأَصْبَحُوا۟ خَـٰسِرِينَ ﴿٥٣﴾

قوله تعالى : ﴿ فترى الذين ﴾الجمهورُ على « تَرى » بتاء الخطاب ، و« الذين » مفعول ، فإن كانت الرؤيةُ بصريةً أو عُرْفانية ـ فيما نقله أبو البقاء وفيه نظرٌ ـ فتكونُ الجملةُ من « يُسارعون » في محلِّ نصبٍ على الحال من الموصول ، وإنْ كانت قلبية فيكون « يسارعون » مفعولاً ثانياً . وقرأ النخعي وابن وثاب : « فيَرى » بالياء وفيها تأويلان ، أظهرُهما : أنَّ الفاعل ضميرٌ يعودُ على الله تعالى ، وقيل : على الرأي من حيثُ هو ، و« يُسارعون » بحالتِها ، والثاني : أن الفاعل نفسُ الموصول والمفعول هو الجملةُ من قوله : « يسارعون » وذلك على تأويل حَذْفِ « أنْ » المصدرية ، والتقدير : ويرى القومُ الذين في قلوبهم مرض أنْ يُسارعوا ، فلمَّا حُذِفَتْ « أنْ » رُفِع الفعل كقوله :

١٧٥٠ ـ أَلَا أَيُّهَـذَا الزَّاجِـرِي أَحْضُـرُ الـوَغَى ..... [(١)]

أجازَ ذلك ابن عطية ، إلا أنَّ هذا غيرُ مقيس ، إذ لا تُحْذَف « أن » عند البصريين إلا في مواضعَ محفوظة . وقرأ قتادة والأعمش : « يُسْرِعون » من أسرع . و﴿ يقولون ﴾ في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل « يسارعون » ، و« نخشى » في محلِّ نصب بالقول ، و« أن تصيبَنا » في محل نصب بالمفعول أي : نخشى إصابتَنا . والدائرة صفة غالبة لا يُذْكر موصوفُها ، والأصل : داوِرَة ، لأنها من دار يدور . قوله : « أن يأتي » في محلِّ نصب : إمَّا على الخبر لـ« عسى » وهو رأي الأخفش ، وإمَّا على أنها مفعولٌ به وهو رأيُ سيبويه[(٢)] لئلا يلزمَ الإخبارُ عن الجثة بالحَدَث في قولك : « عسى زيدٌ أنْ يقومَ » ، وأجاز أبو البقاء أن يكونَ « أن يأتي » في محلِّ رفعٍ على البدل من اسم « عسى » وفيه نظر .

قوله : ﴿ فيُصْبِحوا ﴾ فيه وجهان :

أظهرُهما : أنه منصوب عطفاً على « يأتيَ » المنصوب بـ « أنْ » ، والذي سَوَّغ ذلك وجودُ الفاءِ السببية ، ولولاها لم يجز ذلك ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، و« أن يأتي » خبر عسى ، وفيه راجعٌ عائدٌ على اسمها ، وقوله :

---

(١) تقدم .

(٢) انظر الكتاب (١/٤٧٧) .

« فيُصْبحوا » ليس فيه ضميرٌ يعود على اسمها فكان من حقِّ المسألةِ الامتناعُ لكنَّ الفاءَ للسببية ، فَجَعَلَتْ الجملتين كالجملة الواحدة وذلك جارٍ في الصلة نحو : « الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ » ، والصفةِ نحو : « مررت برجل يبكي فيضحكُ عمرو » ، والخبرِ نحو : « زيد يبكي فيضحك خالد » ، ولو كانَ العاطفُ غيرَ الفاء لم يَجُز ذلك .

**والثاني** : أنه منصوبٌ بإضمار « أَنْ » بعد الفاء في جواب التمني قالوا : « لأنَّ عسى تمنٌّ وترجٌّ في حق البشر » . و« على ما أسَرُّوا » متعلق بـ « نادمين » خبرُ « أصبح » .

قوله تعالى : ﴿ ويقولُ ﴾ : قرأ أبو عمرو والكوفيون بالواو قبل « يقول » ، والباقون بإسقاطها ، إلا أنَّ أبا عمرو نصب الفعل بعد الواو ، وروى عنه علي بن نصر[1] الرفع كالكوفيين ، فتحصَّل فيه ثلاثُ قراءات : « يقول » من غير واو « ويقول » بالواو والنصب ، « ويقول » بالواو والرفع . فأمَّا قراءةُ مَنْ قرأ « يقول » من غير واو فهي جملةٌ مستأنفة سِيقَتْ جواباً لسؤالٍ مقدر ، كأنه لمَّا تقدَّم قولُه تعالى : « فعسى الله أن يأتي بالفتح » إلى قوله : « نادمين » ، سأل سائل فقال : ماذا قال المؤمنون حينئذٍ ؟ فأجيبَ بقوله تعالى : « يقولُ الذين آمنوا » إلى آخره ، وهو واضح ، والواو ساقطةٌ في مصاحف مكة والمدينة والشام ، والقارىء بذلك هو صاحبُ هذه المصاحف ، فإن القارئين بذلك ابنُ كثير المكي وابن عامر الشامي ونافع المدني ، فقراءتُهم موافقةٌ لمصاحفهم ، وليس في هذا أنهم إنما قرؤوا كذلك لأجلِ المصحفِ فقط ، بل وافَقَتْ روايتُهم مصاحفَهم على ما بيَّنْتُهُ غيرَ مرة .

وأمَّا قراءة الواو والرفع فواضحة أيضاً لأنها جملة ابتُدىء بالإخبار بها ، فالواوُ استئنافيةٌ لمجرد عطف جملة على جملة ، فالواو ثابتة في مصاحف الكوفة والمشرق ، والقارىءُ بذلك هو صاحبُ هذا المصحف ، والكلام كما تقدَّم أيضاً . وأمَّا قراءةُ أبي عمرو فهي التي تحتاج إلى فَضْلِ نظر ، واختلف الناسُ في ذلك على ثلاثةِ أوجه :

**أحدُها** : أنه منصوب عطفاً على « فيصبحوا » على أحد الوجهين المذكورين في نصبِ « فيُصْبحوا » وهو الوجه الثاني ، أعني كونَه منصوباً بإضمار « أَنْ » في جوابِ الترجِّي بعد الفاء إجراءً للترجِّي مُجْرى التمني ، وفيه خلافٌ مشهور بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون يمنعونَه والكوفيون يُجيزونه مستدلِّين على ذلك بقراءةِ نافع : « لعله يزَّكَّى أو يَذَّكَّرُ فتنفعَه »[2] بنصب « تنفعه » ، وبقراءة عاصم في رواية حفص : « لعلي أبلغُ الأسبابَ أسبابَ السمواتِ فأطَّلِعَ » بنصب « فأطَّلِعَ »[3] وسيأتي الجوابُ عن الآيتين الكريمتين في موضعِه .وهذا الوجهُ ـ أعني عطفَ « ويقول » على « فيصبحوا » ـ قاله الفارسي وتبعه جماعةٌ ، ونقله عنه أبو محمد بن عطية وذكرَه أبو عمرو بن الحاجب أيضاً ، قال الشيخ شهابُ الدين أبو شامة بعد ذكره الوجهَ المتقدِّم : « وهذا وجهٌ جيد أفادنيه الشيخ أبو عمرو بن الحاجب ولم أرَه لغيرِه ، وذكروا وجوهاً كلُّها بعيدةٌ متعسِّفة » انتهى . قلت : وهذا ـ كما رأيتَ ـ منقولٌ مشهور عن أبي علي الفارسي ، وأمَّا استجادتُه هذا الوجهَ فإنما يتمشى على قول الكوفيين ، وهو مرجوحٌ كما تقرر في علم النحو .

**الثاني** : أنه منصوبٌ عطفاً على المصدر قبلَه وهو الفتحُ كأنه قيل : فعسى اللَّهُ أن يأتِيَ بالفتح وبأَنْ يقولَ ، أي : ويقول الذين آمنوا ، وهذا الوجه ذكره أبو جعفر النحاس ، ونظَّروه بقول الشاعر :

---

(١) علي بن نصر بن علي بن صهبان أبو الحسن الجهضمي البصري مات سنة تسع وثمانين ومائة ويقال : ثمان اتفق الشيخان على توثيقه . انظر غاية النهاية (١/ ٥٨٢ ـ ٥٨٣) .

(٢) سورة عبس ، الآية (٤) .

(٣) سورة غافر ، الآيتان ( ٣٦ ـ ٣٧ ) .

١٧٥١ - لَـلُبْسُ عَـبَـاءَةٍ وتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي أَحَـبُّ إليَّ مِـنْ لُـبْسِ الـشُّـفُـوفِ[1]

وقول الآخر :

١٧٥٢ - لَـقَـدْ كَـانَ فِـي حَـوْلٍ ثَـواءٍ ثَـوَيْتُـهُ تَـقَـضِّـي لُـبَـانَـاتٍ ويَـسْـأَمَ سَـائِـمُ[2]

وهذا مردودٌ من ثلاثةِ أوجه :

**أحدُها** : أنه يؤدِّي ذلك إلى الفصل بين أبعاضِ الصلةِ بأجنبي ، وذلك أنَّ الفتحَ على قولِه مؤولٌ بـ « أَنْ » والفعلِ تقديرُه : أَنْ يأتيَ بأن يفتحَ وبأَنْ يقولَ ، فيقعُ الفصلُ بقـولِه : « فيُصبحـوا » وهو أجنبي لأنـه معطوفٌ على « يأتي » .

**الثاني** : أن هذا المصدر ـ وهو الفتح ـ ليس يُراد به انحلالُه لحرفٍ مصدري وفعلٍ ، بل المرادُ به مصدرٌ غيرُ مرادٍ به ذلك نحو : يعجبني ذكاؤك وعلمك .

**الثالث** : أنه وإنْ سُلِّم انحلالُه لحرف مصدري وفعل فلا يكون المعنى على : « فعسى الله أن يأتيَ بأَنْ يقولَ الذين آمنوا » فإنه نابٍ عنه نُبُوّاً ظاهراً .

**الثالث** : ـ من أوجه نصبِ « ويقول » ـ : أنه منصوبٌ عطفاً على قوله : « يأتي » أي : فعسى اللَّهُ أَنْ يـأتيَ ويقولَ ، وإلى ذلك ذهب الزمخشري ولم يَعْتَرض عليه بشيء . وقد رُدَّ ذلك بأنه يلزمُ عطفُ ما لا يجوز أن يكون خبراً على ما هو خبر ، وذلك أنَّ قولَه : « أن يأتيَ » خبرُ عسى وهو صحيحٌ ، لأنَّ فيه رابطاً عائداً على اسم « عسى » وهو ضميرُ الباري تعالى ، وقولُه : « ويقول » ليس فيه ضميرٌ يعودُ على اسم « عسى » فكيف يَصِحُّ جَعْلُه خبراً ؟ وقد اعتذر مَنْ أجازَ ذلك عنه بثلاثة أوجه :

**أحدُها** : أنه من باب العطفِ على المعنى ، والمعنى : فَعَسى أَنْ يأتي الله بالفتح وبقولِ الذين آمنوا ، فتكون « عسى » تامةً لإسنادها إلى « أَنْ » وما في حَيِّزها ، فلا تحتاجُ حينئذٍ إلى رابط ، وهذا قريبٌ من قولهم «العطف على التوهم » نحو : ﴿ فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحينَ ﴾[3] .

**الثاني** : أنّ « أَنْ يأتي » بدلٌ من اسمِ الله لا خبرٌ ، وتكونُ « عسى » حينئذٍ تامةً ، كأنه قيل : فعسى أن يقولَ الذين آمنوا ، وهذان الوجهانِ منقولان عن أبي عليّ الفارسيّ ؟ إلا أنَّ الثاني لا يَصِحُّ لأنهم نَصُّوا على أنَّ عسى واخلولق وأوشك من بين سائر أخواتها يجوز أن تكونَ تامةً بشرطِ أن يكونَ مرفوعُها : « أن يفعل » ، قالوا : ليوجَدَ في الصورةِ مسندٌ ومسندٌ إليه ، كما قالوا ذلك في « ظن » وأخواتِها : إنَّ « أَنْ » و« أَنْ » تسدُّ مسدَّ مفعوليها .

**والثالث** : أن ثم ضميراً محذوفاً هو مصحِّحٌ لوقوعِ « ويقول » خبراً عن عسى ، والتقدير : ويقولُ الذين آمنوا به أي : بالله ، ثم حُذِفَ للعلم به ، ذكر ذلك أبو البقاء ، وقال ابن عـطية بعـد حكايتـه نصبَ « ويقولَ » عـطفاً على « يأتي » : « وعندي في منع « عسى الله أن يقول المؤمنون » نظرٌ ، إذ الله تعالى يُصَيِّرهم يقولون ذلك بنصرهِ وإظهارِ

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) سورة المنافقون . الآية (١٠) .

دينه » قلت : قولُ ابن عطية في ذلك يشبه قولَ أبي البقاء في كونِه قَدَّره ضميراً عائداً على اسم « عسى » يَصِحُّ به الربط . وبعضُ الناسِ يُكْثِرُ هذه الأوجه ويوصلُها إلى سبعة وأكثر ، وذلك باعتبار تصحيحِ كلِّ وجهٍ من الأوجه الثلاثة التي ذكرتها لك ، ولكن لا يخرج حاصلُها عن ثلاثة ، وهو النصبُ : إمَّا عطفاً على « أن يأتي » ، وإما على « فيصبحوا » ، وإمَّا على « بالفتح » ، وقد تقدَّم لك تحقيقها .

قوله : ﴿ **جَهْدَ أيمانهم** ﴾ في انتصابِه وَجْهان :

**أظهرُهما** : أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ ناصبُه « أَقْسموا » فهو من معناه ، والمعنى : أَقْسَموا إقسامَ اجتهادٍ في اليمين .

**والثاني** : ـ أجازَه أبو البقاء وغيره ـ أنه منصوبٌ على الحالِ كقولهم : « افعَلْ ذلك جَهْدَكَ » أي : مجتهداً ، ولا يُبالَى بتعريفه لفظاً فإنه مؤولٌ بنكرة على ما ذكرته لك ، وللنحْويين في هذه المسألة أبحاث ، والمعنى هنا : أقسموا بالله مجتهدين في أيمانهم .

قوله : ﴿ **إنهم لمعكم** ﴾ هذه الجملةُ لا محلَّ لها من الإعراب فإنها تفسيرٌ وحكاية لمعنى القسم لا لألفاظِهم ، إذ لو كانَتْ حكايةً لألفاظهم لقيل : إنَّا معكم ، وفيه نظرٌ ، إذ يجوزُ لك أن تقول : « حَلَفَ زيدٌ لأفعَلَنَّ » أو « ليفعلن » ، فكما جاز أن تقولَ : « لَيَفْعَلنَّ » جاز أن يقال : « إنهم لمعكم » على الحكايةِ .

قوله : ﴿ **حَبِطَتْ أعمالُهم** ﴾ فيها أوجهٌ :

**أحدُها** : أنها جملةٌ مستأنفة والمقصودُ بها الإخبارُ من الباري تعالى بذلك .

**الثاني** : أنها دعاءٌ عليهم بذلك وهو قولُ الله تعالى نحو : ﴿ قُتِلَ الإنسانُ ما أكفره ﴾[1] .

**الثالث** : أنها في محلِّ نصبٍ لأنها من جملة قول المؤمنين ، ويَحْتمل معنيين كالمعنيين في الاستئناف ، أعني كونَه إخباراً أو دعاءً .

**الرابع** : أنها في محل رفعٍ على أنَّها خبرُ المبتدأ وهو « هؤلاء » ، وعلى هذا فيحتمل قوله « الذين أقسموا » وجهين ، أحدُهما : أنه صفةٌ لاسمِ الإشارة ، والخبر : حَبِطَتْ أعمالُهم » .

والثاني : أنَّ « الذين » خبرٌ أولُ ، و« حَبِطت » خبرٌ ثانٍ عند مَنْ يُجيز ذلك . وجَعَلَ الزمخشري « حَبِطَتْ أعمالُهم » مُفْهِمَةً للتعجب . قال : « وفيه معنى التعجب كأنه قيل : ما أحبط أعمالَهم ما أخسرَهم » ، وأجاز مع كونِه تعجباً أن يكونَ من قولِ المؤمنين ، فيكونَ في محل نصب ، وأن يكونَ من قولِ الباري تعالى ، لكنه أوَّلَ التعجبَ في حق الله تعالى بأنه تعجيب ، قال : « أو مِنْ قول الله عز وجل شهادةً لهم بحبوط الأعمال وتعجيباً من سوء حالهم » . وقرأ أبو واقد والجراح : « حَبَطت » بفتح الباء ، وهما لغتان ، وقد تقدم ذلك[2] .

وقوله تعالى : « فأصبحوا » وجهُ التسبُّبِ في هذه الفاءِ ظاهرٌ .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى

---

(١) سورة عبس ، الآية (١٧) .

(٢) سورة البقرة ، الآية (٢١٧) .

﴿ ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ ﴾ : « مَنْ » شرطيةٌ فقط لظهور أثرها ، وقوله تعالى : « فسوف » جوابُها ، وهي مبتدأة ، وفي خبرها الخلاف المشهور ، وبظاهره يتمسَّك مَنْ لا يشترط عودَ ضميرٍ على اسم الشرط من جملة الجواب ، ومَنْ التزم ذلك قَدَّر ضميراً محذوفاً تقديره : « فسوق يأتي الله بقوم غيرهم » ، فـ« هِم » في « غيرهم » يعودُ على « مَنْ » على معناها . وقرأ ابن عامر ونافع : « يَرْتَدِدْ » بدالين . قال الزمخشري : « وهي في الإمام ـ يعني رسمَ المصحف ـ كذلك » ولم يبيِّنْ ذلك ، ونَقَل غيرُه أنَّ كلَّ قارىء وافقَ مصحفَه ، فإنها في مصاحف الشام والمدينة ، « يرتدد » بدالين ، وفي الباقية : « يرتدَّ » ، وقد تقدَّم أنَّ الإدغام لغة تميم ، والإظهارَ لغةُ الحجاز ، وأنَّ وجهَ الإظهارِ سكونُ الثاني جزماً أو وقفاً ، ولا يُدْغمُ إلا في متحرك وأن وجه الادغام تحريكُ هذا الساكن في بعضِ الأحوال نحو : « رُدَّا ، رُدُّوا ، رُدِّي ، ولم يَرُدَّا ، ولم يَرُدُّوا ، واردُدِ القوم ، ثم حُمِل « لم يردَّ » و« رُدَّ » على ذلك ، فكأن التميميين اعتبروا هذه الحركة العارضة ، والحجازيين لم يَعْتبروها ، و«منكم » في محل نصبٍ على الحال من فاعل « يرتد » ، و« عن دينه » متعلِّقٌ بـ« يرتدَّ » .

قوله تعالى : ﴿ يُحِبُّهم ﴾ في محلِّ جر لأنها صفة لـ« قوم » ، و«يُحِبُّونه » فيه وجهان :

**أظهرُهما** : أنه معطوفٌ على ما قبلَه ، فيكون في محلِّ جرٍّ أيضاً فوصفَهم بصفتين : وصفَهم بكونِه تعالى يحبُّهم وبكونهم يحبونه .

**والثاني** : أجازه أبو البقاء : أن يكون في محل نصب على الحال من الضمير المنصوب في « يحبهم » قال : « تقديره » وهم يحبونه » . قلت : وإنما قَدَّر أبو البقاء لفظة « هم » ليخرجَ بذلك من إشكال : وهو أن المضارعَ المثبتَ متى وقع حالاً وجب تَجَرُّدُه من الواو نحو : « قمت أضحك » ولا يجوز : « وأضحك » ، وإنْ وَرَدَ شيء أُوِّل بما ذكره أبو البقاء كقولهم : « قمت وأصك عينه » وقوله :

١٧٥٣ ـ ..... نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مالِكا[1]

أي : وأنا أصك ، وأنا أَرْهنُهم ، فَتُؤَوَّلُ الجملةُ إلى جملة اسمية فيصِحُّ اقترانها بالواو ، ولكن لا ضرورةَ في الآية الكريمة تَدْعُو إلى ذلك حتى يُرْتَكَب ، فهو قولٌ مرجوح . وقُدِّمَتْ محبةُ الله تعالى على محبتهم لشرفها وسَبْقِها ، إذ محبتُه تعالى لهم عبارةٌ عن إلهامِهم فعلَ الطاعةِ وإثابتِه إياهم عليها .

قوله : ﴿ أذلَّةٍ على المؤمنين أعزَّةٍ على الكافرين ﴾ هاتان صفتان أيضاً لقوم ، واستدلَّ بعضُهم على جوازِ تقديمِ الصفة غير الصريحة على الصفة الصريحة بهذه الآيةِ ، فإنَّ قوله : « يُحِبُّهم » صفةٌ وهي غير صريحة ، لأنها جملة مؤولة بمفرد ، وقوله « أذلة ـ أعزة » صفتان صريحتان لأنهما مفردتان ، وأمَّا غيره من النحويين فيقول : متى اجتمعت صفة صريحة وأخرى مؤولة وجبَ تقديمُ الصريحةِ إلا في ضرورة شعر كقولِ امرىءِ القيس :

١٧٥٤ ـ وفَرْعٍ يُغَشِّي المَتْنَ أَسْوَدَ فاحِمٍ أَثِيثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ المُتَعَثْكِلِ[2]

---

(١) تقدم .

(٢) البيت من ديوانه (٤٤) ، شرح القصائد العشر (٩٢) ، =

فقدَّم قوله « يُغَشِّي » ـ وهو جملة ـ على « أسود » وما بعده وهن مفردات ، وعند هذا القائل أنه يُبدأ بالمفرد ثم بالظرف أو عديلِه ثم بالجملة ، وعلى ذلك جاء قوله تعالى : ﴿ وقال رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فرعونَ يكتمُ إيمانَه ﴾[1] وهذه الآية حجةٌ عليه ، وكذا قوله تعالى : « وهذا كتابٌ أَنْزلناه مبارك »[2] قال الشيخ[3] : « وفيها دليلٌ على بطلان مَنْ يعتقد وجوبَ تقديم الوصفِ بالاسم على الوصف بالفعل إلا في ضرورة » ثم ذَكَر الآيةَ الأخرى . قلت : وليس في هاتين الآيتين الكريمتين ما يَرُدُّ قولَ هذا القائل . أما هذه الآية فيحتمل أن يكون قولُه تعالى : « يحبهم ويحبونه » جملةَ اعتراض لأنَّ فيها تأكيداً وتسديداً للكلام ، وجملةُ الاعتراض تقعُ بين الصفةِ وموصوفِها كقوله تعالى : ﴿ وإنَّه لَقَسَمٌ ـ لو تعلمون ـ عظيم ﴾[4] فـ « عظيم » صفةٌ لـ « قَسَم » ، وقد فَصَل بينهما بقولُه : « لو تعلمون » فكذلك فَصَلَ هنا بين قوله « بقوم » وبين صفتهم وهي « أذلة ـ أعزة » بقوله « يُحِبُّهم ويحبونه » ، فعلى هذا لا يكون لها محلٌّ من الإعراب . وأمَّا ﴿ وهذا كتابٌ أَنْزلناه مبارك ﴾ فلا نسلِّم أن « مبارك » صفةٌ ، بل يجوزُ أن يكونَ خبراً بعد خبر ، ويجوز أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف[4] أي : هو مبارك ، ولو استدل على ذلك بآيتين غير هاتين لكان أقوى ، وهما قوله تعالى : ﴿ ما يَأْتيهم من ذِكْرٍ من ربهم مُحْدَثٍ ﴾[5] ﴿ ما يأتيهم من ذِكْرٍ من الرحمن مُحْدَثٍ ﴾[6] فقدَّم الوصفَ بالجارِّ على الوصف بالصريح ، ويحتمل أَنْ يُقال : لا نُسَلِّم أن « مِنْ ربهم » و« مِنَ الرحمن » صفتان لجواز أَنْ يكونا حالين مُقَدَّمَيْن من الضميرِ المستترِ في « مُحْدَثٍ » أي : مُحْدَثٍ إنزالُه حالَ كونِه من ربهم .

وأَذِلَّة جمعُ ذليل بمعنى متعطف ، ولا يراد به الذليل الذي هو ضعيف خاضع مُهان ، ولا يجوز أن يكون جمع « ذَلُول » لأنَّ ذلولاً يجمع على « ذُلُل » لا على « أَذِلة » ، وإن كان كلام بعضهم يوهم ذلك . قال الزمخشري : « ومَنْ زعم أنه من الذُّل الذي هو نقيض الصعوبة فقد غَبِي عنه أن ذَلُولا لا يُجمع على أَذِلة » . وأَذِلّة وأَعِزة جمعان لذليل وعزيز وهما مثالا مبالغة ، وعَدَّى « أذلة » بـ« على » وإن كان أصلُه أن يتعدى بالام لِما ضُمِّن من معنى الحُنُوِّ والعطف ، والمعنى : عاطفين على المؤمنين على وجهِ التذلُّلِ لهم والتواضعِ ، ويجوزُ أَنْ يكون المعنى : أنهم مع شرفهم وعلوِّ طبقتهم وفَضْلِهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم ، ونحوه قولُه تعالى : ﴿ أَشِدَّاءُ على الكفارِ رُحَماءُ بينهم ﴾ ذكر هذين الوجهين أبو القاسم الزمخشري . قال الشيخ[7] : « قيل : أو لأنه على حَذْفِ مضاف ، التقدير : على فَضْلِهم على المؤمنين ، والمعنى : أنهم يَذِلّون ويَخْضَعُون لِمَنْ فُضِلوا عليه مع شَرَفِهم وعلوِّ مكانتِهم » وذَكَر آيةَ الفتح . قلت : وهذا هو قولُ الزمخشري بعينه ، إلا أنَّ قولَه « على حَذْفِ مضاف » يُوهم حذفَه وإقامةَ المضافِ إليه مُقامه ، وهنا حَذَف « على » الأولى وحَذَف المضافَ إليه معاً ، ولا أدري ما حَمَله على ذلك ؟ .

ووقع الوصفُ في جانبِ المحبة بالجملةِ الفعلية لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على التجدُّدِ والحدوثِ ، وهو مناسبٌ فإنَّ محبَّتهم للَّهِ تعالى تُجَدِّدُ طاعاتِه وعبادتَه كلَّ وقتٍ ، ومحبةُ اللَّهِ إياهم تُجَدِّدُ ثوابَه وإنعامَه عليهم كل وقت . ووقع الوصفُ في جانبِ التواضعِ للمؤمنين والغِلْظةِ على الكافرين بالاسم الدالِّ على المبالغةِ دلالةً على ثبوتِ ذلك واستقرارِه وأنه عزيزٌ فيهم ، والاسمُ يَدُلُّ على الثبوتِ والاستقرارِ ، وقَدَّم الوصفَ بالمحبة منهم ولهم على وصفِهم بأذلَّة وأَعِزَّة لأنهما

---

= معاهد التنصيص (١/٩) ، البحر (٥/٥١٨) ، القرطبي (١٠/١٥٤) ، روح المعاني (١/٢٠٤) ، اللسان (أث) ، التهذيب (٥/١٦٦) .

(١) سورة غافر ، الآية (٢٨) .

(٢) سورة الأنعام ، الآية (٩٢) .

(٣) انظر البحر المحيط (٣/٥١٢) .

(٤) سورة الواقعة ، الآية (٧٦) .

(٥) سورة الأنبياء ، الآية (٢) .

(٦) سورة الشعراء ، الآية (٥) .

(٧) انظر البحر المحيط (٣/٥١٢) .

ناشِئتان عن المحبتين ، وقَدَّم وصفَهم المتعلِّق بالمؤمنين على وصْفِهم المتعلق بالكافرين لأنه آكدُ وألزمُ منه ، ولشرفِ المؤمنِ أيضاً .

والجمهورُ على جَرِّ « أَذِلَّة ـ أَعِزَّة » على الوصفِ كما تقدم ، قال الزمخشري : « وقُرِىء « أَذِلَّةً وأَعِزَّةً » بالنصبِ على الحال » قلت : الذي قرأ « أَذِلَّة » هو عبد الله بن مسعود ، إلا أنه قرأ بدل « أعزة » : « غُلَظاءَ على الكافرين » وهو تفسيرٌ ، وهي حالٌ من « قوم » ، وجاز ذلك وإن كان « قوم » نكرةٌ لقُرْبِه من المعرفة إذ قد تخصَّص بالوصف .

قوله تعالى : ﴿ **يُجاهِدُون** ﴾ يحتمل ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أن يكونَ صفةً أخرى لـ « قوم » ولذلك جاء بغير واو ، كما جاءَتِ الصفتان قبلَه بغيرها .

**الثاني** : أنه في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير المستكن في « أعزة » أي : يَعُزُّون مجاهدين ، قالَه أبو البقاء ، وعلى هذا فيجوزُ أن تكونَ حالاً من الضميرِ في « أَذِلَّة » أي : يتواضعون للمؤمنين حالَ كونهم مجاهدين ، أي : لا يَمْنَعُهم الجهادُ في سبيل الله في التواضعِ للمؤمنين ، وحاليَّتُها من ضمير « أعزة » أظهر من حاليَّتِها مِمَّا ذكرت ، ولذلك لم يَسُغْ أن تُجْعَلَ المسألةُ من التنازع .

**الثالث** : أن يكونَ مستأنفاً سِيق للإخبارِ بأنهم يجاهِدون في نصرة دين الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ **ولا يَخافُون** ﴾ فيه أوجه :

**أحدها** : أن يكون معطوفاً على « يُجاهِدُون » فتجري فيه الأوجهُ السابقة فيما قبله .

**الثاني** : أن تكونَ الواوُ للحال ، وصاحبُ الحالِ فاعل « يجاهدون » ، قال الزمخشري : « أي : يجاهِدُون وحالُهم في المجاهدةِ غيرُ حالِ المنافقين » ، وتَبِعه الشيخ[1] ولم يُنْكِرْ عليه ، وفيه نظرٌ ؛ لأنَّهم نصُّوا على أن المضارع المنفي بـ «لا» أو «ما» كالمثبت في أنه لا يجوز أن تباشِرَه واوُ الحال ، وهذا كما ترى مضارعٌ منفي بـ «لا» إلا أنْ يُقال : إن ذلك الشرطَ غير مُجْمَعٍ عليه ، لكنَّ العلةَ التي مَنَعوا لها مباشرةَ الواوِ للمضارع المثبتِ موجودةٌ في المضارعِ المنفيِّ بـ «لا» و«ما» وهي : أنَّ المضارعَ المثبتَ بمنزلةِ الاسمِ الصريحِ ، فإنك إذا قلت : « جاء زيدٌ يضحكُ » [ كان ] في قوةِ « ضاحكاً » ، و«ضاحكاً » لا يجوز دخولُ الواوِ عليه فكذلك ما أشبهه وهو في قوته ، وهذه موجودةٌ في المنفي ، فإنَّ قولك « جاء زيدٌ لا يضحكُ » في قوةِ « غيرَ ضاحك » و« غيرَ ضاحك » لا تدخلُ عليه الواوُ ، إلَّا أن هذا يُشْكِلُ بأنهم نَصُّوا على أن المنفي بـ « لم » و« لما » يجوزُ فيه دخولُ الواو مع أنه في قولِك : « قام زيد لم يضحكْ » بمنزلةِ « غيرَ ضاحك » ، ومِنْ دخول الواو قولُه تعالى : ﴿ أم حَسِبْتُم أَنْ تدخُلوا الجنةَ ولَمَّا يأتِكم ﴾[2] ونحوهُ .

**الثالث** : أن تكون الواوُ للاستئنافِ ، فيكونَ ما بعدها جملةٌ مستأنفة مستقلة بالإخبار ، وبهذا يحصُل الفرقُ بين هذا الوجهِ وبين الوجهِ الذي جَوَّزْتُ فيه أن تكون الواو عاطفةً مع اعتقادِنا أنَّ « يجاهدون » مستأنفٌ وهو واضح .

واللَّوْمَةُ : المَرَّةُ من اللَّوْم ، قال الزمخشري : « وفيها وفي التنكير مبالغتان كأنه قيل : لا يَخافون شيئاً قَطُّ من لومِ أحدٍ من اللُّوَّام » ، و« لومة » مصدرٌ مضافٌ لفاعله في المعنى ، فإن قيل : هل يجوزُ أن يكونَ مفعولُه محذوفاً ، أي : لا

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٥١٣) .

(٢) سورة البقرة ، الآية (٢١٤) .

يخافون لومةَ لائمٍ إياهم ؟ فالجواب أن ذلك لا يجوز عند الجمهور ، لأنَّ المصدرَ المحدودَ بتاء التأنيث لا يعملُ ، فلو كان مبنياً على التاء عَمِلَ كقوله :

١٧٥٥ ـ فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ ورِهبةٌ عِقَابَاكَ قَدْ كَانُوا لَنَا بِالْمَوَارِدِ[1]

فأعمل « رهبةٌ » لأنه مبنيٌّ على التاء ، ولا يجوز أن يعملَ المحدودُ بالتاء إلا في قليلٍ من كلامِهم كقوله :

١٧٥٦ ـ يُحَابِي بِهِ الجَلْدُ الذي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلَا وَهْوَ رَاكِبُ[2]

يصفُ رجلاً سقى رجلاً ماءً فأحياه به وتيمَّم بالتراب ، والمَلا : التراب ، فنصب « الملا » بـ « ضربة » وهو مصدرٌ محدودٌ بالتاء . وأصل لائم : لاوِم ، لأنه من اللَّوْم فأُعِلَّ كقائم .

و« ذلك » في المشار إليه به ثلاثةُ أوجه :

**أظهرُها** : أنه جميع ما تقدَّم من الأوصافِ التي وُصِف بها القومُ من المحبةِ والذلةِ والعزةِ والمجاهدة في سبيلِ الله وانتفاءِ خوفِ اللائمةِ من كلِّ أحدٍ ، واسمُ الإشارة يَسُوغ فيه ذلك ، أعني أنه يقعُ بلفظِ الإفراد مشاراً به لأكثر مِنْ واحدٍ ، وقد تقدَّم تحقيقُه في قولِه تعالى : ﴿ عوانٌ بين ذلك ﴾[3] .

**والثاني** : أنه مشارٌ به إلى حُبِّ الله لهم وحُبِّهم له .

**والثالث** : أنه مشارٌ به إلى قوله : « أَذِلَّة » أي : لِين الجانب وتَرْكُ الترفُّع ، وفي هذين تخصيصٌ غيرُ واضحٍ ، وكأنَّ الحاملَ على ذلك مجيءُ اسمِ الإشارة مفرداً . و« ذلك » مبتدأ ، و« فَضْلُ الله » خبرُه ، و« يُؤتيه » يحتملُ ثلاثةَ أوجه :

**أظهرُها** : أنه خبرٌ ثان .

**والثاني** : أنه مستأنفٌ .

**والثالث** : أنه في محلِّ نصبٍ على الحال كقوله : « وهذا بَعْلي شيخاً »[4] .

إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴿٥٨﴾ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٥٩﴾

قوله تعالى : ﴿ إنَّما وَلِيُّكم اللَّهُ ﴾ : مبتدأ وخبرٌ ، و« رسولُه » و« الذين » عطفٌ على الخبر . قال الزمخشري :

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) سورة البقرة ، الآية (٦٨) .
(٤) سورة هود ، الآية (٧٢) .

« قد ذُكِرَتْ جماعةٌ فهلاَّ قيل : إنما أولياؤُكم . وأجابَ بأنَّ الوِلايةَ بطريقِ الأصالةِ لله تعالى ، ثم نَظَّم في سلكِ إثباتها لرسوله وللمؤمنين ، ولو جيء به جمعاً فقيل : « إنما أولياؤُكم » لم يكنْ في الكلامِ أصلٌ وتَبَعٌ » . قلت : ويَحْتمل وجهاً آخرَ وهو أنَّ « وَلِيَّ » بزنة فَعِيل ، وفعيل قد نصَّ عليه أهلُ اللسان أنه يقعُ للواحدِ والاثنين والجماعة تذكيراً وتأنيثاً بلفظ واحد ، يقال : « الزيدون صديقٌ ، وهند صديقٌ » ، وهذا مثلُه ، غايةُ ما فيه أنه مقدَّمٌ في التركيب ، وقد أجابَ الزمخشري وغيرُه بذلك في قوله تعالى : ﴿ وما قومُ لوطٍ منكم ببَعيدٍ ﴾[1] ، وذكر وجهَ ذلك وهو شِبْهُه بالمصادر وسيأتي تحقيقُه . وقرأ ابن مسعود : « إنما مَوْلاكم » وهي تفسير لا قراءة .

قوله تعالى : ﴿ **الذين يُقيمون الصلاة** ﴾فيه خمسةُ أوجه :

**أحدها** : ؟ أنه مرفوعٌ على الوصفِ لقوله « الذين آمنوا » ، وَصَفَ المؤمنين بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وذكر هاتين العبادتين دونَ سائر فروعِ الإيمان لأنهما أفضلُهما .

**الثاني** : أنه مرفوعٌ على البدلِ من « الذين آمنوا » .

**الثالث** : أنه خبرٌ مبتدإٍ محذوفٍ أي : هم الذين .

**الرابع** : أنه عطفُ بيانٍ لما قبله ؛ فإنَّ كلَّ ما جاز أن يكونَ بدلاً جاز أن يكون بياناً إلا فيما استُثْني وقد ذكرْتُه فيما تقدم .

**الخامس** : أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ ، وهذا الوجهُ والذي قبلَه من باب القطع عن التبعية .

قال الشيخ[2] : ـ بعد أن نقلَ عن الزمخشري وَجْهَيْ البدلِ وإضمارِ المبتدأ فقط ـ « ولا أَدْري ما الذي مَنَعه من الصفةِ ، إذ هو المتبادَرُ إلى الذهن ، ولأنَّ المُبْدَلَ منه على نية الطرحِ ، وهو لا يَصِحُّ هنا لأنه هو الوصفُ المترتِّب عليه [ صحةُ ] ما بعده من الأوصاف » . قلت : لا نسلِّمُ أنَّ المتبادرَ إلى الذهن الوصفُ بل البدلُ هو المتبادرُ ، وأيضاً فإنَّ الوصفَ بالموصولِ على خلافِ الأصل ؛ لأنه مؤولٌ بالمشتقِّ وليس بمشتقٍ ، ولا نُسَلِّم أنَّ المبدلَ منه على نيةِ الطَرْحِ ، وهو المنقولُ عن سيبويه[3] .

قوله : ﴿ **وهم راكعون** ﴾ في هذه الجملةِ وجهان :

**أظهرُهما** : أنها معطوفةٌ على ما قبلَها من الجملِ فتكونُ صلةً للموصولِ ، وجاء بهذه الجملةِ اسميةً دونَ ما قبلَها ، فلم يَقُلْ « ويركعون » اهتماماً بهذا الوصفِ ؛ لأنه أظهرُ أركانِ الصلاة .

**والثاني** : أنها واوُ الحال وصاحبُها هو واو « يُؤْتون » والمرادُ بالركوعِ الخضوعُ أي : يؤتون الصدقة وهم متواضِعُون للفقراءِ الذين يتصدَّقون عليهم ، ويجوز أنْ يُرادَ به الركوع حقيقةً ؛ كما رُوي عن علي أميرِ المؤمنين أنه تصدَّقَ بخاتَمِه وهو راكعٌ .

قوله تعالى : ﴿ **ومَنْ يَتولَّ** ﴾ : « مَنْ » شرطٌ في محل رفع بالابتداءِ ، وقولُه : « فإنَّ حزبَ الله » يحتمل أن يكونَ

---

(١) سورة هود ، الآية (٨٩) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥١٤/٣) .

(٣) انظر الكتاب (٣٧٢/١) .

جواباً للشرط ، وبه يحتجُّ مَنْ لا يشترطُ عَوْدَ ضميرٍ على اسم الشرط إذا كان مبتدأ ، ولقائل أن يقولَ : إنما جازَ ذلك لأنَّ المرادَ بحزب الله هو نفس المبتدإ ، فيكون من باب تكرارِ المبتدإ بمعناه ، وفيه خلافٌ : الأخفشُ يُجيزه فإنَّ التقدير : ومَنْ يتولَّ اللَّهَ ورسولَه والذين آمنوا فإنه غالبٌ ، فوضَع الظاهرَ موضعَ المضمرِ لفائدةٍ وهي التشريفُ بإضافةِ الحزبِ إلى الله تعالى ، ويحتمل أن يكونَ الجوابُ محذوفاً لدلالةِ الكلام عليه أي : ومَنْ يتولَّ اللَّهَ ورسولَه والذين آمنوا يَكُنْ من حزبِ الله الغالبِ أو يُنْصَرْ ونحوه . ويكون قوله : « فإنَّ حزب الله » دالاً عليه ، وعلى هذين الاحتمالين فلا دلالة في الآية على عدمِ اشتراط عَوْدِ ضميرٍ على اسم الشرط . وقوله : « فإن حزب الله هم الغالبون » في محلِّ جزم إنْ جعلناه جواباً للشرط ، ولا محلَّ له إن جعلناه دالاً على الجواب . وقوله : « هم » يحتمل أن يكون فصلاً وأن يكونَ مبتدأ و« الغالبون » خبرُه ، والجملة خبر « إنَّ » ، وقد تقدَّم الكلام على ضمير الفصل وفائدته[1] والحِزْبُ : الجماعة فيها غلظةٌ وشدةٌ ، فهو جماعةٌ خاصة .

قوله تعالى : ﴿ لا تتخِذُوا الذين اتخذوا دينَكم ﴾ : الآية ، فالذين وصلته هو المفعولُ الأول لقولِه : « لا تتَّخِذوا » ، والمفعول الثاني هو قوله : « أولياء » ، و« دينَكم » مفعولٌ أولُ لـ« اتخذوا » ، و« هُزُوا » مفعول ثان ، وتقدَّم ما في « هُزْءاً » من القراءات والاشتقاق وقوله : « مِن الذين أوتوا » فيه وجهان : أحدُهما : أنه في محل نصب على الحال ، وصاحبها فيه وجهان : أحدُهما : أنه الموصولُ الأول . والثاني : أنه فاعل « اتَّخذوا » . الثاني من الوجهين الأولين أنه بيان للموصول الأول ، فتكونُ « مِنْ » لبيانِ الجنس ، وقوله : « مِنْ قبلكم » متعلق بـ« أوتوا » ؛ لأنهم أوتوا الكتابَ قبل المؤمنين ، والمرادُ بالكتابِ الجنسُ .

قوله : « والكفار » قرأ أبو عمرو والكسائي : « والكفارِ » بالخفض ، والباقون بالنصب ، وهما واضحتان ، فقراءةُ الخفض عَطْفٌ على الموصول المجرور بـ« من » ، ومعناها أنه نهاهم أن يتخذوا المستهزئين أولياءَ ، وبيَّن أن المستهزئين صنفان : أهلُ كتاب متقدم وَهم اليهود والنصارى ، وكفارٌ عبدةٌ أوثان ، وإن كانَ اسمُ الكفر ينطلق على الفريقين ، إلا أنه غَلَب على عبدة الأوثان : الكفار ، وعلى اليهود والنصارى : أهل الكتاب . قال الواحدي : « وحجةُ هذه القراءة من التنزيلِ قولُه تعالى : ﴿ ما يودُّ الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين ﴾[2] اتفقوا على جَرِّ « المشركين » عطفاً على أهل الكتاب ، ولم يُعْطَفْ على العامل الرافعِ » ، يعني بذلك أنه قد أَطْلَق الكفار على أهل الكتاب وعلى عبدة الأوثان : المشركين ، ويدل على أنَّ المرادَ بالكفار في آية المائدة المشركون قراءةُ عبد الله : « ومن الذين أشركوا » ، ورُجِّحت قراءةُ أبي عمرو أيضاً بالقرب ، فإن المعطوفَ عليه قريبٌ ، ورُجِّحت أيضاً بقراءة أُبَيّ : « ومن الكفار » بالإتيان بـ« من » . وأمَّا قراءةُ الباقين فوجهُها أنه عطفٌ على الموصول الأول أي : لا تتخذوا المستهزئين ولا الكفار أولياء ، فهو كقوله تعالى : ﴿ لا يتخذِ المؤمنون الكافرين أولياءَ من دونِ المؤمنين ﴾[3] ، إلا أنه ليس في هذه القراءة تعرُّضٌ للإخبار باستهزاءِ المشركين » ، وهم مستهزئون أيضاً ، قال تعالى : ﴿ إنَّا كفَيْناك المستهزئين ﴾[4] والمراد بهم مشركو العربِ ، ولوضوحِ قراءةِ الجرِّ قال مكي بن أبي طالب « ولولا اتفاقُ الجماعة على النصب لاخترت الخفضَ لقوتِه في المعنى ، ولقربِ المعطوف من المعطوف عليه » .

والضمير في : ﴿ اتَّخذوها ﴾ : يجوز أن يعودَ على الصلاة ـ وهو الظاهر ـ ويجوز أن يعودَ على المصدرِ المفهومِ

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٦٧) .
(٢) سورة البقرة ، الآية (١٠٥).
(٣) سورة آل عمران ، الآية (٢٨) .
(٤) سورة الحجر ، الآية (٩٥) .

من الفعل أي : اتخذوا المناداةَ ، ذكره الزمخشري وفيه بُعدٌ ، إذ لا حاجةَ تدعو إليه مع التصريحِ بما صْلُح أن يعودَ عليه الضميرُ بخلاف قوله تعالى : ﴿ اعدِلوا هو أقرب ﴾[1] وقوله : « ذلك بأنهم » مبتدأ وخبر أي : ذلك الاستهزاءُ مستقر بسبب عدم عَقْلِهم .

قوله تعالى : ﴿ تَنْقِمُون ﴾ : قراءة الجمهور بكسر القاف ، وقراءة النخعي وابن أبي عبلة وأبي حيوة بفتحها ، وهاتان القراءتان مُفَرَّعتان على الماضي وفيه لغتان : الفصحى ـ وهي التي حكاها ثعلب في فصيحه ـ نَقَم بفتح القاف يَنْقِم بكسرها ، والأخرى : نَقِم بكسر القاف ينقَم بفتحها ، وحكاها الكسائي ، ولم يُقْرأ في قوله تعالى : ﴿ وما نَقَموا منهم ﴾[2] إلا بالفتح . وقوله : ﴿ إلا أَنْ آمنَّا ﴾ مفعولٌ لـ« تنقمون » بمعنى : تكرهون وتَعيبون وهو استثناء مفرغ . و«منا » متعلقٌ به ، أي : ما تكرهون من جهتِنا إلا الإيمانَ ، وأصلُ « نَقَم » أن يتعدَّى بـ« على » تقول : « نَقَمْتُ عليه كذا » وإنما عُدِّي هنا بـ« مِنْ » لمعنى سأذكره . وقال أبو البقاء : « ومِنَّا مفعولُ تَنْقِمون الثاني ، وما بعد « إلا » هو المفعولُ الأول ، ولا يجوزُ أن يكونَ « منَّا » حالاً مِنْ « أَنْ » والفعل لأمرين :

**أحدُهما** : تقدُّم الحالِ على « إلَّا » .

**والثاني** : تقدُّم الصلة على الموصول ، والتقدير : هل تكرهون منا إلا إيمانَنا » انتهى . وفي قوله مفعولٌ أولُ وثانٍ نظرٌ ، لأنَّ الأفعالَ التي تتعدَّى لاثنين إلى أحدهما بنفسها وإلى الآخر بحرف الجر محصورةٌ كأمـر ، واختار ، واستغفر ، وصَدَّق ، وسَمَّى ، ودعا بمعناه ، وزَوَّج ، ونبَّأ ، وأنبأ ، وخَبَّر ، وأَخْبر ، وحَدَّث غيرَ مضمَّنةٍ معنى أعلم ، وكلُّها يجوز فيها إسقاطُ الخافضِ والنصبُ ، وليس هذا منها . وقوله : « ولا يجوز أن يكونَ حالاً » يعني أنه لو تأخَّر بعد « أن آمنَّا » لفظةُ « منا » لجازَ أن تكونَ حالاً من المصدر المؤولِ من « أَنْ » وصلتِها ، ويصير التقديرُ : هل تَكْرهون إلا الإيمان في حال كونِه منا ، لكنه امتنع مع تقدُّمِه على « أن آمنَّا » للوجهين المذكورين .

**أحدُهما** : تقدُّمه على «إلَّا» ، ويعني بذلك أن الحال لا تتقدم على «إلَّا» ، ولا أدري ما يمنع ذلك؟ لأنه إذا جَعَل « منَّا » حالاً من « أَنْ » وما في حَيِّزها كان عاملُ الحال مقدراً ، ويكونُ صاحبُ الحال محصوراً ، وإذا كان صاحبُ الحال محصوراً وجبَ تقديمُ الحالِ عليه ، فيقال : « ما جاء راكباً إلا زيد » و« ما ضَرَبْتُ مكتوفاً إلا عمراً » ، فـ« راكباً » و« مكتوفاً » حالان مقدمان وجوباً لحصرِ صاحبَيْهما فهذا مثلُه . وقوله :

**والثاني** : « تقدُّم الصلة على الموصول » لم تتقدَّمْ صلةٌ على موصول ، بيانه : أن الموصول هو « أن » والصلة « آمنا » و« منَّا » ليس متعلقاً بالصلة بل هو معمول لمقدر ، ذلك المقدَّرُ في الحقيقة منصوبٌ بـ« تَنْقِمون » فما أدري ما توهَّمه حتى قال ما قال ؟ على أنه لا يجوزُ أن يكونَ حالاً لكن لا لِما ذَكر بل لأنه يؤدِّي إلى أنه يصير التقديرُ : هل تَنْقِمون إلا إيمانَنا منا ، فَمِنْ نفسِ قوله « إيماننا » فُهِم أنه منَّا ، فلا فائدةَ فيه حينئذٍ . فإن قيل : تكون حالاً مؤكدة . قيل : خلافُ الأصل ، وليس هذا من مظانِّها ، وأيضاً فإنَّ هذا شبيهٌ بتهيئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه ، فإنَّ « تَنْقِمون » يطلب هذا الجار طلباً ظاهراً . وقرأ الجمهور « وما أُنْزل إلينا وما أُنْزِل » بالبناء للمفعول فيهما ، وقرأ أبو نهيك : « أَنْزل ، وأَنْزل » بالبناء للفاعل ، وكلتاهما واضحة .

قوله تعالى : ﴿ وأَنَّ أكثرَكم فاسقون ﴾ قرأ الجمهورُ : « أَنَّ » مفتوحةَ الهمزة ، وقرأ نعيم بن ميسرة بكسرها .

---

(١) سورة المائدة ، الآية (٨) .

(٢) سورة البروج ، الآية (٨) .

فأمَّا قراءةُ الجمهور فتحتمل « أنَّ » فيها أنْ تكونَ في محل رفع أو نصب أو جر ، فالرفعُ من وجه واحد وهو أن تكونَ مبتدأً والخبر محذوف . قال الزمخشري : « والخبر محذوف أي : فسقُكم ثابت معلومٌ عندكم ، لأنكم علمتم أنَّا على الحق وأنتم على الباطل ، إلا أنَّ حبَّ الرئاسة وجمع الأموال لا يَدَعُكم فتنصفوا » فقدَّر الخبر متأخراً . قال الشيخ[1] : « ولا ينبغي أن يُقَدَّر الخبرُ إلا مقدماً لأنه لا يُبْتَدأُ بـ « أنَّ » على الأصحِّ إلا بعد «أمَا» انتهى . ويمكن أن يقال : يُغْتفر في الأمور التقديرية ما لا يُغْتفر في اللفظية ، لا سيما أن هذا جارٍ مَجْرى تفسير المعنى ، والمرادُ إظهار ذلك الخبر كيف يُنْطَق به ، إذ يقال إنه يرى جواز الابتداء بـ «أنَّ » مطلقاً ، فحصل في تقدير الخبر وجهان بالنسبة إلى التقديم والتأخير .

وأمَّا النصبُ فمِنْ ستة أوجه :

**أحدها** : أن يُعْطَفَ على « أن آمَنَّا » ، واستُشْكل هذا التخريج من حيث إنه يصير التقديرُ : هل تكرهون إلا إيماننا وفسقَ أكثركم ، وهم لا يَعْترفون بأن أكثرَهم فاسقون حتى يكرهونه . وأجيب عن ذلك ، فأجاب الزمخشري وغيرُه بأنَّ المعنى : وما تنقمون منا إلا الجمعَ بين أيماننا وبين تَمَرُّدكم وخروجكم عن الإيمان ، كأنه قيل : وما تنكرون منا إلا مخالفَتكم حيث دَخَلْنا في دين الإسلام وأنتم خارجون منه » .

ونقل الواحدي عن بعضهم أنَّ ذلك من باب المقابلة والازدواج ، يعني أنه لَمَّا نقم اليهود عليهم الإيمانَ بجميع الرسل وهو مما لا يُنْقَم ذكَرَ في مقابلته فِسْقَهم ، وهو مِمَّا يُنْقَم ، ومثلُ ذلك حسنٌ في الازدواج ، يقول القائل : « هل تنقم مني إلا أني عَفَوْتُ عنك وأنك فاجر » فَيَحْسُن ذلك لإتمامِ المعنى بالمقابلة . وقال أبو البقاء : « والمعنى على هذا : إنكم كرهتم إيماننا وامتناعكم ، أي : كرهتم مخالفتَنا إياكم ، وهذا كقولك للرجل : ما كرهتَ مني إلا أني مُحَبَّبٌ للناس وأنك مُبْغَضٌ » وإن كان لا يعترف بأنه مُبْغَض . وقال ابن عطية : « وأنَّ أكثركم فاسقون هو عند أكثر المتأوِّلين معطوفٌ على قوله : « أن آمنَّا » فيدخُل كونُهم فاسقين فيما نَقَموه ، وهذا لا يتَّجِهُ معناه » ثم قال بعد كلام : « وإنما يتجه على أن يكون معنى المحاورة : هل تَنْقِمون منا إلا مجموعَ هذه الحال من أنَّا مؤمنون وأنتم فاسقون ، ويكون « وأنَّ أكثركم فاسقون » مِمَّا قَرَّره المخاطب لهم ، وهذا كما تقولُ لِمَنْ يخاصِمُ : « هل تَنْقِم عليَّ إلا أن صدقتُ أنا وكَذَبْتَ أنت » وهو لا يُقِرُّ بأنه كاذب ولا يَنْقِم ذلك ، لكن معنى كلامك : هل تَنْقِم إلا مجموعَ هذه الحال » وهذا هو مجموعُ ما أجاب به الزمخشري والواحدي .

الوجه الثاني من أوجه النصب : أن يكونَ معطوفاً على « أن آمنَّا » أيضاً ، ولكنْ في الكلامِ مضافٌ محذوفٌ لصحةِ المعنى ، تقديرُه : « واعتقادَ أن أكثركم فاسقون » وهو معنى واضح ، فإنَّ الكفار ينقِمون اعتقاد المؤمنين أنهم فاسقون .

**الثالث** : أنه منصوبٌ بفعل مقدَّر تقديرُه : هل تنقمون منا إلا إيماننا ، ولا تنقمون فِسْقَ أكثركم .

**الرابع** : أنه منصوبٌ على المعية ، وتكونُ الواوُ بمعنى « مع » تقديرُه : وما تَنْقِمون منا إلا الإيمانَ مع أن أكثركم فاسقون . ذَكَر جميعَ هذه الأوجه أبو القاسم الزمخشري .

**الخامس** : أنه منصوبٌ عطفاً على « أنْ آمنَّا » و« أن آمنَّا » مفعولٌ من أجله فهو منصوب ، فعَطَفَ هذا عليه ،

---

(١) انظر البحر المحيط (٥١٧/٣) .

والأصلُ : « هل تَنْقِمون إلا لأجْلِ إيماننا ، ولأجلِ أنَّ أكثرَكم فاسقون » ، فلمَّا حُذِف حرفُ الجر من « أن آمنَّا » بقي منصوباً على أحدِ الوجهين المشهورين ، إلا أنه يقال هنا : النصبُ ممتنعٌ من حيث إنه فُقِد شرطٌ من المفعول له ، وهو اتحاد الفاعلِ ، والفاعلُ هنا مختلفٌ ، فإنّ فاعل الانتقام غير فاعل الإيمان ، فينبغي أن يُقَدَّر هنا محلٌّ « أن آمنَّا » جراً ليس إلا ، بعد حذفِ حرفِ الجر ، ولا يَجْري فيه الخلاف المشهورُ بين الخليل وسيبويه في محلِّ « أَنْ » إذا حُذِف منها حرفُ الجر ، لعدمِ اتحاد الفاعل . وأُجيب عن ذلك بأنَّا وإن اشترطنا اتحادَ الفاعلِ فإنَّا نجوِّزُ اعتقادَ النصبِ في « أَنْ » و« أَنَّ » إذا وقعا مفعولاً من أجله بعد حَذْفِ حرفِ الجر لا لكونِهما مفعولاً من أجله ، بل من حيث اختصاصُهما من حيث هما بجواز حذف حرف الجر لطولِما بالصلةِ ، وفي هذه المسألةِ بخصوصِها خلافٌ مذكور في بابِه ، ويدلُّ على ذلك ما نقلَه الواحدي عن صاحبِ « النظم » ، فإن صاحب « النظم » ذَكَر عن الزجاج معنىً ، وهو : هل تكرهون إلا إيماننا وفسقَكم ، أي : إنما كرهتم إيمانَنا وأنتم تعلمون أنَّا على حقٍّ لأنكم فسقتم بأنْ أقمتم على دينكم ، وهذا معنى قولِ الحسن ، فعلى هذا يجب أن يكونَ موضعُ « أَنَّ » في قوله : « وأنَّ أكثرَكم » نصباً بإضمار اللام على تأويل « ولأنَّ أكثرَكم » والواوُ زائدةٌ ، فقد صَرَّح صاحبُ « النظم » بما ذكرته .

**الوجه السادس** : أنه في محلِّ نصبٍ على أنه مفعول من أجله لتنقِمون ، والواوُ زائدةٌ كما تقدَّم تقريرُه . وهذا الوجه الخامس يحتاج إلى تقرير ليُفْهَم معناه ، قال الشيخ[1] بعد ذِكْرِ ما نَقَلْتُه من الأوجه المتقدمةِ عن الزمخشري : « ويظهرُ وجهٌ ثامن ولعله يكون الأرجحَ ، وذلك أن « نَقَم » أصلُه أن يتعدَّى بـ« على » تقول : « نَقمت عليه » ، ثم تبني منه افْتَعَل إذ ذاك بـ « من » ، ويُضَمَّن معنى الإصابة بالمكروه ، قال تعالى : ﴿ ومَنْ عادَ فينتقمُ الله ﴾[2] ومناسَبَةُ التضمين فيها أنَّ مَنْ عاب على شخصٍ فِعْلَه فهو كارهٌ له ، ومصيبُه عليه بالمكروه ، فجاءت هنا فَعَل بمعنى افْتَعَل كقَدَرَ واقتدر ، ولذلك عُدِّيت بـ« مِنْ » دون « على » التي أصلُها أن تتعدَّى بها ، فصار المعنى : وما تنالون منا وما تصيبوننا بما نَكْرَهُ إلا أن آمنا ، أي : إلاَّ لِأَنْ آمنَّا ، فيكون « أن آمنَّا » مفعولاً من أجله ، ويكون « وأنَّ أكثركم فاسقون » معطوفاً على هذه العلة ، وهذا ـ والله أعلم ؛ سببُ تعديته بـ« مِنْ » دون « على » . انتهى ما قاله ، ولم يُصَرِّحْ بكونِه حينئذٍ في مَحلِّ نصبٍ أو جر ، إلاَّ أنَّ ظاهرَ حالِه أن يُعْتَقَد كونُه في محلِّ جرٍّ ، فإنه إنما ذُكِر في أوجه الجر .

وأمَّا الجرُّ فمن ثلاثةِ أوجهٍ :

**أحدُها** : أنه عطفٌ على المؤمَنِ به ، قال الزمخشري : «أي : وما تَنْقِمون منا إلا الإيمانَ بالله وبما أُنْزِل ، وبأن أكثركم فاسقون » وهذا معنى واضح ، قال ابن عطية . « وهذا مستقيمُ المعنى ، لأنَّ إيمانَ المؤمنين بأنَّ أهلَ الكتاب المستمرين على الكفر بمحمدٍ صلّى الله عليه وسلم فَسَقة هو مما ينقمونه » .

**الثاني** : أنه مجرورٌ عطفاً على علةٍ محذوفةٍ تقديرها : ما تَنْقِمون منا إلا الإيمان لقلة إنصافِكم وفسقِكم وإتباعِكم شهواتِكم ، ويدلُّ عليه تفسيرُ الحسن البصري « بفسقِكم نَقَمتم علينا » ، ويُروى « لفسقهم نَقَموا علينا الإيمان » .

**الثالث** : أنه في محلِّ جرٍّ عطفاً على محل « أَنْ آمنَّا » إذا جعلناه مفعولاً من أجله ، واعتقَدْنا أنَّ « أنَّ » في محل جر بعد حذف الحرف ، وقد تقدَّم ما في ذلك في الوجه الخامس ، فقد تحصَّل في قولِه تعالى : « وأن أكثركم

---

(١) انظر البحر المحيط (٥١٧/٣).

(٢) سورة المائدة ، الآية (٩٥) .

فاسقون » أحدَ عشرَ وجهاً ، وجهان في حالة الرفع بالنسبة إلى تقدير الخبر : هل يُقَدَّرُ مُقدَّماً وجوباً أو جوازاً ، وقد تقدَّم ما فيه ، وستةُ أوجه في النصب ، وثلاثةٌ في الجر . وأمَّا قراءةُ ابن ميسرة فوجهها أنها على الاستئنافِ ، أخبر أنَّ أكثرَهم فاسقون ، ويجوز أن تكون منصوبة المحلِّ لعطفِها على معمول القول ، أمرَ نبيَّه صلّى الله عليه وسلم أن يقولَ لهم : هل تنقِمون إلى آخره ، وأن يقول لهم : إنَّ أكثركم فاسقون ، وهي قراءة جَلِيَّةٌ واضحة .

قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ۚ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿٦٠﴾

قوله تعالى : ﴿ قل هل أُنبِّئكم ﴾ : المخاطب في « أنبِّئكم » فيه قولان ، أحدهما ـ وهو الذي لا يَعْرِف أكثرُ أهلِ التفسير غيرَه : أنه يُراد به أهلُ الكتاب الذين تقدَّم ذكرُهم . والثاني : أنه للمؤمنين ، قال ابن عطية « ومَشَى المفسرون في هذه الآية على أن الذين أُمِر أَنْ يقول لهم : « هل أنبِّئكم » هم اليهودُ والكفار المتَّخذون ديننا هزواً ولعباً ، قال ذلك الطبري ، ولم يُسْنِد في ذلك إلى متقدِّمٍ شيئاً ، والآية تحتمل أن يكونَ القولُ للمؤمنين » . انتهى ، فعلى كونِه ضميرَ المؤمنين واضحٌ ، وتكونُ أَفْعَلُ التفضيل ـ أعني « بشرّ » ـ على بابِها ، إذ يصير التقدير : قل هل أنبِّئكم يا مؤمنون بشرٍّ من حال هؤلاء الفاسقين ؟ أولئك أسلافُهم الذين لعنهم الله ، وتكون الإشارةُ بـ« ذلك » إلى حالِهم ، كذا قَدَّره ابنُ عطية ، وإنما قَدَّر مضافاً ، وهو حال ليصِحَّ المعنى ، فإن « ذلك » إشارةٌ للواحدِ ، ولو جاءَ مِنْ غيرِ حَذْفِ مضافٍ لقيل : بشرٍّ من أولئك بالجمع . وقال الزمخشري : « ذلك » إشارةٌ إلى المنقومِ ، ولا بد من حذفِ مضافٍ قبلَه أو قبل « من » تقديرُه : بشرٍّ من أهل ذلك ، أو دينِ مَنْ لَعَنه الله » انتهى . ويجوزُ ألاَّ يقدَّرَ مضافٌ محذوفٌ لا قبلُ ولا بعدُ ، وذلك على لغةِ مَنْ يُشير للمفردِ وللمثنى والمجموع تذكيراً وتأنيثاً بإشارةِ الواحدِ المذكر ، ويكون « ذلك » إشارةً إلى الأشخاصِ المتقدِّمين الذين هم أهلُ الكتابِ ، كأنه قيل : بشرٍّ من أولئك ، يعني أن السلف الذي لهم شَرٌّ من الخَلَفِ ، وعلى هذا يجيء قولُه « مَنْ لَعَنه » مفسِّراً لنفس « ذلك » ، وإنْ كان ضميرَ أهلِ الكتاب وهو قولُ عامةِ المفسرين فيُشْكِل ويحتاج إلى جواب .

ووجهُ الإشكالِ أنه يصيرُ التقديرُ : « هل أنبِّئكم يا أهلَ الكتاب بشرٍّ من ذلك ، و« ذلك » يُراد به المنقومُ وهو الإيمان ، وقد عُلِم أنه لا شرَّ في دينِ الإسلامِ البتةَ ، وقد أجابَ الناسُ عنه ، فقال الزمخشري عبارةً قَرَّر بها الإشكالَ المتقدمَ ، وأجابَ عنه بعد أَنْ قال : « فإنْ قلت : المثوبةُ مختصةٌ بالإحسانِ فكيف وَقَعَتْ في الإساءةِ ؟ قلت : وُضِعَتْ موضعَ عقوبةٍ فهو كقوله :

١٧٥٧ - ..... تَحِيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ[1]

ومنه ﴿ فبشِّرهم بعذاب أليم ﴾[2] وتلك العبارةُ التي ذكرتُها لك هي أن قال : « فإنْ قلت : المعاقَبُ من الفريقين هم اليهودُ ، فلِمَ شُورك بينهم في العقوبة ؟ قلت : كان اليهودُ ـ لُعِنوا ـ يزعمون أن المسلمين ضالُّون مستوجبون للعقوبة ، فقيل لهم : مَنْ لعنه الله شرٌّ عقوبةً في الحقيقة واليقينِ من أهل الإسلام في زعمكم ودعواكم » وفي عبارته

---

(١) تقدم .

(٢) سورة آل عمران ، الآية (٢١) .

بعضٌ علاقة وهي قوله : « فلِمَ شُورك بينهم » أي : بين اليهود وبين المؤمنين ، وقوله : « من الفريقين » يعني بهما أهلَ الكتاب المخاطبين بـ« أنبِّئكم » ، ومَنْ لعنه الله وغَضِب عليه ، وقوله « في العقوبة » أي : التي وَقَعَت المثوبةُ موقعَها ، ففسَّرها بالأصل ، وَفَسَّر غيرُه المثوبةَ هنا بالرجوعِ إلى الله تعالى يومَ القيامة ، ويترتَّب على التفسيرين فائدةٌ ستظهرُ لك قريباً .

و﴿ مثوبةً ﴾ نصبٌ على التمييز ، ومميَّزُها « شَرٌّ » ، وقد تقدم في البقرة[1] الكلامُ على اشتقاقِها ووزنِها فَلْيلتفت إليه . وقوله : « عند الله » فيه وجهان :

**أحدُهما** : أنه متعلقٌ بنفسِ « مَثُوبة » إنْ قُلْنا إنها بمعنى الرجوع ، لأنك تقول : « رَجَعْتُ عنده » ، والعندية هنا مجازية .

**والثاني** : أنه متعلق بمحذوف لأنه صفة لـ « مثوبة » ، وهو في محلِّ نصبٍ إنْ قلنا : إنها اسمٌ محض ، وليست بمعنى الرجوع بل بمعنى عقوبة .

وقرأ الجمهور : « أُنَبِّئكم » بتشديد الباء من « نَبَّأ » . وقرأ إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب : « أُنْبِئُكم » بتخفيفها من « أنبأ » ، وهما لغتان فصيحتان . والجمهور أيضاً على « مَثُوبة » بضم الثاء وسكون الواو ، وقرأ الأعرج وابن بريدة[2] . ونبيح وابن عمران : « مَثْوَبة » بسكون الثاء وفتح الواو ، وجعلها ابن جني في الشذوذ كقولهم « فاكهة مَقْوَدَةٌ للأذى » . بسكون القاف وفتح الواو ، يعني أنه كان من حقها أن تُنْقَلَ حركةُ الواو إلى الساكن قبلها ، وتُقْلَبَ الواوُ ألفاً ، فيقال : مثابة ومَقادة كما يقال : « مَقام » والأصل : « مَقْوَم » .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ لعنه ﴾ في محل « مَنْ » أربعة أوجه :

**أحدها** : أنه في محل رفع على خبر مبتدأ مضمر تقديره : هو مَنْ لعنه الله ، وقَدَّر مكي قبله مضافاً محذوفاً ، قال : « تقديرُه : لَعْنُ مَنْ لعنَه الله » ثم قال : وقيل : « مَنْ » في موضعِ خفضٍ على البدلِ مِنْ « بشرٍّ » بدلِ الشيء من الشيء وهو هو ، وكان ينبغي له أن يقدِّرَ في هذا الوجه مضافاً محذوفاً كما قَدَّره في حالة الرفع ، لأنه إنْ جَعل « شراً » مراداً به معنىً لزمه التقدير في الموضعين ، وإن جعله مراداً به الأشخاصُ لَزِمه ألاَّ يُقَدِّر في الموضعين .

**الثاني** : أنه في محل جر كما تقدَّم بيانُه عن مكي .

**الثالث** : أنه في محلِّ نصبٍ على البدل من محل « بشر » .

**الرابع** : أنه في محلِّ نصبٍ على أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر يدل عليه « أُنَبِّئكم » تقديره : أُعَرِّفكم مَنْ لعنه الله ، ذكره أبو البقاء ، و« مَنْ » يُحْتَمل أن تكونَ موصولة وهو الظاهرُ ، ونكرةً موصوفة . فعلى الأول لا محلَّ للجملة التي بعدها ، وعلى الثاني لها محلٌّ بحسب ما يُحْكَمُ على « مَنْ » بأحد الأوجه السابقة ، وقد حَمَل على لفظِها أولاً في قوله « لعنه » و« عليه » ثم على معناها في قوله : « منهم القردة » ، ثم على لفظها في قوله : « وعَبدَ الطاغوت » ثم على لفظِها في قوله : « أولئك » ، فجَمَع في الحمل عليها أربع مرات .

---

(١) انظر تفسير الآية (١٠٣) .

(٢) عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي = قاض مرو . انظر التهذيب (٥/١٥٧) .

و« جَعَل » هنا بمعنى « صَيَّر » فيكون « منهم » في محل نصب مفعولاً ثانياً ، قُدِّم على الأول فيتعلق بمحذوف أي : صَيَّر القردة والخنازير كائنين منهم ، وجعلَها الفارسي في كتاب « الحجة » له بمعنى خلق . قال ابن عطية : « وهذه منه ـ رحمه الله ـ نزعةٌ اعتزالية لأن قوله : « وعبد الطاغوت » تقديره ومَنْ عبد الطاغوت » ، والمعتزلة لا ترى أن الله تعالى يصيِّر أحداً عابد طاغوت » . انتهى . والذي يُفَرُّ منه في التصيير هو بعينِه موجودٌ في الخلق ، وللبحث فيه موضع غير هذا تعرضت له في التفسير الكبير . وجَعَلَ الشيخ[1] قولَه تعالى « مَنْ لعنَه الله » إلى آخره مِنْ وَضْعِ الظاهر موضعَ المضمرِ تنبيهاً على الوصف الذي به حصل كونهم شراً مثوبةً ، كأنه قيل : قل هل أنبِّئكم بشرٍّ من ذلك عند الله مثوبةً ؟ أنتم ، أي : هم أنتم ، ويَدُلُّ على هذا المعنى قوله بعد : ﴿ وإذا جاؤوكم قالوا آمنَّا ﴾ ، فيكون الضميرُ واحداً ، وجَعَلَ هذا هو الذي تقتضيه فصاحةُ الكلام . وقرأ أُبَيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود : « مَنْ غَضِب الله عليهم وجعلَهم قردةً » وهي واضحةٌ .

قوله : ﴿ **وعَبَد الطاغوت** ﴾ في هذه الآية أربعٌ وعشرون قراءةً ، اثنتان في السبع ، وهما « عَبد الطاغوتَ » على أن « عَبَد » فعلٌ ماضٍ مبني للفاعل ، وفيه ضميرٌ يعودُ على « مَنْ » كما تقدم ، وهي قراءة جمهور السبعة غيرَ حمزة . والثانية : « وعُبُدَ الطاغوتِ » بضم الباء وفتح الدال وخفض الطاغوت ، وهي قراءةُ حمزة ـ رحمه الله ـ والأعمش ويحيى بن وثاب . وتوجيهُها كما قال الفارسي وهو أن « عَبُداً » واحدٌ يُراد به الكثرةُ مثلَ قوله تعالى : ﴿ وإنْ تَعُدُّوا نعمةَ الله لا تُحْصُوها ﴾[2] وليس بجمع « عبد » لأنه ليس في أبنيةِ الجمعِ مثلُه قال : « وقد جاء على فَعُل لأنه بناء يُراد به الكثرةُ والمبالغةُ في نحو يَقُظ ونَدُس ، كأنه قد ذهب في عبادة الطاغوت كلَّ مذهب ، وبهذا المعنى أجاب الزمخشري أيضاً ، قال ـ رحمه الله تعالى ـ : « معناه الغلُوُّ في العبودية كقولهم : « رجل حَذُر وفَطُن » للبليغ في الحذر والفطنة ، وأنشدَ لَطَرفة :

١٧٥٨ ـ أَبَنِي لُبَيْنَى إنَّ أُمَّكُمُ أَمَةٌ ، وإنَّ أَبَاكُمُ عَبُدُ[3]

وقد سَبَقهما إلى هذا التوجيهِ أبو إسحاق ، وأبو بكر بن الأنباري ، قال أبو بكر : « وضُمَّتِ الباءُ للمبالغةِ كقولِهم للفَطِن : « فَطُن » وللحَذِر : « حَذُر » ، يَضُمُّون العين للمبالغة ، قال أوس بن حجر :

أَبَنِي لُبَيْنَى إنَّ أُمَّكُمُ أَمَةٌ ، وإنَّ أَبَاكُمُ عَبُدُ

فضمَّ الباء ، قلت : كذا نَسَب البيتَ لابن حجر ، وقد قَدَّمْتُ أنه لطرفة ، ومِمَّنْ نَسَبه لطرفةَ الشيخُ شهاب الدين أبو شامة . وقال أبو إسحاق : « ووجْهُ قراءةِ حمزةَ أنَّ الاسمَ بُنِي على فَعُل كما تقول : « رجلٌ حَذُر » وتأويلُه أنه مبالغٌ في الحذر فتأويلُ « عَبُد » أنَّه بَلَغ الغايةَ في طاعة الشيطان ، وكأنَّ هذا اللفظَ لفظٌ واحدٌ يَدُلُّ على الجمعِ كما تقول للقوم « عَبُد العَصا » تريدُ عبيد العصا ، فأخذ أبو عليّ هذا وبَسَطه بما ذَكَرْتُه عنه ، ثم قال « وجاز هذا البناءُ في عَبْد لأنه في الأصلِ صفةٌ ، وإن كان قد استُعْمِل استعمالَ الأسماءِ ، لا يُزيل ذلك عنه حكمَ الوصفِ كالأبطح والأبرق استُعْمِلا استعمالَ الأسماءِ حتى جُمِعا جَمْعَها في قولهم : أبارق وأباطح كأجادِل جمع الأَجْدل ، ثم لم يُزِلْ ذلك عنهما حكمَ الصفة ، يَدُلُّك على ذلك مَنْعُهم له الصرفَ كأحمر ، وإذا لم يَخْرج العبدُ عن الصفة لم يمتنعْ أَنْ يُبنى بناءَ الصفات على

---

(١) انظر البحر المحيط (٥١٨/٣) .

(٢) سورة إبراهيم ، الآية (٣٤) .

(٣) البيت لأوس بن حجر لا كما ذكر المصنف انظر ديوانه (٢١) ، اللسان (عبد) .

فَعُل نحو : « يَقُظ » ، وإنما أَشْبَعْتُ العبارةَ هنا لأن بعض الناس طَعَن على هذه القراءة ونسب قارئها إلى الوهم كالفراء والزجاج وأبي عبيد ونصير الرازي[1] النحوي صاحب الكسائي . قال الفراء : « إنما يجوز ذلك في ضرورةِ الشعر ـ يعني ضمَّ باء « عَبُد » ـ فأمَّا في القراءة فلا » وقال أيضاً : « إنْ تكن لغةً مثلَ حَذُر وعَجُل جاز ذلك ، وهو وجهٌ ، وإلَّا فلا تجوزُ في القراءة » . وقال الزجاج : « هذه القراءةُ ليست بالوجهِ لأنَّ عَبُداً على فَعُل ، وهذا ليس من أمثلةِ الجمعِ » . وقال أبو عبيد : « إنما معنى العَبُد عندهم الأعبُد ، يريدون خدَمَ الطاغوتِ ، ولم نجد هذا يَصِحُّ عن أحد من فصحاء العرب أن العَبْد يقال فيه عَبُد وإنما هو عَبْد وأَعْبُد » . وقال نصير الرازي « هذا وَهْمٌ مِمَّن قرأ به فليتقِ الله مَنْ قرأ به ، وليسألْ عنه العلماء حتى يوقفَ على أنه غير جائز » . قلت : قد سألوا عن ذلك العلماءَ ووجدوه صحيحاً في المعنى بحمد الله تعالى ، وإذا تواتر الشيء قرآناً فلا التفاتَ إلى مُنْكرِه لأنه خَفِيَ عنه ما وَضَح لغيره .

وأمَّا القراءاتُ الشاذةُ فقرأ أُبَيّ : « وعَبَدُوا » بواو الجمع مراعاةً لمعنى « مَن » وهي واضحةٌ . وقرأ الحسن البصري في رواية عَبَّاد[2] : « وعَبْدَ الطاغوتَ » بفتح العين والدال وسكون الباء ونصب التاء من « الطاغوت » وخَرَّجها ابن عطية على وجهين :

**أحدهما** : أنه أراد : « وعَبْداً الطاغوت » فحذف التنوينَ من « عبداً » لالتقاء الساكنين كقوله :

١٧٥٩ ـ ..... وَلا ذَاكِرَ اللَّهَ إلَّا قَلِيلا[3]

**والثاني** : أنه أراد « وعبَد » بفتح الباء على أنه فعلُ ماضٍ كقراءة الجماعة إلا أنه سَكَّن العينَ على نحوِ ما سَكَّنها في قول الآخر :

١٧٦٠ ـ وَمَا كُلُّ مَغْبُونٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ ..... [4]

بسكون اللام ، ومثله قراءةُ أبي السمال : « ولُعْنوا بما قالوا »[5] بسكون العين ، قلت : ليس ذلك مثلَ « لُعْنوا » لأنَّ تخفيف الكسر مقيس بخلاف الفتح ، ومثلُ « سَلْفَ » قولُ الآخر :

١٧٦١ ـ إنَّما شِعْرِي مِلْحٌ قَدْ خُلْطَ بِجُلْجُلانْ[6]

من حيث إنه خَفَّف الفتحة . وقال الشيخ[7] : ـ بعد أن حكى التخريج الأول عن ابن عطية ـ : « وهذا التخريجُ لا يَصِحُّ لأنَّ عَبْداً لا يمكن أن ينصبَ الطاغوت ، إذ ليس بمصدرٍ ولا اسمِ فاعل ، فالتخريجُ الصحيح أن يكونَ تخفيفاً من « عَبَدَ » كـ« سَلْف » في « سَلَف » . قلت : لو ذكر التخريجين عن ابنِ عطية ، ثم استشكلَ الأولَ لكان إنصافاً لئلا يُتَوَهَّم أن التخريجَ الثاني له . ويمكن أن يقال : إنَّ « عَبْداً » لِما في لفظه من معنى التذلل والخضوعِ دَلَّ على ناصبٍ للطاغوت حُذِفَ ، فكأنه قيل : مَنْ يعبُد هذا العبدَ ؟ فقيل : يعبُد الطاغوتَ ، وإذا تقرَّر أنَّ « عَبْدَ » حُذِفَ تنوينُه فهو

---

(١) نصير بن يوسف الرازي أخذ عن الكسائي وروى عنه داود بن سليمان توفي سنة (٢٤٠) ، انظر غاية النهاية (٢/ ٣٤٠) .

(٢) عباد بن ميسرة المنقري البصري المعلم لين الحديث عابد انظر التقريب (١/ ٣٩٤) .

(٣) تقدم .

(٤) صدر بيت للأخطل وعجزه :

..... بِراجِحٍ ما قَدْ فاتَه بِرداد

انظر ديوانه (١٨) .

(٥) سورة المائدة ، الآية (٦٤) .

(٦) تقدم .

(٧) انظر البحر المحيط (٣/ ٥١٩) .

منصوبٌ عطفاً على القردة ، أي : وجعلَ منهم عَبْداً للطاغوت .

وقرأ الحسن أيضاً في روايةٍ أخرى كهذه القراءة ، إلا أنه جَرَّ « الطاغوت » وهي واضحةٌ فإنه مفرد يُراد به الجنسُ أُضيف إلى ما بعده . وقرأ الأعمش والنخعي وأبو جعفر : « وعُبِد » مبنياً للمفعول ، « الطاغوتُ » رفعاً . وقرأ عبد الله كذلك إلا أنَّه زادَ في الفعلَ تاء التأنيث ، وقرأ : « وعُبِدَتِ الطاغوتُ » والطاغوت يذكر ويؤنث ، قال تعالى : ﴿والذين اجتنبوا الطاغوتَ أن يعبُدوها﴾[1] ، وقد تقدَّم في البقرة[2] . قال ابن عطية : « وضَعَّفَ الطبري هذه القراءةَ ، وهي متجهةٌ » ، يعني قراءةَ البناءِ للمفعول ، ولم يبيِّنْ وجهَ الضعفِ ولا توجيهَ القراءة ، ووجهُ الضعفِ أنه تخلو الجملة المعطوفة على الصلةِ من رابطٍ يربطُها بالموصولِ ، إذ ليس في « عُبِد الطاغوتُ » ضميرٌ يعودُ على « مَنْ لعنه الله » ، لو قلت : « أكرمت الذين أهنتُهم وضُرِب زيدٌ » على أن يكون « وضُرِب » عطفاً على « أكرمت » لم يَجُزْ ، فكذلك هذا . وأمَّا توجيهُها فهو كما قال أبو القاسم الزمخشري : « إنَّ العائدَ محذوفٌ تقديرُه : « وعُبِد الطاغوتُ فيهم أو بينهم » .

وقرأ ابن مسعود في روايةِ عبد الغفار عن علقمة عنه : « وعَبُدَ الطاغوتُ » بفتح العين وضمِّ الباء وفتحِ الدال ورفعِ الطاغوت ، وفيها تخريجان :

**أحدُهما** : ـ ما ذكرَه ابن عطية ـ وهو أن يصيرَ له أَنْ عُبِد كالخُلُقِ والأمرِ المعتاد المعروف ، فهو في معنى فَقُه وشَرُف وظَرُف ، قلت : يريد بكونه في معناه أي : صار له الفقهُ والظرفُ خُلُقاً معتاداً معروفاً ، وإلاَّ فمعناه مغايرٌ لمعاني هذه الأفعالِ .

**والثاني** : ـ ما ذكرَه الزمخشري ـ وهو أَنْ صارَ معبوداً من دونِ الله كـ« أمُر » أي : صار أميراً ، وهو قريبٌ من الأولِ وإنْ كان بينهما فرقٌ لطيفٌ .

وقرأ ابن عباس في رواية عكرمة عنه ومجاهد ويحيى بن وثاب : « وعُبُدَ الطاغوتِ » بضم العين والباء وفتح الدال وجر « الطاغوت » وفيها أقوال ، أحدها : ـ وهو قول الأخفش ـ أنَّ عُبُداً جمع عبيد ، وعبيد جمعُ عَبْد فهو جمعُ الجمعِ ، وأنشد :

١٧٦٢ ـ انْسُبِ الْعَبْدَ إلَى آبَائِهِ أَسْوَدَ الْجِلْدَةِ مِنْ قَوْمٍ عُبُدْ[3]

وتابعه الزمخشري على ذلك ، يعني أنَّ عبيداً جمعاً بمنزلة رغيف مفرداً فيُجْمع جمعَه كما يُقال : رغيف ورُغُف .

**الثاني** : ـ وهو قولُ ثعلب ـ أنه جمعُ عابد كشارف وشُرُف ، وأنشد :

١٧٦٣ ـ أَلَا يَا حَمْزُ لِلشُّرُفِ النَّوَاءِ فَهُنَّ مُعَقَّلاتٌ بِالْفِنَاءِ[4]

**والثالث** : أنه جَمْعُ عَبْد كسَقْف وسُقُف ورَهْن ورُهُن .

---

(١) سورة الزمر ، الآية (١٧) .
(٢) انظر تفسير الآية (٢٥٦) .
(٣) انظر البيت في الكشاف (٤/ ٣٧١) ، اللسان (عبد) .
(٤) انظر البيت في اللسان والتاج (شرف)، والعقيلة من النساء : الكريمة .

**والرابع** : أنه جمع عِباد ، وعِباد جمعُ « عَبْد » ، فيكونُ أيضاً جمعَ الجمعِ مثل « ثِمار » هو جمع « ثَمَرة » ثم يُجْمع على « ثُمُر » ، وهذا لأنَّ عِباداً وثِماراً جمعين بمنزلة كتاب مفرداً ، وكتاب يجمع على كُتُب فكذلك ما وازَنَه .

وقرأ الأعمش : « وعُبَّدَ » بضمِّ العينِ وتشديدِ الباءِ مفتوحةً وفتحِ الدال ، « الطاغوت » بالجرِّ ، وهي جمع عابِد كضُرَّب في جمع ضارِب وخُلَّص في جمع خالِص . وقرأ ابنُ مسعود أيضاً في رواية علقمة : « وعُبَدَ الطاغوت » بضمِّ العين وفتحِ الباء والدالِ ، و« الطاغوتِ » جرًّا ، وتوجيهُها أنه بناءُ مبالغةٍ كحُطَم ولُبَد ، وهو اسمُ جنسٍ مفردٍ يُراد به الجمعُ ، والقولُ فيه كالقول في قراءةِ حمزة وقد تقدَّمَتْ .

وقرأ ابن مسعود في رواية علقمةَ أيضاً : « وعُبَّدَ الطاغوتَ » بضمِّ العين وبشد الباء مفتوحة وفتح الدال ونصب « الطاغوت » ، وخَرَّجها ابن عطية على أنها جمعُ عابد كضُرَّب في جمع ضارب ، وحَذَف التنوين من « عبدا » لالتقاء الساكنين كقوله :

١٧٦٤ - ..... وَلَا ذَاكِرَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلا[1]

قال : « وقد تقدَّم نظيرُه » ، يعني قراءةَ : « وعَبْدَ الطاغوتَ » بفتح العين والدال وسكونِ الباءِ ونصبِ التاء ، وكان ذَكَر لها تخريجين ، أحدُهما هذا ، والآخرُ لا يمكنُ وهو تسكينُ عينِ الماضي . وقرأ بريدة الأسلمي فيما نقلَه عنه ابنُ جرير : « وعابِد الشيطانِ » بنصبِ « عابد » وجَرِّ « الشيطان » بدلَ الطاغوت وهو تفسيرٌ لا قراءةٌ . وقرأ أبو واقد الأعرابي : « وعُبَّاد » بضمِّ العينِ وتشديدِ الباءِ بعدها ألف ونصبِ الدال ، والطاغوتِ بالجر ، وهي جمعُ عابد كضُرَّاب في ضارب .

وقرأ بعضُ البصريين : « وعِبادَ الطاغوتِ » بكسرِ العين ، وبعد الباء المخففة ألف ، ونصب الدال وجَرِّ « الطاغوت » ، وفيها قولان :

**أحدهما** : أنه جمع عابِد كقائِم وقِيام ، وصائِم وصِيام .

**والثاني** : أنها جمعُ عَبْد ، وأنشد سيبويه :

١٧٦٥ - أَتُوعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَابْنَ حَجْلٍ أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا[2]

قال ابن عطية : « وقد يجوزُ أن يكونَ جمعَ « عَبْد » ، وقلما يأتي « عِباد » مضافاً إلى غيرِ الله تعالى ، وأَنْشَد سيبويه : « أَتُوْعِدُني » البيت قال أبو الفتح : يريد عبادَ آدم عليه السلام ، ولو أراد عباد الله فليس ذلك بشيء يُسَبُّ به أحدٌ ، فالخَلْقُ كلُّهم عبادُ الله » قال ابن عطية : « وهذا التعليقُ بآدم شاذٌّ بعيدٌ والاعتراضُ باقٍ ، وليس هذا مِمَّا تخيَّل الشاعرُ قصدَه ، وإنما أرادَ العبيد فساقَتْه القافيةُ إلى العباد ، إذ قد يُقال لِمَنْ يملكه مِلْكاً ما ، وقد ذكر أن عربَ الحيرة سُمُّوا عِباداً لدخولِهم في طاعةِ كِسْرى فدانَتْهم مملكتُه » قلت : قد اشْتَهَرَ في ألسنةِ الناس أن « عَبْدا » المضافَ إلى الله تعالى يُجْمَعُ على « عِباد » وإلى غيره على « عبيد » ، وهذا هو الغالبُ ، وعليه بنى أبو محمد .

---

(١) تقدم .

(٢) انظر الكتاب (١/١٥٣) ، المحتسب (١/٢١٥) ، ابن الشجري (١/٦٦) .

وقرأ عون العقيلي[١] في روايةِ العَبَّاس بن الفضل عنه : «وعابِدُ الطاغوتِ » بضمِّ الدالِ وجَرِّ الطاغوت كضاربِ زيدٍ . قال أبو عمرو : تقديرُه : « وهم عابدُ الطاغوت » . قال ابن عطية : « فهو اسمُ جنسٍ » قلت : يعني أنه أرادَ بـ« عابِد » جماعةً ، قلت : وهذه القراءةُ يجوز أن يكونَ أصلُها : « وعابدو الطاغوت » جَمْعَ عابد جمعَ سلامةٍ ، فلمَّا لَقِيت الواوُ لامَ التعريف حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين ، فصار اللفظُ بدالٍ مضمومةٍ ، ويؤيِّد فَهْمَ هذا أنَّ أبا عمرو قَدَّر المبتدأ جَمْعاً فقال : « تقديرُه : هم عابدو » ، اللهم إلا أَنْ ينقلُوا عن العقيلي أنه نَصَّ على قراءتِه أنها بالإفراد ، أو سمعوه يقف على « عابد » ، أو رَأَوْا مصحفَه بدالٍ دونَ واوٍ ، وحينئذٍ تكونُ قراءتُه كقراءةِ ابن عباس : « وعابدو » بالواوِ ، وعلى الجملة فقراءتُهما متحدةٌ لفظاً ، وإنَّما يَظْهَرُ الفرقُ بينهما على ما قالُوه في الوقفِ أو الخطِّ .

وقرأ ابنُ عباس في روايةٍ أخرى لعكرمة : « وعابِدُو» بالجمعِ ، وقد تقدَّم ذلك . وقرأ ابن بُرَيْدة : « وعابد » بنصبِ الدالِ كضاربِ زيدٍ ، وهو أيضاً مفردٌ يُراد به الجنسُ . وقرأ ابن عباس وابن أبي عبلة : « وعَبَد الطاغوتِ » بفتحِ العينِ والباءِ والدال وجَرِّ الطاغوت ، وتخريجُها أنَّ الأصلَ : « وعبدةَ الطاغوت » وفاعِل يُجْمَعُ على فَعَلَة كفاجِر وفَجَرة ، وكافِر وكَفَرة ، فحُذِفَتْ تاءُ التأنيثِ للإضافة كقوله :

١٧٦٦ - قَامَ وُلَاهَا فَسَقَوْهُ صَرْخَدا[٢]

أي : ولاتُها ، وكقولِه :

١٧٦٧ - ..... وأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا[٣]

أي : عدةَ الأمرِ ، ومنه : ﴿ وإقامِ الصلاة ﴾[٤] أي : إقامةِ الصلاة ، ويجوزُ أَنْ يكونَ « عَبَدَ » اسمَ جنسٍ لعابد كخادِم وخَدَم وحينئذٍ فلا حَذْفَ تاءِ تأنيثٍ لإضافة . وقُرِىء : « عَبَدَة الطاغوت » بثبوتِ التاء وهي دالَّةٌ على حَذْفِ التاء للإضافة في القراءةِ قبلَها ، وقد تقدَّم توجيهُها أنَّ فاعِلاً يُجْمَعُ على « فَعَلَة » كبارٌ وبَرَرة وفاجِر وفَجَرة .

وقرأ عبيد بن عمير : « وأَعْبُد الطاغوت » جمع عبد كفَلْس وأَفْلُس وكَلْب وأَكْلُب وقرأ ابن عباس : « وعبيد الطاغوت » جمعَ عبدٍ أيضاً وهو نحو : كلب وكليب » قال :

١٧٦٨ - تَعَفَّقَ الأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ[٥]

وقُرِىء أيضاً : « وعابدي الطاغوت » . وقرأ عبد الله بن مسعود : « ومَنْ عَبَدوا » . فهذه أربعٌ وعشرون قراءةً ، وكان ينبغي ألَّا يُعَدَّ فيها : « وعابد الشيطان » لأنها تفسيرٌ لا قراءة . وقال ابن عطية : « وقد قال بعضُ الرواة في هذه الآية : إنها تجويزٌ لا قراءةٌ » يعني لَمَّا كَثُرت الرواياتُ في هذه الآيةِ ظنَّ بعضُهم أنه قيل على سبيلِ الجواز لا أنها منقولةٌ عن أحدٍ ، وهذا لا ينبغي أَنْ يُقال ولا يُعْتقدَ فإنَّ أهلَها إنما رَوَوْها قراءةً تَلَوها على مَنْ أخذوا عنه ، وهذا بخلاف و« عابد الشيطان » فإنَّه مخالفٌ للسواد الكريم .

وطريقُ ضبطِ القراءةِ في هذا الحرفِ بعدَما عُرِفَ القراء أن يقال : سبع قراءات مع كونِ « عَبَد » فعلاً ماضياً

---

(١) عون العقيلي أخذ القراءة عرضاً عن نصر بن عاصم وروى القراءة عنه المعلى بن عيسى انظر غاية النهاية (١/٦٠٦) .

(٢) انظر معاني الفراء (١/٣١٤) ، تفسير الطبري (١٠/٤٤٩)

(٣) تقدم .

(٤) سورة الأنبياء ، الآية (٧٣) .

(٥) تقدم .

وهي : وعَبَد وعَبَدُوا ومَنْ عَبَدوا وعُبِد وعُبِدَت وعَبُدَ وعَبْدَ في قولِنا : إنَّ الباء سَكَنَتْ تخفيفاً كسَلْفَ في سَلَف ، وتسعُ قراءاتٍ مع كونِه جمعَ تكسيرٍ وهي : وعُبُدَ وعُبَّد مع جَرِّ الطاغوت وعُبَّد مع نصبه وعُبَّاد وعِباد وعَبَدَ على حَذْفِ التاءِ للإضافةِ وعَبَدَة وأَعْبُد وعبيد ، وست مع المفرد : وعَبُدَ وعُبَدَ وعابدَ الطاغوت وعابدُ الطاغوت بضم الدال وعابد الشيطان وعَبْدَ الطاغوت ، وثِنتان مع كونه جمعَ سلامة : وعابِدوا بالواو وعابدي بالياء . فعلى قراءةِ الفعل يجوز في الجملةِ وجهان :

**أحدهما** : أن تكونَ معطوفةً على الصلة قبلها والتقدير : مَنْ لعنَه الله وعَبَد الطاغوت .

**والثاني** : أنه ليس داخلاً في حَيِّز الصلةِ ، وإنما هو على تقديرِ مَنْ أي : ومَنْ عَبَد ، ويدلُّ له قراءة عبد الله بإظهارِ « مَنْ » ، إلاَّ أنَّ هذا ـ كما قال الواحدي ـ يؤدِّي إلى حَذْفِ الموصولِ وإبقاءِ صلتِه ، وهو ممنوعٌ عند البصريين ، جائزٌ عند الكوفيين ، وسيأتي جميعُ ذلك في قولِه تعالى : ﴿ قولوا آمنَّا بالذي أُنْزِل إلينا وأُنْزِل إليكم ﴾[1] أي : وبالذي أُنْزل . وعلى قراءةِ جمع التكسير فيكون منصوباً عطفاً على القردة والخنازير أي : جَعَلَ منهم القردةَ وعِباد وعُبَّاد وعبيد ، وعلى قراءةِ الإفراد كذلك أيضاً ، ويجوز النصبُ فيها أيضاً من وجهٍ آخرَ وهو العطفُ على « مَنْ » في « مَنْ لَعَنه الله » إذا قلنا بأنه منصوبٌ على ما تقدَّم تحريرُه قبلُ ، وهو مرادٌ به الجنس ، وفي بعضِها قُرِىء برفعه نحو : « وعابدُ الطاغوت ، وتقدَّم أن أبا عمرو يُقدِّر له مبتدأ أي : هم ابد ، وتقدَّم ما في ذلك ، وعندي أنه يجوزُ أن يرتفعَ على أنه معطوفٌ على « مَنْ » في قولِه تعالى « مَنْ لَعنه الله » ويَدُلُّ لذلك أنهم أجازوا في قراءةِ عبدِ الله : « وعابدُو » بالواوِ هذين الوجهين فهذا مثله . وأما قراءة جمع السلامة فَمَنْ قرأ بالياء فهو منصوبٌ عطفاً على القردةِ ، ويجوزُ فيه وجهان آخران :

**أحدُهما** : أنه منصوبٌ عطفاً على « مَنْ » في « مَنْ لعنه الله » إذا قلنا إنَّ محلَّها نصبٌ كما مَرَّ .

**والثاني** : أنه مجرورٌ عطفاف على « مَنْ لَعَنه الله » أيضاً إذا قُلْنا بأنَّها في محلِّ جر بدلاً من « بشرٍّ » كما تقدَّم إيضاحُه . وهذه أوجهٌ واضحةٌ سِرة الاستنباطِ واللَّهُ أعلمُ . ومَنْ قَرَأ بالواو فرفعُه : إمَّا على إضمارِ مبتدأ أي : هم عابدُو الطاغوت ، وإمَّا نسقٌ على « مَنْ » في قولِه تعالى : « مَنْ لَعَنه الله » كما تقدَّم .

قوله تعالى : ﴿ **أولئك شَرٌّ** ﴾ مبتدأ وخبر ، و« مكاناً » نصب على التمييز ، نَسَب الشَّر للمكان وهو لأهلِه ، كنايةً عن نهايتِهم في ذلك ، و« شرّ » هنا على بابه من التفضيل ، والمفضَّل عليه فيه احتمالان :

**أحدهما** : أنهم المؤمنون ، فيقال : كيف يُقال ذلك والمؤمنون لا شَرَّ عندهم البتة ؟ فَأُجيب بجوابين ، أحدُهما : ـ ما ذكره النحاس ؛ وهو أنَّ مكانَهم في الآخرة شَرٌّ مِنْ مكانِ المؤمنين في الدنيا لِما يلحقُهم فيه من الشر » يعني من الهمومِ الدنيويةِ والحاجةِ والإعسارِ وسماعِ الأذى والهَضْم من جانبهم ، قال : « وهذا أحسنُ ما قيل فيه » لعَمْري لقد صدق فطالما يَلْقَى المؤمن من الأذى ويذوقُ من الحاجة كلَّ صابٍ وعَلْقم .

**والثاني من الجوابين** : أنه على سبيل التنازل والتسليم للخصم على زعمه إلزاماً له بالحجة ، كأنه قيل : شَرٌّ من مكانهم في زعمكم ، فهو قريب من المقابلة في المعنى .

**والثاني من الاحتمالين** : أنَّ المفضَّل عليه هم طائفة من الكفارِ ، أي : أولئك الملعونون المغضوبُ عليهم

---

(١) سورة العنكبوت ، الآية (٤٦) .

المجعولُ منهم القردةُ والخنازيرُ العابدون الطاغوتَ شرٌّ مكاناً من غيرهم مِنَ الكفرة الذين لم يَجْمعوا بين هذه الخصالِ الذميمةِ .

وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكْتُمُونَ ﴿٦١﴾ وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٦٢﴾ لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴿٦٣﴾ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٦٤﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٦٥﴾

وقوله تعالى : ﴿ **وإذا جاؤوكم** ﴾ : الضميرُ المرفوعُ لليهودِ المعاصرين ، فحينئذٍ لا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ أي : وإذا جاءكم ذريتُهم أو نَسْلُهم ؛ لأنَّ أولئك المجعولَ منهم القردة والخنازير لم يَجيئوا ، ويجوزُ ألَّا يقدَّر مضافٌ محذوفٌ ، وذلك على أن يكونَ قولُه « مَنْ لَعَنه الله » إلى آخره عبارةً عن المخاطبين في قوله : « يا أهلَ الكتاب » وأنه مِمَّا وُضِع فيه الظاهرُ موضعَ المضمر ، وكأنه قيل : أنتم ، كذا قاله الشيخ[1] ، وفيه نظرٌ فإنه لا بدَّ من تقديرِ مضافٍ في قولِه تعالى : « وجَعَلَ منهم القردةَ » تقديرُه : وجَعَلَ من آبائِكم أو أسلافِكم أو من جنسكم ، لأن المعاصرين ليسوا مجعولاً منهم بأعيانِهم ، فسواءً جَعَله مِمَّا ذَكَر أم لا ، لا بد من حذف مضاف .

قوله تعالى : ﴿ **وقد دَخَلوا بالكفرِ** ﴾ هذه جملةٌ حاليةٌ وفي العامل فيها وجهان :

**أحدُهما** : ـ وبه بدأ أبو البقاء ـ أنه « قالوا » أي : قالوا كذا في حالِ دخولِهم كفرةً وخروجهم كفرةً وفيه نظرٌ ، إذ المعنى يَأْباه .

**والثاني** : أنه « آمنَّا » ، وهذا واضحٌ أي : قالوا آمنَّا في هذه الحال . و« قد » في « وقد دَخلوا » « وقد خَرَجُوا » لتقريب الماضي من الحال . وقال الزمخشري « ولمعنىً آخرَ وهو أنَّ أماراتِ النفاقِ كانت لائحةً عليهم فكان الرسولُ عليه السلام متوقعاً لإظهار الله تعالى ما كتموه ، فدخَلَ حرفُ التوقعِ ، وهو متعلِّقٌ بقولِه « قالوا آمنا » أي : قالوا ذلك وهذه حالُهم » يعني بقوله : « وهو متعلِّقٌ » أي : والحال ، وقوةُ كلامِه تُعْطي أنَّ صاحبَ الحالِ وعاملَها الجملةُ المَحْكِيَّة بالقول . و« بالكفر » متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من فاعلِ « دَخَلوا » فهي حال من حالٍ أي : دَخلوا ملتبسين بالكفر أي : ومعَهم الكفرُ كقولِهم : « خرج زيدٌ بثيابه » وقراءةِ مَنْ قرأ : « تَنْبُتُ بالدُّهْن »[2] أي : وفيها الدهن ، ومنه ما أنشدَ الأصمعي :

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/ ٥٢٠) .

(٢) سورة المؤمنون ، الآية (٢٠) .

١٧٦٩ ـ ومُسْتَنَّةٍ كَاسْتِنَانِ الخَرُو ... فِ قَدْ قَطَعَ الحَبْلَ بالمِرْوَدِ[1]

أي : ومرودُه فيه ، وكذلك « به » أيضاً حالٌ من فاعلِ « خرجوا » .

وقوله : « وهم » مبتدأٌ ، و« قد خَرَجُوا » خبرُه ، والجملةُ حالٌ أيضاً عطفٌ على الحالِ قبلَها ، وإنما جاءتِ الأولى فعليةً والثانيةُ اسميةً تنبيهاً على فرطِ تهالكِهم في الكفر ، وذلك أنهم كان ينبغي لهم إذا دخلوا على الرسولِ عليه السلام أنْ يُؤمنوا ، لِما يَرَوْن من حسنِ سَمْتِه وهَيْبَته وما يظهرُ على يديهِ الشريفة من الخوارقِ والمعجزات ، ولذلك قال بعض الكفرة : « رأيت وجهَ مَنْ ليس بكذَّاب » ، فلمَّا لم ينجَعْ فيهم ذلك أكَّد كفرهَم الثاني بأَنْ أَبْرَز الجملةَ اسميةً صدرُها اسمٌ وخبرها فعلٌ ، ليكونَ الإسنادُ فيها مرتين . وقال ابن عطية : « وقولُه : « وهم » تخليص من احتمالِ العبارةِ أن يدخُلَ قومٌ بالكفرِ ثم يؤمنوا ويخرجَ قومٌ وهم كفرة ، فكان ينطبِقُ على الجميع وهم قد دَخَلوا بالكفر وقد خَرَجوا به ، فأزال اللَّهُ الاحتمالَ بقوله : « وهم قد خَرَجوا به » أي : هم بأعيانِهم » . وهذا المعنى سَبَقه إليه الواحدي فبسَطَه ابنُ عطية ، قال الواحدي : « وهم قد خَرَجوا به » أكَّد الكلامَ بالضميرِ تعييناً إياهم بالكفرِ وتمييزاً لهم عن غيرِهم » . وقال بعضُهم : « معنى « هم » التأكيدُ في إضافة الكفر إليهم ، ونفى أن يكونَ من الرسولِ ما يوجِبُ كفرَهم مِنْ سوءِ معاملتِه لهم ، بل كان يلطفُ بهم ويعاملُهم أحسنَ معاملةٍ ، فالمعنى : أنهم هم الذين خَرَجوا بالكفر باختيارِ أنفسهم ، لا أنك أنت الذي تسبَّبْتَ لبقائِهم في الكفر » . وقال أبو البقاء : « ويجوز أن يكونَ التقديرُ : وقد كانوا خَرَجُوا به » ولا معنى لهذا التأويل . والواوُ في قوله تعالى : « وهم قد خَرَجوا » تحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكونَ عاطفةً لجملةِ حالٍ على مثلِها.

والثاني : أن تكونَ هي نفسُها واوَ الحال ، وعلى هذا يكونُ في الآية الكريمة حجةٌ لمن يُجيز تعدُّدَ الحالِ لذي حالٍ مفردٍ من غير عطف ولا بدل إلا في أفعلِ التفضيل ، نحو : « جاء زيدٌ ضاحكاً كاتباً » ، وعلى الأول لا يجوزُ ذلك إلا بالعطفِ أو البدلِ ، وهذا شبيهٌ بالخلاف في تعدُّد الخبر.

وقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى ﴾ : يجوز أن تكونَ بصريةً فيكونَ « يُسارعون » حالاً ، وأن تكونَ العِلْمية أو الظنيَّة فينتصب « يسارعون » مفعولاً ثانياً . و« منهم » في محلِّ نصب على أنه صفةٌ لـ « كثيراً » فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي : كائناً منهم أو استقرَّ منهم . وقرأ أبو حيوة : « العِدوان » بالكسر . و« أَكْلِهم » هذا مصدرٌ مضافٌ لفاعله . والسحتَ مفعولُه ، وقد تقدَّم ما فيه قبلَ ذلك[2] وقوله : « لبئسما » قد تَقَدَّم أيضاً حكمُ « ما » مع بئس ونِعْم أولَ هذا الكتاب[3] فأَغْنى عن إعادته .

وقوله تعالى : ﴿ لولا ﴾ : حرفُ تحضيضٍ ومعناه التوبيخ . وقرأ الجراح وأبو واقد : « الرِّبِّيُّون » مكان الربانيين . وقرأ ابن عباس « بئسما » بغير لام قسم . و« قولِهم » مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه ، و« الإِثْمَ » مفعولُه .

وقرأ أبو السمَّال : « ولُعْنوا » بسكون العين ، وحَسَّن تخفيفَها هنا كونُها كسرةً بين ضمتين ، ومثلُه قولُ الآخر :

---

(١) البيت لرجل من بني الحرث انظر ابن يعيش (٨/٢٣) ، الكامل (٤٧٩) ، اللسان (خرف) ، رصف المعاني (١٤٥) .

(٢) سورة المائدة ، الآية (٤٢) .

(٣) سورة البقرة ، الآية (٩٠).

١٧٧٠ ـ لـو عُصْـرَ مِنْـه الْبَـانُ والْمِسْـكُ انْعَصَـرْ[١]

والظاهر أن الضميرَ في « كانوا » عائدٌ على الأحبار والرهبان ، ويجوز أن يعودَ على المتقدمين .

وقوله تعالى حكايةً عن اليهود : « يدُ اللَّهِ مغلولةٌ » فيه قولان :

**أحدُهما** : أنه خبرٌ مَحْضٌ . وزعم بعضُهم أنه على تقديرِ همزةِ استفهام تقديره : « أيدُ اللَّهِ مغلولةٌ » ؟ قالوا ذلك لَمَّا قَتَّر عليهم معيشتَهم ، ولا يحتاجون إلى هذا التقدير . و« بما قالوا » الباء للسببية أي : لُعنوا بسببِ قولِهم ، و« ما » مصدريةٌ ، ويجوزُ أن تكونَ موصولةً اسمية والعائدُ محذوف . وغَلُّ اليدِ وبسطُها هنا استعارةٌ للبخل والجود ، وإن كان ليس ثَمَّ يدٌ ولا جارحة ، وكلامُ العرب ملآنُ من ذلك . قالت العرب : « فلانٌ ينفق بكلتا يديه » قال :

١٧٧١ ـ يَـدَاكَ يَـدَا مَـجْـدٍ ، فَكَـفٌ مُـفِـيـدَةٌ ، وَكَـفٌ إِذَا مَـا ضُنَّ بِـالْـمَـالِ تُنْـفِـقُ[٢]

وقال آخر هو أبو تمام :

١٧٧٢ ـ تَـعَـوَّدَ بَـسْطَ الـكـفِّ حَـتَّـى لَـوَ أَنَّـه دَعَـاهَـا لـقَـبْضٍ لَـمْ تُـطِـعْـه أنـامِـلُهْ[٣]

وقد استعارت العربُ ذلك حيث لا يدَ البتة ، ومنه قولُ لبيد :

١٧٧٣ ـ ..... إِذْ أَصْبَحَتْ بِـيَـدِ الشَّمَـالِ زِمَـامُـهـا[٤]

وقال آخـر :

١٧٧٤ ـ جَـادَ الـحِمَـى بَسْطُ الْـيَـدَيْـنِ بِـوَابِـلٍ شَـكَـرتْ نَـدَاه تِـلاعُـهُ ووِهَـادُهْ[٥]

وقـالوا : « بَسَطَ اليـأسُ كفَّيـه في صـدري » ، واليـأسُ معنىً لا عينٌ ، وقـد جعلوا لـه كَفَّين مجـازاً . قـال الزمخشري : « فإنْ قلت : لِمَ ثُنِّيت اليد في « بل يداه مبسوطتان » وهي في « يَدُ اللَّهِ مغلولةٌ » مفردةٌ ؟ قلت : ليكونَ ردُّ قولِهم وإنكارُه أبلغَ وأدلَّ على إثباتِ غايةِ السخاء له ونَفْيِ البخل عنه ، وذلك أنَّ غايةَ ما يبذله السخيُّ من ماله بنفسِه أن يعطيَه بيديه جميعاً فبنى المجازَ على ذلك » . وقوله : « غُلَّتْ أيديهم ولُعِنوا » يحتمل الخبرَ المحضَ ، ويحتمل أن يُرادَ به الدعاءُ عليهم . وفي مصحف عبد الله : « بُسُطان » يقال : « يدٌ بُسُط » على زنة « ناقة سُرُح » و« أُحُد » و« مِشْية سُجُح » ، أي : مبسوطة بالمعروف ، وقرأ عبد الله : « بسيطتان » ، يقال : يد بسيطة أي : مُطْلَقَةٌ بالمعروف .

قوله : ﴿ **يُنفق كيف يشاء** ﴾ في هذه الجملةِ خمسةُ أوجه :

---

(١) من الرجز وقبله

هَـيَّـجَـهـا نـضـح مـن الـطل سـجـر
وهـزت الـريـح الـنـدى حـين قـطـر

انـظر الإنصـاف (٧٩ ـ ٨٠) ، المخصص (١٢/٢٢٠) ، اللسان (عصر) .

(٢) البيت للأعشى انظر ديوانه (٢٢٥) ، البحر (٣/٥٢٤) .

(٣) انظر ديوانه (٢٢٥) ، البحر (٢/٢٤٨) .

(٤) عجز بيت وصدره :

وغـداه ريـح قـد وزعـت وقـرة
.....

انظر ديوانه (١٧٦) ، شرح القصائد العشر (٢٩٧) ، العمدة (١/٢٦٩) ، روح المعاني (١٥/٥٦) .

(٥) انظر البيت في البحر (٥/٥٢٤) .

**أحدها** : ـ وهو الظاهر ـ أنَّ لا محلَّ لها من الإعراب لأنها مستأنفة .

**والثاني** : أنها في محلِّ رفع لأنها خبر ثان لـ « يداه » .

**والثالث** : أنها في محل نصبٍ على الحال من الضميرِ المستكنِّ في « مبسوطتان » ، وعلى هذين الوجهين فلا بُدَّ من ضمير مقدَّرٍ عائدٍ على المبتدأ ، أو على ذي الحال أي : ينفق بهما ، وحَذْفُ مثلِ ذلك قليلٌ . وقال أبو البقاء : « ينفق كيف يشاء » مستأنفٌ ، ولا يجوزُ أن يكونَ حالاً من الهاء ـ يعني في « يداه » ـ لشيئين :

**أحدهما** : أنَّ الهاءَ مضاف إليها . والثاني : أنَّ الخبرَ يَفْصِل بينهما ، ولا يجوز أن تكونَ حالاً من اليدين ، إذ ليس فيها ضمير يعود إليهما » . قلت : قوله : « **أحدُهما** : أنَّ الهاء مضاف إليها » ليس ذلك بمانع ؛ لأن الممنوع إنما هو مجيءُ الحال من المضافِ إليه إذا لم يكن المضاف جزءاً من المضافِ إليه أو كجزئه أو عاملاً فيه ، وهذا من النوع الأول فلا مانع فيه . وقوله : « **والثاني** : أن الخبرَ يَفْصِل بينهما » هذا أيضاً ليس بمانع ، ومنه : ﴿ وهذا بَعْلِي شيخاً ﴾[1] إذا قلنا إن « شيخاً » حالٌ من اسم الإشارة ، والعاملُ فيه التنبيه . وقوله : « إذ ليس فيها ضمير » قد تقدَّم أن العائِدَ يُقَدَّر ، أي : ينفق بهما .

**الرابع** : أنها حالٌ من « يداه » وفيه خلافٌ ـ أعني مجيءَ الحال من المبتدأ ـ ووجهُ المنعِ أنَّ العامل في الحالِ هو العاملُ في صاحبها ، والعاملُ في صاحبها أمرٌ معنوي لا لفظيّ وهو الابتداء ، وهذا على أحدِ الأقوال في العاملِ في الابتداء .

**الخامس** : أنها حال من الهاء في « يداه » ولا اعتبارَ بما منعه أبو البقاء لِمَا تقدَّم من تصحيحِ ذلك .

و« كيف » في مثلِ هذا التركيبِ شرطيةٌ نحو : « كيف تكون أكون » ومفعولُ المشبه محذوفٌ ، وكذلك جوابُ هذا الشرط أيضاً محذوفٌ مدلولٌ عليه بالفعلِ السابق لـ « كيف » ، والمعنى : ينفق كما يشاء أن ينفق ينفق ، ويبسطُ في السماء كيف يشاء أن يبسطَه يبسطه ، فحذف مفعول « يشاء » وهو « أنْ » وما بعدها ، وقد تقدم أن مفعول « يشاء » و« يريد » لا يُذْكران إلا لغرابتهما ، وحَذَفَ أيضاً جوابَ « كيف » وهو « ينفق » المتأخرُ و« يبسط » المتأخرُ لدلالة « ينفق ويبسط » الأولين ، وهو نظيرُ قولك : « أقوم إنْ يقم زيد » ، ولا جائزٌ أن يكونَ « ينفق » المتقدمُ عاملاً في « كيف » ، لأنَّ لها صدرَ الكلامِ ، ومالَه صدرُ الكلام لا يعمل فيه إلا حرفُ الجر أو المضاف . وقال الحوفي : « كيف » سؤالٌ عن حال ، وهي نصبٌ بـ« يشاء » .

قال الشيخ[2] : « ولا يُعْقَلُ هنا كونُها سؤالاً عن حال » . قلت : وقد تقدم الكلام عليها مشبعاً عند قوله : ﴿ يُصَوِّرُكم في الأرحامِ كيف يشاء ﴾[3] ، وذكرنا عبارةَ الناس فيها .

قوله : ﴿ **ما أُنْزِل** ﴾ « ما » هنا موصولةٌ اسمية في محل رفع ، لأنها فاعل بقوله : « ليزيدَنَّ » ، ولا يجوزُ أن تكونَ « ما » مصدريةً ، و« إليك » قائمٌ مقام الفاعل لـ « أُنْزل » ، ويكون التقديرُ : « وليزيدَنَّ كثيراً الإنزالُ إليك » لأنه لم يُعْلَمْ نفسُ المُنَزَّل ، والذي يزيدهم إنما هو المُنَزَّل لا نفسُ الإنزال . وقوله : « منهم » صفةٌ لـ « كثيراً » فيتعلَّقُ بمحذوف

---

(١) سورة هود ، الآية (٧٢) .

(٢) انظر البحر المحيط (٣/٥٢٤) .

(٣) سورة آل عمران ، الآية (٦) .

و« طغياناً » مفعولٌ ثان لـ « يَزيد » . وقوله : « إلى يوم القيامة » متعلقٌ بـ « أَلْقينا » ، ويجوز أن يتعلَّق بقوله : « والبغضاء » أي : إنَّ التباغضَ بينهم إلى يوم القيامة ، ولا يجوزُ أن يتعلَّقَ بالعداوةِ لئلا يَلْزَمَ الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِه بالأجنبي وهو المعطوفُ ، وعلى هذا فلا يجوزُ أن تكونَ المسألةُ من التنازع ، لأن شرطَه تسلُّطُ كلٍ من العاملين ، والعاملُ الأولُ هنا لو سُلِّط على المتنازع فيه لم يَجُزْ للمحذورِ المذكور . وقد نَقَل بعضُهم أنه يجوز التنازع في فِعْلَي التعجب مع التزامِ إعمالِ الثاني ؛ لأنه لا يُفْصَلُ بين فعل التعجب ومعمولِه ، وهذا مثلُه ، أي : يُلْتَزَمُ إعمالُ العامل الثاني ، وهو خارج عن قياسِ التنازع ، وتقدَّم لك نظيره . والفرقُ بين العداوة والبغضاء أن العداوة كل شيء مشتهر يكون عنه عملٌ وحرب ، والبغضاء لا تتجاوزُ النفوس ، قاله ابن عطية وقال الشيخ[١] : « العداوةُ أخَصُّ من البغضاء لأنَّ كل عدو مُبْغَضٌ ، وقد يُبْغَضُ مَنْ ليس بعدو » .

قوله : ﴿ للحرب ﴾ فيه وجهان :

**أحدهما** : أنه متعلقٌ بـ« أوقدوا » أي : أوقدوها لأجل الحرب .

**والثاني** : أنه صفة لـ« نارا » فيتعلق بمحذوف ، وهل الإيقادُ حقيقةٌ أو مجازٌ ؟ قولان . و« أطفأها الله » جواب « كلما » ، وهو أيضاً حقيقة أو مجاز على حَسَب ما تقدم . وقوله : « فساداً » قد تقدم نظيره[٢] ، وأنه يجوز أن يكونَ مصدراً من المعنى ، وحينئذٍ لك اعتباران :

**أحدهما** : ردُّ الفعل لمعنى المصدر.

**والثاني** : ردُّ المصدر لمعنى الفعل ، وأن يكون حالاً أي : يَسْعَوْن سَعْيَ فساد ، أو : يفسدون بسعيهم فساداً ، أو : يَسْعَوْن مفسدين ، وأن يكونَ مفعولاً من أجله أي : يَسْعَوْن لأجل الفساد . والضميرُ في « بينهم » يجوز أن يعود على اليهودِ وحدَهم لأنهم فِرَقٌ مختلفةٌ وطوائفُ متشعبةٌ ، وأنْ يعودَ على اليهود والنصارى لتقدُّم ذكرهم في قوله تعالى : « لا تتخذوا اليهود والنصارى »[٣] ، ولاندراجِ الصنفين في قوله : ﴿ يا أهلَ الكتاب ﴾[٤] ، والألفُ واللام في « الأرض » يجوزُ أن تكونَ للجنس وأن تكون للعهد .

وقوله تعالى : ﴿ ولو أنَّ ﴾ : تقدَّم الكلامُ على نظيرِ هذا التركيب[٥] .

وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ۚ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿٦٦﴾ ۞ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ۚ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٦٧﴾ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ۖ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٦٨﴾

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٥٢٥) .
(٢) سورة المائدة ، الآية (٣٣) .
(٣) سورة المائدة ، الآية (٥١) .
(٤) سورة المائدة ، الآية (٥٩) .
(٥) سورة البقرة ، الآية (١٠٣) .

قوله تعالى : ﴿ **لأكَلوا مِنْ فوقهم** ﴾ : مفعولُ الأكلِ هنا محذوفٌ اقتصاراً ، أي لوُجِد منهم هذا الفعلُ . و« من فوقهم » متعلقٌ به أي : لأكلوا من الجهتين . وقال أبو البقاء : « إنَّ « من فوقهم » صفةٌ لمفعول محذوف أي : « لأكلُوا رِزْقاً كائناً مِنْ فوقِهم » . وقوله « منهم » خبر مقدم ، و« أمةٌ » مبتدأ ، و« مقتصدةٌ » صفتُها ، وعلى رأي الأخفش يجوز أن تكون « أمة » فاعلاً بالجار . وقوله : « منهم أمة مقتصدة وكثير منهم » تنويعٌ في التفصيل ، فأَخْبر في الجملة الأولى بالجار والمجرور ، ووصفَ المبتدأ بالاقتصاد ، ووصفَ المبتدأ في الجملة الثانية بـ« منهم » ، وأخبر عنه بجملة قوله : « ساءَ ما يعملون » ، وذلك لأنَّ الطائفةَ الأولى ممدوحةٌ فوُصفوا بالاقتصاد ، وأخبر عنهم بأنهم من جملة أهل الكتاب فإنَّ الوصفَ ألزمُ من الخبر ، فإنهم إذا أسلموا زال عنهم هذا الاسم ، وأما الطائفة الثانية فإنهم وصفوا بكونهم من أهل الكتاب فإنَّ الوصفَ ألزمُ وهم كفار فهم منهم ، وأخبر عنهم بالجملة الذَّمِّيَّة فإن الخبرَ ليس بلازم ، وقد يُسْلِم منهم ناس فيزول عنهم الإخبار بذلك .

و« ساءَ » هذه يجوزُ فيها ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أن تكون تعجباً كأنه قيل : ما أسوأ عملَهم ، ولم يذكر الزمخشري غيرَ هذا الوجه ، ولكن النحاة لَمَّا ذكروا صيغَ التعجب لم يَعُدُّوا فيها « ساء » ، فإن أراد من جهةِ المعنى لا من [ جهة ] التعجب المبوبِ له في النحو فقريب .

**الثاني** : أنها بمعنى « بِئْس » فتدلُّ على الذَّمِّ كقوله تعالى : « ساء مثلاً القومُ » ، وعلى هذين القولين فـ« ساءَ » غيرُ منصرفة ، لأن التعجب والمدح والذم لا تتصرَّفُ أفعالُهما .

**الثالث** : أن تكون « ساء » المنصرفةَ نحو : ساء يسوء ، ومنه ﴿ ليسوءُوا وجوهكم ﴾[1] ﴿ سِيئت وجوهُ الذين كفروا ﴾[2] ، والمتصرفةُ متعديةٌ ، قال تعالى : ﴿ ليسوءُوا وجوهَكم ﴾ فأين مفعولُ هذه ؟ قيل : هو محذوفٌ تقديرُه : ساء عملُهم المؤمنين ، والتي بمعنى « بئس » لا بد لها من مميِّز ، وهو هنا محذوفٌ تقديره : ساء عملاً الذي كانوا يعملونه والحرب مؤنثةٌ ، وهي في الأصل مصدر ، وقد تقدَّم الكلامُ عليها في البقرة[3] .

قوله تعالى : ﴿ **يا أيها الرسولُ** ﴾ : ناداه بأشرفِ الصفات البشرية . وقوله : « بَلِّغْ ما أُنْزِل إليك » وهو قد بَلَّغَ !! فأجاب الزمخشري بأن المعنى : جميعَ ما أُنْزل إليك ، أي : أيَّ شيء أُنْزل غيرَ مراقِبٍ في تبليغه أحداً ولا خائفٍ أن يَنالكَ مكروهٌ » . وأجاب ابن عطية بقريبٍ منه ، قال : « أَمَر رسولَه بالتبليغِ على الاستيفاء والكمال ، لأنه كان قد بلَّغ » ، وأجابَ غيرُهما بأنَّ المعنى على الديمومة كقوله : ﴿ يا أيها النبيُّ اتقِ الله ﴾[4] ﴿ يا أيها الذين آمَنوا آمِنوا ﴾[5] ، وإنما ذكرْتُ هذا لأنه ينفعُ في سؤالٍ سيأتي .

وقوله : ﴿ ما ﴾ يحتملُ أن تكونَ اسميةً بمعنى الذي ، ولا يجوز أن تكون نكرةً موصوفةً لأنه مأمورٌ بتبليغِ الجميع كما مَرَّ ، والنكرةُ لا تَفِي بذلك فإن تقديرها : « بَلِّغْ شيئاً أُنزل إليك » ، وفي « أُنزل » ضمير مرفوعٌ يعودُ على ما قام مقامَ الفاعل ، وتحتمل على بُعْدٍ أن تكون « ما » مصدريةً ، وعلى هذا فلا ضميرَ في « أُنْزل » لأنَّ « ما » المصدريةَ حرفٌ

---

(١) سورة الإسراء ، الآية (٧) .
(٢) سورة الملك ، الآية (٢٧) .
(٣) سورة البقرة ، الآية (٢٧٩) .
(٤) سورة الأحزاب ، الآية (١) .
(٥) سورة النساء ، الآية (١٣٦) .

على الصحيح فلا بُدَّ من شيءٍ يقومُ مقامَ الفاعلِ وهو الجارُّ بعده ، وعلى هذا فيكونُ التقديرُ : بَلِّغِ الإنزالَ ، ولكنَّ الإنزالَ لا يُبَلَّغُ فإنه معنى ، إلا أن يُراد بالمصدر أنه واقعٌ موقعَ المفعول به ، ويجوز أن يكونَ المعنى : « اعلَمْ بتبليغِ الإنزالِ » فيكونُ مصدراً على بابه .

قوله تعالى : ﴿ **وإنْ لم تفعلْ فما بَلَّغْتَ رسالَته** ﴾ أي : وإنْ لم تفعل التبليغَ ، فحذَف المفعولَ به ولم يقل : « وإن لم تبلِّغْ فما بَلَّغت » لِما تقدم في قوله تعالى : ﴿ **فإنْ لم تفعلوا** ﴾[1] في البقرة ، والجوابُ لا بد أن يكون مغايراً للشرط لتحصُل الفائدةُ ، ومتى اتَّحدا اختلَّ الكلام ، لو قلت : « إن أتى زيد فقد جاء » لم يَجُزْ ، وظاهرُ قوله تعالى : ﴿ **وإن لم تفعل فما بلَّغْتَ** ﴾ اتحادُ الشرطِ والجزاء ، فإن المعنى يَؤُول ظاهراً إلى : وإن لم تفعل لم تفعلْ . وأجابَ الناس عن ذلك بأجوبةٍ أسَدُّها ما قاله الأستاذ أبو القاسم الزمخشري ، وقد أجابَ بجوابين :

**أحدُهما** : أنه إذا لم يمتثل أمرَ اللَّهِ في تبليغِ الرسالاتِ وكَتْمِها كلِّها كأنه لم يُبْعَثْ رسولاً كان أمراً شنيعاً لاخفاءَ بشناعته ، فقيل : إنْ لم تبلغ أدنى شيء وإن كلمةً واحدةً فكنت كمن ركب الأمرَ الشنيع الذي هو كتمانُ كلِّها ، كما عَظَّم قَتْلَ النفسِ في قوله : ﴿ فكأنما قَتَلَ الناسَ جميعاً ﴾[2] .

**والثاني** : أنْ يُراد : وإنْ لم تفعلْ ذلك فلك ما يُوجِبُ كتمانَ الوحي كلِّه من العقاب فوضَع السببَ موضعَ المُسَبَّب ، ويؤيده : « فأوحى الله إليَّ إنْ لم تبلِّغْ رسالاتي عَذَّبْتُك » .

وأجاب ابن عطية فقال : « أي : وإن تركت شيئاً فقد تركت الكل وصار ما بَلَّغْت غيرَ معتدٍّ به ، فمعنى « وإن لم تفعل » : « وإن لم تستوفِ » ، ونحوُ هذا قولُ الشاعر :

١٧٧٥ ـ سُئِلْتَ فَلَمْ تَبْخَلْ ، وَلَمْ تُعْطِ نَائِلاً ، فَسِيَّانِ لاَ حَمْدٌ عَلَيْكَ وَلاَ ذَمُّ[3]

أي : فلم تعطِ ما يُعَدُّ نائلاً ، وإلا يتكاذَبِ البيتُ ، يعني بالتكاذب أنه قد قال : « فلم تبخل » فيتضمن أنه أعطى شيئاً ، فقوله بعد ذلك : « ولم تُعْطِ نائلاً » لو لم يقدِّر نائلاً يُعْتَدُّ به تكاذَبَ . وفيه نظر فإن قوله « لم تبخل ولم تُعْطِ » لم يتواردا على محلٍّ واحد حتى يتكاذَبا ، فلا يلزمُ من عدمِ التقدير الذي قَدَّره ابن عطية كَذِبُ البيت ، وبهذا الذي ذكرتُه يتبيَّنُ فسادُ قولِ مَنْ زعم أنَّ هذا البيتَ مِمَّا تنازَعَ فيه ثلاثةُ عواملَ : سُئِلت وتَبْخَلْ وتُعْطِ ، وذلك لأن قوله : « ولم تَبْخَلْ » على قولِ هذا القائلِ متسلطٌ على « طائل » فكأنه قيل : فلم تبخل بطائل ، وإذا لم يبخل به فقد بذله وأعطاه فيناقضه قوله بعد ذلك . « ولم تُعْطِ نائلاً » .

وقد أفسد ابن الخطيب الرازي الجوابَ المتقدم واختار جواباً مِنْ عنده فقال : « أجاب الجمهور بـ« إنْ لم تبلِّغ واحداً منها كنت كمن لم يبلِّغْ شيئاً » . وهذا ضعيفٌ ، لأنَّ مَنْ ترك البعضَ وأتى بالبعض فإن قيل : إنه تَرَكَ الكلَّ كان كاذباً ، ولو قيل : إن مقدارَ الجُرْم في ترك البعض مثلُ الجرم في ترك الكل فهذا هو المُحالُ الممتنع ، فسقط هذا الجوابُ ، والأصحُّ عندي أن يقالَ : خَرَجَ هذا الجوابُ على قانون قوله :

١٧٧٦ ـ أَنَا أَبُو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي[4]

---

(١) انظر تفسير الآية (٢٤) .
(٢) سورة المائدة ، الآية (٣٢) .
(٣) انظر البيت في البحر (٥٢٩/٣) .
(٤) البيت لأبي النجم انظر الخصائص (٣٣٧/٣) ، ابن

ومعناه : أنَّ شعري قد بَلَغَ في الكمال والفصاحة والمتانة إلى حيث متى قيل إنه شعري فقد انتهى مدحُه إلى الغاية التي لا يزاد عليها ، وهذا الكلامُ يفيد المبالغةَ التامةَ من هذا الوجه ، فكذا هنا كأنه قال : فإن لم تبلِّغْ رسالاتِه فما بلَّغْتَ رسالاتِه ، يعني أنه لا يمكن أن يوصفَ تَرْكُ التبليغ بتهديدٍ أعظمَ من أنه تَرَكَ التبليغَ ، فكان ذلك تنبيهاً على غايةِ التهديد والوعيد .

قال الشيخ[1] : « وما ضَعَّفَ به جوابَ الجمهور لا يضعف به لأنه قال : « فإنْ قيل إنه تركَ الكل كان كذباً » ولم يقولوا ذلك ، إنما قالوا إنَّ بعضها ليس أَوْلى بالأداء من بعضٍ ، فإن لم تؤدِّ بعضَها فكأنك أَغْفَلْتَ أداءَها جميعَها ، كما أن مَنْ لم يؤمِنْ ببعضِها كان كمن لم يؤمنْ بكلِّها لإدلاء كل منها بما يُدْلي به غيرُها ، وكونُها كذلك في حكم شيءٍ واحدٍ ، والشيءُ الواحد لا يكون مبلَّغاً غير مبلَّغ مؤمَناً به غيرَ مؤمَن به ، فصار ذلك التبليغُ للبعضِ غيرَ معتدٍّ به » . قلت : هذا الكلام الأنيق أعني ما وقع به الجواب عن اعتراض الرازي كلامُ الزمخشري أَخَذَه ونقله إلى هنا . وتمامُ كلام الزمخشري أن قال بعد قوله : « غير مؤمَنٍ » وعن ابن عباس رضي الله عنه : « إنْ كتمت آيةً لم تبلِّغْ رسالاتي » وروي عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم أنه قال : « بَعَثَني الله برسالاته فضِقْتُ بها ذَرْعاً ، فأوحى الله إليّ إنْ لم تبلِّغْ رسالاتي عَذَّبْتُك وضَمِن لي العِصمةَ فقويتُ » . قال الشيخ : « وأما ما ذكر من أن مقدار الجُرم في تَرْكِ البعض مثلُ الجرم في ترك الكل مُحال ممتنع فلا استحالةَ فيه ؛ لأن الله تعالى أن يرتِّب على الذنب اليسير العقابَ العظيم وبالعكس ، ثم مَثَّل بالسارق الآخذ خفيةً يُقْطع ويُرَدُّ ما أخذ ، وبالغاصبِ يؤخذ منه ما أخذ دونَ قطعٍ .

وقال الواحدي : « أي : إنْ يتركْ إبلاغَ البعض كان كَمَنْ لم يبلِّغْ ، لأنَّ تَرْكه البعضَ محبطٌ لإبلاغِ ما بلَّغ ، وجرمَه في كتمان البعض كجرمه في كتمان الكل في أنه يستحقُّ العقوبة مِنْ ربِّه ، وحاشا لرسول الله صلّى الله عليه وسلم أن يكتُمَ شيئاً مِمَّا أَوْحى الله إليه ، وقد قالت عائشة رضي الله عنها : « مَنْ زَعَم أنَّ رسول الله صلّى الله عليه وسلم كَتَم شيئاً من الوحي فقد أَعْظَمَ على الله الفِرْيَةَ ، والله تعالى يقول : ﴿ يا أيها الرسول بَلِّغْ ﴾ لوكَتَم رسولُ الله صلّى الله عليه وسلم شيئاً من الوحي لكتم قوله تعالى : ﴿ وتُخْفِي في نفسِك ما اللَّهُ مُبْدِيه ﴾ الآية . وهذا قريب من الأجوبة المتقدمة . هذا ما وقفتُ عليه في الجواب في هذه الآية الكريمةِ . ونظيرُ هذه الآيةِ في السؤالِ المتقدمِ الحديثُ الصحيح عن عمر بن الخطاب : « فَمَنْ كانت هجرتُه إلى الله ورسوله فهجرتُه إلى الله ورسوله »[2] : فإنَّ نفس الجواب هو نفسُ الشرط ، وأجابوا عنه بأنه لا بد من تقديرٍ تحصُل به المغايرةُ فقالوا : « تقديره : فَمَنْ كانت هجرتُه إلى الله ورسوله نيةً وقصداً فهجرتُه إلى الله ورسوله حكماً وشرعاً ، ويمكن أن يأتي فيه جوابُ الرازي الذي اختاره .

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر : « رسالاتِه » جمعاً ، والباقون : « رسالَته » بالتوحيد . ووجهُ الجمع أنه عليه السلام بُعِث بأنواع شتى من الرسالة كأصول التوحيد والأحكام على اختلاف أنواعها ، والإفرادُ واضحٌ لأنَّ اسمَ الجنس المضافَ يَعُمُّ جميعَ ذلك ، وقد قال بعض الرسل : ﴿ أبلِّغكم رسالاتِ ربي ﴾[3] ، وبعضُهم قال : « رسالةَ ربي »[4] اعتباراً للمعنيين .

---

الشجري (١/٢٢٤) ، الهمع (١/٦٠) ، ابن يعيش (١/٩٨) ، الدرر اللوامع (١/٣٥) .

(١) انظر البحر المحيط (٣/٥٢٩) .

(٢) أخرجه البخاري (١/٩) ، كتاب بدء الوحي (١) ، ومسلم (٣/١٥١٥) ، كتاب الإمارة (١٥٥/١٩٠٧) .

(٣) سورة الأعراف ، الآية (٦٢) .

(٤) سورة الأعراف ، الآية (٧٩) .

إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾

قوله تعالى : ﴿ والصَّابِئون ﴾ : الجمهور على قراءته بالواو وكذلك هو في مصاحف الأمصار . وفي رفعهِ أوجه :

أحدها : ـ وهو قول جمهورِ أهلِ البصرة : الخليل وسيبويه[1] وأتباعِهما ـ أنه مرفوع بالابتداء وخبرُه محذوفٌ لدلالةِ خبر الأول عليه ، والنيةُ به التأخيرُ ، والتقدير : إنَّ الذين آمنوا والذين هادُوا مَنْ آمنَ بهم إلى آخره والصابئون كذلك ، ونحوه : « إن زيداً وعمروٌ قائمٌ » أي : إنَّ زيداً قائم وعمرو قائم ، فإذا فَعَلْنا ذلك فهل الحذفُ من الأول أي : يكونُ خبرُ الثاني مثبتاً ، والتقدير : إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ قائم ، فحذف « قائم » الأول أو بالعكس ؟ قولان مشهوران وقد وَرَد كلٌّ منهما : قال :

١٧٧٧ ـ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مَخْتَلِفُ[2]

أي : نحن راضون ، وعكسه قوله :

١٧٧٨ ـ ..... فَإِنِّي وقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[3]

التقدير : وقيارٌ بها كذلك ، فإن قيل : لِمَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ الحذفُ من الأول أيضاً ؟ فالجوابُ أنه يلزم من ذلك دخولُ اللام في خبر المبتدأ غيرِ المنسوخِ بـ « إنَّ » وهو قليلٌ لا يقع إلا في ضرورة شعر ، فالآية يجوز فيها هذان التقديران على هذا التخريج . قال الزمخشري : « والصابئون : رفعٌ على الابتداء ، وخبرُه محذوفٌ ، والنيةُ به التأخير عمَّا في حَيِّز « إنَّ » من اسمها وخبرها ، كأنه قيل : إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمُهم كذلك والصابئون كذلك ، وأنشد سيبويه شاهداً على ذلك :

١٧٧٩ ـ وإلَّا فَاعْلَمُوا أنَّا وَأَنْتُمْ ... بُغَاةٌ ما بَقِينَا في شِقَاقِ[4]

أي : فاعلموا أنَّا بُغاةٌ وأنتم كذلك » ثم قال بعد كلام : « فإنْ قلت : فقوله « والصابئون » معطوف لا بد له من معطوف عليه فما هو ؟ قلت : هو مع خبره المحذوفِ جملةٌ معطوفة على جملة قوله : « إنَّ الذين آمنوا » إلى آخره ، ولا محلَّ لها كما لا محلَّ للتي عَطَفَتْ عليها . فإن قلت : فالتقديمُ والتأخير لا يكون إلا لفائدةً فما هي ؟ قلت : فائدتُه التنبيه على أن الصابئين يُتاب عليهم إنْ صَحَّ منهم الإيمان والعملُ الصالحُ فما الظنُّ بغيرهم ؟ وذلك أنَّ الصابئين أبينُ هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدُّهم عتياً ، وما سُمُّوا صابئين إلا أنهم صَبَؤوا عن الأديان كلها أي : خَرَجوا ، كما أن الشاعر قدَّم قولَه : « وأنتم » تنبيهاً على أن المخاطبين أوغل في الوصف بالبغي من قومِه ، حيث عاجل به قبل الخبر الذي هو « بُغاةٌ » ؛ لئلا يدخُلَ قومُه في البغي قبلهم مع كونِهم أوغَل فيه منهم وأثبتَ قدماً . فإن قلت : فلو قيل : « والصابئين وإياكم » لكانَ التقديمُ حاصلاً . قلت : لو قيل هكذا لم يَكُنْ من التقديم في شيء لأنه لا إزالةَ فيه عن

---

(١) انظر الكتاب (١/ ٢٩٠) .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .

موضعه ، وإنما يُقال مقدمٌ ومؤخرٌ للمُزال لا للقارِّ في مكانه ، وتجري هذه الجملة مَجْرى الاعتراض » .

**الوجه الثاني** : أن « إنَّ » بمعنى نعم فهي حرفُ جوابٍ ، ولا محلَّ لها حينئذٍ ، وعلى هذا فما بعدها مرفوعُ المحلِّ على الابتداء ، وما بعده معطوفٌ عليه بالرفع ، وخبرُ الجميع قوله : « مَنْ آمن » إلى آخره ، وكونُها بمعنى « نعم » قولٌ مرجوح ، قال به بعضُ النحويين ، وجَعَل من ذلك قوله تعالى : ﴿ إنَّ هذان لساحران ﴾[1] في قراءةِ مَنْ قرأه بالألف ، وفي الآية كلامٌ طويل يأتي إنْ شاء الله تعالى في موضعِه ، وجعل منه أيضاً قولَ عبد الله بن الزبير : « إنَّ وصاحبُها » جواباً لمن قال له : « لَعَنَ الله ناقة حملتني إليك » أي : نعم وصاحبُها ، وجَعَلَ منه قولَ الآخر :

١٧٨٠ - بَـرَزَ الْـغَـوَانِـي فِـي الـشَّـبَـا بِ يَـلُـمْـنَـنِـي وأَلُـومُـهُـنَّـهْ[2]
وَيَـقُـلْـنَ شَـيْـبٌ قَـدْ عَـلاَ كَ وقـد كَـبِـرْتَ فَـقُـلْتُ إنَّـهْ

أي : نعم والهاءُ للسكت ، وأُجيب بأنَّ الاسمَ والخبرَ محذوفان في قولِ ابن الزبير ، وبقي المعطوفُ على الاسمِ دليلاً عليه ، والتقدير : إنها وصاحبها ملعونان ، وتقدير البيت : إنه كذلك ، وعلى تقديرِ أن تكونَ بمعنى « نعم » فلا يَصِحُّ هنا جَعْلُها بمعناها ؛ لأنها لم يتقدَّمْها شيء تكون جواباً له ، و« نعم » لا تقع ابتداءَ كلام ، إنما تقع جواباً لسؤال فتكونُ تصديقاً له . ولقائل أن يقولَ : « يجوزُ أن يكونَ ثَمَّ سؤالٌ مقدر ، وقد ذكروا ذلك في مواضع كثيرةٍ منها قولُه تعالى : ﴿ لا أُقْسم ﴾[3] ﴿ لا جَرَم ﴾[4] ، قالوا : يُحتمل أن يكونَ رَدّاً لقائلٍ كيتَ وكيت .

**الوجه الثالث** : أن يكون معطوفاً على الضميرِ المستكنِّ في « هادوا » أي : هادوا هم والصابئون ، وهذا قول الكسائي ، ورَدَّه تلميذه القراءة والزجاج قال الزجاج : « هو خطأ من جهتين » ، إحداهما : أن الصابىء في هذا القول يشارك اليهودي في اليهودية ، وليس كذلك ، فإن الصابىء هو غيرُ اليهودي ، وإن جُعِل « هادوا » بمعنى تابوا من قوله تعالى : ﴿ إنَّا هُدْنا إليك ﴾[5] لا من اليهودية ، ويكون المعنى : تابوا هم والصابئون ، فالتفسيرُ قد جاء بغير ذلك ؛ لأنَّ معنى « الذين آمنوا » في هذه الآية إنما هو إيمانٌ بأفواههم لأنه يريد به المنافقين ، لأنه وصفُ الذين آمنوا بأفواهِهم ولم تؤمِنْ قلوبُهم ، ثم ذَكَر اليهود والنصارى فقال : مَنْ آمنَ منهم بالله فله كذا ، فجعَلَهم يهوداً ونصارى ، فلو كانوا مؤمنين لم يحتجْ أَنْ يقال : « مَنْ آمنَ فلهم أجرهم » . قلت : هذا على أحدِ القولين أعني أن « الذين آمنوا » مؤمنون نفاقاً . ورَدَّه أبو البقاء ومكي ابن أبي طالب بوجهٍ آخرَ وهو عدمُ تأكيدِ الضمير المعطوفِ عليه . قلت : هذا لا يلزمُ الكسائي ، لأنَّ مذهبَه عدمُ اشتراط ذلك ، وإنْ كان الصحيحُ الاشتراطَ ، نعم يلزم الكسائي من حيث إنه قال بقولٍ تردُّه الدلائلُ الصحيحة ، والله أعلم . وهذا القولُ قد نقله مكي عن الفراء ، كما نَقَله غيرُه عن الكسائي ، وردَّ عليه بما تقدَّم . فيحتمل أن يكونَ الفراء كان يوافق الكسائي ثم رجَع ، ويحتمل أن يكونَ مخالفاً له ثم رجع إليه ، وعلى الجملةِ فيجوز أن يكونَ له في المسألة قولان .

**الوجه الرابع** : أنه مرفوعٌ نسقاً على محلِّ اسم « إنَّ » لأنه قبل دخولها مرفوعٌ بالابتداء ، فلمَّا دخلَتْ عليه لم تغيِّر

---

(١) سورة طه ، الآية (٦٣) .
(٢) البيتان لابن قيس الرقيات انظر ديوانه (٦٦) ، الكتاب (١/٤٧٥) ، ابن يعيش (٣/١٣٠) ، المغني (٣٧) ، ابن الشجري (١/٣٢٢) .
(٣) سورة القيامة ، الآية (١) .
(٤) سورة هود ، الآية (٢٢) .
(٥) سورة الأعراف ، الآية (١٥٦) .

معناه بل أكَّدته ، غايةُ ما في الباب أنها عَمِلَتْ فيه لفظاً ، ولذلك اختصَّتْ هي و« أن » بالفتح ، ولكن على رأي بذلك دون سائر أخواتها لبقاء معنى الابتداء فيها ، بخلافِ ليت ولعل وكأن ، فإنه خَرَج إلى التمني والتَّرَجِّي والتشبيه ، وأجرى الفراء البابَ مُجرى واحداً ، فأجاز ذلك في ليت ولعل ، وأنشد :

١٧٨١ - يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ ... فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ[١]

فأتى بـ « أنت » ، وهو ضميرُ رفعٍ نسقاً على الياء في « ليتني » ، وهل يَجْري غيرُ العطف من التوابع مَجْراه في ذلك ؟ فذهبَ الفراء ويونس إلى جوازِ ذلك وجَعَلا منه قولَه تعالى : ﴿ قل إنَّ ربي يَقْذِفُ بالحق عَلَّامُ الغيوب ﴾[٢] فرفعُ « عَلَّام » عندهما على النعت لـ« ربي » على المحلِّ ، وحكوا « إنهم أجمعون ذاهبون » ، وغَلَّط سيبويه[٣] مَنْ قال مِن العرب : « إنهم أجمعون ذاهبون » فقال : « واعلم أنَّ قوماً من العرب يَغْلَطون فيقولون : « إنهم أجمعون ذاهبون » ، وأخذ الناس عليه في ذلك من حيث إنه غَلَّط أهل اللسان ، وهم الواضعون أو المتلقُّون من الواضع ، وأُجيب بأنهم بالنسبةِ إلى عامة العرب غالطون . وفي الجملة فالناسُ قد رَدُّوا هذا المذهبَ ، أعني جوازَ الرفع عطفاً على محلِّ اسم « إنَّ » مطلقاً ، أعني قبلَ الخبرِ وبعده ، خَفِي إعرابُ الاسمِ أو ظهر . ونقل بعضُهم الإجماع على جوازِ الرفعِ على المحلِّ بعد الخبر ، وليس بشيء ، وفي الجملةِ ففي المسألةِ أربعةُ مذاهبَ : مذهبُ المحققين : المنعُ مطلقاً ، ومذهبُ بعضهم : التفصيل قبل الخبر فيمتنع ، وبعده فيجوز ، ومذهب الفراء : إنْ خَفِي إعرابُ الاسم جاز ذلك لزوال الكراهية اللفظية ، وحُكِي من كلامهم : « إنك وزيد ذاهبان » .

**الرابع** : مذهب الكسائي : وهو الجوازُ مطلقاً ويَسْتدل بظواهرِ قوله تعالى : « إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا » الآية ، وبقوله : ـ هو ضابىء البرجمي ـ

١٧٨٢ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[٤]

وبقوله :

١٧٨٣ - يا ليتنا وهما نَخْلُو بمنزلةٍ ... حتى يَرَى بعضُنا بعضاً ونَأْتَلِفُ[٥]

وبقوله :

١٧٨٤ - وإلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وأَنْتُمْ ..... [٦]

البيت ، وبقوله :

١٧٨٥ - يَا لَيْتَنِي وأَنْتِ يَا لَمِيسُ[٧]

وبقولهم : « إنك وزيدٌ ذاهبان » ، وكلُّ هذه تَصْلُح أن تكونَ دليلاً للكسائي والفراء معاً ، وينبغي أن يوردَ الكسائي دليلاً على جوازِ ذلك مع ظهور إعرابِ الاسم نحو : « إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان » . وردَّ الزمخشري الرفع على

(١) البيت لجران العود انظر ديوانه الهمع (٢/ ١٤٤) ، الدرر (٢/ ٢٠٢) ، العيني (٢/ ٣٢١) .
(٢) سورة سبأ ، الآية (٤٨) .
(٣) انظر الكتاب (١/ ٢٩٠) .
(٤) تقدم .
(٥) انظر البيت في معاني الفراء (١/ ٣١١) .
(٦) تقدم .
(٧) تقدم .

المحل فقال : « فإنْ قلت : هَلاَّ زَعَمْتَ أن ارتفاعه للعطف على محل « إنَّ » واسمها . قلت : لا يَصِحُّ ذلك قبل الفراغ من الخبر ، لا تقول : « إنَّ زيداً وعمرو منطلقان » ، فإنْ قلت : لِمَ لا يَصِحُّ والنيةُ به التأخيرُ ، وكأنك قلت : إنَّ زيداً منطلق وعمرو ؟ قلت : لأني إذا رفعته رفعتُه على محل « إنَّ » واسمِها ، والعاملُ في محلهما هو الابتداء ، فيجب أن يكون هو العاملَ في الخبر ؛ لأنَّ الابتداءَ ينتظم الجزأين في عمله ، كما تنتظِمُها « إنَّ » في عملِها ، فلو رَفَعْتَ « الصابئون » المنويَّ به التأخيرُ بالابتداء وقد رفَعْتَ الخبرَ بـ « إنَّ » لأَعْمَلْتَ فيهما رافعين مختلفين » وهو واضحٌ فيما رَدَّ به ، إلا أنه يُفْهِمُ كلامُه أنه يُجيز ذلك بعد استكمال الخبر ، وقد تقدَّم أنَّ بعضَهم نَقَل الإجماعَ على جوازِه .

**الخامس** : قال الواحدي : « وفي الآية قولٌ رابعٌ لهشام بن معاوية : وهو أَنْ تُضْمِرَ خبرَ « إنَّ » ، وتبتدىء « الصابئون » ، والتقدير : « إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا يُرْحَمُون » على قولِ مَنْ يقولُ إنَّهم مسلمون ، و« يُعَذَّبون » على قولِ مَنْ يقول إنهم كفار ، فيُحْذَفُ الخبرُ إذ عُرِف موضِعُه ، كما حُذِف مِنْ قولِه : ﴿ إنَّ الذين كفروا بالذكر ﴾[1] أي : « يُعاقَبون » ثم قال الواحدي : « وهذا القولُ قريبٌ من قولِ البصريين ، غيرَ أنَّهم يُضْمِرون خبرَ الابتداءِ ، ويَجْعلون « مَنْ آمن » خبرَ « إن » ، وهذا على العكس من ذلك لأنه جَعَل « مَنْ آمَن » خبرَ الابتداء ، وحَذَفَ خبرَ « إنَّ » . قلت : هو كما قال ، وقد نَبَّهْتُ على ذلك في قولي أولاً : إنَّ منهم مَنْ يُقَدِّر الحذفَ مِن الأول ، ومنهم مَنْ يعكس .

**السادس** : أنَّ « الصابئون » مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ كمذهب سيبويه والخليل ، إلا أنه لا يُنْوى بهذا المبتدأ التأخيرُ ، فالفرقُ بينه وبين مذهبِ سيبويه نيةُ التأخيرِ وعدمُها . قال أبو البقاء « وهو ضعيفٌ أيضاً ؛ لِما فيه من لزومِ الحذفِ والفصلِ » أي : لِما يلزمُ من الجمع بين الحذفِ والفصلِ ، ولا يَعْني بذلك أنَّ المكانَ من مواضع الحذف اللازمِ ، لأنَّ القرآنَ يلزمُ أَنْ يُتْلَى على ما أُنْزِل ، وإنْ كان ذلك المكان في غيرِه يجوزُ فيه الذكرُ والحذفُ .

**السابع** : أنَّ « الصابئون » منصوبٌ ، وإنما جاء على لغةِ بني الحرث وغيرِهم الذين يَجْعَلون المثنَّى بالألفِ في كل حال نحو : « رأيت الزيدان ومررت بالزيدان » نقلَ ذلك مكي بن أبي طالب وأبو البقاء ، وكأنَّ شبهةَ هذا القائلِ على ضَعْفِها أنه رأى الألفَ علامةَ رفعِ المثنى ، وقد جُعِلَتْ في هذه اللغةِ نائبةً رفعاً ونصباً وجراً ، وكذا الواو هي علامةُ رفعِ المجموعِ سلامةً ، فيبقى في حالةِ النصب والجر كما بَقِيت الألف ، وهذا ضعيفٌ بل فاسدٌ .

**الثامن** : أنَّ علامةَ النصبِ في « الصابئون » فتحةُ النون ، والنونُ حرفُ الإعرابِ كهي في « الزيتون » و« عربون » . قال أبو البقاء : « فإنْ قيل : إنما أجاز أبو علي ذلك مع الياءِ لا مع الواوِ . قيل : قد أجازه غيرُه ، والقياسُ لا يَدْفَعُه » قلت : يشير إلى مسألة وهو : أن الفارسي أجازَ في بعضِ جموعِ السلامة وهي ما جَرَتْ مَجْرى المكسَّر كبنين وسنين أن يَحُلَّ الإعرابُ نونَها ، بشرطِ أن يكونَ ذلك مع الياءِ خاصةً دونَ الواوِ فيقال : « جاء البنينُ » قال :

١٧٨٦ ـ وَكَانَ لَنَا أَبُوا حَسَنٍ عَلِيٌّ أَباً بَرّاً وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ[2]

وفي الحديث : « اللهم اجْعَلْها عليهم سنيناً كسنينِ يوسف »[3] ، وقال :

---

(١) سورة فصلت ، الآية (٤١) .

(٢) تقدم .

(٣) أخرجه البخاري كتاب الاستسقاء باب دعاء النبي صلّى الله عليه وسلم (١٠٠٦) ، ومسلم (١/٤٦٧) ، كتاب المساجد (٢٩٥ ـ ١٧٥) .

١٧٨٧ - دَعَـانـي مِـنْ نَـجْـدٍ فَـإِنْ سَـنِـيـنَـهُ لَـعِبْـنَ بنـا شَـيْـبـاً وَشَـيَّـبْـنَـنَـا مُـرْدَا[1]

فَأَثْبَتَ النونَ في الإضافةِ ، فلمَّا جاءت هذه القراءةُ ووجِّهت بأن علامة النصبِ فتحةُ النونِ ، وكان المشهورُ بهذا القولِ إنما هو الفارسي ، سأل أبو البقاء هذه المسألةَ . وأجاب بأنَّ غيرَه يُجيزه حتى مع الواو ، وجعل أنَّ القياسَ لا يأباه . قلت : القياسُ يأباه ، والفرقُ بينه حالَ كونِه بالياء وبين كونِه بالواوِ ظاهرٌ قد حَقَّقْته في « شرحِ التسهيل » ، نعم إذا سُمِّي بجمعِ المذكرِ السالمِ جاز فيه خمسةُ أوجه ، أحدُها : أَنْ يُعْرَبَ بالحركاتِ مع الواوِ ، ويصبر نظيرَ «الَّذُوْن » فيقال : « جاء الزيدون ورأيت الزيدون ومررت بالزيدون » كـ « جاء الذون ورأيت الذون ومررت بالذون » ، هذا إذا سُمِّي به ، أمَّا ما دام جمعاً فلا أحفظُ فيه ما ذكره أبو البقاء ، ومن أَثْبَتَ حجةٌ على مَنْ نفى لا سيما مع تقدُّمه في العلم والزمان .

**التاسع** : قال مكي : « وإنما رفع « الصابئون » لأن « إنَّ » لم يظهر لها عملٌ في « الذين » فبقي المعطوفُ على رفعه الأصلي قبل دخول « إنَّ » على الجملة » . قلت : هذا هو بعينه مذهب الفراء ، أعني أنه يجيز العطف على محل اسم « إنَّ » إذا لم يظهر فيه إعراب ، إلا أن عبارة مكي لا توافق هذا ظاهراً .

وقرأ أُبي بن كعب وعثمان بن عفان وعائشة والجحدري وسعيد بن جبير وجماعة : « والصابئين » بالياء ، ونقلها صاحب « الكشاف » عن ابن كثير ، وهذا غير مشهور عنه ، وهذه القراءة واضحةُ التخريجِ عطفاً على لفظِ اسم « إنَّ » ، وإن كان فيها مخالفةٌ لسوادِ المصحفِ فهي مخالفةٌ يسيرة ، ولها نظائرُ كقراءة قنبل عن ابن كثير : « سراط »[2] وبابِه بالسين ، وكقراءة حمزة إياه في روايةٍ بالزاي ، وهو مرسومٌ بالصاد في سائر المصاحف ، ونحو قراءةِ الجميع : « إيلافهم »[3] بالياء ، والرسم بدونها في الجميع . وقرأ الحسن البصري والزهري : « والصابِيُون » بكسر الباء بعدها ياء خالصة ، وهو تخفيف للهمزة كقراءة من قرأ : « يَسْتهزِيُون »[4] بخلوص الياء ، وقد تقدم قراءة نافع في البقرة[5] . وأما « النصارى » فهو منصوب عطفاً على لفظ اسمِ « إنَّ » ولا حاجةَ إلى ادِّعاء كونِه مرفوعاً على ما رفع به « الصابئون » لكلفةِ ذلك .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ آمن ﴾ يجوز في « مَنْ » وجهان :

**أحدهما** : أنها شرطيةٌ ، وقوله : « فلا خوفٌ » إلى آخره جواب الشرط ، وعلى هذا فـ « آمن » في محل جزم بالشرط ، و« فلا خوف » في محل جزم بكونه جوابَه ، والفاءُ لازمةٌ .

**والثاني** : أن تكونَ موصولةً والخبر « فلا خوف » ، ودخلت الفاءُ لشبهِ المبتدأ بالشرطِ ، فـ « آمَنَ » على هذا لا محلَّ له لوقوعه صلةً ، و« فلا خوفٌ » محلُّه الرفعُ لوقوعِه خبراً ، والفاءُ جائزةُ الدخولِ لو كان في غير القرآن ، وعلى هذين الوجهين فمحلُّ « مَنْ » رفعٌ بالابتداء ، ويجوز على كونِها موصولةً أن تكونَ في محل نصب بدلاً من اسم « إنَّ »

---

(١) البيت للصمة بن عبد الله الطفيل انظر ابن يعيش (٥/١١) ، معاني الفراء (٢/٩٢) ، مجالس ثعلب (١/١٤٧) ، تعليق الفرائد (١/٢٧٧) ، شرح ابن عقيل (١/٦٥) ، تفسير الرازي (١٤/٢١٤) .
الشاهد قوله (سنينه) فإنه منصوب بالفتحة على النون اسم إن لا بالياء وإلا لقال : ( سينه ) بحذف النون للإضافة .

(٢) سورة الفاتحة ، الآية (٥) .
(٣) سورة قريش ، الآية (١) .
(٤) سورة الأنعام ، الآية (٥) .
(٥) سورة البقرة ، الآية (٦٢) .

وما عُطِف عليه ، أو تكون بدلاً من المعطوف فقط ، وهذا على الخلافِ في « الذين آمنوا » : هل المرادُ بهم المؤمنون حقيقةً ، أو المؤمنون نفاقاً ؟ وعلى كلِّ تقدير من التقادير المتقدمة فالعائدُ من هذه الجملة على « مَنْ » محذوفٌ تقديرُه : مَنْ آمنَ منهم » كما صَرَّح به في موضعٍ آخر ، وتقدَّم إعرابُ باقي الجملة فيما مضى .

لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا ۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴿٧٠﴾ وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٧١﴾ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾

قوله تعالى : ﴿ **كلَّما جاءهم رسولٌ** ﴾ : قد تقدَّم الكلام على « كلما » مشبعاً فَأَغْنى عن إعادتِه . وقال الزمخشري : « كلما جاءهم رسول » جملةٌ شرطيةٌ وقعت صفةٌ لـ « رسلاً » ، والراجعُ محذوفٌ أي : رسول منهم » ، ثم قال : « فإنْ قلت : أين جوابُ الشرط ، فإنَّ قولَه : « فريقاً كذبوا وفريقاً تقتلون » ناب عن الجواب ، لأنَّ الرسولَ الواحدَ لا يكون فريقين ، ولأنه لا يحسُن أن تقولَ : « إن أكرمت أخي أخاك أكرمت » ؟ قلت : هو محذوفٌ يَدُلُّ عليه قوله : « فريقاً كَذَّبوا وفريقاً يقتلون » ، كأنه قيل : كلما جاءَهم رسولٌ ناصَبُوه ، وقوله : ﴿ **فريقاً كذبوا** ﴾ جواب مستأنف لقائلٍ يقول : كيف فَعَلُوا برسلهم ؟ » قال الشيخ[1] : « وليس « كلما » شرطاً ، بل « كلَّ » منصوبٌ على الظرف و« ما » مصدرية ظرفية ، ولم يجزم العرب بـ « كلما » أصلاً ، ومع تسليم أن « كلما » شرط فلا يمتنع لِما ذكره .

أما الأول فلأنَّ المرادَ بـ« رسول » الجنسُ لا واحدٌ بعينه ، فيصح انقسامُه إلى فريقين نحو : « لا أصحبك ما طَلَعَ نجمٌ » أي : جنس النجوم .

وأما الثاني فيعني أنه لا يجوزُ تقديمُ معمولِ جوابِ الشرط عليه ، وهذا الذي منعه إنما منعه الفراءُ وحدَه ، وأما غيرُه فأجاز ذلك ، وهذا مع تسليم أنَّ « كلما » شرط ، وأمَّا إذا مشينا على أنَّها ظرفيةٌ فلا حاجة إلى الاعتذارِ عن ذلك ، ولا يمتنعُ تقديمُ معمولِ الفعلِ العاملِ في « كلما » تقول : « كلما جئتني أخاك أكرمتُ » . قلت : هذا واضحٌ من أنها ليست شرطاً ، وهذه العبارةُ تكثُر في عبارة الفقهاء دونَ النحاة . وفي عبارة أبي البقاء ما يُشْعر بما قاله الزمخشري فإنه قال : « كَذَّبوا » جواب « كلما » و« فريقاً » مفعول بـ « كَذَّبوا » ، و« فريقاً » منصوب بـ « يقتلون » ، وإنما قدَّمَ مفعولَ « يقتلون » لتواخي رؤوسِ الآي ، وقَدَّم مفعولَ « كَذَّبوا » مناسبةً لما بعده .

قال الزمخشري : « فإنْ قلت : لِمَ جيء بأحد الفعلين ماضياً وبالآخر مضارعاً ؟ قلت : جِيء بـ « يقتلون » على حكايةِ الحالِ الماضية استفظاعاً للقتلِ ، واستحضاراً لتلك الحال الشنيعة للتعجبِ منها » انتهى . وقد يقال : فلِمَ لا حُكِيت حالُ التكذيب أيضاً فيُجاء بالفعل مضارعاً لذلك ؟ ويُجاب بأنَّ الاستفظاعَ في القتلِ وشناعتِه أكثرُ من فظاعةِ

(١) انظر البحر المحيط (٣/٥٣٣) .

التكذيب ، وأيضاً فإنه لمَّا جِيء به مضارعاً ناسَبَ رؤوس الآي .

قوله تعالى : ﴿ أن لا تكون ﴾ : قرأ البصري والأَخَوان برفع النون ، والباقون بنصبها . فَمَنْ رفع فـ « أَنْ » عنده مخففةٌ من الثقيلة ، واسمها ضميرُ الأمرِ والشأنِ محذوفٌ تقديرُه : أنه ، و« لا » نافية ، و« تكون » تامة ، و« فتنةٌ » فاعلها ، والجملةُ خبر « أن » ، وهي مفسِّرةٌ لضميرِ الأمرِ والشأن ، وعلى هذا فـ « حَسِب » هنا لليقين لا للشكِّ ، ومن مجيئها لليقين قولُ الشاعر :

١٧٨٨ ـ حَسِبْتُ التُّقَى والْجُودَ خَيْرَ تِجَارةٍ رَبَاحاً إذا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثاقِلاً[١]

أي : تيقَّنْتُ لأنه لا يَليقُ الشكُّ بذلك ، وإنما اضطرِرْنا إلى جَعْلِها في الآية الكريمة بمعنى اليقين لأنَّ « أَنْ » المخففةَ لا تقع إلا بعد يقين ، فأمَّا قوله :

١٧٨٩ ـ أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها وَمَا إخالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[٢]

فظاهرُه أنها مخففةٌ لعدم إعمالها وقد وقعت بعد « أرجو » و« آمل » وليسا بيقينٍ . والجوابُ من وجهين :

أحدُهما : أنَّ « أَنْ » ناصبة ، وإنما أُهْمِلَتْ حملاً على « ما » المصدرية ، ويَدُلُّ على ذلك أنها لو كانَتْ مخففةً لفُصِل بينها وبين الجملةِ الفعليةِ بما سنذكره ، ويكون هذا مثلَ قولِ الله تعالى : ﴿ لِمَنْ أراد أن يُتِمَّ الرضاعة ﴾[٣] ، وكقوله :

١٧٩٠ ـ يَا صَاحِبيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لُقِّيتُمَا رَشَدَا[٤]
أَنْ تَحْمِلاَ حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمَلُها تَسْتَوجِبا نِعْمَةً عِنْدي بِهَا ويَدا
أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُما مِنِّي السَّلامَ وألَّا تُشْعِرا أَحَدَا

فقوله : « أَنْ تقرآن » بدلُ من « حاجة » وقد أَهْمل « أن » ، ومثلُه قوله :

١٧٩١ ـ إنِّي زَعِيمٌ يَا نُوَيْ ـ ـقَةُ إن نَجَوْتِ مِنَ الرَّزاحِ[٥]
وَنَجَوْتِ من وَصَبِ الْعَدُوّ وَ [مِنَ الْعُدُوّ] إلى الرَّواحِ
أَنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُون من الطِّلاحِ

وكيفما قُدِّر فيما ذكرته من الأبيات يلزم أحد شذوذين قد قيل باحتمال كل منهما : إمَّا إهمالُ « أَنْ » ، وإمَّا وقوع المخففة بعد غير علم ، وعدمُ الفصل بينها وبين الجملة الفعلية .

والثاني من وجهي الجواب : أنَّ رجاءه وأملَه قَوِيا حتى قربا من اليقين فأجراهما مُجْراه في ذلك . وأما قول الشاعر :

---

(١) تقدم .
(٢) البيت لكعب بن زهير انظر ديوانه (٥٩) ، الأشموني (٢/٢٩) ، الخزانة (٤/٧) ، التصريح (١/٢٥٨) ، الدرر (١/٣١) .
(٣) سورة البقرة ، الآية (٢٣٣) .
(٤) تقدم .
(٥) تقدم .

١٧٩٢ ـ عَـلِمُـوا أَنْ يُـؤَمَّـلُونَ فَـجَـادُوا قَـبْـلَ أَنْ يُسْـأَلُـوا بِـأَعْـظَمِ سُـؤْلِ[١]

فالظاهرُ أنها المخففة ، وشَذَّ عدمُ الفصلِ ، ويُحتمل أن تكونَ الناصبةَ شَذَّ وقوعُها بعد العلمِ وشَذَّ إهمالُها ، ففي الأولِ شذوذٌ واحدٌ وهو عدم الفصلِ ، وفي الثاني شذوذان : وقوعُ الناصبةِ بعد العلمِ ، وإهمالُها حملاً على « ما » أختِها .

وجاء هنا على الواجبِ ـ عند بعضِهم ـ أو الأحسنِ ـ عند آخرين ـ وهو الفصلُ بين « أَنْ » الخفيفةِ وبين خبرِها إذا كان جملةً فعلية منصرفة غيرَ دعاءٍ ، والفاصلُ : إمَّا نفيٌ كهذه الآية ، وإمَّا حرفُ تنفيس كقولـه تعالى : ﴿ عَلِم أَنْ سيكونُ منكم مرضى ﴾[٢] ، ومثلُه « عَلِمْت أن سوف تقومُ » ، وإمَّا « قد » كقوله تعالى : ﴿ نعلَمَ أَنْ قد صدقتنا ﴾[٣] وإمَّا « لو » ـ وهي غريبة ـ كقوله : ﴿ وأَنْ لو استقاموا ﴾[٤] ﴿ أَنْ لو كانوا يعلمون الغيب ﴾[٥] . وتَحرَّزْتُ بالفعلية من الاسمية فإنها لا تحتاج إلى فاصل ، كقولِه تعالى : ﴿ وآخرُ دعواهم أَنِ الحمدُ لله رب العالمين ﴾[٦] وكقوله :

١٧٩٣ ـ فِي فِتْيَـةٍ كَسُيُـوفِ الهِنْـدِ قَـدْ عَلِمُـوا أَنْ هَـالِـكٌ كُـلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِـلُ[٧]

وبالمتصرفةِ من غيرِ المتصرفة فإنه لا تَحْتاج إلى فاصلٍ ، كقولِه تعالى : ﴿ وأَنْ ليس للإنسانِ إلا ما سَعَى ﴾[٨] ﴿ وأَنْ عَسَى أَنْ يكون ﴾[٩] ، وبغيرِ دعاءٍ من الواقعةِ دعاءً كقوله تعالى : ﴿ أَنْ غَضِبَ الله ﴾[١٠] في قراءة نافع .

ومَنْ نصب « تكونَ » فـ « أَنْ » عنده هي الناصبة للمضارع دخلت على فعل منفي بـ «لا » ، و«لا» لا يمنعُ أن يعملَ ما بعدها فيما قبلها من ناصبٍ ولا جازم ولا جارٌ ، فالناصبُ كهذه الآية ، والجازم كقوله تعالى : ﴿ إنْ لا تفعلوه تكنْ فتنةٌ ﴾[١١] ﴿ إنْ لا تنصروه فقد نصره الله ﴾[١٢]، والجارُّ نحو : « جئت بلا زادٍ » .

و« حَسِب » هنا على بابها من الظن ، فالناصبة لا تقع بعد علم ، كما أنَّ المخففة لا تقع بعد غيرِه ، وقد شَذَّ وقوعُ الناصبة بعد يقين وهو نصٌّ فيه كقولِه :

١٧٩٤ ـ نَـرْضَى عَنِ النَّاسِ إنَّ النـاسَ قـد عَلِمـوا أَنْ لَا يُـدَانِيَـنَـا مـن خَـلْفِـه بَـشَـرُ[١٣]

وليس لقائلٍ أن يقول : العلمُ هنا بمعنى الظن ، إذ لا ضرورةَ تدعو إليه ، والأكثرُ بعد أفعالِ الشكِّ النصبُ

---

(١) انظر البيت في الهمع (١/١٤٣) ، الأشموني (١/٢٩٢) ، أوضح المسالك (١/٢٦٧) ، الدرر اللوامع (١/١٢٠) .

(٢) سورة المزمل ، الآية (٢٠)

(٣) سورة المائدة ، الآية (١١٦) .

(٤) سورة الجن ، الآية (١٦) .

(٥) سورة سبأ ، الآية (١٤) .

(٦) سورة يونس ، الآية (١٠).

(٧) البيت لـلأعشى ميمون انـظر ديـوانـه (١٠٩) ، الكتـاب (٢/١٣٧) ، الخصائص (٢/٤٤١) ، الهمع (١/١٤٢) ، شرح القصـائد العشر (٤٩٤) ، الإنصـاف (١/١٩٩) ، الـدرر (١/١١٩) ، الخزانـة (٥/٤٤٦) ، رصف المبـاني (١١٥) ، شرح الـرضى (٢/٣٥٩) ، أوضـح المسـالـك (١/١٧١) .
والشاعر يذكر نداماه ، ويشبههم بسيوف الهند في مضائها وشهرتها ، وأنهم يبادرون اللذات قبل أن يحين الأجل الذي يدرك كل الناس .
والشـاهد فيـه إضمار اسم « أن المخففـة » والتقديـر : أنه هالك .

(٨) سورة النجم ، الآية (٣٩) .

(٩) سورة الأعراف ، الآية (١٨٥) .

(١٠) سورة النور ، الآية (٩) .

(١١) سورة الأنفال ، الآية (٧٣) .

(١٢) سورة التوبة ، الآية (٤٠) .

(١٣) تقدم .

بـ «أَنْ» ، ولذلك أُجْمِع على النصب في قوله تعالى : ﴿ أَحَسِبَ الناسُ أن يُتْركوا ﴾[١] وأمَّا قولُه تعالى : ﴿ أفلا يَرَوْن أَنْ لا يرجِعُ إليهم ﴾[٢] فالجمهورُ على الرفع ، لأن الرؤية تقعُ على العلمِ . والحاصلُ أنه متى وَقَعَتْ بعد علمٍ وَجَبَ أن تكونَ المخففةَ ، وإذا وقعت بعد ما ليس بعلم ولا شك وَجَبَ أَنْ تكونَ الناصبةَ ، وإن وقعت بعد فعلٍ يحتمل اليقين والشك جاز فيها وجهان باعتبارين : إنْ جعلناه يقيناً جعلناها المخففةَ ورفعنا ما بعدها ، وإنْ جعلناه شكّاً جعلناها الناصبةَ ونصبنا ما بعدها ، والآيةُ الكريمةُ من هذا الباب ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ أفلا يرون أَنْ لا يرجعُ ﴾ وقوله : ﴿ أَحَسِبَ الناس أن يُتركوا ﴾ ، لكن لم يُقرأ في الأولى إلا بالرفع ، ولا في الثانية إلّا بالنصب ، لأن القراءةَ سُنةٌ متبعة . وهذا تحريرُ العبارة فيها ، وإنما قلت ذلك لأن بعضَهم يقول : يجوزُ فيها بعد أفعال الشك وجهان فيوهمُ هذا أنه يجوزُ فيها أن تكونَ المخففةَ والفعلُ قبلها باقٍ على معناه من الشك ، لكن يريد ما ذكرتُه لك من الصلاحيةِ اللفظيةِ بالاعتبارين المتقدمين ، ولهذا قال الأستاذ الزمخشري : « فإنْ قلت : كيف دخل فعلُ الحسبان على « أَنْ » التي هي للتحقيق ؟ قلت : نَزَّل حسبانَهم لقوته في صدورهم منزلةَ العلم » والسببُ المقتضي لوقوعِ المخففةِ بعد اليقين ، والناصبةِ بعد غيره ، وجوازِ الوجهين فيما تردَّد : ما ذكروه وهو « أَنْ » المخففة تَدُلُّ على ثباتِ الأمرِ واستقرارِه لأنها للتوكيدِ كالمشددة ، والعلمُ وبابُه كذلك فناسَبَ أَنْ تُوقِعَها بعد اليقين للملاءمةِ بينهما ، ويدلُّ على ذلك وقوعُها مشددةً بعد اليقين كقوله تعالى : ﴿ ويعلمون أَنَّ الله هو الحق المبين ﴾[٣] ﴿ ألم تعلم أنَّ اللَّهَ على كل شيء قدير ﴾[٤] ﴿ ألم تعلمْ أنَّ الله له ملكُ السموات والأرض ﴾[٥] إلى غير ذلك ، والنوعُ الذي لا يدلُّ على ثبات واستقرارٍ تقع بعده الناصبة كقوله تعالى : ﴿ والذي أطمع أن يغفرَ لي ﴾[٦] ﴿ نخشى أن تصيبَنا دائرة ﴾[٧] ﴿ فَخَشِينا أن يُرْهِقَهما ﴾[٨] ﴿ أأشفقتم أن تُقَدِّموا ﴾[٩] إلى غير ذلك ، والنوعُ المحتمل للأمرين تقع بعده تارة المخففةُ وتارةً الناصبةُ كما تقدم من الاعتبارين ، وعلى كلا التقديرين أعني كونَها المخففةَ أو الناصبةَ فهي سادَّةٌ مسدَّ المفعولين عند جمهورِ البصريين ، ومسدَّ الأولِ والثاني محذوفٌ عند أبي الحسن ، أي : حَسِبوا عدمَ الفتنةِ كائناً أو حاصلاً . وحكى بعض النحويين أنه ينبغي لِمَنْ رفع أن يَفْصِل « أن » من « لا » في الكتابة ؛ لأن الهاء المضمرةَ حائلةٌ في المعنى ، ومَنْ نَصَبَ لم يَفْصِل لعدمِ الحائل بينهما . قال أبو عبد الله : « هذا ربما ساغَ في غيرِ المصحفِ ، أمَّا المصحفُ فلم يُرْسَمْ إلا على الاتصال » انتهى . قلت : « وفي هذه العبارة تجوُّز إذ لفظُ الاتصالِ يُشْعر بأَنْ تُكْتب « أنلا » فتوصلَ « أن » بـ «لا» في الخط ، فينبغي أن يقال : لا تُثْبَتُ لها صورةٌ ، أو تُثْبَتُ لها صورةٌ منفصلة .

قوله تعالى : ﴿ ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم ﴾ في هذا التركيب خمسة أوجه :

**أحدها** : أنَّ الواوَ علامةُ جمع الفاعل ، كما يَلْحق الفعلَ تاءُ التأنيث ليدلَّ على تأنيثِ الفاعل ، كـ « قامت هند » ، وهذه اللغة جاريةٌ في المثنى وجمعِ الإناث أيضاً فيقال : « قاما أخواك ، وقمن أخواتك » كقوله :

١٧٩٥ - ..... وقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[١٠]

---

(١) سورة العنكبوت ، الآية (٢) .
(٢) سورة طه ، الآية (٨٩) .
(٣) سورة النور ، الآية (٢٥) .
(٤) سورة البقرة ، الآية (١٠٦) .
(٥) سورة البقرة ، الآية (١٠٧) .
(٦) سورة الشعراء ، الآية (٨٢) .
(٧) سورة المائدة ، الآية (٥٢) .
(٨) سورة الكهف ، الآية (٨٠) .
(٩) سورة المجادلة ، الآية (١٣) .
(١٠) عجز بيت لعبد الله بن قيس الرقيات من رثاء مصعب بن الزبير وصدره :
تولى قتالي المارقين بنفسه =

وقوله :

١٧٩٦ ـ وَلَكِنْ دِيافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُهْ[1]

واستدلَّ بعضُهم بقولِه عليه السلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة »[2] ، ويعبِّر النحاة عن هذه اللغةِ بلغةِ « أكلوني البراغيث » ، ولكنَّ الأفصحَ ألاَّ تلحقَ الفعلَ علامةٌ ، وفَرَّق النحويون بين لَحاقِهِ علامةَ التأنيث وعلامةَ التثنية والجمع بأنَّ علامةَ التأنيث ألزمُ ؛ لأن التأنيث في ذاتِ الفاعل بخلاف التثنيةِ والجمعِ فإنه غيرُ لازمٍ .

**الوجه الثاني** : أنَّ الواوَ ضميرٌ عائدٌ على المذكورين العائدِ عليهم واو « حسبوا » ، و« كثير » بدلٌ من هذا الضمير ، كقولك : « إخوتك قاموا كبيرُهم وصغيرُهم » ونحوه .

**الوجه الثالث** : أن الواو ضمير أيضاً ، و« كثيرٌ » بدلٌ منه ، والفرقُ بين هذا الوجه والذي قبله أن الضمير في الوجهِ الأولِ مفسَّر بما قبلَه وهم بنو إسرائيل ، وأمَّا في هذا الوجه فهو مفسَّر بما بعده ، وهذا أحدُ المواضع التي يُفَسَّر فيها الضميرُ بما بعده ، وهو أن يُبْدَلَ منه ما يفسِّرهُ ، وهي مسألةُ خلاف وقد تقدم تحريرها .

**الوجه الرابع** : أن الضميرَ عائدٌ على مَنْ تقدَّم ، و« كثير » خبر مبتدأ محذوف ، وقَدَّره مكي تقديرين :

**أحدهما** : قال : « تقديرُه العُمْيُ والصُّمُّ كثير منهم » .

**والثاني** : العَمَى والصَّمَمُ كثيرٌ منهم ، ودلَّ على ذلك قوله : « ثم عَمُوا وصَمُّوا » فعلى تقديره الأول : يكون « كثير » صادقاً عليهم و« منهم » صفة لـ «كثير » ، وعلى التقدير الثاني يكون « كثير » صادقاً على العَمَى والصَّمَمِ لا عليهم ، و« منهم » صفةٌ له بمعنى أنه صادر منهم ، وهذا الثاني غيرُ ظاهرٍ . وقدَّره الزمخشري فقال : « أولئك كثير منهم » .

**الوجه الخامس** : أنَّ « كثير » مبتدأٌ والجملةُ الفعلية قبله خبرٌ ، ولا يُقال : إنَّ الفعلَ متى وقع خبراً وَجَبَ تأخيرُه لأنَّ ذلك مشروطٌ بكونِ الفاعل مستتراً نحو : « زيدٌ قام » لأنه لو قُدِّم فقيل : قام زيدٌ لألبس بالفاعل ، فإنْ قيل : وهذا أيضاً يُلْبِس بالفاعل في لغة « أكلوني البراغيث » فالجواب أنها لغةٌ ضعيفةٌ لا نبالي بها . وضَعَّفَ أبو البقاء هذا الوجه بمعنى آخرَ فقال : « لأنَّ الفعلَ قد وَقَع في موضِعِه فلا يُنْوَى به غيرُه » وفيه نظرٌ لأنَّا لا نُسَلِّم أنه وَقَع موقِعَه ، وإنما كان واقعاً موقعَه لو كان مجرداً من علامةٍ . ومثلُ هذه الآيةِ أيضاً قولُه تعالى : ﴿ وأَسَرُّوا النجوى الذين ظَلَموا ﴾[3] .

والجمهورُ على « عَمُوا وَصَمُّوا » بفتح العين والصاد ، والأصل : عَمِيُوا وصَمِمُوا كَسَرِبُوا ، فأُعِلَّ الأولُ بالحذفِ ، والثاني بالإدغام . وقرأ يحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي بضم العين والصاد وتخفيف الميم من « عَمُوا » . قال الزمخشري : « على تقدير عماهم الله وصَمَّهم أي : رماهم وضربهم بالعَمَى والصَّمم ، كما يقال : « نَزَكْتُه إذا ضربته بالنَّيْزَك ، وَركَبْتُه إذا ضربتَه بركبتِك » ، ولم يَعْترض عليه الشيخ ، وكان قد قال قبل ذلك بعد أنْ حكى القراءة :

---

= ..... انظر ديوانه (١٩٦) ، أمالي ابن الشجري (١/١٣٢) ، الشذور (١٧٧) ، المغني (٢/٣٦٧) ، أوضح المسالك (١/٢٢٠) ، الهمع (١/١٦٠) ، التصريح (١/٢٧٧) ، الأشموني (٢/٤٧) ، شرح ابن عقيل (١/٤٦٩) .

(١) البيت للفرزدق انظر ديوانه .الهمع (١/١٦٠)،ابن الشجري (١/١٣٣) ، الخصائص (٢/١٩٤) ، ابن يعيش (٧/٧) ، الدرر اللوامع (١/١٤٢) .

(٢) رواه البخاري (٢/٣٣) ، مسلم (١/٤٣٩) .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية (٣) .

« جَرَتْ مَجْرى زُكِم الرجلُ وأَزْكَمَه الله ، وحُمَّ وأَحَمَّه الله ، ولا يقال : زَكَمه الله ولا حَمَّه ، كما لا يقال : عَمَيْتُه ولا صَمَمْته ، وهي أفعالٌ جاءت مبنيةً للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه وهي متعدِّيةٌ ثلاثية ، فإذا بُنيت للفاعلِ صارَتْ قاصرة ، فإذا أَرَدْتَ بناءَها للفاعلِ متعديةً أَدْخَلْتَ همزة النقل ، وهي نوع غريب في الأفعال » . انتهى . فقوله : « كما لا يُقال عَمَيْتُه ولا صَمَمْتُه » يقتضي أن الثلاثي منها لا يتعدَّى ، والزمخشري قد قال على تقدير : « عَماهُم الله وصَمَّهم » فاستعمل ثلاثِيَّةً متعدياً ، فإن كان ما قاله الشيخ صحيحاً فينبغي أن يكونَ كلام أبي القاسم فاسداً أو بالعكس .

وقرأ ابن أبي عبلة « كثيراً » نصباً على أنه نعت لمصدر محذوف ، وتقدم غيرَ مرة أنه عند سيبويه حالٌ . وقال مكي : « ولو نَصَبْتَ « كثيراً » في الكلام لجازَ أن تجعلَه نعتاً لمصدر محذوف ، أي : عمىً وصمماً كثيراً » قلت : كأنه لم يطَّلِعْ عليها قراءةً ، أو لم تَصِحَّ عنده لشذوذها .

وقوله : ﴿ فَعَمُوا ﴾ عطفَه بالفاء وقوله : « ثم عَمُوا وصمُّوا » عطفه بـ « ثم » ، وهو معنى حسن ، وذلك أنهم عَقِيبَ الحسبانِ حَصَل لهم العَمَى والصَّمَمُ مِنْ غيرِ تراخٍ ، وأسند الفعلين إليهم ، بخلافِ قوله : ﴿ فأصمَّهم وأَعْمى أبصارَهم ﴾[1] لأنَّ هذا فيمن لم يَسْبِقْ له هدايةٌ ، وأسند الفعلِ الحسنَ لنفسِه في قوله : ﴿ ثم تابَ الله عليهم ﴾ ، وعطف قوله : « ثم عَمُوا » بحرفِ التراخي دلالةً على أنهم تمادَوا في الضلالِ إلى وقت التوبة .

لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٤﴾ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۖ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾

قوله تعالى : ﴿ ثالثُ ثلاثةٍ ﴾ : معناه أحدُ الثلاثة ، ولذلك منع الجمهورُ أن يُنْصَبَ ما بعده ، لا تقول : ثالثٌ ثلاثةً ولا رابعٌ أربعةً ، قالوا : لأنه اسمُ فاعلٍ ويعملُ عمل فعله ، وهنا لا يقع موقعَه فعلٌ إذ لا يقال : ربَّعْتُ الأربعة ولا ثلَّثْتُ الثلاثة ، وأيضاً فإنه أحدُ الثلاثة فيلزم أن يعمل في نفسِه ، وأجاز النصبَ بمثل هذا ثعلب ، وردَّه عليه الجمهور بما ذكرته لك ، أمَّا إذا كان من غيرِ لفظِ ما بعده فإنه يجوزُ فيه الوجهان : النصب والإضافة نحو : رابعٌ ثلاثةً ، وإن شئت : ثلاثةٍ . واعلم أنه يجوز أن يُشتقَّ من واحد إلى عشرة صيغةُ اسمِ فاعل نحو : « واحد » ، ويجوز قلبه فيقال : حادي وثاني وثالث إلى عاشر ، وحينئذٍ يجوز أن يستعمل مفرداً فيقال : ثالث ورابع ، كما يقال : ثلاثة وأربعة من غير ذكرِ مفسرٍ ، وأن يستعملَ استعمالَ أسماءِ الفاعلين إنْ وقع بعده مغايرُه لفظاً ، ولا يكونُ إلا ما دونَه برتبةٍ واحدةٍ نحو عاشرٌ تسعةٍ ، وتاسعُ ثمانيةٍ ، فلا يجامعُ ما دونَه برتبتين نحو : عاشرُ ثمانيةٍ ولا ثامنُ أربعةٍ ، ولا يُجامِعُ ما فوقه مطلقاً فلا يقال : تاسعُ عشرةٍ ولا رابعُ ستةٍ ، إذا تقرر ذلك فيعطى حكمَ اسمَ الفاعلِ فلا يعملُ إلا بشروطه ، وأمَّا إذا جامع موافقاً

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٥٣٤) .

له لفظاً وجبت إضافتُه نحو : ثالثُ ثلاثةٍ وثاني اثنين ، وتقدَّم خلاف ثعلب ، ويجوز أن يُبْنى أيضاً من أحد عشر إلى تسعة عشر فيقال : حادي عشر وثالث عشر ، ويجوز أن يُستعمل مفرداً كما ذَكَرْتُه لك ، ويجوز أن يُسْتَعْمل مجامعاً لغيره ولا يكونُ إلا موافقاً ، فيقال : حادي عشر أحدَ عشرَ ، وثالثَ عشرَ ثلاثَة عشرَ ، ولا يقال : ثالثَ عشرَ اثني عشرَ ، وإن كان بعضهم خالف ، وحكمُ المؤنثِ كحكمِه في الصفاتِ الصريحةِ فيقال : ثالثة ورابعة ، وحاديةَ عشرةَ ، وثالثةَ عشرةَ ثلاثَ عشرةَ ، وله أحكامٌ كثيرة استوفيتُها في « شرح التسهيل » .

قوله : ﴿ **وما مِنْ إلهٍ** ﴾ « مِنْ » زائدة في المبتدأ لوجود الشرطين ، وهما كونُ الكلامِ غيرَ إيجابٍ ، وتنكيرُ ما جَرَّتْهُ ، و« إلَهٌ » بدل من محل « إلَهٍ » المجرورِ بـ «مِنْ» الاستغراقية ، لأن محلَّه رفعٌ كما تقدم ، والتقدير : وما إلَهٌ في الوجودِ إلا إلَهٌ متصفٌ بالوحدانية . قال الزمخشري : «من» في قوله : « مِنْ آله » للاستغراقِ ، وهي المقدرةُ مع «لا» التي لنفي الجنس في قولك : « لا آلَهَ إلا اللَّهُ » والمعنى : وما من آله قط في الوجود إلا آلَهٌ متصفٌ بالوحدانية وهو الله تعالى » . فقد تحصَّل مِنْ هذا أن « مِنْ آله » مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ ، و« إلا إلهٌ » بدلٌ على المحل . قال مكي : « ويجوزُ في الكلام النصبُ : « إلا آلهاً » على الاستثناء » . قال أبو البقاء : « ولو قُرِىء بالجرِّ بدلاً من لفظ « آله » لكان جائزاً في العربية » قلت : ليس كما قال ، لأنه يلزمُ زيادةُ « مِنْ » في الواجب ، لأن النفيَ انتقضَ بـ « إلَّا » ، لو قلت : « ما قامَ إلا من رجلٍ » لم يَجُزْ فكذا هذا ، وإنما يجوزُ ذلك على رأي الكوفيين والأخفشِ ، فإنَّ الكوفيين يشترطون تنكيرَ مجرورها فقط ، والأخفشُ لا يشترط شيئاً . قال مكي : « واختار الكسائي الخفضَ على البدل من لفظ «آله» وهو بعيدٌ لأنَّ «مِنْ» لا تُزَاد في الواجب » . قلت : ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنَّ قوله « إلا إلَـهٌ » خبر المبتدأ ، وتكونُ المسألة من الاستثناءِ المفرغِ ، كأنه قيل : ما إلَهٌ إلا إلَهٌ متصفٌ بالواحدِ لَمَا ظهر له منعٌ ، لكني لم أرَهم قالوه ، وفيه مجالٌ للنظر .

قوله : ﴿ **ليمسَّنَّ** ﴾ جوابُ قسمٍ محذوفٍ ، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ لدلالةِ هذا عليه ، والتقديرُ : واللَّهِ إنْ لم ينتهوا ليمسَّنَّ ، وجاء هذا على القاعدةِ التي قَرَّرْتُها : وهو أنه إذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ أُجيب سابقُهما ما لم يسبقُهما ذو خبر ، وقد يجابُ الشرطُ مطلقاً ، وقد تقدَّم أيضاً أن فعلَ الشرطِ حينئذٍ لا يكون إلا ماضياً لفظاً ، أو معنىً لا لفظاً كهذه الآية ، فإنْ قيل : السابقُ هنا الشرطُ ، إذ القسمُ مقدرٌ فيكون تقديرُه متأخراً فالجوابُ أنه لو قُصِد تأخُّرُ القسمِ في التقدير لأُجيبَ الشرط ، فلمَّا أُجيب القسمُ عُلِم أنه مقدَّرُ التقديمِ ، وعَبَّر بعضُهم عن هذا فقال : « لام التوطئةِ للقسمِ قد تُحْذَفُ ويُراعى حكمُها كهذه الآيةِ ، إذ التقدير : « ولئن لم » كما صَرَّح بهذا في غير موضع كقوله : ﴿ لَئِنْ لم ينتهِ المنافقون ﴾[1] ، ونظيرُ هذه الآية قوله : ﴿ وإنْ لم تَغْفِرْ لنا وترحمْنا لنكونَنَّ ﴾[2] ﴿ إن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾[3] ، وتقدَّم أنَّ هذا النوع من جواب القسم يَجِبُ أن يُتَلقَّى باللامِ وإحدى النونين عند البصريين ، إلَّا ما قَدَّمْت لك استثناءَه » . قال الزمخشري : « فإنْ قلت : فهلاَّ قيل : لَيَمسُّهُم عذاب . قلت في إقامة الظاهرُ مقامَ المضمرِ فائدةٌ ، وهي تكريرُ الشهادة عليهم بالكفر » .

وقوله : ﴿ **منهم** ﴾ في محلِّ نصبٍ على الحال . قال أبو البقاء : « إمَّا من الذين ، وإمَّا من ضميرِ الفاعل في « كفروا » . قلت : لم يتغير الحكمُ في المعنى ، لأنَّ الضميرَ الفاعل هو نفسُ الموصول ، وإنما الخلاف لفظي . وقال الزمخشري : « مِنْ » في قوله : ﴿ **ليمسَّنَّ الذين كفروا منهم** ﴾ للبيانِ كالتي في قوله : ﴿ فاجتنِبوا الرجسَ من

---

(١) سورة الأحزاب ، الآية (٦٠) .
(٢) سورة الأعراف ، الآية (٢٣) .
(٣) سورة الأنعام ، الآية (١٢١) .

الأوثان ﴾[١] قلت : فعلى هذا يتعلقُ « منهم » بمحذوفٍ ، فإنْ قلت : هو على جَعْلِهِ حالاً متعلقٌ أيضاً بمحذوفٌ . قلت : الفرقُ بينهما أنَّ جَعْلَه حالاً يتعلَّقُ بمحذوفٍ ، ذلك المحذوفُ هو الحالُ في الحقيقة ، وعلى هذا الوجهِ يتعلَّقُ بفعلٍ مفسِّرٍ للموصولِ الأول ، كأنه قيل : أعني منهم ، ولا محلَّ لـ « أعني » لأنها جملةٌ تفسيرية . وقال الشيخ[٢] . « ومِنْ » في « منهم » للتبعيض أي : كائناً منهم ، والربطُ حاصلٌ بالضمير ، فكأنه قيل : كافرُهم ، وليسوا كلَّهم بَقُوا على الكفر » انتهى . يعني : هذا تقديرٌ لكونها تبعيضيةً وهو معنى كونها في محلِّ نصبٍ على الحال .

وقوله تعالى : ﴿ **أفلا يتوبون** ﴾ : تقدَّم نظيره مراراً وأنَّ فيه رأيين : رأيُ الجمهورِ تقديمُ حرفِ العطف على الهمزة تقديراً ، ورأيُ أبي القاسم بقاؤُه على حالِه وحَذْفُ جملةٍ معطوفٍ هذا عليها ، والتقديرُ : أيثبتون على كفرِهم فلا يَتُوبون ، والاستفهامُ فيه قولان :

**أظهرُهما** : أنه للتعجيب من حالهم : كيف لا يتوبون ويستغفرون من هذه المقالةِ الشنعاء ؟ .

**والثاني** : أنه بمعنى الأمر وهو رأي ابن زياد الفراء كأنه قال : تُوبوا واستغفروا من هاتين المقالتين ، كقوله : ﴿ فهل أنتم منتهون ﴾[٣] . وكلامُ ابنِ عطية يُفْهِم أنه للتحضيضِ ، قال : « رَفَقَ جلَّ وعلا بهم بتحضيضِه إياهم على التوبة وطلبِ المغفرة » يعني بذلك من حيث المعنى ، وإلاَّ فَفَهْمُ التحضيضِ من هذا اللفظ غيرُ مُسَلَّمٍ ، وكيف يُعْقَلُ أنَّ حرف العطف فَصَل بين الهمزة ولا المفهمةِ للتحضيضِ ؟ فإنْ قلت : هذا إنما يُشْكِلُ على قولِنا : إنَّ «ألا» التحضيضيةَ بسيطةٌ غيرُ مركبةٍ ، فلا يُدَّعى فيها الفصلُ بحرفِ العطف ، أما إذا قلنا إنها همزةُ الاستفهامِ دَخَلَتْ على «لا» النافيةِ وصارَ معناهما التحضيضَ فلا يَضُرُّ الفصلُ بحرف العطف ، لأنه عُهِد في «لا» النافيةِ الداخلِ عليها همزةُ الاستفهام . فالجواب : أنه لا يجوزُ مطلقاً ؛ لأنَّ ذلك المعنى قد انسلخَ وحَدَثَ معنىً آخرُ وهو التحضيضُ ، فلا يلزُم من الجوازِ في الأصلِ الجوازُ بعد حدوثِ معنىً جديدٍ .

قوله تعالى : ﴿ **ما المسيحُ ابنُ مريم إلا رسولٌ** ﴾ : كقولِه : ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾[٤] . و« قد خَلَتْ » صفةٌ له كما في الآيةِ الأخرى . وتقدَّم معنى الحصرِ . وقوله : ﴿ **وأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ** ﴾ ابتداءٌ وخبرٌ ، ولا محلَّ لهذه الجملةِ من الإعراب . و« صِدِّيقَةٌ » تأنيثُ « صِدِّيق » وهو بناء مبالغة كـ «فَعّال » و«فَعُول » إلا أنه لا يعمل عملَ أمثلةِ المبالغة ، فلا يقال : « زيدٌ شِرِّيبٌ العسلَ » كما يقال : « شَرَّابٌ العسلَ » وإن كان القياس إعمالَه ، وهل هو مِنْ « صَدَق » الثلاثي أو من « صَدَّق » مضعفاً ؟ القياسُ يقتضي الأولَ ، لأنَّ أمثلةَ المبالغةِ تَطَّرِدُ من الثلاثي دونَ الرباعي ، فإنه لم يَجيء منه إلا القليلُ . وقال الزمخشري : « إنه من التصديق » وكذا ابنُ عطية ، إلا أنَّه جَعَله محتملاً ، وهذا واضحٌ لقولِه : « وصَدَّقَتْ بكلماتِ ربها » فقد صَرَّح بالفعلِ المسند إليها مضعفاً .

وقوله : ﴿ **كانا يأكلانِ الطَّعامَ** ﴾ لا محلَّ له لأنه استئنافٌ وبيان لكونهما كسائرِ البشرِ في احتياجِهما إلى ما يَحْتاج إليه كلُّ جسمٍ مُولَدٍ ، والإلَهُ الحقُّ منزَّهٌ عن ذلك . وقال بعضهم : « هو كناية عن احتياجهما إلى التغوُّطِ » ولا حاجة إليه . قوله : « كيف » منصوب بقوله : « نُبَيِّن » بعده ، وتقدم ما فيه في قوله : ﴿ كيف تكفرون ﴾[٥] وغيرِه ، ولا يجوز

---

(١) سورة الحج ، الآية (٣٠) .
(٢) انظر البحر المحيط (٣/٥٣٦) .
(٣) سورة المائدة ، الآية (٩١) .
(٤) سورة آل عمران ، الآية (١٤٤) .
(٥) سورة البقرة ، الاية (٢٨) .

أن يكونَ معمولاً لِما قبله لأن له صدرَ الكلام ، وهذه الجملة الاستفهامية في محلِّ نصب لأنها معلقةٌ للفعل قبلها . وقوله : ﴿ ثم انظر أنَّى يُؤْفَكون ﴾ كالجملةِ قبلَها ، و« أنَّى » بمعنى كيف ، و« يُؤفكون » ناصبٌ لـ « أنَّى » ويُؤْفكون : بمعنى يُصْرَفُون .

قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٧٦﴾ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾

قوله تعالى : ﴿ ما لا يَمْلِكُ ﴾ : يجوز أن تكونَ « ما » بمعنى الذي ، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً ، والجملةُ بعدها صلةٌ فلا محلَّ لها ، أو صفةٌ فمحلُّها النصبُ ، وفي وقوعِ « ما » على العاقلِ هنا لأنه أُريد به عيسى وأُمُّه وجوهٌ ، أحدها : أنه أُتِي بـ « ما » مراداً بها العاقلُ لأنها مبهمةٌ تقعُ على كل شيء ، وكذا قالَه سيبويه[1] ، أو أُريد به النوعُ كقولِه : ﴿ فانكِحوا ما طابَ لكم من النساء ﴾[2] أي : النوعَ الطيب ، أو أُريد به العاقلُ مع غيره لأنَّ أكثرَ ما عُبِد مِنْ دونَ اللَّهِ غيرُ عاقلٍ كالأصنامِ والأوثانِ والكواكبِ والشجرِ ، أو شبهُهُ على أولِ أحوالِه ، لأنه في أولِ حالِه لا يُوصَفُ بعقلٍ فكيف يُتَّخذ آلِهاً معبوداً ؟ وفي تكريرِ الأمر بقوله : « انظُرْ » « ثم انظر » دلالةٌ على الاهتمام بالنظر ، وأيضاً فقد اختَلف متعلَّقُ النظرين ، فإنَّ الأولَ أمرٌ بالنظر في كيفية إيضاح الله تعالى لهم الآياتِ وبيانِها بحيث إنه لا شكَّ فيها ولا ريبَ ، والأمر الثاني بالنظر في كونِهم صُرِفوا عن تدبُّرها والإيمان بها ، أو بكونِهم قُلِبوا عمَّا أُريد بهم . قال الزمخشري : « فإنْ قلت : ما معنى التراخي في قولِه : « ثم انظرْ » ؟ قلت : معناه ما بينَ التعجبين ، يعني أنه بَيَّن لهم الآياتِ بياناً عجباً ، وأنَّ إعراضَهم عنها أعجبُ منه » انتهى . يعني أنه من باب التراخي في الرُّتَبِ لا في الأزمنةِ ، ونحوُه : ﴿ ثم الذين كفروا بربهم يَعْدِلونَ ﴾[3] وسيأتي .

قوله : ﴿ واللَّهُ هو السميعُ العليم ﴾ «هو» : يجوزُ أن يكونَ مبتدأ ثانياً ، و« السميعُ » خبرُه ، و« العليمُ » خبرٌ ثانٍ أو صفةٌ ، والجملة خبرُ الأول ، ويجوزُ أنْ يكونَ فصلاً ، وقد عُرِف ما فيه ، ويجوزُ أنْ يكونَ بدلاً . وهذه الجملةُ الظاهرُ فيها أنها لا محلَّ لها من الإعراب ، ويحتمل أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعلِ « تَعْبُدون » أي : أتعبدون غيرَ الله والحالُ أن الله هو المستحقُّ للعبادة لأنه يَسْمع كل شيء ويعلمه ، وإليه بنحو كلامُ الزمخشري فإنه قال : « والله هو السميع العليم » متعلق بـ« أتعبدون » أي : أتشركون بالله ولا تَخْشَوْنه ، وهو الذي يسمع ما تقولون ويعلم ما تعتقدون ؟ أتعبدون العاجزَ واللَّهُ هو السميع العليم ؟ » انتهى . والرابطُ بين الحالِ وصاحبِها الواوُ ، ومجيءُ هاتين الصفتين بعد هذا الكلام في غاية المناسبة ، فإنَّ السميع يسمع ما يُشْكَى إليه من الضُّرِّ وطلب النفع ويعلم مواقعَهما كيف يكونان ؟ .

---

(١) انظر الكتاب (٢/٣٠٩) .

(٢) سورة النساء ، الآية (٣) .

(٣) سورة الأنعام ، الآية (١) .

قوله تعالى : ﴿ غيرَ الحق ﴾ : فيه خمسة أوجه :

**أحدها** : أنه نعت لمصدر محذوف أي : لا تَغْلُوا في دينكم غُلُوّاً غيرَ الحق أي : غلوّاً باطلاً ، ولم يذكر الزمخشري غيره .

**الثاني** : أنه منصوبٌ على الحال من ضمير الفاعل في « تَغْلُوا » أي : لا تَغْلوا مجاوزينَ الحق ، ذكره أبو البقاء .

**الثالث** : أنه حالٌ من « دينكم » أي : لا تغلوا فيه وهو باطل ، بل اغلُوا فيه وهو حَقٌّ ، ويؤيد هذا ما قاله الزمخشري فإنه قال : « لأنَّ الغلوَّ في الدين غُلُوَّان : حقٌّ وهو أنْ يُفْحص عن حقائِقه ويفتَّشَ عن أباعدِ معانيه ويُجْتَهَدَ في تحصيله حُجَجَه ، وغلوٌ باطل : وهو أن يَتجاوز الحقَّ ويتخطاه بالإعراض عن الأدلة » .

**الرابع** : أنه منصوبٌ على الاستثناء المتصل .

**الخامس** : على الاستثناءِ المنقطع . ذكرَ هذين الوجهين الشيخ[1] عن غيره ، واستبعدهما فإنه قال : « وأبعدَ مَنْ ذهب إلى أنها استثناءٌ متصل ، ومَنْ ذهب إلى أنها استثناءٌ منقطع ويقدِّره بـ « لكن الحقَّ فاتبعوه » . قلت : والمستثنى منه يَعْسُر تعيينُه ، والذي يظهر فيه أنه قوله : « في دينكم » كأنه قيل : لا تَغْلُوا في دينكم إلا الدين الحق فإنه يجوز لكم الغلوُّ فيه ، ومعنى الغلو فيه ما تقدم من تقرير الزمخشري له .

وذكر الواحدي فيه الحالَ والاستثناء فقال : « وانتصابُ « غيرَ الحق » من وجهين ، أحدُهما : الحالُ والقطعُ من الدين كأنه قيل : لا تَغْلُوا في دينكم مخالفين للحقِّ ، لأنهم خالفوا الحقَّ في دينهم ثم غَلَوا فيه بالإصرارِ عليه . والثاني : أن يكونَ منصوباً على الاستثناء ، فيكون « الحق » مستثنىً من المَنْهِيِّ عن الغلوِّ فيه بأنْ يجوزَ الغلوُّ فيما هو حق على معنى اتباعِه والثباتِ عليه . وهذا نصٌّ فيما ذكرْتُ لك من أنَّ المستثنى هو « دينُكم » .

وتقدَّم معنى الغلوِّ في سورة النساء[2] ، وظاهرُ هذه الأعاريب المتقدمةِ أنَّ « تَغْلُوا » فعلٌ لازم ، وكذا نصَّ عليه أبو البقاء ، إلا أن أهلَ اللغةِ يفسِّرونه بمعنى متعدٍّ ، فإنهم قالوا : معناه لا تتجاوزوا الحد . قال الراغب : « الغلوُّ تجاوزُ الحَدِّ ، يقال ذلك إذا كان في السعر « غلاءً » ، وإذا كان في القَدْر والمنزلة « غُلُوًّا » ، وفي السهم « غَلْوا » ، وأفعالها جميعاً غلا يغلو ، فعلى هذا يجوز أن ينتصب « غير الحق » مفعولاً به أي : لا تتجاوزوا في دينكم غير الحق ، فإنْ فَسَّرنا « تغلوا » بمعنى تتباعدوا من قولهم : « غلا السهمُ » أي : تباعدَ كانَ قاصراً ، فيحتمل أن يكونَ مَنْ قال بأنه لازم أخذه من هذا لا من الأول .

قوله : ﴿ كثيراً ﴾ في نصبِه وجهان :

**أحدُهما** : أنه مفعولٌ بـه ، وعلى هذا أكثرُ المتأوِّلين ، فإنهم يفسِّرونه بمعنى : وأضَلُّوا كثيراً منهم أو من المنافقين .

**والثاني** : أنه منصوبٌ على المصدرية أي : نعت لمصدر محذوف أي : إضلالاً كثيراً ، وعلى هذا القول فالمفعولُ محذوف أي : أضَلُّوا غيرهم إضلالاً كثيراً .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ بني إسرائيل ﴾ في محلِّ نصبٍ على الحال ، وصاحبُها : إمَّا « الذين » « وإمَّا » واو « كفروا »

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٥٣٩) .

(٢) انظر تفسير الآية (١٧١) .

وهما بمعنىً واحدٍ . وقوله : « على لسان داود وعيسى » المرادُ باللسانِ الجارحةُ لا اللغةُ ، كذا قال الشيخ[١] ، يعني أنَّ الناطق بِلَعْنِ هؤلاء لسانُ هذين النبيين ، وجاء قولهُ « على لسان » بالإفرادِ دون التثنيةِ والجمعِ فلم يَقُلْ : « على لسانَيْ » ولا « على ألسنةِ » لقاعدةٍ كليةٍ ، وهي : أن كلَّ جزأين مفردين من صاحبيهما إذا أُضيفا إلى كليهما من غيرِ تفريقٍ جازَ فيهما ثلاثةُ أوجهٍ ، لفظُ الجمعِ ـ وهو المختارُ ـ ويليه التثنيةُ عند بعضِهم ، وعند بعضِهم الإفرادُ مقدمٌ على التثنيةِ ، فيقال : « قَطَعْتُ رؤوسَ الكبشين » ، وإنْ شئت : رأسَ الكبشين ، ومنه : ﴿ فقد صَغَتْ قلوبُكما[٢] ﴾ ، فقولي « جزأين » تحرُّزٌ من شيئين ليسا بجزأين نحو « درهميكما » وقد جاء : « من بيوتِكما وعمائمكما وأسيافكما » لأمْنِ اللَّبْسِ ، وبقولي : « مفردين » من نحو « العينين واليدين » فأمَّا قوله تعالى : ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾[٣] ففُهِم بالإجماع ، وبقولي : « من غيرِ تفريق » تحرُّزٌ من نحو : قَطَعْتُ رأس الكبشين : « السمينِ والكبشِ الهزيل » ، ومنه الآية فلا يجوزُ إلا الإفرادُ . وقال بعضهم : « هو مختارٌ » أي : فيجوز غيرُه . وقد مضى تحقيقُ هذه القاعدةِ في سورة المائدة[٤] بكلامٍ طويلٍ فعليك بالالتفاتِ إليه .

وفي النفسِ من كونِ المرادِ باللسان الجارحةَ شيءٌ ، ويؤيد ذلك ما قاله الزمخشري فإنه قال : « نَزَّل اللَّهُ لَعْنَهم في الزبور على لسانِ داود ، وفي الإنجيل على لسانِ عيسى » وقوةُ هذا تأْبى كونَه الجارحةَ ، ثم إني رأيتُ الواحدي ذكرَ عن المفسرين قولين ، ورجَّح ما قلته قال ـ رحمه الله ـ : « وقال ابن عباس : يريد في الزبور وفي الإنجيلِ ، ومعنى هذا أنَّ اللّهَ تعالى لَعَنَ في الزبور مَنْ يكفر من بني إسرائيل وكذلك في الإنجيل ، وقيل : على لسان داود وعيسى ، لأنَّ الزبورَ لسانُ داود والإنجيلَ لسانُ عيسى » فهذا نصٌّ في أن المراد باللسانِ غيرُ الجارحة ، ثم قال : « وقال الزجاج » : « وجائزٌ أن يكون داود وعيسى عَلِما أنَّ محمداً نبيٌّ مبعوثٌ ، وأنهما لَعَنا مَنْ يكفر به » والقول هو الأول ، فتجويزُ الزجاجِ لذلك ظاهرٌ أنه يُراد باللسانِ الجارحةُ ولكن ليس قولاً للمفسرين . و « على لسانِ » متعلِّقٌ بـ « لعن » قال أبو البقاء : « كما يُقال : جاء زيدٌ على فرس » وفيه نظرٌ إذ الظاهر أنه حالٌ .

وقولُه : ﴿ ذلك بما عَصَوْا ﴾ قد تقدَّم نظيره[٥] . قوله : « وكانوا يَعْتَدُون » في هذه الجملةِ الناقصةِ وجهان ، أظهرهما : أن تكونَ عطفاً على صلةِ « ما » وهو « عَصَوْا » أي : ذلك بسبب عصيانِهم وكونِهم معتدين .

**والثاني** : أنها استئنافيةٌ أي : أخبر الله تعالى عنهم بذلك . قال الشيخ[٦] : ويُقَوِّي هذا ما جاءَ بعده كالشرح له ، وهو قولُه : « كانوا لا يتناهَوْن » .

وقوله تعالى : ﴿ عن منكرٍ فَعَلُوه ﴾ : متعلِّقٌ بـ « يَتَناهَوْن » و « فعلوه » صفةٌ لـ « منكر » . قال الزمخشري : ما معنى وصفِ المنكرِ بفعلوه ، ولا يكونُ النهيُ بعد الفعلِ ؟ قلت : معناه لا يتناهَوْن عن معاودةِ منكرٍ فَعَلوه ، أو عن مِثْلِ منكرٍ فَعَلوه ، أو عن منكرٍ أرادُوا فِعْلَه ، كما ترى أماراتِ الخوضِ في الفسقِ وآلاتِه تُسَوَّى وتُهَيَّأُ ، ويجوز أن يُرادَ : لا ينتهون ولا يمتنعون عن منكرٍ فعلوه ، بل يُصِرُّون عليه ويُداومون ، يقال : تناهى عن الأمر وانتهى عنه إذا امتنع منه » .

﴿ تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/٥٤٠) .
(٢) سورة التحريم ، الآية (٤) .
(٣) سورة المائدة ، الآية (٣٨) .
(٤) انظر تفسير الآية (٣٨) .
(٥) تفسير سورة البقرة ، الآية (٦١) .
(٦) انظر البحر المحيط (٣/٥٤٠) .

وقوله تعالى : ﴿لبئسما﴾ و « بئسما قَدَّمَتْ » قد تقدَّم إعرابُ نظيرِ ذلك[٧] فلا حاجةَ إلى إعادته ، وهنا زيادةٌ أخرى لخصوصِ التركيب وستعرِفُها . قوله : ﴿ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عليهم ﴾ في محلِّه أوجهٌ .

**أحدها** : أنه مرفوعٌ على البدلِ من المخصوصِ بالذم ، والمخصوصُ قد حُذِفَ وأُقيمت صفتُه مُقامه فإنك تُعْرِبُ « ما » اسماً تاماً معرفةً في محلِّ رفعٍ بالفاعلية بفعلِ الذمِّ والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ ، و « قَدَّمَتْ لهم أنفُسُهم » جملة في محلِّ رفعٍ صفةً له ، والتقديرُ : لبئس الشيءُ شيءٌ قَدَّمَتْهُ لهم أنفُسُهم ، فـ « أَنْ سَخِط اللَّهُ عليهم » بدلٌ من « شيء » المحذوفِ ، وهذا هو مذهبُ سيبويه[١] كما تقدَّم تقريرُه .

**الثاني** : أنه هو المخصوصُ بالذمِّ فيكون فيه ثلاثةُ الأوجهِ المشهورةِ ، أحدُهما : أنه مبتدأٌ والجملةُ قبلَه خبرُه ، والرابطُ على هذا العمومُ عند مَنْ يَجْعَلُ ذلك ، أو لا يَحْتاج إلى رابط لأن الجملةَ عينُ المبتدأ . الثاني : أنه خبرُ مبيدإٍ محذوفٍ لأنك لَمَّا قلت : « بِئْسَ الرجل » قيل لك : مَنْ هو ؟ فقلت : فلان ، أي : هو فلان .

**الثالث** : أنه مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ ، وقد تقدَّم تحرير ذلك ، وإلى كونه مخصوصاً بالذمِّ ذهب جماعةٌ كالزمخشري ، ولم يذكر غيرَه ، قال : « أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عليهم » هو المخصوص بالذمِّ كأنه قيل : لبِئْس زادُهم إلى الآخرة سُخْطُ اللهِ عليهم ، والمعنى : موجِبُ سُخْطِ الله » . قلت : وفي تقدير هذا المضاف من المحاسنِ ما لا يَخْفى على متأمِّله ، فإنَّ نفسَ السخطِ المضافَ إلى الباري تعالى لا يُقال هو المخصوص بالذم ، إنما المخصوصُ بالذم أسبابُه ، وذهبَ إليه أيضاً الواحدي ومكي وأبو البقاء ، إلَّا أنَّ الشيخ[٢] بعد أنْ حكى هذا الوجهَ عن أبي القاسم الزمخشري قال : « ولم يَصِحَّ هذا الإعرابُ إلا على مذهبِ الفراء والفارسي في جَعْلِ « ما » موصولةً ، أو على مذهبِ مَنْ يجعلُ « ما » تمييزاً ، و « قَدَّمَتْ لهم » صفتها ، وأمَّا على مذهبِ سيبويه فلا يتأتَّى ذلك ثم ذَكَر مذهبَ سيبويه .

**والوجه الثالث** : من أوجهِ « أَنْ سَخِطَ » : أنه في محل رفع على البدلِ من « ما » وإلى ذلك ذهب مكي وابنُ عطية ، إلا أن مكِّيّاً حكاه عن غيره ، قال : « وقيل : في موضعِ رفعٍ على البدلِ من « ما » في « لبئس » على أنها معرفةٌ » . قال الشيخ[٣] ـ بعد ما حكى هذا الوجهَ عن ابن عطية ـ : « ولا يَصِحُّ هذا سواءً كانت « ما » تامةً أو موصولةً لأنَّ البدلَ يَحُلُّ محلَّ المبدلِ منه ، و « أَنْ سَخِطَ » لا يجوزُ أَنْ يكونَ فاعلاً لـ « بِئْسَ » لأنَّ فاعل « بِئْس » لا يكونُ أَنْ والفعل » وهو إيرادٌ واضِحٌ كما قاله .

**الوجه الرابع** : أنه في محلِّ نصبٍ على البدلِ من « ما » إذا قيل بأنها تمييزٌ ، ذَكَر ذلك مكي وأبو البقاء ، وهذا لا يجوزُ البتة ، وذلك لأنَّ شرطَ التمييز عند البصريين أن يكونَ نكرةً ، و « أَنْ » وما في حَيِّزها عندهم من قبيلِ أعرفِ المعارفِ لأنَّها تُشْبِهُ المُضْمَرَ ، وقد تقدم تقريرُ ذلك فكيف يَقَعُ تمييزاً لأنَّ البدلَ يَحُلُّ المبدل منه ؟ وعند الكوفيين أيضاً لا يجوزُ ذلك لأنَّهم لا يُجيزون التمييزَ بكلِّ معرفةٍ خصوصاً أَنْ والفعل .

**الخامسُ** : أنه في محلِّ نصب علي البدلِ من الضميرِ المنصوبِ بـ « قَدَّمَتْ » العائِد على « ما » الموصولةِ أو

---

(١) تفسير سورة البقرة ، الآية (٩٠) .
(٢) انظر الكتاب (١/٤٧٦) .
(٣) انظر البحر المحيط (٣/٥٤١) .
(٤) انظر البحر المحيط (٣/٥٤١) .

الموصوفة على حَسَبِ ما تقدَّم ، والتقديرُ : قَدَّمَتْه سُخْطَ الله ، كقولك : « الذي رأيت زيداً أخوك » وفي هذا بحثٌ في موضعِه .

**السادس** : أنه في موضع نصب على إسقاطِ الخافضِ ، إذ التقديرُ : لأنْ سَخِط ، وهذا جارٍ على مذهب سيبويه[1] والفراء لأنهما يَزْعُمان أنَّ محلَّ « أَنْ » بعد حَذْفِ الخافض في محلِّ نصب .

**السابع** : أنه في محلِّ جرٍ بذلك الخافضِ المقدَّرِ ، وهذا جارٍ على مذهبِ الخليلِ والكسائي لأنهما يَزْعُمان أنَّها في محل جر ، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك غيرَ مرةٍ ، وعلى هذا فالمخصوصُ بالذم محذوفٌ أي : لَبِئْسما قَدَّمَتْ لهم أنفسُهم عملُهم أو صُنْعُهم ، ولامُ العلةِ المقدرةُ معلَّقَةٌ إمَّا بجملةِ الذمِّ أي : سببُ ذَمِّهم سخطُ اللّهِ عليهم أو بمحذوفٍ بعده ، أي : لأنْ سَخِطَ اللّهُ عليهم كلن كيتَ وكيتَ .

وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٨١﴾ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٨٢﴾

وقوله تعالى : ﴿ **ولو كانوا** ﴾ : الظاهرُ أنَّ اسم « كان » وفاعل « اتخذوهم » عائدٌ على « كثيراً » من قوله : « تَرَى كثيراً منهم » ، والضميرُ المنصوب في « اتَّخذوهم » يعودُ على « الذين كفروا » في قوله : « يَتَوَلَّوْن الذين كفروا » ، وأجاز القفال أن يكونَ اسمُ « كان » يعودُ على « الذين كفروا » وكذلك الضميرُ المنصوبُ في « اتَّخذوهم » ، والضميرُ المرفوعُ في « اتخذوهم » يعودُ على اليهودِ ، والمرادُ بالنبي محمدٌ ﷺ ، والتقدير : ولو كان الكافرون المُتَوَلَّون مؤمنين بمحمد والقرآن ما اتخذهم هؤلاء اليهود أولياءَ ، والأولُ أَوْلى لأن الحديثَ عن كثيرٍ لا عن المتولِّيْن ، وجاء جواب « لو » هنا على الأفصح وهو عدمُ دخولِ اللام عليه لكونه منفياً ، ومثله قول الآخر :

١٧٩٧ - لَوْ أنَّ بِالعِلْمِ تُعْطَى مَا تَعِيشُ بِهِ ... لَمَا ظَفِرْت مِنَ الدُّنيَا بِثُفْرُوقِ[2]

و « ترى » يجوز أَنْ تكونَ مِنْ رؤية البصر ،ويكونُ الكثيرُ المعاصرين لرسول الله ﷺ ،وأن تكون العِلْمية ، والكثير على هذا أَسْلافُهم ، فمعنى « تَرى » تَعْلَمُ أخبارَهم وقصصهم بإخبارِنا إياك ، فعلى الأول يكون قولُه « يَتَوَلَّون » في محلِّ نصب على الحال ، وعلى الثاني يكون في محلِّ نصبٍ على المفعول الثاني .

وقولُه : ﴿ **ولكنَّ كثيراً منهم** ﴾ هذا الاستدراكُ واضحٌ بما تقدَّم . وقولُه : « كثيراً » هو من إقامةِ الظاهر مُقامَ المضمرِ لأنه عبارةٌ عن « كثيراً منهم » المتقدِّمِ ، فكأنه قيل : ترى كثيراً منهم ولكنَّ ذلك الكثيرَ ، ولا يريدُ : ولكنَّ كثيراً من ذلك فاسقون .

---

(١) انظر الكتاب (١/١٧) .

(٢) انظر البيت في البحر (٣/٥٤٢) .

قوله تعالى : ﴿ لَتَجِدَنَّ أشدَّ الناسِ ﴾ : قد تقدَّم إعرابُ هذا في نحو قوله تعالى : ﴿ ولتجِدَنَّهم أحرصَ الناسِ على حياةٍ[1] ﴾ ، فَأَغْنَى عن إعادته وقال ابنُ عطية : « اللامُ للابتداءِ » ، وليس بشيء ، بل هي لامٌ يُتَلَقَّى بها القسمُ . و « أشدَّ الناس » مفعول أول ، و « عداوةً » نصب على التمييز . و « للذين » متعلقٌ بها ، قَوِيَتْ باللامِ لَمَّا كانت فرعاً في العمل على الفعل ، ولا يَضُرُّ كونُها مؤنثةً بالتاء لأنها مبنيةٌ عليها ، فهي كقولِه :

١٧٩٨ - ..... ورهبةٌ عقابَك .....[2]

ويجوز أن يكونَ « للذين » صفةً لـ « عداوة » فيتعلَّقَ بمحذوف ، و « اليهودَ » مفعولٌ ثانٍ . وقال أبو البقاء : « ويجوز أن يكونَ اليهود هو الأولَ ، و « أشدَّ » هو الثاني ، وهذا هو الظاهرُ ، إذ المقصودُ أَنْ يخبرَ الله تعالى عن اليهودِ والمشركين بأنَّهم أشدُّ الناسِ عداوة للمؤمنين ، وعن النصارى بأنهم أقربُ الناسِ مودةً لهم وليس المرادُ أَنْ يخبرَ عن أشدِّ الناس وأقربهم بكونِهم من اليهودِ والنصارى . فإنْ قيل : متى استويا تعريفاً وتنكيراً وَجَب تقديمُ المفعولِ الأولِ وتأخيرُ الثاني كما يجب في المبتدأ والخبرِ وهذا من ذاك . فالجوابُ : أنه إنما يجب ذلك حيث أَلْبس ، أما إذا دَلَّ على ذلك جاز التقديمُ والتأخيرُ ، ومنه قوله :

١٧٩٩ - بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنا ، وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[3]

فـ « بنو أبناء » هو المبتدأ ، و « بَنُونا » خبره ، لأنَّ المعنى على تشبيهِ أولادِ الأبناء بالأبناء ، ومثلُه قول الآخر :

١٨٠٠ - قَبِيلَةٌ أَلأَمُ الأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وأَغْدرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وافِيهَا[4]

« أكرمُها » هو المبتدأُ ، و « ألأمُ الأحياءِ » خبرُه ، وكذا « وافيها » مبتدأ و « أغدرُ الناس » خبره ، والمعنى على هذا ، والآيةُ من هذا القبيلِ فيما ذَكَرْتُ لك .

وقوله : « ﴿ والذين أَشْركوا ﴾ عطفٌ على اليهود ، والكلام على الجملة الثانيةِ كالكلام على ما قبلها . و « ذلك بأنَّ » مبتدأٌ وخبرٌ ، وتقدم تقريره ، و « منهم » خبر « أنَّ » و « قسيسين » اسمها ، وأن واسمُها وخبرها في محل جَرٍّ بالباء ، والباءُ ومجرورُها ههنا خبر « ذلك » . والقسيسين جمع « قِسِّيس » على فِعِّيل ، وهو مثالُ مبالَغَة كـ « صِدِّيق[5] » وقد تقدَّم ، وهو هنا رئيسُ النصارى وعابدُهم ، وأصلُه من تَقَسَّسَ الشيءَ إذا تَتَبَّعَه وطَلَبه بالليل ، يقال : « تقسَّسْتُ أصواتَهم » أي : تَتَبَّعْتُها بالليلِ ، ويُقال لرئيس النصارى : قِسّ وقِسّيس ، وللدليلِ بالليل : قَسْقَاس وقَسْقَس ، قاله الراغب ، وقال غيرُه : القَسُّ بفتح القاف تَتَبُّعُ الشيءِ ، ومنه سُمِّي عالِم النصارى لتتبُّعِه العلمَ . قال رؤبة بن العجاج :

١٨٠١ - أَصْبَحْنَ عَنْ قَسِّ الْأَذَى غَوافِلا يَمْشِينَ هَوْناً خُرُداً بَهالِلا[6]

ويقال : قَسَّ الأثرَ وقَصَّه بالصاد أيضاً ، ويقال : قَسّ وقِسّ بفتح القاف وكسرها ، وقِسِّيس . وزعم ابن عطية أنه

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٩٦) .
(٢) تقدم .
(٣) البيت للفرزدق انظر ديوانه (٢١٧) ، ابن يعيش (١/ ٩٩) ، الخزانة (١/ ٢١٣) ، الإنصاف (٦٦) ، الدرر اللوامع (١/ ٧٦) .
(٤) البيت لحسان بن ثابت انظر ديوانه (٢١٦) ، الهمع (١/ ١٠٢) ، الدرر (١/ ٧٦) .
(٥) تفسير سورة المائدة ، الآية (٧٥) .
(٦) انظر ديوانه (٢/ ١٢١) .

أعجمي مُعَرَّب . وقال الواحدي : « وقد تكلمت العرب بالقَسّ والقِسّيس » وأنشد المازني :

١٨٠٢ - لو عَرَضَتْ لأَيْبلى قَسٌّ
أشعثَ في هَيْكَلِه مُنْدسّ
حَنَّ إليها كحَنِينِ الطَّسّ[1]

وأنشد لأمية بن أبي الصلت :

١٨٠٣ - لو كانَ مُنْفَلَتٌ كانَتْ قَساوِسَةٌ يُحْيِيهِمُ اللَّهُ في أَيْديهِمَ الزُّبُرُ[2]

هذا كلامُ أهل اللغة في القِسّيس ، ثم قال : « وقال عروة بن الزبير : « ضَيَّعَتِ النصارى الإنجيل وما فيه ، وبقي منهم رجلٌ يُقال له قسيساً » يعني بقي على دينِه لم يُبَدِّلْه ، فَمَنْ بقي على هديِه ودينِه قيل له « قِسِّيس » ، وقال قطرب : « القَسّ والقِسّيس : العالم بلغة الروم ، قال ورقة :

١٨٠٤ - بِمَا خَبَّرْتَنَا مِنْ قَوْلِ قَسٍّ مِنَ الرُّهْبَانِ أَكْرَهُ أَنْ يَبُوحَا[3]

فعلى هذا القَسُّ والقِسّيس مما اتفق فيه اللغتان . قلت : وهذا يُقَوّي قولَ ابن عطية ، ولم ينقلْ أهلُ اللغة في هذا اللفظ « القُس » بضم القاف لا مصدراً ولا وصفاً ، فأما قُسّ بن ساعدة الإيادي فهو عَلَمَ فيجوز أن يكون مِمَّا غُيِّر بطريق العلَمية ، ويكون أصلُه قَسّ أو قِسّ بالفتح أو الكسر كما نَقَله ابن عطية ، وقُسُّ بن ساعدة كان أعلمَ أهلِ زمانه ، وهو الذي قال فيه عليه السلام : « يُبْعَثُ أمةً وحدَه » وأمَّا جمعُ قِسّيس فجمعُ تصحيحٍ كما في الآية الكريمة . قال الفراء : « ولو جُمِع « قَسُوساً » كان صواباً لأنهما في معنى واحد » يعني : « قِسّاً و « قِسيساً » . قال : « ويُجْمَعُ القِسّيس على « قساوِسَة » جمعوه على مثال المَهالِبَة ، والأصلُ : قساسِسَة ، فكثُرت السينات فأُبْدِلت إحداهُنَّ واواً ، وأنشدوا لأمية : « لو كان مُنْفَلَتٌ كانت قساوسةً » البيت . قال الواحدي : « والقُسوسة مصدرُ القِسّ والقِسِّيس » . قلت : كأنه جَعَل هذا المصدرَ مشتقاً من هذا الاسمِ كالأبوّة والأخوّة والفتوّة من لفظ أب وأخ وفتى ، وكنتُ قد قَدَّمْتُ أن القَسّ بالفتحِ في الأصل هو المصدرُ ، وأنَّ العالِمَ سُمِّي به مبالغةً ، ولا أدري ما حملَ مَنْ قال : إنه معرَّب مع وجود معناه في لغة العربِ كما عَرَفْتَه مِمَّا تقدم ؟

والرُّهْبان : جمعُ راهبٍ كراكب ورُكْبان ، وفارِس وفُرْسان . وقال أبو الهيثم : « إنَّ رهباناً يكون واحداً ويكون جمعاً » وأنشد على كونِه مفرداً قولَ الشاعر :

١٨٠٥ - لَوْ عايَنَتْ رُهْبَانَ دَيْرٍ في القُلَلْ لأَقْبَلَ الرُّهبانُ يَعْدُو ونَزَلْ[4]

ولو كان جمعاً لقال : « يَعْدُون » و « نَزَلُوا » بضمير الجمع . وهذا لا حُجَّة فيه ، لأنه قد عادَ ضميرُ المفرد على الجمعِ الصريح لتأوُّله بواحدٍ كقوله تعالى : ﴿ وإنَّ لكم في الأنعام لعِبرةً نُسْقيكم مِمَّا في بُطونِه[5] » فالهاء في « بطونه » تعود على الأنعام ، وقال :

---

(١) الأبيات للعجاج انظر ملحق ديوانه (٢/٢٩٥) ، اللسان (قسس) ، البحر (٣/١٥٦) .
(٢) انظر ديوانه (٣٣) ، اللسان (قسس) البحر (٤/٣) .
(٣) انظر السيرة (١/١٩٢)، برواية ( يعوجا )بدلاً من ( يبوحا )
(٤) انظر تفسير القرطبي (٦/٢٥٨) .
(٥) سورة النحل ، الآية (٦٦) .

١٨٠٦ - وَطَابَ أَلْبَانُ اللِّقَاحِ وبَرَدْ[١]

في « برد » ضميرٌ يعودُ على « أَلْبان » ، وقالوا : « هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُه » . وقال الآخر :

١٨٠٧ - لَوْ أنَّ قَوْمِيَ حِينَ أَدْعُوهمْ حَمَلْ عَلَى الجِبَالِ الشُّمِّ لانْهَدَّ الْجَبَلْ[٢]

إلى غير ذلك مِمَّا يطولُ ذِكْرُه ، ومن مجيئِه جمعاً الآيةُ ، ولم يَرِدْ في القرآن الكريم إلا جَمْعاً ، وقال كثيِّر :

١٨٠٨ - رُهْبانُ مَدْيَنَ والَّذِينَ عَهِدْتُهُمْ يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ العِقَابِ قُعودا
لَوْيَسْمعون كَمَا سَمِعْتُ كَلامَهَا خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وسُجُودا[٣]

قيل : ولا حُجَّة فيه لأنه قال : « والذين » فيُحتمل أنَّ الضمير إنما جُمِع لأجلِ هذا الجمعِ لا لكونِ « رُهبان » جمعاً ، وأصرحُ مِنْ هذا قولُ جرير :

١٨٠٩ - رُهْبَانُ مَدْيَنَ لَوْ رَأَوْكِ تَنَزَّلُوا والعُصْمُ مِنْ شَعَفِ العُقُولِ الفادِرِ[٤]

قال أبو الهيثم : « وإنْ جُمِع الرهبان الواحدُ « رَهابين ورهابِنة » جاز ، وإنْ قلت : رهبانيون كان صواباً كأنك تَنْسُبُه إلى الرهبانية ، والرهبانية من الرَّهْبَة وهي المخافَةُ . وقال الراغب : « والرُهبانُ يكون واحداً وجمعاً ، فَمَنْ جَعَلَه واحداً جَمَعَه على رَهابين ، ورهابِنَةُ بالجمع أليقُ » يعني أن هذه الصيغةَ غَلَبَتْ في الجمع كالفرازِنَة والموازِجَة والكيالِجة وقال الليث : « الرهبانِيَّةُ مصدرُ الراهبِ والترهُّبِ : التعبُّد في صومعة » ، وهذا يُشْبِهُ الكلامَ المتقدم في أن القَسْوَسة مصدرٌ من القَسّ والقِسّيس ، ولا حاجةَ إلى هذا بل الرهبانيةُ مصدرٌ بنفسِها من الترهُّب وهو التعبد أو من الرَّهَب وهو الخوفُ ، ولذلك قال الراغب : « والرهبانيةُ غلوُّ مَنْ تحمَّل التعبُّدَ مِنْ فرطِ الرَّهْبَة » وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه المادة في قوله : ﴿ وإياي فارهَبون ﴾[٥] .

قوله تعالى : ﴿ وأنَّهم لا يَسْتكبرون ﴾ نسقٌ على « أنَّ » المجرورةِ بالباء أي : ذلك بما تقدَّم وبأنَّهم لا يستكبرون .

﴿ وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ ۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾

وقوله تعالى : ﴿ وإذا سَمِعُوا ﴾ « إذا » شرطيةٌ جوابُها « تَرى »وهو العاملُ فيها ، وهذه الجملةُ الشرطيةُ فيها وجهان :

---

(١) لم نعثر عليه .
(٢) لم نهتد إلى قائله . انظر شرح المفصل (٩/ ٨٠) .
(٣) البيتان لكثير انظر ديوانه ( ٤٤١ - ٤٤٢) الخصائص (١/ ٢٧) ، شرح ابن عقيل (٢/ ٣٨٨ - ٣٨٩) (رهبان) جمع راهب وهو عابد النصارى ، (مدين) قرية بساحل الطور (قعودا) جمع = قاعد ، مأخوذ من قعد للأمر أي اهتم له واجتهد فيه .
(٤) انظر ديوانه (٣٠٥) ، معاني الفراء (٢/ ٣٠٤) ، تفسير القرطبي (٦/ ٢٥٨) ، تفسير الطبري (١٠/ ٥٠٣) .
(٥) تفسير سورة البقرة ، الآية (٤٠) .

**أظهرُهما** : أنَّ محلَّها الرفعُ نسقاً على خبر « أنَّهم » الثانيةِ ، وهو « لا يستكبرون » أي : ذلك بأنَّ منهم كذا وأنهم غيرُ مستكبرين وأنهم إذا سمعوا ، فالواو عَطَفَتْ مفرداً على مثله .

**والثاني** : أنَّ الجملةَ استئنافية أي : أنه تعالى أَخْبر عنهم بذلك . والضميرُ في « سمعوا » ظاهرُه أَنْ يعودَ النصارى المتقدِّمين لعمومِهم ، وقيل : إنما يعودُ لبعضِهم وهم مَنْ جاء مِن الحبشة إلى النبي ﷺ . قال ابن عطية : لأنَّ كلَّ النصارى ليسوا كذلك » .

و« ما » في « ما أُنْزل » تحتمل الموصولةَ والنكرةَ الموصوفةَ ، و « ترى » بصَريةٌ ، فيكون قولُه « تَفيض من الدمع » جملةً في محلِّ نصب على الحال .

وقُرِىء[1] شاذاً : « تُرى » بالبناء للمفعول ، « أعينُهم » رفعاً ، وأسند الفيضَ إلى الأعينِ مبالغةً ، وإن كان الفائضُ إنما هو دمعُها لا هي ، كقول امرىء القيس :

١٨١٠ - فَفَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَّ دَمْعِيَ مَحْمِلي[2]

والمرادُ المبالغةُ في وصفِهم بالبكاءِ ، أو يكونُ المعنى أنَّ أعينَهم تمتلىء حتى تفيضَ ، لأنَّ الفيضَ ناشِىءٌ عن الامتلاءِ كقولِه :

١٨١١ - قَوَارِصُ تَأْتِينِي وتَحْتَقِرُونَهَا وقَدْ يَمْلَأُ المَاءُ الإِنَاءَ فَيَفْعَمُ[3]

وإلى هذين المعنيين نحا أبو القاسم ، فإنه قال : « فإنْ قلت : ما معنى « تَفيض من الدمع » ؟ قلت : معناه تَمْتلِىء من الدمع حتى تفيض ، لأنَّ الفيضَ أَنْ يمتلىءَ الإناءُ حتى يَطْلُعَ ما فيه من جوانبه ، فوضع الفيضَ الذي هو من الامتلاءِ موضعَ الامتلاء ، وهو من إقامةِ المسبب مُقام السببِ ، أو قَصَدْتَ المبالغةَ في وصفِهم بالبكاء ، فَجَعَلْتَ أعينهم كأنها تفيض بأنفسها ، أي : تسيل من الدمع من أجلِ البكاء من قولك : « دَمَعَتْ عينُه دمعاً » .

و « من الدمع » فيه أربعةُ أوجه .

**أحدُهما** : أنه متعلِّقٌ بـ « تَفيض » ، ويكون معنى « مِنْ » ابتداءَ الغاية ، والمعنى : تَفيضُ من كثرة الدمع .

**والثاني** : أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الفاعلِ في « تفيضُ » قالهما أبو البقاء ، وقَدَّر الحالَ بقولك : « مملوءةً من الدمع » وفيه نظر ، لأنه كونٌ مقيدٌ ، ولا يجوزُ ذلك ، فبقي أن يُقَدَّرَ كوناً مطلقاً أي : تفيض كائنةً من الدمع ، وليس المعنى على ذلك ، فالقولُ بالحاليةِ لا ينبغي . فإن قيل : هل يجوزُ عند الكوفيين أن يكونَ « من الدمع » تمييزاً ، لأنهم لا يَشْترطون تنكيرَ التمييز ، والأصل : تفيض دمعاً ، كقولك : « تَفَقَّأ زيدٌ شحماً » ، فهو من المنتصبِ عن تمام الكلامِ ؟ فالجوابُ أن ذلك لا يجوزُ ، لأنَّ التمييز إذا كان منقولاً من الفاعلية امتنع دخولُ « مِنْ » عليه ، وإن كانت مقدرةً معه ، فلا يجوز : « تَفَقَّأ زيدٌ من شحم » ، وهذا ـ كما رأيتَ ـ مجرورٌ بـ « من » ، فامتنع أن يكونَ تمييزاً ، إلا أن أبا القاسم في سورة براءة[4] جعله تمييزاً في قوله تعالى : « تولَّوا وأعينُهم تفيضُ من الدمع » ، ولا بد من نقلِ

---

(١) انظر البحر (٤/ ٦) .
(٢) انظر ديوانه (٩) ، شرح القصائد للتبريزي (٨٥) .
(٣) انظر ديوانه (٦٥٧) ابن يعيش (١/ ٢١) ، الكامل (١٨) ، = اللسان (قرص) ، البحر (٤/ ٥) .
(٤) انظر تفسير الآية (٩٢) .

نصه لتعرفه ، قال رحمه الله تعالى : « تفيضُ من الدمعِ كقولِك : « تفيضُ دمعاً » وهو أبلغ من قولِك : يفيضُ دمعُها ، لأنَّ العينَ جُعِلَتْ كأنها دمعٌ فائض ، و « من » للبيان ، كقولك : « أَفْديك من رجلٍ » . ومحلُّ الجارِّ والمجرور النصبُ على التمييز » وفيه ما قد عَرَفْتَه من المانِعَين ، وهو كونُه معرفةً ، وكونُه جُرَّ بـ « مِنْ » وهو فاعلٌ في الأصل ، وسيأتي لهذا مزيدُ بيانٍ ، فعلى هذا تكونُ هذه الآيةُ كتلك عنده ، وهو الوجهُ الثالث .

**الرابع** : أنَّ « مِنْ » بمعنى الباء ، أي : تفيضُ بالدمع ، وكونُها بمعنى الباءِ رأيٌ ضعيف ، وجعلوا منه أيضاً قولَه تعالى : ﴿ يَنْظُرون مِنْ طَرْفٍ خَفِيّ ﴾[1] أي : بطرف ، كما أنَّ الباءَ تأتي بمعنى مِنْ ، كقوله :

١٨١٢ - شَـرِبْـنَ بِـمَـاءِ الْـبَـحْـرَ ثُـمَّ تـرفَّـعَـتْ  متى لُـجَـجٍ خُـضْـرٍ لَـهُـنَّ نَئِـيـجُ[2]

أي : من ماءِ البحر .

قوله : ﴿ **مِمَّا عَرَفُوا من الحقِّ** ﴾ « مِنْ » الأولى لابتداءِ الغاية وهي متعلقةٌ بـ « تَفِيضُ » ، والثانيةُ يُحْتمل أن تكونَ لبيانِ الجنس ، أي : بَيَّنت جنسَ الموصولِ قبلَها ، ويُحتمل أن تكونَ للتبعيضِ ، وقد أوضح أبو القاسم هذا غايةَ الإيضاح ، قال رحمه الله : « فإنْ قلت : أيُّ فرقٍ بين « مِنْ » و « مِنَ » في قوله : « مِمَّا عرفوا مِنَ الحق » ؟ قلت : الأولى لابتداء الغاية ، على أنَّ الدمع ابتدأ ونَشَأ من معرفة الحق ، وكان من أجلِه وبسببِه ، والثانيةُ لبيان الموصول الذي هو « ما عرفوا » ، وتحتمل معنى التبعيض ، على أنهم عَرَفوا بعضَ الحقِّ فأبكاهم وبَلَغَ منهم ، فكيف إذا عَرَفوه كلَّه وقرؤوا القرآن وأحاطُوا بالسنة » إنتهى . ولم يتعرض لما يتعلَّق به الجارَّان ، وهو يمكن أَنْ يُؤْخَذَ من قوةِ كلامه ، وَلْنزد ذلك إيضاحاً ، و « مِنْ » الأولى متعلقةٌ بمحذوفٍ على أنها حال من « الدمع » أي : في حالِ كونِه ناشئاً ومبتدئاً من معرفةِ الحق ، وهو معنى قول الزمخشري ، على أنَّ الدمعَ ابتدأ ونَشَأ من معرفة الحق ، ولا يجوزُ أَنْ يتعلق بـ « تفيض » لئلا يلزَم تعلُّقُ حرفين مُتَّحِدَيْن لفظاً ومعنىً بعامل واحد ، فإنَّ « مِنْ » في « من الدمع » لابتداء الغاية كما تقدَّم ، اللهم إلا أن يُعتقد كونُ « مِنْ » في « من الدمع » للبيانِ ، أو بمعنى الباء فقد يجوز ذلك ، وليس معناه في الوضوحِ كالأول . وأمَّا « من الحق » فعلى جَعْلِه أنها للبيان تتعلَّقُ بمحذوف أي : أعني من كذا ، وعلى جَعْلِه أنها للتبعيض تتعلق بـ « عَرَفوا » ، وهو معنى قولِه : « عَرَفوا بعض الحق » .

وقال أبو البقاء في « مِن الحق » إنه حالٌ من العائد المحذوف » على الموصول ، أي : مِمَّا عرفوه كائناً من الحق ، ويجوزُ أن تكون «من » في قولِه تعالى : « مِمَّا عَرَفوا » تعليليةً ، أي : إنَّ فَيْضَ دمعهم بسبب عرفانهم الحقَّ ، ويؤيِّدُه قول الزمخشري : « وكان مِنْ أجله وبسببِه » . فقد تحصل في « مِنْ » الأولى أربعةُ أوجه ، وفي الثالثةِ ضَعْفٌ أو منعٌ كما تقدم ، وفي « مِنْ » الثانية أربعةٌ أيضاً : وجهان بالنسبة إلى معناها : هل « من » ابتدائية أو تعليليةٌ ؟ ووجهان بالنسبة إلى ما تتعلق به : هل هو « تفيض » أو محذوفٌ على أنها حالٌ من الدمع ، وفي الثالثة خمسة ، إثنان بالنسبة إلى معناها : هل هي بيانيةٌ أو تبعيضيةٌ ؟ وثلاثةٌ بالنسبة إلى متعلَّقها : هل هو محذوفٌ وهو « أعني » أو نفسُ « عَرَفوا » أو هو حالٌ ، فتتعلق بمحذوفٍ أيضاً كما ذكره أبو البقاء .

قوله : ﴿ **يقولون** ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

---

(١) تفسير سورة الشورى ، الآية (٤٥) .

(٢) تقدم .

**أحدُها** : أنه مستأنف فلا محل له ، أخبر الله تعالى عنهم بهذه المقالةِ الحسنةِ .

**الثاني** : أنها حال من الضمير المجرور في « أعينهم » ، وجاز مجيءُ الحال من المضاف إليه لأنَّ المضافَ جزؤُهُ فهو كقولِه تعالى : ﴿ ما في صدورهم مِنْ غِلٍّ إخواناً ﴾[1] .

**الثالث** : أنه حالٌ من فاعل « عَرَفوا » ، والعاملُ فيها « عرفوا » . قال الشيخ[2] لَمَّا حكى كونَه حالاً : « كذا قاله ابن عطية وأبو البقاء ، ولم يُبيِّنا ذا الحال ولا العاملَ فيها » . قلت : أمَّا أبو البقاء فقد بَيَّن ذا الحال فقال : « يقولون » حالٌ من ضميرِ الفاعل في « عَرَفوا » فقد صَرَّح به ، ومتى عُرِف ذو الحالِ عُرِف العاملُ فيها ، لأنَّ العاملَ في الحال هو العامل في صاحبها ، فالظاهر أنه اطَّلع على نسخةٍ مغلوطةٍ من إعراب أبي البقاء سقط منها ما ذكرته لك ، ثم إنَّ الشيخَ رَدَّ كونَها حالاً من الضمير في « أعينهم » بما معناه أن الحالَ لا تَجيءُ من المضافِ إليه وإن كان المضافُ جُزْأَه ، وجعله خطأً ، وأحال بيانَه على بعضِ مصنفاتِه ، ورَدَّ كونَها حالاً أيضاً من فاعل « عرفوا » بأنه يلزمُ تقييدُ معرفتِهم الحقَّ بهذه الحال ، وهم قد عرفوا الحق في هذه الحالِ وفي غيرِها ، قال : « فالأولى أن يكون مستأنفاً » أمَّا ما جعله خطأً فالكلامُ معه في هذه المسألة في موضوعٍ غير هذا ، وأمَّا قوله « يلزم التقييدُ » فالجوابُ أنه إنما ذُكِرت هذه الحالُ لأنها أشرفُ أحوالهم فَخَرَجَتْ مخرجَ المدح لهم . وقوله : ﴿ ربَّنا آمنَّا ﴾ في محل نصب بالقول ، وكذلك : ﴿ فاكتُبْناه ﴾ إلى قوله ﴿ الصالحين ﴾ .

وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴿٨٤﴾ فَأَثَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٥﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿٨٦﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾

قوله تعالى : ﴿ وما لنا لا نُؤْمِنُ ﴾ : « ما » استفهاميةٌ في محل رفع بالابتداء ، و« لنا » جارٌّ ومجرورٌ خبرهُ ، تقديرُه : أيُّ شيء استقر لنا ، و « لا نؤمن » جملة حالية . وقد تقدَّم نظيرُ هذه الآية والكلامُ عليها ، وأنَّ بعضَهم قال : إنها لازمة لا يتمُّ المعنى إلا بها نحو : ﴿ فما لهم عن التذكرة مُعْرِضين ﴾[3] ، وتقدَّم ما قلتُه فيه فأغنى ذلك عن إعادتِه . وقال الشيخ[4] هنا : « وهي المقصودُ وفي ذكرِها فائدةُ الكلام ، وذلك كما تقول : « جاء زيدٌ راكباً » لِمَنْ قال : هل جاء زيدٌ ماشياً أو راكباً ؟ » . .

قوله : ﴿ وما جاءَنا ﴾ في محلِّ « ما » وجهان :

**أحدهما** : أنه مجرور نسقاً على الجلالة أي : بالله وبما جاءَنا ، وعلى هذا فقوله : « من الحق » فيه احتمالان :

---

(١) تفسير سورة الحجر ، الآية (٤٧) .
(٢) انظر البحر المحيط (٦/٤) .
(٣) تفسير سورة المدثر ، الآية (٤٩) .
(٤) انظر البحر المحيط (٧/٤) .

**أحدُهما** : أنه حالٌ من فاعل « جاءنا » أي : جاء في حال كونِه من جنسِ الحقِّ . والاحتمال الآخر : أن تكونَ « مِنْ » لابتداء الغاية ، والمرادُ بالحقِّ الباري تعالى ، وتتعلَّقُ « مِنْ » حينئذ بـ « جاءنا » كقولك : « جاءنا فلانٌ من عند زيد » .

**والثاني** : أنَّ محلَّه رفعٌ بالابتداء ، والخبر قوله : « من الحق » ، والجملةُ في موضع الحال ، كـذا قالـه أبو البقاء ، ويصيرُ التقدير : وما لنا لا نؤمِنُ بالله والحالُ أنَّ الذي جاءنا كائنٌ من الحق ، و« الحقُّ » يجوز أن يُراد به القرآنُ فإنه حقٌّ في نفسه ، ويجوزُ أن يُراد به الباري تعالى ـ كما تقدَّم ـ والعاملُ فيها الاستقرارُ الذي تضمَّنه قولُه « لنا » .

قوله : ﴿ **ونطمعُ** ﴾ في هذه الجملة ستة أوجه :

**أحدهما** : أنها منصوبة المحلِّ نسقاً على المحكيِّ بالقول قبلَها أي : يقولون كذا ويقولون نطمـع وهو معنىً حسن .

**والثاني** : أنها في محلِّ نصب على الحال من الضمير المستتر في الجارِّ الواقعِ خبراً وهو « لنا » لأنه تضمَّنَ الاستقرارَ ، فرفع الضمير وعَمِلَ في الحال ، وإلى هذا ذهبَ أبو القاسم فإنه قال : « والواو في « ونطمعُ » واو الحال ، فإنْ قلت : ما العاملُ في الحال الأولى والثانية ؟ قلت : العاملُ في الأولى ما في اللام من معنى الفعلِ كأنه قيل : أيُّ شيء حَصَل لنا غيرَ مؤمنين ، وفي الثانية معنى هذا الفعل ولكن مقيداً بالحال الأولى لأنك لو أَزَلْتَها وقلت : « ما لنا ونطمعُ » لم يكنْ كلاماً » وفي هذا الكلامِ نظرٌ وهو قولُه : « لأنَّك لو أَزَلْتَها إلى آخره » لأنَّا إذا أَزَلْناها وأتينا بـ « نطمع » لم نأتِ بها مقترنةً بحرفِ العطف ، بل مجردةً منه لنحُلَّها محلَّ الأولى ، ألا ترى أنَّ النحويين إذا وضعوا المعطوفَ موضعَ المعطوف عليه وضعوه مجرداً من حرفِ العطف ، ورأيتُ في بعض نسخ الكشاف : « ما لنا نطمعُ » من غير واوٍ مقترنةٍ بـ « نطمعُ » ولكن أيضاً لا يَصِحُّ لأنك لو قلت : « ما لنا نطمعُ » كا كلاماً كقوله تعالى : ﴿ **فما لهم عن التذكرة مُعْرضين** ﴾[1] ، فـ « نطمع » واقعٌ موقعَ مفردٍ هو حال ، كما لو قلت : ما لك طامعاً ، وما لنا طامعين . وردَّ الشيخ[2] عليه هذا الوجه بشيئين ، **أحدهما** : أن العامل لا يقتضي أكثرَ من حالٍ واحدة إذا كان صاحبُه مفرداً دونَ بدل أو عطف إلا أفعلَ التفضيل على الصحيح .

**والثاني** : أنه يلزم دخولُ الواو على مضارع مثبت . وذلك لا يجوزُ إلا بتأويل تقدير مبتدأ أي : ونحن نطمع .

**الثالث** : أنها في محل نصبٍ على الحال من فاعل « نؤمن » فتكون الحالان متداخلتين . قال الزمخشري : « ويجوز أن يكون « ونطمع » حالاً من « لا نؤمن » على معنى : أنهم أَنْكروا على أنفسهم أنهم لا يوحِّدون الله ويطمعون مع ذلك أن يصحبوا الصالحين » وهذا فيه ما تقدم من دخول واو الحال على المضارع المثبت ، وأبو البقاء لَمَّا أجاز هذا الوجهَ قَدَّر مبتدأ قبل « نطمع » ، وجعل الجملةَ حالاً من فاعل « نؤمن » ليخلصَ من هذا الإشكال فقال : « ويجوز أن يكون التقديرُ : « ونحن نطمع » ، فتكون الجملةُ حالاً من فاعل لا نؤمن » .

**الرابع** : أنها معطوفةٌ على « لا نؤمن » فتكون في محلِّ نصب على الحال من ذلك الضميرِ المستترِ في « لنا » ، والعاملُ فيها هو العاملُ في الحال قبلها . فإنْ قلت : هذا الوجه الثاني المتقدم ، وذكرتَ عن الشيخِ هناك أنه منع

---

(١) سورة المدثر ، الآية (٤٩) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٧) .

مجيء الحالين لذي حال واحدة ، وبأنه يلزمُ دخولُ الواو على المضارع فما الفرق بين هذا وذاك ؟ فالجواب أنَّ الممنوعَ تعدُّدُ الحال دون عاطف ، وهذه الواوُ عاطفةٌ ، وأن المضارعَ إنما يمتنع دُخولُ واوِ الحال عليه وهذه عاطفةٌ لا واوُ حالٍ فحصل الفرقُ بينهما من جهةِ الواو ، حيث كانت في الوجه الثاني واوَ الحال وفي هذا الوجه واوُ عطف ، وهذا وإن كان واضحاً فقد يَخْفى على كثير من المتدربين في الإعراب ، ولَمَّا حكى أبو القاسم هذا الوجهَ أبدى له معنيين حسنين فقال ـ رحمه الله ـ : « وأن يكونَ معطوفاً على « لا نؤمن » على معنى : وما لنا نجمعُ بين التثليث وبين الطمعِ في صحبةِ الصالحين ، أو على معنى : وما لنا لا نجمعُ بينهما بالدخولِ في الإسلام ، لأنَّ الكافرَ ما ينبغي له أن يطمعَ في صحبة الصالحين » .

**الخامس** : أنها جملة استئنافية . قال الشيخ[1] : « الأحسنُ والأسهلُ أن يكونَ استئنافَ إخبارٍ منهم بأنهم طامعون في إنعامِ الله عليهم بإدخالهم مع الصالحين ، فالواوُ عاطفةٌ هذه الجملةَ على جملة « وما لنا لا نؤمن » . قلت : وهذا المعنى هو معنى كونِها معطوفةً على المَحْكِيِّ بالقول قبلها شيءٌ واحدٌ ، فإن فيه الإخبارَ عنهم بقولهم كيتَ وكيتَ .

**السادس** : أن يكون « ونطمعُ » معطوفاً على « نؤمن » أي : وما لنا لا نطمع . قال الشيخ[2] هنا : « ويظهرُ لي وجهٌ غيرُ ما ذكروه وهو أن يكونَ معطوفاً على « نؤمن » ، التقدير : وما لنا لا نؤمنُ ولا نطمعُ ، فيكونُ في ذلك إنكارٌ لانتفاء إيمانهم وانتفاء طمعهم مع قدرتِهم على تحصيلِ الشيئين : الإيمانِ والطمعِ في الدخول مع الصالحين » . قلت : قوله : « غيرُ ما ذكروه » ليس كما ذكره ، بل ذكر أبو البقاء فقال : « ونطمعُ يجوز أن يكونَ معطوفاً على « نؤمن » أي : وما لنا لا نطمع » ، فقد صَرَّح بعطفه على الفعل المنفي بـ « لا » ، غايةُ ما في الباب أن الشيخَ زاده بسطاً .

والطمع قال الراغب : هو نزوعُ النفسِ إلى الشيء شهوة له » ثم قال : « ولَمَّا كان أكثرُ الطمعِ من جهة الهوى قيل : الطَمَعُ طَبَعٌ والطَمَعُ يدنِّس الإهابَ » .

وقال الشيخ[3] : « الطمعُ قريبٌ من الرجاء يقال منه : طَمِع يطمَعُ طَمَعاً ، قال تعالى : ﴿ **خَوْفاً وطَمَعاً** ﴾[4] وطَماعَة وطماعِيَة كالكراهية ، قال :

١٨١٢ ـ ..... طَماعيةً أَنْ يغفرَ الذنبَ غافرُهْ[5]

فالتشديدُ فيها خطأ ، واسمُ الفاعل منه طَمِع كـ « فَرِح » و « أَشِر » ، ولم يَحْكِ الشيخُ غيرَه ، وحكى الراغب : طَمِعٌ وطامعٌ ، وينبغي أن يكون ذلك باعتبارين كقولِهم « فَرِح » لمن شأنه ذلك ، و« فارح » لمن تجدَّد له فرحٌ .

قوله : ﴿ **أن يُدْخِلَنا** ﴾ أي : في أن ، فمحلُّها نصب أو جر على ما تقدَّم غيرَ مرة . ومع » على بابِها من المصاحبة ، وقيل : هي بمعنى « في » ولا حاجةَ إليه لاستقلالِ المعنى مع بقاءِ الكلمةِ على موضوعها .

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/٧) .
(٢) انظر البحر المحيط (٤/٧) .
(٣) انظر البحر المحيط (٤/٣) .
(٤) سورة السجدة، الآية (١٦) .
(٥) عجز بيت وصدره:
أما والذي مسّحت أركان بيته .....
انظر اللسان (وبل).

وقرأ الحسن : ﴿ فآتاهم ﴾ : مِنْ آتاه كذا أي : أعطاه ، والقراءةُ الشهيرةُ أَوْلى ؛ لأنَّ الإثابةَ فيها مَنْبَهَةٌ على أنَّ ذلك لأجلِ عملٍ ، بخلاف الإيتاء ، فإنه يكونُ على عملٍ وعلى غيره . وقوله : « جناتٍ » مفعول ثان لـ« أثابَهم » ، أو لـ « آتاهم » على حَسَبِ القراءتين . و« تجري من تحتها الأنهار » في محلِّ نصبٍ صفةً لـ « جنات » . و« خالدين » حالٌ مقدرةٌ ، وقوله : « وذلك جزاءُ » مبتدأٌ وخبرٌ ، وأُشير بـ « ذلك » إلى الثوابِ أو الإيتاء . و« المحسنين » يُحتمل أن يكونَ من بابِ إقامةِ الظاهرِ مُقامَ المضمر ، والأصل : « وذلك جزاؤُهم » ، وإنما ذُكِر وصفُهم الشريف مَنْبَهَةً على أن هذه الخَصْلَة محصِّلة جزائهم بالخير ، ويُحتمل أن يرادَ كلُّ محسنٍ ، فيندرجون اندراجاً أولياً .

قوله تعالى : ﴿ حلالاً ﴾ : فيه ثلاثة أوجه :

**أظهرُها** : أنه مفعولٌ به أي : كُلوا شيئاً حلالاً ، وعلى هذا الوجهِ ففي الجارِّ وهو قوله : « مِمَّا رزقكم » وجهان :

**أحدهُما** : أنه حالٌ من « حلالا » لأنه في الأصل صفةٌ لنكرةٍ ، فلمَّا قُدِّم عليها انتصبَ حالاً .

**والثاني** : أنَّ « مِنْ » لابتداء الغاية في الأكل أي : ابتدئوا أكلكم الحلالَ من الذي رزقه الله لكم .

**الوجه الثاني** : من الأوجه المتقدمة أنه حالٌ من الموصول أو من عائده المحذوف أي : « رَزَقكموه » فالعاملُ فيه « رزقكم » .

**الثالث** : أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوف أي : أَكْلاً حلالاً وفيه تجوُّزٌ .

لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَٱحْفَظُوٓا۟ أَيْمَٰنَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾

وقوله تعالى : ﴿ لا يؤاخذُكم ﴾ : إلى آخره ، تقدم إعرابُ ذلك في سورة البقرة[1] واشتقاقُ المفردات . وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم : « عَقَدْتُمْ » بتخفيف القاف دون ألف بعد العين ، وابن ذكوان عن ابن عامر : « عاقدتم » بزنة فاعلتم ، والباقون : « عَقَّدتم » بتشديد القاف . فأمَّا التخفيف فهو الأصل ، وأمَّا التشديدُ فيحتمل أوجهاً :

**أحدها** : أن للتكثيرِ لأنَّ المخاطبَ به جماعةٌ .

**والثاني** : أنه بمعنى المجردِ فيوافِقُ القراءةَ الأولى ، ونحوه : قَدَّر وقَدَر .

**والثالث** : أنه يَدُلُّ على توكيد اليمين نحو : « واللّهِ الذي لا إلّه إلا هو » .

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٢٥).

**والرابع** : أنه يدل على تأكيد العزم بالالتزام .

**الخامس** : أنه عوضٌ من الألف في القراءة الأخرى ، ولا أدري ما معناه ، ولا يجوز أن يكونَ لتكرير اليمين فإنَّ الكفارةَ تَجِبُ ولو بمرةٍ واحدةٍ .

وقد تَجَرَّأ أبو عبيد على هذه القراءةِ وزيَّفَها فقال : « التشديد للتكرير « مرةً » من بعد مرة ، ولست آمنُ أن توجِبَ هذه القراءةُ سقوطَ الكفارةِ في اليمين الواحدة لأنها لم تكرَّرْ » . وقد وَهَّموه الناسُ في ذلك ، وذكروا تلك المعاني المتقدمة ، فَسَلِمَتِ القراءةُ تلاوةً ومعنى ولله الحمد .

وأما « عاقدت » فيُحتملُ أن تكونَ بمعنى المجردِ نحو : « جاوزت الشيء وجُزْتُه » . وقال الفارسي : « عاقَدْتم » يحتمل أمرين .

**أحدهما** : أن يكونَ بمعنى فَعَل ، كطارقت النَّعْل وعاقبتُ اللص .

**والآخر** : أن يُراد به فاعَلْتُ التي تقتضي فاعلين ، كأن المعنى : بما عاقدتم عليه الأيمانَ ، عَدَّاه بـ « على » لَمَّا كان بمعنى عاهد ، قال : ﴿ **بما عاهد عليه الله** ﴾[١] كما عَدَّى : ﴿ **ناديتم إلى الصلاة** ﴾[٢] بـ « إلى » ، وبابُها أن تقول : ناديت زيداً نحو : ﴿ **ونادَيْناه من جانب الطور** ﴾[٣] لَمَّا كانت بمعنى دَعَوْتُ إلى كذا ، قال : ﴿ **مِمَّنْ دعا إلى الله** ﴾[٤] ثم اتُّسِع فحُذِف الجارُّ ونُقِل الفعل إلى المفعول ، ثم حُذِف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذ صار : « بما عاقدتموه الأيمان » كما حُذِف من قوله : ﴿ **فاصدَعْ بما تُؤْمَر** ﴾[٥] قلت : يريد ـ رحمه الله ـ أن يبيِّن معنى المفاعلة فأتى بهذه النظائر للتضمين ولحذفِ العائدِ على التدريج ، والمعنى : بما عاقَدْتُم عليه الأيمان وعاقَدَتْكُم الأيمان عليه ، فَنَسَب المعاقدةَ إلى الأيمان مجازاً . ولقائل أن يقول : قد لا نحتاجُ إلى عائد حتى نحتاج إلى هذا التكلُّفِ الكثير ، وذلك بأن نجعلَ « ما » مصدريةً والمفعولُ محذوفٌ تقديرُه : بما عاقدتم غيرَكم الأيمانَ ، أي : بمعاقدتكم غيرَكم الأيمانَ ، ونخلص من مجازٍ آخر وهو نسبةُ المعاقدةِ إلى الأيمان ، فإنَّ في هذا الوجه نسبةَ المعاقدة للغير وهي نسبةٌ حقيقية ، وقد نَصَّ علي ذلك ـ أعني هذا الوجه ـ جماعةٌ .

وقد تعقَّب الشيخُ على أبي علي كلامَه فقال[٦] : « قوله : إنه مثل « طارَقْتُ النعل » و « عاقبت اللص » ليس مثلَه ، لأنك لا تقول : طَرَقْتُ ولا عَقَبْتُ ، وتقول : عاقَدْت اليمين وعَقَدْتُها » . وهذا غيرُ لازم لأبي علي لأنَّ مرادَه أنه مثلُه من حيث إنَّ المفاعلةَ بمعنى أن المشاركة من اثنين منتفيةٌ عنه كانتفائها من عاقَبْتُ وطارَقْتُ ، أمَّا كونُه يقال فيه أيضاً كذا فلا يَضُرُّه ذلك في التشبيه . وقال أيضاً : « تقديرُه حَذْفَ حرفِ الجر ثم الضميرِ على التدريج بعيدٌ ، وليس بنظير : « فاصدَعْ بما تؤمر » لأن « أمر » يتعدَّى بنفسِه تارةً وبحرف الجر أخرى ، وإن كان الأصلُ الحرفَ ، وأيضاً فـ « ما » في « فاصدَعْ بما » لا يتعيَّن أن تكونَ بمعنى الذي ، بل الظاهر أنها مصدريةٌ ، وكذلك ههنا الأحسنُ أن تكونَ مصدريةً

---

(١) سورة الفتح ، الآية (١٠) .
(٢) سورة المائدة ، الآية (٥٨) .
(٣) سورة مريم ، الآية (٥٢) .
(٤) سورة فصلت ، الآية (٣٣) .
(٥) سورة الحجر ، الآية (٩٤) .
(٦) انظر البحر المحيط (٩/٤) .

لمقابلتِها بالمصدرِ وهو اللَّغْوُ » .

وقد تقدَّم في سورة النساء قولُه تعالى : ﴿ **والذين عَقَدَتْ أَيْمانكم** ﴾[1] و « عَاقَدْت » ، وذكرت لك ما فيهما فصارَ في هذه ثلاثُ قراءاتٍ في المشهور ، وفي تِيْكَ قراءتان ، وكنت قد ذَكَرْتُ أنه رُوي عن حمزة في سورة النساء : « عَقَّدت » بالتشديد ، فيكون فيها أيضاف ثلاث قراءات ، إلا أنه اتفاقٌ غريبٌ فإنَّ حمزة من أصحاب التخفيف في هذه السورة ، وقد رُوي عنه التثقيلُ في النساء .

قوله تعالى : ﴿ **فكفَّارتُه إطعامُ** ﴾ مبتدأ وخبر ، والضميرُ في « فكفارته » فيه أربعةُ أوجه :

**أحدها** : أنه يعودُ على الحِنثِ الدالَ عليه سياقُ الكلام ، وإنْ لم يَجْرِ له ذكرٌ ، أي : فكفَّارةُ الحِنْثِ .

**الثاني** : أنه يعود على « ما » إنْ جَعَلْناها موصولةً اسميةً ، وهو على حذفِ مضافٍ أي : فكفارة نُكْثه ، كذا قدَّره الزمخشري .

**والثالث** : أنه يعودَ على العَقْدِ لتقدُّمِ الفعلِ الدالِّ عليه .

**الرابع** : أن يعودَ على اليمين ، وإن كانت مؤنثة لأنها بمعنى الحَلْف ، قالهما أبو البقاء ، وليسا بظاهرين . و« إطعامُ » مصدرٌ مضافٌ لمفعوله وهو مقدَّرٌ بحرفٍ وفعل مبني للفاعل أي : فكفارته أن يُطْعِمَ الحانثُ عشرةً ، وفاعلُ المصدر يُحذف كثيراً ، ولا ضرورة تَدْعو إلى تقديرِه بفعلٍ مبني للمفعولِ أي : أَنْ يُطْعَمَ عشرةٌ ، لأنَّ في ذلك خلافاً تقدَّم التنبيه عليه ، فعلى الأول يكونُ محلُّ « عشرة » نصباً ، وعلى الثاني يكون محلُّها رفعاً على ما لم يُسَمَّ فاعله ، ولذلك فائدةٌ تَظْهر في التابع ، فإذا قلت : « يعجبني أكلُ الخبزِ » فإن قدرته مبنياً للفاعل فتتبع « الخبز » بالجرِّ على اللفظِ والنصبِ على المحلِّ ، وإنْ قَدَّرْتَه مبنياً للمفعول أَتْبعته جراً ورفعاً ، فتقول : يعجبني أكلُ الخبزِ والسمنِ والسمنَ والسمنُ ، وفي الحديث : « نَهَى عن قتلِ الأبتر وذو الطُّفْيَتَيْنِ »[2] برفع « ذو » على معنى : أن يُقْتل الأبتر . قال أبو البقاء : « والجيد أن يُقَدَّر ـ أي المصدر ـ بفعلٍ قد سُمِّي فاعلُه ، لأنَّ ما قبله وما بعده خطابٌ » . قلت : فهذه قرينةٌ تُقَوِّي ذلك ، لأنَّ المعنى : فكفَّارته أَنْ تُطْعِموا أنتم أيها الحالفون ، وقد قَدَّمْتُ لك أَنَّ تقديرَه بالمبني للفاعل هو الراجحُ ، ولو لم تُوجَدْ قرينةٌ لأنه الأصلُ .

قوله : ﴿ **من أوسطِ** ﴾ فيه وجهان :

**أحدُهما** : أنه في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ يبيِّنه ما قبلَه تقديرُه : طعامُهم من أوسطِ ، ويكون الكلامُ قد تَمَّ عند قوله : « مساكين » ، وسيأتي إيضاحُ هذا بزيادةٍ قريباً إن شاء الله تعالى .

**والثاني** : أنه في موضعِ نصبٍ لأنه صفةٌ للمفعول الثاني ، والتقديرُ : قوتاً أو طعاماً كائناً من أوسط ، وأما

---

(١) انظر تفسير سورة النساء، الآية (٣٣).

(٢) أخرجه البخاري كتاب بدء الخلق (٣٢٩٧) ، ومسلم (١/ ١٧٥٢) ، كتاب السلام (١٢٧/ ٢٢٣٢) .

المفعول الأول فهو « عشرة » المضافُ إليه المصدرُ ، و « ما » موصولةٌ اسمية والعائد محذوفٌ أي ؛ من أوسطِ الذي تطعمونه ، وقدَّره أبو البقاء مجروراً بـ « مِنْ » فقال : « الذي تطعمون منه » . وفيه نظرٌ لأنَّ من شرط العائد المجرور في الحذف أَنْ يتَّحِدَ الحرفان والمتعلَّقان ، والحرفان هنا وإن اتفقا وهما « مِنْ » و « مِنْ » إلا أنَّ العاملَ اختلف ، فإنَّ « مِنْ » الثانية متعلقةٌ بـ « تُطْعِمُون » ، والأولى متعلقةٌ بمحذوفٍ وهو الكون المطلق لأنها وقعت صفة للمفعول المحذوف ، وقد يُقال : إنَّ الفعل لَمَّا كان مُنْصَبّاً على قوله : « من أوسط » فكأنه عاملٌ فيه ، وإنما قدَّرْنا مفعولاً لضرورة الصناعة ، فإن قلت : الموصولُ لم ينجرَّ بـ « مِنْ » إنما انجرَّ بالإضافةِ . فالجواب أنَّ المضافَ إلى الوصول كالموصولِ في ذلك نحو : « مُرَّ بغلام الذي مررت » .

و «أهليكم » مفعولٌ أول لـ « تُطْعِمُون » ، والثاني محذوف كما تقدم أي : تُطْعمونه أهليكم . و« أهليكم » جمعُ سلامةٍ ، ونقصه من الشروط كونُه ليس علماً ولا صفةً ، والذي حَسَّن ذلك أنه كثيراً ما يُستعمل استعمال « مستحق لكذا » في قولهم : « هو أهلٌ لكذا » أي : مستحق له فأشبه الصفاتِ فجُمع جمعَها . وقال تعالى : ﴿ **شَغَلَتْنا أموالُنا وأهلونا** ﴾[1] ﴿ **قُوا أنفسَكم وأهليكم ناراً** ﴾[2] ، وفي الحديث : « إنَّ لله أهلين » قيل : يا رسولَ الله : مَنْ هم ؟ قال : قُرَّاء القرآن هم أهلو الله وخاصَّتُه »[3]فقوله : « أهلُو الله » جمعٌ حُذِفَتْ نونُه للإضافة ، ويُحتمل أن يكونَ مفرداً فيكتب : « أهلُ الله » فهو في اللفظِ واحدٌ .

وقرأ جعفر الصادق : « أهالِيكم » بسكونِ الياءِ ، وفيه تخريجان أحدُهما : أنَّ « أهالي » جمعُ تكسيرٍ لـ « أَهْلَة » فهو شاذٌّ في القياس كـ « لَيْلة ولَيال » . قال ابن جني : « أهال » بمنزلةِ « لَيال » واحدها أَهْلاة وليْلاة ، والعربُ تقول : أهلٌ وأَهْلَة ، قال الشاعر :

١٨١٤ ـ وأَهْـلَةُ وُدٍّ قَـدْ سُـرِرْتُ بِـوُدِّهِـمْ ..... [4]

وقياسُ قولِ أبي زيد أن تجعلَه جمعاً لواحدٍ مقدرٍ نحو : أحاديث وأعاريض وإليه يشير قولُ ابن جني : « أهال بمنزلة ليال » واحدُهما أَهْلاة وليْلاة ، فهذا يحتمل أن يكونَ بطريقِ السماع ، ويحتملُ أن يكونَ بطريقِ القياس كما يقول أبو زيد . والثاني : أنَّ هذا اسمُ جمعٍ لأهل . قال الزمخشري « كالليالي في جمع ليلة والأراضي في جمع أرض » . قوله «في جمع ليلة وجمع أرض » أرادَ بالجمعِ اللغويِّ لأنَّ اسمَ الجمع جمعٌ في المعنى ، ولا يريد أنه جمعُ « ليلة » و « أرض » صناعةً ؛ لأنه قد فَرَضَه أنه اسمُ جمعٍ فكيف يجعلُه جمعاً اصطلاحاً ؟ .

وكان قياسُ قراءةِ جعفر تحريكَ الياءِ بالفتحة لخفتها ، ولكنه شَبَّه الياء بالألف ، فقدَّر فيها الحركةَ ، وهو كثيرٌ في النظم كقول النابغة :

---

(١) سورة الفتح ، الآية (١١) .
(٢) سورة التحريم ، الآية (٦) .
(٣) أخرجه ابن ماجة (١/٧٨) ، المقدمة (٢١٥) .
(٤) صدر بيت وعجزه :
..... وأبليتهم في الحمد جهدي ونائلي
انظر اللسان (أهل) .

١٨١٥ - رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ ولَبَّدَه ضَرْبُ الْوَلِيدةِ بالمِسْحَاةِ في الثَّأَدِ[١]

وقول الآخر :

١٨١٦ - كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقْ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِقْ[٢]

وقد مضى ذلك بأشبحَ من هذا .

قوله تعالى : « ﴿ أو كِسْوَتُهم ﴾ فيه وجهان :

**أحدهما** : أنه نسقٌ على « إطعام » أي : فكفارتُه إطعامُ عشرةٍ أو كسوة تلك العشرة .

**والثاني** : أنه عطفٌ على محل « من أوسط » كذا قاله الزمخشري ، وهذا الذي قاله إنما يتمشَّى على وجهٍ سَبَقَ لك في قوله « من أوسط » وهو أن يكونَ « من أوسط » خبراً لمبتدأ محذوفٍ يدُلُّ عليه ما قبلَه ، تقديرهُ : طعامُهم من أوسط ، فالكلامُ عنده تامٌّ على قولِه « عشرة مساكين » ، ثم ابتدأَ إخباراً آخرَ بأن الطعامَ يكونُ من أوسطِ كذا ، وأمَّا إذا قلنا : إنَّ « مِنْ أوسط » هو المفعولُ الثاني فيستحيل عطف « كسوتهم » عليه لتخالفهما إعراباً .

وقرأ الجمهور : « كِسوتهم » بكسر الكاف . وقرأ إبراهيم النخعي وأبو عبد الرحمن السلمي وسعيد بن المسيب بضمها ، وقد تقدم في البقرة[٣] أنهما لغتان في المصدر وفي الشيء المكسوِّ ، قال الزمخشري « كالقِدوة في القُدوة » ، والإسوة في الأُسوة ، إلا أن الذي قرأ في البقرة بضمِّها هو طلحة فلم يذكروه هنا ، ولا ذكروا هؤلاء هناك .

وقرأ سعيد بن جبير وابن السَّمَيْفَع : « أو كأُسْوَتِهم » بكاف الجر الداخلة على « أُسْوة » قال الزمخشري : « بمعنى : أو مثلُ ما تطعمون أهليكم إسرافاً كان أو تقتيراً ، لا تُنْقصونهم عن مقدارِ نفقتِهم ، ولكن تواسُون بينهم . فإنْ قلت : ما محلُّ الكاف ؟ قل : الرفعُ ، تقديرُه : أو طعامُهم كأسوتِهم ، بمعنى : كمثل طعامِهم إن لم يُطْعموهم الأوسطَ » انتهى . وكان قد تقدم أنه يَجْعل « من أوسط » مرفوعَ المحلِّ خبراً لمبتدأ محذوف ، فتكون الكاف عنده مرفوعةً عطفاً على « مِنْ أوسطِ » . وقال أبو البقاء قريباً من هذا فإنه قال : « فالكافُ في موضعِ رفعٍ أي : أو مثلُ أسوةِ أهليكم » .

وقال الشيخ[٤] : إنه في موضعِ نصبٍ عطفاً على محلِّ « مِنْ أوسط » ، لأنه عنده مفعولٌ ثان . إلَّا أنَّ هذه القراءةَ تنفي الكسوةَ من الكَفَّارة ، وقد أجمع الناس على أنها إحدى الخصالِ الثلاث ، لكن لصاحب هذ القراءةِ أن يقول : « استُفيدت الكسوةُ من السنَّة » أمَّا لو قام الإجماع على أن مستندَ الكسوة في الكفارة من الآية فإنه يَصِحُّ الردُّ على هذا القارىء .

قوله : ﴿ أو تحريرُ رقبة ﴾ عطف على « إطعامُ » وهو مصدر مضاف لمفعوله ، والكلامُ عليه كالكلامِ على

---

(١) انظر ديونه (٣) ، شرح القصائد (٧٣٨) .

(٢) البيت لرؤبة انظر ملحق ديوانه (١٧٥) ، المحتسب (١/١٢٦) ، الخصائص (١/٣٠٦) ، ابن الشجري = = (١/١٠٥) ، الدرر اللوامع (١/٢٩) .

(٣) انظر تفسير الآية (٢٣٣) .

(٤) انظر البحر المحيط (٤/١١) .

« إطعامُ عشرة » من جوازِ تقديره بفعلٍ مبني للفاعل أو للمفعول وما قيل في ذلك . وقوله : « فَمَنْ لم يَجِدْ فصيامُ » كقوله في النساء : ﴿ فَمَنْ لم يَجِدْ فصيامُ شهرين ﴾[1] وقد تقدَّم ذلك مُحَرَّراً .

قوله : ﴿ إذا حَلَفْتُم ﴾ قال أبو البقاء : « منصوبٌ على الظرف وناصبُه « كفارة » أي : ذلك الإطعامُ ، أو ما عُطِف عليه يُكَفِّر عنكم حِنْثَ اليمينِ وقتَ حَلْفِكم » . وقال الزمخشري : « ذلك المذكورُ كفارة ، ولو قيل : « تلك كفارة » لكان صحيحاً بمعنى تلك الأشياء ، أو التأنيث للكفارة ، والمعنى : « إذا حلفتم حَنِثْتُم فترك ذِكْرَ الحِنْثِ لوقوع العلم بأن الكفارة إنما تَجِبُ بالحِنْثِ بالحَلِف لا بنفس الحَلِف » . ولا بد من هذا الذي ذكره الزمخشري وهو تقديرُ الحِنْث ، ولذلك عيب على أبي البقاء قوله : « العامل في « إذا » كفارةُ أَيْمانكم ، لأن المعنى : ذلك يُكَفِّر أَيْمانكم وقتَ حَلْفكم » فقيل له : الكفارةُ ليست واقعةً في وقت الحَلْف فكيف يَعْمل في الظرف ما لا يقع فيه ؟ وظاهرُ الآية أنَّ « إذا » متمحِّضَةُ الظرفية ، وليس فيها معنى الشرط ، وهو غيرُ الغالبِ فيها ، وقد يجوزُ أن تكون شرطاً ، ويكونُ جوابُها محذوفاً على قاعدةِ البصريين يَدُلُّ عليه ما تقدَّم ، أو هو نفسُ المتقدم عند أبي زيد والكوفيين ، والتقدير : إذا حَلَفْتُم وحَنِثْتُم فذلك كفارةُ إثمِ أيْمانكم ، كقولهم : « أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ » . والكافُ في قوله : « كذلك يبيِّن » نعت لمصدر محذوف عند جماهيرِ المُعْربين ، أي : يبيِّن الله آياتِه تبييناً مثلَ ذلك التبيين ، وعند سيبويه[2] أنه حالٌ من ضميرِ ذلك المصدرِ على ما عُرِفَ غيرَ مرةٍ .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٩٢﴾ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٣﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٩٤﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ رِجْسٌ ﴾ : خبرٌ عن هذه الأشياء المتقدمة فيقال : « كيف أخبر عن جمع بمفرد ؟ فأجاب الزمخشري بأنه على حَذْف مضاف أي : إنما شأنُ الخمرِ . وكذا وكذا ، ذكر ذلك عند تعرُّضِه للضميرِ في « فاجتنبوه » كما سيأتي ، وكذا قَدَّره أبو البقاء فقال : لأنَّ التقديرَ : إنما عَمَلُ هذه الأشياءِ » .

قال الشيخ[3] بعد حكايته كلامَ الزمخشري : « ولا حاجة إلى هذا ، بل الحكمُ على هذه الأربعةِ أنفسِها أنَّها رِجْسٌ أبلغُ من تقدير هذا المضاف كقوله : ﴿ إنما المشركون نَجَسٌ ﴾[4] . وهو كلامٌ حسن ، وأجاب أبو البقاء أيضاً

---

(١) انظر تفسير الآية (٩٢) .
(٢) انظر الكتاب (١/١١٦) .
(٣) انظر البحر المحيط (٤/١٤) .
(٤) سورة التوبة ، الآية (٢٨) .

بأنه يجوزُ أَنْ يكونَ « رِجس » خبراً عن « الخمر » ، وحُذِفَ خبرُ المعطوفاتِ لدلالةِ خبرِ الأولِ عليها » . قلت : وعلى هذا فيجوزُ أن يكونَ خبراً عن الآخِرِ وحُذِفَ خبرُ ما قبلَه لدلالةِ خبر ما بعده عليه ؛ لأنَّ لنا في نحو قولِه تعالى : ﴿ **واللَّهُ ورسولُه أحقُّ أَنْ يُرْضُوه** ﴾[1] هذين التقديرين ، وقد تقدَّم تحقيقُهما غيرَ مرةٍ .

والأنصابُ جمع « نَصَب » ، وقد تقدم ذلك أول السورة[2] . والأزلام تقدمت أيضاً ، والرِّجْسُ قال الراغب : « هو الشيء القَذِرُ ، رجل رِجْس ، ورجالٌ أَرْجاس » ثم قال : « وقيل : رِجْس ورِجْز للصوت الشديد ، يقال : بعير رَجَّاس : شديد الهدير ، وغمام راجِس ورجَّاس : شديد الرعد » . وقال الزجاج : « هو اسمٌ لكل ما استُقْذر من عمل قبيح ، يقال : رَجِس ورَجَس بكسر الجيم وفتحها يَرْجُسُ رِجْساً إذا عمل عملاً قبيحاً ، وأصله من الرَّجْس بفتح الراء وهو شدة صوت الرعد ، قال :

١٨١٧ - ..... وكلُّ رَجَّاسٍ يَسُوقُ الرَّجْسَا[3]

وفَرَّق ابن دريد بين الرِّجْس والرِّجْز والرِّكْس ، فجعل الرِّجْسَ : الشر ، والرِّجْز : العذاب ، والرِّكْس : العَذِرة والنَّتْن ، ثم قال : « والرِّجْسُ يقال للإثنين » ، فتحصَّل من هذا اسمٌ للشيءِ القَذِرِ المنتن أو أنه في الأصل مصدرٌ .

وقوله : ﴿ **مِنْ عملِ الشيطانِ** ﴾ في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لـ « رجس » . والهاء في « فاجتَنِبُوه » تعودُ على الرجس أي : فاجتنبوُّ الرجسَ الذي أخبر به عَمَّا تقدَّم من الخمر وما بعدها . وقال أبو البقاء : « إنها تعود على الفعل » يعني الذي قَدَّره مضافاً إلى الخمر وما بعدها ، وإلى ذلك نحا الزمخشري أيضاً ، قال : « فإنْ قلت » إلامَ يَرْجِعُ الضمير في قوله : « فاجتنبوه ؟ قلت : إلى المضافِ المحذوف ، أو تعاطِيهما أو ما أشبه ذلك ، ولذلك قال : « رِجْسٌ من عمل الشيطان » ، وقد تقدَّم أن الأحسن أن هذه الأشياء جُعِلَتْ نفسَ الرجس مبالغة .

قوله تعالى : ﴿ **في الخمر** ﴾ : فيه أربعة أوجه :

**أحدها** : أنه متعلق بـ « يوقع » أي : يُوقع بينكم هذين الشيئين في الخَمْر أي : بسبب شربها ، و« في » تفيد السببية كقوله عليه السلام : « إنَّ امرأةً دخلت النار في هِرَّةٍ » .[4]

**الثاني** : أنها متعلقة بالبغضاء لأنه مصدر معرف بأل .

**الثالث** : أنه متعلقٌ بـ « العَداوة » . وقال أبو البقاء : « ويجوز أن تتعلَّق « في » بالعداوة أو بـ « البغضاء » أي : أَنْ تتعادَوْا وأَنْ تتباغضوا بسبب شربِ الخمرِ » ، وعلى هذا ذكره تكونُ المسألةُ من باب التنازع وهو الوجهُ الرابع ، إلاَّ أن في ذلك إشكالاً وهو أَنَّ من حق المتنازعين أن يصلُحَ كلٌّ منهما للعمل ، وهذا العاملُ الأولُ وهو العداوة لو سُلِّط على المتنازع فيه لزم الفصلُ بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو المعطوف ، وقد يقال : إنه في بعضِ صورِ التنازع يُلْتَزَمُ إعمالُ الثاني ، وذلك في فِعْلَي التعجب إذا تنازعا معمولاً فيه ، وقد تقدَّم هذا مشبعاً في البقرة .

قوله : ﴿ **فهل أنتم مُنْتَهُون** ﴾ هذا الاستفهامُ فيه معنى الأمر أي : انتهوا ، ولذلك لَمَّا فهم عمر بن الخطاب

---

(١) سورة التوبة ، الآية (٦٢) .

(٢) انظر تفسير الآية (٣) من سورة المائدة .

(٣) البيت للعجاج انظر معاني الزجاج (٢/٢٢٤) ، اللسان (رجس) .

(٤) تقدم .

الأمرية ، قال : « انتهَيْنا يا رب انتهينا يا رب » ويدلُّ على ذلك أيضاً عطفُ الأمرِ الصريح عليه في قوله « وأطيعوا » ، كأنه قيل : انتهوا عن شرب الخمر وعن كذا وأطيعوا ، فمجيءُ هذه الجملةِ الاستفهاميةِ المصدَّرةِ باسم مُخْبَرٍ عن باسمِ فاعل دالٌّ على ثبوتِ النهي واستقراره أبلغُ من صريحِ الأمر . قال الزمخشري : « فإن قلت : لِمَ جُمع الخمرُ والميسرُ مع الأنصابِ والأزلام أولاً ثم أفردهما آخراً ؟ قلت : لأنَّ الخطابَ مع المؤمنين ، وإنما نهاهم عَمَّا كانوا يتعاطَوْنه من شرب الخمرِ واللعبِ بالميسر وذِكْرِ الأنصابِ والأزلام لتأكيد تحريمِ الخمر والميسر وإظهارِ أنَّ ذلك جميعاً من أعمال أهل الجاهلية وأهل الشرك » انتهى . ويظهرُ شيءٌ آخرُ وهو أنه لم يُفْرِدِ الخمرَ والميسرَ بالذكر آخراً ، بل ذَكَر معهما شيئاً يلزُم منه عدمُ الانصاب والأزلام فكأنه ذكر الجميع آخراً ، بيانه أنه قال : « في الخمر والميسر ويَصُدُّكم عن ذكر الله » بعبادة الأنصاب أو بالذبح عليها للأصنام على حَسَبِ ما تقدم تفسيره أول السورة ، و« عن الصلاة » باشتغالكم بالأزلام ، وقد تقدَّم تفسيرها أيضاً ، فَذِكْرُ الله والصلاة مُنَبِّهان على الأنصاب والأزلام ، وهذا وجه حسن .

قوله تعالى : ﴿ **إذا ما اتَّقَوا** ﴾ : ظرفٌ منصوبٌ بما يُفْهَم من الجملة السابقة وهي : « ليس » وما في حَيِّزها ، والتقدير : لا يَأْثمون ولا يُؤاخَذُون وقت اتِّقائهم ، ويجوزُ أن يكونَ ظرفاً محضاً ، وأن يكونَ فيه معنى الشرط ، وجوابه محذوف أو متقدِّمٌ على ما مَرَّ .

قوله تعالى : ﴿ **ليبلونَّكم** ﴾ : جوابُ قسم محذوف أي : واللَّهِ ليبلونكم ، وقد تقدَّم أنه تَجِبُ اللامُ وإحدى النونين في مثلِ هذا الجواب : قوله : « بشيءٍ » متعلِّقٌ بـ « ليبلونَّكم » أي : ليختبرنَّكم بشيءٍ . وقوله : « من الصيد » : في محلِّ جرٍّ صفةً لـ « شيء » فيتعلَّقُ بمحذوف ، و« من » الظاهرُ أنها تبعيضيةٌ لأنه لم يُحَرِّم صيدَ الحلال ولا صيد الحِلّ ولا صيد البحر . وقيل : إنها لبيان الجنس . وقال مكي : « وقيل « من » لبيان الجنس ، فلما قال « بشيء » لم يُعْلَم من أيِّ جنسٍ هو فبيَّن فقال : « من الصيدِ » كما تقولُ : « لَأعطينَّك شيئاً من الذهبِ » ، وبهذا الوجه بدأ أبو البقاء ثم قال : « وقيل : إنها للتبعيضِ » . وكونُها للبيان فيه نظرٌ ، لأنَّ الصحيحَ أنها لا تكونُ للبيان ، والقائلُ بأنها للبيانِ يُشْترط أن يكونَ المُبَيَّنُ بها معرفاً بأل الجنسية كقولِه : ﴿ **فاجتنِبُوا الرجسَ من الأَوْثان** ﴾[1] ، وبه ابنُ عطية أيضاً ، والزجاج هو الأصل في ذلك فإنه قال : « وهذا كما تقولُ : « لأمتحِنَنَّك بشيءٍ من الرِّزْقِ » ، وكما قال تعالى : ﴿ **فاجتنِبوا الرجسَ من الأوثان** ﴾ .

قوله : ﴿ **تنالُه** ﴾ في محلِّ جر لأنه صفةٌ ثانيةٌ لـ « شيء » ، وأجاز أبو البقاء أن يكونَ حالاً : إمَّا من الصيد ، وإمَّا من « شيء » وإن كان نكرة لأنه قد وُصِفَ فتخصَّص ، واستبعدَ الشيخ[2] جَعْلَه حالاً من الصيد ، ووجهُ الاستبعادِ أنه ليس المقصودَ بالحديث عنه . وقرأ الجمهور : « تناله » بالمنقوطةِ فوقُ لتأنيثِ الجمعِ ، وابن وثاب والنخعي بالمنقوطةِ من تحتُ لأنَّ تأنيثَه غيرُ حقيقي . وقوله[3] : « ثم اتَّقَوا وآمنوا ثم اتَّقوا » للناس فيه قولان ، أحدُهما : أنَّ هذا من بابِ التوكيد ، ولا يَضُرُّ حرفُ العطف في ذلك ، وهذا كقولِه تعالى : ﴿ **كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون** ﴾[4] ، حتى إنَّ الشيخَ جمالَ الدين بن مالك يَجْعَلُ هذا من التوكيدِ اللفظي المبوبِ له في النحو . والثاني : أنه ليس للتأكيد بل للتأسيس ، إلا أنَّه جَعَل التغايرَ حاصلاً بتقديرِ المتعلقاتِ ، فمنها أنَّ التقدير : اتَّقَوا الشرك وآمَنوا إيماناً كاملاً ثم اتقوا وآمَنوا أي : ثم ثَبَتُوا على التقوى والإيمان المتقدمين ، واستمروا على هذه الحالة ثم اتقوا ثم تناهَوْا في التقوى وتوغلوا

---

(١) سورة الحج ، الآية (٣٠) .
(٢) انظر البحر المحيط (٤/١٧) .
(٣) انظر تفسير الآية (٣٣) من سورة المائدة .
(٤) سورة التكاثر ، الآيتان (٣، ٤) .

فيها ، وأحسنوا للناسِ وواسَوْهم بأموالِهم ، وإليه نحا أبو القاسم الزمخشري بعبارةٍ قريبةٍ من هذا المعنى .

قوله تعالى : ﴿ ليعلمَ اللَّهُ ﴾ اللامُ متعلقةٌ بـ « لَيبلونَّكم » ، والمعنى : ليتميَّزَ أو ليظهرَ لكم ، وقد مضى تحقيقُه في البقرة ، وأنَّ هذه تسمَّى لام كي . وقرأ بعضُهم : « لِيُعْلِم » بضم الياء وكسر اللام من أعلم ، والمفعول الأول على هذه القراءة محذوفٌ أي : لِيُعْلِمِ اللَّهُ عبادَه ، والمفعول الثاني هو قوله : « مَنْ يخافُه » فـ « أَعْلَمَ » منقولةٌ بهمزة التعدية من « علم » المتعدية لواحد بمعنى « عَرَف » . قوله : « بالغيب » في محل نصب على الحال من فاعلِ « يَخافُه » أي : يخافُه ملتبساً بالغيبِ ، وقد تقدم معناه في البقرة[1] . وجَوَّز أبو البقاء فيه ثلاثة أوجه :

**أحدهما** : ما ذكرته .

**والثاني** : أنه حالٌ من « مَنْ » في « من يخافه » .

**والثالث** : أنَّ الباءَ بمعنى « في » ، والغيب مصدرٌ واقعٌ موقعَ غائبٍ أي : يخافه في المكانِ الغائبِ عن الخَلْقِ ، فعلى هذا يكونُ متعلقاً بنفس الفعل قبله ، وعلى الأوَّلَيْن يكونُ متعلقاً بمحذوفٍ على ما عُرِف .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴿٩٥﴾

قوله تعالى : ﴿ وأنتم حُرُمٌ ﴾ : في محل نصب على الحال من فاعل « تقتلوا » ، و « حُرُمٌ » جمع حَرام ، وحَرام يكون للمُحْرِم وإنْ كان في الحِلِّ ولِمَنْ في الحَرَم وإنْ كان حلالاً ، وهما سِيَّان في النهي عن قتل الصيد ، وقد تقدم الكلام[2] على هذه اللفظة .

قوله : « منكم » في محلِّ نصب على الحال من فاعل « قَتَله » أي : كائناً منكم . وقيل : « مِنْ » للبيان وليس بشيء ، لأنَّ كلَّ مَنْ قَتَلَ صيداً حكمُه كذلك . فإنْ قلت : هذا واردٌ أيضاً على جَعْلِه حالاً . قلتُ : لم يُقْصَدْ لذلك مفهومُ حتى إنه لو قتَله غيرُكم لم يكن عليه جزاءٌ ، لأنه قصد بالخطابِ معنىً آخرَ وهو المبالغةُ في النهي عن قَتْلِ الصيد .

قوله : ﴿ متعمِّداً ﴾ حالٌ أيضاً من فاعل « قَتَله » فعلى رَأْي مَنْ يجوِّزُ تعدُّد الحال يُجيز ذلك هنا ، ومَنْ مَنَع يقول : إنَّ « منكم » للبيانِ حتى لا تتعدَّد الحالُ ، و « مَنْ » يُجَوِّزُ أَنْ تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ ، وموصولةً ، والفاءُ لشبهها بالشرطيةِ ، ولا حاجةَ إليه وإنْ كانوا فعلوه في مواضع . قوله : « فجزاء » الفاءُ جوابُ الشرطِ أو زائدةٌ لشبه المبتدأ بالشرط ، فعلى الأول الجملةُ بعدها في محلِّ جزمٍ ، وعلى الثاني في محلِّ رفعٍ ، وما بعد « مَنْ » على الأولِ في محلِّ جزمٍ لكونِه شرطاً ، وعلى الثاني لا محلَّ له لكونه صلةً . وقرأ أهل الكوفة : « فجزاءُ مثلُ » بتنوين جزاء ورفع

---

(١) انظر تفسير الآية (٣) من سورة البقرة.

(٢) انظر تفسير الآية (١) من سورة المائدة.

« مثل » ، وباقي السبعة برفعه مضافاً إلى « مثل » ، ومحمد بن مقاتل[١] بتنوين « جزاءً » ونصبِه « مثلَ » ، والسُلمي برفع « جزاء » منوناً ونصب « مثل » ، وقرأ عبد الله : « فجزاؤُه » برفع « جزاء » مضافاً لضمير « مثل » رفعاً .

فأمَّا قراءةُ الكوفيين فلأنَّ « مثل » صفةٌ لـ « جزاء » أي : فعليه جزاءٌ موصوفٌ بكونه « مثلَ ما قتله » أي مماثِلَه . وجَوَّز مكي وأبو البقاء وغيرُهما أَنْ يرتفعَ « مثل » على البدلِ ، وذكر الزجاج وجهاً غريباً وهو أن يرتفعَ « مثل » على أنه خبرٌ لـ « جزاء » ، ويكونُ « جزاء » مبتدأً قال : « والتقديرُ : فجزاءُ ذلك الفعلِ مثلُ ما قتل » . قلت : ويؤيد هذا الوجهَ قراءةُ عبد الله : « فجزاؤُه مثلُ » ، إلا أن الأحسنَ أن يقدَّر ذلك المحذوفُ ضميراً يعودُ على المقتول لا أَنْ يُقَدِّره : « فجزاءُ ذلك الفعل » و « مثل » بمعنى مماثل قاله جماعةٌ : الزمخشري وغيره ، وهو معنى اللفظِ ، فإنَّها في قوةِ اسمِ فاعل ، إلَّا أنَّ مكّياً تَوَهَّم أنَّ « مِثْلاً » قد يكون بمعنى غير مماثل فإنه قال : « ومثل » في هذه القراءة ـ يعني قراءة الكوفيين ـ بمعنى مُماثل ، والتقديرُ : فجزاءٌ مماثلٌ لِما قَتَل يعني في القيمةِ أو في الخِلْقة على اختلافِ العلماء ، ولو قَدَّرْتَ مِثْلاً على لفظه لصار المعنى : فعليه جزاءٌ مثلُ المقتولِ من الصيد ، وإنما يلزمه جزاء المقتول بعينِه لا جزاءٌ مثلُه ، لأنه إذا وَدَى جزاءً مثلَ المقتول صار إنما وَدَى جزاءَ ما لم يُقْتَل ؛ لأنَّ مثلَ المقتول لم يَقْتُلْه ، فصَحَّ أن المعنى : فعليه جزاءٌ مماثِلٌ للمقتول ، ولذلك بَعُدَتِ القراءةُ بالإضافة عند جماعة . قلت : « مثل » بمعنى مُماثِل أبداً فكيف يقول « ولو قَدَّرْتَ مِثْلاً على لفظه » ؟ وأيضاً فقوله : « لصار المعنى إلى آخره » هذا الإشكالُ الذي ذكره لا يُتَصَوَّرُ مجيئُه في هذه القراءةِ أصلاً ، وإنما ذَكَره الناسُ في قراءةِ الإضافة كما سيأتي ، وكأنه نَقَل هذا الإشكالَ من قراءةِ الإضافةِ إلى قراءةِ التنوين .

وأمَّا قراءةُ باقي السبعة فاستبعَدها جماعةٌ ، قال الواحدي : « ولا ينبغي إضافةُ الجزاءِ إلى المِثْلِ لأنَّ عليه جزاءَ المقتولِ لا جزاءَ مثلِه فإنه لا جزاءَ عليه لَمَّا لم يقتلْه » وقال مكي بعد ما قَدَّمْتُه عنه : « ولذلك بَعُدَت القراءةُ بالإضافةِ عند جماعةٍ لأنها تُوجِبُ جزاءً مثلَ الصيدِ المقتول » . قلت : ولا إلتفاتَ إلى هذا الاستبعادِ فإنَّ أكثرَ القراء عليها . وقد أجاب الناسخ عن ذلك بأجوبةٍ سديدةٍ ، لَمَّا خفيت على أولئك طَعَنوا في المتواتر ، منها : أنَّ « جزاء » مصدرٌ مضافٌ لمفعوله تخفيفاً ، والأصل : فعليه جزاءٌ مثلُ ما قتل ، أي : أن يَجزي مثلَ ما قتل ، ثم أُضيف ، كما تقول : « عجبت من ضربِ زيداً » ثم « من ضربِ زيدٍ » ذَكَر ذلك الزمخشري وغيره ، وبَسْطُ ذلك أنَّ الجزاءَ هنا بمعنى القضاء والأصل : فعليه أن يُجْزَى المقتولُ من الصيد مثلَه من النعم ، ثم حُذِف المفعولُ الأول لدلالة الكلامِ عليه وأُضيف المصدرُ إلى ثانيهما ، كقولك : « زيدٌ فقيرٌ ويعجبني إعطاؤك الدرهمَ » أي : إعطاؤك إياه . ومنها : أنَّ « مثل » مقحمةٌ كقولهم : « مِثْلُك لا يفعل ذلك » أي : أنت لا تفعل ذلك ، ونحو قوله تعالى : ﴿ **فإن آمنوا بمثلِ ما آمنتم به** ﴾[٢] أي : بما آمنتم به وكقوله : ﴿ **ليس كمثله شيءٌ** ﴾[٣] فـ « مثل » زائدةٌ ، وهذا خلاف الأصلِ ، فالجوابُ ما قَدَّمْتُه . و « ما » يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً اسمية أو نكرةً موصوفةً ، والعائدُ محذوفٌ على كِلا التقديرين أي : مثلُ ما قتله من النعم .

فَمَنْ رفع « جزاء » ففيه أربعة أوجه :

---

(١) محمد بن مقاتل بن حكيم العكي كان رضيع هارون الرشيد توفي بعد سنة (١٨٤) هـ . انظر الأعلام (١٠٧/٧) .

(٢) سورة البقرة ، الآية (١٣٧) .

(٣) سورة الشورى ، الآية (١١) .

**أحدُها** : أنه مرفوع بالابتداء ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه : فعليه جزاء .

**والثاني** : أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديرُه : فالواجبُ جزاءٌ .

**والثالث** : أنه فاعلٌ بفعل محذوف أي : فيلزَمُه أو يَجِبُ عليه جزاءٌ .

**الرابع** : أنه مبتدأ وخبره « مثل » ، وقد تقدَّم أن ذلك مذهبُ أبي إسحاق الزجاج ، وتقدم أيضاً رفع « مثل » في قراءة الكوفيين على أحدِ ثلاثةِ أوجه : التعتِ والبدلِ والخبرِ حيث قلنا : « جزاء » مبتدأٌ عند الزجاج .

وأمَّا قراءةُ « فجزاؤه مثل » فظاهرةٌ أيضاً . وأمَّا قراءة « فجزاءُ مثلَ » برفع « جزاء »وتنوينه ونصب « مثل » فعلى إعمال المصدر المنونِ في مفعولِه ، وقد تقدَّم أنَّ قراءةَ الإضافةِ منه ، وهو نظيرُ قولِه تعالى : ﴿ **أو إطعامٌ في يوم ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً** ﴾[1] وفاعلُه محذوف أي : فجزاءُ أحدِكم أو القاتلِ ، أي : أن يُجْزى القاتلُ للصيدِ . وأما قراءة : « فجزاءً مثلَ » بنصبهما فجزاءً منصوب على المصدر أو على المفعول به ، و مثلَ » صفتُه بالاعتبارين ، والتقدير : فليَجْزِ جزاءً مثلَ ، أو : فليُخْرِجْ جزاءً ، أو فليُغَرَّم جزاءً مثلَ .

قوله : ﴿ **مِن النَّعَم** ﴾ فيه ثلاثةُ أوجه :

**أحدُها** : أنه صفةٌ لـ « جزاء » مطلقاً ، أي : سواءً رُفِع أم نُصِبَ ، نُوِّن أم لم يُنَوَّنْ ، أي : إنَّ ذلك الجزاء يكونُ من جنسِ النعم ، فهذا الوجهُ لا يمتنع بحالٍ .

**الثاني** : أنه متعلق بنفسِ « جزاء » لأنه مصدرٌ ، إلا أنَّ ذلك لا يجوزُ إلا في قراءة مَنْ أضاف « جزاء » إلى « مثل » فإنه لا يلزَمُ منه محذورٌ ، بخلافِ ما إذا نَوَّنْتَه وجعلتَ « مثل » صفتَه أو بدلاً منه أو خبراً له فإنَّ ذلك يمتنع حينئذ ، لأنَّك إنْ جَعَلْتَه موصوفاً بـ « مثل » كان ذلك ممنوعاً من وجهين :

**أحدُهما** : أنَّ المصدرَ الموصوفَ لا يعملُ وهذا قد وُصِفَ .

**والثاني** : أنه مصدر فهو بمنزلةِ الموصولِ والمعمولُ من تمامِ صلتِه ، وقد تقرَّر أنه لا يُتْبَعُ الموصولُ إلا بعد تمام صلته لئلا يلزمَ الفصلُ بأجنبي . وإنْ جَعَلْتَه بدلاً لَزِم أن يُتْبَعَ الموصولُ قبل تمام صلته ، وإنْ جَعَلْته خبراً لزم الإخبار عن الموصولِ قبلَ تمامِ صلتِه ، وذلك كلُّه لا يجوزُ .

**الثالث** : ذكره أبو البقاء وهو أَنْ يكونَ حالاً من عائدِ الموصولِ المحذوفِ فإنَّ التقدير : فجزاءً مثلَ الذي قتله حالَ كونِه من النَّعم ، وهذا وهمٌ لأن الموصوف بكونِه من النَّعم إنما هو جزاءُ الصيد المقتولِ ، وأمَّا الصيدُ نفسُه فلا يكونُ من النعم . والجمهورُ على فتحِ عين « النَّعَم » ، وقرأ الحسن بسكونها ، فقال ابنُ عطية : « هي لغة » وقال الزمخشري : « استثقلَ الحركةَ على حرفِ الحلق كما قالوا : « الشَّعْر » في الشَّعَر » .

قوله : ﴿ **يَحْكُمُ به ذَوا** ﴾ في موضعِ رفعٍ صفةً لـ « جزاء » أو في موضع نصب على الحال منه أو على النعتِ لـ « جزاء » فيمَنْ نَصَبه ، وخَصَّصَ أبو البقاء كونَه صفةً بقراءةِ تنوين « جزاء » ، والحالَ بقراءةِ إضافته ، ولا فرقَ ، بل يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ نعتاً أو حالاً بالاعتبارين ؛ لأنه إذا أُضيف إلى « مثل » فهو باقٍ على تنكيرِه لأنَّ « مِثْلاً » لا يتعرَّفُ

---

(١) سورة البلد ، الآية (١٤) .

بالإضافة ، وكذا خصَّص مكي الوصفَ بقراءةِ إضافةِ الجزاء إلى « مِثْل » فإنه قال : « ومِن النَّعم في قراءةِ مَنْ أضاف الجزاء إلى « مِثْل » صفةً لجزاء ، ويَحْسُنُ أَنْ تتعلَّق « من » بالمصدرِ فلا تكونُ صفةً ، وإنما المصدرُ مُعَدًّى إلى « من النعم » ، وإذا جَعَلْتَه صفةً فـ « مِنْ » متعلقةٌ بالخبرِ المحذوف وهو « فعليه » . وفي هذا الكلامِ نظرٌ مِنْ وجهين :

**أحدُهما** : قد تقدَّم وهو التخصيصُ بقراءةِ الإضافة .

**والثاني** : أنه حين جَعَلَ « من النَّعم » صفةً عَلَّقها بالخبرِ المحذوفِ لما تضمَّنه مِن الاستقرار ، وليس كذلك ؛ لأنَّ الجارَّ إذا وَقَع صفةً تعلَّق بمحذوفٍ ، ذلك المحذوفُ هو الوصفُ في الحقيقةِ ، وهذا الذي جَعَلَه متعلَّقاً لهذه الصفةِ ليس صفةً للموصوف في الحقيقةِ بل هو خبرٌ عنه ، أَلا ترى أنك لو قلت : « عندي رجلٌ من بني تميم » أنَّ « مِنْ بني » متعلِّقٌ بوصفٍ محذوفٍ في الحقيقة لا بقولِك « عندي » ، ويمكن أَنْ يُقال : ـ وهو بعيدٌ جداً ـ إنه أراد التعلُّقَ المعنوي ، وذلك أنَّ العاملَ في الموصوفِ عاملٌ في صفتِه ، و« عليه » عاملٌ في « جزاء » فهو عاملٌ في صفتِه ، فالتعلقُ من هذه الحيثيةِ ، ولكن إنما يتأتَّى ذلك حيث جَعَلْنا الخبرَ عاملاً في المبتدأ ، أو قلنا : إنَّ الجارَّ يرفع الفاعلَ ولو لم يعتمدْ ، وإنما أذكرُ هذه التوجيهاتِ لأنَّ القائلين بذلك مِمَّنْ لا يُلْغَى قولُهم بالكلية .

والألفُ في « ذوا » علامةُ الرفعِ لأنه مثنًّى ، وقد تقدَّم الكلامُ في اشتقاقِ هذه اللفظةِ وتصاريفِها[1] وقرأ الجمهورُ : « ذَوا » بالألف ، وقرأ محمد بن جعفرٍ[2] الصادقِ : « ذو » بلفظِ الإفراد قالوا : « ولا يريدُ بذلك الوحدةَ بل يريدُ : يحكم به مَنْ هو مِنْ أهلِ العدل . وقال الزمخشري : « وقيل : أرادَ الإمام » فعلى هذا تكونُ الوِحْدَةُ مقصودةً . و« منكم » في محلِّ رفعٍ صفةً لـ « ذوا » أي : إنهما يكونان من جنسكم في الدين ، ولا يجوزُ أن تكونَ صفةً لـ « عَدْل » لأنه مصدرٌ قاله أبو البقاء ، يعني أن المصدرَ ليس مِنْ جنسِهم فكيف يُوصف بكونه منهم ؟ .

قوله : ﴿ هَدْياً ﴾ فيه ستةُ أوجهٍ :

**أظهرُها** : أنه حالٌ من الضمير في « به » قال الزجاج : « هو منصوبٌ على الحالِ ، المعنى : يحكم به مقدراً أن يُهْدَى » يعني أنه حال مقدرةٌ لا مقارنةٌ ، وكذا قال الفارسي كقولِك : « معه صقرٌ صائداً به غداً » أي مُقَدِّراً الصيد .

**الثاني** : أنه حالٌ من « جزاء » سواءً قُرِئ مرفوعاً أم منصوباً ، منوناً أم مضافاً . وقال الزمخشري : « هَدْياً » حالٌ من « جزاء » فيمَنْ وصَفَه بمثل ، لأنَّ الصفةَ خَصَّصَتْه فَقَرُبَ من المعرفة ، وكذا خَصَّصه الشيخ[3] ، وهذا غير واضح ، بل الحاليةُ جائزةٌ مطلقاً كما تقدَّم .

**الثالث** : أنه منصوبٌ على المصدرِ أي : يُهديه هَدْياً ، ذكره مكي وأبو البقاء .

**الرابع** : أنه منصوبٌ على التمييز ، قاله أبو البقاء ومكي ، إلا أنَّ مكياً قال : « على البيان » ، وهو التمييز في المعنى ، وكأنهما ظَنَّا أنه تمييزٌ لِما أُبْهِم في المِثْلية ، إذ ليس هنا شيءٌ يَصْلُحُ للتمييزِ غيرَها . وفيه نظرٌ من حيث إنَّ التمييزَ إنما يرفع الإبهامَ عن الذواتِ لا عن الصفاتِ ، وهذا كما رأيت إنما رفع إبهاماً عن صفة ، لأن الهدى صفةٌ في المعنى إذا المرادُ به مُهْدَى .

---

(١) انظر تفسير الآية (١٧٧) من سورة البقرة.

(٢) محمد بن جعفر الصادق بن الباقر بن علي كانت إقامته بمكة . توفي سنة (٢٠٣) هـ انظر الأعلام (٦/٦٩) .

(٣) انظر البحر المحيط (٤/٢٠) .

**الخامس** : أنه منصوبٌ على محلِّ « مثل » فيمَنْ خَفَضَه ، لأنَّ محلَّه النصبُ بعملِ المصدرِ فيه تقديراً كما تقدَّم تحريرُه .

**السادس** : أنه بدلٌ من « جزاء » فيمَنْ نصبَه . و « بالغ الكعبة » صفةٌ لـ « هَدْياً » ، ولم يتعرَّف بالإضافة لأنه عاملٌ في الكعبة النصبَ تقديراً ، ومثلُه : ﴿ **هذا عارضٌ مُمْطِرُنا** ﴾[1] وقولُ الآخَرِ :

١٨١٨ - يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَظْنُكُمْ لاقى مباعدة مِنْكُمْ وحِرْمَانا[2]

في أنَّ الإضافةَ فيها غيرُ مَحْضَةٍ . وقرأ الأعرج : « هَدِيّاً » بكسر الدال وتشديد الياء .

قوله : ﴿ **أو كفارةٌ** ﴾ عطفٌ على قولِه : « فجزاءٌ » ، و « أو » هنا للتخيير ، ونُقِل عن ابن عباس أنها ليسَتْ للتخيير ، بل للترتيب ، وهذا على قراءةِ مَنْ رفع « فجزاءٌ » ، وأمَّا مَنْ نَصَبَه فقال الزمخشري « جَعَلَها خبرَ مبتدأ محذوفٍ كأنه قيل : أو الواجبُ عليه كفارةٌ ، ويجوزُ أَنْ تُقَدِّر : فعليه أن يَجْزِي جزاءً أو كفارةً ، فتَعْطِفَ « كفارة » على « أَنْ يَجْزي » ، يعني أنَّ « عليه » يكونُ خبراً مقدماً ، و« أَنْ يَجْزي » مبتدأ مؤخراً ، فَعَطَفْتَ « الكفارة » على هذا المبتدأ . وقرأ نافع وابن عامر بإضافة « كفارة » لما بعدها ، والباقون بتنوينِها ورفعِ ما بعدها .

فأما قراءةُ الجماعةِ فواضحةٌ ، ورفعُ « طعام » على أحد ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنَّه بدل من « كفارة » إذ هي من جنسِه .

**الثاني** : أنه بيانٌ لها كما تقدَّم ، قاله الفارسي . وردَّه الشيخ[3] بأنَّ مذهبَ البصريين اختصاصُ عطفِ البيان بالمعارفِ دونَ النكراتِ قلت : أبو علي يُخالِفُ في ذلك ويستدل بأدلة ، منها : « شجرةٍ مباركة زيتونةٍ[4] » ، فـ « زيتونةٍ » عنده عطف بيان لـ « شجرة» ، وكذا قولُه تعالى : ﴿ **من ماءٍ صديدٍ** ﴾[5] ، فـ « صديد » عنده بدلٌ من « ماء » والبدلُ فيهما محتملٌ فلا حُجَّةَ له ، والبدلُ قد يجيء للبيان .

**الثالث** : أنه خبر مبتدأ محذوف أي : هي طعام أي : تلك الكفارة . وأمَّا قراءة نافع وابن عامر فوجهُها أنّ الكفارة لَمَّا تنوَّعت إلى تكفير بالطعام وتكفير بالجزاء المماثل وتكفير بالصيام حَسُن إضافتها لأحدِ أنواعها تبييناً لذلك ، والإضافةُ تكون بأدنى ملابسة كقوله :

١٨١٩ - إذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لاَحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي القَرَائِبِ[6]

أضاف الكوكبَ إليها لقيامِها عند طلوعِه فهذا أَوْلَى . ووجَّهَها الزمخشري فقال : « وهذه الإضافةُ مبيِّنة ، كأنه قيل : أو كفارةٌ مِنْ طعام مساكين ، كقولك : « خاتمُ فضةٍ » بمعنى مِنْ فضة » . قال الشيخ[7] : وأمَّا زعمه فليس من هذا البابِ لأنَّ « خاتم فضة » من بابِ إضافةِ الشيء إلى جنسه والطعامُ ليس جنساً للكفارةِ إلا بتجوُّزٍ بعيدٍ جداً » انتهى . قلت : كان مِنْ حَقِّه أَنْ يقولَ : والكفارةُ ليست جنساً للطعام لأنَّ الكفارةَ في التركيب نظيرُ « خاتم » في أنَّ كلاً منهما هو

---

(١) سورة الأحقاف ، الآية (٢٤) .
(٢) البيت لجرير انظر ديوانه (٥٩٥) ، الكتاب (١/٢١٢) ، التصريح (٢/٢٨) ، ابن يعيش (٣/٥١) .
(٣) انظر البحر المحيط (٤/٢٠) .
(٤) سورة النور ، الآية (٣٥) .
(٥) سورة إبراهيم ، الآية (١٦) .
(٦) تقدم .
(٧) انظر البحر المحيط (٤/٢١) .

المضافُ إلى ما بعده ، فكما أن « خاتماً » هو المضافُ إلى جنسه ينبغي أَنْ يُقال : الكفارةُ ليست جنساً للطعام لأجل المقابلةِ ، ولكن لا يمكنُ أن يقال ذلك فإنَّ الكفارةَ كما تقدَّم جنسٌ للطعامِ والجزاءِ والصومِ ، فالطريقُ في الردِّ على أبي القاسم أن يُقال : شرطُ الإضافة بمعنى « مِنْ » أن يُضاف جزءٌ إلى كل بِشرطِ صِدْقِ اسمِ الكلِ على الجزءِ نحو : « خاتمُ فضةٍ » ، و« كفارةُ طعامٍ » ليس كذلك ، بل هي إضافة « كل » إلى جزء . وقد استشكل جماعةٌ هذه القراءةَ من حيث إنَّ الكفارةَ ليست للطعام إنما هي لقتل الصيد ، كذا قاله أبو علي الفارسي وغيره ، وجوابُه ما تقدَّم ولم يختلفِ السبعةُ في جمع « مساكين » هنا وإن اختلفوا في البقرة ، قالوا : والفرقُ بينهما أنَّ قَتْل الصيد لا يُجْزِىء فيه إطعامُ مسكينٍ واحد . على أنه قد قرأ عيسى بن عمر والأعرج بتنوين « كفارة » ورفع « طعام مسكين » بالتوحيد ، قالوا : ومرادُهما بيانُ الجنسِ لا التوحيدُ .

قوله : « أو عدل » نسقٌ على « فجزاء » ، والجمهورُ على فتحِ العين ، وقرأ ابن عباس وطلحة بن مصرف والجحدري بكسرِها ، وقد بَيَّنْتُ معناهما في أولَ هذا التصنيف عند قولِه تعالى : ﴿ **ولا يُؤْخَذُ منها عَدْلٌ** ﴾[1] . و« ذلك » إشارةٌ إلى الطعام ، وكيفيتُه مذكورةٌ في « التفسيرِ الكبيرِ » . و« صياماً » نصبٌ على التمييزِ لأنَّ المعنى : أو قَدْرُ ذلك صِياماً فهو كقولك : « لي مِلْؤُه عسلاً » . وأصلُ « صياماً » : « صِواماً » فَأُعِلَّ لِما عُرف غيرَ مرة .

قوله : ﴿ **ليذوقَ** ﴾ فيه ستةُ أوجهٍ :

**أحدُها** : أنه متعلقٌ بـ « جزاء » قاله الزمخشري ، قال الشيخ[2] : « إنما يتأتَّى ذلك حيث يضاف إلى « مثل » أو يُنَوَّن « جزاء » ويُنْصَبُ « مثل » ، وعَلَّل ذلك بأنه إذا رفع مثلاً كان صفةً للمصدر ، وإذا وُصِف المصدرُ لم يعمل إلا أن يتقدم المعمول على وصفِه نحو : « يعجبني الضربُ زيداً الشديدُ » فيجوز . قلت : وكذا لو جَعَلَه بدلاً أيضاً أو خبراً لِما تقدم من أنه يلزمُ أن يُتبعَ الموصول أو يخبرَ عنه قبل تمامِ صلتِه وهو ممنوعٌ ، وقد أَفْهَمَ كلامُ الشيخ بصريحه أنه على قراءةِ إضافة الجزاءِ إلى « مثل » يجوزُ ما قاله أبو القاسم ، وأنا أقول : لا يجوزُ ذلك أيضاً لأنَّ « ليذوقَ » مِنْ تمامِ صلةِ المصدرِ ، وقد عُطِف عليه قولُه « أو كفارةٌ أو عَدْلٌ » فيلزمُ أَنْ يُعْطَفَ على الموصولِ قبل تمام صلتِه ، وذلك لا يجوزُ لو قلت : « جاء الذي ضَرَبَ وعمروٌ زيداً » لم يَجُزْ للفصل بين الصلة ـ أو أبعاضِها ـ والموصولِ بأجنبي ، فتأمَّلْه فإنه موضعٌ حسن .

**الثاني** : أنه متعلقٌ بفعل محذوفٍ يَدُلُّ عليه قوةُ الكلامِ كأنه قيل : جُوزي بذلك ليذوقَ .

**الثالث** : أنه متعلقٌ بالاستقرارِ المقدَّرِ قبل قولِه : « فجزاء » إذ التقديرُ : فعليه جزاءٌ ليذوقَ .

**الرابع** : أنه متعلق بـ « صيام » أي : صومُه ليذوقَ .

**الخامس** : أنه متعلِّقٌ بـ « طعام » أي : طعام ليذوقَ ، ذكر هذه الأوجهَ الثلاثةَ أبوو البقاء وهي ضعيفةٌ جداً ، وأجودُها الأولُ .

**السادسُ** : أنها تتعلَّقُ بـ « عَدْل ذلك » ، نَقَله الشيخ[3] عن بعضِ المُعْرِبين ، قال : ـ وهو كما قال ـ « غلطٌ » .

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٤٨) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٢٢) .

(٣) انظر البحر المحيط (٤/٢٢) .

والوَبالُ : سوءُ العاقبةِ وما يُخاف ضررُه ، قال الراغب : « والوابل : المطرُ الثقيلُ القطر ، ولمراعاة الثِّقَلِ قيل للأمر الذي يُخاف ضررُه : وبال ، قال تعالى : ﴿ فذاقوا وبالَ أمرهم ﴾[1] ، ويقال : « طعامٌ وَبيلٌ » ، و « كلأ وبيل » يُخاف وبالُه ، قال تعالى : ﴿ فأخَذْناه أخذاً وبيلاً ﴾[2] . وقال غيره : « والوبالُ في اللغةِ ثِقَلُ الشيءِ في المكروهِ ، يقال : « مرعىً وبيل » إذا كان يُسْتَوْخَمُ ، و « ماء وبيلٌ » إذا كان لا يُسْتَمْرأ ، واستوبَلْتُ الأرضَ : كرهتُها خوفاً من وبالِها ، والذوقُ هنا استعارةٌ بليغة .

قوله : ﴿ ومَنْ عاد فينتقمُ ﴾ « مَنْ » يجوز أن تكونَ شرطيةً ، فالفاءُ جوابُها ، و« ينتقمُ » خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي : فهو ينتقمُ ، ولا يجوز الجزمُ مع الفاءِ البتة ، ويجوز أن تكونَ موصولةً ، ودخلت الفاءُ في خبر المبتدأ لَمَّا أشبه الشرطَ ، فالفاءُ زائدةٌ ، والجملةُ بعدها خبرٌ ، ولا حاجة إلى إضمار مبتدأ بعد الفاءِ بخلافِ ما تقدَّم . قال أبو البقاء : « حَسَّن دخولَ الفاءِ كونُ فعلِ الشرطِ ماضياً لفظاً » .

أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٩٦﴾ ۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ۚ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٩٧﴾ ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩٨﴾ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴿٩٩﴾ قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ۚ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠٠﴾

قوله تعالى : ﴿ وطعامُه ﴾ : نسقٌ على « صيد » أي : أُحِلَّ لكم الصيدُ وطعامُه ، فالصيدُ الاصطيادُ ، والطعامُ بمعنى الإطعام أي : إنه اسم مصدر ، ويُقَدَّرُ المفعولُ حينئذٍ محذوفاً أي : إطعامُكم إياه أنفسَكم ، ويجوز أن يكون الصيدُ بمعنى المَصِيد . والهاءُ في «طعامُه » تعودُ على البحر على هذا أي : أُحِلَّ لكم مصيدُ البحرِ وطعامُ البحر ، فالطعام على هذا غير الصيد ، وفيه خلافٌ بين أهل التفسير ذكرْتُه في موضعه ، ويجوز أن تعود الهاء على هذا الوجهِ أيضاً على الصيد بمعنى المصيد ، ويجوز أن يكونَ « طعام » بمعنى مَطْعوم ، ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ ابن عباس وعبد الله بن الحرث : « وطَعْمُه » بضم الميم وسكون العين .

قوله : ﴿ متاعاً ﴾ في نصبِه وجهان :

**أحدُهما** : أنه منصوبٌ على المصدر وإليه ذهب مكي وابن عطية وأبو البقاء وغيرهم ، والتقدير : مَتَّعكم به متاعاً تنتفعون وتأْتدِمون به ، وقال مكي : « لأنَّ قولَه » « أُحِلَّ لكم » بمعنى أَمْتَعْتُكم به إمتاعاً ، كقوله : « كتاب الله عليكم »[3] .

---

(١) سورة الحشر ، الآية (١٥) .
(٢) سورة المزمل ، الآية (١٦) .
(٣) سورة النساء ، الآية (٢٤) .

**والثاني** : أنه مفعول من أجله ، قال الزمخشري : « أي : أحلَّ لكم تمتيعاً لكم ، وهو في المفعول له بمنزلة قوله تعالى : ﴿ **ووهَبْنا له إسحاقَ ويعقوبَ نافلةً** ﴾[1] في باب الحالِ ، لأنَّ قولَه « متاعاً لكم » مفعولٌ له مختصٌّ بالطعام كما أنَّ « نافلةً » حالٌ مختص بيعقوب ، يعني أُحِلَّ لكم طعامُه تمتيعاً لتنائكم تأكلونَه طريّاً ولسيَّارتكم يتزودونه قَديداً » انتهى . فقد خص الزمخشري كونه مفعولاً له بكون الفعلِ وهو « أُحِلَّ » مسنداً لقوله : « طعامُه » وليس علة لحِلَّ الصيد ، وإنما هو علةٌ لحِلِّ الطعام فقط ، وإنما حَمَلَه على ذلك مذهبُه ـ وهو مذهبُ أبي حنيفة ـ من أنَّ صيدَ البحرِ منقسمٌ إلى ما يُؤْكل وإلى ما لا يؤكل ، وأنَّ طعامَه هو المأكولُ منه ، وأنه لا يقع التمثيلُ إلا بالمأكول منه طرياً وقديداً ، وقوله ، « نافلةً » يعني أنَّ هذه الحالَ مختصةٌ بيعقوب لأنه وَلَدٍ بخلاف إسحاق فإنه ولدُه لصلبه ، والنافلةُ إنما تُطْلَقُ على ولد الولد دونَ الولد ، فكذا « متاعاً » ، إلَّا أنَّ هذا يؤدِّي إلى أنَّ الفعل الواحدَ يُسْنَدُ لفاعلين متعاطفين يكونُ في إسناده إلى أحدهما معللاً وإلى الآخر ليس كذلك ، فإذا قلت : « قام زيد وعمرو إجلالاً لك » فيجوز أن يكونَ « قيام زيد » هو المختصَّ بالإجلال أو بالعكس ، وهذا فيه إلباسٌ ، وأمَّا ما أورده من الحالِ في الآية الكريمة فَثَمَّ قرينةٌ أَوْجَبَتْ صَرْفَ الخالِ إلى أحدِهما بخلافِ ما نحن فيه من الآية الكريمة ، وأمَّا غيرُ مذهبِه فإنه يكونُ مفعولاً له غيرَ مختصٍّ بأحدِ المتعاطفين وهو ظاهرٌ جَلِيٌّ . و « لكم » إنْ قلنا « متاعاً » مصدرٌ فيجوز أن يكونَ صفةً له ، ويكونُ مصدراً مبنياً لكونه وُصِف ، وإن قلنا إنه مفعولٌ له فيتعلَّقُ بفعلٍ محذوفٍ ، أي : أعني لكم نحو : « قمتُ إجلالاً لك » ، ويجوز أن تكونَ اللامُ مقويةً لتعدية المصدر ، إذ التقديرُ : لأنْ أمتِّعَكم ، ولأنْ أُجِلَّك ، وهكذا ما جاء من نظائره .

قوله : ﴿ **ما دُمتم** ﴾ « ما » مصدريةٌ ، و « دمتم » صلتُها وهي مصدريةٌ ظرفيةٌ أي : حُرِّم عليكم صيدُ البر مدةَ دوامِكم مُحْرمين . والجمهور على ضمِّ دال « دمتم » من لغة من قال : دام يدوم . وقرأ يحيى : « دِمتم » بكسرها من لغة مَنْ يقول : دام يدام كخاف يخاف ، وهما كاللغتين في مات يموتُ ويَمات ، وقد تقدَّم[2] والجمهورُ على « وحُرِّم » مبنياً للمفعول ، « صيدُ » رفعاً على قيامه مَقامَ الفاعل ، وقرىء[3] : « وحُرِّم » مبنياً للفاعل ، « صيدَ » نصباً على المفعول به . والجمهورُ أيضاً على « حُرُماً » بضم الحاء والراء جمعُ « حَرام » بمعنى مُحْرِم كـ « قَذال » و « قُذُل » . وقرأ ابن عباس « حَرَماً » بفتحهما ، أي : ذوي حَرَم أي إحرام ، وقيل : جَعَلَهم بمنزلة المكان الممنوع منه ، والأحسنُ أن يكون من باب « رجل عدل » جعلهم نفسَ المصدرِ فإنَّ « حَرَما » بمعنى إحرام ، وتقدم أن المصدر يقع للواحدِ فما فوقُ بلفظٍ واحد . والبَرُّ معروفٌ ، قال الليث : « ويستعمل نكرة يقال : جلست بَرًّا وخرجْتُ برًّا » . قال الأزهري : « وهو من كلام المولَّدين » وفيه نظر لقول سلمان الفارسي : « إنَّ لكلِّ امرىء جَوَّانِيًّا وبَرَّانياً » أي باطنٌ وظاهرٌ ، وهو من تغييرِ النسب ، وقد تقدم استيفاء هذه المادةِ في البقرة[4] . وقَدَّم « إليه » على « تُحْشرون » للاختصاص أي : تُحشرون إليه لا إلى غيره ، أو لتناسُبِ رؤوس الآي .

قوله تعالى : ﴿ **جعل اللَّهُ** ﴾ : فيها وجهان :

**أحدهما** : أنها بمعنى صَيَّر فتتعدَّى لاثنين ، أولهما « الكعبة » والثاني « قياماً » .

**والثاني** : أن تكون بمعنى خلق فتتعدى لواحد ، وهو « الكعبة » ، و« قياماً » نصبٌ على الحال . وقال بعضهم :

---

(١) سورة المائدة ، الآية (٧٢) .
(٢) انظر تفسير الآية (١٥٧) من سورة آل عمران .
(٣) انظر البحر (٤/ ٢٤) .
(٤) انظر تفسير الآية (٤٤) .

إنَّ « جعل » هنا بمعنى « بَيَّن » و « حَكَم » ، وهذا ينبغي أن يُحمل على تفسير المعنى لا تفسير اللغة ؛ إذ لم ينقل أهلُ العربية أنها تكونُ بمعنى بَيَّن ولا حَكَم ، ولكن يلزم من الجَعْلِ البيانُ ، وأمَّا « البيتَ » فانتصابُه على أحد وجهين : إما البدلِ وإما عطفِ البيان ، وفائدةُ ذلك أن بعض الجاهلية ـ وهم خثعم ـ سَمَّوْا بيتاً الكعبةَ اليمانية فجيء بهذا البدلِ أو البيانِ تبييناً له من غيره . وقال الزمخشري : « البيتَ الحرامَ » عطف بيان على جهة المدح لا على جهة التوضيح كما تجيء الصفةُ كذلك » . واعترض عليه الشيخ[1] بأن شرطَ البيانِ الجمودُ ، والجمودُ لا يُشْعر بمدح ، وإنما يُشْعر به المشتقُّ ، ثم قال : « إلا أَنْ يريدَ أنه لَمَّا وُصِف البيت بالحرام اقتضى المجموعُ ذلك فيمكنُ » .

والكعبة لغةً : كلُّ بيت مربع ، وسُمِّيَتْ الكعبةُ كعبةً لذلك ، وأصل اشتقاق ذلك من الكَعْب الذي هو أحد أعضاء الآدمي . قال الراغب : « كَعْبُ الرجل » [ العظم ] الذي عند مُلْتقى الساق والقدم ، والكعبة كلُّ بيتٍ على هيئتِها في التربيع ، وبها سُمِّيَتِ الكعبة ، وذُو الكَعَبات : بيتٌ كان في الجاهلية لبني ربيعة ، وامرأة كاعِب : تكعَّب ثدياها » وقد تقدَّم القولُ في هذه المادةِ أولَ السورة[2] .

والجمهور قرؤوا هنا : « قياماً » بألفٍ بعد الياء ، وابن عامر : « قِيَماً » دون ألف بزنة « عِنَب » ، والقيام هنا يحتمل أن يكون مصدراً لـ « قام ـ يقوم » والمعنى : أنَّ اللَّهَ جعل الكعبةَ سبباً لقيامِ الناس إليها ، أي لزيارتِها والحجِّ إليها ، أو لأنَّها يَصْلُح عندها أمرُ دينهم ودنياهم ، فيها يَقُومون ، ويجوزُ أَنْ يكونَ القيامُ بمعنى القِوام فَقُلِبت الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها ، كذا قالَ الواحدي ، وفيه نظرٌ إذ لا موجبَ لإعلاله إذ هو كـ « السِّواك » فينبغي أن يقال : إن القِيام والقِوام بمعنى واحد ، قال :

١٨٢٠ - قِوَامُ دُنْيَا وقِوَامُ دينِ[3]

فأمَّا إذا دخَلَها تاءُ التأنيث لَزِمَتِ الياءُ نحو : « القيامة » . وأمَّا قراءةُ ابن عامر فاستشكلها بعضُهم بأنه لا يَخْلُو : إمَّا أَنْ يكونَ مصدراً على فِعَل . وإما أن يكون على فِعال ، فإنْ كان الأول فينبغي أن تصِحَّ الواو كـ « حِوَل » و « عَوَر » ، وإن كان الثاني فالقصر لا يأتي إلا في شعر . وقد تقدَّم تحقيقُه أول النساء[4] .

قوله : ﴿ **والشهرَ الحرامَ والهَدْيَ والقلائدَ** ﴾ عطف على « الكعبة » ، والمفعول الثاني أو الحال محذوفٌ لفهم المعنى أي : جَعَلَ الله أيضاً الشهرَ والهَدْيَ والقلائدَ قياماً . و« ذلك » فيه ثلاثةُ أوجه :

**أحدها** : أنه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ أي : الحُكْمُ الذي حَكَمْناه ذلك لا غيرُه .

**والثاني** : أن مبتدأ وخبره محذوف أي : ذلك الحكمُ هو الحقُّ لا غيره .

**الثالث** : أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ يَدُلُّ عليه السِّياقُ أي : شَرَعَ اللَّهُ ذلك ، وهذا أقواها لتعلُّقِ لام العلة به و« تعلموا » منصوبٌ بإضمار « أَنْ » بعد لام كي ، لا بها . و « أنَّ الله » وما في حَيِّزها سادَّةٌ مسدَّ المفعولين أو أحدِهما على حَسَبِ الخلاف المتقدم . و« أن الله بكل شيء عليم » نسقٌ على « أنَّ » قبلها .

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/٢٥) .
(٢) انظر تفسير الآية (٦) .
(٣) البيت لحميد الأرقط انظر مجاز القرآن (١/١٧٧) ، البحر (٤/٢٥) ، الطبري (١١/٩٠) .
(٤) انظر تفسير الآية (٥) .

وقوله تعالى : ﴿ **إلا البلاغُ** ﴾ : في رفعه وجهان :

**أحدهما** : أنه فاعل بالجارِّ قبله لاعتماده على النفي ، أي : ما استقرَّ على الرسول إلا البلاغ .

**والثاني** : أنه مبتدأٌ ، وخبرُه الجارُّ قبله ، وعلى التقديرين فالاستثناء مفرَّغٌ .

وقوله تعالى : ﴿ **ولو أعْجَبَك كثرةُ** ﴾ : جوابُها محذوف أي : ولو أعجَبك كثرةُ الخبيثِ لَما استوى مع الطيب ، أو لَما أجدى شيئاً في المساواة . والبلاغُ يُحتمل أن يكون مصدراً لـ « بَلَّغ » مشدداً أي : ما عليه إلا التبليغُ ، فجاء على حذف الزوائد ، كـ « نبات » بعد « أنبت » ، ويحتمل أن يكونَ مصدراً لـ « بلغ » مخففاً بمعنى البلوغ ، ويكون المعنى : ما عليه إلا البلوغُ بتبليغه ، فالبلوغُ مستلزِمٌ للتبليغ ، فعبَّر باللازم عن الملزومِ .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ۖ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ ۚ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾

قوله تعالى : ﴿ **عن أشياءَ** ﴾ : متعلق بـ « تَسْألوا » . واختلف النحويون في « أشياء » على خمسة مذاهب ، أحدها ـ وهو رَأْي الخليل وسيبويه[1] والمازني وجمهور البصريين ـ : أنها اسمُ جمعٍ من لفظ « شيء » فهي مفردةٌ لفظاً جمعٌ معنى ، كطَرْفاء وقَصْباء وأصلُها : شَيْئاء بهمزتين بينهما ألف ووزنها فَعْلاء كـ « طَرْفاء » فاستثقلوا اجتماعَ همزتين بينهما ألفٌ ، لا سيما وقد سَبَقها حرفُ علة وهي الياءُ ، وكَثُر دَوْر هذه اللفظةِ في لسانهم فَقَلبوا الكلمةَ بأَنْ قَدَّموا لامَها ، وهي الهمزةُ الأولى على فائها وهي الشين فقالوا أَشْياء فصارَ وزنُها لَفْعاء ، ومُنِعت من الصرف لألف التأنيث الممدودة . ورُجِّح هذا المذهبُ بأنه لم يلزمْ منه شيءٌ غيرُ القلب ، والقلبُ في لسانِهم كثيرٌ كالجاه والحادي والقِسِيّ وناءَ وآدُرٌ وآرام وضِئاء في قراءة قنبل وأَيِس . والأصل : وجه وواحد وقُووس ونَأَى وأَدْوُرٌ وأَرْآم وضياء ويَئِس . واعترضَ بعضُهم على هذا بأن القلب على خلافِ الأصل ، وأنه لم يَرِدْ إلا ضرورةً أو في قليلٍ من الكلام ، وهذا مردودٌ بما قَدَّمْتُه من الأمثلةِ ، ونحن لا نُنْكِرُ أنَّ القلبَ غير مطَّرد ، وأما الشاذُّ القليل فنحو قولِهم : « رَعَمْلي » في « لَعَمْري » و« شَواعي » في « شوايع » قال :

١٨٢١ ـ وَكَانَ أَوْلاَهَا كِعَابُ مُقَامِرٍ ضُرِبَتْ عَلَى شَزَنٍ فَهُنَّ شَوَاعِي[2]

يريد شوائع .

وأمَّا المذاهبُ الآتية فإنه يَرِدُ عليها إشكالاتٌ ، هذا المذهبُ سالمٌ منها فلذلك اعتبره الجمهورُ دونَ غيره .

المذهب الثاني ـ وبه قال الفراء ـ : أن أشياء جمع لـ « شيء » والأصل في شيء : شَيِّء على فَيْعِل كـ « لَيِّن » ، ثم خُفِّف إلى « شيء » كما خففوا لَيِّناً وهَيِّناً ومَيِّتاً إلى لَيْن وهَيْن ومَيْت ، ثم جَمَعَه بعد تخفيفِه ، وأصله أَشْيِئاء بهمزتين بينهما ألفٌ بعد ياءٍ بزنة أَفْعِلاء فاجتمع همزتان : لام الكلمة والتي للتأنيث ، والألف تشبه الهمزة والجمع ثقيل ،

---

(١) انظر الكتاب (٢/ ٣٧٩) .

(٢) البيت للأجدع بن مالك انظر المقتضب (١/ ١٤٠) ، = = المنصف (٢/ ٥٧) ، اللسان (شزن) .

فَخَفَّفُوا الكلمة بأن قلبوا الهمزة الأولى ياءً لانكسار ما قبلها ، فيجتمع ياءان أولاهما مكسورة ، فحذفوا الياء التي هي عينُ الكلمة تخفيفاً فصارت أَشْياء ، ووزنها الآن بعد الحذف أَفْلاء ، فمَنْعُ الصرفِ لأجل ألف التأنيث ، وهذه طريقة بعضِهم في تصريف هذا المذهب كمكي بن أبي طالب . وقال بعضهم كأبي البقاء : لَمَّا صارت إلى أَشْيِئاء حُذِفت الهمزة الثانية التي هي لام الكلمة لأنَّها بها حَصَلَ الثِّقَلُ ، وفُتِحَتِ الياءُ المكسورةُ لتسلمَ ألف الجمعِ فصار وزنُها : أَفْعاء .

المذهب الثالث ـ وبه قال الأخفش ـ : أنَّ أَشْياء جمعُ « شَيْىء » بزنة فَلْس ، أي : ليس مخففاً من شَيِّىء كما يقوله الفراء ، بل جمع شيء وقال : « إن فَعْلاً يجمع على أَفْعِلاء فصار أَشْيِئاء بهمزتين بينهما ألف بعد ياء ، ثم عُمِل فيه ما عُمِل في مذهب الفراء»، والطريقان المذكوران عن مكي وأبي البقاء في تصريف هذا المذهب جاريان هنا ، وأكثر المصنفين يذكرون مذهب الفراء عنه وعن الأخفش . قال مكي : « وقال الفراء والأخفش والزيادي[1] : أَشْياء وزنها أَفْعِلاء ، وأصلها أَشْيِئاء ، كهيِّن وأَهْوِناء ، لكنه خُفِّف » ثم ذَكر تصريفَ الكلمةَ إلى آخره . وقال أبو البقاء : « وقال الأخفشُ والفراء : أصلُ الكلمةِ شَيِّىء مثل هَيِّن ، ثم خُفِّف بالحذف » ، وذكر التصريف إلى آخره فهؤلاء نقلوا مذهبهما شيئاً واحداً ، والحق ما ذكرته عنهما ، ويدل على ما قلته ما قاله الواحدي فإنه قال : « وذهب الفراء في هذا الحرف مذهب الأخفش » غير أنه خَلَط حين ادَّعى أنها كهيْن ولَيْن حين جمعا على أَهْوناء وأَلْيناء ، وهَيْن تخفيف « هيِّن » فلذلك جاز جمعُه على أَفْعِلاء ، وشَيء ليس مخففاً من « شَيِّىء » حتى يُجْمع على أَفْعِلاء ، وهذان المذهبان ـ أعني مذهب الفراء والأخفش ـ وإن سَلِما من منع الصرف بغيرِ علة فقد رَدَّهما الناس ، قال الزجاج : « وهذا القولُ غلطٌ لأنَّ « شَيْئاً » فَعْل ، وفَعْل لا يجمع على أَفْعِلاء ، فأما هَيِّن ولَيِّن فأصلُه : هَيِين ولَيِين ، فجُمع [ على ] أَفْعِلاء ، كما يُجمع فعيل على أَفْعلاء مثل : نصيب وأَنْصباء » قلت : وهذا غريبٌ جداً ، أعني كونَه جَعَل أنَّ أصلَ هيِّن هَيِين بزنة فَعِيل ، وكذا لَيِّن ولَيِين ، ولذلك صرح بتشبيههما بنصيب ، والناس يقولون : إن هَيِّناً أصله هَيْوِن ، كميِّت أصلُه مَيْوِت ثم أُعِل الإعلالَ المعروف ، وأصلُ لَيِّن : لَيْيِن بياءين ، الأولى ساكنة والثانية مكسورة ، فأُدْغمت الأولى ، والاشتقاقُ يساعدهم ، فإن الهيِّن من هانَ يهون ، ولأنهم حين جمعوه على أَفْعلاء أظهروا الواوَ فقالوا : أَهْوِناء . وقال الزجاج : « إن المازني ناظر الأخفش في هذه المسألة فقال له : كيف تُصَغِّر أشياء ؟ قال : أقول فيها أُشَيَّاء . فقال المازني : لو كانت أَفْعالاً لرُدَّت في التصغير إلى واحدها وقيل : شُيَيْئات مثل شُعَيْعات ، وإجماعُ البصريين أن تصغير أصدقاء إن كان لمؤنث « صُدَيِّقات » ، وإن كان لمذكر : « صُدَيِّقون » فانقطع الأخفش » . قلت : وبَسْطُ هذا أنَّ المعَ المكسَّرَ إذا صُغِّر : فإمَّا أن يكون من جموعِ القلة وهي أربعٌ على الصحيح : أَفْعِلة وأَفْعُل وأَفْعال وفِعْلة ، فيُصَغَّرُ على لفظه ، وإن كان من جموع الكثرة فلا يُصغَّر على لفظِه على الصحيح ، وإنْ وَرَدَ منه شيءٌ عُدَّ شاذاً كـ « أُصَيْلان » تصغير « أُصْلان » جمع « أَصيل » ، بل يُرَدُّ إلى واحدِه . فإنْ كان من غيرِ العقلاء صُغِّر وجُمِع بالألفِ والتاءِ فتقول في تصغير حُمُر جمع حمار : « حُمَيْرات » ، وإن كان من العقلاء صُغِّر وجُمع بالواو والنون ، فتقول في تصغير « رجال » : « رُجَيْلون ، وإن كان اسم جمع كـ « قوم » و « رهط » اسم جنس كـ « قمر » و « شجر » صُغِّر على لفظه كسائر المفردات . رجَعْنا إلى أشياء فتصغيرُهم لها على لفظِها يَدُلُّ على أنها اسم جمع ، لأن اسم الجمع يُصَغَّر على لفظه نحو : « رُهَيْط » و « قُوَيْم »

---

(١) إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن كان نحوياً لغوياً راوية قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه توفي سنة تسع = وأربعين ومائتين انظر بغية الوعاة (١/ ٤١٤) .

وليست بجمع تكسير إذ هي من جموعِ الكثرة ولم تُرَدَّ إلى واحدها ، وهذا لازمٌ للأخفش لأنه بصري ، والبصري لا بدَّ وأن يفعل ذلك ، وأُصَيْلان عنده شاذ فلا يقاس عليه ، وفي عبارة مكي قال : « وأيضاً فإنه يَلْزمهم أن يصغِّروا أشياء على شُوَيَّات أو على شُيَيْئات وذلك لم يَقُلْه أحد » . قلت : قوله : « شُوَيَّات » لس بجيد ، فإن هذا ليس موضعَ قلبِ الياء واواً ، ألا ترى أنك إذا صَغَّرت بيتاً قلت : بُيَيْتاً لا بُوَيْتاً ، إلا أن الكوفيين يُجيزون ذلك فيمكن أن يرى رأيهم . وقد ردَّ مكي أيضاً مذهبَ الفراء والأخفش بشيئين :

**أحدهما** : أنه يلزم منه عدمُ النظير إذ لم يقع أَفْعِلاء جمعاً لـ فَيْعِل فيكون هذا نظيرَه ، وهَيّن وأَهْوناء شاذٌّ لا يقاس عليه .

**والثاني** : أن حذفَه واعتلالَه مُجْرى على غير قياس ، فهذا القولُ خارجٌ في جمعه واعتلالِه عن القياس والسماع » .

المذهب الرابع ـ وهو قول الكسائي وأبي حاتم ـ أنها جمع شيء على أَفْعال كـ « بَيْت » و « أبيات » و « ضيف » و « أضياف » . واعترض الناس هذا القول بأنه يَلْزَم منه منعُ الصرف بغير علته إذ لو كان على « أَفْعال » لانصرفَ كأبيات . قال الزجاج : « أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قولَ الكسائي خطأ ، وألزموه ألَّا يَصْرفَ أنباء وأسماء » . قلت : والكسائي قد استشعر بهذا الردِّ فاعتذر عنه ولكن بما لا يُقبل ، قال الكسائي ـ رحمه الله ـ : « هي ـ أي أَشْياء ـ على وزن أَفْعال ولكنها كَثُرت في الكلام فأَشْبهت فَعْلاء فلم تُصْرَفْ كما لم يُصْرَفْ حَمْراء » ، قال : « وجَمَعوها أَشاوَى كما جمعوا عَذْراء وعذارى ، وصَحْراء وصحارى ، وأَشْياوات كما قيل حَمْراوات » ، يعني أنهم عامَلوا « أَشْياء » وإن كانت على أفعال معاملةَ حَمْراء وعَذْراء في جمعي التكسير والتصحيح . إلا أن الفراء والزجاج اعترضا على هذا الاعتذار ، فقال الفراء : « لو كان كما قال لكان أملكَ الوجهين أَنْ تُجْرَى ، لأن الحرف إذ كَثُر في الكلام خَفَّ وجاز أن يُجْرَى كما كَثُرت التسمية بـ « يزيد » ، وأَجْروه في النكرة وفيه ياءٌ زائدة تَمْنَعُ من الإجراء » . قلت : يعني بالإجراء الصرف . وقال الزجاج : « أجمع البصريون وأكثر الكزفيين » وقد تقدم آنفاً . وقال مكي : « وقال الكسائي وأبو عبيد : لم تَنْصَرف ـ أي أشياء ـ لأنها أشبهت « حمراء » لأن العرب تقول : أَشْياوات » كما تقول : حَمْراوات ، قال : « ويلزمهما ألَّا يَصْرِفا في الجمع أسماء وأبناء ، لقول العرب فيهما : أسماوات وأبناوات » . قلت : قد تقدم شرح هذا ، ثم إنَّ مكّيّاً بعد أن ذكر عن الكسائي ما قَدَّمْتُه ونقل مذهب الأخفش والفراء قال : « قال أبو حاتم : أَشْياء أَفْعال جمع شيء كأبيات » فهذا يُهم أن مذهب الكسائي المتقدمَ غيرُ هذا المذهب ، وليس كذلك بل هو هو . قلت : وقد أجاب بعضهم عن الكسائي بأن النحويين قد اعتبروا في بابِ ما لا ينصرف الشبهَ اللفظيَّ دون المعنوي ، يَدُلُّ على ذلك مسألةُ سراويل في لغةِ مَنْ يمنعُه فإنَّ فيه تأويلين ، أحدهما : أنه مفردٌ أعجمي حُمِل على مُوازِنه في العربية ، أي صيغة مصابيح مثلاً ، ويَدُلُّ له أيضاً أنهم أَجْروا ألفَ الإلحاق المقصورة مُجرى ألف التأنيث المقصورة ، ولكن مع العلمية ، فاعتبروا مجردَ الصورة ، ولولا خوفُ الإطالة لذكرت له نظائر كثيرة .

المذهب الخامس : أنَّ وزنها أَفْعِلاء أيضاً جمعاً لـ « شَيِّئٌ بزنة ظريف ، وفَعيل يجمع على أَفْعلاء كـ نَصيب وأنْصِباء ، وصَدِيق وأَصْدقاء ، ثم حُذِفت الهمزة الأولى التي هي لامُ الكلمة ، وفُتحت الياءُ لتسلمَ ألفُ الجمع فصارت أَشْياء ، ووزنُها بعد الحذف أَفْعاء ، وجعله مكياً في التصريف كتصريف مذهب الأخفش من حيث إنه تُبدل الهمزة ياءً ثم

تُحْذف إحدى الياءين . قال ـ رحمه الله ـ : « وحَسَّن الحذفَ في الجمع حَذْفُها في الواحد ، وإنما حُذفت من الواحد تخفيفاً لكثرة الاستعمال إذ « شيء » يقع على كل مسمًّى من عَرَضٍ أو جوهرٍ أو جسمٍ فلم بنصرف لهمزة التأنيث في الجمع . قال : « وهذا قولٌ حسنٌ جارٍ في الجمع وتُرِكَ الصرفُ على القياس ، لولا أنَّ التصغير يعترضه كما اعترض الأخفش » . قلت : قوله « هذا قول حسن » فيه نظر لكثرة ما يَرِد عليه وهو ظاهر ممَّا تقدم ، ولمَّا ذكر الشيخ هـذا المذهب قال في تصريفه : « ثم حذفت الهمزة الأولى وفتحت ياء المد لكون ما بعدها ألفاً » قال : « وزنُها في هذا القول إلى أفياء ، وفي القول قبله إلى أَفْلاء » كذا رأيته « أفياء» بالياء ، وهذا غلط فاحش ، ثم إني جَوَّزْتُ أن يكون هذا غلطاً عليه من الكاتب ، وإنما كانت أَفْعاء بالعين فصحَّفها الكاتب إلى أَفْياء . وقد ردَّ الناس هذا القول : بأنَّ أصل شيء : شَيِيْء بزنة صديق دعوى من غير دليل ، وبأنه كان ينبغي ألاَّ يُصغَّر على لفظه ، بل يُرَدُّ إلى مفرده كما تقدم تحريره .

وقد تلخص القول في أشياء : أنها هل هي اسم جمع وأصلها شَيْئاء كطَرْفاء ، ثم قُلِبت لامُها قبل فائِها فصارَ وزنُها لَفْعاء أو جمعٌ صريح ؟ وإذا قيل بأنها جمع صريح فهل أصلها أَفْعِلاء ثم تحذف ، فتصير إلى أَفْعاء أو أَفْلاء ، أو أنَّ وزنَها أفعال كأبيات . ولولا خوف الخروج عن المقصود لذكرت المسألة بأطرافِها مستوفاةً ، ولكنَّ في هذا كفايةً لائقةً بهذا الموضوع .

قوله تعالى : ﴿ إن تُبْدَ ﴾ شرط ، وجوابه « تَسُؤْكم » ، وهذه الجملة الشرطية في محل جر صفة لـ « أشياء » ، وكذا الشرطية المعطوفة أيضاً . وقرأ ابن عباس : « إن تَبْدُ لكم تَسُؤْكم » ببناء الفعلين للفاعل مع كون حرف المضارعة تاءً مثناة من فوق ، والفاعل ضمير « أشياء » . وقرأ الشعبي ـ فيما نقله عنه أبو محمد بن عطية : « إنْ يَبْدُ » بفتح الياء من تحت وضم الدال ، « يَسُؤْكم » بفتح الياء من تحت ، والفاعل ضمير عائد على ما يليق تقديره بالمعنى ، أي : إن يَبْدُ لكم جواب سؤالكم أو سؤلكم يسؤكم ، ولا جائز أن تعود على « أشياء » لأنه جارٍ مجرى المؤنث المجازي ، ومتى أسند فعلٌ إلى ضمير مؤنث مطلقاً وَجَبَ لَحاقُ العلامة على الصحيح ، ولا يُلتفت لضرورة الشعر ، ونقل غيره عن الشعبي أنه قرأ : « يُبْدَ لكم يَسُؤْكم » بالياء من تحت فيهما إلا أنه ضمَّ الياء الأولى وفتح الثانية ، والمعنى إنْ يُبْدَ ـ أي يُظْهَر ـ السؤال عنها يَسُؤْكم ذلك السؤالُ أي جوابه ، أو هو لأنه سببٌ في ذلك والمُبْدِيه هو اللَّهُ تعالى . والضميرُ في « عنها » يحتمل أن يعودَ على نوعِ الأشياءِ المَنْهِيِّ عنها لا عليها أنفسِها ، قاله ابن عطية ، ونقله الواحدي عن صاحب « النظم » ، ونظَّره بقولِه تعالى : ﴿ **ولقد خَلَقْنا الإنسانَ من سلالةٍ من طينٍ** ﴾ يعني آدم ، « ثم جَعَلْناه » قال « يعني ابن آدم » فعاد الضميرُ على ما دل عليه الأول ، ويحتمل أن يعود عليها أنفسها ، قاله الزمخشري بمعناه .

قوله : ﴿ **حين يُنَزَّلُ القرآن** ﴾ في هذا الظرفِ احتمالان :

**أحدهما** : وهو الذي يَظْهَرُ ، ولم يَقُل الزمخشري غيرَه ـ : أنه منصوبٌ بـ « تسألوا » ، قال الزمخشري : « وإنْ تَسْألوا عنها : عن هذه التكاليفِ الصعبةِ ، حين يُنَزَّلُ القرآن : في زمانِ الوَحْي ، وهو ما دام الرسولُ بين أَظْهُرِكم يُوحَى إليه تَبْدُ لكم تلك التكاليفُ التي تَسُؤْكم وتُؤْمروا بتحمُّلها ، فَتُعَرِّضوا أنفسَكم لغضبِ اللَّهِ لتفريطِكم فيها » ومن هنا قلت لك : إنَّ الضمير في « عنها » عائدٌ على الأشياءِ الأُوَلِ لا على نوعِها .

**والثاني** : أنَّ الظرفَ منصوبٌ بـ « تُبْدَ لكم » أي : تَظْهَرْ لكم تلك الأشياءُ حين نزولِ القرآن . قال بعضهم : « في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ ، لأنَّ التقديرَ : عن أشياءَ إنْ تُسْألوا عنها تُبْدَ لكم حين نزولِ القرآن ، وإن تُبْدَ لكم تَسُؤْكم »

ولا شك أن المعنى على هذا الترتيب ، إلا أنه لا يُقال في ذلك تقديمٌ وتأخيرٌ ، فإنَّ الواو لا تقتضي ترتيباً فلا فرقَ ، ولكن إنما قُدِّم هذا أولاً على قوله :« وإنْ تَسْألوا » لفائدةٍ وهي الزجرُ عن السؤالِ فإنه قدَّم لهم أنَّ سؤالَهم عن أشياءَ متى ظهرت أساءَتْهم قبل أن يُخْبِرهم بأنهم إنْ سألوا عنها بَدَتْ لهم لينزجروا ، وهو معنىً لائقٌ .

قوله : ﴿ عفا الله عنها ﴾ فيه وجهان :[١]

**أحدُهما** : أنه في محلِّ جر لأنه صفةٌ أخرى لـ « أشياء » ، والضميرُ على هذا في « عنها » يعود على « أشياء » ، ولا حاجةَ إلى ادِّعاء التقديمِ والتأخيرِ في هذا كما قاله بعضهم ، قال : « تقديرُه : لا تَسْألوا عن أشياءَ عفا الله عنها إنْ تُبْدَ لكم إلى آخر الآية ، لأنَّ كلاً من الجملتين الشرطيتين وهذه الجملةَ صفةٌ لـ « أشياء » ، فمن أين أنَّ هذه الجملةَ مستحقةٌ للتقديمِ على ما قبلَها ؟ وكأنَّ هذا القائلَ إنَّما قَدَّرها متقدمةً ليتضحَ أنها صفةٌ لا مستأنفةٌ .

**والثاني** : أنها لا محل لها لاستئنافِها ، والضميرُ في « عنها » على هذا يعودُ على المسألةِ المدلولِ عليها بـ « لا تَسْألوا » ، ويجوزُ أنْ تعودَ على « أشياء » ، وإنْ كان في الوجه الأولِ يتعيَّن هذا لضرورةِ الربطِ بين الصفةِ والموصوفِ .

قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ ﴿١٠٢﴾ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِن بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَٰكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٠٣﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٠٤﴾

قوله تعالى : ﴿ قد سَأَلَها ﴾ : الضميرُ في « سألها » ظاهرُه يعود على « أشياء » ، لكن قال الزمخشري : « فإنْ قلت : كيف قال : لا تَسْألوا عن أشياءَ ، ثم قال : « قد سَأَلها » ولم يقل سَأَل عنها ؟ قلت : الضميرُ في سألها ليس يعودُ على أشياءَ حتى يَتعدَّى إليها بـ « عن » ، وإنما يعودُ على المسألةِ المدلولِ عليها بقوله : « لا تَسْألوا » أي : قد سأل المسألةَ قومٌ ، ثم أصبحوا بها ـ أي بمرجوعِها ـ كافرين » . ونحا ابن عطية مَنْحاه . قال الشيخ[٢] : « ولا يتجه قولُهما إلا على حذف مضاف ، وقد صَرَّح به بعضُ المفسرين ، أي : قد سأل أمثالَها أي : أمثالَ هذه المسألة أو أمثالَ هذه السؤالات » . وقال الحوفي في « سألها » : « الظاهرُ عَوْدُ الضميرِ على « أشياء » ولا يتجه حَمْلُه على ظاهرِه لا مِنْ جهة اللفظ العربي ولا من جهةِ المعنى ، أمَّا من جهة اللفظ فلأنه كان ينبغي أن يُعَدَّى بـ « عن » كما عُدِّي في الأول ، وأمَّا من جهةِ المعنى فلأنَّ المسؤولَ عنه مختلِفٌ قطعاً ، فإنَّ سؤالهم غيرُ سؤالِ مَنْ قبلهم ، فإنَّ سؤالَ هؤلاء مثلُ مَنْ سأل : أين ناقتي وما في بطن ناقتي ، وأين أبي وأين مَدْخَلي ؟ وسؤالُ أولئك غيرُ هذا نحو : ﴿ أَنْزِل علينا مائدة ﴾[٣] ﴿ أَرِنا الله جهرة ﴾[٤] ﴿ اجعلْ لنا إلهاً ﴾[٥] ونحوه . وقال الواحدي : ـ ناقلاً عن الجرجاني ـ « وهذا السؤالُ في هذه الآيات

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/٢٨) .
(٢) انظر البحر المحيط (٤/٣٢) .
(٣) سورة المائدة ، الآية (١١٤) .
(٤) سورة النساء ، الآية (١٥٣) .
(٥) سورة الأعراف ، الآية (١٣٨) .

يخالِفُ معنى السؤال في قوله : « لا تَسْأَلوا عن أشياء » « وإن تَسْألوا عنها » ألا ترى أنَّ السؤال في الآية الأولى قد عُدِّي بالجار ، وها هنا لم يُعَدَّ بالجار ، لأن السؤالَ ها هنا طَلَبٌ لعينِ الشيء نحو : « سَأَلْتُك درهماً » أي طلبته منك ، والسؤالُ في الآية الأولى سؤالٌ عن حالِ الشيء وكيفيته ، وإنما عَطَفَ بقوله « قد سَأَلها قوم » على ما قبلَها وليست بمثلِها في التأويل ، لأنه إنما نَهاهم عن تكليفِ ما لم يُكَلَّفوا ، وهو مرفوعٌ عنهم » قلت : ويجوز أن يعودَ على « أشياء » لفظاً لا معنىً كما قال النحويون في مسألة : « عندي درهمٌ ونصفُه » أي : ونصفُ درهمٍ آخرَ ، ومنه :

١٨٢٢ - وَكُلُّ أُناسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ ونَحْنُ خَلَعْنا قَيْدَه فَهْوَ سَارِبُ[1]

قوله : ﴿ من قبلكم ﴾ متعلق بقوله : « سَأَلَها » . فإنْ قيل : هل يجوزُ أن يكونَ صفةً لقوم ؟ قلت : منعَ من ذلك جماعةٌ معتلِّين بأنَّ ظرف الزمان لا يقعُ خبراً ولا صفةً ولا حالاً عن الجثة ، وقد تقدَّم لك نحوٌ من هذا في أولِ البقرة عند قوله : ﴿ والذين مِنْ قبلكم ﴾[2] فإنَّ الصلةَ كالصفة ، و « بها » متعلق بـ « كافرين » ، وإنما قُدِّم لأجلِ الفواصلِ . والنخعي قرأ : « سالها » بالأمالة من غير همزٍ وهما لغتان ، ومنه يَتساولان فإمالتُه لـ « سأل » كإمالة حمزة « خاف » وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في البقرةِ عند ﴿ فإنَّ لكم ما سألتم ﴾[3] و ﴿ سَلْ بني إسرائيل ﴾[4] .

قوله تعالى : ﴿ من بَحِيرة ﴾ : « مِنْ » زائدةٌ لوجودِ الشرطين المعروفين و « جَعَل » يجوز أن يكون بمعنى « سَمَّى » ويتعدى لمفعولين ، أحدهما محذوف ، والتقدير : ما جَعَلَ ـ أي ما سَمَّى ـ اللّهُ حيواناً بَحِيرةً .

قاله أبو البقاء . وقال ابن عطية والزمخشري وأبو البقاء : « إنها تكونُ بمعنى شَرَع ووضع . أي : ما شَرَع اللّهُ ولا أمر » . وقال الواحدي ـ بعد كلامٍ طويل ـ « فمعنى ما جعل اللّهُ مِنْ بَحيرةٍ : ما أوجبَها ولا أمر بها » وقال ابن عطية : « وجَعَلَ في هذه الآيةِ لا تكون بمعنى « خلق » لأنَّ الله خَلَق هذه الأشياءَ كلها ، ولا بمعنى « صَيَّر » ، لأن التصيير لا بد له من مفعول ثان ، فمعناه : ما سَنَّ الله ولا شَرَع . ومنع الشيخ[5] هذه النقولاتِ كلَّها بأنَّ « جَعَل » لم يَعُدَّ اللغوين من معانيها شرع ، وخَرَّج الآية على التصيير ، ويكونُ المفعولُ الثاني محذوفاً أي : ما صَيَّر الله بحيرةً مشروعةً .

والبحيرة : فَعِيلة بمعنى مَفْعولة ، فدخولُ تاءِ التأنيث عليها لا ينقاس ، ولكن لَمَّا جَرَتْ مَجْرى الأسماءِ الجوامدِ أُنِّثت ، وهذا قد أوضَحْتُه في قولِه « النطيحة »[6] . واشتقاقُها من البَحْر ، والبَحْر : السَّعَةُ ، ومنه « بَحْرُ الماءِ » لسَعَتِه . واختلف أهلُ اللغة في البَحِيرة عند العرب ما هي ؟ اختلافاً كثيراً ، فقال أبو عبيد : « هي الناقةُ التي تُنْتِج خمسةَ أبطنٍ في آخرها ذَكَرٌ فتُشَقُّ أذنُها وتُتْرَكُ فلا تُرْكَبُ ولا تُحْلَبُ ولا تُطْرَدُ عن مَرْعَى ولا ماءٍ ، وإذا لَقِيها المُعْيِي لم يركبها . وروي ذلك عن ابن عباس ، إلا أنه لم يذكر في آخرها ذَكَراً . وقال بعضهم : « إذا أنتجت الناقة خمسة أبطن نُظر في الخامس : فإن كان ذكراً ذبحوه وأكلوه ، وإن كان أنثى شَقُّوا أذنها وتركوها تَرْعى وتَرِدُ ولا تُرْكَبُ ولا تُحلب فهذه هي البحيرة » ، ورُوِي هذا عن قتادة . وقال بعضهم : « البحيرة : الأنثى التي تكون خامسَ بطنٍ كما تقدَّم بيانُه ، إلا أنها لا يَحِلُّ للنساء لحمها ولا لبنها ، فإنْ ماتت حَلَّت لهن » . وقال بعضهم : « البحيرة : بنت السائبة » وسيأتي تفسير السائبة ، فإذا وَلدت السائبة أنثى شقوا أذنها وتركوها مع أمها ترعى وتَرِدُ ولا تركب حتى للمُعْيِيّ ، وهذا قولُ مجاهد بن

---

(١) تقدم .
(٢) انظر تفسير الآية (٢٢) .
(٣) انظر تفسير الآية (٦١) .
(٤) انظر تفسيرة الآية (٢١١) .
(٥) انظر البحر المحيط (٤/٣٣) .
(٦) سورة المائدة ، الآية (٣) .

جبير . وقال بعضُهم : « هي التي مُنِع دَرُّها ـ أي لَبَنُها ـ لأجل الطواغيت ، فلا يَحْلِبُها أحدٌ . وقال بهذا سعيد بن المسيب . وقيل : هي التي تُتْرَكُ في المَرْعى بلا راعٍ ، قاله ابنُ سيده . وقيل : إذا وَلَدَتْ خمسَ إناث شَقُّوا أذنَها وتركوها . وقال بعضُهم ـ ويُعْزَى لمسروق[1] ـ : « إنها إذا وُلِدت خمساً أو سبعاً شَقُّوا أذنَها » . وقيل : هي الناقةُ تَلِدُ عشرةَ أبطن فَتُشَقُّ أذنُها طولاً بنصفين ، وتُتْرَكُ فلا تُرْكَبُ ولا تُحْلِبُ ولا تُطْرَدُ عن مرعى ولا ماء ، وإذا ماتَتْ حَلَّ لحمُها للرجال دون النساء » ، نقله ابن عطية ، وكذا قاله أبو القاسم الراغب وقيل : البحيرة السَّقْبُ إذا وُلِد نحروا أذنه ، وقالوا : اللهم إن عاش فَقَنِيّ وإن مات فَذَكيّ ، فإذا مات أكلوه . ووجه الجمع بين هذه الأقوالِ الكثيرة أنَّ العربَ كانت تختلف أفعالُها في البحيرة .

والسائبة قيل : كان الرجلُ إذا قَدِم من سفر أو شكر نعمة سَيَّبَ بعيراً فلم يُرْكَبْ ويفعل به ما تقدم في البحيرة ، وهذا قول أبي عبيد . وقيل : هي الناقة تُنْتِجُ عشر إناث فلا تُرْكب ولا يَشْرب لبنها إلا ضيفٌ أو ولدٌ ، قاله الفراء وقيل : ما تُرِك لآلهتهم ، فكان الرجل يجيء بماشيته إلى السدنة فيتركه عندهم ويسيل لبنه . وقيل : هي الناقة تُتْرك ليُحَجَّ عليها حَجَّة ، ونُقل ذلك عن الشافعي . وقيل : هو العبدُ يُعْتَقُ على ألاَّ يكونَ عليه ولاءٌ ولا عقل ولا ميراثٌ .

والسائِبَةُ هنا : فيها قولان :

**أحدُهما** : أنها اسم فاعل على بابه من ساب يَسِيب أي يَسْرَح ، كسَيَّب الماء ، وهو مطاوعُ سِبْتُه ، يقال : سَيَّبْتُه فساب وانساب .

**والثاني** : أنه بمعنى مَفْعول نحو : « عشيةٌ راضية » ومجيءُ فاعِل بمعنى مَفْعول قليلٌ جداً نحو : « ماء دافق » ، والذي ينبغي أنْ يُقال : إنه فاعل بمعنى ذي كذا أي : بمعنى النسب ، نحو قولهم : لابن أي : صاحبُ لبن ، ومنه في أحدِ القولين : « عيشةٌ راضية وماء دافق » أي : ذات رضى وذا دفق ، وكذا هذا ، أي : ذات سَيْبٍ .

والوصيلةُ هنا فَعِيلة بمعنى فاعِلة على ما سيأتي تفسيره ، فدخول التاءِ قياسٌ . واختلف أهلُ اللغةِ فيها هل هي من جنسِ الغنم أو من جنس الإبل ؟ ثم اختلفوا بعد ذلك أيضاً ، فقال الفراء : « هي الشاةُ تُنْتِجُ سبعةَ أبطن عَناقَيْن عَناقَيْن ، فإذا وَلَدَت في آخرها عَناقاً وجَدْياً قيل : وصلت أخاها فَجَرَتْ مَجْرى السائبة » . وقال الزجاج : « هي الشاة إذا وَلَدَتْ ذكراً كان لآلهتهم ، وإذا ولدت أنثى كانت لهم » . وقال ابن عباس : ـ رضي الله عنه ـ هي الشاةُ تُنْتِجُ سبعة أبطن ، فإذا كان السابع أنثى لم تنتفع النساءُ منها بشيء ، إلا أَنْ تموتَ فيأكلَها الرجال والنساء ، وإنْ كانت ذكراً ذبحوه وأكلوه جميعاً ، وإنْ كان ذكراً وأنثى قالوا : وَصَلَت أخاها فيتركونها معه لا تُذْبَحُ ولا ينتفع بها إلا الرجالُ دونَ النساء ، فإن ماتَتْ اشتركْن مع الرجال فيها » . وقال ابن قتيبة : « إن كان السابع ذكراً ذُبح وأكله الرجال دونَ النساء ، وقالوا : « خالصةٌ لذكورِنا ومُحَرَّمٌ على أزواجِنا » وإنْ كان أنثى تُرِكَتْ في الغنم ، وإن كان ذكراً وأنثى فكقول ابن عباس . وقيل : « هي الشاة تنتج عشر إناثٍ متواليات في خمسة أبطن ثم ما وَلَدت بعد ذلك فللذكور دون الإناث ، وبهذا قال أبو إسحاق وأبو عبيدة إلا أن أبا عبيدة قال : « وإذا ولدت ذكراً وأنثى معاً قالوا : وَصَلت أخاها فلم يذبحوه لمكانها » . وقيل : هي الشاة تنتج خمسة أبطن أو ثلاثةً ، فإن كان جَدْياً ذبحوه ، وإن كان أنثى أَبْقَوْها ، وإن كان ذكراً وأنثى قالوا : وصلت أخاها ، هذا كلُّه عند مَنْ يَخُصُّها بجنس الغنم . وأما من قال إنها من الإبل فقال : «هي الناقة تبتكر فتلد أنثى ثم

---

(١) مسروق بن الأجدع أخذ القراءة عن عبد الله بن مسعود وغيره = = توفي سنة ثلاث وستين انظر غاية النهاية (٢/ ٢٩٤) .

تُثَنِّي بولادة أنثى أخرى ليس بينهما ذكر فيتركونها لآلهتهم ، ويقولون : قد وَصَلَت أنثى بأنثى ليس بينهما ذكر » .

والحامي : اسمُ فاعل من حَمَى يَحْمي أي : منع ، واختلف فيه تفسير أهل اللغة ، فعن الفراء : « هو الفحل يُلد لولِد ولدِه » فيقولون : قد حَمَى ظهرَه ، فلا يُرْكب ولا يُستعمل ولا يُطْرَدُ عن ماء ولا شجر » . وقال بعضهم : « هو الفحل يُنْتِجُ من بين أولاده ذكورها وإناثها عشرَ إناث » روى ذلك ابن عطية . وقال بعضُهم : « هو الفحل يولَدُ من صلبِه عشرةُ أبطن ، فيقولون قد حمى ظهره ، فيتركونه كالسائبة فيما تقدم ، وهذا قول ابن عباس وابن مسعود وإليه مال أبو عبيدة والزجاج . ورُوِي عن الشافعي أنه الفحل يَضْرِب في مال صاحبه عشرَ سنين . وقال ابن زيد : « هو الفحل يُنتج له سبع إناث متواليات فيحمي ظهرَه فيُفْعل به ما تقدم . وقد عرفت منشأ خلاف أهل اللغة في هذه الأشياء أنه باعتبار اختلاف مذاهب العرب وآرائهم الفاسدة فيها . وقد أنشدوا في البَحِيرة قوله :

١٨٢٣ ـ مُحَرَّمَةٌ لا يَطْعَمُ النَّاسُ لَحْمَهَا ... ولاَ نَحْنُ فِي شَيْءٍ كَذَاكَ الْبَحَائِرُ[١]

وأنشدوا في السائبة قوله :

١٨٢٤ ـ وَسَائِبَةٍ لِلّه مَالِي تَشَكُّرًا ... إنِ اللَّهُ عَافَى عَامِراً أَوْ مُجَاشِعَا[٢]

وأنشدوا في الوصيلة لتأبط شراً :

١٨٢٥ ـ أجِدَّك أمَّا كُنْتَ فِي النَّاسِ نَاعِقاً ... تُرَاعِي بِأَعْلَى ذِي الْمَجَازِ الوَصَايِلاَ[٣]

وأنشدوا في الحامي قوله :

١٨٢٦ ـ حَمَاهَا أَبُو قَابُوسَ فِي عِزِّ مُلْكِهِ ... كَمَا قَدْ حَمَى أَوْلاَدَ أَوْلاَدِهِ الْفَحْلُ[٤]

قوله تعالى : ﴿ **حَسْبُنا ما وَجَدْنا عليه آباءنا** ﴾ : « حسبنا » مبتدأ وقد تقدم أنه في الأصل مصدرٌ والمرادُ به اسم الفاعل أي : كافينا ، وتفسيرُ ابنِ عطية له بـ « كفانا » تفسيرُ معنىً لا إعراب . و « ما وَجَدْنا » هو الخبر ، و « ما » ظاهرُها أنها موصولة اسمية ، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة أي : كافينا الذي وجدنا ، و « وجد » يجوز أن يكون بمعنى المصادفة ، فـ « عليه » يجوز فيه وجهان :

**أحدهما** : أنه متعلق بـ « وجدنا » وأنه متعدٍ لواحد .

**والثاني** : أنه حال من « آباءنا » أي وجدناهم مستقرين عليه ، ويجوز أن يكونَ بمعنى العلم فيتعدى لاثنين ثانيهما « عليه » .

وقوله : ﴿ **أَوَ لَوْ كان** ﴾ قد تقدم إعراب هذا في البقرة[٥] وما قالوا فيه ، وأنَّ « لو » هنا معناها الشرط وأنَّ الواوَ للحال ، وتقدم تفسيرُ ذلك كله فأغنى عن إعادته ، إلا أنَّ ابنَ عطية قال هنا : « ألف التوقيف دخلت على واو العطف »

---

(١) انظر البيت في القرطبي (٦/٣٣٦) .
(٢) انظر البيت في القرطبي (٦/٣٣٦) .
(٣) لم أقف عليه .
(٤) انظر البيت في القرطبي (٦/٣٣٧) .
(٥) انظر تفسير الآية (١٧٠) من سورة البقرة.

قلت : تسميةُ هذه الهمزةِ للتوقيف فيه غرابةٌ في الاصطلاح . وجَعَل الزمخشري هذه الواوَ للحال ، وابن عطية جعلها عاطفةً ، وتقدَّم الجمعُ بين كلامهما في البقرة فعليك بالالتفات إليه . واختلاف الألفاظ في هاتين الآيتين ـ أعني آية البقرة وآية المائدة ـ من نحو قولِه هناك : « اتبعوا » وهنا « تعالَوْا » وهناك « أَلْفَيْنا » وهنا « وجدنا » من باب التفنّن في البلاغة ، فلا تُطْلَبُ له مناسبةٌ ، وإن كنتُ قد تكلَّفْتُ ذلك عن الناس في كتاب « التفسير الكبير » .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ ١٠٦

قوله تعالى : ﴿ عليكم أنفسَكم ﴾ : الجمهورُ على نصب « أنفسكم » وهو منصوب على الإغراء بـ « عليكم » ؛ لأنّ « عليكم » هنا اسم فعل إذ التقدير : الزموا أنفسَكم أي : هدايتَها وحِفْظَها مِمَّا يؤذيها ، فـ « عليكم » هنا يرفع فاعلاً تقديره : عليكم أنتم ، ولذلك يجوز أن يُعْطَفَ عليه مرفوع نحو : « عليكم أنتم وزيدٌ الخيرَ » ، كأنك قلت : الزموا أنتم وزيدٌ الخيرَ . واختلف النحاة في الضميرِ المتصلِ بها وبأخواتِها نحو : إليك ولديك ومكانك ، فالصحيح أنه في موضعِ جر كما كان قبلَ أن تُنْقَلَ الكلمة إلى الإغراء ، وهذا مذهب سيبويه[1] واستدل له الأخفش بما حكى عن العرب « على عبدِ الله » بجرِّ « عبد الله » وهو نص في المسألة . وذهب الكسائي إلى أنه منصوب المحل وفيه بُعْدٌ لنصب ما بعدهما ، أعني « على » وما بعدها كهذه الآية . وذهب الفراء إلى أنه مرفوعُه ، وقد حَقَّقْتُ هذه المذاهبَ بدلائلها مبسوطة في « شرح التسهيل » . وقال أبو البقاء : ـ بعد أن جعل « كم » في موضع جر بـ « على » بخلافِ رُوَيدَكم فإن الكاف هناك للخطاب ولا موضعَ لها ، فإن « رويد » قد استُعْمِلَتْ للأمر المواجَهِ من غير كاف الخطاب ، وكذا قولُه تعالى : ﴿ مكانكم ﴾[2] « كم » في محل جر » . قلت : في هذه المسألة كلامٌ طويل ، صحيحُه أنَّ « رويد » تارةً يكون ما بعدها مجرورَ المحلِّ وتارةً منصوبَه ، وليس هذا موضعه ، وقد قَدَّمْتُ في سورةِ النساءِ الخلافَ في جواز تقديم معمول هذا الباب عليه .

وقرأ نافع بن أبي نعيم : « أنفسُكم » رفعاً فيما حكاه عنه صاحب «الكشاف » ، وهي مُشْكَلِةٌ وتخريجُها على أحد وجهين : إما الابتداء ، و « عليكم » خبره مقدم عليه ، والمعنى على الإغراء أيضاً ، فإن الإغراء قد جاء بالجملة الابتدائية ، ومنه قراءةُ بعضِهم « ناقةُ الله وسُقْياها »[3] ، وهذا تحذيرٌ وهو نظيرُ الإغراء .

والثاني من الوجهين : أن تكون توكيداً للضميرِ المستترِ في « عليكم » لأنه كما تقدم تقديره قائمٌ مقامَ الفعل ، إلا أنه شَذَّ توكيدُه بالنفس من غير تأكيد بضمير منفصل ، والمفعول على هذا محذوفٌ ، تقديرُه : عليكم أنتم أنفسَكم

(١) انظر الكتاب (١/١٢٧) .
(٢) سورة يونس ، الآية (٢٨) .
(٣) سورة الشمس ، الآية (١٣) .

صلاح حالكم وهدايتكم .

قوله : ﴿ **لا يَضُرُّكم** ﴾ قرأ الجمهور بضم الراء مشددة . وقرأ الحسن البصري : « لا يَضُرْكم » بضم الضاد وسكون الراء ، وقرأ إبراهيم النخعي : « لا يَضِرْكم » بكسر الضاد وسكون الراء ، وقرأ أبو حيوة : « لا يَضْرُرْكم » بسكون الضاد وضم الراء الأولى والثانية . فأمَّا قراءة الجمهور فتحتمل وجهين ، أحدهما : أن يكونَ الفعلُ فيها مجزوماً على جواب الأمر في « عليكم » ، وإنما ضُمَّت الراءُ إتباعاً لضمةِ الضاد ، وضمةُ الضادِ هي حركةُ الراء الأولى نُقِلَتْ للضادِ لأجل إدغامها في الراء بعدها ، والأصل : « لا يَضْرُرْكم » ، ويجوز أن يكونَ الجزمُ لا على وجه الجواب للأمرِ ، بل على وجهِ أنه نهيٌ مستأنف ، والعملُ فيه ما تقدَّم ، وينصُر جوازَ هنا على المعنيين المذكورَيْن من الجواب والنهي قراءةُ الحسن والنخعي فإنهما نَصٌّ في الجزمِ ولكنهما محتملتان للجزمِ على الجوابِ أو النهي .

والوجه الثاني : أن يكونَ الفعلُ مرفوعاً وليس جواباً ولا نهياً ، بل هو مستأنفٌ سِيقَ للإخبار بذلك ، وينصرُه قراءةُ أبي حيوة المتقدمة .

وأمَّا قراءةُ الحسنِ فَمِنْ « ضارَه يَضُوره » كصانَه يصونه . وأما قراءة النخعي فمِنْ « ضاره يضيره » كباعه يَبيعه ، والجزم فيهما على ما تقدم في قراءة العامة من الوجهين . وحَكَى أبو البقاء : « لا يَضُرَّكم » بفتح الراء ، ووجهها على الجزم ، وأن الفتح للتخفيف وهو واضح ، والجزم على ما تقدم أيضاً من الوجهين . وهذه كلُّها لغاتٌ قد تقدَّم التنبيهُ عليها في آل عمران[1] .

و﴿ **مَنْ ضَلَّ** ﴾ فاعل ، و « إذا » ظرفٌ محضٌ ناصبُه « يَضُرُّكم « أي : لا يَضُرُّكم الذي ضلَّ وقتَ اهتدائِكم ، ويجوز أَنْ تكونَ شرطيةً وجوابُها محذوفٌ لدلالةِ الكلام عليه . وقال أبو البقاء : « ويبعد أن تكون ظرفاً لـ « ضَلَّ » لأنَّ المعنى لا يَصِحُّ معه » . قلت : لأنه يصير المعنى على نفي الضرر الحاصل مِمَّن يضل وقت اهتدائهم ، فقد يُتَوَهَّم أنه لا ينتفي عنهم ضرر مَنْ ضَلَّ في غيرِ وقتِ اهتدائهم ، ولكن هذا لا ينفي صِحَّة المعنى بالكليةِ كما ذَكَره .

قوله تعالى : ﴿ **شهادةُ بينكم** ﴾ : هذه الآية وما بعدها من أشكل القرآنِ حُكْماً وإعراباً وتفسيراً ، ولم يَزَلِ العلماء يستشكلونها ويَكِعُّون عنها حتى قال مكي بن أبي طالب ـ رحمه الله ـ في كتابه المسمى بالكشف : « هذه الآيةُ في قراءاتها وإعرابها وتفسيرها ومعانيها وأحكامِها من أصعب آيٍ في القرآن وأشكلِها ، قال : « ويحتمل أن يُبْسط ما فيها من العلوم في ثلاثين ورقة أو أكثر » قال : وقد ذكرناها مشروحة في كتاب مفرد » . وقال ابن عطية : « وهذا كلام من لم يقع له الثلج في تفسيرها ، وذلك بَيِّن من كتابه » وقال السخاوي[2] : « لم أر أحداً من العلماء تَخَلَّص كلامُه فيها من أولها إلى آخرها » . وقال الواحدي : « وهذه الآية وما بعدها من أغوص ما في القرآن معنى وإعراباً » قلت : وأنا أستعين الله تعالى في توجيه إعرابها واشتقاق مفرداتها وتصريف كلماتها وقراءتها ومعرفة تأليفها مِمَّا يختصُّ بهذا الموضوع ، وأمَّا بقية علومها فنسأل الله العون في تهذيبه في كتابي « تفسير القرآن العزيز » إنْ شاء الله ، وبه الحول والقوة .

---

(١) انظر تفسير الآية (١٤٤) .

(٢) علي بن محمد بن عبد الصمد كان إماماً علامة مقرئاً محققاً مجوداً بصيراً بالقراءات وعللها إماماً في النحو واللغة والتفسير توفي سنة (٦٤٣) انظر بغية الوعاة (٢/١٩٢) .

قرأ الجمهور « شهادةُ بينكم » برفع « شهادة » مضافة لـ « بينكم » . وقرأ الحسن والأعرج والشعبي برفعها منونة ، « بينَكم » نصباً . والسلمي والحسن والأعرج ـ في رواية عنهما ـ : « شهادةً » منونةً منصوبة ، « بينَكم » نصباً . فأمَّا قراءة الجمهور ففي تخريجها خمسة أوجه :

**أحدها** : أنها مرفوعةٌ بالابتداءِ ، وخبرُها « اثنان » ، ولا بد على هذا الوجهِ من حذفِ مضافٍ : إمَّا من الأول ، وإمَّا من الثاني ، فتقديرُه من الأول : ذوا شهادةِ بينكم اثنان ، أي صاحبا شهادةِ بينكم اثنان ، وتقديرُه من الثاني : شهادة بينِكم شهادةُ اثنين ، وءنما اضطررنا إلى حذفٍ من الأول أو الثاني ليتصادقَ الميتدأ والخبر على شيء واحد ، لأنَّ الشهادةَ معنىً والاثنان جثتان ، ولا يجيء التقديران المذكوران في نحو : « زيدٌ عدلٌ » وهما جعله نفسَ المصدر مبالغةً أو وقوعُه موقع اسم الفاعل ، لأنَّ المعنى يأباهما هنا ، إلا أنَّ الواحدي نقل عن صاحب « النظم » أنه قال : « شهادة » مصدرٌ وُضِع مَوْضِعَ الأسماء » يريد بالشهادة الشهود ، كما يقال : رجلٌ عَدْلٌ ورِضا ، ورجالٌ عدلٌ ورِضا وزَوْر ، وإذا قَدَّرْتها بمعنى الشهود كان على حذف المضاف ، ويكون المعنى : عدةُ شهودٍ بينكم اثنان ، واستشهد بقولِه : ﴿ **الحجُّ أشهرٌ** ﴾[1] أي : وقت الحج ، ولولا ذلك لنصب أشهراً على تأويل : الحج في أشهر » . قلت : فعلى ظاهر هذا أنه جَعَلَ المصدر نفسَ الشهود مبالغةً ، ولذلك مَثَّله بـ « رجال عدل » وفيه نظر . والثاني : أن ترتفع على أنها مبتدأ أيضاً ، وخبرها محذوف يَدُلُّ عليه سياق الكلام ، و « اثنان » على هذا مرتفعان بالمصدر الذي هو « شهادة » ، والتقدير : فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان ، كذا قَدَّره الزمخشري وهو أحد قولي الزجاج ، وهو ظاهرٌ جداً ، و « إذا » على هذين الوجهين ظرف لـ « شهادة » أي ليُشْهَد وقت حضور الموت ـ أي أسبابه ـ و « حين الوصية » على هذه الأوجه فيه ثلاثة أوجه :

أوجهها : أنه بدلٌ من « إذا » ، ولم يذكر الزمخشري غيره ، قال : « وفي إبدالِه منه دليلٌ على وجوبِ الوصية » .

**الثاني** : أنه منصوبٌ بنفسِ الموت أي : يقع الموت وقت الوصية ، ولا بُدَّ من تأويله بأسبابِ الموت ؛ لأنَّ وقتَ الموت الحقيقي لا وصيةَ فيه .

**الثالث** : أنه منصوبٌ بـ « حَضَر » أي : حَضَر أسبابَ الموت حين الوصية .

**الثالث** : أنَّ « شهادةُ » مبتدأ وخبره : « إذا حضر » ، أي وقوعُ الشهادة في وقتِ حضور الموت ، و « حين » على ما تقدم فيه من الأوجه الثلاثة آنفاً ، ولا يجوزُ فيه والحالةُ هذه أن يكونَ ظرفاً للشهادة لئلا يلزَم الإخبارُ عن الموصولِ قبل تمامِ صلتِه وهو لا يجوز ، وقد عرفت شرح ذلك مِمَّا مَرَّ . ولَمَّا ذكر الشيخ[2] هذا الوجهَ لم يستدرك هذا ، وهو عجيب منه .

**الرابع** : أنَّ « شهادة » مبتدأٌ ، وخبرُها « حين الوصية » ، و « إذا » على هذا منصوبٌ بالشهادة . ولا يجوز أن ينتصِبَ بالوصية وإن كان المعنى عليه ؛ لأنَّ المصدرَ المؤولَ لا يَسْبقه معمولُه عند البصريين ولو كان ظرفاً ، وأيضاً فإنه يلزمُ منه تقديمُ المضافِ إليه على المضافِ ؛ لأنَّ تقديم المعمول يُؤْذِنُ بتقديمِ العامل والعاملُ لا يتقدَّم فكذا معمولُه ، ولم يجوِّزوا تقديمَ معمولِ المضاف إليه على المضاف إلا في مسألة واحدة وهي : إذا كان المضافُ لفظة « غير » ، وأنشدوا :

---

(١) سورة البقرة ، الآية (١٩٧) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٣٩) .

١٨٢٧ - إنَّ امْـرَأً خَـصَّـنِـي عَـمْـداً مَـوَدَّتَـهُ عَلَى التَّنَـائِي لَعِنْـدِي غَيْـرُ مَكْـفُـورِ[١]

فـ « عندي » منصوبٌ بـ « مكفور » ، قالوا : لأنَّ « غير » بمنزلة « لا » ، و « لا » يجوزُ تقديمُ معمولِ ما بعدها عليها . وقد ذكر الزمخشري ذلك آخرَ الفاتحة ، وذكر أنه يجوزُ « أنا زيداً غيرُ ضارب » دون « أنا زيداً مثلُ ضارب » . و « اثنان » على هذين الوجهين الأخيرين يرتفعان على أحدِ وجهين : إمَّا الفاعليةِ أي : « يشهد اثنان » يدل عليه لفظ « شهادة » ، وإمَّا على خبر مبتدأ محذوف مدلولٍ عليه بـ « شهادة » أيضاً أي : الشاهدان اثنان .

**الخامس** : أنَّ « شهادةُ » مبتدأ ، و « اثنان » فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر ، ذكره أبو البقاء وغيره مذهبُ الفراء ، إلا أنَّ الفراء قَدَّر الشهادةَ واقعةً موقعَ فعلِ الأمر كأنه قال : « ليشهد اثنان » فجعله من باب نيابةِ المصدرِ عن فعل الطلب ، وهو مثل « الحمدُ لله » و « قال سلام »[٢] من حيث المعنى ، وهذا مذهبٌ لبعضهم في نحو : « ضَرْبي زيداً قائماً » يَدَّعي أن الياء فاعل سَدَّتْ مسد الخبر ، وهذا مذهب ضعيفٌ ردَّه النحويون ، ويخصون ذلك بالوصفِ المعتمدِ على نفي أو استفهام نحو : « أقام أبواك » وعلى هذا المذهب فـ « إذا » و « حين » ظرفان منصوبان على ما تقَّرر فيهما في غير هذا الوجه . وقد تحصَّلْنا فيما تقدَّم أن رفع « شهادة » من وجه واحد وهو الابتداء ، وفي خبرها خمسة أوجه تقدَّم ذكرُها مفصلةً ، وأنَّ رفع « اثنان » من خمسة أوجه :

**الأول** : كونه خبراً لشهادة بالتأويل المذكور .

**الثاني** : أنه فاعل بـ « شهادة » .

**الثالث** : أنه فاعل بـ « يشهد » مقدراً .

**الرابع** : أنه خبر مبتدأ أي : الشاهدان اثنان .

**الخامس** : أنه فاعل سَدَّ مسدَّ الخبر . وأنَّ في « إذا » وجهين : أمَّا النصبَ على الظرفية ، وإمَّا الرفعَ على الخبرية لـ « شهادة » ، وكل هذا بَيِّن مما لَخَّصْتُه قبل . وقراءةُ الحسن برفعها منونةً تتوجه بما تقدم في قراءة الجمهور من غير فرق .

وأمَّا قراءةُ النصبِ ففيها ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها ـ وإليه ذهب ابن جني ـ : أنها منصوبةٌ بفعل مضمر ، و « اثنان » مرفوع بذلك الفعل ، والتقدير : لِيُقِمْ شهادةَ بينكم اثنان ، وتبعه الزمخشري على هذا فذكره . وقد ردَّ الشيخ[٣] هذا بأن حَذْفَ الفعل وإبقاء فاعله لم يُجِزْه النحويون إلا أنْ يُشْعِرَ به ما قبله كقوله تعالى : ﴿ **يُسَبِّحُ له فيها بالغدوِّ والآصالِ رجالٌ** ﴾[٤] في قراءة ابن عامر وأبي بكر ، أي : يسبحه رجالٌ ، ومثله :

١٨٢٨ - لِـيُـبْـكَ يَـزِيـدُ ضَـارِعٌ لِـخُـصُـومَـةٍ وَمُـخْـتَـبِـطٌ مِـمَّـا تُـطِـيـحُ الـطَّـوائِـحُ[٥]

---

(١) تقدم .
(٢) سورة هود ، الآية (٦٩) .
(٣) انظر البحر المحيط (٤/٣٩) .
(٤) سورة النور ، الآية (٣٦) .
(٥) تقدم .

وفيه خلافٌ : هل يَنْقاسُ أو لا ؟ أو يُجاب به نفي كقوله :

١٨٢٩ ـ تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الوَجْدِ[١]

أي : بل عراه أعظمُ الوجد ، أو يُجاب به استفهامٌ كقوله :

١٨٣٠ ـ أَلَا هَلْ أَتَى أُمَّ الْحُوَيْرِثِ مُرسِلي نَعَمْ خَالِدٌ إِنْ لَمْ تُعِقْهُ الْعَوَائِقُ[٢]

أي : بل أتاها أو يأْتيها ، وما نحن فيه ليس من الأشياء الثلاثة .

**الثاني** : أن « شهادةً » بدل من اللفظ بفعل أي : إنها مصدر ناب مناب الفعل فيعملُ عملَه ، والتقدير : لِيَشْهد اثنان ، فـ « اثنان » فاعل بالمصدر لنيابته منابَ الفعلِ ، أو بذلك الفعلِ المحذوفِ على حَسَبِ الخلاف في أصل المسألة ، وإنما قَدَّرْتُه « ليشهد اثنان » فأتيتُ به فعلاً مضارعاً مقروناً بلام الأمر ، ولم أقدِّرْه فعلَ أمرٍ بصيغة « افعل » كما يُقَدِّرُه النحويون في نحو : « ضرباً زيداً » أي : اضرِبْ ، لأنَّ هذا قد رَفَع ظاهراً وهو « اثنان » ، وصيغةُ « افعل » لا ترفع إلا ضميراً مستتراً إن كان المأمور واحداً ، ومثلُه قوله :

١٨٣١ ـ ..... فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ[٣]

فـ « زريق » يجوز أن يكون منادى أي : يا زريق ، والثاني : أنه مرفوع بـ « ندلاً » على أنه واقعٌ موقع « ليندلْ » ، وإنما حُذِف تنوينه لالتقاء الساكنين على حَدِّ قوله :

١٨٣٢ ـ ..... ولَا ذَاكِراً اللَّهَ إلَّا قَلِيلا[٤]

**الثالث** : أنَّ « شهادةً » بدل من اللفظ بفعل أيضاً ، إلا أنَّ هذا الفعل خبري وإن كان أقلَّ من الطلبي نحو : « حمداً وشكراً لا كفراً » ، و « اثنان » أيضاً فاعلٌ به تقديرُه : يشهد شهادةً اثنان ، وهذا أحسن التخاريج المذكورة في قول امرىء القيس :

١٨٣٣ ـ وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهم ..... [٥]

« وقوفاً » مصدرٌ بدلٌ من فعل خبري رفع « صحبي » ونصب « مطيهم » تقديره : وقف صحبي ، وقد تقدَّم أنَّ الفراء في قراءة الرفع قَدَّر أن « شهادة » واقعةٌ موقعَ فعل ، وارتفع « اثنان » بها ، وتقدم أنَّ ذلك يجوز أن يكونَ مِمَّا سَدَّ فيه الفاعل مسدَّ الخبر . و « بينكم » في قراءةِ مَنْ نوَّن « شهادة » نصبٌ على الظرف وهي واضحةٌ .

وأمَّا قراءةُ الجر فيها فَمِنْ باب الاتساع في الظروف أي يجعل الظرفِ كأنه مفعولٌ لذلك الفعل ، ومثلُه : ﴿ **هذا فراقُ بيني وبينك** ﴾[٦] وكقوله تعالى : ﴿ **لقد تقطَّع بينكُم** ﴾[٧] فيمن رفع . قال الشيخ[٨] : « وقال الماتريدي ـ وتبعه

---

(١) انظر البيت في أوضح المسالك (١/٣٤١) ، العيني (٢/٤٥٣) .

(٢) انظر البيت في البحر (٤/٣٨) .

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

(٥) صدر بيت لامرىء القيس وعجزه :

يقولون لا تهلك أسى وتجمل

انظر ديوانه (٣١) ، شرح القصائد العشر (٥٥) ، البحر المحيط (٦/٢٥) .

(٦) سورة الكهف ، الآية (٧٨) .

(٧) سورة الأنعام ، الآية (٩٤) .

(٨) انظر تفسير البحر المحيط (٤/٣٩) .

الرازي ـ إنَّ الأصلَ « ما بينكم » فحذف « ما » . قال الرازي : و« بينكم » كنايةٌ عن التنازع ، لأنه إنما يُحتاج إلى الشهود عند التنازع ، وحَذْفُ « ما » جائزٌ عند ظهورِه ، ونظيرُه كقوله تعالى « لقد تقطَّع بينَكم » في قراءة من نصب » . قال الشيخ : « وحَذْفُ « ما » الموصولة غيرُ جائز عند البصريين ، ومع الإضافة لا يَصِحُّ تقدير « ما » البته ، وليس قولُه « هذا فراقُ بيني » نظيرَ « لقد تقطَّع بينكم » لأن هذا مضافٌ ، وذلك باقٍ على ظرفيتِه فيُتَخَيَّلُ فيه حَذْفُ « ما » بخلاف « هذا فراقُ بيني » . و« شهادةُ بينكم » فإنه لا يُتَخَيَّل فيه تقديرُ « ما » لأنَّ الإضافة أَخْرَجَتْه عن الظرفية وصَيَّرَته مفعولاً به على السعة » . قلت : هذا الذي نقله الشيخ عنهما قاله أبو علي الجرجاني بعينه ، قال ـ رحمه الله ـ : « قولُه شهادةُ بينكم » أي : ما بينكم ، و« ما بينكم » كناية عن التنازع والتشاجر ، ثم أضاف الشهادة إلى التنازع لأن الشهود إنما يُحتاج إليهم في التنازع الواقعِ فيما بين القوم ، والعربُ تضيف الشيء إلى الشيء إذا كان منه بسبب كقوله تعالى : ﴿ **ولِمَنْ خاف مقام ربه** ﴾[1] أي : مقامه بين يدي ربه ، والعربُ تَحْذِفُ كثيراً ذكْرَ « ما » و« مَنْ » في الموضع الذي يُحتاج إليهما فيه كقوله : ﴿ **وإذا رأيتَ ثَمَّ** ﴾[2] أي : ما ثَمَّ ، وكقوله : « هذا فراقُ بيني وبينك » و«لقد تقطَّع بينكم » أي ما بيني ، وما بينكم » ، وقول الشيخ « لا يُتَخَيَّل فيه تقدير « ما » إلى آخره » ممنوعٌ لأنَّ حالة الإضافة لا تَجْعَلُها صلةً للموصول المحذوف ، ولا يَلْزم من ذلك أَنْ تُقَدِّرَها من حيث المعنى لا من حيث الإعرابُ نظراً إلى الأصلِ ، وأمَّا حَذْفُ الموصولِ فقد تقدَّم تحقيقُه .

وقوله : ﴿ ذوا ﴾ صفةٌ لاثنين أي : صاحبا عدل ، وكذلك قولُه « منكم » صفة أيضاً لاثنين ، وقوله : « أو آخران » نسقٌ على اثنين ، و« من غيركم » صفةٌ لآخَرين ، والمراد بـ« منكم » من قرابتِكم وعِتْرَتِكم ، ومن غيركم من المسلمينَ الأجانبِ . وقيل : « منكم » من أهل دينكم ، و«من غيركم » من أهل الذمة . ورجَّح النحاسُ الأولَ ، فقال : « هذا ينبني على معنىً غامضٍ في العربية ، وذلك أنَّ معنى « آخر » في العربية من جنس الأولِ تقولُ : « مررت بكريمٍ وكريمٍ آخر » ولا يجوز « وخسيس آخرَ » ولا : « مررت بحمارٍ ورجلٍ آخرَ » ، فكذا هنا يجب أن يكون « أو آخَران » : أو عَدْلان آخران ، والكفارُ لا يكونون عُدولاً . وردَّ الشيخ[3] ذلك فقال : « أمَّا ما ذكره من المُثُل فصحيح لأنه مَثَّل بتأخير « آخَر » وجَعَلَه صفة لغير جنس الأول ، وأمَّا الآية فمن قبيل ما يُقَدَّم فيه « آخر » على الوصف واندرج « آخر » في الجنس الذي قبلَه ، ولا يُعْتَبَرُ وصفُ جنس الأول ، تقول : « مررتُ برجلٍ مسلمٍ وآخرَ كافرٍ ، واشتريت فرساً سابقاً وآخرَ بطيئاً » ولو أَخَّرْتَ « آخر » في هذين المثالين فقلت : « مررتُ برجل مسلم وكافر آخر » لم يَجُزْ ، وليس الآية من هذا لأن تركيبَها « اثنان ذوا عَدْل منكم أو آخران من غيركم » فـ« آخران » من جنسِ قولِه « اثنان » ولا سيما إذا قَدَّرْته : « رجلان اثنان » فـ« آخران » هما من جنس « رجلان اثنان » ، ولا يُعْتبر وصفُ قولِه : « ذوا عدل منكم » وإن كان مغايراً لقوله « من غيركم » ، كما لا يُعتبر وصفُ الجنس في قولك : « عندي رجلان اثنان مسلمان وآخران كافران » ، إذ ليس من شرطِ « آخر » إذا تقدم أن يكون من جنس الأول بقيدِ وصفِه ، وعلى ما ذكرته جاء لسان العرب ، قال الشاعر :

١٨٣٤ ـ كَانُوا فَرِيقَيْن يُصْغُونَ الزُّجاجَ عَلَى ... قُعْسِ الْكَوَاهِلِ فِي أَشْدَاقِهَا ضَخَمُ
وآخَرِينَ تَرَى الْمَاذِيَّ فَوْقَهُمُ ... مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ أَوْ مَا أَوْرَثَتْ إِرَمُ[4]

---

(١) سورة الرحمن ، الآية (٤٦) .
(٢) سورة الإنسان ، الآية (٢٠) .
(٣) انظر البحر المحيط (٤/٤١) .
(٤) البيتان لزهير انظر ديوانه (١٥٨) ، البحر (٤/٤٢) .

التقدير : كانوا فريقين : فريقاً ـ أو ناساً ـ يُصْغُون الزجاج ، ثم قال : وآخرين ترى الماذِيَّ ، فـ « آخرين » من جنس قولك « فريقاً » ولم يعتبره بوصفه بقوله « يصفون الزجاج » لأنه قَسَّم مَنْ ذكر إلى قسمين متباينين بالوصف متحدين بالجنس . قال : « وهذا الفرقُ قَلَّ مَنْ يفهمه فضلاً عَمَّنْ يعرفه » .

وقوله : « أو » الظاهرُ أنها للتخيير ، وهو واضحٌ على القول بأن معنى « من غيركم » : من غير أقاربكم من المسلمين ، يعني الموصي مخيَّرٌ بين يُشْهِد اثنين من أقاربه أو من الأجانبِ المسلمين ، وقيل : « أو » للترتيب أي : لا يُعْدَلُ عن شاهِدَيْن منكم إلا عند فَقْدِهما ، وهذا لا يجيء إلا إذا قلنا « من غيركم » : من أهل مِلَّتكم .

قوله : ﴿ إنْ أنتم ﴾ مرفوعٌ بمحذوفٍ يفسِّره ما بعده وهي مسألة الاشتغال ، والتقديرُ : إنْ ضَرَبْتُم ، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ ، وهذا مذهبُ جمهور البصريين ، وذهب الأخفشُ منهم والكفويون إلى جواز وقوعِ المبتدأ بعد « إنْ » الشرطية كما أجاوزه بعد « إذا » أيضاً ، فـ « ضربتم » لا محلَّ له عند الجمهور لكونه مفسِّراً ، ومحلُّه الرفعُ عند الكوفيين والأخفش لكونه خبراً ، ونحوُه : ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك ﴾[1] ، ﴿ إذا الشمسُ كُوِّرَتْ ﴾[2] . وجوابُ الشرطِ محذوفٌ يدل عليه قوله تعالى : « اثنان ذوا عدلٍ منكم أو آخران » ، ولكنَّ تقديرَ هذا الجوابِ يتوقف على خلافٍ في هذا الشرط : هل هو قيدٌ في أصلِ الشهادة أو قيدٌ في « آخران مِنْ غيركم » فقط ؟ بمعنى أنَّه لا يجوزُ العدولُ في الشهادة على الوصية إلى أهلِ الذمةِ إلا بشرطِ الضربِ في الأرض وهو السفر . فإن قيل : هو شرطٌ في أصلِ الشهادةِ فتقديرُ الجواب : إنْ ضَرَبْتُم في الأرضِ فليشهد اثنانِ منكم أو مِنْ غيرِكم ، وإنْ كان شَرْطاً في العدول إلى آخَرَيْن من غير الملَّة فالتقدير : فأشْهِدُوا آخَرَيْن من غيركم ، أو فالشاهد آخران من غيركم ، فقد ظهر أنَّ الدالَّ على جواب الشرط : إمَّا مجموعُ قوله : « اثنان ذوا عدل إلى آخره » على القولِ الأول ، وإمَّا « أو آخران من غيركم » فقط على القولِ الثاني .

والفاء في « فأصابتكم » عاطفةٌ هذه الجملةَ على نفس الشرط ، وقوله تعالى : « تَحْبِسونهما » فيه وجهان :

**أحدُهما** : أنها في محلِّ رفع صفة لـ « آخران » وعلى هذا فالجملةُ الشرطيةُ وما عُطِفَ عليها معترضةٌ بين الصفةِ وموصوفِها ، فإنَّ قوله « تَحْبسونهما » صفةٌ لقوله « آخران » وإلى هذا ذهب الفارسي ومكي بن أبي طالب والحوفي وأبو البقاء وابن عطية . وقد أوضح الفارسي ذلك بعبارةٍ خاصةٍ فقال : « تحبسونهما صفةٌ لـ « آخران » واعترض بقوله : « إنْ أنتم ضربتم في الأرض » ، وأفاد الاعتراضُ أنَّ العُدولَ إلى آخرين من غير المِلَّة أو القرابة حَسَبَ اختلاف العلماء فيه إنما يكون مع ضرورة السفر وحلول الموت فيه، واستغنى عن جواب « إنْ » لِما تقدَّم في قولِه « آخران من غيركم ». قلت : فقد ظهر من كلامه أنه يجعلُ الشرطَ قيداً في « آخران من غيركم » فقط لا قيداً في أصل الشهادة فتقديرُ الجوابِ على رأيه كما تقدم : « فاستشهدوا آخَرَين من غيركم » أو « فالشاهدان آخران من غيركم ».

**والثاني** : أنه لا محلَّ له لاستئنافِه ، وإليه ذهب الزمخشري قال : « فإنْ قلت : ما موقعُ قولِه : « تَحْبِسونهما » ؟ قلت : هو استئناف كلام ، كأنه قيل بعد اشتراط العدالة فيهما : فكيف نعمل إنِ ارتَبْنا فيهما ؟ فقيل : تَحْبِسونهما » . وهذا الذي ذكرَه أبو القاسم أوفقُ للصناعة ؛ لأنه يلزمُ في الأولِ الفصلُ بكلام طويل بين الصفةِ وموصوفِها ، وقال :

---

(١) سورة التوبة ، الآية (٦) .

(٢) سورة التكوير ، الآية (١) .

=

« بعد اشتراطِ العدالة » بناءً على مختاره في قوله : ﴿ أو آخران من غيركم ﴾ أي : أو عَدْلان آخران من الأجانب .

قال الشيخ[١] : « في قوله : ﴿إن أنتم ضربتم﴾ إلى آخره التفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب ، إذ لو جَرَى على لفظ « إذا حضرَ أحدَكم الموتُ » لكان التركيب : إن هو ضرب في الأرض فأصابته ، وإنما جاء الالتفات جمعاً لأنَّ « أحدكم » معناه : إذا حضر كلَّ واحد منكم الموتُ » . وفيه نظرٌ لأن الخطاب جارٍ على أسلوب الخطاب الأول من قوله : ﴿ يا أيها الذين آمنوا شهادةُ بينكم ﴾ إلى آخره . وقال ابن عباس : « في الكلامِ حذفٌ تقديرُه : فأصابتكم مصيبةُ الموت وقد أشهدتموهما على الإيصاءِ » . وعن سعيد بن جبير : تقديره « وقد أوصيتم » . قال بعضُهم : « هذا أَوْلى لأنَّ الوصِيَّ يحلف والشاهدَ لا يَحْلِفُ » . والخطابُ في « تحبسونهما » لولاةِ الأمور لا لِمَنْ خوطب بإصابتِه الموتَ لأنه يتعذَّر ذلك فيه . و « من بعد » متعلق بـ « تحبسونهما » ومعنى الحَبْسِ : المنعُ ، يقال : حَبَسْتُ وأَحْبَسْتُ فرسي في سبيل الله فهو مُحْبَسٌ وحبيس . ويقال لمصنعِ الماءِ : « حَبْس » لأنه يمنعه ، ويقال : « حَبَّست » بالتشديد أيضاً بمعنى وقَفْتُ وسَبَلْتُ ؛ وقد يكون التشديدُ للتكثير في الفعل نحو : « حَبَّسْتُ الرجال » . والألف واللام في « الصلاة » فيها قولان ، أحدهما : أنها للجنس أي : بعد أيِّ صلاة كانت . والثاني ـ وهو الظاهر ـ أنها للعهد ، فقيل : العصرُ ، وقيل غيرُ ذلك .

قوله : ﴿ فيُقْسِمان ﴾ في هذه الفاء وجهان :

**أظهرهما** : أنها عاطفة هذه الجملةَ على جملةِ قوله : « تَحْبِسونهما » فتكون في محل رفع ، أو لا محلَّ لها حَسْبما تقدَّم من الخلاف .

**والثاني** : أنها فاءُ الجزاءِ أي : جوابُ شرطٍ مقدرٍ .

قال الفارسي : « وإنْ شئتَ لم تَجْعَلِ الفاء لعطفِ جملة ، بل تجعلُه جزاءً كقول ذي الرمة :

١٨٣٥ - وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرِ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو ، وتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ[٢]

تقديرُه عندهم : إذا حَسَر بدا ، وكذا في الآية : إذا حَبَسْتموهما أقسما . وقال مكي نحوه ، فإنه قال : « ويجوزُ أَنْ تكونَ الفاءُ جوابَ جزاءٍ لأن « تحبسونهما » معناه الأمر بذلك ، وهو جواب الأمر الذي دلَّ عليه الكلامُ كأنه قيل : إذا حبستوهما أَقْسَما » قلت : ولا حاجةَ داعية إلى شيء من تقديرِ شرطٍ محذوفٍ ، وأيضاً فإنه يحوج إلى حذفِ مبتدأ قبل قوله « فَيُقْسِمان » أي : فهما يُقْسمان ، وأيضاً فـ « إنْ تحبسوهما » تقدَّم أنها صفةٌ فكيف يَجْعَلُها بمعنى الأمر ، والطلب لا يقع وصفاً ؟ وأمَّا البيتُ الذي أنشده أبو عليّ فَخَرَّجَه النحويون على أن « يَحْسِر الماءُ تارة » جملةٌ خبرية ، وهي وإن لم يكن فيها رابط فقد عُطِف عليها جملةٌ فيها رابط بالفاء السببية ، وفاءُ السببية جَعَلَتِ الجملتين شيئاً واحداً .

و ﴿ بالله ﴾ متعلِّقٌ بفعلِ القسم ، وقد تقدَّم أنه لا يجوز إظهار فعلِ القسمِ إلا معها لأنها أمُّ الباب . وقوله : ﴿ لا نَشْتري به ﴾ جواب القسمِ المضمرِ في « يُقْسِمان » فتُلْقَى بما يُتَلَقَّى به . وقوله : ﴿ إن ارتبتم ﴾ شرطٌ وجوابُه محذوفٌ تقديرُه : إن ارتبتم فيهما فحلِّفوهما ، وهذا الشرط وجوابُه المقدَّرُ معترضٌ بين القسمِ وجوابِه . وليس هذه

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/٤٢) .

(٢) البيت في ديوانه (٤٧٩ ، مجالس ثعلب (٢/٦) ، المحتسب (١/١٥٠) ، المقرب (٢/٦) ، الخزانة (١/٣١٢) ، المغني (٢/٥٠١) ، الأشموني (١/١٩٦) ، الهمع (١/٨٩) ، الدرر (١/٧٤) ، البحر المحيط (٦/٤٥) .

الآيةُ مِمَّا اجتمع فيه شرطٌ وقسمٌ فأُجيب سابقَهما ، وحُذِفَ جوابُ الآخرِ لدلالةِ جوابه عليه ؛ لأنَّ تلكَ المسألةَ شرطُها أن يكونَ جوابُ القسمِ صالحاً لأن يكون جوابَ الشرط حتى يَسُدَّ مسدَّ جوابه نحو : « واللّهِ إن تقم لأكرمنَّك » لأنك لو قَدَّرْتَ « إن تقم أكرمتك » صَحَّ ، وهنا لا يُقَدَّر جوابُ الشرط ما هو جوابٌ للقسم ، بل يُقَر جوابُه قِسْماً برأسِه ، ألا ترى أنَّ تقديره هنا : « إن ارتبتم حَلَّفوهما » ولو قَدَّرْته : إن ارتبتم فلا نشتري لم يَصِحَّ ، فقد اتفق هنا أنه اجتمع شرطٌ وقسمٌ وقد أُجيب سابقهما ، وحُذِفَ جواب الآخر وليس من تيك القاعدةِ . وقال الجرجاني : « إنَّ ثم قولاً محذوفاً تقديرُه يُقْسِمان بالله ويقولان هذا القولَ في أيمانِهما ، والعرب تُضْمِرُ القولَ كثيراً ، كقولِه تعالى : ﴿ **والملائكةُ يَدْخُلون عليهم من كلِّ بابٍ سلامٌ عليكم** ﴾[1] أي : يقولون سلام عليكم » . ولا أدري ما حمله على إضمارِ هذا القولِ ؟ .

قوله : ﴿ **به** ﴾ في هذه الهاءِ ثلاثةُ أقوالٍ :

**أحدُها** : أنها تعودُ على الله تعالى .

**الثاني** : أنها تعودُ على القسمِ .

**الثالث** : ـ وهو قول أبي علي ـ أنها تعودُ على تحريفِ الشهادةِ ، وهذا قَويٌّ من حيث المعنى . وقال أبو البقاء : « تعودُ على اللّهِ أو القسمِ أو الحَلْفِ أو اليمين أوتحريف الشهادةأوعلى الشهادةِ لأنها قولٌ » قلت : قوله : « أو الحَلْف أو اليمين » لا فائدةَ فيه إذ هما شيءٌ واحدٌ ، وكذلك قولُ مَنْ قال : إنها تعودُ على الله تعالى ، لا بد أن يقدَّر مضافاً محذوفاً أي : لا نشتري بيمينِ الله أو قسمِه ونحوِه ، لأنَّ الذاتَ المقدسة لا يُقال فيها ذلك . وقال مكي : « وقيل : الهاءُ تعودُ على الشهادة لكن ذُكِّرَتْ لأنها قولٌ كما قال : ﴿ **فارزقُوهم منه** ﴾[2] فردَّ الهاءِ على المقسومِ لدلالة القسمة على ذلك » . والاشتراءُ هنا هل هو باقٍ على حقيقتِه أو يُراد به البيع ؟ قولان ، أظهرُهما الأولُ ، وبيانُ ذلك مبنيٌّ على نصبِ « ثمناً » وهو منصوبٌ على المفعولية ، قال الفارسيّ : « وتقديره : لا نشتري به ذا ثمن ، ألا ترى أنَّ الثمن لا يُشْترى ، وإنما يُشْترى ذو الثمن قال : « وليس الاشتراءُ هنا بمعنى البيع وإنْ جاء لغةً ، لأنَّ البيعَ إبعادٌ عن البائعِ ، وليس المعنى عليه ، إنما معناه التمسُّكُ به والإيثارُ له على الحقِّ » . وقد نَقَل الشيخُ[3] هذا الكلامَ بعينه ولم يَعْزُه لأبي علي .

وقال مكي : « معناه ذا ثمن ، لأنَّ الثمن لا يُشْترىٰ ، إنما يُشْترى ذو الثمن ، وهو كقوله : ﴿ **اشْتَرَوا بآياتِ الله ثمناً** ﴾[4] أي ذا ثمن » . وقال غيرُه : « إنه لا يَحْتاج إلى حذف مضاف » . قال أبو البقاء : « ولا حَذْفَ فيه لأنَّ الثمنَ يُشْترى كما يُشْتَرَى به ، وقيل : التقدير : ذا ثمن » ، وقال بعضُهم : « لا نَشْتري : لا نبيعُ بعهدِ الله بغرضٍ نأخذُه ، كقولِه تعالى : ﴿ **إنَّ الذين يَشْتَرُون بعهدِ الله وأَيْمانهم ثمناً قليلاً** ﴾[5] ، فمعنى « لا نَشْتَري به » لا نأخذُ ولا نستبدِلُ ، ومَنْ باع شيئاً فقد اشترى ، ومعنى الآية : لا نأخذُ بعهدِ الله ثمناً بأن نبيعَه بعَرَضٍ من الدنيا . قال الواحدي : « ويُسْتغنى بهذا عن كثيرٍ من تكلُّفِ أبي علي ، وهذا معنى قولِ القتيبي والجرجاني » .

قوله : ﴿ **ولو كان ذا قُربى** ﴾ الواوُ هنا كالتي سَبَقَتْ في قولِه : ﴿ **أَوَ لَوْ كانَ آباؤهم لا يَعْقِلون** ﴾[6] في البقرة من أنها يحتمل أن يقال عاطفةٌ أو حاليةٌ ، وأنَّ جملةَ الامتناعِ حالٌ معطوفةٌ على حالٍ مقدرةٍ كقوله : « أعطُوا السائلَ ولو على فَرَسٍ » فكذا هنا تقديرُه : لا نَشْتري به ثمناً في كل حال ولو كان الحالُ كذا ، واسمُ « كان » مضمرٌ فيها يعودُ على

---

(١) سورة الرعد ، الآية (٢٣) .
(٢) سورة النساء ، الآية (٨) .
(٣) انظر البحر المحيط (٤/٤٤) .
(٤) سورة التوبة الآية (٩) .
(٥) سورة آل عمران ، الآية (٧٧) .
(٦) سورة البقرة ، الآية (١٧٠) .

المشهودِ له أي : ولو كانَ المشهودُ له ذا قرابةٍ .

قوله : ﴿ **ولا نكتُم** ﴾ الجمهورُ على رفعِ ميم « نكتُم » على أنَّ « لا » نافية ، والجملةُ تحتمل وجهين ، أحدُهما : ـ وهو الظاهرُ ـ كونَها نسقاً على جواب القسمِ فتكونُ أيضاً مقسماً عليها . والثاني : أنه إخبارٌ من أنفسهم بأنهم لا يكتُمون الشهادة ، ويتأيَّدُ بقراءة الحسن والشعبي : « ولا نَكْتُمْ » على النهي ، وهذه القراءةُ جاءت على القليل من حيث إنَّ دخولَ « لا » الناهية على فعلِ المتكلم قليلٌ ومنه :

١٨٣٦ ـ إذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلاَ نَعُدْ بِهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيهَا الجَرَاضِمُ[1]

والجمهورُ على ﴿ **شهادةَ الله** ﴾ بالإضافة ، وهي مفعولٌ بها ، وأُضيفت إليه تعالى لأنه هو الآمرُ بها وبحفظِها وأَنْ لا تُكْتَمَ ولا تُضَيَّعَ . وقرأ عليٌّ أميرُ المؤمنين ونعيم بن ميسرة والشعبي في رواية : « شهادة الله » بتنوين شهادة ونصبِها ونصبِ الجلالة ، وهي واضحةٌ ، فـ « شهادة » مفعول ثان ، والجلالةُ نصبٌ على التعظيمِ وهي الأول . والأصلُ : ولا نكتمُ اللّهَ شهادةً ، وهو كقولِه : ﴿ **ولا يكتمُون اللّهَ حديثاً** ﴾[2] وإنما قُدِّمَتْ هنا للاهتمامِ بها ، فإنها المحدَّثُ عنها . وفيها وجهٌ ثانٍ ـ نقله الزهراوي ـ وهو أن تكون الجلالةُ نصباً على إسقاطِ حرفِ القسم ، والتقديرُ : ولا نكتمُ شهادةً واللّهِ ، فلمَّا حُذِف حرفُ الجر نُصب المقسمُ به ، ولا حاجةَ إليه ، لأنه يَسْتدعي حذفَ المفعولِ الأولِ للكتمان أي : ولا نكتمُ أحداً شهادةً والله ، وفيه تكلفٌ ، وإليه ذهبَ أبو البقاء أيضاً قال : « على أنه منصوبٌ بفعلِ القسم محذوفاً » .

وقرأ عليٌّ أمير المؤمنين والسلمي والحسن البصري : « شهادةً » بالتنوين والنصب ، « آلله » بمدِّ الألفِ التي للاستفهام دَخَلَتْ للتقرير وتوقيف نفوسِ الحالفين ، وهي عوضٌ من حرفِ القسمِ المقدَّرِ ، وهل الجرُّ بها أم بالحرف المحذوف خلافٌ ؟ وقرأ الشعبي في رواية وغيره : « شهاده » بالهاء ويقف عليها ، ثم يَبْتدىء « آللّهِ » بقطع همزة الوصل وبمدِّ الهمزة على أنها للاستفهام بالمعنى المتقدم ، وجَرِّ الجلالة ، وهمزةُ القطعِ تكون عوضاً من حرف القسم في هذا الاسم الشريف خاصة ، تقول : « يا زيدُ آللّهِ لأفعلن » ، والذي يُعَوَّض من حرف القسم في هذا الاسم الشريف خاصة ثلاثةٌ : ألفُ الاستفهامِ وقطعُ همزةِ الوصلِ وها التي للتنبيه ، نحو : « ها اللّهِ » ، ويجوزُ مع « ها » قطعُ همزةِ الجلالة ووصلُها . وهل الجرُّ بالحرف المقدر أو بالعوض ؟ تقدَّم أنَّ فيه خلافاً ، ولو قال قائل : إن قولَهم « أللهِ لأفعلنَّ » بالجر وقطع الهمزة بأنها همزة استفهام لم يُرَدَّ قولُه . فإن قيل : همزةُ الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل التي مع لام التعريف أو ايمن في القسم وجب ثبوت همزة الوصل ، وحينئذ إمَّا : أَنْ تُسَهَّلَ وإمَّا أَنْ تُبْدَلَ ألفاً ، وهذه لم تَثْبُتْ بعدَها همزةُ وصل فتعيَّن أن تكونَ همزةَ وصل قُطِعَتْ عوضاً عن حرف القسم . فالجواب : أنهم إنما أَبْدلوا ألفَ الوصلِ أو سَهَّلوها بعد همزةِ الاستفهام فرقاً بين الاستفهام والخبر ، وهنا اللَّبْسُ مأمونٌ فإنَّ الجر في الجلالة يؤذن بذلك فلا حاجةَ إلى بقاءِ همزةِ الوصلِ مُبْدَلةً أو مُسَهَّلَةً ، فعلى هذا قراءة : الله وآلله بالقصر والمد تحتمل الاستفهامَ ، وهو تخريجٌ حسن . قال ابن جني في هذه القراءة : « الوقفُ على شهادة » بسكون الهاء واستئنافُ القسم حسن ، لأنَّ استئنافَه في أولِ الكلام أَوْجَهُ له وأشدُّ هيبةً مِنْ أَنْ يدخل في عَرَضِ القول » ورُوِيَتْ هذه القراءةُ ـ أعني ألله بقطع الألفِ من غير مَدٍّ وجرِ الجلالة ـ عن أبي بكر عن عاصم . وقرىء : شهادةً اللّهِ » بنصب الشهادة منونة وجر الجلالة

---

(١) البيت للفرزدق وليس من ديوانه ونسب أيضاً للوليد بن عقبة انظر أمالي ابن الشجري (٢/٢٦٦) ، التصريح (٢/٢٤٦) ، المغني (١/٢٤٧) ، العيني (٤/٤٢٠) ، = والجراضم : أي : عظيم البطن وأراد به معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه .

(٢) سورة النساء ، الآية (٤٢) .

موصولة الهمزةِ ، على أن الجر بحرفِ القسمِ المقدَّرِ من غير عوضٍ منه بقطعٍ ولا همزةِ استفهام ، وهو مختصٌّ بذلك .

وقوله تعالى : ﴿ إنَّا إذاً لَمِن الآثمين ﴾ هذه الجملةُ لا محلَّ لها لأنها استئنافيةٌ ، أخبروا عن أنفسِهم بأنهم من الآثمين إنْ كتموا الشهادة ، ولذلك أتوا بـ « إذَنْ » المؤذنةِ بالجزاء والجواب . وقرأ الجمهور : « لمن الآثمين » من غير نقل ولا إدغام . وقرأ ابن محيصن والأعمش : « لَمِلاَّثِمين » بإدغام نون « من » في لام التعريف بعد أن نقل إليها حركة الهمزة في « آثمين » فاعتدَّ بحركة النقل فأدغم ، وهي نظيرُ قراءةِ مَنْ قرأ : « عاداًلُّولَىٰ »[1] بالإدغام ، وهناك إن شاء الله يأتي تحقيق ذلك وبه القوة .

فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَـٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَـٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٠٧﴾ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِٱلشَّهَـٰدَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَآ أَوْ يَخَافُوٓا۟ أَن تُرَدَّ أَيْمَـٰنٌۢ بَعْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْمَعُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴿١٠٨﴾

قوله تعالى : ﴿ فإنْ عُثِر ﴾ : مبني للمفعول ، والقائمُ مقامَ فاعِله الجارُّ بعدَه ، أي : فإنِ اطُّلِعَ على استحقاقِهما الإثمَ يقال : [ عَثَر الرجلُ يعثُر ] عُثوراً : إذا هَجَم على شيء لم يَطَّلِعْ عليه غيرُه ، وأعثرتُه على كذا : أطلعتُه عليه ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ أَعْثَرْنا عليهم ﴾[2] . قال أهلُ اللغة : « وأصلُه من « عَثْرة الرجل » وهي الوقوع ، وذلك أن العاثِرَ إنما يَعْثُر بشيء كان لا يَراه ، فإن عَثَر به اطَّلع عليه ونَظَر ما هو ، فقيل لكل أمر كان خَفِيّاً ثم اطُّلِع عليه : « عُثِر عليه » . وقال الليث : « عَثَر يَعْثُر عُثوراً هجم على أمرٍ لم يهجم عليه غيرُه ، وعَثَر يَعْثُر عَثْرَةً وقع على شيء ، ففرَّق بين الفعلين بمصدريهما . وفَرَّق أبو البقاء بينهما بغير ذلك فقال : « عَثَر مصدرُه العُثور ، ومعناه اطَّلع ، فأمَّا « عَثَر » في مَشْيِه ومنطقه ورأيه فالعِثارُ » . والراغب جَعَلَ المصدرين على حَدٍّ سواء فإنه قال : « عَثَر الرجلُ بالشيء يَعْثُر عُثوراً وعِثاراً : إذا سَقط عليه ، ويُتَجَوَّزُ به فيمن يَطَّلِعُ على أمرٍ من غيرِ طلبه ، يقال : « عَثَرْتُ على كذا » .

وقوله : ﴿ وكذلك أَعْثَرْنا عليهم ﴾[3] أي : وَقَّفْناهم عليهم من غير أَنْ طَلَبوا » .

قوله تعالى : ﴿ فآخَرانِ ﴾ فيه أربعةُ أوجه :

**الأول** : أن يرتفع على أنه خبر مبتدأ مضمر تقديره : فالشاهدان آخران ، والفاء جواب الشرط ، دَخَلَتْ على الجملة الاسمية ، والجملةُ من قوله : « يقومان » في محلِّ رفعٍ صفةٍ لـ آخران .

**الثاني** : أنه مرفوعٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه : فليشهد آخران ، ذكره مكي وأبو البقاء ، وقد تَقَدَّم أن الفعلَ لا يُحْذَفُ وحدَه إلا في مواضِعَ ذكرتُها عند قوله : ﴿ حين الوصيةِ اثنان ﴾[4] .

**الثالث** : أنه خبرٌ مقدم ، و « الأَوْلَيان » مبتدأٌ مؤخرٌ ، والتقدير : فالأَوْلَيان بأمر الميت آخران يَقُومان مقامَهما ،

---

(١) سورة النجم ، الآية (٥٠) .
(٢) سورة الكهف ، الآية (٢١) .
(٣) سورة الكهف ، الآية (٢١) .
(٤) سورة المائدة ، الآية (١٠٦) .

ذكر ذلك أبو عليّ . قال : « ويكونُ كقولك : « تميمي أنا » .

**الرابع** : أنه مبتدأ ، وفي الخبرِ حينئذٍ احتمالات :

**أحدُها** : قولُه : « من الذين اسْتَحَقَّ » ، وجاز الابتداءُ به لتخصُّصِه بالوصف وهوالجملة من « يَقُومان » .

**والثاني** : أنَّ الخبرَ « يَقُومان » و « من الذين استحَقَّ » صفةُ المبتدأ ، ولا يَضُرُّ الفصلُ بالخبر بين الصفة وموصوفها ، والمسوِّغُ أيضاً للابتداء به اعتمادُه على فاءِ الجزاء . وقال أبو البقاء لَمَّا حَكَى رفعَه بالابتداء : « وجازَ الابتداءُ هنا بالنكرةِ لحصولِ الفائدةِ » فإنْ عَنَى أنَّ المسوِّغَ مجردُ الفائدةِ من غيرِ اعتبارِ مسوِّغٍ من المُسَوِّغات التي ذكرتُها فغيرُ مُسَلَّم .

**الثالث** : أنَّ الخبرَ قولُه : « الأَوْلَيان » نقله أبو البقاء ، وقوله « يَقُومان » و « مِن الذين استَحَقَّ » كلاهما في محلِّ رفعٍ صفةٍ لـ « آخَران » ، ويجوزُ أن يكونَ أحدُهما صفةً والآخرُ حالاً ، وجاءَتِ الحالُ من النكرةِ لتخصُّصِها بالوصفِ . وفي هذا الوجهِ ضعفٌ من حيث إنه إذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ جَعَلْتَ المعرفةَ محدَّثاً عنها والنكرة حديثاً ، وعكسُ ذلك قليلٌ جداً أو ضرورةٌ كقوله :

١٨٣٧ - ..... يَكُونُ مِزَاجَها عَسَلٌ وَمَاءُ[1]

وكقوله :

١٨٣٨ - وإنَّ حَرَاماً أَنْ أَسُبَّ مُجَاشِعاً بِآبَائِيَ الشُّمِّ الْكِرَامِ الخَضَارِمِ[2]

وقد فَهِمْتَ مِمَّا تقدَّم أنَّ الجملةَ من قوله « يقومان » والجارَّ من قوله : « من الذين » : إمَّا مرفوعُ المحلِّ صفةً لـ « آخَران » ألا خبرٌ عنه ، وإما منصوبه على الحال : إمَّا من نفسِ « آخران » ، أو مِنَ الضميرِ المستكنِّ في « آخَران » ، ويجوزُ في قوله « مِنَ الذين » أَنْ يكونَ حالاً من فاعلِ « يَقُومان » .

قوله : ﴿ **استَحَقَّ** ﴾ قرأ الجمهورُ : « استُحِقَّ » مبنياً للمفعول ، « الأَوْليان » رفعاً ، وحفص عن عاصم : « اسْتَحَقَّ » مبنياً للفاعل ، « الأوليان » كالجماعة ، وهي قراءة عبد الله بن عباس وأمير المؤمنين علي رضي الله عنهم ، ورُوِيَتْ عن ابن كثير أيضاً ، وحمزة وأبو بكر عن عاصم : « استُحِقَّ » مبنياً للمفعول كالجماعة ، « الأَوَّلِينَ » جمعَ « أَوَّل » جمعَ المذكرِ السالم ، والحسن البصري : « اسْتَحَقَّ » مبنياً للفاعل ، « الأَوَّلان » مرفوعاً تثنية « أَوَّل » ، وابن سيرين كالجماعة ، إلا أنه نصب الأَوْلَيَيْن تثنيةَ « أُولى » . وقرىء : « الأَوْلَيْنَ » بسكون الواو وفتح اللام وهو جمع « أُولى » كالأعلَيْنَ في جمعِ « أَعْلى » . ولما وصل أبو إسحاق الزجاج إلى هذا الوضوع قال : « هذا موضع من أصعب ما في القرآن إعراباً » . قلت : ولَعَمْري إنّ القول ما قالت حَذامِ ، فإن الناس قد دارَتْ رؤوسُهم في فَكِّ هذا التركيب ، وقد اجتهدْتُ ـ بحمد الله تعالى ـ فلخَّصْتُ الكلام فيها أحسنَ تلخيصٍ ، ولا بد من ذِكْرِ شيءٍ من معاني الآية لنستضيء

---

(١) عجز بيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه من قصيدة عنه يمدح فيها النبي ـ صلّى الله عليه وسلم ـ وصدره .
كأن سبيئة من بيت رأس .....
انظر ديوانه (٧٣) ، وهو من شواهد الكتاب (١/ ٤٩) ، = المقتضب (٤/ ٩٢) ، الكامل (١/ ١٢٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٩١، ٩٣) ، المغني (٢/ ٤٥٣) ، الخزانة (٩/ ٢٢٤) ، جمل الزجاجي (٥٨) ، المحتسب (١/ ٢٧٩) ، الهمع (١/ ١١٩) ، الصحاح « سبأ » .

(٢) تقدم .

به على الإعراب فإنه خادِمٌ لها .

فأمَّا قراءةُ الجمهورِ فرفعُ « الأَوْلَيان » فيها من أوجه :

**أحدها** : أنه مبتدأ ، وخبره « آخَران » ، تقديره : فالأَوْلَيان بأمر الميت آخران ، وقد تقدَّم شرحُ هذا .

**الثاني** : أنه خبر مبتدأ مضمر أي : هما الأَوْلَيان ، كأنَّ سائلاً سأل فقال : « مَنِ الآخَران » ؟ فقيل : هما الأَوْلَيان .

**الثالث** : أنه بدلٌ من « آخَران » وهوبدلٌ في معنى البيان للمبدلِ منه ، نحو : « جاء زيدٌ أخوك » وهذا عندهمْ ضعيفٌ لأنَّ الإبدالَ بالمشتقاتِ يَقِلُّ .

**الرابع** : أنه عطفُ بيان لـ « آخَران » بَيَّن الآخَرَيْن بالأَوْلَيَيْنِ . فإن قلت : شرطُ عطفِ البيان أن يكونَ التابعُ والتبوعُ متفقين في التعريفِ والتنكيرِ ، على أنَّ الجمهورَ على عدمِ جريانِه في النكرةِ خلافاً لأبي علي ، و « آخَران » نكرةٌ و « الأَوْلَيان » معرفةٌ . قلت : هذا سؤال صحيح ، ولكنْ يَلْزَمُ الأخفشَ ويلزم الزمخشريَّ جوازُه : أمَّا الأخفش فإنه يُجيز أَنْ يكونَ « الأَوْلَيان » صفةٌ لـ « آخَران » بما سأقرره عنه عند تعرُّضي لهذا الوجهِ ، والنعت والمنعوت يُشترط فيهما التوافقُ ، فإذا جاز في النعت فَلْيَجُزْ فيما هو شبيه به ، إذ لا فرق بينهما إلا اشتراطُ الاشتقاقِ في النعت . وأمَّا الزمخشري فإنه لا يشترط ذلك ـ أعني التوافق ـ وقد نَصَّ هو في سورة آل عمران على أن قوله تعالى : ﴿ **مقامُ إبراهيم** ﴾[1] عطفُ بيان لقوله ﴿ **فيه آياتٌ بَيِّناتٌ** ﴾ و ﴿ **آياتٌ بَيِّنات** ﴾ نكرةٌ لكنها لَمَّا تخصَّصَتْ بالوصفِ قَرُبَتْ من المعرفة ، كما قَدَّمْتُه عنه في موضعِه ، وكذا « آخَران » قد وُصِف بصفتين فَقَرُب من المعرفة أشدَّ من « آياتٌ بيناتٌ » ، من حيث وُصِفَتْ بصفةٍ واحدة .

**الخامس** : أنه بدلٌ من فاعلِ « يَقُومان » .

**السادس** : أنه صفةٌ لـ « آخران » ، أجازَ ذلك الأخفشُ . قال أبو عليّ : « وأجازَ أبو الحسن فيها شيئاً آخرَ ، وهو أن يكونَ « الأَوْلَيان » صفةً لـ « آخَران » لأنه لَمَّا وُصِفَ تخصَّص ، فَمِنْ أجلِ وصفِه وتخصيصِه وُصِفَ بوصف المعارف » . قال الشيخ[2] : « وهذا ضعيفٌ لاستلزامِه هَدْمَ ما كادوا أن يُجْمعوا عليه من أَنَّ النكرةَ لا تُوصف بالمعرفةِ ، ولا العكسِ » . قلت : لا شكَّ أنَّ تخالفَهما في التعريفِ والتنكير ضعيفٌ ، وقد ارتكبوا ذلك في مواضعَ ، فمنها ما حكاه الخليل : « مَرَرْتُ بالرجلِ خيرٍ منك » في أحدِ الأوجه في هذه المسألةِ . ومنها ﴿ **غيرِ المغضوب عليهم** ﴾[3] على القولِ بأنَّ « غير » صفةُ « الذين أنعمت عليهم » ، وقولُه :

١٨٣٩ ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي[4]

وقولُه تعالى : ﴿ **وآيةٌ لهم الليلُ نَسْلَخُ منه النهار**[5] ﴾ ، على أنَّ « يَسُبُّني » و « نَسْلَخُ » صفتان لِما قبلَهما فإنَّ

---

(١) انظر تفسير الآية (٩٧) .
(٢) انظر البحر المحيط (٤/ ٤٥) .
(٣) سورة الفاتحة ، الآية (٧) .
(٤) تقدم .
(٥) سورة يس ، الآية (٣٧) .

الجملَ نكراتٌ ، وهذه المُثُلَ التي أوردتها عكسُ ما نحن فيه ، فإنها تُؤَوَّلُ فيها المعرفةُ بالنكرة ، وما نحن فيه جعلنا النكرةَ فيه كالمعرفةِ ، إلَّا أنَّ الجامعَ بينهما التخالفُ ، ويجوز أن يكون ما نحن فيه من هذه المُثُلِ باعتبار أنَّ « الأَوْلَيَيْنِ » لَمَّا لم يُقْصَدْ بهما شخصان معينان قَرُبا من النكرة فوقعا صفةً لها مع تخصُّصِها هي ، فصار في ذلك مسوِّغان : قربُ النكرةِ من المعرفة بالتخصيص ، وقربُ المعرفةِ من النكرة بالإبهام ، ويدلُّ لِما قلتُه ما قال أبو البقاء : « والخامسُ أن يكون صفة لـ « آخران » لأنه وإنْ كان نكرةً فقد وُصِفَ ، والأَوْلَيان لم يَقْصِدْ بهما قصدَ اثنين بأعيانِهما » .

**السابع** : أنه مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه بـ « استُحِقَّ » ، إلَّا أنَّ كلَّ مَنْ أعربه كذا قَدَّر قبله مضافاً محذوفاً . واختلفت تقديراتُ المُعْرِبين ، فقال مكي : « تقديرُه : استُحِقَّ عليهم إثمُ الأَوْلَيَيْنَ » وكذا أبو البقاء وقد سبَقَهما إلى هذا التقديرِ ابنُ جرير الطبري ، وقَدَّره الزمخشري فقال : « مِن الذين استُحِقَّ عليهم انتداب الأَوْلَيَيْنِ منهم للشهادةِ لاطِّلاعِهم على حقيقةِ الحال » ، ومِمَّن ذهبَ إلى إرتفاع « الأَوْلَيان » بـ « استُحِقَّ » أبو علي الفارسي ، ثم منَعه ، قال : « لأنَّ المُسْتَحَقَّ إنما يكون الوصيةَ أو شيئاً منها ، وأمَّا الأَوْلَيان بالميتِ فلا يجوزُ أَنْ يُسْتَحَقَّا فيُسْنَدَ استُحِقَّ إليهما » قلت : إنما منع أبو عليّ ذلك على ظاهرِ اللفظِ فإنَّ الأَوْلَيَيْنِ لم يستحقَّهما أحدٌ كما ذكر ، ولكنْ يجوزُ أَنْ يُسْنَدَ « استُحِقَّ » إليهما بتأويلِ حذفِ المضافِ المتقدم . وهذا الذي منعه الفارسي ظاهراً هو الذي حَمَل الناسَ على إضمار ذلك المضافِ ، وتقديرُ الزمخشري بـ « انتداب الأولِيين » أحسنُ من تقدير غيرِه ، فإنَّ المعنى يُساعِدُه ، وأمَّا إضمارُ « الإثم » فلا يَظْهر أصلاً إلا بتأويل بعيدٍ .

وأجازَ ابن عطية أن يرتفعَ « الأَوْلَيان » بـ استُحِقَّ » أيضاً ، ولكنْ ظاهرُ عبارتِه أنه لم يُقَدِّر مضافاً فإنه استشعر باستشكالِ الفارسي المتقدم فاحتالَ في الجوابِ عنه وهذا نَصُّه ، قال ما ملخصُه : إنه « حُمِل « استُحِقَّ » هنا على الاستعارة فإنه ليس استحقاقاً حقيقةً لقولِه : « استحقَّا إثْماً » ، وإنما معناه أنَّهم غَلَبوا على المالِ بحكمِ انفرادِ هذا الميت وعدمِه لقرابته أو أهلِ دينِه فجَعَل تسوُّرَهم عليه استحقاقاً مجازاً ، والمعنى : من الجماعة التي غابت وكان مِنْ حَقِّها أَنْ تسوُّرَهم عليه استحقاقاً مجازاً ، والمعنى : من الجماعة التي غابت وكان مِنْ حَقِّها أَنْ تُحْضِرَ وليَّها ، فلمَّا غابَتْ وانفرد هذا الموصي استحقَّت هذه الحال ، وهذان الشاهدان من غيرِ أهل الدين والولاية وأَمْرِ الأَوْلَيَيْنِ على هذه الجماعة ، فبُنِي الفعلُ للمفعولِ على هذا المعنى إيجازاً ، ويُقَوِّي هذا الفرضَ تعدِّي الفعلِ بـ « على » لَمَّا كان باقتدارٍ وحَمْلِ هَيَّأته الحالُ ، ولا يُقال : استحَقَّ منه أو فيه إلا في الاستحقاقِ المستعارِ » انتهى ، فقد أسند « استحق » إلى « الأَوْليان » من غيرِ تقديرِ مضافٍ متأوِّلاً له بما ذَكَر ، واحتملتُ طولَ عبارتِه لتتَّضحَ .

واعلم أن مرفوعَ « استُحِقَّ » في الأوجهِ المتقدِّمة ـ أعني غيرَ هذا الوجهِ وهو إسنادُه إلى « الأَوْلَيان » ـ ضميرٌ يعودُ على ما تقدَّم لفظاً أو سياقاً ، واختلفت عباراتُهم فيه ، فقال الفارسي والحوفي وأبو البقاء والزمخشري : إنه ضميرُ الإثم ، والإثمُ قد تقدَّم في قولِه : « استحقا إثماً » . وقال الفارسي والحوفي أيضاً : « استحق هو الإيصاءُ أو الوصيةُ » قلت : إضمارُ الوصية مُشْكِلٌ ؛ لأنه إذا أُسْنِد الفعلُ إلى ضميرِ المؤنثِ مطلقاً وَجَبَتِ التاءُ إلا في ضرورة ، ويونس لا يَخُصُّه بها ، ولا جائز أَنْ يقال أَضْمرا لفظَ الوصية لأنَّ ذلك حُذِفَ ، والفاعلُ عندهما لا يُحْذَفُ . وقال النحاس مستحسناً لإضمارِ الإيصاء : « وهذا أحسنُ ما قيل فيه ؛ لأنه لم يُجْعل حرفٌ بدلاً من حرفٍ » يعني أنه لا يقولُ إنَّ « على » بمعنى « في » ، ولا بمعنى « مِنْ » كما قيل بهما ، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى .

وقد جَمَع الزمخشري غالبَ ما قُلْتُه وحَكَيْتُه من الإعرابِ والمعنى بأوجزِ عبارةٍ فقال : « فـ « آخَران » أي :

فشاهدان آخَران يَقُومان مقامَهما من الذين استُحِقَّ عليهم أي : من الذين استُحِقَّ عليهم الإثمُ ، ومعناه : من الذين جُنِي عليهم وهم أهلُ الميتِ وعشيرتُه والأَوْلَيان الأحقَّان بالشهادة لقرابتِهما ومعرفتِهما ، وارتفاعُهما على : « هما الأَوْلَيان » كأنه قيل : ومَنْ هما ؟ فقيل : الأَوْلَيان ، وقيل : هما بدلٌ من الضميرِ في « يَقُومان » أو من « آخَران » ، ويجوزُ أَنْ يرتفِعَا بـ « استُحِقَّ » أي : من الذين استُحِقَّ عليهم انتدابُ الأَوْلَيَيْنِ منهم للشهادة لاطِّلاعهم على حقيقة الحال » .

وقولُه ﴿ **عليهم** ﴾ : في « على » ثلاثةُ أوجهٍ :

**أحدها** : أنها على بابِها ، قال أبو البقاء : « كقولك : « وَجَبَ عليه الإثمُ » . وقد تقدَّم عن النحاس أنه لَمَّا أَضْمر الإيصاءَ بَقَّاها على بابها ، واستحسن ذلك .

**والثاني** : أنها بمعنى « في » أي استُحِقَّ فيهم الإثمُ فوقَعَتْ « على » موقعَ « في » كما تقعُ « في » موقعَها كقوله تعالى : ﴿ **ولأُصَلِّبَنَّكم في جُذوعِ النخل** ﴾[1] أي : على جذوعِ ، وكقولِه :

١٨٤٠ - بَطَلٌ كأنَّ ثِيابَه فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْءَمِ[2]

أي : على سَرْحةٍ . وقَدَّره أبو البقاء فقال : « أي استُحِقَّ فيهم الوصية » والثالث : أنها بمعنى « من » أي : استُحِقَّ منهم الإثمُ ، ومثلُه قولُه تعالى : ﴿ **إذا اكتالوا على الناس** ﴾[3] أي : من الناسِ . وقَدَّره أبو البقاء فقال : « أي استُحِقَّ منهم الأَوْلَيان ، فحين جَعَلَها بمعنى « في » قَدَّر « استُحِقَّ » مسنداً للوصية ، وحين جعلها بمعنى « من » قَدَّره مُسْنداً لـ « الأَوْلَيان » . وكان لَمَّا ذَكَر القائمَ مقامَ الفاعلِ لم يذكر إلا ضميرَ الإثم والأوليان . وأجاز بعضُهم أَنْ يُسْنَدَ «استُحِقَّ » إلى ضمير المال أي : استُحِقَّ عليهم المالُ الموروث ، وهو قريبٌ .

فقد تقَّرر أنَّ في مرفوع « استُحِقَّ » خمسةَ أوجه :

**أحدُها** : « الأَوْلَيان » .

**الثاني** : ضميرُ الإيصاء .

**الثالث** : ضميرُ الوصية ، وهو في المعنى كالذي قبلَه وتقدَّم إشكالُه .

**الرابع** : أنه ضميرُ الإثمِ .

**الخامس** : أنه ضميرُ المال ، ولم أَرَهم أجازوا أن يكونَ « عليهم » هو القائمَ مقامَ الفاعلِ نحو : « غيرِ المغضوبِ عليهم »[4] كأنهم لم يَرَوْا فيه فائدةً .

وأمَّا قراءةُ حفص فـ « الأَوْلَيان » مرفوعٌ بـ « استَحَقَّ » ومفعولُه محذوفٌ ، قَدَّره بعضهم « وصيتَهما » ، وقَدَّره

---

(١) سورة طه ، الآية (٧١) .

(٢) البيت لعنترة العبسي انظر ديوانه(٢٧) ، المنصف (٣/١٧) ، شرح أسفار الهذليين (١/١٩٢) ، الأزهية (٢٧٧) ، الخصائص (٢/٣١٢) ، شرح القصائد العشر للتبريزي (٣٦٤) ، المغني (١/١٦٩) ، الأشموني (٢/٢١٩) ، اللسان (سبت) .

(٣) سورة المطففين ، الآية (٢) .

(٤) سورة الفاتحة ، الآية (٧) .

الزمخشري بـ « أن يجرِّدوهما للقيام بالشهادة » فإنه قال : « معناه من الورثة الذين استحَقَّ عليهم الأوليان من بينهم بالشهادة أن يُجَرِّدوهما للقيام بالشهادة ، ويُظْهِروا بها كذبَ الكاذبين » وقال ابنُ عطية : « الأَوْلَيان » رفعٌ بـ « استَحَقَّ » وذلك أن يكون المعنى : من الذين استَحَقَّ عليهم مالَهم وتَرِكَتهم شاهدا الزور فسُمِّيا أَوْلَيَيْن أي : صَيَّرهما عدمُ الناس أَوْلَيَيْنِ بالميت وتَركَتِه فخانا وجارا فيها ، أو يكونُ المعنى ؛ مِن الذين حَقَّ عليهم أَنْ يكونَ الأَوْلَيان منهم ، فاستَحَقَّ بمعنى حَقَّ كاستعجب وعجب ، أو يكون استحقَّ بمعنى سعى واستوجب فالمعنى : من القوم الذين حَضَر أَوْلَيان منهم فاستَحَقَّا عليهم أي : استحقا لهم وسَعَيا فيه واستوجباه بأيمانهما وقُرْبانهما .

قال الشيخ ـ بعد أَنْ حكى عن الزمخشري وأبي محمد ما قَدَّمْتُه عنهما ـ : « وقال بعضُهم : المفعولُ محذوفٌ تقديرُه : الذين استَحَقَّ عليهم الأَوْلَيان وصيتَهما » قلت : وكذا هو محذوفٌ أيضاً في قولَي أبي القاسم وأبي محمد وقد بَيَّنْتُهما ما هما فهو عند الزمخشري قولُه : « أَنْ يُجَرِّدُوهما للقيام بالشهادة » ، وعند ابن عطية هو قولُه : « ما لَهم وتَرِكَتَهم » ، فقولُه : « وقال بعضهم : المفعولُ محذوفٌ » يُوهِمُ أنه لم يَدْرِ أنَّه محذوفٌ فيما تقدَّم أيضاً . وممن ذهبَ إلى أن « استَحَقَّ » بمعنى « حَقَّ » المجردِ الواحدي فإنه قال : « واستحقَّ هنا بمعنى حَقَّ ، أي وَجَبَ ، والمعنى : فآخران من الذين وَجَبَ عليهم الإيصاءُ بتوصيته بينهم وهم وَرَثَتُه » وهذا التفسير الذي ذكره الواحدي أوضحُ من المعنى الذي ذكره أبو محمد على هذا الوجهِ وهو ظاهرٌ .

وأمَّا قراءةُ حمزة وأبي بكر فمرفوعُ « استُحِقَّ » ضميرُ الإيصاء أو الوصية أو المال أو الإثم حَسْبما تقدَّم ، وأمَّا « الأَوَّلين » فجمعُ « أوّل » المقابِل لـ « آخِر » ، وفيه أربعةُ أوجهٍ :

**أحدُها** : أنه مجرورٌ صفةٍ لـ « الذين » .

**الثاني** : أنه بدلٌ منه وهو قليلٌ لكونِه مشتقاً .

**الثالث** : أنه بدلٌ من الضمير في « عليهم » ، وحَسَّنَه هنا وإنْ كان مشتقاً عدمُ صلاحية ما قبلَه للوصف ، نَقَل هذين الوجهين الأخيرين مكي .

**الرابع** : أنه منصوبٌ على المدح ، ذكره الزمخشري ، قال : « ومعنى الأَوَّلِيَّة التقدُّمُ على الأجانب في الشهادة لكونِهم أحقَّ بها » ، وإنما فَسَّر الأَوَّلِيَّة بالتقدُّم على الأجانبِ جَرْياً على ما مَرَّ في تفسيرِه : أو آخَران مِنْ غيرِكم أنَّهما من الأجانبِ لا من الكفارِ . وقال الواحدي : « وتقديرُه مِنَ الأَوَّلين الذين استُحِقّ عليهم الإيصاءُ أو الإثم ، وإنما قيل لهم « الأَوَّلين » » من حيث كانوا أَوَّلين في الذِّكْرِ ، أَلا ترى أنه قد تقدَّم : « يا أيها الذين آمنوا شهادةُ بَيْنِكم » وكذلك « اثنان ذوا عدلٍ منكم » ذُكِرا في اللفظ قبل قوله : « أو آخَران من غيركم » ، وكان ابنُ عباس يختارُ هذه القراءةَ ويقول : « أرأيتَ إن كان الأَوْلَيان صغيرين كيف يَقُومان مقامَهما » ؟ أراد أنهما إذا كانا صغيرين لم يقوما في اليمين مقامَ الحانثين . ونحا ابن عطية هذا المنحى قال : « معناه من القوم الذين استُحِقَّ عليهم أمرُهم أي : غُلِبوا عليه ، ثم وصفَهم بأنهم أَوَّلون أي : في الذكر في هذه الآية » .

وأمَّا قراءة الحسن فالأولان مرفوعان بـ « استَحَقَّ » فإنه يقرؤه مبنياً للفاعل . قال الزمخشري : « ويَحْتَجُّ به مَنْ يرى ردَّ اليمين على المُدَّعي » ، ولم يبيِّن مَنْ هما الأَوَّلان ، والمرادُ بهما الاثنان المتقدِّمان في الذكر . وهذه القراءةُ كقراءةِ حفص ، فيخقَدَّر فيها ما ذُكِر ، ثم مما يليقُ من تقديرِ المفعولِ .

وأما قراءة ابن سيرين فانتصابُها على المَدْحِ ولا يجوزُ فيها الجر ، لأنه : إمَّا على البدل وإمَّا على الوصف بجمع ، والأَوْلَيين في قراءته مثنى فتعذر فيها ذلك . وأمَّا قراءة « الأَوْلَيْن » كالأعلَيْن فحكاها أبو البقاء قراءةً شاذة لم يَعْزُها ، قال : « ويُقْرأ « الأَوْلَين » جمعَ الأولى ، وإعرابه كإعراب الأَوْلِين » يعني في قراءة حمزة ، وقد تقدَّم أنّ فيها أربعةَ أوجه وهي جارية هنا .

قوله : ﴿ فيُقْسِمان ﴾ نسقٌ على «يَقُومان» والسببيَّةُ فيها ظاهرةٌ . و « لَشهادتُنا أحقُّ » : هذه الجملة جوابُ القسمِ في قوله : « فيُقْسِمان » ، و « ذلك أَدْنَى » لا محلَّ لهذه الجملةِ لاستئنافِها ، والمشارُ إليه الحكمُ السابقُ بتفصيلِه ، أي : ما تقدَّم ذكرُه من الأحكام أقربُ إلى حصول إقامة الشهادة على ما ينبغي . وقيل : المشارُ إليه الحَبْس بعد الصلاة ، وقيل : تحليفُ الشاهدين . و « أَنْ يأتوا » أصلُه إلى أن يأتوا . وقَدَّره أبو البقاء بـ « من » أيضاً ، أي : أَدْنى مِنْ أَنْ يأتُوا . وقَدَّره مكي بالباء أي : بأَنْ يأتُوا ، وليسا بواضحين ، ثم حَذَفَ حرفَ الجر فَنَشَأ الخلافُ المشهور . و « على وجهها » متعلقٌ بـ « يأتُوا » . وقيل : في محلِّ نصبٍ على الحال منها ، وقَدَّره أبو البقاء بـ «محقَّقة وصحيحة » وهو تفسيرُ معنى ؛ لِما عرفت غير مرة من أنَّ الأكوانَ المقيدة لا تُقَدَّر في مثله .

قوله : ﴿ أو يَخافوا ﴾ في نصبه وجهان ، أحدهما : أنه منصوب عطفاً على « يَأْتوا » ، وفي « أو » على هذا تأويلان .

**أحدُهما** : أنها على بابِها من كونها لأحدِ الشيئين ، والمعنى : ذلك الحكمُ أقربُ إلى حصول الشهادة على ما ينبغي أو خوفِ رَدِّ الأيمان إلى غيرِهم فتسقطُ أَيْمانهم . والتأويلُ الآخَر : أن تكونَ بمعنى الواو ، أي : ذلك الحكم كله أقربُ إلى أَنْ يأتُوا ، وأقربُ إلى أن يَخافوا ، وهذا مفهومٌ من قول ابن عباس .

**الثاني** : من وجهي النصب : أنه منصوبٌ بإضمار « أَنْ » بعد « أو » ومعناها هنا « إلا » كقولهم : « لألزمنَّك أو تقضيني حَقِّي » تقديره : إلاَّ أَنْ تقضِيَني ، فـ « أو » حرفُ عطفٍ على بابها ، والفعلُ بعدَها منصوبٌ بإضمار « أَنْ » وجوباً ، و «أَنْ » وما في حَيِّزها مؤولةٌ بمصدرٍ ، ذلك المصدرُ معطوفٌ على مصدر متوهَّم من الفعل قبله ، فمعنى : لألزمنَّك أو تقضيَني حقي : ليكوننَّ مني لزومٌ لك أو قضاؤك لحقي ، وكذا المعنى هنا أي : ذلك أدنى بأن يأتوا بالشهادة على وجهها ؛ وإلاَّ خافوا ردَّ الأَيْمان ، كذا قَدَّره ابن عطية بواوٍ قبل « إلا » وهو خلافُ تقدير النحاة ، فإنهم لا يقدِّرون « أو» إلا بلفظ « إلا » وحدها دون واو . وكأن « إلا » في عبارته على ما فهمه الشيخ ليسَتْ « إلا » الاستثنائيةَ ، بل أصلُها « إنْ » شرطيةً دَخَلَتْ على « لا » النافيةِ فأُدْغمت فيها ، فإنه قال[1] : « أو تكون « أو » بمعنى « إلاَّ إنْ » ، وهي التي عَبَّر عنها ابن عطية بتلك العبارةِ من تقديرها بشرطٍ ـ محذوفٍ فعلُه ـ وجزاء » انتهى . وفيه نظرٌ من وجهين :

**أحدُهما** : أنه لم يَقُلْ بذلك أحدٌ ، أعني كونَ « أو » بمعنى الشرط .

**والثاني** : أنه بعد أَنْ حَكَم عليها بأنها بمعنى « إلاَّ إنْ » جَعَلَها بمعنى شرطٍ حُذِفَ فعلُه .

و ﴿ أَنْ تُرَدَّ ﴾ في محلِّ نصبٍ على المفعولِ به أي : أو يَخافُوا رَدَّ أَيْمانهم . و ﴿ **بعد أَيْمانهم** ﴾ : إمَّا ظرفٌ لـ « تُرَدَّ » أو متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ « أَيْمان » . وجُمِع الضميرُ في قولِه « يَأْتُوا » وما بعده وإنْ كان عائداً في

---

(١) انظر البحر المحيط ٤/ ٧٤.

المعنى على مثنًى وهو الشاهدان ، فقيل : هو عائدٌ على صنفي الشاهدين . وقيل : بل عائدٌ على الشهودِ من الناسِ كلِّهم ، معناه : ذلك أَوْلى وأجدرُ أَنْ يحذرَ الناسُ الخيانةَ فيَتَحَرَّوا في شهادتِهم خوفَ الشناعةِ عليهم والفضيحةِ في رَدِّ اليمين على المُدَّعي . وقوله : « واتقوا الله » لم يذكرْ متعلَّق التقوى : إمَّا للعلمِ به أي : واتقوا اللَّهَ في شهادتِكم وفي الموصِين عليهم بأن لا تَخْتَلِسوا لهم شيئاً ؛ لأن القصةَ كانت بهذا السببِ ، وإمَّا قصداً لإيقاعِ التقوى ، فيتناولُ كلَّ ما يُتَّقى منه . وكذا مفعولُ « اسمعوا » إنْ شِئتَ حذفتَه اقتصاراً أو اختصاراً أي : اسمعوا أوامرَه ونواهيَه من الأحكام المتقدمة ، وما أفصحَ ما جيء بهاتين الجملتين الأمريتين ، فتبارك اللَّهُ أصدقُ القائلين .

﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾

قوله تعالى : ﴿ يومَ يَجْمَعُ ﴾ : في نصبِه أحدَ عشرَ وجهاً :

**أحدها** : أنه منصوبٌ بـ « اتقوا » أي : اتقوا اللَّهَ في يومِ جَمْعِه الرسلَ قاله الحوفي ، وهذا ينبغي ألَّا يجوزَ ، لأنَّ أمرَهم بالتقوى في يوم القيامة لا يكون ، إذ ليس بيومِ تكليفٍ وابتلاء ، ولذلك قال الواحدي : « ولم يُنْصَب اليوم على الظرفِ للاتقاء ، لأنهم لم يُؤْمَروا بالتقوى في ذلك اليوم ، ولكن على المفعول به كقوله : ﴿ **واتَّقُوا يوماً** ﴾[1] .

**الثاني** : أنه منصوب بـ « اتقوا » مضمراً يدل عليه « واتقوا الله » . قال الزجاج : « هو محمول على قوله : « واتقوا الله » ثم قال : « يوم يجمع » أي : واتقوا ذلك اليوم ، فدلَّ ذِكْرُ الاتقاء في الأول على الاتقاء في هذه الآية ، ولا يكون منصوباً على الظرف للاتقاء لأنهم لم يُؤْمروا بالاتقاء في ذلك اليوم ، ولكن على المفعول به كقوله تعالى : ﴿ **واتقوا يوماً لا تَجْزِي نفسٌ عن نفس شيئاً** ﴾ .

**الثالث** : أنه منصوب بإضمار « اذكروا » .

**الرابع** : بإضمار « احذروا » .

**الخامس** : أنه بدل اشتمال من الجلالة . قال الزمخشري : « يوم يجمع » بدلٌ من المنصوب في « واتقوا الله » وهو من بدلِ الاشتمال كأنه قيل : «واتقوا الله يوم جَمْعِه» انتهى ، ولا بد من حذفِ مضافٍ على هذا الوجهِ حتى تَصِحَّ له هذه العبارةُ التي ظاهرها ليس بجيدٍ ، لأنَّ الاشتمالَ لا يُصَفُ به الباري تَعالى على أيِّ مذهبٍ فَسَّرناه من مذاهبِ النحويين في الاشتمالِ ، والتقديرُ : واتقوا عقابَ الله يومَ يجمعُ رسلَه ، فإنَّ العقابَ مشتملٌ على زمانِه ، أو زمانُه مشتملٌ عليه ، أو عاملُها مشتملٌ عليهما على حَسَبِ الخلافِ في تفسيرِ البدلِ الاشتمالي ، فقد تبيَّن لك امتناعُ هذه العباراتِ بالنسبةِ إلى الجلالةِ الشريفة . واستبعد الشيخ[2] هذا الوجهَ بطولِ الفصلِ بجملتين ، ولا بُعْدَ فإنَّ هاتين الجملتين من تمامِ معنى الجملةِ الأولى .

**السادسُ** : أنَّه منصوبٌ بـ « لا يَهْدي » قاله الزمخشري وأبو البقاء . قال الزمخشري : « أي : لا يهديهم طريقَ الجنة يومئذ كما يُفْعَلُ بغيرهم » . وقال أبو البقاء : « أي : لا يهديهم في ذلك اليومِ إلى حُجَّة أو إلى طريق الجنة » .

**السابع** : أنه مفعولٌ به وناصبُه « اسمعوا » ولا بد من حذف مضاف حينئذ لأنَّ الزمان لا يسمع ، فقدَّره أبو البقاء :

---

(١) سورة البقرة، الآية (٤٨).

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٤٨) .

« واسمعوا خبر يوم يجمع » ، ولم يذكر أبو القاء غيرَ هذين الوجهين وبدأ بأولهما . وفي نصبِه بـ « لا يَهْدي » نظر من حيث إنه لا يهديهم مطلقاً لا في ذلك اليوم ولا في الدنيا ، أعني المحكومَ عليهم بالفسق ، وفي تقدير الزمخشري « لا يهديهم إلى طريق الجنة » نُحُوٌّ إلى مذهبه من أنّ نَفْي الهداية المطلقة لا يجوز على الله تعالى ، ولذلك خَصَّص المُهْدَى إليه ولم يذكر غيره ، والذي سَهَّل ذلك عنده أيضاً كونُه في يومٍ لا تكليفَ فيه ، وأما في دار التكليف فلا يُجيز المعتزلي أن يُنْسَبَ إلى الله تعالى نَفْيُ الهدايةِ مطلقاً البتة .

**الثامن** : أنه منصوبٌ بـ « اسمعوا » قاله الحوفي ، وفيه نظرٌ لأنهم ليسوا مكلَّفين بالسماعِ في ذلك اليومِ ، إذ المرادُ بالسماع السماعُ التكليفي .

**التاسع** : أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ متأخرٍ أي : يوم يَجْمَعُ اللَّهُ الرسلَ كان كيتَ وكاتَ ، قاله الزمخشري .

**العاشر** : قلت : يجوز أن تكونَ المسألة من باب الإعمال ، فإنَّ كُلًّا من هذه العوامل الثلاثة المتقدمة يَصِحُّ تسلُّطُه عليه بدليل أنَّ العلماء جَوَّزوا فيه ذلك ، وتكون المسألةُ مِمَّا تنازع فيها ثلاثةُ عواملَ وهي « اتقوا » و « اسمعوا » و « لا يَهْدي » ، ويكون من إعمال الأخير لأنه قد حُذِفَ من الأوَّلين ولا مانع يمنع من الصناعة ، وأمَّا المعنى فقد قَدَّمْتُ أنه لا يظهر نصب « يوم » بشيء من الثلاثة لأنَّ المعنى يأباه ، وإنما أجَزْتُ ذلك جرياً على ما قالوه وجَوَّزوه ، لا سيما أبو البقاء فإنه لم يذكر غيرَ كونِه منصوباً بـ « اسمعوا » أو بـ « لايهدي » ، وكذا الحوفي جَوَّز أن ينتصب بـ « اتقوا » وبـ « اسمعوا » .

**الحادي عشر** : أنه منصوب بـ « قالوا : لا علمَ لنا » أي : قال الرسل يوم جمعهم وقول الله لهم ماذا أُجبتم . واختاره الشيخ[1] على جميع ما تقدم ، قال : « وهو نظيرُ ما قلناه في قوله تعالى : ﴿ **وإذا قال ربك للملائكة إني جاعلٌ في الأرضِ خليفةً ، قالوا : أتَجْعَلُ** ﴾[2] » وهو وجه حسن .

قوله : ﴿ ماذا أُجِبْتُم ﴾ فيه أربعة أقوال :

**أحدُها** : أنَّ « ماذا » بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، فَغَلَب فيه جانبُ الاستفهام ومحلُّه النصبُ على المصدرِ بما بعده ، والتقديرُ : أيَّ إجابةٍ أُجِبْتُم قال الزمخشري : « ماذا أُجِبْتُم » منتصبٌ انتصابَ مصدره على معنى : أيَّ إجابة أُجبتم ، ولو أُريد الجوابُ لقيل : «بماذا أُجبتم» أي : لو أُريد الكلامُ المجابُ لقيل : بماذا . ومِنْ مجيء « ماذا » كلِّه مصدراً قوله :

١٨٤١ - مَاذَا يَغِيرُ ابنَتَيْ ربعٍ عَوِيلُهُمَا ... لَا تَرْقُدانِ وَلَا بُؤْسَى لِمَنْ رَقَدا[3]

**الثاني** : أن « ما » استفهاميةٌ في محل رفع بالابتداء و « ذا » خبره ، وهي موصولةٌ بمعنى الذي لاستكمال الشرطين المذكورين ، و « أُجِبْتُم » صلتُها ، والعائدُ محذوفٌ أي : ما الذي أُجِبْتم به ، فَحَذَفَ العائدَ ، قاله الحوفي . وهذا لا يجوزُ ، لأنه لا يجوزُ حَذْفُ العائِد المجرور إلا إذا جُرَّ الموصولُ بحرف مثلِ ذلك الحرفِ الجارِّ للعائدِ ، وأنْ

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/٤٨) .
(٢) سورة البقرة ، الآية (٣٠) .
(٣) البيت لعبد مناف الهذلي انظر ديوان الهذليين (٢/٣٨) ، = شرح أشعار الهذليين (٢/٦٧١) ، البحر المحيط (٥/١٧٣) ، التهذيب غار (٨/١٨٢) ، اللسان (غبر) ، (لعج) ، والبؤس : الشدة والضيق .

يَتَّحِدَ متعلَّقاهما نحو : « مررتُ بالذي مررتَ » أي به ، وهذا الموصولُ غير مجرورٍ ، لو قلت : « رأيت الذي مررتَ » أي : مررتَ به لم يجز ، اللهم إلا أَنْ يُدَّعى حَذْفُه على التدريج بأن يُحذَفَ حرفُ الجر فيصلَ الفعل إلى الضمير فيحذفُ كقوله : ﴿ **وخُضْتم كالذي خاضوا** ﴾[1] أي في أحد أوجهه ، وقوله : ﴿ **فاصْدَعْ بما تُؤْمَرْ** ﴾[2] في أحد وجهيه ، وعلى الجملةِ فهو ضعيف .

**الثالث** : أنَّ « ما » مجرورةٌ بحرفِ جَرٍّ مقدَّرٍ ، لَمَّا حُذِف بقيت في محل نصب ، ذكره أبو البقاء وضعَّف الوجه الذي قبله ـ أي كونَ ذا موصولةً ـ فإنه قال : « ماذا » في موضعِ نصب بـ « أُجِبْتُم » وحرفُ الجرِّ محذوفٌ ، و « ما » و « ذا » هنا بمنزلةِ اسمٍ واجدٍ ، ويَضْعُفُ أَنْ تُجْعَلَ « ما » بمعنى الذي لأنه عائدَ هنا ، وحذفُ العائدِ مع حرفِ الجَرِّ ضعيفٌ » . قلت : أمَّا جَعْلُه حذفَ العائدِ المجرورِ ضعيفاً فصحيحٌ تقدَّم شرحُه والتنبيهُ عليه ، وأمَّا حذفُ حرفِ الجر وانتصابُ مجرورِه فهو ضعيفٌ أيضاً ، لا يجوزُ إلا في ضرورة كقوله :

١٨٤٢ ـ فَبِتُّ كَأَنَّ الْعَائِدَاتِ فَرَشْنَنِي ..... [3]

وقوله :

١٨٤٣ ـ ..... وأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا الأَسَى لَقَضَانِي[4]

وقوله :

١٨٤٤ ـ تَمُرُّون الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ..... [5]

وقد تقدَّم تحقيق ذلك واستثناءُ ذلك المطَّردِ منه ، فقد فَرَّ من ضعيفٍ ووقع في أضعفَ منه .

**الرابع** : قال ابن عطية : « معناه : ماذا أجابت به الأمم » فَجَعَلَ « ماذا » كنايةً عن المجابِ به لا المصدرِ ، وبعد ذلك ، فهذا الكلامُ منه محتملٌ أَنْ يكونَ مثلَ ما تقدَّم حكايتُه عن الحوفي في جَعْلِه « ما » مبتدأً استفهاميةً ، و « ذا » خبره على أنها موصولةٌ ، وقد تقدَّم التنبيه على ضعفه ، ويُحْتمل أن يكون « ماذا » كلُّه بمنزلةِ اسم استفهام في محلِّ رفع بالابتداء ، و « أُجِبْتُم » خبرُه ، والعائدُ محذوفٌ كما قَدَّره هو ، وهو أيضاً ضعيفٌ ؛ لأنه لا يُحْذَفُ عائدُ المبتدإ وهو مجرورٌ إلا في مواضعَ ليس هذا منها ، لو قلت : « زيدٌ مررتُ » لم يجز ، وإذا تبيَّن ضعفُ هذه الأوجهِ رُجِّح الأول .

والجمهور على « أُجِبْتم » مبنياً للمفعول ، وفي حذف الفاعل هنا ما لا يُبْلَغُ كُنهُه من الفصاحة والبلاغة حيث اقتصر على خطاب رسله غيرَ مذكورٍ معهم غيرُهم ، رفعاً من شأنهم وتشريفاً واختصاصاً . وقرأ ابن عباس وأبو حيوة

---

(١) سورة التوبة ، الآية (٦٩) .
(٢) سورة الحجر ، الآية (٩٤) .
(٣) صدر بيت للنابغة الذبياني وعجزه :
..... هَرَاساً ، بِهِ يُعْلَى فِراشي وَيُفْشَبُ
انظر ديوانه (١٧) تهذيب اللغة (١٢٤/٦) (هرس) لسان العرب ( فشب ـ هرس ) .
العائدات : الزائرات في المرض .

(٤) عجز بيت لعروة بن حزام العذري وصدره :
تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ
.....
انظر شرح الحماسة (٣٤٤/١) ، المغني (١٤٢/١) ، شرح الكافية الشافية (٦٣٥/٢) ، الكامل (٣٢/١) ، البحر (٢٤٠/٧) ، العيني (٥٥٢/٢) ، اللسان (غرض) .
(٥) تقدم .

« أُجِبْتم » مبنياً للفاعل والمفعول محذوف أي : ماذا أَجَبْتم أممكم حين كَذَّبوكم وآذَوْكم ، وفيه توبيخٌ للأمم ، وليست في البلاغةِ كالأولى .

وقوله : ﴿ **إنك أنتَ عَلاَّمُ الغُيوبِ** ﴾ كقوله : « إنك أنت العليم الحكيم » في البقرة[١] . والجمهورُ على رفع « عَلاَّمُ الغيوب » ، وقرىء[٢] بنصبِه وفيه أوجهٌ ذَكَرها أبو القاسم وهي : الاختصاصُ والنداءُ وصفةٌ لاسم « إنَّ » قال : « وقُرىء بالنصب على أنّ الكلامَ قد تَمَّ عند قوله « إنك أنت » أي : إنك الموصوف بأوصافِك المعروفة من العلم وغيرِه ، ثم انتصَبَ « عَلاَّم الغيوب » على الاختصاصِ أو على النداء أو هو صفةٌ لاسم « إنَّ » .

قال الشيخ[٣] : « وهو على حَذْفِ الخبر لفهم المعنى ، فَتَمَّ الكلامُ بالمقدَّرِ في قوله « إنَّك أنتَ » أي : إنَّك الموصوفُ بأوصافِك المعروفةِ من العلم وغيره » ثم قال : « قال الزمخشري : ثم انتصب فذكره إلى آخره » فزعم أنَّ الزمخشري قَدَّر لـ « إنك » خبراً محذوفاً ، والزمخشري لا يريد ذلك البتةَ ولا يَرْتضيه ، وءنما يريد أنَّ هذا الضمير بكونِه لله تعالى هو الدالُّ على تلك الصفات المذكورة لا انفكاكَ لها عنه ، وهذا المعنى هو الذي تقتضيه البلاغةُ والذي غاص عليه أبو القاسم ، لا ما قدَّره الشيخُ مُوهِماً أنه أتى به من عنده . ويعني بالاختصاص النصبَ على المدح لا الاختصاصَ الذي هو شبيه بالنداء ، فإنَّ شرطه أن يكون حشواً .

ولكنَّ الشيخَ قد رَدَّ على أبي القاسم قولَه « إنه يجوز أن يكون صفةً لاسم « إنَّ » بأنَّ اسمها هنا ضمير مخاطب ، والضمير لا يوصف مطلقاً عند البصريين ، ولا يوصَف منه عند الكسائي إلا ضميرُ الغائبِ لإبهامه في قولهم « مررت به المسكينِ » مع إمكان تأويله بالبدل وهو ردٌّ واضح ، على أنه يمكن أن يقال أرادَ بالصفةِ البدلَ وهي عبارة سيبويه ، يُطْلِقُ الصفةَ ويريد البدل[٤] فله أُسْوَةٌ بإمامه واللازم مشترك ، فما كان جواباً عن سيبويه كان جواباً له ، ولكن يَبْقَى فيه البدلُ بالمشتق وهو أسهلُ من الأول . ولم أَرَهُم خرَّجُوها على لغة مَنْ ينصِبُ الجزأين بـ « إنَّ » وأخواتِها كقولِه :

١٨٤٥ - إنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزاً ..... [٥]

وقوله :

١٨٤٦ - ..... خُطاكِ خِفافاً ، إنَّ حُرَّاسنا أسْدا[٦]

وقوله :

١٨٤٧ - لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعُ عَلَى الْفَتَى ..... [٧]

---

(١) انظر تفسير الآية (٣٢) .
(٢) انظر البحر (٤/٤٩) .
(٣) انظر البحر المحيط (٤/٤٩) .
(٤) انظر الكتاب (١/٣٩٥) .
(٥) صدر بيت وعجزه :
..... تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزَا
انظر الهمع (١/١٣٤) ، الدرر (١/١١٢) ، النوادر (١٧٢) .
والخبة : الخداعة ، والجزور : كثيرة الأكل ، والقفيز : مكيال .

(٦) جزء بيت لعمر بن أبي ربيعة وهو بتمامه :
إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ
خُطَاكَ خِفَافاً ، إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدا
انظر الهمع (١/١٣٤) ، الأشموني (١/٢٦٩) ، الخزانة (٤/١٦٧) ، المغني (١/٣٧) ، تعليق الفرائد (١/١٠٧٧) ، الدرر (١/١١١) ، وسيأتي البيت بتمامه في سورة الأعراف الآية (٥٤) .
(٧) صدر بيت وعجزه :
..... والشيب كان هو البدي الأول
انظر معاني الفراء (٢/٣٥٢) .

وقوله :

١٨٤٨ - كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا[1]

ولو قيل به لكان صواباً .

و «عَلَّامُ» مثالُ مبالغة فهو ناصب لما بعده تقديراً ، وبهذا أيضاً يُرَدُّ على الزمخشري على تقديرِ تسليم صحة وصف الضمير من حيث إنه نكرة ؛ لأن إضافته غيرُ محضة وموصوفه معرفةٌ . والجمهور على ضمِّ العين من « الغيوب » وهو الأصل ، وقرأ حمزة وأبو بكر بكسرها ، والخلافُ جارٍ في ألفاظٍ أُخَرَ نحو : « البيوت والجيوب والعيون والشيوخ » وقد تقدَّم تحرير هذا كله في البقرة عند ذكر « البيوت[2] » ، وستأتي كلُّ لفظةٍ من هذه الألفاظِ مَعْزُوَّةً لقارئِها في سورها إن شاء الله تعالى . وجُمِع الغيبُ هنا وإنْ كان مصدراً لاختلافِ أنواعِه ، وإن أريد به الشيء الغائب ، أو قلنا إنه مخففٌ من فَيْعِل كما تقدم تحقيقه في البقرة[3] فواضح .

إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ۖ وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۖ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِي ۖ وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِي ۖ وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي ۖ وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١١٠﴾

قوله تعالى : ﴿ إذ قال الله ﴾ : فيها أوجه :

**أحدها** : أنه بدل من « يوم يجمع » قال الزمخشري : « والمعنى أنه يوبخ الكافرين بسؤال الرسل عن إجابتهم ، وبتعديد ما أظْهر على أيديهم من الآيات العِظام فكذَّبهم بعضُهم وسَمَّوهم سحرةً ، وتجاوزَ بعضُهم الحَدَّ فجعله وأمه إلهين » . ولمَّا ذَكَر أبو البقاء هذا الوجهَ تأوَّلَ فيه « قال » بـ « يقول » ، وأنَّ « إذ » وإنْ كانت للماضي فإنما وقَعَتْ هنا على حكاية الحال

**الثاني** : أنه منصوبٌ بـ « اذكر » مقدراً ، قال أبو البقاء : « ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ : اذكر إذ يقول » ، يعني أنه لا بد من تأويل الماضي بالمستقبلِ ، وهذا كما تقدَّم له في الوجهِ قبله ، وكذا ابن عطية تأوَّله بـ « يقول » فإنه قال : « تقديرُه : اذكر يا محمد إذ » و « قال » هنا بمعنى « يقول » لأنَّ ظاهرَ هذا القولِ إنما هو في يوم القيامة تقدمه لقوله : « أأنت قلت للناس » .

---

(١) البيت لأبي نخيلة ونسب لمحمد بن ذؤيب العماني انظر الخصائص (٢/ ٤٣٠) ، الكامل (٥١٣) ، الدرر (١/ ١١٢) .

(٢) انظر تفسير الآية (١٨٩) .

(٣) انظر تفسير الآية (٣) .

**الثالث** : أنه في محل رفعٍ خبراً لمبتدأ مضمر ، أي : ذلك إذ قال ، ذكره الواحدي وهذا ضعيفٌ ، لأن « إذ » لا يُتَصرَّف فيها ، وكذلك القولُ بأنها مفعول بها بإضمار « اذكر » ، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك ، اللهم إلا أنْ يريدَ الواحدي بكونه خبراً أنه ظرفٌ قائم مقامَ خبرٍ نحو : « زيدٌ عندك » فيجوز .

قوله : ﴿ **يا عيسى ابنَ مريمَ** ﴾ تقدَّم الكلام في اشتقاق هذه المفردات ومعانيها[١] .

و « ابن » صفة لـ « عيسى » نُصِب لأنه مضاف ، وهذه قاعدةٌ كلية مفيدة ، وذلك أنَّ المنادى المفردَ المعرفةَ الظاهرَ الضمةِ إذا وُصف « ابن » أو ابنة ووقع الابن أو الابنة بين علمين أو اسمين متفقين في اللفظ ولم يُفْصَل بين الابن وبين موصوفه بشيء تثبت له أحكامٌ منها : أنه يجوزُ إتباعُ المنادى المضمومِ لحركةِ نون « ابن » فيُفتح نحو : « يا زيدَ بن عمرو ، ويا هندَ ابنة بكر » بفتح الدال من « زيد » و « هند » وضمِّها ، فلو كانت الضمةُ مقدرةً نحو ما نحن فيه ، فإنَّ الضمة مقدرة على ألف « عيسى » فهل يُقَدَّر بناؤه على الفتح إتباعاً كما في الضمة الظاهرة ؟ خلاف : الجمهورُ على عَدَمِ جوازِه ، إذ لا فائدة في ذلك ، فإنه إنما كان للإتباع وهذا المعنى مفقود في الضمة المقدرة . وأجاز الفراء ذلك إجراءً للمقدر مُجْرى الظاهر ، وتبعه أبو البقاء فإنه قال : « يجوز أن يكونَ على الألف من « عيسى » فتحةٌ ، لأنه قد وُصِف بـ « ابن » وهو بين عَلَمين ، وأن يكونَ عليها ضمةٌ ، وهو مثلُ قولِك : « يا زيد بن عمرو » بفتح الدال وضمها » . وهذا الذي قالاه غيرُ بعيدٍ ، ويَشْهَدُ له مسألة عند الجميعِ : وهو ما إذا كان المنادى مبنياً على الكسرِ مثلاً نحو : « يا هؤلاء » فـءنهم أجازوا في صفتِه الوجهين : الرفعَ والنصبَ فيقولون : « يا هؤلاء العقلاءِ والعقلاءُ » بنصب العقلاء ورفعها ، قالوا : والرفعُ مراعاةً لتلك الضمة المقدرة على « هؤلاء » فإنه مفرد معرفة ، والنصب على محله ، فقد اعتبروا الضمةَ المقدرةَ في الإتباع ، وإنْ كان ذلك فائتاً في اللفظ . وقد يُفَرَّقُ بأن « هؤلاء » نحن مضطرون فيه إلى تقديرِ تلك الحركةِ لأنه مفرد معرفةٌ ، فكأنها ملفوظٌ بها بخلافِ تقديرِ الفتحة هنا .

وقال الواحدي في « يا عيسى » : ويجوزُ أن يكونَ في محل النصب لأنه في نية الإضافة ، ثم جَعَل الابنَ توكيداً له ، وكل ما كان مثلَ هذا جاز فيه الوجهان نحو : « يا زيد بن عمرو » وأنشد :

١٨٤٩ - يـا حَـكَـمُ بـنُ الـمُـنْـذِرِ بـن الـجَـارودُ أَنْتَ الْجَـوادُ بـنُ الجـوادِ بـنُ الجـرْدْ[٢]
سُرادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْك مَمْدُودْ

بنصب الأول ورفعه على ما بَيَّنَّا . وقال التبريزي : « الأظهر عندي أنَّ موضع « عيسى » نصب ؛ لأنك تجعلُ الاسم مع نعتِه إذا أضفته إلى العلم كالشيء الواحد المضافِ ، وهذا الذي قالاه لا يُشْبِهُ كلامَ النحاةِ أصلاً ، بل يقولون : الفتحةُ للإتباع ولم يُعْتَدَّ بالساكن لأنه حاجزٌ غيرُ حصينٍ ، كذا قال الشيخ[٣] . قلت : قد قال الزمخشري - وكونه ليس من النحاة مكابرةٌ في الضروريات - عند قوله : ﴿ **إذ قال الحواريون يا عيسى ابنَ مريم** ﴾[٤] : « عيسى في محل النصب على إتباع حركته حركةَ الابن كقولك : « يا زيدَ بنَ عمرو » وهي اللغة الفاشية ، ويجوزُ أن يكونَ مضموماً كقولِك « يا زيدُ بنَ عمرو » والدليل عليه قوله :

---

(١) انظر تفسير الآية (٨٧) من سورة البقرة .
(٢) تقدم .
(٣) انظر البحر المحيط (٤/ ٥٠) .
(٤) سورة المائدة ، الآية (١١٢) .

١٨٥٠ - أَحَارِ بِنْ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرْ ..... (١)

لأنَّ الترخيم لا يكونُ إلا في المضمومِ » انتهى . فاحتاج إلى الاعتذار عن تقديرِ الضمة ، واستشهد لها بالبيتِ لمخالفتِها اللغةَ الشهيرة .

وقولي : « المفرد » تحرُّزٌ من المُطَوَّل . وقولي « المعرفة » تحرز من النكرة نحو : « يا رجلاً ابن رجل » إذا لم تَقْصِدْ به واحداً بعينه . وقولي : « الظاهرَ الضمةِ » تحرُّزٌ من نحو : « يا موسى بن فلان » وكالآية الكريمة . وقولي بـ « ابن » تحرُّزٌ من الوصف بغيرِه نحو : « يا زيدُ صاحبَنا » وقولي : « بين علمين أو متفقين لفظاً » تحرُّزٌ من نحو : « يا زيد ابن أخينا » . وقولي : « غيرَ مفصولٍ » تحرُّزٌ من نحو : « يا زيدُ العاقلُ ابنَ عمرو » فإنه لا يجوز في جميع ذلك إلا الضم . وقولي : « أحكام » قد تقدَّمَتْ منها ما ذكرتُه من جوازِ فتحِه إتباعاً ، ومنها حَذْفُ ألفِه خطأً ، ومنها : حَذْفُ تنوينِه في غيرِ النداء ؛ لأنَّ المنادَى لا تنوينَ فيه . قولي : « وصفٌ » تحرُّزٌ من أن يكون الابن خبراً لا صفة نحو : « زيدٌ ابنُ عمرو » . وهل يجوزُ إتباعُ « ابن » له فيُضمَّ نحو : « يا زيد بنُ عمرو » بضم « ابن » ؟ فيه خلافٌ .

وفي قوله : « ابنَ مريم » ثلاثةُ أوجه :

**أحدُها** : أنه صفةٌ كما نقدم .

**والثاني** : أنه بدلٌ .

**والثالث** : أنه بيانٌ ، وعلى الوجهين الأخيرين لا يجوزُ تقديرُ الفتحةِ إتباعاً إجماعاً ، لأنَّ الابنَ لم يَقَعْ صفةً ، وقد تقدم أنَّ ذلك شرطٌ .

قوله : ﴿ **إذ أَيَّدْتُكَ** ﴾ في « إذ » أوجهٌ :

**أحدُها** : أنه منصوبٌ بـ « نعمتي » كأنه قيل : اذكرُ إذ أنعمتُ عليك وعلى أمِّك في وقت تأييدي لك .

**والثاني** : أنه بدلٌ من «نعمتي » بدلُ اشتمال ، وكأنه في المعنى تفسيرٌ للنعمة .

**والثالث** : أنه حالٌ من « نعمتي » قاله أبو البقاء .

**والرابع** : أن يكون مفعولاً به على السَّعَة قاله أبو البقاء أيضاً . قلت : هذا هو الوجهُ الثاني ـ أعني البدليةَ ـ وقرأ الجمهور « أيَّدتك » بتشديد الياء ، وغيرهم « آيَدْتُك » وقد تقدَّم الكلام على ذلك وعلى مَنْ قرأ بها وما قاله الزمخشري وابن عطية والشيخ في سورة البقرة(٢) فليُنْظر ثَمَّ .

قوله : ﴿ **تُكَلِّم الناس في المهد** ﴾ إلى آخرها : تقدَّم أيضاً في آل عمران(٣) ، وما فائدةُ قوله : « في المهد وكَهْلاً » ، إلا أنَّ هنا بعضَ زياداتٍ لا بدَّ من التعرض لها . قرأ ابن عباس : « فتنفخُها » بحذف الجر اتساعاً .

---

(١) صدر بيت لامرىء القيس وعجزه :

..... وَبَعْدُو عَلَى ٱلْمَرْءِ مَا يَأْتَمِرْ

انظر ديوانه (١٥٤) ، الأشموني (١/٣٢) .

قوله : أصار بن عمرو منادى مرخم يعني يا حارث بن = عمرو ، وخمر بفتح الخاء وكسر الميم أي كأني خامرني داء أو وجع .

(٢) انظر تفسير الآيتين (٨٧، ٢٥٣) .

(٣) انظر تفسير الآية (٤٦) .

والجمهور : « فتكونُ » بالتاء منقوطةً فوق ، وأبو جعفر منقوطةً تحتُ ، أي : فيكونُ المنفوخ فيه . والضمير في « فيها » قال ابن عطية : « اضطربت فيه أقوال المفسرين » قال مكي : « هو في آل عمران[1] عائدٌ على الطائر ، وفي المائدة عائدٌ على الهيئة » . قال : « وَيَصِحُّ عكس هذا » . وقال غير مكي : « الضمير المذكور عائد على الطين » . قال ابن عطية : « ولا يَصِحُّ عودُ هذا الضمير على الطير ولا على الطين ولا على الهيئة ، لأنَّ الطير أو الطائر الذي يَجِيء الطين على هيئته لا يُنْفَخُ فيه البتةَ ، وكذلك لا نفخَ في هيئته الخاصة به ، وكذلك الطينُ إنما هو الطين العام ولا نفخَ في ذلك » . وقال الزمخشري : « ولا يَرْجِعُ الضميرُ إلى الهيئةِ المضافِ إليها ليست مِنْ خَلْقِه ولا مِنْ نفخِه في شيء ، وكذلك الضميرُ في « فتكون » . ثم قال ابن عطية : « والوجهُ عودُ ضميرِ المؤنث على ما تقتضيه الآيةُ ضرورةً أي : صوراً وأشكالاً أو أجساماً ، وعودُ الضميرِ المذكَّر على المخلوقِ المدلولِ عليه بـ « تخلقُ » . ثم قال : « ولك أن تعيدَه على ما تَدُلُّ عليه الكاف من معنى المثل لأنَّ المعنى : وإذ تَخْلُق من الطينِ مثلَ هيئتِه ، ولك أن تعيدَه على الكاف نفسِها فتكونَ اسماً في غيرِ الشعر » انتهى . وهذا القولُ هو عينُ ما قبله ، فإنَّ الكافَ أيضاً بمعنى مِثْل ، وكونُها اسماً في غير الشعرِ لم يَقُلْ به غيرُ الأخفش .

واستشكل الناسُ قولَ مكي المتقدم كما قَدَّمْتُ حكايتَه عن ابن عطية ، ويمكنُ أَنْ يُجابَ عنه بأنَّ قولَه « عائدٌ على الطائر » لا يريدُ به الطائر الذي أُضيفت إليه الهيئةُ بل الطائرُ المُصَوَّرُ ، والتقدير : وإذ تخلق من الطين طائراً صورةَ الطائرِ الحقيقي فتنفخُ فيه فيكونُ طائراً حقيقياً ، وأنَّ قولَه « عائدٌ على الهيئة » لا يريدُ الهيئةَ المجرورةَ بالكاف ، بل الموصوفةَ بالكاف ، والتقدير : وإذ تخلُق من الطينِ هيئةً مثلَ هيئة الطائر فتنفخُ فيها أي : في الموصوفة بالكافِ التي نُسِب خَلْقُها إلى عيسى . وأمَّا كونُه كيف يعودُ ضميرٌ مذكر على هيئةٍ وضميرٌ مؤنثٌ على الطائرِ لأنَّ قولَه : « ويجوز عكسُ هذا » يؤدي إلى ذلك ؟ فجوابُه أنه جازَ بالتأويل ، لأنه تُؤَوَّلُ الهيئةُ بالشكل ويُؤَوَّل الطائرُ بالهيئةِ فاستقام ، وهو موضعُ تأولٍ وتأنٍّ . وقال هنا « بإذني » أربعَ مراتٍ عَقِيب أربع جمل ، وفي آل عمران « بإذن الله » مرتين ؛ لأنَّ هناك موضعَ إخبارٍ فناسَبَ الإيجازَ ، وهنا مقامُ تذكيرٍ بالنعمةِ والامتنانِ فناسبَ الإسهابَ ؛ وقوله « بإذني » حالٌ : إمَّا من الفاعلِ أو من المفعول .

قوله ﴿ إلا سحر ﴾ قرأ الأخَوان هنا وفي هود[2] وفي الصف[3] « إلا ساحر » اسم فاعل ، والباقون ) « إلا سحرٌ » مصدراً في الجميع ، والرسمُ يحتمل القراءتين ، فأمَّا قراءةُ الجماعة فتحتمل أن تكون الإشارةُ إلى ما جاءَ به من البينات أي : ما هذا الذي جاء به من الآيات الخوارقِ إلا سحرٌ ، ويُحتمل أن تكونَ الإشارةُ إلى عيسى ، جَعَلُوه نفسَ السحر مبالغةً نحو : « رجلٌ عدلٌ » ، أو على حَذْفِ مضافٍ أي : إلا ذو سحر . وخَصَّ مكي هذا الوجهَ بكون المرادِ بالمشارِ إليه محمداً ﷺ فقال : « ويجوزُ أن تكونَ إشارةً إلى النبي محمد ﷺ على تقديرِ حَذْفِ مضافٍ أي : إنْ هذا إلا ذو سحر » . قلت : وهذا جائزٌ ، والمرادُ بالمشار إليه عيسى عليه السلام ، وكيف يكونُ المرادُ النبيَّ ﷺ وهو لم يكن في زمنِ عيسى والحواريين حتى يشيروا إليه إلا بتأويلٍ بعيد ؟ . وأمَّا قراءةُ الأخوين فتحتمل أن يكون « ساحر » اسم فاعل والمشارُ إليه « عيسى » ، ويُحتمل أن يكونَ المرادُ به المصدرَ كقولهم : عائذاً بك وعائذاً بالله مِنْ شَرِّها ، والمشارُ إليه ما جاء به عيسى من البيِّنات والإنجيل ، ذَكَر ذلك مكي ، وتَبِعه أبو البقاء ، إلا أنَّ الواحدي مَنَع مِنْ ذلك فقال ـ بعد أَنْ

---

(١) انظر تفسير الآية (٤٩) .

(٢) انظر تفسير الآية (٧) .

(٣) انظر تفسير الآية (٦) .

حَكَى القراءتين ـ « وكلاهما حَسَنٌ لاستواءِ كلٍّ واحدٍ منهما في أنَّ ذِكْرَه قد تقدَّم ، غير أنَّ الاختيار « سحر » لجوازِ وقوعِه على الحَدَثِ والشخص ، أمَّا وقُوعه على الحدث فسهلٌ كثير ، ووقُوعه على الشخصِ يريدُ ذو سحر كقوله : ﴿ ولكنَّ البِرَّ مَنْ آمن ﴾[1] وقالوا : « إنما أنت سيرٌ » و « ما أنت إلا سيرٌ » و :

١٨٥١ ـ ..... فَـإِنَّـمَـا هِـيَ إِقْـبَـالٌ وإِدْبَـارُ[2]

قلت : وهذا يرجِّحُ ما قَدَّمْتُه من أنه أَطْلق المصدر على الشخص مبالغةً نحو : « رجل عدل » ثم قال : « ولا يجوزُ أَنْ يُراد بساحر السحر ، وقد جاء فاعِل يراد به المصدرُ في حروفٍ ليست بالكثير نحو : « عائذاً بالله من شره » أي : عياذاً ، ونحو « العافِية » ولم تَصِرْ هذه الحروفُ من الكثرة بحيث يسوغُ القياس عليها » .

وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴿١١١﴾ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا۟ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّـٰهِدِينَ ﴿١١٣﴾

قوله تعالى : ﴿ أن آمِنوا ﴾ : في « أَنْ » وجهان :

**أظهرهما** : أنها تفسيرية لأنها وردت بعدما هو بمعنى القول لا حروفِه .

**والثاني** : أنها مصدرية بتأويلٍ متكلف أي : أَوْجَبْتُ إليهم الأمر بالإيمان ، وهنا قالوا : « آمنَّا » ولم يُذْكر المُؤْمَنْ به ، وهناك ﴿ آمنَّا بالله ﴾[3] فذكره ، والفرق أنَّ هناك تقدَّم ذِكْرُ الله تعالى فقط فأُعيدَ المؤمَنُ به فقيل : « بالله » وهنا ذُكِر شيئان قبل ذلك وهما : « أَنْ آمِنوا بي وبرسولي » فلم يُذْكَر ليشمل المذكورين ، وفيه نظرٌ . وهنا « بأنَّنا » وهناك « بأنَّا » بالحذف ، وقد تقدَّم غيرَ مرة أنَّ هذا هو الأصل ، وإنما جِيء هنا بالأصل لأنَّ المُؤْمَنَ به متعدِّدٌ فناسَبَه التأكيد .

﴿ هل يستطيع ﴾ قرأ الجمهورُ « يَسْتَطِيع » بياء الغيبة « ربك » مرفوعاً بالفاعلية ، والكسائي : « تَسْتطيع » بتاء الخطاب لعيسى ، و « ربك » بالنصب على التعظيم ، وقاعدتُه أنه يُدْغِم لام « هل » في أحرف منها هذا المكان ، وبقراءة الكسائي قرأت عائشة ، وكانت تقول : « الحواريُّونَ أعرفُ بالله من أن يقولوا : هل يستطيع ربك » كأنها ـ رضي الله عنها ـ نَزَّهَتْهم عن هذه المقالةِ الشنيعة أَنْ تُنْسَبَ إليهم ، وبها قرأ معاذ أيضاً وعلي وابن عباس وسعيد بن جبير في

---

(١) سورة البقرة ، الآية (١٧٧) .

(٢) البيت للخنساء من قصيدة لها ترثي بها أخاها صخراً وهو عجز بيت وصدره :
تَـرْتَـعُ مـا رَتَـعَـتْ حـتى إذا ادَّكَـرَتْ .....
انـظر ديـوانها (٤٨) ، الكتـاب (١/٣٣٧) ، المقتـضب (٣/٢٣٠) ، الخـصـائص (٣/١٨٩) ، المـنـصـف = (١/١٩٧) ، الـكـشـاف (١/١٦٣) ، ابـن الـشـجـري (١/٧١) ، ابن يعيش (١/١٤٤) ، الخزانة (١/٢٠٧) ، المحتسب (٢/٤٣) .
وقولها : ادكرت : تذكرت . تصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها فكلما غفلت عنه رتعت ، فإذا عاودتها الذكرى حنت إليه ، فأقبلت وأدبرت في حيرة فضربتها مثلا لفقدها أخاها صخراً .

(٣) انظر تفسير الآية (٥٢) ، من سورة آل عمران .

آخرين ، وحينئذ فقد اختلفوا في هذه القراءة : هل تحتاجُ إلى حَذْفِ مضاف أم لا ؟ فجمهور المُعْربين يقدِّرون : هل تستطيعُ سؤالَ ربك ، وقال الفارسي : « وقد يمكن أَنْ يُسْتغنى عن تقدير « سؤالَ » على أن يكون المعنى : هل تستطيع أن يُنَزِّل ربُّك بدعائك ، فيُرَدُّ المعنى ـ ولا بد ـ إلى مقدَّر يدل عليه ما ذُكِر من اللفظ » .

قال الشيخ [1] : « وما قاله غيرُ ظاهرٍ لأنَّ فعلَه تعالى وإنْ كان مسبباً من الدعاءِ فهو غيرُ مقدورٍ لعيسى » . واختارأبو عبيد هذه القراءةَ قال : « لأنَّ القراءةَ الأخرى تُشْبه أن يكونَ الحواريُّون شاكِّين ، وهذه لا تُوهِمُ ذلك » . قلت : وهذا بناء من الناسِ على أنهم كانوا مؤمنين ، وهذا هو الحقُّ .

قال ابن الأنباري : « لا يجوزُ لأحد أن يَتوَهَّم على الحواريين أنهم شَكُّوا في قدرة الله تعالى » وبهذا يَظْهَرُ أنَّ قول الزمخشري أنهم ليسوا مؤمنين ليس بجيدٍ وكأنه خارقٌ للإجماع . قال ابن عطية : « ولا خلاف أحفظُه أنهم كانوا مؤمنين » . وأمَّا القراءةُ الأولى فلا تَدُلُّ له لأن الناس أجابوا عن ذلك بأجوبةٍ منها : أنَّ معناه : هل يَسْهُل عليك أن تسأل ربَّك ، كقولِك لآخر : هل تستطيع أن تقومَ ؟ وأنت تعلم استطاعته لذلك . ومنها : أنهم سألوه سؤالَ مستخبرٍ : هل يُنَزِّل أم لا ، فإن كان يُنَزِّلُ فاسأله لنا . ومنها : أنَّ المعنى هل يفعلُ ذلك وهل يقع منه إجابةٌ لذلك ؟ ومنه ما قيل لعبد الله بن زيد : هل تستطيعُ أن تُرَيَني كيف كان رسولُ الله ﷺ يتوضأ ؟ أي : هل تُحِبُّ ذلك ؟ وقيل : المعنى : هل يطلب ربُّك الطاعةَ من نزول المائدة ؟ قال أبو شامة : « مثلُ ذلك في الإشكال ما رواه الهيثم ـ وإن كان ضعيفاً ـ عن ثابت عن أنس أنّ رسول الله ﷺ عادَ أبا طالب في مرض فقال : يا بنَ أخي ادعُ ربَّك الذي تعبده فيعافيَني . فقال : اللهم اشفِ عمي ، فقام أبو طالب كأنما نَشِط من عِقال . فقال : يا بنَ أخي إنّ ربك الذي تعبدُ لَيطيعُك . قال : وأنت يا عَمَّاه لو أَطَعْتَه ، أو : لئن أطعتَ اللّهَ ليطيعَنَّك أي : لَيجيبَنَّك إلى مقصودك . قلت : والذي حَسَّن ذلك المقابلةُ منه ﷺ للفظِ عَمِّه كقوله : « ومَكَروا ومكرَ اللّهُ »[2] وقيل : التقدير : هل يُطيع ؟ فالسينُ زائدة كقولهم : استجاب وأجاب ، قال :

١٨٥٢ ـ وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عَنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ[3]

وبهذه الأجوبةِ يُستغنى عن قولِ مَنْ قال : « إنَّ يستطيع زائدةٌ » والمعنى : هل يُنَزِّل ربُّك ، لأنه لا يُزاد من الأفعال إلا « كان بشرطينِ ، وشَذَّ زيادةُ غيرِها في مواضعَ عَدَدْتُها في غيرِ هذا الكتاب ، على أنَّ الكوفيين يُجيزون زيادةَ بعض الأفعال مطلقاً ، حَكَوْا : « قَعَد فلانٌ يتهكَّم بي » ، وأنشدوا :

١٨٥٣ ـ عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ[4]

وحكى البصريون على وجه الشذوذ : « ما أصبحَ أبردَها وما أمسى أدفأَها » يعنون الدنيا .

قولُه : ﴿ أَنْ يُنَزِّل ﴾ في قراءةِ الجماعة في محل نصب مفعولاً به أي : الإنزالَ .

وقال أبو البقاء : « والتقدير : على أن ينزِّل ، أو في أن ينزِّل ، ويجوزُ ألاَّ يُحتاجَ إلى حرف جر على أن يكون « يَسْتطيع » بمعنى « يُطِيق » . قلت : إنما احتاج إلى تقديرِ حَرْفَي الجرِّ في الأول لأنه حَمَل الاستطاعةَ على الإجابة ،

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/٥٤) .
(٢) سورة آل عمران ، الآية (٥٤) .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .

وأمَّا قولُه أخيراً « إنَّ يستطيع بمعنى يُطيق » فإنما يَظْهَرُ كلَّ الظهورِ على رأي الزمخشري من كونِهم ليسوا بمؤمنين . وأما على قراءة الكسائي فقالوا : هي في محلِّ نصبٍ على المفعولية بالسؤالِ المقدَّر أي : هل تستطيع أنت أن تسألَ ربَّك الإنزالَ ، فيكون المصدرُ المقدرُ مضافاً لمفعوله الأول وهو « ربّك » فلمَّا حُذِفَ المصدرُ انتصب . وفيه نظرٌ من أنهم أعملوا المصدرَ مضمراً ، وهو لا يجوزُ عند البصريين ، يُؤَوِّلون ما ورد ظاهرُه ذلك . ويجوز أن يكونَ « أن ينزِّل » بدلاً من « ربك » بدلَ اشتمالٍ ، والتقدير : هل تستطيع أي : هل تُطيق إنزالَ الله تعالى مائدةً بسبب دعائك ؟ وهو وجهٌ حسن .

و ﴿ مائدةً ﴾ مفعول ﴿ يُنَزِّلَ ﴾ ، والمائدة : الخِوانُ عليه طعامٌ ، فإن لم يكن عليه طعامٌ فليست بمائدةٍ ، هذا هو المشهور ، إلا أن الراغب قال : « والمائدةُ : الطبقُ الذي عليه طعام ، ويقال لكل واحدٍ منها مائدةٌ » وهو مخالِفٌ لما عليه المُعْظَمُ ، وهذه المسألة لها نظائرُ في اللغة ، لا يقال للخِوان مائدةٌ إلا وعليه طعامٌ وإلا فهو خِوان ، ولا يقال كأسٌ إلا وفيها خَمْرٌ وإلا فهي قَدَحٌ ، ولا يقال ذَنوب وسَجْل إلا وفيه ماء ، وإلا فهو دَلْو ، ولا يقال جِراب إلا وهو مدبوغٌ وإلا فهو إهاب ، ولا قَلَمٌ إلا وهو مَبْرِيٌّ وإلا فهو أنبوب . واختلف اللغويون في اشتقاقها فقال الزجاج : « هي من مادَ يَميدُ إذ تحرك ، ومنه قوله : ﴿ رواسِيَ أَنْ تَميدَ بهم ﴾[1] ومنه : مَيْدُ البحر » وهو ما يُصيب راكبَه ، فكأنها تَميد بما عليها من الطعام ، قال : « وهي فاعِلة على الأصل » . وقال أبو عبيد : « هي فاعلة بمعنى مَفْعولة مشتقةٌ من مادَهُ بمعنى أعطاه ، وامتادَهُ بمعنى استعطاهُ فهي بمعنى مَفْعولة » قال : « كعِيشة راضِية » وأصلُها أنها مِيدَ بها صاحبُها أي : أُعْطِيها ، والعربُ تقول : مادَني فلان يَميدني إذا أحسنَ إليَّ وأعطاني » وقال أبو بكر بن الأنباري : « سُمِّيت مائدةً لأنها غياثٌ وعطاءٌ ، من قولِ العرب : مادَ فلانٌ فلاناً إذا أَحْسَنَ إليه ، وأنشد :

١٨٥٤ ـ إلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُمْتَادْ ..... [2]

أي : المُحْسِنُ لرعيَّته ، وهي فاعِلَة من المَيْد بمعنى مُعْطِية فهو قريب من قولِ أبي عبيد في الاشتقاق ، إلا أنَّها عنده بمنى فاعِلة على بابها . وابنُ قتيبة وافق أبا عبيد في كونها بمعنى مفعولة ، قال : « لأنها يُمادُ بها الآكلون أي يُعْطَوْنها » . وقيل : هي من المَيْد وهو الميل ، وهذا هو معنى قول الزجاج . قوله : « من السماء » يجوز أنْ يتعلَّقَ بالفعلِ قبلَه ، وأنْ يتعلَّق بمحذوف على أنه صفةٌ لـ « مائدة » أي : مائدةً كائنةً من السماء أي : نازلةً منها .

قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ۖ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿١١٤﴾ قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ۖ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١١٥﴾ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾

---

(١) سورة الأنبياء ، الآية (٣١) .

(٢) البيت لرؤبة انظر ديوانه (٤٠) .

قوله تعالى : ﴿ تكونُ لنا عِيداً ﴾ : في « تكون » ضمير يعود على « مائدة » هو اسمُها ، وفي الخبرِ احتمالان :

**أظهرُهما** : أنه عيد ، و «لنا » فيه وجهان :

**أحدهما** : أنه حالٌ « عيدا » لأنها صفة له في الأصل .

**والثاني** : أنها حال من ضمير « تكون » عند مَنْ يُجَوِّزُ إعمالَها في الحال .

**والوجه الثاني** : أنَّ « لنا » هو الخبر ، و « عيداً » حال : إمَّا من ضمير « تكونُ » عند مَنْ يرى ذلك ، وإمَّا من الضمير في « لنا » لأنه وقعَ خبراً فتحمَّل ضميراً ، والجملةُ في محلِّ نصب صفةً لمائدة .

وقرأ عبد الله : « تَكُنْ » بالجزم على جواب الأمر في قوله : « أَنْزل » . قال الزمخشري : « وهما نظير « يَرِثُني ويرث »[1] يريد قوله تعالى : « فهب لي من لدنك ولياً يرثني » بالرفع صفةً، وبالجزم جواباً ، ولكنّ القراءتان هناك متواترتان ، والجزمُ هنا في الشاذ .

والعِيد مشتق من العَوْد لأنه يعود كل سنة ، قاله ثعلب عن ابن الأعرابي .

وقال ابن الأنباري : « النحويون يقولون : يوم العيد ، لأنه يعود بالفرح والسرور ، وعند العرب لأنه يعود بالفرح والحزن ، وكل ما عاد إليك في وقت فهو عِيد ، حتى قالوا للطَّيْفِ عِيد » قال الأعشى :

١٨٥٥ ـ فَوَاكَبِدِي مِنْ لاعِجِ الْحُبِّ والهَوَى إذَا اعْتَادَ قَلْبي من أُمَيْمَةَ عيدُها[2]

أي : طيفُها ، وقال تأبَّط شراً :

١٨٥٦ ـ يَا عِيدُ ما لَكَ مِنْ شَوْقٍ وإيْرَاقِ ..... [3]

وقال :

١٨٥٧ ـ عاد قَلْبِي مِنْ الطَويلةِ عِيدُ ..... [4]

وقال الراغب : « والعيدُ حالةٌ تعاوِدُ الإنسانَ ، والعائدة : كل نفع يرجع إلى الإنسان بشيء ، ومنه « العَوْدُ » للبعيرِ المسنِّ : إمَّا لمعاودته السيرَ والعملَ فهو بمعنى فاعِل ، وإمَّا لمعاودةِ السنين إياه ومَرِّها عليه فهو بمعنى مفعول ، قال امرؤ القيس :

١٨٥٨ ـ عَلَى لاَحِبٍ لا يُهْتَدى بمنارِه إذَا سَافَه العَوْدُ النَّباطِيُّ جَرْجَرَا[5]

وصَغَّروه على « عُيَيْد » وكَسَّروه على « أعياد » ، وكانَ القياسُ عُوَيْد وأعْواد ، لزوالِ موجبِ قَلْبِ الواوِ ياءً ، لأنها

---

(١) سورة مريم ، الآية (٦) .

(٢) ليس في ديوانه .

(٣) صدر بيت وعجزه :

..... ومر طيف على الأهوال طراق

انظر المفضليات (٢٧) .

(٤) صدر بيت وعجزه :

..... واعتراني من حبها تسهيد

انظر اللسان (عود) .

(٥) تقدم .

إنما قُلِبت لسكونها بعد كسرةٍ كـ « ميزان » ، وإنما فَعَلوا ذلك قالوا : فرقاً بينَه وبين عودِ الخشب .

قوله : ﴿ **لأوَّلِنا وآخِرنا** ﴾ فيه وجهان :

**أحدُهما** : أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه وقع صفةً لـ « عيداً » .

**الثاني** : أنه بدلٌ من « نا » في « لنا » ، قال الزمخشري : « لأولنا وآخرنا » بدلٌ من « لنا » بتكرير العاملِ » ثم قال : « وقرأ زيد بن ثابت والجحدري : لِأولانا وأُخْرانا ، والتأنيثُ على معنى الأمة » . وخَصَّص أبو البقاء كلَّ وجه بشيء وذلك أنه قال : « فأمَّا « لأولنا وآخرنا » فإذا جعلت «لنا » خبراً أو حالاً من فاعل « تكون » فهو صفةٌ لـ « عيداً » ، وإن جعلت « لنا » صفة لـ « عيد » كان « لأولنا » بدلاً من الضمير المجرور بإعادة الجارِّ » . قلت : إنما فعل ذلك لأنه إذا جعل « لنا » خبراً كان « عيداً » حالاً ، وإن جعله حالاً كان « عيداً » خبراً ، فعلى التقديرين لا يمكنُه جَعْلُ « لأولنا » بدلاً من « لنا » لئلا يلزَم الفصلُ بين البدلِ والمبدلِ منه : إمَّا بالحال وإما بالخبر وهو « عيد » ، بخلافِ ما إذا جُعِل « لنا » صفةً لـ « عيد » ، هذا الذي يظهر في تخصيصِه ذلك بذلك ، ولكن يُقال : قولُه « فإنْ جعلت لنا صفة لعيداً كان لأولنا بدلاً » مُشْكل أيضاً ، لأنَّ الفصلَ فيه موجود ، لا سيما أنَّ قولَه لا يُحْمل على ظاهره لأنَّ « لنا » ليس صفةً بل هو حالٌ مقدمة ، ولكنه نظر إلى الأصل ، وأنَّ التقدير : عيداً لنا لأوَّلنا ، فكأنه لا فصلَ ، والظاهرُ جوازُ البدل ، والفصلُ بالخبر أو الحال لا يَضُرُّ لأنه من تمامِه فليس بأجنبي .

واعلم أن البدلَ من ضميرِ الحاضر سواءً كان متكلماً أم مخاطباً لا يجوز عند جمهورِ البصريين في بدلِ الكل من الكلّ لو قلت : « قمتُ زيدٌ » يعني نفسَك ، و « ضربتُك عَمْراً » لم يَجُزْ ، قالوا : لأنَّ البدلَ إنما يؤتى به للبيانِ غالباً ، والحاضرُ متميِّزٌ بنفسِه فلا فائدةَ في البدلِ منه ، وهذا يَقْرُبُ من تعليلِهم في منعِ وصفِه . وأجازَ الأخفشُ ذلك مطلقاً مستدِلاً بظاهر هذه الآية وبقوله :

١٨٥٩ ـ أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُنِي ... حُمَيْداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السِّنَاما[1]

فـ « حُمَيْداً » بدل من ياء اعرفوني ، وقولِ الآخر :

١٨٦٠ ـ وَشَوْهاءَ تَغْدو بي إلى صَارِخ الْوَغَى ... بِمُسْتَلْئِمٍ مثلِ الفَنِيقِ الْمُدَجَّلِ[2]

وقوله :

١٨٦١ ـ بِكُمُ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ ... وأَمَّ نهجَ الهُدىٰ مَنْ كَانَ ضِلِّيلا[3]

وفي الحديث : « أتينا النبيَّ ﷺ نفرٌ من الأشعريين[4] والبصريون يُؤَوِّلون جميع ذلك ، أمَّا الآية الكريمة فعلى ما تقدم في الوجه الأول ، وأما « حُمَيْداً » فمنصوب على الاختصاص ، وأما « بمُسْتلئم » فمن باب التجريد وهو شيءٌ يعرفه أهلُ البيان ، يعني أنه جَرَّد من نفسه ذاتاً متصفةً بكذا ، وأمَّا « قريش » فالروايةُ بالرفعِ على أنه منادى نُوِّن ضرورةً كقولِه :

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) أخرجه البخاري كتاب الذبائح (٥٥١٨) .

١٨٦٢ ـ سَلامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ[١]

وأمَّا « نفرٌ » فخبر مبتدأ مضمر أي : نحن ، ومنع ذلك بعضُهم إلا أنْ يُفيدَ البدلُ توكيداً وإحاطةَ شمولٍ فيجوزُ ، واستدلَّ بهذه الآيةِ وبقول الآخر :

١٨٦٣ ـ فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنا فِي مُقَامِنا ثَلاثَتِنَا حَتَى أُزِيرُوا المَنائِيَا[٢]

بجر « ثلاثتنا » بدلاً من « نا » ولا حُجَّة فيه لأنَّ « ثلاثتنا » توكيدٌ جارٍ مَجْرى « كل » .

وقرأ الجمهور : ﴿ **ونَعْلَمَ** ﴾ : و « نكون » بنون المتكلم مبنياً للفاعل ، وقرأ ابن جبير ـ فيما نقله عنه ابن عطية ـ « وتُعْلَم » بضم التاء على أنه مبني للمفعول ، والضميرُ عائدٌ على القلوب أي : وتُعْلَمَ قلوبُنا ، ونُقل عنه « ونُعْلَم » بالنون مبنياً للمفعول ، وقرىء : « ويُعْلم »[٣] بالياء مبنياً للمفعول ، والقائمُ مقام الفاعل : « أَنْ قد صدقتنا » أي : ويُعْلَمَ صِدْقُك لنا ، ولا يجوز أن يكونَ الفعلُ في هذه القراءةِ مسنداً لضميرِ القلوب لأنه جارٍ مَجْرى المؤنثِ المجازي ، ولا يجوزُ تذكيرُ فعلِ ضميرِه . وقرأ الأعمش : « وتَعْلَم » بتاء والفعل مبني للفاعل ، وهو ضمير القلوب ، ولا يجوزُ أن تكونَ التاءُ للخطاب لفسادِ المعنى ، ورُوي : « وتِعْلَم » بكسر حرف المضارعة ، والمعنى على ما تقدَّم . وقُرىء : « وتَكون » بالتاء والضمير للقلوب .

و « أَنْ » في « أَنْ قد صَدَقْتَنا » مخففةٌ واسمهُا محذوفٌ ، و « قد » فاصلةٌ لأنَّ الجملة الواقعةَ خبراً لها فعليةٌ متصرفةٌ غيرُ دعاءٍ ، وقد عَرَفْتَ ذلك مما تقدم في قوله : ﴿ **أَنْ لا تكونُ فتنةٌ** ﴾[٤] ، و « أن » وما بعدها سادَّةٌ مسدَّ المفعولين أو مسدَّ الأول فقط والثاني محذوف . و « عليها » متعلقٌ بمحذوف يَدُلُّ عليه « الشاهدين » ، ولا يتعلَّقُ بما بعده لأن « أل » لا يَعْمل ما بعدَها فيما قبلَها عند الجمهورِ ، ومَنْ يُجيز ذلك يقول : « هو متعلقٌ بالشاهدين ، قُدِّم للفواصل » . وأجاز الزمخشري أن تكونَ « عليها » حالاً فإنه قال : « أو نكونُ من الشاهدين لله بالوحدانية ولك بالنبوةِ عاكفين عليها ، على أن « عليها » في موضع الحال » قلت : قوله « عاكفين » تفسيرُ معنىً ؛ لأنه لا يُضْمر في هذه الأماكن إلا الأكوانُ المطلقة ، وبهذا الذي قلته لا يَرد عليه ما قاله الشيخ[٥] فإنه غاب عليه ذلك ، وجعله متناقضاً من حيث إنه لَمَّا علَّقه بـ « عاكفين » كان غير حال ؛ لأنه إذا كان حالاً تعلَّق بكون مطلق ، ولا أدري ما معنى التناقض وكيف يَتَحَمَّلُ عليه إلى هذا الحَدِّ ؟ .

قوله تعالى : ﴿ **وآيةً** ﴾ : عطف على « عيداً » ، و « منك » صفتها . وقرأ اليماني : « وإنَّه » بـ « إنَّ » المشددة ، والضمير : إما للعيد وإما للإنزال .

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم : ﴿ **مُنَزِّلُها** ﴾ : بالتشديد ، فقيل : إنَّ أَنْزَل ونَزَّل بمعنى ، وقد تقدم تحقيق ذلك . وقيل : التشديد للتكثير ، ففي التفسير أنها نَزَلت مراتٍ متعددة ، وأما نُنَزِّلُ فقُدِّم تحقيق الخلاف فيه .

قوله تعالى : ﴿ **بعدُ** ﴾ : متعلق بـ « يكفر » ، وبُني بقَطْعِه عن الإضافة ، إذ الأصل : بعد الإنزالِ . و « منكم »

---

(١) البيت للأحوص انظر ديوانه (١٨٩) ، الخزانة (١/٢٩٤) ، ابن الشجري (١/٤٣١) ، الإنصاف (٣١١) ، أمالي الزجاجي (٨١) .

(٢) تقدم .

(٣) هي قراءة سعيد بن المسيب انظر الشواذ (٣٦) .

(٤) سورة المائدة ، الآية (٧١) .

(٥) انظر البحر المحيط (٤/٥٦) .

متعلقٌ بمحذوفٍ ؛ لأنه حال من فاعل « يَكْفُرْ» . وقوله : « عذاباً » فيه وجهان :

**أظهرهما** : أنه اسمُ مصدرٍ بمعنى التعذيب ، أو مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد نحو : « عطاء ونبات » لـ « أعطى » و « أنبت » ، وانتصابُه على المصدرية بالتقديرين المذكورين .

**والثاني** ـ أجازه أبو البقاء ـ : أن يكون مفعولاً به على السَّعَة ، يعني جَعَلَ الحَدَثَ مفعولاً به مبالغةً ، وحينئذ يكون نصبه على التشبيه بالمفعول به ، والمنصوبُ على التشبيه بالمفعولِ به عند النحاة ثلاثةُ أنواع : معمولُ الصفةِ المشبهة ، والمصدرُ ، والظرفُ المتسع فيهما ، أمَّا المصدرُ فكما تقدَّم ، وأمَّا الظرفُ فنحو : « يوم الجمعة صُمتُه » ، ومنه قوله :

١٨٦٤ ـ وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وعامِراً قَلِيلٌ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نوافِلُهْ[1]

قال الزمخشري : « ولو أُريد بالعذاب ما يُعَذَّب به لكان لا بد من الباء » قلت : إنما قال ذلك لأنَّ إطلاقَ العذاب على ما يُعَذَّب به كثير ، فخاف أن يُتوهَّم ذلك ، وليس لقائلٍ أن يقولَ : كان الأصلُ : بعذاب ، ثم حَذَفَ الحرف فانتصب المجرورُ به ، لأنَّ ذلكَ لم يَطَّرِدْ إلاَّ مع « أنَّ » بشرطِ أَمْنِ اللَّبْسِ .

قوله : ﴿ **لا أعذِّبُه** ﴾ الهاءُ فيها ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنها عائدة على « عذاب » الذي تقدم أنه بمعنى التعذيب ، التقدير : فإني أعذِّبه تعذيباً لا أعذِّبُ مثلَ ذلك التعذيب أحداً ، والجملة في محلِّ نصب صفة لـ « عذاباً » وهذا وجه سالم من تَكَلُّفٍ ستراه في غيره . ولَمَّا ذكر أبو البقاء هذا الوجه ـ أعني عودَها على « عذاباً » المتقدم ـ قال : « وفيه على هذا وجهان :

**أحدُهما** : على حَذْفِ حرف الجر ، أي : لا أعذب به أحداً .

**والثاني** : أنه مفعولٌ به على السِّعة» . قلت: أمَّا قوله « حُذِف الحرف » فقد عرفت أنه لا يجوز إلا فيما استثني .

**الثاني** : من أوجه الهاء : أنها تعود على « مَن » المتقدمة في قوله : « فَمَنْ يكفرْ » والمعنى : لا أعذِّبُ مثلَ عذاب الكافر أحداً ، ولا بد من تقدير هذين المضافين ليصِحَّ المعنى . قال أبو البقاء في هذا الوجه : « وفي الكلام حذفٌ أي : لا أعذب الكافر أي : مثل الكافر ، أي : مثل عذاب الكافر » .

**الثالث** : أنها ضمير المصدر المؤكد نحو : « ظَنَنْتُهُ زيداً قائماً » ولَمَّا ذكر أبو البقاء هذا الوجهَ اعترض على نفسِه فقال : « فإنْ قلت : « لا أعذِّبه » صفةٌ لـ « عذاب » ، وعلى هذا التقدير لا يعودُ من الصفة على الموصوف شيءٌ . قيل : إنَّ الثاني لما كان واقعاً موقعَ المصدرِ والمصدرُ جنس و « عذاباً « نكرةٌ كان الأول داخلاً في الثاني ، والثاني مشتملٌ على الأول وهو مثل : « زيد نعم الرجل » انتهى ، فجعل الرابطَ العمومَ ، وهذا الذي ذكره من أنَّ الربط بالعموم إنما ذكره النحويون في الجملةِ الواقعةِ خبراً لمبتدأ ، ولذلك نَظَّره أبو البقاء بـ « زيد نِعْم الرجل » وهذا لا ينبغي أن يُقاسَ عليه ، لأن الربطَ يحصُل في الخبر بأشياءَ لا تجوز في الجملة الواقعةِ صفةً ، وهذا منها ، ثم هذا الاعتراضُ الذي ذَكَره واردٌ عليه في الوجه الثاني ؛ فإنَّ الجملة صفة لـ « عذاباً » وليس فيها ضميرٌ ، فإنْ قيل : ليست هناك بصفةٌ ، قيل :

---

(١) تقدم .

يفسد المعنى بتقدير الاستئناف ، وعلى صحته فلتكنْ هنا أيضاً مستأنفةً . و « أحداً » منصوبٌ على المفعول الصريحِ . و « من العالمين » صفةٌ لـ « أحداً » فيتعلَّق بمحذوف .

قوله تعالى : ﴿ **وإذ قال الله** ﴾ : هل هذا القولُ وقعَ وانقضَى أو سيقع يومَ القيامة ؟ قولان للناس .

فقال بعضُهم : لَمَّا رفعه إليه قال له ذلك ، وعلى هذا فـ « إذ » و « قال » على موضوعهما من المُضِيِّ وهو الظاهر .

وقال بعضُهم : سيقولُه له يوم القيامة ، وعلى هذا فـ « إذ » بمعنى « إذا » ، و « قال » بمعنى « يقول » وكونُها بمعنى « إذا » أهونُ من قول أبي عُبيد إنها زائدة ؛ لأنَّ زيادةَ الأسماء ليست بالسهلة .

قوله تعالى : ﴿ **أأنت قُلْتَ** ﴾ دَخَلَتِ الهمزةُ على المبتدأ لفائدةٍ ذكرها أهل البيان وهو : أن الفعلَ إذا عُلِم وجودُه وشُكَّ في نسبته إلى شخص أُولِي الاسمُ المشكوكُ في نسبة الفعل إليه للهمزة فيقال : « أأنت ضرب زيداً » فَضَرْبُ زيدٍ قد صدر في الوجود وإنما شُكَّ في نسبته إلى المخاطب ، وإنْ شُكَّ في أصل وقوع الفعل أُولِي الفعلُ للهمزة فيقال : « أضربْتَ زيداً » لم تَقْطَعْ بوقوعِ الضرب بل شَكَكْتَ فيه ، والحاصل : أنَّ الهمزةَ يليها المشكوك فيه ، جئنا إلى الآية الكريمة فالاستفهامُ فيها يُراد به التقريعُ والتوبيخُ بغيرِ عيسى عليه السلام وهم المتَّخذون له ولأمه إلٰهين ، دَخَل على المبتدأ لهذا المعنى الذي قد ذكرته ، لأن الاتخاذَ قد وقع لا بد . واللام في « للناس » للتبليغ فقط ، و « واتخذوني » يجوز أن تكون بمعنى « صَيَّر » فتتعدَّى لاثنين ثانيهما « إلٰهين » ، وأن تكونَ المتعدية لواحد فـ « إلٰهين » حالٌ . و « من دون الله » فيه وجهان :

**أظهرهما** : أنه متعلقٌ بالاتخاذ . وأجاز أبو البقاء ـ وبه بدأ ـ أن يكون متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ « إلٰهين » .

قوله : ﴿ **سبحانَك** ﴾ أي : تنزيهاً ، وتقدَّم الكلامُ عليه في البقرة[1] مشبعاً ، ومتعلَّقُه هنا محذوفٌ فقدَّره الزمخشري : « سبحانك من أن يكونَ لك شريكٌ » وقَدَّره ابن عطية : « عن أنْ يُقال هذا وينطق به » ورجَّحه الشيخ[2] لقولِه : بعد : ﴿ **ما يكونُ لي أنْ أقولَ** ﴾ .

قوله : « أن أقولَ » في محلِّ رفع لأنه اسمُ « يكون » ، والخبرُ في الجار قبله ، أي : ما ينبغي لي قولُ كذا . و « ما » يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرة موصوفة ، والجملةُ بعدها صلةٌ فلا محلَّ لها ، أو صفةٌ فمحلُّها النصب ، فإنَّ « ما » منصوبةٌ بـ « أقول » نصبَ المفعول به لأنها متضمنةٌ لجملة فهو نظيرُ « قلت كلاماً » ، وعلى هذا فلا يُحتاج أن يُؤَوَّل « أقول » بمعنى أدَّعِي أو أذكر ، كما فعله أبو البقاء . وفي « ليس » ضميرٌ يعودُ على ما هو اسمُها ، وفي خبرِها وجهان :

**أحدهما** : أنه « لي » أي : ما ليس مستقراً لي وثابتاً . وأمَّا « بحق » على هذا ففيه ثلاثةُ أوجه ، ذكر أبو البقاء منها وجهين :

---

(١) انظر تفسير الآية (٣٢) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٥٨) .

**أحدُهما** : أنه حالٌ من الضمير في « لي » قال :

« **والثاني** : أن بكونَ مفعولاً به تقديره : ما ليسَ يَثْبُتُ لي بسببِ حق ، فالباءُ متعلقةٌ بالفعل المحذوف لا بنفسِ الجارِّ ، لأنَّ المعاني لا تعمل في المفعول به » . قلت : وهذا ليس بجيدٍ لأنه قَدَّر متعلَّق الخبرِ كوناً مقيداً ثم حَذَفه وأبقى معموله .

**الوجه الثالث** : أنَّ قوله « بحق » متعلقٌ بقوله : « عَلِمْتَه » ويكون الوقف على هذا قوله « لي » والمعنى : فقد عَلِمْتَه بحق . وقد رُدَّ هذا بأن الأصل عدم التقديم والتأخير ، وهذا لا ينبغي أن يُكتفى به في ردِّ هذا ، بل الذي منع من ذلك أنَّ معمولَ الشرطِ أو جوابِه لايتقدَّم على أداة الشرط لا سيما والمرويُّ عن الأئمة القُرَّاء الوقفُ على « بحق » ، ويَبْتدئون بـ « إنْ كنت قلتُه » وهذا مَرْوِيٌّ عن رسول الله ﷺ فوجَبَ اتِّباعه .

والوجهُ الثاني في خبرِ « ليس » أنه « بحق » ، وعلى هذا ففي « لي » ثلاثةُ أوجه :

**أحدُها** : أنه « يتبين » كما في قولهم : « سُقْياً له » أي : فيتعلَّقُ بمحذوف .

**والثاني** : أنه حال من « بحق » ، لأنه لو تأخَّر لكانَ صفةً له ، قال أبو البقاء : « وهذا يُخَرَّج على قولِ مَنْ يجوِّزُ تقديمَ حالِ المجرور عليه » قلت : قد تقدم لك خلافُ الناسِ فيه وما أوردوه من الشواهدِ ، وفيه أيضاً تقديمُ الحال على عامِلِها المعنوي ، فإنَّ « بحق » هو العاملُ إذ « ليس » لا يجوز أن تعملَ في شيء ، وإنْ قلنا : إنَّ « كان » أختها قد تعمل لأن « ليس » لا حدَثَ لها بالإجماع .

**والثالث** : أنه متعلِّقٌ بنفسِ « حق » لأنَّ الباءَ زائدةٌ ، وحَقّ بمعنى مُسْتحق أي : ما ليس مستحِقّاً لي .

قوله : ﴿ **إنْ كنتُ** ﴾ وإن كانت ماضية اللفظ فهي مستقبلة في المعنى ، والتقدير : إن تَصِحَّ دعواي لِما ذُكر ، وقَدَّره الفارسي بقوله : « إن أكن الآن قلتُه فيما مضى » لأنَّ الشرطَ والجزاء لا يقعان إلا في المستقبل » . وقولُه : ﴿ **فقد عَلِمْتَه** ﴾ أي : فقد تبيَّن وظهرَ عِلمُك به كقوله : ﴿ **فصدَقَتْ** ﴾[1] و ﴿ **فكَذَبَتْ** ﴾[2] و ﴿ **فَكُبَّت وجوهُهم في النار** ﴾[3].

قوله : ﴿ **تعلمُ ما في نفسي** ﴾ هذه لا يجوزُ أن تكونَ عرفانيةً ، لأنَّ العرفان كما قَدَّمْتُه يستدعي سَبْقَ جهل ، أو يُقْتَصَرُ به على معرفةِ الذات دونَ أحوالها حَسْبَ ما قاله الناس ، فالمفعولُ الثاني محذوفٌ ، أي : تعلمُ ما في نفسي كائناً وموجَداً على حقيقتِه لا يَخْفَى عليك منه شيءٌ ، وأمَّا : « ولا أعلم » فهي وإنْ كان يجوزُ أن تكونَ عرفانيةً ، إلا أنها لَمَّا صارَتْ مقابلةً لما قبلها ينبغي أن يكونَ مثلَها ، والمرادُ بالنفسِ هنا على ماقاله الزجاج أنها تُطْلَقُ ويُراد بها حقيقةُ الشيء ، والمعنى في قوله « تعلم ما في نفسي » إلى آخره واضحٌ . وقال : « المعنى : تعلمُ ما أُخْفيه من سِرِّي وغيبي ، أي : ما غابَ ولم أُظْهِرْه ، ولا أعلمُ ما تُخْفِيه أنت ولا تُطْلِعُنا عليه ، فذكر النفس مقابلةً وازدواجاً ، وهذا منتزع من قول ابن عباس ، وعليه حام الزمخشري فإنه قال : « تعلمُ معلومي ولا أعلمُ معلومَك » ، وأتى بقوله : « ما في نفسك » على جهةِ المقابلةِ والتشاكلِ لقوله : « ما في نفسي » فهو كقوله : ﴿ **ومَكَروا ومكر الله** ﴾[4] ، وكقولـه :

---

(١) سورة يوسف ، الآية (٢٦) .
(٢) سورة يوسف ، الآية (٢٧) .
(٣) سورة النمل ، الآية (٩٠) .
(٤) سورة آل عمران ، الآية (٥٤) .

﴿ إنما نحن مستهزئون ، الله يَسْتهزىء بهم ﴾[1] .

مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾

قوله تعالى : ﴿ إلا ما أَمَرْتَني ﴾ : هذا استثناءٌ مفرغ فإنَّ « ما » منصوبةٌ بالقول ؛ لأنها وما في حَيِّزها في تأويلِ مقول . وقَدَّر أبو البقاء القولَ بمعنى الذكرِ والتأديةِ . و « ما » يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً .

قوله : ﴿ أَنِ اعبُدوا ﴾ في « أَنْ » سبعةُ أوجهٍ :

**أحدُها** : أنها مصدرية في محلِّ جر على البدل من الهاء من « به » والتقديرُ : ما قلتُ إلا ما أمرتَني بأن اعبدوا ، وهذا الوجُ سيأتي عليه اعتراض .

**والثاني** : أنها في محلِّ نصبٍ بإضمار « أعني » ، أي : إنه فَسَّر ذلك المأمورَ به .

**والثالث** : أنه في محلِّ نصب على البدل من محلِّ « به » في « ما أمرتني به » لأن محلَّ المجرور نصب .

**والرابع** : أن موضعَها رفعٌ على إضمار مبتدأ وهو قريبٌ في المعنى من النصب على البدلِ .

**الخامس** : أنها في محل جر لأنها عطف بيان على الهاء في به .

**السادس** : أنها بدلٌ من « ما » نفسِها أي : ما قلت لهم إلا أن اعبدوا .

**السابع** : أنَّ « أَنْ » تفسيرية ، أجازه ابن عطية والحوفي ومكي . وممن ذهب إلى جواز أَنَّ « أَنْ » بدلٌ مِنْ « ما » فتكونُ منصوبةَ المحلِّ أو مِن الهاء فتكونُ مجرورتَه أبو إسحق الزجاج ، وأجاز أيضاً أن تكونَ تفسيريةً لا محلَّ لها . وهذه الأوجهُ قد منع بعضَها الزمخشري ، وأبو البقاء منع منها وجهاً واحداً وهو أن تكون تفسيرية ، أما الزمخشري فإنه منع أن تكون تفسيرية إلا بتأويل ذكره وسيأتي ، وبدلاً من « ما » أو من الهاء في « به » . قال ـ رحمه الله ـ : « أَنْ » في قوله : « أن اعبدوا الله » إنْ جَعَلْتَها مفسرةً لم يكن لها بُدٌّ من مفسِّر ، والمفسِّر : إما أن يكون فعل القول أو فعل الأمر ، وكلاهما لا وجهَ له : أما فعل القول فلأنه يُحْكى بعده الجمل ولا يَتوسَّط بينه وبين محكيِّه حرفُ تفسير ، وأما فعل الأمر فمستنِدٌ إلى ضمير الله عزَّ وجلَّ ، فلو فَسَّرْتَه بـ « اعبدوا الله ربي وربكم » لم يستقم لأن الله لا يقول : اعبدوا الله ربي وربكم ، وإنْ جَعَلْتَها بدلاً لم يخلُ مِنْ أَنْ تجعلَها بدلاً من « ما » في « ما أمرتني به » أو الهاء في « به » وكلاهُما غيرُ مستقيم ؛ لأنَّ البدلَ هو الذي يقوم مقامَ المبدلِ منه ، ولا يُقال : ما قلتُ لهم إلا أَنْ اعبدوا الله ، أي : ما قلتُ لهم إلا عبادتَه لأنَّ العبادةَ لا تقال ، وكذلك لو جَعَلْتَها بدلاً من الهاء ، لأنك لو أَقَمْت « أن اعبدوا » مُقامَ الهاء فقلت : إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله لبقي الموصولُ بغير راجعٍ إليه من صلتِه ، فإن قلت : كيف تصنع ؟ قلت : يُحْمل فعلُ القول على معناه ، لأنَّ معنى « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به » : ما أمرتُهم إلا بما أمرتني به ، حتى يستقيمَ تفسيره بـ « أن اعبدوا

---

(١) سورة البقرة ، الآيتان (١٤ ـ ١٥) .

الله ربي وربكم » ، ويجوزُ أن تكونَ « أَنْ » موصولةً عطفاً على بيانِ الهاء لا بدلاً .

وتعقَّب عليه الشيخ[١] كلامَه فقال : « أمَّا قولَه « وأمَّا فعلُ الأمر إلى آخر المنع وقوله : لأنَّ الله لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم » فإنما لم يستقمْ لأنه جَعَلَ الجملةَ وما بعدها مضمومةً إلى فعل الأمر ، ويستقيم أن يكونَ فعلُ الأمر مفسَّراً بقوله : « اعبدوا الله » ويكون « ربي وربكم » من كلام عيسى على إضمار « أعني » أي : « أعني ربي وربكم » ، لا على الصفة التي فَهمها الزمخشري فلم يستقم ذلك عندَه ، وأمَّا قولُه : « لأنّ العبادة لا تُقال » فصحيحٌ ، لكن يَصِحُّ ذلك على حَذْفِ مضاف أي : ما قلت لهم إلا القولَ الذي أمرتني به قولَ عبادة الله أي : القولَ المتضمن عبادة الله ، وأمَّا قولُه «لبقي الموصول بغير راجع إليه من صلته » فلا يلزمُ في كل بدل أن يَحُلَّ المبدل منه ، ألا ترى إلى تجويز النحويين : « زيد مررت به أبي عبدِ الله » ولو قلت : « زيدٌ مررت بأبي عبد الله » لم يجز إلا على رأي الأخفش . وأما قولُه « عطفاً على بيان الهاء » ففيه بُعْد ، لأن عطفَ البيانِ أكثرُه بالجوامدِ الأعلامِ . وما اختاره الزمخشري وجَوَّزه غيرُه لا يَصِحُّ ، لأنها جاءت بعد « إلا » ، وكلُّ ما كان بعد « إلا » المستثنى بها فلا بُدَّ أن يكونَ له موضعٌ من الإعراب ، و « أن » التفسيرية لا موضعَ لها من الإعراب » . انتهى .

قلت : أمَّا قوله : « إنّ ربي وربكم من كلام عيسى » ففي غايةِ ما يكون من البُعْد عن الأفهام ، وكيف يَفْهم ذلك الزمخشري والسياق والمعنى يقودان إلى أنَّ « ربي » تابعٌ للجلالة ؟ ، لا يتبادر للذهن ـ بل لا يُقْبل ـ إلا ذلك ، وهذا أشدُّ من قولهم « يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه » فآل قولُ الشيخ إلى أنَّ « اعبدوا الله » من كلام الله تعالى و « ربي وربكم » من كلام عيسى ، وكلاهما مفسِّرٌ لـ « أمرتَ » المسند للباري تعالى . وأما قولُه « يَصِحُّ ذلك على حَذْف مضاف » ففيه بعض جودة ، وأما قولُه : « إنَّ حلولَ البدل محلَّ المبدل منه غيرُ لازم » واستشهاده بما ذكر فغيرُ مُسَلَّم ، لأنَّ هذا معارَضٌ بنصِّهم ، على أنه لا يجوز « جاء الذي مررت به أبي عبد الله » بجرِّ « عبد الله » بدلاً من الهاء ، وعَلَّلوه بأنه يلزمُ بقاءُ الموصول بلا عائدٍ ، مع أنَّ لنا أيضاً في الربط بالظاهر في الصلة خلافاً قَدَّمْتُ التنبيه عليه ، ويكفينا كثرةُ قولهم في مسائل : « لا يجوزُ هذا لأنّ البدل يَحُلُّ محل المبدل منه » فيجعلون ذلك علةً مانعةً ، يَعْرف ذلك مَنْ عانى كلامَهم ، ولولا خوفُ الإطالة لأوردْتُ منه مسائل شتى . وأمَّا قوله : « وكلُّ ما كان بعد « إلا » المستثنى به إلى آخره » فكلامٌ صحيح لأنها إيجابٌ بعد نفي فيستدعى تسلُّط ما قبلها على ما بعدها .

ويجوز في « أَنْ » الكسرُ على أصل إلتقاء الساكنين والضمُّ على الإتباع ، وقد تقدَّم تحقيقُه ونسبتُه إلى مَنْ قرأ به في قوله : ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ ﴾ في البقرة[٢] . و « ربي » نعت أو بدل أو بيان مقطوعٌ عن الإتباع رفعاً أو نصباً ، فهذه خمسةُ أوجهٍ تقدَّم إيضاحُها .

قوله : ﴿ شهيداً ﴾ خبر « كان » ، و « عليهم » متعلق به ، و « ما » مصدريةٌ ظرفيةٌ أي : تتقدَّر بمصدر مضاف إليه زمان ، و « دام » صلتها ، ويجوز فيها التمامُ والنقصان ، فإنْ كانت تامةً كان معناها الإقامةَ ، ويكون « فيهم » متعلقاً بها ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوف على أنه حال ، والمعنى : وكنتُ عليهم شهيداً مدة إقامتي فيهم ، فلم يُحْتج هنا إلى منصوب ، وتكون حينئذٍ متصرفةً ، وإنْ كانت الناقصةَ لزمت لفظ المضيِّ ولم تكتفِ بمرفوع ، فيكون « فيهم » في محلِّ نصب خبراً لها ، والتقديرُ : مدةَ دوامي مستقراً فيهم ، وقد تقدم أنه يقال : « دِمْتَ تَدام كخِفْتَ تَخاف . قوله : « كنت

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/٦١) .

(٢) انظر تفسير الآية (١٧٣) .

أنت الرقيب » يجوز في « أنت » أن تكون فصلاً وأن تكونَ تأكيداً . وقرىء « الرقيب » بالرفع على أنه خبر لـ « أنت » والجملةُ خبرٌ « لـ كان » ، كقوله :

١٨٦٥ - ..... وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ[1]

وقد تقدَّم اشتقاقُ « الرقيب[2] » . و « عليهم » متعلِّقٌ به . و « على كلِّ شيء » متعلِّقٌ بـ « شهيد » قُدِّم للفاصلة .

قوله تعالى : ﴿ فإنك أنتَ العزيزُ الحكيم ﴾ : تقدَّم نظيره ، وهي في قراءةِ الناس ومصاحِفهم « العزيزُ الحكيم » ، وفي مصحف ابن مسعود ـ وقرأ بها جماعة ـ : « الغفورُ الرحيم » ، وقد عبث بعض مَنْ لا يفهم كلامَ العرب بهذه الآيةِ ، وقال : « إنما كان المناسب ما في مصحف ابن مسعود » وخَفِي عليه أنَّ المعنى متعلق بالشرطين جميعاً ، ويوضِّح هذا ما قاله أبو بكر بن الأنباري ، فإنه نَقَلَ هذه القراءة عن بعض الطاغين ثم قال : « ومتى نُقِل إلى ما قاله هذا الطاعن ضَعُفَ معناه ، فإنه ينفرد « الغفور الرحيم » بالشرط الثاني ولا يكون له بالشرط الأول تعلُّقٌ ، وهو على ما أنزل الله وعلى ما أجمع على قراءته المسلمون معروف بالشرطين كليهما : أولهما وآخرهما ، إذ تلخيصه : إنْ تعذبهم فأنت العزيز الحكيم ، وإن تغفرْ لهم فأنت العزيزُ الحكيم في الأمرين كليهما من التعذيب والغفران ، فكأنَّ « العزيز الحكيم » أليقُ بهذا المكان لعمومه وأنه يجمع الشرطين ، ولم يصلُحْ « الغفور الرحيم » أنْ يحتمل من العموم ما احتمله « العزيز الحكيم » . قلت : وكلامُه فيه دقةٌ ، وذلك أنه لا يريد بقوله « إنه معروف بالشرطين إلى آخره » أنه جوابٌ لهما صناعةً ، لأنَّ ذلك فاسدٌ من حيث الصناعةُ العربية ؛ فإنَّ الأول قد أخذ جوابَه وهو « فإنهم عبادُك » وهو جوابٌ مطابِقٌ فإنَّ العبدَ قابل ليصرّفه سيدُه كيف شاء ، وإنما يريد بذلك أنه متعلق بهما من جهة المعنى . وقد أكثر الناسُ في الكلامِ على هذه الآية بما لا يحتمله هذا الموضوع ، وإنما تعرَّضْتُ لبعضِها لتعلُّقِه بالقراءة الشاذة والرسم الشاذ .

﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١٩﴾ لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٢٠﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ يومُ ينفع ﴾ : الجمهور على رفعه من غير تنوين ، ونافع على نصبه من غير تنوين ، ونقل الزمخشري عن الأعمش « يوماً » بنصبه منوناً ، وابن عطية عن الحسن بن عياش الشامي : « يوم » برفعه منوناً ، فهذه أربع قراءات . فأما قراءة الجمهور فواضحةٌ على المبتدأ والخبر ، والجملةُ في محل نصب بالقول . وأمَّا قراءة نافع ففيها أوجه :

أحدها : أنَّ « هذا » مبتدأ ، و « يوم » خبره كالقراءة الأولى ، وإنما بُني الظرفُ لإضافتِه إلى الجملة الفعلية وإن كانت معربةً ، وهذا مذهب الكوفيين ، واستدلُّوا عليه بهذه القراءةِ ، وأمَّا البصريون فلا يجيزون البناء إلا إذا صُدِّرت الجملةُ المضافُ إليها بفعلٍ ماضٍ ، وعليه قولُ النابغة :

---

(١) عجز بيت لقيس بن ذريح وصدره :
أبكي على لبنى وأنت تركتها
..... =

= انظر الكتاب (١/ ٣٩٥) ، المقتضب (٤/ ١٠٥) ، ابن يعيش (٣/ ١١٢) ، اللسان (ملا) .

(٢) سورة النساء ، الآية (١) .

١٨٦٦ - عَلَى حِينَ عـاتبتُ المشيبَ عَلَى الصِّبـا فَـقُلْتُ : أَلـمَّـا أَصْـحُ والشَّـيْبُ وازعُ[١]

وخَرَّجوا هذه القراءةَ على أن « يوم » منصوبٌ على الظرف ، وهو متعلق في الحقيقةِ بخبر المبتدأ أي : هذا واقعٌ أو يقع في يوم ينفع ، فيستوي هذا مع تخريج القراءة الأولى والثانية أيضاً في المعنى . ومنهم مَنْ خَرَّجه على أنَّ « هذا » منصوبٌ بـ « قال » ، وأُشير به إلى المصدر فنصبُه على المصدر ، وقيل : بل أُشير به إلى الخبر والقِصَص المتقدمةِ فيجري في نصبه خلافٌ : هل هو منصوبٌ نصبَ المفعول به أو نصبَ المصادر ؟ لأنه متى وقع بعد القول ما يُفْهم كلاماً نحو : « قلت شعراً وخطبة » جَرَى فيه هذا الخلاف ، وعلى كلٍّ تقدير فـ « يوم » منصوبٌ على الظرف بـ « قال » أي : قال الله هذا القولَ أو هذه الأخبارَ في وقتِ نفع الصادقين ، و ـ « ينفع » في محلِّ خفضٍ بالإضافة ، وقد تقدَّم ما يجوز إضافتُه إلى الجمل وأنه أحد ثلاثةِ أشياء . وأمَّا قراءةُ التنوين فرفعُه على الخبريةِ كقراءة الجماعة ، ونصبُه على الظرفِ كقراءة نافع ، إلا أنَّ الجملةَ بعده في القراءتين في محل الوصفِ لِما قبلها ، والعائدُ محذوفٌ ، وهي نظيرَةُ قولِه تعالى : ﴿ **يوماً لا تَجْزي نفس عن نفس شيئاً** ﴾[٢] ، فيكونُ محلُّ هذه الجملة إما رفعاً أو نصباً .

قوله : ﴿ **صِدْقُهم** ﴾ مرفوع بالفاعلية ، وهذه قراءة العامة ، وقُرِىء[٣] شاذاً بنصبه وفيه أربعة أوجه :

**أحدها** : أنه منصوب على المفعول من أجله أي : ينفعهم لأجل صِدْقِهم ، ذكر ذلك أبو البقاء .

وتبعه الشيخ[٤] وهذا لا يجوزُ لأنه فاتَ شرطٌ من شروط النصب ، وهو اتحاد الفاعل ، فإنَّ فاعلَ النفعِ غيرُ فاعلِ الصدقِ ، وليس لقائلٍ أن يقولَ : « يُنْصب بالصادقين فكأنه قيل : الذين يَصْدُقون لأجل صدقهم فيلزمُ اتحادُ الفاعل » لأنه يؤدي إلى أنَّ الشيء علة لنفسِه ، وللقولِ فيه مجال .

**الثاني** : على إسقاطِ حرف الجر أي : بصدقِهم ، وهذا قد عَرَفْتَ ما فيه أيضاً من أنّ حَذْف الحرفَ لا يطَّرد .

**الثالث** : أنه منصوب على المفعول به ، والناصب لـه اسم الفاعـل في « الصادقين » أي : الـذين صَدَقـوا صدقهم ، مبالغةً نحو : « صَدَقْت القتال » كأنك وَعَدْتَ القتالَ فلم تكذِبْه ، وقد يقوي هذا نصبه على المفعول له ، والعامل فيه اسم الفاعل قبله .

**الرابع** : أنه مصدرٌ مؤكد كأنه قيل : الذين يَصْدُقون الصدقَ كما تقول : « صَدَق الصدقَ » ، وعلى هذه الأوجه كلِّها ففاعلُ « ينفع » ضميرٌ يعود على الله تعالى . وقولُه تعالى : « رَضِي اللّهُ عنهم » معناه الدعاءُ . وباقي السورة ظاهرُ الإعراب مِمَّا تقدَّم مِنْ نظائرِه ولله الحمدُ .

---

(١) تقدم .
(٢) سورة البقرة ، الآية (٤٨) .
(٣) انظر البحر (٤/٦٣) .
(٤) انظر البحر المحيط (٤/٦٣) .

# فهرس الجزء الثاني من الدر المصون

## تفسير سورة آل عمران


الآيتان : ١ ، ٢ ..... ٣
الآية : ٣ ..... ٧
الآيتان : ٤ ، ٥ ..... ١١
الآية : ٦ ..... ١٢
الآية : ٧ ..... ١٣
الآية : ٨ ..... ١٦
الآيات : ٩ ـ ١١ ..... ١٩
الآية : ١٢ ..... ٢٣
الآية : ١٣ ..... ٢٤
الآية : ١٤ ..... ٣١
الآية : ١٥ ..... ٣٥
الآيتان : ١٦ ، ١٧ ..... ٣٨
الآية : ١٨ ..... ٤٠
الآية : ١٩ ..... ٤٦
الآيات : ٢٠ ـ ٢٢ ..... ٤٩
الآيات : ٢٣ ـ ٢٥ ..... ٥٢
الآية : ٢٦ ..... ٥٣
الآية : ٢٧ ..... ٥٦
الآية : ٢٨ ..... ٥٨
الآيتان : ٢٩ ، ٣٠ ..... ٦٢
الآيات : ٣١ ـ ٣٤ ..... ٦٩
الآية : ٣٥ ..... ٧٠
الآية : ٣٦ ..... ٧٢
الآية : ٣٧ ..... ٧٥
الآية : ٣٨ ..... ٧٩
الآية : ٣٩ ..... ٨١
الآية : ٤٠ ..... ٨٥
الآية : ٤١ ..... ٨٨
الآيات : ٤٢ ـ ٤٤ ..... ٩١
الآية : ٤٥ ..... ٩٣
الآيتان : ٤٦ ، ٤٧ ..... ٩٧
الآية : ٤٨ ..... ٩٨
الآية : ٤٩ ..... ١٠٠
الآية : ٥٠ ..... ١٠٨
الآيتان : ٥١ ، ٥٢ ..... ١١١
الآيات : ٥٣ ، ٥٥ ..... ١١٤
الآيات : ٥٦ ـ ٥٨ ..... ١١٦
الآية : ٥٩ ..... ١١٨
الآيتان : ٦٠ ، ٦١ ..... ١٢٠
الآيتان : ٦٢ ، ٦٣ ..... ١٢٣
الآية : ٦٤ ..... ١٢٤
الآيتان : ٦٥ ، ٦٦ ..... ١٢٦
الآيات : ٦٧ ـ ٧٠ ..... ١٣٠
الآية : ٧١ ..... ١٣١
الآية : ٧٢ ..... ١٣٣
الآيتان : ٧٣ ، ٧٤ ..... ١٣٤
الآية : ٧٥ ..... ١٤٠
الآيات : ٧٦ ـ ٧٨ ..... ١٤٤

الآية : ٧٩ ..... ١٤٥
الآية : ٨٠ ..... ١٤٩
الآية : ٨١ ..... ١٥١
الآيتان : ٨٢ ، ٨٣ ..... ١٥٧
الآيتان : ٨٤ ، ٨٥ ..... ١٥٩
الآية : ٨٦ ..... ١٦٠
الآيات : ٨٧ ـ ٨٩ ..... ١٦٢
الآيات : ٩٠ ـ ٩٢ ..... ١٦٣
الآيتان : ٩٣ ، ٩٤ ..... ١٦٦
الآيتان : ٩٥ ، ٩٦ ..... ١٦٧
الآيتان : ٩٧ ، ٩٨ ..... ١٦٩
الآية : ٩٩ ..... ١٧٣
الآيات : ١٠٠ ـ ١٠٢ ..... ١٧٥
الآية : ١٠٣ ..... ١٧٧
الآيات : ١٠٤ ـ ١٠٦ ..... ١٨٠
الآيات : ١٠٧ ـ ١٠٩ ..... ١٨٣
الآية : ١١٠ ..... ١٨٥
الآيتان : ١١١ ، ١١٢ ..... ١٨٨
الآية : ١١٣ ..... ١٨٩
الآيات : ١١٤ ـ ١١٧ ..... ١٩١
الآية : ١١٨ ..... ١٩٣
الآية : ١١٩ ..... ١٩٦
الآية : ١٢٠ ..... ١٩٨
الآية : ١٢١ ..... ٢٠١
الآيتان : ١٢٢ ، ١٢٣ ..... ٢٠٣
الآية : ١٢٤ ..... ٢٠٤
الآيتان : ١٢٥ ، ١٢٦ ..... ٢٠٦
لآيتان : ١٢٧ ـ ١٣٢ ..... ٢٠٨
الآيتان : ١٣٣ ، ١٣٤ ..... ٢١٠
الآية : ١٣٥ ..... ٢١١
الآيات : ١٣٦ ـ ١٣٩ ..... ٢١٢
الآية : ١٤٠ ..... ٢١٥
الآية : ١٤١ ..... ٢١٧
الآية : ١٤٢ ..... ٢١٨
الآيتان : ١٤٣ ، ١٤٤ ..... ٢٢٠
الآية : ١٤٥ ..... ٢٢٣
الآية : ١٤٦ ..... ٢٢٤
الآيات : ١٤٧ ـ ١٥٢ ..... ٢٣٠
الآية : ١٥٣ ..... ٢٣٣
الآية : ١٥٤ ..... ٢٣٦
الآيتان : ١٥٥ ، ١٥٦ ..... ٢٤٠
الآيتان : ١٥٧ ، ١٥٨ ..... ٢٤٣
الآية : ١٥٩ ..... ٢٤٥
الآيتان : ١٦٠ ، ١٦١ ..... ٢٤٧
الآيات : ١٦٢ ـ ١٦٤ ..... ٢٤٩
الآيتان : ١٦٥ ، ١٦٦ ..... ٢٥١
الآية : ١٦٧ ..... ٢٥٣
الآيتان : ١٦٨ ، ١٦٩ ..... ٢٥٤
الآية : ١٧٠ ..... ٢٥٧
الآيات : ١٧١ ـ ١٧٣ ..... ٢٥٩
الآيتان : ١٧٤ ، ١٧٥ ..... ٢٦١
الآيات : ١٧٦ ـ ١٧٨ ..... ٢٦٤
الآية : ١٧٩ ..... ٢٦٩
الآيتان : ١٨٠ ، ١٨١ ..... ٢٧١
الآيتان : ١٨٢ ، ١٨٣ ..... ٢٧٤
الآيتان : ١٨٤ ، ١٨٥ ..... ٢٧٦
الآيتان : ١٨٦ ، ١٨٧ ..... ٢٧٨
الآيات : ١٨٨ ـ ١٩٠ ..... ٢٧٩
الآيتان : ١٩١ ، ١٩٢ ..... ٢٨٢
الآيتان : ١٩٣ ، ١٩٤ ..... ٢٨٤
الآية : ١٩٥ ..... ٢٨٧
الآيات : ١٩٦ ـ ٢٠٠ ..... ٢٩٠

## تفسير سورة النساء

الآية : ١ ..... ٢٩٥
الآية : ٢ ..... ٢٩٧
الآية : ٣ ..... ٢٩٩
الآية : ٤ ..... ٣٠٥
الآية : ٥ ..... ٣٠٩
الآية : ٦ ..... ٣١١

الآيات : ٧ ـ ٩ ..... ٣١٤
الآية : ١٠ ..... ٣١٧
الآية : ١١ ..... ٣١٩
الآية : ١٢ ..... ٣٢٤
الآيتان : ١٣ ، ١٤ ..... ٣٢٨
الآية : ١٥ ..... ٣٢٩
الآيتان : ١٦ ، ١٧ ..... ٣٣١
الآيتان : ١٨ ، ١٩ ..... ٣٣٣
الآيات : ٢٠ ـ ٢٢ ..... ٣٣٦
الآية : ٢٣ ..... ٣٤٠
الآية : ٢٤ ..... ٣٤٤
الآية : ٢٥ ..... ٣٤٨
الآية : ٢٦ ـ ٢٨ ..... ٣٥١
الآيات : ٢٩ ـ ٣٢ ..... ٣٥٣
الآية : ٣٣ ..... ٣٥٥
الآيتان : ٣٤ ، ٣٥ ..... ٣٥٧
الآيتان : ٣٦ ، ٣٧ ..... ٣٦٠
الآيات : ٣٨ ـ ٤٠ ..... ٣٦٢
الآيتان : ٤١ ، ٤٢ ..... ٣٦٥
الآية : ٤٣ ..... ٣٦٨
الآيات : ٤٤ ـ ٤٦ ..... ٣٧١
الآيات : ٤٧ ـ ٤٩ ..... ٣٧٤
الآيات : ٥٠ ـ ٥٧ ..... ٤٧٦
الآيات : ٥٨ ـ ٦٠ ..... ٣٧٩
الآيات : ٦١ ـ ٦٤ ..... ٣٨٢
الآيات : ٦٥ ـ ٦٨ ..... ٣٨٤
الآيات : ٦٩ ـ ٧٢ ..... ٣٨٧
الآية : ٧٣ ..... ٣٩٠
الآيات : ٧٤ ـ ٧٦ ..... ٣٩٣
الآيتان : ٧٧ ، ٧٨ ..... ٣٩٦
الآيات : ٧٩ ـ ٨٣ ..... ٣٩٩
الآيات : ٨٤ ـ ٨٨ ..... ٤٠٣
الآيات : ٨٨ ـ ٩١ ..... ٤٠٨
الآيات : ٩٢ ـ ٩٤ ..... ٤١٣
الآيات : ٩٥ ـ ١٠٠ ..... ٤١٦
الآيات : ١٠١ ـ ١١٤ ..... ٤٢٢
الآيات : ١١٥ ـ ١٢٤ ..... ٤٢٦
الآيات : ١٢٥ ـ ١٢٧ ..... ٤٣٠
الآيات : ١٢٨ ـ ١٣٠ ..... ٤٣٥
الآيات : ١٣١ ـ ١٣٥ ..... ٤٣٨
الآيات : ١٣٦ ـ ١٤١ ..... ٤٤٢
الآيات : ١٤٢ ـ ١٤٤ ..... ٤٤٦
الآيات : ١٤٥ ـ ١٥٠ ..... ٤٤٩
الآيات : ١٥١ ـ ١٥٥ ..... ٤٥٣
الآيات : ١٥٦ ـ ١٥٩ ..... ٤٥٦
الآيات : ١٦٠ ـ ١٦٢ ..... ٤٦٠
الآيات : ١٦٣ ـ ١٦٨ ..... ٤٦٤
الآيات : ١٦٩ ـ ١٧٣ ..... ٤٦٨
الآيات : ١٧٤ ـ ١٧٦ ..... ٤٧٢

## سورة المائدة

الآية : ١ ..... ٤٧٦
الآية : ٢ ..... ٤٨١
الآية : ٣ ..... ٤٨٥
الآيتان : ٤ ، ٥ ..... ٤٨٨
الآية : ٦ ..... ٤٩٢
الآيات : ٧ ـ ١٣ ..... ٤٩٨
الآيات : ١٤ ـ ٢١ ..... ٥٠٣
الآيات : ٢٢ ـ ٢٦ ..... ٥٠٦
الآيات : ٢٧ ـ ٣٠ ..... ٥١٠
الآيتان : ٣١ ، ٣٢ ..... ٥١٣
الآيات : ٣٣ ـ ٣٦ ..... ٥١٦
الآيتان : ٣٧ ، ٣٨ ..... ٥٢٠
الآيات : ٣٩ ـ ٤٤ ..... ٥٢٥
الآية : ٤٥ ..... ٥٢٩
الآيتان : ٤٦ ، ٤٧ ..... ٥٣٣
الآية : ٤٨ ..... ٥٣٦
الآيات : ٤٩ ـ ٥١ ..... ٥٤٠
الآيتان : ٥٢ ، ٥٣ ..... ٥٤٣
الآية : ٥٤ ..... ٥٤٧

الآيات : ٥٥ ـ ٥٩ ..... ٥٥٠
الآية : ٦٠ ..... ٥٥٦
الآيات : ٦١ ـ ٦٥ ..... ٥٦٤
الآيات : ٦٦ ـ ٦٨ ..... ٥٦٨
الآية : ٦٩ ..... ٥٧٢
الآيات : ٧٠ ـ ٧٢ ..... ٥٧٧
الآيات : ٧٣ ـ ٧٥ ..... ٥٨٢
الآيات : ٧٦ ـ ٧٩ ..... ٥٨٥
الآية : ٨٠ ..... ٥٨٧
الآيتان : ٨١ ، ٨٢ ..... ٥٨٩
الآية ٨٣ ..... ٥٩٢
الآيات : ٨٤ ـ ٨٨ ..... ٥٩٥
الآية : ٨٩ ..... ٥٩٨
الآيات : ٩٠ ـ ٩٤ ..... ٦٠٣
الآية : ٩٥ ..... ٦٠٦
الآيات : ٩٦ ـ ١٠٠ ..... ٦١٢
الآية : ١٠١ ..... ٦١٥
الآيات : ١٠٢ ـ ١٠٤ ..... ٦١٩
الآيتان : ١٠٥ ، ١٠٦ ..... ٦٢٣
الآيتان : ١٠٧ ، ١٠٨ ..... ٦٣٣
الآية : ١٠٩ ..... ٦٤٠
الآية : ١١٠ ..... ٦٤٤
الآيات : ١١١ ـ ١١٣ ..... ٦٤٨
الآيات : ١١٤ ـ ١١٦ ..... ٦٥٠
الآيتان : ١١٧ ، ١١٨ ..... ٦٥٧
الآيتان : ١١٩ ، ١٢٠ ..... ٦٥٩